الدكتور موسى عبد الله حامد

إستقلال السودان بين الواقعية والرومانسية





المؤلف فى سطور

- بكالوريوس الطب والجراحة (جامعة الخرطوم).
- ماجستير الجراحة (جامعة الخرطوم).
- دكتواره الجراحة (موسكو).
- اختصاص جراحة المعدة والإمعاء (لندن).
- اختصاص مناظير الجهاز الهضمي (طوكيو).

سابقا :

- رئيس أقسام الجراحة بمستشفى أمدرمان التعليمى.
- مدير عام ورئيس مجلس إدارة مستشفى أمدرمان التعليمى بالانتخاب.
- أمين عام المجلس الأعلى للمستشفيات التعليمية بالسودان بالانتخاب.
- عميد كلية الطب - جامعة الأحفاد للبنات
- أستاذ كرسى الجراحة (كلية الطب - جامعة جوبا)

حاليا:

- رئيس قسم الجراحة (كلية الطب -التقانة)
- عضو لجنة دكتوراه الجراحة (مجلس الدراسات الطبية العليا) بكلية الطب - جامعة الخرطوم.
- رئيس جمعية الجراحين السودانيين.

صدر للمؤلف:

- تبصرة وذكرى : سياحة فى راتب الإمام المهدى
- سلسلة صدى السنين وآخرها ثلاثية خورطقت.
- إستقلال السودان بين الواقعية والرمانسية.
- كتب مترجمة من الإنجليزية إلى العربية
- عدد من البحوث والأوراق فى مجالى علوم الجراحة والتاريخ.



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان
ناشرون وموزعون ووكلاء دور نشر

استقلال السودان
بين الواقعية والرومانسية

استقلال السودان
بين الواقعية والرومانسية

الدكتور / موسى عبد الله حامد



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان

الكتـــــاب : استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية

المـــؤلـــف : د. موسى عبد الله حامد

رقم الإيـداع : ٤٦١٠/ ٢٠٠٨

تاريخ النشـر : ٢٠٠٨ طبعة ثانية

ردمـــــك : ١٤٧ - ٥٤ - ٩٩٩٤٢

النــاشـــــر : دار عـــزة للنشـــروالتـــوزيـع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة.

ت: ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩+)

التـــوزيـــع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

بريد إلكترونى azzaph@yahoo.com

جمع وتنسيق : ومضه محمد حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴿ ٥ ﴾وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾

سورة القصص

الإهداء

إلى أرواح رواد الاستقلال كلهم ... الذين اجتمعوا على الهدف، فلم يثنهم عن بلوغه اختلاف الوسائل ... اهدي هذا الكتاب.

فقد بنوا مجد أمة ، وأعجزنا الحفاظ عليه. كأنما نطق بألسنتنا عمر أبوريشة إذ يقول:

أُمّتي ، هــل لك بين الأمــم .. منبــرٌ للسيــفِ أو للقــلمِ؟
أتلقّــــاك وطــرفي مطــرقٌ .. خجلاً من أمسك المنصرمِ
ويكــاد الدمــعُ يَهمي عابثــاً.. ببقايا كبر يــاءِ الألــــمِ
أين دنيــاك التي أوحــت إلى.. وتَرى كلَ يتيــم الَنغــــمِ؟
كــمْ تخطّيتُ على أصدائــهِ .. ملعبَ العزّ ومغنىَ الشممِ
وتهاديــتُ كأنــــي ساحــبٌ .. مئزري فوقَ جباهِ الأنجــمِ.

محتويات الكتاب

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

خضع السودان للاحتلال البريطاني المصري في الثاني من سبتمبر ١٨٩٨، بعد أن انجلت معركة كرري الفاصلة عن انتصار الجيوش الغازية على قوات الدولة السودانية المستقلة. وبنهاية عام ١٨٩٩ كانت قوات الاحتلال قد قضت – بفضل أسلحتها الحديثة المتطورة – على جيوب المقاومة الوطنية المتبقية. وتم التوقيع على اتفاقيتي ١٨٩٩ بين الدولتين الغازيتين أساساً لقيام الحكم الثنائي ، الذي ظل جاثماً على صدور العباد وأرض البلاد حتى تحقق للوطن الاستقلال التام في مطلع يناير ١٩٥٦.

خلال هذه الفترة الممتدة بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٥٥ – وهي فترة الحكم الثنائي – وقعت في البلاد أحداث كثيرة تستحق أن نقف أمامها على مكث وتؤدة، حتى نحسن قراءة التاريخ على الوجه الذي يفضي بنا إلى استيعاب حقائقه وصحائح دلالاتها ، وإلى استخلاص العبر والدروس التي يكشف عنها ثاقب النظر ومكيث التملي في الأحداث ، ويهدي إليها التفكر والاستبصار.

في البدء أقول إن كاتب هذه السطور لا يزعم أنه " عالم تاريخ " بالمعنى الذي تضفيه على الإنسان الإجازة الأكاديمية في هذا الفرع من فروع المعرفة. ولكنه يستطيع أن يزعم أنه مولع بدراسة التاريخ وله بعض إطلاع على أحداثه في مظانها المدونة وغير المدونة. وليس بكثير على من كان هذا هو شأنه أن يسرد أحداث التاريخ كما استبانها في مظانها وأن يدلي برأي في تقييمها أو تفسيرها ، أو في صحة أو عدم صحة ما قال به آخرون عنها في حكمهم عليها. فلست أجد في هذا الذي أكتب ما اعتذر عنه ، إلا أن يكون فيه إساءة لأحد زل بها القلم ولم أقصد إليها أبداً أو تخطر لي على بال.

لقد دفعني إلى تسطير هذا الكتاب ثلاثة أمور رأيت أنها تستحق بذل هذا الجهد. أولها محاولة دراسة تاريخ فترة الحكم الأجنبي للسودان بين عامي ١٨٩٩

و ١٩٥٥ وتتبع الأحداث التي وقعت فيه خلال هذه الفترة عموماً، ومحاولة تقييم هذه الأحداث حسب ظروف زمانها. ومن بين هذه الأحداث تلك الانتفاضات الشعبية المسلحة التي استهانت بها أو قللت من شأنها كثير من كتب التاريخ. وثانيها محاولة تقييم الدعوة لوحدة وادي النيل كوسيلة لخلاص البلاد من الحكم الأجنبي ونيلها لحريتها ، وذلك أيضاً في إطار تلك الظروف وذلك الزمان. وثالثها تقييم دعوة الاستقلال ومحاولة إنصاف قادتها وفي طليعتهم الإمام عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار. وذلك لأن كثيراً من مراجع التاريخ التي صاغها مؤرخون سودانيون تطلق عبارة " الحركة الوطنية السودانية " على دعوة الاتحاد أو الوحدة بين السودان ومصر دون غيرها ، ويذهب بعضها إلى أن دعوة الاستقلال كانت تعني أو كان يراد بها ، تكريس بقاء الاستعمار البريطاني في السودان ، وإلى أن شعار " السودان للسودانيين " الذي رفعته الحركة الاستقلالية وتمسكت به حتى النهاية لا يعدو أن يكون " كلمة حق أريد بها باطل ". وعندي أن مثل هذا الزعم ظلم جسيم.

لقد أخذت مقاومة السودانيين للاحتلال الأجنبي وجوهاً شتى. فمنها ما امتشق السلاح في وجه الغزاة ، ومنها ما سلك سبيل المجاهدة المدنية الايجابية أو السلبية. فقد شهد النصف الأول من عمر الاحتلال الأجنبي هبات وطنية مسلحة تمكن الغزاة من قمعها بأقسى الأساليب. ولكن أصناف البطش والقمع الدموي الذي ووجهت به هذه الثورات المسلحة من قبل قوات الاحتلال لم تكن لتوهن الهمم أو تثني العزائم عن ارتياد السبل أو ابتداع الوسائل التي يمكن أن تفضي إلى مراد النفوس الغالي ، الذي هو حرية الوطن وكرامة أهله ، وإن صعب المرام وعز المبتغى وبعد المزار وطال زمان المسيرة وتشعبت بالسائرين الدروب.

إن تحرير الوطن السليب من براثن الاحتلال الأجنبي لابد أن يكون – من دون ريب – هو المبتغى الأسمى والغاية القصوى لكل حركة وطنية منذ بواكير نشأتها. وقد نشأت الحركة الوطنية في السودان – في تقديرنا – منذ أول يوم أناخ فيه الاحتلال الأجنبي بكلكله على أرض البلاد وشد وأحكم على معصميها

وساقيها الوثاق. ولذلك فإن حركات المقاومة الوطنية المسلحة التي توالت انفجاراتها خلال ١٨٩٩ – ١٩٢٧ في مختلف أنحاء البلاد ، هي – في نظرنا – من صميم الحركة الوطنية السودانية التي ينبغي أن يؤرخ لها من بدايتها. فمن الحيف على هذه الانتفاضات المسلحة وعلى من اصطلوا بنارها أن تقصي عن ذاكرة التاريخ الوطني ودفاتر وقائعه باعتبار أنها مجرد حركات تعصب ديني متطرف كما أراد لها الناظرون إلى التاريخ بعين واحدة. فقد كانت هي تعبيراً صدامياً عن رفض السودانيين للاحتلال الأجنبي كيفما كان ، وكانت أول صداق من دم تبذله البلاد مهراً للحرية الوطنية المسلوبة ، التي أمكن استردادها بعد حقب طوال حفلت بنزاعات شتى وأهوال وخطوب. ومن الإنصاف لتلك الهبات الوطنية المسلحة أن نقرأ دواعيها وأحداثها مقرونة بالظروف التي وقعت فيها والأحايين التي أحاطت بها ، حتى لا نحاكمها أو نحكم عليها وفق منطق أو معيار أو منظور برز إلى الوجود بعد أزمان من انتهاء تلك الظروف وانقضاء تلك الأحايين. فلا نغالي إن قلنا إن تلك المصادمات المسلحة مع قوى الاحتلال ، رغم ما منيت به من هزائم ، قد أحيت وعمقت في وجدان شعب السودان خصلة إبائه القديم ، وبذرت في أرض الوطن بذرة شجرة الحرية مرة أخرى بعد أن اجتثتها جحافل الاحتلال . فقدر للزرع الجديد أن يخرج شطأه ويستغلظ ويستوي على سوقه ، ثم يورق ويثمر ويؤتي أكله، ولكن بعد حين. وذلك بعد أن تبدل الحال ، فتحسس الناس الجراح وتحملوا الجراح. واستجدت ظروف مغايرة. فكان لابد من استيعاب دروس التجارب الماضية بعقول دراكة ، وهمم عالية ، وبصر حديد لا يزيغ عن جوهر الهدف المبتغى.

بحلول مطلع العشرينات برزت واضحة ملامح انشطار الحركة الوطنية في عمومها إلى تيارين متباينين : تيار رفع شعار " السودان للسودانيين "، وتيار رفع شعار " الوحدة أو الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري ". ودافع كل من التيارين عن شعاره المرفوع. وفي خلال الدفوع والمدافعة والتدافع تبودلت

الاتهامات في ما بين التيارين. ولكنهما كانا يلتقيان أحياناً كثيرة حول بعض القضايا الهامة ذات الصلة المباشرة بمصير البلاد ومستقبلها ، ويفترقان أحياناً أخرى بشأن ذات القضايا بتأثير المستجدات التي لا تنفك عن التتابع والتلاحق.

بحسب ما جاء في سجلات مكتب السكرتير الإداري فإن عدد الأحزاب السياسية في السودان الشمالي قد بلغ في عام ١٩٥٢ اثني عشر حزباً انقسمت إلى جبهتين : الجبهة الوطنية الداعية إلى وحدة وادي النيل بزعامة حزب الأشقاء ومعه خمسة أحزاب أخرى. وكان مدى الإيمان بالوحدة يتراوح عند هذه الأحزاب ويتفاوت بين الاندماج الكامل والاتحاد الكونفدرالي بين مصر والسودان كخطوة أولى ضرورية في التوجه نحو الاستقلال. وكان يتحالف مع هذه الجبهة الوطنية وينسق معها كل من الجبهة المتحدة لتحرير السودان واتحاد نقابات العمال ، وكلاهما تحت سيطرة الشيوعيين آنذاك ، حسب تقديرات الحكومة. وفي الجانب الآخر كانت تقف الجبهة الاستقلالية وأهم أحزابها حزب الأمة الداعي لاستقلال البلاد استقلالاً تاماً ، ثم الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أعلن عن قيامه على عجل في ديسمبر ١٩٥١ بغرض الحد من نفوذ حزب الأمة في أعقاب إجازة الجمعية التشريعية في نهاية عام ١٩٥٠ لاقتراحه الداعي إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير ، وكرد فعل لمسارعة السيد عبد الرحمن المهدي (وحزب الأمة) إلى تأييد قرار الحكومة المصرية في أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء اتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦.*

كان دعاة الوحدة أو الاتحاد مع مصر – على اختلاف نوع الوحدة أو الاتحاد الذي تبشر بها كل مجموعة منهم – يعتبرون دعوتهم أقصر السبل وأصوبها للتخلص من الاستعمار البريطاني وتحقيق استقلال السودان – هذا إذا استثنينا منهم دعاة الوحدة الاندماجية التي هي وحدة أبدية بهذا المفهوم. ربما كان دعاة " وحدة وادي النيل " كوسيلة لاستقلال السودان يفترضون أن مصر ستوافق على استقلال السودان بعد خروج الإنجليز منه. غير أن واقع الحال كان يشير

* انظر احمد سليمان في : ومشيناها خطى ...ج/٢ ص ١٦٣ – ١٦٥.

إلى أمرين بالغي الأهمية : أولهما أن مصر نفسها كانت ماتزال – من الناحية العملية – تحت الاحتلال العسكري البريطاني ، وثانيهما أن جميع الحكومات الحزبية في المملكة المصرية كانت تعتبر السودان أرضاً مصرية بحق الفتح عام ١٨٢١ ، وترى في الدعوة لانفصال السودان عن مصر (أي الدعوة لاستقلال السودان) خيانة عظمى عقوبتها الإعدام ! فالتناقض بين ما كانت تعمل من أجله الحكومات الحزبية المصرية المتعاقبة وبين ما كان يدعو له السودانيون من أنصار الوحدة غير الاندماجية لم يكن من الممكن حله إلا بواحد من خيارين : إما التسليم بسيادة مصر على السودان أو التخلي عن دعوة الوحدة مع مصر كوسيلة لاستقلال السودان. وبفضل عوامل كثيرة تعرضنا لذكرها في متن هذا الكتاب ثاب دعاة الوحدة إلى خيار الاستقلال التام.

وكان السيد عبد الرحمن المهدي (راعي حزب الأمة) لا ينطلق في عدم رضاه عن مصر من مواقف ذاتية أو كراهية لمصر ، وإنما من نظرة واقعية للأمور تتلخص في أن السودان المستقل هو خير سند لمصر المستقلة. وكان هو وأتباعه " على قناعة بأن الباشوات شر مكاناً من الإنجليز حيث أن هؤلاء (الإنجليز) سيجلون عن البلاد طائعين أو صاغرين طال الزمن أم قصر. أما المصريون فلن يخرجوا إن أذن لهم بولوج الدار التي تمثل بالنسبة لهم بعداً استراتيجياً وعمقاً يمتص كبرى مشاكل مصر التي تتمثل في عدم التوازن بين الزيادة المضطردة في عدد سكانها وتناقص غلة أرضها ".*

لم يكن السيد عبد الرحمن يقاتل في ميدان واحد وإنما في عدة ميادين. وما أعلم أحداً من الزعماء السودانيين تعرض لما تعرض له السيد عبد الرحمن من ضيق وعنت. كانت الإدارة البريطانية ترى فيه خطراً عليها وتتعامل معه كعدو ما من صداقته بد (تماماً كما كان يفعل هو معها)؛ وكان خصومه السياسيون في السودان يتهمونه بممالاة الاستعمـــار البريطاني ؛ وكانت الحكومات المصرية وأحزابها السياسية تعتبره عدواً لها وخصماً لدوداً متمرداً على تاج

* انظر أحمد سليمان في : ومشيناها خطى ...ج/٢ ص ١٧٩ – ١٨٠.

مصر وخارجاً عليه. بل إن بعض مريديه من الأنصار كانوا – من فرط حماستهم – يرون مالا يرى. قال شاعره يمدحه وينتقده في ذات الوقت:

القفطان أمرقو لباسو فيك ما بخيل..تخيل فيك الدروع وركوب عواتي الخيل.
فوقف " الإمام عبد الرحمن شامخاً " يرد على الرجل قائلاً :" إجلس. أنا إمام هذا العصر. لو بعث الإمام المهدي حياً اليوم لجلس في مكانك يستمع إليّ وإلى ما أوجه به وأنا أرتدي لباسي هذا ". وبالطبع " لم يفعل الإمام عبد الرحمن ذلك تنكراً لمواريثه ، وإنما ليقول للأقربين والأبعدين بأن لكل عصر أساليبه ، حتى في الرسوم والمظاهر ؛ وإلى هذا ذهب الإمام المهدي عندما قال : لكل زمان وأوان رجال ". فقد كان الإمام عبد الرحمن " يسعى لاجتماع أهل السودان كلهم على شئ واحد : الإحجام عن التزيد أو الاستطالة خاصة في أمور الدين وأمور العقيدة ، وهي أمور تفرق ولا تجمع خاصة عندما تصحبها غلواء ".*

كان الإمام عبد الرحمن " ترب الندى " بحق ، و" عوذ الجاني وغوث الطريد "؛ وكان الإمام عبد الرحمن يمتاز – على وجه الخصوص – بخمس خصال متى ما توفرت لقائد وطأت له أكناف المحبة في القلوب. تلك هي سجايا الصبر على المكاره ، والحلم والأناة ، والنظرة الواقعية إلى الأمور ، والهمة العالية في الثبات على المبدأ ، وصدق محبة الوطن. ولذلك أصاب – رغم ما لقيه من عنت ومشقات – توفيقاً مذهلاً ، غبطه عليه من غبطه ، وحسده عليه من حسده ، وأحسن هو استخدامه في ماينفع الناس.

طويل عمر المعالي والندى أبداً .. قصير عمر الأعادي والمواعيد.

وقد أشار المحجوب – يرحمه الله – إلى هذا التوفيق المذهل في مرثيته الخالدة للإمام عبد الرحمن ، فقال :

أنفقت عمــرك للســودان تمنحــه ... من فيض برك مالاتمنح السحب
كنت الفقيــر غنيــاً في مروءتــه ... لا يمنع الناس رفداً وهو يحتطب
وتفلح الأرض في عزم وفي صلف... حتى تدفق في أرجائهــا الذهب..

---

* انظر منصور خالد في : النخبة السودانية وإدمان الفشل ج/٢ ص ١٢٣.

فأقبل الشعب يجني خير ما غرست ... كف ، لقد جل ما تسدي وماتهب.

ولست أعلم أبلغ وأصدق مدحاً له من قول الشاعر الشعبي المبدع علي إبراهيم عكير يصفه :

تسلم يا الزعيم التلْفَ ساعة العترة ... يا جبل الضرا ويا الرئ نهار الخترة
عندك طبعه ساعة تدّي إيدك تطرى... زي ورق الأراك الشمّ زيفــة النترة.

كتب الأستاذ أحمد سليمان يقول :" ولكن السيد عبد الرحمن كان نوعاً فريداً من الرجال الذين ينعم الله عليهم بالبلوى وإن عظمت ، لا تزيدهم المصائب إلاّ قوة ومضاءً وعزماً .... فقد كان الرجل رآب صدع ورتاق فتق وداعية وئام، وكانت منزلته بين الرجال بمنزلة الربيع من الزمان ... إذ لم يكن لإمام الأنصار في الناس ثانٍ. فقد كان أجودهم يداً وأكرمهم عشرة .... ترك بصمات أصابعه واضحة على جدر بناء السودان الحديث. والعجيب في الأمر أنه بالرغم من الأذى الذي أصابه والقرح الذي مسه فإن مثقفي الأنصار وحزب الأمة وهم كثر ومنهم المؤهل والمقتدر لم يتصدوا لرد الظلم عنه .... ولا نكاد نجد أثراً أدبياً أو جهداً مكتوباً ينصفان الرجل ويسردان أحداث سيرته الذاتية ويعالجان أمر ماخفي من الوقائع والدوافع التي حدت به لقبول مبدأ التدرج الدستوري والتطور المتأني السلمي كسبيل غير جائر لنيل الاستقلال ، والتي جعلت خطاه تتسق مع النغم الذي كانت تعزفه الفرقة الإنجليزية من بين فرقتي الحكم الثنائي ، مما هيأ الفرصة لأعدائه في مصر لاتهامه بممالاة المستعمرين وإتاحتها لخصومة السياسيين والطائفيين المحليين بأن يفتروا عليه الكذب ويصفوه بأنه مطية طيعة في يد الإنجليز ...". إلى أن قال إن القليل الذي كتب عنه " لا يشغل حيزاً في المكتبة يناسب طول نضال رجل لم يغب عن ناظريه الهدف الذي اختطه لنفسه منذ أن شب عن الطوق ومنذ أن وعي الواجب الملقى على عاتقه بوصفه خلفاً لخير سلف استطاع أن ينتزع استقلال بلاده من فك استعمار شرس ومن براثن قوم كانوا بئس المتكبرين من بين رصفائهم الاستعماريين ".*

* انظر أحمد سليمان في : ومشيناها خطى ...ج/٢ ص ١٦٦ – ١٦٨.

لقد كنت على قناعة راكزة بأن ذلك الرعيل الأول من زعماء الحركة الوطنية السودانية – وفي طليعتهم الإمام عبد الرحمن المهدي – هم الذين حققوا أكبر إنجاز للوطن منذ أن خضع للاحتلال الأجنبي عقب معركة كرري ، وذلك بانتزاعهم لاستقلال السودان. ومن الوفاء لهم أن يدرس ويكتب تاريخ مجاهداتهم بعين منقبة منصفة ، تعطي كل صاحب عطاء وطني حقه المستحق ، وتقوّم ما حفلت به بعض مصادر التاريخ من تحامل أو ظلم أو تبديل للحقائق مقصود أو غير مقصود. لذلك تقدمت في عام ١٩٩٤ باقتراح لتكوين لجنة قومية للاحتفال بالذكرى المئوية للإمام عبد الرحمن المهدي (١٨٨٥ – ١٩٥٩)، على أن تتبع ذلك احتفالات أخرى إحياء لذكرى بقية الرموز الوطنية الرائدة. وقد تم بالفعل تكوين اللجنة القومية برئاسة الراحل المقيم بروفسور محمد إبراهيم أبو سليم ورعاية الراحل المقيم بروفسور يوسف بدري، عليهما رحمة الله. وكان أعظم إنجازات اللجنة القومية بعد عامين من التعبئة والعمل الدؤوب هو البحوث التاريخية القيّمة التي أعدتها الندوة العلمية للاحتفال بالعيد المئوي.*

ولقد هالني أن نسب البعض فكرة الاحتفال بالعيد المئوي لغيري ولما يمضِ على تقدمي ومبادرتي بها سوى عام واحد أو عامين. ومن عجب أني نبهت لذلك الخطأ ولم يحفل به أحد! وما كنت لأبالي لو لم تنسب الفكرة أو المبادرة لي ولم تنسب لغيري ، فلست – ولله الحمد والمنة – من " الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا ". ولكني رأيت أن من يود أن يقوّم أحداث أزمان ماضية بعيدة ويجلو حقائق تاريخ عمره عقود عديدة لا ينبغي أن يتعاظمه جلاء حقيقة حديثة عهد في الذواكر ، أو السكوت عنها ، فذلك خير من تبديلها.

على أنها الأيام صرن كلها ... عجائب ليس فيها عجائب.

لم يكن الإمام عبد الرحمن معصوماً ولا ادعى لنفسه العصمة. لم يكن يتعاظمه أن يعترف بالخطأ إذا أخطأ، وفي مذكراته ما يشير إلى ذلك.

* انظر " الإمام عبد الرحمن المهدي – مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي ". مكتبة مدبولي. القاهرة. الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

كان يسعى جاهداً لتوحيد كلمة السودانيين على مطلب الاستقلال التام ، وعلى إطّراح الذي هو أدنى من أجل الذي هو خير وأسمى. ولولا حكمته وبعد نظره لتفرقت بالناس السبل ولنقضوا غزلهم أنكاثاً غداة وقوفهم في مفترق الطرق في أواخر عهد الاحتلال الأجنبي للبلاد.

وصفوة القول هي أن استقلال السودان جاء نتاجاً لنضال السودانيين وكفاح قادة الحركة الوطنية بأسرها ، على اختلاف مشاربهم وتباين مساراتهم وتمايز درجات عطائهم. ونزعم أن الإمام عبد الرحمن المهدي كان أكثرهم عطاء في هذا المضمار ، وأصلبهم عوداً في الدعوة إلى الاستقلال التام ، وأعظمهم ركوزاً وثباتاً على هذا المبدأ. لذا فهو " أبو استقلال السودان " دون ريب. ومن الحيف عليه والظلم في حقه أن يوضع في مرتبة دون هذه الأبوة. وفي بعض ملحقات هذا الكتاب (الملاحق) مقتطفات من مقولات تشير إلى ما ذهبنا إليه ويشهد على صدقها ماجاء منها على لسان بعض خصومه السياسيين. وهي – في بعضها –مستقاة من مجموعة المراثي التي ضمنها الأستاذ قرشي محمد الحسن – عليه رحمة الله – في كتاب أسماه " حياة الإمام ".

وليس في هذا القول ما يقلل من قيمة عطاء قادة الحركة الوطنية الآخرين أو يغمطهم أشياءهم. فذلك جيل متميز من الرواد الباذلين ، يستحق كل فرد منهم أن يدرس تاريخه دراسة علمية وثائقية مستوفية ، لينال تكريماً عادلاً غير منقوص. وما أحوجنا في هذا الزمان البائس الكئيب إلى أن نحيي ذكرى أسلافنا الميامين ؛ وأن نستلهم مجاهداتهم التي انتهت بهم إلى الالتقاء على هدف واحد وكلمة سواء ، وتوجت بانتزاعهم لاستقلال الوطن ؛ وأن نسائل أنفسنا : ما الذي صنعناه بهذا الاستقلال الوطني العزيز من بعدهم؟ أين نحن من تلك القامات الشامخة ، وتلك الأنفس الغيورة ، وتلك القلوب المفعمة بحب الوطن ، وجميع أهل الوطن ، وجميع ذرات تراب الوطن؟ قال أبو الفرج الأصبهاني في كتاب " الأغاني ": " حدثنا محمد بن جرير الطبري قال: حدثنا أبو السائب سالم بن جنادة قال: حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن السيدة عائشة (رض) أنها كانت تنشد بيت لبيد:

ذهب الذين يعاش في أكنافهم ... وبقيت في خلف كجلد الأجرب.
ثم تقول: رحم الله لبيداً فكيف لو أدرك من نحن بين ظهرانيهم؟ قال عروة: رحم الله السيدة عائشة فكيف لو أدركت من نحن بين ظهرانيهم؟ قال هشام بن عروة: رحم الله أبي فكيف لو أدرك من نحن بظهرانيهم؟ قال وكيع: رحم الله هشاماً فكيف لو أدرك من نحن بين ظهرانيهم؟ قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: رحم الله أبا السائب فكيف لو أدرك من نحن بين ظهرانيهم "؟ قال أبو الفرج الأصبهاني: " الله المستعان فالقصة أعظم من أن توصف ". ونحن نقول: رحم الله أبا الفرج ، ما كان أخلقه أن يتأسى بدعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم فيقول: اللهم إليك نشكو ضعف قوتنا وقلة حيلتنا وهواننا على الناس. أنت رب المستضعفين وأنت ربنا. إلى من تكلنا؟ إلى بعيد يتجهمنا أو إلى عدو ملكته أمرنا؟ إن لم يكن بك غضب علينا فلا نبالي. ولكن عافيتك أوسع لنا. نعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة ، من أن تنزل بنا غضبك أو تحل بنا سخطك. لك العتبى حتى ترضى، ولاحول ولا قوة إلا بك.

إني لأدعو الله أن يوفق قادة بلادنا وأحزابها السياسية ومنظمات مجتمعها المدني ومؤسساتها النظامية إلى توحيد الإرادة بعزم وتصميم حتى يتسنى لنا النهوض بالوطن من عثراته وكبواته التي أقعدته دهراً مديداً. ولا يفوتني أن أعبر عن عظيم سروري بما تم إبرامه حديثاً من اتفاق للسلام الذي طال انتظارنا لفجره ، آملاً أن تكتمل حلقاته المتبقيات في زمن وجيز حتى يفرغ الناس للعمل الدؤوب في كل حقل ومرفق من أجل رفعة شأن الوطن وتحقيق الأماني المشروعة لبسطاء الناس فيه. وإني لأرجو أن نكل إدارة شئون بلادنا في عهدها الجديد إلى عصبة من خيارنا مقتدرة قليلة العدد – لا إلى كثرة من الحكام – نتراضى على تقليدها مقود السلطة وزمام المسئولية. وذلك في إطار نظام للحكم معافى ، تحرسه وتراقبه وتحاسبه مؤسسات ديمقراطية منتخبة تمثل تمثيلاً صحيحاً وعادلاً جميع أبناء وبنات الوطن بمختلف أعراقهم ودياناتهم وانتماءاتهم ومعتقداتهم وأقاليمهم ، حتى يصدق حديثنا عن التوحد في إطار التنوع ، وعن التآلف في إطار التباين ، وعن المواطنة الجامعة كأساس للانصهار القومي.

ختاماً أتقدم بشكري الجزيل لكل من أعانني على هذا الكتاب. وأذكر من هؤلاء الأخ الدكتور قاسم عثمان نور ، وزميل دراستي الأخ الأستاذ عباس صالح موسى ، والأخت الدكتورة فدوى عبد الرحمن علي طه ، والأخ الأستاذ أحمد خليل. فكلهم لم يبخل عليّ بمرجع من المراجع طلبته منه. وشكري وعرفاني لأفراد أسرتي الصغيرة ، الذين كثيراً ما أرهقتهم وأثقلت عليهم طوال الشهور التي عكفت خلالها على تسطير صفحات هذا الكتاب ، فما زالوا يعينونني بمختلف الوسائل على مشقات هذا العمل حتى قيض الله له أن يكتمل. وأخص منهم بجليل الشكر وعظيم الامتنان إبني الدكتور محمد المصطفى موسى الذي تخرج في كلية الطب منذ مايقارب العام وما يزال مثل الآلاف من زملائه ورصفائه جندياً ضمن جيوش " المنتظرين " – حتى لا نقول " العاطلين ". فقد أفدت كثيراً من ملاحظاته الدقيقة وتعليقاته الذكية وانتقاداته البناءة. وظل يتنقل بيني وبين مركز الحاسوب دون كلل أو ملل ، حاملاً مسودات الكتاب لجمعها تباعاً ومعيداً ما تم جمعه منها لمراجعته ، باذلاً في كل ذلك أعظم الجهود ، حتى استقام لي بفضل الله أمر الكتاب. أما السادة المشرفون على المؤسسة الكريمة التي اهتمت بهذا الكتاب وتولت أمر طباعته ونشره فليتقبلوا وتتقبل مؤسستهم الخيّرة مني عظيم الشكر وجليل العرفان.

كل ما في هذا الكتاب من سرد تاريخي للأحداث رددناه إلى مصادره التي اطلعنا عليها وأثبتناها في المراجع. وكل ما فيه من اجتهاد بالرأي حول وقائع تاريخية بعينها فإننا نتحمل مسئوليته كاملة. فهو لا يعدو أن يكون اجتهاداً منا رجحنا سلامته واستصوبنا حجته ، وفوق كل ذي علم عليم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه أجمعين.

موسى عبد الله حامد
أم درمان
٢٠٠٥/٧/٩ الموافق
أول جمادي الثاني ١٤٢٦هـ

الفصل الأول

١- كرري.

٢- عهد ونجت.

٣- رودولف سلاطين يد ونجت اليمنى.

٤- مصائر الأسرى المهدويين.

٥- أسرى خارج السجون.

٦- رجال لعبوا دوراً هاماً في الحركة الأنصارية.

٧- ثورات في وجه الاحتلال:-

- ود حبوبة ١٩٠٨.
- ود السيد حامد ١٩١٩.
- نيالا ١٩٢١.
- زالنجي ١٩٢٧.

٨- سياسة المهادنة.

٩- وإندلعت الحرب الكونية الأولى.

١٠- زيارة لندن ١٩١٩.

كرري:

أسفرت معركة كرري في صبيحة الثاني من سبتمبر عام ١٨٩٨م عن استشهاد أكثر من أحد عشرة ألف مقاتل سوداني خضبت دماؤهم سفح الجبل ، وعن أكثر من ستة عشر ألف جريح أجهز عليهم الجيش الغازي بحجة عدم توفر الامكانات لإسعاف الجرحى. وكانت معركة كرري التي واجهت فيها قوات المهدية أقوى وأعتى جيش أرسل عبر التاريخ للقتال في أفريقيا ملحمة رائعة في الشجاعة والتضحية والإقدام والاستهانة بالموت في سبيل الوطن والدين. فقد بذلت الأرواح رخيصة من أجل حرية الوطن وكرامة أهله ، تزاحم الرجال بالمناكب نحو الموت ، كلما سقط فيلق قام فيلق آخر " كالليوث الضارية وهم يعلمون علم اليقين ألا نصر للسيف على المدفع ولا للرمح على الرصاص "، لكنه الإباء وصدق العزم وقوة الإرادة والعقيدة ، ونفوس كانت تؤثر العز في الموت على الذل في الهوان والاستسلام. شهد لهم بذلك الأعداء قبل الأصدقاء ، فقال عنهم ونستون تشرشل المراسل الحربي الذي شهد وقائع معركة كرري: " كانوا أشجع من مشى على وجه الأرض ، دُمِّروا بقوة الآلة ولم يُقهروا ".[١]

وفي اليوم التالي للمعركة تلقى كتشنر تهنئة الملكة فكتوريا له بالنصر وأنعمت عليه بلقب " اللورد " تقديراً لخدماته للإمبراطورية البريطانية وقد سرها وسره الانتقام لغردون. وبلغ من حقد اللورد كتشنر قائد الحملة وسردار الجيش المصري أن أمر بتحطيم قبة الإمام المهدي واستباحة مدينة أم درمان على مدى ثلاثة أيام سوداء عاث فيها جنود الاحتلال فساداً ونهباً وهمجية ومثلاث قلت نظائرها في التاريخ.

لقد ذهب كثيــر من المؤرخين إلى أن القائدين إبراهيم الخليل (شقيق الأمير محمود ود أحمد) وعثمان أزرق اقترحا في المجلس الحربي للخليفة عبد الله ملاقاة الجيش الغازي عند شلال السبلوقة على بعد خمسين ميلاً شمالي أم درمان حيث تعوق الشلالات سير السفن الغازية ويتمكن الأنصار من منازلة أعدائهم في ظروف مواتية ، ولكن المجلس لم يجز الاقتراح. وعندما وصل

الجيش الغازي إلى مشارف أم درمان عند جبل كرري وقد بلغ من جنوده العناء والرهق، اقترح إبراهيم الخليل وعثمان أزرق شن غارة ليلية عليه تباغته في الظلام فتبطل فعالية سلاحه المتفوق أو تجعلهم يقتل بعضهم بعضا، وتتيح لسيوف الأنصار الالتحام المباشر برقاب الغزاة. ولكن هذا الاقتراح أيضاً لم يجد القبول. وربما تغير وجه التاريخ لو أخذ بأي من الاقتراحين. ولكن الله يفعل ما يريد.

قال أحد البريطانيين في حملة كتشنر: لو أن الخليفة شن علينا هجوماً ليلياً ، بذات القوة والشجاعة الفائقة التي تميز بها رجاله في هجومهم النهاري فربما استطاع مقاتلوه أن يتغلغلوا بيننا داخل مواقعنا ويختلطوا بنا. إذا فعلوا ذلك فإن هؤلاء الرجال المستهينين بالموت لاجرم سوف ينزلون بنا عقاباً مريعاً. " ذلك أنهم في حالة القراع والضراب المباشر (Close fighting) يكونون أكفاء لنا ويمتازون علينا ويفضلوننا بكثرة أعدادهم. فإذا حاولنا صدهم بالأسلحة النارية (rifle fire)، فإن هذه النيران ستفتك – لامناص – بالمئات من رجالنا ". وقال أيضاً " أن معركة أم درمان كاد انتصارنا فيها أن يكون معجزة ".[٢]

بعد استباحة أم درمان وترويع النفوس الجريحة ذهب كتشنر في العاشر من سبتمبر ١٨٩٨م إلى فشودة حيث تمكن من إقصاء القائد الفرنسي مارشان وجيشه عنها وبسط سلطان الحكم الثنائي عليها. وكان قد أصدر أوامره من قبل بالقضاء على الخليفة وسائر القوى المهدوية المتبقية. فكانت أولاً مذبحة الشكابة في ١٨٩٩/٨/٢٣م عندما تحرش الجنود الغزاة بأهل القرية المسالمين العزل فقتلوا عشرين رجلاً كان من بينهم الخليفة محمد شريف والفاضل والبشرى إبني الإمـــام المهدي ، وأصـــاب رصاصهم إبن المهـــدي الفتى الصغير عبد الرحمن (وكان عمره أربعة عشر عاماً) بجرح خطير حتى أنه طالب قائد الحملة – كما طالبت والدته أيضاً – أن يُقتل كما قتل ذووه. غير أن الله حفظه وأبقاه (ليكون لهم عدواً وحزناً) ويرفع – بأسلوب مغاير – ذات الشعار الذي رفعه والده ، ويبلغ مأربه في استقلال البـــلاد وحريتها بعد مسيرة مضنية وجهـــاد مدني دؤوب.

ثم سارعت حكومة الاحتلال فأرسلت قوة عسكرية كبيرة بقيادة ريجينالد ونجت باشا الساعد الأيمن لكتشنر لمنازلة الخليفة عبد الله والقضاء عليه وعلى بقايا جيشه. وللمرة الثانية انتصر المدفع على السيف وكان ذلك في قرية أم دبيكرات على مقربة من النيل ومن مدينة كوستي الحالية في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩م، حيث استشهد الخليفة عبد الله والخليفة على الحلو والصديق إبن المهدي، والأمير أحمد فضيل وغيرهم ، مؤثرين الموت على ذل الاستسلام . وبإنتهاء هذه المعركة بسط الغزاة سيطرتهم على البلاد وتهيأ المسرح للاحتلال الثنائي ونظام حكمه الجديد.

كانت الحملة التي قادها كتشنر للقضاء على دولة المهدية مؤسسة على ما سمي " الحق التركي المصري " الذي صدر به فرمان (مرسوم) من سلطان تركيا عام ١٨٤١م قلد فيه محمد علي باشا والي مصر ولاية السودان دون أن يكون لأبنائه بعده حق توارث تلك الولاية. ثم جاء فرمان السلطان العثماني الآخر في عام ١٨٦٦م ليجعل مصر والسودان ولاية عثمانية واحدة ويعطي إلى مصر حق توريث تلك الولاية لأكبر أبناء الوالي من بعده. هكذا كان السودان قبل اندلاع الثورة المهدية في عام ١٨٨١م وقيام دولتها أرضاً تركية مصرية مملوكة لخديوي مصر منذ عام ١٨٢١م وذلك بحق الفتح الذي جثم على صدور السودانيين طوال أعوام ستين " أذاقهم خلالها من الأهوال مالا عين رأت ولا أذن سمعت، ومن الظلم والطغيان مالا يعرف له التاريخ نظيراً إلا في أحلك العصور."[٣]

ولما قضى الجيشان البريطاني والمصري على استقلال الدولة السودانية تم توقيع اتفاقيتي الحكم الثنائي بين الدولتين الغازيتين وارتفع علماهما على سارية القصر. ولما كانت بريطانيا هي الشريك الأقوى في حكم بلاد السودان المقهورة فقد احتفظت بحقها في تعيين الحاكم العام (الذي لابد أن يكون بريطانياً) تعييناً فعلياً يؤيده التعيين الصوري من قبل الخديوي – فتعاقب على منصب الحاكم العام بريطانيون كان أولهم كتشنر وآخرهم نوكس هلم. وظل حكام مصر إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣م يطالبون بالسيادة على السودان بحق الفتح

التركي المصري عام ١٨٢١م وينكرون على أهله المطالبة بالسيادة الوطنية أو حتى حق تقرير المصير.

أما كتشنر فهو الذي تمت بأمره إبادة الجرحي من مقاتلي الأنصار في كرري وقد بلغ عددهم حسبما جاء في بعض مدونات التاريخ ستة عشر ألفاً. وهو الذي استباح مدينة أم درمان ثلاثة أيام حسوما. ومن عجب أن الشاعر على الشامي (ولست أعلم أن كان سودانياً أو سورياً) قد مدحه منذ فتوحه لمدينة دنقلا عام ١٣٠٤هـ فقال:

بشرى لجيش بالفتوح (لقد ظفر) ... بالصبر مــن زمن فبشّر من صبــر

بقيــادة الشهــم اللــوا سردارنــا ... رجل السياسة في الحروب الكتشنر.[٤]

ورغم أن كتشنر كان هو صاحب فكرة إنشاء كلية غردون وهو الذي جمع التبرعات في انجلترا لهذا الغرض ، فقد عرف بالفظاظة والقسوة حتى في معاملته لضباطه ومعاونيه. فكانت فترة حكمه للسودان امتداداً لنشاطه العسكري. ومن الممكن القول بأن دافعه المهم ومحركه الأول في التنكيل بالسودانيين كان هو الانتقام لغردون وتخليد ذكراه بصورة تعيد لبريطانيا كرامتها التي امتهنها الأنصار عندما أبادوا حملة هكس باشا عام ١٨٨٣م في غابة شيكان وعندما قتلوا غردون عند اقتحامهم للخرطوم في يناير عام ١٨٨٥م ؛ فكان إنشاء كلية غردون عام ١٩٠٢م تعبيراً عن مزيج من الانتقام وتخليد الذكرى. ولكن السودان أفاد – من دون ريب – من إنشاء هذه الكلية ، على الرغم من أنه لم يجد من مصر الشقيقة في ذلك الوقت المبكر إلا يداً غازية باطشة مستعينة بغيرها لإخضاعه لسلطانها. قال أبو الطيب:

ومن العــداوة ما ينالك نفعــه ... ومن الصداقــة ما يضر ويؤلــم.

قال أحد مرافقي كتشنر من البريطانيين مشيراً إلى ما أسماه " بالإهانة " التي مني بها المصريون والبريطانيون على أيدي الثوار السودانيين من قبل – قال إن معركة شيكان لم تستغرق سوى دقيقة واحدة ، ولم ينج من جيش هكس

المكون من عشرة ألف مقاتل سوى بضع مئات. وقال إن من يقرأ القصة – قصة التعثر " الخطأ والإخفاق "– يشعر بأنه كان على مصر أن تغسل عن نفسها عار الهزيمة في موقعتي " التيب " بقيادة بيكر ، وعار القضاء على حملة هكس (في شيكان). ويدرك أن بريطانيا نفسها قد منيت بذات الهزائم وعانت من ذات الإهانات. لقد أخفقنا في نهاية الأمر ، وتركنا السودان ، ونحن ما زلنا نذكر فداحة خسائرنا فيه ". فهو يحمل المصريين تبعة هزائمهم في السودان على أيدي الثوار. ويقول: " إن السودان قد أهلك المئات من أحسن رجالنا. ومن بين رجالنا الذين كتبت لهم النجاة فإن مئات أخرى سوف يبقون – حتى تحين وفاتهم – معانين من آثار أنياب السودان. ويندر أن يوجد بينهم من يغامر بحياته الآن من أجل استرجاع السودان." ويقول " إن أهم مكسب لانجلترا (من غزو السودان) هو استعادتها لكرامتها (The vindication of her self - respect) وإن أهم مكسب لمصر هو تأكيد سلامتها وأمنها." وقال إنهم قاموا بدفن رفاة غردون في الخرطوم على غرار ملته (after the manner of his race) بإطلاق مدافع المكسيم نوردنفلت ، " وإننا تركنا غردون وحيداً مرة أخرى ولكنه وحيد هذه المرة في هالة من العظمة ، تحت راية الفاتحين من خاصة أهله".[٥] فذلك هو بعض الانتقام لغردون وبعض استعادة كرامة بريطانيا التي امتهنها الثوار السودانيون.

وربما كان من الطريف أن نذكر في هذا السياق تلك الوصية التي كتبها غردون بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٨٥م (عندما أيقن بانتصار الثورة المهدية الحاسم) وقال فيها:" إنني أوصي الحكومتين الإنجليزية والخديوية بالإحسان إلى قبيلة الشكرية والحمدة ومكافأتهما مكافأة تليق بشرف الحكومتين "، كما إنني أوصي بهاتين القبيلتين خيراً. وأوصيهم بالرجل الذي ضحى بحياته إبتغاء مرضاة الحكومة ألا وهو الشيخ محمد شريف نور الدائم أستاذ المهدي وشيخ مشايخ الطرق الصوفية. وإنني أعفو عن كل سكان السودان الذين اشتركوا في الثورة وأصلوني حرباً دموية كادت تذهب بحياتي وحياة الألوف من أهل الخرطوم ، إلا

أربعة منهم تحسن الحكومة إلى جلالة الملكة إذا ذبحتهم على قبري بعد مماتي وهم : عثمان دقنة الذي أحدث القلاقل في السودان الشرقي وقطع بينه وبين بربر التي لا يكلف السفر منها مشقة كما يكلف عتمور أبوحمد. والثاني محمد الخير الذي لولا قيامه بدعوة المهدية في بربر وسقوطها في يده لاستطعت أنا وكل أهل الخرطوم النزوح إلى مصر متى رأينا الخطر بارزاً من وجه المهدي وأنصاره. ولولا قيام محمد الخير هذا وسقوط بربر لوصلت الحملة الإنجليزية بأسهل مما وصلت قبلها حملة الجنرال هكس. ثالثهم الشيخ المضوي الذي حرض القبائل بالضواحي على حصري. وكان هو ومن تابعه أول من أطلق الرصاص على حصون الخرطوم وكان يكتب إليّ الكتب المشحونة بهجائي وهجاء جلالة الملكة خلافاً لمولاه المهدي. ورابعهم الشيخ العبيد (ود بدر)."[٦]

في عام ١٨٩٩م اجتاحت السودان مجاعة مهلكة ولكنها لم تحرك ساكناً في نفس كتشنر. وكان سبعون من أعيان السودان قد رفعوا له عريضة في أواخر عام ١٨٩٨م ينذرون بالكارثة قبل وقوعها ويشكون فيها من أن مواطنيهم قد جردوا من كل ما يملكون ، وأن أعمال الزراعة عندهم قد توقفت بسبب تجنيد الحكومة للعمال الزراعيين في الجيش مما ينذر بشر مستطير. ولكن كتشنر لم يحفل بذلك وترك السودانيين لقدرهم. بل هو كان قاسياً على الجيش المصري شريكه في الغزو والاحتلال ، استخدم أفراده في شتى الأشغال العسكرية وغيرها سخرة دون أجر. وفي ديسمبر عام ١٨٩٩م تم نقله رئيساً للأركان في حرب البوير بجنوب أفريقيا. فغادر السودان إلى هناك " تاركاً فيه جهازاً إدارياً خاوياً من الموظفين ، وجيشاً جائعاً وشعباً حـــانقاً."[٧] بذلك انتهت ولاية كتشنر التي لم تدم طويلاً على السودان ، وخلفه الجنرال السير ريجنالد ونجت حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصري في عام ١٩٠٠م.

عهد ونجت:

كان ونجت – قبل تعيينه حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصري – على رأس دائرة المخابرات العسكرية. وقد لعب من هذا الموقع دوراً هاماً في التحضير لغزو السودان واحتلاله. فلم يكن غريباً أن ينال تعيينه لحكم السودان

الرضا في كل من لندن والقاهرة. غير أنه قد ووجه في منصبه الجديد بعدة صعاب. وكان من أبرز هذه الصعاب تمرد الكتيبة الرابعة عشر السودانية التي اقتحمت مخزن السلاح واستولت على الذخيرة فيه ، وأبعدت الضباط البريطانيين من المعسكر. كان ونجت في القاهرة في ذلك الحين. وما أن أبرقه الكولونيل ماكسويل قائد الجيش في الخرطوم بهذا الخبر في آخر يناير من عام ١٩٠٠م ، حتى عاد إلى الخرطوم بخطاب من الخديوي يخوله معاقبة المتمردين وإعادة النظام للجيش. وقد أسفر التحقيق الذي أجراه عن اتهام بعض المصريين بالتحريض على العصيان بإطلاق إشاعة تزعم أنه تقرر إرسال الجنود للقتال في حرب البوير. وعند نفيه لهذه الإشاعة تمكن ونجت من تهدئة خواطر الجنود السودانيين فسلموا أسلحتهم. وألقي القبض علي سبعة ضباط مصريين وجردوا من رتبهم العسكرية في طابور عام وأرسلوا مخفورين إلى القاهرة. وبهذا انتهى هذا التمرد الذي قام به الجنود السودانيون في أم درمان فأرسى في نفوس الإنجليز الريب والشكوك من تأثير النفوذ المصري على السودانيين.

وكان مما واجهه ونجت أيضاً تلك المجاعة التي ضربت السودان عام ١٨٩٩ وما نجم عنها من آثار أدت إليها السياسة الزراعية والتجارية الخرقاء التي انتهجها كتشنر. ولكنه استطاع خلال فترة ولايته التي امتدت إلى سبعة عشر عاماً أن يحسن موقف البلاد الاقتصادي وينشئ هيكلاً إدارياً في المديريات ، وأن يزيد عدد المدنيين في جهاز الحكومة (رغم استمرار الحكم العسكري) فيسد بذلك بعض النقص الذي نجم عن انتداب الضباط (الذين كانوا يضطلعون بإدارة أقاليم السودان) للاشتراك في حرب البوير. وفي عهده تم تشييد ميناء بورتسودان وامتدت حركة مواصلات البواخر النيلية والسكك الحديدية ، وتم التصديق على إنشاء مشروع الجزيرة في عام ١٩١٣ (إلا أن إنشاءه تأخر نتيجة لإندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤). ولأول مرة منذ قيام الحكم الثنائي زادت إيرادات السودان عام ١٩١٣ عن مصروفاته فتحقق له فائض بلغ أكثر من أربعين ألف جنيـــه، وتوقفت حينذاك المنحة المالية التي كانت مصر

تقدمها للسودان. فقد نفضت بريطانيا يدها من أي مسئولية مالية تجاه السودان ، بل هي رفضت مطالبة ونجت لها بتغطية النفقات اللازمة لبقاء قواتها بالسودان ورغبت في أن تتحملها مصر عنهـا، حتى ألح عليها في ذلك اللورد كرومر (مندوبها السامي في مصر) بصلابة وإصرار ، فرضخت وهي كارهة. وكانت هذه هي أحدى المناسبات النادرة التي خرجت فيها بريطانيا عن سياستها المقررة في هذا الصدد. وربما كان دافع اللورد كرومر إلى هذا الإلحاح وهذا الإصرار هو أن بريطانيا قد بالغت في التقتير وقبض اليد حتى أن " وزارة الحربية البريطانية قد رفضت أن تدفع مكافآت الجنود الإنجليز الذين اشتركوا في حملة غزو السودان واحتلاله وحملت ذلك للخزينة المصرية "! وإلا فإن اللورد كرومر نفسه هو الذي قال – في معرض تبريره لاستجلاب المنحة المالية المصرية للسودان عام ١٩٠٤ – إن بريطانيا ما كانت لتقدم على استرجاع السودان لو لم تكن مصر مستعدة لتحمل النفقات اللازمة لإعادة الفتح وما يترتب عليه ... وتحدث – كما روى عنه ونجت – عن مسئولية مصر الأدبية تجاه السودان بسبب ما عاناه من ظلم تحت الحكم التركي المصري ! وعلى الرغم من مطالبة ونجت وكرومر للحكومة البريطانية بالعون المالي لمجابهة الإنفاق العام المتزايد بعد استعادة السودان لمنطقة اللادو من الكونغو البلجيكي عام ١٩١٠ فإن بريطانيا لم تحرك ساكناً ، فتحملت مصر تلك النفقات. وقد وصف مراسل صحيفة التايمز اللندنية موقف كل من بريطانيا ومصر تجاه السودان إذ كتب يقول: " أسهمت بريطانيا بثلث نفقات استرجاع السودان ولكنها لم تسهم بشئ في مواجهة نفقات إدارته. ومع ذلك فحاكم السودان العام بريطاني ، ومديرو المديريات ومساعدوهم بريطانيون ، ومديرو المصالح ومساعدوهم بريطانيون ، وكبار ضباط الجيش المصري في السودان كلهم بريطانيون ، وليس للمصريين إلا الوظائف الدنيا. إن هذا يشبه قصة رجلين اتفقا على شراء حصان ، أولهما دفع ثلث ثمنه والآخر دفع ثلثيه. ومـع ذلك فالأول يركب الحصان والثاني يسوسه وينظفـه ويتحمل نفقـات غذائـه " ![٨]

رودولف سلاطين يد ونجت اليمنى:

كان سلاطين باشا صديقاً حميماً لونجت. وهو صاحب كتاب " السيف والنــــار " المشهور (Fire and Sword in the Sudan). ويبدو أن صلته بونجت بدأت منذ أن صار ونجت مديراً لقلم المخابرات بالجيش المصري عام ١٨٨٩ عندما كان سلاطين ملازماً للخليفة عبد الله بعد أسره وإعلانه لإسلامه. فقد كانت بين الرجلين صلات عبر مختلف الجواسيس والمخبرين. وعند هروب سلاطين من السودان عام ١٨٩٥ عمل مع ونجت في قلم المخابرات في القاهرة ، فكان لمعرفته بالسودان وأهله أثر عظيم على مجريات الأحداث التي تلت هروبه ومهدت لغزو السودان. وكان هو قد استقال من منصبه في المخابرات عقب معركة كرري لأنه لم يجد القبول لدي كتشنر. فأعاده ونجت وعينه مفتشاً عاماً للسودان في سبتمبر عام ١٩٠٠. كانت سياسة ونجت – بجانب السعي لتأسيس نظام إداري حديث في السودان – تقوم على تقليص النفوذ المصري والتمكين للإداريين البريطانيين وقمع الأنصار ومحاربة كل ما يتصل بالدعوة المهدية في السودان. وقد وجـــد في سلاطين ، وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الأنصار ونفوذ الدعوة المهدية ، خير معين له في مهمته. وكان كلا الرجلين يفضلان استخدام العسكريين (البريطانيين) على المدنيين في إدارة السودان. وبلغ من نفوذ سلاطين وقوة مركزه أن ونجت كان ينتصح برأيه في كل شئ ،" حتى الخطب التي يلقيها كبار الزوار من البريطانيين كان يعدها سلاطين أو يقترح نقاطها ". لقد كان ولاء سلاطين للإنجليز صادقاً لا ريب فيه ، وكانت تربطه صلة صداقة بالملكة فكتوريا وإبنها إدوارد (الذي صار لاحقاً الملك إدوارد السابع). وقيل إنه حاول جاهداً إقناع إمبراطور بلاده النمسا – الإمبراطور فرانز جوزيف – بمناصرة بريطانيا والحلفاء عندما نشبت الحرب العظمى عام ١٩١٤ أثناء وجوده هو في النمسا حيث كان يمضي إجازته. ولكن النمسا إنحازت لدول المحور ، فاعتبر سلاطين من رعايا العدو ولم تسمح له حكومة السودان بالعودة إلى الخرطوم. وعلى الرغم من ذلك عاد سلاطين إلى السودان بعد إنتهاء الحرب فقررت له

حكومة السودان – تقديراً لولائه وإخلاصه وخدماته – معاشاً استثنائياً سخياً ، رغم أن مدة خدمته وشروطها لم تكن تؤهله لنيل المعاش.

ظل ونجت يحكم السودان حكماً عسكرياً (١٩٠٠ – ١٩١٦) يعاونه السكرتيرون الثلاثة: السكرتير المالي والسكرتير الإداري والسكرتير القضائي (السير أدقار بونهام كارتر المدني الوحيد بينهم ، والذي ظل في منصبه منذ ١٨٩٩ وإلى ١٩١٧)، ومديرو المديريات البريطانيون ومفتشو المراكز ، مع إسناد وظائف ثانوية للضباط المصريين. وكان السكرتيرون الثلاثة في لجنة الحكومة المركزية منذ عام ١٩٠٨ ، وعند إنشاء مجلس الحاكم العام في عام ١٩١٠ صاروا أعضاء فيه بحكم مناصبهم. ولقد اتسمت سياسة ونجت فيما يتعلق بمسائل الدين بالحذر ، بناء على نصائح سلاطين الذي كان معادياً للطرق الصوفية عموماً وللدعوة المهدية بصورة خاصة. غير أن طائفة الختمية لقيت لدي الإدارة الجديدة وضعاً مميزاً إذ إهتمت الحكومة البريطانية بزعيمها السيد علي الميرغني عند قيام الحكم الثنائي ، " فكافأته الحكومة البريطانية على ولائه للإدارة الجديدة بوسام رفيع قلده إياه اللورد كرومر عند زيارته للسودان في عام ١٩٠٠ وبهذا أصبح أول زعيم سوداني يتقلد وساماً بريطانياً. وكان يعتبر الزعيم الديني الأول والأكبر في السودان، وكانت الحكومة تستأنس برأيه في كل أمر ذي بال. " ولما كانت مسألة الدين من الأمور الشائكة والحساسة فقد أنشأ ونجت مجلساً للعلماء عام ١٩٠١ برئاسة الشيخ محمد البدوي لتقديم النصح له وللحكومة في كل ما يتصل بأمر الدين. واستطاع أن يقنع الحكومة البريطانية والرأي العام في بلاده – وكانت قد جمعت أموال طائلة لنشر الدين المسيحي في السودان – بأن يقتصر نشاط الجمعيات التبشيرية في مناطق المسلمين بالسودان على تقديم الخدمات الصحية والطبية والتعليمية ، على أن يؤذن لها بممارسة نشاطها الديني في السودان الوثني. فتم تقسيم جنوب السودان إلى مناطق نفوذ مسيحية: للروم الكاثوليك منطقة بحر الغزال، وللبروتستانت منطقة أعالي النيل ، وللجمعيات التبشيرية المسيحية الأمريكية المناطق الجنوبية المتاخمة لإثيوبيا. وفي الشمال –

حيث قامت بعض المدارس التبشيرية – سمح للآباء المسلمين تغييب أبنائهم عن حضور أداء الشعائر والدروس المسيحية. وبذلك يمكن القول بأن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين كانت حسنة في عهد ونجت. ومع عودة الوعي للأوروبيين عامة ولبريطانيا بشكل خاص – وهم الذين أنشأوا تجارة الرقيق أصلاً منذ عهود بعيدة وأثروا منها ثراءً عظيماً – تمكنت حكومة السودان بحلول عام ١٩١٢ من القضاء على النخاسة قضاءً تاماً.[٩]

لقد أحدثت الانتفاضات المهدوية – التي سوف نتعرض لذكر بعضها لاحقاً– كثيراً من الهلع والقلق في أوساط حكومة الاحتلال. وطفق ونجت وسلاطين وغلاة المستعمرين يبالغون في تصويرها بأنها خطر عظيم على النظام الجديد ، ليبرروا لرؤسائهم وللرأي العام في إنجلترا تلك الإجراءات القمعية القاسية التي اتخذوها ضد هذه الانتفاضات والتي لم يكن لها مبرر في أغلب الحالات. بل إننا سوف نرى أن سياسة النظام الجديد – القائمة على الرعب والفرق من قوة المهدية وخشية انبعاثها – هي التي أشعلت هذه الانتفاضات وأججت نيرانها ، فشهدت البلاد من المذابح على أيدي الغزاة ما لم يكن له مسوغ على الإطلاق. ولكن هذه الانتفاضات وغيرها من الاعتبارات من ناحية أخرى أملت على المستعمرين إنتهاج سياسة تتظاهر باحترام مشاعر المسلمين ، وتعطي الأهالي قدراً كبيراً من الحرية لممارسة شعائرهم الدينية فأنشأوا هيئة العلمـــاء كما أسلفنا ، وسمحوا ببناء المساجد في الشمال ، وأقاموا المعهد العلمي في أم درمان عام ١٩١٢. " غير أن المستعمرين لم يفعلوا كل هذا تعاطفاً مع الإسلام أو تقديراً لأهله ، وإنما للمحافظة على استقرار حكمهم الواهن الذي قد تهدده أو تطيح به انتفاضة دينية أصولية متشددة كما حدث للعهد الاستعماري الأول الذي عصفت به الثورة المهدية عام ١٨٨٥ ".[١٠]

<u>مصائر الأسرى المهدويين:</u>

بعد التصفية الجسدية لإبني المهدي والخليفة محمد شريف ورفاقهم في الشكابة ، ومقتل الخليفة عبد الله وصحبه في أم دبيكرات ، بسطت الجيوش

المصرية – البريطانية الغازية كامل سيطرتها على البلاد. فاقتيد الأسرى مكبلين بالأصفاد إلى السجون ، وأرسل كثير منهم إلى مصر للحبس في ثكنات رشيد. لقد رأت الإدارة الجديدة أن معظم الأسرى من أمراء المهدية رجـال من الخطورة بمكان ، وأن من العبث اعتبارهم سجناء حرب عاديين يتعين إطلاق سراحهم بمجرد إنتهاء الحرب. وزعمت الإدارة الجديدة أن إبقاءهم في الحبس رهن الاعتقال فيه حفاظ على حياتهم ! فاعتقل من كان منهم بمصر مع بعض زملائهم الذين أودعوا السجن من قبل في ثكنات رشيد. ولكن رياحاً عاتية حطمت تلك الثكنات. فنقل ثمانية وعشرون من أهم قياداتهم إلى سجن دمياط ، ونقل ثلاثة وعشرون آخرون إلى سجن حلفا. كان من بين هؤلاء الأسرى أبناء الإمام المهدي (الطاهر ونصر الدين وعبد الله وعلي)، وبعض أبناء أشقائه (ومنهـم محمد السيد حامد)، وبعض أبناء الخليفة عبد الله والخليفة علي ود حلو والأمير يعقوب ، وكوكبة من كبار أمراء المهدية وفي طليعتهم الأمير عثمان دقنة والأمير محمود ود أحمد وعثمان شيخ الدين. وكانوا كلهم مكبلين بالقيود يرسفون في أصفاد الحديد.

ظلت السلطات البريطانية تعامل هؤلاء الأسـرى معاملة بالغة القسـوة حتى عام ١٩٠٩ ، وإلى أن عبرت صحوة الضمير الإنساني عن استياء ضجت به بعض الأعمدة الحرة في الصحافة المصرية والبريطانية فراحت تشجب هـذه القسوة البالغة التي يتعرض لها الأسرى في محابسهم البعيدة. فظهرت مقالات في صحف الأهرام والمنبر واللواء والمؤيد تندد بسوء المعاملة التي يلقاها الأسرى. كما ظهرت مقالات مماثلة في صحيفتي ديلي نيوز ونيشن البريطـانيتين كتبهـا عضو البرلمان البريطاني بريلزفورد الليبرالي الذي زار سجن دمياط فـي ٢٥ مارس عام ١٩٠٨ ورأى بعيني رأسه حالة الأسرى التي بلغت من السوء مبلغاً عظيماً. لقد كان أولئك الأسرى يطالبون بإطلاق سراحهم وإعادتهم إلى بلادهم ، وإذا كان لابد من إبقائهم في الحبس ورهن الاعتقال فليكن ذلك في بلادهم لا في



الأمير عثمان دقنة الذي كسر مربع الجيش البريطاني



الأمير عثمان دقنة أسيرًا

بلاد هي العدو التاريخي للمهدية في تلك الأحايين. ويبدو أن يقظة الضمير الإنساني التي عبرت عنها بعض الصحف وسالت بها بعض الأقلام وباء بها بعض نصراء حقوق الإنسان – يبدو أن هذه اليقظة قد جاءت بعد أن أودى سوء الأحوال في هذه السجون بحياة الكثيرين من الأسرى ، وعقب إصرار حكومة السودان على استمرار اعتقال هؤلاء الرجال وحبسهم بحجة أنهم يشكلون تهديداً خطيراً على وجودها.

لقد ألحق مناخ البحر الأبيض المتوسط (في ثكنات رشيد) أضراراً بالغة بحالة الأسرى الصحية ، وساعد على ذلك سوء التغذية الذي مهد لإصابتهم بأمراض قاتلة. ففي عام ١٩٠٢ أضطرت السلطات لنقل عبد الله بن المهدي (الذي أصيب بداء ذات الصدر) إلى المستشفى العسكري بالإسكندرية. ولكن الداء الوبيل فتك به وأرداه وهو شاب في حوالي العشرين من عمره كان يحفظ القرآن ويؤم المصلين. كذلك قضى الأمير محمود ود أحمد نحبه وهو رهن الاعتقال في عام ١٩٠٦ ، ولحق به حثيثاً كل من زوجته وابنه على التوالي في عام ١٩٠٧.

ولما كثر المصابون بين الأسرى بالأمراض المختلفة ومات من جراء ذلك خلق كثير منهم ، ولما تعالت أصوات الليبراليين والإنسانيين منددة عبر الصحف بهذه المعاملة الوحشية ، وجه قورست (Gorst) المندوب السامي البريطاني في مصر بفك القيود عن الأسرى ، ولكنه استثنى من ذلك القرار الأمير عثمان دقنة ، وكان ذلك في عام ١٩٠٩. فعثمان دقنة كان في نظرهم داهية مراوغاً يخشى على حكومة السودان من دهائه حتى وإن كان هو في ذلك المحبس البعيد ! وكنتيجة لسياسة الإرخاء الجديدة التي فرضتها يقظة الضمير الإنساني على السلطات البريطانية وأملتها عليها الخشية من سوء المنقلب الأخلاقي على النطاق العالمي ، سمح للمعتقلين الأسرى بقراءة القرآن الكريم ، بل وبقراءة راتب الإمام المهدي. وذلك عندما فطنت السلطات المعنية إلى

إستحالة منعهم من التعبد بالقرآن الكريم لأنه كان في صدورهم. ومن قراءة الراتب ، لأنهم كانوا يحفظونه عن ظهر قلب. ولكن بقي الأسرى في الاعتقال لأنهم " قد يستجيبون للتعصب أو لجنوح اتباعهم فيعودون مرة أخرى للمهدية ويزرعون بذور التمرد والخروج على الطاعة من جديد ".[١١]

في مطلع عام ١٩٠٨ نقل كل أسرى المهدية الذين كانوا رهن الحبس في دمياط إلى حلفا ، باستثناء عثمان دقنة ، حتى يكونوا بمنأى عن ملاحقة الصحافة المصرية وبعض كتابها الناقدين ، وبمنأى عن عيون الليبراليين البرلمانيين البريطانيين. كما اضطرت السلطات لاحقاً إلى نقل عثمان دقنة أيضاً إلى سجن حلفا. وبناء على نصيحة سلاطين باشا المفتش العام لحكومة السودان تم نقل هؤلاء الأسرى إلى سجن حلفا علناً لأن الأسرى أنفسهم طالبوا بنقلهم إلى جهة أخرى بعد أن أضرت بهم وأودت بحياة بعضهم رطوبة الطقس المتوسطي في منفاهم وسجنهم بمصر. فقد كان الجنرال ونجت يريد أن يتم ترحيل هؤلاء الأسرى سراً خشية منه أن تشن بعض أقلام الصحافة هجوماً على قرار الترحيل، ولكن سلاطين طمأنه بأن هذا الترحيل العلني يمكن تبريره بأنه جاء استجابة لرغبة الأسرى أنفسهم ! وبنهاية عام ١٩٠٩ لم يبق من الأسرى المهدويين بمصر سوى نفر قليل. وبقي السجناء في سجن حلفا تحت الرقابة المشددة ، وأرسل آخرون إلى سجن بورتسودان تحت الرقابة المحكمة أيضاً. وفي عام ١٩١٢ أطلق سراح بعض هؤلاء الأسرى من سجني حلفا وبورتسودان بمناسبة زيارة الملك جورج الخامس ملك بريطانيا للسودان. وحددت إقامة من أطلق سراحهم في مدن بعينها (مثل محمد السيد حامد الذي حددت إقامته في حلفا، ثم نقل إلى سنجة حيث حددت إقامته هنـــاك)، وترك الخيار لآخرين ليقيموا في القضارف وبعض الأماكن الأخرى ، شريطة ألا يقيموا في كردفان أو دارفور بدون إذن سابق من الحكومة.

وبحلول عام ١٩١٦ لم يبق في السجن من أمراء المهدية سوى علي عبد الكريم (الذي ظل حبيساً بسجن حلفا حتى وافته المنية في عام ١٩٤١)، وعثمان

دقنة (الذي ظل رهن الحبس حتى رحيله إلى دار البقاء في ٧ ديسمبر عام ١٩٢٦ إثر داء عضال في غدة البروستاتا). والعجيب أن السلطات الحاكمة زعمت بأنها ما أبقته في الحبس إلا خوفاً على حياته من أهالي مديرية البحر الأحمر الذين وجدوا عليه منذ عهد إمارته على منطقتهم خلال سنيّ المهدية! وهو الذي تغنى ببطولاته وبطولات رجاله الشاعر البريطاني "كبلنج" (Kipling) فقال في قصيدته الشهيرة المسماة " فزي وزي" (Fuzzy Wuzzy):-

لقد احتربنـــا عبـــر البحـــار مـــع رجـــال كثيريـــن
بعضهـــم كانـــوا شجعانـــاً وبعضهـــم لم يكونـــــوا
منهــــم البايثانيـــــون والزولـــــو والبورميــــــون
ولكن" الفزي" كانـــوا أروع المقاتلين على الإطـــلاق.
هكذا كنتم أيها "الفزى وزي" في وطنكم في السودان."[١٢]

غير أن السبب الحقيقي لإبقاء الأمير عثمان دقنة في الاعتقال كان هو خشية الحكومة من نفوذه المتعاظم ، ومن الخطر الذي يمكن أن ينجم عن إطلاق سراحه والتفاف الناس من حوله في هبة جهادية تهدد حصون قوى الاحتلال. فقد ظل حرسه – وهو في السجن – دائماً من المصريين يتعاقبون على حراسته وتطويقه ثلة بعد ثلة وهو قيد الأصفاد ، لم يستخدم لحراسته أي حراس سودانيين. فلم يتزعزع إيمانه الراسخ بالمهدية ولم يبد منه أي ضعف أو خضوع للحكومة رغم حبسه الطويل. وكانت الحكومة قد سمحت له بأداء فريضة الحج وأبدت استعداداً للسماح له بالإقامة الدائمة في مكة (بغية التخلص منه بالطبع). ولكن الرجل عاد إلى السودان بعد أن أدى مناسك الحج ، فسارعت الحكومة باعتقاله مرة أخرى وإيداعه سجن حلفا ، وظل حبيساً حتى حانت وفاته ، رغم احتجاج بعض الليبراليين من أعضاء برلمان بريطانيا وصحافة مصر الوطنية على استمرار حبس هذا الشيخ المسن. فقد عبرت جريدة "السياسة" المصرية (وهي لسان حال حزب الأحرار الدستوريين) في إفتتاحية عددها الصادر يوم ٢٧ يوليو ١٩٢٣ عن مثل هذا الاحتجاج."[١٣] ومن عجب أن الدكتور هيكل ذكر

في كتاب له بعنوان " عشرة أيام في السودان " أن " الأمير عثمان دقنة تظلم للحاكم العام بشأن نقص مرتبه من ١٤٠ بلحة إلى ٩٠ بلحة " ! قال محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان :" فذلك لم يحصل وعثمان دقنة ما كان يعترف بالحاكم العام حتى يشكو إليه ، وإنه لم يزل كامل العقل. دخل عليه (في محبسه) اللورد كتشنر ذات يوم وقال له: أما عرفتني؟ فأجابه قائلاً: لم أعرفك لأن النصارى كثيراً ما يحضرون عندي. فقال له اللورد كتشنر: أنا الذي هزمتك في هندوب. فقال له الأمير: وأنا هزمتك في الجميزة. فوجم كتشنر وخرج ". [١٤] يذكر أن عثمان دقنة اعتقل في عام ١٩٠٠ فقال للشخص الذي وشى به ودل عليه: " إن شاء الله ما تكون بعتتي رخيص "! فقضى بقية عمره في سجن رشيد وليمان طرة بالدلتا ثم سجن حلفا حيث أخلد للذكر وأنصرف للعبادة ومجاهدة النفس حتى توفاه الله. وفي عام ١٩٦٣ نقلت رفاته من حلفا إلى أركويت.[١٥]

أسرى خارج السجون:

خلال سنوات الحكم الثنائي الأولى ظل كثير من أفراد أسرة الإمام المهدي – وفي طليعتهم السيد عبد الرحمن – أسرى غير مودعين في السجون. كانوا معتقلين خـــارج القضبان ، رهن الإقامة المحددة ، والرقابة الصارمة ، تحصى عليهم أنفاسهم ، فهم لا يتحركون حتى داخل حدود الإقامة المحددة إلا بإذن حكومي رسمي من ورائه عين فاحصة ترصد كل ما جل أو دق من هذه الحركة. كان السيد عبد الرحمن هدفاً خاصاً لأحقـــاد سلاطين ، فهو الذي أمر بالا يخاطب بلقب "السيد" وبألا يكتب اسمه عبد الرحمن المهدي بل عبد الرحمن محمد أحمد فحسب. وهو الذي أكد مراراً أن الحكومة لن تعترف بالمهدية كمؤسسة دينية أو غير دينية ولا بالسيد عبد الرحمن قائداً لها. وهو الذي نصح الحكومة بحبس القيادات المهدوية برشيد وحلفا وصمم تصميماً جازماً على محاربة المهدية ومحاولة قهرها والحط من شأن قادتها وجماهيرها. وهو الذي رفض في عام ١٩١١ أي إجراء لتحسين الحالة الاقتصادية لأسرتي المهدي

والخليفة عبد الله أو دعوتهم لحضور الاحتفالات الرسمية. وبلغ من عداء سلاطين للمهدية أن حظر قراءة راتب الإمام المهدي ومنع زيارة الأماكن التي يُغليها الأنصار وخاصة غار الإمام المهدي في الجزيرة أبا وجبل قدير الذي يضم سفحه رفاة شهداء الأنصار في المعركة التي سحقت فيها قوات المهدية جيش الشلالي باشا عام ١٨٨٢. [١٦] وبالجملة كان حقد سلاطين على الأنصار – وخاصة على السيد عبد الرحمن وذويه – حقداً بالغاً لا تحده حدود. ولكن إرادة الله غالبة. فقد خرج الفتى الصغير عبد الرحمن بن المهدي من مذبحة الشكابة بجرحه الغائر وعاش منذ عام ١٩٠٦ في جزيرة الفيل مع بعض أقربائه أسيراً خارج القضبان لأنه كان تحت رقابة مصلحة المخابرات المشددة ، فعاش حياة قاسية تعسة ولسان حاله قائل لسلاطين وشيعته:

كم تطلبون لنا عيباً فيعجزكم ... ويكره الله ما تأتون والكرم.

ولعل من طريف ما قرأته أن سلاطين زار السودان في نوفمبر عام ١٩٢٦ ، وأنه أثناء هذه الزيارة انتقد قرار الحكومة بإرسال السيد عبد الرحمن (ضمن أعضاء وفد ١٩١٩ برئاسة السيد علي الميرغني لتهنئة ملك بريطانيا بانتصار الحلفاء) إلى لندن ، وقال إن السيد عبد الرحمن لا يمثل إلا المهدية المتعصبة التي تشكل خطراً حقيقياً على الحكومة. ووصف تقديم السيف للملك بأنه " خطأ بين وعرض مسرحي ". [١٧] فقد كانت نفس سلاطين ما تزال تضطرم بنيران الحقد على المهدية وعلى إبن المهدي الذي كان طفلاً دون العاشرة من عمره عندما هرب سلاطين من السودان. ووجه الطرافة فيما ذكرت آنفاً هو ما سمعته (رواية عن المغفور له بإذن الله السيد زين العابدين حسين شريف) من أن سلاطين كان يقيم أثناء زيارته هذه في الفندق الكبير بالخرطوم ، وأنه كان مطالباً بتسديد فاتورة قيمتها خمسون جنيهاً عجز عن تسديدها. فطلب من بعض معارفه ومن بينهم السكرتير المالي سداد هذا الدين ولكنهم جميعاً اعتذروا. فلم يجد بداً من اللجوء إلى السيد عبد الرحمن المهدي عن طريق أحد معارفه

القدامى من الأنصار ، فدفع إليه السيد عبد الرحمن مبلغ الخمسين جنيهاً المطلوبة دون تردد. فانظر إليه كيف جازى اللؤم بالكرم ، وكيف أعلى مثل السماحة والنجدة على آصار الضغينة والأحقاد.

سنيّ العطايا لو رأى نـوم عينه ... من اللـؤم آلى أنهـا لاتُهـوِّمُ
ولو قال هاتوا درهماً لم أجد به ... على سائل أعيا على الناس درهم
ولو ضـرَّ أمـرءاً قبله مايسره ... لأثـر فيـه بأسـه والتكـرم

لقد كان السيد عبد الرحمن منذ صباه- ورغم قسوة الحياة التي فرضها عليه الحكم الجديد- مهتماً غاية الاهتمام بإعادة تنظيم الأنصار. واستطاع بحكمته وجهاده السلمي الطويل أن يبعث كيان الأنصار قوياً شامخاً كما أفاضت في ذكر ذلك أكثر كتب التاريخ وشهد عليه مسرح الأحداث السياسية والاجتماعية والدينية في البلاد. فليس غريباً أن يقترن اسمه بجميع الأحداث الهامة في البلاد حتى بزوغ فجر الاستقلال وما تلاه من أعوام قليلة سبقت انتقاله إلى دار الكرامة.

أما الأسرى الآخرون الذين كانوا خارج السجون ولكن داخل دائرة الرقابة الصارمة فهم أبناء خلفاء المهدي وأبناء الأمراء وأبناء شقيقي المهدي (السيد محمد والسيد حامد: استشهد السيد حامد في واقعة قدير الثانية عام ١٨٨٢ ، واستشهد السيد محمد وابنه أحمد وأخوه عبد الله أصغر أشقاء المهدي الثلاثة ، في حصار الأبيض عام ١٨٨٣). حاولت الحكومة أن تخصص لهؤلاء " الأسرى الطلقاء " مستعمرة زراعية في النيل الأبيض ، لأنها لم ترغب في إيوائهم في أم درمان. ولكن سلطات مديرية النيل الأبيض كانت ترى أن وجود هذه الفئة من الناس في المديرية سيجعل هذه المديرية ملاذاً لكل مشاهير أمراء المهدية ، ويزيد بذلك أعباء مفتشي المراكز ومسئولياتهم الرقابية ، ويزعزع الأمن في المنطقة التي كانت أصلاً مأهولة بقبائل دار محارب وبني جرار وبني سليم والتعايشة، وهي قبائل معروفة بولائها التقليدي والتاريخي للمهدية. غير أن ويلس – مستشار الحاكم العام – تمكن من إقناع الحاكم العام بجدوى هذا

التوطين، واختيرت قرية "مخاليف" قرب الجبلين لإنشاء هذه المستعمرة. وفي عام ١٩٢١ تم ترحيل عشر عوائل مهدوية إليها ، كان من بينهم السيد عبد الولي بن السيد محمد شقيق المهدي الأكبر، والسيد أمين بن السيد حامد شقيق المهدي الثاني ، وكل من السادة عبد المجيد وعبد الصمد والطيب والطاهر أبناء الخليفة عبد الله ، ومنصور والجاك أبناء الخليفة محمد شريف. جدير بالذكر أن والدة الطاهر ابن الخليفة عبد الله هي السيدة أم كلثوم ابنة الإمام المهدي ، ووالدة الطيب ابن الخليفة عبد الله هي السيدة آمنة ابنة السيد حامد شقيق الإمام المهدي ، ووالدة الجاك ابن الخليفة شريف هي السيدة فاطمة ابنة السيد حامد شقيق الإمام المهدي. فهم ذرية بعضها من بعض أرسلوا لهذا المنفى ، الذي حالت رداءة بيئته الصحية ، وعدم رغبة الوافدين أنفسهم في الاستقرار فيه كمستعمرة جديدة ، دون نجاح مشروع التوطين. وقد كانت السلطات عازمة في البداية على حبس هؤلاء المستوطنين ، في حلفا " إذا فشلوا في الاستفادة من هذه الفرصة الممنوحة لهم "، ولكنها تراجعت عن ذلك الأمر. فأخليت المستعمرة في عام ١٩٢٦ وسمح لقاطنيها بالإقامة في أم درمان والجزيرة أبا. كذلك جرت محاولات أخرى لإجبار آخرين من " الأسرى الطلقاء " على الإقامة في أماكن معينة بغرض إلهائهم وتفريقهم و " إشغالهم بأنفسهم " ، ولكن كل هذه المحاولات باءت بفشل ذريع. ويلخص الدكتور حسن أحمد إبراهيم سياسة الحكومة نحو من اسماهم " سجناء الضمير المهدويون " ومن وصفناهم بأنهم أسرى خارج السجون "، بقوله:

" أدى حبس بعض أمراء المهدية وفرض القيود المشددة على الآخرين بالضرورة إلى حرمان الأنصار من قيادتهم الروحية والسياسية وإحباط روحهم المعنوية. وتسبب ذلك في إضعاف حركة المهدية ، ومكن السلطات الاستعمارية من القضاء على الانتفاضات المهدوية التي إندلعت خلال العقدين الأولين من القرن العشرين الواحدة تلو الأخرى ... إلا أن الحكومة فشلت في تحقيق هدفها الرئيسي بزعزعة إيمان الأنصار الراسخ بعقيدتهم..." [١٨]

ذكر المؤرخون طائفة من الاستقلاليين البارزين الذين ساندوا السيد عبد الرحمن المهدي بوصفه زعيم الحركة الاستقلالية. هؤلاء الرجال كانوا يرون في سياسة الاعتدال والمهادنة أسلوباً واقعياً للتعامل مع السلطة الحاكمة في البلاد، وخاصة بعد الهزائم المأساوية التي انتهت إليها جميع الانتفاضات المسلحة. وخلت أكثر كتب التاريخ عن ذكر القيادات الأنصارية التي لعبت دوراً هاماً في حشد الأنصار وتنظيمهم خلف قائدهم، وفي نشر التراث الروحي المهدوي بينهم.

من هؤلاء الرجال الشيخ عبد الله جاد الله زعيم قبيلة الكواهلة وابن أحد أمراء المهدية البارزين – الأمير جاد الله ود بليلو – الذين استشهدوا في حومة الوغي دفاعاً عن أرض الوطن وكرامته. ولقد عرف الشيخ عبد الله جاد الله بشدة ولائه الأنصاري، وبالشجاعة وقوة المراس. فهو الذي كسر قلم المفتش البريطاني المتعجرف ماكمايكل في سورة احتجاج وفي إباء للضيم مشهود. ولذلك اشتهر بجسارته بين الأهالي حتى أطلقوا عليه لقب (كسار قلم مكميك) في معرض إشادتهم بشجاعته وتحديه لأحد أركان السلطة البريطانية في البلاد. وكان ذلك في وقت تجبر فيه الإداريون البريطانيون وبلغ من غطرسة بعضهم ألا يدخل عليهم سوداني في مكاتبهم إلا إذا خلع نعليه في الخارج ، حتى وإن كان من زعماء القبائل المميزين.[١٩]

وفي ذلك المهرجان الشعبي الحاشد الذي استقبل به جيوفري آرشر حاكم السودان العام عند زيارته للجزيرة أبا في ١٤ فبراير ١٩٢٦ ، كان الشيخ عبد الله جاد الله أحد الفرسان الطليعيين الذين استقبلوا الزائر الكبير وهم على صهوات الجياد الضمّر المطهّمة.[٢٠] فكان في تقديمه على رأس مائة من الفرسان الراكبين دليلاً على مكانتة وتأكيداً لما ظل يضطلع به من تنظيم وتدعيم للصف الأنصاري بين رجال قبيلته في مختلف مناطق البلاد. وكان في ارتباطه مع بيت الإمام المهدي بوشائج المصاهرة تعزيز لدوره الرائد في خدمة القضية الأنصارية وتأكيد لحسن بلائه فيها.

ومن هؤلاء الرجال السيد عبد الله الهاشمي بن السيد حامد (شقيق الإمام المهدي، الذي استشهد في واقعة قدير الثانية – واقعة الشلالي). فهو ابن عم السيد عبد الرحمن المهدي. رفض محاولة سلاطين عام ١٩٠٨ لإغرائه وإفساد ما بينه وبين ذويه. وهجر داره في حي الشهداء بمدينة أم درمان ليقيم في الجزيرة أبا. وهناك زاره عام ١٩١٢ – في رواية لكبار رجال الأسرة – مفتش مدينة المناقل البريطاني، وبذل له الوعود بالنفوذ والمال والأراضي إن هو فارق الجزيرة أبا وأقام بالمناقل. ولم يفت عليه أن غرض المفتش هو تنفيذ سياسة "فرق تسد" التي اشتهرت بها الإدارة البريطانية في السودان آنذاك. فرفض عرض المفتش وأكد له أنه لن يبرح موطن آبائه لقاء هذا الإغراء بعرض زائل، وأنه مؤمن أشد الإيمان بقيادة ابن عمه السيد عبد الرحمن المهدي وزعامته للأنصار.

وقد لعب السيد عبد الله الهاشمي دوراً هاماً في تمتين البناء الأنصاري وتنظيم الأنصار وبث الهدى العقدي الروحي بينهم، فقد كان وثيق الصلة مسموع الكلمة بين شتى القبائل في منطقتي النيل الأبيض والنيل الأزرق على وجه الخصوص، تربطه بهم وشيجة الأنصارية، ومع بعضهم قربى المصاهرة، يتبادل معهم الزيارات ويفض منازعاتهم بالحسنى، ويؤمهم في الصلوات، ويعقد معهم مجالس الذكر والتذكـــار. وهم قبائل ضروب – الحسنات، الصبحة، سبيغ، بني حسين، نزّي، سليم، المسلمية، كنانة، دويح .... وغير ذلك كثير. في هذه الأوساط وغيرها كانت خدمته لقضية الكيان الأنصاري جهداً موفقاً، وله مكاتبات عديدة مع قائد الأنصار في مختلف شئون الكيان.*

في عام ١٩١٣ – وبينما هو بين أصهاره في قرية " القفيل " شرقي مدينة الكوة – وشي به بعض جواسيس الحكومة ومخبريها ، وزعموا أنه يحرض الأنصار ويعد لثورة مسلحة. فعقدت له محكمة علنية فـــي مدينـــة الكوة برئاسة مفتش مركز الدويم البريطاني ومساعده المأمور المصري . لـــم تجد المحكمة ما

* أنظر صور بعض هذه المكاتبات في ملاحق هذا الكتاب

تدينه به ولكنها قضت بتحديد إقامته في الجزيرة أبا دون أن تتابع تنفيذ هذا الحكم بدقة. وأشاد حتى عمدة المنطقة – العمدة النتيفة الذي كان خصماً وغريماً للأنصار – بثباته وشجاعته حتى قال :" والله يا أولاد المهدي كلكم فرسان ". وكتب المفتش في تقريره يقــول عنه إنه " وجــد متلبساً بجريمة تحريض الأنصـــار على الثورة – (He was Caught red – handed) (أنظر الملف بعنوان "The Mahdi's Family , who is who" بدار الوثائق القومية بالخرطوم).

كذلك كان السيد عبد الله الهاشمي من طلائع الفرسان الذين استقبلوا الحاكم العام عند زيارته للجزيرة أبا عام ١٩٢٦. فقد كتبت جريدة الحضارة عن موكب استقبال جيوفري آرشر تقول: " وسار الموكب يتقدم سيارة سعادته عشرة من أفضل الفرسان على جياد مطهمة بقيادة السيد عبد الله الهاشمي*، وعلى يمينها مائة فارس على جياد أصيلة بقيادة محمد أحمد الخليفة على الحلو ، وعلى اليسار مائة مثلها يقودها عبد الله جاد الله ، بينما سار في مؤخرة الموكب خمسون فارساً تحت قيادة العمدة أبو أنداو ، ويتبع ذلك كله مائتان من الجمال يقودها غنيم محمد زعيم قبيلة سبيغ ".** وقد تحدث جيوفري آرشر الحاكم العام عن هذا الموكب الحاشد في مذكراته.[٢١]

وكان السيد حامد بن السيد حامد ، وهو ابن عم السيد عبد الرحمن ، مـــن الرجال المخلصين الذين جهدوا في بناء الكيان الأنصاري فـــي منـــاطق النيـــل الأبيض والنيل الأزرق أيضاً حيث كان مسموع الكلمة بين قبائل تلك المناطق ، تربطه بها وشائج العقيدة ، وتعزز من ذلك علائق المصاهرة بينه وبين بعضها. وهو ظاهر مع السيد عبد الرحمن المهدي في الصورة الفوتوغرافية التي التقطت للضيف الكبير ومضيفيه بقيادة السيد عبد الرحمن وبعض ذويه ونفر من أعيـــان الأنصار. كذلك كان السيد أمين بن السيد حامد (ابن عم الســيد عبــد الـــرحمن المهدي) مـــن الرجـــال الذين عمـــلوا على ترسيخ القيم الأنصارية وبناء الكيان

---

* هنا جاء الاسم: السيد عبد الله جاد الله ، والصحيح هو ماذكرنا

** هنا جاء: قبيلة سابق ، والصحيح هو ماذكرنا..

الأنصاري بين قبائل تلك البقاع. وقد تم نفيه – في إطار تهجير بعض العوائل الأنصارية – إلى قرية مخاليف قرب مدينة الجبلين في عام ١٩٢١. [٢٢] كما ساهم أبناء هؤلاء الرجال مساهمة فعالة في بناء الكيان الأنصاري وتعزيز قوته ونفوذه في تلك المناطق ، وهم: أحمد بن الشيخ عبد الله جاد الله ، ومحمد المهدي ابن السيد عبد الله الهاشمي ، والبشرى والصديق والصادق أبناء السيد حامد بن السيد حامد ، ومحمد بن السيد عبد الولي بن السيد محمد (أكبر أشقاء الإمام المهدي الذي استشهد هو وأخوه الأصغر (عبد الله) وابنه الأكبر (أحمد) في واقعة حصار الأبيض في مطلع عام ١٨٨٣). قال المادح الأنصاري يصفهم ورفاقهم من شهداء الثورة المهدية الآخرين:

الدُرع كُباشة الموت

للآخرة سايرين يوت.

وكلمة "يوت" معناها في لغـة بعـض أهالي السودان: "على الدوام" أو "بلا انقطاع".

أما السيد عبد الولي بن السيد محمد (أكبر أشقاء الإمام المهدي) فقد اشتهر بكثرة العبادة والذكر وله أتباع ومريدون كثر خاصة في منطقة "أم هانئ" (أمهاني) جنوبي مدينة كوستي. وقد قدم خـدمات جليلة للكيان الأنصاري في تلك المنطقة وغيرهـا. وكان السيد عبد الرحمن المهدي يصطحبه وأبناء عمومته الذين سلف ذكرهم في زياراته لتلك المناطق. " في ١٩١٦ زار (السيد عبد الرحمن) دار سليم ومحارب ومناطق أخرى وبصحبته ابن عمه عبد الولي ومحمد المهدي ابن الخليفة عبد الله (ابن أخته) والأمين بن على الحلو ، واستقبل استقبالاً هائلاً وقدمت له هدايا كثيرة. أعطى البيعة لجماعة من العلية. خطب حاثاً على التمسك بالدين والراتب ودفع الضرائب للحكومة وعدم الالتفات إلى الشائعات..." ووصف الشيخ على البوشي ، وهو جاسوس حكومي ، حركة السيد عبد الرحمن ومؤيديه من الأنصار وقياداتهم ، بأنهم " لا يعدون للهجوم على

الحكومة ولا يتجرأون لذلك لأن الحكومة محترمة عند الأهالي ، ولكنهم يعدون ليكونوا أقوياء للاستيلاء على البلاد إذا اسقطت الحكومة بأمر من الخارج." وأيد مدير المخابرات هذا الرأي في ١٩١٦/٤/١٣. وجاء عن السيد عبد الرحمن المهدي في مذكرة المخابرات عن إعادة تنظيم حركة المهدية: " على أثر منع الوكلاء أديرت الحركة من أبا بواسطة الفقراء المهاجرين الذين يتصلون لصالحه ببلادهم. ومنذ ١٩١٩ استمر تصاعده. ويعد الآن أغنى رجل في السودان وأكثر سوداني نفوذاً بعد أن أزاح السيد علي من أمامه."[٢٣]

وكان السيد عبد الله عبد القادر (حفيد السيد محمد أكبر أشقاء الإمـــام المهدي) رجلاً قوي العقيدة الأنصارية ، متواضعاً شهماً كثير العبادة والذكر وتلاوة القرآن ، محبوباً بين الأنصار. وكان مقرباً من الإمام عبد الرحمن المهدي ، قضى جل حياته وكيلاً له في شتى نواحي البلاد: في دارفور (مدينة الفاشر ونواحيها)، وفي كردفـــان (أم روابة وتندلتي وما يتصل بهما من قرى ودساكر)، وفي منطقة النيل الأزرق حيث أقام في مدينة النورانية عدة سنوات وكيلاً للإمام عبد الرحمن المهدي ومشرفاً على شئون التنظيم الأنصاري وتربية الأنصار الروحية. فهو أحد الرجال الذين وقفوا حياتهم لإعادة بناء الكيان الأنصاري.

لقد لعب هؤلاء الرجـــال الذين ذكرناهم – إلى جانب آخرين لم تتعرض لهم كتب التاريخ ، ويضيق المجال هنا عن ذكرهم ، دوراً هاماً ومشهوداً في تعضيد ابن المهدي وتثبيت دعائم نفوذه وقيادته للأنصار ، ومن ثم قيادته للحركـــة الاستقلالية. وقد " تطلعت جماهير الأنصار بشغف لفرصة مواتية لإعادة تنظيم أنفسهم كحركة سياسية ودينية معتبرة. وحان ذلك عند إندلاع الحرب العالمية الأولى عندما التفوا حول قائدهم الجديد الإمام عبد الرحمن المهدي الذي تمتع بقدر كبير من الجاذبية والحكمة والحنكة السياسية التي مكنته من تخطي ظروف بالغة الخطورة والتعقيد...". وكانت الإدارة البريطانية عاجزة

عن اعتقال تطور الحركة الأنصارية لذلك لجأت إلى المبالغة في إبداء المحاذير من نفوذها المتصاعد. " لعل التهويل والمبالغة في تصوير قوة المهدية كان مقصوداً من غلاة المستعمرين أولئك ليبرروا لرؤسائهم في لندن والرأي العام الإجراءات القمعية والقاسية التي اتخذوها ضد تلك الانتفاضات والتي لا مبرر لها في معظم الأحيان."[٢٤] هذه الانتفاضات هي التي اقضت مضاجع البريطانيين، وهي التي سنتعرض لذكر بعضها في ما يلي.

مقاومة الاحتلال:

تشير كتب التاريخ المختلفة إلى هبات مقاومة ثورية في مختلف مناطق السودان قامت الحكومة بقمعها بضراوة وقسوة. فبجانب تمرد الكتيبة السودانية عام ١٩٠٠ في أم درمان الذي أشرنا إليه من قبل ، وقعت عدة مواجهات هامة أخذت طابع المقاومة المسلحة في وجه النظام الجديد ، وتم القضاء عليها قضاء دموياً بالغ الهمجية من جانب سلطة الاحتلال. من ذلك ثورة الشيخ محمد الأمين في كردفان عام ١٩٠٣ ، وثورة آدم محمود في سنجة عام ١٩٠٤ ، وثورة موسى أحمد في القضارف عام ١٩٠٦ ، وثورة سليمان بشير في مدني عام ١٩٠٦ ، وثورة ود حبوبة في منطقة الحلاويين بالجزيرة عام ١٩٠٨ ، وثورة الحاج محمد سمبو والهجوم على طابية كسلا عام ١٩١٨ ، وثورة محمد ود السيد حامد في سنجة عام ١٩١٩ ، وثورة السحيني في نيالا عام ١٩٢١ ، وثورة ١٩٢٤ المعروفة في عاصمة البلاد بقيادة علي عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ ورفاقهما ، وثورة الفكي مهاجر في زالنجي عام ١٩٢٧. كما كانت هنالك مواجهات أخرى بين الحكومة وبعض الوطنيين السودانيين المعادين لها لم تتعرض لها كتب التاريخ. وقد راج في أغلب الوثائـــق التي استقى منها المؤرخـــون مادتهـــم (وهي أساساً وثائق المخابرات) أن أكثر قادة هذه الثورات كانوا يدعون النبوة (العيسوية). وهو من غير ريب تعميم يخدم مصلحة الحكومة وجهاز مخابراتها. فإذا صح هذا الزعم باعتبار أنه يستند إلى مقولات أدلى بها

بعض قادة هذه الثورات ، فإن من بين قادة هذه الثورات من أكد مراراً أنه لم يقل بأنه عيسى أو أنه نبي ، ومع ذلك ورغمه ألصقت به وثائق المخابرات هذه التهمة ومن ثم اعتمدها بعض المؤرخين في رواياتهم للأحداث وهي في حقيقتها إفتئات صريح وحيلة اتخذتها السلطات الحاكمة مبرراً سائغاً لإنزال أقسى العقوبات الدموية بقادة هذه الثورات ومؤيديها. أما القول بأنها ثورات دينية (من غير إدعاء للنبوة أو للعيسوية) فلا ينفي عنها أنها ثورات تحريرية أيضاً أو أن الغرض منها هو مقاومة الاحتلال الأجنبي، وهي صفة لم ترد تقارير المخابرات أن تضفيها عليها، وإنما وسمتها بدعوى العيسوية حتى تباعد بينها وبين عواطف الناس وتعزلها فيسهل عليها سحقها والتشهير بها وبقادتها حتى لا تستقر في وجدان أهل البلاد بوصفها حركات مقاومة للحكم الأجنبي. وسوف نرى مصداقاً لذلك أن السلطات الحاكمة هي التي تسببت في إندلاع بعض هذه الثورات أو مفاقمة اشتعال نيرانها نتيجة لفرق الحكام وذعرهم البالغ – كما بينت كتاباتهم – من انبعاث المهدية من جديد أو انتشار الدعوة لتحرير البلاد بالقوة. وحتى إذا سلمنا بأن بعض قادة هذه الثورات قد زعم أنه نبي الله عيسى ليجمع المؤيدين من حوله بغرض القيام بثورة دينية وتحريرية، فما كان من العسير على السلطات الحاكمة أن تلجأ إلى اعتقال الزاعم أو الزاعمين وفض سامر الحركة بأسلوب سلمي. ولكن السلطات الاستعمارية التي كانت في حالة فرق دائم وذعر ملازم حيال "بعث مهدوي جديد" عمدت إلى اتخاذ الإجراءات العسكرية المتشددة لتحقيق أهداف ثلاثة: الهدف الأول هو القضاء على أي حركة مناهضة للحكم الجديد مهما كانت واهنة حتى لا يلتف حولها الناس وتصبح رمزاً لمقاومة وطنية؛ والهدف الثاني هو إنتهاج هذا الأسلوب الدموي الهمجي حتى يرتدع الكل ويسلموا تسليماً صاغرين داغرين منقادين للحكم الأجنبي طوعاً أو كرهاً. أما الهدف الثالث فهو وصم هذه الحركات الوطنية بالشذوذ حتى لا تحظى عند أهل البلاد بشرف الانتقاش في وجدانهم وفي صحائف دفاتر تاريخ المقاومة الوطنية

للاحتلال الأجنبي. لقد تحقق لهم الهدف الأول عن طريق آلة البطش الهمجي التي أزهقت أرواح مئات الأبرياء المقاتلين في سبيل حرية بلادهم ومعتقداتهم، وظنوا واهمين أنهم قد حققوا الهدف الثاني بنشر الرعب في النفوس، ناسين أو متناسين أن ما لم يتيسر نيله بالرمح والسيف من الممكن ابتغاؤه والحصول عليه - في عالم متغير تناقصت فيه ظلال الهمجية والاستبداد - عن طريق الكفاح السلمي الواعي الدؤوب. فلله جنود منها المنطق وحسن الحيلة ، وللأوطان دين في أعناق قادتها وبنيها واجب الأداء ، سواء كان ذلك الأداء في ساحات الوغي أو في محافل الرأي والمحاجة. وأما الهدف الثالث فما كان قابلاً للتحقيق أصلاً، لأن ذاكرة التاريخ في وجدان الشعوب كتاب مرقوم، لا يتعاظمه أن يشتمل بين دفتيه على أسماء من وهبوا نفوسهم فداء لحرية الوطن. وفات على قوى الاحتلال أن الدم - كما يقول إخواننا المصريون - "عمره ما يصير ميه"، ولكن "لكل زمان وأوان رجال"، ولكل عصر ومرحلة عتاد ومنهاج.

تروي كتب التاريخ أن الشريف أو الفكي محمد الأمين - وهو من قبيلة الجعليين - جمع حوله بعض المؤيدين في تقلي في كردفان عام ١٩٠٣ حين أعلن أنه نبي الله عيسى (كما زعم جهاز المخابرات)، فتوجه ماهون مدير كردفان إلى تقلي على رأس وحدة كاملة من الخيالة ، وقوة عسكرية أخرى من الأبيض مساعدة ، لقمع الحركة. ودارت معركة قتل فيها ثلاثة من عسكر الحكومة والقي القبض على الفكي محمد الأمين وسرعان ما اعدم شنقاً في ملأ من سكان الأبيض في ١٧ سبتمبر ١٩٠٧ ، وذلك دون محاكمة رسمية ، "بدعوى أن إفلاته سيؤدي إلى انتفاضة عارمة في البلاد". فقد زعم بتلر مفتش الأبيض "أن هذا الأمر سيأخذ أبعاداً خطيرة إن لم تستأصل شأفته في مهده". واعترف ناسون (الحاكم العام بالوكالة آنذاك ، والذي أيد حكم الإعدام شنقاً) بقسوة الحكم الصادر في حق الأمين ، ولكنه قال إن التقارير التي تصل إليه

يومياً تبرر هذا الحكم بالكامل ، وأنه هو " على قناعة بأن تأثير هذا الحكم (الهمجي) على البلاد سيكون شاملاً "!

وفي عام ١٩٠٤ وقعت مواجهة بين قوات الحكومة وثوار وطنيين بقيادة آدم محمود الدنقلاوي وعبد الله حسن (أحد شيوخ سنجة السابقين) أسفرت عن مقتل آدم محمود وتسعة من رفاقه بعد أن قتل الثوار المأمور الذي هددهم وطالبهم بالاستسلام. وعلى الرغم من هذه الإجراءات القمعية الدموية التي أرادت الحكومة من ورائها قطع دابر المقاومة ، فقد جهر ثائران آخران في القضارف في عام ١٩٠٦ بالعصيان والتحضير للمقاومة هما موسى أحمد من برقو وبشير سليمان الجعلي ، إلا أن الحركة أخمدت في مهدها باعتقال القائدين.[٢٥] وقد دلت هذه الحركات وغيرها على أن جذوة المقاومة للحكم الأجنبي مازالت متقدة وخاصة في صدور الأنصار ، وعلى أنها قد تأخذ أشكالاً مختلفة حتى يتم تحرير البلاد.

ثورة ود حبوبة عام ١٩٠٨:

نشأ عبد القادر محمد إمام (ود حبوبة) في بيت دين عريق في قبيلة الحلاويين. وكان من مقاتلي المهدية الصناديد ومن بين الذين وقعوا في الأسر في مصر بعد واقعة توشكي عام ١٨٨٩. عرف الإمام المهدي قبل أن يجهر بدعوته وقاتل في صفوف الثورة المهدية في العديد من معاركها. وبعد إعلان السلطات الاستعمارية للعفو العام عاد إلى موطنه في الجزيرة ليجد أن الحكومة قد منعت تجمعات الأنصار وقراءة راتب المهدي وكثفت الرقابة على رجال الدين. واجمع الناس على أنه " باع من أطيانه في الجزيرة ما فتح بثمنه الخلاوي للطلاب ومنازل للضيوف والأحباب فأقبل عليه عدد من الأتباع يتلقون منه تعاليم المهدية وينشدون المدائح ، وسلك مسلك لداته من الرجال الذين اعتصموا بقراهم ولزموا منازلهم." وما أن ذاع صيته كرجل دين له سابقة في نصرة الدعوة المهدية حتى تحركت أجهزة الرقابة وتكاثر المرجفون يبتاعون ود الحكومة

بالوشايات في حقه تنسب إليه من الأباطيل ما دأب النظام الجديد على إلصاقها بمن يريد التخلص منهم. وفي يوم الأربعاء ٢٩ أبريل ١٩٠٨ جاء إليه في منزله بقرية "تجور" (أو تُجر) كل من مفتش رفاعة سكوت منكريف ومأمـــور المسلمية (المصري) اليوزباشي محمود شريف ، فقام بإكرامهما بتقديم الماء والشاي لهما. ولكن يبدو أنهما حرصا على استفزازه بتوجيه أسئلة له اعتبرها مسيئة في حقه ، مثل: هل أنت نبي؟ هل أنت مهدي؟ وبلغ الاستفزاز مبلغاً جعله هو واحد رفاقه يتصديان لهما ويشتبكان معهما في معركة انتهت بقتل الضيفين. فما كان من السلطات إلا أن حشدت قوة كبيرة من مدني بقيادة الأميرالاي ديكنسون فتوجهت إلى قريـــة كتفية (القريبة من قرية تجور) وعسكرت هناك مساء الجمعة أول مايو ١٩٠٨ في انتظار وصول قوة أكبر مؤلفة من مائتي رجل وبطاريتين من الطبجية ومزودة بمدافع المكسيم تحت قيادة البكباشي ترنتيش أمرت على عجل بالتحرك نحو كتفية. ولما علم عبد القادر ود حبوبة بنية الحكومة المبيتة للقضاء عليه سارع هو ورجاله بمهاجمة القوات الحكومية المعسكرة في كتفية في الثانية والنصف بعد منتصف الليل. وأسفرت المعركة عن مقتل ضابطين بريطانيين وثمانية أنفار ، وقتل أيضاً الصاغ عبد العزيز مجدي أركان حرب المديرية واليوزباشي محمد أفندي فهمي ياقوت مأمور الكاملين ، وجرح الأميرالاي ديكنسون والبكباشي لوغان واليوزباشي حسين صفوت ومات الأخيران متأثرين بجراحهما. كذلك جرح كل من المستر بنهام كارتر السكرتير القضائي والقاضي بيكوك اللذين كانا في رفقة المدير ديكنسون. وقد بلغ عدد الجرحى من قوات الحكومة واحداً وثلاثين جريحاً. أما خسائر الثوار فقد بلغت – حسب إحصائيات الحكومة – خمسة وثلاثين قتيلاً ونحو ثمانين جريحاً. وأما القوة العسكرية القادمة من الخرطوم فقد وصلت قرية "تجور" مساء السبت ٢ مايو ١٩٠٨ فوجـــدت القريـــة خالية من السكان، ولكنها وجدت جثتي القتيلين (المفتش منكريف والمأمور محمد شريف) بين الأنقاض فقام رجالها بإحراق القرية ؛ ومن ثم قاموا

بمهاجمة القرى المجاورة لقرية "تجور" وألقوا القبض على أهالي عشر من هذه القرى واقتادوهم مخفورين إلى الكاملين.[٢٦]

هكذا انتهت هذه الملحمة بهزيمة الثوار دون أن يقبض على القائد ، وتكبدت الحكومة من الخسائر سبعة عشر قتيلاً وخمسة وثلاثين جريحاً كما جاء في تقرير أعده ونجت عن انتفاضة ود حبوبة بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٠٨. ومن الواضح أن الحكومة هي التي فاقمت من وتيرة تصاعد الأحداث بما نسبته إلى ود حبوبة – زوراً وباطلاً – من ادعاء النبوة ، الأمر الذي استفزه استفزازاً. فقد كان مما عرف عنه أنه " رجل ممتاز وكان يشار إليه في العهد المهدوي ديناً وأخلاقاً ومالاً وطموحاً وينسبون إلى الخليفة مقولات تشهد بعظمته ... وكان رجلاً ديناً كريماً مواسياً لغيره حائزاً لحسن الأحدوثة سالكاً طريق كل محمدة..."[٢٧]

أنعم الخديوي عباس حلمي – تعبيراً منه عن الفرحة بنصر الحكومة على الثوار – بميدالية السودان لعام ١٨٩٦ على القوات التي قمعت الانتفاضة ومن بينهم بعض الضباط والموظفين البريطانيين الذين اشتركوا في العمليات. ولارتياب الحكومة في مشاعر أهل الجزيرة وإحساسها بتعاطفهم مع الانتفاضة ، أرادت إظهار القوة والجبروت فبعثت بقوة عسكرية من الخرطوم بقيادة الكابتن هيجنسن إلى الكاملين في ٤ مايو ١٩٠٨ ، وهو اليوم الذي تم فيه القبض على ود حبوبة قائد الانتفاضة بمساعدة بعض الأهالي من قرى دبيبات الدباسيين. وجرت محاكمتـــه عجلاً في يوم ٨ مايو ١٩٠٨ كما هو دأب الحكومة في مثل هذه الحالات ، فصدر الحكم بإعدامه ومصادرة ممتلكاته. ونفذ فيه حكم الإعدام شنقاً في ١٧ مايو ١٩٠٨ في وسط سوق قرية مصطفى بمنطقة الحلاويين " أمام جمهرة من نحو ثلاثة آلاف شخص وطابور من القوات ". كان الحكم الذي أصدرته المحكمة بصورة عاجلة هو " الإعدام ومصادرة الممتلكات لاثني عشر شخصاً بدعوى مشاركتهم في الهجوم على قوات الحكومة في كتفيه ، والسجن

لفترات طويلة على ثمانين آخرين ". ولما كان دافع السلطات الأساسي هو الانتقام والبطش دون توفير العدالة ، فقد جرى شنق قائد الثورة بهذه الصورة الهمجية الفظة المتعجلة " وبان من المعلومات الشحيحة التي توفرت للصحافة عن هذه المحاكمة أن المتهم قد حرم من حق الدفاع ومن حق الاستئناف - (وهو نفس ماحدث لقائد ثورة سنجة عام ١٩١٩ كما سوف نرى)- وهما حقان يكفلهما القانون لأي متهم أمام أي محكمة تتوخى العدالة. وآية ذلك أن ونجت وسلاطين وكل رؤساء المصالح قد أيدوا تأييداً اجماعياً مطلقاً هذه الأحكام البربرية المتعجلة القاسية. وحث ونجت وزملاؤه الحكومة البريطانية على أن توافق فوراً على تنفيذ هذه الأحكام لسد الطريق أمام أي محاولة للتعرض لسلطة الحكومة. ولكن بعضاً من ذوي الضمير احتجوا على هذه القسوة والفظاظة غير المبررة. ومن هؤلاء شخص يدعى سيد أصغر حسين ، يعتقد أنه كان أحد المسلمين المقيمين في بريطانيا ، انتقد بشكل خاص قرار مصادرة ممتلكات ود حبوبة بقوله: " إذا كان الأب مداناً بالقتل والثورة فإن مقتضيات المنطق والإنسانية لا تسمح بأن يعاني الأبناء من نتائج أفعاله. وفي الوضع الراهن للقانون البريطاني لا يوجد مثال واحد صودرت فيه ممتلكات قاتل أو منعت فيه الحقوق المدنية لأبنائه ". كذلك بذل المندوب السامي البريطاني في مصر ليندون قورست (١٩٠٧ - ١٩١١) جهداً ديبلوماسياً عظيماً لمنع تنفيذ هذه الأحكام. وقد وافقته الحكومة البريطانية تماماً لأنها كانت تخشى من إثارة تساؤلات في البرلمان تعرضها للحرج ، وتخشى على سمعة بريطانيا عموماً على نطاق العالم وخاصة بين المسلمين في الهند والوطن العربي حيث يتحكم الاستعمار البريطاني في مصائر هذه الشعوب. لذلك أمرت الحكومة البريطانية بإعادة محاكمة الثوار محاكمة عادلة ونزيهة ، وبأن تقتصر عقوبة الإعدام على من ثبت أنهم شاركوا فعلياً في قتل المفتش والمأمور شريطة أن توافق على ذلك سلفاً الحكومة البريطانية. ووجهت بالحكم على من ثبتت مشاركتهم في الانتفاضة بالسجن أو

مصادرة الممتلكات أو كليهما. ولقد استنكر كل الموظفين البريطانيين العاملين في السودان هذا القرار الذي أصدرته حكومة بريطانيا بتخفيف الأحكام معتبرين أنه ينم عن استسلام للضغوط المصرية التي وصفت بعض صحفها انتفاضة ود حبوبة بأنها دنشواي أخرى بالسودان. على أن بعض الموظفين المصريين في السودان قد ساندوا هذا الاعتراض على تخفيف الأحكام. والعجيب أن هيئة علماء السودان أمنت على هذا الاعتراض ، وزعمت " بأن انتفاضة ود حبوبة كانت نتيجة مباشرة لفشل الحكومة في تنفيذ نصيحتهم التي قدموها منذ عام ١٩٠١ بإعدام كل الداعين للمهدية "! ومن أبرز الذين اعترضوا على تخفيف أحكام الإعدام كل من كري مدير المعارف ، وبونهام كارتر السكرتير القضائي وسلاطين باشا اللذين تقدما باستقالتهما ولم يثنهما عن الاستقالة إلا إلحاح ونجت عليهما بسحب الاستقالة. أما سلاطين فقد كان يرى أن تخفيف الأحكام " يؤجج نار المعارضة المهدوية ويعرض حياة الموظفين البريطانيين والمصريين في البقاع النائية لأخطار داهمة ". لذلك كتب في خطاب استقالته لونجت يقول: "بصفتي المفتش العام ومستشار الشئون السياسية فإنني مسئول بدرجة ما عن السلام في السودان ، وهي مهمة لن استطيع القيام بها في الظروف الجديدة التي يتسبب فيها هذا الإجراء الرحيم ". وكتب ونجت لماكسويل يقول: " لو نجح ود حبوبة في مسعاه لأصبح نبياً تسبغ عليه كل القدرات الاعجازية ، ولأصبحت الجزيرة كلها تحت رحمته ".[٢٨]

تجدر الإشارة إلى أن ونجت كان قد عبر عن فرحته بعد استشهاد الخليفة عبد الله ورفاقه في معركة أم دبيكرات عام ١٨٩٩ بقوله: " لقد انتهت المهدية إلى الأبد ". ولكن ثورة ود حبوبة في منطقة الحلاويين عام ١٩٠٨ أصابته بصدمة بالغـــة، وأبانت له أن خطر المهدية على سلطان الحكومة ما يزال خطراً جدياً حقيقياً وماثلاً يتهددها. وقد أورد هو نفسه في تقريـــره حول الانتفاضة (التقرير بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٠٨) مقولة ود حبوبة أمام المحكمة التي جاء فيها :

" إن رغبتي الأكيدة أن يحكم السودان مسلمون وفقاً للشريعة الإسلامية وتعاليم وأحكام المهدي. وأنا أعرف أهل السودان أحسن من معرفة الحكومة لهم ، وعليه لا أتردد مطلقاً في القول بأنهم يتظاهرون رياءً ونفاقاً فقط بالصداقة وحسن المعاملة للكفرة. وإني على استعداد لأن أقسم بأن الناس يفضلون المهدية على الحكومة الحاضرة ". وكان بعض رفاق ود حبوبة قد عبروا بشجاعة خلال محاكمتهم عن كراهيتهم واحتقارهم لحكومة الكفرة واعتقادهم المطلق في المهدية. فقد ذكر أحدهم (واسمه محمد حاج الشيخ) أنه انضم إلى ود حبوبة طواعية ولإيمانه العميق بالمهدية ، وقال إنهم اجتمعوا وانتظموا لمحاربة الحكومة.[٢٩]

وعلى الرغم من القمع البربري البالغ الذي واجهت به الحكومة حركة المقاومة الوطنية بقيادة عبد القادر ود حبوبة ، وبالرغم من شدة قسوة المحاكمات التي تعرض لها الثوار فإن سلطات الحكم الأجنبي ظلت تصم جميع أمثال هذه الحركات بأنها تقوم على أساس التنبؤ وادعاء العيسوية ، وهي في حقيقتها حركات مقاومة للاحتلال الأجنبي تعلي مقام الدين والتدين من أجل مرضاة الله ، وتبتغي تحرير الوطن من ذل الاستعباد وامتهان كرامة الإنسان. ولذلك كان تعامل الحكومة معها تعاملاً بالغ القسوة كيفما كان حجمها صغيراً أو كبيراً. ففي عام ١٩٠٩ تصدى مختار الهاشمي لقيادة فئة قليلة كان من بينها ثلاثة من أبنائه أعلنت الجهاد. فهاجمتها قوات الحكومة في ١٤ أغسطس ١٩٠٩ ودارت بين الثوار وقوات الحكومة معركة أسفرت عن مقتل اثنين وجرح أربعة من جانب الحكومة ، وعن مقتل أحد أبناء الهاشمي ويدعى أبا الحسن. وفي ١٠ أكتوبر ١٩٠٩ قضت محكمة المديرية في بربر بإعدام كل من الهاشمي وابنه عبد السلام، وبالسجن مدى الحياة لأبي القاسم الابن الآخر للهاشمي. وأنعمت الحكومة على اثنين من رجالها بوسام وكسوة شرف من الدرجة الأولى. كذلك أخمدت الحكومة هبات مماثلة في يونيو ١٩١٠ في النيل الأبيض، وفي قرية ود الترابي قرب الكاملين عام ١٩١٢ ، وفي سنجة عام ١٩١٤ وفي جبل قدير عام ١٩١٥.

وفي ٢٨ ديسمبر ١٩١٨ قامت مجموعة من الثوار بقيادة أوهاج موسى (الذي كان أحد المجاهدين مع عثمان دقنة في عهد المهدية) بالهجوم على قلعة كسلا وقتل بعض جنودها ، واستشهد منهم في هذه المعركة (التي عرفت باسم انتفاضة كسلا ١٩١٨) اثنا عشر مقاتلاً كان من بينهم قائد الانتفاضة.[٣٠]

ثورة محمد ود السيد حامد في سنجة ١٩١٩:

كان محمد السيد حامد مقرباً جداً من الإمام المهدي ليس لأنه ابن شقيقه فحسب ، وإنما لأنه نشأ على يديه نشأة دينية ميزته بصفات النقاء والاستقامة على الجادة. وآية ذلك أن الإمام المهدي أهداه "مكاويته".[٣١] وخاط له جبة (وهو فتى صغير). اشترك الفتى مقاتلاً في معركة كرري وجرح جرحاً بليغاً ، وأخذ مع الأسرى المهدويين إلى مصر ، ثم حددت إقامته في حلفا ، ثم في دنقلا ، ثم لاحقاً في سنجة. وهناك عرف بالصلاح والكرم والشهامة فالتف من حوله خلق كثير. وشددت الحكومة الرقابة عليه وبثت حوله الجواسيس والمخبرين. وزعمت أنه يتنبأ أو يدعي العيسوية – كما هو دأبها كلما أرادت أن تبطش بخصومها – رغم أنه نفى عن نفسه هذه المزاعم مراراً وعلى رؤوس الأشهاد. وعندما ضيقوا عليه الخناق أعلن أنه مهاجر بدينه إلى الحبشة في نفر قليل من أتباعه اللصيقين به. لقد سبق أن قلنا إن حكومة الاحتلال كانت – من فرط فزعها – حريصة اشد الحرص على قمع أي تحرك تشتم منه رائحة إنبعاث المهدية. فهي التي حولت كثيراً من حركات المقاومة السلمية – ومن بينها حركة محمد ود السيد حامد – إلى صدامات مسلحة تستخدم فيها آلتها العسكرية المتفوقة للقضاء على خصومها. فهي لا تخاصم أحداً إلى القانون ، وإنما إلى فوهة البندقية ، ويجيء الحديث عن القانون ومحاكمة أسرى هذه الصدامات من بعد ، إجراءات "قانونية" صورية سريعة يتم بموجبها إعدام من يراد إعدامه دون سماع لشهود دفاع أو توفير لحق استئناف. وهذا هو ما حدث في سنجة عام ١٩١٩. فقد جرى حشد القوات الحكومية بأسرع ما يمكن ، ووقع الصدام الذي استشهد فيه من رجال المقاومة أربعون أو يزيدون حسب الإحصاء الحكومي (يؤكد بعض شهود

المعركة أن شـــهداء المقاومة كانوا أكثر من مائة شهيد). وقد تم اعتقال قائد المقاومة ثم اعدم هو وبعض رفاقه في " احتفال " جماهيري عام في مدينة سنجة في شهر أغسطس عام ١٩١٩. ورغم أن وحيدته " البتول " كانت طفلة في حوالي الخامسة من العمر في رعاية زوجة أبيها دار السلام بت جار النبي (التي شهدت المعركة) إلا أن السلطات حكمت بحرمانها من حقوقها المشروعة. فقد جمعت كل محتويات بيت أبيها الشهيد – بما في ذلك الكتب الكثيرة و قطع الأثاث والسجاجيد والأمتعة والأواني وسائر مشتملات الدار من أسرة وفرش وملابس وغير ذلك – على هيئة تل ضخم كبير في ساحة خالية ، ثم أشعلت فيها النيران فأصبحت رماداً تذروه الرياح. تلك واحدة من أنماط الهمجية التي كانت تمارسها سلطات الاحتلال مع خصومها ، رغم أنه " لم يكن يوجد في القانون البريطاني مثال واحد صودرت فيه ممتلكات قاتل (علماً بأن الشهيد لم يكن قاتلاً) أو منعت فيه الحقوق المدنية لأبنائه " كما سلفت الإشارة . ولكن وحيدة الشهيد "البتول" عاشت لتصبح فيما بعد زوجاً لأخ كاتب هذه السطور الأكبر (محمد المهدي عبد الله حامد) وأماً لأولاده ، وعاشت حاضنتها وزوجة أبيها الشجاعة المناضلة السيدة دار السلام بنت جار النبي لتروي لنا أحداث هذه الانتفاضة كشاهدة عيان شاركت في كل هذه الأحداث. فهي التي وقفت " في الميدان أمام الحشود الضخمة ثائرة تنثر عبارات الاستهزاء وتمجد بطولة زوجها والجند والناس من حولها ينظرون إليها في صمت وتعتمل في قلوبهم شتى المشاعر والأحاسيس". وهي التي – عندما التف حبل المشنقة حول عنق زوجها – ارتفع صوتها في تلك اللحظات الرهيبة تزغرد بأعلى صوتها زغرودة طويلة متصلة ... وما أحسب أنني سمعت أو سأسمع زغرودة أعمق أثراً وأبلغ في التعبير من تلك الزغرودة التي مازلت أحس بصداها يتردد على مسامعي وفي أعماق مشاعري". ثم أعقب الشهيد على أعواد المشنقة تسعة من رفاقه كانوا كلهم مثله في الشجاعة والثبات ومن بينهم الشقيقان " أولاد شاطر " اللذان كانا اسماً على مسمى.[٣٢]

في مقال له بعنوان " ثورة ود السيد حامد " يقول الأستاذ حسن نجيلة : " كنا عندما تقودنا أقدامنا الصغيرة إلى الجانب الشرقي من المدينة (سنجة) وعند نهايتها ، نرى قطاطي جميلة أحسن بناؤها حتى بدت عالية المظهر. وكنا نرى عليها سيماء حضارة نفتقدها في أكثر منازلنا ، وحولها دائماً جمال واقفة أو باركة، ومدخل الدار يموج بالداخلين والخارجين ، عليهم طابع البداوة وفي أيديهم رماح أو سيوف أو عصي غليظة ، مما يعد من لوازم البدوي كلما تحرك من أهله إلى مكان ما. وكنا كلما اقتربنا من هذه الدار العجيبة التي لا تشبه دور أهلنا نقف عندها ملياً ونقول لبعضنا: هنا يسكن ود السيد حامد. وكنا نشعر لاسمه بقداسة ورهبة في مسامعنا ومشاعرنا ، ذلك لأنا كنا نحس بأن الناس من حولنا يحترمونه أو يرهبونه أو يقدسونه ، ولم تستطع عقولنا الصغيرة آنذاك أن تدرك تعليلاً لأي من هذه المشاعر...

... وقد وقف الناس في الشوارع يشاهدون القوة (يعني القوة الحربية الحكومية) وهي تغذ السير خارجة من المدينة لتلحق بالرجل (يعني محمد ود السيد حامد) وفي مقدمتها المستر بيلي الذي تعرفه المدينة كلها باستعلائه وغطرسته ... من يكون هذا الرجل الذي أثار ما أثار من فزع بين الناس والحكومة؟ إنه السيد محمد السيد حامد ، والـــده شقيق الإمام المهدي ، وهو رجل صبوح محبوب لدي أتباعه. وقد أحست الحكومة بخطره لما رأت تكاثر أنصاره من حوله فرأت أن تلزمه سكنى مدينة سنجة لا يغادرها إطلاقاً ، وجعلت من حوله من الجواسيس والعيون من يرقب كل صغيرة وكبيرة في داره. وطالبت الرجل أن يثبت وجوده في المدينة يومياً. ورضي الرجل بهذا واستقر في المدينة. ولكن أتباعه لم ينقطعوا عن زيارته والرقابة عليه محكمة مشددة. وكما كانت الحكومة تعرف أنباءه من عيونها كان هو أيضاً يعرف اتجاهاتها نحوه من بعض أنصاره". وجاء في المقال أن الحكومة أرادت نفيه إلى حلفا ، وأنه قرر الهجرة إلى الحبشة (فراراً بدينه) وخرج من المدينة في نفر

من مريديه ... فأصيبت السلطات الحاكمة بالذعر، فسارعت في تجييش الجيوش للفتك به وسحق المقاومة قبل أن يستفحل أمرها – to nip it in the bud على حد قول مستر بيلي. ويمضي الأستاذ نجيلة في وصف الحشود الحربية الحكومية قائلاً: " صفوف من قوات الجيش تتتالي على المدينة (سنجة) من مختلف الأنحاء وفي مختلف الأزياء ... من القضارف ومدني وغيرها ... طوابير في شوارع المدينة إظهاراً لقوة الحاكمين ... تمتلئ المدينة بالجيوش ".[٣٣]ألخ... ومجمل القول هو أن هذه الحركة قمعت بوحشية قليلة النظير ، وأعدم قادتها بذات الوحشية أمام ملأ من الناس. وجاء في تقرير المخابرات (وكذلك في أوراق مستر بيلي المودعة في المكتبة الشرقية في درم بإنجلترا) أن هذه الحركة " كان يمكن أن تأخذ أبعاداً خطيرة "[٣٤]، وهو قول " نمطي " كانت حكومة الاحتلال تلجأ إليه كمبرر لفعلاتها الهمجية الوحشية كلما سيطر عليها الفزع من أخطار متوهمة وسولت لها مخاوفها التنكيل بالوطنيين الأبرياء وسفك دمائهم بلا هوادة ، ومن غير مسوغ معقول. فهي التي كانت تدفع الناس دفعاً إلى ما ظلت هي تسميه " بالمواقف المتطرفة " ثم تنقض عليهم بترسانتها العسكرية دون اعتبار لمشاعرهم الوطنية أو كرامتهم الإنسانية . لقد اجتمع لديّ كثير من الحقائق حول " ثورة ود السيد حامد " من مصادرها بعض أهل مدينة سنجة ، وبعض رفاق الشهيد محمد ود السيد حامد ، وفي مقدمتهم زوجته السيدة دار السلام بت جار النبي التي روت لي القصة كاملة في حديث سجلته منها في أكتوبر عام ١٩٨٠ على شريط " كاسيت " أفرغت محتوياته في كراسة آمل أن أتمكن من تضمينها في كتاب إن شاء الله وكان في العمر بقية. وقد بدا لي أن ما جاء في رواية مستر بيلي عن هذه الثورة يتناقض كثيراً في بعض بنوده وتفاصيله مع ما اجتمع لي من هذه المصادر. وسوف نرى لاحقاً – عندما نتعرض لمحاكمة رجال جمعية اللواء الأبيض بعد هزيمة ثورة ١٩٢٤ – أن مستمر بيلي (الذي أصبح مديراً بالإنابة لمديرية الخرطوم) كان رجلاً ملفقاً ،

وأنه تلعثم واضطرب أمام المحكمة عندما اكتشف تلفيقه ، وأن السلطات الحاكمة سارعت – على أثر انكشاف تلفيقاته – بإبعاد محامي الدفاع عن المتهمين إلى خارج البـــلاد. وكنت في عام ١٩٧٣ (وأنا في لندن) قد كتبت خطاباً لأرملته استفسرها عن بعض تفاصيل ما حدث في سنجة عام ١٩١٩ ، ولكني لم أتلق منها رداً. فكتبت إلى مستر هندرسون (الذي كان مديراً لمديرية كردفان حتى عام ١٩٥٢) أسأله عن حقائق هذه الأحداث ، فرد عليّ مشكوراً بخطاب طويل مازلت احتفظ به ، ولكنه لم يرد أن يذكر مستر بيلي بسوء رغم أنه تذكر الأحداث وروى لي في خطابه طرفاً منها ، وقال عن مستر بيلي أنه تخرج في كلية هارو (Harrow) وأنه سليل السير صمويل بيكر من جهة أمه!

انتفاضة نيالا – ١٩٢١:

يرى بعض المؤرخين أن هذه الانتفاضة كانت أقوى تحد واجهته الحكومة قبل عام ١٩٢٤ " إذ أنها خلافاً للهبات المهدوية السابقة كادت أن تنجح في تحقيق هدفها الآني الظاهــر ، وبعثت من جديد المخاوف القديمة من ثورة شعبية مستلهمة من الدين."[٣٥] كان قائد هذه الثورة هو عبد الله محمد إدريس السحيني ، من قبيلة كنانة في غرب السودان. نظم هذا القائد قوة من الأنصار كبيرة (حوالي ٥٠٠٠ مقاتل) استولت في ٢٧ سبتمبر ١٩٢١ على قلعة نيالا. ودارت بينها وبين قوات الحكومة معركة حامية تكبدت فيها قوات الحكومة ثلاثة وأربعين قتيلاً (من بينهم ماكنيل مفتش دفاعات المنطقة واحد مساعديه ويدعي شون) وواحداً وعشرين جريحاً ، بينما قدر عدد الشهداء من بين الثوار بما لايقل عن ستمائة. ولقد أكد الأسرى من الثوار في الاستجوابات الرسمية خلال محاكمتهم أن هذه الانتفاضة كانت دينية الأصل والمنبع ؛ على أنه من المرجح أن التبرم من سياسات الحكومة قد ساعد السحيني في كسب المؤيدين وفي استمرار الثوار في المقاومة حتى بعد استشهاد قائدها في المعركة. ولقد حاولت السلطات الحاكمة في الخرطوم إيهام رؤسائها في لندن بأن الانتفاضة كانت نتيجة التعصب الديني فحسب (فهذا سبب سائغ لتبرير جميع الأساليب الوحشية

مع المقاتلين والأسرى على السواء). وربط بعض موظفي الحكومة – من غير دليل مقنع – انفجار هذه الانتفاضة بالدعاية المصرية ، وقال آخرون إن الانتفاضة كانت بتحريض من عمــلاء السنوسية ؛ بينما زعم فريق ثالث من المسئولين أن من وراء الانتفاضة الهام أجنبي يتصل بالأغاريق والإيطاليين الذين تعلموا لغة الاشتراكية في بلادهم ، وبلغ من مغالاتهم أن زعموا بأن انتشار أفكار كهذه غالباً ما يتيح مادة ملائمة للإثارة البلشفية![٣٦] وهذا مثل قول الجنرال ونجت يصف المهدية بأنها " بلشفية شرقية تضاهي فظاعتها في السودان فظاعة نظيرتها الأوروبية الغربية الحالية في روسيا "![٣٧]

على كل فقد قمعت الانتفاضة كما هو المعتاد بأكثر الوسائل دموية ، واعدم بعض قادتها الذين وقعوا في الأسر كما اعدم السحيني نفسه. وبما أن الحكومة ظلت متوترة بعد أحداث هذه الانتفاضة تترقب مزيداً من الاضطرابات، فقد وافق الحاكم العام – بناء على نصيحة احد مساعديه – على إعلان العفو العام عن الثوار الذين لم يقعوا في الأسر ، باستثناء أولئك الذين خصصت جوائز مالية لمن يرشد إليهم. وقد أعلن اللنبي (المندوب السامي البريطاني في مصر) أنه " ما من شك في أن عملاء المهدية لعبوا دورهم في الدعاية الأولية التي أشعلت انتفاضة نيالا ". ويبدو أن السيد عبد الرحمن المهدي كان هو المعنى الأول بهذا الاتهام. ويرجح بعض المؤرخين أنه قد تعاطف مع انتفاضة نيالا والهبات المهدوية الأخرى ، " إلا أنه عرف بكياسته وواقعيته المعهودة ضعفها وعدم قدرتها على مجابهة قوة وتسلط الحكومة. وعليه فقد فطن الإمام إلى أن التطرف في تلك المرحلة الحرجة خطأ جسيم وأنه من الحكمة خدمة حركة المهدية ومصالح الأمة السودانية قاطبة بصورة أفضل وأضمن بالتعاون مع الحكومة وبتطوير الوفاق الجديد الذي سعى لإقامته معها. وعليه فقد اضطر إلى إدانة تلك الانتفاضات وأنكر علناً ومراراً وتكراراً العيسوية عن نفسه ، كما نبه مندوبيه للقيام بنفس الدور ". ومع ذلك ظلت الحكومة تلاحقه وتضيق عليه وعلى أتباعه وذويه. وكان ولس (مدير المخابرات) قد عبر في ٣١ يناير ١٩٢٢ عن

اعتراضه على قمع طائفة المهدية ككل لأن ذلك – حسب رأيه – " سيؤدي إلى جلب عداء جزء كبير من السكان ويجعلهم في حالة استعداد للانضمام لأي حركة معادية للحكومة بكل كراهية وتعصب ". ولكن أحداث انتفاضة نيالا أفزعت الحكومة ، وجعلت مديري المديريات الغربية يتهمون السيد عبد الرحمن قائلين: "إن الهدف الحقيقي للسيد عبد الرحمن هو وضع الغرب كله تحت أمر المهدية ". ولما تم تعيين المستر ديفز مديــراً للمخابرات بالإنابة في يوليــو ١٩٢٥ وعين المستر هليلسون مساعداً لــه (وقد اشتهرا بكراهيتهما للسيد عبد الرحمن) شددت الحكومة النكير على الأنصار وقائدهم وبلغ هذا النكير ذروته في عام ١٩٢٥. فقد كان ديفز يصف السيد عبد الرحمن بأنه " متآمر " ويعتبر تزايد نفوذه خطراً على الحكومة واستفزازاً لها.

حركات مقاومة أخرى:

اشتملت بعض كتب التاريخ على ذكر حركات مقاومة أخرى منها حركة علي عبد الكريم الذي حكم عليه وعلى ستة عشر شخصاً من أتباعه بالسجن ، فبقي هو في منفاه رهين الحبس في حلفا حتى وفاته عام ١٩٤١؛ وحركة الفكي محمد الأمين الذي اعتقل في جنوب دارفور واعدم عام ١٩٠٢؛ ولقد تم إحراق القرية التي ظهرت فيها حركة محمد الأمين (التي سبق ذكرها) في تقلي كما تمت مصادرة ممتلكات أهل القرية ". واعدم محمد الأمين قائد الحركة (في الأبيض) في مكان عام دون محاكمة ودون أن توجه له تهمة. ثم أعلنت الحكومة كذباً أن الإعدام تم بعد محاكمة عاجلة اقتضتها الضرورة العسكرية". وفي عام ١٩٠١ اعتقل الفكي نجم الدين الذي أخذ يثير الأهالي في سنار ، فاعدم. وفي عام ١٩١٥ اعتقل أحمد عمر الفلاتي في دارفور واعدم.

انتفاضة زالنجي ١٩٢٧:

على الرغم من الإجراءات القمعية الصارمة استمرت الانتفاضات. فقد اندلعت هبة مهدوية في زالنجي عام ١٩٢٧ بقيادة الفكي مهاجر. وداهمته قوة في

جبل سلا فاستشهد في المعركة هو واثنان من أتباعه وأسر آخرون من بينهم شقيقه جمعة. ثم احضرت جثث الضحايا الثلاثة إلى مدينة زالنجي. وقد ثبت أن الفكي مهاجر كان " يدعو الناس إلى التوبة والتخلي عن أساليب الشر والإقبال على الصلاة ". ويبدو أن عيون الرقابـــة كانت مسلطة عليه منذ خـــريف عام ١٩٢٦. وقيل إنه جمـــع حولـــه بعض المؤيدين " لطرد الكفرة "، وإنه خطط للهجوم على مدينة زالنجي في يوم ٢٨ يناير ١٩٢٧. فداهمته قوات الحكومة في جبل سلا قبل تنفيذ الهجوم ودارت بينه وبين قوات الحكومة معركة انتهت باستشهاده واستشهاد بعض أتباعه."[٣٨]

قال الدكتور القدال إن هذه الحركات أزعجت البريطانيين فقد ظلت تتفجر تباعاً. ورغم فشلها فقد حافظت هذه الحركات على جذوة النضال مشتعلة بعد أن كاد الحكم البريطاني أن يطفئ وميضها برماد الغزو. ومن العجيب أن الذي سرد هذه الإعدامات الجزافية المقرونة بالكذب الصريح من جانب الحكومة ، والذي أرجع ثورة ود حبوبة إلى أنها رد فعل غاضب ضد إجراءات الحكم البريطاني (أذكته جذوة المهدية التي لم تتطفئ في النفوس)، هو الذي قال – في موضع آخر – إن البريطانيين أنشأوا في السودان جهازاً مركزياً " أبعدوا عنه الممارسات القمعية الهمجية التي اكتنفت النظامين السابقين (يعني المهدية والنظام التركي السابق)"... " ولم تصاحب أداءه (أي أداء الجهاز الاستعماري الأجنبي المتسلط) مرارات تقف غصة في الحلق "![٣٩] فإذا كان إعدام الناس من غير محاكمة ومن غير توجيه تهم محددة إليهم مسلكاً غير همجي أو قمعي فكيف يكون القمع والهمجية؟ ولسنا في حاجة لأن نذكر بأن الجيوش البريطانية المصرية الغازية هي التي أجهزت – بعد المعركة التي استشهد فيها أحد عشر ألف مقاتل أنصاري في سفوح كرري – على حياة ستة عشر ألف جريح من جرحى الأنصار (in cold blood)، وهي التي استباحت مدينة أم درمان طوال ثلاثة أيام حسوم أوسعت أهلها الآمنين خلالها نهباً وتقتيلاً وترويعاً. وقد أشار إلى بعض ذلك الضابط البريطاني ر. ن. سميث (Lieutenant R.N.Smyth) في

خطاب إلى شقيقته أليس (Alice) بتاريخ ١٨٩٨/٩/٤ جاء فيه: " نصر عظيم. انتقمنا لغردون ... قصفت قذائف السفن الحربية قبة المهدي قصفاً شديداً (The Mahdi's tomb has been badly Knocked about by gun boats shells)... اعتقد أن الجنود – في الليلة التالية للمعركة – قد أغاروا وقتلوا بدرجة عظيمة. (raided and slaughtered to a great extent). إنني مسرور جداً (Iam very glad). إذا كان الأمر بيدي فإن كل أسير أسرناه في ميدان المعركة يجب أن يعدم رمياً بالرصاص في الحال ، في الحين والتو " مهما وصف ذلك بأنه قتل جزاف (if I had my way every man we captured on the battle field should have been shot at once then and there cold blood or not).[٤٠] هذه بعض مشاعر الغزاة نحو المقاومة السودانية ، فكيف يخلو جهاز حكمهم القمعي من " مرارات تقف غصة في الحلق "؟ أما وصف الأستاذ أحمد خير لحركات المقاومة بأنها " ضاربة في غياهب الجهل وتائهة في سراديب التعصب... وأنها لم تترك أثراً "، فإننا نحمد للدكتور القدال اعتباره وصفاً لا يخلو من إجحاف ، وقوله إن فشل تلك الحركات أفرز الحاجة إلى بدائل أخرى تتولى توجيه وقيادة النشاط السياسي.[٤١] كذلك أورد دكتور القدال أطرافاً من حركات المقاومة القبلية (في جبال النوبة وجنوب البلاد) ، والمقاومة الإقليمية (بقيادة علي دينار في دارفور)، ثم تتبع – في كتابه القيم – إرهاصات المقاومة خارج الأطر التقليدية.[٤٢] وذكرأحمد خير أن ثورات الجنوبيين الوطنية طوال هذه السنين العديدة قد واجهتها حكومة السودان بضروب من القهر والقسوة تعيد إلى الأذهان فظائع القرون الوسطى والجاهلية الجهلاء.[٤٣] فعلى أثر مقتل الميجر سكوت باربور (Scott - Barbour) على أيدي المقاومة الوطنية في رمبيك بجنوب السودان بقيادة ماين ماثيانق (Mayen Mathiang) جردت سلطات الاحتلال قوة عسكرية بقيادة الميجر لي ستاك (الذي أصبح فيما بعد مدير مديرية بحر الغزال ثم الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصري). فأغار لي ستاك بجيوشه على المنطقة وأحــرق مساكن الأهالي وأباد ماشيتهم

ومؤنهم وقتل خلقاً كثيراً من بينهم قادة المقاومة الوطنية وفي طليعتهم القائد ماثيانق والزعيم القبلي " أبينجيك قاي ".[٤٤]

ومجمل القول أن هذه الانتفاضات – مهما وصفت بأنها حركات دينية أو غير ذلك – كانت تعبيراً عن رفض الحكم الأجنبي ، ولذلك ووجهت من سلطات الاحتلال بأقسى أساليب القمع. ولا يمكن لمؤرخ منصف أن يتجاهل أثرها في نفوس الناس وألا يعتبرها معالم في سلسلة الهبات الوطنية والحركات السياسية السلمية اللاحقة التي أدت في مجموعها إلى انعتاق البلاد من نير الحكم الأجنبي. فهي حركات مقاومة وطنية أهريق فيها الدم السوداني بحاراً من أجل حرية الوطن. فأقل ما يقال في حقها أنها أفزعت المستعمرين ، حتى أن الجنرال ونجت الذي قال معبراً عن فرحته بعد مقتل الخليفة عبد الله ورفاقه في أم دبيكرات في نهاية عام ١٨٩٩ " إن المهدية انتهت إلى الأبد "، عاد يقول – بعد توالي هذه الانتفاضات " الدينية " الرافضة للحكم الأجنبي – " إن المهدية لم تمت تماماً في السودان ، لقد خنقت ولكن مازالت تمتلك الكثير من الحيوية وسوف تظهر على السطح كلما سنحت لها الفرصة ". وكان كتشنر قد وجه مديري المديريات في عام ١٨٩٩ " بالقهر الفوري العنيف لأي تمرد أو عصيان له توجهات دينية." ومادام القهر الفوري العنيف هو الوسيلة لإسكات أي صوت معارض فإن أي حركة مقاومة لابد أن تعتبر ذات توجهات دينية لتبرير رد الفعل الحكومي. ولذلك جاء ونجت من بعد كتشنر ليقول :" يتعين علينا ألا نتراخى لحظة في احتياطاتنا ضد انتشار مثل هذه الحركات. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك بإمكانياتنا المحدودة أن نسحقها في بدايتها بلارحمة." ومن ضمن سياسة الترويع والتخويف المطلوبة كانت هذه الإجراءات الصارمة. فلم يكتفي – مثلاً – بإعدام الشهيد ود حبوبة شنقاً في ملأ من الناس ، بل علق جسده في قريته حلة مصطفى.[٤٥] وكتب مستر بيلي إلى ولس بتاريخ ١٩١٩/٦/١١ – بعد مقتل أربعين أو أكثر من مائة من أنصار محمد السيد حامد واعتقاله – يقول :" إننا سنعدمه شنقاً هنا في سنجة." فقد صدر حكم الإعدام منذ ذلك الحين قبل أن

تنعقد لذلك محكمة. وتم بالفعل إعدام محمد السيد حامد وتسعة من رفاقه في سنجة أمام ملأ من الناس في آخر أغسطس ١٩١٩. ولعل وصف الأستاذ أحمد خير المجحف لهذه الحركات الوطنية بأنها وليدة الجهل والتعصب وغير ذات أثر لم يكن وصفاً محايداً تماماً ، فقد كان والده (رجل البوليس آنذاك) أحد الأيدي الهامة التي ساعدت مستر بيلي على قمع حركة سنجة عام ١٩١٩.[٤٦] ونحن نعلم علم اليقين أن وطنية الأستاذ أحمد خير – بل ووطنية والده أيضاً – أمر فوق الشبهات ، وإنما أوردنا ما أوردنا استيفاءً لبعض حقائق التاريخ. ولسنا نرتاب في أن بني الوطن الذين حملوا حملاً على التنكيل ببني وطنهم إنما كانوا مكرهين. فقد كانت سياسة " فرق تسد " التي انتهجها البريطانيون في استعمارهم للسودان سياسة رابحة لهم في كثير من الأحيان. وهي السياسة التي خططوا لها ونفذوها بإتقان. غير أنها لم تكن مواتية لهم في كل حين ، وخاصة بعد أن طرأت أحداث كبرى داخل السودان وخارجه أثرت على مسيرة الحركة الوطنية السودانية بشتى فصائلها فشقت لها دروباً نحو استخلاص حرية البلاد وانتزاع استقلالها التام عن كل من دولتي الحكم الثنائي بعد أكثر من ثلاثة عقود من الكفاح السلمي المضني الذي توقدت مصابيحه من مشكاة هذه الانتفاضات الوطنية المتعاقبة.

سياسة المهادنة:

منذ أن خرج السيد عبد الرحمن المهدي من معركة الشكابة بجراح بالغة وهو صبي في الرابعة عشر من عمره ، كان مدركاً لعظم المسئوليات الجسام التي تقع على عاتقه ، وفي طليعتها لمّ شتات أسرة الإمام المهدي الممزقة وإعادة بناء كيان الأنصار على أسس تأخذ في اعتبارها المتغيرات الجديدة وتوفر للكيان أسباب البقاء في وجه العوامل والعناصر المعادية له أشد العداء. لقد رأى بعيني رأسه أهوال الحرب في كرري وفي الشكابة ، وأبصر نكير المعاول التي كانت تتهاوى على مجد أبيه وأسرته وأنصار أبيه وأهل بلاده. فأدرك منذ وقت مبكر – رغم إلحاح بعض ذويه وأنصاره عليه بامتشاق السيف – أن زمان الجهاد

بالرمح والسنان قد مضى ، وأن لابد من اتخاذ منهج جديد. وقد زاد من قناعته هذى أن الانتفاضات المهدوية المتعاقبة – وإن كان هو متعاطفاً معها دون ريب – قد قمعت كلها قمعاً دموياً قاسياً ووحشياً ، وراح ضحيتها نفر صالح من ذوي قرباه ومؤيدي دعوة أبيه وبني وطنه. لذلك قرر أن يبدأ السير في طريقه الجديد بالتأسيس لهذا الطريق. كان يعلم أن الجنرال ونجت الحاكم العام وسلاطين باشا المفتش العام هما قمة السلطة الاستعمارية في البلاد ، وهما – في ذات الوقت – ألد أعداء الدعوة المهدوية. وقد شددا عليه الرقابة الكثيفة في كل مكان ، ومنعاه من التسمي باسم " عبد الرحمن المهدي " وحرما لبس المرقعة على الأنصار ، واعتبرا تداول الراتب أو قراءته جريمة يحاكم مرتكبها بأقسى العقوبات. فماذا كان بمقدوره أن يصنع وهو الفقير المعدم وعلى عاتقه مسئولية تجاه أسرة كبيرة ، ودعوة حررت من قبل البلاد عنوة واقتداراً وهزت أركان الدنيا ، وجموع غفيرة من الأنصار المشتتين المقهورين المتطلعين إلى قيادته ، لأنهم يرون في ابن المهدي خلاصاً لهم من ذل الهزيمة وذهاب الريح؟ كيف ومن أين يبدأ؟ أدرك أنه هو " جابر " المقصود في الرؤية المنامية ، المأمور برفع الراية. ولكنه فطن منذ وقت مبكر إلى أن رفع الراية يحتاج إلى قوة مادية وسواعد ، وأن ذلك لن يتاح له في الظروف العدائية القمعية إلا باستصحاب شئ من الحكمة والدهاء ، وهو ما أسماه بعض المؤرخين " بالمناورة السياسية " ووصفوه هو – بعد استقرائهم لنتائجها الإيجابية – بأنه " خبير المناورة السياسية." تبنى قضايا أسرة والده – وهي أسرة الإمام المهدي وأشقائه وخلفائه – ورعى الأسرة رعاية نبيلة وكفل أهله الأقربين والأبعدين بسخاء وأخذ على عاتقه تمثيلهم لدي الحكومة. فدانت له هذه الأسرة العريضة – باستثناء بعض الآحاد الذين لم يكن لهم أثر – بالقيادة والريادة. وأهله ذلك – ضمن مزايا أخرى هامة – لأن يصبح الزعيم الديني والسياسي للأنصار دون منازع. فهو قد التمس في عام ١٩٠٨ – نيابة عن أسرة المهدي – أن يسمح له بزراعة أرض الجزيرة أبا لإعاشة أهله الكثيرين. وكان من وراء اختياره لهذه البقعة دون غيرها هدفان: الهدف الأول

تجديد ارتباطه بالأنصار ، والهدف الثاني هو اتخاذ هذه المدينة التي انطلقت منها دعوة أبيه وشهدت أولى انتصارات الثورة المهدية ، مركزاً روحياً مواتياً وقلعة اقتصادية واجتماعية مأمونة لبعث حركة الأنصار التاريخية التي انتزعت ذات حين حرية الوطن واستقلال البلاد. وبناء على هذا الالتماس خصص له مدير مديرية النيل الأبيض جرفاً بالجزيرة أبا بشروط إذا أخل بأي منها تعود هذه الأرض تلقائياً وفوراً للحكومة. كما أذن له بقطع الأخشاب من هذه المنطقة بشرط سداد جميع الرسوم المقررة. ولقد أعلى ذهابه إلى الجزيرة أبا من شأنه بين الأنصار وهاجرت إليه فيها جموع غفيرة. ورغم محاولات الحكومة المتكررة لقص أجنحته بمنع هذه الهجرات أو فضّها ، إلا أن السيد عبد الرحمن كان قد أصبح – بحلول عام ١٩١٤ – زعيماً روحياً للأنصار في السودان كله بلامنازع.[٤٧] وهو قد أدرك – بحسه السياسي الفطن – أن النظام الاستعماري البغيض قد تمكن في جميع مفاصل السودان بعد أن قمع جميع الحركات المعارضة بقوة السلاح قمعاً عاصفاً ، وأيقن بأن أي محاولة لتفجير انتفاضة مسلحة أخرى سوف تسفر عن دمار بعيد المدى. فلم يكن له بد من الصبر والمثابرة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى وإعادة تنظيم قوى الأنصار تدريجياً. فانتهج سياسة المهادنة مع النظام الدخيل القاهر ، بوصفها أنسب الوسائل وأفضل الطرق وأكثرها واقعية لخدمة مصالح الوطن وحركة الأنصار ، في ظل واقع سياسي معقد لا يترك أمام الإنسان الحصيف من الخيارات العملية إلا أبغضها إلى نفسه وإلى وجدان ذويه ومؤيديه. فذلك هو النكد الذي عناه الشاعر إذ يقول:

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى ... عـــدواً له ما من صداقتـــه بُـــدٌ.

على أن هذه " الصداقة " أو " المصادقة " أو " المهادنة " على الأصح ، كانت في جوهرها مناورة ، كما أجمع على ذلك معظم المؤرخين. أما تبني السيد عبد الرحمن لشعار " السودان للسودانيين " فقد كان عن إيمان صادق به ، لم يتنازل

عنه في أي مرحلة من المراحل حتى عاد السودان للسودانيين حقيقة ناصعة بعد عقود من أحداث جليلة وخطوب.

لقد أربك السيد عبد الرحمن الحكومة بتظاهره بالتواضع والإخلاص والولاء لها. فاضطربت وجهات النظر عند الساسة البريطانيين الحاكمين تلقاءه. وتأرجحت بين التشدد البالغ معه حيناً والتسامح الحذر حيناً آخر. فكان هو رهينتهم الطليقة من وراء عيون الرقابة الكثيفة بإزاء أي تحرك ثوري أنصاري محتمل. وكان هو مدركاً لكل ذلك أشد الإدراك. ولم تكن رقابة الحكومة وشكوكها مسلطة على أي فرد في البلاد بأسرها بقدر ما كانت مسلطة على السيد عبد الرحمن ابن المهدي الذي أهان بريطانيا العظمى فسحق حملة هكس باشا ، وقتل غردون ، وقضى على ضباط وجنود الامبراطورية ثلة بعد ثلة في معارك خالدة لا تنسى. فالحكام البريطانيون يمقتونه في حقيقة الأمر لأنهم يتمثلون فيه هاجس المهدية التي كان تعطشهم للثأر منها في طليعة دوافعهم لغزو السودان. ولو أنهم وجدوا مبرراً _ أمام الرأي العام العالمي – لإعدامه أو نفيه إلى مالطا على أقل تقدير (كما فعلوا بسعد زغلول) لما ترددوا في ذلك. ولكنه عمد إلى سياسة التقية (وقلبه مطمئن بالإيمان)، وتظاهر بالتعاون الصادق مع البريطانيين الحاكمين ، يستهدف من وراء ذلك تحقيق مصلحة البلاد التي هي – على وجه التحديد – حرية الوطن وانعتاقه من ربقة الاحتلال الأجنبي. وكانت الحكومة ، التي تعتبر السيد عبد الرحمن عدوها الأول ، هي التي طلبت منه في عام ١٩٠٨ الانتقال من جزيرة الفيل إلى أم درمان لتسهل مراقبته عن قرب ، وسمحت له – على مضض منها – أن يشتغل بالزراعة في أبا. فابتنى داراً له ولأسرته في العباسية وشيد مسجداً من الحصائر ، ووافته اللقاءات العلمية بدار الشيخ محمد البدوي بمعارف طيبة في علوم الدين والفقه واللغة والعلوم الحديثة ، وهو الذي حفظ القرآن عن ظهر قلب منذ عهد الحداثة. كما تعرف في هذه اللقاءات على كوكبة من الشيوخ والعلماء ورجال الدين " ممن كانوا على صلة

حسنة بإدارة البلاد." واستقر في ذهنه صواب النظر إلى الأمور بعقلانية وتؤدة. وراح من بعد ذلك يدأب – في صبر وحذر وحكمة – في تأسيس القاعدة القوية التي تمكنه من السعي لتغيير الواقع المهين بأسلوب جديد ، يحافظ على جوهر العقيدة ، ويبدي من المرونة السياسية ما ينم عن بصيرة نافذة واستيعاب محيط للأحداث في البلاد وما حولها بكل ما في ذلك من تحولات ومتغيرات معقدة. كان يعلم – وهو في ضيق من العيش – أن الحكومة تعتبره عدوها الأول ، وتعلم أنه كان وفياً لتعاليم والده الإمام المهدي "، وأن ما دعاها لاستقدامه إلى أم درمان هو خوفها وتوجسها من أن يصير محوراً لتجمع مهدوي يقض مضاجعها. ولقد ازدادت حيرة الحكومة في أمره عندما توالت الانتفاضات الوطنية (الدينية) الواحدة تلو الأخرى حتى بلغت خمسة عشر تحركاً معادياً للحكومة في أجزاء متفرقة من البلاد بين مطلع القرن وعام ١٩٢١ ولم تجد ما تدينه به إدانة قاطعة.[٤٨] واستطاع السيد عبد الرحمن أن يقيم صلاته مع الأنصار عن طريق المناديب الذين أصبحوا شريان وصلة الأنصار "، وتمت تلك الصلات في هدوء دون أن تثير حفيظة الإدارة البريطانية. وعمل علي طباعة راتب الإمام المهدي مراراً – بعد أن أجازه الشيخ المراغي – فمتن بذلك صلته بالأنصار على حد قول الدكتور محمد سعيد القدال الذي سنتعرض له فيما بعد إن شاء الله.

<u>واندلعت الحرب الكونية الأولى:</u>

في عام ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وحلفائها من جهة ودول المحور بما فيها تركيا قلعة الخلافة العثمانية من جهة أخرى. وشكل هذا الحدث الكبير نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقة بين الحكومة بقيادة بريطانيا والأنصار بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي. فقبل إندلاع الحرب كانت الحكومة ما تزال تنزل السيد عبد الرحمن منزلة العدو الأول بالنسبة لها. فأجبرها دخول تركيا الحرب إلى جانب دول المحور على إحداث شئ من التغيير في سياستها وتعاملها مع السيد عبد الرحمن. فطلب منه ونجت عام

١٩١٥ أن يزور منطقة الجزيرة ليضمن ولاء المواطنين فيها للحكومة. ولما كانت ثورة الإمام المهدي في عام ١٨٨١ أصلاً ضد الحكم التركي المصري وهي التي حررت البلاد منه ، فإن السيد عبد الرحمن لم يجد صعوبة في أداء هذه المهمة التي كلف بها لإتفاقها مع مبادئه ، بل هو رحب بها لما فيها من تراخ للتضييق الذي كان مفروضـــاً عليه. وعلى الرغم من تحذيـــرات سايمز (سكرتير ونجت الخاص آنذاك) له بأن لا يستغل تلك الزيارة في تنظيم أتباعه ، فإن السيد عبد الرحمن استطاع أن يحكم تنظيم شبكة وكلائه ومناديبه في هذا الطواف ، مما أدى إلى قلق الحكومة وفزعها من إنبعاث المهدية. وفي عام ١٩١٧ طالب برفع الحظر على الراتب ومنشورات الإمام المهدي ، فأحال ولس (مدير المخابرات) هذا الأمر إلى الشيخ المراغي للإفتاء فيه. فلم يعترض الشيخ المراغي على الراتب وإنما سمح بقراءته ، ولكنه أدان منشورات الإمام المهدي. فقام السيد عبد الرحمن بطباعة الراتب على نفقته الخاصة وتشجيع غيره على طباعته. ويرى الأستاذ محمد سعيد القدال أن " الراتب أضعف حلقات المهدي الفكرية ، ويمثل المهدي الصوفي أكثر من المهدي الثائر ، وأن السيد عبد الرحمن كان " لا يريد من والده طرحه الثوري بل طرحه الصوفي ، فشق له بذلك قناة اتصال مع الإدارة البريطانية " ![٤٩] أما " شق قناة للاتصال بالإدارة البريطانية " فقد بادرت به الإدارة البريطانية نفسها في عام ١٩١٥ كما أسلفنا وأفاد هو منها في تنظيم الأنصار. وأما القول بأن الراتب هو أضعف حلقات المهدي الفكرية ففيه تقليل من أمر شئ عظيم. قال الأستاذ حسن أحمد إبراهيم:" على أن الشيخ المراغي لم يتجاوز بفتواه تلك حدود سلطته الدينية فحسب ، بل لعله لم يستوعب المغزى السياسي للراتب. فليس من الأهمية بمكان تبرير المراغي بأن المهدي لم يؤلف هذا الكتيب وإنما جمع فيه فقط نصوصاً من القرآن تدعو إلى الجهاد. إذ يكفي فقط أن ذلك النداء قد تسبب فعلاً في جهاد أطاح بالحكومة التركية في القرن الماضي. ويجب أن نذكر هنا أن الأنصار اعتبروا الحكم الثنائي استمراراً لتلك الحكومة ، بل وسموه " التركية الثانية " مما

عنى إصرارهم على مجاهدته. وعلاوة على ذلك فإن الراتب كان رمزاً للمهدية أكثر منه كتاباً للعبادات."[٥٥] ذاك قول يضع الراتب حيث يجب أن يكون. وقد كان الحصول على إذن السماح بقراءة الراتب وتداوله أحد المغانم الكبرى في ذلك الحين. فهو عامل حاسم في التعبئة الروحية ووشيجة هامة لتراص صفوف الأنصار.

كانت سياسة المهادنة التي انتهجها السيد عبد الرحمن أمراً لا مفر منه بحكم الواقع المعاش. قال الدكتور أبوسليم عن السيد عبد الرحمن: " كان الإنجليز يقبلونه حليفاً ويشجعونه على ذلك ، ويريدونه قوياً مالياً واجتماعياً. ولكن بعضهم كره أن يكون بهذا الثراء والوجاهة أو حسدوها عليه. واتفق أغلبهم على الخوف من طموحه وطلبه القوة وأن ينتهي بقيادة الحركة الوطنية وينقلب عليهم ويتخذ هو والمتعلمون حوله درب الحزب الوطني في مصر." وقال " إن الإدارة البريطانية لما شعرت بنجاحه وقوة حركته أرادت أن تحصر نشاطه في مجال الزراعة. وكان هو قد أدرك أن المجاهرة بالثورة في وجه ذلك النظام الباطش هي ضرب من ضروب الانتحار ، فانتهج سياسة المهادنة السلمية ، يعين وكلاءه في المناطق الحساسة بمعرفة الحكومة ، وإذا طلبت منه الحكومة طلباً محرجاً أو ضد مصالحه يوافق عليه في الظاهر ثم يراوغ في التنفيذ حتى يفقد الأمر معناه." كان السيد عبد الرحمن مواجهاً بشتى العداوات: عداوة طائفة الختمية بقيادة السيد علي الميرغني الذي كان الشخصية الأولى في السودان وأهم حليف للإدارة البريطانية ، وعداوة أغلب الإداريين البريطانيين الذين كانوا يودون محو كل ماهو مهدوي من الوجود ، وعداوة نفر غير قليل من الذين تأثر ذووهم سلباً إبان الدولة المهدية ، وعداوة بعض المهدويين الذين كانوا يرون أنهم ورثة مجد المهدية دون السيد عبد الرحمن ، وعداوة – أو قل مناهضة – بعض المتشددين من الأنصار الذين لم يدركوا حقيقة المتغيرات المستجدة وما تمليه من ضرورة ابتداع وسائل جديدة للبناء والحركة ، ثم أخيراً وليس آخراً عداوة حكام مصر الذين كانوا يعتبرون السودان أرضاً مصرية بحق الفتح وأن المهدية – قديمها

وحديثها – هي هدف نيرانهم الأول. لذلك كان السيد عبد الرحمن في موقف صعب للغاية ، حتى قال عنه الدكتور أبوسليم: " وكان هذا السبيل (يعني سياسة المهادنة) الذي سلكه مراً ومحرجاً. وكان السيد عبد الرحمن يمشي على الشوك. ومع ذلك فلابد من السير حتى يصل إلى هدفه الكبير. كان التعامل مراً ومحرجاً من جانبين ، من جانب التعامل مع الإدارة البريطانية القائمة لأنها تنظر إلى الأنصار بمنظار الموروث من مقتل غردون وما بعده ، ورتبت سياستها على وأد المهدية بكل السبل ومحوها من أرض السودان ، ولأن الأنصار يرون هذه الإدارة شؤماً حل بالبلاد وقلب أوضاع ماجاهدوا في سبيله تحت راية المهدية ، ومن ثم وجب الجهد لإزالة هذه المفسدة ؛ ومن جانب أنه استجاب لظروف الزمن وأصبح يبني الثروة والوجاهة ويأخذ بأساليب العصر ، وذلك بعكس عقد المهدية المتقشف المركز على العمل للآخرة والذي يستصغر الدنيا وزينتها. ولم يعجب هذا السلوك المتشددين من الأنصار واعتبروه خروجاً على القاعدة ".[٥١]

ولكن السيد عبد الرحمن مضى في سبيله. واتخذت الحركة المهدية على يديه طابعاً جديداً وأصبحت وسيلة الجهاد مغايرة لما كانت عليه. وإلى ذلك يشير الدكتور محمد هاشم عوض بقوله: " فبعد أن كان خراب الدنيا انشغالاً بالجهاد (بالسيف هـــو) المعبر لعمار الآخرة عند الإمام الأب ، أصبح إعمار الدنيا لخير العباد (هو) المنفذ لعمار الآخرة عند الإمام الابن. وهكذا تحول الشاب الذي كان يعيش هو وأسرته حتى عام ١٩١٤ على معاش حكومي لم يتجاوز خمسة جنيهات (إلى) أن يصبح في مدى ١٢ عاماً بعدها أكثر السودانيين ثراءً. وقد حقق السيد عبد الرحمن هذه النقلة الكبيرة بخطوات متئدة كانت على النحو التالي:[٥٢] في عام ١٩٠٨ حصل على إذن حكومي بزراعة أراضي الأسرة في الجزيرة أبا وبناء مسجد الأسرة بأم درمان. وفي عام ١٩١٥ طاف لأول مرة مناطق الأنصار بالجزيرة مجدداً الروابط بين القيادة والقاعدة. وفي عام ١٩١٦ بدأ نظام المناديب في مديرية النيل الأزرق والفونج ليصلوا فيما بعد إلى كردفان ودارفور وغيرها من مناطق الثقل الأنصاري. ومن بين هؤلاء كان الوكلاء لإرشاد الأتباع وتنظيم شئون الحركة الأنصارية. وفي عام ١٩١٨ بدأ تشييد داره

بالخرطوم ومسجده في أم درمان بالاكتتاب العام. ومن ناحية أخرى كان عدد الأنصار المهاجرين إلى الجزيرة أبا يتزايد باضطراد ، وكم من مرة حاولت الحكومة فض هذه الجموع من حوله دون جدوى حقيقية. وقد كان ولس مدير المخابرات يرى – على النقيض من أغلب رجـــال الإدارة البريطانية – أن نفــوذ السيد عبد الرحمن المتزايد يفيد الحكومـــة، كما سنرى لاحقاً.

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ مالت الحكومة إلى ممالئة " المهدية الجديدة " في شخص السيد عبد الرحمن لتتقي به شر الدعوة التركية للجهاد الإسلامي ضد بريطانيا والدول المتحالفة معها ، فهي تعلم أمر العداء المهدوي القديم للأتراك. فأرادت أن تتخذ من السيد عبد الرحمن " حليفاً تهدئ به من غائلة المتشددين من أنصار أبيه ، وسداً تمنع به رياح الثورة المصرية عن السودان وحكومته." ذلك هو ما أرادته الحكومة. أما السيد عبد الرحمن فقد أراد من مهادنة الحكومة والتحالف معها شيئاً آخر. فهو – كما يقول الدكتور أبوسليم – " أراد كيان الأنصار فأعاده من الشتات ونظمه وجعل منهم قوة اجتماعية هائلة مؤثـــرة ، وأجبر الحكومة والقوى المناوئة له على الاعتراف بهذه القوة والتعامل معها أخذاً وعطاءً بعد أن كانت المهدية نكراً والأبواب أمامها موصدة. وزاد ما عنده من الحكمة وبعد النظر على الموروث من مجد أبيه وعبر بالأنصار إلى ظروف العهد الثنائي ، وأقام الصرح المالي يؤيد به طموحه ، وتعامل مع المجتمع من موضع الوجاهة الاجتماعية فقرب الخريجين وتعامل معهم ، وقرب زعماء الطرق وقادة العشائر والقبائل وواءم بينهم وبين سبيله ، وقرب الشعراء والمطربين وشجعهم ودعاهم إلى التغني بالوطن وأمجاد التاريخ ليكون محتوى الفن إيجابياً.... وشجع على التعليم المدني ، ومد يده بالمال يشجع به على الخير ويسخو به على المحتاج. وقد جعل استقلال السودان هدفه وأودع في روح الأنصار هذه المشيئة وحملهم حمالته ... وأقام الاحتفالات في المناسبات الدينية واستن مهرجان الزواج في رجب من كل عام مشجعاً على الزواج ومقللاً تكلفته." جاء هذا القول في حديث الدكتور أبي سليم عن القصيدة

المادحة ، التي تقوم في رأيه على ثلاثة عُمد: شاعر مجيد ، وممدوح يجله المجتمع ويمجده الشاعر ، وسمت من الخلق أو العمل يصوره الشاعر ويمجده. " وقد اجتمع للسيد عبد الرحمن هذه العمد: الشاعر ، وإجلال المجتمع ، والسمت المبرز الذي يلهم الشعراء."[٥٣]

أما الدكتور محمد سعيد القدال فإنه يرى أن " دعم السيد عبد الرحمن للحكم البريطاني قد اتخذ طابعاً عملياً سياسياً أكثر منه تأييداً أدبياً ومعنوياً ، فبدأ بمهادنته ثم انتقل إلى الصداقة وانتهى بالمشاركة في كل مؤسساته الدستورية فأكسبها شرعية كانت تفتقدها. وأوضح السيد عبد الرحمن في مذكراته أسباب تعاونه مع الإنجليز." ويقول دكتور القدال إن " أهم مافي تلك الأسباب الصراحة التي تناولها بها ولم يكن مثل كثيرين سعوا إلى الالتواء والتبرير."[٥٤] ونحن لاندري من الذين عناهم دكتور القدال وأسماهم " كثيرين سعوا إلى الالتواء والتبرير ". ونحمد له مايشبه الإشادة بهذه الصراحة التي تناول بها السيد عبد الرحمن في مذكراته أسباب تعاونه مع الإنجليز. غير أنه يعلم أنها لم تكن أهم الأسباب ، وإنما كان أهم هذه الأسباب هو استغلال كل فرصة ممكنة لتحقيق أماني الوطن في الحرية والاستقلال. وما كان الاستعمار الأجنبي الذي بسط سلطانه على شعب السودان بقوة السلاح في حاجة إلى " شرعية " تضفيها عليه المؤسسات الدستورية حتى يقال إن اشتراك بعض الوطنيين في هذه المؤسسات يكسبه شرعية كان يفتقدها. فهو قد جاء بقوة السلاح ، وقمع جميع الانتفاضات التي بلغت حتى عام ١٩٢١ خمس عشرة انتفاضة – كلها مهدوية بلا استثناء – بقوة السلاح ، وراح ضحية ذلك الألوف من أبناء الوطن. ولم يبق من وسائل العمل الوطني الإيجابي إلا محاولة استغلال هذه المؤسسات الصورية لصالح حركة استقلال البلاد. وقد تم ذلك بالفعل وإن تأخر بلوغ المقاصد المرجوة نتيجة لعوامل كثر ما كان لإبطال مفعولها من سبيل.

وعلى نقيض ما ذهب إليه الدكتور القدال في محاولته " لتجريم " السيد عبد الرحمن وظلمه تاريخياً ، نجد أن الدكتور " أبوسليم " قد أوفى هذا الأمر – أي تعاون السيد عبد الرحمن مع الإنجليز – حقه المنصف إذ يقول: " إن محاولة الإنجليز لتوجيه السيد عبد الرحمن إلى الاستثمار لإبعاده عن العمل في السياسة قد أتت بنتيجة عكسية وهي أن المال قد مكنه من مزيد من النفوذ ومهد له بذل المال في سبيل أهدافه السياسية. وقد رحب السيد بمجال الاستثمار وعمل فيه بجد. وبرهن في كل فرصة على ولائه حتى يضمن المظلة الشرعية ليستظل بها في عمله. ومن الإنصاف أن نقول إن هذا هو الطريق الوحيد الذي كان يمكنه أن يسير فيه لتحقيق أهدافه السياسية ، إذ لولا تعاونه مع الإنجليز لما تمكن من الحركة والتنظيم ... وكان السيد يعتقد مخلصاً أن الطريق الوحيد للاستقلال هو التعاون مع الإنجليز لتقوية الجبهة الاستقلالية والتعاون في التطورات الدستورية التي تؤدي شيئاً فشيئاً إلى خلق الكينونة المستقلة للسودان. وبالنسبة له وإلى الاستقلاليين كانت الخطورة على استقلال السودان من مصر التي تدعي أن السودان جزء منها ولا يمكن التفريط فيه. أما الإنجليز فخارجون من السودان طال مقامهم أم قصر. لذلك فإن معركتهم مع مصر حتى تسلم بحق السودان في الاستقلال. ومن هذه الزاوية ركزوا على مهاجمة الدعوة الإتحادية واتخذوا الإنجليز سنداً ومن ثم تعاونوا معهم في التطورات الدستورية التي تصب في صالحهم. ومع أن هذا المنطق واضح فقد كان من اليسير تركيز الدعاية عليهم باعتبارهم سدنة الاستعمار ووصم السيد بأنه ربيب الاستعمار، مع أن الإنجليز لم يقاوموا زعيماً في السودان بمثل ما قاوموه ولا اضطهدوا طائفة بمثل ما اضطهدوا الأنصار".[٥٥]

لقد تأرجحت سياسة الحكومة في تعاملها مع السيد عبد الرحمن تشدداً وإرخاءً لخدمة مصالح الإمبراطورية في كلا الحالتين. وانتهج السيد عبد الرحمن سياسة المهادنة مع الحكومة تقيةً ، فهو يظهر الولاء ويضمر العزم على استغلال كل سانحة لتقوية مركز الأنصار ومن ثم استكمال الاستعداد لتحرير البلاد عن

طريق النضال السلمي في ظروف لم تعد فيها الثورة المسلحة طريقاً مأمون العواقب. وعلى الرغم من أن معظم الإداريين البريطانيين لم يكونوا يثقون في ولاء السيد عبد الرحمن للحكومة ويعملون بكل الوسائل على الحد من نفوذه ، إلا أن ولس (مدير المخابرات) كان ينصح الحكومة باتخاذ موقف بين التشديد والإرخاء في تعاملها مع السيد عبد الرحمن. فهو يرى من ناحية أن زيادة نفوذ السيد عبد الرحمن لا تضر الحكومة وقد تنفعها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل (ولعله كان مقتنعاً بأن السيد عبد الرحمن صادق في توجهه السلمي بينما لم يكن أغلب الإداريين البريطانيين كذلك). وآية ذلك أن ولس كان يرى أن معاداة السيد عبد الرحمن من شأنها أن تثير حفيظته فيعمد عاجلاً أو آجلاً إلى مناهضة الحكومة وإثارة المتاعب في وجهها. وفي الوقت الذي يرى فيه ولس أن السيد عبد الرحمن ملم إلماماً كافياً بمبادئ التاريخ والإسلام وعلى الأخص بشئون والده ، كان أيضاً يرى أن قبول نصيحته برفع الحظر عن السيد عبد الرحمن سوف يستفز فوراً منافسيه وخاصة قادة الختمية وغيرهم ، وسوف يشجع الأنصار في بعض المناطق " ليشهروا علناً – وبصورة غير مرضية – أنفسهم ومعتقداتهم." وفي هذا دليل على حيرة الإدارة البريطانية حول كيفية التعامل مع السيد عبد الرحمن. على أن صقور الإدارة ، وفي مقدمتهم ونجت الحاكم العام وسكرتيره الخاص ستيوارت سايمز (الذي صار حاكماً عاماً للسودان من ١٩٣٤ إلى ١٩٤٠) رفضوا بحزم أي نوع من التساهل مع السيد عبد الرحمن والأنصار. ولقد صدقت لاحقاً نبوءة سايمز الذي قال في عام ١٩١٧: " سيكون من الطبيعي أن يصبح أنصار مهدية اليوم وطنيي المستقبل ومعارضي الوجود البريطاني في السودان ".[٥٦] فقد كان ولس مدير المخابرات يقترح الاعتراف بالمهدية على أنها فرع من السمانية وذلك في تقرير له بتاريخ ١٩١٧/٧/٤. ولكن ستيوارت سايمز كان يرى أن المهدية أقرب إلى النقاء العقدي من السمانية ولذلك قال: " بالرغم من جانب النقاء العقدي في المهدية فينبغي ألا ننسى أن المهدية كانت ثورة

وطنية ضد حكم أجنبي وبالتالي سياسية. ولذلك سوف يكون أمراً عادياً إذا ما تحول مهديو اليوم إلى وطنيي الغد ... فإني اعترض على الاعتراف بالمهدية كمنظمة أو طائفة ، بل يجب وضع العراقيل أمامها كي لا تنجح في بناء التنظيم ... إننا نعتبر المهدية اتجاهاً ثورياً وإننا لن نسمح لأتباعها بالدعاية والإعلان والتنظيم."[٥٧] فما كان لأناس من ورائهم تراث خالد وحافل بمحاربة النفوذ الأجنبي في البلاد وقد قدموا آلاف الشهداء مهراً لحرية وطنهم ، إلا أن يبتغوا طرد الاحتلال الأجنبي بكافة صوره من أرض الوطن ، وإن اضطروا – تحت وطأة الظروف المغايرة – إلى المهادنة وانتهاج الطريق السلمي. ولذلك قال الشاعر في السيد عبد الرحمن:

أبوك غزا بالسيف فإنقاد من طغى ... وسيفك للأعداء رأى مسدد.

ومدار السياسة الناجحة هو أن تعود على صاحبها بما يوقفه على أرض صلبة ويفتح له الطريق إلى تحقيق مراميه البعيدة. وقديماً اتهمت الكنيسة أحد علماء الفيزياء بالهرطقة لأنه اكتشف قانون الرفع (Law or System of Leverage). وعندما قدم للمحاكمة قال لهم: " أعطوني مكاناً أقف عليه ، وسوف أرفع العالم "! .(Give me a place to stand, and I will raise the world)

كان السيد عبد الرحمن في حاجة إلى أرض صلبة يقف عليها ليرفع كيان الأنصار ، ومن ثمَّ شأن الدعوة إلى تحرير البلاد من السيطرة الأجنبية بكافة أشكالها. ولم يكن أمامه سوى طريق مهادنة الحكومة واتخاذ المناورة السياسية سبيلاً لتحقيق أهدافه الوطنية البعيدة. وربما كان من حق المتشككين في نواياه أن يأخذوا عليه ظواهر ولائه الذي أعلنه للحكومة. ولكن ينبغي لمن كان منصفاً منهم أن " يضع نفسه في مكانه " في تلك الظروف المعقدة عندما كان هو مستهدفاً في المكان الأول دون غيره. عندها يدرك المؤرخ المنصف صحة المثل السوداني القائل: " كل من كان على البر فهو عوّام ."

إن سياسة المهادنة والمناورة السياسية التي اتخذها السيد عبد الرحمن جعلت سياسة الحكومة نحوه تتسم بالارتباك. ولكن هذا الارتباك - الذي تولد عن حيوية السيد عبد الرحمن ومثابرته وبراعته في المناورة - أثمر قدراً من التسامح نحو حركة الأنصار ، واضطرت الحكومة بعد نشوب الحرب في عام ١٩١٤ إلى هذا التسامح ومحاولة الاستفادة من نفوذ ابن المهدي استناداً إلى موقف المهدية التاريخي من الاستعمار التركي - المصري القديم.[٥٨]

زيارة لندن عام ١٩١٩:

في عام ١٩١٩ اختير السيد عبد الرحمن ضمن وفد الأعيان الذي سافر إلى لندن لتهنئة ملك إنجلترا بانتصار الحلفاء في الحرب. كان الوفد برئاسة السير السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية وعضوية السيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي، ومفتي الديار السودانية ، ورئيس هيئة العلماء، وبعض نظار وشيوخ أهم القبائل السودانية. لقد كانت الزيارة رسمية نظمتها حكومة السودان بعد أشهر قليلة من توقيع اتفاقية الهدنة (Armistice)، وعبر الوفد خلالها عن الولاء لملك وحكومة بريطانيا ، كما عبر أعضاؤه - بشكل خاص - عن تقديرهم وارتياحهم للفوائد التي جناها سكان السودان من نظم التعليم التي أنشئت حديثاً في السودان ، وطالبوا - ملحين في ذلك - باستمرارها.[٥٩] ولقد فكر أعضاء الوفد في تقديم هدية قيمة للملك ، ولكن ضيق الوقت حال دون ذلك. وعند استقبال الملك لأعضاء الوفد بقصر بكنجهام فاجأ السيد عبد الرحمن الجميع بتقديم السيف للملك تعبيراً عن ولائه ، وذلك بطريقة اسماها بعض المؤرخين " حركة بارعة " واسماها سلاطين فيما بعد - كما أسلفنا - " خطأ بيناً وعرضاً مسرحياً." فأخذ الملك منه السيف ثم أعاده إليه طالباً منه أن يحمله نيابة عنه في الدفاع عن العرش والإمبراطورية.

لقد كان السيد عبد الرحمن في حاجة إلى هذا الاعتراف به من قبل البريطانيين الذين لم يناصبوا أحداً العداء مثل ما ناصبوه هو العداء. وكان من الطبيعي - كما ذكر الدكتور حسن أحمد إبراهيم - " أن يستاء زعيم طائفة الختمية ورئيس الوفد السيد علي الميرغني من هذه المناورة التي سرقت منه

الأضواء ، حتى أنه أعلن عن رغبته في العودة فوراً إلى السودان احتجاجاً على ذلك الأمر. وقد أمضى صمويل عطية ضابط المخابرات الذي رافق الوفد ليلة بأكملها محاولاً إقناعه بالبقاء في لندن وعدم العودة للسودان. وعلى كل فإن الميرغني ظل غاضباً متبرماً بقية الزيارة." ويضيف الدكتور حسن قائلاً: " لا شك أن " حادثة السيف " هذه قد رفعت من شأن المهدية وقائدها إذ أنها كانت بمثابة اعتراف رسمي وفعلي بالمهدية كمؤسسة دعوية وبالإمام عبد الرحمن زعيماً لها."[٦٠]

بعد عودة أعضاء الوفد للسودان استقبل السيد عبد الرحمن من أنصاره ومريديه استقبالاً حافلاً. ولكن خصومه – وربما بعض المتشددين من الأنصار أنفسهم – أخذوا عليه تقديم السيف للملك. ويقول بعض المؤرخين إن تاريخ هذا السيف ليس معروفاً على وجه التحديد. فهناك من يقول بأن سيف الإمام المهدي انتقل بعد وفاته إلى الخليفة عبد الله ، وتشير مصادر أخرى إلى أن الإمام المهدي أودعه خليفته الرابع محمد شريف ، وتذكر بعض الروايات أنه فقد ولم يعثر عليه ، ولم يتأكد بشكل قاطع أنه كان في حيازة السيد عبد الرحمن ، رغم أن مذكرة كتبها القاضي عبد الرحمن النور تؤكد ذلك.[٦١] غير أن تقارير المخابرات تنسب إلى السيد عبد الرحمن – فيما يتعلق بأمر السيف – قوله: " في اعتقادي أنه لم يُعط اعتبار كافٍ للحد الذي قويت به ذراعي بتقديمي لسيف والدي للملك ولإعادته لي لادافع به عنه وعن إمبراطوريته. هذه رسالة أقدمها دائماً لأولئك الذين يزورونني ويطلبون نصحي. لقد انتقدت كثيراً لحملي السيف إلى إنجلترا. لقد كنت أميناً ومخلصاً للحكومة ونجحت في أن أجعل مسار المهدية في خط مع سياسة الحكومة بإتباعي لإرشاداتها."[٦٢] هذا قوله لمدير المخابرات. والمقصود بالطبع هو تأكيد النهج السلمي لفتح الطريق أمام البناء. فهو على يقين من صحة نهجه بعد أن رأى ما آلت إليه حركات المقاومة المسلحة. ويؤكد إخلاصه للحكومة وإتباعه لإرشاداتها لأنه يعلم أنها لا تطمئن إليه. أما نجاحه في جعل مسار المهدية في خط مع سياسة الحكومة فهو التكتيك الذي كان مضطراً

إليه لطمأنتها ، وهو الذي أثمر قدراً من التسامح كما سلفت الإشارة. وأما الذين انتقدوه فيما يتعلق " بحادثة السيف " فلاشك أنهم محقون من وجهة نظرهم وغيرتهم على سيف الإمام المهدي. ولكنهم لم يكونوا يطأون الجمر الذي كان يمشي عليه ، ولم يدركوا حقيقة مرماه البعيد. ولن يكون هنالك أحد أكثر غيرة وحرصاً على سيف الإمام المهدي من ابن الإمام المهدي. ولكن لكل زمان سيف. وسيف زمانه الحكمة والدهاء والمناورة والمجادلة بالرأي ، فذلك أمضى وأقطع حين يشهر في ظروف لا تواجه بسواه. فالرأي المسدد في حد ذاته سيف باتر ، والعبرة بالنتائج. فالقائد اللبق يبحث عن الطرائق المؤدية – في نهاية الأمر – إلى الظفر ، وهو قد " يطأطئ لينتصر " (He stoops to conquer) وهو قد فعل.

قال أبو الطيب يمدح سيف الدولة:

عيب عليك تُرى بسيف في الوغى ... ما يفعل الصمصام بالصمصام؟

ومن جانب آخر ، أدرك الشاعر عبد الله محمد عمر البنـــا مضاء الرأي في ممدوحه السيد عبد الرحمن ، فوصف رد الملك السيف إليه بقوله:

ورد عليك السيف لاعن زراية ... ولكن جمع السيف بالسيف أشكلُ.

فذاك سيف من حديد غزا به صاحبه " فانقاد من طغى "، وذا سيف من " رأى مســدد " برهنت الأحداث على مضائه وفاعليته في زمانه.

ولسوف يتردد اسم السيد عبد الرحمن كثيراً في صفحات هذا الكتاب ، وذلك لدوره الطليعي في أكثر الأحداث التي يتتبعها الكتاب. وقد صدر الدكتور حسن أحمد إبراهيم كتابه المسمى." الإمام عبد الرحمن المهدي " بالإهداء الذي جاء فيه: " إحياء لذكرى أبرز شخصية سودانية في القرن العشرين ، الإمام عبد الرحمن المهدي ، خير مثال للنبل وكرم النفس." وجاء في " التمهيد " الذي بدأ به الكتاب قوله:" اتسمت البيئة التي نشأت فيها بالعصبية والتشيع لدرجة وصمت بها الإمام عبد الرحمن المهدي بممالاة نظام الحكم على أقل تقدير. ووصلت المبالغة

أحياناً بوصفه خائناً وتابعاً ذليلاً لبريطانيا المستعمرة. وطوال فترة طفولتي الباكرة كنت مقتنعاً شخصياً ومعي الكثيرون من أبناء جيلي بتلك الإدانة على ما فيها باعتبار أنها مسألة مسلم بها. ولاغرو ، فمازالت فكرة " الخيانة " تلك عالقة بأذهان بعض الدوائر في السودان وغيره.

وحين عركتني ميادين الدراسة واتيح لي الإطلاع على الوثائق والمخطوطات البريطانية التي تقتنيها خزائن كتب الخرطوم ولندن ودرم وغيرها، استقر عندي أي سذاجة وبطلان وتعسف تلك التهم التي تجعل من أقاويل العامة نماذج حقيقية ، تعلو على النقد والنظر الدقيق. وقد استخلصت بالاتكاء على منهجية التمحيص في تلك الوثائق ، أن العديد من الموظفين البريطانيين بالخدمة المدنية في السودان ومقر الإدارة البريطانية (سفارة مؤخراً) بالقاهرة ، وفي وزارة الحربية بلندن كانوا ينظرون للإمام بشك وحذر شديدين منذ البدايات الأولى لظهوره على المسرح السياسي. بل إنهم كادوا له بعدوانية واضحة في كثير من الأحيـــان. ليس ذلك فحسب ، وإنما ظلوا يتحينون الفرص لتحذير حكومتهم بأنه من أشد المعادين للحكم البريطاني ، وما كان ولاؤه الحقيقي إلا لدينه الإسلام ووطنه السودان. وقد حذر أحد هـــؤلاء ومنذ عام ١٩١٥ وكأنه قد استقرأ التحليل الأخير في ذلك التاريخ المبكر ، بأن السيد عبد الرحمن سوف يقلب البلاد رأساً على عقب ضد البريطانيين متى وجد الفرصة سانحة لذلك.

وهذا عين ما فعله الإمام العصامي في نهاية المطاف ولكن بأسلوبه الخاص في المناورة والدهاء. لذلك فليس من المبالغة أن نتحدث عنه في هذا الكتاب بوصفه مهندس استقلال السودان ، وأهم شخصية سودانية في القرن العشرين."[٦٣]

هوامش الفصل الأول

١- عصمت زلفــو : كرري . تحليل عسكري لمعركة أم درمان . الخرطوم ١٩٧٣ ، ص ٥٥.

٢- G.W. Steevens : With Kitchner to Khartoum . ١٥th Ed. William Blackwood and Sons , Edinburgh and London.P.٢٨٩ (Ist.Ed. ٢٧th September ١٨٩٨).

٣- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ج/١ الحلقة الأولى ، شركة الأيــام للأدوات المكتبية المحــدودة – الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٦ – ص ٣٠-٣١.

٤- عبده بدوي : الشعر في السودان ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت. مايو ١٩٨١ . ص ١٠٣.

٥- G.W Steevens : With Kitchner to Khartoum, ١٥th Ed. PP. ٤،٣١٤, ٣١٦, ٣١٧, ٣٢٢.

٦- محمد عبد الرحيم : النداء في دفع الإفتراء ، ج/١ – مطبعة البرلمان بمصر. بدون تاريخ. ص ١٦.

٧- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ج/١ الحلقة الأولى. مصدر سابق. ص ٤٧-٤٨.

٨- المصدر السابق. ص ٤٨-٥٨.

٩- المصدر السابق. ص ٥٩-٦٦.

١٠- حسن محمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. دراسة حول المهدية الجديدة ودور الإمام عبد الرحمن المهدي في الحركة الوطنية السودانية ١٨٩٨-١٩٣٤. الطبعة الأولى. الناشر : جامعة الأحفاد للبنات. مطبعة الحرية أم درمان ، ص ٦٣-٦٤.

١١- المصدر السابق. ص ١٥-١٧.

١٢- السير دونالد هولي: نقوش الخطى على رمال السودان. تعريب الدكتور موسى عبد الله حامد. مطبعة الحرية أم درمان. أكتوبر ٢٠٠١. ص٦٣.

١٣- حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص٢٤.

١٤- محمد عبد الرحيم : النداء في دفع الإفتراءج/١. مصدر سابق. ص٤٢.

١٥- مذكرات يوسف ميخائيل : التركية والمهدية والحكم الثنائي. شاهد عيان. تقديم وتحقيق أحمد إبراهيم أبوشوك. الناشر: مركز عبد الكريم ميرغني- أم درمان ٢٠٠٤ ، ص ١٧٨- ١٧٩ هامش ٥٣.

١٦- حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص٦٨.

١٧- نفس المصدر . ص ٧٩ هامش ٤٠.

١٨- نفس المصدر . ص ٢٧- ٢٩.

١٩- بابكر بدري: تاريخ حياتي ج/٢. مطبعة مصر (سودان) ليمتد - ١٩٦٠. ص ٢٥٠.

٢٠- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق . ص١٠٠.

٢١- نفس المصدر السابق . ص ١٠٠.

٢٢- نفس المصدر السابق . ص ٢٧- ٢٨.

٢٣- محمد إبراهيم أبوسليم : الإمام عبد الرحمن المهدي - مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي (نشير إليه فيما بعد بكلمة "عمائم"). مكتبة مدبولي - القاهرة . الطبعة الأولى ٢٠٠٢: الإمام عبد الرحمن المهدي - مرشد مصدري. ص ٤١٧- ٤١٨.

٢٤- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي - مصدر سابق . ص ٣٠، ٦٣.

٢٥- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي . مصدر سابق . ص ٣٧، ٣٩.

٢٦- سليمان كشه : سوق الذكريات ج/١. شركة الطبع والنشر ، الخرطوم، يونيو ١٩٦٣ . ص ٨٨- ٩١.

٢٧- نفس المصدر . ص ٨٨.

٢٨- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي . مصدر سابق . ص ٣٩ ، ٤٤.

٢٩- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص٤٠.

٣٠- نفس المصدر. ص ٤٧- ٥٠.

٣١- R.E. Bailey : the Mahdist Revolt in Singa, ١٩١٩.

تقرير عن الأحداث. أوراق مستر بيلي. المكتبة الشرقية درم. إنجلترا.

٣٢- أنظر حسن نجيلة في : " ثورة ود السيد حامد ... رجل في تاريخ سنجة. صحيفة " الثورة ". عدد الجمعة ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣.

٣٣- أنظر حسن نجيلة في : " ثورة ود السيد حامد ... رجل في تاريخ سنجة. صحيفة " الثورة ". عدد الجمعة ١٣ ديسمبر ١٩٦٣.

٣٤- Sudan Intelligence Report, August ١٩١٩,No ٣٠١,P.٣

وأنظر أيضاً : موسى عبد الله حامد في: "ثورة سنجة ١٩١٩" : دراسات في تاريخ المهدية – المجلد الثاني. مطبوعات قسم التاريخ جامعة الخرطوم. وثائق المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية. الخرطوم ٢٩ نوفمبر – ٢ ديسمبر ١٩٨١. إعداد عمر عبد الرازق النقر. وكذلك بشرى أمين في :" بحث عن ثورة سنجة ١٩١٩ "، لم ينشر.

٣٥- حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ٥١.

٣٦- نفس المصدر . ص ٥٢.

٣٧- Wingate , R. (Sir , General). The Story of the Gordon College and its work.P.٦. Reprinted from " The Story of the Cape to Cairo Railway and River Route , ١٨٨٧ – ١٩٢٥" , Vol.iv.

٣٨- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ٦١- ٦٢.

٣٩- محمد سعيد القدال في : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥. الناشر: مركــز عبد الكريم ميرغني. الطابعون : دار مصحف أفريقيا. الطبعة الثانية ٢٠٠٢. ص ٤٠٩- ٤١٣ ، ٣٣٤.

٤٠- أوراق مستر بيلي : ٥٣٣/٦/١-٦ Box. درم ، إنجلترا – المكتبة الشرقية – قسم السودان.

٤١- محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠- ١٩٥٥. مصدر سابق. ص ٤١٣- ٤١٤.

٤٢- نفس المصدر . ص ٤١٤- ٤٢٥.

٤٣- أحمد خير : مآسي الإنجليز في السودان (وفد السودان يقدم:) القاهرة ١٤ أكتوبر ١٩٤٦ . ص١٠.

٤٤- Abel Alier : Southern Sudan – Too many agreements dishonoured. Ithaca Press, Exeter (U.K) ١٩٩٠. P.١٤.

٤٥- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠- ١٩٥٥. مصدر سابق. ص ٤٠٩، ٤١١.

٤٦- أوراق مستر بيلي : ٥٣٣/١/١-٤٠ درم ، إنجلترا. المكتبة الشرقية. قسم السودان.

٤٧- حسن أحمد إبراهيم في : الإمام عبد الرحمن المهدي . مصدر سابق. ص ٦٧- ٨٤.

٤٨- يوسف فضل حسن : الإمام عبد الرحمن المهدي . صــرح مؤسسي. عماعم . ص ٦- ١٠.

٤٩- محمد سعيد القدال : الاستعمار البريطاني والطائفية. جريدة " الصحافة " العدد ٤١٠٧ بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٣. ص ٩.

٥٠- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ٧٨.

٥١- محمد إبراهيم أبوسليم في : السيد عبد الرحمن وإمامة الأنصار. عماعم. ص ١٢٦- ١٢٧.

٥٢- محمد هاشم عوض في : السيد عبد الرحمن المهدي : رائد التمويل بالصيغ الإسلامية في القرن العشرين. عماعم. ص ٢٠٤.

٥٣- محمد إبراهيم أبوسليم في : الإمام عبد الرحمن المهدي والقصيدة المادحة. عماعم. ص ٣٥٩- ٣٦٠.

٥٤- محمد سعيد القدال : جريدة الصحافة العدد ٤١١٤. ص ٩ بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠.

٥٥- محمد إبراهيم أبوسليم في : السيد عبد الرحمن وإمامة الأنصار. عماعم. ص ١٢٩- ١٣٠. مصدر سابق.

٥٦- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ٧٢- ٧٣.

٥٧- محمد إبراهيم أبوسليم في : الإمام عبد الرحمن المهدي. مرشد مصدري. عماعم. مصدر سابق. ص ٤٤٥.

٥٨- حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ٧٣.

٥٩- General Sir Reginald Wingate : The story of the Gordon College and its Work. P. ٣٧-٣٨. . Reprinted from " The Story of the Cape to Cairo Railway and River Route , ١٨٨٧ – ١٩٢٥" ,Vol.iv.

٦٠- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ٧٩- ٨٠.

٦١- نفس المصدر . ص ٧٩ هامش ٣٩. وكذلك مذكرة القاضي عبد الرحمن النور – صورة منها بملاحق هذا الكتاب.

٦٢- محمد إبراهيم أبوسليم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مرشد مصدري. عماعم. مصدر سابق. ص ٤٥٠.

٦٣- حسن أحمد إبراهيم في : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ٤- ٥.

الفصل الثاني

١- النزاع المصري البريطاني على السودان.
٢- الكلمة المكتوبة.
٣- جريدة الحضارة.
٤- نادي الخريجين.
٥- تقرير ملنر.
٦- السودان ، لمن ؟
٧- جمعية الاتحاد السوداني.
٨- جمعية اللواء الأبيض.
٩- مؤتمر العباسية.
١٠- ثورة ١٩٢٤ – تسلسل الأحداث.
١١- محاكمة المعتقلين.
١٢- تقييم الأحداث.

النزاع المصري – البريطاني على السودان:

في شهر ديسمبر عام ١٩١٤ صارت مصر محمية بريطانية وتم عزل الخديوي عباس حلمي الذي نصبته تركيا حاكماً عاماً على مصر. فلم تعد لتركيا مزاعم سيادة على السودان – وهي المزاعم التي قضت عليها الثورة المهدية من قبل – وانحصر النزاع حول السيادة على السودان بين بريطانيا الشريك الأقوى في الحكم الثنائي ومصر الشريك الضعيف فيه ، علماً بأن مصر نفسها كانت آنذاك تحت قبضة الاحتلال البريطاني. ولكنها ظلت تطالب بالسيادة على السودان دون أن تظفر بطائل حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على أكتاف ضباط في الجيش المصري. وبعد مفاوضات مضنية بين مصر وبريطانيا ومفاوضات مضنية أيضاً بين مصر الرسمية وفصائل الحركة الوطنية السودانية المختلفة ، سلمت مصر واعترفت بحفظ السيادة على السودان لأهله ، كما سيجيء لاحقاً في هذا السرد للأحداث. على أن إصرار مصر قبل ثورة الجيش في ٢٣ يوليو١٩٥٢ على السيادة على السودان بحق الفتح عام ١٨٢١ لم يكن يلقى معارضة ومقاومة من فصائل الحركة الوطنية السودانية الداعية إلى استقلال البلاد التام فحسب ، وإنما كانت تعارضه أيضاً الحكومة البريطانية وحكومة السودان.

وعندما أصدرت الحكومة البريطانية في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تصريحاً يعلن استقلال مصر ، كان ثمن ذلك شروطاً سميت " التحفظات الأربعة "، وهي:-

١- ضمان حق بريطانيا في تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية عبر مصر.
٢- ضمان حق بريطانيا في الدفاع عن مصر ضد كل أنواع العدوان.
٣- ضمان حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية حقوق الأقليات.
٤- أن يمثل الحكم الثنائي في السودان حاكم عام تسميه بريطانيا وتعينه مصر.

ويبدو أن مصر قبلت هذه " الصفقة " وحسبت أنها ستفتح لها الطريق إلى تأكيد سيادتها على السودان. فقد صـــدر الدستور المصري في عام ١٩٢٣

مشتملاً على مـــادة تعطي مصر " حق " السيادة على السودان. ولكن الحكومة البريطانية بعثت بإنذار إلى الملك فؤاد تؤكد فيه أنها سوف تلغي تصريح الاستقلال الذي منحته لمصر إذا بقيت هذه المادة في دستورها. وإزاء هذا الإنذار تراجعت مصر فأبدلت مادة اللقب والسيادة على السودان بعبارة من كلمات غامضة تقول: " بدون إضرار بحقوق مصر في السودان ". والمعروف أن اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة بين مصر وإنجلترا في ١٣ يناير ١٨٩٩ في القاهرة (والتي وقعها اللورد كرومر ممثلاً لبريطانيا وبطرس غالي ممثلاً لمصر) لم تشر أي من موادها الاثني عشر إلى موضوع السيادة على السودان ولمن سوف تؤول هذه السيادة مستقبلاً ، كما لم يحدد زمن معين لنهاية العمل بهذه الاتفاقية. فلعل اللورد كرومر كان يرمي إلى إضافة السودان – في المستقبل البعيد– إلى أملاك الإمبراطورية البريطانية. وكانت مصر أيضاً ترمي إلى "استعادة" السودان كجزء من أملاكها الإمبراطورية أضاعته منها وزارة نوبار باشا عندما أخلت السودان بموجب قرارها الذي أصدرته في ١٠ يناير عام ١٨٨٤ في الوقت الذي كانت جحافل الثورة المهدية تسير من نصر إلى نصر وتوشك أن تطبق على آخر معاقل الاحتلال الأجنبي في الخرطوم استكمالاً لتحرير السودان. فقد أنحى عبد الرحمن الرافعي باللائمة على الأتراك والمصريين الذين تولوا حكم السودان آنذاك " فلم يكونوا مثالاً للعدل والاستقامة والرغبة في الإصلاح... ويقع على عاتقهم نصيب كبير من تبعة نشوب الثورة المهدية ، مما أدى إلى ضياع الإمبراطورية العظيمة التي بذلت مصر ما بذلت من الدماء في سبيل تأسيسها." وقال إن وزارة نوبار الثانية سلمت للإنجليز (بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢) بطلباتهم ونتج عن إخلائها للسودان " ضياع نصف الإمبراطورية المصرية."[1]

وفي المفاوضات التي جرت في لندن من ١٣ يوليو إلى ١٠ نوفمبر عام ١٩٢١ بين الجانب المصري برئاسة عدلي يكن رئيس الوزراء والجانب البريطاني برئاسة اللورد كيرزن وزير الخارجية طالبت مصر بأن يكون " حقها

" وحدها في السيادة على السودان والسيطرة على مياه النيل حقاً " لا نزاع فيه "، حتى يكون الجيش السوداني تابعاً للجيش المصري ويكون إخلاصه لولي مصر ، وتكون هجرة المصريين للسودان بلا قيود ، ويتحقق " تموين السودان لمصر "، و" تأخذ مصر من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التي تزرع حالياً أو القابلة للاستصلاح والزراعة في المستقبل." وكان رد المفاوض البريطاني هو أن مطالب مصر فيها مبالغة. فلايحق للمصريين الاعتراض على عمل لا يضرهم وتكون فيه مصلحة السودان.[٢]

الكلمة المكتوبة:

لم يكن في السودان أول الأمر سوى " غازيتة حكومة السودان " التي اشتملت في أول أعدادها على اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩. وفي عام ١٩٠٣ تحصل أصحاب جريدة المقطم التي كانت تصدر في مصر على تصديق فأصدروا " جريدة السودان "، فكانت تخرج مرتين في الأسبوع باللغتين العربية والإنجليزية. ونشر أول مقال سوداني فيها بقلم حسين شريف يوم الخميس ٢١ سبتمبر ١٩١١ يستنهض بني وطنه ويدعوهم ويستنفرهم للعمل من أجل رفعة شأن البلاد. وفي مقالٍ آخر له في " جريدة السودان " بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩١٢ بعنوان " حاجتنا إلى كتاب وشعراء " أبان حسين شريف عن وعي مبكر بأهمية الأدب في تكوين الشخصية السودانية المستقلة.[٣] ولكن صحيفة " الرائد " التي صدرت عام ١٩١٤ كانت أكثر أهمية وكان من بين الذين تعاقبوا على رئاسة تحريرها الشاعر السوري فؤاد الخطيب الذي كان أستاذاً للأدب العربي في كلية غردون. وقد أنشأ هذه الصحيفة تاجر يوناني في السودان بناء على نصيحة بعض السودانيين. ولما تولى رئاسة تحريرها الأستاذ عبد الرحيم مصطفى قليلاتي (البيروتي الحسنى) أفسحت مجالاً واسعاً في صفحاتها للشعراء والكتاب السودانيين فازدادت حيوية وازدهاراً بما كانت تنظم من مسابقات أدبية حول تشطير بعض الأشعار أو تخميسها ، وبما كانت تنشر على صفحاتها من قصائد

لشعراء سودانيين أو غير سودانيين (مثل محمد عمر البنا وأحمد محمد صالح وتوفيق صالح جبريل ، وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم). ومن القصائد التي كانت على ألسن الناس آنذاك قصيدة البنا الكبير التي كان مطلعها:

الحــرب صبر واللقاء ثبات ... والموت في شــأن ألآله حياةُ

وفيها يقول:

قد حاز هذا الافتخار جميعــه... صحب الإمام السادة القــادات
قوم إذا حمي الوطيس رأيتهم ... شم الجبال، وللضعيف حمـــاة
في السلم تلقاهم ركوعاً سجداً ... أثر السجود عليهم وســــمات
وتخالهم يوم الجلاد ضراغماً ... أسد وأسل رماحهــم غابــات ...ألخ

كما اشتهرت بين الشعراء والأدباء السودانيين آنذاك قصيدتان أحداهما لشاعر النيل حافظ إبراهيم والثانية لأحمد شوقي أمير الشعراء وكلاهما كانت بمناسبة هبوط الطائرة " أدرميد " في القاهرة في العاشر من مايو عام ١٩١٤ وكان يقودها الطياران التركيان سالم بك وكمال بك. قال حافظ إبراهيم بهذه المناسبة وأجاد:

أهـــــلاً بــأول مسـلم ... في المشرقيــن علا وطار
النيــل والبسفــور فيك ... تجاذبــا ثــوب الفخـــار
يــوم امتــطيت براقـــــك الميمــون واجــتزت القفــار...ألخ

أما شوقي فقد كان رائعاً في قصيدته التي كان مطلعها " يا راكب الريح حي النيل والهرما "، إذ قال فيها:

ياصاحبي أدرميد حسبها شرفــاً ... أن الريــاح إليهــا ألقت اللجمــــا
وأنها جاوزت في القدس منطقة ... جرى البساط فلم يجتز لها حرمــا
مشت على أفق مر "البراق" بــه ... فقبلــت أثــراً للخــف مرتسمــا
ومسحت بالمصلى فاكتست شرفاً ... وبالمغــار المعلى فاكتست عظمــا
جشمتموها من الأهوال أربعــة ... البرق والرعــد والإعصار والظلما
حتى حوتها سماء النيل فانحدرت ... كالنسر أعيا ووافى الوكر فاعتصما

وصفوة القول أن النهضة الأدبية التي ازدهرت آنذاك كان من حداتها الأستاذ قليلاتي الذي كتب شعراً كثيراً في السيرة النبوية قام بجمعه (ونشره) فيما بعد (في ١٥ نوفمبر ١٩٢٣) الأستاذ سليمان كشة في كراسة باسم " نسمات الربيع " ضمن نشاط ما عرف باسم " الرابطة الأدبية السودانية " إحدى شعب جمعية " الاتحاد السوداني " في مدينة أم درمان. وكانت ظروف الحرب (١٩١٤ – ١٩١٩) قد أناخت علي الناس في السودان بكلكل من ضيق العيش ، فكتب قليلاتي في صحيفة " الرائد " عام ١٩١٧ مقالاً ساخناً عبر فيه عن معاناة الناس من شظف العيش استهله ببيت شعر يقول:

تموت الأسد في الغابات جوعاً ... ولحم الضأن يطــرح للكلاب.

فألقى عليه القبض وتم إبعاده إلى مصر مخفوراً ، وافتقده أصدقاؤه الكثيرون من الأدباء والشعراء السودانيين كما افتقدته محافل هذه الأنشطة الأدبية الباكرة. وخلفه على رئاسة تحرير صحيفة " الرائد " الأدبية الأسبوعية الأستاذ حسين شريف رائد الصحافة والصحفيين السودانيين الأول ، وذلك في عام ١٩١٧ .[٤] وكان من بين الذين يكتبون في جريدة الرائد كل من الشيخ عبد الرحمن أحمد ، والمؤرخ محمد عبد الرحيم (صاحب مجلة أم درمان فيما بعد وصاحب كتاب " نفثات اليراع ")، والأستاذ حسن بدري (الذي صار فيما بعد رئيساً لتحرير جريدة صوت السودان بعد جريدة " ملتقى النهرين").[٥]

جريدة الحضارة:

كتب الأستاذ حسين شريف في صحيفة " الرائد " في أيامها الأخيرة منادياً بضرورة إنشاء صحافة سودانية تعبر عن أماني الأمة وتطلعاتها فقال:" شعب بلاجريدة كقلب بلالسان." واستطاع بجهده الخاص أن ينشئ جريدة " حضارة السودان " التي وصفها الأستاذ حسن نجيلة في " الملامح " بأنها أول صحيفة سودانية لحماً ودماً وروحاً ، وقال إن حسين شريف الذي تولى رئاسة تحريرها يعتبر أول صحفي سوداني ، وإن إصدار جريدة الحضارة جاء نتيجة لمقالات كتبها حسين شريف في جريدة " الرائد " دعا فيها إلى ذلك. وقال إن

حسين شريف ظل يطرح أفكاره الوطنية على صفحات الحضارة فبلغ ذروة البيان. صدرت الحضارة أسبوعية في أول الأمر عندما أسسها وكان أصحاب امتيازها السادة عبد الرحمن المهدي ومحمد الخليفة شريف وعثمان صالح (التاجر بأم درمان) وعثمان جميل (بكوستي) وحسن أبو (بالأبيض). وكان أول صدورها في ٢٨ فبرائر ١٩١٩ وتوقفت في ديسمبر ١٩١٩. ثم صارت نصف أسبوعية وعاودت الصدور في ٢٤ يونيو عام ١٩٢٠ بعد أن آلت ملكيتها إلى السادة علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي ، وانتقلت من صحيفة أدبية اجتماعية إلى صحيفة سياسية منذ هذا التاريخ إلى حين توقفها عن الصدور في عام ١٩٣٨. وعندما توفي رئيس تحريرها حسين شريف إلى رحمة مولاه في أول يونيو عام ١٩٢٨ آلت رئاسة تحريرها إلى الشيخ أحمد عثمان القاضي.

كان تحول جريدة الحضارة من مجال الأدب إلى آفاق السياسة من بعض آثار الثورة التي تفجرت في مصر عام ١٩١٩ واعتقل على أثرها سعد زغلول ونفي إلى جبل طارق ثم إلى سيشل ، وكان من ضمن ما نادى به سعد زغلول ورفاقه من شعارات هذه الثورة المصرية أن "السودان جزء من مصر لا يتجزأ". ولذلك ظهرت في السودان ثلاثة تيارات سياسية على حد قول الأستاذ حسن نجيلة: تيار المتعلمين والمشفقين على القومية السودانية ، وتيار " حفيظ على القومية السودانية إلا أنه يعمل لتحقيق الأهداف الإنجليزية في السودان "، وتيار يجمع " المتجاوبين مع ثورة مصر وشعار قادتها " لتغيير أوضاع السودان إلى الأحسن. كان حسين شريف من أنصار التيار الأول... وكان " ملحوظ المكانة الوطنية حتى بين أولئك الذين خالفوه الرأي وحاربوا اتجاهه مستلهمين ثورة مصر وأهدافها." ونشر (في صحيفة الحضارة) أربع مقالات هامة بعنوان "المسألة السودانية" أورد حسن نجيلة مقتطفات هامة منها في " الملامح " وقال إن هذه المقالات أدت إلى انبعاث التيارات السياسية الثلاثة السالفة الذكر في المجتمع. ويبدو من هذه المقالات أن الصحافة المصرية كانت تهاجم سياسة

الحضارة هجوماً نابياً ، وكان حسين شريف يلتزم الموضوعية في ردوده على هذا الهجوم. فهو يرى أن الحكم الثنائي وضع شاذ وأن أحسن السبيلين – إذ لا مندوحة من حكم أجنبي آنذاك – أن تحكم السودان سلطة واحدة إلى أن يبلغ المستوى المطلوب لنيل استقلاله. في المقالين الأخيرين من المقالات الأربعة أبرز حسين شريف لأول مرة نداء " السودان للسودانيين ." فكان المقال الثالث الذي ظهر في عدد الحضارة الخامس بتاريخ ٢١ أغسطس عام ١٩٢٠ بعنوان " لماذا نطلب حل الشركة وتوحيد الحكومة؟ لماذا نختار الإنجليز على المصريين؟ المنافع غير العواطف ." كان هذا المقال أخطر المقالات الأربعة وأعمقها أثراً في مجتمع ذلك الوقت ، فقد جاء فيه قوله: " على أن الأمم ليست بقطعان من الأغنام يُشارك في رعيها ، ولا بأسراب من الحيوان " يتعاقد على ملكها ، وإنما هي جماعات من البشر كان الأصل فيها أن تكون ولية أمرها وحاكمة نفسها ثم قضت عليها أحوالها أن تكون في درجة تحتاج فيها إلى أرشاد ، فيجب أن يتولى ذلك عنها سلطة واحدة تحسن القيام بالمهمة لا سلطتان أو سيادتان". وقوله: " من الأفن في الرأي والقصر في النظر والظلم للوطن أن تترك البلاد بين يدي حكمين أجنبيين عنها وغير متعاونين ولا متطابقين ولا متوافقين هذا يبني جهاراً وذاك ينقض سراً وتتقاعد عن طلب حل العقد في هذه الفرصة السانحة لسماع قضايا الأمم وتقرير حقوق البلدان... فلننظر إذن: أي المواقف ينطبق على حالنا ويؤدي إلى تقدمنا في سبيل استقلالنا ". ثم يمضي حسين شريف قائلاً: " أولاً – إن كفاءتنا الذاتية تبعد بنا في الوقت الحاضر عن الدرجة التي تؤهلنا لحكم أنفسنا بأنفسنا دون مساعد ومرشد. ثانياً – إن إخواننا المصريين وإن كانوا هم في طليعة الأمم الشرقية الطامحة للحرية والاستقلال والمتعلقة بأهداب الرقي والكمال إلا أنها لم تبلغ إلى الآن سن التمرس في الحكم والاضطلاع بعبئه دون تعب أو ارتباك ، وصحف الأمس في بلادنا وبلادهم ووقائع اليوم عندنا وعندهم تؤيد المشاهدة الملموسة فلا نحتاج فيها إلى دليل أو برهان ". ثم يقول: " ولو كانت الدلائل والوقائع والتجارب تساعدنا على الوثوق بأن جيراننا يستطيعون الاحتفاظ

بوديعتنا الوطنية المقدسة لما فضلنا غيرهم وما اخترنا سواهم. أما والأمر كذلك فمن الخرق والحمق أن نغرر بأنفسنا ونقامر بكياننا ونقذف بمستقبلنا في هوة لا قرار لها ، ولا يعلم إلا الله ما في جوفها المظلم من المصائب والويلات. فلم يبق لنا إذن إلا باب واحد هو الإنكليز وهؤلاء لا يسع أحداً أن ينكر أنهم أكفأ من أدار دفة ، وساس أمة، على قدر ما تسعه الطاقة البشرية ويتسع لدولة فاتحة وأمة استعمارية."[٦]

وكان التيار الموالي لمصر مناوئاً لشعار " السودان للسودانيين " الذي كانت تدعو له صحيفة الحضارة. ومن هؤلاء الأستاذ أحمد خير الذي قال إن جريدة " حضارة السودان " كانت صحيفة حكومية إدارة وتحريراً وتوزيعاً ، ولم يكن لما تنضح به أعمدتها أي أثر في النفوس ، لذلك أوعز إليها رجال المخابرات في حكومة السودان بأن تعيد في السودان نشر ما كانت تفيض به " الوطن " المصرية من حملات ومطاعن على سعد زغلول ، لعلها أقذع ما وجه إلى زعيم سياسي في الشرق حتى اليوم."[٧]

وفي الاحتفال بذكرى حسين شريف في يوليو عام ٢٠٠٣ بجامعة الأحفاد للبنات ألقى الأستاذ محجوب محمد صالح محاضرة قيمة بهذه المناسبة تحدث فيها عن حسين شريف فقال عنه إنه أول سوداني يكتشف أهمية الكلمة المكتوبة وسيلة لبناء الأمة ولنشر الوعي والمعرفة. وقال إن مدخل أهل السودان إلى عهد الحداثة إنما يأتي عبر امتلاكهم لصحيفة تعبر عن آمالهم وطموحاتهم ، فكان حسين شريف هو الصحفي السوداني الأول ، وكانت " حضارة السودان " هي الصحيفة السودانية الأولى. ولقد ظل حسين شريف يكتب على مدى عقدين من الزمان حتى مضى إلى لقاء ربه في عام ١٩٢٨ ، وظهر أول مقال له في صحيفة " السودان " (١٩٠٣– ١٩٢٤) التي كانت تصدر عن أصحاب امتياز وناشرين من أبناء الشام المقيمين في السودان. وقال الأستاذ محجوب إن الذي بهره في فكر حسين شريف ظواهر ثلاث توقف عندها طويلاً. الظاهرة الأولى هي وعي حسين شريف المبكر لقضية الحداثة وضرورة التوفيق بينها وبين

التراث. وهي قضية مايزال يتثاقف حولها المفكرون اليوم. ولكن حسين شريف أثارها في العقد الثاني من القرن العشرين ونظر إليها بفكر ثاقب وعالجها علاجاً منطقياً قد لا يتمكن منه بعض الذين يجادلون في أمرها اليوم. والظاهرة الثانية هي فهم حسين شريف لدور منظمات المجتمع المدني (النادي، الجمعية، الاتحاد، الصحيفة) وأهميتها في خلق الوعي وفي بناء وحدة الأمة ، وهي قضية لم يلتفت لها الناس إلا مؤخراً. والظاهرة الثالثة هي قدرة حسين شريف على القراءة النافذة والناقدة للماضي والحاضر ، وعلى استكشاف أهم المتغيرات في المجتمع وتوظيفها لبناء مشروع نهضوي. وفي تفصيله لهذه الظواهر الثلاث مضى الأستاذ محجوب في محاضرته المضيئة يسوق الشواهد على عبقرية حسين شريف ونفاذ بصيرته من كتاباته ومواقفه الرائدة حول شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقال إن حسين شريف أول من دعا الخريجين لإنشاء ناد يجمعهم، وكان ذلك قبل تسعين عاماً أو تزيد (جريدة السودان ١٩١١/٩/٢١) فقام نادي الخريجين واختير هو – لاغرو – لرئاسته. ودعا لإنشاء صحيفة سودانية ، ونادى بتحرير المرأة وطالب " بفك أغلال العادات عن عنقها وتبديد سحب الخرافات المتراكمة عن ذهنها "، ونادى بتحديث العمل التجاري وترقيته وإنشاء قسم تجاري في كلية غردون ، وحذر من أن الجهل بالدين عند بعض من يزعمون العلم به قد أدى إلى الإفساد والتضليل فلابد من إرشاد الناس إلى الدين الحق حتى لا يقعوا في الأباطيل. وجاءت مفردات برنامج النهضة الذي طرحه حسين شريف قبل أكثر من ثمانين عاماً في قوله: " الشعب السوداني شعب شاذ فهو متطلع إلى كل شئ وخلو من أي شئ ومحتاج لكل شئ ... محتاج للتربية والتعليم ... محتاج للتدريب والتهذيب ... محتاج إلى ترقية الزراعة وإحياء الصناعة ووسائل الاستثمار ، ومحتاج إلى المال. لذلك حظي بالتأييد من كل المثقفين في عصره واكتسب تأييدهم وعطفهم."[٨]

وكان السيد عبد الرحمن يرى أن لحسين شريف نشاطاً جماً ويشجعه عليه وعلى المضي في حركة نادي الخريجين ، وقال في مذكراته عن حسين شريف

ونشاطه: " وكان نشاطه هذا يقابل بالامتعاض والتوجس من الإنجليز. ومع أن حسيناً هو ابن الخليفة شريف وابن شقيقتي إلا أن الإنجليز كانوا يضيقون من اتصاله بي حتى قالوا لي: إن حسيناً سيقودك إلى المشنقة. واختير حسين بعد ذلك محرراً لجريدة الحضارة التي أسستها مع السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي. وأخذ يكتب في " الحضارة " بمساعدة الشيخ أحمد عثمان القاضي عن حقوق الشعب ومطالبه. وقد سبق حسين شريف جيله في آرائه السياسية وظل يدعو لشعار " السودان للسودانيين " دفاعاً عن الكيان السوداني حتى حانت وفاته الباكرة في عام ١٩٢٨ وذهب مأسوفاً عليه من مواطنيه على اختلاف نزعاتهم ".[٩]

نادي الخريجين:

نشر حسين شريف مقالاً في جريدة " السودان " عام ١٩١١ نادى فيه بإنشاء نادٍ للخريجين ، ثم سعى مع لفيف من الخريجين لتحقيق هذا الهدف ، إلا أنهم لم يجدوا استجابة من الحكومة. وفي ١٧ يناير دعي الخريجون لحضور الحفل التذكاري لزيارة ملك إنجلترا للسودان. فأثيرت مسألة إنشاء نادي الخريجين مرة أخرى. وانتدبت لجنة من أحمد عثمان القاضي وأخرين لمقابلة مستر سمبسون مدير كلية غردون ونائب مدير المعارف. ويبدو أن مستر سمبسون اقتنع بوجاهة الأمر ، فقدم طلباً للحكومة نيابة عن ٣٥ خريجاً من القاطنين في أم درمان. فوافقت الحكومة واشترطت أن يكون مستر سمبسون رئيس شرف للنادي. وكان من رأي مستر سمبسون أن تقتصر عضوية النادي على خريجي كلية غردون دون غيرهم ، فوافق المجتمعون من الخريجين (لمناقشة هذا الأمر) بالإجماع. وفي عام ١٩١٧ التقى حسين شريف وأحمد عثمان القاضي مع مستر سمبسون فتكونت اللجنة التحضيرية لنادي الخريجين من: حسين شريف ، الدرديري محمد عثمان ، أحمد عثمان القاضي ، دسوقي القباني ، إبراهيم اسرائيلي.

وفي الحفل الذي أقامته اللجنة التحضيرية في مدرسة أم درمان الابتدائية (الأميرية) قال مستر سمبسون مقولته الشهيرة: إن هذا النادي سيلعب دوراً مهماً في حياة هذه البلاد الاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد برهنت الأيام لاحقاً على صدق هذه النبوءة. وقد تكونت اللجنة الأولى لنادي الخريجين في أم درمان من السادة: حسين شريف رئيساً ، محمد علي محمد سكرتيراً، أحمد عثمان القاضي أميناً للصندوق، محمد حاج الأمين سكرتيراً للألعاب، والسادة: محمد الحسن ديـــاب، الدرديري محمد عثمان ، دسوقي القباني، إبراهيم اسرائيلي، طه صالح – أعضاء.

استأجرت اللجنة الدار المجاورة لمدرسة أم درمان الأميرية وهي من أملاك الارسالية الإنجليزية، وتقع جنوب المكتبة المركزية. وفي١٨ مايو ١٩١٨ أقيم احتفال كبير بافتتاح نادي الخريجين ووداع مستر سمبسون الذي كان قد تم نقله إلى وزارة المعارف بالقاهرة، وسافر إلى هناك بالفعل غداة ذلك الاحتفال.

هكذا تم إنشاء نادي الخريجين في أم درمان ، وكان صاحب فكرة إنشائه هو حسين شريف الذي كرمه زملاؤه الخريجون باختياره أول رئيس للجنة النادي التنفيذية.[١٠]

كان نادي الخريجين يعبر في أول أمره – بالطبع – عن قدرات مؤسسيه في تلك المرحلة التاريخية المبكرة، وعن جليل اهتمامهم بالأنشطة الثقافية والاجتماعية. فكانت تقام فيه الاحتفالات في المناسبات الدينية مثل المولد النبوي الشريف والاحتفاء ببداية العام الهجري، فيتبارى الشعراء في إلقاء القصائد التي تمجد هذه المناسبات وتؤكد الروابط التي تشد الناس إلى التراث القديم والماضي التليد ، وتستحث الناس على التمسك بفضائل الدين والقيم التي اشتملت عليها أمجاد العرب في تاريخهم الناصع القديم. كما كانت تقام فيه احتفالات التأبين التي تلقى فيها مقطوعات المراثي نثراً وشعراً، واحتفالات الوداع أو الاستقبال لبعض الشخصيات البارزة. فكان حفل وداع مستر سمبسون الذي تزامن مع افتتاح

النادي كما سبقت الإشارة. وفي ٢٨ فبرائر ١٩١٩ توفي الشاعر الفذ الشيخ محمد عمر البنا. وفي الاحتفال الذي أقيم لتأبينه في نادي الخريجين عصر الخميس ١٣ مارس ١٩١٩ ألقى ابنه الشاعر عبد الله محمد عمر البنا قصيدة مؤثرة جاء في بعضها قوله:

أو مادروا أن المكارم في الثرى ... أو مادروا أبتي بأنـــك مصحف
أو مادروا أن الشجاعة والنـــدى ... والبـــر من أعناقهـــا تتقصــــــف
قد كنت تؤثر أن تقول الصدق لا ... تبغـــي بـــه بـــدلاً ولا تتخـــوف
وتبين مـــادام الكـــلام مـــروءة ... شرفاً وتصمت إذ سكوتك أشرف
وتغض عن عيب الصديق نزاهة ... وعليك من عز المهابة مطـــرف.

وفي ظهر السبت ٥ يوليو ١٩١٩ أقام نادي الخريجين حفل وداع للشيخ محمد مصطفى المراغي قاضي قضاة السودان بدار الاسكيتنج. فقد تم نقل الشيخ المراغي إلى مصر عضواً بالمحكمة العليا بعد أن قضى أحد عشر عاماً رئيساً للقضاء الشرعي في السودان. وفي يوم الاثنين ٧ يوليو بارح الخرطوم متوجهاً إلى القاهرة.[١١]

وفي الخامسة من مساء الخميس ٢١ أغسطس ١٩١٩ أقام نادي الخريجين حفل تكريم لأعضاء الوفد السوداني الذي عاد من لندن. فكان احتفالاً كبيراً شهده عدد هائل من الناس من بينهم الزعماء الدينيون الثلاثة وزعماء العشائر. فألقى أحمد عثمان القاضي كلمة قوية باسم النادي استهلها بقوله:

وقد وجدت مكان القول ذا سعة ... فإن وجـــدت لساناً قائلاً فقل.

وعندما تم تثبيت السير لي ستاك حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصري في مايو ١٩١٩ ووافق ذلك عيد ميلاده بعث إليه نادي خريجي المدارس السودانية ببرقية تهنئة بالمناسبتين فرد عليها ببرقية عبر فيها للخريجين عن شكره وامتنانه.[١٢] لقد اقتضت الفطنة والكياسة إرسال هذه البرقية إلى الحاكم العام لأن نادي خريجي المدارس الذي نشأ في تلك المرحلة تحت مراقبة الإدارة

البريطانية وعينها الباصرة الفاحصة وبإشراف مستر سمبسون المباشر ما كان له أن يتجاهل مثل هذا الحدث أو يتغافل عنه فيثير على نفسه – في أول عهده – الريب والمآخذ. وعلى الرغم من أن نادي الخريجين كان في أول أمره مؤئلاً للأنشطة الثقافية والاجتماعية والأدبية في أغلب شئونه إلا أنه لم يلبث – بعد قليل – أن أصبح ندياً تطرح الأفكار السياسية في رحابه تارة متلطفة حذرة ، وطوراً سافرة مندفعة. ولم يمضِ وقت طويل حتى احتلت السياسة مقام المقدمة في مداولات نادي الخريجين وانقسم أعضاؤه إلى فريقين: فريق يدعو لاستقلال السودان ، وفريق يدعو لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري. وهكذا انقسمت الحركة الوطنية السودانية الحديثة منذ أول نشوئها إلى قسمين. فكان لابد لمجمل الأحداث في داخل البلاد وخارجها (وخاصة في مصر) أن تؤثر على مسيرة الحركة الوطنية السودانية وهي تتلمس طريقها من جديد بعد عقدين من البطش والقمع الدموي المريع.

<u>تقرير ملنر:</u>

على أثر أحداث الثورة الوطنية المصرية في عام ١٩١٩ أرسلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة اللورد ملنر للتحقيق في حوادث مصر. فإنتدبت هذه اللجنة عضوين من أعضائها هما الجنرال مكسويل والسير أوين توماس لزيارة السودان. فقدما إليه في فبراير ١٩٢٠ وأقاما في الخرطوم طوال أسبوع (أو أكثر)، واجتمعا بالأعيان في حفل شاي أقيم بسراي الحاكم العام. وبناء على دراستهما للأحوال في السودان ودراسة لجنة ملنر لأحوال مصر ظهر تقرير ملنر ممهوراً بإمضائه كرئيس للجنة في ١٨ أغسطس ١٩٢٠. ومما جاء في التقرير قوله :" فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحسن لها أن تكون كذلك. ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر. ويكفيها لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٨.

ثم قال التقرير: والضرورة تقتضي الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الامكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية...إلخ.. وكتب اللورد ملنر خطاباً إلى عدلي يكن باشا (رئيس وزراء مصر) أثناء مفاوضاتهما جاء فيه: " إن موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر. فإن البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما (كما أبان التقرير) ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف من وجه البحث الآخر." وقال ملنر في خطابه إنهم يدركون الأهمية الحيوية لمياه النيل بالنسبة لمصر " ولنا مقترحات لإزالة قلق مصر وهمها من جهة كفاية المياه لحاجتها الحالية والمستقبلة." وقال إن " السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ ، والحالة هذه ألا يسمح لأي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة."

وفي عددها الصادر يوم الخميس ٣١ مارس ١٩٢١ نشرت جريدة " حضارة السودان " تقرير ملنر. وفي تعليقها عليه ذكرت أن التقرير على وجه الإجمال لم يشر بتغيير جوهري في حالة السودان السياسية والإدارية الحالية ، وأن مستقبل ولاياته أو مديرياته سيدور على مبدأ اللامركزية ويوسع فيه المجال لاستخدام العناصر الوطنية وإنماء الكفايات الأهلية ، وأن التعليم سيولي نحو تربية الروح الاستقلالية والميل إلى الأشغال الحرة من زراعة وصناعة وتجارة مع قصره على موافاة البلاد في احتياجاتها المادية.

وجاء في تقرير ملنر أيضاً – كما أوردته " الحضارة " – أن عدد الذين يتقلدون الوظائف الرسمية في الحكومة من الأهالي لايزال قليلاً في جانب من يأتي بهم. فيجب أن تذلل هذه الصعوبة بالتقدم في سير التعليم تقدماً يزداد به عددهم وتنمو كفاءتهم. وفي الوقت عينه يلزم الانتباه الكلي لأمر التعليم حيث لا يرتكب فيه خطأ فيكون غايته صنع كتبة وعمال يشغلون وظائف إدارية صغيرة

وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة وليس له مطمح إلا الانسجام في الحكومة. بل يتحتم أن يوجه التعليم إلى حيث يربي في السودانيين القابلية والميل إلى مزاولة الأعمال الأخرى كالزراعة والتجارة والهندسة إذ أن حاجة تلك البلاد الآن هي الترقي المادي وفي وسعها أن تستغني عن نظام إداري على غاية الإتقان."[١٣]

وورد في التقرير ما نصه: " ويقال بالإجمال أن الغرض الذي ترمي إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية في السودان ، وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاءً مستقلاً ومصالح مصر الحيوية في مياه النيل. فلمصر حق لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كافٍ مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها. فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل. ورأينا أن هذا التصريح يفي بالغرض المقصود إذا تم في الوقت الحاضر." تجدر الإشارة إلى أن لجنة ملنر لم يكن من مهامها بحث مسألة السودان. ولكن إصرار الجانب المصري على ذلك هو الذي أدى إلى صدور التقرير بهذه الصورة. وكما هو متوقع لم يكن هذا التقرير ليرضي مصر لأنه يتحدث عن ضرورة " أن يرتقي السودان ارتقاء مستقلاً " ومصر تعتبره تابعاً لها وجزءاً من أراضيها. والتقرير يتحدث عن ضمان حق مصر في " الحصول على إيراد كافٍ مضمون من مياه النيل لري أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها." ولكن عدلي باشا يكن رئيس وزراء مصر لا يرضى بذلك ، ويقول في مفاوضات عدلي – كيرزن بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٢١: " يجب أن يسبق التفكير في قسمة المياه تقرير ما لمصر من

الحق في أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التي تزرع حالياً أو القابلة للزراعة والاستصلاح في المستقبل.".. دون أي اعتبار لما يحتاج إليه السودان من مياه النيل..." فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع أن لمصر حق السيادة عليه." ولذلك فإن عدلي باشا يكن يرى أن تقرير اللورد ملنر (الذي تعتزم الحكومة البريطانية الأخذ بما جاء فيه) لم يضع لمسألة السودان حلاً معيناً ولا تضمن شيئاً عن تفصيلات نظام الحكم فيه ، ولا يخرج الأمر فيه عن بعض أراء عامة ، ولا ينص صراحة على حق السيادة على السودان لمصر وحدها. وأخفق الجانبان في الوصول إلى اتفاق في هذه المفاوضات لأن مصر كانت ترى أن النصوص الخاصة بمسألة السودان في مشروع الاتفاق " لاتكفل لمصر التمتع بما لها من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل."[١٤]

لقد أبرز تقرير اللورد ملنر في أغسطس عام ١٩٢٠ – بوضوح تام – حقيقة التكالب بين القوتين المستعمرتين على السودان ، كل منهما تريد الاستئثار به دون الأخرى تحقيقاً لمطامعها ومصالحها. تزعم انجلترا أن هدفها من البقاء في السودان هو " إعداد السودانيين لتولي شئونهم بأنفسهم." وتقول مصر إن " السودان جزء من الأراضي المصرية بحكم اشتراكه معها في اللغة والدين والنيل والدم." تلك هي الدوافع المعلنة لتمسك كل منهما بالسودان والعمل على البقاء فيه. ولكن الدوافع الحقيقية هي أن لكل منهما مصالح خاصة وعزيزة. فمصالح مصر الحقيقية تدور حول السيطرة على مياه النيل سيطرة تامة وضمان حق الهجرة إلى السودان وحق الإقامة فيه وحق التملك بصورة مطلقة. وكلا الأمرين يتعارض بالطبع مع قيام دولة سودانية مستقلة قد تحرم مصر – إذا قامت – من السيطرة التامة على مياه النيل وهجرة أبنائها إلى السودان. وسنرى لاحقاً أن جميع زعماء الأحزاب السياسية الكبيرة في مصر كانوا يعلنون دوماً أن مصر قد بذلت الأموال الطائلة وضحت بأرواح بنيها من أجل أن يكون السودان جزءاً لا

يتجزأ من أراضيها. وفي حقيقة الأمر كان اليسار المصري وفي طليعته الشيوعيون المصريون - وهم قلة مضطهدة - هم الذين رفعوا بحق وصدق شعار الكفاح المشترك بين الشعبين المصري والسوداني للتخلص من الاستعمار البريطاني ، وهم الذين أكسبوا شعار الكفاح المشترك أصالة ورونقاً عندما اعترفوا بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره بحرية ، في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب المصرية الأخرى تنادي بوضع السودان تحت التاج المصري أولاً، ثم بعد ذلك - وليس قبل ذلك - هو حر في تقرير مصيره! فأي حرية تكون قد بقيت لشعب السودان؟! ولله در الأميرة سعاد الصباح التي زارت السودان بعد ثورة رجب - أبريل ١٩٨٥ فكتبت تقول: " في السودان يكبر قلبي... ويكبر قلب الشعر، وفي السودان أشعر أن مساحة الحرية بغير حدود، ومساحة الديمقراطية بغير حدود... ومساحة الكلمة بغير حدود... ونحن الأدباء والشعراء قتلتنا الحدود... أدخلونا في خرم إبرة... وقالوا: مدوا أرجلكم كما تشاؤون... وحبسونا في داخل ثقب... وقالوا: تنفسوا كما تشاؤون... ووضعونا في داخل تابوت... وقالوا: استريحوا كما تشاؤون"![١٥]

أما بريطانيا فإن مصالحها الحقيقية تقتضي بقاءها في السودان لأطول أمد ممكن، مما يجعل مطامع مصر المتعلقة بمياه النيل تحت رحمتها ويضمن لإنجلترا تأمين مركزها الاستراتيجي في قنال السويس. وبجانب ذلك فإن أرض السودان الواسعة تتيح لها فرصاً لإنشاء القواعد الجوية التي تربط أطراف إمبراطوريتها في أوقات الحرب وأوقات السلم ، وتفتح لها مجالاً للاستثمار الرأسمالي في السودان، وتضع يدها على الأقطان السودانية فلا تباع إلا لمصانعها. وبامكانها أن تدعي مبرراً لطول بقائها في السودان أنها ترغب في النهوض به حتى يتسلم أبناؤه مسئولية إدارته في الوقت الذي تحدده هي لذلك ، وأنها تقف بجانب السودانيين إلى أن يحين الوقت الذي يستطيعون فيه أن يقرروا

مصيرهم بمحض اختيارهم. وهي في حقيقة الأمر تقف بجانب مصالحها الإمبراطورية التي ليس من بينها السماح للسودانيين بحرية تقرير المصير.

هذه هي الدوافع الحقيقية التي لم يرد الشريكان في الحكم الثنائي أن يفصحا عنها وإن لم تخف هي على ذوي الألباب. وإنما أعلن كل منهما – بطريقته الخاصة – عن رغبته في تقدم السودان. وانقسمت الحركة الوطنية السودانية منذ أوقات مبكرة ، فريق واقعي أدرك قوة العدو الاعتى ومطامع المستعمر الأضعف فانتهج سياسة المهادنة والمقارعة بالرأي موقناً بأنه " لابد من صنعاء وإن طال السفر "، وفريق رومانسي كان ينزع إلى أفياء تاج مصر خلاصاً لبلاده واختصاراً للطريق ، حتى تبين له أن صنعاء أبعد مدى على هذا الطريق وأن السفر به إليها قطعة من نار.

السودان لمن ؟:

عندما ظهر شعار "السودان للسودانيين" في مطلع عشرينات القرن العشرين تباينت حوله أراء المثقفين السودانيين ومشاعرهم: فريق تبناه ورأى فيه وسيلة لخلاص البلاد والعباد من الحكم الثنائي، وفريق رأى فيه تكريساً لبقاء بريطانيا في السودان وإبعاداً لمصر عن شئونه. أما الفريق الأول فهم دعاة الاستقلال عن كل من بريطانيا ومصر. وكان في طليعة ممثلي هذا التيار الأستاذ حسين شريف أول وكيل لنادي خريجي مدارس السودان عند إنشائه في عام ١٩١٨، وأول من بشر بهذا الشعار على صفحات جريدة الحضارة التي كان يتولى رئاسة تحريرها. وأما الفريق الثاني فهم دعاة الوحدة مع مصر ومن أبرزهـم الأستاذ أحمد خير، الذي كان يرى أن عهد الدويلات الصغيرة قد انتهى وأن خير السودان هو في اتحاده مع مصر. بل هو يرى أن "قبول الاتحاد مع القول بتأجيل الخوض في شكل الاتحاد مع مصر حتى تقوم في السودان حكومة سودانية ديمقراطية منطق أعرج"، يضعف موقف الاتحاديين أمام الشعب المصري ويحدث الفرقة في صفوفهم في السودان،" لأن المصري الذي يقبل

المساومة في وحدة السيادة لم يوجد بعد ". فالأستاذ أحمد خير يرى أن شعار " السودان للسودانيين " يخدم الاستعمار البريطاني فهو شعار " الانفصاليين "، وهو يدعو إلى التعجيل بقيام " دولة وادي النيل المتحدة القائمة على أسس من الديمقراطية والمركزية ".[١٦]

وفي تقييمه لشعار " السودان للسودانيين " يقول دكتور القدال " إن الشعار صيغ ببراعة لاتخلو من دهاء ، فهو في ظاهره أكثر وطنية من شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري ، ولكن هدفه في تلك المرحلة السعي إلى التعاون مع الإدارة البريطانية والإبقاء عليها لتحكم السودان أطول فترة ممكنة ، بحجة التدرج به حتى ينضج سياسياً ويتمكن من حكم نفسه ". ويقول إن الشعار لم يكن يرمي إلى خلق سودان حر مستقل ، و " إنما كان هدفه ضرب شعار وحدة وادي النيل ووضع السودان تحت مظلة بريطانيا في شكل من أشكال التعاون غير المتكافئ. فكان الشعار ترياقاً مضاداً للحركة الوطنيـــة ذات الطموح القومي العميق ".[١٧] فليس لشعار " السودان للسودانيين " من هدف – في نظر دكتور القدال – سوى الإبقاء على الإدارة البريطانية في السودان ، وتمتاز الحركـــة الوطنية (الاتحادية) – في نظره – بأنها ذات طموح قومي عميق. وهو لم يذكر لنا إن كان تعاونها مع حكومات مصر الخديوية تعاوناً غير متكافئ أيضاً ، وجيوش مصر الخديوية تحتل أرض السودان جنباً إلى جنب مع الجيوش البريطانية ، ومصر الرسمية تقول على ألسنة كل حكامها قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إن السودان أرض مصرية بحق الفتح منذ مطلع عشرينات القرن التاسع عشر. وهو يورد ما جاء في مذكرات السيد عبد الرحمن مبتوراً عن مجمل سياقه في هذه المذكرات ليصم الدعوة الاستقلالية بأنها موالية للاستعمار البريطاني ، ويسبغ على الدعوة الاتحادية صفة " الطموح القومي العميق "، وهي التي دعت لوضع السودان تحت تاج خديوي مصر الذي كان هو نفسه آنذاك في قبضة الإمبراطورية البريطانية. ودكتور القدال نفسه يصف هذا " الطموح القومي العميق " بالرومانسية في تعليقه على اندحار ثورة ١٩٢٤ إذ يقول : " لقد

انتصر البطش الاستعماري على الطموح القومي الرومانسي "، ويعبر عن خيبة أمل دعاته في مصر بإيراد قول صالح عبد القادر:

وهد حياتي من بنيت حياتــه .. ومــن كنت أدعو باسمه واشيد

وفل سلاحي من وقفت بصفه .. أدافــع عــن آرائــه وأذود.[18]

وعلى كل فخلاصة الأمر أن الناس اختلفوا حول شعار " السودان للسودانيين" عند ظهوره، فريق أخذ به وفريق عارضه. وسنرى أن الذين أخذوا به شاركوا في مؤسسات التطور الدستوري ، ولكنهم تمسكوا به ، وأن الذين عارضوه قاطعوا هذه المؤسسات ، ولكنهم عادوا إليه. وذلك أن السودان يجب أن يكون للسودانيين.

جمعية الاتحاد السوداني:

يقول سليمان كشة إن الإنجليز تعمدوا إذلال السودانيين ، ففرضوا على كل راكب دابة أن ينزل منها إذا التقى بريطانياً ، وعلى كل جالس أن يقف احتراماً إذا مر به إنجليزي ، وعلى كل داخل إلى مكتب موظف بريطاني أن يخلع نعليه إجلالاً له. فكره السودانيون البريطانيين ، وزاد من كراهيتهم لهم قانون " المناطق المقفولة" الذي يحرم على السودانيين دخول هذه المناطق والاكتساب والإقامة فيها مع أنها جزء من بلادهم. لذلك انعقد إجماع السودانيين على بغض الحكم الثنائي والرغبة في إبداله بما يلائم طبيعة البلاد بعد إذاعة مبادئ ولسون الداعية لتحرير الشعوب بعد هدنة الحرب العالمية الأولى. (ولكن) جاء تقرير ولسون ليبقي على الأوضاع في السودان على ما هي عليه ، وعزز ذلك التقرير تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أعطى مصر نوعاً من الحكم اشترط فيه فصل السودان عن النظام المقترح لمصر.

تكونت جمعية أدبية في أم درمان لتربط بين الشباب الذين جمعتهم اجتماعات نادي خريجي المدارس. وكانت تجمع بين هؤلاء الشبان سهرات منزلية علنية. وعلى أثر ذلك كونوا جمعية سرية اتصلت بأخت لها كانت قائمة

بين الشبان الطلاب في كلية غردون. فإندمجت الجمعيتان في ما سمي بعد ذلك " الاتحاد السوداني "، الذي كان شعاره: " السودان للسودانيين والمصريون أولى بالمعروف." وعلى هذا الشعار نص قانونه الذي لا يتحمل جدلاً أو تفسيراً آخر لكلمة الاتحاد ، وإن احتمل فإنما يحتمل أن يتحد السودانيون لخدمة السودان. فالاتحاد السوداني جمعية سرية تعتمد على نفس أعضائها مادياً وأدبياً ، ونظامها محكم السرية ويتكون من حلقات ذات عشرة (أعضاء) كمؤسسين للجمعية وهم رئاسة الجمعية وعقلها المفكر ومكمن سرها. ثم يقود كل واحد منهم حلقة من عشرة أعضاء هو عاشرهم ويعمل مع هذه الحلقة منعزلاً عن المؤسسين. ولا يُقبل العضو إلا بعد ثلاث مراحل: مرشح يقسم اليمين في الخلية السرية ، ثم يزكى ويقبل ويضم إلى حلقة من عشرة ، ثم يكلف بالقيام بعمل محسوس ضد القانون (مثل توزيع منشور أو كتابة مكتوب يرسل بالبريد). وأهم واجبات العضو هي: إيقاظ مشاعر الوطنيين وتجنيد الأعضاء الصالحين ، وألا يظهر بمظهر الوطني المتطرف ، وأن ينكر ذاته ويتجرد لخدمة السودان ولكن في رزانة وحيطة تامة ، وأن يعمل لبلده ما يرفع شأنه أينما وجد.

ويقول سليمان كشة إن جمعية الاتحاد السوداني السرية هي المنظمة الأولى التي بدأت أعمالها في منتصف عام ١٩٢١ وكان مركزها الرئيسي في مدينة أم درمان حيث بلغت عضويتها ثلاثمائة مقسمين على فروع بكل فرع منها عشرة أعضاء. وكان الأعضاء المؤسسون للجمعية هم : عبيد حاج الأمين ، توفيق صالح جبريل ، سليمان كشة (صحفي)، المهندس محي الدين جمال ، الأمين على المدني ، البدري الريح ، خلف الله خالد ، محمد علي شوقي ، بابكر القباني ، محمد عبد الله العمرابي ، الدكتور مختار محمد محمود ، محمد صالح الشنقيطي ، محمد وني. ثم أخذت الجمعية في التنظيم والتكتل حتى بلغت أوجها في سنة ١٩٢٣. وكان من بعض أعضاء حلقات الجمعية: إبراهيم بدري ، توفيق أحمد البكري ، توفيق عبد الرحمن ، الحاج عبد اللطيف (تاجر بود عشانا)، عابدين عبد الرؤوف الخانجي ، الإمام شريف (تاجر برفاعة)، محمد عثمان

عيسى (ابن رجـــاء)، عثمان محمد صالـــح (تاجــر بأم درمان)، المرضي حسن جميل ، عثمان بشير نصر ، مجذوب بركة ، دكتور علي أرباب ، مصطفى أحمد (تاجر بتندلتي)، عثمان هاشم، محمد خير الطيب ، محمد عبد الرحمن نقد الله (بود مدني)، محمد إبراهيم هاشم ، مدثر البوشي ، عبد الله حمدين (مهندس)، حسن عمر الأزهري (ابن عمر)، صالح باخريبة ، الفنان خليل فرح ، محمد عبد الحليم مساعد ، دكتور عبد الحليم محمد ، يوسف حسن الريح ، مدثر محمود ، موسى التجاني ، محمد الزبير (صاحب جزارة بالأبيض)، عبد القادر أوكير (مدير مصنع الكرتون بأروما)، شفيق فهمي ميناء ، المرضي عثمان ، مكاوي يعقوب ، السيد محمد منور (مهندس)، حسين أفندي حسن (بالتسجيل)، إمام دوليب ، وعبد القادر المفتي.[١٩]

وقال الأستاذ أحمد محمد ياسين إن فكرة المنشورات تطورت إلى فكرة تكوين سياسي سري تحت اسم جمعية الاتحاد السوداني. وكان في مقدمة مؤسسيها السادة عبيد حاج الأمين ومحي الدين جمال أبوسيف وتوفيق صالح جبريل وإبراهيم بدري وسليمان كشة. ثم انضم إليهم فيما بعد السادة عبد الله خليل ومحمد صالح الشنقيطي وخلف الله حاج خالد وبابكر القباني وصالح عبد القادر والشيخ محمد العمرابي وخليل فرح. ثم وجدت الجمعية دفعة قوية عندما انضم إليهم البطل علي عبد اللطيف ، الضابط المعزول الذي لعب فيما بعد دوراً كبيراً في تاريخ وحدة وادي النيل. وقال إن الجمعية كانت ترسل المنشورات إلى الأقاليم ويطوف مفوضون من الجمعية بالمدن للدعوة السرية لها. وكانت الجمعية ترسل منشورات لمصر تنشر في جريدة الأهرام تهاجم الإنجليز والعلماء والدعوة الانفصالية وتؤيد وحدة وادي النيل. غير أن هذه الجمعية لم تعش أكثر من ثلاث سنوات حتى استقال بعض أعضائها وانضموا إلى جمعية اللواء الأبيض بقيادة الضابط علي عبد اللطيف بحجة أن فكرة المنشورات السرية لا تفي بالغرض وأن العمل الواضح الايجابي أصبح لازماً. غير أن الأستاذ أحمد محمد ياسين يميل إلى الرأي الذي يقول إن الجمعيات السرية لا يمكن أن تعيش

طويلاً إذ لا يلبث أن يتسرب الشك إلى نفوس بعضهم بأن بينهم من ينقل أسرارهم إلى الحكومة. ومن السهل على الحكومة ، أي حكومة ، أن تتمكن من دس بعض الموالين لها في هذه الجمعيات السرية. فمؤتمر الخريجين لم ينجح نجاحه الباهر في أداء رسالته الجليلة إلا لأنه كان يعمل علنا وفقاً للقانون."[٢٠]

وقال الدكتور محمد سعيد القدال إن جمعية الاتحاد السوداني هي أول تنظيم سياسي في تاريخ السودان الحديث." وكانت الجمعية تنظيماً غير طائفي ، فما زالت ذكريات الدولة المهدية وممارساتها القمعية عالقة بالأذهان ، كما أن المؤسسات الدينية والطرق الصوفية الكبيرة ضالعة مع الاستعمار. كان أعضاؤها مشدودين إلى التراث الإسلامي وإلى الإسلام ، ولكنها كانت تنظيماً علمانياً." وقال إن الجمعية كانت تهاجم – في منشوراتها – الإنجليز ومسعاهم " لفصل السودان عن مصر ضد إرادة أهله "، وتهاجم الزعماء الدينيين الثلاثة وجريدة الحضارة ، ويحتل التعاطف مع مصر حيزاً كبيراً في أدبيات الجمعية سواء منشوراتها أو قصائد أعضائها أو مقالاتهم. وقال إن بروز الجمعية في ذلك الجو الخانق يمثل خطوة جريئة ورائدة من شباب تحلوا بقدر من الشجاعة وبمسحة رومانسية أضفى عليها العمل السري جلالاً فاستهان مؤسسوها بوظائفهم وبوضعهم الاجتماعي المريح في سبيل النزعة الوطنية التي ابترقت في نفوسهم. وحملت الجمعية كل ما في الريادة من روعة الميلاد وقصوره. ونبعت جوانب قصورها أيضاً من طبيعة الطبقة الوسطى السودانية التي كانت في مراحل تكوينها الأولى وتحتل وضعاً هامشياً في عملية تراكم رأس المال التجاري والتراكم الرأسمالي بشكل عام ، فمازالت تعيش على فتات الرأسمالية. وقال إن الجمعية كانت تنظيماً فوقياً فلم تحفل كثيراً بالجماهير العريضة ، بل لعلها كانت تهاب تلك الجماهير. فكان برنامجها المعلن ينضح بطموحات الطبقة الوسطى التجارية الوليدة الساعية للحصول على نصيب من الفائض الاقتصادي. ويعكس طموحات المتعلمين الساعين لاحتلال مكان تحت شمس الدولة الاستعمارية في السودان لوعيهم بالدور الذي تلعبه الدولة المركزية.

وقال دكتور القدال إن نشاط الجمعية السري المحدود ما عاد كافياً للتعبير عن الوعي الوطني المتنامي. فنشب خلاف في داخلها فاقمت من حدته التطورات التي كانت تشهدها مصر. فكان إعلان مصر ملكية مستقلة انتصاراً للحركة الوطنية المصرية بالرغم من أنه استقلال اختفى وراءه الاستعمار. وكان إعلان دستور ١٩٢٣ خطوة جاءت بسعد زغلول رئيساً للوزارة. وفي مطلع عام ١٩٢٣ نادى عبيد حاج الأمين ومؤيدوه باستبدال الأساليب السرية بأساليب أكثر فعالية لأن ثلاثة أعوام من النشاط الأدبي السري كافية لتمهيد الأرض لمواجهة مباشرة مع الاستعمار وأعوانه من السودانيين ونادوا بشن حملة من المظاهرات لكي تكتسب الجمعية تأييداً شعبياً. وعارضت هذا الاتجاه العناصر المحافظة ، التي كانت تعطي النشاط الثقافي الدرجة الأولى من الاهتمام وترى أن البلاد لم تصل بعد مرحلة النضج الذي يؤهلها لمثل هذه المواجهة. وفي غمرة الخلاف بين التيارين تناهى إلى أعضاء الجمعية أن المخابرات اخترقت صفوفها. فكانت تلك الضربة القاضية التي أدت إلى حلها. وقال دكتور القدال: ويقال إن سليمان كشة هو الذي أفشى أسرارها، مما دفع الشاعر توفيق صالح جبريل إلى هجائه قائلاً:

سليمان كان بديع الزمـــان ... معانيه ساحــرة ساخرة
هوى لايعي ببساط الرياح ... وحطم مرآتـــه الساحرة
فباع الضمير بفلس لولس ... ألا أين ذمتك الطاهره.[٢١]

وولس هو مدير المخابرات كما هو معروف.

وفي سياق آخر ذكر دكتور القدال أن جريدة الحضارة نشرت مقالاً (بعد إندحار ثورة ١٩٢٤) بتوقيع "ود النيلين" جاء فيه: " إنها أمة وضيعة التي يقودها أمثال علي عبد اللطيف ، ومن هو علي عبد اللطيف وإلى أي قبيلة ينتسب." وجاء في تقرير المخابرات أن كاتب المقال هو سليمان كشة.[٢٢] ولم يشر دكتور القدال إلى عدد جريدة الحضارة الذي ورد فيه هذا المقال ولا إلى تاريخ تقرير المخابرات الذي نسب المقال إلى سليمان كشة. ولو فعل ليسر الرجوع إليهما

للتأكد من صحة هذه التهمة الخطيرة في حق رجل كان من مؤسسي جمعية الاتحاد السوداني التي أثنى دكتور القدال نفسه عليها وعلى مؤسسيها ثناءً عاطراً. وذلك أن سليمان كشة روى لنا طبيعة علاقته بعلي عبد اللطيف فقال: " ولما كانت صلتي الودية بالمرحوم الضابط علي عبد اللطيف متينة ولكنه لا يعلم عن جمعية الاتحاد السوداني شيئاً لأن من شروط عضويتها ألا يقبل السوداني المتطرف أمثاله ، فقد زارني في منزلي بأم درمان عقب توزيع " النسمات " (نسمات الربيع) محتجاً ومنبهاً إلى اللهجة التي سلكتها في المقدمة فقلت: شعب عربي كريم. وأراد أن أقول شعب سوداني كريم... لا فرق بين عربي وجنوبي. فأكبرت ذلك منه وظللنا بعدها صديقين على أساس مصلحة السودان وإن لم تجمعنا إحدى الجمعيتين فلم أكن أحد أعضاء جمعية اللواء السوداني وإن كنت من أعضاء حلقة الاتصال بين الجمعيتين خصوصاً بعد نكبات أعضاء اللواء."[٢٣]

جمعية اللواء الأبيض:

على أثر الانقسام الذي حدث في جمعية الاتحاد السوداني وأدى إلى اضمحلالها ثم حلها ، تكونت جمعية اللواء الأبيض في مطلع عام ١٩٢٤ وتشكلت قيادتها من علي عبد اللطيف رئيساً ، وعضوية عبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وحسن صالح المطبعجي وحسن شريف (وهو مواطن مصري) وقامت للجمعية فروع في الأقاليم ، واعتمدت في تمويلها على رسم الدخول والاشتراكات والتبرعات والدعم الذي يأتيها من مصر. وأعلن عبيد حاج الأمين أن هدف الجمعية الرئيسي هو تحرير السودان من عبودية المستعمر الغاصب ، وهي ستواصل العمل لتحقيق الوحدة الكاملة بين مصر والسودان ، وأنها تعمل بكافة الأساليب المشروعة بما في ذلك إخطار العالم المتحضر بمطالبها. واتخذت لها علماً يرمز إلى وحدة وادي النيل بهلال ونجوم في ركنه الأعلى تجسد العلم المصري. وعلى الرغم من أن نفوذ الجمعية كان أكبر من عضويتها المؤثرة التي لم تزد عن مائة وخمسين عضواً ، إلا أنها لم تعش طويلاً. فقد تسارعت الأحداث ولعبت قيادة الجمعية الدور الرائد في تفجير ثورة

١٩٢٤ التي ضربت بقسوة وتشتت بهزيمتها شمل الجمعية ، مما سنتعرض له لاحقاً في هذا الفصل من الكتاب.

كان علي عبد اللطيف رئيس الجمعية قد تخرج من الكلية الحربية في عام ١٩١٤ برتبة ملازم ، وعمل في مختلف مراكز الجيش. وهو من مواليد ١٨٩١ من أب من جبال النوبة وأم من قبيلة الدينكا في أحد الأقوال. وعندما كان في مدني ألف جمعية " اتحاد القبائل السودانية " التي كانت تدعو إلى " سودان مستقل ". وفي مايو عام ١٩٢٢ أرسل مقالاً إلى جريدة الحضارة يهاجم الاستعمار البريطاني وينادي بحق السودانيين في تقرير مصيرهم. ولم ينشر المقال لأن المخابرات عثرت عليه ومنعت نشره. " وقدم كل من علي عبد اللطيف وحسين شريف (رئيس تحرير الحضارة) للمحاكمة. وبعد سماع أقوالهما والشهود ودفاع رئيس التحريـــر عن علي عبد اللطيف قضت المحكمة بحبس علي عبد اللطيف سنتين سجنـــاً (وفي قول آخر لمدة عام واحد) والطرد من الخدمة العسكرية ". ولقد اهتمت الصحافة المصرية بمحاكمة علي عبد اللطيف ولعبت دوراً كبيراً في إظهاره كبطل قومي ، مما ساعد في تأهيله – بعد خروجه من السجن بطلاً – لقيادة جمعية اللواء الأبيض ورئاستها. ويروى عن علي عبد اللطيف التزامه بأن السودان أمة مستقلة له كينونته القومية وحقه في تقرير مصيره. وهو يرى أن زعماء الطوائف الدينية ورؤساء العشائر لا يمثلون الجنوب ولا الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال.

عندما تشكلت أول حكومة مصرية برئاسة سعد زغلول بعد صدور دستور عام ١٩٢٣ أرسلت جمعية اللواء الأبيض برقية إلى البرلمان المصري جاء فيها:" نحن المجتمعون هنا من أهالي السودان نتقدم بإخلاصنا وولائنا لصاحب الجلالة الملك المفدى ، ونشارككم في هذا العيد السعيد ولا نخشى من الوعد والوعيد ولا نرضخ للنار والحديد ". وكانت البرقية بتوقيع أعضاء قيادة الجمعية الخمسة. " فقامت الإدارة البريطانية بنقل ثلاثة منهم خارج العاصمة ، فلم يبق إلا علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين ". وعندما أعيد من حلفا إلى الخرطوم وفد

الجمعية الذي أرسلته إلى مصر (كما سنبين لاحقاً) بغرض أن يستعين به سعد زغلول في مفاوضاته مع الحكومة البريطانية ، أرسلت جمعية اللواء الأبيض برقية إلى مجلس النواب المصري ونقابة الصحفيين المصريين تقول: " نحتج باسم الأمة السودانية ونسخط مر السخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر ... ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف لإيقاف ضروب التنكيل. وإن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصري أينما كانوا. وإن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام ".

وفي التاسع عشر من يونيو عام ١٩٢٤ خرج " عشرون ألف شخص " إلى المقابر لتشييع جثمان المغفور له حسن عبد الخالق مأمور أم درمان المصري الذي كان يتمتع بسمعة طيبة في المدينة. وبعد مراسم الدفن خطب حاج الشيخ عمر مؤبناً الفقيد وذاكراً مزاياه العديدة ، " ثم عرج فشكر مصر لتأييدها لقضية السودان والوقوف بجانب بنيه ، ثم ختم خطابه بالهتاف المشهور (تحيا مصر)، وأثار خطابه حماس الحاضرين من مصريين وسودانيين وقامت مظاهرة ضخمة فهتفت بحياة مصر وسقوط الاستعمار ". واعتقل حاج الشيخ وحكم عليه بالسجن شهرين وبالغرامة خمسة جنيهات. وعلى الرغم من أمر منع التجمعات الذي أصدره مدير الخرطوم في ٢٢ يونيو ١٩٢٤ إلا أن المظاهرات توالت في العاصمة طوال شهر يوليو وانتشرت المنشورات والملصقات المعادية للحكومة. وامتدت المظاهرات واشتدت في بورتسودان ومدني والأبيض وشندي وغيرها من مدن الأقاليم ، وكثرت الاعتقالات بين المتظاهرين.

وفي ٣ يوليو ١٩٢٤ أرسل علي عبد اللطيف - رئيس جمعية اللـــواء الأبيض - برقية إلى مستر ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا وإلى الصحافة البريطانية جاء فيها : " إن جمعية اللواء الأبيض ومن خلفها الشعب السوداني تحتج بشدة على بيانات المسئولين البريطانيين بخصوص ما يدعونه من حقوق بريطانيا في السودان. ولا يوجد سوداني أصيل يقبل الأساليب الاستعمارية

والمخططات الرأسمالية المقصود منها ضم السودان بالقوة إلى الإمبراطورية. إن فصل السودان عن مصر يعني الموت لكليهما ". وفي اليوم التالي اعتقل علي عبد اللطيف وحكم عليه – بعد أسبوع من اعتقاله – بالسجن ثلاثة أعوام.

وفي الثلاثين من يوليو ١٩٢٤ اعتقل عبيد حاج الأمين وبقية قيادات الجمعية، و " عذبوا حتى انهار بعضهم وأدلى باعترافات قادت إلى كشف كوادر الجمعية ونشاطها. وظل بعضهم في السجن لفترة ثلاثة أشهر دون محاكمة ". ثم بدأت موجة المظاهرات تأخذ في الإنحسار حتى توقفت تماماً.[٢٤]

لقد أعلنت جمعية اللواء الأبيض أن " السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن جلالة الملك رغم إنكار المستعمرين هو ملك مصر والسودان ". فلم تحظ أهدافها بتأييد أي من الزعماء الدينيين الثلاثة (السادة علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي). أما السيد علي الميرغني فقد سبق أن قال في خطابه أمام اللورد اللنبي (المندوب السامي البريطاني في مصر) في قصر الحاكم العام في ٢٦ أبريل ١٩٢٢:" إن السودان بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيتها الخاصة بها فيجب أن تترك في سبيل التقدم حسب قواعد الرقي الخاصة بها ". وهذا القــول يبين بوضوح موقف السيد علي من شعار وحدة وادي النيــل.[٢٥] بل إن العبارة التي نقلتها جريدة الحضارة بعددها رقم ٩١ في ٢٩ أبريل ١٩٢٢ عن السيد علي تبين هذا الموقف بصورة أكثر جلاءً إذ تقول: " إن السودان بلد قائم بنفسه ، وشعبه شعب قائم بنفسه ، يتطلب رقياً قائماً بنفسه على الأسلوب الذي يلائمه ". وأما الشريف يوسف الهندي فقد نشرت له جريدة الحضارة في عددها رقم ٦٧ رداً عنيفاً على منشور سري بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠ بتوقيع " وطني ناصح أمين " يدعو إلى موالاة مصر ومعاداة الإنجليز.[٢٦]

<u>مؤتمر العباسية:</u>

وأما السيد عبد الرحمن المهدي فقد كانت جمعية اللواء الأبيض في نظره امتداداً للحركة الوطنية المصرية كما ذكر. وعلى أثر إعلان سعد زغلول في

خطاب العرش في مارس ١٩٢٤ عن استعداد حكومتـــه للتفاوض مع الحكومة البريطانية – دون قيد أو شرط – " لتحقيق الأماني القومية بالنسبة لمصر والسودان "، وجه السيد عبد الرحمن الدعوة للزعماء والأعيان والتجار في منزله بالعباسية في أم درمان في العاشر من يونيو ١٩٢٤ بهدف التفاكر " بصراحة وشجاعة " حتى لا يترك مستقبل السودان بدون أن يكـــون لهم رأي في الأمر ". فقد أراد السيد عبد الرحمن أن " يكوّن جبهة أخرى (غير جمعية اللواء الأبيض) تطالب بالاستقلال وينبعث وجودها من واقع البلاد وتاريخها ". حضر الاجتماع زعماء الختمية والأعيان ، وكان من بينهم أحمد السيد الفيل وإسماعيل الأزهري (جد الزعيم إسماعيل الأزهري) وبابكر بدري وحسين شريف وعلي أبوقصيصة. خطب في الاجتماع كل من السيد إسماعيل الأزهري والشيخ الطيب هاشم ، وألقى كلمة السيد عبد الرحمن نيابة عنه السيد حسين شريف ، وطالب فيها بأن يعلن المجتمعون عدم اعترافهم باتفاقية ١٨٩٩ التي لم يكن السودانيون طرفاً فيها وأن يطالبوا بوضع يبرز كينونة السودان. قرر الاجتماع اختيار إنجلترا لتكون وصية على السودان وتعمل على تطويره حتى يصل مرحلة الحكم الذاتي. وجاء في الإعلان الذي صدر عن الاجتماع وأرسل للحاكم العام أن طغيان الظلم والفوضى التامة هو الذي أدى إلى ثورة السودانيين ضد الإدارة المصرية وإخراجها بقوة السيف حتى تحقق استقلال السودان للمرة الثانية ، وأن الحكومة المصرية استعانت بالإنجليز والعسكريين الإنجليز لاحتلال السودان مرة أخرى ، وأن السودانيين يرفضون اتفاقية ١٨٩٩ المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية لأنها جائرة ولأنها وضعت السودان في يدي شريكين متنازعين ، حتى أصبح – بعد أن كان وطناً لأمة مستقلة – يستجدي اهتمام حكومات العالم. ووصف الإعلان السودانيين بأنهم أمة فقيرة مبعثرة في حاجة إلى الإرشاد والتعليم والتطوير لكي تصبح قادرة على إدارة شئونها. وأطرى الإعلان على الإدارة الإنجليزية في السودان وطالب باستمرارها لإصلاح أوضاع البلاد حتى تبلغ مرحلة الاستقلال والحكم الذاتي ، وقال موقعو الإعلان

عن سبب اختيارهم للحكومة البريطانية: " إن المسألة ليست مسألة كراهية لمصر أو المصريين فهم جيراننا وأصدقاؤنا. وليست مسألة حب لإنجلترا خالية من المصلحة الذاتية. بل على العكس فإنها مسألة مصلحة ذاتية بحتة ".

قدمت هذه المطالب إلى الحاكم العام ، ولكنه لم يرد عليها. لذلك قال السيد عبد الرحمن في مذكراته: " يمكنني القول بأن مؤتمر العباسية قد فشل ، أما المطالب التي طالبنا بها فقد تحققت بعد ثلاثين عاماً ".[٢٧] والذي حدث بعد ثلاثين عاماً من مؤتمر العباسية هو التطور الهام الذي أصابته قضية السودان من اعتراف مصر – بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – بحق السودانيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم وحفظ السيادة على السودان لأهله حتى يتم تقرير المصير ، مما سيجيء الحديث عنه في موضعه. وهذا يعني أن مؤتمر العباسية كان رد فعل طبيعي لمزاعم مصر وموافقة حركة اللواء الأبيض على أن السودان أرض مصرية. وقد ذهب دكتور القدال إلى أن حكومة السودان هي التي " أوعزت للعناصر المؤيدة لها بجمع توقيعات تنادي بالانفصال عن مصر ووضع السودان تحت الحماية البريطانية ".[٢٨] ومعنى هذا القول هو أن انعقاد مؤتمر العباسية كان بإيعاز من الإدارة البريطانية في السودان ، وربما الحكومة البريطانية نفسها.

وكان أحمد خير يشير إلى " مؤتمر العباسية هذا حين قال: " عندما نصبت أول مائدة للمفاوضات (المصرية – البريطانية) قامت في السودان حركة لجمع توقيعات من كبار السودانيين لدفع الحجة المصرية القائلة بوحدة السيادة في مصر والسودان. وكانت هذه الحركة بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي. عند ذلك أخذ رجال جمعية اللواء الأبيض في جمع توقيعات مضادة لها ". وقال إن جمعية اللواء الأبيض خرجت من السرية إلى العلنية في منتصف مايو ١٩٢٤ فسارت المظاهرات في أم درمان وعطبرة وبورتسودان ومدني تهتف بحياة مصر وحياة ملك مصر ، ولم يرد ذكر السودان على أفواههم إلا في القليل الذي لا يعتد به ! فقد انضم للحركة عدد كبير من أهل البلاد وأيدتها الأغلبية الساحقة ". ويرى

أحمد خير أن حركة اللواء الأبيض برئاسة علي عبد اللطيف كانت في مجموعها صدىً سودانياً للحركة التحريرية التي نهض بها المصريون في الشمال ، فقد كان شعار السودانيين – كما كان شعار المصريين آنذاك – " تحيا مصر ". ولكن أحمد خير – وهو من أشد دعاة " وحدة وادي النيل " حماساً – قال معبراً عن عدم رضائه عن الساسة المصريين: " أما مسألة السودان فقد تكررت فيها الأخطاء واتخذ الساسة المصريون إزاءها أسلوباً يدل على أن اهتمامهم لا يزيد على ضمان حصول مصر لنصيب من ماء النيل يكفي طاقتها الزراعية. أما مستقبل القطرين في عالم دائم التطور فأمر لم يوله الساسة المصريون ، بالإجماع ، أي اعتبار ".[٢٩] وهذا هو بعض ماحدا بالمناوئين لشعار " وحدة وادي النيل تحت التاج المصري " إلى التمسك باستقلال السودان عن كل من دولتي الحكم الثنائي ، مع اعترافهم بحقوق مصر المشروعة في الحصول على ما يكفيها من مياه النيل ، ومناداتهم بإقامة أطيب العلائق وكل دعائم التعاون الأخوي بين الشعبين الشقيقين في كل من مصر المستقلة والسودان المستقل. فتمسكوا بشعار " السودان للسودانيين " في وجه شعار " وحدة وادي النيل ". ولذلك قال السيد عبد الرحمن في معرض تعليقه على حركة اللواء الأبيض التي كان هو يساهم في أنشطتها الخيرية الوطنية بالمال: " كان للحوادث الجارية في مصر منذ بدئها عام ١٩١٩ صدى في السودان حرك الوعي السياسي عند الفئة القليلة المتعلمة وسكان المدن. وأخذت الصحف المصرية تنادي بوحدة وادي النيل. فانساق في تيار هذه الحركة أكثر المتعلمين. وكان المظهر المادي لهذه النداءات حركة ١٩٢٤ ، إذ لم تكن هذه الحركة إلا امتداداً للحركة الوطنية المصرية. وإنني وإن كنت أكبر صفات الرجولة والصبر التي امتاز بها أعضاء جمعية اللواء الأبيض إلا أنني لا أعتبر حركة ١٩٢٤ ممثلة للمطالب الحقيقية لشعب السودان. وقد دفعني ذلك لأن أنادي بالشعار الذي أتمسك به حتى اليوم ، وهو شعار " السودان للسودانيين ".[٣٠] وسوف نتعرض في سياق لاحق لأحداث

ثورة ١٩٢٤ التي تعتبر أهم أثر سياسي تمخضت عنه حركة جمعية اللواء الأبيض.

أثار إعلان العباسية سخط جمعية اللواء الأبيض فأرسلت مذكرة إلى الحكومة المصرية وتوقيعات تدين بالولاء لمصر ومليك مصر ، كلفت من عضويتها محمد المهدي الخليفة عبد الله وزين العابدين عبد التام بحملها إلى المسئولين في القاهرة. ولكن الرسولين أعتقلا في حلفا وأعيدا للخرطوم. فأرسل بعض أعضاء الجمعية برقية احتجاج إلى مصر تطالبها بالتدخل لحماية " خدام العرش المصري أينما كانـــوا ". واستنكرت صحيفة الأهرام المصرية " وثائق الولاء لبريطانيا "، وأنكرت وجود قومية سودانية ونددت بالدعوة لمثل هذه القومية " لأن مصر لا تعرف للسودان قومية غير مصرية وجنسية غير مصرية. ولم يكن السودان سوى إقليم من الأقاليم المصرية التي تولاها محمد علي ومن خلفوه على أريكة مصر بحكم فرمانات الولاية المقررة بمعاهدات دولية والموقعة عليها إنجلترا. وآخر هذه الفرمانات فرمان ١٨٩٢ بتولية عباس باشا ". وحذرت " الأهرام " من أن الاعتراف بالقومية السودانية أو حتى مجرد قبول البحث فيها أو في الاستفتاء ، يعني " تنازلنا ضمناً عن سيادتنا التي لا تقبل بحثاً ولا جدلاً ". وقالت إنه إذا صح أن يعطي أهالي الغربية أو البحيرة أو الدقهلية أو أسوان حرية الاستفتاء في جنسيتهم أو قوميتهم ، صح أن يعطي أهالي السودان هذا الحق ، وإذا سلمت مصر بوجود القومية السودانية وبأن تكون موضوع البحث والجدل ، فقد سلمت بقاعدة " تقرير المصير " التي يستعينون بها عليها أمام العالم كله ، وبذلك تكون قضية مصر أقرب إلى الخسران والضياع منها إلى الفوز والنجاح. وخلصت الأهرام إلى القـــول بأنـــه " ليست هناك قوميتان ولا جنسيتان ولا شطران ، بل هناك قومية واحدة وجنسية واحدة الخارج عليها خائن لقوميته ووطنه وجنسيته كخروج ابن القاهرة أو الإسكندرية أو الفيوم أو أسوان سواء بسواء ".

وكان " نداء السودان إلى الأمة البريطانية " رداً على إعلان مؤتمر العباسية وتعريفاً بأهداف الجمعية. وهو النداء الذي وجهته الجمعية عبر الصحف بتوقيع علي عبد اللطيف رئيس الجمعية وعرفات محمد عبد الله سكرتير الجمعية، في ٢٦ يونيو ١٩٢٤ ، وأشتمل على نقد عنيف للإدارة البريطانية في السودان. ورد حسين شريف على هذا النداء برسالة نشرت في صحيفة " التايمز " اللندنية بعنوان " مناشدة إلى الشعب الإنجليزي الحر "، تمسك فيها بشعار " السودان للسودانيين " وأكد فيها أن مسألة السودان يجب أن تسوى على أساس أن السودان للسودانيين وليس للإنجليز ولا المصريين ، وطالب الحكومة بإصدار إعلان بهذا المعنى ، كما طالب بتحديد موقف بريطانيا وتعيين المصالح المشروعة لمصر. ودعا إلى مشاركة المصريين للإنجليز في إرشاد السودانيين وتعليمهم. وانتقد الإدارة البريطانية في السودان لتجاهلها للتطلعات الوطنية والإصلاحات التي طالب بها المتعلمون السودانيون حتى فهم الناس " أن الإنجليز لم يقصدوا الخير بهذه البلاد وأنهم لن يشجعوا أي عمل لرفاهيتها مهما كان نصيبه من الاعتدال ومهما كان دافعه من الإخلاص ، وأنهم لن يتعاطفوا إلا مع الأشخاص الذين يتبعونهم تبعية عمياء ولن يوافقوا على أي شئ ما لم يتوافق مع سياسة سرية معينة لتحقيق أطماعهم الإمبريالية والاستغلالية ". وعزا قيام جمعية اللواء الأبيض إلى عوامـــل من بينها الشك في نوايا بريطانيا المستقبلية ، وتنامي الوعي الوطني ، ومصادرة الحريات عقب الحرب ، والتطلعات الوطنية لكثير من السودانيين ، والخلاف بين مصر وبريطانيا بشأن السودان. وقال حسين شريف في رسالته إن الدعاية المصرية لو قوبلت من البداية بوعد أو التزام بإنشاء نوع من الحكم المحلي يضمن للسودانيين المشاركة في إدارة شئونهم ، فإن حركة اللواء الأبيض ما كانت لتوجد أبداً. بل إن حسين شريف دعا في رسالته إلى إقامة نوع من الاتحاد بين مصر والسودان للحفاظ على الروابط التاريخية للبلدين الشقيقين.

ويرى البعض أن هذه الرسالة كانت تعبيراً عن تخوف دعاة استقلال السودان من أن إبعاد مصر عن السودان قد يطلق يد الإنجليز ويهيئ لهم البقاء في السودان بصورة دائمة ، وأن حسين شريف ومن يشاركونه الرأي يريدون الحفاظ على التوازن الذي أوجده الحكم الثنائي وذلك لتأمين مستقبل السودان ، لأنهم يصرون في ذات الوقت على تحديد تاريخ للاستقلال.[٣١] وقد أوردنا من قبل أطرافاً من مقالات حسين شريف الأربع الشهيرة التي نشرت في جريدة الحضارة في شهر أغسطس ١٩٢٠ بعنوان " المسألة السودانية ." وهي المقالات التي وصفها الأستاذ حسن نجيلة بأنها " كانت من أقوى وأصرح ما كتب في السياسة في ذلك العهد "، وقال إن التيارات السياسية إنبعثت في المجتمع عقب هذه المقالات الأربع. وهذه التيارات هي : تيار جمعية اللواء الأبيض المتجاوب مع مصر ، وتيار الحريصين على القومية السودانية ومنهم حسين شريف (وقد إندس في هذا التيار بعض الإنتهازيين فأفسدوه)، وتيار ثالث " حفيظ على القومية السودانية إلا أنه يعمل لتحقيق الأهــداف الإنجليزية في السودان ".[٣٢]

يشير الأستاذ محجوب محمد صالح في محاضرته عن حسين شريف في يوليو ٢٠٠٣ ، إلى مؤتمر العباسية وإلى هذه التيارات الثلاثة. ويدعم وجهة نظره بما ورد في تقرير المخابرات في ١٦ يونيو ١٩٢٢ وبما ورد في مذكرات الشيخ بابكر بدري.[٣٣] وعلى الرغم من أننا لم نقف على نص إعلان مؤتمر العباسية إلا أننا نرجح أن الظروف التي صدر فيها هي التي حددت صياغته. فلسنا نحسب أنه كان هنالك فريق يطالب ببقاء الإنجليز في السودان بصورة دائمة. ولقد رأينا – وسوف نرى في أكثر من مناسبة – أن الحكومات المصرية المتعاقبة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت تعتبر السودان جزءاً أصيلاً من أراضي مصر. فهل كان كل دعاة الوحدة مع مصر يؤمنون بذلك أو يعملون من أجل تحقيقه؟ أم أنهم كانوا فريقين: فريق يرى ذلك وفريق آخر يتبنى شعار وحدة وادي النيل وسيلة تكتيكية مؤقتة؟ إذا كان ذلك كذلك فإن الدعوة لاتحاد السودان مع مصر كانت تشتمل على تيارين أيضاً. وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن دعاة

شعار " السودان للسودانيين " ظلوا أو فياء له حتى عاد السودان للسودانيين. وأثبتت الأحداث أيضاً أن القطاع المؤثر بين دعاة وحدة وادي النيل عاد كله إلى حظيرة الدعوة لاستقلال السودان عن كل من دولتي الحكم الثنائي. ولم يشذ عن ذلك إلا مجموعة صغيرة من غلاة الداعين إلى وحدة مصر والسودان وكان في طليعتهم المرحوم السيد محمد نور الدين الذي اشتهر بما كان يسميه " الاتحاد القوي " الذي يتطلب هدم " الحيطة " أو الجدار الذي يفصل بين مصر والسودان ، مما كان يتردد كثيراً على ألسن الناس في النصف الأول من خمسينات القرن الماضي سواء على سبيل التندر أو الجد. ولم يبق من غلاة المؤيدين لبقاء الإنجليز في السودان إلا صوت خافت ، وحتى هذا الصوت كان يطالب ببقاء الإنجليز لمدة عشرين عاماً أخرى وليس ببقائهم إلى الأبد. وذلك هو " حزب تقدم السودان " الذي تأسس في يناير ١٩٥٥. [٣٤]

إن تقارير المخابرات تشكل من دون ريب مصدراً هاماً لكتابة تاريخ تلك الفترة. ولكنها تقارير يكتبها أناس عاديون يحللون الوقائع والأحداث والشخصيات من وجهة نظرهم ، فلا نأخذ ما يكتبون على عواهنه. فعلى سبيل المثال جاء في " أهم وثائق المخابرات والأمن والمديريات " مذكرة بتاريخ ١٩١٥/٨/٢٣ تقول عن الحزب الوطني المصري بقيادة محمد بك فريد " أن هدف الحزب هو إخراج الإنجليز من مصر والسودان ، وأن البمباشي حسين كامل كان يقود وحدة للحزب يجتمع أعضاؤها بمنزل أحمد سوار الدهب التاجر بأم درمان ، وأن البمباشي حسين كامل يجتمع دائماً بعبد الرحمن المهدي بواسطة بشير ولد العجب ويخبر حسين الأعضاء بأن عبد الرحمن المهدي هو أنشط أعضاء الحزب الوطني ".[٣٥] فهل نأخذ بهذا التقرير؟

وخلاصة القول في مؤتمر العباسية هو أنه كان رد فعل لما نادت به مظاهرات جمعية اللواء الأبيض من العمل " لتحقيق الوحدة المنشودة تحت ظل العرش المفدى "، فلا ينبغي أن ينظر إليه كمعسكر ثالث يرمي إلى استدامة بقاء الإنجليز في السودان. كما أن وثائق الولاء لمصر التي أصدرتها جمعية اللواء

الأبيض على أثره لا ينبغي أن تؤخذ دليلاً على أن السودانيين يعتبرون السودان جزءاً من مصر. وفي السياسة كما في الطبيعة فإن كل فعل يتلوه رد فعل مضاد له وفي قوته(To every action there is an equal and opposite reaction).
وكل حادثة في التاريخ ينبغي أن ينظر إليها في إطار الظروف المعينة التي أحاطت بها. وإذا كان رجال ما سمي بالتيار الثالث في الحركة الوطنية لم يطالبوا في ذلك الوقت بتحديد أجل مضروب لخروج الإنجليز من السودان فإن ذلك لا يضعهم بجرة قلم في معسكر يطالب باستدامة بقاء الاستعمار في السودان. ولسنا نحسب أن عدم المطالبة بتحديد موعد – في تلك المرحلة – لخروج الإنجليز من السودان كان أمراً مقصوداً. وسنرى لاحقاً – عندما نتحدث عن بروتوكول صدقي بيفن – أن مستر بيفن سأل صدقي باشا في اجتماع ١٩ أكتوبر ١٩٤٦ عن المدى الزمني الذي تريد مصر أن تبقى سيادتها قائمة فيه على السودان. فأجاب صدقي بأنه من المستحيل التحدث عن هذا المدى الزمني لأنه مامن أحد يستطيع التنبوء بما سيحدث في نصف القرن القادم ، وعليه يجب أن يترك البت في أمر هذا المدى الزمنى للأجيال القادمة. والمعنى – كما أشار بيفن – هو وضع السودان تحت السيادة المصرية إلى الأبد. وابتهج دعاة الوحدة في السودان بالبروتوكول في أول الأمر. وعندما عارضوه لاحقاً قالوا إنهم يرفضونه لأنه " لا يحقق قيام دولة وادي النيل تحت التاج المصري "...إلخ ورغم أن هذا كان في أواخر عام ١٩٤٦ – بعد أعوام طوال أصابت خلالها الحركة الوطنية نضوجاً جيداً – فإننا لم نسمع بأحد يطالب بتحديد موعد لمجرد استشارة السودانيين في ما إذا كانوا راغبين في البقاء تحت السيادة المصرية والتاج المصري إلى الأبد. وذلك علماً بأن جميع الحكومات المصرية آنذاك كانت تعتبر أن السودان أرض مصرية خالصة وأن سيادة مصر على السودان حق لا ريب فيه وحقيقة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

وعلى كل فإن أحداث يونيو ١٩٢٤ في السودان أبانت عن خلاف عميق ليس بين دعاة الوحدة ودعاة الاستقلال فحسب ، وإنما بين الحكومتين المستعمرتين للسودان أيضاً – حكومة بريطانيا وحكومة مصر.

ففي الجلسة التي انعقدت بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٢٤ أكد مجلس النواب المصري " تمسك الأمة بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء من مصر ." وانتقد سعد زغلول وثائق الولاء للحكومة البريطانية وقال إنها باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة. كما انتقد منع السودانيين المخلصين الراضين عن الحكم المصري والراغبين في بقائه من الحضور إلى مصر لتقديم ولائهم للحكومة المصرية "، وأكد أن حكومته ستتخذ ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السودان. فأثار ذلك بريطانيا التي قالت إنها " لن تسمح بإجراء تغيير في نظام السودان بدون موافقة البرلمان البريطاني ". وعلى أثر ذلك قال سعد زغلول في مجلس النواب المصري المنعقد في ٢٨ يونيو ١٩٢٤ إن الأمة لن تتنازل عن السودان ، وستتمسك بحقها ضد كل غاصب. وقال إن تمسك مصر بالسودان ليس " لأنه مستعمرة ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً ". وقال :" كنا قد اجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه ، فإنسحبنا منه كرهاً بالرغم منا. ولكننا استعدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزيز من دماء أبنائنا... وبعد أن استعدناه صرفنا عليه أموالاً طائلة ، ولا نزال نصرف عليه ، ولا تزال قوة منا مؤلفة من عديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته ".[٣٦]

إن المتأمل لعبارة " كنا قد أجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه كرهاً بالرغم منا " ليدرك مدى الاستخفاف البالغ بالثورة المهدية وبالسودان وأهل السودان جميعاً. فلا مشاحة في أن الثورة المهدية تشكل على الأقل في هذا الإطار – الذي هو تحرير السودان من حكم أجنبي غاصب – مفخرة لكل السودانيين. وكان هذا التحرير في وقت بلغ فيه تكالب الدول الاستعمارية على

القارة الأفريقية ذروته. ولم يكن تحرير السودان آنذاك هبة أو منحة من أحد ، وإنما انتزعه أهل البلاد عنوة واقتداراً ، وبذلوا في سبيل ذلك أرواح الألوف المؤلفة من خيرة بنيهم. فكيف يقبل أهل السودان بهذه الاستهانة الصريحة بتاريخهم الوطني البطولي الناصع؟

وعلي الرغم مما قيل أو كتب عن موقف السيد عبد الرحمن المهدي من جمعية اللواء الأبيض ومن ثورة ١٩٢٤ فإن تصديه لدعوة وحدة وادي النيل فكراً وعملاً ، لم يكن تنفيذاً لرغبة حكومة السودان ، " وإنما نبع من موقف مبدئي استثارته المطامع المصرية. وما كان الأنصار ، ولم تجف الدماء بعد أو تلتئم الجراح ، لينسوا عداء مصر الخديوية التي جاء جيشها في ركاب الإمبراطورية البريطانية ليقوض دولة السودان المستقلة ، ويعيد لمصر حق سيادتها على السودان المتمرد بقيادة الإمام المهدي " – القائد القوي الأمين الذي قاد شعب بلاده في ملاحم التحرير البطولية الخالدة حتى توجت بالنصر العزيز المبين. ولم يكن في مقدور مصر الخديوية التي أخرجها السودانيون من بلادهم بحد السيف أن تقدم على احتلال السودان مرة أخرى إلا أن تستعين بأعتى قوى الاستعمار العسكرية في ذلك الزمان. فما الذي كان يمكن أن يفعله ابن المهدي لتحرير وطنه مرة أخرى وقد قمعت جميع الانتفاضات الوطنية المسلحة قمعاً دموياً ليس لقسوته وهمجية أسلوبه من نظير؟

فلم تكن موالاة السيد عبد الرحمن المهدي للحكم البريطاني إلا تكتيكاً مؤقتاً فرضه الواقع السياسي المرير. فهو لم يكن تأييداً من أجل أن يبقى الإنجليز في السودان كما زعم بعض خصومه السياسيين. وصفوة القول – كما ذكر الدكتور يوسف فضل – هي أن قراءة السيد عبد الرحمن لشعار وحدة وادي النيل (الذي رفعته حركة اللواء الأبيض) قادته إلى " هدف نبيل يمثل غاية نبيلة ذات أهمية خاصة جامعة تتعلق بتأطير الهوية القومية ، مما كان له بالغ الأثر في تحديد مستقبل البلاد في العقود اللاحقة ".[٣٧]

ثورة ١٩٢٤ وتسلسل الأحداث:

قلنا إنه في الثالث من يوليو أرسل علي عبد اللطيف برقية باسم جمعية اللواء الأبيض إلى مستر ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا يشجب فيها " الأساليب الاستعمارية والمخططات الرأسمالية المقصود منها ضم السودان بالقوة إلى الإمبراطورية البريطانية "، ويؤكد فيها أن " فصل السودان عن مصر يعني الموت لكليهما." وعلى أثر ذلك اعتقل علي عبد اللطيف في اليوم التالي ثم حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. ولكن المظاهرات استمرت في العاصمة طوال شهر يوليو. ثم بدأت في الانحسار إلى أن توقفت تماماً.

يقول دكتور القدال: " فلم يكن في مقدور جمعية اللواء الأبيض أن تعمل بفعالية وكل قياداتها في السجون. وما كان بوسعها مواجهة الاستعمار البريطاني بمجرد المظاهرات والتعاطف المصري. فانتهت المرحلة الأولى من الثورة لتعقبها المرحلة التي برز فيها العسكريون "، وهي مرحلة الصدام التي انتهت بهزيمة الثورة.

كان جنود كتيبة السكة الحديد المصرية بعطبرة غير راضين بالأعمال المدنية التي أمرهم رؤساؤهم الإنجليز بالقيام بها. لذلك تحدى جنود الكتيبة أوامر رؤسائهم وانضموا إلى مظاهرة جمعية اللواء الأبيض التي استقبلت قطاراً في محطة عطبرة يحمل سجيناً سياسياً في الطريق إلى بورتسودان. وعلت الهتافات المؤيدة لمصر ، وحطم المتظاهرون بعض ممتلكات السكة الحديد. وفي اليوم التالي تجددت المظاهرات وشارك فيها العمال ، وهـدم المتظاهرون مكتب رئيس العمال البريطاني ، ومزقوا العلم البريطاني وخربوا مناطق الورش. وفي اليوم الثالث احتلوا محطة السكة الحديد لمنع نزول أي قوات عسكرية تصل بالقطار. ولكن الإدارة البريطانية تمكنت من محاصرة الوحدات المصرية. ولما حاولت هذه الوحدات فك الحصار بدأ إطلاق النار فقتل خمسة أشخاص وجرح واحد وعشرون. وشهد تشييع القتلى تجمع سياسي كبير على الرغم من منع المواكب. وانتهى الأمر بإجلاء كتيبة السكة الحديد المصرية إلى مصر.[٣٨]

وفي صباح الثامن من أغسطس خرج طلبة الكلية الحربية في الخرطوم في مظاهرة يحملون بنادقهم وصورة الملك فؤاد. وأدوا التحية العسكرية أمام منزل علي عبد اللطيف فاستقبلتهم زوجته مؤيدة مشجعة ، وغشيت المسيرة محطة السكة الحديد حتى يحمل المسافرون أنباءها إلى الأقاليم. ثم سار الموكب إلى قصر الحاكم العام ومن بعده إلى سجن كوبر لتحية المعتقلين. وكان المتظاهرون يهتفون بحياة جمعية اللواء الأبيض ومصر وسعد زغلول – وعندما عادوا إلى ثكناتهم وجدوها تحت حصار الجنود البريطانيين بعد أن جردت من السلاح. وتدخل بعض الضباط السودانيين واقنعوا الطلبة بتسليم أسلحتهم. فتم اعتقالهم واحتجازهم في سفن في عرض النيل. وبعد أسبوعين قدمـــوا للمحاكمة. فحكم عليهم بالسجن والطرد من الخدمة ، وأغلقت الكلية الحربية. وكان دفاعهم الموحد أمام المحكمة الذي اتفقوا عليه هو أنهم علموا بمساع ترمي إلى تجزئة وادي النيل بفصل السودان عن مصر و" أن مليك الوادي حصل التعريض به في محكمة جنايات الخرطوم ، وبمظالم الاستعمار التي أصابتهم في أنفسهم وأموالهم وأزواجهم وأهليهم ، فأرادوا ألا يقفوا مكتوفي الأيدي ، فلم يجدوا سبيلاً " أدعى للسلم وأكثر مشروعية من الاحتجاج السلمي " فخرجوا معلنين استياءهم. وإندهشت الإدارة البريطانية لأنها كانت تحسب أن الاضطرابات تقوم بها العناصر التي في أسفل السلم الاجتماعي ، وأن طلبة الكلية الحربية كانوا من العائلات الكريمة وكانوا طلبة منضبطين وأذكياء ، ومن أكثر التنظيمات العسكرية في السودان ولاء ". كما اتضح لها أن المصريين العاملين في الإدارة وفي الجيش المصري كانوا وراء الأحداث. فقررت إجلاء الوحدات المصرية وبعض المصريين المؤيدين لجمعية اللواء الأبيض من السودان.[٣٩]

في الثالث من أكتوبر فشلت مفاوضات سعد زغلول – ماكدونالد التي بدأت منذ الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٢٤. وعندما عاد سعد زغلول إلى مصر كانت الخطوات العملية لإجلاء المصريين عن السودان قد بدأت. وكان مستر بيلي مفتش مركز سنار الذي قضى على ثورة " محمد ود السيد حامد " في سنجة

عام ١٩١٩ وأعدم قادتها قد تم نقله إلى الخرطوم عام ١٩٢٠ وعين في عام ١٩٢١ مديراً للخرطوم بالإنابة (Deputy Governor Khartoum).[٤٠] واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٢٥. فهو الذي " قضى على هذا التمرد الخطير " في سنجة عام ١٩١٩ وتلقى على ذلك تهنئة خاصة من الحاكم العام السير ستاك وأنعم عليه بنيشان رفيع. فهو رجل دموي دون ريب وإنما جيئ به إلى الخرطوم للاستفادة من خبراته في قمع الثورات الوطنية. وقد أثبت هو في يومياته عام ١٩٢٤ التي اسماهــا " مذكرات أثناء تمرد عام ١٩٢٤." (Journal during the mutiny of ١٩٢٤) تواريخ بعض الأحداث حيث جاء فيها ما يلي:-

٧ و ١١ و ١٣ أكتوبر ١٩٢٤: السير جورج شوستر (السكرتير المالي لحكومة السودان) يعتقد أن الحاكم العام السير لي ستاك رجل ضعيف ، وهو أمر يخشاه شوستر. ويرى السير جيمس كري ضرورة إجلاء المصريين عن السودان. أما " ستري " فقد كان مدير التعليم السابق. وكان اللورد "A" هو السكرتير القضائي لحكومة السودان والحاكم العام بالإنابة. اتفقنا جميعاً على إبعاد الضباط المصريين أو اللجوء إلى البديل – إزالة كل العناصر المصرية تماماً (Clean Sweep of Egyptian personnel).

١٤ أكتوبر ١٩٢٤: قابلت سعادة الحاكم العام. كان لديه السلطة الكاملة لفصل أي مصري وإبعاده من السودان. في حالة حدوث اضطرابات يجب إنشاء قوة دفاع سودانية.

٢١ أكتوبر ١٩٢٤: في القاهرة أبدى سعادة الحاكم العام ملاحظة كرهتها ورسخت في ذهني. ذلك قوله لي إنه يخشى الضباط السودانيين الأعراب أكثر مما يخشى الضباط المصريين. فما أبأسها من مقولة ! (What a hopeless remark). كان الكولونيل هدلستون أول قائد عام لقوة دفاع السودان. وفي بواكير الخمسينات صار السير هيربرت هدلستون حاكماً عاماً. إن الضابط السوداني والأعرابي (السوداني) في حيرة من أمرهم (bewildered) لأن

المصريين يحرضونهم على مناوئة حكومة السودان والولاء للملك فؤاد ، ونحن لا نفعل شيئاً لتبصيرهم بأن الأمل بالنسبة لهم رهين بولائهم لنا.

١٧ نوفمبر ١٩٢٤: اللورد "A " (السكرتير القضائي لحكومة السودان) ليس رجلاً قوياً.

١٩ نوفمبر ١٩٢٤: ظهرت ضرورة التخلص من المصريين بأعداد كبيرة.

٢٠ نوفمبر ١٩٢٤: أعداد كبيرة من وجوه الأعيان جاءت إلى مكتبي يطلبون مقابلة الحاكم العام بالإنابة. قابلهم الحاكم العام بالإنابة في غرفة واسعة في القصر. كانوا فريقين: أعيان الخرطوم وأعيان أم درمان. قال عمدة أم درمان :" لن تكون هنالك سكينة (Tranquility) ما دام المصريون هنا بين ظهرانينا بمكائدهم (With their intrigues) ". وقال سيد أحمد سوار الدهب: " الأمر المهم هو أن يتعافى سعادة الحاكم العام ". وقال العمدة: كانت الحكومة محقة في سجنها للشبان ، ولكن المصريين هم المذنبون (The Culprit) ".

٢٠ نوفمبر ١٩٢٤: بعد العشاء وصلتنا من ولس (Willis) أنباء محزنة. إن حالة السير لي ستاك خطيرة جداً.

٢١ نوفمبر ١٩٢٤: قضى السير لي ستاك (نحبه) بسلام في تمام الساعة الحادية عشر وخمس وخمسين دقيقة. تسلم البرقية ستري (Sterry). وطالب بإنزال العلم المصري فوراً.

٢٢ نوفمبر ١٩٢٤: في الساعة العاشرة أقيمت صلاة القداس (memorial service) في حديقة القصر. في نفس اليوم بعثت بريطانيا إلى مصر تطالبها بسحب جيوشها من السودان خلال أربع وعشرين ساعة.

٢٥ نوفمبر ١٩٢٤: الخرطوم خالية من القوات المصرية. المدفعية والفرقة الثالثة في الخرطوم بحري رفضت التسليم ، فهي تنتظر الأوامر من الملك فؤاد. وصلتنا أنباء تقول بتمرد الفرقة السودانية في تلودي. في مصر

تكونت وزارة جديدة برئاسة أحمد زيور باشا بعد استقالة سعد زغلول. في هذا الوقت كل المجندين (Cadets) السبعة وعشرين المدانين ، وكل السجناء السياسيين وعلى رأسهم عمر دفع الله ومحمد الماحي وعبيد حاج الأمين كانوا قد أعيدوا من مستشفى السجن إلى السجن. فهم طلقاء في داخل السجن غير معرضين للهلاك ، مسلحون بالفؤوس والهراوات والمدى.

٢٦ نوفمبر ١٩٢٤: تم إرسال أربعين سيارة فورد في الثامنة مساء إلى تونجا. غرض هذه الحملة هو استعادة هيبة الحكومة في تلودي.

٢٧ نوفمبر ١٩٢٤: هلع واسع النطاق في الخرطوم. المجندون (Cadets) سيفرج عنهم غداً في الساعة الحادية عشر. وصلتنا خطابات من غير تواقيع فيها تهديد بقصف الخرطوم. فجأة انفجرت بنادق لويس (Lewis guns). نيران كثيفة. بعض المتمردين استولوا على المستشفى العسكري وقتلوا كارلايل (Cărlisle) وطبيبين سوريين. كارلايل كان ضابطاً بريطانياً (R.A.M.C.) في الجيش المصري. حذر هاربر (Harper) كل الأسر البريطانية وطلب منهم جميعاً الحضور إلى القصر (حماية لهم)، وكان خيراً ما فعل.

٢٨ نوفمبر ١٩٢٤: جرى قصف المستشفى العسكري طوال اليوم فأسقط في أيدي السودانيين المتمردين وقد أرْدى بعضهم قتلى. كان في الخرطوم مصريون كثيرون. حتى الآن قتل ثلاثة ضباط بريطانيين على الأقل. في اعتقادي أن عدد القتلى من الضباط البريطانيين بلغ اثني عشر. أطلقت سبعون قذيفة (Seventy Shells) على مقر الضباط (Officers mess). قتل كل من كان بالداخل. أنطلق الرصاص في أم درمان. لعله من السجناء الذين أفرج عنهم.

٢٩ نوفمبر ١٩٢٤: توقف إطلاق النار. اعتقل علي البنا في أم درمان. لست أذكر أي شئ عن علي البنا ! ولست أدري لماذا هذا الاهتمام بذكر اسمه !

٣٠ نوفمبر١٩٢٤: علي عبد اللطيف وبقية السودانيين الأربعة وعشرين تلقوا أحكاماً بالسجن طويل المدى على تنظيمهم وقيادتهم لجمعية اللواء الأبيض

وتحريضهم (الناس) على التظاهر واستخدام العنف. تحدث بلال رزق إلى السجناء وطالبهم بالتسليم. بعثنا إليهم بإنذار. وأعددنا قائمة بالأسوأ منهم: محمد الماحي ، عمر دفع الله ، التهامي. في نهاية الأمر سلموا كلهم بسهولة مدهشة.

٣ ديسمبر ١٩٢٤: أربعة وثلاثون (من جملة خمسة وثلاثين) مجنداً سابقاً (ex -cadets)، وأربعة وأربعون سجيناً سياسياً ، تمردوا وخاضوا الحرب (rioted and waged war). قوات السجون بين ١٢٠ و ١٣٠ فرداً. غداً سوف يجري إعدام ثلاثة ضباط رمياً بالرصاص هم: سليمان محمد من قوات الهجانة ، وحسن فضل المولى من مدرسة البنداقة (musketry) وثابت عبد الرحمن من فرقة الخيالة (cavalry). رتبتُ مع هدلستون إحضار الأمين حسين (التاجر الجعلي الذي آوى قسم الله خلف الله) إلى مكان الإعدام وهو مصفد بالأغلال ليشهد تنفيذ حكم الإعدام (تخويفاً له).

٧ ديسمبر ١٩٢٤: طلبت منا وزارة الخارجية البريطانية التريث ، نحن في حيرة من أمرنا. علي عبد اللطيف ما يزال شره يتزايد. هدلستون لن يغادر موقعه حتى يتم إنزال العلم المصري.

١٠ ديسمبر ١٩٢٤: شوستر (السكرتير المالي لحكومة السودان) يقول: لا أمل في إنزال العلم المصري دون وقوع حدث آخر.

١١ و ١٢ ديسمبر ١٩٢٤: الرأي العام معنا (يساندنا) من أجل إنزال العلم المصري.

١٤ ديسمبر ١٩٢٤: مزيد من البينات من توفيق حسن (وهو موظف صغير): حسن فضل المولى وعلي البنا من القادة. والفرقة العاشرة كانت على علم بالتمرد قبل وقوعه.

١٩ ديسمبر ١٩٢٤: اعترف كل من موسى لاظ وحسن مدحت. سوف يمنحون حماية الشرطة.

٢٤ و ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٢٥: علي عبد اللطيف وكل السود ضد الأعراب. دعاية موسكو لها بعض الأثر ، وكذلك الأحكام بالسجن. الحاكم العام الجديد هو جيوفري آرشر.

٢٧ فبراير ١٩٢٥: كونت لجنة لتقييم الحوادث وكتابة تقرير عنها خلال ثلاثة أشهر. كنتُ عضوا في هذه اللجنة. لم أر مرة أخرى أبداً نسخة من التقرير الذي أعددناه. لابد أن يكون هذا التقرير مودعاً في ملفات وزارة الخارجية (البريطانية).

٢٦ مارس ١٩٢٥: السودانيون يتطلعون إلى الترقي لكي يحتلوا المواقع التي كان يشغلها المصريون. سوف تكون خيبة الأمل عظيمة إذا لم يعجل لهم بذلك.[٤١]

إلى هنا تنتهي يوميات مستر بيلي الخاصة بأحداث ثورة ١٩٢٤. وقد أوردناها بهذه الترجمة الحرفية بحذافيرها لعلها تلقى بعض الضوء على جوانب قد تفيد الباحثين ، رغم أنها مقتضبة أصلاً كما هو ظاهر. وبسبب هذا الاقتضاب الذي سجلها به صاحبها فإنها لا تذكر تفاصيل الأحداث بالدقة الكافية وإن كانت قد تطرقت في بعض أجزائها إلى ما لم نقف عليه في المصادر التي أطلعنا عليها وهي ليست قليلة.

لقد شملت المظاهرات مدناً أخرى غير العاصمة ، مثل بورتسودان وشندي وعطبرة ومدني والأبيض. واعتقل الكثيرون في هذه المدن أيضاً. وامتدت حركة الجيش إلى الأقاليم أيضاً ، فتمردت ١٠ جي أورطة في تلودي بجبال النوبة بقيادة اليوزباشي خضر علي والملازم أول عبد الحميد فرج الله والملازم ثاني سيف عبد الكريم. واستقدمت قوة الهجانة من الأبيض لمجابهة هذا الموقف فأعتقل الضباط الثلاثة وحوكموا في الخرطوم بالسجن والفصل من الخدمة. كما تحركت ١٣ جي أورطة في واو ، وحاول الضابط محمد سر الختم إثارة الجيش في الأبيض فأعتقل وأرسل إلى الخرطوم حيث حوكم بالسجن أيضاً. وتم اعتقال عدد من الضباط السودانيين في وحدات أخرى متهمين بالإشتراك في تلك

الحوادث ، وتم إقصاء أكثرهم من الخدمة ووضع بعضهم في الإيقاف تحت الرقابة المشددة.[٤٢] واستكمالاً للصورة وتغطية لبعض النقص نورد فيما يلي – وإن إضطررنا لشئ من التكرار – أطرافاً مما جاء في بعض المصادر الأخرى حول هذه الأحداث. لعل ذلك – مقروءاً مع ما تقدم – يفي بالغرض التوضيحي المطلوب.

كان الضابط سيد فرح – أحد ثوار ١٩٢٤ – قد نجا من الإعدام واختفى. وبعد أعوام طوال إلتقاه الأستاذ حسن نجيلة فقص عليه كيف شارك في الأحداث وكيف نجا. قال إنه كان لجده لأبيه صلة تعارف باللورد كتشنر الذي يسر له فرصة التعليم الابتدائي ثم الإلتحاق بالكلية الحربية ، حيث كان من دفعته كل من الفريق إبراهيم عبود والقائمقام عبد الرحمن الفكي عليهما رحمة الله. ولما كان الضباط السودانيون يقسمون يمين الولاء عند تعيينهم لجلالة ملك مصر ، فقد اتفق سيد فرح وعبد الفضيل الماظ على الخروج إلى الخرطوم بحري للإنضمام للجيش المصري وربط مصيرهما به. كان ذلك بعد مظاهرات جمعية اللواء الأبيض التي أعقبت الإنذار البريطاني الشهير لمصر عندما اغتيل السير لي ستاك في القاهرة. تم الاتفاق على ذلك بين مجموعة من الضباط هم: سيد فرح (صاحب الرواية) وعبد الفضيل الماظ وثابت عبد الرحيم وحسن فضل المولى وسليمان محمد وعلي البنا. وانضم إليهم ثلاثة وستون جندياً سودانياً. سار هؤلاء الضباط والجنود يحملون الأسلحة والذخيرة ظهر الخميس ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ حتى بلغوا المستشفى العسكري (وزارة الصحة الحالية). قال سيد فرح:" وشاهدنا من بعيد قوة من الجيش الإنجليزي تتحرك نحونا من أمام مباني كلية غردون ، وأخذت تقترب منا – إلى هذه اللحظة لم يكن في تخطيطنا الدخول في معركة حربية معهم ، ولكنا أيضاً كنا نتوقع الشر منهم ". وقال سيد فرح إن القوة الإنجليزية كانت تتكون من ٨٥٠ جندياً فأطلقت النار في الهواء لتخيفهم وتدفعهم إلى الاستسلام. ولكنهم بأمر من الضابط عبد الفضيل الماظ أطلقوا نيرانهم على الجيش الإنجليزي فتساقط القتلى منه بالمئـــات، ولم يبق منه إلا مالا يزيد عن

مائة وخمسين عسكرياً ، حسب رواية سيد فرح. واستمرت المعركة حتى انتهت ذخيرة القوة السودانية قرب منتصف الليل.

وعندما عبر سيد فرح النهر سباحة إلى الخرطوم بحري وجد أن القوات المصرية المرابطة هناك – وهي مكونة من خمسة بلوكات تتقدمها الطوبجية – بقيادة الضابط القائمقام أحمد رفعت ، الذي تلقى أمراً من الملك فؤاد بتنفيذ أمر مغادرة السودان في الموعد المحدد له. فقد أرسل الملك فؤاد بالطائرة ضابطاً مصرياً كبيراً اسمه " أمين هيمن " بهذا الأمر. وقد حدثهم أمين هيمن بأن الإنجليز هددوا الملك فؤاد وحاصروا قصره حتى كتب هذا الأمر. وقال سيد فرح إنه كان في موقف حرج ولذلك رافق الجيش المصري عند مغادرته للبلاد وهو في ملابس جندي مصري. ولما كان الإنجليز وأعوانهم يبحثون عنه في كل مكان لينفذوا فيه حكم الإعدام رمياً بالرصاص فقد اصطنع سيد فرح – حسب روايته – شتى الحيل للاختفاء ، وساعده أمين هيمن وآخرون حتى بلغ واحة جغبوب ، ثم الجبل الأخضر في ليبيا حيث كان يعسكر الثوار الليبيون بقيادة عمر المختار الذي رحب به كثيراً. فقضى سيد فرح سنة كاملة يعمل سكرتيراً لعمر المختار. وقال إنه ظل يعمل في صفوف ثوار ليبيا من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣١. ثم عاد إلى قرية في صعيد مصر بعد أن تغلبت إيطاليا على عمر المختار وأعدمته شنقاً في الصحراء. وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا – وقد كان من بين بنودها العفو عن جميع السجناء السياسيين والهاربين – حظي سيد فرح بمقابلة النحاس باشا رئيس حكومة مصر آنذاك ، وتم تعيينه مديراً لمديرية أسوان. وظل في هذا المنصب حتى " حدثت ظروف " في أول قيام ثورة الجيش المصري في يوليو ١٩٥٢ " وأدت تلك الظروف إلى إحالته إلى المعاش."[٤٣]

في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وفي شارع بمدينة القاهرة أطلق الشاب المصري " عنايت " الرصاص على الميجر جنرال السير لي ستاك حاكم عام السودان وسردار (قائد عام) الجيش المصري ، فمات متأثراً بإصابته في منتصف ليلة

٢١ نوفمبر ١٩٢٤. وعلى أثر ذلك توجه المندوب السامي البريطاني في مصر – اللورد اللنبي – على رأس كتيبة من سلاح الفرسان إلى مجلس الوزراء المصري وسلم سعد باشا زغلول رئيس الوزراء مذكرة شديدة اللهجة ، فقد كان اللنبي آنذاك هو الحاكم الفعلي لمصر ، وكان من بعض ماجاء في مذكرته لسعد زغلول:-

"... فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:-

١- أن تقدم اعتذاراً وافياً عن الجناية.
٢- أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين ، أياً كانوا ومهما كانت سنهم ، أشد العقوبات.
٣- أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.
٤- أن تدفع في الحال إلى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.
٥- أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ماينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد.
٦- أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة.
٧- أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة في الشئون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر.

وإذا لم تُلبَّ هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان."

واختتم اللورد اللنبي هذا الإنذار العاصف المهين بقوله:" وإني اغتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامي. إمضاء : اللنبي – فيلد مارشال"![44]

رفضت حكومة سعد زغلول تلبية بعض مطالب الإنذار ، وأنكرت مسئوليتها عن حادث اغتيال السير لي ستاك ، واستقالت. غير أن الحكومة التي خلفتها برئاسة أحمد زيور باشا قبلت تنفيذ المطالب البريطانية الواردة في الإنذار ومن بينها تقديم الاعتذار لبريطانيا عن وقوع حادث الاغتيال ، ودفع الغرامة المالية التي طولبت بها ، وسحب جيوشها من السودان خلال الفترة الزمنية المحددة ، واصفة ذلك كله بأنه " الخيار الوحيد " المتاح لها وأنه " إنقاذ ما يمكن إنقاذه." في هذا الأثناء تم تعيين السير هيربرت هدلستون حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصري بالإنابة وأوكلت له مهمة إجلاء القوات المصرية من السودان. تجدر الإشارة هنا إلى أن القوات البريطانية كانت موزعة – بعد احتلال السودان عام ١٨٩٨ وحتى عام ١٩٢٤ – بين الخرطوم وعطبرة وبورتسودان ، وأن الأراضي السودانية كانت – خلال هذه الفترة – تشتمل على أكثر من نصف تعداد الجيش المصري ، الذي كان مكوناً من وحدات مصرية ووحدات سودانية موزعة على أقاليم السودان المختلفة. ولكن السلطة الحقيقية وقيادة جيوش الاحتلال الفعلية كانت من نصيب الضباط البريطانيين العاملين في الجيش المصري.

في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ أصدر السير هدلستون أمره بإخلاء الجيوش المصرية للسودان. فاجتمع على أثر ذلك لفيف من الضباط المصريين والضباط السودانيين وقرروا المقاومة تحت قيادة القائمقام أحمد رفعت قائد المدفعية في الخرطوم بحري. وفي عصر الخميس ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ خرج ضباط وجنود سودانيون بقيادة عبد الفضيل الماظ وحسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم وسيد فرح لدعم قوات أحمد رفعت في الخرطوم بحري. وقبل أن يتمكنوا من اجتياز جسر النيل الأزرق التحمت بهم كتيبة بريطانية ودارت بين الفريقين معركة حامية طوال ليل الخميس وحتى نهار الجمعة استشهد فيها عبد الفضيل الماظ

وآخرون ، وتم اعتقال رفاقه فاعدموا جميعاً ما عدا علي البنا الذي أبدل حكم الاعدام عليه بالسجن. وفي ذات يوم الجمعة ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ وصلت الخرطوم طائرة حربية بريطانية تقل مندوب وزارة الحربية المصرية حاملاً أمراً للقوات المصرية في السودان " بالكف عن مقاومة الإجراءات التي اتخذها نائب الحاكم العام لإخراجهم بالقوة من الأراضي السودانية." وقد شرع أحمد رفعت وقواته – بعد أن التزموا الحياد التام أثناء المعركة وخذلوا القوات السودانية الثائرة – في الجلاء عن السودان منذ يوم السبت ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤. وترتب على هذا الخذلان المبين آثار بعيدة المدى في صفوف المثقفين السودانيين عسكريين ومدنيين ، وفي صفوف الحركة الوطنية السودانية بأسرها ، مما سنتعرض له لاحقا.[٤٥]

محاكمة المعتقلين:

جرت محاكمة قادة جمعية اللواء الأبيض المعتقلين في شهر فبرائر عام ١٩٢٥ عندما عقدت محكمة كبرى علنية برئاسة القاضي اوزبرن وعضوية الميجر برادلي والشيخ حسين الفيل. وكان المتهمون الذين مثلوا أمام هذه المحكمة هم: علي عبد اللطيف وصالح عبد القادر وعبيد حاج الأمين وحسن شريف وحسن صالح وأحمد مدثر وتهامي محمد عثمان ومحمد سر الختم ومحمد المهدي الخليفة عبد الله ومحمد إدريس ومحمد عبد البخيت وعبد الله النور ونور الدين فرج وعمر دفع الله. أدين أغلب المتهمين وصدرت في حقهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة. ونفي خمسة من قادة جمعية اللواء الأبيض إلى واو ببحر الغزال ، وهم: علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وعلي البنا ومحمد عبد البخيت ومحمد المهدي الخليفة عبد الله. وقد مات عبيد حاج الأمين في منفاه بداء الحمى السوداء، وخولط علي عبد اللطيف، وعندما أفرج عنه وعن زملائه الباقين عقب معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا " لم ينتفع علي عبد اللطيف بهذا الإفراج بعد أن سلب نعمة العقل ، ومات نزيلاً بإحدى مصحات مصر."[٤٦]

أثناء المحاكمات قام المستر بيلي نائب مدير الخرطوم - الرجل الدموي المعروف الذي سفك دماء الثوار الوطنيين في سنجة في مايو - أغسطس ١٩١٩ - بدور هام. فهو الذي أغرى بمكره ودهائه بعض أعضاء جمعية اللواء الأبيض حتى صاروا " شهود ملك " وانقلبوا على زملائهم في المحكمة وأدلوا بشهادات ضدهم. غير أنه ووجه في إحدى جلسات المحكمة بأسئلة محرجة طرحها عليه " أمين الشاهد " محامي الدفاع عن المتهمين. فأخذ مستر بيلي يضطرب ويتلعثم في أجوبته وبان التلفيق واضحاً في بعض أقواله وإجاباته أمام هذه المحكمة العلنية. فقد ضيق عليه أمين الشاهد المحامي الخناق حتى انكشف أمام الحشد الكبير الذي شهد جلسات المحاكمة. وفي اليوم التالي انتشرت بين الناس مقطوعة شعرية طريفة كتبها الشاعر الوطني إبراهيم العبادي وأراد أن يصل بها عن طريق التورية إلى التنديد بحالة مستر بيلي وهو يضطرب ويتلعثم أمام أسئلة محامي الدفاع الأستاذ أمين الشاهد. فقد جاء في هذه المقطوعة قول الشاعر العبادي:

خديـــك وعيونـــك ثم ثغرك شاهـــد .. لي أنا في هواك واقعات كتار ومشاهد
كل ما أصورك أو لي جمالك أشاهد .. أبقى أحـــير من "الشاهد" أمام "الشاهد"

فلايخفى أن " الشاهد " الأول في عجز البيت الثاني قصد به المستر بيلي وهو في حالة اضطراب وحيرة ، وأن " الشاهد " الثاني في عجز نفس البيت قصد به محامي الدفاع الأستاذ أمين الشاهد وهو يطرح من الأسئلة ما تتكشف معه تلفيقات مستر بيلي. فلم يكن غريباً أن الأستاذ أمين الشاهد قد أبعد من السودان قبل أن يكمل رسالة الدفاع عن هؤلاء المتهمين الذين حوكموا بالسجن ونفي بعضهم إلى جنوب البلاد.[٤٧] أما ماحدث لثوار سنجة عام ١٩١٩ على يد مستر بيلي فلم نقف له على حيثيات محكمة أو دفاع أو شهود اتهام ، وإنما كان الأمر كله مذبحة كبرى وحملة إبادة صريحة أنكرت فيها أبسط حقوق الإنسان أخذ فيها الناس بالظنة وصدرت أحكام الإعدام في حقهم قبل أن تنعقد المحكمة الصورية وسفكت دماؤهم ظلماً وبغياً واستكباراً وعلواً في الأرض.

تقييم الأحداث:

انتهت لجنة " ايوارت " التي شكلتها حكومة السودان للتقصي ، إلى أن كل ماحدث من أحداث ١٩٢٤ السلمية والدامية كان نتيجة مباشرة لتأثير المصريين وتحريضهم. وفي ذات الوقت أنكر تقريـــر اللجنة (المعروف باسم " تقرير ايوارت") أن تكون حوادث ١٩٢٤ نتيجة شعور صادق نحو مصر ، بل جاء في التقرير أن " جميع طبقات الشعب السوداني الصميم... يكرهون المصريين والحكم المصري "، وأن ولاء السودانيين للبريطانيين يجب ألا يبالغ فيه أو يُطمأن إليه ، وأن اتحاد وادي النيل بأسره ليس – على الأكثر – غير وسيلة مؤقتة للتخلص من البريطانيين وذلك قبل قلب ظهر المجن للمصريين.[٤٨]

ويطرح الأستاذ أحمد خير طائفة من الأسئلة عن مرامي حركة ١٩٢٤ وجمعية اللواء الأبيض ويرى أنه " من العسير بل من المستحيل الوصول إلى معرفة الحقيقة على وجه اليقين قبل أن يتطوع من بقي على قيد الحياة من أبطال هذه الحركة فيزيح الستار". ويقول إن اغتيال السردار في شوارع القاهرة أتاح الفرصة المبتغاة للعسكرية البريطانية في مصر والسودان بمثل ماكان حادث سراجيفو بالنسبة للعسكرية البروسية في عام ١٩١٤ ، فكشف الاستعمار البريطاني عن نابه واستسلمت القيادة الوطنية في مصر والسودان.واختفى قادة الحركة ونافخو نارها ، فهاجر البعض إلى مصر حيث يتغلغل النفوذ الإنجليزي في كل شئون مصر كما هو الحال في السودان ، وانتهى بهم الأمر إلى عقد نفسية جمة " لبست ثوب الكراهية والاحتقار لكل ما هو مصري... وفريق آخر أودع السجن ونفي إلى مستنقعات بحر الغزال ليلقى حتفه أو ينقل إلى مستشفى المجاذيب. وخرج من قدرت له النجاة والسلامة إلى مجتمع مزيج من عنصرين، احدهما جاهل لتاريخ الحركة وظروفها السليمة ، والآخر متنكر لها. أما من بقي في السودان بمنجاة من قبضة البوليس ويد القانون فقد طلق جمهرتهم ، طلاقاً بائناً لا رجعة فيه ، فكرة الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين لرفع نير الاستعمار البريطاني وقنع بأن يكرس ما بقي له من جهد في سبيل الحصول

على مقعد مريح في موكب الحياة طبقاً للمراسيم والطقوس التي تقررها حكومة السودان ". ويرى أحمد خير أن الحكم السليم على حركة ١٩٢٤ ينبغي أن يكون على أساس النظر إليها وتقديرها لا بظروف اليوم ومقاييس هذه السنين ، وإنما على ضوء الظروف التي اكتنفتها والمؤثرات المحلية والعالمية. وبعد أن عدد هذه الظروف والمؤثرات خلص إلى أن " زعماء ١٩٢٤ قد قدموا الدليل على حيوية السودانيين وسخطهم على الاستعمار ورغبتهم في الحياة الحرة الكريمة ". وقال مستخلصاً العبر: " ولا ريب أن مظاهرة طلبة المدرسة الحربية واغتيال السردار في القاهرة ، والملحمة العسكرية في الخرطوم ، قد انحرفت بحركة ١٩٢٤ عن الموقف الذي نتمنى اليوم لو انتهت عنده: موقف الاحتجاج والسخط على الاستعمار. فقد أتاحت هذه الحوادث الفرصة ليلجأ الاستعمار إلى استعمال القوة تحت ستار الدفاع عن الأمن والنظام وأن يرصد نتائج ١٩٢٤ لمصلحته في قائمة الأرباح."[٤٩]

وقال الأستاذ أحمد محمد ياسين إن موقف الحكومات المصرية التي أعقبت حكومة سعد باشا كان مخيباً للآمال بالنسبة إلى أبطال ثورة ١٩٢٤ الذين كانوا في السودان أو في مصر أثناء أحداث مقتل السردار. فقد قوبل أولئك الأبطال بالتجاهل والامتعاض. ولعل أكبر دليل على ذلك هو محاولة البوليس المصري إلقاء تهمة مقتل السردار على عرفات محمد عبد الله... " هذه الرواسب ظلت باقية في نفوس بعض أبطال حركة ١٩٢٤ مما دفع بعضهم للانتقال والانضمام للحركة الانفصالية في السودان في وقت مبكر ". وقال عن موقف القوات المصرية المرابطة في الخرطوم بحري (بقيادة أحمد رفعت) إنه كان سلبياً للغاية لأنهم اعتصموا في ثكناتهم وخرجوا جميعاً ضباطاً وجنوداً – بعد أن صدر لهم الأمر من حكومة صباحي باشا بمغادرة السودان – ولم يصب أحد منهم بأذى. وقال: " ولو كانوا قد تجاوبوا مع إخوانهم السودانيين والتحموا مع الإنجليز في معركة في الفترة بين استقالة سعد باشا وقيام حكومة نوبار باشا ، ولو امتزج الدم المصري بالدم السوداني في ملحمة مشتركة في ثرى السودان ، لربما كان

قد تغير وجه التاريخ بالنسبة لقضية وادي النيل ". وقال: " ظلت الدعوة لوحدة وادي النيل في أشكالها المختلفة لازمة للسودانيين منذ الفتح في عام ١٨٩٨ وإلى أن تحقق الاستقلال في يناير ١٩٥٦. وقد كانت كلها تجاوباً مع الثورة المصرية ضد الاستعمار...ألخ.[٥٠] وهذا من غريب ما سمعت.

وفي مفارقة بينه لهذه المقولات السالفة ، روى الأستاذ محمد حسنين هيكل الكاتب المصري المعروف أنه كانت تربطه صداقة عميقة بالراحل محمد أحمد محجوب الذي وصفه بأنه شاعر قدير وسياسي بارع ، وأنه – رغم عدم قناعته هو (أي هيكل) بوحدة مصر والسودان – كان يناقش صديقه محمد أحمد محجوب داعياً لوحدة وادي النيل كي يستفزه ويسمع حجج دعاة الاستقلال في السودان. فكان محجوب يردد على مسامعه بيت شعر معناه أنه لو ذبح مصري وسوداني على حجر واحد فإن دم كل منهما سيسيل في طريق مختلف ولن تختلط الدماء !![٥١]

وكتب الأستاذ عبد الخالق محجوب يقول: " إن شعار وحدة وادي النيل الذي هو شعار جمعية اللواء الأبيض يعبر عن العجز السياسي للطبقة الوسطى السودانية ، أكثر من التعبير عن رغبة الجماهير الشعبية في الانعتاق من عسف الاستعمار البريطاني... إن حركة ١٩٢٤ كانت خالية من أي برنامج يمكن بمقتضاه تعبئة الجماهير وحملها على الانضمام إليها. فالبرنامج لم يخرج في جملته عن ترديد ألفاظ الحرية ووحدة وادي النيل وعاشت مصر ، أما المستقبل الذي يمكن أن تلقاه الجماهير من نظم ديمقراطية للحكم والتقدم الاقتصادي فأمور كانت مهملة من جانب الحركة... إن تنظيم الحركة كان ضعيفاً وغير متسع في المستوى المطلوب لمجابهة الاستعمار ".[٥٢] وقال الأستاذ عبد الخالق محجوب إن قيادات الحركة تراجعت على غير انتظام. وعندما فتح الاستعمار أمامهم الفرص في جهاز الدولة هرعوا وراء المكاسب الشخصية. لقد تحول كثير من الذين اشتركوا في حركة ١٩٢٤ إلى عناصر يائسة تزهد في جدوى الكفاح ومناهضة

الحكم الاستعماري. وتدرجوا في أجهزة الدولة وكونوا رصيداً للمستعمر في كل خطواته."[53]

ويقول دكتور القدال في تقييمه لحركة ١٩٢٤: " ولعل أهم جوانب الضعف التي برزت فيها ، أن أحداثها وقعت في أزمان متفرقة دون تنسيق. فالمظاهرات كانت في يونيو ويوليو ، وتمرد الطلبة الحربيين في أغسطس ، والصدام المسلح في نوفمبر. هذا التشتت وعدم التنسيق سهل على الحكومة مهمة القضاء عليها الواحدة تلو الأخرى. وكان قادة الحركة من الشباب في العشرينات من عمرهم. فحملهم زهو الشباب وإندفاعه ، ونفخ في أشرعة طموحاتهم القومية فانطلقت شُرعاً ". ويقول " إن التقييم الأمثل لثورة ١٩٢٤ يعتمد على الزاوية التي ننظر منها إلى أحداثها وفحصها في إطارها التاريخي. فإذا نظرنا إليها باعتبارها حركة قامت من أجل القضاء على الاستعمار البريطاني وإحلال بديل وطني مكانه فإنها حركة فاشلة. أما إذا نظرنا إليها باعتبارها انتفاضة تعبر عن المشاعر القومية في مرحلة ميلادها ، بكل ما في ساعة الميلاد من صخب وضجيج ومن وهن المولود وضعفه ، فقد حققت نجاحاً. وإنغرست التجربة عميقاً في الضمير القومي ، ليس من عمق المواجهة العسكرية مع الاستعمار البريطاني فحسب ، وإنما أيضاً من مشاركة أخلاط من القبائل التي التقت خارج التركيب القبلي والعرقي ، مما أعطى اليقظة القومية شهادة ميلادها ".[54]

وقال محمد خير البدوي: " وكان شعار القائمين بالثورة وحدة وادي النيل التي رفضها السودانيون فيما بعد عندما خيروا بينها وبين الاستقلال. غير أن هذا لا ينقص من قدر ثورة ١٩٢٤ ويكفي أنها حركة معادية للبريطانيين ، كما أن السودانيين بطبعهم يقدسون البطولة والأبطال وهم في هذا التقديس لايتساءلون لماذا ؟ ولا يعنيهم مرمى الأبطال وما يدعون إليه. وهكذا لا يزال السودانيون حتى اليوم يتغنون بأبطال ثورة ١٩٢٤ وقبلها الثورة المهدية رغم ما بينهما من تناقض ظاهر في الأهداف. فالأولى كانت من أجل الوحدة مع مصر تحت تاج الملك فؤاد الأول بينما كانت الثانية ثورة ضد مصر !! وقد تحول كثيرون من

ثوار ١٩٢٤ مع مرور الزمن إلى معسكر الاستقلاليين ، ومنهم على سبيل المثال الأميرالاي عبد الله بك خليل والقائمقام زين العابدين عبد التام ، ومن المدنيين محمد صالح الشنقيطي وإبراهيم بدري وصالح عبد القادر شاعر الثورة المفلق. ويثبت هذا رأي القائلين بأن الدعوة لوحدة وادي النيل كانت تستهدف في باطنها الاستقلال التام عن دولتي الحكم الثنائي ".[٥٥]

ولقد أوضح السيد علي الميرغني لمدير المخابرات أن قوام تلك الحركة (أي ثورة ١٩٢٤) هم الموظفون النفعيون والضباط السودانيون والجيش المصري. أما أصدقاء الحكومة المخلصون فهم دافعو الضرائب وهم ضد الحركة.[٥٦]

هذا وقد سلف القول بأن دعاة الاستقلال التام في السودان بزعامة السيد عبد الرحمن المهدي كانوا – مع إكبارهم لشجاعة قادة جمعية اللواء الأبيض – ينظرون إلى حركة ١٩٢٤ من زاوية مغايرة. فهي في نظرهم امتداد للحركة الوطنية المصرية ولا تمثل المطالب الحقيقية لشعب السودان. وفي حقيقة الأمر كان شعار حركة ١٩٢٤ هو وحدة وادي النيل تحت تاج ملك مصر المفدى فؤاد الأول ، مما يناسب – إن لم نقل يطابق – مزاعم الحكومة المصرية آنذاك بأن السودان أرض مصرية وجزء لا يتجزأ عن مصر. ويصعب على المرء أن يتصور أن الهدف من شعار وحدة وادي النيل كان هو تحقيق استقلال السودان عن كل من دولتي الحكم الثنائي وأن ذلك كان هدفاً يرضي الحكومة المصرية والملك فؤاد. فمثل هذه الإزدواجية في الأهداف أمر محير وخير منه القول باستلهام مبادي الثورة المصرية عام ١٩١٩ للمطالبة بتحرير السودان عن كل من بريطانيا ومصر ، فكلاهما كانت تحتل السودان. إن " فحص هذه الأحداث في إطارها التاريخي " واستقراء بواعثها ومسيرتها ومابشرت به ، يكسبها مسحة رومانسية. وبعض ما يجردها تماماً من الواقعية هو مالم يكن في حسبانها من خذلان القوات المصرية لها ، الأمر الذي حولها من حلم رومانسي وطني جميل

إلى واقعة مأساوية مفزعة. غير أن ذلك لا يقدح في وطنية الشبان الذين فجروا الأحداث وراح بعضهم ضحيتها ، ولا يصم الذين عارضوها – استنكافاً عن تبعية غير مبررة ولا يعرف مداها – بميسم الضلوع مع الاستعمار. وليس من الإنصاف في شئ وصم أي من المعسكرين الوطنيين المتعارضين بعدم الوطنية أو ممالاة الدخيل. وإنما هي اجتهادات في البحث عن أصوب السبل لتخليص البلاد – عاجلاً أو آجلاً – من نير الاحتلال الأجنبي ، أياً كان.

في بحثه الضافي بعنوان " نحو تعريف جديد لثورة ١٩٢٤ " قدم لنا الدكتور عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن شرحاً وافياً وتقييماً علمياً لأحداث تلك الثورة وبيّن في شرحه وتقييمه لها أثر تجربة الحركة الوطنية المصرية على السودان. ذكر في بحثه أن المصادر التاريخية المتداولة تؤكد أن الثوار قد استقبلوا الموت بشجاعة فائقة وبطولة نادرة. وفي المحكمة الكبرى التي انعقدت بكوبر بالخرطوم بحري في ١٩٢٥/٢/٢٩ لمحاكمة رئيس وأعضاء جمعية اللواء الأبيض ، صدر الحكم بسجن علي عبد اللطيف سبع سنوات ، وصالح عبد القادر سنتين ، وعبيد حاج الأمين ثلاث سنوات ، وحسن شريف سنتين. كما حكم على أعضاء الجمعية الآخرين بالسجن لفترات تتراوح بين ستة أشهر وسنة. ثم رأت المحكمة نفي علي عبد اللطيف ومحمد عثمان البخيت وعبيد حاج الأمين إلى واو. وبقي هؤلاء نحو عشرين عاماً بالمنفى مات خلالها عبيد حاج الأمين وعاد منها علي عبد اللطيف بعلة أودت بحياته في مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨. وجاء في هذا البحث أن عبيد حاج الأمين ذكر أمام المحكمة وبوضوح تام ، أن هدف الجمعية هو ضم السودان لمصر ، معللاً ذلك بأن مسألة السودان معلقة بين مصر وإنجلترا ومصيره أن يلحق بأحدهما. وقال عبيد إنه جندي مصري ويريد الانضمام للطوبجية المصرية بالخرطوم بحري.

قال الدكتور عبد الوهاب معلقاً على ذلك: " ولا أدري كيف يمكن أن نطلق عليها ثورة وطنية وزعماؤها لم يطالبوا بالاستقلال التام والناجز للسودان بل

كانوا يريدونه أن يكون جزءاً لا يتجزأ من مصر. ولا أدري كيف يمكن أن يتحقق الاستقلال للسودان إذا توحد مع مصر وتحققت وحدة وادي النيل التي كانوا يحلمون ويطالبون بها ". وقال " إن توقيت القيام بالثورة قد أملته عوامل وأحداث خارج السودان من أهمها تدهور العلاقات بين مصر وبريطانيا واختلاف مواقفهما تجاه المسألة السودانية ، ومقتل السير لي ستاك والأمر الصادر بإجلاء الجيش المصري عن السودان ". وقال أنّ ابتعاد كبار الضباط مثل عبد الله خليل عن قيادة الثورة جعل القيادة العسكرية " بأيدي صغار الضباط قليلي الخبرة والتجارب ومن ثم ارتكبت بعض الأخطاء والتصرفات الطائشة والساذجة التي أدت إلى فشل الثورة ". وخلص الدكتور عبد الوهاب إلى تعريف " ماحدث في السودان عام ١٩٢٤ بأنه حركة وطنية عملت لتحرير السودان ومصر من الاستعمار البريطاني وتحقيق وحدة وادي النيل. وهي بهذا تعتبر جزءاً لا يتجزأ ولا يميز عن الحركات الوطنية الأخرى السابقة لها واللاحقة بها مثل الحركة المهدية ومؤتمر الخريجين والتي ساهمت جميعها ، وبدرجات متفاوتة ، في تحقيق وحـــدة السودان وحريته واستقلاله ".[٥٧]

هوامش الفصل الثاني

١- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه . دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢ . ص ٣١-٣٥ ، ٤٠.
٢- نفس المصدر . ص ٣٧ - ٣٩.
٣- سليمان كشة . سوق الذكريات ج/١ شركة الطبع والنشر الخرطوم ١٩٦٣ (يونيو). ص ٧٤-٧٦.
٤- حسن نجيلة في : ملامح من المجتمع السوداني ج/١ . دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ١٩٩٤ . ص ٨-٢٣ . وأنظر أيضاً سليمان كشة في : سوق الذكريات ج/١ (مصدر سابق). ص ١٢٧-١٣٠.
٥- أنظر تواريخ صدور هذه الصحف عند عبد الله إبراهيم الطاهر في : بيبلوغرافيا الصحافة السودانية في قرن (١٨٩٨-١٩٩٨). المجلس القومي للصحافة . الطبعة الأولى ٢٠٠١ الخرطوم . ص ٢٤-٢٥ ومابعدها.
٦- حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني ج/١ . مصدر سابق . ص ٢٤-٣١.
٧- أحمد خير : كفاح جيل . طبع ونشر وتوزيع الدار السودانية للكتب ، شارع البلدية الخرطوم. القاهرة ٢٠٠٢ . ص٢٠.
٨- محجوب محمد صالح : محاضرة في الاحتفال بذكرى حسين شريف بجامعة الأحفاد للبنات ، يوليو ٢٠٠٣.
٩- جهاد في سبيل الاستقلال .(يشتمل على مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي). أشرف على إعداده الصادق المهدي. طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم. بدون تاريخ. ص ٢٦-٢٧.
١٠- سليمان كشة : سوق الذكريات ج/١ . مصدر سابق . ص ٥٢-٥٦.
١١- نفس المصدر . ص ٩٨-٩٩.
١٢- نفس المصدر . ص ٨٤-٨٦.

١٣- نفس المصدر . ص ١١٦-١١٩.
١٤- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه . مصدر سابق . ص ٣٦-٤٠ ، وص ٢١٤ هامش١٠.
١٥- أنظر صحيفة " الأيام " العدد ١٢٠٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩ الثلاثاء ، الصفحة الأخيرة باب " يومياتي ".
١٦- أحمد خير : كفاح جيل . مصدر سابق . ص ٢٢-٢٣.
١٧- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥ . الطابعون : دار مصحف أفريقيا . الناشر : مركز عبد الكريم ميرغني أم درمان . الطبعة الأولى ١٩٩٢. ص ٤٥٥.
١٨- نفس المصدر . ص ٤٥٣-٤٥٤.
١٩- سليمان كشة : سوق الذكريات ج/١ . مصدر سابق . ص ١٦١-١٦٦.
٢٠- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية . القاهرة . دار غريب للطباعة ٢٠٠١. ص ٢٢.
٢١- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠- ١٩٥٥ . مصدر سابق . ص ٤٣٢-٤٣٨.
٢٢- نفس المصدر . ص ٤٤٩.
٢٣- سليمان كشة : سوق الذكريات ج/١ . مصدر سابق . ص ١٣٠.
٢٤- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥ . مصدر سابق. ص ٤٣٨-٤٤٤ . وأنظر حسن نجيلة في : ملامح من المجتمع السوداني ج/١ (مصدر سابق). ص ٤٠ ، وكذلك مذكرات أحمد محمد يسن (مصدر سابق). ص ٢٣-٢٥.
٢٥- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦-١٩٥٣ . الطبعة الأولى . دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٨ . ص ٦٢- ٦٤.

٢٦- حسن نجيلة: ملامح من المجتمع السوداني ج/١.مصدر سابق. ص ٣٤- ٣٥،٨٠ .

٢٧- جهاد في سبيل الاستقلال . ص ٢٦. مصدر سابق . وأنظر أيضاً فيصل عبد الرحمن علي طه في : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦- ١٩٥٣ . مصدر سابق . ص ٦٥- ٦٦.

٢٨- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠- ١٩٥٥ . مصدر سابق . ص ٤٤٢.

٢٩- أحمد خير : كفاح جيل . مصدر سابق . ص ١٧- ١٩.

٣٠- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ٢٤.

٣١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦- ١٩٥٣ . مصدر سابق . ص ٦٦- ٧١.

٣٢- حسن نجيلة: ملامح من المجتمع السوداني ج/١. مصدر سابق. ص٢٦.

٣٣- أنظر بابكر بدري في : تاريخ حياتي ج/٢ . بدون تاريخ . المقدمة بقلم ستيوارت سايمز (حاكم عام السودان الأسبق) بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٦٠ ، لندن . ص ١٧٤- ١٧٥.

٣٤- دونالد هولي : نقوش الخطى على رمال السودان . تعريب الدكتور موسى عبد الله حامد . مطبعة الحرية ، أم درمان ٢٠٠٢ . ص ١٥٢.

٣٥- محمد إبراهيم أبوسليم : الإمام عبد الرحمن المهدي – مرشد مصدري. الإمام عبد الرحمن المهدي – مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي (يشار إليه فيما بعد بكلمة "عماعم"). مكتبة مدبولي ، القاهرة. عربية للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ٢٠٠٢. ص ٤٤٤.

٣٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦- ١٩٥٣ . مصدر سابق . ص ٧١- ٧٢.

٣٧- يوسف فضل حسن : الإمام عبد الرحمن المهدي : صـــرح مؤسسي . عماعم . مصدر سابق . ص ٢٢- ٢٣.

٣٨- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠- ١٩٥٥ . مصدر سابق . ص ٤٤٤.

٣٩- نفس المصدر . ص ٤٤٥.

٤٠- أوراق مستر بيلي : ٤٠-١/١/٥٣٣ Box. درم (إنجلترا). المكتبة الشرقية، قسم السودان.

٤١- أوراق مستر بيلي: ٣٣-١/١٣/٤٢٢ Box. درم (إنجلترا). المكتبة الشرقية، قسم السودان.

٤٢- حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني ج/١ . مصدر سابق . ص ٢٠٦.

٤٣- حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني ج/٢ . ص ٢٤- ٣١ . الطبعة الأولى ١٩٩٤. دار الخرطوم للطباعة والنشر (ج/١ و ج/٢ في مجلد واحد).

٤٤- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه . مصدر سابق . ص ٤١ - ٢١٦ . أنظر أيضاً محمد خير البدوي في : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية . مطبعة جامعة الخرطوم. بدون تاريخ . ص ٤٣.

٤٥- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦- ١٩٥٣ . مصدر سابق . ص ٣٢- ٣٣ ، ٧٣.

٤٦- حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني ج/١ . مصدر سابق . ص ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥.

٤٧- نفس المصدر . ص ٢١٤- ٢١٥.

٤٨- جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩- ١٩٣٩. نقله من الإنجليزية إلى العربية هنري رياض. الطبعة الثانية ١٩٨٧ الخرطوم . ص ٧٨- ٨٢.

٤٩- أحمد خير : كفاح جيل . مصدر سابق . ص ٢٩- ٣٢.

٥٠- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٢٧- ٢٨.

٥١- محمد حسنين هيكل : " السودان القطر الذي لم يستطع أهله أن يفهموه ". صحيفة الأيام السودانية العدد ٧٩٩٠ بتاريخ الاثنين ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٣.

٥٢- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠- ١٩٥٥ . مصدر سابق . ص ٤٥٠.

٥٣- محمد سعيد القدال : الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١- ١٩٨٥. دار الجيل – بيروت ١٩٩٢ . ص ١٢٤.

٥٤- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠- ١٩٥٥ . مصدر سابق . ص ٤٥١.

٥٥- محمد خير البدوي : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية . مصدر سابق . ص ٤٤.

٥٦- يوسف فضل حسن : الإمام عبد الرحمن المهدي – صرح مؤسسي . عماعم (مصدر سابق) ص ٢٢- ٢٣.

٥٧- أنظر عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن في : الحركة الوطنية في السودان – ثورة ١٩٢٤. تحرير د. محاسن عبد القادر حاج الصافي. سلسلة الدراســات الوطنيــة. " الحركة الوطنية " رقم ١٨ (معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية – جامعة الخرطوم). ١٩٩٢ . ص ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٧٤.

الفصل الثالث

١- في أعقاب الهزيمة.
٢- المهدية الجديدة.
٣- الحاكم العام جيوفري آرشر يزور الجزيرة أبا.
٤- الإدارة الأهلية.
٥- مياه النيل.
٦- إضراب الطلاب عام ١٩٣١.
٧- الصراع في نادي الخريجين.

في أعقاب الهزيمة:

بعد أن انتهت ثورة ١٩٢٤ إلى ما انتهت إليه من إخفاق مأساوي، أصيب كثير من المثقفين السودانيين بصدمة عنيفة ، وأخذوا يراجعون مواقفهم ويجيلون أفكارهم في ما حولهم ويتفكرون أي السبل يسلكون. قال دكتور القدال: "وانغمس بعضهم في الخمر يغرق فيها أعلام طموحاته المنكسة ، ويهومون في دنيا الأدب الرفيع والشعر بعيداً عن عالم الجماهير المتبلدة". وقال : "لقد وقف المثقفون حيارى أمام مشاركة الجماهير التي اقتصرت على بعض سكان المدن ولم تمتد إلى ريف البلاد وسهوله. ولأن البرجوازية لم تعد تقيم تجاربها بروح نقدية صارمة ، فقد ألقت باللائمة على خمول الجماهير. فلم يتضح للمثقفين أن الشعارات التي طرحوها لن تلهم كل الناس للخروج بصدور مفتوحة لتلقى الموت. إن شعار" وحدة وادي النيل تحت التاج المصري " كان شعاراً كسيحاً ".[١]
ووصف الأستاذ أحمد خير ما آل إليه أمر الناس بعد الهزيمة فقال : " أشرقت شمس ١٩٢٥ حزينة ملتحفة بدم الثورة التي ظلت نيرانها مستعرة قرابة سبعة أشهر (مايو – نوفمبر ١٩٢٤) وخرج المجتمع السوداني مكلوماً تردد في أصدائه زفرات الأيتام والأرامل ، وامتلأ الفضاء بشهيق النفوس المعذبة وأنين القلوب الجريحة. وخيمت على البلاد ظلمة خرساء ويأس قاتل لا يتخللهما إشعاع أمل أو وميض من النور يشف عن المستقبل. وإنكشف المسرح عن انتصار إيجابي كامل للاستعمار الإنجليزي في مصر والسودان. وتحدث الأستاذ أحمد خير عن تضافر ظروف خلفت " في نفوس أنصار الحركة التحريرية في السودان رد فعل مميت ، كما خلقت بين بعضهم البعض كثيراً من سوء الظن وفقدان الثقة. فقبع كل في داره وانطوى على نفسه لا يطالع الصحف المصرية إلا خلسة ... وطغت على البلاد موجة كثيفة من الكبت والاضطهاد لاحقت جميع الأفراد وجميع الطبقات حتى تلاميذ المدارس خصوصاً في كلية غردون ".[٢]

أخذت الإدارة البريطانية بعد إخماد حركة ١٩٢٤ تشدد من قبضتها على البلاد، وأخذت تنتهج سياسة التضييق على المثقفين السودانيين ، مما حدا

بالخريجين إلى البحث عن دروب آمنة لأنشطة تغذي أو تشبع طموحاتهم المعرفية. وقادهم هذا البحث إلى تأسيس جمعيات للقراءة وتبادل المعارف الثقافية. فظهرت جمعية الأبروفيين التي كانت ترى في مصر حليفاً للسودان في مواجهة المستعمر البريطاني. وكان من بين أعضاء هذه الجمعية السادة خضر حمد وحماد توفيق والتجاني أبوقرون وإسماعيل العتباني وعبد الله ميرغني ومحمد محجوب لقمان ، وآخرون. وظهرت جمعية الهاشماب ، التي كانت منظومة استقلالية تعتنق شعار " السودان للسودانيين ". وكان من بين أعضائها السادة عبد الله عشري الصديق ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم وعبد الحليم محمد ويوسف مصطفى التني والسيد الفيل ، وآخرون. ولما عاد عرفات محمد عبد الله من جدة في عام ١٩٣١ انضم إلى هذه الجمعية ، وفي يونيو عام ١٩٣٤ أصدر مجلة " الفجر " التي صارت لسان حـــال جمعية الهاشماب حتى عرفت هذه الجماعة باسم " جماعة الفجر ". وأخذت مجلة الفجر تنادي بتأكيد القومية والهوية السودانية وتطالب بالحكم الذاتي للبلاد.

كذلك أنشئت الجمعيات الأدبية وجمعيات القراءة وجمعيات التمثيل المسرحي في بعض مدن السودان الكبيرة – الخرطوم ومدني وعطبرة وبورتسودان والأبيض وسنار.

واشتهر من كتاب مجلة " الفجر " كل من السادة عرفات محمد عبد الله ومحمد أحمد محجوب ويوسف مصطفى التني ، وغيرهم من دعاة نشر التعليم بوجوهه المختلفة ، والمطالبين بتأسيس حركة ثقافية مستنيرة تغترف من المعين المتاح لها في المصادر المصرية وذخائر الأدب والثقافة في مظانها العالمية الأخرى. وكان أثر إطلاعهم على مختلف مكونات الأدب والشعر وعمـــوم مستودعات المعارف الثقافية ظاهراً في ما كانت تحفل به مجلة " الفجر " من المقالات التي يكتبونها ويتناولون فيها مختلف القضايا الثقافية والمعرفية. ويدل مقال عرفات في مجلة الفجر الصادرة في أول يناير ١٩٣٥ (العدد رقم ١٥) عن

الأديب والفيلسوف الفرنسي فولتير وروايته "كانديد" (Candide) على إطلاع واسع ومعرفة عميقة بروائع الأدب العالمية.[٣]

لقد كان من بعض آثار الإخفاق الذي منيت به ثورة ١٩٢٤ وخيبة أمل المثقفين السودانيين في ما كانوا يتطلعون إليه من مساندة مصرية فاعلة لثورتهم ولأحلامهم وأمانيهم الوطنية أن اتجهوا إلى العمل في حقل الثقافة والأدب ونشر التعليم. بعضهم أدار ظهره لشعار "وحدة وادي النيل" واعتمد بديلاً له شعار "السودان للسودانيين". وكان في طليعة هؤلاء عبد الله خليل وصالح عبد القادر وعرفات محمد عبد الله وغير هؤلاء من كتاب مجلة الفجر. وبقي بعض من الأبروفيين على ولائهم لشعار الكفاح المشترك من أجل تحرير وادي النيل من الاستعمار البريطاني. وهكذا ظلت الحركة الوطنية السودانية منقسمة على نفسها منذ مطلع القرن العشرين ، فلم يجتمع لها شمل وحدة في الأهداف إلا بعد تجارب مريرة امتدت طوال أكثر من ثلاثة عقود حدثت خلالها أحداث أفضت إلى تحولات عميقة في قناعات بعض قادتها.

وكان من نتائج إخفاق حركة ١٩٢٤ أن أخذ بعض الشبان السودانيين يهاجرون إلى مصر وأوروبا طلباً للعلم. وسافر إلى مصر بعض الذين سجنوا في حركة ١٩٢٤ بعد إطلاق سراحهم ، وقد " كانوا يظنون أن مصر ستستقبلهم بالدفوف والزغاريد ، مثل صالح عبد القادر ... كان الإنجليز يسيطرون على مقاليد الأمور كلها في مصر ، ولم يكن المصريون في وضع يمكنهم من مساعدة هؤلاء الأشخاص. فالمصريون لم يستطيعوا مساعدة حتى ثوار حركة عرابي. ثم عاد الحالمون إلى السودان ليجدوا حكومة السودان لهم بالمرصاد ". وكان من بعض نتائج إندحار حركة ١٩٢٤ تقلص التعليم في السودان. فقد " ألغيت الكلية الحربية ، وغيرت المناهج الدراسية من الاتجاه العربي والإسلامي إلى الاتجاه الاستعماري الغربي ، وأصبحت كل مواد الدراسة في مدرسة (كلية) غردون

تدرس باللغة الإنجليزية. كما حوربت هجرة الطلبة الراغبين في مزيد من العلم إلى مصر "...[٤]

وفي السودان أتخذ نشاط أعضاء جمعية اللواء الأبيض أوجهاً أخرى كما ذكرنا ، ربما كان أهمها العمل على نشر التعليم في البلاد. فجاءت المدرسة الأهلية في أم درمان ثمرة من ثمار هذا التوجه. وقد ذكر السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته أن عبد الله خليل (الذي كان عضواً نشطاً في جمعية اللواء الأبيض) زاره وطلب منه تقديم العون المادي للطلاب السودانيين في مصر وأوروبا ، وأنه قد لبى هذا الطلب. وقال: " وأتاني عبد الله خليل بضابط يتسلم المرتب كل شهر. وكان الأمر كله محاطاً بالسرية والغموض ، لأنه كان جزءاً من نشاط جمعية اللواء الأبيض الذي ظل مستمراً من الناحية الوطنية بعد انتهاء الناحية السياسية لجمعية اللواء الأبيض على أثر حوادث ١٩٢٤ وما تلاها من كبت ".[٥]

المهدية الجديدة:

أورد الدكتور حسن أحمد إبراهيم كثيراً من تفاصيل سياسة الاضطهاد والتشديد التي كانت تشنها حكومة السودان على السيد عبد الرحمن المهدي والأنصار وخاصة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. ووصف آراء " ولس " تجاه حساسية اعتراف حكومة السودان بحركة الأنصار بأنها كانت مضطربة. فهو طوراً لايرى الاعتراف بالأنصار ، وطوراً آخر يقترح التعامل معهم كفرع من الطريقة السمانية ، ويرى أن تتخلى الحكومة عن سياستها القمعيـــة تجاه الأنصـــار. وربمـــا كان " ولس " أول من ألمـــح إلى مصطلح " المهديـــة الجديدة " (Neo - Mahdism) وذلك خلال السنوات ١٩١٥ – ١٩٢٣ ، وهي السنوات التي اتسمت فيها سياسة الحكومة بالارتباك وعدم التنسيق في تعاملها مع السيد عبد الرحمن وأنصاره. ويخلص الدكتور حسن إلى أن كياسة السيد عبد الرحمن وفطنته وتظاهره بالتواضع والإخلاص والولاء قد أربك الحكومة ، فأثمرت هذه الفترة " اتجاهاً متزايداً من التسامح نحو هذه الحركة وأنصارها "،

وأن هذا التسامح النسبي كان – لحد كبير – نتيجة لحيوية السيد عبد الرحمن ومثابرته وبراعته في المناورة.[٦]

وعلى الرغم من أن أكثر المؤرخين السودانيين والأجانب يستخدمون – في كتاباتهم عن تاريخ السودان – مصطلح " المهدية الجديدة "، فــإن الدكتور القدال لا يستسيغه ، وترفضه تحليلاته الماركسية لتاريخ الأفراد والمجموعات في السودان. فهو يصف بعض ماجاء في مذكرات السيد عبد الرحمن بقوله: "وإذا تركنا الجانب الخطابي الصارخ والجوانب التبريرية الدعائية في هذه الفقرة ، فإن جوهرها يقر بالاستغلال". ويقول في الموضع الذي يستنكر فيه استخدام مصطلح المهدية الجديدة:" أما السيد عبد الرحمن فقد امتلك نفوذاً مالياً وجماهيرياً بعد أن فارق جوهر التراث المهدوي وتجريده للثورة المهدية من جانبها النضالى الزاهد، فلم يبق منها إلا " راتب " الإمام المهدي وأبوته للسيد عبد الرحمن ، مما يجعل الحديث عن " المهدية الجديدة " ضرباً من التلاعب اللفظي. فالصحيح أن نقول الطائفية الرأسمالية ". ونحن نعرف رأي دكتور القدال في أن سبب نفوذ السيد عبد الرحمن هو الاستعمار البريطاني ، ولكنه لم يقل لنا ماهو السبب الحقيقي لنفوذه الجماهيري بعد أن " فارق جوهر التراث المهدوي "، وهو نفوذ يشمل ملايين الناس. وتعرض دكتور القدال لما أسماه حادث المنشور المزور فقال: " فقد وزع منشور في أكتوبر ١٩٥٤ باسم الشيوعيين السودانيين يهاجم الدين الإسلامي ، ويدعو الناس للتخلي عن عقيدتهم ، وينادي بحياة الشيوعية. ونظمت في الحال حملة في المساجد ضد الشيوعيين ، وطالب بعض خطبائها بوجوب إهدار دم الشيوعيين. وفي مسجد السيد عبد الرحمن في ودنوباوي تجمع عدد من الأنصار قدموا من دارفور ومناطق أخرى لأداء فريضة الجمعة. فوقف شخص يدعى الغبشاوي وخاض في حديث الإفك وأعاد على المصلين منشور شيخ العلماء ، وحرض الناس وأثار الخواطر ودعا إلى الفتنة بصورة عمياء. وكادت مشاعر المصلين أن تنفلت ويخرجوا إلى الشارع ، مما لم يكن ، لو حدث

، في المقدور تداركه. ولكن السيد عبد الرحمن نهض وخطب في الناس منبهاً إلى أن المصدر الحقيقي للمنشور حسب علمه تحيطه الشكوك ، ولم يثبت أنه من عمل الشيوعيين. وذكرهم أن الإسلام لا يأخذ بالشبهات. وقال إنه قرأ في إحدى الصحف أن أحد الشيوعيين (يقصد عبد الخالق محجوب) قال : إنهم لا يحاربون الدين. وأكد أن هذا يكفي المسلمين. وحذر أتباعه من الفتنة ، ومن مغبة الزج بهم في أمر لا يعنيهم ولا مصلحة لهم فيه. كما أنه ليس من حق أحد أن يهدر دماء الناس ". وقال: " ولاشك أن السيد عبد الرحمن كان يدرك مغبة التطرف الديني وماقد يتأتى عنه من نتائج وخيمة ". وقال: " وقد اتضح فيما بعد أن المنشور زوره بعض عناصر من الوطني الاتحادي ودفعوا بالإخوان المسلمين لتوسيع دائرته ".[٧] لو كنت مكان دكتور القدال لأثنيت على هذا الموقف الحكيم الذي وقفه السيد عبد الرحمن. ولو قرأ السيد عبد الرحمن ماكتبه الدكتور القدال عنه وعن أنصـــاره لما زاد – وهو المحسن الحليم – على أن يتمثل قول القائل:

وذو خطل في القول يحسب أنه ... مصيب فما يلمّْ بـــه فهو قائله
عبأت له حلماً و أكرمت غيره ... وأعرضت عنه وهو بادٍ مقاتله.

اختلف المؤرخون حول تاريخ بدء ماسمي " المهدية الجديدة " وإن اتفق أكثرهم حول معنى المصطلح. وفي حقيقة الأمر فإن " المهدية الجديدة " هي الحركة التي قادها السيد عبد الرحمن المهدي لجمع شتات القوى الأنصارية وكانت تهدف إلى إحياء التراث المهدوي وقيمه الروحية والوطنية في مواجهة المستجدات بعد هزيمة كرري . ولذلك يمكن القول بأن الحركة بدأت – بمنهجها السلمي – منذ العقد الأول للقرن العشرين. وهي قد لاقت عنتاً وصروفاً ولكنها نجحت في تجميع القوى الأنصارية بصورة جعلت المستعمرين يعملون لها ألف حساب. يقول بعض المؤرخين إن المهدية الجديدة ظهرت عند اندلاع الحرب العالمية الأولى أو خلال سنواتها ، ويذهب البعض إلى أنها ظهرت في أوائل

عشرينات القرن ، وآخرون يجعلون مطالع الثلاثينات تأريخاً لظهورها. والصحيح أن هذه المواقيت هي بعض معالم بارزة في مسار نشوئها وتطورها. فهي " مهدية " لأنها تغترف من معين الثورة المهدية وترتبط بها ارتباطاً وطنياً وروحياً وسلالياً. وهي " جديدة " لأنها واقعية تتحدث لغة العصر الذي نشأت فيه وتستوعب حقائقه المستجدة. وهي قد تزامنت في مراحلها الأولى مع انتفاضات مهدوية مسلحة ، جرى قمعها بأشد الأساليب قسوة ووحشية. فاستوعبت دروس هذه التجارب القاسية المريرة ، وعزز ذلك من قناعتها بأن الحكمة تقتضي التعامل مع الواقع المعقد الجديد بعقلانية وصبر وتريث. فالعنف في تلك الظروف لم يكن له مآل إلا الخسران. والقوة غير العنف ، وإن صح أنهما قد يتلازمان في بعض الأحايين. والقوة الحقيقية هي تماسك الحركة المعينة وتعزيز صفوفها ، بصورة مضطردة بالمؤيدين لها عن قناعة والتزام ويقين. يقول الأستاذ محمود محمد طه – عليه رحمة الله – إن من تعاليم الماركسية أن العنف والقوة هما الوسيلتان الوحيدتان لإحداث أي تغيير أساسي في المجتمع ؛ ولكنه يرى أن القوة هي الضرورية ، وليس العنف ضرورياً. ويضرب مثالاً لما ذهب إليه بثورة أكتوبر ١٩٦٤ في السودان. فيقول إن السودانيين كانوا قويين بسبب وحدة الصف ، ولم يكونوا عنيفين ، وإن قوة الشعب المتحد ذهبت بقوة القلة التي كانت تمتلك السلاح وأضعفتها فلم توجه السلاح ضد الشعب.[٨] وقد حدث ذلك أيضاً في ثورة رجب (أبريل) ١٩٨٥ في السودان أيضاً عندما انحازت القوات المسلحة مرة أخرى لجانب الثورة الشعبية ، التي بلغت ذروة القوة باجتماع الصف الوطني كله وتراصه في صعيد واحد.

فالمهدية الجديدة كانت تلتمس القوة في وحدة الصف وليس في العنف. فانتهجت سياسة الملاينة والمهادنة مع قوى الاحتلال واتخذت سبيل الكفاح السلمي عوضاً عن المواجهة المسلحة. ومع ذلك فقد حاربتها قوى الاحتلال بشقيها حتى في دروب مسارها السلمي. قال السيد عبد الرحمن المهدي قائد ما

أطلق عليه اسم " المهدية الجديدة ": " أما الوسائل التي رأيت أن أتخذها لنيل الاستقلال فقد كانت تتلخص في مطالبة الحكومة والضغط عليها لتدريب السودانيين على شئون الحكم والإدارة وتسلمها تدريجياً ، والعمل على رفع مستوى الحياة الاقتصادية بإنشاء المشاريع الزراعية والتجارية. وقد أطلقت بعض الصحف والساسة المعارضون على هذه إشاعة أنها سياسة التعاون مع الحكام أو الانفصالية ، وسمت السياسة الموالية لمصر بسياسة المقاطعة. وقد دعاهم إلى هذه النظرة الخاطئة لدد الخصومة السياسية وأنهم نظروا للأمر من ناحية دولتي الحكم الثنائي على حين كنت أنظر إليه من زاوية مختلفة جداً هي مصلحة السودان وحده. ففي سبيل السودان وحده عاديت الدولتين وفي سبيل السودان وحده صادقتهما ، وهذه سبيلي التي لم أحد عنها في يوم من الأيام ".
وقال : " تعاونت مع الإنجليز على أساس واضح ارتضيته سياسة لي منذ البداية وهو التطور واستخلاص حقوق الشعب السوداني عن طريق السياسة لا الثورة. ولم يتزعزع إيماني قط بصواب هذه السياسة رغم العواطف التي ثارت حولها. وأذكر أنه في عنفوان الدعوة الاتحادية واشتداد الدعاية المصرية في تجريح الحركة الاستقلالية والتشكيك في أهدافها بالباطل حدث أن جزع بعض الشبان في حزب الأمة أمام الهجوم المصري فاقترح بعضهم أن نقلع عن سياسة الاشتراك في المؤسسات الدستورية. وكانت نصيحتي لهم أن أمام السودان طريقين: التطور الدستوري أو طلب الاستقلال بالثورة المسلحة. وقلت لهم إني أخشى إن فشلت الثورة المسلحة أن ينتكس تقدم السودان إلى الوراء وأن يجد الإنجليز سبباً للبطش والتنكيل بالشعب السوداني ، وإنني لا أوافق على الثورة المسلحة لأنني لا أريد أن تراق دماء السودانيين هدراً ، وإنني واثق من أن أي ثورة من غير قيادتي لن تشعل ، لأنني زعيم الأنصار وهم القوة المقاتلة والقناة الصلبة التي لا تلين ، وهم يستمدون قوتهم من تاريخهم ومن الميراث الكفاحي الذي آل إليهم من آبائهم".[٩]

وسوف نرى أن الصعود المتعاظم لنجم السيد عبد الرحمن المهدي قائد " المهدية الجديدة " قد أقلق السلطات الحاكمة في السودان أشد القلق منذ عام ١٩٢٥ ، فعملت على احتوائه وإضعافه بكل الوسائل ولكنها لم تفلح.

الحاكم العام جيوفري آرشر:

منذ احتلاله في سبتمبر ١٨٩٨ ظل السودان يحكم حكماً عسكرياً على قمته حاكم عام يختار من بين العسكريين. فتولى هذا المنصب بعد كتشنر ونجت ثم لي ستاك (١٩١٧) حتى لحظة اغتياله في أحد شوارع القاهرة في نوفمبر ١٩٢٤. ثم عين الجنرال هدلستون حاكماً عاماً بالإنابة لفترة قصيرة. وفي ديسمبر ١٩٢٤ تم اختيار السير جيوفري فرانسيس آرشر ليحتل منصب الحاكم العام ، وكان عمره اذاك إثنين وأربعين عاماً. وهو رجل مدني عمل حاكماً للصومال البريطاني بين عامي ١٩١٤ و ١٩٢٢ ، وحاكماً ليوغندا (١٩٢٣ - ١٩٢٤)، فاكتسب خلال هذه السنوات العشر خبرة في التعامل مع العرب والأفارقة ، الأمر الذي ساعد على اختياره دون غيره ليكون حاكماً عاماً للسودان. ويُعتقد أن السير واسي ستيري (السكرتير القضائي لحكومة السودان) كان متطلعاً إلى منصب الحاكم العام بعد اغتيال السير لي ستاك. ولذلك تأذى من تعيين جيوفري آرشر حاكماً عاماً ، واعتبر أنه " قد اختطف الخبز من فمه "، وبدافع هذه الضغينة كان لا يفتأ يقوم بحملات من الانتقاد المتواصل لسياسات جيوفري آرشر ، فقد كان يحسده على تولي ذلك المنصب الرفيع.

ولما جاء آرشر إلى سدة الرئاسة أراد أن يحيل مجلس الحاكم العام إلى هيئة استشارية - كما كان في عهد ونجت - دون أن يلتزم بمشورته أو الأخذ برأيه إن أراد ، وكان مجلس الحاكم العام في عهد ستاك (١٩١٧ - ١٩٢٤) يتمتع بسلطات واسعة لأن ستاك كان ميالاً إلى العمل الجماعي. ولذلك أثار آرشر حفيظة العاملين في دوائر الإدارة عندما شرع في تهميش دور مجلس الحاكم العام وفي تقليص سلطان الاستخبارات بتخفيض مركز ولس ووضعه

تحت سيطرة كريق (J.D.Craig). وبحلول شهر نوفمبر ١٩٢٥ تفاقم الخلاف بين الحاكم العام الجديد ومجلسه. وذلك أنه عندما راجع سياسة الحكومة المتشددة تجاه " المهدية الجديدة " والرامية إلى معاداة السيد عبد الرحمن المهدي ومحاولة إبعاده من السودان بالرغم من أنه كان آنذاك " أكثر زعماء الدين شأناً ونفوذاً في البلاد "، تبين له خطأ هذه السياسة التي لم ير مبرراً لها ، بل كان يعتبرها مخاطرة قد تثير القلاقل. فأجمل سياسته نحو المهدية الجديدة في " أن يعامل السيد عبد الرحمن بالحزم ، دون شك ، ولكن في نفس الوقت ، مع مراعاة اعتباره الشخصي وكرامته ضماناً لـولاء أتباعه ". والتـزم – في التعامل مع السيد عبد الرحمن – أسلوباً يجمع بين الحذر والتحفظ ، ولكن في إطار سياسة " واقعية وإنسانية متفتحة تجاه المهدية الجديدة ". فلم تلبث هذه السياسة أن اصطدمت بسياسة مستشاريه التي كانت معادية لحركة الأنصار. فكان ماكمايكل لا يطيق سطوع نجم السيد عبد الرحمن المهدي " على حساب صفيه السيد علي الميرغني "، ويعلن معارضته الصريحة لسياسة آرشر. وأخذ بعض أعضاء مجلس الحاكم العام الآخرين يتآمرون على آرشر للتخلص منه. ولكن آرشر استمر في سياسته. وهو قد دافع عن هذه السياسة في مذكراته التي كتبها لاحقاً حيث قال :" إن نيل ثقة الزعيم يعني السيطرة على الجماهير. أما إذا أحس (الزعيم) بسوء المعاملة ، فقد يندفع إلى قيادة حركة سرية للدراويش. لذلك أفضل أن أتخذه صديقاً لا عدواً ". لذلك أوصى آرشر في نوفمبر ١٩٢٥ بمنح السيد عبد الرحمن وسام الإمبراطورية البريطانية للفروسية ، وكتب في مذكراته لاحقاً مدافعاً عن هذا الترشيح يقول : " يبدو لي أن الوضع سوف ينجم عنه وجود رجل ذي نفوذ كبير ومحترم للغاية رهينة في أيدينا...".[١٠]

ويحدثنا الأستاذ بشير محمد سعيد عن جيوفري آرشر فيقول أنه وصف السيد عبد الرحمن المهدي بأنه من الزعماء البارزين في البلاد ورشحه إلى المندوب السامي البريطاني في نوفمبر ١٩٢٥ لنيل وسام بريطاني رفيع الشأن أسوة بالسيد علي الميرغني الذي أنعم عليه من قبل بوسامين. وذكر في رسالته

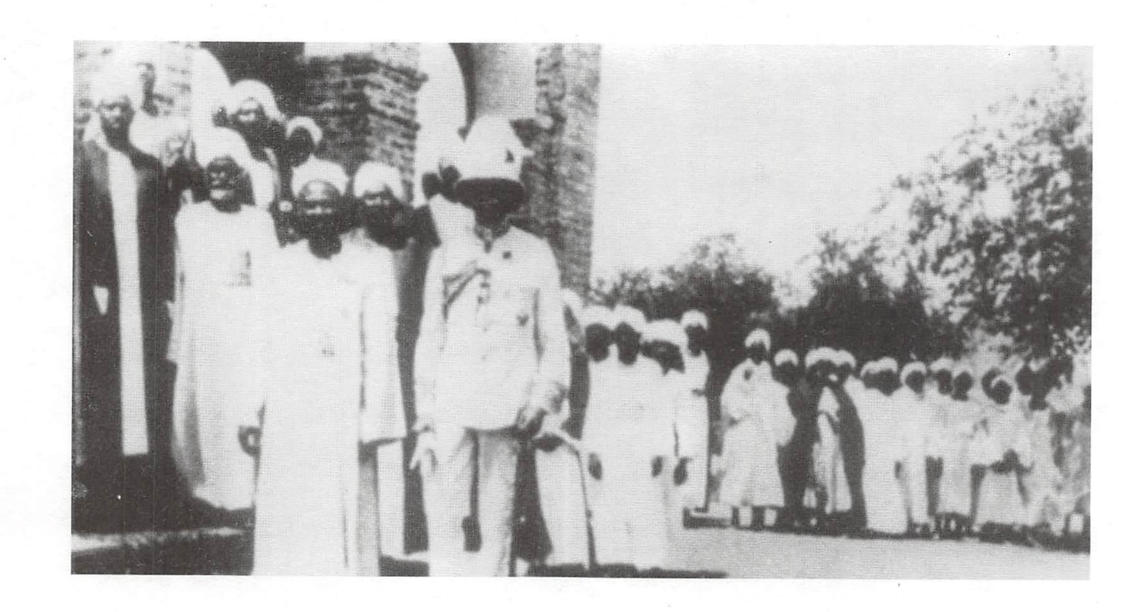
أن السكرتير القضائي والسكرتير المالي ومدير المخابرات يوافقونه على هذا الترشيح. وفي مستهل عام ١٩٢٦ منحت الحكومة البريطانية – بناء على هذه التوصية – لقب السير للسيد عبد الرحمن. وعندما وجه السيد عبد الرحمن الدعوة للحاكم العام (جيوفري آرشر) لزيارة الجزيرة أبا قبلها ، وتمت الزيارة في ١٤ فبرائر عام ١٩٢٦. وكان استقبال الأنصار له استقبالاً حاشداً. ولم تكد زيارته تنتهي ويصل مدينة كوستي بالباخرة حتى جاءه الجنرال هدلستون القائد العام برسالة من السكرتير القضائي السير واسي ستيري يصف زيارة الحاكم العام للجزيرة أبا بأنها خاطئة ولا يقرها أعضاء مجلس الحاكم العام. فقد كان ينبغي لها أن تتخذ صفة اجتماعية لا سياسية حتى لاتمتاز بشئ عن حفل الغداء الذي أقيم تكريماً لسيادة الميرغني ولا تثير حساسيات. ويقول ستيري في رسالته للحاكم العام إن محتويات الخطاب الذي ألقاه الحاكم العام في الجزيرة أبا أشبعت أطماع السيد عبد الرحمن وتطلعاته ومنحته دفعة قوية من حيث الأهمية السياسية ، وأن الخطاب أثار في نفوس قادة المهدية الجديدة الشعور بالنصر ، مما يقوي من دعواهم ويجدد عمرها. وقد سبق هذه الرسالة تقرير أرسله مجلس الحاكم العام إلى المندوب السامي يستنكر فيه ويدين مسلك الحاكم العام وخطابه في الجزيرة أبا. ولم يذكر ستيري في رسالته للحاكم العام شيئاً عن هذا التقرير الذي أرسل إلى المندوب السامي من وراء ظهر الحاكم العام ! ولكن الحاكم العام – الذي مضى في سبيله بسبب ارتباطاته في الجنوب – تسلم في منقلا برقية من المندوب السامي تخطره بأمر التقرير. فرد على برقية المندوب السامي واصفاً تقرير ستيري بالتطرف الذي لا مبرر له ومؤكداً أن الأنصار قوة قائمة في السودان لا سبيل لغض الطرف عنها أو إغفالها ، وأنه من الخير أن تسيطر الحكومة عليها بواسطة السيد عبد الرحمن مما لا يتأتى إلا بمصادقته وكسبه لا بمعاداته.

وعندما عاد الحاكم العام إلى الخرطوم اطلع على تقريرين من مدير النيل الأبيض وصف أحدهما آثار زيارة الحاكم العام للجزيرة أبا بأنها جيدة وحسنة

لأنها " أوضحت للأنصار ولاء زعيمهم للحكومة "، وقال إن الزيارة أثارت شيئاً من الغيرة في نفوس رجال الطوائف المنافسة للأنصار وعلى رأسها الختمية. وذكر في التقرير الثاني أنه (أي المدير) استطلع آراء الأهلين حول الزيارة فلمس لديهم ترحيباً وإشادة بها.

قرر الحاكم العام السفر إلى القاهرة دون أن يجتمع بمجلسه بعد ذلك التقرير العدائي الذي بعث به مجلسه في غيابه إلى المندوب السامي حول زيارته للجزيرة أبا. وبالفعل سافر إلى القاهرة. وقرر وهو في طريقه إليها أن يستقيل من منصبه لسوء حالته الصحية. فكتب استقالته. وعندما وصل إلى لندن أجريت له عملية جراحية ، ونصح بالخلود إلى الراحة عاماً كاملاً. وأعلن وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم قبول استقالته ، مبيناً أنه يستطيع أن يستأنف عمله في مجال الخدمة العامة – بعد فترة الراحة التي قررها له الأطباء – في ظروف أحسن. واستعاد السير آرشر صحته ولكن الحكومة البريطانية لم تسند له أي وظيفة بعد ذلك ولم تحفل به. وقد جاء في مذكرات السير جيوفري آرشر أنه كان برماً بمسلك المندوب السامي تجاهه ، وأنه تعرض لمضايقات من كبار الموظفين البريطانيين في السودان. وذلك ان السير واسي ستيري – السكرتير القضائي – كان يطمع أن يعين حاكماً عاماً عند مقتل السير لي ستاك ويتهمه بانتزاع اللقمة من فمه ويعامله على هذا الأساس ، وأن هارولد ماكمايكل – السكرتير الإداري – كان يدس له. وعندما تهيأت لهم الفرصة لم يترددوا لحظة واحدة في إبعاده.

ويقول أرشر في مذكراته إنه استمع إلى شكوى السيد عبد الرحمن من أن الحكومة كانت تحيطه بالريب والشكوك ، وتقيد حركته وتحدد إقامته ، وتلقي عليه تبعة نشاط يصدر عن بعض أتباعه على بعد مئات الأميال منه. ويقول آرشر : " ولم يخطر بذهني حينئذ ما كانت تنطوي عليه السياسة القائمة من اعتباره (أي السيد عبد الرحمن) رهينة ثمينة يمكن المساومة بها عند وقوع نشاط معادٍ للحكومة في الأقاليم. ليس هذا وحده ، بل اتضح لـــي أن الزعماء الدينيين



الحاكم العام جيوفري أرشر في زيارته للجزيرة أبا عام ١٩٢٦م وفي استقباله الإمام عبد الرحمن والسيد عبد الله الفاضل والسيد حامد السيد حامد وآخرون.

المنافسين كانوا يكيدون له ، وكان لهم من بين رجال الحكومة من البريطانيين مؤيدون وأصدقاء. فهارولد ماكمايكل مثلاً كان صديقاً حميماً لسيادة السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية. ولعله من سوء حظي أن كنت دائماً أتمسك بمبادئ العدالة وأحرص على إنصاف الناس. وكان هناك من يؤيد هذا الأسلوب مني وكان هناك من يرفضه ويعارضه. وقد اتضح الآن ، وبعد وفاة السيد عبد الرحمن المهدي ، أني كنت على صواب في مافعلت. فقد ظل المهدي حتى وفاته ملكاً غير متوج على السودان ، وظل نصيراً وصديقاً للبريطانيين حتى بعد استقلال بلاده. ولعل إنصافي ومصادقتي له كان من الأسباب التي دفعته إلى هذا الموقف. ومهما يكن من أمر فإني أستطيع وأنا أكتب مذكراتي أن أصف موقفي منه دون تردد أو وجل بأنه كان صحيحاً سليماً ، وموقف أعضاء مجلسي (مجلس الحاكم العام) كان خاطئاً ممعناً في الخطأ ".[11]

عند وصول السير جيوفري آرشر حاكماً عاماً للسودان في مطلع عام ١٩٢٥، كان السير جورج شوستر سكرتيراً مالياً لحكومة السودان وعضواً – بالطبع في مجلس الحاكم العام الذي عارض سياسة الحاكم العام الجديد. وقد أصدر السير جورج شوستر في عام ١٩٧٨ كتاباً نفى فيه صحة ماجاء في مذكرات السير جيوفري آرشر ووصفه بالتضليل. وقال: " كانت حكومة السودان ترمى في سياستها لمسايرة مشاعر الشعب. كانت هذه المشاعر تتفاوت وفق التنظيمات القبلية المختلفة. وكان هناك أيضاً نفوذ بعض الزعماء الدينيين وأثرهم على الأهلين. وكان بين هؤلاء الزعماء في عهدي اثنان يحتلان مركزاً ، هما السيد علي الميرغني الذي كان يقطن الخرطوم ، والسيد عبد الرحمن المهدي الذي كانت قاعدته الرئيسية تقطن الجزيرة أبا على النيل الأبيض. وكانت سياسة الحكومة تقوم على التعاون السياسي مع الميرغني كزعيم ديني ، ولكنها تحافظ على علاقة شخصية ودية مع السيد عبد الرحمن كفرد يعمل في زراعة وإنتاج القطن بصورة كبيرة. وكان من سياستها التي أقرتها وباركتها الحكومة

البريطانية ألا يصدر منها شئ يقوي مركز السيد عبد الرحمن كزعيم وطني أو ديني أو سياسي. وهكذا كان الموقف عند وصول آرشر إلى السودان كحاكم عام له في عام ١٩٢٥. وكان قد قرر بعد أشهر قليلة من وصوله إلى الخرطوم أن يقوم برحلة يطوف فيها بعض أقاليم البلاد ، فتم له ما أراد. ثم قرر أن يقوم برحلة مماثلة يزور فيها مديريات السودان الجنوبية. ويزعم آرشر في كتابه أنه بحث معي فكرة منه بانتهاز فرصة رحلته بالباخرة على النيل الأبيض للتوقف في الجزيرة أبا وزيارة السيد عبد الرحمن المهدي فيها. وأستطيع أن أجزم أنه لم يعرض الفكرة عليّ شخصياً ولم يعرضها على مجلس الحاكم العام. لهذا أثار التقرير الذي وصلنا عن تلك الزيارة دهشتنا واستنكارنا. فقد هبط سير جيوفري آرشر حاكم السودان العام الجزيرة أبا وهو في ملابسه الرسمية تحيط به مظاهر الحفاوة. وقدم للسيد عبد الرحمن ساعة ذهبية هدية منه. ولم يكن السودان قد عرف من قبل مثل هذه الزيارة وذلك التكريم. ومما زاد في دهشتنا أن قدم ذلك التكريم لزعيم ديني ترمق الحكومة نفوذه بالحذر والريبة. لقد صدر قرار تلك الزيارة من آرشر وحده لا من مجلسه ".[١٢]

بعد زيارة آرشر للجزيرة أبا التي أثارت ضغينة مجلسه ، قام السيد عبد الرحمن المهدي بزيارة لمديرية النيل الأزرق لتفقد مشاريعه الزراعية هناك ، ولاستغلال المناخ الودي الجديد (الذي أعقب زيارة الحاكم العام للجزيرة أبا) لتعزيز موقفه في تلك المناطق (سنار ومدني والحصاحيصا ومنطقة الحلاوين والهدى والمناقل). وكان هدلستون مديراً لمديرية النيل الأزرق وحليفاً لماكمايكل السكرتير الإداري. إنزعج هدلستون لزيارة السيد عبد الرحمن لمديرية النيل الأزرق. وبتشجيع من السكرتير الإداري أعد تقريراً عن هذه الزيارة حشده بالمبالغات بغية إدانة السيد عبد الرحمن. فمن ما قاله عن زيارة السيد عبد الرحمن لمديريته : " إن زيارته ، في أعقاب نيله لوسام الإمبراطورية البريطانية للفروسية والمهرجان الكبير الذي أقامه في أبا ، قد أسهمت دون شك في تعزيز

موقفه السياسي ، وأرى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات حتى يفهم أن تصرفاته غير مقبولة من الحكومة ".

كان مجلس الحاكم العام قد اجتمع في ٢٨ مارس ١٩٢٦ وأيد بالإجماع وجهة نظر واسي ستيري (التي اشتملت عيها رسالته إلى آرشر). وقبلت الحكومة البريطانية استقالة آرشر في ٢٣ أبريل ١٩٢٦ بعد اقتناعها بفشله الذريع في التعامل مع المهدية الجديدة. فقد أخذت الحكومة البريطانية تميل إلى رأي المتشددين. وآية ذلك أن السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا قال في اجتماع للجنة الدفاع عن الإمبراطورية انعقد في يوليو ١٩٢٦: "إنني حتى وقت متأخر لم أكن أدري وجود أي من سلالة المهدي في الوقت الحالي يمكن أن يشكل مصدر خطورة. لكنني علمت أن ذلك لم يكن يحدث لولا أخطاء الماضي". وبلغ اهتمام لجنة الدفاع عن الإمبراطورية بظهور " المهدية الجديدة " درجة حملتها على تشكيل لجنة تضم وزارة الخارجية ووزارة الحربية ووزارة الطيران لدراسة الموقف ورفع تقرير حول " التدابير اللازمة للتعامل مع أية بوادر تحرك للمهدية في السودان ورفع توصيات حول أفضل الأساليب والسبل لتأمين الوضع في تلك المنطقة ". وتحسباً لاحتمالات إندلاع حركة للمهدية صدر قرار بتعزيز قوة سلاح الطيران عن طريق وضع سرية في الخرطوم من شأنها أيضاً أن تخلق علاقة وثيقة مع حكومة فرنسا لأغراض تبادل المعلومات حول المهدية بين الموظفين الإنجليز المحليين في نيجريا ورصفائهم الفرنسيين في أفريقيا الاستوائية الفرنسية. وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية في ٤ مارس ١٩٢٧ مذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في هذا الشأن. وعلى أثر ذلك كله هيمنت الأفكار المعادية للمهدية الجديدة على حكومة السودان حتى جرت مراجعتها وإعادة تقييمها من جديد في عام ١٩٣٤ بعد ذهاب السير مفي (Maffey) الذي خلف أرشر حاكماً عاماً على السودان ، ومجئ ستيوارت سايمز الحاكم العام الجديد عام ١٩٣٤.

ولكن على الرغم من سياسة العداء للمهدية الجديدة وسياسة القيود التي فرضها السير مفي على السيد عبد الرحمن خلال السنوات ١٩٢٦ - ١٩٣٣ إلا أن ذلك لم يحد من النفوذ المتصاعد لزعيم الأنصار كما سنرى ، فقد استطاع السيد عبد الرحمن - بما وهبه الله من حكمة ودهاء وقوة عزيمة - أن يجعل من الأنصار قوة اجتماعية كبرى لم تملك دولتا الحكم الثنائي - اللتان عملتا على سحق أي أثر للمهدية - إلا أن تعملا لها ألف حساب. وظل السيد عبد الرحمن وفياً لسجايا الفضل والأريحية التي امتاز بها ونوهت بشواهد كثيرة لها أكثر المراجع التاريخية. فبعد أن تقاعد مستر ولس " زار الخرطوم عدة مرات وأقام بالفندق الكبير ضيفاً على السيد عبد الرحمن ، مما أثار كوامن الغيظ لدي زملائه السابقين ". وفي عام ١٩٤٨ منح السيد عبد الرحمن صمويل عطية - الذي كان يعاني من ضائقة مالية - مبلغ مائتي جنيه لتغطية رسوم الجامعة لابنه فؤاد. فبلغ من تأثر الرجل أن بعث في ١٠ سبتمبر ١٩٤٨ بخطاب إلى السيد عبد الرحمن قال فيه إنه هو وزوجته وأطفاله سوف لا ينسون له هذا الفضل مدى الحياة. وتجلى نبل السيد عبد الرحمن وكرمه بصفة خاصة نحو جيوفري آرشر الذي فقد منصبه كحاكم عام للسودان بسبب زيارته للجزيرة أبا في فبراير ١٩٢٦. فقد بعث إليه السيد عبد الرحمن في عام ١٩٥٧ بدفعتين من المال هدية له بلغت أحداهما ألف جنيه. فكتب إليه جيوفري آرشر من بريطانيا يقول : " في هذه الأيام التي أضحت فيها تكاليف العلاج باهظة وأعباء المعيشة أمراً يفوق الخيال، ومع ضآلة معاشي ، فإنني لست في حاجة إلى القول بأن هذه المبالغ الإضافية تمثل عندي عوناً ذا أهمية خاصة ، ومن شأنها أن تجعلني أعيش بقية عمري بطمأنينة ، فقد بلغت الآن السابعة والستين ". وفي نفس عام ١٩٥٧ كتب جيوفري آرشر رسالة خاصة للسيد عبد الرحمن قال فيها : " سوف أطلعك على صورة تعيد ذهنك لأول اجتماع جمعنا سوياً عندما قمت بزيارة رسمية للجزيرة أبا وقدمت لك وسام الفروسية. قليل منا هم القادرون على قراءة المستقبل. ولكن أثبتت الأيام أنك كنت رجلاً على موعد مع التاريخ. كم بذلت من الجهد - وأنت

اليوم عظيم في البلاد – لصون الثقة التي وضعتها في شخصك حين كان الكثيرون يرون عكس ذلك ". لقد أسعد جيوفري آرشر أن الأيام برهنت على أنه كان مصيباً ومستشاروه على خطأ. "فقد برز السيد عبد الرحمن في نهاية المطاف بوصفه أهم شخصية من حيث المكانة والنفوذ في سودان القرن العشرين، وظل وفياً ومخلصاً للبريطانيين (من أصدقائه) حتى بعد أن غادروا السودان". وظلت يده ممدودة بالعون السخي لمن بات منهم في حاجة لهذا العون."[١٣] ذلك هو الكرم الحقيقي.

إن الكرام إذا ما أيسروا ذكروا ... من كان يألفهم في الموطن الخشن.

<u>الإدارة الأهلية:</u>

كان من آثار أحداث ١٩٢٤ أيضاً ذلك التحول الذي طرأ على سياسة حكومة السودان في ما يتعلق بشئون الإدارة. فقد كانت الإدارة البريطانية – منذ عهد ونجت وإلى وقوع أحداث ١٩٢٤ – تعمل على تحقيق هدفين في هذا الصدد: الأول هو إعطاء السودانيين المتعلمين المزيد من الوظائف الإدارية ذات المسئولية ليحلوا محل الموظفين الأجانب وخاصة المصريين منهم ، وذلك بهدف تدريب السودانيين المتعلمين على نمط الإدارة الحديث " ليصبحوا واسطة العقد بين الحكام البريطانيين وعامة الشعب ، وليحققوا بعض الوفر في الميزانية ". أما الهدف الثاني فهو " تطوير الإدارة الأهلية عن طريق النظريات التقليدية التي ظلت قائمة منذ العهد التركي ". أما بعد أحداث ١٩٢٤ فقد أغفل الهدف الأول ، وشرعت حكومة السودان في تدعيم الإدارة الأهلية ، لخلق صلة مباشرة بين قيادات الإدارة الأهلية والحكام البريطانيين والاستغناء تدريجياً عن طبقة البيروقراطية المتعلمة من إداريين وكتبة ومحاسبين وغيرهم ، كما وضح في التقرير السنوي لحكومة السودان لعام ١٩٢٦.

لقد تباينت آراء السودانيين العاملين في مجال السياسة وغيرها حول الإدارة الأهلية. كتب الأستاذ أحمد خير يقول " إن المظهر النظري لسياسة

الاستعمار البريطاني كان هو إصدار تشريعات الإدارة القبلية. أما مظهرها في التطبيق فاضطهاد المتعلمين والتضييق عليهم ، وتشجيع غير المتعلمين ودفعهم لتقدم الصفوف وتولي القيادة ". واعتبر دعاة الوحدة مع مصر أن سياسة الإدارة الأهلية التي اعتمدها الإنجليز في السودان منذ عام ١٩٢٦ ومنذ إصدارهم لقانون المحاكم القروية عام ١٩٢٥ عمل يهدف إلى " تقطيع أوصال البلاد على أسس قبلية على غرار إمارات الهند ".[١٤]

ويقول الأستاذ أحمد محمد يسن إن الإنجليز حاولوا بالتشريعات التي ابتدعوها عام ١٩٢٧ ، وما استتبعها من تشريعات ، نشر الإدارة الأهلية في كل أرجاء القطر ، حتى في المناطق ذات الوعي البعيدة الصلة بنظام الإدارة الأهلية ، كمنطقة الخرطوم بحري مثلاً. ولكن " الإدارة الأهلية قد خيبت أمل الإنجليز في نهاية المطاف. فقد كانوا يؤملون أن تثبت الإدارة الأهلية أقدامهم إلى أمد بعيد. غير أن رجالها ، وهم وطنيون قبل كل شئ ، قد انحازوا إلى الجانب الوطني وبدعمهم للمثقفين من أبناء السودان حتى تحقق الاستقلال ".[١٥]

لقد كان من بين أهداف لجوء حكومة السودان إلى الإدارة الأهلية تقليم أظافر " المهدية الجديدة " المتنامية. ومثل هذه الإدارة في بلد شاسع الأرجاء كالسودان لها ما يبررها. ولقد صار كثير من السودانيين اليوم يتباكون عليها بعد أن قضت عليها النظم الشمولية التي تعاقبت على حكم البلاد. وقديماً فطن محمد خالد زقل ، الذي كان والياً على دارفور في عهد الخليفة عبد الله ، إلى أهمية هذا النوع من الإدارة في ظروف بعينها. فهو قد قسم دارفور – قبل رحيله منها بجيشه – إلى خمس وحدات إدارية وجعل على كل منها رجلاً من أبنائها. فقد رأى أن أبناء دارفور لن يرضوا بحكم رجل غريب عنهم.[١٦]

يقول الدكتور جعفر بخيت إن مكتب المخابرات في حكومة السودان أصيب بقلق شديد في عام ١٩٢٦. وكان مبعث هذا القلق هو الخوف من احتمال تحالف " المهدية الجديدة " مع المثقفين الوطنيين والسلطات القبلية (العمد

والمشائخ وزعماء القبائل الآخرين). فقد بدا تزايد نمو " المهدية الجديدة " في المناطق الريفية خطراً داهماً بالنسبة للإدارة البريطانية. ومنذ إندحار حركة اللواء الأبيض " ألقت صفوة المتعلمين بزمامها واتجاهها صوب السيد عبد الرحمن ووضعت آمالها فيه لتحقيق الاستقلال ". ونما إلى علم المفتشين البريطانيين أن السيد عبد الرحمن والوطنيين المعتدلين – في الوقت الذي لم يختف فيه تماماً تجدد نمو الأنصار والشغب من جانبهم في المناطق الريفية – قد استطاعوا استخدام الاضرابات والمظاهرات وتعصب الأنصار في الحصول على مؤسسات للشورى شبه ديمقراطية. واستطـــاع السيد عبد الرحمن في نظر الإدارة البريطانية – أن يصبح قائداً ذا مركز عظيم ومهيب دون إتاحة الفرصة للحكومة لكي تجأر بالشكوى. وبدا السيد عبد الرحمن أكثر الزعماء الدينيين خطراً في نظر مكتب المخابرات الذي تنبأ بأن " من المتوقع أن معظم المثقفين ... سيتبعون خطاه ". فهو قد " جمع ومزج التعاليم الصوفية للمهدية مع التطلعات الوطنية الجديدة ، فصار ذا مركز مهيب ". وكانت الإدارة البريطانية تخشى أن يستخدم المثقفون الوطنيون التحالف مع الأنصار وسيلة للحصول على ولاء وتأييد أفراد القبائل من وراء ظهر زعماء القبائل والعشائر الموالين لها ، فتصبح السياسة الاستعمارية التي قامت على مبدأ " فرق تسد " في أزمة خانقة. فكان لابد للحكومة من تقوية روابط التحالف بينها وبين زعماء القبائل والعشائر للحد من سطوة المهدية في المناطق الريفية ، ولا تباع سياسة " فرق تسد" بصورة أشد وأعنف. وهكذا كان نمو المهدية الجديدة أحد الأسباب الرئيسية الدافعة لسياسة " الحكم غير المباشر " في عام ١٩٢٧. لقد سارعت الحكومة في تخفيض عدد الموظفين وزيادة رجال الإدارة الأهلية. وفي يناير ١٩٢٧ تبنى السير جون مفي (الحاكم العام الجديد الذي تم تعيينه خلفاً لجيوفري آرشر في أكتوبر ١٩٢٦) سياسة الحكم غير المباشر ، التي ظل لواؤها خفاقاً حتى عام ١٩٣٣. وقد اكتسب جون مفي تجاربة وخبراته من الهند التي عمل فيها منذ عام ١٨٩٩ إلى أن تم نقله إلى القسم السياسي بوزارة الخارجية البريطانية عام

١٩٠٥.[١٧] وحتى في عهد جورج سايمز الذي انتهج منهجاً مغايراً لمنهج سلفه جون مفي بتقليص الإدارة الأهلية فإن الحاجة للإدارة الأهلية لم تنتف بشكل حاسم " إذ أن الموظفين السودانيين لربما وجدوا أن من العسير عليهم توجيه وإرشاد دفة السلطات القبلية ، بل الأيسر لديهم إصدار الأوامر لتلك السلطات القبلية ، وإن لم يكن من اليسير اكتساب ثقتها ". وقد نبه مستر " ريد " مدير النيل الأبيض فيما بعد إلى أن مساعدي المفتشين السودانيين لربما نظر إليهم رجال السلطة القبلية في المناطق الريفية باعتبار أنهم من " الجلابة " أو السكان النيليين الذين فضلهم البريطانيون على القادة الحقيقيين. ولذلك نادى بضرورة تعليم الموظفين كيفية التعامل والتلاحم مع رجال السلطة القبلية.[١٨]

يقول دكتور حسن أحمد إبراهيم إن السيد عبد الرحمن لم يكن راضياً عن نظام الإدارة الأهلية في أول أمره لأنها تضعف من دوره السياسي. ولكن " واقعيته وحسه السياسي المتميز " جعلاه يدرك أنها جاءت لتبقى ، ولابد من انتهاج أسلوب واقعي للتعامـــل معها ، وبجانب ذلك ، اتضح له أن " القيادات القبلية أضعف من أن تشكل تهديداً لطموحاته السياسية ". فعمل على كسب ثقة زعماء القبائل وساندهم في خلافاتهم مع السلطات المحلية حول تقدير الضرائب على المواطنين وأقام معهم علاقات ودودة وحميمة. ويرى دكتور حسن أن السيد عبد الرحمن " تظاهر " بتأييد الإدارة الأهلية وأبدى حماساً لها.[١٩]

وكان السيد عبد الرحمن ينظر إلى موضوع الإدارة الأهلية من زاوية أكثر انفراجاً ، فقد كتب يقول: " أخذت الحكومة تضع أسس الإدارة الأهلية حوالي عام ١٩٢٧ كجزء من سياستها لمقاومة النفوذ المصري في السودان. وقد لعبت الإدارة الأهلية دوراً تاريخياً هاماً إذ وقف معظم رجال العشائر إلى جانبي في حركة الاستقلال. ومن الناحية الموضوعية كان نظام الإدارة الأهلية ضرورة يحتمها واقع بلادنا. فما كان يمكن حكم القبائل الضاربة في البوادي بالقوانين التي تحكم بها المدن ، ولا يمكن للجهاز المركزي أن يعمل في قطر شاسع

الأرجاء كالسودان. وعلى الرغم من اعتراض بعض المتعلمين على الحكم العرفي فإنه – في رأيي – أفضل من حكم الموظفين المباشر ، لأن الأخير يفتقر إلى أهم دعائم الحكم الرشيد ، ألا وهي الولاء المشترك بين الحاكم والمحكوم. ولم تكن القبائل آنذاك تعرف الولاء للوطن الكبير. كما أن الموظف لم يكن يدين بالولاء القبلي ". ومضى يقول: " كانت الإدارة الأهلية خطوة موفقة أتت أكلها مهما كانت نوايا واضعي أسسها. والغريب أن الإنجليز رغم مقدرتهم المشهورة على حكم الشعوب كثيراً ما تتمخض سياساتهم عن نتائج مضادة لأهدافهم. والأوروبيون عموماً لا يفهمون الشعوب الشرقية فهماً تاماً بسبب الفروق الاجتماعية الشاسعة بين الشرق والغرب. ولذلك وجب على الشعوب التي تبتلي بالاستعمار الغربي أن تستفيد من أخطاء الأوربيين وتستغلها لمصلحتها. وأعتقد أننا فعلنا ذلك ".[٢٠]

مياه النيل:

لقد كان هم مصر الأكبر منذ فجر التاريخ هو الحصول على أكبر قدر ممكن من مياه النيل لري أراضيها. فقد قدمت مصر في عام ١٩٢٥ – وهي في ذروة خلافها مع بريطانيا – اقتراحاً بحفر قناة جونقلي في جنوب السودان. وفي عام ١٩٢٧ أجرت حكومة السودان دراسة لهذا المشروع ، فتبين أن حفر القناة دون إقامة سد وخزان في منطقة بحيرة البرت لن يوفر قدراً كبيراً من المياه لمصر. وأعادت مصر اقتراحها بحفر هذه القناة مجدداً في عام ١٩٤٦ ، ثم في عام ١٩٥٤. ولكنها في نهاية الأمر أنشأت السد العالي وخزان أسوان في أراضيها. وبعد أعوام طوال (في عام ١٩٧٤) تبنت حكومة السودان المستقل حفر قناة جونقلي. ولكن، لأسباب يطول شرحها ، ما يزال المشروع فكرة بعيدة عن التنفيذ.[٢١]

إن لمصر – من دون ريب – مصالح حيوية في السودان ، وفي طليعة هذه المصالح مياه النيل التي تصل إلى مصر عبر الأراضي السودانية. ولا

نحسب أن سودانياً واحداً ينكر حق مصر في الحصول على ما يكفي حاجتها من المياه بمعادلة قسط تضع في الاعتبار أيضاً حاجة السودان لمياه النيل في الظروف الحاضرة والمستقبلة المرتقبة. غير أن الحكومات المصرية المتعاقبة كانت تفاوض بريطانيا – من وراء ظهر السودانيين – على اعتبار أن السودان جزء من أراضيها بحق الفتح القديم. ولذلك كتب الأستاذ عبد الرحمن علي طه معلقاً على مواقف الساسة المصريين في هذا الشأن يقول: " إن ساسة مصر عقدوا العزم على أمرين لا ثالث لهما: الأول أن لا تقوم في السودان دولة مستقلة (بل تكون لمصر السيادة على السودان)، والثاني أن تكون الرقابة على مياه النيل من القاهرة ، وأن يكون السودان جزءاً من المملكة المصرية وامتداداً لها... ولذلك اعترضت مصر في عام ١٩١٣ على فكرة بناء خزان سنار ".[٢٢]

على الرغم مما ترتب على أحداث ثورة ١٩٢٤ في السودان من نتائج كان من بينها إجلاء الجيوش المصرية من الأراضي السودانية ، إلا أن العلاقات الودية بين بريطانيا ومصر سرعان ما عادت مجدداً للظهور ولما يمضِ على هذه الأحداث الدامية سوى شهر واحد. فقد كانت بريطانيا تنظر إلى مصالحها الاستراتيجية في مصر ، وكانت مصر تنظر إلى مصالحها في السودان الذي يحكمه فعلياً البريطانيون ، وتأمل في الحصول على اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية عليه. ففي ٢٦ يناير ١٩٢٥ استجابت بريطانيا لطلب مصر بإعادة النظر في أوامرها الصادرة لحكومة السودان بالتوسع في ري أراضي الجزيرة حتى لا يقل نصيب مصر من مياه النيل. وفي نفس عام ١٩٢٥ تم تشكيل لجنة ثلاثية من عضو بريطاني وعضو مصري وثالث محايد للنظر في تحديد نصيب كل من مصر والسودان في مياه النيل. وبناء على توصيات هذه اللجنة تم توقيع اتفاقية مياه النيل بين محمد محمود رئيس وزراء مصر والمندوب السامي لبريطانيا في مصر بداراً في ٧ مايو ١٩٢٩ في القاهرة دون استشارة السودانيين. وهي الاتفاقية التي أعطت لمصر من مياه النيل ثمانية وأربعين مليار متر مكعب في مقابل أربعة مليار متر مكعب للسودان ![٢٣]

ويربط الأستاذ محجوب محمد صالح بين الأطراف المختلفة للسياسة التي انتهجها البريطانيون بعد أحداث ١٩٢٤ في السودان فيقول : " وكان أول مراكز الخطر في رأيهم (أي في رأي البريطانيين) هو هذه الفئة المتعلمة الجديدة التي كانت وراء الثورة ، فانتهجوا إزاءها سياسة الكبت والمراقبة وتقليص فرص التعليم. وكان ثاني احتمالات الخطر أن يحدث تحالف بين قيادة دينية وهؤلاء المتعلمين. وقد رأوا أن السيد عبد الرحمن إزداد ثراء ونفوذاً وأنه وثق علاقاته بالمتعلمين وأن (مهدية جديدة) قد بدأت معالمها تتضح ولابد من كبح جماحها بإضعاف السيد عبد الرحمن واختيار حليف جديد تسعى الإدارة البريطانية لتقوية نفوذه وزيادة سلطاته. فكان ذلك الحليف هو الإدارة الأهلية وقادتها من زعماء العشائر. وفي نفس الوقت فإن المساعي استمرت للوصول على قدر من التفاهم المحدود مع مصر تمثلت في استئناف المفاوضات بدءاً بمحادثات ثروت – تشمبرلين عام ١٩٢٧ ثم اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ ".[٢٤] وهكذا ترى أن " نصيب الأسد " الذي حصلت عليه مصر في مفاوضات مياه النيل – في غياب ممثل للسودانيين – كان نتيجة لإزدواجية في السياسة البريطانية الجديدة التي جمعت طائفة من المتناقضات في صعيد واحد. فهي تريد أن تكبح حركة المثقفين في السودان حتى لا يتكرر ما حدث عام ١٩٢٤، وتريد أن تقلص نفوذ السيد عبد الرحمن في الريف والحضر فتدعم الإدارة الأهلية لهذا الغرض ولمحاربة النفوذ المصري ، وتريد – في ذات الوقت – إرضاء مصر بالسماح لها بالحصول على أكبر قدر من مياه النيل. فقد كانت بريطانيا – كما قلنا – تنظر إلى مصالحها الاستراتيجية في مصر. أما مصر – التي اعترضت على بناء خزان سنار عام ١٩١٣ ، وتم بناؤه عام ١٩٢٥ بقرض من الحكومة البريطانية – فقد كانت ترى أن " يظل السودان معتمداً على الأمطار فلا يلجأ للزراعة بالري الصناعي إلا بشـروط "، فعينت – منذ وقت مبكر – لجنة لدراسـة مياه النيل من عضو هندي (رئيساً) وعضو بريطاني وآخر أمريكي. فتقدمت هذه اللجنة في عام ١٩٢٠ بتقريرين ، أحدهما تقرير العضو الأمريكي الذي اختلف مع زميليه في اللجنة لأنه كان يرى في توصياته:

١- أن لا تقسم مياه النيل بين مصر والسودان على أساس نسبة السكان لما قد يحدث من تغيير في عدد السكان ، بل يكون تقسيم المياه المتبقية على أساس حجم الأراضي التي يمكن ريها وزراعتها في كل من البلدين.

٢- أن يقسم ما تبقى من مياه النيل - بعد خصــم حصة مصر المكتسبة آنذاك - مناصفة بين مصر والسودان.

ولكن مصر لم تكن لترضى عن هذا التقرير ، لأنها لم تكن ترى أن هناك بلدين ، وإنما هو بلد واحد (اسمه مصر) وما السودان إلا امتداد له أو بعض أقاليم مصر. فلم تثر موضوع مياه النيل إلا بعد إنذار اللنبي لها عام ١٩٢٤ ، الذي قضت المادة السادسة من بنوده بالتوسع في ري أراضي الجزيرة في السودان " من ٣٠٠،٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة ". ولذلك سارعت في عام ١٩٢٥ بتكوين اللجنة الثلاثية (من عضو مصري وعضو إنجليزي ورئيس محايد). فأسقطت هذه اللجنة توصيات الأمريكي عضو اللجنة السابقة ، وقدمت تقريرها الذي أبرمت على أساسه اتفاقية مياه النيل في السابع من مايو عام ١٩٢٩، وذلك دون استشارة السودانيين. وظلت مصر متشددة في موضوع مياه النيل حتى في مفاوضاتها مع الحكومة الوطنية السودانية في أواخر عام ١٩٥٤ وفي أبريل عام ١٩٥٥ كما سنرى.[٢٥]

لقد كانت مسألة مياه النيل هي الهم الأول والهاجس الأكبر الأعظم بالنسبة لمصر ، وهو واحد من أسباب تمسكها بالسيادة على السودان واعتباره جزءاً من أراضيها. وكانت الاتفاقية البريطانية المصرية حول مسألة مياه النيل في ٧ مايو ١٩٢٩ حافزاً لمصر لإجراء مزيد من المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق المزيد من المكاسب لمصر في السودان بعد ما تعرضت له من تقليص بالغ لوجودها في السودان عقب مقتل السير لي ستاك في القاهرة.

ففي مفاوضات ثروت - تشمبرلين التي عقدت في لندن في الفترة من يوليو إلى نوفمبر ١٩٢٧ اقترح رئيس وزراء مصر عبد الخالق ثروت الرجوع

إلى الوضع الذي كان قائماً في السودان قبل حوادث ١٩٢٤. ولكن المفاوض البريطاني رفض هذا الاقتراح. وانتهى الأمر بالاتفاق على إرجاء مسألة السودان إلى مباحثات جديدة تجرى بين الطرفين في المستقبل. ولكن مجلس الوزراء المصري رفض إجازة هذا الاتفاق.

وفي مفاوضات هندرسون – محمد محمود (رئيس وزراء مصر) التي بدأت في لندن في شهر يوليو عام ١٩٢٩ نصت المادة الثانية عشر في الاتفاق الذي تم بينهما على أن " تستمر السيادة الإنجليزية المصرية على السودان طبقاً لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقاً لأي تعديلات لتلك الشروط التي توضع في المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين. وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهم حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات. ويسمح لاورطة مصرية أن تكون في السودان لحماية الحاكم العام. ويضم ضابط مصري إلى الموظفين التابعين له ". واتفق الطرفان أيضاً على دراسة ديون مصر على السودان وتسويتها على أسس عادلة. كما وعدت الحكومة البريطانية بدراسة الاقتراح المصري حول عودة أورطة من الجيش المصري إلى السودان. ومرة أخرى رفض مجلس الوزراء المصري إجازة هذا الاتفاق أيضاً.[٢٦]

وعندما تولى مصطفى النحاس رئاسة وزراء مصر في يناير ١٩٣٠ استؤنفت المفاوضات المصرية البريطانية في لندن (٣١ مارس – ٨ مايو ١٩٣٠) بين النحاس وهندرسون. وفي هذه المفاوضات طالب النحاس بإشراك مصر إشراكاً فعلياً في إدارة السودان. وذلك بتعيين وكيل مصري للحاكم العام البريطاني ، وتعيين نائب مصري لكل قيادي بريطاني ليحل محله عند تقاعده ، وفتح باب الهجرة المصرية إلى السودان مع ضمان حق الإقامة وحق التملك في السودان للمهاجرين المصريين. وعندما دفع هندرسون بأن بعض هذه المطالب من شأنها أن تزيد المصروفات تعهد النحاس بأن تستمر مصر في دفع الإعانة

السنوية (٧٥٠,٠٠٠جنيه مصري)، على أن يذهب جزء من هذا المبلغ للصرف على الموظفين البريطانيين والجيش المصري العائد إلى السودان. ولكن بريطانيا لم توافق على هذا المشروع للاتفاق، ومنيت المفاوضات بالفشل. يذكر أن أحمد زيور باشا رئيس وزراء مصر كان قد عرض على المندوب السامي البريطاني في ١٢ مارس ١٩٢٥ – رغم التحفظات التي أبدتها مصر على إنشاء قوة دفاع السودان آنذاك – أن " تضع مصر سنوياً تحت تصرف حكومة السودان مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري كمساهمة في النفقات العسكرية في السودان ". ولقد قبلت الحكومة البريطانية هذه المساهمة المالية المصرية ، وفي ذات الوقت تجاهلت الحكومة المصرية في كل الشئون المتعلقة بإنشاء قوة دفاع السودان ![٢٧] ومع ذلك ظلت مصر تدفع هذه " الأتاوة " سنوياً حتى عام ١٩٣٦ رغم الإبعاد القسري لجيوشها من السودان.[٢٨] جدير بالذكر أيضاً في هذا السياق أن حكومة السودان عندما بدأت في الإعداد لإنشاء قوة دفاع السودان عام ١٩٢٤ لم تستبعد اندلاع انتفاضة مهدوية ولذلك انتهجت سياسة حذرة في التجنيد ولم تسمح بتجنيد أبناء الأنصار في هذه القوة الناشئة.[٢٩] وهكذا أبعد الأنصار كما أبعدت العناصر الموالية لمصر من القوة العسكرية الجديدة وانفردت بريطانيا عملياً بحكم السودان. ولكنها أعطت مصر – في محاولة لإرضائها – نصيب الأسد في مياه النيل ، في غياب تام لوجهة النظر السودانية في هذا الأمر الحيوي ذي الأهمية البالغة.

إضراب الطلاب عام ١٩٣١ وآثاره:

لقد تباينت المصادر التاريخية المختلفة في روايتها لأحداث هذا الإضراب الشهير وتداعياته. وذهب المؤرخون في تقييمه مذاهب شتى ، ولكنهم أجمعوا على أنه أحدث آثاراً بعيدة المدى في الحياة السياسية في السودان. وسنتعرض لوجهات النظر المختلفة حول هذا الموضوع مستعينين بما كتبه أصحابها ، ونخص بالذكر ما كتبه قادة الإضراب أنفسهم ، وفي طليعتهم الأستاذ مكي المنا الذي كان رئيساً للجنة الطلاب. ونبدأ بكلمة قصيرة عن كلية غردون.

افتتحت كلية غردون التذكارية في عام ١٩٠٢ بعدد من الطلاب لا يتجاوز أصابـــع اليدين ، وسارت ببطء شديد حتى أنها بحلول عام ١٩١٦ لم تكن تشتمل إلا على أقل من ثمانين طالباً في جميع صفوفها. وعند نهاية حياتها في عام ١٩٣٧ بلغ عدد الطلاب فيها حوالي ستمائة. وكانت حتى ذلك التاريخ هي الكلية الوحيدة ، وكانت أشبه بالمدرسة الفنية لمرحلة ما بعد الثانوية. وجـــاء في دليل الجامعة لعام ٢٠٠٤ أن كليـــة غـــردون التذكـــارية أنشئت في ٨ نوفمبر ١٩٠٢ ، وأنشئت مدرسة كتشنر الطبية عام ١٩٢٤ ، ومدرسة القانون (الحقوق) عام ١٩٢٦ ، ومدرسة الزراعة – والطب البيطري عام ١٩٣٨ ، ومدرسة العلوم والهندسة عام ١٩٣٩ ، ومدرسة الآداب عام ١٩٤٠. وفي عام ١٩٤٥ صارت الكلية الجامعة لهذه المدارس تسمى كلية الخرطوم الجامعية. وفي عام ١٩٥١ ألحقت بها مدرسة كتشنر الطبية. وبعد بزوغ فجر الاستقلال في مطلع عام ١٩٥٦ صارت جامعة الخرطوم.[٣٠]

يقول الأستاذ أحمد محمد يسن الذي كان طالباً في كلية غردون إن الطلاب في الكلية كانوا يعاملون معاملة قاسية بعد أحداث ١٩٢٤ وكأنهم في سجن. " فالتيلة ذات العشرة ألسنة من التيل المعتدل والمعقد كل لسان منها إلى ست أو سبع عقد ، والمحفوظة في الماء المملوح باستمرار ، كان يجلد بها الطالب لأقل خطأ يرتكبه اثنى عشرة جلدة. والطُلْبة التي تتمثل في (الدرداقة) الثقيلة ، التي تعجز عن جرها الخيول والبغال ، كان يُجرها الطلبة ". وتتضمن مذكرات الأستاذ أحمد محمد يسن ملحقاً بقلم الأستاذ مكي المنا (رئيس رؤساء طلبة كلية غردون عام ١٩٣١) جاء فيه أن الإنجليز – بعد احداث ١٩٢٤ – " سلطوا سيف القهر على الموظفين ، وكانوا في ذلك الوقت يمثلون كل المثقفين تقريباً... ثم التفتوا إلى مصدر النور والإشعاع في كلية غردون ، فأقاموا سياجاً كثيفاً من الإجراءات الصارمة التي تهدف إلى الإذلال وكسر النفوس ... فأدخلوا (الطُلْبة) الجبرية وهي نقل التراب والأحجار كما يفعل المساجين المحكوم عليهم بالسجن

والأشغال الشاقة. وسلحوا عدداً من رؤساء الطلبة بالعصى الخيزرانية ليلهبوا ظهور الطلبة وهم يحملون سلال التراب إلى الأماكن المخصصة ...". وبعد أن روى المنا طرفاً من تجارب مريرة تعرض لها هو نفسه ، قال إن الأستاذين عبيد عبد النور وعبد الفتاح المغربي عادا بعد إكمال دراستهما بالجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٢٩ فكان لهما أثر كبير في رفع القيود عن الطلاب. وفي نفس العام تقاعد " الطاغية يودال " وخلفه " ويلمــز " " وهو رجل مهزوز الشخصية ". وقال المنا إنه اختير عام ١٩٣٠ رئيساً ثالثاً بداخلية مفي. وقال : " في هذه الفترة كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية طاحنة حدت بالحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لتخفيض نفقات الإدارة ، لأن البلاد كانت في مجاعة ، مما اضطر الحكومة إلى استيراد الذرة من الهند. وخفضت (الحكومة) مرتبات الموظفين بنسبة ٥ر٧٪ كما استغنت عن خدمات عدد كبير من العاملين تخفيضاً للمصروفات ". وفي مستهل عامة ١٩٣١ عين المنا رئيساً للرؤساء. وفيما هو وزملاؤه يتأهبون للامتحان النهائي في أوائل نوفمبر ١٩٣١ علم من بعض زملائه أن الحكومة قررت تخفيض مرتبات خريجي قسم المحاسبين وقسم الكتبة من ثمانية إلى خمسة جنيهات ونصف في الشهر وأن طلاب هذين القسمين قــرروا " الإضراب عن الدراســة والاستخدام ". وافــق هو على ذلك وحُدد يوم ٢٤ نوفمبر يوماً لتنفيذ الإضراب وشكلوا لذلك " لجنة الزعفران " لقيادة الإضراب. ورغم تهديد سلطات الكلية خرج جميع الطلاب من الفصول واعتصموا بالداخليات في هدوء تام. وقال المنا إن الحكومة سلطت عليهم لجنة من كبار الخريجين دون جدوى ، " كما حضر إلينا السيد عبد الرحمن المهدي... لأنه والخريجين كانوا يشفقون على قفل الكلية كما قفلت قبلها المدرسة الحربية ، وما دروا أن هذه كانت أغلى أمنياتنا لأن الكلية بوضعها ذلك ، كمكان لتخريج موظفين لا يعلمون قيمة الشهادة التي تصرف لهم عند التخريج ، قد استنفدت أغراضها. وخير للبلاد إغلاقها ليتدخل الناس آنذاك لوضع نظام للتعليم العالي

على الأسس المعروفة ". فكان هدف الإضراب – كما بينه المنا – هو الوقوف بصلابة حتى تتراجع الحكومة عن قرار تخفيض المرتبات. وتدخل بعض آباء الطلبة ، وقررت قيادة الإضراب ترحيل الطلبة إلى أوطانهم في ٢٩ نوفمبر ١٩٣١ بعد أن جمعوا التبرعات الكافية لهذا الترحيل من إخوتهم الخريجين الذين كان خضر حمد همزة وصلهم بهم. وقال المنا إنهم تمسكوا بالإنضباط والنظام وعدم خرق القانون وعملوا في وضح النهار وتحت سمع وبصر الحكومة ومخابراتها ، فكان ذلك " تصحيحاً سليماً لمسار الحركات الوطنية التي سبقت (هذا الإضراب)"، وبذلك " حرمنا الحكومة تماماً من ممارسة وسائلها التقليدية التي كانت تقمع بها الحركة الوطنية المعتمدة على المقاومة الإيجابية بالقوة المسلحة أو السرية المطلقة ". وقال إنهم اعتمدوا على " المقاومة السلبية التي اختطها سعد زغلول فأحبط كل المفاوضات التي كانت ترمي إلى أنصاف الحلول وقبول الأمر الواقع ، وعلى العصيان المدني الذي تعلمناه من غاندي. فأفحمنا حكومة المفتشين ولم تجد سبيلاً غير التراجع من قرارها الجائر إرضاء للوسطاء من كبار الخريجين في الظاهر ، وحفاظاً على ما تبقى لها من هيبة تمرغت في الوحل في حقيقة الأمر ". وظل المنا خارج خدمة الحكومة زهاء خمس سنوات ، قضى شطرها الأول يعمل بالتجارة في أم درمان وشطرها الثاني (منذ أول ١٩٣٤) يعمل مدرساً للرياضة واللغة الإنجليزية بمدرسة الأحفاد في أم درمان. ويبدو أنه ألتحق بالعمل في الحكومة (في مصلحة المساحة) عام ١٩٣٦ على أثر وساطة من السيد عبد الرحمن المهدي ، كما أخبرني أحد الثقاة العالمين بهذا الأمر. وكان الحاكم العام قد أصدر قبل ذلك عفواً عن كل من اشترك في الإضراب. وعندما تمت سودنة وظائف البريطانيين صار الأستاذ مكي المنا مديراً لمصلحة المساحة ، ثم صار وزيراً في عهد الحكم الوطني. وقد خلص المنا في ما كتبه إلى أن " دوافع الإضراب الحقيقية لم تكن مطلبية ، بل كانت حركة وطنية اشترك فيها من لم يشملهم قرار التخفيض بنفس القدر الذي شارك

به من كان يعنيهم الأمر. وآية ذلك أن اللجنة التي قادت الإضراب كانت مكونة من خمسة وعشرين طالباً ، لم يكن بينهم من قسمي الكتبة والمحاسبين (وهما الفئتان اللتان عناهما قرار تخفيض المرتبات) إلا سبعة فقط.[31]

حرصنا على إيراد أهم ما جاء في مذكرة السيد مكي المنا لأنه كان رئيس لجنة الإضراب. وسنروي فيما يلي بعض ما كتبه آخرون عن هذا الإضراب بغرض إلقاء مزيد من الضوء على هذا الحدث الهام واستيفاء بعض تفاصيله وتداعياته وآثاره.

لقد شهد العالم خلال الأعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٢ أزمة اقتصادية كبرى أناخت بكلكلها على كثير من البلاد ومن بينها السودان. فكان من بين التدابير " التقشفية " التي اتخذتها حكومة السودان تخفيض مرتب الخـــريج (في بعض المصالح الحكومية) من ثمانية جنيهات إلى خمسة جنيهات ونصف جنيه. واتخذ طلاب كلية غردون هذه الظلامة ذريعة مواتية للتعبير عن مشاعرهم الوطنية الرافضة للاحتلال الأجنبي. فأعلنوا الإضراب عن الدراسة في ٢٤ نوفمبر ١٩٣١ احتجاجاً على عدم استجابة الحكومة لمطالبهم بإعادة مرتب الخريج إلى ما كان عليه ، واستنكاراً لسياسة الحكومة الرامية إلى الاستهانة بشأن المثقفين السودانيين بعد أن تمكنت من القضاء على ثورة ١٩٢٤.

ولقد اعتبر الأستاذ أمين التوم - الذي كان من بين الطلاب المضربين - أن الإضراب كان في ظاهره احتجاجاً على تخفيض مرتب الخريج ، " ولكن الواقع أن الإضراب كان لأكبر من ذلك. كان صحوة وانتباهة. وكان بداية لتحرك طلابي كبير ولتحرك الشعب فيما بعد. فكل ما كان من الخطب لم يتصل بالمرتب إطلاقاً. كان الحديث كله عن الظلم وعن الاستعمار وعن الاستبداد ".[32]

وقد شكل هذا الإضراب أول تحرك جماعي في مواجهة الحكومة بعد فترة الركود السياسي التي أعقبت قمع ثورة ١٩٢٤. وكان الخريجون قد كونوا لجنة من عشرة أعضاء رفعت مذكرة للحكومة تطالب بعدم تخفيض مرتب الخريج.

ولما لم تستجب الحكومة أعلن الطلاب إضرابهم وإعتصامهم. ولكن لجنة العشرة تمكنت في نهاية الأمر من الحصول على موافقة الحكومة على تعديل المرتب الأساسي للخريج ليصبح ستة جنيهات ونصف كحل وسط.[٣٣]

قال أحمد خير عن لجنة العشرة إنها " سلكت طرقاً غامضة ملتوية ، وانتهت عن طريق الالتماس والاستعطاف – لا عن طريق المطالبة بالعدالة والحق – إلى الحصول على موافقة الحكومة لرفع المرتب إلى ستة جنيهات ونصف ، كما كسبت سخط الرأي العــام منها ". وقال: " وعندما تعقدت الأمور أقسم الطلبة على الاستمرار في الإضراب. لاحت للانتهازيين فرصة التدخل ، وتتابعت الوفود تنصح الطلبة بالعودة إلى دروسهم ريثما يصلون مع الحكومة إلى قرار عادل ! وأخيراً وفد على الطلاب السيد عبد الرحمن المهدي باشا ولكن جمهرة الطلبة لم تتزحزح عن موقفها ، وطالبوا جميع الوسطاء ، دون استثناء ، أن ينظروا إلى المسألة من زاوية الوطنية ، وأن ينتصروا ، كلما نشب خلاف بين السوداني والحكومة ، إلى الأول ".[٣٤]

وقال السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته :"... وفي عام ١٩٣١ حلت الأزمة الاقتصادية العالمية واقترن الركود السياسي بركود اقتصادي. وفي تلك السنة أضرب طلاب كلية غردون احتجاجاً على تخفيض مرتبات الخريجين. فذهبت إلى الكلية ونصحت الطلبة بالعودة لدروسهم ، وكنت أخشى إذا تمادى الطلبة في إضرابهم أن توصد الحكومة الكلية التي كانت المنفذ الوحيد للنور في البلاد ".[٣٥]

وفي عرض موجز لخلاصة (قصة) إضراب عام ١٩٣١ كتب الأستاذ مكي المنا يقول : "... وأخيراً تفضل سيادة السيد عبد الرحمن المهدي وزارنا على موعد، وبذل جهد المواطن المخلص ليعيدنا إلى انتظام الدراسة ، ولكن كان ذلك فوق طاقتنا. لقد أبكانا سيادته تأثراً ولكنا لم نتزحزح عن موقفنا قيد أنملة وما كنا نريد من كبار المواطنين أن يواجهونا ، بل كنا نرغب في مواجهة الحكومة لنقول لها قولاً لم تسمعه في تاريخ استعمارها الطويل العريض. ولكن

الحكومة آثرت العافية واستترت وراء هذا النفر الكريم من كبار المواطنين ليعيدونا إليها في ذلة وانكسار، فأبينا ووقفنا وقفة المدافع عن كرامته وعزته. ولكنا شعرنا بالخطر والبلية التي قد تصيبنا إذا تكرر مثل هذا اللقاء بآبائنا ومواطنينا الأعزاء ، فحزمنا أمرنا على أن نعود إلى أهلينا وديارنا ما دام العدو قد جبن عن ملاقاتنا ، وليفعل الله أمراً كان مقدوراً ".[٣٦]

ويقول الأستاذ أحمد محمد يسن إن التذمر ساد أوساط الخريجين على أثر قرار حكومة السودان بتخفيض المرتبات ، فدعت لجنة نادي الخريجين إلى اجتماع عام انعقد في نادي الخريجين بعد ظهر السادس والعشرين من يونيو ١٩٣١. وفي هذا الاجتماع تم انتخاب لجنة العشرة من السادة : الشيخ أحمد السيد الفيل ، الشيخ عمر إسحاق ، محمد نور خوجلي ، ميرغني حمزة ، عثمان حسن عثمان ، عبد الماجد أحمد ، محمد علي شوقي ، محمد الحسن دياب ، حسن على هاشم ، محمد صديق فريد. أعدت اللجنة تقريراً ضافياً عن الحالة الاقتصادية للموظف السوداني ، وقابلت الحاكم العام بالإنابة في ١٦ أغسطس ١٩٣١ ثم قابلت الحاكم العام بعد عودته في ١٩٣١/١١/١١. ولكن الحاكم العام أصدر بياناً في الصحف في ١٩٣١/١١/٢٣ أشار فيه إلى الأزمة التي تواجه البلاد ، وإلى إصرار الحكومة على قرار تخفيض المرتبات. وبينما كانت اللجنة توالي اتصالاتها والتماساتها دخل طلبة كلية غردون وبالإجماع في الإضراب منذ العاشرة من صباح ٢٤ نوفمبر ١٩٣١. يؤكد أحمد محمد يسن – الذي كان من بين الطلاب المضربين – أن "الإضراب لم يكن هدفه الوحيد هو المرتبات ، وإنما كان ثورة وانتفاضة وطنية لمحاربة المستعمر. وليس أدل على ذلك من أن الذين شاركوا في الإضراب ، بل الذين أيدوا الإضراب ، هم أولئك الذين لم يشملهم التخفيض – المهندسون وطلبة العلوم الذين يلتحقون فيما بعد بكلية الطب". وبينما تقول لجنة العشرة في بيان لها إن إضراب الطلبة هو الذي عوق مساعيها للوصول للحل المناسب ، يرى الأستاذ أحمد محمد يسن " أن ذلك

الإضراب الجرئ هو الذي عجل بحل المشكلة ". ويقول إن السيدين الجليلين واصلا – كل بأسلوبه – معالجة أوضاع الطلبة بالكلية من جهـــة ، وتحسين المرتبات بها من الجهة الثانية. وحصل السيد عبد الرحمن على فتوى شرعية تحلل للطلبة عدم دفع كفارة القسم عن أنفسهم.. وقد تبرع هو نفسه بدفع الكفارة عن الجميع. واستمرت اجتماعاته بالطلاب المقيمين بالعاصمة ، وواصلت لجنة العشرة نفس المسعى. وكان يحضر هذه الاجتماعات طلبة السنة الرابعة ، الذين أكدوا أن الأزمة انفرجت ، وطلبوا من الموجودين بالعاصمة إصدار بيان يدعو زملاءهم في الأقاليم إلى العودة. وصدر البيان موقعاً عليه من أربعين طالباً من طلاب السنة الثالثة الموجودين بالعاصمة (ثلث العدد الكلي لطلاب السنة الثالثة). وهكذا عاد جميع الطلاب المضربين في الثاني عشر من يناير ١٩٣٢. وكان الطلاب الموجودون بالعاصمة يشعرون بالحرج للبيان الذي أصدروه ، ولكن زملاءهم العائدين من الأقاليم قابلوهم جميعاً بالأحضان ، وانتظم الطلاب في الدراسة.

وبدأت المشاورات من جديد بين لجنة العشرة والحاكم العام. ودعا الحاكم العام السيدين الجليلين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي ، وأخبرهما بأنه ورغم أن الحالة الاقتصادية السيئة التي يعاني منها العالم كله لا تبرر أي تعديل في المرتبات إلا أنه – استجابة لرغبتهما ورغبة ابنائهما الخريجين والمواطنين كافة – يريد أن يجمعهما مع ابنائهما من لجنة العشرة ليعلن لهما التعديلات التي قررتها الحكومة. وهنا قال السيد علي إنه " بما أن المجهود في هذا الشأن قامت به لجنة الخريجين فإنه لا يرى بأساً (في) أن يعطي معاليه هذا الشرف لتلك اللجنة ". وفي ٢٤ يناير ١٩٣٢ استدعى الحاكم العام لجنة العشرة وقرأ عليها التعديلات التي رفعت المرتب من خمسة جنسهات ونصف إلى ستة جنيهات ونصف ... وجاء في البيان الذي أصدرته لجنة العشرة في ٢٩ فبرائر ١٩٣٢ (بتوقيع ميرغني حمزة سكرتير اللجنة التي كانت برئاسة الشيخ أحمد السيد

الفيل) أن إضراب تلامذة كلية غردون عن الدراسة احتجاجاً على قرار تخفيض المرتبات يعترض سبيلها ويجعل العمل أمامها مستحيلاً..." فوجهت اللجنة كل جهدها إلى حل هذه المعضلة الخطيرة بما يلائم مصلحة البلاد ، وعملت بالاشتراك مع صاحب السيادة الحسيب النسيب السيد عبد الرحمن المهدي وأعيان أهالي البلاد عامة من الخريجين وغيرهم. وبحمد الله تكللت الجهود المتضافرة بالنجاح ..إلخ ".[٣٧]

لقد تضاربت الآراء حول دواعي الإضراب ونتائجه ، وحول دور لجنة العشرة ، وحول الدور الذي لعبه بعض الأعيان في تجاوز الأزمة التي ترتبت على الإضراب. فقد رأينا أن الأستاذ أحمد خير قد تحدث عن تدخل "الانتهازيين" ينصحون الطلبة بالعودة إلى دروسهم ، وأنه لم يكن حسن الظن بما قامت به لجنة العشرة. وفي رواية الأستاذ بشير محمد سعيد أن الإضراب " كان حافزاً للخريجين ليلتقوا في ناديهم بأم درمان ويتدارسوا الأمر ويتقدموا للحكومة بمذكرة ترفع الظلم الذي حاق بهم وبالطلبة. وقد اختاروا عشرة منهم لإعداد تلك المذكرة. ولم تحفل الحكومة بالمذكرة وأمر الحاكم العام بحل لجنة العشرة. وفي نهاية المطاف تقرر أن يرفع المرتب الشهري من خمسة جنيهات ونصف إلى ستة جنيهات ونصف. وبعد ما يزيد عن الشهرين من استمرار الإضراب أصدر الزعيمان الدينيان السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي – كل على حدة – نداء للطلبة ليعودوا لدراستهم. وكان الآباء قد أصابهم القلق على مصير أبنائهم فحثوهم على العودة أيضاً. وبهذا عاد طلبة الفصول الأولى والثانية والثالثة. أما طلبة السنة الرابعة فقد اعتبروا كمن أكمل دراسته ".[٣٨]

ويرى الأستاذ أحمد محمد يسن أن تخفيض المرتبات قد شكل ضربة قاسية على خريجي الكلية الجدد حتى بالنسبة لرصفائهم الذين سبقوهم في التخرج ، " إذ تجاوز التخفيض بالنسبة لهم إلى ما يتجاوز الـــ ٣١٪ مقارنة بتخفيض ٥ر٧٪ بالنسبة للموظفين ". ولولا ذلك لما قام الإضراب في نظره. وهو يشيد بمجهودات

لجنة العشرة برئاسة الشيخ أحمد السيد الفيل ، ويقول إن مجهوداتها " شكلت نقطة انطلاق لقيام المدارس العليا والجامعة ، وبذلك فتحت الباب للتعليم العالي واكتسبت شعبية كبيرة ".[٣٩]

ويحدثنا الدكتور القدال فيقول إن تخفيض المرتبات لم يشمل البريطانيين والأجانب ، وإن قرار التخفيض لم يكن إدارياً بحتاً وإنما قصد به الحط من مكانة الخريجين بالنسبة للعمد والمشائخ الذين كانت تستغلهم الحكومة لتنفيذ سياستها. "لكن الأسباب العميقة للإضراب تكمن في التراكمات التي كانت تعمل على شحذ الشعور الوطني حتى انفجر ذلك الإضراب". وهو يرى للإضراب آثاراً إيجابية تمثلت في أنه " فتح منفذا محدوداً كشف عن قدرات الجيل الجديد للمصادمة ، وحفز المتعلمين للتصدي لبعض مشاكلهم ". ويرى له آثاراً سلبية تمثلت في " تدخل القيادات الطائفية الذي أدى إلي إنهاء الإضراب. فتدخل السيد عبد الرحمن المهدي ووعد بإطعام ستين مسكيناً ليحل الطلبة من القسم الذي قطعوه بألا يعودوا إلى الدراسة إلا إذا استجابت الحكومة لمطالبهم. وكان عدد كبير منهم من أبناء الأنصار بما فيهم الصديق ابن السيد عبد الرحمن. ثم تدخل السيد علي الميرغني بهدف لجم اندفاع الشباب ، وذلك تمشياً مع سياسته وسياسة السيد عبد الرحمن ، الرامية للسير في ركب السلطة البريطانية. وكان تدخل السيدين نتيجة للتسوية التاريخية بين المتعلمين والطائفية التي تجلت بشكل واضح فيما بعد ".[٤٠]
ماذا كان يمكن أن يحدث ياترى لو لم يتدخل من تدخل في هذا الإضراب بهدف إنهائه وإعادة الطلاب إلى الدراسة ؟ هل كان يمكن لهذا الإضراب – لو ترك الطلاب وشأنهم – أن يخرج الإنجليز من السودان فزعين منهزمين ؟ هل يمكن أن تلتف من حوله حركة شعبية عارمة تطيح بنفوذ الاستعمار في البلاد ؟ هل كان يمكن أن يؤدي إلى فصل الطلاب أو إغلاق الكلية " بالضبة والمفتاح " إلى أجل لا يعلم مداه أحد ؟ لست أدري. ولكن كلمات الدكتور القدال الهتافية الرومانسية لا تقول لنا ماذا كان يمكن أن يحدث لولا تدخل السيدين الناتج عن " التسوية التاريخية بين المتعلمين والطائفية " وسياستهما " الرامية للسير في ركب السلطة البريطانية "!

وينظر الدكتور أبوسليم إلى الأمر من زاوية أخرى فيقول : " وعندما جاء إضراب طلبة الكلية في ١٩٣١ تباعد السيد علي عن التعامل معهم توقفاً عن مساعدة الحكومة وسافر إلى مصر وبقي فيها حتى سوي الأمر وانتهى الإضراب. وقد تدخل كبار الخريجين وبذلوا مساعيهم لإقناع الطلبة ولكنهم فشلوا. وجاء دور السيد عبد الرحمن فتدخل ونجح في إقناعهم بالعودة. وكان مكسبه من هذه الصفقة هائلاً. عرفت له الحكومة الفضل وأدركت وزنه ونفوذه. وخلق هو بها الوصل بالطلبة والخريجين وارتقى اجتماعياً بوصفه رجل الملمات".[٤١]

وفي رواية الأستاذ محمد عمر بشير أن " لجنة الإضراب كانت بقيادة مكي المنا ومحمد عبد الكريم. وكان الصديق ابن السيد عبد الرحمن أحد قادة الإضراب. وقد أقسم الطلاب على المصحف بألا يعودوا إلى الدراسة ما لم يتم إلغاء القرار الصادر من الحكومة بتخفيض المرتب الشهري للخريج من ثمانية جنيهات إلى خمسة جنيهات وثلاثمائة مليماً. وعندما اتصل السيد عبد الرحمن المهدي بالطلاب قال لهم إنه من الضروري أن تظل أبواب الكلية مفتوحة لكي تخرج جيلاً من المتعلمين لخدمة القضية الوطنية. وأكد للطلاب أنه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فإن التحلل من القسم يمكن أن يتحقق بإطعام خمسة آلاف من الفقراء والمساكين. ووافق الطلاب على ذلك وعادوا للإنتظام في فصولهم ، مقتنعين بأنهم نجحوا في حركتهم. وانزعجت الحكومة لهذه المبادرة ".[٤٢] وقال: " عندما فشل جميع القادة في إقناع الطلاب بالعدول عن الإضراب ، نجح السيد عبد الرحمن في إقناعهم للعودة لتلقي العلم ".[٤٣] وأكد ذلك الدكتور جعفر محمد علي بخيت الذي ذكر أن السيد عبد الرحمن التزم للطلاب المضربين بتأدية كفارة القسم عنهم (بإطعام خمسة آلاف نسمة من الفقراء) ونصحهم بالرجوع إلى منازلهم والعودة للكلية لدي استدعائهم. وبعد أسبوع اتبع الطلاب نصحه ، ولما عادوا للدراسة لم يتخذ ضدهم أي إجراء تأديبي. ولذلك يعتبر ما قام به

الزعيم الديني المرموق (السيد عبد الرحمن المهدي) عملاً قصرت عنه جهود كبار الخريجين ".[44]

الصراع في نادي الخريجين:

كان لابد لحركة إضراب طلاب كلية غردون وللوسائل التي عولجت بها الأزمة التي نتجت عنها ، أن تحدث أثراً بالغاً في أوساط الخريجين. فقد كان أغلب أعضاء لجنة العشرة التي باشرت المفاوضات من خارج نادي الخريجين. وفي عام ١٩٣٢ بدأ الصراع والاستقطاب في نادي الخريجين وبدأ ظهور المعسكرات وبدأ ظهور الانقسام في الحركة الوطنية ظاهراً أكثر من ذي قبل. وعندما أجريت انتخابات لجنة نادي الخريجين في أكتوبر ١٩٣٢ فاز جناح محمد علي شوقي (الشوقيون – "الشوقست") على غير ما كان يتوقع أنصار جناح الشيخ أحمد السيد الفيل (الفيليون – "الفيلست"). وذلك لأن " السيد محمد علي شوقي كان بارعاً في أسلوب الانتخابات واستقطاب الخريجين ، وهو أستاذ السيد يحّي الفضلي (دينمو الأشقاء). وبعد أن اكتسح جناح شوقي الانتخابات ومني جناح الفيل بالهزيمة ، حانت صلاة المغرب. فأم المصلين الأستاذ حسين منصور (خريج الأزهر). وفي الركعة الأولى قرأ – بعد الفاتحة – بسورة الفيل (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ... الآيات). وكانت القراءة جهرية بالطبع، "مما جعل بعض المصلين لا يتمالكون أنفسهم من الضحك. أما الجانب الآخر (جماعة الشيخ الفيل) فكانوا يشيرون إلى قول الفنان كرومه في أغنيته المشهورة: " شوقي مهما ازداد برضي شايفه قليل "، يحورون آخر المقطع إلى " برضي شايفه الفيل "! ولا شك أن للطرفة والدعابة موضعاً هاماً في نسيج المطارحات التي تباعد بين الفرقاء وتشتمل في ذات الوقت على ما يقارب بينهم. وليس أدل على ذلك مما دار " بين شاعرين " هما طيبا الذكر الأستاذ عبد الحليم علي طه (ود المادح) ومحمود الفكي _ زقود أو الحفيد). وعلى أثر هذا التطور استقال ٢٥٢ عضواً من نادي الخريجين وأصدروا بذلك بياناً في صحيفة ملتقى

النهرين صباح الثلاثاء ١٩٣٢/١١/٢١ يوضح أنهم تقدموا باقتراحات قبل ذلك رفضتها لجنة النادي. ولذلك قرروا الاستقالة من النادي والانسحاب منه.

على أن تلك الاستقالات لم يكن لها أثر مستمر على عضوية النادي ، " إذ سرعان ما أخذ الشباب يتسللون إلى النادي ويشتركون فيه ". ولكن أعضاء لجنة النادي برئاسة محمد علي شوقي هجروا النادي بعد ذلك " واحتموا ببيوتهم الفسيحة واهتماماتهم الأخرى ". وظلت تلك الجفوة والخصومة بين قيادة الجناحين إلى حين قيام مؤتمر الخريجين في أواخر عام ١٩٣٧. وبذلك انحصرت عضوية النادي في حوالي أربعين عضواً بزعامة السيد إسماعيل الأزهري ، وكانت اشتراكات النادي لا تفي بالمصروفات الشهرية إلا أن تستكمل بالتبرعات. وأخذ الشباب من أعضاء النادي يلجون أبواب الأندية الرياضية وفي مقدمتها نادي الهلال ونادي المريخ ، واشتغلوا بالنشاط الرياضي والأدبي والفكري في تلك الأندية. وبدأت لجنة نادي الخريجين تعود إلى إقامة الندوات الأسبوعية والمحاضرات الدورية ، وإلى الاحتفال بالمناسبات الدينية في عيد الفطر وعيد النحر ورأس السنة الهجرية. وطفق عدد من المواطنين يؤمون النادي فصارت عضويته تزداد رويداً رويداً.[٤٥]

لقد أدى الخلاف الذي نشب في نادي الخريجين في النصف الأول من الثلاثينات إلى انقسام فرق كلمتهم وشتت شملهم حول وكالة النادي التي كان يتنازعها محمد علي شوقي وأحمد السيد الفيل (الفيلست والشوقست). تصارع هذان التياران على السيطرة على لجنة النادي – في غياب أي برنامج سياسي لأي منهما – حتى بلغ الخلاف حداً لم يكن من الممكن تداركه.[٤٦]

يرى دكتور القدال أن بروز الخلافات بين المتعلمين السودانيين كان يعني في جانب من جوانبه تفتح الحركة السياسية بينهم وبداية ارتقائها إلى مرحلة جديدة. وذلك أنهم كانوا بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣١ في حالة سكون سياسي

ومنصرفين إلى النشاط الفكري والأدبي. غير أن إضراب الطلاب عام ١٩٣١ أيقظ الحاسة السياسية في النفوس. وتقدم محمد علي شوقي باقتراح إلى الحكومة برفع راتب الخريج إلى ستة جنيهات ونصف كحل وسط. وقبلت الحكومة الاقتراح ، ووافق عليه الطلبة المضربون " لأن إغلاق الكلية لفترة طويلة قد يؤثر على مستقبلهم ، كما تعرضوا لضغوط عائلية ". وشكل قبول اقتراح شوقي انتصـــاراً للسيد عبد الرحمن أثار حفيظة السيد علي وجماعته الفيليين. وهكذا انفجر التنافس بين الشوقيين والفيليين في نادي الخريجين الذي انتقل إليه هذا الصراع. وذلك لأن شوقي كان في ذلك الحين رئيس النادي المنتخب ، وكان الفيل رئيس لجنـــة العشرة. ويقــول دكتور القدال إن السيد عبد الرحمن " بدأ يهتم بالخريجين. فأخذ يتبرع بسخاء لجمعياتهم الخيرية ويساعد غير المقتدرين على مواصلة دراستهم ، ويستضيف البعض في داره. وأغدق بسخاء على المناسبات الدينية والوطنية التي يُحتفل بها ، حتى لتتضاءل أمامها احتفالات الحكومة ، مما جعل المخابـــرات تصفه عام ١٩٣٤ بأنه الزعيـــم السياسي لطبقـــة الخريجين. ونبـــع اهتمـــام السيد عبد الرحمن بالخريجين من إدراكه لدورهم القيادي ". ويخلص دكتور القدال إلى أن علاقة المثقفين بالسيد عبد الرحمن كانت علاقة ولاء ، أما علاقة المثقفين بالسيد علي فقد كانت علاقة تحالف. " وبفضل قدرات الأشقاء التنظيمية – الذين كانوا يتحالفـــون مع السيد عبد الرحمن ويستمد هو منهم سنده السياسي ويلتفون هم حوله من منطلق الولاء الشخصي – تمكن الشوقيون من اكتساح الانتخابات. وقد عبر يحي الفضلي عن إعجابه بالسيد عبد الرحمن في مقال نشر في مجلة الفجر بعنوان " هاؤم أقرأوا كتابيه " قال فيه إن السيد عبد الرحمن كان قريباً من الشعب وإن علاقته به ستظل متصلة ما بقي عاطفاً حادباً على هذا الشعب. وشهدت انتخابات ١٩٣٣ حدة في التنافس بين المعسكرين أشد من سابقتها. " وبرزت خلالها بوضوح قدرات الأشقاء التنظيمية وقدرات السيد عبد الرحمن المالية. فاكتسحها الشوقيون

للمرة الثانية. وهي الانتخابات التي انسحب على أثرها الفيليون من نادي الخريجين وقاطعوه (وربما كان ذلك بإيعاز من السيد علي)، ثم تبعهم في الانسحاب آخرون من بينهم الهاشماب والابروفيون. وأخيراً انسحب أيضاً كل من شوقي والفيل بطريقة لا تخلو من مفاجأة ". وأصبح محمد صالح الشنقيطي (وهو من الشوقيين) رئيساً للنادي.

وعلى الرغم من أن بروز الخلافات ظاهرة موضوعية ، إلا أن تمحور المثقفين حول الزعامات الطائفية وقبولهم " للمساومة التاريخية " أخل بمسار تطور حركاتهم في نظر الدكتور القدال. " ومن هنا جاء ارتياع بعضهم من تلك الخلافات، التي شبت واصطرعت بعيداً عن مشاركة الناس وعن همومهم. وهو استمرار لمنهج الصفوة الذي وسم حركة المتعلمين منذ ميلادها ، بل وسم الحركة الوطنية بشكل عام ، وهذا ما أعطى العنصر الذاتي بعداً آخر ".[٤٧]

وصحيح القول هو أن الانقسام في الحركة قد بدأ منذ أوائل عشرينات القـــرن ، وأن الذي حدث في نادي الخريجين بين الفيليين والشوقيين كان تجديداً أو تكريساً لانقسام قديم. وعندما نشر أحمد عثمان القاضي رئيس تحرير " حضارة السودان " مقالاً في عام ١٩٣٠ يؤيد فيه دعوة " السودان للسودانيين " اعتبر بعض شباب المتعلمين ذلك خيانة وتجسيماً للنزاع السياسي فمزقوا الصحيفة في نادي الخريجين وعلقوها (ممزقة) في لوحة الإعلانات ، الأمر الذي أثار احتجاج لجنة النادي وانتهى – بعد إجراء التحقيق – بفصل أحد أعضاء النادي. فتعمق بذلك الخلاف بين المعسكرين. وتمايز المعسكران بوضوح في أواخر العقد الثالث. ظل معسكر " المعتدلين " مستمسكاً بشعار السودان للسودانيين وقد ثاب إليه بعض أعضاء جمعية اللواء الأبيض الذين خيبت مصر ظنهم. وبقي كثير من شباب الخريجين على إيمانهم بمصر وبحركتها الشعبية وبحزب الوفد. وذلك رغم إحساسهم بالمرارة وخيبة الأمل في

أعقاب ثورة ١٩٢٤ لأن القوات المصرية خذلت الثوار السودانيين ولأن حزب الوفد نكل عن التصدي لحكومات الأقلية ومقاومتها في مصر لإيقاف تعاونها مع بريطانيا. وازداد إقبال هؤلاء الشباب على الصحف المصرية (مثل البلاغ وروز اليوسف اللتين بلغ توزيع كل منهما في أم درمان والخرطوم حوالي ٥٠٠ نسخة). وكانوا يتابعون نتاج الفكر العالمي في مجالات الأدب والسياسة وعلوم الاجتماع ، ويهتمون بما يدور في الوطن العربي مثل فلسطين والجزائر ، ويرون في دعوة غاندي للعصيان المدني سلاحاً يمكن أن تشهره الشعوب في وجه مستعمريها. وعندما صدر العدد الأول من مجلة " النهضة" – لصاحبها محمد عباس أبوالريش – في ٤ أكتوبر ١٩٣١ وجد فيها الكتاب من الخريجين – على اختلاف في مدارسهم الفكرية ومواقفهم السياسية – " ميداناً لعرض أفكارهم بعيداً عن التعرض للقضايا السياسية المباشرة ". ولقد عاشت مجلة " النهضة " أربعة عشر شهراً أصدرت خلالها اثنين وعشرين عدداً احتوت على ٤٥٧ موضوعاً ". وبموتها انتهى عهد المحاذرة والحذر في النشر الصحفي. " فإن ما أعقبها من مجلات وصحف قد انتقل إلى الميدان السياسي بطريقة أكثر وضوحاً بعد أن بلغ الصراع ذروة جديدة ".[48]

لقد تفاقم الانقسام في أروقة نادي الخريجين في أعقاب أحداث الإضراب الطلابي عام ١٩٣١ وتداعياتها. فكان الفريق المسيطر على نادي الخريجين يعتمد – في رأي الأستاذ أحمد خير – على تأييد السيد عبد الرحمن له مادياً وأدبياً وعددياً بينما كان زعماء الفريق الثاني من أنصار السيد علي الميرغني. وقد أنتج هذا الخلاف في المعسكرين نشاطاً واجتماعات وجدلاً ومشاورات. " فاتجه شباب الخريجين – بعد خيبة أملهم في رجال الصفوف الأمامية – إلى ميدان الجمعيات الخاصة كعهدهم السابق ، وإلى ميدان الصحافة. فظهرت في هذه الفترة " السودان " " والنهضة " الأسبوعيتان ، اللتان فتحتا ميداناً أشبع الميول الناشئة وأرضى طموح ذوي المواهب فأسهموا في تحريرهما

وتوجيههما، وأدخلوا فيهما أسلوباً وروحاً جديدين فيهما صراحة وفيهما جد. وتناولوا من المواضيع ما يتصل بشئون الجمهور كالضرائب وطريقة تحصيلها ، والإدارة الأهلية ، والمناطق المقفلة. وأثاروا الشك في سياسة الحكومة ، وأثاروا حفيظة الرأي العام بقضية الجنوب والمخاوف من فصله ".[٤٩]

وشكل ظهور مجلة الفجر في عام ١٩٣٤وجريدة النيل في عام ١٩٣٥ بداية مرحلة جديدة في تاريخ الصحافة السودانية وتاريخ العمل السياسي في السودان. تلك هي المرحلة التي تميزت بحدوث تغييرات هامة في مسار سياسة الإدارة البريطانية تجاه المثقفين والنظم الإدارية في البلاد ، وشهدت توقيع اتفاقية ١٩٣٦ ، وقيام مؤتمر الخريجين العام ، وتبلورت خلالها تبلوراً واضحاً معالم الصراع السياسي في داخل السودان وخارجه.

هوامش الفصل الثالث

١- محمد سعيد القدال : الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١ – ١٩٨٥ دار الجيل – بيروت . الطبعة الأولى ١٩٩٢ . ص ١٢٤.

٢- أحمد خير : كفـــاح جيل . طباعة ونشر وتوزيع الدار السودانية للكتب . القاهرة ٢٠٠٢ . ص ٣٥.

٣- قاسم عثمان نور : " قل هذا سبيلي " – جمع وتقديم مقالات لعرفات محمد عبد الله في مجلة " الفجر ". الطبعة الأولى . القاهرة ٢٠٠٠ . ص ٢٠٣ – ٢٠٦.

٤- عبد الماجد أبوحسبو : مذكرات عبد الماجد أبوحسبو – جانب من تاريخ الحركة الوطنية السودانية ج/١ . دار صنب للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ، فبرائر ١٩٨٧ . ص ٦٠ – ٦١.

٥- جهاد في سبيل الاستقلال (يشتمل على مذكـرات الإمام عبد الرحمن المهدي). أشرف على إعداده الصادق المهدي . طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم . بدون تاريخ . ص ٣١ – ٣٢.

٦- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي – دراسة حول المهدية الجديدة ودور الإمام عبد الرحمن المهدي في الحركة الوطنية السودانية ١٨٩٨ – ١٩٣٤ . الناشر : جامعة الأحفاد للبنات ، أم درمان . مطبعة الحرية أم درمان . الطبعة الأولى ١٩٩٨ . ص ٧٢ – ٧٣.

٧- محمد سعيد القدال : الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١ – ١٩٨٥ . ص ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٣١ – ١٣٢ . مصدر سابق.

٨- محمود محمد طه : الماركسية في الميزان . الطبعة الأولى (السودان) ١٩٧٢ . ص ٢٠ – ٢١ . محاضرة ألقيت في ٢٢ مايو ١٩٦٨ بدار الجمهوريين ، حي الموردة ، مدينة أم درمان.

٩- مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي . مركز الدراسات السودانية ، القاهرة، ١٩٩٦ . ص ٤٤ – ٤٥.

١٠- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي . ص ٩٣ – ٩٧ . مصدر سابق.

١١- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ج/١ الحلقة الثالثة . شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة ، الخرطوم . يونيو ١٩٨٦ . ص ١٥ – ٢٢.

١٢- نفس المصدر . ص ٢٢ – ٢٣.

١٣- حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدي . ص ١٠٢ – ١٠٣ ، ١٠٩ – ١١١. مصدر سابق.

١٤- أحمد خير : مآسي الإنجليز في السودان (وفد السودان يقدم:). القاهرة ١٤ أكتوبر ١٩٤٦ . ص ١٦ – ١٧.

١٥- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية بأم درمان . دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠١ . ص ٣٢.

١٦- موسى المبارك الحسن : تاريخ دارفور السياسي . دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الثانية ١٩٩٥ . ص ٨٩.

١٧- جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ – ١٩٣٩ . نقله من الإنجليزية هنري رياض . الطبعـــة الثانية ، الخرطوم ١٩٨٧ . ص ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٩.

١٨- نفس المصدر . ص ١٧٥.

١٩- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي . ص ١٢٧ . مصدر سابق.

٢٠- جهاد في سبيل الاستقلال . ص ٢٩ – ٣٠ . مصدر سابق.

٢١- A. Alier : Southern Sudan – Too many Agreements Dishonoured. Ithaca Press, Exeter, U. K. ١٩٩٠. P. ١٩٣ - ٢١٠

٢٢- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه . دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢ . ص ٤٧.

٢٣- نفس المصدر . ص ٤١ ، ٢١٦.

٢٤- محجوب محمد صالح : دور السيد عبد الرحمن المهدي في نشأة وتطور الصحافة السودانية . ص ٣٠٣ – ٣٠٤ في : الإمام عبد الرحمن المهدي – مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي . مكتبة مدبولي القاهرة ٢٠٠٢ ، عربية للطباعة والنشر . نشير إلى هذا الكتاب فيما بعد بكلمة " عماعم ".

٢٥- عبد الرحمن علي طه : السـودان للسـودانيين (تحقيق) . مصدر سـابق . ص ٤٨ – ٤٩.

٢٦- نفس المصدر : ص ٥١ ، ٢١٦ ، ٢١٧.

٢٧- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣ . الطبعة الأولى – دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٨ . ص ٣٦ – ٣٨ ، ٤٩.

٢٨- أحمد خير : مآسي الإنجليز في السودان . ص ٨٤ . مصدر سابق.

٢٩- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي . ص ٨٤ . مصدر سابق.

٣٠- أنظر دليل الجامعة لعام ٢٠٠٤ . أمانة الشـئون العلمية . ص ٩ . ولقصة إنشاء كلية غردون أنظر The Story of the Gordon College and its Work " by General sir Reginald Wingate . Reprinted from : The story of The cape to Cairo Railway and River Route , ١٨٨٧ – ١٨٢٥ , Vol . iv

٣١- أنظر مذكرات أحمد محمد يسن (مصدر سابق) : مذكـرة السيد مكي المنا ، ص ٣٣٦ – ٣٦٤.

٣٢- أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية (١٩١٤ – ١٩٦٩). دار جامعة الخرطوم للنشر . الطبعة الأولى ١٩٨٧. ص ١٢ – ١٣.

٣٣- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣ . مصدر سابق . ص ٧٩.

٣٤- أحمد خير : كفاح جيل . مصدر سابق . ص ٤٢.

٣٥- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ٣٢.

٣٦- حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني (جزءان في مجلد واحد). دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٤ ..ج/٢ ، ص ٨٥ – ٨٦.

٣٧- مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٤٨ – ٦١.

٣٨- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب – الجزء الأول . الحلقة الرابعة : مؤتمر الخريجين . الطابعون : شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة – الخرطوم . الطبعة الأولى يونيو ١٩٨٦ . ص ٢٨ – ٣٣.

٣٩- مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٦٢.

٤٠- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥ . الطابعون : دار مصحف أفريقيا . الناشر مركز عبد الكريم ميرغني أم درمان . الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ص ٤٥٩ – ٤٦٠.

٤١- محمد إبراهيم أبوسليم : السيد عبد الرحمن وإمامة الأنصار. عماعم (مصدر سابق). ص ١٢٥.

٤٢- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩. نقله من الإنجليزية : هنري رياض ، وليم رياض ، الجنيد على عمر . الطبعة الثانية . دار الجيل – بيروت ١٩٨٧ . ص ١٥٣.

٤٣- نفس المصدر – ص ١٩٣.
٤٤- جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية في السودان ١٩١٩ – ١٩٣٩. مصدر سابق . ص ١٦٤.
٤٥- مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٦٣ – ٦٧.
٤٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : بين شاعرين . مع إخوانيات عبد الحليم علي طه ومحمود الفكي . مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، أم درمان . الطبعة الأولى : بيروت ٢٠٠١ . ص ٢٩ – ٣٠.
٤٧- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥ . مصدر سابق. ص ٤٦٠ – ٤٦٣.
٤٨- محجوب محمد صالح : الصحافة السودانية في نصف قرن ج/١ ١٩٠٣ – ١٩٥٣. الطابعون : دار الطباعة قسم التأليف والنشر ، جامعة الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٧١. ص ١١٦ – ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٣٦ ، ١٣٩.
٤٩- أحمد خير : كفاح جيل . مصدر سابق . ص ٤٤.

الفصل الرابع

١- سايمز – الحاكم العام الجديد.

٢- تناقضات السياسة.

٣- تعاظم نفوذ المهدية الجديدة.

٤- البعثة المصرية.

٥- مصر الثلاثينات.

٦- معاهدة ١٩٣٦.

٧- مقاومة المعاهدة.

٨- مؤتمر الخريجين العام.

٩- مذكرة المؤتمر الشهيرة.

سايمز – الحاكم العام الجديد:

في أول عام ١٩٣٤ تسلم السير جورج ستيوارت سايمز زمام السلطة في السودان خلفاً للسير جون مفي الحاكم العام الذي سبقه ، والذي وصفه السيد عبد الرحمن بأنه " كان معروفاً ببغضه الشديد للإسلام ، وأنه واضع السياسة التبشيرية في السودان وحامل لوائها بعد غردون ".[١] كان السيد عبد الرحمن قد " تحرر لحد ما (في هذا العام) من الحصار الصارم الذي ضربته عليه حكومة السودان وأفلح في جمع شتات أسرته وإعادة تنظيم طائفة الأنصار على تعاليم المهدية وتوجيهها نحو العمل الاقتصادي والاجتماعي. وعلى غير ما قصدت حكومة السودان فإن الثروة التي حققها السيد عبد الرحمن من الاستثمار في القطاعين الزراعي والتجاري لم تقلل من هيبته الدينية أو تؤثر على توجهاته السياسية ، إذ وظف السيد عبد الرحمن القاعدة الاقتصادية التي بناها لارتياد كافة سبل العمل العام. فأنشأ الصحف وتبرع لمعاهد ومدارس التعليم الأهلي ووثق صلاته بالمتعلمين. فكان يزور أندية الخريجين بالعاصمة المثلثة من وقت لآخر ويدعم أنشطتها. كما فتح مجلسه لاستقبال شيوخ وشباب الخريجين حيث كان يتباحث معهم في شئون الأدب والسياسة ".[٢] ولقد أثار اهتمام السيد عبد الرحمن بالمتعلمين وما كانوا يكنون له من تقدير وتبجيل قلق حكومة السودان وإحساسها بالخطر ، حتى قال جيمس روبرتسون السكرتير الإداري في مذكراته معبراً عن ذلك :" إن الحكومة تشعر نحو تنامي نفوذ السيد عبد الرحمن بقلق شديد ، ولذلك شجعته على الزراعة في أبا. ولكن نفوذه استمر في التزايد ". وقال :" إن السيد علي كان يتهمني ببناء قوة السيد عبد الرحمن بإعطائه كثيراً من الأراضي لإنتاج القطن ... كنت أقاوم محاولاته للحصول على امتدادات. لكن الحكومة كانت مستعدة لمساعدة أي شخص يعمل كثيراً. وهو كان أكثر عملاً من السيد علي الميرغني ".[٣]

وقال السيد عبد الرحمن في مذكراته :" بدأ الإنجليز يخففون من اضطهادي ... فأخذت أجمع صفوف الأنصار (بعد عام ١٩٢٣) وأرفع من

روحهم المعنوي. وشرعت في تقريب المثقفين الذين لم ينجرفوا مع تيار الحركة المصرية. ومن جهة أخرى بدأت في تنفيذ مشروعاتي الاقتصادية لأن المال هو عصب العمل السياسي. ولم يعترض الإنجليز على نشاطي الاقتصادي والسياسي. ويبدو أنهم رأوا أن الدعوة الاستقلالية التي أنادي بها ستكون قوة مضادة للدعوة الموالية لمصر. وقد ظل موقف الإنجليز هذا من الحركة الاستقلالية مصدراً لاتهامها بأنها تخدم مصالح الإنجليز. إنني آمنت منذ البداية بأنه لا طريق للسودان غير طريق الاستقلال ، ولا سبيل للاستقلال بغير وضع نواة للقومية السودانية. أما الإنجليز فقد كانت الدعوة الاستقلالية في نظرهم وسيلة مؤقتة لمناطحة خصمهم مصر. وهذه هي السياسة الإنجليزية التقليدية التي تتلخص في مواجهة المشاكل القائمة وترك مشاكل المستقبل لعامل الزمن. ولذلك ما كادت الدعوة الاستقلالية يشتد عودها ويحين يوم الفصل عندما طالبت الجبهة الاستقلالية في الجمعية التشريعية عام ١٩٥٠ بالحكم الذاتي ، حتى تنمر الإنجليز لدعوة الاستقلال وحاربوها وحاربوني سراً وعلانية ".[٤]

كان جورج ستيوارت سايمز مديراً لمكتب المخابرات في عهد ونجت ، وكان يجيد اللغة العربية. وقد تقدم الحديث عن موقفه المعادي للمهدية وللسيد عبد الرحمن آنذاك وإصراره على قص أجنحة حركة الأنصار بكل الوسائل. وذلك بالرغم من نبوءته المبكرة بأن الحركة المهدية سوف يكون لها شأن عظيم في المستقبل. ولكنه عندما تولى منصب الحاكم العام في أواخر عام ١٩٣٣ ، بدأ عمله بانتهاج سياسة جديدة " تقدمية " تقضي باعتماد الإصلاح الإداري وتخفيض نفقات الحكومة المركزية ، وإشراك السودانيين المثقفين إشراكاً فعلياً في الإدارة. فخفض عدد المديريات بطريقة تحكيمية من أربع عشرة مديرية إلى تسع مديريات ، وفتح الطريق أمام السودانيين المتعلمين لتحمل المسئوليات المباشرة. وأجرى غير ذلك من الإصلاحات حتى صارت الإدارة الأهلية بعد عام ١٩٣٣ أقل شأناً مما كانت عليه من قبل.[٥]

يقول دكتور القدال إن حكومة السودان أخذت – في الثلاثينات – تتجه نحو المتعلمين بهدف التعاون معهم ، تنفيذاً للسياسة البريطانية الجديدة. فمنذ صعود الفاشية للحكم في إيطاليا ثم النازية في ألمانيا بدأت طبول الحرب تدق بعنف في أوروبا. وأرادت بريطانيا أن تؤمن ظهرها في مستعمراتها. وجاء تعيين السير جورج سايمز حاكماً عاماً على السودان في عام ١٩٣٤ لتنفيذ هذه السياسة الجديدة. وجاء معه السير دوقلاس نيوبولد سكرتيراً إدارياً عام ١٩٣٩ ، وهو رجل مثقف خبر العمل في السودان منذ عام ١٩٢٠ ، له شغف في التعامل مع المثقفين السودانيين. وكانت السياسة البريطانية تهدف إلى إشراك السودانيين إشراكاً فعالاً في الإدارة ، بأن يهيمنوا على أعمال الإدارة الأهلية. أراد سايمز – كما أعلن لمديري المديريات الشمالية – أن يحدّث الجهاز الإداري باستخدام سودانيين تحت إشراف بريطاني ، الأمر الذي يتطلب تدريباً متقناً يمكن هؤلاء السودانيين من ملء الوظائف في الخدمة المدنية. كذلك بدأت الإدارة البريطانية في عهده في تعديل سياستها نحو الجنوب. " وعندما غادر جورج سايمز السودان (عام ١٩٤٠) أشادت مجلة المؤتمر بسياسته الرامية إلى نقل الإدارة الأهلية إلى الحكم المحلي القائم على أساس التطور المستند على التعليم الحديث ".[٦]

وعلى الرغم من أن جورج سايمز كان من غلاة البريطانيين المعادين للسيد عبد الرحمن في عهد ونجت ، إلا أنه جاء هذه المرة – في منصب الحاكم العام – يتحدث عن انتهاج سياسة " معتدلة " في التعامل مع " المهدية الجديدة ". وفي محاولة لتبرير ذلك قال للمندوب السامي البريطاني في مصر (لامبسون) إن " المهدية ليست بخطر سياسي داهم وشيك الوقوع " ولكنها على كل حال تشكل " حرجاً إدارياً" – "Mahdism is, in any case, an administrative embarrassment rather than an imminent political danger".

ولكن من المؤكد أنه كان ينظر إليها بوصفها " خطراً محتمل الوقوع " (Potential danger) ولذلك اتخذ من الخطوات المستمرة ما من شأنه أن يمنع تغلغلها بين الطبقة المتعلمة. ولقد اضطر سايمز أن ينتهج تجاه " المهدية

الجديدة " سياسة غير سياسة بعض معاونيه (من البريطانيين). فقد كان هؤلاء يدعون إلى سياسة نحوها تتسم بالقوة وروح الانتقام ، ولكن مثل هذه السياسة كانت عديمة الجدوى.[7]

تناقضات السياسة:

لقد أراد سايمز أن يتعامل مع المثقفين السودانيين بطريقة ودية ظن أنها تدفع غائلة النفوذ المصري وتأثيراته. وانصرف مبكراً عن الإدارة الأهلية واتجه إلى البيروقراطية. وقد ساعده على ذلك ضعف الإدارة الأهلية في كثير من الوحدات القبلية في المديريات الشمالية. ولكن الإدارة الأهلية بمديرية النيل الأبيض تطورت على أسس إقليمية وليست قبلية. وكان الموظفون بها من المتعلمين ، والأهالي قد بلغوا درجة من الوعي والإستنارة. غير أن العيب الوحيد الذي انطوى عليه ذلك النظام – كما أوضح ج.أ. ريد مدير النيل الأبيض في اجتماعات مديري المديريات الشمالية في ١٤ ديسمبر ١٩٣٤ – هو " القدرة الكامنة لدي السيد عبد الرحمن المهدي في استخدامه كسلاح للمهدية متى أراد ". لذلك ظل العمل على احتواء " المهدية الجديدة " واحداً من أهم أركان سياسة الحكومة. وكان أكثر ما أقلق الحكومة بعد عام ١٩٣٤ أنها تحققت بصورة جلية من مدى ازدياد واضطراد قوة حركة المهدية الجديدة وخطر زعيمها السير السيد عبد الرحمن المهدي ، الذي استطاع أن يوحد بين القوى التقليدية القبلية والطبقة المتعلمة ورجال الدين ليجعل منها قوى سياسية ذات مركز وطني.[8] لقد ووجه جورج سايمز بتزايد نفوذ السيد عبد الرحمن في أوساط الفئات السودانية المتعلمة، وتوالت عليه نصائح أكثر مديري المديريات وموظفي الاستخبارات بالعمل على اتخاذ كافة التدابير للحد من هذا النفوذ. غير أن سايمز كان ميالاً إلى انتهاج سياسة الاعتدال " (moderation).

ولكننا ينبغي أن نتذكر أن الأصل في السياسة البريطانية منذ الغزو البريطاني المصري للسودان عام ١٨٩٨ كان هو القضاء على الدولة المهدية والدعوة المهدية وكل ما ينتمي إليهما. ولم يكن تعامل بريطانيا مع ابن المهدي ومؤيديه إلا على أساس الموازنات التي تخدم مصالح الإمبراطورية البريطانية.

فهي طوراً تراخي من قبضتها عندما تريد الضغط على مصر ، وطوراً تساير المحاولات الرامية إلى فرض التاج المصري على السودان وتدعمها في كل المنعطفات التي تشتد فيها حاجتها لمزيد من المساومة من أجل إنفاذ استراتيجيتها واستراتيجية الغرب عموماً في منطقة الشرق الأوسط. ولم تخرج سياسة الاعتدال التي تبناها وانتهجها جورج سايمز عن إطار هذا التأرجح القاصد. غير أن " المهدية الجديدة " كانت تنمو نمواً حثيثاً ، وبلغ انتشارها ذروة جعلتها تغدو " الموضوع الرئيسى لمداولات الحاكم العام في مجلسه عام ١٩٣٦ ، وقدمت مقترحات عن كيفية أفضل السبل لمعالجة المشكلة. واقترح ريد مدير النيل الأبيض أن يوقف السيد عبد الرحمن عند حده ". وأقلق تزايد شعبية السيد عبد الرحمن في أوساط الخريجين مدير الخرطوم ، فدعا لقمع المهدية الجديدة ، حتى لو استدعى الأمر مصادرة الحريات الدينية ". وقال دوقلاس نيوبولد مدير كردفان إن الدعوة المهدية " لم تعد مجرد طائفة دينية فحسب ، بل مصدر إزعاج للأمن العام ". ونادى كنيدي كوك مدير كسلا " بضرورة إنزال عقوبات صارمة وعامة على السيد عبد الرحمن ". واقترح أن تنفق الحكومة الأموال للحد من انتشار المهدية في غرب السودان خاصة. وفي اجتماع لمديري مديريات السودان اقترح نيوبولد تبني سياسة لا حدود لها في تأييد السيد علي الميرغني " نظراً لأن البريطانيين لا يمكنهم إرسال السيد عبد الرحمن إلى مالطا كما أرسلوا من قبل سعد زغلول ". وبعد مداولات طويلة أصدر المجتمعون توصيات للحاكم العام تقضي بتوقيع العقوبات على السيد عبد الرحمن والحد من نفوذه ، وبمنع الهجرة إلى الجزيرة أبا ، وبالموافقة على زيارة يقوم بها السيد علي الميرغني إلى مدينة الأبيض وإلى بخت الرضا ، وبالموافقة على طلب العون المالي المقدم من السيد علي الميرغني ، وبمنح لقب سير أو فارس للسيد محمد عثمان ابن أخ السيد علي الميرغني لتمييزه على غيره إذ أنه هو الذي سوف يخلف السيد علي لدى وفاته ، وبالحد من توسع السيد عبد الرحمن في الزراعة ...، وقد ظلت تلك هي السياسة الرسمية حتى اندلاع الحرب في عام ١٩٣٩ حين كان من

الضروري للحكومة الاعتماد على من كانت تسعى لمحاربته وشجبه ... فالإدارة البريطانية حتى عام ١٩٤٦ كانت تنظر للمهدية كعقيدة مناهضة للحكم البريطاني. وكان الختمية ينظرون إليها على أنها الخصم الأول ... " ولما حل عام ١٩٤٦ لم تعد المهدية في نظر الكثير من السودانيين وصمة كما أراد لها البريطانيون أن تكون ، بل قوة لها حزبها السياسي. وحققت المهديةِ الجديدة بذلك نبـــوءة سايمز الذي كتب في عام ١٩١٧ يقـــول إنه من الطبيعي أن يصير مهديو اليـــوم وطنيّ الغد ".[٩]

في وصفه لحركة " المهدية الجديدة " يتحدث المؤرخ م. دبليو. دالي عن مناطق النفوذ المختلفة للسيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي والمنافسة بينهما. ويقول إن الحد من نفوذ السيد عبد الرحمن كان من بين أهداف سياسة الحكم غير المباشر الذي تسارعت خطاه بعد عام ١٩٢٤. ومن قبل ذلك (في عام ١٩٢٣) أصاب حكومة السودان الفزع من نشاط وكلاء السيد عبد الرحمن في غرب السودان واعتبرته حركة متطرفة مناهضة للحكومة كان لابد من مواجهتها وقمعها. وعارض السيد عبد الرحمن تطبيق سياسة الحكم غير المباشر (Indirect Rule)، ويعزى نجاحه في ذلك إلى اضمحلال القبلية أكثر من نسبته إلى شخصية السيد عبد الرحمن الكارزمية. وعلى الرغم من ذلك فهو قد انتهج في أواخر العشرينات ومطالع الثلاثينات منهجاً براقماتياً (he followed a pragmatic line) يشتمل على خلق صلات طيبة مع زعماء القبائل واهتمام – في ذات الوقت – بطبقة الأفندية المعزولة (friendless).وكانت إحدى وسائله لذلك بذل المال بسخاء ، الأمر الذي عاد عليه بنفوذ سياسي واسع في هذه الدوائر. ومنذ عام ١٩٣١ بدأ السيد عبد الرحمن في كسب الطبقة المتعلمة إلى جانبه. ولقد أثار دعمه المتواصل لأنشطة الخريجين – وكذلك مجلس الخريجين الذي كان ينعقد برعايته – قلق الحكومة ، مما دفعها لتشجيع الاتجاهات العلمانية (Secularist tendencies) في أوساط الخريجين حتى أدى ذلك إلى إنشاء مؤتمر الخريجين العام في عام ١٩٣٨. وكان تعيين سايمز (حاكماً عاماً على السودان)

هو السانحة (المناسبة) لإعادة صياغة سياسة حكومة السودان المضطربة (incoherent policy) تجاه المهدية. فقد كان سايمز يعتبر نفسه ذا خبرة سابقة بكيفية التعامل مع المهدية ، التي سبق له أن تعامل معها بشدة وضراوة في سابق عهده بالسودان. وكانت سياسته نحو المهدية الجديدة متأرجحة (ambivalent) هذه المرة ، كما وصفها لامبسون. فبينما كان سايمز ينادي بتخفيف القيود على السيد عبد الرحمن كلما كان ذلك ممكناً ، كان السيد عبد الرحمن يستغل أي فرصة تلوح له على الفور ليتحلل من القيود المفروضة عليه. ولاحظت وزارة الخارجية البريطانية أن السيد عبد الرحمن " كان متمرساً في فن إجادة الطاعة لنص القانون مع مخالفته – في ذات الوقت – لروح القانون ".

"……a past master of the art of obeying the letter of the law while disobeying its spirit".[١٠]

تعاظم نفوذ المهدية الجديدة:

يؤرخ الدكتور جعفر محمد علي بخيت لنمو المهدية الجديدة بعامي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ اللذين شهدا – فيما يقول – اضطراد نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي. فعلى غير ما كان يؤمل ونجت في أن تصبح المهدية على مر الزمن طريقة عادية كغيرها من الطرق ، ظلت هي أبرز الطرق جميعها ، وكان أتباعها يتكاثرون في حين بدا أن أتباع الختمية يتناقصون ، رغم أن الختمية كانت أقوى من الناحية السياسية فقد كانت دائماً إحدى الركائز التي اعتمد عليها البريطانيون لتحقيق الأمن والنظام. وقد جاء على لسان بني (Pennie) مدير الأمن العام في ديسمبر ١٩٣٤ " أن المهدية الأقل أرستقراطية من الختمية ، والداعية للمساواة بين أفراد الشعب أكثر منها ، أضحت متفوقة عليها من ناحية الثراء والتنظيم والدبلوماسية. بل امتدت زعامة السيد عبد الرحمن نحو نوادي الخريجين في المدن الثلاث إذ كان يزورها متى سنحت الفرصة لذلك. وكان يتبرع بسخاء للدراسات التي قامت بها وللأعمال الخيرية الجديدة التي دعت إليها. وكان كرم الحكومة يتواري حياءً من كرمه لما كان يقابل الناس في بشاشة وتهلل ولطف في المناسبات والأعياد الدينية والوطنية. وكان له مجلس مثل مجلس أبي يزيد

ليستقبل فيه المتعلمين من كل الاتجاهات والشعراء وأصحاب الشكاوى وصغار التجار ونظار القبائل وبعض البدو البسطاء والفقراء وصاحبات الحاجات والشكاوى. وكانت بيوت آل المهدي ملأى ببعض المواطنين حتى أن النيران لم تكن تخمد في دورهم ليل نهار ".

وبلغ من حرص الحكومة على الحد من نفوذ السيد عبد الرحمن أن بعث مفتش مركز أم درمان في ١٣ أكتوبر ١٩٣٥ بخطاب إلى مدير الخرطوم يخطره فيه بأنه قد قام بتشكيل شبه لجنة ، تماثل " الغرفة التجارية "، من تجار الختمية والملاك الزراعيين ، وذلك للوقوف في مواجهة نفوذ المهدية عن طريق تقييد التجارة المحلية ، وذلك بواسطة منح العطاءات والقروض لأتباع الختمية.

وفي ديسمبر ١٩٣٦ ورد في مذكرة لمدير المخابرات وزعت على اجتماع للمديريين ، بأن السيد عبد الرحمن على اتصال بالمتعلمين في جميع المستويات والمراحل ، وقد عقد روابط صداقة بهم ، خاصة بالمآمير والقضاة ونظار المدارس. وسواء في المدن والقرى " اكتسب نتيجة ثروته الهائلة الحديثة ، وما فُطر عليه من زعامة موروثة ، تأييد معظم أبناء الطبقة المتعلمة "، واستطاع أن يسلب المركز الأول للاحترام من السيد علي الميرغني. ولكن الحكومة إذا عاملته كسياسي غير مرغوب فيه ستجبر عدداً كبيراً من المتعلمين – الأغلبية في المستقبل – للوقوف ضد سياستها.[١١]

واتهم السيد عبد الرحمن في عام ١٩٣٥من قبل الحكومة بأنه يحمي ويأوي في الجزيرة أبا بعض الخارجين على القانون من قبائل غرب السودان ، وأخطر بأنه ممنوع من القيام بزراعة الذرة في الأراضي المطرية الواقعة شرق النيل الأبيض التي ليس عليها أدنى حق قانوني ، بل سمح له باستخدامها لإطعام من عملوا معه. وكان ذلك الأمر محكاً للتحقق من مدى قوة المهدي في مواجهة الحكومة. وخرج السيد عبد الرحمن من التجربة مرفوع الرأس ، الأمر الذي أيقظ أعين الإنجليز على ماتمتع به نظامه من منعة وكفاءة. ذلك لأن وكلاءه دبروا الأمر خلال أيام قلائل لجمع كثير من الذرة وحملها على ظهور الجمال

من شتى مناطق النيل الأزرق والنيل الأبيض لإطعام عمال المهدي ، وتوالت عليه العهود والوعود بمضاعفة كميات الذرة من الأنصار في دارفور وكردفان. وأقرت الحكومة بانهزامها في ١٦ مايو ١٩٣٩. ومن ثم أخطر جيلان (السكرتير الإداري) السيد عبد الرحمن – بلهجة كسيرة ضعيفة – بأنه أضحى مسموحاً له زراعة الأراضي المطرية للسنة التالية ، بصفة مؤقتة. ولذلك لم يكن مما يدعو للغرابة أن المديرين الذين رغبوا في إذلال السيد عبد الرحمن وإفقاره ، فيما عدا اثنين منهم ، قد قرروا في اجتماع عقد في نوفمبر ١٩٣٦ بأن نفوذ الأنصار قد اضطرد وأنه يجب الحـــد منه. كذلك رأى معظم كبـــار الموظفين البريطانيين أنه يجب الحد من نفـــوذ السيد عبد الرحمن إلى أدنى قدر ممكن ، وتقوية أزر السيد علي الميرغني وطائفة الختمية للتصدي لنفوذ المهدية بوجه عام. وكانت جوانح بعض المديريين تنطوي على مرارة شخصية وحسد تجاه السيد عبد الرحمن ، حتى اقترح كندي كوك مدير كسلا – حيث المركز الرئيسي لأتباع الختمية – استخدام " القوة والمواجهة العلنية مع السيد عبد الرحمن ". واقترح بني (Pennie) مساعدة السيد علي لتحقيق ثراء مادي يمكنه من منافسة المهدية. وكان من بين الاقتراحات الأخرى منح السيد علي" منزلاً ملائماً ومكاتب رئيسية وإقراضه أموالاً لزراعة القطن أو شراء مزرعة لأولاده بدنقلا لكي تكون قلعة حصينة للختمية في مواجهة سطوة المهدية ، ولتشجيع الختمية لكي تقوم بدورها في غزو مراكز الأنصار في كردفان والنيل الأبيض. وقرر المديرون – فيما عدا ريد وبيرتس – وجوب تقديم العون المالي للسيد علي ومنح مشاريع الختمية أفضلية على المشاريع الأخرى لتطوير النيل الأبيض. وظل مفتش كوستي منذ ١٩٣٦ يضايق السيد عبد الرحمن بإلحاح فيما يتعلق بحسابات ضرائب الأعمال التجارية. ورغم احتجاج السيد عبد الرحمن لم ترجع الحكومة عن قرارها القاضي بالعمل على الحد من انتشار نفوذه الاقتصادي ومن ثم السياسي. من ناحية أخرى فقد تزعزعت أركان الختمية لدي صعود نجم الأنصار وازدياد أتباعهم ، فألحت على طلب مزيد من العون الإنجليزي.[١٢]

لقد كان جورج سايمز يود أن يتألف السيد عبد الرحمن وحركة المهدية الجديدة بانتهاجه لسياسة التعامل معها باعتدال ، أو على الأقل دون اشتطاط في محاربتها. وذلك أن التطرف في معاداة فئة من الناس لها جذور ضاربة في تربة الوطن ونفوذ اجتماعي واسع ظاهـــر للعيان ، قمين بأن يدفع هذه الفئة من الناس إلى اتخاذ مواقف متطرفة ضد السلطان. وهذا هو عين ما كانت تخشاه الإدارة البريطانية في السودان . ولكن سياسة الاعتدال في التعامل مع المهدية الجديدة لم تكن تعني ترك الحبل على الغارب ، وإنما كانت تشديداً صارماً حيناً ، وتقليلاً من هذا التشديد الصارم حيناً آخر ، حسبما تقضي مصلحة سلطات الاحتلال. وكان السيد عبد الرحمن يستغل سانحة الإرخاء في تمتين قاعدة بنائه الأنصاري ، ويقابل ظروف التشديد بالصبر والحكمة والمقارعة بالحجة. وأدرك جورج سايمز أن سياسة سلفه السير مفي (Maffey) الرامية لربط السيد عبد الرحمن بالبريطانيين عن طريق " قيود اقتصادية " لم تكن ذات جدوى. فانتهج في عام ١٩٣٤ سياسة جديدة لكبح نفوذ المهدية. " وكان جوهر تلك السياسة يتألف من جانبين : عزل فئة المتعلمين عن السيد عبد الرحمن وجذبهم نحو الحكومة ، ثم وقف التسهيلات الحكومية للسيد عبد الرحمن والعمل على إعادته إلى وضع مواطن عادي ولكنه متميز ". قال دكتور حسن أحمد إبراهيم إن هذه كانت هي سياسة الحكومة طوال السنوات اللاحقة. " ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً وخرج الإمام المغوار (السيد عبد الرحمن) في نهاية المطاف إلى السطح مهندساً لاستقلال السودان وأهم شخصية سودانية في القرن العشرين دون منازع ". فقد كان من بين مآثره أنه " يرى ضرورة النظر إلى الإسلام لا باعتباره مجموعة من المبادئ والشعائر الجامدة ، بل النظر إليه من حيث التركيز على مقاصده النبيلة التي ينبغي تطويرها وتحديثها لتتلاءم مع الزمان والمكان والتغيرات اللاحقة في البيئة الاجتماعية للبلاد ".[١٣]

ويرى دكتور القدال تناقضاً بين " التراث المهدوي القائم على الزهد ونبذ الدنيا الفانية ومعاداة النظم الغربية "، وبين قول السيد عبد الرحمن " إن الثروة

ستكون درعاً يحمي الأنصار وسبباً لكسب وطني عام ". ويصف بداية السيد عبد الرحمن في جمع ثروته بأنها كانت بداية " تكتنفها المشقة والعنت ، ولكن الرجل صبر وثابر ، واستفاد من القانون الذي أصدره الإنجليز عام ١٨٩٩ حول ملكية الأرض...". ويمضي قائلاً إن السيد عبد الرحمن " أظهر قدرات كبيرة في مجال النشاط الاقتصادي وقدرات تنظيمية أكبر "، ويخلص إلى أن " السيد عبد الرحمن طلب قرضاً من الحكومة عام ١٩٢٦ مقداره ٤٥٠٠ جنيه ، ووافقت الحكومة. ثم قرر الحاكم العام السير " جون مفي " اعتبار القرض منحة للسيد "؛ وإلى " أن الحكومة مولت مشاريع السيد عبد الرحمن في قندال بمبلغ ٢٨٫٠٠٠ جنيه. وهذه مبالغ طائلة بمقاييس ذلك الزمن. ولاشك أن المنحة والقرض شكلا أساساً مالياً لم يتهيأ لأي رأسمالي في ذلك الحين ".[١٤]

وهذه المقولات ترمي بالطبع إلى إدانة السيد عبد الرحمن ووصمه بممالاة الاستعمار البريطاني. وهو إجحاف في حق الرجل ما بعده إجحاف. إن الزهد لايتعارض مع الغنى ، ولا يعني الفقر. فكم من غني زاهد جعل الله الدنيا في يده ولم يجعلها في قلبه. وكم من فقير متكالب على الدنيا ، أراه الله فقره بين عينيه. ولقد كانت ثروة السيد عبد الرحمن – بحق وحقيق – درعاً يحمي الأنصار ، بل وغير الأنصار ، وسبباً لكسب وطني عام ، شهد به من شهد وأنكره من أنكره ، فلانطيل. وهل يلام السيد عبد الرحمن لأنه استفاد من قانون ملكية الأراضي ؟ وهل يؤخذ عليه أنه طلب قرضاً وقرر الحاكم العام بعد مدة إعفاء الدين ؟ وأما مبلغ الـــ ٢٨٫٠٠٠ جنيه فقد جاء في " ملخص للمداولات " الحكومية :" وقد استثمرت الحكومة ثمانية وعشرين ألف جنيه في مشروع قندال ".[١٥] فالمشروع شراكة بينه وبين الحكومة. فما العيب في ذلك ؟ وعلى كل حال سنرى لاحقاً أن الحكومة أغلقت هذا المشروع الذي أثار حفيظة البعض على السيد عبد الرحمن ، وذلك بعد الاستقبال الجماهيري الكبير الذي حظيت به البعثة المصرية الاقتصادية في الجزيرة أبا عام ١٩٣٥. ولم يكن ذلك إلا واحداً من مظاهر الارتباك الذي أحدثه السيد عبد الرحمن في سياسة حكومة السودان.

حدثني الدكتور قاسم بدري ذات مرة فقال إن جده الشيخ بابكر بدري قال للسيد عبد الرحمن المهدي :" والله يا سيدي لو كان لبست الكرابة وقعدت في الفروة كنت حرقت حشانا بالغبينة "، أو أنه قال له ما في هذا المعنى. والمراد هو : إنك لو لم تصنع ما صنعته لما قام للأنصار كيان من جديد ، ولا قامت لهم قائمة. فماذا كان دكتور القدال يريد منه - ياترى - أن يفعل ؟ وهو الذي قال عنه : " فعندما ظهر السيد عبد الرحمن على المسرح السياسي أدرك أن جماهيره من الأنصار في مناطق الإنتاج التقليدي يشكلون قاعدة جماهيرية عريضة ، ولكن ليس بينهم من يمكن أن يكون قيادة لعمل سياسي في مناطق الوعي. فأخذ يسعى إلى مختلف الفئات الاجتماعية ذات الوزن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وأخذ يجذبها بنفوذه الشخصي. فجذب إليه بعض المتعلمين من ذوي القدرات العالية ، وبعض رجال الأعمال البارزين. وأنفق المال يمنة ويسرة لجذب المؤيدين. فأصبحت له قوة جذب ذات حقول مغناطيسية متعددة. وكان الشيخ مصطفى الأمين من الشخصيات التي جذبها السيد عبد الرحمن إلى دائرته ".[١٦] وفي الكتاب الذي أعده الدكتور القدال (بالاشتراك مع الدكتور عاطف عبد الرحمن صغيرون) عن الشيخ مصطفى الأمين سرد طيب لسيرة هذا الرجل العصامي. فبجانب مآثره الكثيرة التي ذكرها المؤلفان ،" شارك الشيخ مشاركة فعالة في تأسيس المدرسة الأهلية الوسطى بالخرطوم (عام ١٩٤٥)"، ومدارس أخرى أهلية في كل من بورتسودان والغبشة والمتمة. " ورثته (عند وفاته) كل القوى السياسية والاجتماعية والمنظمات من اليمين إلى اليسار. وكان ذلك الإجماع تعبيراً عن التقدير العميق لشخصيته التي اكتسبت صفة القومية. فهو رمز للقدرة السودانية في الإنجاز الرفيع ".[١٧]

ما من ريب في أن المؤلفين قد أنصفا الشيخ مصطفى الأمين وهو رجل يستحق هذا الإنصاف. وما من ريب في أن الدكتور القدال حاول النيل من رموز وطنية خالدة في تاريخ السودان الحديث - وفي طليعتها السيد عبد الرحمن المهدي - هي التي أنجزت استقلال البلاد. بل لا يتعاظمه أن يصف " الجماهير "

بأنها " الكتل الصماء "، وولاءاتها بأنها "ولاءات صماء" وغير ذلك من العبارات التي تحمل من معاني الإساءة الصريحة للناس ما كان هو في غنى عنه. وهذا شأنه بالطبع. وما كان من قول مجحف في حق طود راسخ فإنه لا يضر الجبل الأشم ، ولا ينفع قائله. قال الشاعر:

من كان فوق محل الشمس موضعه ... فلـــيس يرفعـــه شئ ولايضـــع.

قال الدكتور حسن أحمد إبراهيم: " إن ولاء السيد عبد الرحمن الحقيقي كان لدينه الإسلام ووطنه السودان ، ثم لدوره السياسي الذي ارتضاه عن قناعة. تعاون مع الإنجليز ليصل إلى ما يهدف إليه بالحيلة لا بالمواجهة ولا بالزعيق الأجوف بعبارات معادية لبريطانيا. فالزعماء ذوو الفطنة من أمثاله لا يحتاجون إلى خبط الطاولة أو الصياح لإظهار القوة أو التدين أو الوطنية. كان السيد عبد الرحمن يعتبر البريطانيين قوماً يفتقرون إلى الدهاء ، وكان مقتنعاً بأنه سيتفوق عليهم في نهاية المطاف بالمناورة والمكر. ولكن ثمة شئ واحد لم يكن قد وضعه في حسابه – بل ما كان في حسبان أحد على الإطلاق – ألا وهو بروز قويّ ومبكر لوطنية أكثر تزمتاً أضرت به سياسياً من خلال وصم تصرفاته ظلماً وسخفاً بعدم الوطنية والتواطؤ مع المستعمرين ".[١٨] ولعل من دواعي الدقة في الكلمة والعبارة أن نعلق على كلمة " المستعمرين " الذين اتهم بالتواطؤ معهم من اتهم. وذلك أن " المستعمرين " كانوا قبيلين : قبيل هو الجيوش البريطانية ، وقبيل هو الجيوش المصرية. وكانت الجيوش البريطانية مستعمرة للسودان. فهل كانت الجيوش المصرية " ضيفاً " على السودان ؟

ومما يؤيـــد ما ذهـــب إليه الدكتور حسن في حديثه عن الأسلوب الذي اتبعـــه السيد عبد الرحمن ، قول السير جورج سايمز نفسه إن السيد عبد الرحمن " كان يهوى تمثيل دور المناصر المخلص للحكومة ، الذي يساء فهمه عمداً ، والذي يتعرض لمؤامرات حفنة من الأعداء الرسميين وغير الرسميين للحيلولة دون طموحاته المشروعة وتحريف تفسيرها. وله حيلة ناجحة للتخلص من تحمل التزاماته أو تنفيذ تعليمات الحكومة ، إذ يدعي أنه لا يفهم ما يقال أو

قيل له. وإذا كانت التعليمات صادرة إليه كتابة كما تعلمنا الآن أن تكون كذلك بحكم التجربة الطويلة معه ، فإنه قد " وجدها " لاحقاً على طاولة مكتبه في مظروف مقفول بعد أن اتخذ الإجراءات الضرورية للتصرف عكس مضمونها ، وسبق السيف العذل ".[١٩]

ويقول الدكتور جعفر بخيت إن جورج سايمز تنبأ في عام ١٩٣٦ بأمرين بنى عليهما سياسته في التعاون مع الخريجين الوطنيين المعتدلين : أحدهما هو أن رجوع المصريين للسودان على أثر إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد يجدد الإثارة والولاء للمصريين في صفوف السودانيين الذين بلغوا درجة من الوعي السياسي. وثانيهما هو أن نفوذ المهدية الجديدة قد يتسرب بعمق في صفوف الخريجين ، الأمر الذي يهدد بقيام جبهة متحدة بين سكان المدن وسكان الريف ، أي بين السكان التقليديين والعناصر الوطنية ذات الثقافة العصرية الحديثة.[٢٠] وسوف نرى لاحقاً أن مخاوف جورج سايمز وما تنبأ به قد حدثا بالفعل ، وأن تدابيره التي اتخذها لم تفلح في تحقيق أهدافه منها ، وأن معاهدة ١٩٣٦ قد أعقبتها تطورات هامة في مسرح الأحداث لم تكن في حسبان واضعي السياسة البريطانية.

البعثة المصرية:

بحلول عام ١٩٣٥ انفرجت الأزمة الاقتصادية العالمية. وبدأت مشاريع السيد عبد الرحمن تدر عليه من الأرباح ما تمكن به من مواجهة التزاماته الوطنية والاجتماعية. فقد قدرت أرباحه من الأعمال الزراعية والتجارية المتعددة ما بين عشرين إلى ثلاثين ألف جنيه مصري ، بينما كان دخل منافسه السيد علي الميرغني أقل من ألفي جنيه مصري ، منها حوالي ١٥٠٠ جنيه هبة من الحكومة ، وثلاثمائة جنيه من مزارعه ومطاحنه الخاصة. ولم تدرك السلطات إلا مؤخراً (في عام ١٩٣٥) أن مشروعات السيد عبد الرحمن الزراعية نشّطتها دوافع سياسية أكثر منها دوافع تجارية. ومرة أخرى حاولت الحكومة الحد من تحركاته خاصة في مناطق كوستي وسنجة والقضارف. " ولكن كان

الأوان قد فات حينئذ لكسر شوكة مؤسسة الأنصار التي أصبحت قادرة على مقاومة تلك الإجراءات العاجزة ".[٢١]

وفي ذلك العام زارت السودان بعثة زراعية مصرية. فوجه السيد عبد الرحمن الدعوة لأعضاء البعثة لزيارة الجزيرة أبا. واستأجر وأبور المديرية لنقلهم من كوستي إلى أبا. ولكن مدير المديرية أخبره قبل يوم واحد من وصول البعثة المرتقب إلى أبا بأنه لن يستطيع إرسال الباخرة التي تم الاتفاق على استئجارها لهذا الغرض. قال السيد عبد الرحمن معلقاً على ذلك : " ولعله (يعني مدير المديرية البريطاني) استشار رؤساءه في الخرطوم فمنعوه ". ... ولكن سرعان ما أقام الأنصار جسراً على الجاسر (وهو اللسان الشرقي للنيل الذي يحيط بأبا) فمرت عليه سيارات الضيوف حتى دخلوا الجزيرة. قال السيد عبد الرحمن: " وقد أرسل لي الأمير عمر طوسون راعي البعثة برقية رقيقة عبر فيها عن تقديره لما لقيته البعثة من استقبال. كما أن الحاكم العام صرح لي عقب زيارة البعثة بأنني فتحت باب الصلة بين مصر والسودان بعد أن أغلقته إنجلترا عام ١٩٢٤. ومن العجيب أن الحكومة ساءها فيما يبدو نجاح زيارة البعثة المصرية والاستقبال الحار الذي قوبلت به مني ومن الشعب ، فعبرت عن استيائها بأن أغلقت مشروع قندال (الزراعي) الذي كان يدر عليّ سنوياً نحو ثلاثة آلاف جنيه ".[٢٢]

وقد نظم الشاعر السوداني الكبير الأستاذ أحمد محمد صالح قصيدة طويلة في مدح السيد عبد الرحمن لإكرامه لهذه البعثة. جاء في بعض هذه القصيدة قوله:

لما أتتــك وفــود القــوم زائــرة ... إلى الجزيرة ذات المنهل الشبــم
شاموا بروق الندى حتى إذا وصلوا ... سالت يمينك سيل الوابــل العــرم
مازلت تغمرهــم بالجــود متصلاً ... والعرق منسكبــاً في أطيب النعــم
حتى انثنوا وكان القــوم من فــرح ... في نشوة الراح أو في غمرة الحلم
اثنى عليــك بما أولــيت عاهلهــم ... الأريحيّ كريم الأصــل و الشيــم .

إلى أن قال:

جلى أبـــوك وجئت اليوم تتبعـــه ... في حلبة الـــرأي والعلياء والكـــرم
ورثت عنه خـــلال البر أجمعها ... يا مفـــرداً علمـــاً من مفـــرد علـــم."[٢٣]

وكتب الأستاذ أحمد محمد يسن عن البعثة يقول: " وقد احتفل بمقدمها سعادة السيد عبد الرحمن المهدي ، طيب الله ثراه ، احتفالاً مهيباً في الجزيرة أبا. وقد أبت أريحيته إلا أن يقيم جسراً على فرع الجاسر يتيح لعربات الضيوف الدخول بدون حاجة إلى عبور النيل ، مما جعل البعثة تشعر بمدى شعبية وقوة وفتوة أتباعه. وظل هذا الجسر إلى يومنا هذا معبراً رئيسياً للجزيرة أبا ، تدخل عن طريقه الجرارات والآليات الثقيلة التي تعمل في المشروع الزراعي ".[٢٤]

وكتب الأستاذ بشير محمد سعيد يصف زيارة البعثة المصرية الاقتصادية للجزيرة أبا يقول: "... ومن كوستي انطلق أعضاء البعثة إلى الجزيرة أبا على سيارات أعدها لهم سيادة السيد عبد الرحمن المهدي. وكان مقرراً أصلاً أن يقوموا بهذه الرحلة على ظهر سفينة تجارية. ولما تعذر وصول السفينة بادر سيادة المهدي باستنفار خمسة آلاف رجل من أنصاره لردم النيل الأبيض عند منطقة الجاسر لمرور السيارات. وكان منظراً رهيباً لسيادته تحف به هذه الآلاف المؤلفة من الأنصار ، وهو يتناول بيده قبضة من التراب يقذف بها في النيل ، فإذا أنصاره يقتدون به ويستطيعون في خمس عشرة ساعة من العمل المتواصل أن يقيموا الجسر المنشود ".

" وصلت البعثة في سياراتها تلك إلى الجزيرة أبا وكان في استقبالها عند رأس الجسر سيادة المهدي وآل بيته ... وكبار الأنصار. وفي مدخل سراياه ينحر لهم سيادته بعيراً ويغمرهم بكرمه الفياض وفضله وعنايته. وتطوف بهم السيارات على مشاريعه التي كان يعمل فيها سبعمائة من المزارعين أقام لهم سيادته منازل تأويهم ومستشفى ومدرسة لتعليم أبنائهم. وكان يعنى بهم عناية فائقة ، ويعرفهم بأسمائهم ويدنيهم منه. وأتاح لضيوفه استعراضاً لألعاب الكشافة

في الجزيرة ، وعرض عليهم الجياد الأصيلة التي يمتلكها. واستعرض أمامهم آلافاً مؤلفة من مؤيديه وأنصاره. وكان يحدثهم عما بين السودان ومصر من علاقات ، وما يجب أن يقوم بينهما من صلات ..." ... " وفي الخامس عشر من فبرائر عام ١٩٣٥ غادرت البعثة الخرطوم بالقطار إلى وادي حلفا قافلة إلى القاهرة وألسنتها تلهج بالشكر والثناء ". كما أورد الأستاذ بشير نص البرقية التي بعث بها الأمير عمر طوسون إلى السيد عبد الرحمن معبراً له عن عظيم شكره على الحفاوة البالغة التي استقبل بها الأنصار أعضاء البعثة في الجزيرة أبا الأمر الذي قال إنه " يزيد روابط الإخاء بين مصر والسودان إحكاماً ويوثق عرى التعاون ويثمر أحسن الثمار بمشيئة الله تعالى في علائقهما الاقتصادية والأدبية حاضراً ومستقبلاً ".[٢٥]

ويرى م. دبليو. دالي أن ارتفاع نجم السيد عبد الرحمن على أثر تكريمه للبعثة الاقتصادية المصرية جاء نتيجة متوقعة لسياسة جورج سايمز المتراخية (relaxed) تجاه المهدية الجديدة. فقد استغل السيد عبد الرحمن وصول هذه البعثة التجارية المصرية إلى السودان في فبرائر ١٩٣٥ واحتفى بها حفاوة بالغة ، حتى وصفته بعض مقالات في الصحف بأنــــه " ممثل الأمـــة السودانية ". وأخبر جورج سايمز المندوب السامي البريطاني في مصر (لامبسون) أن البعثة المصرية لم تحدث أثراً ولكنه " كان يخشى من الدعاية الإعلامية (Publicity) التي نالها السيد عبد الرحمن في الخرطوم وفي القاهرة " نتيجة للتكريم الذي أحاط به البعثة. وقال له أن السيد عبد الرحمن قد بدأ فعلاً في استغلال هذه الدعاية الإعلامية التي حصل عليها إلى أقصى درجة بهدف المزيد من التمكين لطموحاته السياسية. وهذا هو الذي دفع جورج سايمز إلى أن يخبر السيد عبد الرحمن بأن " عليه أن يحصر نفسه في الزراعة والأنشطة المفيدة الأخرى ". واعتبرت حكومة السودان – في دوائرها ومجالسها الخاصة – أن مسلك السيد عبد الرحمن لا يدل على أن طموحاته " لا حد لها " فحسب ، بل يدل أيضاً على أنه " من الصعب فرض القيود على طموحاته ". فعلى الرغم من

أن جورج سايمز كان يستبعد خطر اندلاع ثورة مهدوية مسلحة ، إلا أنه رأى في التفاف الناس حول السيد عبد الرحمن تربة خصبة لبذور القومية السودانية) he still perceived in the cult a fertile ground for the seeds of Sudanese nationalism.) ففي الوقت الذي يمكن أن يؤدي فيه " تردي الاقتصاد وتصاعد الطموحات السياسية " إلى انتشار السخط في أوساط المتعلمين ، فإن " نزعة " (Impulse) سودانية نحو (تأييد) منظمة طائفية (Sectarian organization) قد يفتح الطريق أمام شخصية دينية تتولى القيادة. مثل هذه النزعة " بالذات ، هو الذي حال دون الحكم غير المباشر وحال دون مشاريع إدارية أخرى. غير أن اتخاذ إجراءات حكومية ظاهرة ضد قائد ديني طموح ربما تقوي من موقفه وتزيد من التفاف الناس من حوله. لذلك فالمطلوب هو الحذر الشديد (مما يعني مراقبته من كل جانب) (Circumspection) أو ، على أي حال ، إطباق هذا الحذر الشديد عليه دون إعلان سياسة واضحة تجاهه. ولقد حاولت الحكومة هذا الاحتواء ، ولكنها خسرت المعركة وخرج السيد عبد الرحمن منها منتصراً.[٢٦]

وقال الأستاذ عبد الماجد أبوحسبو إن السيد عبد الرحمن " كان يهتم بضيوف السودان الأجانب حتى أصبح بحق ممثل الشعب السوداني أمام كل زائر كبير ، كما فعل عندما جاءت البعثة الزراعية المصرية الملكية للسودان في سنة ١٩٣٥ حيث دعاهم إلى الجزيرة أبا وأحسن إكرامهم وضيافتهم نيابة عن الشعب السوداني. ولكي يظهر قوته فقد ردم مجرى النهر الصغير (الجاسر) لتمر من فوقه عربات الضيوف وكانت دياره العامة مفتوحة تزخر بالناس والضيوف من كل صوب. وكان يهتم بالعلماء والأدباء والشعراء ورجال التعليم. وكان يساعد كثيراً من الأسر الفقيرة ويتبرع لكل عمل خيري واجتماعي ، وهكذا. فقد كان يتصرف كملك متوج ".[٢٧]

ويقول الأستاذ حسن نجيلة إن جورج سايمز كان يولي اهتماماً كبيراً للسودان والسودانيين ، ولم يشتط في تطبيق السياسة الاستعمارية الخالصة التي



السيد عبد الرحمن في مصر: على يساره حمدي سيف النصر وزير الزراعة (ثم الحربية) ومحمود ذو الفقار وكيل وزارة الزراعة، على يمينه حسين عثمان وزير الزراعة المصري فيما بعد

كان يسير عليها معاونوه. وهو الذي نظم زيارة البعثة الاقتصادية المصرية للسودان لأن الحالة الاقتصادية في السودان كانت سيئة جداً. فجاءت البعثة إلى السودان برئاسة فؤاد أباظة باشا رئيس الغرفة التجارية بمصر. وكان من بين أعضائها محجوب ثابت الذي يحب السودان ويحبه السودانيون. وهو من أم سودانية وأب مصري. وكان يكتب عن السودان في الصحف المصرية بإعجاب، ويشتهر بالدعابة والمــرح ؛ وهو من خلصاء سعد زغلول. وعندما وصلت البعثة إلى محطة القطار في الخرطوم استقبلها السودانيون بحفاوة وحملوا محجوب ثابت على الأعناق إلى السيارة المعدة له. وتنقلت البعثة المصرية في عدة مناطق في السودان ، في الجزيرة وفي الشرق والغرب ، حيث استقبلت استقبالات رائعة. ولم يكن كبار الموظفين البريطانيين راضين عن زيارة هذه البعثة ولكنهم لم يستطيعوا الوقوف أمام صمود الحاكم العام جورج سايمز. وقد أراد معاونو جورج سايمز أن يفسدوا احتفال السيد عبد الرحمن بالبعثة في الجزيرة أبا فامتنعوا – في اليوم المحدد – عن إيجار الباخرة. ولذلك جمع السيد عبد الرحمن أنصاره وأخذ حفنة من التراب وقال: بسم الله الرحمن الرحيم وألقى حفنة التراب في النهر. فقام أنصاره – خلال ساعات بردم الجاسر حتى دخلت من فوق الجسر سيارات الضيوف. أما الإداريون البريطانيون فقد " نقموا على السيد عبد الرحمن واعتبروا تكريمه للبعثة المصرية مناصرة للحاكم العام (ضدهم)، ومن جراء هذه النقمة سحبوا منه التصديق الذي منحوه إياه بإنشاء مشروع زراعي للقطن في منطقة قندال بالجزيرة ". وقد كانت زيارة البعثة الاقتصادية المصرية من المعالم البارزة في فترة الثلاثينات.[٢٨]

<u>مصر في الثلاثينات:</u>

في مطلع الثلاثينات تقلد إسماعيل صدقي منصب رئيس مجلس الوزراء في مصر. يقول الأستاذ عبد اللطيف الخليفة إن صدقي باشا جاء به الإنجليز على أثر انقلاب دستوري أطاح بحكومة الوفد وبدستور ١٩٢٣ ، وذلك في عام ١٩٣٠. والشعب المصري كان يعتبر دستور ١٩٢٣ ثمرة كفاحه الطويل عموماً

وإنجازاً حققته ثورته في عام ١٩١٩ على وجه الخصوص. ولما اعتلى صدقي سنام السلطة حكم مصر بالحديد والنار ، مستنداً على الإنجليز والقصر الملكي. وهكذا تربع صدقي ثلاث سنوات على دست الحكم ، فألغى الدستور وعطل الحياة النيابية ، وكان طاغية متجبراً يقول عن المصريين إنهم " أربعة عشر مليون حمار "!

ثم وقع خلاف بين صدقي والمندوب السامي البريطاني ، فتم إسقاطه وإبعاده، وجئ من بعده بعبد الفتاح يحيي باشا لرئاسة الوزارة طوال عام واحد تقريباً ، وكان شخصية باهتة. فتم إقصاؤه وجئ بمحمد توفيق نسيم عام ١٩٣٥ ليؤلف وزارة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات عامة. واستقال نسيم ، وعلى أثر ذلك ألف علي ماهر وزارة انتقالية مستقلة عن الأحزاب. وجرت الانتخابات وفقاً لدستور ١٩٢٣. وكانت نتيجتها فوز حزب الوفد بالأغلبية. فتولى مصطفى النحاس باشا رئاسة الوزارة المصرية عام ١٩٣٦.

هكذا توالى على منصب رئيس الوزراء – خلال فترة قصيرة – عدد من الأشخاص. وقد سبق إسماعيل صدقي في حكم مصر حزب أقلية أيضا إذ جاء إلى رئاسة الوزارة آنذاك محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوري ، وهو حزب أقلية ضئيلة من الأعيان والباشوات ، فحكم مصر باليد الحديدية.[٢٩]

قال الدكتور أحمد إبراهيم دياب – ولعله كان اتحادي المشرب مثل الأستاذ عبد اللطيف الخليفة – إن زعماء الأحزاب السياسية وقادتها في مصر كانت بينهم خلافات شخصية ولم يهتموا بشئ قدر اهتمامهم بمصالحهم الشخصية ومطامعهم الذاتية ، يتنافسون من أجل كراسي الحكم فقط ولايهتمون بالمسألة الوطنية ، مما أدى إلى فساد الحياة السياسية في مصر. وقال دكتور دياب – نقلاً عن مذكرات الزعيم الأزهري – إن حكومة الثورة في مصر (يعني ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) كانت مستعدة للتسليم بحق السودانيين في تقرير مصيرهم قولاً وعملاً ، وليس كمناورة سياسية كما كان يحدث في حكومات العهد البائد.[٣٠]

وهذه بالطبع إدانة صريحة لحكومات مصر ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي لم تكن ترى للسودانيين حقاً في تقرير مصيرهم بحرية ، بل تعتبر السودان أرضاً مصرية صرفة. وإن المرء ليعجب كيف هان على وطنيين سودانيين مستنيرين أن ينادوا بإخضاع بلادهم لسلطان التاج المصري بعد كل هذا الذي يقولونه عن فساد الأحزاب السياسية المصرية وفساد القصر الملكي. ربما كان دافعهم إلى ذلك هو التخلص من العدو الأعتى أولاً على غرار " حنانيك ، بعض الشر أهــون من بعض ". ولكن ما القول في دفع الشرين معاً باتحاد الكلمة وقد كانت الظروف الدولية مواتية لذلك خاصة بعد الحرب العالمية الثانية؟

ويصف الأستاذ عبد الماجد أبوحسبو – قطب الحزب الوطني الاتحادي – سياسة مصر في السودان بأنها – رغم العلاقات الكثيرة الضاربة في القدم بين شعبي مصر والسودان " قد أثبتت على طول المدى فشلها في فهم العقلية السودانية والواقع السوداني على عكس ما يحدث في السودان إذ أن السودانيين يعرفون كل صغيرة وكبيرة عن مصر وعن الإنسان المصري ". ويقول إن المصريين – وقد حكموا السودان في عهد محمد علي وعهد الحكم الثنائي – لم يقوموا بأي دراسات في السودان سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو غيرها ، في الوقت الذي أجرى فيه الإنجليز خلال فترة الحكم الثنائي دراسات شملت كل مناحي الحياة السودانية وأصبحت المرجع لكل دارسي حياة السودان والسودانيين. وكان حكمهم للسودان على ضوء تلك الدراسات ، ولذلك كان أكثر تغلغلاً وتأثيراً من الحكم التركي – المصري الأول ". ويقول : " تربى المواطن المصري من قديم الزمان على أن السودان ملك له. وقامت حجة الحكام على طول المدى – في مفاوضاتهم مع الإنجليز وعند عرض القضية السودانية على مجلس الأمن – على أساس هذا المفهوم ، أي سيادة مصر على السودان ، ومن هنا نشأت مشكلة مصر في السودان واستمرت حتى بعد الاستقلال ، بل وإلى يومنا هذا. والسبب أن المصريين ظلوا ينظرون إلى السودان من خلال نفس

المنظار الذي كان ينظر به محمد علي باشا وأحفاده من بعده. وحتى الأحزاب المصرية فإنها وقعت في نفس الخطأ ". ويقول إن " الشعب المصري كان ينظر إلى شقيقه الشعب السوداني من خلال منطلقاته التاريخية والقومية والإسلامية بينما كان الحكام ينظرون إليه من خلال طموحاتهم السياسية وأفكارهم التوسعية ". ويؤكد " أن السياسة المصرية كانت دائماً وأبداً بل ولا تزال تسير في طريق خطأ بالنسبة للسودان ... وحتى اليوم فإن الحكومات المصرية تقرر سياساتها في السودان على مستوى الحكومات لاعلى مستوى تطلعات الشعوب ".[٣١]

وفي سياق آخر يقول الأستاذ عبد الماجد أبوحسبو: " ومن المؤسف حقاً أن جميع الحكومات في مصر كانت تنظر للسودان من خلال منظار واحد ، حتى رجال الثورة المصرية ". ويروى أن الصاغ صلاح سالم قال له ذات مرة: " ترى ماذا يكون مصيرنا إذا لم تتم وحدة وادي النيل ؟ إن الشعب المصري سيقطعنا إرباً إرباً ". ويقول إن هذا التشبث بالوحدة دون اعتبار لظروف السودان وطبيعة تركيبته الاجتماعية كان هو السبب منذ البداية في خلق معارضة لمصر في السودان ، وإن الرئيس عبد الناصر قد اعترف بذلك عندما قال له (أي للأستاذ عبد الماجد أبوحسبو) في سبتمبر ١٩٦٧: " أريد أن أحملك رسائل هامة لكل من الإمام الهادي المهدي والسيد إسماعيل الأزهري ، وأرجو أن تنقلها بحرفها لهما – قال: بالنسبة للإمام الهادي المهدي أرجو أن تخطره بأننا قد أسأنا التقدير منذ البداية للأنصار. فلقد كنا ننظر إليهم كأعداء تقليديين لنا. ولكن بعد ذهابي لمؤتمر القمة في الخرطــوم ، وبعد رؤيتي لجماهير الأنصار التي استقبلتنا بذلك الحماس والإكرام ، وبعد حديثي مع الإمام الهادي ورئيس الوزراء محجوب ، أدركت أننا أخطأنا في حقهم ؛ لأن ما وجدته منهم قد أثبت أن العربي المسلم ينسى كل عداوته مع أخيه العربي المسلم ساعة الشدة. فأرجو أن تنقل لهم اعتذاري هذا. وأما بالنسبة للسيد إسماعيل الأزهري فلقد أسأنا التقدير أيضاً بالنسبة له وللظروف التي كانت تحيط به عندما أعلن استقلال السودان وقد لا

يكون هذا خطأي ، وإنما خطأ أولئك الذين أوكلت إليهم أمر السودان ، سامحهم الله ". قال الأستاذ أبوحسبو: " وقد قمت – وأنا في غاية السرور – بإبلاغ تلك الرسائل. ومن هذا يتضح أن العلاقة بين مصر والسودان كانت دائماً وأبداً علاقة لازمتها أخطاء كثيرة خلقت كثيراً من أسباب الجفوة وعدم الثقة ".[٣٢]

ومن طريف ما قرأت عن مدى معرفة المصريين بالسودان قول مؤرخ السودان الشيخ محمد عبد الرحيم: " من يختلط بعامة المصريين ويحادثهم يرى ظاهرة مؤسفة من الأسئلة التي تدل بوضوح تام على جهلهم بالسودان ، مع أن المئات أو الألوف اشتغلوا به كمأمير وقضاة ومدرسين وكتاب وعساكر وصناع وغير ذلك من التجار. مثال ذلك: سألني رجل عاقل بقوله" هل عندكم سمك زينا؟ وفي مساء ٢٦ سبتمبر ١٩٥١ سألتني سيدة قائلة: أصحيح عندكم ناس عندهم ذيول اسمهم النمنم؟ ولما أردت إقناعها باستحالة ذلك بدأت تغالطني وتقول إنها رأتهم بعينها. فتركتها وما تعتقد. وقال طالب مصري في الثانوي لطالب سوداني: أفهل تمر في سفرك للسودان على الكونغو البلجيكي؟ وقال لي أحد الجاويين: قال لي مصري: هل عندكم شمس وقمر زينا؟ وقيل لضابط سوداني: صحيح عندكم جبلاية اسمها كرري إذا ما حمت الشمس تطرشق ويطلع منها ناس؟ واجتمعت ذات يوم مع رجل اسمه على ما أظن محمد هلال أفندي مثقف قال لي: أنا جيت من بلدكم البارحة. فقلت له: إلى أي ناحية وصلت في بلادنا؟ قال لي: الشلال!!!".[٣٣]

ولسنا نورد هذا القول من قبيل الاستخفاف بالمصريين. فنحن نجل الشعب المصري ونحبه ونحترم نضاله وإنجازاته ، ونرغب في أن يبادلنا هو ذات المشاعر لما يربط بين شعبينا من وشائج طالما وصفناها بأنها " أزلية ". وأنت لن تجد سودانياً متعلماً – في أي مستوى من التعليم – إلا وهو يعرف مصر خير معرفة.



السيد عبد الرحمن والسيد عبد الله الفاضل مع فؤاد أباظة باشا في الإسكندرية.

معاهدة ١٩٣٦:

في النصف الثاني من عام ١٩٣٥ شهدت العلاقات بين بريطانيا ومصر مزيداً من التوتر ، وتزامن ذلك مع الغزو الإيطالي لإثيوبيا. وشهدت مصر تحركاً طلابياً واسعاً تكونت على أثره جبهة عريضة من القوى السياسية. فنشطت هذه القوى السياسية المتحالفة في مطالبة المندوب السامي البريطاني في القاهرة بالعمل على إبرام معاهدة مصرية – بريطانية تؤمن موقف مصر. وذلك عن طريق إحياء مفاوضات النحاس – هندرسون التي جرت وتوقفت في عام ١٩٣٠ ، بهدف الوصول إلى حلول مرضية للمسائل الخلافية بين الطرفين ؛ وقد كانت المسألة السودانية في مقدمة المسائل المختلف عليها بين حكومة مصر وحكومة بريطانيا.

وعلى أثر هذه الضغوط وتأزم الموقف الدولي الذي بدأ معه شبح الحرب العالمية يلوح في الأفق ، استؤنفت المفاوضات المصرية – البريطانية في القاهرة منذ الثاني من شهر مارس عام ١٩٣٦. وفي ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم في مقر وزارة الخارجية البريطانية في لندن التوقيع على معاهدة التحالف بين المملكة المصرية والمملكة المتحدة – تلك المعاهدة التي أطلق عليها النحاس باشا اسم " معاهدة الشرف والاستقلال "، وأجازها البرلمان المصري بمجلسيه (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) بأغلبية ساحقة. فقد اشتملت هذه المعاهدة على بنود من شأنها تقريب مرحلة جلاء القوات البريطانية عن مصر وتحرير أغلب أراضيها من الاحتلال البريطاني. ولذلك قوبلت المعاهدة من جانب الشعب المصري بالرضى والابتهاج.

أما في السودان فإن الرأي العام المستنير أصيب بخيبة أمل كبرى في هذه المعاهدة ، لأنها أبرمت من وراء ظهر السودانيين ودون استشارتهم فيما يختص بمستقبل بلادهم. ولهذا جاءت أحكام المعاهدة المتعلقة بالسودان تكريساً للحكم الثنائي الذي نشأ فيه بموجب اتفاقية ١٨٩٩ التي وقعتها قوتا الاحتلال فيما

بينهما. لقد تجاهلت معاهدة ١٩٣٦ أماني السودانيين الوطنية ، فلم تقطع في أمر مسألة السيادة على السودان بشئ وإنما جاء فيها أن الغاية الأولى لدولتي الحكم الثنائي من إدارتهما على السودان يجب أن تكون " رفاهية السودانيين. وكلمة " رفاهية " – بالطبع – كلمة مبهمة لا تعني شيئاً محدداً. لذلك قال السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته إن " بريطانيا انتهجت سياسة ترمي إلى مهادنة مصر على أثر الحرب الإثيوبية ومطامع الدوتش في أفريقيا. وكانت ثمرة هذه السياسة معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا ، التي أكدت معاهدات الفتح ١٨٩٨ – ١٨٩٩ ولم تعط السودان سوى فقرة غامضة في نصوص المعاهدة تتحدث عن (ما أسمته) " رفاهية السودانيين " فأصيب السودانيون المستنيرون بخيبة أمل كبيرة ".[٣٤] " وكان من أكثر جوانب المعاهدة إيلاماً لبعض الفئات السودانية المستنيرة أن مصر ، ممثلة في أحزابها الرئيسية وحكومتها ، وافقت على أن يعبر في المعاهدة عن العلاقة بين مصر والسودان في سياق حقوق مصر ومصالحها في السودان ".[٣٥]

وقال الأستاذ عبد اللطيف الخليفة في مذكراته إن معاهدة ١٩٣٦ التي سماها النحاس معاهدة الشرف والفخار وسماها غيره " معاهدة الذل والعار "، قد حققت لمصر خروج الجيش البريطاني من القاهرة وحصره في منطقة القناة ، وسمحت لفرقتين من الجيش المصري بالعودة للسودان: واحدة من المشاة تعسكر في جبل الأولياء عند الخزان ، والثانية من الأسلحة المضادة للطائرات يعسكر بعضها في بورتسودان وبعضها الآخر في عطبرة. وجاءت نصوص المعاهدة في جملتها لصالح السياسة البريطانية ". وعلل هذا القصور والخسران بأن الجبهة المصرية التي فاوضت البريطانيين كانت مكونة من أشخاص متنافرين ليس بينهم تجانس ولا تفاهم نتيجة للخصومات الحزبية على مدى سنوات طويلة.[٣٦]

وأكد ذلك الأستاذ أحمد خير إذ قال إن الفريق المصري المفاوض كان يتكون من عناصر متنافرة متباينة في العقلية كما هي متباينة في فهم القضية

المصرية ، يحمل جميع أعضائها مكروبات الشقاق والخصومة وعدم الثقة ، تلك المكروبات التي عاشت في شرايينهم وأفرخت في دمائهم. وقال إن المفاوض المصري بدأ يتحلل من طقوس السياسة التقليدية التي تجعل استقلال السودان من الاستعمار البريطاني شرطاً لازماً لإبرام المعاهدات. وقال أحمد خير في معرض تعليقه على معاهدة ١٩٣٦ إن هدف الإنجليز من المفاوضات كان هو وضع مشروع يحفظ لهم التوازن العسكري في حالة نشوب حرب لهم مع إيطاليا ، كما كان محتملاً. وقال إن المفاوضات – ومن بعدها المعاهدة – قوبلت في القاهرة بالسرور والاغتباط. لكن الشعور إزاءها في الخرطوم اجتاز ثلاثة أطوار. فقد استقبلت أنباء المفاوضات بسرور يمازجه قلق مبعثه الخوف من الوصول إلى نتائج مخيبة للآمال. ذلك لأن السودانيين ظلوا أحقاباً طويلة تداعبهم صورة جيش الإنقاذ الزاحف من مصر لينتشلهم من براثن الإمبراطورية البريطانية ... نعم كانت تداعبهم الأحلام الجميلة والأماني العذاب فيسبحون في جوها الناعم ، ويسيرون إلى تحديد اليوم الذي يرون فيه ممثليهم يتخذون أماكنهم في البرلمان المصري ! وأضاف أحمد خير قائلاً: فقد أقنعتهم سياسة حكومة السودان في الفترة التي تلت ١٩٢٤ بأن السودان إذا ما فصل عن مصر كتب له الفناء ![٣٧]

هذا هو قول الأستاذ أحمد كما جاء في كتابه ،.. وأما علامتا التعجب فمن عندنا. فكل أهل السودان يحبون مصر والمصريين دون ريب ، ولكن ليس إلى درجة فقدان الوعي. فمن بعض أنباء التاريخ في ذواكرنا أن الجيوش المصرية جاءت إلى السودان مرتين على الأقل ، وفي كلا المرتين جاءت غازية. وليتهم يبادلوننا ذات المحبة التي نخصهم بها ، وليتهم يعرفون عنا بقدر ما نعرف عنهم ويغلوننا كما نغليهم. فما نخشى إلا أن يكون حالنا معهم كحال أهل العراق مع عبد الله بن الزبير ، الذي عبر عنه الشاعر العربي إذ يقول:

عُلقتها عرضاً وعلقتْ رجلاً ... غيري وعُلق أخرى غيرها الرجل.

وأما جيمس روبرتسون السكرتير الإداري فقد اعترف بأن معاهدة ١٩٣٦ الأنجلو مصرية أعطت امتيازات للمصريين في السودان ، وأعطت مصر الحق

في إرسال أورطة من الجيش المصري لتبقى في السودان.[٣٨] والمعنى أنها لم تعط السودان شيئاً سوى تكريس الاحتلال الثنائي القائم على الغزو المصري الإنجليزي للسودان منذ ١٨٩٨.

وقال دكتور القدال إن سعي بريطانيا لتأمين ظهرها في مصر دعاها لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ مع حزب الوفد. فأعادت المعاهدة نفوذ مصر في السودان إرضاءً للبرجوازية المصرية ، كما اعترفت (المعاهدة) باستمرار الاحتلال البريطاني للسودان ... وأكدت على استمرار السيادة الثنائية التي ساومت بعلاقتها معهم من أجل تحقيق مصالحها ... " واعتبر السودانيون أن تعبير " رفاهية " مائع ومبهم ، للحد الذي دفع بالسيد عبد الرحمن المهدي صديق الإنجليز ، للسفر إلى بريطانيا ومصر ، ليستوضح معناه ومراميه. لقد دفعت المعاهدة بالمتعلمين للتفكير في أمرهم بعيداً عن دولتي الحكم الثنائي ".[٣٩] وبالفعل أخذ المثقفون في التفكير في أمرهم ، وظلوا يفكرون حتى تم إنشاء مؤتمر الخريجين العام في أوائل عام ١٩٣٨. ولكن السيد عبد الرحمن " صديق الإنجليز " هو الذي بادر دون سواه للتصدي لمعاهدة ١٩٣٦، وسنرى أن هذه المبادرة من جانبه قد فسرها البعض بأنها "رحلة أوروبية" ولم يزد على ذلك ، وفسرها بعض آخر بأنها كانت لتحقيق " مطامع شخصية ". فأي ظلم في حق الرجل !

وقال الأستاذ أحمد محمد يسن إن الحكومتين البريطانية والمصرية – عندما أبرمتا معاهدة ١٩٣٦ – " تجاهلتا أمر السودانيين وأخذ رأيهم في مستقبل بلادهم ، وقد كان معروفاً أن حزب الوفد المصري يؤمن إيماناً جازماً بوحدة وادي النيل ويعتبر السودان واحدة من مديريات أو مقاطعات مصر ". وقال إن المثل الأعلى للخريجين كان يتمثل في كفاح الهند بزعامة المهاتما غاندي وجواهرلال نهرو. وقال إنهم كانوا يقولون للضباط الباكستانيين – الذين قدموا للسودان أثناء الحرب العالمية الثانية – إن غاندي يدعو لوحدة الهند بينما يدعو محمد علي جناح لانفصال باكستان ، الأمر الذي يفتت وحدة الصف ويمكن المستعمر من البقاء. وفي هذا إشارة إلى دعوة الاتحاد مع مصر في مقابلة

الدعوة إلى استقلال السودان. فالمطلوب هو التخلص من الاستعمار أولاً وتحرير الأرض (الهند وباكستان ، وكذلك مصر والسودان) ثم الوصول معاً إلى معادلة سليمة تعطي كل ذي حق حقه.[٤٠]

والأستاذ أحمد محمد يسن رجل حبيب إلى نفوسنا نحن السودانيين ، ولكن الحق أحب إلينا. فهو يقول إن حـزب الوفد المصري - وهو حزب الأغلبية الشعبية - " يعتبر السودان واحداً من مديريات أو مقاطعات مصر ". فما ظنك بأحزاب الأقلية التي وصفت بأنها أحزاب الباشوات والإقطاع والرجعية؟ كيف يطالب السودانيون بالوحدة (حتى قبل استقلال السودان ومصر أحد مستعمريه) مع دولة تعتبر جميع أحزابها - باستثناء الفئة المكبوتة من اليسار المصري - أن السودان ملك لها وجزء من أراضيها ؟ كيف يمكن الوصول مع هؤلاء إلى " معادلة سليمة تعطي كل ذي حق حقه "؟

الخلفية التاريخية للمعاهدة وتداعياتها:

منذ أن تكون حزب الوفد المصري في عام ١٩١٨ بزعامة سعد زغلول، كان هدفه هو الحصول على استقلال مصر بالطرق السلمية ، مع اعترافه التام بالمصالح البريطانية الجوهرية في مصر. فقد كان أغلب قادة الحزب من المعتدلين. طلب سعد زغلول السماح له بزيارة بريطانيا وحضور مؤتمر السلام في باريس لعرض مطالب مصر. وعندما اعترضت الحكومة البريطانية على سفره ، ثم قامت بنفيه مع اثنين من زملائه إلى مالطا اندفعت الحركة الوطنية المصرية بقيادة حزب الوفد إلى تطرف معادٍ لبريطانيا ، الأمر الذي انفجرت على أثره أحداث ١٩١٩. فشعرت بريطانيا حينذاك أنها تواجه ثورة شعبية في مصر وأن عليها أن تعيد النظر في سياستها وتعترف بأن لمصر وللوفد قضية. وفي مارس ١٩١٩ عينت اللنبي مندوباً سامياً خاصاً ، فأطلق سراح سعد زغلول وزملائه وسمح لهم بالذهاب إلى باريس. ثم شكلت الحكومة البريطانية بعثة

اللورد ملنر (وزير الدولة للمستعمرات) التي أشرنا إليها في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، لتقصي أسباب الاضطرابات في مصر.

وفي المفاوضات غير الرسمية التي جرت بين زغلول وملنر أرادت بريطانيا إنشاء حلف مصري بريطاني ترحب بموجبه مصر بوجود قوة عسكرية بريطانية وتعطيها كل التسهيلات التي في مقدورها في حالة نشوب حرب حتى وإن لم تهدد هذه الحرب الأراضي المصرية. ورأت بريطانيا ألا تتعرض مذكرة التفاهم بينها وبين مصر في هذه المفاوضات لمسألة السودان ، لأن وضع السودان – كما قال اللورد ملنر – كان محدداً بوضوح في اتفاقية كرومر – بطرس غالي لعام ١٨٩٩ (اتفاقية الحكم الثنائي). ورغم أن أغلب المندوبين المصريين وافقوا على هذه الصيغة ، إلا أن سعد زغلول عارضها وتمسك هو وأتباعه بأربعة تحفظات كان أهمها مطالبة مصر بالسيادة الفعلية على السودان. ورفض اللورد ملنر هذه التحفظات ، فانهارت المفاوضات.

وفي مارس ١٩٢١ صار عدلي يكن رئيساً للوزارة المصرية ، وحاول إشراك زغلول في مفاوضات مصرية بريطانية حول مقترحات اللورد ملنر. ولكن سعد زغلول أصر على قيادة الوفد المصري بنفسه في حين رأى عدلي يكن أنه من الطبيعي أن يقود هو – بوصفه رئيس الوزراء – وفد المفاوضات المصري. وعلى كل حال لم تحرز مفاوضات عدلي يكن مع اللورد كيرزن وزير خارجية بريطانيا في ١٧ أكتوبر ١٩٢١ أي تقدم لأن مصر كانت تصر على تضمين مشروع الاتفاق بينها وبين بريطانيا بنداً يعطيها حق السيادة على السودان.[٤١] استقال عدلي بعد فشل المفاوضات وانقسمت الأمة المصرية إلى عدليين وزغلوليين.

استطاع اللورد اللنبي أن يقنع الحكومة البريطانية فأصدرت في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إعلان استقلال مصر ، ولكن ذلك كان بشروط الاحتفاظ بوضع السودان كما حددته اتفاقية ١٨٩٩ وضمان مصالح بريطانيا الاستراتيجية في مصر. وفي دستورها الذي صدر عام ١٩٢٣ نصت مصر على " حقها " في السيادة على

السودان ، ولكنها اضطرت – تحت التهديد البريطاني – لسحب هذا النص واستبداله بعبارة " بدون إضرار بحقوق مصر في السودان ".[٤٢] وفي يناير ١٩٢٤ تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة المصرية ، وفي مفاوضاته مع مستر مكدونالد رئيس وزراء بريطانيا (في سبتمبر – أكتوبر ١٩٢٤) طالب بسيادة مصر على السودان ، وبإنهاء السيطرة البريطانية على شئون مصر الخارجية ، وبإجلاء القوات البريطانية والمستشارين الماليين والقانونيين البريطانيين عن مصر ، وبأن يوكل أمر الدفاع عن قنال السويس وحماية الأجانب في مصر لعصبة الأمم (League of Nations) بدلاً عن بريطانيا. وكما كان متوقعاً فإن بريطانيا رفضت هذه المطالب فانهارت مفاوضات زغلول – مكدونالد. وعقب أحداث ١٩٢٤ في السودان واغتيال لي ستاك في القاهرة في نوفمبر ١٩٢٤ توترت العلاقات بين مصر وبريطانيا وتعقدت تعقيداً شديداً واستقال سعد زغلول بعد إنذار اللنبي الشهير. وعلى الرغم من فوز حزب الوفد الساحق في انتخابات ١٩٢٦ ، إلا أن المندوب السامي البريطاني في القاهرة اللورد لويد ، أجبر سعد زغلول على قبول عدلي يكن زعيم الأحرار الدستوريين رئيساً للوزارة. وعندما استقال عدلي يكن في أبريل ١٩٢٧ خلفه ثروت باشا (أحد قادة حزب الأحرار الدستوريين) على رئاسة الوزارة ، وأجرى مفاوضات مع تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا في يوليو ١٩٢٧ انتهت إلى اتفاق يبقي على الوجود والنفوذ البريطاني في مصر ، وعلى وضع السودان المنصوص عنه في اتفاقية الحكم الثنائي دون تغيير ، وذلك بإبعاد المسألة السودانية عن أجندة المفاوضات.

كانت وفاة سعد زغلول في ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ خسارة عظيمة على الوفد ، فقد كان يتمتع بتأييد جماهيري كاسح في مصر ، حتى وصف بأنه يمتلك "لساناً من ذهب ، وقلماً من نار ، وعيناً كمسطع النجوم". وخلفه مصطفى النحاس على رئاسة حزب الوفد. ورغم الانقسامات والتيارات المتعارضة في داخل حزب الوفد إلا أن الحزب آثر أن ينتهج سياسة الاعتدال في مجمل توجهاته ليحقق أهدافه بالتفاوض مع بريطانيا. فقد زعم لامبسون – المندوب

السامي البريطاني في مصر – أن النحاس باشا الذي كان رئيساً للوزارة أخبره في لقاء بينهما في ٢٠ يوليو ١٩٣٦ أنه " على استعداد لإعطاء بريطانيا الجوهر إن هي أعطته الشكل (...he was prepared to give the British " The substance if they could give him the form ") وكان هم بريطانيا الأعظم – بعد تطورات الأحداث العالمية وظهور نذر الحرب منذ عام ١٩٣٤ – هو الوصول إلى توقيع حلف عسكري مع مصر يضمن لبريطانيا الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في مصر وفي مقدمتها الدفاع عن قنال السويس والسيطرة التامة على هذا الممر المائي الهام.

في عام ١٩٣٠كان المفاوض المصري يضع في طليعة مطالبه عودة السودان إلى مصر كواحدة من مديرياتها. وبعد ستة أعوام من ذلك – وبعد محاولات غير مجدية وتجارب مريــرة – قبل المفاوض المصري بما سمي (mandatory character of the administration the Sudan) وهو مفهوم الوصاية على السودان وإدارته حسبما جاء في اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩، إذا كان لمصر شئ من نصيب في هذه الإدارة. وهكذا غنمت بريطانيا من معاهدة ١٩٣٦ (التي نصت على أن تبقى ملزمة للطرفين عشرين عاماً) بعض ما كانت تريده ، وخرجت مصر منها بمكاسب جد ضئيلة. أما السودان فإنه لم يجن منها سوى كلمة " الرفاهية " المبهمة. وقد لعب ستيوارت سايمز دوراً هاماً خلال أسبوع واحد (٢٧ يوليو – ٢ أغسطس ١٩٣٦) أمكن معه اتفاق الطرفين حول المسألة السودانية.[٤٣] فتم إبرام المعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ في لندن.

إن معاهدة ١٩٣٦ التي عززت من الوجود البريطاني العسكري وغير العسكري في المنطقة تعزيزاً ، وفتحت الطريق لعودة قدر من النفوذ المصري إلى السودان ، كانت – بالنسبة لبعض السودانيين المستنيرين خاصة – صدمة وخيبة أمل كبرى. فهي قد تركت موضوع السيادة على السودان معلقاً دون البت فيه إلا بعد مضي عشرين عاماً مع أنه أمر بالغ الأهمية بالنسبة للسودانيين. فأثار ذلك حفيظة السيد عبد الرحمن المهدي ودعاة استقلال السودان بشكل خاص لأن بريطانيا تخلت عن وعودها السابقة بالسير بالبلاد نحو الاستقلال في سبيل تحقيق

مصالحها الاستراتيجية في مصر.[٤٤] فلم يكن غريباً أن يبادر السيد عبد الرحمن المهدي بمقاومة هذه المعاهدة كما سنرى. وعلى الرغم من أن المعاهدة قد حققت مكاسب هامة على المدى القصير بالنسبة لأهداف الحكومة البريطانية ، وبعض المكاسب القليلة المؤقتة بالنسبة للحكومة المصرية وحزب الوفد بشكل خاص ، إلا أنها أخفقت في إيجاد حل دائم للنزاع. ثم تسارعت من بعد خطى التغيرات السياسية على نطاق العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وتراجع سطوة الإمبراطورية البريطانية ، واشتداد ساعد الحركة الوطنية في السودان ، مما خلق ظروفاً جديدة بعد مضي عشر سنوات على إبرام المعاهدة.[٤٥] وسنرى لاحقاً كيف استطاعت الحركة الوطنية السودانية أن تقاوم بروتوكول صدقي بيفن عام ١٩٤٦ وتقضي عليه رغم استمرار انشطارها إلى فريقين : استقلالي واتحادي.

مقاومة المعاهدة:

كتب الأستاذ عبد الرحمن علي طه عن معاهدة ١٩٣٦ يقول :" اتفق الشريكان على تقسيم الغنيمة. وذلك بالاشتراك في الإدارة وبقيام جيشي الاحتلال جنباً إلى جنب ، وبالمساواة بين رعايا الشريكين في أمور التجارة والهجرة والتملك ". لذلك سافر السيد عبد الرحمن المهدي إلى إنجلترا في وفد من الاستقلاليين ليستوضح معنى كلمة " الرفاهية " الواردة في أحد بنود المعاهدة ، وليستفسر عن أمر السيادة على السودان ، التي يجب أن تكون لأهل السودان دون سواهم. وكان بعض المشفقين قد نصحه بالعدول عن السفر مخافة أن تنشب الحرب وهو في الطريق. فقال لهم : " إن لي أجلاً لا يعدوني ، وما تدري نفس بأي أرض تموت ".[٤٦]

وفي لندن أجرى السيد عبد الرحمن مفاوضات مع مستر بتلر في وزارة الخارجية (لغياب مستر إيدن وزير الخارجية البريطانية الذي كان في فرنسا آنذاك). سأل مستر بتلر السيد عبد الرحمن عن رأيه في معاهدة ١٩٣٦ ، فقال له السيد عبد الرحمن: " إن الذي يهمنا نحن في السودان عن تلك المعاهدة نقطتان ، أولهما سيادة السودان المعلقة ولمن هي ؟ أهي للسودانيين أم لدولتي الحكم الثنائي ؟ قال فقال لي: " إن كلمة السيادة غامضة المدلول ومازال فقهاء

القانون مختلفين حول تحديد معناها ". فأدركت أنه يتهرب من الإجابة الصريحة. ثم سألني عن نقطتي الثانية. فقلت له: " إن كلمة رفاهية هي أيضاً كلمة غامضة المدلول. والذي أعلمه أن الرفاهية نوعان: رفاهية الحيوان وهي لا تتعدى الأكل والشرب ، ورفاهية الإنسان وهي الحرية ". وقال السيد عبد الرحمن أنه عرج على مصر في رحلة العودة (عام ١٩٣٧) فلم يجد تغييراً في " منهج الساسة المصريين القائم على إنكار كينونة السودان ، والتفاوض مع الإنجليز لاقتسام الحكم فيه ". ولم يستثن من هذه القاعدة إلا الإمام المراغي شيخ الأزهر الذي وصفه بأنه " كان يؤمن بحق السودانيين في الحرية والاستقلال... وهو الذي عمل قاضياً لقضاة السودان في مطلع القرن واكتسب معرفة واسعة بشئون السودان وأهله ".

وهناك في مصر احتفى الأمير عمر طومسون بمقدم السيد عبد الرحمن المهدي (ولعل ذلك كان رداً على إكرامه للبعثة الاقتصادية المصرية التي زارت الجزيرة أبا في عـــام ١٩٣٥). قال السيد عبد الرحمن : " واستقبلني الملك فاروق وكان قد توج منذ أشهر ، فوجدت فيه شاباً ذكياً بارعاً في الحديث. وأذكر أنه قال لي إن لونه كان أبيض وقد جهد في جعله أسمر بالتعرض للشمس، وأنه كان يحض رجال حاشيته أن يقتدوا به في تحويل ألوان بشرتهم من البياض إلى السمرة. وهنأت جلالته بتتويجه ، فقال باسماً وهو يشير إلى المكاوية التي ألبسها: " أدي سيادك برضه متوج ". فرددت عليه بأن " العمائم تيجان العرب ".[٤٧]

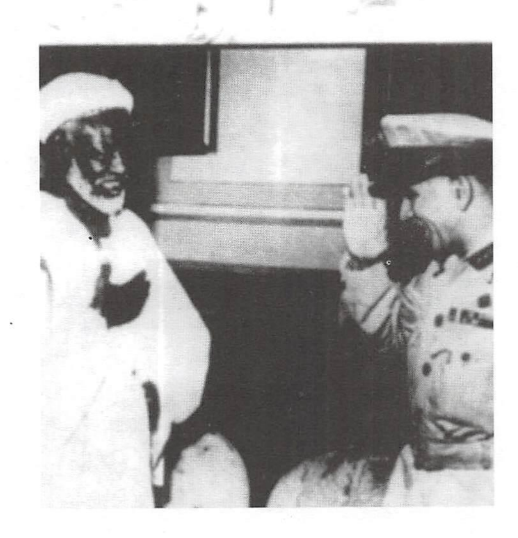
وأشار الأستاذ أحمد خير إشارة عابرة إلى ذهاب السيد عبد الرحمن إلى إنجلترا في تحركه لمقاومة معاهدة ١٩٣٦ وسمى ذلك " رحلة أوروبية " دون أن يذكر شيئاً عن المحادثة التي دارت في وزارة الخارجية البريطانية بين السيد عبد الرحمن ومستر بتلر وتجاهلها تماماً.[٤٨] جدير بالذكر أن الأستاذ أحمد خير سافر إلى مصر عام ١٩٣٨ ليعالج والده. وقد أرسل إليه السيد عبد الرحمن في مصر يسأل عنه وعن صحة والـــده. ويبدو أنه كان على صلة مع السيد عبد الرحمن "



الإمام عبد الرحمن المهدي مع الأمير عمر طوسون والملك إدريس السنوسي ملك ليبيا في القاهرة .

السيد عبد الرحمن مع الأمير
حبيب لطف الله في مصر .

السيد عبد الرحمن مع الهضيبي
المرشد العام للإخوان المسلمين
بمصر .



السيد عبد الرحمن المهدي مع
الرئيس محمد نجيب رئيس مصر .

وأنه كان يحمل له تقديراً عظيماً ويعترف له بالقيادة "، ويرسل إليه الرسائل.
وفي رسالة له إلى السيد عبد الرحمن بتاريخ ١٩٣٨/٨/٢٢ رداً على رسالة من السيد عبد الرحمن إليه ، يقول أحمد خير: " مولاي. وصلتني في القاهرة رسالتك العامرة فطردت كل ما جال بالنفس من شعور الغربة وأحاسيس الاغتراب وعمرت القلب بأنس الوطن. فمن بين سطورها يفوح أريج السودان ومن ثنايا حروفها تتمثل صورته فيطمئن المرء من وحشة ويأنس بعد كآبة العزلة. فبارك الله في روح تعنى بأفراد الشعب وفي قيادة تعنى بأصغر الجنود. ونعمت نفساً تعرف أثر الاتصال ، نفساً كبرت وتعددت حتى صار لها بكل فرد من الملايين لون معروف وصلة أكيدة ". وأشار في خطابه إلى ابن أخته الشريف حسين الهندي الذي كان على وشك الالتحاق بكلية فكتوريا في مصر للدراسة بعون مادي من السيد عبد الرحمن. وقال إنه لم يتمكن لضيق الوقت من زيارة السيد عبد الرحمن عندما كان في الخرطوم وعلم أن " السيد – حفظه الله – كما جاء في رسالته إليّ لا يزال في معقل النهضة قديماً وحديثاً ومنبع الإلهام الوطني والروحي – أبا ". قال الدكتور أبوسليم إن أحمد خير كان معتداً بنفسه وقليل الثقة بتكتلات العاصمة ومؤمناً بالاتحاد مع مصر. كان عضواً في وفد السودان الذي سافر إلى مصر في عام ١٩٤٦ ليناقش مستقبل السودان مع بريطانيا ومصر ، وقد عاد بعد أن يئس من موقف المصريين.[٤٩] وهو معجب بالسيد عبد الرحمن ويعترف له بالقيادة كما تقدم ، ولكنه لم يتعرض لذهاب السيد عبد الرحمن إلى إنجلترا ليستفسر عن معنى " الرفاهية " المذكورة في معاهدة ١٩٣٦ وعن أمر السيادة على السودان لمن تكـــون ؟ واكتفي بوصف رحلة السيد عبد الرحمن – رغـــم أهمية الهدف منها – بأنهـــا " رحلة أوروبية " ولم يزد على ذلك. وقد جاء في كتابه " كفاح جيل " أن السودانيين كانوا يعلقون آمالاً كبيرة على المفاوضات المصرية البريطانية التي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وأنهم " عندما انبلج الصبح ....وزالت الغشاوة عن البصائر ، وانبثق إشعاع الحقيقة ، وجثم على الصدور شعور التقصير وعدم القيام بالواجب الوطني ... أدركوا أن

الأمة التي تظل نائمة حالمة في الوقت الذي يكون مصيرها في الميزان ، لا يحق لمثل هذه الأمة أن تحتل مكانها تحت الشمس ".[٥٠] وغني عن القول أن السيد عبد الرحمن لم يذهب إلى إنجلترا ليدافع عن وحدة وادي النيل وإنما عن استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا. لذلك تجاهل الأستاذ أحمد خير هدف هذه الرحلة التي قام بها السيد عبد الرحمن إلى إنجلترا. ولعله لم يرد – أدباً مع الرجل الذي يحمل له هو " تقديراً عظيماً ويعترف له بالقيادة " – أن يصف هذه الرحلة بما وصفها به غيره من دعاة الوحدة بين مصر والسودان.

لقد كانت رحلة السيد عبد الرحمن إلى إنجلترا عام ١٩٣٧ بغرض الاحتجاج على معاهدة ١٩٣٦ التي قوبلت في مصر بالابتهاج وفي السودان بالاستياء. وقد أشار الأستاذ بشير محمد سعيد إلى هذه الرحلة.[٥١] ووصفها الأستاذ عبد الرحمن علي طه بأنها وثبة جهادية. وأما الدكتور أحمد إبراهيم دياب فقد كتب عنها قائلاً إن توقيع معاهدة ١٩٣٦ أدى إلى ظهور السيد عبد الرحمن المهدي ظهوراً واضحاً في مجال السياسة السودانية. فجمع مستشاريه وخاصته وقرر أن يسافر لإنجلترا... " ويستفسر عن الرفاهية والسيادة ". ومضى دكتور دياب قائلاً: " وقد توضح غرض سفره للإدارة البريطانية في السودان فلم تمنعه بل مهدت له الطريق. وسافر لإنجلترا – وليس لمصر – وهناك استدعته وزارة الخارجية البريطانية وبدأ الحديث في أمر المعاهدة وما جاء فيها عن الرفاهية والسيادة "... وتساءل دكتور دياب: " ولكن هل كانت رحلة السيد عبد الرحمن مقصوداً بها المعاهدة أم أن طموح السيد المهدي قد أثرت فيه المعاهدة فأراد أن يطمئن على المهدية الجديدة في السودان "؟ ثم يورد دكتور دياب قول الأستاذ عبد الرحمن علي طه : " وهكذا لم يجد الإمام رداً يطمئنه على مستقبل البلاد فعاد إلى السودان ليستأنف الجهاد ". ويعلق دكتور دياب على ذلك قائلاً : " والمرجح أنه فعلاً لم يجد ما يطمئنه على آماله وأحلامه ومشاريعه ومستقبله ، لا مستقبل البلاد ، وعاد ليستأنف الجهاد لتحقيقها ". ثم يضيف قائلاً : " وبعد عودة السيد المهدي من إنجلترا بدأ الفتور يشوب العلاقات

بينه وبين الإدارة البريطانية في السودان ، بل وصلت إلى حد القطيعة ، مما حدا به إلى أن يحتضن الخريجين ومؤتمرهم منذ ميلاده ويعطيهم تأييده الكامل ".[٥٢] فأنظر كيف يمكن لهوى النفس أن يدفع إلى اعتساف تفسير الحقائق التاريخية بما لا تحتمله من المعاني المتوهمة !

ويبدو أن السيد علي الميرغني لم يكن راضياً عن معاهدة ١٩٣٦ لأسباب من بينها أن التنازلات التي حصلت عليها مصر بموجب هذه المعاهدة قد تؤثر مستقبلاً على وضعه كزعيم طائفة دينية. ولكنه لم يعلن عن معارضته لها. وربما كان ذلك لأنه " أكثر المتعاونين مع بريطانيا في ذلك الوقت ويرى أن مصلحته الذاتية في أن تكون السلطة كلها في يد حكومة السودان " دون إشراك المصريين فيها. وربما كان ذلك لأنه يخشى من أن تقوى عودة مصر للسودان من مركز غريمه السيد عبد الرحمن المهدي ، الذي كان " أكثر عصرية وواقعية واقتداراً على اجتناء مكاسب شخصية من عودة مصر للمشاركة في السلطة في السودان ". فقد كان السيد علي الميرغني في ذلك الوقت لا يرى مصلحة للسودان في الارتباط الوثيق بمصر، وأن " استخدام الموظفين المصريين في السودان سيهبط بمستوى مكانة الإدارة ويباعد بين الموظفين السودانيين في الحكومة وبين تحقيق طموحاتهم ".[٥٣] وصفوة القول في هذا الصدد هي أن السيد علي الميرغني كان أكثر ميلاً إلى الصمت منه إلى الحديث في مثل هذه الظروف وقد أعلن مراراً أنه زعيم ديني لا صلة له بالسياسة. ولكن الراجح أنه كان بالفعل غير راض عن معاهدة ١٩٣٦ لأنها لم تعط السودان شيئاً. أما السيد عبد الرحمن المهدي فقد اهتم بمسألة السيادة التي أهملتها المعاهدة ، وعندما قابل مستر بتلر وزير خارجية بريطانيا بالإنابة في لندن عام ١٩٣٧ مستفسراً عن السيادة على السودان هل تكون لأهله أم لغيرهم ، تهرب مستر بتلر عن الإجابة الشافية واكتفى بقوله إن " السيادة على السودان تتمثل في العلمين وقد وصفتها اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩. [٥٤]

مؤتمر الخريجين العام:

قلنا أن التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ المصرية البريطانية قد أصاب المثقفين السودانيين بخيبة أمل كبيرة لأن الاتفاقية لم تحقق للسودان مكسباً ، بل أبقت على إدارة الحكم الثنائي كما كانت. وربما كانت هذه الاتفاقية هي أحد أهم الأسباب المباشرة لتجدد نشاط المثقفين السودانيين – على اختلاف رؤاهم – في كافة الأصعدة ، وبشكل خاص في مجال العمل السياسي. فقد أخذ الخريجون يتحاورون في لقاءاتهم الخاصة حول أنسب الطرق والأساليب لإبراز قضيتهم والإعلان عن مطالبهم الوطنية. وكان بعضهم متأثراً بإنجازات ومجاهدات حزب المؤتمر الهندي وبأفكار الجمعية الفابية (Fabian Society) في إنجلترا. وجالت في أذهان الكثيرين – حتى من قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ وبعد توقيعها مباشرة – أفكار كان لابد لها أن تؤدي إلى قيام هيئة سودانية تجمع شتات المتعلمين وتعبر عن آمال السودانيين وطموحاتهم وتعمل على استنهاض الهمم لخير البلاد.

فمنذ عام ١٩٣٥ كتب الأستاذ خضر حمد بتاريخ ١٩٣٥/٧/١٤ في جريدة "السودان" يدعو إلى جعل الاحتفال السنوي التقليدي في كلية غردون بيوم الخريجين (١٧ يناير من كل عام) " مؤتمراً نبحث فيه أمورنا الهامة التي تتعلق بماضي بلادنا وحاضرها ومستقبلها ، ونستعرض أعمالنا في بحر العام المنصرم ، حتى يكون لاجتماعنا معنى ولعيدنا أثر في حياتنا العامة ". (وقال خضر حمد في مذكراته: " أشرت دون قصد إلى كلمة مؤتمر "). وفي يوم ١٩٣٥/٧/٢٤ علق الأستاذ أحمد خير في جريدة السودان على مقالة الأستاذ خضر حمد مطالباً بتحويل نادي الخريجين (نادي خريجي مدارس السودان بأم درمان) ، من مجمع أدب وسمر ولهو ، إلى " كعبة للنهضة المرموقة "؛ فقال: " وطريقنا لذلك مؤتمر الخريجين ، مؤتمر قوامه صراحة العالم وروحه وإتزان العمل ، وغرضه خدمة القضيتين ، قضية الخريجين كطبقة ، وقضيتهم العامة باعتبارهم جزءاً من هذا الكيان ".[٥٥] وقال الأستاذ يوسف بدري إن السيد عبد

الرحمن استدعى أخاه الدكتور علي بدري في عام ١٩٣٦ وسأله قائلاً: " ما رأيكم يا علي أنتم المتعلمون في الاتفاقية المصرية الإنجليزية ؟" فأجابه الدكتور علي بدري بقوله: " كويسة لأنها رجعت للمصريين جيشهم (إلى السودان) الذي ابعد عام ١٩٢٤ وأعطتهم وظائف قيادية في الإدارة ". قال له السيد عبد الرحمن: " وأنتم يا علي ماذا أعطتكم "؟ فأجاب الدكتور علي بدري: " لم نفكر في هذا قط ". فرد عليه السيد عبد الرحمن مشيراً بكلتا يديه: " أحسن يا علي تمشوا تفكروا من الآن ".[٥٦] وقال السير جيمس روبرتسون – السكرتير الإداري – في مذكراته: " كان عدم اشتراك السودانيين في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ يمثل أحد أسباب تكوين مؤتمر الخريجين ".[٥٧]

وأخذت فكرة إنشاء مؤتمر الخريجين العام تتبلور في الأذهان بوضوح عندما أقامت جمعية ود مدني الأدبية في عام ١٩٣٧ ندوة كان موضوعها: " واجبنا بعد المعاهدة ". في تلك الندوة دعا الأستاذ أحمد خير الخريجين إلى تكوين هيئة تجتمع فيها أفكارهم وجهودهم الوطنية. واستمرت اللقاءات والمداولات بين الخريجين فاختيرت لجنة تمهيدية لهذا الغرض في نادي الخريجين في أم درمان. وفي ١٤ فبراير ١٩٣٨ انعقد اجتماع تأسيسي في نادي الخريجين بأم درمان حضره ١٨٠ خريجاً انتخبوا هيئة ستينية تضم كبار الخريجين. وفي مساء اليوم التالي (ثالث أيام عيد الأضحى المبارك) اجتمعت الهيئة الستينية وتم انتخاب اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضواً هم السادة : إسماعيل الأزهري ، محمد صالح الشنقيطي ، عبد الماجد أحمد ، الدرديري محمد عثمان ، الدرديري محمد أحمد ، أحمد محمد صالح، حسن الظاهر ، محمد نور الدين ، إبراهيم أحمد ، حماد توفيق ، ميرغني حمزة ، عبد المنعم محمد ، حسن عثمان إسحاق ، محمد الخليفة شريف ، عبد الله ميرغني. واتفق على أن تكون رئاسة اللجنة دورية كل شهر. ولإدارة شئون المكتب انتخب ثلاثة محايدين: إسماعيل الأزهري سكرتيراً عاماً ، يعاونه حماد توفيق ، وعبدالله ميرغني أميناً للصندوق.[٥٨] وتم الإعلان عن أن أهداف المؤتمر تدور عموماً حول الرغبة في النهوض بالبلاد من خلال

العمل على توحيد صفوف الخريجين (بعد أن انقسموا في النصف الأول من الثلاثينات إلى فريقين)، ورعاية المصالح الوطنية ، وخلق الوحدة القومية.

لقد شجعت حكومة السودان قيام مؤتمر الخريجين العام. وذلك أن الحاكم العام الجديد منذ عام ١٩٣٤ (السير جورج ستيوارت سايمز) بدأ سياسته الجديدة بالتعاون مع المثقفين لسببين: الأول يتصل بعودة مصر إلى السودان بمقتضى معاهدة ١٩٣٦. فهو يريد استمالة الخريجين عن طريق تشجيعهم ليتعاونوا – في مؤتمرهم – مع الحكومة " لصد التيارات الفكرية والسياسية المصرية ومنع أي تحالف بين المصريين والسودانيين قد يؤدي إلى مثل ماحدث في عام ١٩٢٤ ". ويرجع السبب الثاني لتشجيع جورج سايمز لفكرة مؤتمر الخريجين، إلى محاولته لكفكفة النفوذ المتعاظم للسيد عبد الرحمن المهدي في دوائر الخريجين باتخاذ المؤتمر وسيلة للحد من هذا النفوذ ، ولإحباط التحالف الذي كان السيد عبد الرحمن يسعى لإقامته بين المتعلمين والقوى السياسية. ولكن قيام مؤتمر الخريجين لم يحقق لجورج سايمز ما كان يبتغيه ويسعى إليه. فهو لم يحل دون تجدد ولاء بعض المتعلمين لمصر ، ولم يعتقل إنتشار نفوذ السيد عبد الرحمن المتنامي في صفوف الخريجين.[٥٩]

يقول الأستاذ محمد عمر بشير: " حاول كل من السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي جهده لسنوات عدة في أن يضاعف من عدد مؤيديه بين صفوف الخريجين والشعب. على أن السيد علي يعتبر نفسه موالياً للسياسة التي كانت تمارسها الحكومة. ومن أجل هذا كان يتوقع منها القيام بكبح جماح النفوذ الاقتصادي والسياسي المتزايد للسيد عبد الرحمن. وتزايد نفوذ المهدية اعتبر – في نظره – بمثابة كارثة حاقت به وجب ألاّ يطلق لها العنان لتزدهر وتنمو. ولذلك فقد تقدم للحكومة بكثير من العرائض المناوئة للسيد عبد الرحمن المهدي. أما السيد عبد الرحمن الذي شعر بالجهود التي بذلها السيد علي الميرغني في النيل من جانبه والشكوك التي ساورت الإداريين إزاءه ، فقد أخذ يعمل بهمة لكسب عطف الخريجين عليه. واستطاع في النهاية أن يضم حوله مجموعة من

الخريجين تزعمها كل من محمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي. وظهرت مقالـــة في مجلة الفجـــر بقلم يحي الفضلي قدمت السيد عبد الرحمن المهدي كرجل أثبت قدراته الفذة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وان له " قـــدرات هائلة لقيادة البـــلاد سياسياً ". وأقضت هذه المقالة مضاجع السيد علي والإدارة البريطانية ". ويضيف الأستاذ محمد عمر بشير قائلاً: " إن السيد عبد الرحمن لقي بين صفوف الطبقة المستنيرة والمهتمين بالعمل السياسي من الشباب والرجال ما يزيد كثيراً عن التأييد الذي وجده أي زعيم سياسي آخر. ولذلك اعتبروه أنسب الشخصيات السودانية لقيادة الحركة الوطنية. أما زعماء القبائل والعشائر فقد كانوا يجلونه إجلالاً عظيماً ؛ ورفع مؤيدوه السياسيون من شأنه بوصفه " المحرر المسلم للسودانيين من حكم المسيحيين ". ولذلك أصاب الذهول والفزع كلاً من الإدارة البريطانية والسيد علي الميرغني ".[٦٠]

في ٢ مايو عام ١٩٣٨ أرسل السيد إسماعيل الأزهـــري خطاباً إلى مستر " أنقس جيلان " (السكرتير الإداري آنذاك) يخطره فيه بقيام مؤتمر الخريجين وأهدافه. وجاء رد السكرتير الإداري على هذا الخطاب في ٢٢ مايو متضمناً اعتراف الحكومة بالمؤتمر بوصفه هيئة شبه عامة هدفها القيام بالأعمال الخيرية والاجتماعية العامة دون أن تكون منظمة سياسية أو متحدثة بغير وجهة نظر أعضائها. وتضمن الرد كذلك أن اشتمال عضوية المؤتمر على بعض موظفي الحكومة يجعل من غير المسموح به أن يتعاطى المؤتمر أي نشاط يتعارض مع سياسة الحكومة أو مع سلطتها الدستورية.[٦١] وسنرى لاحقاً أن الحكومة قد استخدمت هذا الشرط حجة سائغة لها عندما ووجهت بمذكرة المؤتمر الشهيرة في ٣ أبريل ١٩٤٢.

يتضح مما تقدم أن حكومة السودان قد سمحت بقيام مؤتمر الخريجين بل وشجعت قيامـــه ، لأن أهدافه المعلنة لم تكن تتعدى – في نظرها – المحاولات الرامية إلى النهوض بالنواحي الاجتماعية في السودان. وربما كان هذا الفهم العام لحقيقة أهداف المؤتمر هو أحد الأسباب التي جعلت الحاكم العام يقول للسيد

عبد الرحمن المهدي: " لقد صنعتم أنتم بأنفسكم هذه المرة شيئاً "، مشيراً بذلك إلى قيام مؤتمر الخريجين.[٦٢] أما الجانب السياسي لأهداف المؤتمر فلم يكن غائباً عن حكومة السودان. فقد كانت تأمل في استخدامه لمحاربة تأثيرات السياسة المصرية على المثقفين السودانيين ، وللحد من نفوذ السيد عبد الرحمن المتزايد بين صفوفهم في ذات الوقت ، كما تقدم. وعلى الرغم من أن هذين الهدفين لم يتحققا لحكومة السودان ، إلا أن الحكومة المصرية كانت سيئة الظن بالمؤتمر عند قيامه. قال الأستاذ أحمد محمد يسن إن الشكوك بدأت تساور " الأشقاء المصريين " عند قيام المؤتمر والتصديق له من قبل حكومة السودان. " فقد اعتقدوا (حكومة وشعباً) أن المؤتمر صنيعة بريطانية ، وأن الهدف منه فصل السودان عن مصر ، وهذه الفكرة لم تتبدد إلا عقب زيارة علي ماهر باشا للسودان عام ١٩٤٠ ". وتعرض الأستاذ أحمد محمد يسن بإسهاب إلى تكوين قيادات المؤتمر وقال عنهم: " وتوجه الجميع توجهاً قومياً في البداية. وذكر من أنشطة المؤتمر تأسيس ملجأ القرش ، والاهتمام والعناية بالمعهد العلمي بأم درمان ، وتطوير التعليم المدني بوجه عام ، ونشر التعليم الخاص (أولى وأوسط)، والمطالبة بنشر العلوم العربية والثقافة العربية والدين الإسلامي في الجنوب ، وغير ذلك من الأنشطة النهضوية. وبعد حديث طويل فيه ثناء جزيل على السيد عبد الرحمن المهدي قال الأستاذ أحمد محمد يسن: " وكان السيد عبد الرحمن الأب الرحيم ، مفتوح القلب للصديق والخصم ، وقد ساهم سيادته في كل عمل خير في السودان ولهذا لم يكن بدعاً ولا مستغرباً أن يلتف حوله شباب الجيل. ولهذا كانت جماعة الأشقاء تعمل مع سيادة السيد عبد الله (الفاضل). وبهذا كان دائماً في مقدمة اللجان التنفيذية (لمؤتمر الخريجين) السادة محمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي وإبراهيم أحمد والسيد عبد الله الفاضل والسيد محمد عثمان ميرغني ".[٦٣]

ربما كان نشوب الحرب العالمية عام ١٩٣٩سبباً في تعثر أداء المؤتمر في أول أمره. ولكن المؤتمر استطاع في مطلع عام ١٩٤٠ أن يتبنى برنامجاً قدر له

أن يحظى بقبول واسع ، وهو البرنامج القائم على العمل لنشر التعليم وإحداث بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، والترويج لكل ذلك عن طريق مجلة المؤتمر التي حصل على التصديق له بها في ١٢ يوليو ١٩٤٠. [٦٤] غير أن إندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عام ١٩٣٩ (واستمرارها بعد ذلك) حال دون متابعة هذا البرنامج وتنفيذه. وكان لابد للمؤتمر من إبداء رأيه في ذلك النـــزاع العالمي المسلح وتحديـــد موقف السودانيين منه. قال الأستاذ أحمد خير: " في سبتمبر ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية. وسرعان ما أعلن المؤتمر سياسة التأييد الصريح المطلق للديمقراطية ، أو على الأصح لبريطانيا. وكان هذا هو الاتجاه الصحيح الذي يعبر عن رأي أكثرية المؤتمرين وتقديرهم الرزين ، وإن لم يتفق مع عواطفهم وشعورهم آنذاك ". [٦٥] وبالفعل فقد بعث السيد إسماعيل الأزهري سكرتير المؤتمر برسالة إلى الحاكم العام عبر فيها عن تقدير المؤتمر لما قامت به حكومة السودان من احتياطات لحماية الشعب ومصالحه الحيوية ، وأبان عن استعداد المؤتمر لتقديم أي خدمة ممكنة تطلب منه. [٦٦] وقال السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته: " بعد أن اشتركت إيطاليا في الحرب ، أحدق الخطر بالبلاد ودنت المعركة من حدودنا. وفي تلك الأيام الحالكة جاءني لفيف من الضباط السودانيين وأبدوا لي شعوراً وطنياً عالياً. ثم ذكروا أنهم لايودون إطاعة أوامر قيادتهم في الاشتراك في حرب أوروبية ما لم يكونوا مؤيدين من الرأي العام في بلادهم. وذكروا أيضاً أنهم يعتبرونني أبا السودان وأن ما أنصح به إن لم يعكس الرأي العام كله فهو يعكس الجزء المخلص الأمين منه. فشكرتهم وقلت لهم إن رأيي أن تقفوا إلى جانب الديمقراطية. وأعتقد أن هذا ما سيحدث. فسنكون في موقف نطالب فيه بحقنا العادل في الحرية والاستقلال. ثم ودعت الضباط وانصرفوا. واشتركت قوة الدفاع السودانية في الحرب وأبلت بلاء حسناً، كما سجلت مفاخر مشهودة ، وساهم السودان بإمكانياته الاقتصادية ومواصلاته حتى نهاية الحرب ". [٦٧]

ولقد أفرد الأستاذ محمد خير البدوي كتاباً كبيراً من ٢٨٧ صفحة من الحجم الكبير أسماه " مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية " وصف فيه وصفاً دقيقاً بلاء الجنود والضباط السودانيين في هذه الحرب ، فليرجع إليه من أراد الوقوف على حقيقة ماقدمه السودانيون - عسكريين ومدنيين - في الدفاع عن الديمقراطية وخاصة ما جاء في الفصل الحادي عشر من الكتاب ابتداء من الصفحة رقم ٢٤٧. لقد ساهم السودان في هذه الحرب مساهمة فعالة ، بالرجال وبالمال ، على الرغم من شح موارده المالية. قال مؤلف الكتاب: " ولم يكن من سبيل لإقناع مصر - الطرف الثاني في الحكم الثنائي - بالمساهمة في تكاليف الحرب في السودان باعتبارها مسئولة عن الدفاع عنه حسب نصوص معاهدة الحكم الثنائي أو تمشياً مع ادعائها بأن السودان جزء تابع لها. وقد آثرت مصر منذ نشوب الحرب في أوروبا الوقوف بمعزل عنها واستقال الوزراء السعديون في الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٤٠ من مجلس الوزراء عندما رفض المجلس اقتراحهم بوجوب إعلان مصر الحرب فوراً ضد إيطاليا. والوزراء السعديون المستقيلون هم محمود النقراشي (المالية) ومحمود غالب (المواصلات) وإبراهيم عبد الهادي (التجـــارة) ووزير الدولة على أيوب. وقد رفعوا مع استقالتهم مذكرة لرئيس الوزراء قالوا فيها إن من الأفضل لمصر مواجهة أهوال الحرب بدلاً من دمغها بالجبن. ورد رئيس الوزراء على المذكرة بأن إعلان الحرب قرار خطير وليست هنالك حاجة ملحة للسير في هذا الطريق ".[٦٨]

ذلك كان هو موقف مصر الرسمية من الحرب. أما موقف السودانيين - ممثلين في زعمائهم وعامتهم ، ومثقفيهم بقيادة مؤتمر الخريجين ، وفي ضباط وجنـــود قوة دفـــاع السودان - فقد كان موقفاً إيجابياً وفعالاً كما رأينا ، وكان مصدر فخر لهم إذ حظي بإشادة محلية وعالمية واسعة النطاق. وقد صار حجة من الحجج القوية التي استند عليها المطالبون باستقلال السودان استقلالاً تاماً عن كل من بريطانيا ومصر كما سنرى لاحقاً.

وفي ١٨ فرائر ١٩٤٠ قام علي ماهر رئيس وزراء مصر آنذاك بزيارة للسودان يرافقه كل من صالح حرب وزير الدفاع وعبد القوي أحمد وزير الأشغال. وفي ٢١ فبرائر ١٩٤٠ أقام مؤتمر الخريجين حفل شاي تكريماً للوفد المصري الرفيع الزائر تحدث فيه نصر الحاج علي (رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية في ذلك الوقت) مرحباً – باسم السودانيين جميعاً – بالزائرين ، ومبيناً أهداف المؤتمر والدوافع لتكوينه ، معبراً على حد قوله عن " إخلاصنا لمصر وحبنا لها "، قائلاً للضيوف: " فإذا عدتم إلى أسفل الوادي فاحملوا عنا أطيب الأماني وأقوى الآمال في مصر وساكنيها ، وعلى رأس الجميع جلالة الملك المحبوب فاروق الأول ". وعلى الرغم مما جاء في الخطاب عن القومية السودانية – وهو أمر لم تكن مصر تقره – إلا أن علي ماهر ورفاقه خرجوا راضين عن المؤتمر ، وكانوا قبلاً يحسبونه صنيعة بريطانية استحدثت لمجابهة مصر ومناهضة مطالبها في السودان. واستغلت قيادة المؤتمر هذه السانحة فتقدمت بمذكرة إلى علي ماهر تحوي بعض الالتماسات لمساعدة المؤتمر في ما يعتزم تحقيقه من إصلاحات اجتماعية. ولكن حكومة السودان استهجنت هذا التصرف وعاتبت عليه قيادة المؤتمر ووصفت مذكرة المؤتمر لعلي ماهر بأنها مجرد " خطاب استجداء " وبأنها وثيقة من الدرجة الثانية ! ودفعت قيادة المؤتمر بأن المذكرة مقصود بها الشعب المصري دون الحكومة المصرية. ولكن السكرتير الإداري اجتمع في ٢٧ مارس ١٩٤٠ بمندوبين من المؤتمر (هم نصر حاج علي رئيس اللجنة التنفيذية وحماد توفيق سكرتيرها وعضواها محمد صالح الشنقيطي وعبد الماجد أحمد) وذكر لهم أن تقديم مذكرات لحكومات أجنبية من شأنه أن يوهن المركز المستقل للسودان ويضعف القضية الوطنية للمؤتمر نفسه. هكذا توترت العلاقة بين المؤتمر وحكومة السودان على أثر زيارة هذا الوفد المصري الرفيع للسودان وما جرى في احتفاء المؤتمر به.

ومرة أخرى توترت العلاقة بين المؤتمر وحكومة السودان عندما انسحبت لجنة المؤتمر الجديدة برئاسة إسماعيل الأزهري من لجنة الإذاعة ورفضت التعاون

مع محطة الإذاعة لأن لجنة الإذاعة لم تسمح للمؤتمر بإذاعة بيانات باسمه وإن كانت تتعلق بمواضيع إصلاحية اجتماعية. وذلك أن هذه اللجنة الجديدة التي تم انتخابها بعد استقالة اللجنة السابقة في نهاية أغسطس ١٩٤٠ جاءت – في نظر حكومة السـودان – تزعم للمؤتمر صفة تمثيلية للسودانيين جميعاً ، الأمر الذي لا تقره حكومة السودان لأنه – في نظرها – زعم غير واقعي وغير صحيح.[٦٩]

كان احتفال مؤتمر الخريجين بعلي ماهر – في نظر البعض – منعطفاً خطيراً في تاريخ المؤتمر وعلاقته بالمصريين ، الذين كانوا من قبل يعتبرونه أداة من أدوات الاستعمار لفصل السودان عن مصر ، فزال عنهم هذا الفهم الخاطئ ! والغريب أن صحف حزب الوفد المصري كتبت آنذاك تقول إن النحاس باشا كان غاضباً وثائراً على السودانيين لما لقيه علي ماهر عندهم من تكريم وما أضفت عليه بعض أقلامهم من إطراء كبير لشخصه ولزيارته. " للأسف الشديد لقد غمت الرؤية الصحيحة على الرجل الكبير وهو في غمرة عدائه مع علي ماهر ، فلم يبد له تكريم مصر في شخص علي ماهر غير تكريم لخصمه اللدود ".[٧٠]

في حقيقة الأمر كانت القوى الرئيسية المصطرعة في أروقة المؤتمر آنذاك هي القوى التي تمثل طائفتي الأنصار والختمية. وقف شباب الخريجين إلى جانب السيد عبد الرحمن المهدي وأنصاره. وكان من بين هؤلاء الخريجين تلك المجموعة التي عرفت فيما بعد باسم الأشقاء وفي طليعتهم إسماعيل الأزهري ويحي الفضلي الذي كان من أبرز واقدر الناشطين في هذه المجموعة. أما كبار الخريجين فقد وقفوا إلى جانب السيد علي الميرغني والرموز الختمية. ونتيجة للصراع الذي كان يدور في أروقة المؤتمر توترت العلاقة بين الطائفتين الكبيرتين وسير الختمية مظاهرات تردد الهتافات المعادية للسيد عبد الرحمن وللأنصار. وعلى الرغم من طلب السكرتير الإداري لم يقدم السيد علي على حل تنظيم شباب الختمية بصورة حاسمة. وتصاعد التوتر بين الطائفتين عقب دخول

إيطاليا الحرب في يونيو ١٩٤٠ عندما راجت أحاديث تتهم السيد علي بتأييد إيطاليا عن طريق أقاربه المقيمين في إرتريا. وأغضب أحمد عثمان القاضي أتباع السيد علي بما جاء في محاضرة ألقاها على مستمعيه ، ولكنه نشر فيما بعد توضيحاً في " صوت السودان " جاء فيه أنه لم يكن يقصد في محاضرته الهجوم الشخصي على أحد أو على طائفة معينة.

عندما جرت انتخابات الدورة الرابعة للمؤتمر في ٩ يناير ١٩٤١ فاز أنصار السيد عبد الرحمن المهدي بأكثر مقاعد اللجنة التنفيذية (٤٤ من ٦٠ مقعداً). وكان أهم إنجاز لهذه اللجنة هو تنفيذ يوم التعليم في يوم الهجرة. وكان السيد علي الميرغني يرى في يوم التعليم هذا نشاطاً دعائياً للسيد عبد الرحمن الذي يتمتع حلفاؤه بأغلبية مقاعد لجنة المؤتمر التنفيذية. ولذلك كانت استجابة السيد علي ومعظم رجاله ليوم التعليم فاترة جداً انتهت بمقاطعته تماماً ، الأمر الذي أحدث تأثيراً سلبياً على موقف السيد علي في أوساط الخريجين. أما السيد عبد الرحمن المهدي فقد ساند يوم التعليم مساندة مادية وأدبية مما أدى إلى صعود أسهمه وارتفاع نجمه في دوائر الخريجين. [٧١] ولقد حظي يوم التعليم بتأييد واسع من الرأي العام وعاد على المؤتمر بنفوذ شعبي كبير. ونتيجة لنجاح يوم التعليم هذا النجاح المرموق استعاد المؤتمر حيويته وارتفع معدل العضوية فيه في ذلك العام إلى ١٤٠٠. [٧٢]

وكان أنصار السيد عبد الرحمن وحلفاؤهم من شباب الخريجين قد دعوا في أغسطس عام ١٩٤٠ إلى قيام جبهة وطنية عريضة من الخريجين ومؤيدي الطوائف الدينية وزعماء العشائر والأعيان. تبنت صحيفة " النيل " هذه الدعوة وروجت لها ونادت بفتح باب العضوية في المؤتمر للتجار والمزارعين. ولكن الفكرة لم تجد قبولاً عند السيد علي الميرغني. فنشرت صحيفة "صوت السودان" بإيعاز منه مقالاً جاء فيه أنه لا يوجد في السودان قادة سياسيون وأن القادة الدينيين لا يمكن أن يكون لهم شأن بالمؤتمر وبالجبهات الوطنية. [٧٣] ولقد ينبغي التذكير هنا بأن السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني كانا – بجانب

نفوذهما الشعبي الكبير – أيضاً على رأس دور النشر الوطنية الوحيدة القائمة في السودان آنذاك. فقد أنشأ السيد علي الميرغني مع سيد أحمد سوار الدهب وأحمد السيد الفيل والدرديري محمد عثمان وعمر إسحاق صحيفة " صوت السودان " التي اسندت رئاسة تحريرها إلى محمد عشري الصديق. وأنشأ السيد عبد الرحمن المهدي مع مصطفى أبو العلا وكونتو ميخالوس الإغريقي وآخرين شركة الطبع والنشر التي أصدرت في أول أغسطس ١٩٣٥ صحيفة " النيل ".[٧٤] وذكر السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته أنه أسس مع السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي جريدة " حضارة السودان " (منذ وقت مبكر) وقد كان يرأس تحريرها حسين شريف حتى وفاته في عام ١٩٢٨. [٧٥]

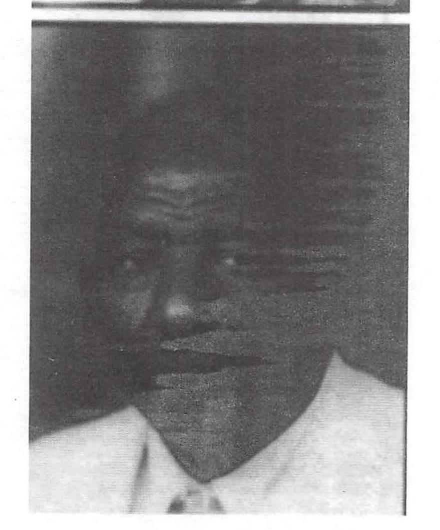
<u>مذكرة المؤتمر الشهيرة:</u>

في ٣١ ديسمبر ١٩٤١ تم انتخاب السيد إبراهيم أحمد رئيساً للجنة المؤتمر التنفيذية وعوض ساتي سكرتيراً وإبراهيم يوسف سليمان أميناً للصندوق وخضر حمد مساعداً للسكرتير وإبراهيم عثمان إسحاق محاسباً. وفي ٣ أبريل ١٩٤٢ تقدم إبراهيم أحمد – " نيابة عن الشعب السوداني "، وباسم المؤتمر – بمذكرة هامة إلى الحاكم العام (لإبلاغها لدولتي الحكم الثنائي). تضمنت المذكرة اثني عشر بنداً في مقدمتها بند المطالبة بأن تصدر الحكومتان البريطانية والمصرية تصريحاً مشتركاً يضمن للسودان بكامل حدوده الجغرافية حق تقرير المصير بعد نهاية الحرب مباشرة. وطالبت بقية بنود المذكرة بتشكيل لجنة من أعضاء سودانيين لإجازة الميزانية والقوانين ، وبفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ، وبتشكيل مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين ، وبإلغاء قانون الهجرة إلى المناطق المقفولة ، وبتحديد الجنسية السودانية ، وبوقف الهجرة إلى السودان عدا الحدود التي سمحت بها اتفاقية ١٩٣٦ ، وبإنهاء عقد الشركة الزراعية السودانية الخاصة بمشروع الجزيرة ، وبالعمل على تعيين السودانيين في وظائف سياسية ، وبقصر التعيين في الوظائف الحكومية على السودانيين ،

ويوضع حد لنشاط المدارس التبشيرية ، وبتوحيد المناهج التعليمية في الشمال والجنوب.[٧٦]

كانت الظروف مهيأة لتقديم هذه المذكرة الخطيرة في ذلك الوقت. ففي ١٤ أغسطس ١٩٤١ كان الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل قد أصدرا ميثاق الأطلنطي عقب اللقاء الذي تم بينهما على ظهر سفينة في عرض المحيط الأطلنطي ؛ ولقد أكد ذلك الميثاق حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية كما بشر بحماية الديمقراطية وقيم الحرية. وشكل الميثاق تحولاً كبيراً في مسارات الدول والشعوب على نطاق العالم. ففي عام ١٩٤٤ وقعت خمسون دولة على ميثاق آخر هو ميثاق سانفرانسيسكو وتكونت فيما بعد على أثره هيئة الأمم المتحدة. وكان الدور الهام الذي لعبته قوة دفاع السودان في التصدي للقوات الإيطالية في شرق أفريقيا ، وتوجه وحدات منها إلى ليبيا في مارس ١٩٤٢، من ضمن العوامل التي شجعت المؤتمر على رفع مذكرته التاريخية وخاصة عقب اعتراف بريطانيا بحسن بلاء الضباط والجنود السودانيين في الحرب. وما أثاره هذا البلاء الحسن بين السودانيين عامة من شعور بالغبطة والفخار والاعتزاز الوطني الجارف المشهود. فنشرت صحيفة النيل في ٢٦ مارس ١٩٤٢ بإيعاز من السيد عبد الرحمن المهدي مقالاً يطالب بمنح السودانيين حق تقرير المصير بعد انتهاء الحرب مباشرة. جاء في هذا المقال: "لقد أدخلتنا هذه الحرب في غمار الجهاد المشترك ودمجتنا في سلك الأممية وأصبح لنا إسم له في الآذان رنين وأي رنين. وما وقائع الحرب في شرق أفريقيا وما سجلته قوة دفاعنا من آيات الفخار ببعيد ولا مجهول... وهذه الديمقراطية التي أسفر منهجها الجديد عن إدراك صحيح لمصائر الشعوب وتقدير كريم لجهود الشعوب ما نحسبها ببعيدة عنا ولا جاهلة لقدرنا. وأكبر ظني أنها لن تتغافل حقوقنا. فما بالنا هكذا كأهل القبور ونحن نحس وندرك ونعلم... والأقدار تخفي بين طياتها أحداثاً وتلمع بروقها عن كثير وكثير جداً. إذاً اسمعوا أيها الناس وعوا. لقد وجب أن نعرف مصيرنا". ولقد أشاد ستافورد كربس





السادة:
إبراهيم أحمد،
علي بدري،
محمد علي شوقي .

(مبعوث بريطانيا للهند) بمجهود السودان الحربي الجيد عند زيارته للخرطوم ولقائه بإسماعيل العتباني وأحمد يوسف هاشم رئيس تحرير النيل في ١٥ أبريل ١٩٤٢ ؛ والتقى نيوبولد الذي حدثه عن مذكرة المؤتمر والصعوبات التي تواجهها حكومة السودان. فكانت نصيحته لحكومة السودان هي إقامة مجلس استشاري سوداني ، وألا تنتظر وقوع الأحداث.[٧٧] أما اعتراف بريطانيا الرسمي بما قدمه السودان لقضية الديمقراطية في العالم فقد عبر عنه جيمس روبرتسون في مذكراته بقوله إن " الحكومة البريطانية برئاسة المستر أتلي أعطت منحة للسودان مقدارها مليونا جنيه إسترليني اعترافاً بصنيع السودان في الحفاظ على الأسعار المنخفضة للحوم وغيرها من السلع الأخرى التي كانت تحصل عليها القوات البريطانية في مصر والسودان أثناء فترة الحرب ووفرت بذلك ملايين الجنيهات على حكومة صاحب الجلالة الملك. أتاحت لنا تلك المنحة البريطانية مقابلة نفقات مشروعات التنمية في الاستوائية ".[٧٨] وقال أيضاً: " كان جميع السودانيين يقفون خلف المجهود الحربي للحكومة ، وقد قاموا بإظهار ذلك بعدة وسائل ".[٧٩] وأما المقال الذي نشر في صحيفة " النيل " وسلفت الإشارة إليه فقد قال عنه السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته: " ولما أعلن عن ميثاق الأطلانطيقي عام ١٩٤٢ طلبت من محرر جريدة " النيل " التي أنشأتها مع جماعة من الأصدقاء في عام ١٩٣٥ أن يكتب مطالباً الحكومة بحق تقرير المصير فوراً بعد الحرب. ولكن هذا المقال لم يعجب السكرتير الإداري نيوبولد فدعاني للفطور في منزله وذكر لي أن المقال الذي كتبته " النيل " لا يتفق مع الروح التي يجب أن تسود البلاد في وقت الحرب. وقال " إن المقال حوى أفكاراً مثيرة قد تسبب الاضطراب ". ثم أخذ في حديثه معي وقال إن في وسع الحكومة أن تحرمني من نيشان السير الذي منحتني إياه. فأجبته بأن ماكتب في " النيل " لا يخرج عن نطاق ما أعلنته بريطانيا والدول الديمقراطية على العالم أجمع. أما بخصوص سحب لقب السير مني فإنني ماكنت لأقبل هذا اللقب لو كنت أعلم أنه يثنيني عن أداء واجباتي الوطنية ".[٨٠]

لا جرم أحدثت مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ دوياً هائلاً. فهي قد عبرت تعبيراً صادقاً عن مشاعر السودانيين الوطنية ورفعت مكانة المؤتمر عالياً في نظرهم. قال أحمد خير في معرض تعليقه على ذلك: "... أما عند الجمهور السوداني فقد خلقت إحساساً جارفاً بأن المؤتمر هو الهيئة التي كانوا يتطلعون إليها ، فأخذوا ينضوون في سلكه. وعاد الشباب الثائر فجدد عهده وعضويته. فقفزت اللجان الفرعية من ١١ إلى ٤٦ ، والعضوية من ١٤٠٠ إلى ٥٢٨٠ ، أربعة أخماسها من الأقاليم ".[٨١]

غير أن حكومة السودان رفضت المذكرة. وفي ٢٩ أبريل بعث نيوبولد السكرتير الإداري بخطاب إلى رئيس المؤتمر إبراهيم أحمد يعلن فيه أن المطالب التي اشتملت عليها المذكرة تمس مباشرة مركز السودان السياسي ودستوره القائم على اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ ، الأمر الذي لا يمكن أن يعدل إلا بعمل مشترك من قبل دولتي الحكم الثنائي. ولكن إبراهيم أحمد رئيس المؤتمر خاطب الحاكم العام في ١٢ مايو ١٩٤٢ برسالة تمسك فيها بالمطالب التي احتوت عليها مذكرة ٣ أبريل وانتقد رد الحكومة المتعسف عليها وفند ما جاء في ذلك الرد. وعلى أثر ذلك أبدت الحكومة نوعاً من اللين وسعى نيوبولد إلى نوع من التقارب مع المؤتمر فاجتمع برئيسه في ١٦ يوليو ١٩٤٢ (بحضور عوض ساتي ونصر الحاج علي من لجنته التنفيذية) للتفاكر. وفي ١٧ يوليو ١٩٤٢ وجه رسالة إلى رئيس المؤتمر ذكر فيها أن الحكومة عازمة على اتخاذ خطوات بعد قليل لضمان زيادة مشاركة السودانيين في الحكومة وإسناد مسئوليات أكبر لهم.[٨٢] وتواصل الحوار بين المؤتمر والحكومة: رئيس المؤتمر يرحب بوعود الحكومة ولكنه يصر على عدالة مطالب مذكرة ٣ أبريل ، والحكومة – ممثلة في السكرتير الإداري – تعد السودانيين بمشاركة في إدارة شئون بلادهم ولكنها لا تقبل تجدد إشارة المؤتمر إلى المطالب التي تضمنتها مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢. وعندما انتهت الدورة الخامسة للمؤتمر في ديسمبر ١٩٤٢ لم يكن قد طرأ على موقف الحكومة من مطالب المذكرة أي تغيير يذكر. فهي لم تستجب لهذه المطالب ، ولكن

الوعود التي أعطتها كانت من دون ريب أثراً من آثار المذكرة. وقد كان أحمد خير يرى أن مجرد إعداد المذكرة وتقديمها للحكومة قد حقق بعض النتائج الإيجابية ، وأن نصوصها والفكرة من ورائها سليمة ،" بل إنها الخطوة التي كان على المؤتمر أن يخطوها إذا قدر له أن يكسب ثقة الجماهير وأن يتيح للقادة الفرصة التي يستطيعون عن طريقها أن يخرجوا من الركود العملي والعقم ".[٨٣] وقال السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته: " لم تعترف الحكومة بمقدمي مذكرة الخريجين ودعاني هذا لأن أقابل الحاكم العام السيد هدلستون في قصره ؛ وذكرت له أنهم خيبوا آمالنا بإهمالهم للمذكرة. فرد السير هدلستون بقوله " إننا سنعمل شيئاً للسودان ". وكان الشئ الذي يقصده هو المجلس الاستشاري ".[٨٤] وسوف يأتي الحديث عن هذا المجلس في موضعه.

وفي تعليقه على مذكرة مؤتمر الخريجين وموقف حكومة السودان منها قال روبرتسون (الذي خلف نيوبولد بعد وفاته في يوم الجمعة ٢٣ مارس ١٩٤٥ على منصب السكرتير الإداري): " كانت الضجة التي خلقها مؤتمر الخريجين في أبريل ١٩٤٢ من أهم الأحداث في ذلك الوقت ... وقد كان من المعروف أن نيوبولد أعاد إلى المؤتمر المذكرة التي كانوا قد بعثوا بها نيابة عن الشعب السوداني. اعتمد نيوبولد على أنه ليس من حق المؤتمر أن يدعي أنه يتحدث نيابة عن كل الشعب وأن يتقدم بمثل تلك المطالب السياسية الكبيرة ... وحتى الآن يبدو لي دائماً أنه لم يحالفه الحظ ، لأنه كان حتماً يعتبر إساءة لأعضاء المؤتمر الذي انضوى تحت لوائه كل مثقفي البلاد... ذلك القرار كان يبدو لي دائماً أنه كان بداية الانقسام بين الانتلجنسيا الذي استمر إلى أن نال السودان استقلاله ... كان الرفض المتعجرف لاستلام المذكرة يبدو في أنه لا يشبه نيوبولد إطلاقاً ولا يشبه أبداً الحاكم العام هدلستون ". وأضاف روبرتسون أنه " كان من الأحسن الرد على المذكرة ولفت النظر إلى أن حكومة السودان مشغولة بظروف الحرب وآثارها ، ثم إبداء ملاحظة أو ملاحظتين مهذبتين عن

عدم استطاعة حكومة السودان قبول المؤتمر كلسان حال لكل السودانيين ، وبخلاف ذلك فإن محتويات المذكرة سوف تدرس بعناية ".[85] ومع هذا الانتقاد الواضح ، على ما به من اتزان ، لتعامل نيوبولد مع مذكرة المؤتمر ، فان روبرتسون علق على وفاة نيوبولد بقوله: " كان ذلك فقداً كبيراً للسودان. ومن المؤكد أن السودانيين قد عرفوا عنه التزامه الحقيقي الواضح نحوهم وسلوكه الودي الذي جعله واسطة عقد للأصدقاء. اجتمعت جماهير غفيرة في جنازته صباح اليوم التالي. انهمرت رسائل القراء في مكتبه لعدة أسابيع من جميع أنحاء البلاد ".[86] وقال عن نيوبولد أيضاً إنه " كان رجلاً جذاباً ولطيفاً وقد فعل الكثير للسودان أثناء خدمته ... كان يقرأ كثيراً ويهتم بالتاريخ والأدب ... كان سريع التفكير ، ذا عقل منقب وتطلع لمعرفة كل شئ والتحقق منه "...ألخ...[87] وجاء في كتاب " كفاح جيل " للأستاذ أحمد خير " أن السير دوقلاس نيوبولد سياسي موهوب وأديب مصقول وكاتب مطبوع وعالم مثقف وعامل مجد دؤوب. انخرط في سلك السودان الإداري من أول درجات السلم في وظيفة مساعد مفتش وتوفي في الخرطوم بعد أن وثق بتلك الخلال والمؤهلات وشائج الصداقة مع عدد لا حصر له من الوطنيين من شتى الطبقات ومختلف الميول والثقافات ظل حريصاً على الاتصال بهم أو مراسلتهم بدرجة كانت مثار الدهشة والتأمل. ولو بقي السير دوقلاس حياً حتى اليوم (أي عام ١٩٤٧ الذي وضع فيه المؤلف كتابه) للعب في مفاوضات ١٩٤٦ الدور الذي لعبه السير سايمز في مفاوضات ١٩٣٦. ومما يذكر أن السير دوقلاس استطاع أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية في ١٩٤٣ على مشروع المجلس الاستشاري بعد مقابلة قصيرة ".[88] وقد سلفت الإشارة إلى موقف نيوبولد من المقال الذي نشرته صحيفة " النيل " في ٢٦ مارس ١٩٤٢ بإيعاز من السيد عبد الرحمن المهدي. فقد قابل السيد عبد الرحمن عجرفة نيوبولد وغلظة خطابه وتهديده بهدوء وكبرياء نفس ومنطق سليم. وعلى الرغم من أن السيد عبد الرحمن قد واجه صنوفاً من الاضطهاد والعنت والضيق

على أيدي الإنجليز سنين طوالاً ، إلا أنه صبر وصابر وثابر حتى أصبح رقماً يستحيل على كل من دولتي الاحتلال تجاهله. ثم مضى قدماً حتى اعتلى مكانة " حسن في مثلها الحسد ". وعلى الرغم مما لقيه هو وأتباعه من اضطهاد ومحاربة ، فانه كان موضوعياً ومعتدلاً في ماكتبه عن بعض رجال الإدارة الأجنبية في مذكراته. وعلى غير ما زعم بعض المؤرخين فإن فهمه للسياسة البريطانية كان فهماً صحيحاً واقعيـــاً، ولم تدفعه المرارات التي مني بها على أيديهم إلى إنكار الجوانب المضيئة في الخصوم. إذا كان نهرو قد قال: " كرهت الاستعمار وأحببت الإنجليز "، فإن العمل على التخلص من الاستعمار – أياً كان نوعه إنجليزياً أو غير إنجليزي – مرحلة أرقى من مجرد القول. وإن تقديم العون الإنساني لمن كانوا ضمن جهاز الاضطهاد المسلط عليه – ثم أصبحـــوا، كما هي حال الدنيا ، في حاجة لهذا العـــون – مروءة صرفة لا يبلغ مراقي التأهل لها إلا أفذاذ الرجال ، وقليل ماهم. فقد رأينا كيف بذل ابن المهدي العون لأمثال هؤلاء وهو في غنىً عنهم. لذلك كتب السيد عبد الرحمن عن هدلستون في مذكراته يقول: " هو من ذلك الطراز من الرجال الذين تطغى الروح الإنسانية على ولائهم السياسي ، ومن أولئك الذين يرتفعون عن الصغائر عندما تلزمهم الحوادث بالوقوف إلى جانب الإنسانية أو إلى جانب الضرورة السياسية. وهذه الروح الإنسانية الكبرى هي التي حدت بالسير هدلستون إلى الوقوف بجانب الاستقلاليين في عام ١٩٤٦. وأعتقد أنه كان جاداً وأميناً في تأييد الاستقلال ، ولم يكن سياسياً مخـــاتلاً كبعض الساسة من أبناء جلدتـــه ".[٨٩] هكذا يسمو السيد عبد الرحمن غلى جراحاته ليحكم على الناس بما يراه عدلاً في حقهم ، ولينصف حتى من كان له خصماً لدوداً. فما كان خافياً على السيد عبد الرحمن مثلاً أن هدلستون كان في عام ١٩٢٦ مديراً لمديرية النيل الأزرق وحليفاً لماكمايكل الذي كان يمقته ويمقت الأنصار. فبعد زيارة الحاكم العام جيوفري آرشر للجزيرة أبا في ١٤ فبرائر ١٩٢٦ التي أثارت عليه حكومته ومستشاريه وانتهت بتقاعده ،

كتب هدلستون تقريراً عن الزيارة التي قام بها السيد عبد الرحمن إلى مديرية النيل الأزرق جاء فيه قوله عن السيد عبد الرحمن: " إن زيارته في أعقاب نيله لوسام الإمبراطورية البريطانية للفروسية ، والمهرجان الكبير الذي أقامه في أبا، قد أسهمت دون شك في تعزيز موقفه السياسي. وأرى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات حتى يفهم أن تصرفاته غير مقبولة من الحكومة ".[٩٠] ولقد شغل هدلستون منصب الحاكم العام في السودان لمدة سبع سنــوات ، وتقاعد في ٥ أبريل عام ١٩٤٧. كتب عنه الأستاذ بشير محمد سعيد يقول إن صلته بالسودان قديمة ، وأعماله فيه بارزة كبيرة. فقد جاء إلى السودان أول مرة ضابطاً في الجيش المصري عام ١٩١٤ ، وأنه غزا دارفور عام ١٩١٦ ، واسند إليه منصب السردار بالإنابة في الخرطوم عام ١٩٢٤ ، وأنه هو الذي أنشأ قوة دفاع السودان ، وأنه اتسم خلال فترة حكمه ، " وفي سني الحرب وفظاعتها ، بالصلابة والشجاعة والحكمة ، وكان له دور ملحوظ في القضاء على بروتوكول صدقي – بيفن . وقد خلفه في منصب الحاكم العام على السودان السير روبرت هاو الذي وصل الخرطوم في ٦ مايو ١٩٤٧. وهو ديبلوماسي متمرس كان سفيراً لبريطانيا في إثيوبيــا بعد الحرب ، وعمــل بعد ذلك في وزارة الخارجية البريطانية ".[٩١]

وكتب السيد عبد الرحمن في مذكراته أيضاً يقول: "... ولمست بتجاربي إشراقات هذه الروح الإنسانية في بريطانيين آخرين. ومن يحكم على الأمة البريطانية بأنها شرذمة من القراصنة أو حتى أنها جماعة من المتعصبين الذين لا يعملون إلا لمصالح إمبراطوريتهم ، فقد حكم حكماً جائراً. ثم إن هذه النظرة المتشائمة لو صحت لانقطع كل أمل في مستقبل البشرية. ففي أوروبا كما لدينا في الشرق جماعة صادقة الطوية، وعلى هؤلاء نضع أملنا في مستقبل الإنسان".[٩٢]

وقد سلفت الإشارة إلى قول جيمس روبرتسون بأن " الرفض المتعجرف " لمذكرة الخريجين " لا يشبه نيوبولد إطلاقاً ولايشبه أبداً الحاكم العام هيربرت

هدلستون". وقال روبرتسون عن هدلستون: " لقد وجدته رجلاً مثيراً للإعجاب... فقد كان حاسماً وواضحاً ... كان ذكياً وسريع الدعابة ، وقارئاً ممتازاً يتمتع بذاكرة طيبة للاستعارة والتشبيه. ولقد أعجبت به أعجابا شديداً... لقد فعل هدلستون الكثير للسودان. لكن ربما كانت هناك أعظم خدمة أداها للسودانيين ، وهي نضاله الدؤوب ضد احتمالات كبيرة لمنع الحكومة البريطانية من التخلي عن حقوق السودانيين لاختيار مستقبلهم. اخترق التواءات الكلمات وعدم وضوح البروتوكول المقترح (يعني بروتوكول صدقي بيفن لعام ١٩٤٦)، وأجبر الجانبين المتفاوضين أن يذكرا بوضوح التفسيرات التي أعطاها كل منهما لذلك البروتوكول. كان ذلك يحتاج إلى تصميم وشجاعة معنوية. إن السودانيين يدينون باستقلالهم كدولة ذات سيادة له شخصياً ".[٩٣]

ويقول دكتور القدال معلقاً على ما كتبه السيد عبد الرحمن في مذكراته عن هدلستون: " وهدلستون هذا هو الذي قاد المعركة العسكرية ضد عبد الفضيل الماظ وصحبه ، وهو الذي أصدر أحكام الإعدام على الضباط عام ١٩٢٤ ، وهو الذي قال عند مغادرته السودان عام ١٩٤٧ إن السودان لن ينال استقلاله قبل عشرين سنة. ويبدو أن السيد عبد الرحمن لم يبلغ درجة الوعي التي بلغها نهرو عندما قال: كرهت الاستعمار وأحببت الإنجليز ".[٩٤] ونسي دكتور القدال أن يضيف أيضاً إن هدلستون ونيوبولد رفضا مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ التي رفعها لهم السيد إبراهيم أحمد نيابة عن مؤتمر الخريجين. كل هذا معلوم لدي الناس وفي مقدمتهم السيد عبد الرحمن. وما كان أحد ينتظر من هدلستون أن يتخذ موقفاً غير الذي اتخذه. ولم يكن هذا الجانب غائباً عن السيد عبد الرحمن حتى يقال إنه " لم يصل درجة الوعي التي وصلها نهرو ". ولا يدور حديث السيد عبد الرحمن عنه وعن غيره حول حب الإنجليز أو بغضهم وإنما حول ما اسماه وقوف هدلستون " بجانب الاستقلاليين في عام ١٩٤٦ ". والمقصود هو بروتوكول صدقي بيفن الذي قاومه الاستقلاليون في حين ابتهج به غيرهم، فلم يلبث أن تداعى وانهار. وقد ثبت مما تقدم من قول روبرتسون وقول الأستاذ

بشير محمد سعيد أن هدلستون " لعب دوراً ملحوظاً في القضاء على بروتوكول صدقي – بيفن ". وهذا هو مرمى السيد عبد الرحمن وسبب نزوعه للإنصاف في مذكراته التي كتبها بعد أن نال السودان استقلاله معبراً فيها عن آرائه. وأما قول هدلستون قبل مغادرته للبلاد أن السودان لن ينال استقلاله إلا بعد عشرين عاماً فذلك شأنه، وكان شأن كثير من البريطانيين كما أوضح السير دونالد هولي الذي قال: " في عام ١٩٤٦ افتتح الحاكم العام السير هيربرت هدلستون الاجتماع السنوي للمجلس الاستشاري الذي أنشئ عام ١٩٤٤ بخطاب نادى فيه بالإسراع بالسودنة ، وعبر فيه عن أمله – إذا ما استقام كل شئ – في أن ينال السودان الحكم الذاتي بعد عشرين عاماً ، ويظل يساعده بعد ذلك عدد من المستشارين والخبراء الأجانب. ولقد جاء هذا القول صدمة لكثير من العاملين في سلك الخدمة السياسية. واني لأذكر أني – بعد وصولي إلى السودان ، لأول مرة بقليل – قد استفسرت ثلاثة من كبار الموظفين البريطانيين عن المدة التي سوف تنقضي قبل أن يصبح السودان بلداً مستقلاً ذا حكم ذاتي كامل. لقد كانت الإمبراطورية البريطانية آنذاك ماتزال قوية شديدة المنعة وتبدو آمنة متماسكة ؛ فكانت الإجابات التي تلقيتها من الموظفين الثلاثة الكبار هي: مدة مائة وعشرين عاماً ، مدة ثمانين عاماً ، ومدة ستين عاماً "![٩٥]

كان ذلك هو تصور ثلاثة من كبار الموظفين البريطانيين في السودان، وربما كانت تلك أمانيهم ، ولكن برهنت الأيام – كما قال السيد عبد الرحمن – على " أن السودانيين ما كادت تجتمع كلمتهم مع الاستقلال ويجابهون الإنجليز متحدين حتى نالوا الاستقلال ".[٩٦]

وسنرى عندما نتعرض لبروتوكول صدقي – بيفن في الفصل الخامس من هذا الكتاب أن الجنرال هدلستون حاكم السودان العام آنذاك قد وقف إلى جانب استقلال السودان بالفعل وعارض سياسة الحكومة البريطانية. فقد وافقت بريطانيا في اتفاق صدقي – بيفن عام ١٩٤٦ على وضع السودان تحت التاج المصري ثمناً لضمان مصالحها الاستراتيجية في مصر. وعندما احتجت حكومة السودان (

وكان هدلستون هو الحاكم العام) على ذلك ، ردت عليها الحكومة البريطانية بأن تباشر أعمالها الموكلة إليها " وتكف عن إدارة شئون الحكم الثنائي وكأنها تعيش في عزلة عن العالم ". بل إن الحكومة البريطانية فكرت جدياً في إقالة هدلستون من منصب الحاكم العام وتعيين حاكم عام آخر يقبل سياستها ويقوم بتنفيذها دون معارضة.[٩٧]

لقد كانت مذكرة المؤتمر في ٣ أبريل ١٩٤٢ التي تصدى لها نيوبولد (ومن ورائه الحاكم العام السير هدلستون) بالرفض المتعجل ، أهم إنجاز سياسي وطني للمؤتمر في دورته الخامسة التي كانت برئاسة السيد إبراهيم أحمد. بل لعلها كانت أهم إنجاز سياسي لمؤتمر الخريجين في كل دوراته. قال الأستاذ أحمد محمد يسن: " كان الأستاذ أحمد يوسف هاشم في عطلة بمصر ، وهناك اطلع على استعداد حكومة مصر لتحريك مسألة الجلاء ووحدة وادي النيل مع الحكومة البريطانية في المحافل الدولية. وجاء باقتراح للجنة التنفيذية بالتحرك السياسي نحو تحقيق تقرير المصير. ويقال إن المبادرة كانت من سيادة الإمام عبد الرحمن المهدي. وقد يكون الأستاذ أحمد يوسف قد بادر برأيه هذا لسيادة السيد الإمام ووجد من سيادته القبول والحماس. ولابد في هذه الحالة أن يكون السيد الإمام قد اتصل بمعاونيه ومستشاريـــه ، ومن بينهم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ، مما دفعهم للحماس للفكرة. وسواء كان الأمر هذا أو ذاك فقد تبنت اللجنة التنفيذية الفكرة وأخذت في إعداد المذكرة. تكونت لجنة مختارة لإعداد المذكرة من السادة: إسماعيل الأزهري ودكتور عبد الحليم محمد وأحمد خير وعبد الله ميرغني... وعند إعداد المذكرة انتدب السيد إسماعيل الأزهري والأستاذ عبد الله ميرغني للاتصال بالزعماء الثلاثـــة ، السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي ، لإطلاعهم على المذكرة ، ثم عرضت على الهيئة الشعبية للمؤتمر ونالت موافقتها ، ثم أرسلت لحاكم السودان العام يوم السبت الرابع من أبريل ١٩٤٢ (تاريخ إعداد لمذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢).[٩٨]

ولكن يبدو أن المذكرة في صورتها النهائية كانت حلاً وسطاً لوجهات نظر متعددة في المؤتمر تبلورت في اتجاهين. كان أحد هذين الاتجاهين معتدلاً يعمد إلى التعقل والواقعية في تقديم المطالب التي تفتح الطريق للتفاوض ، ويرمي إلى جعل المذكرة مدخلاً لتأكيد حق المؤتمر في النيابة عن جميع السودانيين. وكان يمثل هذا الاتجاه المعتدل الأستاذ أحمد يوسف هاشم رئيس تحرير صحيفة النيل الذي عهدت إليه لجنة المؤتمر بمهمة التوفيق بين مسودتين أعد إحديهما الأستاذ أحمد خير وأعد الثانية السيد عبد الماجد أحمد. أما الاتجاه الثاني فقد كان يتزعمه الأستاذ أحمد خير وهو اتجاه متطرف. ولقد استطاع السيد إبراهيم أحمد رئيس المؤتمر أن يقود الاتجاهات المختلفة نحو الوفاق. وكانت فكرة المذكرة قد تقدم بها الأستاذ أحمد يوسف هاشم رئيس تحرير " النيل " وزعيم جماعة " الفجر " (الهاشماب) إلى لجنة المؤتمر التنفيذية التي كان هو أحد أعضائها. وكلفت اللجنة الأساتذة إسماعيل الأزهري ، أحمد خير ، عبد الله ميرغني ، والدكتور عبد الحليم محمد بإعداد وصياغة المذكرة ، ففعلوا ذلك. واشتملت المذكرة – كما هو معروف على اثني عشر بنداً تحوي أربعة موضوعات رئيسية هي: حق تقرير المصير والعلاقة مع مصر ، قيام هيئة تشريعية لإقرار القوانين وإجازة الميزانية، تأكيد وحدة الشمال والجنوب في السودان ، وسودنة الخدمة المدنية. وبعد اختلاف حول بنود المذكرة وصراع حول صياغتها في داخل لجنة المؤتمر التنفيذية بتياراتها المتعددة ، وبعد أن وفق أحمد يوسف هاشم بين المسودتين اللتين أعدهما أحمد خير وعبد الماجد أحمد ، وبعد إدخال بعض التعديلات على صيغة أحمد يوسف هاشم التوفيقية ، تمكن إبراهيم أحمد رئيس لجنة المؤتمر من تقريب وجهات النظر المختلفة حتى أجيزت المذكرة في صيغتها النهائية بإجماع الأصوات في اجتماع لجنة المؤتمر التنفيذية. وذهب إبراهيم أحمد يصحبه كل من إسماعيل الأزهري وعبد الله ميرغني إلى السيدين الميرغني والمهدي فباركا المذكرة وأيداها . وفيما بعد علق أحمد خير – وهو خصم سياسي لإبراهيم أحمد – قائلاً : " إن إبراهيم أحمد بدأت تتجلى كفاءته واستحقاقه للرئاسة ". وكتب

خضر حمد - وهو أيضاً خصم سياسي لإبراهيم أحمد - مقالاً في صحيفة " صوت السودان " بعنوان " آمنت بإبراهيم !" يشيد فيه بمواقف إبراهيم أحمد واستقلاله الفكري.[٩٩]

ويبدو أنه بعد تبادل الرسائل والمقابلات بين قادة المؤتمر وحكومة السودان ، حاولت الحكومة كسب ود المؤتمر بعد أن رفضت مذكرته التاريخية ذلك الرفض المتعجرف الذي لم يكن له مبرر. " ويبدو أن الأستاذ إبراهيم أحمد انتزع في هذه المرحلة اعترافاً من دوقلاس نيوبولد ومساعده المستر " بني " المسئول عن دائرة المخابرات ووعدا باستشارة السودانيين عندما يعاد النظر في المستقبل في اتفاقيات الحكم الثنائي ، وبإنشاء مجلس نيابي استشاري من السودانيين ". وعلى الرغم من المواجهة التي ثارت بين الحكومة والمؤتمر على أثر مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ فإن موقف السودان الصامد في الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها لم يتأثــر ، بشهادة البريطانيين أنفسهم. ولكن موقف حكومة السودان الخاطئ من مذكرة المؤتمر أدى إلى تقوية التيار الموالي لمصر في داخل المؤتمر ، وشهد شهر سبتمبر ١٩٤٢ تحولاً كبيراً في سلوك المؤتمر ، الأمر الذي مهد الطريق أمام العناصر " المتطرفة" للسيطرة عليه بعد ذلك. ولكن الأستاذ إبراهيم أحمد استطاع خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها رئاسة المؤتمر أن يرسم " الطريق الذي سارت الحركة الوطنية فيه إلى أن حصل السودان على حقه في تقرير مصيره ونال استقلاله كاملاً ، رغم المحاولات الكثيرة التي بذلت في الداخل والخارج للانحراف عن ذلك ". قال الأستاذ محمد خير البدوي:" ولعل يد القدر وحدها هي التي دفعت بالأستاذ إبراهيم أحمد إلى منصب قيادة المؤتمر في ذلك العام لكي يرفع تلك المذكرة التاريخية إلى الحاكم العام ، التي لم تقتصر على إثارة حفيظة المسئولين البريطانيين فحسب ، وإنما أثارت وفي الوقت نفسه شعوراً جارفاً بالارتياب في أوساط القاهرة في توجهات المؤتمر ، مما جعل من المشكوك فيه إقدام العناصر المتطرفة بقيادة الأستاذ الأزهري على توجيه مثل تلك المذكرة لو أنها كانت هي المسيطرة على المؤتمر

في ذلك العام. ويكفي أن المذكرة تضمنت المطالبة بحق السودان في تقرير مصيره بعد انتهاء الحرب وهو أمر تتكره مصر المتشبثة بوحدة وادي النيل ، وقد وصلت علاقتها مع الأزهري ومعسكره في تلك المرحلة درجة أصبح كل منهما شديد الاعتماد على الآخر. وهكذا لا يمكن إقدام أزهري ومعسكره على خطوة لاترضاها مصر الرسمية والشعبية. وقد أهلت إبراهيم أحمد للقيام بذلك الدور المصيري صفاته وسجاياه الممتازة ، فقد كان عملاقاً في فكره صادقاً في وطنيته ولا تأخذه في الحق لومة لائم ".[١٠٠]

ونعيد إلى الأذهان هنا أن نفس شهر أبريل عام ١٩٤٢ الذي تقدم فيه مؤتمر الخريجين بمذكرته الشهيرة ، قد شهد تلك الزيارة التي قام بها إلى السودان السير ستافورد كريبس الوزير البريطاني حيث أدلى بتصريحات صحفية جاء فيها قوله: " إننا نتطلع جميعاً للمستقبل ، وإن السودان يقوم بدوره في المجهود الحربي خير قيام ، وسوف يعود عليه ذلك بمكان في العهد الجديد الذي نأمل أن يسود العالم عندما يتحقق لنا القضاء على قوى الشر. وهنالك أشياء كثيرة في انتظار التنفيذ وعلينا أن نقدم على ذلك بخطوات أسرع مما كنا نفعل في الماضي ". لذلك نصح ستافورد كريبس المسئولين البريطانيين في السودان بالانصراف فوراً إلى إنشاء مجلس استشاري سوداني بدلاً من انتظار الأحداث.[١٠١]

هوامش الفصل الرابع

١- جهاد في سبيل الاستقلال (يشمل مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي). أشرف على إعداده الصادق المهدي. طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم. بدون تاريخ. ص ٢٨.

٢- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣. الطبعة الأولى. دار الأمين. القاهرة ١٩٩٨. ص ١١٤.

٣- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي. الطبعة الأولى. دار الجيل بيروت ١٩٩٦. ص ٦٢ – ٦٤.

٤- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٢٨ – ٢٩.

٥- جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ – ١٩٣٩. نقله من الإنجليزية هنري رياض. الطبعة الثانية. الخرطوم ١٩٨٧. ص ١٦٦ – ١٨٩.

٦- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥. الناشر : مركز عبد الكريم ميرغني ، أم درمان. الطابعون : دار مصحف أفريقيا. الطبعة الثانية ٢٠٠٢. ص ٤٦٨ – ٤٦٩.

٧- M.W. Daly : Imperial Sudan. The Anglo – Egyptian Condominium . Cambridge University Press, U.K ١٩٩١. P.٧١.

٨- جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ – ١٩٣٩. مصدر سابق. ص ١٨٥ – ١٨٦ ، ١٩١.

٩- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩. نقله من الإنجليزية : هنري رياض ، وليام رياض ، الجنيد علي عمر. الطبعة الثانية. دار الجيل – بيروت ١٩٨٧. ص ١٩٦ – ٢٠٠.

١٠- M.W. Daly : Imperial Sudan. The Anglo – Egyptian Condominium . OP.Cit. P. ٧١ – ٧٣.

١١- جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ – ١٩٣٩. مصدر سابق. ص ١٩٢ – ١٩٣.

١٢- نفس المصدر ص ١٩٦ – ١٩٩. أنظر كذلك M.W. Daly : Imperial Sudan. The Anglo – Egyptian Condominium . OP.Cit. P. ٧٤..

١٣- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. دراسة حول المهدية الجديدة ودور الإمام عبد الرحمن المهدي في الحركة الوطنية السودانية ١٨٩٨ – ١٩٣٤. الناشر : جامعة الأحفاد للبنات – أم درمان. الطبعة الأولى ١٩٩٨. ص ١٣٦ – ١٣٧.

١٤- محمد سعيد القدال : الإسلام والسياسة في السودان ١٨٢٠ – ١٩٥٥. الطبعة الأولى دار الجيل – بيروت ١٩٩٢. ص ١٠٨ – ١٠٩.

١٥- محمد إبراهيم أبوسليم : الإمام عبد الرحمن المهدي – مرشد مصدري ، في: الإمام عبد الرحمن المهدي – مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي. مكتبة مدبولي ، القاهرة. الطبعة الأولى ٢٠٠٢. ص ٤٢١. يشار إلى هذا المرجع في ما بعد بكلمة " عماعم ".

١٦- محمد سعيد القدال وعاطف عبد الرحمن صغيرون : الشيخ مصطفى الأمين – رحلة قرن من الغبشة إلى هامبرج. لمحات من سيرته. الخرطوم يونيو ٢٠٠٤. ص ٧٢.

١٧- نفس المصدر. ص ٨٢ ، ٨٥ ، ١٠٧.

١٨- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ١٣٥ – ١٣٦.

١٩- نفس المصدر. ص ١٣٦.

٢٠- جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ – ١٩٣٩. مصدر سابق. ص ٢٢٠.

٢١- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ١٢٣ - ١٢٥.

٢٢- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٣٢ - ٣٣.

٢٣- أحمد محمد صالح : مع الأحرار (ديوان شعر). الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٦٩/١/١. ص ١٥ - ١٦.

٢٤- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن. مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية. طبع بدار غريب للطباعة - القاهرة ، ١٩٨٧. ص ٦٨.

٢٥- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ج/١. الحلقة الثالثة. شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة ، الخرطوم. الطبعة الأولى - ١٩٨٦. ص ٣٥ - ٣٧.

٢٦- M.W. Daly : Imperial Sudan. The Anglo – Egyptian Condominium . OP.Cit. P. ٧٣ – ٧٤

٢٧- عبد الماجد أبوحسبو : مذكرات عبد الماجد أبوحسبو - جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان ج/١. دار صنب للنشر والتوزيع ، الخرطوم. الطبعة الأولى - ١٩٨٧. ص ٨٤ - ٨٥.

٢٨- حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني. (جزءان في مجلد واحد). دار الخرطوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٩٩٤. ج/٢. ص ١٧٤ - ١٧٨.

٢٩- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة. الجزء الأول ١٩٣١ - ١٩٤٨. مطبعة جامعة الخرطوم. الطبعة الأولى - ١٩٨٨. ص ٥٧ - ٥٨.

٣٠- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ - ١٩٥٣. بغداد - ١٩٨٤. ص ٣١٩.

٣١- عبد الماجد أبوحسبو : مذكرات عبد الماجد أبوحسبو. مصدر سابق. ص ١٣٥ - ١٣٧.
٣٢- نفس المصدر. ص ١٥٨ - ١٥٩.
٣٣- محمد عبد الرحيم : النداء في دفع الإفتراء. ج/١. مطبعة شارع البرلمان بمصر. بدون تاريخ. ص ٨٠.
٣٤- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٣٣ - ٣٤.
٣٥- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٥١ - ٥٢ ، ٨٥ - ٨٦.
٣٦- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة ج/١. مصدر سابق. ص ٦٩ - ٧١.
٣٧- أحمد خير : كفاح جيل. الدار السودانية للكتب. القاهرة ٢٠٠٢. ص ٤٧ - ٤٩.
٣٨- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي. مصدر سابق. ص ٧٥.
٣٩- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ - ١٩٥٥. مصدر سابق. ص ٤٦٩.
٤٠- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن. مصدر سابق . ص ٧١ - ٧٢.
٤١- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين. تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢. ص ٥٥ - ٥٧.
٤٢- نفس المصدر. ص ٤٠.
٤٣- أنظر حسن أحمد إبراهيم : The ١٩٣٦ Anglo – Egyptian Treaty. Khartoum University press ١٩٧٦.PP.١٦ – ٢٥, ٧١ – ٧٢, ١٠١ – ١٠٧.Also P. ١٣٧ – ١٦١ (for the clauses of the treaty).

٤٤- Hassan Ahmad Ibrahim : The Role of Sayyid Abdal Rahman ALMahdi in the Sudanese National Movement ١٩٠٨ – ١٩٥١. P. ١٩١ – ١٩٢ in: the National Movement in the Sudan – Sudan library series (١٥). Ed. By Dr. Mahasin Hag Al safi (institute of African and Asian Studies, University of Khartoum), ١٩٨٩.

٤٥- حسن أحمد أبرهيم : : The ١٩٣٦ Anglo – Egyptian Treaty. OP. Cit P. ١٣٥.

٤٦- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين. تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. مصدر سابق. ص ٥٥ – ٥٧.

٤٧- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٣٤ – ٣٦.

٤٨- أحمد خير : مآسي الإنجليز في السودان. (وفد السودان يقدم :) . القاهرة في ١٤ أكتوبر ١٩٤٦. ص ١٢٨.

٤٩- محمد إبراهيم أبوسليم : الإمام عبد الرحمن المهدي. مرشد مصدري. عماعم. مصدر سابق. ص ٤٧٢ – ٤٧٥.

٥٠- أحمد خير : كفاح جيل. مصدر سابق. ص ٤٨ – ٤٩.

٥١- بشيرمحمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى إنتفاضة رجب.ج/١. الحلقة الرابعة: مؤتمر الخريجين العام. الطابعون : شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة. الخرطوم. الطبعة الأولى ، يونيو ١٩٨٦. ص ١٤.

٥٢- أحمد إبراهيم دياب : الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ – ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٤٧.

٥٣- حسن أحمد إبراهيم : The ١٩٣٦ Anglo – Egyptian Treaty. OP. Cit : P. ١١٥ – ١١٦.

٥٤- نفس المصدر. ص ١١٦.

٥٥- انظر بشير محمد سعيد في : السودان من الحكم الثنائي إلى إنتفاضة رجب.ج/١. الحلقة الرابعة. مصدر سابق. ص ٧٢.

٥٦- انظر حسن أحمد إبراهيم في : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ١٥٠ (الملحق).

٥٧- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي. مصدر سابق. ص ١٥٢.

٥٨- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن. مصدر سابق. ص ٧٤ - ٧٥.

٥٩- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١١٣ - ١١٥.

٦٠- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٩. مصدر سابق. ص ١٨٣ - ١٨٤ ، ١٩٢ - ١٩٣.

٦١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١١٦ - ١١٧.

٦٢- جهاد في سبيل الأستقلال. مصدر سابق. ص ٣٥.

٦٣- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن. مصدر سابق. ص ٧٦ - ٨٠ ، ١٠٠.

٦٤- نفس المصدر. ص ٨٨.

٦٥- أحمد خير. كفاح جيل. مصدر سابق. ص ٦٤.

٦٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١٢٥ - ١٢٦.

٦٧- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٤٢.

٦٨- محمد خير البدوي : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية. مطبعة جامعة الخرطوم. بدون تاريخ. ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

٦٩- انظر فيصل عبد الرحمن علي طه في : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٣ - ١٣٦.

٧٠- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٦٥.

٧١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١٤٠.

٧٢- أحمد خير : كفاح جيل. مصدر سابق. ص ٧١.

٧٣- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١٣٨.

٧٤- نفس المصدر. ص ٩٧ ، ١٤٢.

٧٥- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٢٦.

٧٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١٤٥ - ١٤٦.

٧٧- نفس المصدر. ص ١٤٤ - ١٤٩.

٧٨- جيمس روبرتسون: السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي. مصدر سابق. ص ١٧٦.

٧٩- نفس المصدر. ص ١٢٤.

٨٠- جهاد في سبيل الأستقلال. مصدر سابق. ص ٤٢.

٨١- أحمد خير : كفاح جيل. مصدر سابق. ص ٧٥.

٨٢- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣. مصدر سابق. ص ١٤٩ – ١٥٤.

٨٣- أحمد خير : كفاح جيل. مصدر سابق. ص ٧٥.

٨٤- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٤٤ – ٤٥.

٨٥- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي. مصدر سابق. ص ١٣٤ – ١٣٥.

٨٦- نفس المصدر. ص ١٤٥.

٨٧- نفس المصدر. ص ١٣٣ – ١٣٤.

٨٨- أحمد خير : كفاح جيل. مصدر سابق. ص ٧٧ هامش (١).

٨٩- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٤٤ – ٤٥.

٩٠- انظر حسن أحمد إبراهيم في : الإمام عبد الرحمن المهدي. مصدر سابق. ص ١٠٢ – ١٠٣.

٩١- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى إنتفاضة رجب ج/١. الحلقة الرابعة. مصدر سابق. ص ١٠٣.

٩٢- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٤٥.

٩٣- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي. مصدر سابق. ص١٦١.

٩٤- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥. ص ٤٨٤. مصدر سابق.

٩٥- Donald Hawley : Sandtracks in the Sudan. Michael (Publishing) Ltd. Wilby Hall, Wilby, Norwich, Great Britain, ١٩٩٥.P.٦١

٩٦- جهاد في سبيل الاستقلال. مصدر سابق. ص ٣٧.

٩٧- Hassan Ahmad Ibrahim : The Role of Sayyid Abdal Rahman ALMahdi in the Sudanese National Movement ١٩٠٨ – ١٩٥٦. The National Movement in the Sudan – Sudan library series Cit. P. ١٩٥ (١٥). ١٩٨٩ OP.

٩٨- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن. مصدر سابق. ص ١٠٧ – ١١٤. وانظر أيضاً نص المذكرة ورد الحكومة عليها في ص ١١٤ – ١١٦ في نفس هذا المصدر.

٩٩- انظر عثمان حسن أحمد في : إبراهيم أحمد ١٩٠٠ – ١٩٨٨. حياة إنسان. بين الأصالة والتحديث. الطابعون : دار مصحف أفريقيا – الخرطوم ٢٠٠٣. ص ٣١ – ٣٣.

١٠٠- محمد خير البدوي : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية. مصدر سابق. ص ٢٦٧ – ٢٧٥.

١٠١- نفس المصدر. ص ٢٦٧.

الفصل الخامس

١- المجلس الاستشاري.

٢- ظهور الأحزاب السياسية.

٣- الملك على السودان.

٤- الأحزاب : ائتلاف واختلاف.

٥- تكوين وفد السودان.

٦- بروتوكول صدقي – بيفن.

٧- المهدي يقاوم البروتوكول.

٨- مفاوضات المهدي – أتلي.

المجلس الاستشاري:

لقد كان التقاء جميع التيـــارات السياسية داخل مؤتمر الخريجين العام حـــول مذكـــرة ٣ أبريل ١٩٤٢ انتصاراً كبيراً للحركة الوطنية السودانية. ولكن رفض حكومة السودان للمذكرة بتلك الصورة الخاطئة المتسمة بالصلف والعجرفة أغضب المؤتمرين. ورغم المحاولات التي بذلتها قيادة المؤتمر لإقناع الحكومة بأن مطلب تقرير المصير مطلب عادل يشهد على عدالته إعلان الأطلنطي لعام ١٩٤١ الذي يعد الشعوب المستعمرة التي شاركت في الحرب بأن تنال حق تقرير المصير بعد نهاية الحرب وانتصار الحلفاء ، إلا أن الحكومة تمادت في رفضها للمذكرة بسبب هذا المطلب في المكان الأول. ومهما كان جنوحها – بعد أن أدركت خطأها – لسياسة المهادنة مع المؤتمر وبذلها للوعود الشفاهية بزيادة إشراك السودانيين في إدارة شئون بلادهم ، فقد أدى موقفها في نهاية الأمر إلى إحداث انقسام واضح في صفوف المؤتمر واتسعت دائرة الانقسام حتى انشطر المؤتمر إلى فريقين متناحرين. فقد رفض فريق من الخريجين وعود الحكومة الشفاهية وقرر التعاون مع مصر. ذلك هو الفريق الذي كون فيما بعد حزب الأشقاء ، وتمركزت من حوله الحركة الاتحادية بفصائلها المختلفة ، على ما كان بين هذه الفصائل والمجموعات من تباين واختلاف حول شكل الاتحاد المراد إقامته مع مصر. وأما الفريق الثاني – وهو فريق الحركة الاستقلالية الذي تكون منه حزب الأمة فيما بعد – فقد أنكر رفض الحكومة لمذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ ولكنه رأى أن يتمسك بوعود الحكومة الشفاهية وأن يعمل على تحقيقها بما يتاح له من وسائل.

ولقد يبدو أن الحاكم العام قد انتصح بنصيحة ستافورد كريبس أو أنه أراد أن " يبر " ببعض وعود الحكومة التي قطعتها على رئيس المؤتمر السيد إبراهيم أحمد، فكون لجنة صغيرة برئاسة نيوبولد للنظر في تشكيل هيئة تعطي السودانيين مجالاً أوسع من ذي قبل للمشاركة في شئون الحكم. وبالفعل اجتمعت اللجنة ورفعت تقريراً بما توصلت إليه. فأجازت لجنة الحاكم العام تقريرها ،

وأصدر الحاكم العام بموجبه أمراً في سبتمبر ١٩٤٢ يقضي بإنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان، الذي وافقت على قانونه وزارة الخارجية البريطانية. وتقرر مبدئياً حينذاك أن تعقد الجلسة الافتتاحية للمجلس قبل نهاية عام ١٩٤٣. وانتقد مؤتمر الخريجين طبيعة تكوين المجلس وصلاحياته وعارضه معارضة شديدة ، واعتبر حصره في شمال السودان وحده دون الجنوب مقدمة للانفصال ، وأن سلطاته محدودة ودوره استشاري وقاصر على ما تود الحكومة أن تطرحه عليه بغرض الاستشارة. لذلك قررت الهيئة الستينية للمؤتمر - بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ١٩ صوتاً - مقاطعة المجلس الاستشاري ، وبعث المؤتمر ببرقية إلى الحاكم العام في ٣ أبريل ١٩٤٣ بهذا المعنى. وفي خطاب له أذيع من إذاعة هنا أم درمان رد السير دوقلاس نيوبولد على الانتقادات التي ساقها المؤتمر والصحف في كل من الخرطوم والقاهرة. وجاء في رده أن المجلس الاستشاري ليس بالضرورة هيئة دائمة و " إنما هو مرحلة انتقالية أو مجرد محطة في طريق التقدم ، وأن الحكومة لا تعتبره حلاً حقيقياً يشبع الحد الأقصى من آمال السودانيين وتطلعاتهم ". ونفى أن يكون قانون المجلس منطوياً على سياسات خفية تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال ، لأن الحكومة لم تتخذ قراراً كهذا ، وليس ذلك من صلاحياتها بمقتضى اتفاقيات الحكم الثنائي. وقال " إن اقتصار مهمة المجلس الاستشاري على شمال السودان يعزى إلى أن جنوب السودان لم يحقق - لأسباب تاريخية وطبيعية - درجة من الوعي والتماسك تمكنه من إيفاد مندوبين أكفاء إلى مجلس من هذا القبيل ، وليس بين السودانيين الشماليين من يمكنه أن يدعي تمثيل سكان الجنوب ".[١]

كان مؤتمر الخريجين في عام ١٩٤٣ تحت سيطرة جماعة الأشقاء برئاسة السيد إسماعيل الأزهري عندما أعلن مقاطعته للمجلس الاستشاري. وفي يوليو ١٩٤٣ سافر إسماعيل الأزهري إلى مصر لينقل إلى الحكومة المصرية موقف المؤتمر. وقبيل سفره إلى القاهرة زار السيد عبد الرحمن بمنزله بالعباسية وبلغه بنيته زيارة مصر ليخطر المسئولين المصريين بأن اتجاه المؤتمر هو العمل لقيام

حكومة سودانية تحت التاج المصري. ولم يعلق السيد عبد الرحمن على ذلك. بل اكتفى بأن قال : " للإنسان فم واحد ينطق به وأذنان يسمع بهما... هكذا خلقه الله ليسمع أكثر مما ينطق ".[٢] ولعله من طريف المصادفة أن يتطابق هذا القول مع حكمة من حكم سقراط الذي قال (في زمانه ذلك القديم) : " إنما جعل للإنسان لسان واحد وأذنان ليكون ما يسمعه أكثر مما يتكلم به ".[٣] فمن عجب أن يتماثل القولان وما بين قائليهما نحو خمسة وعشرين قرناً من عمر الزمان !

في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٤٣ أعيد انتخاب السيد إسماعيل الأزهري رئيساً للجنة المؤتمر التنفيذية ، وذلك بعد سقوط الاقتراح الذي تقدم به الأستاذ نصر الحاج علي بإلغاء قرار مقاطعة المجلس الاستشاري. وقد التزم السيدان إبراهيم أحمد وعبد الماجد أحمد بقرار المقاطعة واعتذرا عن الترشيح لعضوية المجلس الاستشاري. وفي ٣٠ ديسمبر نشرت صحيفة " النيل " – بإيعاز من السيد عبد الرحمن المهدي – مقالاً طالبت فيه باستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا. واعتبر ذلك رداً على زيارة الأزهري لمصر في يوليو ١٩٤٣. وكانت جريدة " النيل " قد طالبت الحكومة قبل ذلك بالعمل على إنهاض الجنوب وترقيته ، وبتوحيد أساليب الإدارة في السودان كله ليصبح وحدة متماسكة الأجزاء.

في عام ١٩٤٤ تم إنشاء المجلس الاستشاري – برئاسة الحاكم العام – من نحو ثمانية وعشرين عضواً أكثرهم من زعماء القبائل وعدد من التجار وموظفي الحكومة. وكان من بين أعضائه السكرتيرون الثلاثة : القضائي والإداري والمالي. وعقد المجلس جلسته الافتتاحية في الخامس عشر من مايو ١٩٤٤. " وكانت الجلسة – على علاتها – أول تعبير عن بروز السودانيين كشعب إلى حيز الوجود منذ إخضاعهم بالقوة لسيطرة الحكم الثنائي. وما من شك في أنها كانت أيضاً المرة الأولى التي يلتقي فيها تشكيل شبه نيابي معظم أعضائه من السودانيين للتشاور بصفة رسمية مع الحكومة. ولا ينبغي أن يغيب عن البال أن

شمال السودان الذي يمثله المجلس الاستشاري حسب ادعاء القائمين على أمره من بريطانيين وسودانيين كان يضم أربعة ملايين وخمسمائة ألف من جملة سكان السودان البالغ تعدادهم آنذاك ستة ملايين نسمة ".[٤]

استجاب الزعيمان الدينيان لقرار تكوين المجلس الاستشاري كل على طريقته. قال السيد عبد الرحمن في مذكراته : " ولما عرضت عليّ فكرة المجلس الاستشاري قبلتها ونصحت رجالي أن يقبلوا الاشتراك في المجلس. وأذكر أني ضربت لهم مثل الشخص الذي يطلب ديناً على آخر فهل يرفض إذا سلمه المدين جزءاً من دينه أم يأخذه ويطلب الباقي ؟ وهكذا نحن يجب أن نقبل المجلس ونطالب بباقي حقوقنا ".[٥] وأما السيد علي الميرغني فقد قال إن تكوين المجلس الاستشاري خطوة إلى الأمام تستحق عليه الحكومة الشكر ، ولكن نجاحه يتوقف على نوعية أعضائه. " وبعد حضوره افتتاح واختتام الدورة الأولى للمجلس امتنع بعد ذلك عن الحضور ، على الرغم من أن أحمد السيد الفيل وميرغني حمزة وفحل إبراهيم وغيرهم من مستشاريه أو مؤيديه كانوا أعضاء في المجلس. فقد كان السيد علي يرى أن تشكيل المجلس أعطى السيطرة عليه للسيد عبد الرحمن ".[٦] وقال الأستاذ احمد محمد يس إن عذر السيد علي الميرغني عن حضور بقية جلسات المجلس الاستشاري كان هو (المرض السياسي)، ولكن الواقع أنه " كان على قناعة بأن هذا المجلس لا يحقق أهداف السودانيين بل هو في رأيه خطوة للوراء. وكان سيادته يقول إن مجلس الحكم الشعبي المحلي أفيد للبلاد من هذا المسخ المشوه. وعندما عجز الإنجليز عن نيل تأييده للمجلس الاستشاري أخذوا يقولون أن السيد علي ممتنع عن حضور جلسات المجلس لأن أغلب أعضائه من الأنصار ".[٧]

وعلق الأستاذ محمد خير البدوي على موقف السيد علي قائلاً : " غير أن السيد علي الميرغني الذي حضر الجلسة الافتتاحية بوصفه عضواً فخرياً (وقد حضرها السيد عبد الرحمن المهدي بذات الصفة) سرعان ما اتخذ موقفاً سلبياً

تجاه المجلس الاستشاري وصل إلى حد المقاطعة في نظر المسئولين البريطانيين في الخرطوم. وتذرع السيد علي الميرغني في موقفه بأن المجلس الاستشاري خطوة سابقة لأوانها لأن السودانيين لم يبلغوا المرحلة التي تؤهلهم لذلك. وربما تضايق المسئولون البريطانيون من جراء مقاطعة السيد علي الميرغني للمجلس الاستشاري، ولكن تبريره لها كان عليهم برداً وسلاماً لأنه يتفق مع رأي معظم المسئولين البريطانيين وخاصة حكام المديريات ، ويدحض في الوقت نفسه ادعاء المؤتمر بأن المجلس الاستشاري خطوة غير كافية. وفي الحقيقة إن حكام المديريات البريطانيين وأعوانهم من مفتشي المراكز لم يبدوا ارتياحاً لقيام المجلس الاستشاري لنفس الأسباب التي ساقها السيد الميرغني رغم تسليمهم بمبدأ انتقال السلطات تدريجياً إلى السودانيين وتوسيع دائرة اشتراكهم في حكم بلادهم. ورد الحاكم العام الذي كان حريصاً على قيام المجلس على أولئك الحكام وأعوانهم بأنهم " لا يستطيعون تدريب الصبي على السباحة في حوض لا ماء فيه ". ومهما كان الأمر فإن السيد علي الميرغني – الذي كان خلال الحكم الثنائي من الناحية الرسمية أعلى درجة من غريمه السيد المهدي زعيم الأنصار – كان حريصاً حتى تلك المرحلة على تجنب الدخول في مواجهة مكشوفة ضد البريطانيين ، وحريصاً أيضاً من الناحية الأخرى على استرضاء مصر حليفته التقليدية التي أخذت شكوكها في نوايا البريطانيين ازاء السودان تزداد وتتجسم آنذاك يوماً بعد يوم ؛ وكانت مصر ترى في قيام المجلس الاستشاري بالذات سياسة مبيتة لفصل السودان عنها وتقويض أي أمل في تحقيق وحدة وادي النيل. لقد كان السيد علي في موقف حرج للغاية ، ولكن من أقدر منه على الاحتفاظ بالبيض والحجارة في سلة واحدة ؟؟ لقد أرضى بموقفه الأخير من المجلس الاستشاري الذي كشف عن حنكته ودهائه كل الأطراف المتناقضة التي يهمه أمرها – مصر والبريطانيين ومؤتمر الخريجين ".[٨]

وحول قبول الاستقلاليين الاشتراك في المجلس الاستشاري قال الأستاذ عبد الرحمن علي طه: " لعل الإنجليز رأوا أن يستجيبوا لمذكرة المؤتمر (أي مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢) بإنشاء مجلس لا تزيد مهمته على الاستشارة وإبداء الرأي في الأمور العادية. وحتى الاستشارة كانت قاصرة على المسائل الخاصة بالمديريات الشمالية ولم تشمل المديريات الجنوبية ، مما يدل على عدم سلامة القصد. ومهما كانت دوافع الإنجليز لتكوين هذا المجلس فإن الاستقلاليين ومعهم صفوة ممتازة من رجال السودان المستقلين قبلوا الاشتراك فيه ليتخذوه نواة للعمل الإيجابي. وماذا كان بوسعهم أن يفعلوا ومصر متمسكة أشد التمسك بالسيادة الكاملة على السودان ووضعه تحت التاج المصري "؟[٩]

والأستاذ عبد الرحمن علي طه من أبرز المثقفين الذين وقفوا إلى جانب السيد عبد الرحمن في جهاده من أجل استقلال السودان. وقد روى هو نفسه كيف تم أول لقاء بينه وبين السيد عبد الرحمن فقال: " كنت في معهد التربية بالدويم في عام ١٩٤٣ حين جاءني رسول يقول ان الإمام عبد الرحمن المهدي بالدويم وسيحضر بعد ساعة لتناول وجبة الفطور معك. ولم يكن لي في ذلك الوقت أي معرفة بالإمام، فأكبرت وعظمت الإمام الذي يسعى بدلاً من أن يقول للرسول مره ليحضر إني أريد أن أتحدث إليه. بل حضر بنفسه ، ألا ما أعظمه ! جاء إلى منزلي وتناول وجبة الفطور ، ثم قال لي : يا عبد الرحمن ، إن الشعب السوداني ناصر الإمام المهدي حتى انتصر وحتى انتزع استقلال السودان من الغاصبين. وهذا الشعب أنا مدين له بأشياء كثيرة أهمها نصرته للإمام المهدي. ولا أدري مكافأة للشعب السوداني غير أن أعمل لاسترداد استقلاله. لكني أريد رجالاً أعول عليهم ، فهل أعول عليك ؟ فكانت إجابتي كالآتي: يامولاي ، لولا أن المسألة تخرج بي عن حدود الأدب واللياقة لقلت لسيادتك : إن استقلال السودان هو أملي الوحيد في هذه الحياة ، ولكني أريد رجالاً أعول عليهم فهل

أعول عليك ؟ فضحك رحمه الله ، ولم يزد بكلمة واحدة. ومن ذلك الحين تبايعنا إلى أن أخذه الله إلى رحمته. وإني على عهده باق...".[10]

ظهور الأحزاب السياسية:

في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ أسفرت انتخابات الدورة الثامنة للهيئة الستينية لمؤتمر الخريجين العام عن فوز التيار الداعي للوحدة مع مصر. وكان ذلك بداية تحول المؤتمر من مؤسسة قومية جامعة إلى هيئة تسيطر على قيادتها جماعة الأشقاء التي كانت تدعو إلى اتحاد السودان مع مصر تحت التاج المصري. غير أن دعاة الاتحاد مع مصر كانوا على أربع فرق ، وهم:

١- جماعة الاتحاديين الدومينيين (Dominion) التي أعلن عن تكوينها في أكتوبر عام ١٩٤٤.

٢- جماعة الأحرار التي تكونت في ديسمبر عام ١٩٤٢ وأعيد تكوينها في سبتمبر عام ١٩٤٤ ، وكانت تدعو إلى اتحاد كونفيدرالي مع مصر. ثم انقسمت فيما بعد إلى أحرار اتحاديين وأحرار استقلاليين.

٣- جماعة القوميين ، وهم أصلاً جماعة الهاشماب (أو جماعة " الفجر ") الذين كانوا استقلاليي النزعة ، ولكن مبادئهم المعلنة في أكتوبر ١٩٤٤ كانت تدعو إلى نوع من الارتباط بمصر.

٤- جماعة الأشقاء ، التي كانت أهم التيارات الاتحادية ، وهي التي كونت حزب الأشقاء ، وكانت وسطاً بين الدعوة إلى الوحدة الاندماجية مع مصر والاتحاد الفيدرالي معها ، كما وصفها أحمد خير. وفي قول آخر – لمحمد أحمد محجوب وبعض أقطاب هذه الجماعة – أن توجهها كان استقلالياً في حقيقة الأمر ولكنها تبنت شعار الوحدة مع مصر كموقف تكتيكي.[11]

وبعد أن أصبح المؤتمر تحت سيطرة الأشقاء الداعين لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، كان لابد لدعاة الاستقلال من تأسيس منبر

مستقل لدعوتهم الرافضة للوحدة تحت التاج المصري والداعية إلى استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا. لذلك بدأوا سلسلة من الاجتماعات فيما بينهم أسفر عنها تأسيس حزب الأمة الذي أعلن عن قيامه في الرابع من شهر مارس عام ١٩٤٥. وهو أول حزب سياسي ظهر على المسرح السياسي ، ونص دستوره على أن مبدأه هو : " السودان للسودانيين "، وأن هدفه هو : الحصول على استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا. واتخذ الحزب المطالب التي اشتملت عليها مذكرة مؤتمر الخريجين في ٣ أبريل ١٩٤٢ برنامجاً له يسعى لتنفيذه من خلال مؤسسات التطور الدستوري التي أنشأتها الإدارة البريطانية. وقد شارك هو بالفعل في هذه المؤسسات ، وهي: المجلس الاستشاري لشمال السودان ، ثم مؤتمر إدارة السودان ، ثم المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ولجنة تعديل الدستور. وكان السيد سرور محمد رملي – أحد مؤسسي حزب الأمة – قد بعث برسالة إلى السكرتير القضائي يطلب تسجيل شركة خاصة باسم " شركة الأمة السودانية "، وبعث بخطاب آخر إلى السكرتير الإداري يطلب منه الترخيص بإصـــدار صحيفة " الأمة " لتكون لسان حال الحزب."[١٢]

يقول الصادق المهدي : " بينما كان الخريجون الاستقلاليون يفكرون في أمرهم بعد انشقاق مؤتمر الخريجين حول فكرتي الاستقلال والاتحاد ، خطر على أحدهم – وهو حسن عثمان إسحاق – فكرة إنشاء حزب سياسي يدعو لاستقلال السودان ويسمى " حزب الأمة "... رحب السيد عبد الرحمن بالفكرة ووعد بوضع كل ثروته لهذه الغاية. ووجه بعرض الفكرة على السيد علي الميرغني ، الذي باركها. ثم تغير مسار الأحداث بعد ذلك. والفكرة وليد شرعي لشعار " السودان للسودانيين " الذي تبناه السيد عبد الرحمن منذ العشرينات وروج له السيد حسين شريف رئيس تحرير صحيفة الحضارة الأول. كانت مصر الرسمية تستخف بالمهدية وتعتبر السودان تابعاً لمصر بحق الفتح في عام ١٨٢١. لذلك رفع حزب الأمة برعاية السيد عبد الرحمن شعار " السودان

للسودانيين " وطالبت جريدة النيل – حتى قبل مذكرة مؤتمر الخريجين التاريخية – بحق تقرير المصير. وشارك حزب الأمة في مؤسسات التطور الدستوري ، وهو السلّم الذي أدت عتباته إلى الاستقلال. لم يكن السيد عبد الرحمن ينكر أزلية العلاقات المصرية السودانية. بل لم يكن ينكر الوحدة بين الشعبين إذا قامت باختيارهما الحر وانبنت على أساس علاقات متكافئة بين شعبين لكل منهما تاريخه وكرامته. ولكنه كان شديد الاستنكار لتصرف مصر الخديوية إزاء السودان باعتباره أرضا تابعة لها بحق الفتح ليس لشعبها كينونة أو تاريخ. وكان يقول إن العلاقات بين مصر والسودان يمكن أن تتطور إلى ما شاء الله ، ولكن علاقة الغالب والمغلوب ليس لها مستقبل ".[١٣]

غير أن حزب الأمة اتهم من خصومه – منذ أول نشأته – بأنه صنيعة بريطانية ، وسماه أحمد خير " الترياق الواقي ضد الاتجاه الشعبي ". وذلك أن أحمد خير ينعت الاستقلاليين بأنهم انفصاليون ويصف دعوتهم إلى استقلال السودان بالغموض وبأنها لامدلول لها. ويتساءل هل الاستقلاليون ملكيون أم دعاة انضمام لرابطة الشعوب البريطانية ؟ وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر أحمد خير أنه كان يقف من الأشقاء موقف الخصومة.[١٤] وربما كان السبب في ذلك أن أحمد خير يطالب بوحدة للسودان مع مصر تكون أوثق عرىً من تلك التي يطالب بها الأشقاء. وشنت الصحافة المصرية هجوماً عنيفاً على حزب الأمة ، وراجت إشاعة في مصر وفي السودان تقول بأن هذا الحزب يسعى لإقامة ملكية في السودان يجلس على عرشها السيد عبد الرحمن المهدي.

كان دعاة الاستقلال بزعامة السيد عبد الرحمن المهدي يخشون من أن تحصل مصر على السودان مكافأة لها من بريطانيا على خدماتها للحلفاء أثناء الحرب ، ومن أن يدعم مؤتمر الخريجين – بعد هيمنة الأشقاء عليه عقب انتخابات ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ – مطالبة مصر بالسودان. ومع أن مصر لم تدخل أو تعلن الحرب على المحور إلا في ٢٦ فبرائر ١٩٤٥ ، فقد سمح لها

بالمشاركة في مؤتمر السلام بعد انتهاء الحرب كدولة مستقلة. فقد طالب حزب الوفد (منذ أول أبريل ١٩٤٠)، وأحزاب المعارضة المصرية (منذ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣)، بأن تعترف بريطانيا " بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعاً ". ولذلك أعد أحمد عثمان القاضي – أحد مؤسسي حزب الأمة – مذكرة في أول مايو ١٩٤٥ جاء فيها قوله :" إن ما دفعنا لتأسيس هذا الحزب هو شعور عاجل بأن الوقت قد حان لكي ينظم الرأي السوداني المحلي نفسه ويعرف العالم بالرغبات الحقيقية للغالبية الساحقة من السودانيين وذلك حتى لا يعتبر الصخب الأحمق والغير مسئول الصادر عن الأقلية التي يتم كسبها عبر الدعاية من خارج السودان تعبيراً عن المشاعر الحقيقية للسودانيين ، فتستغله مصر ". وقال إن مشاركة مصر في مؤتمر سان فرانسسكو القادم – بعد أن شاركت مؤخراً في الحرب ضد المحور – سوف تتيح لها فرصة المطالبة بالسودان بإلحاح أشد من ذي قبل. ولكن دور السودان في الحرب لقي تقديراً من الشعب البريطاني ، " ولا يمكننا أن نصدق بأن بريطانيا سوف تعترف بأي ادعاءات تتقدم بها مصر على حساب وجودنا القومي المستقل ".

ويقول الأستاذ عبد الرحمن علي طه – أحد مؤسسي حزب الأمة – إنه بعد إقرار الدستور والبرنامج وانتخاب عبد الله خليل سكرتيراً عاماً للحزب سأل السيد سرور رملي السيد عبد الرحمن عن موقعه في الحزب. فأجابه السيد عبد الرحمن :" إني جندي في الصف. ولكن الله سبحانه وتعالى وهبني من الإمكانيات ما لم يتيسر لكثير منكم ، وسأهب هذه الإمكانيات ، وسأهب صحتي وولدي وكل ما أملك لقضية السودان ". وعلى الرغم من تصديق حكومة السودان (ممثلة في مدير مديرية الخرطوم) بقيام حزب الأمة (أو نادي الأمة ، لعدم وجود قانون بشأن إنشاء أحزاب) فإن القيود الحكومية التي كانت مفروضة على السيد عبد الرحمن لم ترفع. فمازال محظوراً عليه وعلى وكلائه زيارة كردفان ودارفور حيث الكثافة الأنصارية، مع أنه " كان مسموحاً لخصمه السيد علي الميرغني أن ينظم – بدون إعاقة أو تأخير – جولات دعاية لخلفائه البارزين في

مناطـــق يهيمن عليها الأنصار ". وكان السيد عبد الرحمن قـــد" فهم من الحاكم العام السابق جورج سايمز أن هذه القيود ستخفف تدريجياً مع مرور السنين ، ولكن ذلك لم يحدث حتى عام ١٩٤٥ بالرغم من تأييده المخلص للحكومة إبان فترة الحرب. وفي نهاية أبريل ١٩٤٥ تقدم السيد عبد الرحمن بطلب رسمي إلى الحاكم العام التمس فيه مراجعة القيود المفروضة عليه. ولكنه أبلغ بأن السكرتير الإداري يرى أن الأزمنة غير مستقرة لإجراء تجارب في تخفيف القيود ". وعندما توفي السيد علي المهدي في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٤ رفضت حكومة السودان طلب السيد عبد الرحمن مواراة جثمان أخيه في ضريح الإمام المهدي ، بحجة إن هذا الأمر مرتبط " بسياسة الحكومة إزاء المهدية "، فمازالت حكومة السودان عند " شكوكها وتحفظاتها بشأنه وبشأن طائفته ".[١٥]

وجاء في البيان التأسيسي لحزب الأمة ، الذي صدر في ٣١ مارس ١٩٤٥ ونشر في الصحف في ٣ أبريل ١٩٤٥ ، توضيح لأهداف الحزب ووسائله لتحقيق الاستقلال ، وتأكيد على المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا وإشادة بما قدمه كل منهما للسودانيين في مجال التعليم والتدريب؛ وذكر البيان أن العضوية في الحزب متاحة لكل سوداني بلغ الثامنة عشر من العمر ويؤمن بمبدأ السودان للسودانيين ويعاون في العمل للحصول على استقلال السودان.[١٦]

صدر التصديق بإنشاء " نادي الأمة " (أو " حزب الأمة ") في ١٨ مارس ١٩٤٥. وفي ١٩ مارس رفع سكرتيره عبد الله خليل مذكرة إلى الحاكم العام يطلب فيها إعطاء السودان حقه في حضور مؤتمر سان فرانسسكو (الذي حدد يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٥ تاريخاً لانعقاده) لتقديم مطالبه أسوة بالدول التي شاركت في الحرب. وكان من ضمن الحجج التي أوردتها المذكرة " أن حق السودان الطبيعي في الاستقلال قد ازداد قوة بإعلانه الحـــرب على دول المحور في ١١ يونيو ١٩٤٠ واشتراكه في الحرب بجيوشه ووضعه كل مواصلاته وموارده

ومجهوده لكسبها "، وهي ذات الأسس والشروط التي تكفل للشعوب حقها في تقرير مصيرها حسبما جاء في ميثاق الأطلنطي وتصريحات المسئولين من رجال الديمقراطية في دول الحلفاء. وفي رده على هذه المذكرة ، اعترف السكرتير الإداري بالدور الهام الذي قام به السودان في الحرب ، ولكنه قال إن مستقبل السودان لن يقرر في مؤتمر سان فرانسسكو.[١٧]

لقد استند الذين اتهموا حزب الأمة بأنه أداة للسياسة البريطانية وأن حكومة السودان هي التي أنشأته أو أوحت بإنشائه – استندوا في ذلك على ثلاثة عوامل : أولها التشابه بين أهداف الحزب وأهداف حكومة السودان في بعض وجوه ، وثانيها تشجيع الحكومة لإنشاء صحيفة " الأمة " وثالثها منشور سري أصدره السكرتير الإداري في ٩ أبريل ١٩٤٥. وذكر بعضهم أن حزب الأمة لم يكـن له دستور أو برنامج لأن برنامجه هو برنامج الحكومة. وقال آخرون غير ذلك.

أما التشابه في الأهداف فمرده إلى أن الحزب قبل بأن يتطور السودان تطوراً مستقلاً عن مصر ، على أن يكون لأهله حق تقرير المصير عند بلوغ مرتبة الحكم الذاتي الكامل. وقد تقدم أن جميع الحكومات المصرية التي سبقت حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية كانت تنكر على السودانيين هذا الحق. وكان أقصى ما تريد أن تسمح لهم به هو " الحكم الذاتي تحت التاج المصري "، وهو الذي أكدته المراسيم التي أصدرتها حكومة الوفد – فيما يتعلق بالسودان – في أكتوبر ١٩٥١ دون استشارة السودانيين ، مما سوف نتعرض له في موضعه. ولما كان مبدأ حزب الأمة هو " السودان للسودانيين "، فقد جاء في البيان التأسيسي للحزب أنهم " وضعوا الاستقلال فرضاً ، وأطلقوا العمل للوصول إليه إطلاقاً يمكن من الاستفادة من كل ظرف ومن كل خطوة تقرب نحو الغرض ، على ألا يقنع الحزب بما دون الاستقلال للسودان بكامل حدوده ولا يتوانى في العمل لذلك ". لهذا قبل الحزب منهج التدرج عن طريق التطور الدستوري سبيلاً موصلة إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير . فإذا تشابه ذلك مع

الأهداف المعلنة لحكومة السودان ، فأي غضاضة في ذلك؟ لقد قامت حكومة السودان – خدمة لأهدافها – بإنشاء كلية غردون ، ومشروع الجزيرة ، ومد خطوط السكك الحديدية ، وغير ذلك مما أفاد منه السودانيون. وإذا قبل حزب الأمة بالسير في طريق التطورات الدستورية التي اقترحتها أو ابتكرتها حكومة السودان ، فلا يعني ذلك بالضرورة أنها هي التي ابتكرت أو أوحت بإنشاء حزب الأمة. فللناس عقول قادرة على إنشاء التنظيمات التي تعبر عن أهدافهم وإن تشابهت هذه الأهداف من بعض وجوه مع الأهداف المعلنة لحكومة السودان.

وأما القول بأن حكومة السودان قد شجعت بعض زعماء العشائر على إنشاء صحيفة " الأمة " قبل قيام حزب الأمة واعتبار ذلك دليلاً على أن الحكومة هي التي أنشأت الحزب ، فليس بشئ. فقد " كانت الحكومة تعتقد أن مثـل هذه الصحيفة ربما تساعد في خلـق نخبة ريفية غير طائفية يكون نواتها زعمـاء القبائل. ولكن المشروع لم يتحقق كما أرادته الحكومة ". وقد صدر أول عدد من صحيفة " الأمة " في ١٦ مايو ١٩٤٥ ، أي بعد إنشاء حزب الأمة.[١٨]

وأما منشور السكرتير الإداري السري الذي اعتبر دليلاً على أن حكومة السودان هي التي أنشأت حزب الأمة أو دعت إلى تكوينه ، فإنه يستحق وقفة. لقد " صدر المنشور أصلاً للتأكيد على أن حزب الأمة ليس من صنع الحكومة وأن الحكومة لا تنوي معاملته معاملة خاصة ". وقد نشرت صحيفة " البلاغ " المصرية ترجمة عربية غير دقيقة لهذا المنشور في ١٨ مارس ١٩٤٧ وصارت تُعرف بوثيقة البلاغ. وهي التي نشرها الأستاذ علي حامد في جريدة مؤتمر الخريجين ، واعتبرها الأستاذ أحمد خير دليلاً على أن " فكرة إنشاء حزب الأمة قد خرجت من الدوائر الحكومية ".[١٩] فما هي حقيقة ماجاء في هذا المنشور؟

يقول الأستاذ فيصل عبد الرحمن علي طه إن السكرتير الإداري ـ جيمس روبرنسون الذي تقلد هذا المنصب بعد وفاة دوقلاس نيوبولد في الخرطوم في ٢٣ مارس ١٩٤٥ أرسل خطاباً إلى مساعد وكيل حكومة السودان بالقاهرة جاء

في الفقرة التاسعة منه قوله :" إنه من المهم أن نوضح للجمهور عامة أن هذا الادعاء (أي أن حزب الأمة من صنع الحكومة) ادعاء غير صحيح. ونحن بصدد اتخاذ خطوات لتعميم منشور على المديرين وآخرين بهذا المعنى ". كان هذا الخطاب بتاريخ ٨ أبريل ١٩٤٥. وفي ٩ أبريل ١٩٤٥ تم إرسال منشور بهذا المعنى إلى مديري المديريات الشمالية ومفتشي المراكز ، مشتملاً على معظم فقرات خطاب ٨ أبريل ١٩٤٥ المذكور آنفاً. وتحدث منشور ٩ أبريل عن حزب الأمة بوصفه بعثاً في شكل جديد للجماعة التي تمحورت في عام ١٩٢٦ حول رئيس تحرير " الحضارة " آنذاك حسين الخليفة شريف ورفعت شعار السودان للسودانيين ". وقال السكرتير الإداري في هذا المنشور إن هذه الجماعة قد نشأت كرد فعل للإخفاق الذي منيت به مصر في سنة ١٩٢٤ ، وقال إنها كانت معتدلة وموالية للحكومة بالرغم من أن الحكومة لم تكن لها يد في ظهورها. وقال إن هذه الجماعة تفرقت بعد موت حسين شريف عام ١٩٢٨. ولكن شعارها " السودان للسودانيين " ظل شعاراً لعدد من الضباط والموظفين. ثم تبنت هذا الشعار جماعة الفجر بقيادة عرفات محمد عبد الله. ثم اختفت جماعة الفجر بعد موت عرفات " وضاعت مؤقتاً في غمار المناقشات الداخلية الأهداف السياسية للمثقفين ولم تظهر مرة أخرى إلا من خلال الأفكار التي تضمنتها مذكرة مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢ ". وقال إن موقف الأشقاء الموالي لمصر ، والذي " استخدم دعم طائفة الختمية للفوز باللجان التنفيذية (للمؤتمر) قد أفزع على نحو خطير الرأي العام المعتدل الذي يهدف في المقام الأول إلى نوع من الحكم الذاتي الذي لا تقيده التزامات مسبقة لأي من دولتي الحكم الثنائي. ويمثل حزب الأمة التعبير المنظم لهذا الفزع. وقال السكرتير الإداري في هذا المنشور إنه تحدث بهذا التفصيل لأنه يود أن " يؤكد على حقيقة أن حزب الأمة ليس من صنع الحكومة بل هو رد فعل تلقائي للتهديد المصري الجديد ".

وخلص منشور السكرتير الإداري إلى أن الحكومة لا تنوي أن تعطي هذا الحزب معاملة خاصة أو تفضيلية ، وفي ذات الوقت لا تود أن تسئ معاملته

لأنها تستفيد من مواقفة المعارضة لجماعة الأشقاء الموالين لمصر. وبحلول منتصف عام ١٩٤٥ تحولت الجماعة السياسية الأخرى أيضاً إلى أحزاب سياسية. فقال السكرتير الإداري إن الحكومة محايدة تجاه كل الأحزاب السياسية التي لا ترمي إلى أغراض هدامة. ولكنه قلل من أهمية الأحزاب فهي – في نظر الحكومة – لا تمثل الرأي العام. ولذلك فإن الحكومة " ستستمر في تطوير مجالس المديريات والمجلس الاستشاري لشمال السودان كقنوات دستورية لتتلقى من خلالها المشورة بشأن آراء الناس ككل ".[٢٠]

ولقد اتهم الدكتور القدال حزب الأمة بأنه لم يكن له برنامج محدد ومعقد مكتوب لأن ذلك قد يضعه في حرج مع الإدارة البريطانية " ومع الحركة الوطنية على حد سواء "، وقال إن الحزب ظل يعتمد على شعاره المعمم " السودان للسودانيين ". وقال إن حزب الأمة لم يتخذ طوال تاريخه في عهد الاستعمار أي موقف مصادم ضد الإدارة البريطانية ، ولم تتوتر علاقته معها إلا عندما بدأت بشائر الاستقلال تطل في الأفق وذلك نتيجة لتصاعد الصراع ضد الاستعمار ، وهو صراع قادته قوى اجتماعية أخرى لأن حزب الأمة لم يحرك جماهير الأنصار لمصادمة الإنجليز ، وإن أدرك – بعد طول تجارب – أن الاستعمار لابد أن يحمل حملاً على الخروج من البلاد. وواضح من حديثه أن الذي حمل الاستعمار حملاً على الخروج من البلاد هو " قوى اجتماعية أخرى " غير حزب الأمة، لم يحددها الدكتور القدال، وإن كان ما يعنيه معروفاً ضمناً. ثم هو يقول: "على أن رفع شعار السودان للسودانيين منذ بداية العشرينات شق لمبدأ الاستقلال مجرى عميقاً في مسار الحركة الوطنية ". فلسنا نعلم من هذه الجملة الإنشائية المبهمة إن كان المقصود هو مدح الشعار أو ذمه. فهو يرى أن شعار السودان للسودانيين لم يصبح معبراً عن طموح وطني بحق إلا بعد عام ١٩٥٠ وأن القول بغير ذلك "مغالطة ما عادت تقوى على الوقوف أمام سطوع الحقائق التاريخية". وذلك " أن صياغة الشعار لم تتم في لحظات وهج قومي بالنسبة لمن صاغوه ، فجاءت كلماته باهتة. فظل حبيس جدران الأنصار والقوى الاجتماعية المتحالفة

معهم ". ويضيف القدال قائلاً :" وبرز التوتر بين حزب الأمة والإنجليز بشكل حاد عام ١٩٥٠ ، عندما أخذ الحزب يلح عليهم بالتعجيل بإجراء الحكم الذاتي وتقرير المصير. ثم فاجأ الإنجليز بتقديم مشروع الحكم الذاتي للجمعية التشريعية دون استشارتهم. فأسرعت الحكومة بتجميع أعوانها في الجمعية. وفاز الاقتراح بأغلبية صوت واحد (٣٩ – ٣٨)، مما جعل الحاكم العام يتجاهله ".[٢١]

ويمضي الدكتور القدال في كتابه الشيق " تاريخ السودان الحديث " محللاً ظروف نشوء الأحزاب " البرجوازية " الأخرى وتوجهاتها السياسية في إطار نظرية الصراع الطبقي ، ليصل إلى أن قوى اليسار هي التي حررت السودان بإنهاضها لحركة شعبية واسعة قوامها العمال والطلاب والمزارعون ، ومن ورائها الحزب الشيوعي السوداني (أوحستو). وسوف نتعرض لاحقاً لبعض آراء الدكتور القدال حول الأحزاب السياسية السودانية. ونكتفي في هذا السياق بالقول بأنه استخف كثيراً بعطاء الوطنيين السودانيين من غير أهل اليسار السياسي لأنه انغلق أو حصر ناظري فكره في دائرة ضوء " تلسكوب " لا تتيح للناظر البصر بما هو خارج الأنبوب ، فهو نظر أنبوبي (Tubal Vision) يحرم من سعة الرؤية. ومآل مثل هذا الانحصار هو الغرور الذي يشتط بصاحبه حتى يدخله في زمرة (الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا)، مما نعيذ منه صديقنا القدال.

أما الأحزاب الاتحادية فقد كانت أربع أو خمسة فرق. وفي ١٩٤٥/٣/٦ اتفقت أهم هذه الفرق (وهي الأشقاء ، والاتحاديون ، والأحرار الاتحاديون) على " ميثاق الجبهة الاتحادية المؤتلفة " وأجلت فكرة انصهارها في حزب واحد لمواجهة حزب الأمة وتجمعه الذي يضم حزب القوميين وحزب الأحرار ، ذلك التجمع الذي كان يسعى – في رأيهم – لوأد أو إضعاف مؤتمر الخريجين ويسعى للعمل في إطار المؤسسات الدستورية الحكومية. وارتأت الجبهة الاتحادية المؤتلفة " أن المبدأ الذي يفصح ويضمن لها الاتحاد والتعاون الوثيق مع مصر هو : قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت تاج واحد ". وفي

جلسة الهيئة الستينية لمؤتمر الخريجين في الثامن من أبريل ١٩٤٥ تم اتخاذ القرار الذي يهدف إلى " قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري ". وتبودلت الاتهامات بين الفريقين المتصارعين : حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية الأخرى يقولون " إن هذا القــرار لا يحقق استقلال السودان ، متهمين مؤيديه بالتفريط في استقلال البلاد وبالعمالة ، والأحزاب الاتحادية من الجانب الآخر تتهم الجبهة الاستقلالية وشعارها (السودان للسودانيين) بأنه شعار مزيف أو دعوة حق أريد بها باطل ..."[٢٢]

وسيرد في صفحات لاحقة مزيد من الحديث عن حزب الأشقاء والأحزاب السياسية الأخرى. ولما كانت أكثر هذه الأحزاب ترى – وترى معها أيضاً حكومات مصر وحكومة السودان – أن هدف حزب الأمة هو تنصيب السيد عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان ، فلعل من الأوفق أن نقف عند هذه النقطة وقفة تجليها قبل أن نسترسل في الحديث عن التطورات التي أعقبت إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان.

<u>الملك على السودان:</u>

على الرغم من كثرة التخرصات القائلة بأن السيد عبد الرحمن كان يسعى ليصبح ملكاً على السودان فإننا لم نقف على قول صريح منه أو من أتباعه يدل على ذلك. ولم نجد في الوثائق التي اطلعنا عليها ما يشير إلى أن حكومة السودان (أو الحكومة البريطانية) كانت ترغب حقاً في تنصيب السيد عبد الرحمن ملكاً على السودان. بل إن هذه الوثائق تزخر بوصف التدابير والإجراءات التي ظلت حكومة السودان تتخذها للحد من نفوذ السيد عبد الرحمن سواء في أوساط عامة الناس أو بين المثقفين. وتروى لنا مذكرات السيد عبد الرحمن – في شئ من التفصيل – أصناف الاضطهاد والعنت والمضايقات التي فرضتها سلطات الاحتلال عليه وعلى أنصاره ، ومن بينها تحريم اقتناء راتب الإمام المهدي وقراءته حتى تم عرضه على الشيخ المراغي (عام ١٩١٧). فأفتى بأنه مجموعة من الدعوات الروحية الصرفة ، وأن عبارة (فانصرنا على

القوم الكافرين) الواردة فيه هي جزء من آية قرآنية وليست من كلام الإمام المهدي."[23] ومما ذكره السيد عبد الرحمن في مذكراته أن الحكومة قررت ألا تسمح بإنشاء مشروع زراعي يكون هو مشاركاً فيه ، وأنه لما سأل المفتش البريطاني في كوستي عن سبب ذلك أجابه قائلاً: إن الأعمال التي تشترك فيها أنت لابد أن تنجح. ونحن لانريد مشاريع تستخدم فيها الآلات الحديثة الواردة من أوروبا بل نريد أن تكون الآلات المستخدمة من عمل الصناع المحليين حتى تتلف سريعاً ويفشل المشروع ! علق السيد عبد الرحمن في مذكراته على هذه الإجابة بقوله :" ويبدو أن المفتش لم يحسن عرض سياسة حكومته "![24]

وروى الأستاذ يوسف بدري أن السيد عبد الرحمن المهدي دعاهم للغداء معه في أحد أيام عام ١٩٥١ وهم " مجموعة من شباب تلك الفترة ". فوجدوا معه رجلاً بريطانياً أشيباً قدمه لهم بأنه المستر " ولس " الذي كان مديراً لمصلحة المخابرات. قال : وبدأ الإمام عبد الرحمن يحكي القصة التالية :" في يوم ما من عام ١٩١٠ أو ١٩١١ طلبني المستر ولس هذا لأحضر له فذهبت إليه في منزله في أحد الأمسيات. ولما خرج قال لي ملوحاً بسبابة يده : (بكرة في شنو ؟). أجبته : العيد. قال ملوحاً بتشديد : (مافيش صلاة ، مفهوم ؟). قال الأستاذ يوسف بدري: واستمر الإمام في قصته متجهاً إلى ضيفه : مش كده يامستر ولس ؟ فأجابه المستر ولس : (ده كان زمان ياسيد!!!). وقال يوسف بدري : الآن ورغم تشديد الرقابة من جانب مصلحة المخابرات فإن المسئولية الكبرى التي كان يستشعرها الإمام عبد الرحمن المهدي تدفعه باستمرار لاستنباط الوسائل التي تمكنه من تحقيق هدفه الأصيل الذي يعمل له منذ كرري ، ألا وهو استقلال السودان. فكان يقول لنا نحن شباب الأحزاب والمؤتمر : (أنا أشعر أن هناك ديناً على كاهلي لأبناء أولئك الرجال الذين حرروا السودان مع أبي. وردي لهذا الدين لهؤلاء الرجال هو أن أسلم أبناءهم سوداناً حراً مستقلاً)."[25]

كثيرون هم الذين كتبوا قائلين إن السيد عبد الرحمن كان يسعى إلى ملك السودان."[26] ولكننا لم نقف على سند شافٍ يؤكد ذلك. فلم تشر مذكراته إلى شئ

من هذا القبيل. ولكن أكثر الذين كتبوا عنه – سواء منهم السودانيون وغير السودانيين – تحدثوا عن أنه كان رجلاً طموحاً جداً. فقد جاء في تقرير من السكرتير الإداري بالإنابة إلى السكرتير الخصوصي للحاكم العام بتاريخ ١٩٢٢/٨/١٢ عن السيد عبد الرحمن :" ولكنه في الحقيقة رجل طموح جداً . وفي تقديري أنه استغل الحكومة لحد غير مقبول في بناء تنظيم في ظاهره ديني ولكنه في حقيقته تنظيم سياسي على قدر عظيم من الخطورة ".[٢٧] وأشار بوصون (Pawson) مدير النيل الأبيض في تقرير له بتاريخ ١٩٢٩/١/١٢ إلى ما أسماه " لعب السيد المتواصل بضرب جهة حكومية بأخرى ".[٢٨] كل هذا يندرج في ما أسماه بعض المؤرخين " سياسة المنـــاورة " التي كان ينتهجها السيد عبد الرحمن مع البريطانيين. فهل كان البريطانيون يريدون – حقاً – تنصيب السيد عبد الرحمن ملكاً على السودان ؟ على الرغم من سياسة ستيوارت سايمز الرامية إلى تخفيف القيود على السيد عبد الرحمن : فإن القرارات التي اتخذها اجتماع مديري المديريات البريطانيين عام ١٩٣٤ كانت هي الإبقاء على القيود المفروضة عليه : و " أن لا يسمح له بالتوغل في السياسة أو استغلال اسم أبيه أو تاريخه ". وأكد ذلك الحاكم العام نفسه بقوله :" وفي الصعيد الرسمي فإني لا أثق فيه ". وقال " ريد " إنه يكره المهدية وأنها "خطرة " في النيل الأبيض وفي الغرب ". وجاء في قرار اجتماع المديرين البريطانيين : " نحن نعتبر أن عقيدة المهدية خطر سياسي أو على الأقل تهديد خطير وأنها أساساً حركة هدامة في كل مناطق الشمال وخطر مباشر ونشط في الغرب ونحن نطلب اتخاذ إجراء الآن ". وذلك لأنه : " كلما أجل تقييده كلما صار ضبطه أصعب خصوصاً وأن توقع بقاء السيد علي على قيد الحياة ليس كبيراً. فإذا توفي في المستقبل القريب فإن السيد عبد الرحمن سيكون العلم الوطني الوحيد... فإننا نعد هذا أمراً خطيراً... ارتكب السيد عبد الرحمن أخطاء جسيمة في الأيام الأخيرة وهذه مناسبة سانحة لضربه ووضع القيود عليه ".[٢٩] ولكن ، على غير ما توقع

البريطانيون ، فإن وفاة السيد علي الميرغني حانت بعد وفاة السيد عبد الرحمن المهدي بنحو ثماني سنوات !

سبق أن قلنا إن سياسة المهادنة والمناورة التي انتهجها السيد عبد الرحمن قد أربكت حكومة السودان حتى صارت في حيرة من أمرها تلقاءه. وسقنا لذلك طائفة من الشواهد. ويكفي في هذا السياق أن نشير إلى تقرير الأمن (المخابرات) عن السيد عبد الرحمن بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢٥ الذي جاء فيه إنه " شئنا أو أبينا ، قد خلق لنفسه في المدن بواسطة أمواله الكثيرة تأييد الجانب الأعظم من المتعلمين. لقد صار قائداً جماهيرياً يتمتع بنفوذ عظيم ، حتى أنه إن لم يكن قد زحزح السيد على (من) مكانته الأولى فإنه سيصل إلى ذلك في وقت قريب. فإذا عاملناه نحن كشخص غير مرغوب فيه بالمعنى السياسي فإننا سندفع قطاعاً كبيراً من المثقفين (وهم أغلبية المستقبل) إلى المعارضة ".[٣٠] حقاً لقد أربك السيد عبد الرحمن الإدارة البريطانية في السودان ! ففي منتصف عام ١٩٣٧ عبر جيلان السكرتير الإداري عن مخاوفه من إمكانية نشوء تحالف مهدوي – مصري قد يتطور. وقال بني (Penney) رئيس المخابرات إن السيد عبد الرحمن المهدي ربما يجعل " قوى المهدية " سنداً معضداً لمصر ويطرح شخصه مرشحاً لإمارة السودان (might offer the support of the Mahdist machine to Egypt, with himself as the Viceroy designate). فقد ظهر بوضوح أن سياسة حكومة السودان في التعامل مع المهدية ظلت مضطربة (adrift) كما كانت في منتصف العشرينات ، واستمرت قائمة على فهم غير صحيح لحركة المهدية وداومت على التقليل من أهمية قائدها.[٣١]

يمكن القول – بناءً على ما تقدم – بأن الإنجليز لم يكونوا راغبين في أن يصبح السيد عبد الرحمن أهم سياسي سوداني ، ناهيك عن أن يسمحوا له باعتلاء عرش السودان. ربما كان أنصاره وأتباعه يريدون ذلك. يقول مستر بيلي – الذي كان مديراً (بالإنابة) لمديرية الخرطوم (١٩٢١ – ١٩٢٥) –

إنه علم من السيد علي الميرغني أن السيد عبد الرحمن المهدي يطمح في أن يكون ملكاً على السودان، وأن المثقفين يساندونه. وقال بيلي إن السيد علي الميرغني قال له إن رؤوس المثقفين السودانيين الصغار تعمل الآن (عام ١٩٢٥) لتتويج عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان. وقال إن نظرية السيد علي الميرغني هي كالآتي: " هؤلاء السودانيون الشباب طموحون ويريدون أن يصبحوا وزراء ، ولا يمكنهم أن يصبحوا وزراء بمرتبات عالية بدون ضرائب. وهم يعتقدون أن أحسن طريقة لأمة موحدة هي وضع حاكم مهدوي كرمز على قمة السلطة في السودان. مثل هذا المهدوي سيمدهم بالرجال. الإنجليز فتحوا السودان وأخذوه من المهدويين. لذلك فالمهدويون هم الخلف الطبيعي للإنجليز في حكم السودان ". وقال بيلي إن السيد علي ذكر له بعض الشخصيات من قادة هذا الخط وهم عبد الله خليل وسيد أحمد سيد الفيل والشيخ أبو شامة ، وأن السيد علي يعتقد أن السيد عبد الرحمن نفسه أعقل كثيراً من أن يرغب في أن يصبح ملكاً ، غير أن الخطر هو أن المهدية قد تجبره على ذلك ... he is too... sensible to wish for becoming King but the danger is that (Mahdiism may coerce him). هذا هو قول السيد علي الميرغني حسب رواية مستر بيلي ، وهو يوافق السيد علي في كل تحليلاته هذه ، ويصفه بالذكاء والحنكة ، وبالقصر مع الحضور التام (Short but present !).[٣٢]

أما منشور السكرتير الإداري إلى مديري المديريات بتاريخ ٩ أبريل ١٩٤٥ وخطابه إلى مساعد وكيل حكومة السودان بالقاهرة (٨ أبريل ١٩٤٥)، ففيهما أن أنصـــار السيد عبد الرحمن هم الذين يشيعون أن زعيمهم سيصبح ملكاً على السودان ، وأن مما ساعد على تصاعد هذه الإشاعة نمط حياة السيد عبد الرحمن الملوكي وعدم نفيه لهذه الشائعة. ويفهم من المنشور والخطاب بوضوح أن حكومة السودان لم تكن لها يد في إنشاء وتكوين حزب الأمة. وليس في أي منهما ما يدل على أن حكومة السودان تسعى لتنصيب السيد عبد الرحمن ملكاً على السودان. وفي تقرير المخابرات رقم ٤ في فبرائر ١٩٤٥ أن السيد عبد

الرحمن قرر أن يصدر نفياً لمزاعم تطلعه لملك السودان ، ينشر بإمضائه الشخصي على صفحات أول عدد لصحيفة " الأمة "، بل إن حزب الأمة أرسل كلا من عبد الله خليل وسرور رملي إلى السيد علي الميرغني يدعوانه إلى حزب الأمة.[٣٣] هذا وقد اعتبر أعضاء حزب الأمة منشور السكرتير الإداري وثيقة هامة تدحض المزاعم التي تقول بأن حزب الأمة صنيعة إنجليزية تحظى بمحاباة الإنجليز لها. وأوردت صحيفة " الأمة " نص المنشور على صفحات عددها الصادر في ١٩٤٧/٣/٢٤.

ومن ناحية أخرى هاجمت صحيفة " النيل " – في مقال بقلم أمين التوم – ماورد في المنشور من مزاعم بشأن ملكية السيد عبد الرحمن المهدي. فقد أشار المقال إلى ما أكده السيد عبد الرحمن مراراً وتكراراً بأنه لا يسعى إلى ملك أو تاج وبأنه سيبذل كل جهد من أجل أن تقوم في السودان حكومة ديمقراطية حرة يختارها الشعب السوداني. واتهم أمين التوم السكرتير الإداري في هذا المقال بأن سياسته نحو زعماء السودان وأحزابه وطوائفه تقوم على أساس الإشاعات الكاذبة التي تروج لها مصر ويروج لها دعاة وحدة وادي النيل. وأضاف يقول :" ولحكومة السودان أن تكتب ما تشاء لعملائها ومفتشيها ، وأن ترسم لهم ما تشاء من خطوط ليسيروا عليها في سياستهم العامة ما دام الغرض الذي قامت عليه هذه الحكومة الجاثمة على رؤوسنا هو تطويل أمـد الحكم الثنائي ". نشر هذا المقال المشار إليه في صحيفة " النيل " بتاريخ ١٩٤٧/٤/١.[٣٤]

ويقول الدكتور أبوسليم " كان هدف السيد عبد الرحمن أن يكون رجل السودان الأول وأن يصل إلى سدة الحكم فيعيد المجد الغابر ويحقق مجده الشخصي. وفي هذا الإطار جاءت فكرة الملكية. وفي تقدير المخابرات أن الفكرة ترسبت في ذهنه عندما أدى فريضة الحج في ١٩٢٧ وقابل الملك حسين. ثم تعمقت الفكرة عندما وجد أولئك الذين عاونوا الإنجليز يلون العروش من أمثال الملك فيصل. وكانت خطته فيما رأت المخابرات أن يقوى مركزه المالي ليجمع الأتباع والمؤيدين في العاصمة ويمول به الدعاية الصحفية والنشاط السياسي

والمظاهر الاجتماعية. ثم يوطد علاقته مع رجال الإدارة الأهلية – بعد أن كان ضدهم – لما أدرك قوتهم وخطورة عدائهم على موقفه في الأقاليم. وبالتالي بدأ سياسة المصالحة معهم والتعاون ، وصرف مبلغاً كبيراً في استمالتهم. وكان الهدف – فيما رأت المخابرات – أن يكون في جانبه عند اليوم المناسب الجماهير الأنصارية ذات التأييد الطوعي له والمثقفون المرتبطون به وزعماء العشائر الذين يمثلون القوة المحلية. وهكذا يجد الإنجليز أنه في وضع قوي لا يمكن دفعه وبالتالي يعملون لتمليكه. ولما ذهبت فكرة الملكية وماتت إثر ضمور النظم الملكية في الحرب العالمية الثانية وما بعدها وازدادت موجة الجمهوريات وبدا أن السودان المستقل يأخذ بالنظام الجمهوري ، ظل حلمه أن يصير أول رئيس للجمهورية. وقد أنكر عليه خصومه طلب الملكية وبنوا عليه دعاية قوية عارمة ، مع أن الحكم بغية كل من يعمل في السياسة. وقد صار حفيده الصادق رئيس وزراء ، وأصبح أحمد بن السيد علي رئيس مجلس السيادة. فلا غرابة إذاً من الناحية المبدئية أن يعمل السيد عبد الرحمن للرئاسة ، إلا أن رئاسته – سلطاناً أو ملكاً – كان من شأنها أن تثير فتنة. فالمثقفون كانوا ضد الملكية. والختمية وكل القوى المعارضة للأنصار لا يقبلون أن يكون السيد ملكهم. والمصريون لا يقبلون على السودان تاجاً إلا تاج الفاروق ، إلا رجل واحد لم يستكثر عليه أن يكون ملكاً لما تميز به من خصال وهو الشاعر محمد سعيد العباسي في رثائه ".[٣٥] جدير بالذكر أن قصيدة العباسي التي أشار إليها أبوسليم هي التي جاء فيها قوله عن السيد عبد الرحمن:

فقال قوم يريد الملك، قلت لهم ... ومن أحــق به منه إذا طلبــا؟
ماتنقمون و قد أورى زنادكمو ... ما تنكرون بكف تمطر الذهبا؟
لو شاء ملكاً للبيّتم طواعيــــة ... مسارعين و بايعتم ثُبــاً وثبــا
لأنه خير من يسمو بامتكـــم ... نحو العلا و يزين التاج واللقبا.

إن ما تقدم من حديث الدكتور أبي سليم يلخص ما كانت تتكهن به تقارير المخابرات وتبني عليه تحليلاتها. ولكن السيد عبد الرحمن نفى مراراً تلك

الإشاعة القائلة بأنه يسعى إلى أن يصبح ملكاً على السودان ، كما نفى هذه الإشاعة حزب الأمة منذ تكوينه عام ١٩٤٥. وطلب السيد عبد الرحمن من الصحفي البريطاني هايسلوب (Hyslop) أن ينشر هذا النفي عنه على أوسع نطاق لأنه لا حقيقة لما يروج له خصومه من أمر هذه الإشاعة. وقد بلغ من قوة هذه الإشاعة أن ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا صرح في يونيو ١٩٥٣ بأنه يوافق على قيام حكم ملكي مهدوي في السودان. غير أن السيد عبد الرحمن أعلن في أغسطس ١٩٥٣ أنه لا يسعى إلى الملك وأنه قانع بمركزه الاجتماعي الذي هو فيه.[٣٦] ومن قبل ذلك بأعوام طوال راجت إشاعة بأن بريطانيا قد عرضت على السيد علي الميرغني عرش السـودان ، ولم يتصد لنفيها أحد ، إلا أنها أغضبت بعض الساسة المصريين الذين كانوا يرون أن السودان مستعمرة مصرية ملكها هو ملك مصر.[٣٧] وسنعود لقضية السيد علي مع الملكية لاحقاً.

يقول الأستاذ أحمد محمد يسن في مذكراته:" ... ولا شك أن حزب الأمة كان يعمل داخل وخارج المؤسسات من أجل استقلال السودان وتاج الإمام عبد الرحمن المهدي. ونحن الاتحاديون ، وإن كان يشرفنا أن يكون الإمام عبد الرحمن المهدي رائداً لهذه الأمة ، فهو الإمام الثائر ابن المهدي العظيم الثائر ومحقق استقلال السودان ، وهو المعروف بشهامته وكرمه وحبه للخير لكل السودانيين ، وهو رافع شعار " لا شيع ولا أحزاب "، وهو الذي حاربه الاستعمار أعنف محاربة في شبابه، وهو العصامي الذي بنى مجده ومجد أسرته وأنصاره بجهده وعرقه – غير أننا كنا نرى كيف كانت العروش التي أقامها المستعمرون في بلاد كثيرة عروشاً من ورق يسخرونها لمصالحهم ، وكم من عروش دكت وكم من عروش كانت دمي في أيديهم يصنعون عن طريقها ما شاءوا. ولعل أقرب مثل كان في أذهاننا اقتحام سير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني لقصر عابدين أثناء الحرب العالمية الثانية بدبابته وكيف فرض على الملك فاروق تغيير الحكومة بحكومة تنفذ رغبات البريطانيين ، ويمضي الأستاذ أحمد محمد يسن قائلاً " ... ثم إننا كنا نخشى علي السودان من الملك

المتوارث والله وحده يعلم من قد يأتي للملك بعد عقود من الزمان. ويقيني أنه لو كان الإمام عبد الرحمن قد امتد به العمر وتطلع لرئاسة الجمهورية لما تجرأ مواطن واحد على منافسته لهذا المنصب. هذا كان رأينا وهذا ما أكدناه للبريطانيين أنفسهم ... كذلك كان هذا رأي مولانا السيد علي الميرغني الذي لم يكن ليستكثر على الإمام الملك. ولكن كان يخشى عليه منه ، وهو الذي رفضه عام ١٩٢٢ ".[٣٨]

هذا هو قول الأستاذ أحمد محمد يسن ، وهو رجل من أهل السابقة في العمل الوطني يستحق قوله كل احترام. غير أننا لم نقف على خبر شاف يؤكد أن الإمام عبد الرحمن كان يريد الملك. كل ما هنالك أنه برز – رغم كل مالاقى من اضطهاد وتطويق – كزعيم وطني كبير يحظى بتأييد واسع من السودانيين. وهو قد نفى مراراً إنه يسعى إلى الملك ، ونفى ذلك حزب الأمة ، ونفى البريطانيون ما أشيع من أنهم يريدونه ملكاً على السودان. بل أن الوقائع التاريخية تشير إلى أن البريطانيين قد عرضوا عرش السودان على غيره كما سوف نرى ، وكما أثبت الأستاذ أحمد محمد يسن نفسه. أما تطلعه لرئاسة الجمهورية بعد استقلال السودان فهو أمر مشروع لا ينكره عليه أحد. وهو ذكر – في رواية لحفيده السيد الصادق المهدي – أنه لم يكن يريد أن يكون " رئيساً للجمهورية بالمعنى العادي ، بل لفترة قصيرة وذلك لتأكيد شرعية المهدية التي ظلمها أعداؤها وجعلوها نسياً منسياً ". وقال إن رئاسته للجمهورية لأي فترة مهما كانت قصيرة " تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل بصورة تتناسب مع تضحيات من ضحوا في تاريخنا ".[٣٩]

ولقد أشار الأستاذ أحمد محمد يسن إلى حادث اقتحام المندوب السامي البريطاني مايلز لامبسون بقصر عابدين بالدبابات في ٤ فبراير ١٩٤٢ كدليل على أن هذه العروش المتوارثة ليست سوى عروش من ورق. فكيف يراد للسودان الذي يكافح كل أبنائه وبناته من أجل الاستقلال أن يكون جزءاً من بلد – مهما كانت صلتنا بها ومحبتنا لها – هذا عرشها ، وذلك بحجة الكفاح المشترك

بين الشعبين؟ لقد كانت مشكلة السودانيين واحدة ، وهي الاحتلال الأجنبي ، البريطاني المصري. أما مصر فقد كان شعبها يعاني من مشكلات ثلاث : الأولى هي الاحتلال البريطاني، والثانية هي النظام الملكي الفاسد ، والثالثة هي إصرار حكوماته المتعاقبة على سيادة مصر على السودان بحق الفتح الاستعماري الذي تم في عام ١٨٢١. لست أدري كيف يكون تحرير السودان وخلاصه من الحكم الأجنبي في اتحاد مع مصر " تحت تاج الفاروق المفدى " وهي تعاني من هـذه المشكلات الثلاث ! هل هو فزع من أن يصبح السيد عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان ؟ وإذا كنا كسودانيين نحارب الاستعمار البريطاني ونزعم أننا قادرون على إخراجه من السودان رغم عتاده الحربي وجبروته ، ألا يمكننا أن نحارب ملكية محلية تفرض علينا – إذا كان ذلك كذلك – دون أن ننادي بوضع بلادنا تحت تاج نعلم جميعاً أنه أجنبي وفاسد و " من ورق " ولم يتصد لغارة مايلز لامبسون على مليكه غير اللواء عبد الله النجومي وهو سوداني (أدى واجبه على أكمل الوجوه وببسالة نادرة) وليس مصرياً ؟ وإذا كان لابد لنا من أن نختار بين عرشين من ورق – وقد ضاقت بنا الحيل كما يقولون – أليس من الأكرم لنا أن يجلس على " عرشنا الورقي " سوداني من أبناء البلاد (سواء كان ذلك هو سيادة السيد علي الميرغني أو السيد عبد الرحمن المهدي أو غيرهما)؟ كيف ننادي بتسليم بلادنا – رغم محبتنا لمصر وشعبها الشقيق – لتاج ملك أجنبي تحتل جيوشه بلادنا – جنباً إلى جنب – مع الجيوش البريطانية الغازية ؟

إن الأستاذ أحمد محمد يسن – وهو رجل نجله ونحترم عطاءه الوطني المتجرد – قد كتب في مذكراته يقول : " إذا كان العالم قد درج على تخليد شهدائه بإقامة النظم التذكارية ألا يتوجب علينا أن نخلد شهداء كرري بأسلوبنا الذي يضمن لنا رضا الخالق وتخليد الذكرى ؟ أعسير على هذا الشعب الأبي الكريم أن يقيم مسجداً في تلك البقعة الطاهرة للصلوات وتلاوة القرآن ؟ أيعز عليه أن يقيم معهداً أو كلية للشريعة وأصول الدين تحيط بها مدينة صغيرة أنيقة تخليداً لهذه الذكرى العطرة ؟ السلام عليكم أيها الشهداء في جنة الخلد ".[٤٠] نحن

– للأسف الشديد – لم نأخذ بعد بهذا الاقتراح الأمين المخلص الوطني السديد وإن كان ذلك لا يزال أمراً متاحاً لنا . ولكن هل يكـــون هذا ممكناً في حالة اتحاد السودان مع مصر " تحت التاج المصري "؟ وليس سراً أن الجيوش التي غزت السودان تحت قيادة الجيش البريطاني وقضت في عام ١٨٩٨ – وعلى سفوح كرري – على الدولة المهدية السودانية المستقلة كان أكثرها عدداً جيش الحكومة المصرية. وحتى عام ١٩٢٤ كان أكثر من نصف الجيش المصري (كله) موجوداً في السودان وموزعاً على أقاليمه المختلفة ، تحت راية الاحتلال الأجنبي والحكم الثنائي. وإذا صح أن يسير القاتل في جنازة قتيله إبتغاءً لغرض أو بسطاً لمجاملة ، فإنه لكثير عليه أن يعتبر قتيله شهيداً يستحق أن تقام له النصب التذكارية. إني مازلت أعجب كيف كان يمكن لاتحاد سودان تلك العهود مع مصر تلك العهود أن يكون سبيلاً لاستقلال السودان من الحكم الأجنبي !

من جانب آخر ذكر الأستاذ حسن نجيلة في " ملامحه " أنه قابل سيادة السيد علي الميرغني مستوضحاً ما أشيع عن أمر ملكيته للسودان. فأكد له السيد علي أن الإنجليز عرضوا على سيادته عرش السودان بالفعل في حوالي عام ١٩١٩ ، ولكنه رفض العرض بحجة أن الملك الذي يصنعه الإنجليز بيد يمكن أن يسحبوه باليد الأخرى متى أرادوا. وقال الأستاذ نجيلة إن المسئولين في إنجلترا كتبوا إلى حاكم عام السودان يعرضون عليه هذه الفكرة ويطلبون رأيه فيها ، فعارضها ماكمايكل السكرتير الإداري وآخرون من كبار معاوني الحاكم العام بحجة أن السودان يتكون من قبائل وطوائف مختلفة ، ومن الصعب أن يرضوا بقيادة واحدة من السودانيين. وقال الأستاذ نجيلة أيضاً إن اللورد اللنبي عندما زار السودان في أبريل ١٩٢٢ – وكان يشغل منصب ملك إنجلترا لمصر والسودان ومقره القاهرة وهو صاحب نفوذ لا يقاوم – بعث برسول خاص للسيد علي يعرض عليه الملك على السودان مرة أخرى ، فأبدى السيد علي الاعتذار ولم يقبل العرض. وبهذا الخصوص كتب الأستاذ فكري أباظة – عضو الحزب الوطني الذي ألفه مصطفى كامل – مقالة ساخرة في جريدة " اللـــواء " بتاريخ ٤

مايو ١٩٢٢ بعنوان :" مولاي صاحب الجلالة ميرغني الأول ملك السودان "! جاء في هذه المقالة :" هل سمعت أيها القارئ العزيز نبأ تأليف المملكة العظيمة الفخمة ، المملكة الزهراء الصفراء السوداء ، مملكة التبر والعاج والغزلان مملكة السودان "! وجاء فيها :" أي مولانا الملك ميرغني الأول ... لا تحبس عنا الماء إذا كلفوك بحبس الماء ... إن مصر والسودان توأمان لا ينفصلان ...". ويضيف الأستاذ نجيلة أن مصادر تاريخية عديدة (لم يسمّها) تشير إلى أن الإنجليز قد فكروا في تنصيب " أغاخان " الزعيم الروحي لطائفة الإسماعيلية بالهند ليكون ملكاً على السودان ، ثم عدلوا عن ذلك ؛ وأن مصادر أخرى تقول بأن مُلك السودان قد عرض على جمال الدين الأفغاني ولكنه " رفض هـــذا العرض من الإنجليز في إبـــاء وترفـــع "![41]

يبدو واضحاً من أكثر المصادر التاريخية أن الإنجليز لم يعرضوا ملك السودان على السيد عبد الرحمن المهدي وإنما عرضوه على السيد علي الميرغني. فقد أكد السيد علي الميرغني للأستاذين حسن نجيلة ومدثر عبد الرحيم موقفه من ذلك الأمر قائلاً :" لقد تلقيت هذا العرض منهم ثلاث مرات ولكني رفضته واعترضت على تعيين آخرين فيه. فالملكية لا تمنح من أحد ، وإن منحت بهذه الطريقة فإن الملك المعني سيكون مخلب قط في يد من عينه ".[42] غير أن الأستاذ محمد أبوالقاسم حاج حمد يقول إن السيد علي الميرغني " ما كان يريد الاتحاد مع مصر لأنه يريد السودان أن يكون امتداداً للمملكة الهاشمية في الحجاز ، ويبدو أن الإدارة البريطانية كانت ليست غافلة عن هذا الفهم لأطماع السيد "، وأن السيد علي كان شديد الولاء للبريطانيين ، وقد عبر عن موقفه ضد تنامي الحركة الوطنية المصرية بوجه بريطانيا في رسالة نقلها ونجت إلى كرومر عام ١٩١٥ تقول : " لماذا استغرابكم أنتم الإنجليز ذلك المسلك العدائي للمصريين ؟ إنهم سلالات مستعبدة ولا يمكن أن يكونوا أفضل من ذلك. إنهم ذوو شخصية متدنية. ثم إنكم لتلامون فوق كل ذلك على تعليمهم بما يفوق

قدراتهم ورفعهم مكاناً عالياً ، فلا غرابة أن تكتشفوا أن ما جعلتم منه نصباً لا يستوي إلا على ساقين من طين ".[٤٣]

وغني عن القول أن سيادة السيد علي الميرغني قد قال إنه يفضل أن يرى هيلاسلاسي إمبراطور إثيوبيا ملكاً على السودان على أن يكون السيد عبد الرحمن ملكاً عليه.[٤٤] وقال في سياق آخر إنه يفضل أن يكون الملك فاروق (ملك مصر) ملكاً للسودان على أن يكون السيد عبد الرحمن ملك السودان.[٤٥] ومع كل ذلك فليست تعدو هذه المقولات أن تكون تنفيساً عن إحن قديمة تولى الزمن تبديد آصارها. وقد ثبت أن الملك قد عرض على سيادة السيد علي الميرغني. ولكنا لم نعثر في مصادر التاريخ التي توفرت لنا على مقولة من هذا القبيل منسوبة للسيد عبد الرحمن. فله بذلك درجة على غيره. هذا وقد أوضح السيد عبد الرحمن في مذكراته أن خصومه السياسيين في السودان ومصر هم الذين روجوا الإشاعة القائلة بأنه كان يسعى لملك السودان رغم نفيه المتكرر لها " إلى أن قبرها الواقع بإعلان حزب الأمة للجمهورية ". وقال إن بعض الموظفين البريطانيين لعبوا دوراً في نشر هذه الإشاعة إذ ظنوا أنها سلاح ذو حدين : فهي من جهة تزيد السيد عبد الرحمن صلابة – في رأيهم – في المطالبة بالاستقلال وبذلك تحارب النفوذ المصري في السودان ، كما أنها – من جهة أخرى – تزيل الثقة – في رأيهم – وتضرم نار الخلاف بين الأنصار والختمية. وقال إن الصحافة وأجهزة الدولة في مصر أخذت تروج لهذه الإشاعة بقوة وتستخدمها في حربها عليه وعلى الأنصار ، وثانياً " لطعن الحركة الاستقلالية ووصفها بأنها حركة أطماع ومكاسب شخصية ". وقال إن إحدى الصحف المصرية طالبت بمحاكمته لأنه خرج عن الولاء للتاج المصري !" أما الأنصار فلم يعبأوا بهذه الإشاعة ولم يعطوها أي قدر من التأييد أوالنفي "، فقد كانت علاقته بهم " علاقة روحية وسياسية رحبة ".[٤٦]

وقال الدكتور منصور خالد إن " المخاوف من الطموحات الملكية المهدوية كانت سائدة آنذاك حتى بين الأصدقاء البريطانيين للمهدي نفسه. هذه المخاوف

في تقديرنا أسهمت في إثارتها بقدر كبير شخصية المهدي نفسها أكثر من طموحاته أو تصريحاته. كان المهدي رجلاً شامخاً يسعى لكسب البعيد وتقريب الأبعد ، كما كان خصب الجناب ، فضفاضاً في عطائه. وعندما تجتمع هذه الصفات لرجل في زُهاء (سند) تزداد شكوك خصومه فيه ، لا سيما في ظل الصراع المعلن والدفين بين الجماعات السياسية ذات العمق الديني. تلك المخاوف لم تنتب دعاة الوحدة مع مصر فحسب ، بل أصابت بعض دعاة الاستقلال كالجمهوريين والجمهوريين الاشتراكيين ، ولم تهدأ حتى بعد أن أصدر المهدي إعلاناً واضحاً في أغسطس ١٩٥٣ أيد فيه قيام نظام ديمقراطي جمهوري ونفى بذلك عن نفسه تهمة السعي لإقامة ملكية مهدوية ".[٤٧]

الأحزاب : ائتلاف واختلاف:

أحدث إنشاء حزب الأمة هزة كبرى في أوساط الحركة الاتحادية بفصائلها المختلفة المتباينة. وسارعت لجنة المؤتمر برئاسة السيد إسماعيل الأزهري بإصدار قرار في ٢ أبريل ١٩٤٥ لصالح الوحدة مع مصر تحت التاج المصري. صوت لجانب اتخاذ هذا القرار إثنان وثلاثون عضواً من أعضاء اللجنة الستينية للمؤتمر وعارضه سبعة عشر عضواً وامتنع عن التصويت أحد عشر عضواً. وانسحب من الاجتماع قبل التصويت وبعده عدد من أعضاء اللجنة بحجة أن القرار أتخذ على عجل وكان يجدر في شأنه التروي ، وأنه بهذه الكيفية لا يمثل المؤتمر بل يمثل وجهة نظـــر الأشقاء دون غيرهم. وتم نشر القـــرار في الصحف في ٧ أبريل ١٩٤٥ وجاء في وصفه أنه يمثل الرغبة الشعبية في قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري. تصدت صحيفة " النيل " لهذا القرار بالانتقاد الشديد واصفة إياه بأنه قرار خطير تم اتخاذه بصورة متعجلة لا مبرر لها ، وأنه لا يمثل كل وجهات النظر في المؤتمر. ولقد أثار صدوره ونشره في الصحف خلافات بين صفوف الحركة الاتحادية نفسها. وصفه أحمد خير بأنه " نقطة تحول أخرى في تاريخ تحرير السودان لأنه سجل قول أمة في مصيرها بحرية تامة "، ثم لم يلبث أن استدرك

قائلاً إن القرار لم يحظ بالتأييد من أغلبية لجان المؤتمر ، " وإن لجنة المؤتمر نفسها فوجئت بخطورة ما أقدمت عليه وانتابها شئ من الاضطراب والذهول فقد جمدت بعد قرارها قرابة أربعة أشهر لا تلوي على شئ ، ولا يدري أكثر أعضائها لم صدر القرار وما عسى أن تكون الخطوة التالية ".[٤٨] ووصفه الفصيل الاستقلالي في جماعة الأحرار (التي انقسمت على أثر إبرام ميثاق الجبهة الاتحادية في ٢٧ مارس ١٩٤٥ إلى تيار اتحادي وآخر استقلالي) بأنه مخالف لمبادئهم وطالب بإعادة النظر فيه.

وفي ١٥ مايو ١٩٤٥ اجتمعت لجنة ممثلة لكل الاتجاهات للنظر في الأمر. وكان من بين الممثلين فيها حزب الأمة الذي لم يعترض على مبدأ الاتحاد مع مصر ولكنه كان يرى أن نوع الاتحاد مع مصر لا يمكن تحديده قبل أن يقرر السودانيون مستقبلهم السياسي ويظفروا بمركز مستقل يتيح لهم التفاوض مع مصر على أساس الندية. وقد أسفر هذا الاجتماع عن تقارب نسبي في وجهات النظر التي التقت حول إقرار مذكرة أجيزت في ٢٣ أغسطس ١٩٤٥ وتم التوقيع عليها من جميع المندوبين في ٢٥ أغسطس ١٩٤٥ مع قراءة الفاتحة على ذلك. وهي المذكرة التي عرفت بأنها " وثيقة الأحزاب المؤتلفة " وأحياناً " المتحدة " – التي نصت على ثلاثة مطالب: الأول أن تصدر دولتا الحكم الثنائي تصريحاً مشتركاً بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا ، في أقصر وقت. والثاني: أن يتم تعيين لجنة مشتركة تكون عضويتها مناصفة بين ممثلين للحكم الثنائي وممثلين للمؤتمر توفر لها كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها في " سودنة الإدارة " بغرض تسليم الحكم للسودانيين في أقرب وقت ، على أن تلتزم حكومة السودان بتوصيات اللجنة المشتركة في هذا الصدد. والثالث: إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماع والتجارة والتنقل ، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات.

وعلى الرغم من أن حزب الأشقاء كان من بين الموقعين على وثيقة الأحزاب المتحدة والمتعاهدين عليها بقراءة الفاتحة إلا أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر

برئاسة السيد إسماعيل الأزهري رفعت في صباح نفس يوم ٢٥ أغسطس ١٩٤٥ مذكرة لدولتي الحكم الثنائي عبر الحاكم العام تتضمن قرار المؤتمر الصادر في ٢ أبريل ١٩٤٥ بشأن تقرير المصير ، وهو القرار الذي ثار حوله الخلاف واحتدم الصراع حتى تكللت الجهود والمساعي الوفاقية بإصدار وثيقة الأحزاب المؤتلفة والتوقيع والتعاهد عليها تجاوزاً للخلاف. ولذلك انفجرت الخلافـــات من جديد ، ووصف حسن الطاهر زروق هذا التصرف بأنه " الخدعة الكبرى التي قام بها بعض أعضاء لجنة المؤتمـــر ". وكان السيد إسماعيل الأزهري قد وصف مذكرته المتضمنة لمذكرة ٢ أبريل ١٩٤٥ – والتي رفعها عوضاً عن وثيقة الأحزاب المؤتلفة – بأنها تشتمل على " الحل الذي ارتضاه المؤتمر " والذي " يساعد على الاستقرار والاستثمار والنهوض بالسودان بينما تظل اقتصادياته مرتبطة بالإمبراطورية العظيمة ". وقال: " إن شعورنا ليزداد على مر الأيام تأكداً ورسوخاً بأننا من غير معونة بريطانيا لن نكون قادرين القدرة الكاملة على مواجهة الظروف المقبلة أو النهوض ببلادنا لتحتل الموضع اللائق بها في المجموعة العالمية الجديدة. كما أن روح المودة والثقة يجب أن تسود تلك العلاقات مع الإمبراطورية دائماً كما هي الحال الآن ". غير أن رئيس المؤتمر تلقى في أول سبتمبر ١٩٤٥ رد حكومة السودان برفض ما جاء في المذكرة ، لأن حكومة السودان – حسبما جاء في ردها – ترى أن المؤتمر لا يمثل شعب السودان ، ولا يمثل الطبقة المتعلمة وأن لجنة المؤتمر الحالية لا تتمتع بثقة أكثر من قسم واحـــد فقط من المؤتمـــر (يعني الأشقاء).[٤٩]

أجريت من بعد ذلك بعض تعديلات في وثيقة الأحـــزاب المؤتلفة ، وفي ٣ أكتوبر ١٩٤٥ وقع على الوثيقة المعدلة كل مندوبي الأحزاب ورفعها الأزهري إلى المسئولين بتعقيب منه في ١٥ أكتوبر ذكر فيه أن وثيقة الأحزاب المؤتلفة متناغمة مع قرار المؤتمر الذي أثبت بذلك أنه يمثل إجماع الرأي ، وأن وثيقة الأحزاب السابقة سكتت عن نوع الوحدة المنشودة بينما نص قرار المؤتمر (يعني محتوى مذكرة ٢ أبريل ١٩٤٥) على أن يكون اتحاد السودان مع مصر

تحت التاج المصري. غير أن السكرتير الإداري رد في ٢٣ ديسمبر بأن الحكومة لا ترى في المؤتمر أهلية تمكنه من التحدث باسم السودانيين جميعاً ولا حتى باسم كل الطبقات السودانية المتعلمة التي تقصر لجنة المؤتمر عن تمثيلها كلها. وفي حقيقة الأمر كانت الأحزاب الاتحادية نفسها – على الرغم من الميثاق الذي وقعه مندوبوها في ٢٧ مارس ١٩٤٥ – متباينة الرؤى كما ذكرنا حول نوع الاتحاد المراد تحقيقه بين مصر والسودان. فقد ذكر أحمد خير في ١٤ أكتوبر ١٩٤٦ في القاهرة أن " الجماعات التي انضوت تحت لواء المؤتمر بعد رفض الحكومة لمذكرة ٢٣ أغسطس ١٩٤٥ هي: (١) الاتحاديون: يريدون الاتحاد الكامل مع مصر وليست للسودان حقوق منفصلة. (٢) الأحرار الاتحاديون: يريدون الاستقلال للسودان على أن تكون صلتهم بمصر هي التاج فقط. (٣) جماعة الوحدة (الأشقاء): يريدون برلماناً واحداً مع مصر وحكومة داخلية للسودان تحت ظل التاج المصري. (٤) الأحرار: مثل جماعة الوحدة. (٥) القوميون: يريدون استقلالاً تاماً للسودان ومعاهدة مع مصر واتحاداً جمركياً، وحفظ السيادة للسودانيين. كل هذه الجماعات أعضاء في المؤتمر وتعمل تحت لوائه وفي داخله. وهي ليست أحزاباً بالمعنى الصحيح لأنه لا اختــلاف بينها إلا في تحديد نوع الاتحاد مع مصر ".[٥٠]

لقد ألقى هذا التباين في وجهات النظر بظلال كثيفة على مسيرة الحركة الاتحادية حتى جرى تبادل الاتهامات الحارقة بين بعض رموزها كما سنرى لاحقاً. وازدادت حدة الصراع الذي كان قائماً أصلاً بين دعاة الوحدة مع مصر ودعاة الاستقلال. وفي ٤ أكتوبر ١٩٤٦ أعلن الدرديري أحمد إسماعيل عن تكوين " حزب وحدة وادي النيل ". وهو حزب لم يكن يتمتع بتأييد شعبي واسع ، وإن كان من بين رجاله – أمثال أحمد السيد حمد وعلي البرير – من ترك بصماته على عموم الحركة الاتحادية في البلاد. واستطاع الدرديري أحمد إسماعيل فيما بعد – بحكم موقعه في الحكومة المصرية كوكيل لشئون السودان

- أن يدعم الحزب الوطني الاتحادي عندما أجريت انتخابات الحكم الذاتي في نوفمبر ١٩٥٣ دعماً مالياً وإعلامياً ساعد على فوزه بالأغلبية البرلمانية.[٥١]

وفي ٤ نوفمبر ١٩٤٥ أعلن عن قيام حزب استقلالي جديد هو الحزب الجمهوري ، يدعو لقيام جمهورية مستقلة للسودان في حدوده الجغرافية. ولكنه كان يرفض التعاون مع الإدارة البريطانية ويرى أن استقلال البلاد يجب أن يتحقق عن طريق الجهاد. وعندما أوقف حزب الأمة تعاونه مع حكومة السودان (بانسحابه من مؤسسات التطور الدستوري وخاصة المجلس الاستشاري) وأعلن الجهاد ، تعاون معه - ومع القوى الاستقلالية الأخرى - الحزب الجمهوري ، في إطار الجبهة الاستقلالية ؛ وكان ذلك على أثر الأزمة السياسية الخطيرة التي نجمت عن توقيع بروتوكول صدقي بيفن عام ١٩٤٦.[٥٢]

<u>تكوين وفد السودان:</u>

كانت مصر ماتزال في تحالف مع بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٦. وعندما تلقت الحكومة المصرية موافقة الحكومة البريطانية على بدء المفاوضات بين الجانبين لتعديل هذه المعاهدة وبحث مستقبل السودان كان من الطبيعي أن تهتم الحركة الوطنية في السودان بفصائلها الاستقلالية والاتحادية المتباينة بهذا الأمر المصيري. فسعى نفر من السودانيين المستقلين في مؤتمر الخريجين إلى جمع الصفوف حول حد أدنى من الاتفاق. واستلزم ذلك إبرام اتفاق آخر بين الأحزاب المؤتلفة لتفسير البند الأول من وثيقة الأحزاب التي تم التوقيع عليها في ٢٥ أغسطس ١٩٤٥. نجحت المساعي الوفاقية. وتم تكوين وفد سوداني للسفر إلى مصر برئاسة إسماعيل الأزهري ووكالة الدرديري محمد أحمد نقد وعضوية كل من عبد الله ميرغني (سكرتيراً للوفد) ومحمد نور الدين والدرديري أحمد إسماعيل وأحمد خير وأحمد يوسف هاشم وإبراهيم المفتي ويحي الفضلي ويوسف مصطفى التني ومبارك زروق وعبد الله عبد الرحمن نقد الله ومالك إبراهيم مالك ومحي الدين البرير. وعين كل من على البرير ومحمد المهدي الخليفة عبد الله وتوفيق أحمد البكري وعيسى بول (من أبناء جنوب السودان)

المقيمين في مصر مستشارين للوفد. وكانت مهمة هذا الوفد هي العمل على تحقيق ما نصت عليه وثيقة الأحزاب الجديدة وهو: (١) إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي بقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر (٢) الحكومة السودانية الحرة تحدد نوع الاتحاد مع مصر.[٥٣] الحكومة السودانية الحرة تدخل في تحالف مع بريطانيا على ضوء نوع الاتحاد مع مصر. وأورد إسماعيل الأزهري أهداف الوفد هذه في بيان أصدره في ٧ أبريل ١٩٤٦ وقال فيه إن مهمة الوفد الأولى هي الاشتراك في المفاوضات كطرف ثالث فيما يتعلق بالشأن السوداني ، لتحقيق المطالب الثلاثة والتي تعني ضمناً جلاء الجيوش الأجنبية عن السودان. غير أن الوفد لم يتح له أن يشترك في هذه المفاوضات ، بل إن الحكومة المصرية نفسها لم تكن راغبة في إشراكه فيها.[٥٤]

غادر وفد الأحزاب المؤتلفة الخرطوم إلى القاهرة في ٢٢ مارس و٢٩ مارس ١٩٤٦ وشرع هناك في إجراء اتصالاته بالمسئولين المصريين وغيرهم من الشخصيات المؤثرة. ولكن سرعان ما دبت الخلافات في صفوف الوفد على أثر الضغوط المصرية المطالبة بوحدة وادي النيل وتصريحات بعض أعضاء الوفد وتصرفاتهم التي رأى فيها البعض خروجاً على وثيقة الأحزاب التي تم الاتفاق عليها في الخرطوم. فعلى سبيل المثال: تحدث حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين في حفل العشاء الذي أقيم تكريماً لوفد السودان في ١٢ أبريل ١٩٤٦ فقال: " إن مصر لن تسلّم أبداً بحكومة سودانية ولكنها قد تقبل بإدارة سودانية فقط لأن الحكومة معناها الانفصال". وقال إنه لا مصلحة لمصر في ربط قضيتها الجاهزة بقضية السودان الصعبة إلا على أساس شعب واحد وحكومة واحدة ![٥٥] وفي الحفل الذي أقامته الهيئة السعدية التي يرأسها محمود فهمي النقراشي تكريماً للوفد السوداني في ٢٤ أبريل ١٩٤٦ أعلن إسماعيل الأزهري أن مصلحة السودان لا تتحقق إلا بوحدة وادي النيل تحت تاج الفاروق ... ثم هتف بحياة الفاروق ملك مصر والسودان ![٥٦] وفي هذا مفارقة واضحة لجوهر رسالة الوفد التي تدور حول البنود الثلاثة التي سلف ذكرها ولم يكن من

بينها الوحدة تحت التاج المصري، وتجاوز صريح للقسم الذي التزم به أعضاء الوفد ونصه: " أقسم بالله العظيم وبوطني وشـرفي أن أعمل بكـل جهدي في سبيل قضية البـلاد والعهد الذي أجمعت عليه كلمـة السودانيين " ألخ..."[٥٧] وفي السودان تحدثت كل من صحيفتي " النيل " و " الأمة " عن الضغوط المصرية التي تعرض لها وفد السودان في القاهرة فنددت بها وطالبت " وفد السودان " بالالتزام بالرسالة التي كلف بها. ومعلوم أن " العهد الذي أجمعت عليه كلمة السودانيين " وتكون على أساسه الوفد هو العمل على تحقيق البنود الثلاثة السالفة الذكر ، التي لم ترد فيها عبارة " تحت التاج المصري " وإنما جاء فيها أن الحكومة السودانية الحرة هي التي تحدد فيما بعد نوع الاتحاد المراد مع مصر. لذلك لم يكن بالأمر المستغرب أن تنشب خلافات حادة بين أعضاء الوفد تؤدي إلى تصدع الوفد. فقد انسحب منه الاستقلاليون ثم أحزاب وحدة وادي النيل والاتحاديين والأحرار الاتحاديين في يناير ١٩٤٨. وأعلنت هذه الأحزاب أن أعضاء " وفد السودان " المقيمين في القاهرة لم يعودوا ممثلين إلا لحزب الأشقاء وحده.

<u>بروتوكول صدقي – بيفن:</u>

لم يتمكن الجانبان المتفاوضان (مصر وبريطانيا) في محادثاتهما في القاهرة في مايو ، ويوليو وحتى أواخر سبتمبر ١٩٤٦ من الوصول إلى اتفاق بشأن قضايا كان من بينها مسألة السودان. وأرجئت المفاوضات لتستأنف في أكتوبر في لندن. وقبيل سفره إلى لندن للتفاوض صرح إسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر لبعض الصحفيين قائلاً: " سأجلب لكم السيادة على السودان ". وعلى أثر ذلك بعث السيد عبد الرحمن المهدي ببرقية إلى إسماعيل صدقي يقول فيها إن " الشعب السوداني لا يرغب إلا في الاحتفاظ بالسيادة لأهله ، وإلغاء الحكم الثنائي ، وقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة تقرر فيما بعد علاقتها بمصر وبريطانيا ، وإن أي وضع غير هذا لا يقره السودانيون ". كما بعث ببرقية مماثلة إلى أرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا مذكراً إياه بوعد الحكومة

البريطانية التي أعلنت من قبل أنه لن يتخذ قرار يتعلق بالمستقبل السياسي للسودان دون استشارة أهله.[٥٨]

بدأت المفاوضات بين صدقي وبيفن في ١٨ أكتوبر ١٩٤٦ في لندن ، وفي ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ تم التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع بروتوكول السودان ضمن وثائق اتفاق أخرى. وعند سفره من لندن في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ قال صدقي لمرافقيه من الصحفيين : " لقد وعدتكم في مصر أنني سأجيئ لكم بالسودان ، وقد بررت بوعدي ". وعند وصوله القاهرة أدلى بتصريح أذاعته وكالة رويتر جاء فيه قوله إن " الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقـــررت بصفة نهائية ". وجاء في مذكراته التي اكتتبها من بعد ذلك أن سروره بمشروع البروتوكول دفعه " للاتصال ليلاً بالقصر الملكي بالإسكندرية لإبلاغه بأن تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة ، وأن ملك مصر قد عاد إلى الحدود التي رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ ".[٥٩] ولقد جاء نص البروتوكول الخاص بالسودان في مشروع الاتفاق في صياغة فضفاضة تقول : " إن السياسة التي يتعهد بها الطرفان الساميان المتعاقدان وبإتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي ، وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان. وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينهما لتحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ – ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناءً من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية ".[٦٠]

ولقد يبدو واضحاً من هذه الصياغة الذكية المجملة أن المراد منها كان هو إرضاء كل الأطراف. فذكر التاج المصري يرضي الحكومة المصرية ، ودعاة الاتحاد في السودان يرضيهم ذكر الوحدة ، ويرضي حزب الأمة ودعاة استقلال

السودان الآخرين ذكر حق تقرير المصير والحكم الذاتي. أما بالنسبة للحكومة البريطانية فقد حافظت لها المعاهدة على الأوضاع القائمة في السودان وفي مصر وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً. وربما لم يكن في حسبان الطرفين المتعاقدين على هذا الاتفاق أن الغموض الذي اكتنف البروتوكول سوف يفضي إلى نزاعات بين الأطراف المعنية بالأمر تؤدي إلى نسف الاتفاق من أساسه.

في أول الأمر ابتهج دعاة وحدة وادي النيل بتصريحات صدقي باشا التي وضعت السودان تحت التاج المصري. غير أن بيان كلمنت أتلي رئيس وزراء بريطانيا الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ قد أثار شكوكهم في صحة ما صرح به صدقي باشا ، فقلل من فرحتهم وابتهاجهم بالبروتوكول. وذلك لأن بيان كلمنت أتلي أكد أن التصريحات التي نسبت إلى صدقي باشا مضللة ، وأن الذي جرى بين صدقي وبيفن لم يزد على أنه محادثات تمهيدية ، ولم يتم التفاوض على أي شئ بصفة نهائية. وفي الخرطوم استنكر حزب الأمة تصريحات صدقي باشا استنكاراً شديداً واتهم البريطانيين بالخيانة ، وقرر مقاطعة المجلس الاستشاري ومجالس المديريات والبلديات ومؤتمر إدارة السودان الذي كان قد بدأ أعماله في ٢٤ أبريل ١٩٤٦. وأعلن حزب الأمة الجهاد ، وأرسل برقيتي إحتجاج إلى إسماعيل صدقي وكلمنت أتلي قال فيهما : " إن السودانيين لن يرضوا بأن تكون حريتهم ثمناً لمصالح بريطانيا، وأن الحزب سيعمل لتحقيق استقلال البلاد وتحريرها من الاستعمار المصري والبريطاني بكل وسيلة مهما تكن، وعليكم وحدكم تقع التبعات ". وفي الليلة السياسية التي أقامها الحزب تحدث قادته فقال محمد الخليفة شريف :" إن دولتي الحكم الثنائي قد تألبتا على السودان ... إن بريطانيا التي كنا نعتقد بشرف وعودها ساومت مصر على حساب السودان دون استشارة أهله كأنه سلعة .... إن السودانيين الذين حاربوا بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في وقت واحد وهزموها منذ نصف قرن ، على أهبة الاستعداد ليقدموا أرواحهم فداءً للوطن إذا دعا داعي الجهاد ". وبعد انتهاء الليلة السياسية سير الحزب مظاهرة تهتف بحياة السودان

الحر المستقل وبسقوط الاستعمار. وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ تشكلت بدار حزب الأمة نواة الجبهة الاستقلالية ، وكان شعارها إنهاء الحكم الثنائي وقيام حكومة سودانية ذات سيادة تحدد العلاقة بمصر بمحض إرادتها. تكونت هذه الجبهة الاستقلالية من حزب الأمة وحزب القوميين (بقيادة أحمد يوسف هاشم) وحزب الأحرار والحزب الجمهوري (بقيادة محمود محمد طه) وطائفة من المستقلين من بينهم السادة بشير محمد سعيد ومحمد إبراهيم خليل ومحمد الحسن أبوبكر وعبد الرحيم الأمين (الذي استقال من وظيفته في مصلحة المعارف ليتفرغ للجهاد). وفي ظهر الأربعاء ٣٠ أكتوبر ١٩٤٦ خرجت مسيرة الجبهة الاستقلالية في شوارع الخرطوم واشتركت فيها جماهير غفيرة من مؤيدي حزب الأمة الذين تقاطروا إلى العاصمة من مختلف بقاع السودان. وفي ميدان كتشنر قدم قادة المسيرة مذكرة احتجاج ضافية إلى الحاكم العام جاء فيها: " إننا لا نرضى بشئ أقل من قيام حكومة ديمقراطية مستقلة. وإن أي محاولة للمماطلة وأي تلاعب في أوضاع النظم القائمة الآن يغير من مظاهرها ويبقى على جوهرها سنرفضه بإباء ونقاومه مقاومة عنيفة بكل الطرق ".[٦١]

وقع على هذه المذكرة كل من السادة : إبراهيم أحمد (عن حزب الأمة)، محمد حمد النيل (عن القوميين)، إبراهيم قاسم مخير (عن الأحرار). ووقع عن المستقلين كل من الشريف عبد الرحمن الهندي ، والأستاذ محمد أحمد محجوب ، والدكتور عبد الحليم محمد ، والأستاذ عبد الرحيم الأمين. وعلى الرغم من أن مؤتمر الخريجين (الذي كان يهيمن على قيادته حزب الأشقاء) قد أعلن ترحيبه بالبروتوكول وسير موكباً كبيراً ابتهاجاً به ، إلا أن حزب الاتحاديين عارض البروتوكول ، وظل ممثله في وفد السودان في القاهرة (الأستاذ عبد الله ميرغني) يعارضه. وبذل هو والأستاذ أحمد خير جهوداً مع الأشقاء وحلفائهم حتى حملوهم على استصدار بيان يعارض البروتوكول ؛ وأقنعوا هيئة المفاوضات المصرية بوجهة نظرهم. وقد ساعدهم على ذلك أن حزب الوفد وقوى اليسار المصري كانت تعارض صدقي باشا أعنف معارضة.[٦٢]

في أول نوفمبر ١٩٤٦ خرج مؤيدو الجبهة الوطنية (التي تكونت من الأحزاب الاتحادية) في مسيرة تؤيد " وفد السودان " وتنادي بوحدة وادي النيل خاطبها السيد محمد نورالدين فقال :" إننا نريد أن نكون وطنيين أحراراً تجمعنا وحدة وادي النيل تحت عرش الفاروق المفدى ". ونتجت عن المسيرات المتعارضة التي ترتبت على تصريحات إسماعيل صدقي باشا ، مصادمات بين دعاة الوحدة ودعاة الاستقلال حتى كادت الأمور أن تنفلت انفلاتاً يفضي إلى شر مستطير. وذلك أن المصادمات التي وقعت بين دعاة الوحدة ودعاة الاستقلال لم تنحصر في مدن العاصمة وحدها بل امتدت إلى غيرها. فقد سير الاستقلاليون في ود مدني تظاهرة كبرى بقيادة كل من صالح بحيري (رئيس لجنة حزب الأمة الإقليمية بود مدني)، وعبد الرحمن عابدون ، والبكباشي بحيري ، وآخرين. هكذا خرج آلاف المتظاهرين في أم درمان والخرطوم ومدني وغيرها منددين بالبروتوكول يهتفون بسقوط الاستعمار وحياة السودان الحر المستقل. وقد اجتاحت إحدى مظاهرات حزب الأمة نادي الخريجين في أم درمان ، وحطمت أثاثاته ، وتعدت على بعض الموجودين فيه بالضرب والأذى.[٦٣] ويبدو أن ذلك كان رداً على ما قام به بعض متظاهري الجبهة الوطنية (الاتحادية) من حصب لدار حزب الأمة بأم درمان بالحجارة وهتافات معادية للحزب ، فضلاً عن إشاعة راجت في الخرطوم تؤكد أن مسيرة الجبهة الوطنية اعتدت على دار صحيفة " النيل " وحطمتها.[٦٤]

لقد تصاعدت وتائر التوتر في البلاد ، وكان من الممكن أن يصير الأمر إلى فتنة كبرى ومعارك تزهق فيها أرواح الناس. لذلك أصدر السيد عبد الرحمن المهدي في الثالث من نوفمبر عام ١٩٤٦ بياناً دعا فيه إلى التزام الهدوء والنظام، وطلب فيه إلى جماهير الأقاليم (الأنصارية) أن تعود إلى قواعدها وتستأنف أعمالها العادية. فساعد ذلك كثيراً في تهدئة النفوس.

كان الحاكم العام – السير هدلستون – في لندن حيث عرضت عليه الحكومة البريطانية صيغة مشروع البروتوكول في ٧ أكتوبر ١٩٤٦ فقبل على

مضض ماجاء في المشروع من إشارة إلى السيادة المصرية على السودان. وعاد إلى السودان في ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦ ليجد أن تصريح إسماعيل صدقي قد أحدث آثاراً كبيرة ولم يفلح حتى بيان كلمنت أتلي في مجلس العموم بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ في إبطال مفعول ذلك التصريح. ولم يفلح هو نفسه في إقناع السودانيين " بالمزايا الإيجابية لمشروع البروتوكول ". وفي ٦ نوفمبر تسلم من السكرتيرين الثلاثة (الإداري والقضائي والمالي) مذكرة تؤيد وجهة نظره في البروتوكول ليعود بها إلى لندن ويعرضها على كلمنت أتلي رئيس الوزراء. تقول المذكرة:-

١- إن البروتوكول يمثل خرقاً لكل التعهدات البريطانية للسودانيين.

٢- إن أعطاء أي نوع من السيادة على السودان لمصر لن يحظى بالقبول طواعية من معظم السودانيين.

٣- إن بيان كلمنت أتلي في مجلس العموم بتاريخ ٢٨ أكتوبر لم يرض السودانيين لأنه لم ينف أن مشروع البروتوكول ينص علي السيادة المصرية على السودان. فالبيان ينفي حدوث أي تغيير في الأوضاع في السودان ، ولذلك فإن السودانيين سيعتبرونه مضللاً عندما ينشر البروتوكول وسيثير استياءً مريراً بينهم.

٤- إذا أجيز مشروع البروتوكول فسوف تحدث استقالات من خدمة الحكومة. كما أن الاستقلاليين والاتحاديين لن يتعاونوا مع الحكومة لأن الاسقلاليين يعتقدون أنه قد غدر بهم ، بينما يود الإتحاديون أن يروا نهاية الإدارة الحالية. وقد تحدث انتفاضات قبلية مما قد يؤدي إلى فقدان أرواح بريطانية. وسيكون هناك إرتداد إلى دولة بوليسية مما سيتسبب في تعطيل كل المزايا التي يُزعم أن البروتوكول قد حققها للسودان.

وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٦ أعلن " وفد السودان " أنه قد تبين له - بعد مراجعته لما نشر في لندن والقاهرة من تصريحات رسمية - أن البروتوكول لم

يحقق " المطالب التي أجمعت عليها الأغلبية الساحقة من السودانيين "، وأن البروتوكول يؤجل البت في مسألة السودان مما يتعارض مع المطالب القومية التي تم الاتفاق عليها بين " وفد السودان " وإسماعيل صدقي ، وهي: " إعلان قيام دولة وادي النيل الشاملة لحدود مصر والسودان المعروفة تحت التاج المصري مع وحدة السياسة الخارجية ووحدة الدفاع تحت قائد الجيش الأعلى جلالة ملك وادي النيل مع قيام حكومة من السودانيين لإدارة شئون السودان على أساس ديمقراطي صحيح ". لكل ذلك فإن " وفد السودان " أعلن رفضه لمشروع البروتوكول (بعد أن كان قد رحب به في بداية الأمر). وقد حاول صدقي باشا إقناع السيد إسماعيل الأزهري رئيس " وفد السودان " عند لقائه به في ١٥ نوفمبر ١٩٤٦ ، بأن البروتوكول يحقق وحدة وادي النيل تحت التاج المصري ، وأنه سوف يصر على أن يؤول حكم السودان "في آخر الأمر لأبناء السودان وحدهم تحت التاج المصري ". ولكن " وفد السودان " نشر في ١٩ نوفمبر ملاحظاته على التوضيح الذي ساقه إسماعيل صدقي وأعاد مجدداً ما أكده قبل ذلك من أسباب رفضه لمشروع البروتوكول.

غير أن ما جاء في مذكرات السيد إسماعيل الأزهري لاحقاً لا يتطابق مع هذا المنظور المتقدم. فهو يقول في مذكراته إنهم اعتبروا بروتوكول صدقي – بيفن " خطوة موفقة نحو حل قضية السودان وتحريره من الاستعمار البريطاني. فقد كانت أهدافنا تحرير السودان ، وتأليف حكومة سودانية فيه تحت التاج المصري وجاء الاتفاق مطابقاً لما كنا ننادي به ". وقال الأزهري أيضاً :" أما نحن أنصار وحدة وادي النيل فقد ابتهجنا بالاتفاق ، وخرجت مظاهراتنا في الطرقات تفصح عن بهجتنا تلك ، وكان يهمنا من أمر الاتفاق شئ واحد كبير ، هو الطعنة النجلاء التي سددها للإدارة البريطانية في السودان ". وربما كان هذا الذي جاء في مذكرات الأزهري تعبيراً عن موقف حزب الأشقاء ، دون أن يكون تعبيراً عن موقف " وفد السودان "، وإلا فالتناقض واضح جلي.[٦٥]

يمكن تلخيص الجزء الخاص بالسودان في مشروع بروتوكول صدقي – بيفن بأنه اعتراف بسيادة مصر الرمزية على السودان حتى يحين الوقت الذي يبلغ فيه السودانيون مرحلة " النضج " لممارسة حق تقرير المصير. ولقد أورد الأستاذ عبد الرحمن علي طه فقرات من محاضر الاجتماعات التي انعقدت بين صدقي وبيفن وأدت إلى التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع البروتوكول في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦. جاء في بعض هذه الفقرات أن إسماعيل صدقي قال في اجتماع ٢٣ أكتوبر:" إن مسألة السودان هي المسألة التي تتوقف عليها المعاهدة برمتها. وإذا كانت مصر قد تكلفت بمسئوليات كبيرة في الحرب سواء في مصر أو في البلاد المجاورة لها وبذلت في هذا السبيل تضحيات جسيمة وعملت على نصرة القوات البريطانية ، فليس بكثير عليها أن تطالب مقابل ذلك كله بقبول وجهة نظرها في السودان ". قال الأستاذ عبد الرحمن علي طه معلقاً على ذلك :" وإذا صح هذا المنطق الذي يبيح لصدقي باشا أن يشتري بلداً بأسره بتضحيات أداها لبلد أجنبية أفلا يصح للسودان أن يطالب بالاستقلال لأنه اشترك في الحرب اشتراكاً فعلياً ودافع عن أرض مصر نفسها في الوقت الذي كانت جنود مصر في السودان ملتزمة ثكناتها "؟ هذا وقد أكد صدقي باشا لمستر بيفن بشكل قاطع أنه من حق بريطانيا العظمى استبقاء قواتها في السودان بعد انسحابها من مصر ، وأن من حق بريطانيا أن تكفل لها جميع التدابير الاستراتيجية في الشرق الأوسط. ومن بينها الوجود العسكري في السودان.[٦٦]

لقد ظلت بريطانيا تقول دوماً إنها تعترف بحق السودانيين في تقرير مستقبلهم. وكان من الصعب على بيفن أن يوفق بين مطالبة مصر بالسيادة على السودان وما التزمت به بريطانيا من اعتراف بحق السودانيين في تقرير مستقبلهم. لذلك تساءل بيفن في اجتماع ١٩ أكتوبر عن المدى الزمني الذي تريد مصر أن تبقى سيادتها خلاله قائمة على السودان. فكان رد صدقي أنه من المستحيل التحدث عن هذا المدى لأنه ما من أحد يستطيع التنبؤ بما سيحدث في نصف القرن القادم ، وعليه يجب أن يترك البت في أمر هذا المدى الزمني

للأجيال القادمة. ولكن بيفن قال إنه يريد أن يجنب الأجيال القادمة هذه المشكلة ، وقال إن السودان الذي يناضل من أجل استقلاله لا ينبغي أن يوضع تحت سيادة مصر إلى الأبد. وطلب بيفن من صدقي تأكيداً بأن السودانيين لن يوضعوا في وضع يستحيل عليهم فيه الاستقلال ، لأنه يريد أن يوضح للشعب البريطاني عدم حدوث ما ينال من حق السودانيين في تقرير مصيرهم. ولكن صدقي كان يساوم من أجل قبول وجهة نظره بما اسماه " التضحيات الجسيمة التي قدمتها مصر في الحرب ". لذلك أكد هو وإبراهيم عبد الهادي (وزير خارجية مصر) لمستر بيفن في اجتماع ٢٤ أكتوبر ١٩٤٦ حق بريطانيا في استبقاء قواتها في السودان، بل وزيادة عدد هذه القوات إذا رغبت بريطانيا في ذلك. وقال لمستر بيفن إنه ما دامت بريطانيا قد أجابت مطالب مصر (في السودان) على الوجه المقترح " فستجد أن الشعب المصري لن يكون صديقاً وحليفاً لها فحسب ، بل إن تصرفاته ستكون تصرفات الصديق كذلك "! وكان بيفن قد قال في جلسة ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦ إن مشروع البروتوكول الذي طرحه صدقي من الصعب قبوله ، إذ أنه ليس من العدل القطع أولاً وآخراً بأن السودان كان تحت سيادة التاج المصري. وطالب بيفن باستشارة السودانيين في مسألة السيادة. فرد عليه إبراهيم عبد الهادي بأن السودانيين إذا كانوا " قد وصلوا إلى درجة من النضوج تؤهلهم لتقرير ذلك فأحرى بهم أن يقرروا ما يريدونه في شأن مستقبلهم كله ، على أننا جميعاً قد اتفقنا على أنهم ليسوا أهلاً لذلك بعد ".[٦٧]

وفي رواية الدكتور دياب أن صدقي باشا قال في جلسة المفاوضات الأولى (١٨ أكتوبر ١٩٤٦) إن المصريين لا يبغون السيطرة لاستغلال السودان ولا يتطلعون إلى نفع مادي أو أدبي منه ، ولكن هناك مع ذلك وحدة مع التاج المصري ووحدة رابطة ظلت على الدوام قائمة بين البلدين ، كما أن الأمر يحتاج لإيجاد منفذ للشباب المصري الذي يتخرج من الجامعات ؛ وأنه لابد لمصر أن تضمن ولاء السودان على الدوام لأنه مصدر رخائها ! وقال في الجلسة الثانية (١٩ أكتوبر ١٩٤٦) إنه من حق مصر أن يكون السودان تحت التاج المصري.

وفي الجلسة الثالثة (٢٣ أكتوبر ١٩٤٦) قال صدقي إن " تضحيات مصر الجسيمة " في الحرب ، سواء في مصر أو في البلاد المجاورة لها ونصرتها للقوات البريطانية، تجعل من غير الكثير على مصر أن تحظى عند بريطانيا بقبول وجهة نظرها في مسألة السودان. وأكد كل من صدقي وعبد الهادي لمستر بيفن أن مسألة استبقاء بريطانيا لقواتها في السودان ليست محلاً للبحث في الحاضر أو المستقبل ، فهي أمر مؤكد بوجه قاطع.

هذا هو ما أورده دكتور دياب ؛ وعلق عليه قائلاً :" أليس من العجب أن يطالب إسماعيل صدقي باشا بالسيادة على السودان ثمناً لتضحيات مصر في الحرب العالمية الثانية؟ لقد تناول صدقي مسألة العلاقة بين مصر والسودان بمنطق الرأسمالي النفعي ، أي بنظرة تجارية بحتة ، في كل الجلسات. وإذا صح منطق صدقي هذا أفلا يصح للسودان بدوره أن يطالب بالاستقلال لأنه اشترك في الحرب اشتراكاً فعلياً ودافع عن أرض غيره وحارب في ليبيا وأرتيريا "؟ ويضيف دكتور دياب ساخراً من أقوال صدقي وعبد الهادي في المفاوضات:" وهذا القول وذاك يوضحان ويبينان موقف بعض الأحزاب المصرية وإلى أي مدى كان رؤساء الحكومات الملكية المصرية وزعماء الأحزاب يهتمون بالسودان وجلاء القوات البريطانية من الجزء الجنوبي من وادي النيل "!؟! ويمضي قائلاً إن الأحزاب الاتحادية ومؤتمر الخريجين باركوا الاتفاق حول السودان (أي بروتوكول صدقي بيفن) وأعربوا عن رضائهم به لأنهم فهموا بأن البروتوكول يعني قيام وحدة وادي النيل ويعني قيام وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر (كما جاء في مذكرات أزهري – الحلقة ٣٦ بجريدة الأيام في ١٩٥٧/٧/١٩)، وهو المبدأ الذي أقروه منذ أبريل ١٩٤٥. وعليه خرج قادة وجماهير الأحزاب الاتحادية في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٦ في مظاهرات ترحيب بالاتفاق والبروتوكول طافوا بها الطرقات معبرين عن بهجتهم لأن الاتفاق – في نظرهم – سدد طعنة للإدارة البريطانية وحزب الأمة ! ويستطرد دكتور دياب قائلاً : أما دعاة الاستقلال وعلى رأسهم حزب الأمة فقد أعلنوا سخطهم على

البروتوكول ... وشهدت الخرطوم نشاطاً واسعاً في الجهتين ، وأعلن حزب الأمة غضبه على الإنجليز الذين كان يتعاون معهم ، ظناً منه بأن حكومة السودان باعتهم لمصر. وتألفت في الخرطوم جبهة استقلالية.[٦٨]

والعجيب أن دكتور دياب نفسه يصف – في سياق آخر – بعض الحكومات المصرية المتعاقبة بأنها " لم تحاول أن تحل مشكلة من المشاكل الكبيرة التي واجهت البلاد "، وذلك لأنهم " كانوا مثل قطع الشطرنج في يد الملك فاروق وقصر الدوبارة ".[٦٩] فكيف بالسودان إذا أصبح " قطعة " في يد هذا الملك وموثقاً برباط هذه " الدوبارة " ؟!

المهدي يقاوم البروتوكول:

إزاء ما تقدم من تلويح بروتوكول صدقي بيفن بفرض السيادة المصرية على السودان – رغم أنها وصفت بأنها سيادة رمزية – تدفقت جماهير الاستقلاليين على العاصمة وخرجت مظاهراتها تهتف بسقوط الفاتحين الغاصبين، في جموع لم يسبق لها مثيل. ولم تهدأ هذه الاضطرابات إلا بعد أن أصدر السيد عبد الرحمن المهدي نداءه الذي طلب فيه من القادمين إلى العاصمة العودة إلى مناطقهم لاستئناف أعمالهم الخاصة ، مؤكداً للجميع تمسكه بالاستقلال التام للبلاد وعزمه الثابت على تحقيق ذلك مهما كلفه من مشقة. وكان السيد عبد الرحمن قد عبر – في برقية بعث بها إلى إسماعيل صدقي – عن رغبته في لقاء الحكومة المصرية للتباحث معها في الشأن السوداني. ولكنه لم يتلق رداً على طلبه ، وإنما هاجمته الصحف المصرية هجوماً عنيفاً وطالبت بعضها بإعدامه لأنه– في نظرها ثائر متمرد خارج على التاج المصري ! وعلى أثر ذلك نصحه البعض– وهو قد أزمع السفر إلى لندن لمناقشة ما جاء في البروتوكول عن السودان مع المسئولين البريطانيين – بألا يسافر عن طريق مصر لأن في ذلك خطورة على حياته. فأجابهم بقوله :" هل يصيبني غير ما كتبه الله لي؟ ثم، ألا ترون أن الموت في سبيل استقلال السودان خير من حياة الذل والعبودية؟ ثم، أفرضوا أني سافرت ووقع ما تخشونه، أليس فيكم رجل رشيد يتولى القيادة؟ إن ثقتي في هذا الشعب عظيمة ولا أحسبه يرضى بغير الحرية إذا مت أو حييت ".[٧٠]

كان السيد عبد الرحمن قد التقى مستشاريه في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٦ وأخبرهم أنه ينوي السفر إلى لندن ليطلع الحكومة البريطانية على رأي الاستقلاليين في البروتوكول. وقال لهم إنه يريد أن يزور السيد علي الميرغني قبل سفره إلى لندن ، بغية توحيد الجهود. وبالفعل قام السيد عبد الرحمن بزيارة السيد علي الميرغني بمنزله في حلة خوجلي مساء الاثنين ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ وبرفقته كل من السيد عبد الله الفاضل المهدي والشريف عبد الرحمن الهندي. وكان في استقباله مع السيد علي الميرغني كل من السادة: " إدريس الإدريسي ، وخلف الله خالد ، وأحمد عبد الله صهر السيد علي ووكيله ، وبابكر كرم الله أحد كبار خلفاء طائفة الختمية بمدينة الفاشر ". وكانت الزيارة قصيرة لم تدم أكثر من نحو خمس وثلاثين دقيقة ، قال فيها السيد عبد الرحمن إن غرضه منها هو " الاطمئنان على صحة السيد علي واستطلاع رأيه ووداعه "، وذلك بعد أن تحدث عن نيته السفر إلى لندن وشرح الأسباب التي دعته إلى هذا السفر. ولكن السيد علي " لم يكن يرغب في الحديث عن البروتوكول ولا عن الآثار السياسية التي رتبها ". فبعد أن شكر السيد عبد الرحمن على زيارته ، قال السيد علي إن تعليمات الأطباء تمنعه من مباشرة أي عمل جسدي أو فكري ، وحتى شئون مكتبه لا تعرض عليه ، ولذلك فهو غير ملم بما يدور خارج داره ، ولم يذهب إلى الخرطوم إلا مرة واحدة هي لصلاة العيد الأخير. " ثم دار الحديث عن منزل السيد علي بحلة خوجلي وجودة هوائه وتاريخه الذي يرجع إلى عهد السيد الحسن الميرغني ".[٧١]

حري بالذكر أن الحكومة البريطانية قدمت في نوفمبر ١٩٤٦ دعوة للسيد علي الميرغني لزيارة بريطانيا ، فرد على ذلك يقول :" إنني ممتن لحكومة صاحبة الجلالة لدعوتها وأقدر القصد الحسن الذي دفعهم ، إلا أنني أعتذر بشدة عن عدم مقدرتي على تلبية الدعوة لأسباب صحية ، والتي تدركونها ، والتي تمنعني من السفر. علاوة على هذا فإن مناقشات عن مستقبل السودان بواسطة

شخص واحد مهما كانت مكانته ودون تفويض من الشعب ، عبر القنوات الدستورية ، تمثل تعدياً على حقوق الشعب وإهمالاً لإرادته ".[٧٢]

أما السيد عبد الرحمن فقد أبدى اهتماماً عظيماً بما بلغه من أمر مشروع البروتوكول وقرر مقاومته. وعزم على السفر إلى لندن من أجل ذلك وأبرق كلاً من صدقي وأتلي برغبته في التفاوض معهم بشأن مسألة السودان التي تعرض لها مشروع البروتوكول بصيغة رأى أنها تفرض التاج المصري على السودان وتسلب أهل السودان حق تقرير مصير بلادهم بأنفسهم. وقال في مذكراته :" وكنت أدرك أن بعض موظفي حكومة السودان من البريطانيين لا يهمهم أمر البروتوكول ما دام لا يؤثـــر على إدارتهم للسودان ولا يعرض مصالحهم للخطـــر ". وقال :" وكنت طلبت في برقيتي لصدقي وأتلي أن يحددا لي موعداً أتباحث معهما فيه ، فوصلني رد من المستر أتلي رئيس وزراء بريطانيا يرحب فيه بمقدمي ويعرب عن استعداده للقائي. أما صدقي فقد أهمل برقيتي وأغفلها ولم يرد عليها ".[٧٣]

ولقد يبـــدو أن الحكومة البريطانية لم تكن في بداية الأمـــر مرحبة بزيارة السيد عبد الرحمن ، ولكن الحاكم العام (السير هدلستون) بعث برسالة إلى وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤٦ أشار فيها إلى الشبه التاريخي بين طلب السيد عبد الرحمن لهذه الزيارة وطلب سعد زغلول في فبراير ١٩١٩ لزيارة باريس أو لندن لعرض قضية بلاده. فلما رفض طلب سعد زغلول حدثت ثورة عارمة في مصر ، وأصبح " ونجت (المندوب السامي البريطاني في مصر آنذاك) – الذي كان قد أوصى بشدة بالسماح لسعد زغلول بالزيارة – كبش الفداء ، فاستبدل باللنبي ولم يجر بعد ذلك توظيفه أبداً. ومضى هدلستون في رسالته يقول بأن الشاهد من قصة " ونجت " " هو أن الجميع قد اتفقوا ، وقد ألهموا الحكمة بعد وقوع الحدث ، على أنه لو سمح لزغلول على الأقل بالذهاب إلى لندن ليلقى ما بكاهله من مظالم مصر لما

كانت هناك ثورة في مصر في مارس ١٩١٩. فإذا نُظر إلى السيد عبد الرحمن كزغلول ونُظر إليّ كونجت ، ألسنا إزاء نفس القضية "؟ وأوصى السير هدلستون في رسالته بضرورة السماح للسيد عبد الرحمن بزيارة لندن قائلاً :" وقد يكون هذا التنازل هو الذي يؤدي إلى كسبه لجانبنا. وهو على أسوأ الفروض سيمنحنا مزيداً من الوقت. والوقت هو أثمن العوامل في حالات التوتر العام ، كتلك التي يشهدها السودان اليوم. وقد يثير ذلك المصريين ، ولكن هل يفترض أن نرقص دوماً على أنغامهم"؟ وكنتيجة لهذه الرسالة الملحّة التي بعث بها حاكم السودان العام السير هدلستون إلى وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية وتحذيره فيها من عواقب الرفض ، وافقت الحكومة البريطانية على الزيارة. وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ توجه السيد عبد الرحمن إلى لندن يرافقه محمد الخليفة شريف والدكتور بشير محمد صالح. وقبل سفره أكد أن هدفه من هذه الرحلة هو تحقيق هدفين: إلغاء الحكم الثنائي فوراً والاعتراف بأن السيادة على السودان للسودانيين ، وقيام حكومة سودانية انتقالية تمهد لتكوين حكومة سودانية ديمقراطية في أقرب فرصة ممكنة عن طريق الأغلبية الشعبية لتحديد نوع الحكم في البلاد. وكان قد طلب من صدقي باشا – في برقيته التي بعث بها إليه – أن يهيئ له فرصة لمقابلته عند عودته من لندن بغرض إبلاغه وجهة نظره " والتفاهم معه في ما يعود على مصر والسودان بالخير ". ولكن صدقي أهمل برقية السيد عبد الرحمن ولم يبعث أحداً لاستقبال السيد عبد الرحمن بمطار القاهرة.[٧٤]

كان الاستقلاليون – قبل سفر السيد عبد الرحمن إلى لندن – قد انسحبوا من المجلس الاستشاري وأوقفوا العمل في كل اللجان ، وذلك على أثر إعلان بروتوكول صدقي بيفن وما عنى ذلك من فرض سيادة مصر على السودان رغم وعود بريطانيا السابقة باستشارة أهل السودان في تحديد مصير بلادهم. وحاول الحاكم العام بشتى الوسائل أن يثنيهم عن هذا القرار الذي اتخذوه بمقاطعة المجلس. ولكنهم أصروا على موقفهم حتى يسمعوا عن نتائج رحلة السيد عبد

الرحمن إلى إنجلترا لمقاومة البروتوكول. فاضطر الحاكم العام لإيقاف المجلس. قال عبد الرحمن علي طه :" وظل الأمر كذلك إلى أن عاد الإمام عبد الرحمن المهدي عودة مظفرة أطاحت بالبروتوكول المشئوم إلى غير رجعة. وبعد ذلك واصل المجلس اجتماعاته ، وتقدم مؤتمر إدارة السودان بتوصيات عن دستور الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ".[٧٥]

ومما يدل على الغموض الذي اكتنف صياغة البروتوكول أن سبعة من أعضاء الوفد المصري الذي اشترك في المفاوضات أصدروا في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ بياناً أعلنوا فيه رفضهم لبعض جوانب مشروع البروتوكول وهم : شريف صبري وعلي ماهر وعبد الفتاح يحيي وحسين سري وعلي الشمسي وأحمد لطفي السيد ومكرم عبيد ، الذين وقعوا على البيان. وقد انبنى رفضهم لمشروع البروتوكول على ثلاث حجج هي:-

١- أن الصياغة في جانب من جوانبها تجرد وحدة مصر والسودان المطلوبة من كل خصائصها.

٢- أن المشروع لا يعد بمفاوضات في المستقبل تغير حالة الحكم الراهن في السودان بما يتفق مع الاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

٣- أن الإشارة في نص المشروع إلى منح السودانيين حق اختيار نظامهم في المستقبل تفسح المجال لانفصال السودان عن مصر ، وتلزم مصر منذ الآن بقبول هذا الفصل ؛ وتهدم حتى الوحدة الاسمية. ويزيد من خطورة النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا النص تلك الأوضاع القائمة في السودان الآن بالفعل.[٧٦]

مفاوضات المهدي – أتلي:

جرت المفاوضات بين السيد عبد الرحمن المهدي وكلمنت أتلي رئيس وزراء بريطانيا في يوم الخميس ٢٨ نوفمبر١٩٤٦ في المقر الرسمي رقم ١٠

شارع داوننق بلندن. حضر اللقاء الأستاذ يعقوب عثمان (الذي كان مندوباً لحزب الأمة ببريطانيا آنذاك) ومستر هلسون (المستشار الذي كان يعمل بمعارف السودان يراقب الترجمة العربية ممثلاً لبريطانيا).

قال السيد عبد الرحمن إن رئيس الوزراء البريطاني ابتدره قائلاً :" إن المصريين ظلوا يطالبون بالسيادة على السودان منذ سبعين عاماً ، فأين كنتم طيلة هذه المدة "؟ قال قلت له :" كنا غائبين. ألا نملك حق الغائب ؟ إنكم تتفاوضون بشأننا ولا تطلعوننا على ما تقولون ونحن أصحاب الحق الأول فيه ، بل تكتمون علينا أخص ما يخصنا. ألم تعدوننا ألا تحدثوا تغييراً في وضع بلادنا دون استشارتنا ؟ ألم نصدقكم ونتعاون معكم ؟ ألم نشترك معكم في الحرب ونسخر كل ما نملكه من رجال ومال في سبيل نصرتكم ؟ ألم نضع مواردنا تحت تصرفكم أيام محنتكم ؟ وماذا لقينا بعد هذا كله ؟ لقينا البروتوكول الذي يسلبنا أعز ما يعيش الرجل من أجله – سيادتنا وعزتنا واستقلالنا. إننا شعب معروف لا يصح تجاهله وقد حاربناكم وحاربنا المصريين معكم وحاربنا قبلكم الأتراك. ألا تعرفوننا "؟

وعندما سأل مستر أتلي السيد عبد الرحمن عن رأيه في البروتوكول رد عليه قائلاً: " إنه اتفاق ظالم جائر لا يليق أن يصدر من حكومتكم التي تقول بأنها تهدف إلى تحرير الشعوب "، وقال له إن السودانين لن يقبلوا بالخضوع للتاج المصري. ورأى السيد عبد الرحمن أن مستر أتلي حاول أن يوهمه بأن البروتوكول لا يحدث تغييراً في وضع السودان ، وهو لا يحرم السودانيين حقهم في ممارسة تقرير مصيرهم النهائي متى آن أوان ذلك ، فأجابه بقوله :" إن السيادة المصرية تتعارض مع أمانينا وآمالنا ". وأكد له عزم السودانيين على مقاومتها مهما كلف الأمر. وبعد حديث طويل قال له مستر أتلي :" لقد اعترفنا للسودانيين بحق تقرير المصير ووافقنا عل قيام المؤسسات الدستورية فيه ، ومنحنا الحاكم العام السير هيربرت هدلستون كل تعضيد ". فرد عليه السيد عبد

الرجمن قائلاً :" ولكن يؤسفني أنكم بتوقيعكم البروتوكول أخذتم بيدكم اليسرى ما منحتمونا إياه بيدكم اليمنى ". وقال السيد عبد الرحمن إن مستر أتلي حاول أن يتهرب من الإجابة عندما طرح موضوع السيادة ، فتمسك هو بوجهة نظره واعتراضه على البروتوكول وقال لمستر أتلي: " إن إخضاع السودان للتاج المصري معناه وضع سيادة السودان في يد مصر وذلك ما نقاومه. وإن تقرير المصير يقتضي توفير الحرية اللازمة للاختيار. وهذه الحرية تنعدم متى خضع السودان لتاج مصر ، لأن الدعوة الاستقلالية حينذاك تصبح خروجاً على القانون وثورة على التاج وتمرداً على الملك ".[٧٧]

ومما قاله السيد عبد الرحمن لمستر أتلي في هذه المباحثات: " إن السودان لعب دوراً هاماً في الحرب ، فقد دافعت قوة دفاع السودان بشجاعة نادرة عن حدود البلاد ، ولم تقدم لنا مصر أي مساعدة ، بل كانت الجنود المصرية في السودان ملتزمة ثكناتها طيلة مدة الحرب. وقد احتجت مصر كما هو معروف على دخول السودان في الحرب ". وقال: " إن حق الشعوب في تقرير مصيرها أصبح مقرراً بفضل ميثاق الاطلنطي لعام ١٩٤١ وميثاق سان فرانسسكو لعام ١٩٤٤ ". وقال: " ولم يمنعنا من طلب حق تقرير المصير عن طريق هيئة الأمم المتحدة إلا ظننا بأن ممثلي بريطانيا في تلك الهيئة سيدافعون عن قضيتنا ويوفون بالوعود التي قطعتها بريطانيا بالنهوض بالسودان إلى الاستقلال التام. لذلك فإن أي عمل يتم دون استشارة السودانيين بالطرق الدستورية سيؤثر تأثيراً كبيراً على الأمن الداخلي في البلاد. وإذا انتهى الأمر إلى هذا الحد فإن الصداقة القائمة بيننا ستتحول إلى عداء. إن الوضع المقترح في البروتوكول إذا تقرر كما نشرت مصر فإني أرى من الصعب عليّ أن أهدئ الخواطر. وأرجو أن يفهم بوضوح بأنه ليست لنا عداوة مع مصر والشعب المصري. بل إني لوطيد الثقة بأن السودان الحر المستقل سيتعاون مع مصر الحرة المستقلة في تفاهم وحسن جوار. وقد أكدنا ذلك لمصر في مناسبات عديدة

ولكنها لم تستمع لما نقول ، وأعرضت عنا ، وآثرت أن تبقى في السودان بمساعدة الحراب الإنجليزية. إني لا أصدق بأن بريطانيا وهي في طليعة الدول المكونة لهيئة الأمم المتحدة ستساعد مصر على سلب حـرية شعب كالشعب السوداني ". وقال إن نظرية وحدة وادي النيل تتعارض مع حق السودانيين في تقرير مصيرهم. وقال إن ماورد في خطاب العرش في البرلمان المصري جاء مؤيداً لتصريحات صدقي. فقد جاء في هذا الخطاب أن " الحكومة المصرية ستعمل على تهيئة السودانيين للحكم الذاتي تحت التاج المصري ". وهذا يعني أن مصر لا توافق على أن يكون هـدف السودان هو الاستقلال الكامل ، بل الحكم الذاتي فقط. " وهذا في حد ذاته يخالف التصريح الذي أدلى به المستر بيفن وأكده الحاكم العام في المجلس الإستشاري لشمال السودان ، والذي فحواه أن الحكومة الإنجليزية تهدف إلى إنشاء حكومة ديمقراطية حرة في السودان تقرر بمحض إرادتها علاقتها مع مصر وبريطانيا ". وقال السيد عبد الرحمن – مذكراً المستر أتلي – إن المصريين طالبوا بالسيادة على السودان في اتفاقية ١٨٩٩ ولم تعترف بريطانيا لهم بها ، وأغفلت الاتفاقية أي إشارة للسيادة ، وكان من العدل أن يشار إليها بأنها محتفظ بها للسودانيين. وعندما عرف الدستور المصري عام ١٩٢٢ ملك مصر بأنه " ملك مصر والسودان " رفضت الحكومة البريطانية ذلك فحذفت منه كلمة " والسودان ". وطالبت مصر مرة أخرى في اتفاقية ١٩٣٦ بنص يعطيها السيادة على السودان فلم تسمح بريطانيا بذلك وانتهى الأمر إلى صيغة " الرفاهيـة " المعروفة. فما الذي غير موقف بريطانيا وجعلها تقبل في مشروع بروتوكول صدقي بيفن بوضع السودان تحت التاج المصري وهو ما رفضته مراراً في الماضي ؟

وقال السيد عبد الرحمن لمستر أتلي: " وإني لا أرى لمصر حقاً قانونياً في السيادة على السودان ، إلا إذا كانت تظن أن الفتح الأخير قد منحها هذا الحق، وهو في اعتقادي الجازم خاطئ. على أنه ما كان مستطاعاً لمصر أن

تقهر السودان بغير مساعـدة بريطانيا لها ".[٧٨] ولقد عبر أحد الغزاة البريطانيين عن هذا المعنى – في معرض امتنانه على مصر – فقال:" إن مصر وحدها ماكان يمكنها بأي نوع من أنواع المعجزات أن تنقذ نفسها من الغزو المهدوي والدمار الكامل. فنحن الذين أنقذناها من ذلك. لولانا لما كانت مصر قائمة اليوم". وقال إن " الخديوي كان نصف ملك ، ثم صار ربع ملك (عندما قامت الثورة المهدية). فقد كان في مصر تعاطف خفي كثير مع الثورة المهدية ، بل كان ذلك التعاطف موجوداً في القاهرة ، وغير بعيد عن قصر الخديوي نفسه. فنحن الذين صنعنا الجيش المصري ، ونحن الذين أنقذنا به وبجيشنا (البريطاني) مصر ".[٧٩]

وعندما اعترض السيد عبد الرحمن على ما جاء في البروتوكول حول السيادة بقوله: " إن الخطر أن يسمى ملك مصر ملك مصر والسودان " قال له المستر أتلي:" لقد سمي ملك هذه الجزيرة (أي بريطانيا) ملك فرنسا مدة قرنين، وإن فرنسا لم تعترف بذلك ". فرد عليه السيد عبد الرحمن قائلاً: " إن أخلاقنا تختلف عن أخلاق الفرنسيين ". وأضاف يقول: " إنني مخلص لشعبي فلا يمكن أن أخدع السودانيين. ولسنا الآن في ذلك العصر الذي تشير إليه. ولكننا في القرن العشرين الذي انتشر فيه الوعي السياسي في كافة البلدان ومنها السودان. وكنا نظن بل نعتقد أن مصر ستفطن إلى هذه الحقيقة فتساعد السودان على نيل حريته واستقلاله. ولكن مصر بكل أسف تطالب الآن بأكثر مما كان لها في الماضي ". وقال مستر أتلي: " لو نظرت أي محكمة دولية في الحقائق كما هي فسوف ترى أن لمصر حقوقاً في السودان نظراً للمعاهدات القائمة ". فـرد عليه السيد عبد الرحمن بقوله:" إن المعاهـدات القائمة ليست أبدية. ولن تكون لها قوة أوبقاء أمام مطالب الشعب القومية. وليس لمصر أن تسترق شعباً آخراً. على أني في الوقت ذاته أقدر اهتمام مصر بمياه النيل ولن نعترض على حصتها وحقها فيه ".

في نهاية المقابلة أكد المستر أتلي للسيد عبد الرحمن اعتراف بريطانيا بحق السودانيين في تقرير مصيرهم ، وأن كلمة سيادة لا تظهر في البروتوكول. ولما سأله السيد عبد الرحمن عن موعد تقرير المصير أجاب قائلاً: "عليكم أن تتعاونوا مع الحاكم العام، وبمقدار سرعة تقدمكم ستصلون إلى الهدف المنشود".[٨٠]

قال السيد عبد الرحمن في مذكراته: " ولم يسع المستر أتلي إزاء هذه الحجج التي أدليت بها وهذا الأسلوب الذي انتهجته في بسط رأيي (لين في غير ضعف وقوة في غير عنف) إلا أن يستسلم ؛ ولكنه لم يعلن استسلامه صريحاً على شدة إلحاحي عليه بل مع حاكم السودان العام. فعلمت في تلك اللحظة أني انتصرت على صدقي بيفن وأني أجهزت على اتفاقهما الذي وقعاه بالأحرف الأولى من اسميهما. وكان مصداق اعتقادي هذا خلافهما فيما بعد على تفسير البروتوكول ، صدقي يقول إنه لا يمنح السودانيين حق تقرير المصير إلا في نطاق الاتحاد مع مصر ، وبيفن وأتلي يقولان له لقد كذبت ". وقال السيد عبد الرحمن إنه بقي في لندن بعد ذلك عشرين يوماً رغم بردها القارص واعتلال صحته ، ليقابل بيفن الذي كان في زيارة لأمريكا لأنه " أقوى شخصية في حكومة أتلي وأوسع منه نفوذاً " حتى لا يؤثر بيفن على أتلي حول ماتم الوصول إليه... إذ لم يكن بد من الانتظار " حتى يعود العملاق الذي شاء أن يضع بلادي تحت التاج المصري فخابت مشيئته ... ولكن عزائي كان أني سأنقذ بلادي من براثن الأسد وسأحقق الآمال التي كرست حياتي لخدمتها وهي الاستقلال والسيادة للسودان.[81]

قال الأستاذ عبد الرحمن علي طه: " وهكذا استطاع الإمام عبد الرحمن بوثبة الأسد ، وبالنضال القوي والجهاد الموفق أن يحطم بروتوكول صدقي ويكسب المعركة. ولكن خرافة السيادة لا تعرف حداً تنتهي إليـــه ما دامت الأطمـــاع الاستعمارية قد رسبت في العقل الباطـــن ".[82] ورغم عزوف صدقي عن استقباله في مصر ، فإن السيد عبد الرحمن عاد من بريطانيا بعد أن أجرى محادثات ناجحة مع المسئولين البريطانيين الذين أكدوا له أنهم سوف يصرون على حق السودانيين وحدهم في تقرير مستقبل بلادهم ، وأنهم سيجدون في هذا الصدد تعاوناً كاملاً من جانب الحاكم العام السير هدلستون ، وأن كلمة " السيادة " لن تظهر في أي اتفاق مصري بريطاني.[83]

في تحليل له لنتائج بروتوكول صدقي بيفن يتساءل الأستاذ أحمد محمد يسن عن من هو الرابح ومن هو الخاسر في صفقة البروتوكول. فيؤكد أن مصر خسرت كل شئ بهذا البروتوكول وكسب السودان بعض الشئ وهو تقرير المصير والتطور الدستوري البطئ مع بقاء الإدارة الحالية (آنذاك). " ولكن السودان وقع تحت احتلال جديد مكثف "- (يعني بقاء القوات البريطانية في السودان ، الذي وافق عليه كل من صدقي وعبد الهادي وأكداه بشكل قاطع). وقال الأستاذ أحمد محمد يسن إن " الأحزاب الاتحادية ابتهجت بالبروتوكول وما كان يجوز لها أن تبتهج لو علمت بجلية الأمر ؛ وإن الأحزاب الاستقلالية – وخاصة حزب الأمة بقيادة الإمام عبد الرحمن المهدي – غضبت بسبب التاج ولم تكن تـــدرك الأمر الأكبر والأخطـــر "! ثم قال: سافر الإمام عبد الرحمن إلى لندن عبر القاهرة ليعارض البروتوكول الذي قرر اتحاد مصر والسودان تحت التاج المصري ...". وقال: " وأما النتيجة التي وصلت لها أنا شخصياً فهي أن سيادة الإمام (عبد الرحمن المهدي) كان يركز في حديثه (مع مستر أتلي) على مسألة التاج التي يرى أن السودان أحق بها ، وما كان يدرك التفاصيل الأخرى المتعلقة باحتلال الجيش البريطاني للسودان عوضاً عن الجلاء عن مصر. فمستر أتلي يرى أن بريطانيا نالت كل ما تريد ولا يمكن أن تتزحزح عن البروتوكول."[84]

إن هذا التحليل يفترض أمرين: أولهما أن السيد عبد الرحمن سافر ليفاوض مستر أتلي من أجل الحصول على ملك السودان ، وثانيهما أن السيد عبد الرحمن كان يجهل خطورة بقاء القوات البريطانية في السودان! ولكن وقائع محادثات السيد عبد الرحمن مع رئيس الوزراء البريطاني مثبتة في كثير من المصادر التاريخية ، وليس فيها ما يشير إلى أنه ذهب ليطلب الملك على السودان أو يستديم بقاء القوات البريطانية فيه. فقد كان يقول إنه يريد استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا. ولذلك طالب في محادثاته مع مستر أتلي بتعيين موعد محدد لتقرير المصير. لقد رأينا – في غير هذا الموضع – أن

الأستاذ أحمد محمد يسن يكن للسيد عبد الرحمن المهدي احتراماً عظيماً بالغاً ، فمن عجب أن يرميه بهذه المزايدة على التاج وبهذا الجهل الغليظ. إن هذا القول لا يشبه الأستاذ يسن المنصف في شئ. لقد ذهب السيد عبد الرحمن ليقاوم البروتوكول الذي رحب به غيره ، ولكن يبدو أن إشاعة " ملكية السيد عبد الرحمن " كانت هاجساً طاغياً تلوّن المخاوف منه بعض الاستنتاجات. وباستثناء هذه المقولة فإن الأستاذ يسن يبقى واحداً من أكثر دعاة الوحدة إنصافاً لدعاة الاستقلال وفي طليعتهم السيد عبد الرحمن. ومما يدل على أن مشروع البروتوكول كان آيلاً أصلاً للانهيار أن سبعة من أعضاء وفد المفاوضات عادوا فأعلنوا معارضتهم لبعض جوانبه كما أسلفنا ، لأنها " تمهد لفصل السودان عن مصر "! ولكن الدراسة التي أجرتها السيدة هدى جمال عبد الناصر عام ١٩٨٧ حول " الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ – ١٩٥٢ " خلصت إلى أن " المفاوض المصري وقع في الفخ الذي نصبته السياسة البريطانية فأصر على فرض السيادة المصرية على السودان وتبعيته للتاج المصري وعارض استشارة الشعب السوداني في الأمر ". وعلى الرغم من تسليم السيدة هدى جمال عبد الناصر بمحاولات بريطانيا للمباعدة بين مصر والسودان إلا أنها " لا ترى في ذلك ما يمكن أن يلغي حق شعب في أن يستشار بشأن الحكومة التي تتولى السلطة في بلاده ".[٨٥]

وعلى كل حال فقد اختلف تفسير الحكومة البريطانية للبروتوكول عن تفسير الحكومة المصرية له. قالت الحكومة البريطانية في تفسيرها إن السودانيين – حينما ينضجون للحكم الذاتي – ستكون لهم الحرية في اختيار الاستقلال لبلادهم أو الاتحاد مع مصر. ورفضت الحكومة المصرية هذا التفسير ، واعتبره صدقي حضاً للسودانيين للانفصال التام عن مصر. وعلى الرغم من تأييد البرلمان المصري لحكومة صدقي في جلسته السرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ لمناقشة مشروع البروتوكول ، فإن إسماعيل صدقي تقدم باستقالته في ٨ ديسمبر

١٩٤٦ ؛ فخلفه على رئاسة الوزارة محمود فهمي النقراشي رئيس الهيئة السعدية الذي كان عضواً في وفد المفاوضات المصري عند توقيع البروتوكول.

وقبل استقالة إسماعيل صدقي بقليل كان حاكم السودان العام السير هدلستون قد تلقى – حسب طلبه – كتاباً من الحكومة البريطانية " يقر صراحة بحق الشعب السوداني في الانفصال عن التاج المصري إذا رغب في ذلك ". ثم غيرت الحكومة البريطانية رأيها رغم إلحاح السير هدلستون على عرض هذا الكتاب على القادة السودانيين. وجاءت الصيغة البريطانية الجديدة – التي قبلها السير هدلستون على مضض – " لا تنص على حق الانفصال وإنما على حق السودانيين في الحكم الذاتي وتقرير مستقبلهم بحرية والاستقلال الكامل ". وبعد عودة الحاكم العام للخرطوم في ٦ ديسمبر ١٩٤٦ أصدر في اليوم التالي (في ٧ ديسمبر ١٩٤٦)– بتفويض من مستر أتلي رئيس وزراء بريطانيا – بياناً أكد فيه أن مهمة حكومة السودان هي إعداد السودانيين للحكم الذاتي وتمكينهم من أن يختاروا بحرية الوضع الذي يريدونه لبلادهم في المستقبل. وأشار في بيانه إلى أن رئيس الوزراء المصري نفسه أكد لوزير الخارجية البريطاني أن " لا شئ في المعاهدة المزمع عقدها يمكن أن يغمط السودانيين حقهم في تحقيق استقلالهم ولا يمكن أن يقيد شعباً يطلب الحرية "؛ ولكن رئيس الوزراء المصري قال – في ذات الوقت – إن " هذا مبدأ عام ولا يستوجب تدوينه في صلب المعاهدة ". وأشار الحاكم العام في بيانه إلى أن كلمة السودانيين المثقفين جميعاً قد اتفقت على " رغبتهم في أن يحكموا أنفسهم بأسرع ما يمكن. وهذه رغبة تشاركهم فيها كل من حكومة بريطانيا العظمى ومصر وليس هناك مانع من أن تجد حكومة السودان فوراً لبلوغ هذا الهدف. وإني موطد العزم على ألاّ يقف أي شئ في سبيل تأسيس حكومة سودانية. وإني أطلب من جميع من يودون أن يخدموا بلادهم أن يتعاونوا معي ومع موظفيّ على رسم الخطوة التالية في سبيل تحقيق هذه الغاية. فلا شئ غير حسن النية فيما بينكم والتعاون مع الحكومة

يمكن أن يبلغكم هــدف الحكم الذاتي الذي تتــوق إليه جميع الطبقــات والأحزاب. كما وإني أطلب إليكم أن تضعوا خلافاتكــم الداخلية جانباً وأن تتحدوا في بذل مجهوداتكم لتحقيق أهدافكم ".[٨٦]

هذا هو ما جاء في بيان الحاكم (السير هدلستون) بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٦ ونشرته صحيفة " السودان الجديد " الصادرة في ١٣ ديسمبر ١٩٤٦. وهو بالطبع قول يغضب مصر ويغضب دعاة وحدة وادي النيل ، ولكنه يجد ترحيباً عند دعاة الاستقلال. وذلك هو الذي جعل السيد عبد الرحمن المهدي يشيد بهدلستون في مذكراته التي كتبها بعد أن نال السودان استقلاله. وهو لم يكن يجهل " مساوئ " هدلستون وغيره ممن أسماهم " المخاتلين " من الساسة البريطانيين. وليس الأمر كما ذكر الدكتور القدال فيما سبقت إشارتنا إليه وصار يردده عنه البعض على أعمدة الصحف حتى يومنا هذا ، من أن السيد عبد الرحمن المهدي ورجال الأحزاب الاستقلالية " إفتتنوا بأساليب الحضارة البريطانية ولم يميزوا بين الاستعمار البريطاني كنظام يسلب خيرات البلاد وبين الإنجليز كشعب له تراث حضاري ... لم يدركوا ذلك كما فعل القائد الهندي البانديت جواهر لال نهرو (الذي) قال: كرهت الاستعمار وأحببت الإنجليز"![٨٧] فالذي جاء في بيان هدلستون بتاريخ ٧ أبريل ١٩٤٦ يستحق عليه هدلستون ما قاله عنه السيد عبد الرحمن في مذكراته ، لأنه قول مشرق يدعم الاتجاه الشعبي العام الذي كان يتطلع إلى الانعتاق من الاستعمار الأجنبي بريطانياً كان أو مصرياً ، وليس لذلك علاقة بحب الإنجليز أو كراهيتهم ولا بحب غيرهم من الشعوب أو بغضهم. ولكننا نستطيع أن نجزم – على غرار ذات الحكمة " النهروية " – بأن السودانيين يحبون المصريين ولكنهم يكرهون الاستعمار.

كان الاستقلاليون قد أنهوا مقاطعتهم للمجلس الاستشاري بعد نجاح مفاوضات السيد عبد الرحمن المهدي في لندن وتأكيدات الحكومة البريطانية وحكومة السودان ممثلة في الحاكم العام بأن تصريحات إسماعيل صدقي التي أثارت الأزمة وأدت إلى مقاطعة الاستقلاليين للمجلس الاستشاري مخالفة لحقيقة

ما اتفق عليه ، وأن السيادة المصرية لن تفرض على السودان ، وأن السودانيين هم الذين سيقررون مصير بلادهم عن طريق المؤسسات الدستورية. وفي أول يناير ١٩٤٧ – عند افتتاح الدورة السادسة للمجلس الاستشاري تحدث إليه الحاكم العام السير هدلستون بنفس روح بيان ٧ ديسمبر ١٩٤٦ مؤكداً " أن حكومة السودان ستستمر في مهمتها الرامية إلى إعداد السودانيين للحكم الذاتي وتهيئتهم لأن يختاروا بمحض إرادتهم الوضع الذي يريدونه للسودان في المستقبل ".

غير أن الحكومة المصرية رفضت البيان الذي أصدره الحاكم العام بتفويض من رئيس الوزراء البريطاني في ٧ ديسمبر ١٩٤٦ وشككت في حقيقة نوايا الحكومة البريطانية ،" إذ لا يُتصور أن مصر وهي تعمل بصدق على صون الأمن العام في الشرق الأوسط ، تفرط في أمنها هي ، بل في حياتها ، بأن تترك السودان تروج فيه سياسة ترمي إلى فصله عن مصر. إن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة بل هو أكثر ، إن أهمية مصر بالنسبة للسودان لا تقل شأناً عن ذلك. والسودان في وحدة مع مصر ، مستمدة من رغبة الشعب في كل من شقي الوادي. فالسياسة التي ترمي إلى فصم هذه الوحدة ، أو تعمل عملاً من شأنه إضعاف هذه الصلة ، تكون ولا شك عملاً عدائياً لمصر ".[٨٨]

ولما كانت حكومة النقراشي ائتلافاً بين حزبي الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين وهما الحزبان اللذان شاركا في حكومة إسماعيل صدقي ، فإنها – بهذا التكوين – امتداد سياسي لحكومة صدقي التي أبرمت مع بريطانيا بروتوكول صدقي بيفن في أكتوبر ١٩٤٦. وقد وقع كل من صدقي رئيس وزراء مصر وإبراهيم عبد الهادي وزير خارجيتها (ووكيل الهيئة السعدية) بالأحرف الأولى على مشروع المعاهدة في لندن. ودافع النقراشي (رئيس الهيئة السعدية) عن مشروع المعاهدة أمام البرلمان المصري في جلسته بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ ، فهو قد كان عضواً في وفد المفاوضات ، حتى أشاد صدقي نفسه بدفاعه. لذلك حاول النقراشي – عندما خلف صدقي على منصب رئيس الوزراء – أن ينقذ مشروع معاهدة صدقي بيفن (المشتملة على مشروع

بروتوكول السودان) بإجراء مباحثات مع بريطانيا (ممثلة بسفيرها في القاهرة رونالد كامبل). ومعلوم أن التفسير المصري لما جاء في مشروع المعاهدة والبروتوكول مغاير للتفسير البريطاني. لذلك وصلت مباحثات النقراشي – كامبل إلى طريق مسدود ولم تفض إلى اعتماد صيغة ترضي الطرفين. وإزاء ذلك قرر مجلس الوزراء المصري في الخامس والعشرين من يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن ، لأن المفاوضات المصرية البريطانية لم تحقق لمصر رغبتها في "جلاء القوات الأجنبية ووحدة وادي النيل"، كما جاء في مخاطبة النقراشي لمجلس النواب المصري في ٢٧ يناير ١٩٤٧ وقوله بأن " قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجـزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها ".

وعلى أثر اجتماع له في ٢٨ يناير ١٩٤٧ أشاد " وفد السودان " (المكون من الأحزاب الاتحادية) بهذه العبارة الأخيرة من قول النقراشي وأيد قرار حكومة النقراشي " بعرض قضية وادي النيل على العدالة الدولية ". وقال إن بيان النقراشي أمام مجلس النواب في ٢٧ يناير ١٩٤٦ يمثل رغبة أبناء الوادي في شماله وجنوبه. وقال إن قرار مؤتمر الخريجين الصادر في ٢ أبريل ١٩٤٥ يمثل رغبـة السودانيين الحقيقية " ويدل على تعلق السودان بالتاج المصري ".

ومن ناحية أخرى أعلنت الجبهة الاستقلالية في الأسبوع الأول من فبراير ١٩٤٧ عن ترحيبها بقطع المفاوضات المصرية البريطانية ورفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة ، " لأننا واثقون من عدالة مطلبنا ، فليس في الوجود الآن من يطلب لبلاده غير الاستقلال ؛ وليس في بلد في العالم من يعمل على فرض سيادة أجنبية على وطنه وأهله ". وقالت الجبهة الاستقلالية إنها ستطالب بإنهاء الحكم الثنائي ، وأعلنت رفضها لقول البريطانيين بأن السودان لم ينضج بعد لممارسة حق تقرير المصير ، وقالت إن " دعوى مصر في حق السيادة على السودان ووحدة وادي النيل الأبدية فدعوى باطلة ليس لها سند تاريخي ولا قانوني ولا منطقي ". وقالت إنها – إزاء دعوى مصر ومن يؤيدها من السودانيين – ترحب بالاستفتاء العام ، " وللشعب أن يقول كلمته وعلينا جميعاً أن نرضى بحكمه ".[٨٩]

هوامش الفصل الخامس

١- محمد خير البدوي : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية . مطبعة جامعة الخرطوم . بدون تاريخ . ص ٢٧٦.
٢- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣ . الطبعة الأولى ، دار الأمين – القاهرة ١٩٩٨ . ص ١٧٢.
٣- أنظر إبن أبي اصيبعة في : عيون الأبناء في طبقات الأطباء . منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت . بدون تاريخ (شرح وتحقيق الدكتور نزار رضا). ص ٧٧.
٤- محمد خير البدوي : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية. مصدر سابق . ص ٢٧٧.
٥- جهاد في سبيل الاستقلال (يشتمل على مذكرات الإمام عبد الرحمن المهـدي). إعداد الصادق المهدي. المطبعة الحكومية ، الخرطوم . بدون تاريخ . ص ٤٥.
٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣. مصدر سابق . ص ١٧٨ – ١٧٩.
٧- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أمّ درمان الأهلية. دار غريب للطباعة ، القاهرة ١٩٨٧. ص ١٣٢ – ١٣٣.
٨- محمد خير البدوي : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية . مصدر سابق . ص ٢٧٨.
٩- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه . دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢. ص ٦١.

١٠- فدوى عبد الرحمن علي طه : عبد الرحمن علي طه (شخصيات حول الإمام) في : الإمام عبد الرحمن المهدي - مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي . عربية للطباعة والنشر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٢ . ص ١٨٣. (يشار إلى هذا المرجع بلفظة " عماعم " فيما بعد).

١١- عبد الماجد أبوحسبو : مذكرات عبد الماجد أبوحسبو - جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان . ج/١. دار صنب للنشر والتوزيع ، الخرطوم. الطبعة الأولى ١٩٨٧. ص ١١٤. وانظر أيضاً فيصل عبد الرحمن علي طه في : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق ، ص ١٨٣ - ١٩١ ، ١٩٧.

١٢- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

١٣- الصادق المهدي : عبد الرحمن المهدي - إمام الدين . في : عماعم ، ص ٩٤.

١٤- أحمد خير : كفاح جيل . الدار السودانية للكتب . القاهرة ٢٠٠٢ . ص ٢١ - ٢٢،٩٣.

١٥- أنظر فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣ . مصدر سابق . ص ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ - ٢٠٦.

١٦- نفس المصدر . ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

١٧- نفس المصدر . ص ٢٠٩ - ٢١٠.

١٨- نفس المصدر . ص ٢١١ ، ٢١٦.

١٩- نفس المصدر . ص ٢١٠. وانظر أيضاً علي حامد - مقابلة . في : مشروع تاريخ الحركة الوطنية في السودان. مقابلات رواد الحركة الوطنية. المجلد الأول - معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية . جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥ . ص ١٦٣.

٢٠- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣ ، ص ٢١٠ - ٢١٥ . مصدر سابق.

٢١- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ - ١٩٥٥ . الناشر : مركز عبد الكريم ميرغني ، أم درمان . الطابعون : دار مصحف أفريقيا . الطبعة الثانية ٢٠٠٢ . ص ٤٨٥ - ٤٨٧.

٢٢- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ١٤٠ - ١٤٢.

٢٣- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ٢٨.

٢٤- نفس المصدر . ص ٤٠ - ٤١.

٢٥- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي . دراسة حول المهدية الجديدة ودور الإمام عبد الرحمن المهدي في الحركة الوطنية السودانية ١٨٩٨ - ١٩٣٤ . الناشر : جامعة الأحفاد للبنات ، أم درمان . الطبعة الأولى ١٩٩٨ . ص ١٤٨.

٢٦- أنظر (على سبيل المثال) محمد أمين حسين في : مشروع تاريخ الحركة الوطنية في السودان - مقابلات رواد الحركة الوطنية . المجلد الأول . مصدر سابق ص ٦٠.

٢٧- محمد إبراهيم أبوسليم : الإمام عبد الرحمن المهدي - مرشد مصدري . عماعم . مصدر سابق . ص ٤٤٨.

٢٨- نفس المصدر . ص ٤٥٦.

٢٩- نفس المصدر . ص ٤١٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣١.

٣٠- نفس المصدر . ص ٤٢٥.

٣١- M. W. Daly : Imperial Sudan. The Anglo – Egyptian Condominium . Cambridge University press, U.K., ١٩٩١.p. ٧٥ – ٧٦.

٣٢- أوراق بيلي – المكتبة الشرقية (قسم السودان). درم ، انجلترا . بتاريخ ١٩٢٥/٨/٢٢. ٧٠ - ٥٣٣/٤/١ BOX.

٣٣- حمدنا الله مصطفى حسن : حزب الأمة السوداني ١٩٤٥ – ١٩٦٩ . شركة سعيد رأفت للطباعة . القاهرة ١٩٨٩ . ص ١٩١ – ٢٠٠.

٣٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢١٤ ، ٢١٧.

٣٥- محمد إبراهيم أبوسليم : السيد عبد الرحمن وإمامة الأنصار . عماعم . مصدر سابق. ص ١٢٩.

٣٦- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله – دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .. دار الخرطوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى أغسطس ١٩٩٧ . ص ٢٥٦.

٣٧- بركات موسى الحواتي : قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية . مكتبة مدبولي – القاهرة ، ١٩٩٧ . الطبعة الأولى . ص ٦١ – ٦٢.

٣٨- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن : مصدر سابق . ص١٦٧–١٦٨.

٣٩- يوسف فضل حسن : الإمام عبد الرحمن المهدي – صرح مؤسسي . عماعم . ص ٤٤.

٤٠- أحمد محمد يسن: مذكرات أحمد محمد يسن. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

٤١- حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني (جزءان في مجلد واحد) . دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ١٩٩٤. ج/٢ . ص ١٢٢ – ١٢٩.

٤٢- حسن أحمد إبراهيم : الإمام عبد الرحمن المهدي . مصدر سابق . ص ٨١.

٤٣- أبو القاسم حاج حمد في : جريدة الصحافة " السودانية العدد ٤١٦٢ بتاريخ أول يناير ٢٠٠٥ ، ص ٧.

٤٤- فدوى عبد الرحمن علي طه: كيف نال السودان استقلاله . مصدر سابق. ص ٣٢٠ (هامش رقم ٨٥).

٤٥- M. W. Daly : Imperial Sudan. The Anglo – Egyptian Cond•minium Op.Cit. p. ١٦٨.

٤٦- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ٤٤.

٤٧- منصور خالد : السودان – أهوال الحرب وطموحات السلام ، قصة بلدين . دار التراث – بيروت ٢٠٠٣ . ص ٢٠٧.

٤٨- أحمد خير : كفاح جيل . مصدر سابق . ص ٩١ – ٩٢.

٤٩- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢٢٥ – ٢٢٩.

٥٠- أحمد خير : مآسي الإنجليز في السودان (وفد السودان يقدم :). القاهرة ١٤ أكتوبر ١٩٤٦ . ص ١٨٣ – ١٨٤.

٥١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢٣١ – ٢٣٣.

٥٢- نفس المصدر . ص ٢٣٧.

٥٣- نفس المصدر . ص ٢٥٢ – ٢٥٣.

٥٤- نفس المصدر . ص ٢٥٢.

٥٥- نفس المصدر . ص ٢٦٧.

٥٦- نفس المصدر . ص ٢٦٠.

٥٧- نفس المصدر . ص ٢٥٢.

٥٨- نفس المصدر . ص ٢٧٠ – ٢٧١.

٥٩- نفس المصدر . ص ٢٧٤ – ٢٧٦.

٦٠- حمدنا الله مصطفى حسن : حزب الأمة السوداني ١٩٤٥ – ١٩٦٩ . مصدر سابق . ص ١٠٠ – ١٠١.

٦١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢٧٦.
٦٢- عثمان حسن أحمد : إبراهيم أحمد ١٩٠٠ - ١٩٨٨ . حياة إنسان ، بين الأصالة والتحديث . دار مصحف أفريقيا ، الخرطوم ٢٠٠٣ . ص ٧٧.
٦٣- حمدنا الله مصطفى حسن : حزب الأمة السوداني ١٩٤٥ - ١٩٦٩ . مصدر سابق . ص ١٠٣ - ١٠٤.
٦٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢٨٣.
٦٥- نفس المصدر . ص ٢٨٤ - ٢٨٧.
٦٦- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق) . مصدر سابق . ص ٦٥ - ٦٩.
٦٧- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢٧٢ - ٢٧٤.
٦٨- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ - ١٩٥٣. بغداد ١٩٨٤ . ص ٢٨٤ - ٢٨٨.
٦٩- نفس المصدر . ص ٣٠٤.
٧٠- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق) . مصدر سابق . ص ٧٢ - ٧٣.
٧١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢٨٨.
٧٢- فدوى عبد الرحمن علي طه: كيف نال السودان استقلاله . مصدر سابق. ص ٢٦٢ - ٢٦٣.
٧٣- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ٥٥.
٧٤- فيصل عبد الرحمن علي طه: الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان. مصدر سابق. ص ٢٨٩، ٢٩٠- ٢٩١.

٧٥- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ٦٣.

٧٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ض ٢٨٩ – ٢٩٠.

٧٧- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ٥٩ – ٦٢.

٧٨- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق) . مصدر سابق. ص ٧٥ – ٧٩. وانظر كذلك جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق ، ص ٦٠ – ٦١ . وانظر أيضاً فيصل عبد الرحمن علي طه في: الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢٩٢.

٧٩- G.W. Steevens : With Kitchner to Khartoum. ١٥ th Edition. William Blackwood and Sons,Ed. and London. ٢٧th September ١٨٩٨, P.٣٢٣ – ٣٢٤.

٨٠- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق) . مصدر سابق . ص ٨٣ ، ٨٥.

٨١- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ٦٢ – ٦٣.

٨٢- عبد الرحمن علي طه: السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق. ص ٨٥.

٨٣- عثمان حسن أحمد: إبراهيم أحمد ١٩٠٠– ١٩٨٨. مصدر سابق. ص ٧٨.

٨٤- أحمد محمد يسن: مذكرات أحمد محمد يسن. مصدر سابق. ص١٧٢– ١٧٩.

٨٥- فيصل عبد الرحمن علي طه: الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان. مصدر سابق. ص ٢٧٦ (هامش رقم٤).

٨٦- نفس المصدر . ص ٢٩٦ – ٢٩٧.

٨٧- أنظر صحيفة "الأيام" السودانية العدد ٨١١٥ الأربعاء ٩ فبرائر ٢٠٠٥.

٨٨- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان . مصدر سابق . ص ٢٩٧.

٨٩- نفس المصدر . ص ٢٩٨ – ٣٠١.

الفصل السادس

١- مؤتمر إدارة السودان.

٢- مؤتمر جوبا.

٣- السودان في أروقة مجلس الأمن.

٤- موقف مجلس الأمن من القضية.

٥- الجمعية التشريعية :

أ - البداية.

ب- تجدد الخلافات.

ج- مفاوضات بشأن النظام الجديد.

د- تباين الآراء حول الجمعية التشريعية.

٦- تكوين المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية.

٧- الجبهة الوطنية (الثانية).

٨- الموقف المصري وآثاره.

٩- إجازة اقتراح الحكم الذاتي.

١٠- لجنة تعديل الدستور.

مؤتمر إدارة السودان:

تم تشكيل مجلس مؤتمر إدارة السودان في الثاني والعشرين من أبريل ١٩٤٦ بقرار من الحاكم العام ، ليكون برئاسة السكرتير الإداري جيمس روبرتسون. تكون هذا المجلس من نحو ثلاثين عضواً من بينهم تسعة أعضاء بريطانيين هم: السكرتير الإداري (رئيس المؤتمر)، ورئيس القضاء ، وبريطانيون آخرون من رجال الإدارة والتعليم والشئون المالية. أما الأعضاء السودانيون فقد كانوا واحداً وعشرين ، ثمانية منهم يمثلون المجلس الاستشاري لشمال السودان ، وثمانية من كبار موظفي الحكومة والتجار والأعيان ، وثلاثة يمثلون حزب الأمة (محمد الخليفة شريف ومحمد عثمان ميرغني وعبد الرحمن عابدون)، وممثل واحد لحزب الأحرار (يوسف بدري)، وممثل واحد لحزب القوميين (محمد حمد النيل) – وهي الأحزاب التي قبلت المشاركة في المؤتمر. فكان ممثلو المجلس الاستشاري في مؤتمر إدارة السودان هم السادة: عبد الله خليل، محمد علي شوقي ، بابو نمر ، مكي عباس، الزبير حمد الملك ، سرور محمد رملي ، عبد الله بكر ، ومصطفى أبو العلا. وممثل الأعيان وكبار الموظفين والتجار كل من السادة: الصديق المهدي ، الدرديري محمد عثمان ، محمد محمود الشايقي ، محمد صالح الشنقيطي ، نصر الحاج علي ، محمد أحمد محجوب ، مكاوي سليمان أكرت ، وأحمد حسن خليفة.

اقترح حزب الأمة أن يسمى هذا المؤتمر " مؤتمر استقلال السودان " ليعمل على تحقيق الاستقلال الوطني التام في أقرب وقت ممكن. كما اقترح توسيع المجلس الاستشاري لتشمل عضويته ممثلين لجنوب السودان ، وتوسيع اختصاصاته ليصبح مجلساً تشريعياً لا مجلساً استشارياً. أما الأحزاب الاتحادية فقد رفضت المشاركة في عضوية مؤتمر إدارة السودان وأعلنت مقاطعتها له. وكذلك فعل مؤتمر الخريجين ، الذي انفرد الأشقاء بالسيطرة عليه منذ نوفمبر ١٩٤٤.[١]

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحاكم العام كان قد خاطب المجلس الاستشاري لشمال السودان في ١٧ أبريل ١٩٤٦ ، فجاء في خطابه قوله: " أود أن أنفي نفياً باتاً كل ما يقال من أن حكومة السودان لا تعطف على أماني السودانيين ... إن الحكومة تهدف إلى إيجاد سودان مستقل حر يكون باستطاعته حالما يتم تحقيق الاستقلال أن يُحدد من تلقاء ذاته علاقته ببريطانيا العظمى ومصر ". وجاء فيه قوله إنه " في غضون عشرين سنة من الزمن سيكون السودانيون متولين حكم بلادهم يساعدهم على ذلك ويبدي لهم المشورة عدد معين من المتخصصين والفنيين غير السودانيين ". وأبلغ الحاكم العام أعضاء المجلس الاستشاري في ذلك اليوم (١٧ أبريل ١٩٤٦) أنه سيدعو فوراً إلى عقد مؤتمر لدراسة الخطوات التالية " لإشراك السودانيين إشراكا أكثر وثوقاً في إدارة شئون بلادهم ". وبعد بضعة أيام من هذا الخطاب تم تشكيل " مؤتمر إدارة السودان " بالعضوية التي سلف ذكرها ودعي للانعقاد في ٢٤ أبريل ١٩٤٦.[٢]

انعقد الاجتماع الأول لمؤتمر إدارة السودان في ٢٤ أبريل ، ثم في ٢٥ أبريل ١٩٤٦ ؛ وانقسم المؤتمر إلى لجنتين: الأولى برئاسة السيد مكي عباس لتبحث الخطوات المبتغاة لإشراك السودانيين إشراكاً أوسع نطاقاً في الحكومة المركزية على وجه العموم ، ولتتقدم للمؤتمر بالتوصيات اللازمة لجعل المجلس الاستشاري هيئة تضطلع بمسئوليات أكبر في حكم البلاد. وكانت اللجنة الثانية برئاسة السيد محمد أحمد محجوب ، وكان مناطاً بها أن تبحث كيفية تقدم الحكومة المحلية ووسائل زيادة مسئوليات مجالس المديريات ومنظومات الحكومة المحلية الأخرى ، وتتقدم للمؤتمر بتوصيات حول تحسين القوانين التي تحكم هذه الهيئات. وعندما استقال محمد أحمد محجوب من مؤتمر إدارة السودان في ١٢ نوفمبر ١٩٤٦ خلفه مكاوي سليمان أكرت على رئاسة اللجنة الثانية. وعلى ضوء المناقشات التي دارت في الاجتماعات وتبادل الآراء حول مختلف القضايا المطروحة أصدر مؤتمر إدارة السودان في ٣١ مارس ١٩٤٧ تقريره المشتمل على توصيات ليجيزها المجلس الاستشاري ومجلس الحاكم العام ثم ترفع لدولتي

الحكم الثنائي للتصديق عليها. وكان من بين هذه التوصيات ترفيع المجلس الاستشاري ليصبح جمعية تشريعية لها مجلس تنفيذي ووظائف تشريعية ومالية وإدارية يضطلع بها سودانيون منتخبون يمثلون السودان بأكمله ، وإتباع سياسة تعليمية واحدة في السودان شماله وجنوبه ، وتحسين طرق المواصلات بين الشمال والجنوب ، وتعليم اللغة العربية في الجنـــوب ، وتوحيد نظام درجات الموظفين في البلاد كلها ، وغير ذلك من الإجراءات التي ترسخ وحدة السودان وتؤدي إلى تقدمه. كما أوصى التقرير بإعادة تشكيل مجلس الحاكم العام ليصبح مجلساً تنفيذياً يشتمل على عدد من السودانيين لينالوا التدريب ويشاركوا – بتقلدهم للمسئولية – في رسم السياسة العامة لحكم البلاد. لقد كانت أهم توصيتين في تقرير مؤتمر إدارة السودان هما: تشكيل جمعية تشريعية ذات صلاحيات تشريعية ومحلية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الذي كان قائماً آنذاك ، وأن تشمل هذه الجمعية التشريعية القطر بأسره ، شماله وجنوبه.[٣]

ومما تجدر الإشارة إليه أن السيد عبد الله خليل كان قد بعث نيابة عن حزب الأمة – بخطاب إلى السكرتير الإداري يعلق فيه على ما جاء في خطاب الحاكم العام للمجلس الاستشاري في ١٧ أبريل ١٩٤٦. وقد نشرت جريدة النيل في عددها رقم ٣٢٥٠ الصادر في ١٩٤٦/٦/١١ نص خطاب السيد عبد الله خليل الذي جاء فيه:-

أ – يرى حزب الأمة أن في خطاب الحاكم العام القيم مواطن تحتاج إلى أيضاح تام لا يحتمل التأويل حتى تطمئن اليه النفوس وذلك في النقط الآتية:-

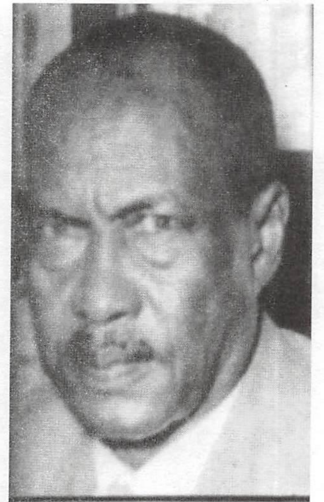
١- يرى الحزب أن يوضح بطريقة مقنعة ربط الشمال والجنوب لكي يعرف رجل الشارع أن المراد بالسودان فيما ورد بالخطاب هو السودان بحدوده الجغرافية شماله وجنوبه.

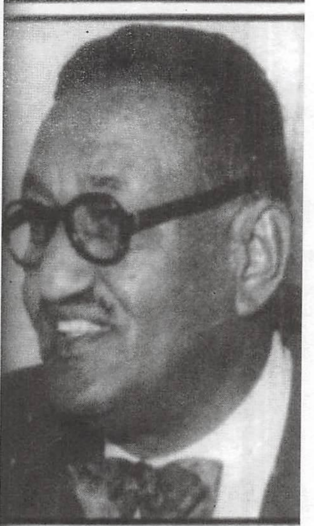
٢- أن الخطاب وثيقة يعطيها معالي الحاكم العام عن دولتي الحكم الثنائي كي يكون ذلك وفقاً لما انفردت به إحداهما من التنصل منه.
٣- أن ينص على أن العشرين سنة التي يراها معاليه كافية للوصول إلى سودان مستقل يحكم نفسه بنفسه ليست ثابتة ولكنها قابلة للتخفيض.
٤- التصريح بأن جملة " سودان مستقل يحكم نفسه " تعني الاستقلال الكامل ذا السيادة التامة والتكوين السياسي.
٥- الضمان الذي تطيب له النفوس وتستقر وتطمئن به بتسجيل هذا التصريح في هيئة الأمم المتحدة بعد الحصول على الموافقة عليه منها.

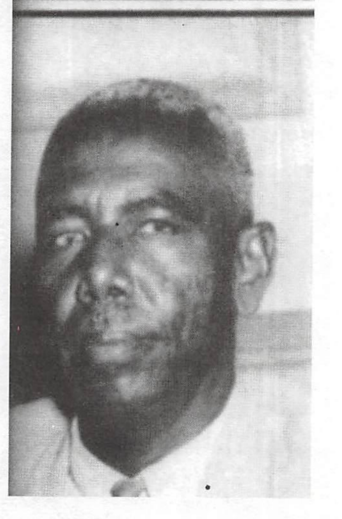
ب- المجلس الاستشاري لشمال السودان: إن قصر هذا المجلس المحترم على شمال السودان قد أوجد كثيراً من الريبة في نفوس الناس رغماً عن كل الايضاحات التي تلت تكوينه. ويرى حزب الأمة أنه قد آن الأوان لعدم تخصصه لشمال السودان ، ويرى الآتي:-

١- أن يكون مجلساً عاماً لا قاصراً على الشمال.
٢- أن يتسع محيطه باشتماله على عدد أكبر.
٣- أن يوسع اختصاصه فيكون مجلساً تشريعياً لا استشارياً ، ليتحمل مسئوليات المستقبل أمام وطنه ويبرز للوجود كأداة صالحة للإنتاج وقوية لا تؤثر فيها عناصر الهدم من أي ناحية ، ومبشرة بمستقبل البلاد ، وتحرز ثقة السودان في ممثليه.

ج- وبخصوص مؤتمر إدارة السودان الذي تكون حديثاً لإشراك السودانيين في حكم بلادهم ، يرى حزب الأمة :
١- أن يكون اسمه " مؤتمر استقلال السودان ".
٢- أن تكون مهمته وضع خطط واضحة للسير الحثيث بالسودان إلى استقلاله الكامل في أقرب فرصة ممكنة.
٣- أن تكون أعماله علنية تبدو عقب كل اجتماع لكي يتبع الجمهور بنظره سير القافلة.[٤]







السادة:
عبد الله خليل،
محمد صالح الشنقيطي،
عبد الرحمن علي طه.



السادة: الدرديري محمد عثمان، الأزهري، روبرتسون، يحيى الفضلي، إبراهيم بدري، الكولونيل عبد الفتاح حسن، مبارك زروق، ميرغني حمزة، عبد الفتاح المغربي .

كتب الدكتور دياب يقول :" وهكذا وضح اتفاق حزب الأمة مع خطط الإدارة البريطانية في السودان وقد قبل الحزب بالطبع – كما هو واضح من مذكرته التي كانت رداً على خطاب الحاكم العام الذي سبق ذكره – الاشتراك في مؤتمر إدارة السودان... وقبلت كذلك الجماعات التي تدور في فلك حزب الأمة... أما مؤتمر الخريجين والأحزاب المؤتلفة فإنها لم ترفض عرض الإدارة البريطانية بأن ترسل ممثلين لها كما فعلت أحزاب الأمة والقوميين والأحرار الانفصاليين ، بل أعلنت مقاطعة مؤتمر إدارة السودان ".[5] وقال الأستاذ بشير محمد سعيد إن توصيات مؤتمر إدارة السودان " تشكل وثيقة هامة ، رغم رفض مؤتمر الخريجين والأحزاب الاتحادية لها ولما اشتملت عليه من توصيات ".[6]

أجاز المجلس الاستشاري لشمال السودان في دورته السابعة – التي بدأت في ٢٠ مايو ١٩٤٧ – توصيات مؤتمر إدارة السودان ومن بينها قيام جمعية تشريعية تمثل كل السودان شماله وجنوبه. وأجاز مجلس الحاكم العام التوصيات من حيث المبدأ في ٢٩ يوليو ١٩٤٧ وقرر رفعها لحكومتي الحكم الثنائي للنظر فيها من حيث المبدأ. كما وافق المجلس " على أن تقرر ضمانات في التشريعات التي سيقوم عليها الدستور الجديد تكفل اطراد التقدم والفائدة لأهالي الجنوب ". وكان جيمس روبرتسون السكرتير الإداري قد طالب مجلس الحاكم العام بتوفير ضمانات " لحماية الهوية الاجتماعية والثقافية لجنوب السودان ضد التسلط وسوء الإدارة من قبل حكومة مكونة بصفة رئيسية من شماليين. وحتى لا " يتحول الجنوب إلى مجتمع من الخدم لقطع الحطب وجلب الماء للأرستقراطية الشمالية " اقترح روبرتسون – كضمان للجنوب – أن يحتفظ الحاكم العام بسلطة إيقاف تطبيق أي تشريع أو أمر إداري على الجنوب إذا رأى أن تطبيقه سيحدث ضرراً بالجنوب ، وذلك حتى يتسنى لمجالس المديريات مناقشة التشريع أو الأمر الإداري.[7]

مؤتمر جوبا:

في الثاني عشر من يونيو ١٩٤٧ انعقد مؤتمر جوبا برئاسة جيمس روبرتسون السكرتير الإداري لمعرفة وجهات النظر الجنوبية حول ما يتعلق بتوصيات مؤتمر إدارة السودان الخاصة بوضع الجنوب ومستقبله السياسي. شارك في مؤتمر جوبا ستة من البريطانيين العاملين في الجنوب ومن بينهم مديرو المديريات الثلاث ، وسبعة عشر جنوبياً يمثلون بعض القبائل الجنوبية وطبقة المتعلمين فيه ؛ فكان من بين هؤلاء كل من كلمنت أمبورو وبوث ديو ، ولوليك لادو ، وفليمون ماجوك ، وجيمس طمبرة ، وحسن فرتاك ، وشير ريحان ، وسرسيوايرو. وشارك من الشماليين كل من محمد صالح الشنقيطي ، وإبراهيم بدري ، وسرور رملي ، وحسن أحمد عثمان الكد ، وحبيب عبد الله. وناقش المؤتمرون توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بالجنوب ، والتي كان من بينها:

١- تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترح إنشاؤها بديلاً للمجلس الاستشاري.
٢- بحث إمكانية إنشاء مجلس استشاري خاص بالجنوب ليرسل مندوبين عنه كأعضاء يمثلونه في الجمعية التشريعية.
٣- مقترحات بشأن حماية الجنوب في التشريعات المقبلة ورعاية كيانه الطبيعي في اللغة والتقاليد وعدم استغلال تخلفه بالتغول على حقوقه.
٤- بحث أي توصيات أخرى خاصة بالجنوب أصدرها مؤتمر إدارة السودان مثل توحيد سياسة التعليم في البلاد كلها ، ونشر اللغة العربية في الجنوب ، وتحسين المواصلات ، وتوحيد درجات الموظفين ، وتشجيع تنقلات الموظفين بين الشمال والجنوب ، وإلغاء أمر رخص الاتجار لعام ١٩٢٨ (الذي وضع بعض القيود على دخول التجار الشماليين للجنوب).[٨]

في الجلسة الأولى للمؤتمر أكد الجنوبيون وحدة السودان ولكنهم آثروا إنشاء مجلس استشاري للجنوب قبل انضمامهم للجمعية التشريعية ، وتعللوا بضعف التعليم في الجنوب وقلة خبرتهم بشئون الحكم والإدارة . غير أن الجلسات التالية (وقد استمر مؤتمر جوبـــا لمدة يومين) شهدت تحولاً كبيراً في وجهة النظر الجنوبية وانتهى المؤتمر إلى أن الجنوبيين يرغبون في سودان موحد ويريدون الاشتراك في الجمعية التشريعية جنباً إلى جنب مع الشماليين. لذلك أعلنوا تأييدهم لمبدأ توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب ونشر اللغة العربية في مدارس الجنوب. وقد لعب محمد صالح الشنقيطي دوراً هاماً وكبيراً في إزالة شكوك الجنوبيين إزاء نوايا الشمال ، وتصدى للرد على ادعاءات بعض الإداريين البريطانيين بشأن العلاقة بين الشماليين والجنوبيين. فقد جاء في حديث مستر " أوين " نائب مدير بحر الغزال " أن الشماليين لا يزالون يعانون من آثام الزبير باشا وتجار الرقيق ، وأن وجهة نظر الجنوبيين يغلب عليها الخوف والشك لأنهم لم ينسوا أيام الاضطهاد حتى وإن كان الشماليون قد نسوها ، وأن الجنوبيين لن ينضموا إلى الشمال عن طيب خاطر حتى يثبت الشماليون بأفعالهم – لا بمجرد كلماتهم – أن ما في نفوسهم قد تغير ". فكان رد محمد صالح الشنقيطي عليه " أن الشماليين ليست لديهم رغبة في الهيمنة على الجنوب ويريدون أن ينضم إليهم الجنوب لوضع سياسة للقطر بأكمله ، وأن البريطانيين كانوا في زمانهم أكبر تجار رقيق في التاريخ ، وأن جزر الهند الغربية يسكنها الأفارقة الذين استرقوا في الماضي من قبل البريطانيين ، وأنه مع تطور الرأي العام أدرك البريطانيون شرور تجارة الرقيق ". واضاف الشنقيطي أن " ماحدث في بريطانيا حدث الآن في شمال السودان حيث أدرك أن الرق همجي وضار ".[٩]

وقد لخص دكتور القدال ما جرى في مؤتمر جوبا في ١٢ و ١٣ يونيو عام ١٩٤٧ بقوله إن الإنجليز عقدوا هذا المؤتمر بهدف فصل الجنوب عن الشمال وأوعزوا للمندوبين الجنوبيين بتبني الدعوة لإنفصال الجنوب عن الشمال

حتى جعلوهم يتخذون هذا الموقف في اليوم الأول للمؤتمر. " وفي المساء بدأ المندوبون الشماليون بقيادة الشنقيطي مفاوضات مضنية في أروقة المؤتمر ، وأقنعوا الجنوبيين بضرورة وحدة السودان. وفي اليوم التالي للمؤتمر انقلب الجنوبيون عن موقفهم الأول انقلاباً تاماً أمام دهشة البريطانيين من ذلك التغيير المفاجئ. ويرجع الفضل للشنقيطي في ذلك التحول المفاجئ. وبعدها تم تكوين الجمعية التشريعية للشمال والجنوب ".[10]

في يومه الثاني انتهى مؤتمر جوبا إلى قرار يؤكد رغبة المؤتمرين في وحدة البلاد ، إذ جاء فيه: " إن ما يرغب فيه السودانيون الجنوبيون هو أن يتحدوا مع السودانيين الشماليين في سودان واحد. وإن الجنوب ينبغي لذلك أن يكون ممثلاً في الجمعية التشريعية المقترحة ، وإن عدد الجنوبيين الممثلين (للجنوب) يجب أن يكون أكثر من ثلاثة عشر ، وهو العدد الذي أوصى به مؤتمر إدارة السودان ؛ وأنه يجب انتخابهم من قبل مجالس المديريات في الجنوب لا من قبل المجلس الاستشاري لجنوب السودان. وإن التجارة والمواصلات بين الاقليمين ينبغي تحسينها. ويجب أن تتخذ خطوات في اتجاه توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب ". يقول دكتور دياب: " وجاءت قرارات مؤتمر جوبا حسبما خطط لها الشماليون من أعضاء مؤتمر إدارة السودان. وكانت القرارات بمثابة طعنة أو ضربة قاضية لأنصار سياسة الإدارة البريطانية التقليدية التي سارت على فصل الجنوب عن الشمال. وقد ضربت القرارات آخر مسمار في نعش تلك السياسة بفضل كلمنت أمبورو ومحمد صالح الشنقيطي ".[11]

هكذا تمهد الطريق لقيام الجمعية التشريعية. وسنرى لاحقاً أن الحكومة المصرية اعترضت على مشروع الجمعية التشريعية المقترح ، وطالبت بمقاعد في المجلس التنفيذي المقترح تكون مساوية لعدد مقاعد البريطانيين فيه ، وبوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري بعد انقضاء الفترة الانتقالية ؛ وأن الأحزاب الاتحادية – التي قاطعت المجلس الاستشاري ومؤتمر إدارة السودان وغابت عن

مؤتمر جوبا – قاطعت أيضاً الجمعية التشريعية وقاومتها عند قيامها في ديسمبر ١٩٤٨ دون موافقة مصر.

السودان في أروقة مجلس الأمن:

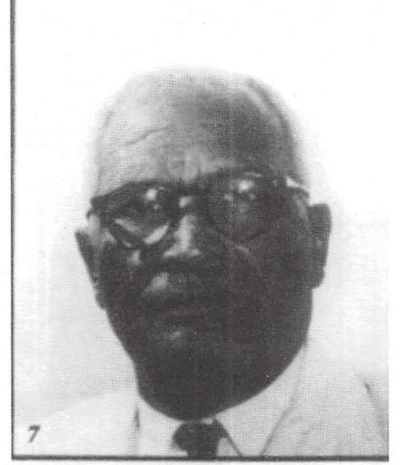
سلف القول بأن مفاوضات النقراشي – كامبل لم تفض إلى اتفاق بين الطرفين أو لإنقاذ البرتوكول. وفي ٢٧ يناير ١٩٤٧ أبلغت حكومة النقراشي مجلس النواب المصري بعزمها على طرح مطالبها بجلاء القوات الأجنبية ووحدة وادي النيل على مجلس الأمن. وفي ٢٨ يناير ١٩٤٧ أعلن " وفد السودان " (الذي يضم الأحزاب الاتحادية) مساندته لقرار حكومة النقراشي. كما أعلنت الجبهة الاستقلالية في أوائل فبراير ١٩٤٧ ترحيبها برفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة لثقتها بعدالة مطلب الاستقلال. وعبرت عن رفضها لقول بريطانيا بأن السودان لم ينضج بعد لممارسة حق تقرير المصير ، وعن رفضها لمطالبة مصر بالسيادة على السودان ، وأكدت أنها سوف تطالب (في مجلس الأمن) بإنهاء الحكم الثنائي وباستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا. وقالت الإذاعة المصرية ومن يؤيدها من السودانيين إن أغلبية الشعب السوداني تؤيد السيادة المصرية وتؤيد وحدة وادي النيل الأبدية تحت التاج المصري ، وإنهم يرحبون بالاستفتاء العام ، وللشعب أن يقول كلمته وعلى الجميع أن يرضوا بحكمه.[١٢]

رفع النقراشي باشا – نيابة عن الحكومة المصرية – عريضة دعوى إلى مجلس الأمن في ١١ يوليو ١٩٤٧ طالب فيها بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وإنهاء النظام الإداري القائم في السودان. ولكن حزب الوفد المصري بزعامة النحاس باشا هاجم العريضة لأنها في نظره لا تمثل إلا وجهة نظر مقدميها. جاء هذا في برقية بعث بها مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد إلى رئيس مجلس الأمن قال فيها النحاس إن رئيس الحكومة المصرية (النقراشي) " لم يزد على أن طالب في استخذاء بإنهاء النظام الإداري القائم في السودان "مع علمه بأن مشكلة السودان بالنسبة لمصر هي مشكلة حياة أو موت".

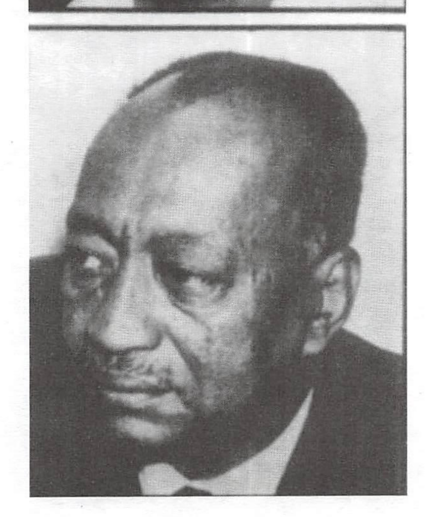
وذلك أن مطلبي الشعب المصري – في نظر حزب الوفد – هما الجلاء عن مصر والسودان والاعتراف بوحدة وادي النيل لأن مصر والسودان وطن واحد.

من ناحية أخرى قام بعض أعضاء " وفد السودان " المكون من الأحزاب الاتحادية وفي طليعتهم السيد إسماعيل الأزهري بتهنئة النقراشي على العريضة. وجاء في بيان أصدره الأزهري أن العريضة " جاءت محكمة في صياغتها دقيقة في تعابيرها شاملة لكل جوانب القضية ، مختصرة مركزة سديدة الأهداف والغايات ". وقال إن السودانيين ابتهجوا ابتهاجا عظيماً لما حوته العريضة من ترجمة صادقة لمطالب السودانيين التي تتلخص في جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً ناجزاً وإنهاء النظام الحالي في السودان.[١٣]

أما حزب الأمة فقد أعلن أنه يؤيد إلغاء الحكم الثنائي وجلاء القوات البريطانية ، ولكنه – كداعية إلى استقلال السودان – يطالب بحق السودانيين في تقرير مصيرهم بحرية ، وهو الأمر الذي أغفلته عريضة دعوى النقراشي لمجلس الأمن. وعلى أثر هذا الإعلان أرسل حسن البنا مرشد الأخوان المسلمين في مصر برقية إلى السيد عبد الرحمن المهدي جاء فيها :" لقد رفع سماحة والدكم العظيم علم الثورة انتصاراً لله والوطن والحق فقاومه الغاصبون من أعداء الله والوطن والحق لحاجة في نفس يعقوب كشفت عنها الأيام. فأعيذكم بالله أن تكونوا في موقفكم من قضية الوادي حجة أوشبه حجة لهؤلاء الغاصبين المعتدين ولو بطريق غير مباشر". وطلب من السيد عبد الرحمن في برقيته أن يؤيد مطلب مصر فلا يطالب بالاستقلال ليعين " الخصوم الأقوياء على الأخوة والأصدقاء ". وتناولت صحيفة " النيل " برقية حسن البنا واصفة إياها بتغليب العاطفة على المنطق. وقالت عن ما جاء في البرقية من ذكر " الغاصبين " الذين قاوموا الإمام المهدي :" ونحن نحمد لفضيلته هذه الصراحة وإن لم يوضح لنا هل يشمل لفظ الغاصبين قومه أم يقصد به الإنجليز وحدهم. إن الإمام المهدي قاد قومه في جهاد مشروع لتحرير بلادهم وتغيير المنكر الذي فشا فيها ، وإن المصريين مهما انتحلوا من أعذار لإراقة دماء السودانيين المدافعين عن حريتهم



السادة:
عبد الرحمن عبدون،
نقد الله،
محمد أحمد المحجوب .



فلن يستطيعوا أن يبرروا استعانتهم بالإنجليز على قوم هم إخوانهم في الدين وجيرانهم في الوطن. ولن تغسل عنهم المحيطات العار الذي لصق بهم يوم نصروا الكفر على الإسلام والعبودية على الحرية لا يدفعهم إلى ذلك سوى الطمع وحب التملك ". وأكدت الصحيفة أن السودانيين لا يعادون المصريين بل يرغبون في صداقتهم والتعاون معهم شريطة توفر الحرية والندية ، وأن السيد عبد الرحمن يرحب بأي وفد منهم ينشد التفاهم والتعاون ، فهو قد أبدى هذا الاستعداد من قبل في برقيته التي بعث بها إلى صدقي في العام الماضي .[١٤] وهي البرقية التي أهملها صدقي ولم يحفل بالرد عليها.

في محاولة لتوحيد كلمة السودانيين اجتمع بمنزل محمد أحمد محجوب في ٣ أغسطس ١٩٤٧ مندوبون عن الجبهة الوطنية (وهم عبد الله ميرغني ومبارك زروق وحسن الطاهر زروق ومحمود الفضلي ومندوبون عن الجبهة الاستقلالية (وهم عبد الله خليل ومحمد أحمد محجوب ومحمد أحمد عمر وأحمد يوسف هاشم)، واتفقوا بالإجماع على إرسال برقية لمجلس الأمن تحوي المطالب الآتية: (١) إنهاء الحكم الثنائي في الحين (٢) قيام حكومة سودانية ديمقراطية (٣) تستند الحكومة الديمقراطية إلى جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً (٤) تشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية هيئة الأمم المتحدة (٥) تقرر الحكومة السودانية الديمقراطية مستقبل السودان بالطرق الدستورية الحرة. واتفقوا على التمسك بحل القضية السودانية أمام الهيئات الدولية دون الرجوع إلى مفاوضات ثنائية بين مصر وبريطانيا.

حظي مشروع الاتفاق هذا بتأييد الجبهة الاستقلالية له بالإجماع في الاجتماع الذي انعقد بدار حزب الأمة في أم درمان في ٤ أغسطس ١٩٤٧. غير أن المشروع أثار خلافات حادة في أوساط الجبهة الوطنية (تجمع العناصر الاتحادية) إذ اعتبره بعض أقطابها خيانة لمصر ومخالفاً لمبادئ " وفد السودان " فانفضّ بذلك سامر الوفاق وأبرقت كل من الجبهتين مطالبها إلى مجلس الأمن على حدة. طالبت الجبهة الاستقلالية في برقيتها إلى مجلس الأمن بإلغاء الحكم

الثنائي فوراً وباستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا ، وبعدم العودة للمفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا حول السودان لأن " أي حلول تأتي عن طريقهما لن تكون إلا لحماية مصالحهما على حساب السودانيين ". وعبرت الجبهة الوطنية (الاتحادية) في برقيتها إلى مجلس الأمن عن تأييدها لعريضة الدعوى التي رفعها النقراشي للمجلس. كما أبرق الحزب الجمهوري مجلس الأمن مطالباً باستقلال السودان وإلغاء الحكم الثنائي وإعادة السيادة على السودان لأهله. يُذكر أن هذا الحزب قد انسحب من الجبهة الاستقلالية عندما رفعت مقاطعتها للمجلس الاستشاري ومؤتمر إدارة السودان في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٦ عقب عودة السيد عبد الرحمن المهدي من رحلته إلى لندن بعد تفاوضه مع رئيس وزراء بريطانيا و" إجهازه " على بروتوكول صدقي – بيفن كما سلفت الإشارة. غير أن الحزب الجمهوري لم يكن يحفل " بتصريحات المستعمرين ووعودهم " بل يفضل المضي في الجهاد حتى يظفر السودان باستقلاله."[١٥]

صحب النقراشي إلى مجلس الأمن " وفد السودان " المكون من الأحزاب الاتحادية ، بقيادة السادة إسماعيل الأزهري زعيم حزب الأشقاء[١٦] وإبراهيم المفتي وتوفيق أحمد البكري ، ثم لحق بهم الدرديري أحمد إسماعيل وعمر الخليفة عبد الله وحامد صالح الملك ، للدفاع عن قضية وحدة وأدي النيل.

كما سافر إلى الأمم المتحدة في نيويورك وفد الجبهة الاستقلالية المكون من السادة : الصديق عبد الرحمن المهدي وعبد الله خليل (سكرتير حزب الأمة) ومحمد أحمد محجوب (سكرتير الجبهة الاستقلالية) ومحمد صالح الشنقيطي (الذي استقال من المصلحة القضائية قبل سفره)، للدفاع عن حق السودانيين في الاستقلال التام وتقرير المصير. وفي نيويورك قام كل من الوفدين السودانيين المتعارضين بنشاط واسع لتوضيح وجهة نظره وكسب تأييد المنظمة العالمية لها.

في ٥ أغسطس ١٩٤٧ ألقى النقراشي أمام مجلس الأمن خطاباً أكد فيه تمسك مصر بالسودان وسمى قضية السودان بالقضية الداخلية لمصر (مما ينفي

عن السودانيين مبدأ حق تقرير المصير). وقال إن كتشنر قاد عام ١٨٩٦ جيشاً مصرياً – باسم خديوي مصر – لاسترداد السودان ، واستناداً إلى السيادة المصرية على السودان أجبر كتشنر الحملة الفرنسية على السودان بقيادة مارشان على الانسحاب من فشودة عام ١٨٩٨. ولما كان من المعلوم أن السيادة المصرية على السودان قد نشأت في الأصل عندما غزا جيش محمد علي السودان عام ١٨٢١ ، فقد جاء في رد الاسكندر كادوقان مندوب بريطانيا في مجلس الأمن على خطاب النقراشي انتقاد شديد لفترة حكم محمد علي للسودان واصفاً إياها بأنها تميزت بالقهر وتجارة الرقيق. وقال في رده إن مصر ترفض الحرية للسودان وقد ظفرت بها هي لنفسها من بريطانيا على أنها حق لها. وفيما يتعلق برابطة اللغة والدين التي ركز عليها النقراشي قال كادوقان إن مثل هذه الرابطة مشتركة بين كثير من الشعوب الأخرى التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وحتى الوحدة الجغرافية المترتبة على وجود نهر النيل المشترك لا تعني بالضرورة قيام وحدة سياسية ؛ وذلك أن وادي النيل يضم – إلى جانب مصر والسودان – كلاً من إثيوبيا ويوغندا والكونغو البلجيكي ، وأن حوالي ٨٠٪ من مياه النيل تأتي من إثيوبيا وحدها ، وإثيوبيا دولة مستقلة وعضو في منظمة الأمم المتحدة ومن حقها أن تبقى منفصلة عن كل من مصر والسودان رغم اشتراكها مع غيرها في جريان مياه النيل في أراضيها. وقال كادوقان إن السودان تحرر من قبضة مصر فترة من الزمن قبل اتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة ١٩٣٦ ، وذلك عند نجاح الثورة المهدية التي شبت فيه. ونادى في نهاية خطابه برفض دعوى مصر.[١٧] ولقد نشر " وفد السودان " (الموالي لمصر) في عام ١٩٤٦ وثيقة بعنوان " داخل الإمبراطورية " قال إنها صدرت في سبتمبر ١٩٤٥ تبين أهمية السودان بالنسبة للإمبراطورية البريطانية. وكان مما جاء فيها " أن السودان يتحكم في مصير مصر التي تعتمد على مياه النيل في حياتها ، وأنه ذو أهمية لموقعه الاستراتيجي على البحر الأحمر في طريق المواصلات إلى الشرق الأقصى ، وأن فيه قوى اقتصادية كامنة عظيمة منها القطن الذي نال قدراً

ملحوظاً من المكانة والاهتمام ، وأن مساحته حوالي مليون ميل مربع وسكانه بين سبعة إلى تسعة ملايين ، وهو مستعمرة بريطانية من جميع نواحيه ماعدا الناحية القانونية الدستورية ؛ ويسمى وضعه السياسي بلغة القانون الدولي " حكماً ثنائياً " تشترك فيه بريطانيا ومصر. ولقد نشأ هذا النظام في عام ١٨٩٨ حينما قامت حملة بريطانية مصرية بتقويض أركان الحكومة المهدية المستقلة التي صمدت أربعة عشر عاماً كاملة أمام جميع القوى الاستعمارية ".[١٨] يبدو أن هذه الوثيقة كانت من ضمن الحجج التي يستند عليها " وفد السودان " في اتهامه لبريطانيا بأنها تريد ضم السودان إلى إمبراطوريتها.

أيد " وفد السودان " (المكون من الأحزاب الاتحادية) خطاب النقراشي وصرح إسماعيل الأزهري رئيس الوفد بأن الأغلبية الساحقة من السودانيين ترغب في الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري على أن تحتفظ للسودان بتقاليده ! وأما وفد الاستقلاليين فقد أكد في لقائه مع النقراشي في نيويورك تمسكه بالجلاء التام وباستقلال السودان استقلالاً تاماً عن كل من مصر وبريطانيا. وتقدم كل من عبد الله خليل ومحمد أحمد محجوب – باسم الجبهة الاستقلالية – بمذكرة مشتركة إلى مجلس الأمن تحوي مطالب السودان. وقد استعرضت هذه المذكرة تاريخ السودان القديم وقالت إن السودانيين قد صمدوا في معارك عديدة في وجه جيوش محمد علي الغازية حتى تغلبت الأسلحة المتفوقة على صمودهم. وجاء الإمام المهدي فحرر البلاد عنوة وأسس في عام ١٨٨٥ سوداناً مستقلاً احتفظ باستقلاله التام على مدى أربعة عشر عاماً حتى جاء الغزو البريطاني المصري بالحكم الثنائي عام ١٨٩٨. واتهمت المذكرة النقراشي بتشويه الحقائق التاريخية في خطابه ، واعترضت على ادعاء الإنجليز – رغم اعترافهم بحق السودانيين في تقرير المصير وفي الاستقلال – بأن السودان لم يصل بعد إلى مرحلة الحكم الذاتي. واعترضت على ادعاء كادوقان بأن السودانيين لا يرغبون في تغيير النظام الحالي القائم في السودان ، واصفة الإدارة الثنائية بأنها فاسدة ، وأن كل السودانيين متفقون على أنها فاسدة ، وأن

الضرورة تقتضي إلغاءها وزوالها ، مؤكدة أن السودانيين مصممون على إنهاء الحكم الثنائي وتحديد مصيرهم بأنفسهم. وعبرت عن ثقة السودانيين في أن هذه المطالب سوف تحظى بتأييد كل الأمم الديمقراطية لأنها تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة القائم على أساس مبادئ ميثاق الأطلنطي والحريات الأربع. وهددت المذكرة بمقاومة أي قرار في هذا الصدد يصدر ضد إرادة السودانيين. وطالبت مجلس الأمن بأن يقرر إنهاء الحكم الثنائي فوراً واستقلال السودان التام عن كل من مصر وبريطانيا.[١٩]

ولم تكن حكومة السودان بمعزل عن هذا الجدال الدائر في أروقة الأمم المتحدة حول مستقبل السودان فقد أرسلت وفداً منها إلى نيويورك لمعاونة مندوبي الحكم الثنائي عند مناقشة قضية السودان ؛ فأصدر وفدها في نيويورك كتيباً اسماه: " السودان : سجل تقدم " سرد فيه شذرات مما اسماه منجزات الإدارة السودانية في سائر المرافق ومجالات الحياة.[٢٠]

وفي السودان لم يكن السيد علي الميرغني راضياً عن وجود السيد الصديق عبد الرحمن المهدي ضمن وفد الجبهة الاستقلالية في نيويورك. فأرسل برقية إلى مجلس الأمن جاء فيها :" كنت أرى من المصلحة ألا يتدخل زعيم ديني في مسائل السياسة الأمر الذي أطال إحجامي عن الخوض فيها ، وذلك حرصاً على أن يمارس جمهور الشعب حقه السياسي بحرية تامة من غير تأثير. أما الآن وقد تطورت الأحوال وتدخل زعيم ديني بإرسال مندوب عنه فنبدى أنه لا يمثل إلا أقليـــة ".

ولكن برقية السيد علي الميرغني أثارت رد فعل عنيف في أوساط دعاة استقلال السودان. فقد شن عليها الأستاذ عبد الرحيم الأمين هجوماً لاذعاً في صحيفة " النيل " التي يحررها ، ذكر فيه أن " السيد علي لم يخرج عن صمته إلا ليقول إنه لا يريد أن يتكلم وأنه لا يريد غيره من القادرين على الكلام أن يتكلموا أيضاً ". وأشار إلى أن برقية السيد علي إلى مجلس الأمن قد اقتصرت

على نفي الأغلبية عن السيد عبد الرحمن المهدي ولم تعبر عن رأي السيد علي الميرغني في مستقبل السودان في تلك اللحظة الحاسمة. وقال في معرض نقده لاعتراض السيد علي الميرغني على تدخل زعيم ديني في مسائل السياسة :" إن الإسلام لا يعرف شيئاً يسمى زعامة دينية أو روحية ، وإن قادة المسلمين وعلى رأسهم النبي وخلفاؤه ومن تبعهم من السلف الصالح كانوا يعملون للدنيا والآخرة. إن النبي جمع في شخصه وظائف القائد الحربي والزعيم السياسي والرئيس الإداري ، وإن خلفاءه وأصحابه خاضوا معامع السياسة الحزبية السافرة دفاعاً عن الرأي الذي يعتقدونه في الإمامة. ولا شك أن سيادته اطلع على تاريخ النضال السياسي بين على وأبي بكر وعمر ، وبين علي وعثمان وطلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين ، وبين علي ومن انضم إليه من كبار الصحابة أهل بدر في جانب ، ومعاوية ومن تبعه من كبار الصحابة في الجانب الآخر. ولا شك أن سيادته يوافقنا على أن النبي وأصحابه هؤلاء هم القدوة التي تحتذى في كل أمر يخص الدين ، وأن شعارهم هو ما أثر عنهم من قولهم (لا رهبانية في الإسلام). ذلك القول الذي استنبطوه من روح الدين ونزل به القرآن في قوله تعالى (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم). ولن نذهب في التدليل على أن الإسلام يحض على العمل السياسي أكثر من ذلك مادام سيادته قد اقتنع بهذا الرأي. ولكن هناك استدراك لابد منه وهو أن لسيادته في مناسبات عدة منذ عام ١٩١٩ في خطبه في لندن والخرطوم تصريحات مسجلة عن رأيه في مستقبل السودان ، وأن الحكومة ما زالت تستشير سيادته في سياستها من حين لآخر ، وهو أمر لا ينفيه سيادته. ولم يمنعه رأيه القديم في الابتعاد عن السياسة عن الخطابة في قصر بكنجهام رئيساً لوفد الولاء ، ولا في قصر الحاكم العام أمام اللورد اللنبي كبيراً لزعماء السودان حينئذ ، كما لم يمنعه فيما نعلم إلى اليوم عن الإدلاء برأيه في المشاورات الخاصة بينه وبين حكومة السودان. ويذكر الناس أن سيادته لم يمتنع عن الإدلاء برأيه إلا عندما وضع مصير السودان في الميزان وتجاذبته

إنجلترا ومصر ، فأعلن سيادته أن مرضه حال بينه وبين تتبع الحوادث التي تجري في السودان مرة وأنه زعيم روحي لا شأن له بالسياسة مرة أخرى ".

ثم قال عبد الرحيم الأمين إن هنالك ثلاثة آراء حول مصير السودان المـــرتقب: " أولها رأي أهل السودان وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدي ، وهو إنهاء هذا الحكم ورد سيادة السودان لأهله وقيام حكومة سودانية مستقلة. وثانيها رأي مصر ومن تبعها من دعاة الوحدة وهو بسط سيادة مصر على السودان أو ضمه إليها. وثالثها رأي حكومة السودان ومن تبعها وهو بقاء هذا الحكم إلى أن يصل السودانيون مرتبة الحكم الذاتي. فأي هذه الآراء يؤيـــد سيادته"؟ ثم قال عبد الرحيم الأمين محاولاً الإجابة على هذا السؤال الذي طرحه:" لقد ذهب الناس في ذلك شتى المذاهب ، ففريق قال إن سيادته يؤمن باستقلال السودان ولكنه لا يريد أن يعلن هذا الرأي حتى لا يعتبر تأييداً لرأي زعيم الاستقلال ولذلك اكتفى بنفي الأغلبية عنه. وفريق قال إن سيادته لا يريد وحدة وادي النيل ولذلك سكت عن تأييدها في الوقت الذي يقرر فيه مصيرها. وفريق يقول إن سيادته يؤيد بقاء الحكم الحاضر ولذلك سكت عن تأييد كل من الاستقلال والوحدة ". وخلص عبد الرحيم الأمين من كل ذلك إلى أن برقية السيد علي الميرغني إلى رئيس مجلس الأمن " لا تفيد السودان ، ولا تفيد مصر ، ولا تفيد سيادته ، ولا تضر خصومه ".[٢١]

هذا وقد بذل جماعة من كبار الخريجين في السودان في الأسبوع الثاني من أغسطس ١٩٤٧ محاولة لطرح مشروع جديد يهدف إلى قيام ائتلاف بين الجبهتين الاستقلالية والوطنية (الاتحادية)، ولكن المحاولة باءت بالفشل. فقد رفضت الجبهة الوطنية (الاتحادية) أي مسعى لا يتضمن قيـــام حكومة سودانية ديمقراطية " في اتحـــاد مع مصر تحت التاج المصري ".[٢٢]

موقف مجلس الأمن من القضية:

عندما طرح موضوع قضية السودان للمداولة في مجلس الأمن أجمع المتحدثون من أعضائه على تأكيد حق السودانيين في تقرير مصيرهم. وقرر مجلس الأمن الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعماله ، ونصح الطرفين باللجوء إلى المفاوضات سبيلاً لحل خلافاتهما. وهكذا علق المجلس شكوى مصر.[٢٣]

اعتبر الاستقلاليون ما تمخضت عنه مداولات مجلس الأمن بشأن القضية السودانية مكسباً لدعوتهم إذ أيد أعضاء مجلس الأمن حق السودانيين في تقرير المصير. ورفضت صحيفة " الأمة " وصف الإنجليز للسودانيين بعدم النضج السياسي وقالت إنهم في مستوى غيرهم من الشعوب التي تتمتع بالاستقلال السياسي التام. وبعث السيد عبد الرحمن المهدي ببرقية إلى مجلس الأمن يشكر فيها أعضاء المجلس على اعترافهم الصريح بحق السودانيين في تقرير مصيرهم. وجاء في هذه البرقية :" وحينما تسمحون للشعب السوداني الذي يتجه بآماله القوية نحو مجلسكم الموقر بأن يشرح ممثلوه الاستقلاليون للمجلس مباشرة قضية بلادهم المعتدى على حريتها ، والتي حكمت حكماً ثنائياً شاذاً – حينما تسمحون بذلك ، فأنتم تعرفون أنه ليس هناك مجال للشك في استعداد هذا الشعب لتحمل أعباء نفسه بنفسه ، وأن السماح باستمرار استعباده يتنافى والمبادئ التي قام مجلسكم يذود عنها ، والتي خاض السودان غمار الحرب في سبيل تحقيقها ". وعلى الصعيد الآخر اعتبر دعاة الوحدة مع مصر ، وذلك على لسان السيد إسماعيل الأزهري ، أن طرح القضية على مجلس الأمن عاد عليهم بمكسب سياسي ومكسب أدبي. أما المكسب السياسي فهو خروج القضية من النطاق الثنائي إلى المجال الدولي العام. وأما المكسب الأدبي فهو تعريف العالم بأسره بحقيقة وحدة وادي النيل والأسس التي تقوم عليها صلات شعب وادي النيل.[٢٤]

قال الأستاذ أحمد سليمان :" وقد اعترف كبار موظفي حكومة السودان الذين بعثهم الحاكم العام لحضور مناقشة قضية السودان في هيئة الأمم ، وعلى رأسهم كريد السكرتير القضائي ومستر ميل وكيل حكومة السودان بلندن ، بأن

أعضاء وفد الجبهة الاستقلالية كانوا في مستوى الوفود الأخرى الذين حضروا اجتماعات الجمعية ، وأنهم لم يكونوا مجرد برادع ينفذون توجيهات حكومة السودان كما كان ظن المصريين وكما كان يروج خصومهم الاتحاديون ؛ إذ كانوا على درجة كبيرة من العناد والتصلب خاصة بما يختص بمطلب تحقيق استقلال السودان التام."[٢٥]

وكتب السيد عبد اللطيف الخليفة (الذي كان عضو اللجنة التنفيذية العليا للحزب الوطني الاتحادي واسندت له فيها شئون الجنوب وكذلك الشئون العربية والأفريقية) في مذكراته يصف موقف النقراشي في مجلس الأمن بأنه " كان قوياً "وأن" عرضه للقضية كان واضحاً وصريحاً ووافياً لم يترك فيه حجة ولا منطقاً إلا أورده سواء من الناحية التاريخية أو العلمية أو القانونية أو السياسية ". ولكن بريطانيا – كما قال – "أوعزت لبعض الدول التي كانت تدور في فلكها مثل البرازيل واستراليا لتتقدم باقتراحات ومشاريع قرارات للتشويش على موقف مصر وحقها الصريح الأبلج... وانتصر باطل الحكومة البريطانية المستند على القوة والنفوذ العريض على حق مصر المستند على المنطق والقانون والواقع".[٢٦]

وقال الدكتور دياب إن رأي مصر لم يجد قبولاً في مجلس الأمن ؛ " فحتى الاتحاد السوفيتي الذي وعد مصر بالوقوف بجانبها ، طالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان لا وحدة البلدين تحت التاج المصري ". وأخيراً قرر مجلس الأمن في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعماله ونصح مصر وبريطانيا بمزيد من المفاوضات. وقال دكتور دياب إن موقف مصر في مجلس الأمن قد ضعفته عوامل خارجية وداخلية. أما الخارجية فهي التقارب والتآزر بين الدول الاستعمارية الغربية والاتحاد السوفيتي ومعسكره. وأما الداخلية فأهمها تأخر الحكومة المصرية في عرض القضية ، والخلافات الشخصية بين قادة وزعماء الأحزاب السياسية الذين لم يهتموا بشئ قدر اهتمامهم بمصالحهم الشخصية ومطامعهم الذاتية. وقال إن ذلك التنافس من أجل كراسي

الحكم فقط وعدم الاهتمام بالمصلحة الوطنية قد وضح ، وهو الذي أدى إلى فساد الحياة السياسية المصرية. فقد بلغت الخلافات حداً جعل حزب الوفد يبعث برسالة إلى مجلس الأمن – أثناء عرض النقراشي للقضية – يعلن فيها للمجلس أن حكومة النقراشي لا تمثل الأمة المصرية ، وأن سياستها تمليها مصالح رجعية وإقطاعية ودكتاتورية ... ويقول دكتور دياب إن " هذه الرسالة كانت بإيعاز من السفارة البريطانية في القاهرة ، وكل ذلك كان على حساب الأمة ". ويضيف قائلاً: "أما في السودان ، فقد اعتبر حزب الأمة قرار مجلس الأمن انتصاراً لهم ورحبوا به أيما ترحيب ، وخاصة ما قاله العضو الصيني من أنه يجب أن يكون للسودانيين الحق الكامل في تقرير مصيرهم بحرية تامة وأن مثل هذا الحق في تقرير المصير هو الأساس في ميثاق الأمم المتحدة".[٢٧]

ولعله من الطريف أن نذكر هنا تلك المقابلة التي هيأ لها هنري كورييل في منزله بميدان طلعت حرب في القاهرة وتمت بين السيد إسماعيل الأزهري والجنرال ديجول رئيس حكومة فرنسا الحرة ورمز مقاومة الاحتلال الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية ، في أواخر عام ١٩٤٤. يقول السيد عبده دهب (اليساري السوداني المعروف في مصر آنذاك) إنه ذهب لهذا اللقاء بصحبة السيد محمد أمين حسين وشخص آخر (لعله الدكتور عبد الوهاب زين العابدين). وبعد قليل من وصوله جاء إسماعيل الأزهري ومعه إسماعيل عثمان صالح ومحمد عبد الرحمن الكبيدة. ثم جاء الجنرال ديجول في ملابس مدنية وكان قادماً من الجزائر. وعن طريق مترجم مصري اسمه " تحسين " قال ديجول للأزهري: الآن نحن في المراحل الأخيرة للحرب وسوف نقبل على مؤتمرات أخرى بعد يالطا نتناول فيها قضايا الشعوب الواقعة تحت وطأة الاستعمار ، فماذا نقول عن قضية السودان؟ قال الأزهري: مطلبنا أن تقوم في السودان حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري. فقال ديجول: كيف تتفق كلمة "حرة" مع كلمة "تحت التاج المصري"؟ قال الأزهري: المقصود بالتاج المصري هو تفادي تاج آخر تقوم بإعداده حكومة السودان في الوقت الحاضر.

ثم سأله ديجول: هل السودان أمة واحدة أم شعوب وقبائل ؟ فقال الأزهري: هو أمة واحدة. قال ديجول: هل تكوّن وتماسك ؟ قال الأزهري: نعم. فقال ديجول: إذاً من حق السودان أن يطالب بتقرير المصير.[٢٨] ولسنا بحاجة لأن نذكر بأن قبول الوحدة تحت التاج المصري يسقط خيار الاستقلال التام لأن المصير يكون قد تقرر سلفاً ولم يعد هنالك خيار آخر إذ أن جميع الحكومات المصرية كانت تعتبر السودان جزءاً أصيلاً من أراضيها بحق الفتح عام ١٨٢١. فلن يكون إخضاع السودان للتاج المصري مرة أخرى سوى استرداد حق كان ضائعاً وتم العثور عليه !

والعجيب أن السيد عبد اللطيف الخليفة – الذي وصف لنا آنفاً موقف النقراشي في مجلس الأمن بإطراء ليس عليه من مزيد ، قال إنه حضر إلى السودان بعد قيام الحكم الذاتي في ١٩٥٤ وعمل في مكتب الخبير الاقتصادي المصري كمدير للمكتب الثقافي وأحد المسئولين عن قبول الطلاب في جامعة القاهرة فرع الخرطوم التي افتتحت حديثاً وكان هو من أصحاب المبادرة القليلين بفكرة إنشائها. ولكنه أبعد من عمله لأسباب قال عنها في تحسر واضح :" واكتفي الآن بالإشارة إلى تلك الأسباب في جملتها وهي أني نصحت لبعض رجال الثورة بقبول استقلال السودان وقطع السبل أمام خصوم مصر وإزالة الشكوك التي زرعوها ، وإحلال الثقة محلها ... فذلك أجدى لتحقيق الاتحاد في المستقبل من اتحاد يقوم على أرض بثت فيها الألغام والقنابل الزمنية ... فكان جزائي الإقصاء عن عملي والنظر إلى شخصي كخارج على المبادئ ".[٢٩]

فإذا كان هذا هو موقف مصر الرسمي بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع أحد دعاة وحدة وادي النيل المخلصين لأنه نصح " بقبول استقلال السودان "آنذاك لأنه" أجدى لتحقيق الاتحاد في المستقبل " على حد قوله ، فما ظنك بموقف الحكومات المصرية قبل ٢٣ يوليو إذا صار السودان تحت التاج المصري ؟ أليست هي الوحدة الأبدية التي لا فكاك منها – إذا أريد الفكاك حقاً – إلا بثورة يقودها مهدي سوداني آخر يخرج من رحم الغيوب ؟ إنني مازلت أعجب كيف

يكون اتحاد السودان مع مصر الرسمية تحت عرش " الفاروق المفدى " وسيلة لاستقلال السودان وحريته!

الجمعية التشريعية:

أ – البداية: بعد الذي حدث في مجلس الأمن في ما يتعلق بشكوى مصر ، أرسل حاكم السودان العام بالإنابة برقية إلى رئيس وزراء مصر في ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ يؤكد فيها عزم حكومة السودان على المضي قدماً وبالسرعة المبتغاة ، في تنفيذ توصيات مؤتمر إدارة السودان الخاصة بقيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي " ليجد فيهما السودانيون – على اختلاف مشاربهم – متنفساً مشروعاً للتعبير عن آرائهم ". وجاء رد النقراشي يعبر عن تحفظات الحكومة المصرية حول عضوية مؤتمر إدارة السودان لأنها لم تشتمل على عضو مصري واحد. ولكنه قال إن الحكومة المصرية سوف تنظر في التوصيات لما لموضوعها من الأهمية العظمى ، و" لأن الحكومة المصرية صادقة الرغبة في أن يتمتع السودانيون بأكبر قسط ممكن من الحكومة المركزية في بلادهم ، ولذلك فهي قد أحالت تقرير مؤتمر إدارة السودان إلى جهات الاختصاص لدراسته ".

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ أرسلت حكومة النقراشي مذكرة إلى الحكومة البريطانية تحمل وجهة نظرها بعد دراستها لمقررات مؤتمر إدارة السودان. وفي اليوم التالي (٢٦ نوفمبر ١٩٤٧) بعثت بصورة من هذه المذكرة إلى حاكم السودان العام. اشتملت المذكرة على انتقادات لما جاء في توصيات المؤتمر وبعض اقتراحات بإجراء تعديلات. فرد عليه الحاكم العام في الخامس من يناير ١٩٤٨ بمذكرة أشاد فيها بتأييد الحكومة المصرية لتقدم السودانيين المقترح نحو الحكم الذاتي ، ومؤكداً أن مشروع القانون المرتقب سوف يتضمن أغلب التعديلات التي اقترحتها الحكومة المصرية. من ناحية أخرى ، رحب الاستقلاليون في السودان بمذكرة النقراشي حول توصيات مؤتمر إدارة السودان. فقد سماها محمد أحمد محجوب " خطوة دبلوماسية بارعة " من جانب مصر لأنها طالبت بتوفير حرية الانتخابات للجمعية التشريعية المرتقبة. واعتبر

الصديق المهدي مذكرة النقراشي " مسلكاً عملياً صحيحاً لم تترك مداولات مجلس الأمن لمصر سبيلاً سواه "، وأكد ترحيبه بكل ما يفضي إلى تسلم السودانيين شئون الحكم في بلادهم. أما صحيفة " النيل " فقد نوهت بموافقة الحكومة المصرية على قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، وذكرت أن التعديلات التي اقترحتها مصر تستكمل النقص الواضح في مشروع حكومة السودان وتقوّي المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وتجعلها أشمل تمثيلاً وأوسع اختصاصات. ولكنها قالت إن مطالبة مصر برفع القوانين إلى دولتي الحكم الثنائي لكي تقرها الدولتان قبل إصدارها من المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، من الممكن أن تستغل لتعطيل أعمال المجلسين. وطالبت صحيفة "النيل" مصر بأن تنفي عن نفسها ما ألصقه بها الإنجليز وبعض ساستها أمام مجلس الأمن من التهمة القائلة بأنها "مصممة على امتلاك السودان وحرمان أهله من الحرية التي تطلبها لنفسها". ووصفت صحيفة "الأمة" مذكرة النقراشي حول توصيات مؤتمر إدارة السودان بأنها تدل على اعتراف مصر بحق السودانيين في حكم بلادهم ككيان منفصل عنها ، وأن هذا الاتجاه الجديد من مصر سوف يكسبها – إن هي استمرت عليه – صداقة الاستقلاليين. "فلم يكن سبب سوء التفاهم والعداء بيننا وبين مصر غير موقف مصر من مستقبل بلادنا. فهي في الوقت الذي تنادي فيه بحرية بلادها واستقلالها كانت تنادي بوضع السودان تحت التاج المصري".[٣٠]

ب – تجدد الخلافات: في ٢٠ أكتوبر كان وفد السودان (المشتمل على الأحزاب الاتحادية دون غيرها) قد أعلن رفضه للجمعية التشريعية في رسالة بعث بها إلى حاكم السودان العام وإلى دولتي الحكم الثنائي. وأكد أنه يرفض النظام الجديد حتى ولو جاء مبرأ من كل عيب لأنه يقوم في ظل إدارة ينادي السودانيون بزوالها و"يتنافى مع الأهداف القومية المتمثلة في جلاء القوات البريطانية عن البلاد ، وإنهاء الإدارة الحالية وقيام دولة وادي النيل تحت التاج المصري".

بعد ذلك بقليل تناقل الناس في الخرطوم والقاهرة أحاديث حول حصول بعض أعضاء الوفد على تصاريح تموين من حكومة النقراشي لقاء تأييد سياستها

نحو السودان. فدبت الخلافات في أوساط الوفد ، وحُمل يحي الفضلي على الاستقالة من عضويته ، وانسحب منه مستشاره توفيق البكري ، وانسحب منه حزب وحدة وادي النيل بزعامة على البرير. وطالب حزب وحدة وادي النيل وحزب الاتحاديين بعودة الوفد للسودان ومواصلة الكفاح فيه. غير أن حزب الأشقاء أصر على بقاء الوفد في مصر. وأيده في ذلك مؤتمر الخريجين العام في ٧ نوفمبر ١٩٤٧ معلناً أن الوقت لم يحن بعد لعودة الوفد للسودان. فاستقال محي الدين البرير من الهيئة الستينية للمؤتمر (التي كان حزب الأشقاء مسيطراً على أغلب مقاعدها)، وتبعه في الاستقالة كل من حسن الطاهر زروق وأحمد محمد علي السنجاوي وحسن سلامة ، وكان ثلاثتهم ينتمون إلى حزب الأحرار الاتحاديين. وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٧ انسحب حزب الاتحاديين من "وفد السودان". وفي أوائل يناير ١٩٤٨ أبرق سكرتيرو أحزاب وحدة وادي النيل والاتحاديين والأحرار الاتحاديين القصر الملكي ورئيس وزراء مصر بانسحاب أحزابهم من وفد السودان ، وبأن أعضاء الوفد المقيمين في القاهرة لا يمثلون إلا حزب الأشقاء. وهكذا لم يبق في عضوية الوفد غير السادة إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين وأحمد خير ومبارك زروق وإبراهيم المفتي ؛ وأعيد يحي الفضل إلى عضوية الوفد في فبرائر ١٩٤٨ بقرار من الهيئة الستينية للمؤتمر باعتبار أن استقالته من عضوية الوفد كانت استقالة مشرفة وفيها تضحية شخصية في سبيل المصلحة العامة ، ولم يكن هنالك ما يدعو إلى الاعتراض على تصرفاته.[٣١]

وعلى الرغم من أن "وفد السودان" قد أعلن رفضه لما اقترحه مؤتمر إدارة السودان من نظام جديد ، ونشر في أول ديسمبر ١٩٤٧ مذكرة حكومة النقراشي إلى الحكومة البريطانية بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان ، إلا أن تباين مواقف القيادات الاتحادية وتناقضها إزاء مذكرة النقراشي قد قاد في نهاية الأمر إلى مشاحنات بين الفرقاء داخل معسكر الفصائل الاتحادية أثارت النفوس وعمقت الخلافات. فقد رفض الأزهري (رئيس وفد السودان) مذكرة النقراشي بادئ الأمر. ثم ذهب هو ومحمد نور الدين (وكيل الوفد) إلى النقراشي – كما

جاء في الصحف – يشكرانه على مذكرته إلى حاكم السودان العام بشأن مقترحات مؤتمر إدارة السودان. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ قال الأزهري في بيان أصدره إنه لم يطلع من قبل على المذكرة ولم يقابل النقراشي ، وإنما اطلع على المذكرة في الصحف أول ديسمبر ١٩٤٧. وكرر رفضه للجمعية التشريعية وطالب مصر بأن " تستعمل حقها في المبادأة فتصوغ حكومتها دستوراً داخلياً للسودان يمنحه مليك الوادي لجنوب الوادي ". وأكد الأزهري في بيان آخر نشر بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٨ عدم علمه بالمذكرة قبل أول ديسمبر ١٩٤٧. غير أن علي البرير صرح لصحيفة الأهرام بأن الأزهري علم بأمر المذكرة من عبد الرزاق السنهوري وزير المعارف العمومية في حكومة النقراشي ووافق عليها قبل إرسالها إلى الحكومة البريطانية وإلى حاكم السودان العام ، وقبل أن تنشر في الصحف ! ومضى علي البرير قائلاً عن الأزهري لصحيفة الأهرام: "كنا نود أن نسأله بدورنا ألم يذهب هو ووكيله (يعني محمد نور الدين) إلى رئيس الوزراء شاكرين مهنئين بهذه المذكرة؟ ونسأله ألم يصرح لمندوب الأهرام بأنه قابل دولة النقراشي لكي يهنئ دولته بها؟ وإذا كان لا هذا ولا ذاك أفما كان من الأجدر أن يبادر بتصحيح الخبر عندما اطلع عليه؟ ولماذا سكت دهراً ثم جاء أخيراً يحاول التراجع والإنكار "؟

لقد أدت مذكرة حكومة النقراشي بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان إلى تصدع "وفد السودان"، الذي لم يعد إلا ممثلاً لحزب الأشقاء دون غيره من الأحزاب، ومن وراء ذلك مؤتمر الخريجين العام في السودان ، الذي كان يسيطر على قيادته آنذاك حزب الأشقاء. وقد جاءت مواقف حزب الأشقاء إزاء مذكرة النقراشي متناقضة كما رأينا. أما حزب وحدة وادي النيل فقد استنكر المذكرة، وقال زعيمه الدرديري أحمد إسماعيل إن الذين يستبشرون بمذكرة النقراشي "إنما يفعلون ذلك بدافع اليأس من كفاح مرير لنيل حقوقنا المهضومة بإجلاء الإنجليز عن بلادنا وقيام دولة وادي النيل". واستنكر حزب الاتحاديين أيضاً مذكرة النقراشي واعتبرها تنكراً لما أدلى به النقراشي نفسه في عريضة الدعوى التي

رفعها إلى مجلس الأمن. وعندما سئل خضر حمد قطب حزب الاتحاديين عن رأيه في تأييد إسماعيل الأزهري لمذكرة النقراشي ثم رفضه لها أجاب قائلاً : " لا أنكر على الأستاذ أزهري وطنيته وإخلاصه ولكني ماتوهمت فيه يوماً من الأيام العقلية السياسية. وهذا الاضطراب الذي بدا منه في تأييده لمذكرة النقراشي وتهنئته عليها ثم عدوله عن هذا التأييد وإنكاره للتهنئة عندما أحس بأن أحزاب الوحدة جميعها ومعها المؤتمر الذي يرأسه أزهري نفسه قد رفض المذكرة واستنكر صدورها من الحكومة المصرية – هذا الاضطراب دليل الأمية السياسية التي يمتاز بها رئيس الأشقاء ". ومضى خضر حمد يقول :" إن الأستاذ أزهري تنقصه العقلية السياسية. ولم ينكشف هذا الجهل بالشئون السياسية في الماضي للعامة – ولو كان معلوماً للخاصة – لأنه عندما كان رئيساً للوفد وكان الوفد وفداً كما رضيته البلاد ، كانت حوله نخبة من المخلصين أحسنوا توجيهه وجعلوا أنفسهم رقباء على أحاديثه وخطبه وتصريحاته لا تصاريحه. أما وقد انفض الناس من حوله – وهذا أيضاً من سوء السياسة وقلة الكياسة – فلا غرابة أن ظهر منه هذا الاضطراب في التفكير وظهر للناس على حقيقته إمعة ينتظر الوحي من النقراشي كأنه موظف في الحكومة المصرية. حتى إذا ما أحس أخيراً وبعد فوات الأوان أنه تورط بدأ يتخبط هذا التخبط المعيب ". نقلت هذه التصريحات عن خضر حمد (الذي كان يعمل ملحقاً بالقسم السياسي بجامعة الدول العربية آنذاك) صحيفة " السودان الجديد " في عددها الصادر بتاريخ ١٨ يناير ١٩٤٨. [٣٢]

ج- مفاوضات بشأن النظام الجديد:

درست الحكومة المصرية قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية الذي تلقته من حكومة السودان في ١٧ فبرائر ١٩٤٨ وأبدت أنه لم يتضمن التعديلات التي اقترحت مصر إدخالها عليه في مذكرتها التي بعثت بها من قبل. وعلى أثر ذلك انعقدت بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ٦ مايو ١٩٤٨ مفاوضات بشأن هذا القانون مثل الجانب البريطاني فيها دونالد كامبل سفير

بريطانيا في القاهرة ومثل الجانب المصري أحمد خشبة وزير خارجية مصر. ويبدو أن الحكومة المصرية قد وافقت على جميع نقاط مشروع المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية باستثناء أمر واحد. فقد تمسكت بأن يكون تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي مساوياً لتمثيل الإنجليز. فانتقدت جريدة " الرأي العام " هذا الموقف المصري وقالت إن الحكومة المصرية تراجعت عن مشروعها الذي قدمته من قبل في هذا الصدد تراجعــاً شديداً ، لا لشئ إلا لأنها لم تجد مكاناً للمشاركة الفعلية في المجلس التنفيذي. فهي لم ترفضه لأنه لا يحقق الحريات المطلوبة للسودانيين ولا يتيح للسودانيين التدريب المبتغى لكي يحكموا بلادهم ، بل لأنها لم تمثل تمثيلاً حقيقياً في الإدارة التنفيذية الحاكمة. (كانت الحكومة البريطانية قد وافقت على تعيين اثنين من المصريين أعضاء في المجلس التنفيذي ، ولكن مصر طالبت بأكثر من ذلك). استنكرت صحيفة " الرأي العام " موقف مصر وسمته " خروجاً من مصر على قضية وادي النيل المشتركة ، بل هي ضربة توجهها مصر في عنف وقوة إلى الحركة التحريرية في السودان ".[٣٣]

جرت في السودان محاولات من بعض العناصر الاتحادية بهدف إعادة تشكيل " وفد السودان " الذي لم يعد إلا واجهة لحزب الأشقاء بعد أن انسحبت منه الأحزاب الاتحادية الأخرى. وكان الغرض من إعادة تشكيله هو مناهضة محادثات خشبة – كامبل. غير أن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح فقد اتهم حزب الاتحاديين " وفد السودان " السابق بموالاة حكومة النقراشي التي سبق أن ارتبط بها " وعاش على أفضالها ونعم برعايتها "، كما اتهم الأشقاء بأنهم " يؤثرون إيفاد وفد إلى القاهرة يتمتع بالحياة الهانئة في فنادقها الفخمة ويتهربون بذلك من أعباء الكفاح في الداخل لأنه يعرضهم إلى ما لا يستطيعون الاضطلاع به ". وأعلن الدرديري أحمد إسماعيل أن علي البرير – مندوب حزب وادي النيل في القاهرة – مفوض للعمل مع جميع الجهات الشعبية في نطاق مبادئ الحزب دون ارتباط بما سوف يطلق عليه اسم " وفد السودان ". وحمل الدرديري مؤتمر الخريجين وحزبي الأشقاء والأحرار الاتحاديين " مسئولية هذا التصدع الأخير

في الوقت الذي تصل فيه المحادثات المصرية – البريطانية مرحلة دقيقة يخشى معها أن تطوح بأماني الوادي كله ".

ولما رفضت الحكومة المصرية مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وتمسكت بريطانيا وحكومة السودان بتطبيقه ، أصدر إسماعيل الأزهري بياناً في ١٤ يونيو ١٩٤٨ بوصفه رئيساً " لوفد السودان " طالب فيه الحكومة المصرية بالمسارعة بوضع دستور ونظام لحكم السودان الداخلي في نطاق الوحدة وتحت التاج المشترك ، وانتقد فيه دخول الحكومة المصرية في مباحثات مع الحكومة البريطانية بشأن مشاريع السودنة " الاستعمارية الهزيلة "، التي اعتبرها " ضلالاً وخديعة ". وفي إشارة إلى ترحيبه بفشل هذه المفاوضات قال:" ولكن الله سلم قضية الوادي من أن تضار ".

من الناحية الأخرى أجاز مجلس الحاكم العام قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وصار هذا القانون نافذاً منذ نشره بالجريدة الرسمية لحكومة السودان في ١٩ يونيو ١٩٤٨ ، وبذلك تم إلغاء قانون مجلس الحاكم العام لسنة ١٩١٠ وقانون المجلس الاستشاري لسنة ١٩٤٣. ولقد احتجت الحكومة المصرية على هذا التصرف من جانب حكومة السودان دون موافقة الحكومة المصرية. وقالت إن هدفها من وراء مفاوضاتها مع بريطانيا بشأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية " كان هو العمل من أجل أن يكون هناك نظام انتقال مؤقت يتدرب السودانيون خلاله على الحكم الذاتي ، تعاونهم فيه مصر معاونة ايجابية بأن يكون المصريون في المجلس التنفيذي على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد ، حتى إذا انتهت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملاً تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل ".[٣٤]

د- تباين الآراء حول الجمعية التشريعية:

بعد صدور قانون الجمعية التشريعية وإتباعه بقانون يمنع الموظفين من ممارسة العمل السياسي لم يكن من المستغرب أن تتباين رؤى الأحزاب

والجماعات في السودان حول هذه التطورات الدستورية الجديدة. فعلى صعيد معسكر الدعوات الاتحادية نجح الوسطاء في تقريب وجهات النظر الاتحادية فتكونت "جبهة الكفاح الداخلي" في ٨ يوليو ١٩٤٨ من أربعة مندوبين من مؤتمر الخريجين ومندوبين اثنين عن كل من الأحزاب الاتحادية الأربعة (الأشقاء، الاتحاديين، وحدة وادي النيل، الأحرار الاتحاديين)، وأسندت مهام سكرتارية الجبهة إلى خضر عمر. أعلنت الجبهة فور تشكيلها رفضها للمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وأبرقت الحاكم العام باستنكارها منع الموظفين من العمل السياسي، وطالبت النقراشي بالتدخل لسحب هذا القانون. واعتبر مؤتمر الخريجين (الذي كان تحت سيطرة حزب الأشقاء) أن في مشروع السودنة "خطراً محققاً على وحدة وادي النيل" وطالب النقراشي بتحديد موقفه من هذا المشروع ؛ كما أبرق الحاكم العام محتجاً على قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. ودعت " جبهة الكفاح الداخلي " إلى مقاطعة الجمعية التشريعية ومقاومتها ، وأقامت في ١٣ نوفمبر ليالي سياسية بأندية الخريجين في العاصمة وفي بعض مدن السودان الأخرى ودعت إلى إضراب عام في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ تاريخ الاقتراع في دوائر الانتخاب المباشر للجمعية. وسيرت المظاهرات المناوئة للجمعية التشريعية ، وتعرض كثير من قادتها للاعتقال والمحاكمة بالسجن. واستخدمت قوات الشرطة في عطبرة قنابل الغاز المسيلة للدموع ضد المتظاهرين ، فسقط خمسة منهم قتلى. وحوكم محمد نور الدين (نائب رئيس حزب الأشقاء) بالسجن لمدة ستة أشهر ، كما حوكم محمد المحلاوي بالسجن لمدة خمسة أشهر. وفي ١٥ ديسمبر سارت في سوق أم درمان مظاهرة من طلاب المعهد العلمي اعتقل إسماعيل الأزهري على أثر استجابته لها ، وحكم عليه في اليوم التالي بالسجن لمدة شهرين. كما حوكم إسماعيل الأزهري في مرة أخرى بالسجن لمدة أربعة أشهر على أثر تصريح له نشر في الصحف اتهم فيه الموظفين البريطانيين في حكومة السودان بإحداث مجاعة في شرق السودان عن قصد منهم ، بهدف إخضاع السكان وقمعهم."[٣٥]

هذا وقد لعبت الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) دوراً بارزاً في التعبئة والدعوة لمقاطعة الجمعية التشريعية. وخلافاً لشعار " وحدة وادي النيل " الذي كانت ترفعه الأحزاب الاتحادية ، فان " حستو " كانت تدعو إلى شعار : الكفاح المشترك " بين الشعبين السوداني والمصري ، وتنادي بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره بنفسه ، وهو الشعار الذي كانت ترفعه المنظمة اليسارية المصرية المسماة " الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" (حدتو). ويرى كثير من المؤرخين السودانيين والمصريين أن المنظمة اليسارية السودانية "حستو" هي الابن الشرعي للمنظمة اليسارية المصرية "حدتو". وقد نشأت "حسدتو" في أواخر عام ١٩٤٥ أو مطلع عام ١٩٤٦، وهي التي أنشأت مؤتمر الشباب السوداني في أغسطس عام ١٩٤٨، (وأسندت سكرتارية المؤتمر للأستاذ عوض عبد الرازق)، واستطاعت أن تسيطر على قيادة اتحاد طلاب كلية غردون، وأن تلعب دوراً رائداً في تعبئة العمال وتكوين اتحاد نقاباتهم.

كانت الحركة المصرية للتحرير الوطني بقيادة هنري كورييل (واسمه الحركي يونس)، وكانت منظمة "الشراراة" اليسارية (ايسكرا ... والكلمة روسية معناها "الشرارة") بقيادة هلل شقارتي (واسمه الحركي شندي)، وكانت هناك منظمة "تحرير الشعب" اليسارية أيضاً بقيادة مارسيل إسرائيل. وعلى أثر صراعات فيما بين هذه المنظمات وصراعات في داخلها خرجت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني (حدتو)، وهي التي ولدت على يديها وتربت في أحضانها إلى حين الفطام الحركة السودانية للتحرير الوطني (حستو). ولقد كانت حدتو (المصرية) ترى أن شعار وحدة وادي النيل الذي طرحته الأحزاب المصرية التقليدية شعار قاصر، وأنه ابتزاز سياسي رخيص، وهي قد طرحت عوضاً عنه نظرية الكفاح المشترك (بين الشعبين المصري والسوداني) القائم على رفض نظرية السيادة بحق الفتح ورفض نظرية تبرير التوسع الإقليمي لضرورات جيوبوليتيكية. فهو كفاح يستند إلى مؤشرات الحركة الجماهيرية وتأكيد حق تقرير المصير وبناء "الوحدة" على أساس "القناعة والتراضي"، مع

مايتبع ذلك من إنشاء المنظمات السرية والعلنية التي تروج لتلك الأفكار وتدعو الناس إلى تبنيها. وقد أشار عبد الماجد أبوحسبو في مذكراته إلى هذا التوجه الذي اعتمده اليسار المصري فقال:" كان إخواننا المصريون اليساريون يعجبون من تمسكنا بوحدة وادي النيل ويرون أنها ... تؤدي إلى توسيع سلطات الملك والاقطاعيين. وكانوا يرون أن نربط كفاحنا مع الشعب المصري وأن ننادي بالكفاح المشترك بدلاً من وحدة وادي النيل ".[٣٦]

ويقول الأستاذ عبد اللطيف الخليفة – الذي كان معاصراً للأحداث في مصر– إن الحركة الشيوعية في مصر كانت تياراً جارفاً بين الشباب لاتحده القيود ولا السدود ولا توقفه الضربات القاتلة التي كانت توجهها له السلطات الحاكمة ولا توهن من عزمه الحرب الشعواء من الأحزاب والهيئات وغيرها... وبقدر ما كان التنديد بالشيوعية والشيوعيين يتصاعد وتشترك فيه شخصيات وأقـلام مصرية كبيرة ، بقدر ما كانت شعارات المساواة والعدالة الاجتماعية والإصلاح الزراعي وعلاقات الإنتاج والتأميم وغيرها تزداد لمعاناً وجاذبية ويتعلق بها الشبان والعمال ، حتى أصبحت كلمة الاشتراكية هدفاً سياسياً لكل الأحزاب والهيئات... كانت هذه الشعارات تستهوي شباب الأحزاب وعمالهم وتبهرهم بجدها وطلاوتها وتنسيقها ، وتملأ في نفوسهم ذلك الفراغ الذي لم تستطع أحزابهم أن تملأه. لذلك انتشر النشاط اليساري في بداية الأربعينات ، وكانت "حدتو" بقيادة هنري كوربيل المليونير المعروف ، وهو شاب يهودي من أصل إيطالي ولد بمصر. ولقد تم لقاء في منزل هنرى كوربيل بمصر الجديدة وحضره الرئيس الأزهري ويحي الفضلي وبعض أعضاء وفد السودان ؛ وقد هيأ لهذا اللقاء عبده دهب (لعله أول سوداني اعتنق الفكر الشيوعي في مصر في أواخر الثلاثينات).

ويقول الأستاذ الخليفة إن حزب الوفد كان يشجع الطلبة السودانيين الشيوعيين ويمد لهم يد العون ، لمعارضة حكومة الأقلية القائمة (يعني حكومة

صدقي باشا الذي يقول عنه إنه كان مسلطاً على الشعب المصري سيف حكم الطوارئ بصورة صارمة بسبب حرب فلسطين، وكان الإرهاب شديداً لا يتوقع معه نجاح أية مظاهـــرة). ويقول إن كبار القادة الشيوعيين في مصر جذبوا أعداداً كبيرة من الطلاب السودانيين ، " ولقنوهم من التعليم ما جعلهم في حالة هوس لا يرجى الشفاء منه "![٣٧]

يتضح مما تقدم أن الحركة الشيوعية في السودان كانت لصيقة – في أول أمرها – بالحركة الشيوعية المصرية. ولكنها – والحق يقال – أصبحت فيما بعد مستقلة بنفسها ، وبنت مواقفها على أساس رؤاها المستقلة. فقاومت الجمعية التشريعية مقاومة ضارية. بل هي انفردت – من بين الأحزاب السياسية السودانية – برفض اتفاقية الحكم الذاتي الموقعة بين مصر وبريطانيا في ١٢ فبرائر ١٩٥٣. ثم تبين لها أنها قد أخطأت باتخاذها لهذا الموقف، فلم يتعاظمها أن تعترف بهذا الخطأ وتصحح مسارها الفكري المستقل ، الأمر الذي أشرنا إليه في غير هذا السياق. وأما رفضها للجمعية التشريعية فقد كان رفضاً مدوياً لا هوادة فيه.

وسيرد لاحقاً في هذا الكتاب ما يلقي مزيداً من الضوء على تاريخ دخول الأفكار اليسارية في السودان والمحاولات التي بذلت لتأسيس الحركة الشيوعية في البلاد.

ولم يكن أقطاب طائفة الختمية معادين لفكرة الجمعية التشريعية. فهم يقرون الفكرة من حيث المبدأ ولا يمانعون من المشاركة في الجمعية ، ولكنهم اعترضوا على طريقة تكوينها ، وطالبوا بإجراء تعديلات في قانون الجمعية والمجلس التنفيذي. وهم على الرغم من هذه التحفظات قد قبلوا لاحقاً المشاركة في اللجنة التي شكلها الحاكم العام في مارس ١٩٥١ لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨. وكان جيمس روبرتسون السكرتير الإداري يود تعيين السيد ميرغني حمزة (أحد زعماء الختمية الذي كان عضواً

بارزاً في المجلس الاستشاري لشمال السودان في السابق) وزيراً للأشغال. ومن خلال حديثه معه كان يبدو لجيمس روبرتسون أن السيد ميرغني حمزة قد يقبل هذا العرض ويوافق على تعيينه وزيراً للأشغال. ولكن السيد عبد الله خليل تنبأ بأن ميرغني حمزة سيرفض هذا التعيين ، وصدقت هذه النبوءة. وكان جيمس روبرتسون قد عرض أيضاً على السيد إسماعيل الأزهري تعيينه عضواً بالمجلس التشريعي ووزيراً؛ لكن الأزهري رفض الدعوة. وذلك أن حزب الأشقاء كان قد أعلن مقاطعته للجمعية التشريعية.[٣٨] وسنرى لاحقاً أن بعض رفاق الأزهري اتهموه صراحة بأنه يضمر التحلل من مبدأ وحدة وادي النيل ، وأنه يريد دخول الجمعية التشريعية.

أما الجبهة الاستقلالية فقد أعلنت تأييدها لقيام المجلس التشريعي والجمعية التشريعية "بالرغم من النقص الواضح في القانون الذي صيغ لإنشائهما". فقد أرادت الجبهة الاستقلالية أن " تتخذ منهما هيئة دستورية تمكنها من مواجهة الإنجليز في الداخل ومن الاتصال بدولتي الحكم الثنائي وهيئة الأمم المتحدة إذا دعا الحال لذلك ". قال الأستاذ عبد الرحمن علي طه في هذا الصدد وهو يتحدث عن دعاة الاستقلال :" وماذا كان في وسعهم أن يفعلوا وهم يجدون أنفسهم بين شريكين يريد احدهما أن يحافظ على مصالحه في قناة السويس وفي السودان أيضاً ويريد الآخر أن يفرض على السودان وحدة دائمة تحت التاج المصري"؟[٣٩] وجاء في بيان مطول أصدره السيد عبد الرحيم الأمين سكرتير الجبهة الاستقلالية أن قيام المجلسين المذكورين يعتبر أهم حدث سياسي في نصف القرن الأخير من تاريخ السودان ، لأنهما " يمثلان نهاية عهد انقضى من الحكم المطلق استأثرت فيه حكومة السودان بالأمر واستبدت بالرأي ... ويتيحان للسودانيين فرصة يثبتون فيها أهليتهم لحكم أنفسهم ..." ، وأن الجبهة الاستقلالية قد وطنت نفسها على أن تعمل كثيراً وتتكلم قليلاً وعلى ألا تحتقر أي كسب تستطيع إحرازه للبلاد من مستعمريها " مؤمنة بأن كل جذبة ترخى من قيود الاستعمار وكل ضربة تزعزع أوتاده خير من ألف صرخة تذهب في الفضاء ".وقال البيان إن

السودانيين لن يستطيعوا تحقيق ما يريدون للبلاد من حرية إلا إذا أبطلوا اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، "ولن يتم لهم ذلك إلا إذا قامت في البلاد هيئة نيابية تتحدث باسم الشعب وتصحح أوضاع الماضي الخاطئة "...، و"أن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لن يكونا سوى مرحلة في الطريق نحو هذا الهدف"، وهو استقلال السودان من كل سيطرة أجنبية.[٤٠]

كان هذا هو تصور الاستقلاليين للدور الذي يمكن أن يضطلع به السودانيون في خدمة القضية السودانية باشتراكهم في الجمعية التشريعية " بالرغم من النقص الواضح في القانون الذي صيغ لإنشاء الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ". وهو تصور يجد دعماً في ما ذهبت إليه الدكتورة فدوى عبد الرحمن علي طه من أن قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي قد أبرز العامل السوداني بوصفه العامل الأهم في حسم مسألة السودان. فعلى الرغم من رأي بعض الوطنيين السودانيين بأن المجلس والجمعية صنيعتان بريطانيتان ، " إلا أنه يبدو معقولاً القول بأن هذه المؤسسات قد أثرت بصورة مباشرة على تطور الحركة الوطنية السودانية وعلى المفاوضات التي تلت بين حكومة ثورة يوليو المصرية والأحزاب السياسية السودانية والمفاوضات المصرية البريطانية حول السودان ، التي توجت بتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في ١٢ فبرائر ١٩٥٣. فقد أثرت العناصر التي شاركت في هذه المؤسسات وتلك التي قاطعتها ، على سير الأحداث ومجراها ".[٤١] وقد عبر السيد عبد الرحمن المهدي عن هذا المفهوم بجلاء حين قال في مذكراته :" ومهما كان اعتراضي على الحركة الاتحادية من الناحية الوطنية إلا أنني يجب أن أقرر أنه من الناحية السياسية المحضة فقد كانت الحركة الاستقلالية والحركة الاتحادية تتممان لبعضهما ، وما كنا نصل إلى الاستقلال لولا وجودهما جنباً إلى جنب. فلو قدر للفكرة الاتحادية أن تعيش وتطغى دون منافس ، لانتهي أمر السودان إلى تبعية ذليلة إلى مصر ". وقال :" وكنت أنا استغل الحركة الداعية إلى وحدة وادي النيل للضغط على الإنجليز لحصول مكاسب سياسية للسودان ؛ ومن هذه المكاسب

التطور الدستوري في مراحله المتعددة من المجلس الاستشاري إلى الجمعية التشريعية وأخيـــراً للبرلمان ".[٤٢]

وقد ذكر الأستاذ أمين التوم أن " الضغط المتصل من حزب الأمة ومـــن الجبهة الاستقلالية وفوق ذلك من الإمام عبد الرحمن المهدي "، كان مـــن بـــين العوامل التي حدت بالحاكم العام لتشكيل لجنة في عام ١٩٤٧ قامـــت الجمعيـــة التشريعية على أساس توصياتها. وقال إن الحاكم العام أرسل هذه التوصيات إلى دولتي الحكم الثنائي " بعد أن أضاف إليها تعديلاً اقترحه الإمام عبـــد الـــرحمن المهدي، وهو أن يكون رئيس الجمعية التشريعية سودانياً ، وأن يكون الأعضاء السودانيون في المجلس التنفيذي وزراء وليسوا وكلاء وزارات كما كـــانوا مـــع المجلس الاستشاري ، وقد قبلت الحكومة هذين الاقتراحين وضمنا في مشـــروع الجمعية التشريعية الذي أرسل للحكومتين البريطانية والمصرية ". واعترف بأن قيام الجمعية التشريعية واجه معارضة قوية في السودان ، "وكانت المعارضـــة للجمعية قوية أيضاً عند الحكومة وعند الصحافة والرأي العام المصري وقد رأوا كما نرى نحن أنها خطوة في سبيل الاستقلال. وكانت المواكب التي سيرت هنا في السودان ضد الجمعية التشريعية كبيرة وعنيفة في بعض الأحيان أدت إلـــى اعتقال بعض الزعماء السياسيين الاتحاديين وإرسالهم إلـــى الســـجون لفتـــرات قصيرة ". ولكنه قال أيضاً إن " الجمعية التشريعية برغم كل ذلك قامت وشـــقت طريقها في هدوء وبصيرة ومعرفة بما ينتظرها من أمور هامة ، وكانت بحـــق مدرسة للنظام الديمقراطي البرلماني للسودانيين ، إستطاع أعضاؤها فـــي فتـــرة قصيرة أن يستوعبوا الأسلوب الذي يسيرون به في داخلها من مناقشات وإجازة للقوانين وتقديم للأسئلة ، والأسئلة الجانبية والالتزام باللوائح التي وضعوها لحفظ النظام وتسيير أعمال الجمعية التشريعية ... ولذلك استطاعت أن تناقش كل مـــا عرض عليها من قرارات ومن مشروعات قوانين مناقشة موضوعية جـــادة وأن تجيز القوانين بعد أن يتضح لها أن هذه القوانين لا بأس بها ويمكـــن أن يحقـــق تشريعها خدمات للبلاد ".[٤٣]

تكوين المجلس والجمعية:

تكون المجلس التنفيذي من أثني عشر عضواً منهم خمسة أعضاء ينتمون إلى حزب الأمة وهـم: عبد الله خليل وزيراً للزراعة ، وعبد الرحمن علي طه وزيراً للمعارف ، وعلي بدري وزيراً للصحة ، وإبراهيم أحمد (نائب عميد كلية غردون) بدون أعباء مصلحية ، وعبد الرحمن عابدون (وكيل الري) عضــواً. وعين عبد الماجد أحمد (وكيل الاقتصاد والتجارة وهو ينتمي إلى طائفة الختمية) عضواً. كما عين هيلارد مدير السكة الحديد وأرثر جيتسكل مدير شركة السودان الزراعية عضوين بالمجلس التنفيذي بلا أعباء. وفــي يوليــو ١٩٥٠ اســتقال جيتسكل وعين بدله محمد أحمد أبوسن (الذي ينتمي إلى طائفة الختمية) عضــواً في المجلس بلا أعباء مصلحية. كما ضمت عضوية المجلس كلاً مــن جــيمس روبرتسون السكرتير الإداري ، ولويس تشك الســكرتير المــالي ، وتشــارلس كمنجز السكرتير القضائي ، والقائد العام لقوة دفاع الســودان كأعضـــاء بحكــم مناصبهم. ويرأس المجلس التنفيذي الحاكم العام دون أن يكون له صوت أصلي حسب نص القانون ، الذي حدد عضوية المجلس التنفيذي بما لا يقل عن اثنــي عشر عضواً ولا يزيد عن ثمانية عشر عضواً ، على أن يكون ما لايقــل عــن نصف أعضاء المجلس من السودانيين.

أما الجمعية التشريعية فقد تكونت من (١) عشرة أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً يمثلون ست دوائر في العاصمة وأربع دوائــر لــود مــدني والأبــيض وعطبرة وبورتسودان (٢) ثلاثة وأربعين عضــواً بالانتخــاب غيــر المباشــر (معظمهم من قيادات الإدارة الأهلية). (٣) ثلاثة عشر عضواً انتخبتهم مجــالس المديريات الجنوبية الثلاث (كان مــن بيــنهم بــوث ديــو وبنجــامين لــوكي وستانسلاوس بياساما وسيرسيو ايرو). (٤) عشرة أعضاء عينهم الحاكم العــام. (٥) وعين كل من عبد السلام الخليفة عبد الله وكيلاً للداخلية ، ومكاوي سليمان أكرت وكيلاً للمالية، ومحمد علي شوقي وكيلاً للعدل ، وعبد الله مسعود وكــيلاً للسكة الحديد ، عبد القادر حميدة وكيلاً للأشغال ، وعبد الله بكر وكيلاً للــدفاع ،

وسليمان حسين وكيلاً للبريد والبرق ، والدرديري محمد أحمد نقد وكيلاً للخدمات البيطرية . هؤلاء تم تعيينهم – بحكم هذه المناصب – أعضاء في الجمعية التشريعية. وكان من بين الأعضاء العشرة المعينين عبد الله خليل (الذي انتخب زعيماً للجمعية التشريعية)، ومحمد صالح الشنقيطي (الذي عين رئيساً لها) ومحمد أحمد محجوب (الذي أصبح زعيماً للمعارضة فيها). ولكن محمد أحمد محجوب استقال من الجمعية في أبريل ١٩٥٠ ، واستقال منها أيضاً أحمد يوسف هاشم وصالح عبد القادر ، احتجاجاً على إعادة مناقشة الجمعية لاقتراح زيادة مرتبات الموظفين الأجانب الذي نوقش من قبل واسقط ، وعلى بعض النواقص الأخرى في تكوين الجمعية والمجلس التنفيذي.[٤٤] قال روبرتسون :" كان التوأمان المزعجان (يعني أحمد يوسف هاشم ومحمد أحمد محجوب) من الأعضاء المعينين. كان الأول صحفياً والثاني قاضياً متقاعداً. جعلا من نفسيهما معارضة، وكانا يستمتعان بممارسة وخز الأبر على الناطقين باسم الحكومة ... ولقد أديا خدمة مفيدة جداً بقيامهما بالمعارضة ، التي كانت مدعاة للمضايقة في بعض الأحيان ".[٤٥] وقال :" برهن عبد الله خليل بك زعيم المجلس التشريعي ، وأكبر الوزراء ، على أنه قمة في القوة ، فقد كان معقولاً ولا يسهل إغضابه. وبالرغم من أنه كان سكرتيراً لحزب الأمة إلا أن نظرته للأشياء كانت واسعة وخالية من التحزب ، الشئ الذي كان يناسب وضعه الجديد. لقد استطعت أن أتعرف عليه أكثر خلال الثلاث أو الأربع سنوات من تلك الفترة ، ولقد أعجبت به كثيراً نسبة لشجاعته وهدوئه. كان وزير المعارف عبد الرحمن علي طه من رجال التعليم ، وقد كان يعرف ماذا عليه أن يفعل. كان أكثر ديناميكية من عبد الله بك ، ولكنه كان عاطفياً وسريع الانفعال. كان وطنياً وكان من المناوئين جداً لمصر ... كان وزير الصحة الدكتور علي بدري ... من كبار معارضي وحدة وادي النيل ...".[٤٦] وقد أبانت الدكتورة فدوى عبد الرحمن علي طه في كتابها " أستاذ الأجيال " الذي صدر حديثاً أن حديث عبد الرحمن علي طه الذي استحسنه أعضاء الجمعية التشريعية وأسقطوا على أثره اقتراح روبرتسون بتأجيل النقاش

حول اقتراح الحكم الذاتي ، ربما كان ماثلاً في ذهن روبرتسون عندما وصف عبد الرحمن علي طه لاحقاً (في مذكراته) بأنه "كان عاطفياً وسريع الانفعال".[٤٧] ومما يؤكد ما ذهبت إليه الدكتورة فدوى أن اقتراح الحكم الذاتي الذي فاز بأغلبية في الجمعية التشريعية رغم اعتراض البريطانيين عليه بضراوة ، قد كان ذا أثر بعيد في تسارع التطورات اللاحقة التي انتهت باجتماع كلمة السودانيين وإعلان استقلال البلاد ، على غير ما كانت تريد حكومة السودان أو تتوقع دولتا الحكم الثنائي.

الجبهة الوطنية " الثانية ":

سبق القول بأنه قد تم في عام ١٩٤٦ إنشاء ما سمي " الجبهة الوطنية " من كل الأحزاب دعماً " لوفد السودان " الذي سافر إلى القاهرة ممثلاً لكل الأحزاب. ولكن " وفد السودان " لم يعد بعد انسحاب الأحزاب الاستقلالية منه سوى رابطة لا تضم غير الأحزاب الاتحادية ؛ ثم انسحبت أكثر الأحزاب الاتحادية منه حتى لم يعد يمثل من الأحزاب غير حزب الأشقاء. وعندما قامت الجمعية التشريعية وأصبحت واقعاً معاشاً رغم مقاطعة دعاة الوحدة مع مصر لها، برزت آراء جديدة قادت في أبريل ١٩٥٠ إلى تحالف بين حزب الاتحاديين (الداعي إلى نظام اتحاد الدمينيون مع مصر) وحزب الأشقاء الأحرار (الداعي إلى قيام دولة وادي النيل تحت التاج المصري) بزعامة على طالب الله وكامل الأحمدي بعد انشقاقها من حزب الأشقاء في أكتوبر ١٩٤٩. وانضم إلى هذا التحالف – الجبهة الوطنية " الثانية " – بعض عناصر بارزة من طائفة الختمية من بينهم الدرديري محمد عثمان ومحمد الحسن دياب وخلف الله خالد وميرغني حمزة وعثمان حسن عثمان. وعلى الرغم من ميل هؤلاء النفر إلى سودان مستقل عن كل من دولتي الحكم الثنائي إلا أنهم كانوا يحبذون تحقيق نوع من الارتباط بمصر الجارة رجاء لفائدة وادّراءً لملكية مهدوية متوهمة. فهم لم يرفضوا مبدأ قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وإنما استغلوا سلطاتهما وطالبوا بتوسيعها ، وقبل إثنان منهم – هما ميرغني حمزة والدرديري محمد

عثمان – الاشتراك في لجنة تعديل قانون المجلس والجمعية لسنة ١٩٤٨ ، التي شكلها الحاكم العام في مارس ١٩٥١. بل إن خلف الله خالد قد أكد أن الختمية سيدخلون الجمعية التشريعية إذا عدل قانونها وأن أكثريتهم – على خلاف ما زعم محمد نور الدين وكيل حزب الأشقاء – مستقلون عن الأحزاب ، بما في ذلك حزب الأشقاء.

أصدر تحالف الجبهة الوطنية هذا بياناً يشتمل على برنامجه السياسي ، ربما كان أهم ما جاء فيه : المطالبة والعمل بكل الوسائل الممكنة التي تقرها الجبهة لإصدار تصريح مشترك من الحكومتين المصرية والإنجليزية فوراً بإنهاء الحكم الثنائي وقيام حكومة ديمقراطية حرة تقرر نوع الحكم الذي يرتضيه الشعب السوداني بالطرق الديمقراطية الصحيحة.[٤٨] ولا يختلف هذا كثيراً عن الاقتراح الذي تقدم به محمد أحمد محجوب للجمعية التشريعية في فبراير ١٩٤٩ مطالباً بمنح السودان الحكم الذاتي.[٤٩] وفي المذكرة التي رفعتها الجبهة الوطنية (القائمة على تحالف أبريل ١٩٥٠) إلى رئيس وزراء مصر ووزير خارجية بريطانيا أوضحت أن السودان لا يريد " أن يندمج في مصر أو يتلاشى فيها وإنما يريد اتحاد الند مع الند مع الاحتفاظ بحكومته الديمقراطية الحرة ذات البرلمان الخاص والجيش الخاص ، والاكتفاء بقيام الاتحاد في رأس الدولة والدفاع والتمثيل الخارجي". ولكن قيادة الختمية أصدرت – بعد يومين من قيام تحالف الجبهة الوطنية – بياناً أكدت فيه أن الختمية يشاركون في الأحزاب السياسية بصفاتهم الشخصية ولا يمثلون بذلك طائفة الختمية. فانتقدت صحيفة الرأي العام هذه التحفظات من قبل قيادة الطائفة الختمية ، ونبهت إلى ضرورة أن يساهم الختمية كطائفة في تقرير مصير البلاد بحرية. وعلى صعيد آخر هاجم حزب الأشقاء قيام تحالف الجبهة الوطنية، وأصدر مبارك زروق باسم مؤتمر الخريجين الذي كان يسيطر عليه حزب الأشقاء بياناً ندد فيه بمؤسسي الجبهة الوطنية ووصفهم بالطمع في المناصب المرموقة والوزارات والمرتبات السخية. وجاء في البيان أن الجبهة الوطنية تضم جماعة قليلة من المستقلين (يعني

الختمية) لم يكن لهم في الكفاح الوطني نصيب ، ولا يمثلون إلا أنفسهم.[٥٠] وهكذا لم يبق تحالف الجبهة الوطنية الجديدة طويلاً ، ولم يلبث قليلاً حتى تفرقت بعناصره السبل.

الموقف المصري وآثاره:

فاز حزب الوفد في مصر في انتخابات يناير ١٩٥٠ البرلمانية ، ودخلت حكومته في مفاوضات مع الحكومة البريطانية في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠. في تلك المفاوضات اقترح محمد صلاح الدين علي السفير البريطاني في القاهرة (ممثل بريطانيا في المفاوضات) رالف ستيفنسون جلاء القوات البريطانية عن السودان وإنهاء الحكم الثنائي لتصبح للسودان – بعد فترة انتقالية لا تزيد عن سنتين – حكومته الخاصة في وحدة مع مصر (تشمل النقد والجيش والسياسة الخارجية) تحت التاج المصري. ورد السفير البريطاني بأن على مصر وبريطانيا أن يجدا وسيلة لتهيئة السودانيين لحكم أنفسهم حسب رغبتهم ، فليس لبريطانيا مصلحة اقتصادية أو استراتيجية حيوية في السودان. ولكن صلاح الدين أصر على أن الأغلبية الساحقة من السودانيين راغبة في الوحدة مع مصر. وهكذا اختلف الطرفـــان ، ولم تُفض مفاوضاتهما إلى نتيجة حاسمة.

وإزاء ذلك أعلن مصطفى النحاس في خطاب العـــرش أمـــام البرلمـــان المصري في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ أن مصر عازمة على إلغـــاء معاهـــدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان ، من جانب واحد ، وعلى تحقيق الجلاء الناجز الشامل ، ووحدة مصـــر والســـودان تحـــت التـــاج المصري. وكان لهذا الإعلان آثار متباينة في الأوساط السياسية في الســـودان. فبينما أعلن إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء عن ترحيبه بإلغاء المعاهدة والاتفاقيتين ووصف خطاب العـــرش بأنه " خطاب سديد وهو فصل الخطاب... وأننا نؤيده تأييداً كاملاً ...". قال محمد نور الدين وكيل حزب الأشقاء إن مجرد إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين ليس كافياً ما لم تعلن مصر فوراً الوضع الذي تستبدل به هذه المواثيق وهو وحدة وادي النيل. وقال عبد الله ميرغني سكرتير حـــزب

الاتحاديين إن إلغاء هذه الاتفاقيات لا يؤثر على جهاد السودانيين لنيل حريتهم الكاملة ، فالسودان غير ملزم بهذه الاتفاقيات إذ لم يكن طرفاً فيها منذ البداية. وقال إن مطلب السودانيين هو قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة لها برلمانها الكامل السلطات وجيشها الخاص ، في اتحاد مع مصر تحت رأس الدولة والدفاع والسياسة الخارجية.

وعلى الرغم من ترحيب حزب الأمة باتجاه مصر إلى إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين ، كما جاء في برقية بعث بها حزب الأمة في هذا الصدد إلى الحاكم العام بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ – إلا أنه رفض وضع السودان تحت التاج المصري. وأكد الصديق المهدي في الليلة السياسية التي أقامها حزب الأمة مساء الجمعة ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ تأييد حزب الأمة لإلغاء المعاهدة والاتفاقيتين ووصفها بأنها "العقود التي ظللنا نرزح تحتها والتي فرضت علينا بحق الفتح والقوة". ووصف "وحدة وادي النيل" التي دعا لها خطاب العرش بأنها "مظهر آخر من مظاهر الاستعمار والاستعباد وأسوأ مما نحن فيه". وأعاد للأذهان ما كان من أمر مناقشة المسألة السودانية في مجلس الأمن، مؤكداً أن "الضمير العالمي قضى بحق السودانيين في تقرير مصيرهم وممارسة حقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال". وتحدث (في الليلة السياسية) عبد الرحمن علي طه وزير المعارف السودانية فندد بإصرار مصر على فرض التاج المصري على السودانيين ؛ وقال: "وقد جربتنا مصر قبل ذلك : عجمت عودنا وغمزت قناتنا ، فهل لانت قناتنا لغامز"؟ فأغضب ذلك كله الحكومة المصرية ، التي اتهمت حكومة السودان بالعمل على فصل السودان عن مصر.[٥١] فلم تكن مصر الرسمية – حتى ذلك الحين – تقيم أي وزن للحركة الاستقلالية في السودان ودعوتها للتخلص من الاحتلال الأجنبي. فكل من يدعو لاستقلال السودان يخدم – في نظرها – المصالح البريطانية ، وهو خائن وخارج على وحدة وادي النيل. والعجيب أن مصر نفسها كانت حتى ذلك الحين تعاني من وجود القوات البريطانية في أراضيها. وهي تطالب بجلاء الجيوش الأجنبية عن بلادها وتنكر على السودانيين

هذا الحق وهو جلاء الجيوش الأجنبية (البريطانية المصرية) عن أرض بلادهم. وذلك لأنها لا تعرف سوداناً مستقلاً ولاتعترف بوجوده إلا وهو جزء من أراضيها بحق الفتح القديم.

إجازة اقتراح الحكم الذاتي:

في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ رفع حزب الأمة إلى حاكم السودان العام بالإنابة مذكرة ليرفعها إلى دولتي الحكم الثنائي ، طالب فيها بالحكم الذاتي فوراً. وفي يوم الأربعاء ١٣ ديسمبر ١٩٥٠ تقدم محمد حاج الأمين إلى الجمعية التشريعية – ومعه خمسة وخمسون عضواً من أعضائها – باقتراح يدعو إلى إرسال خطاب إلى الحاكم العام يكون نصه :" نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التي يمكنه فيها أن يمنح الحكم الذاتي ، ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منهما إصدار تصريح مشترك يمنح الحكم الذاتي للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى ، وأن تجرى الانتخابات القادمة على هذا الأساس ". وعلى الرغم من تأكيد جيمس روبرتسون السكرتير الإداري على أن دولتي الحكم الثنائي " لا شك تقران مبدأ الحكـــم الذاتي في السودان "، إلا أنه عارض الاقتراح معارضة شديدة وقدم اقتراحاً بتأجيل التداول فيه. ولكن اقتراحه بالتأجيل هزم بأغلبية ٤١ صوتاً مقابل أربعين صوتاً. وبدأ جلياً أن اقتراح الحكم الذاتي سيطرح للتداول. وهو أمر يغضب الحكومة المصرية ، ويحرج حكومة بريطانيا التي كانت على وشك إنهاء مفاوضات مع مصر ، لحل المشاكل القائمة بينهما حلاً يرضي الطرفين ، ومن بين هذه المشاكل مسألة السودان.

لذلك عمد السكرتير الإداري (جيمس روبرتسون) وموظفو القسم السياسي بمكتبه ، إلى إثارة الجنوبيين وزعماء العشائر وتحريضهم على معارضة اقتراح الحكم الذاتي بحجة تخلف الجنوب عن الشمال في سلم التطور ، وإلى إثارة الختمية بحجة أن الحكم الذاتي سوف يؤدي إلى تنصيب السيد عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان. وعلى أثر هذا التحرك المعادي لاقتراح الحكم الذاتي

تأزمت العلاقة بين حزب الأمة وحكومة السودان. واتسمت المداولات حول اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية بالعنف والحدة. وأراد عبد الله خليل زعيم الجمعية التشريعية أن يهدئ الروع ويبدد مخاوف الجنوبيين وزعماء العشائر وحكومة السودان. فقال إن الاقتراح يهدف إلى إعلان الحكم الذاتي في نهاية١٩٥٢ (نهاية الدورة الثالثة للجمعية التشريعية)، فهو لا يلغي الحكم الثنائي، ولا يحرم زعماء العشائر من الإشراف على تقدم الحكومات المحلية ؛ بل هو يستلزم قيام وزارة سودانية لابد أن تشمل ممثلين للمديريات الجنوبية والزعماء وغيرهم.

استمرت المداولات حول اقتراح الحكم الذاتي إلى ما بعد منتصف ليل الخميس ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ ، وأجيز الاقتراح في نهاية الأمر بأغلبية ٣٩ صوتاً مقابل ٣٨ صوتاً. وكان من بين الذين صوتوا ضد الاقتراح ممثلو الجنوب وجبال النوبة ومجموعة من زعماء العشائر. فقد قال بوث ديو إن الجنوبيين لن يقبلوا بالحكم الذاتي حتى يبلغ الجنوب في تطوره مستوى الشمال ؛ واقترح – في حالة التعجيل بالحكم الذاتي – أن يؤخد بالنظام الفدرالي تقنيناً لصلة الجنوب بالشمال. وقال بنجامين لوكي إن الجمعية التشريعية هي أول مؤسسة حققت وحدة البلاد ، فلاينبغي تطبيق الحكم الذاتي حتى يكتمل النهوض بأجزاء البلاد المتأخرة. ولكن هذا لم يحل دون إجازة الاقتراح. وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٥٠ قدم رئيس الجمعية التشريعية (محمد صالح الشنقيطي) وزعيمها (عبد الله خليل) قرار الجمعية بشأن الحكم الذاتي إلى الحاكم العام ليرفعه إلى دولتي الحكم الثنائي.[٥٢]

لقد كان قرار الحكم الذاتي هذا هو أخطر قرار اتخذته الجمعية التشريعية. وهو قد هز دولتي الحكم الثنائي هزاً. وقد قال دكتور القدال – في معرض استخفافه بهذا القرار ومقدميه – إن الحاكم العام اهمله.[٥٣] وهو قول غير دقيق على أحسن الفروض ، لأن القرار أثار اهتمام عدة جهات ومن بينها الحاكم العام. ولقد استنكر السيد إسماعيل الأزهري مطالبة الجمعية التشريعية بالحكم الذاتي ووصفها بأنها لا تمثل السودانيين ، وقال إن مطلب الأغلبية الساحقة من

السودانيين هو جلاء البريطانيين عن وادي النيل ، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري. كما أثارت مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية أزمة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية وسببت حرجاً لحكومة السودان. وذلك لأن المباحثات كانت دائرة في ذلك الوقت في لندن بين محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر وايرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ حول مسألتي الجلاء والسودان. وكان النحاس باشا رئيس وزراء مصر قد استنكر موافقة حاكم السودان العام على مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية. لذلك طالب محمد صلاح الدين بإيقاف مناقشة الاقتراح. ولما لم تفلح محاولة جيمس روبرتسون – بإيعاز من الحكومة البريطانية – في تأجيل المناقشة ، أعلن بيفن – في معرض نوع من الاعتذار لمحمد صلاح الدين – أن مناقشة الاقتراح كانت من سوء الحظ ، وطلب من حاكم السودان العام (تطميناً لوزير خارجية مصر) أن يتجنب كل ما من شأنه أن يثير جدلاً بين الحكومتين المصرية والبريطانية.[٥٤]

ولقد اعترف مستر دنكان (مستشار الحاكم العام للشئون الدستورية والخارجية) بأن اقتراح الحكم الذاتي الذي تقدم به حزب الأمة للجمعية التشريعية في ٥ ديسمبر وأجيز بأغلبية صوت واحد في فجر ١٥ ديسمبر ١٩٥٠، كان اقتراحاً ذا أهمية تاريخية ، فسماه " اقتراحاً تاريخياً " (a historic motion).[٥٥] وقال في موضوع آخر إن بريطانيا احتلت السودان بغرض أداء مهمتها الرسالية وهي تزويد أهل البلاد بالفوائد المادية والروحية للحضارة البريطانية ! وقال إن الحياة بالنسبة لذلك الرعيل الأول من البريطانيين كانت ذات هــدف رفيع ، ولكن الهدف لم يكن حينذاك هو الاستقلال السياسي للسودان.[٥٦]

يقول الأستاذ أمين التوم إنهم أصدروا جريدة " الصيحة " الأسبوعية ناطقة بلسان حزب الأمة ، وكان هو يتولى رئاسة تحريرها. وهي قد لعبت دوراً هاماً في التحضير لتقديم اقتراح الحكم الذاتي للجمعية التشريعية. وقال إن مجموعة من قادة حزب الأمة كانوا يعقدون اجتماعات سرية مطولة بهدف وضع مشروع

دستور للحكم الذاتي يتكتمون عليه حتى إذا حان وقت تقديم اقتراح الحكم الذاتي للجمعية ، أظهروا مشروعهم. وذلك " لأن الحديث عن الحكم الذاتي دون أن يكون له مشروع لدستور كان يثير قلقاً شديداً جداً لدي البريطانيين ، وكان يزعج المصريين ، وكان يؤلم الأحزاب الاتحادية في داخل السودان ". وبعد شهر أو شهرين من هذه الاجتماعات السرية التي أعد حزب الأمة على أثرها " مشروعاً متكاملاً لدستور أو قانون للحكم الذاتي "، توجه وفد من بعض قادة الحزب ، يرافقهم " نفر من شباب الحزب وشباب الأنصار " في رحلة إلى النيل الأزرق. وكشف الوفد للناس عن المشروع كما رآه حزب الأمة ، " على أنه سيكون للحكم الذاتي برلمان من أعضاء منتخبين وأنه سيكون هناك رئيس وزراء سوداني ومجلس وزراء سوداني بسلطات كاملة وبمسئولية نحو البرلمان". ويكون البرلمان ممثلاً لكل السودان شماله وجنوبه ، وهو برلمان للحكم الذاتي يستطيع بعد مدة أقصاها ثلاث سنوات أن يعلن استقلال السودان من داخله إن أراد. قال الأستاذ أمين التوم إنه هو والأمير نقد الله كانا يعلنان ذلك في كل الليالي السياسية..." ولم نجد معارضة تستحق الذكر مع أن عناصر اتحادية كثيرة كانت تحضر هذه الاجتماعات التي كنا نخاطب فيها الجماهير ونكشف عن حقائق مشروع الحكم الذاتي كما نراه نحن ، بل إن الاتحاديين والمتحدثين عنهم في كثير من الليالي السياسية كانوا يؤيدون أفكارنا بحماس وقوة ". وبعد عودة وفد حزب الأمة من هذه الجولة التي كشف فيها عن مشروع الحزب للحكم الذاتي ، تم التحضير في أروقة الحزب والهيئة الاستقلالية (المكونة في داخل الجمعية التشريعية من نواب شماليين وجنوبيين) لتقديم الاقتراح وإعداد الخطبة التي يقدمه بها محمد حاج الأمين للجمعية ... " وفاز الاقتراح بعد نقاش عنيف ومحاولات ومؤامرات ومناورات اشترك فيها الإنجليز وقادوها بقوة ضده ".

وقد صدق الحاكم العام (السير روبرت هاو) على قرار الجمعية التشريعية بإجازة قرار الحكم الذاتي "كإجراء أجازته هيئة تشريعية وبأسلوب برلماني سليم". وقد أثار ذلك غضب الحكومة المصرية والأحزاب الاتحادية في السودان،

"واعتبرت مصر أن الحاكم العام عندما وافق على هذا القرار كان يعمل بتوجيه من الحكومة البريطانية ، في حين أن الحكومة البريطانية كانت تؤكد أن الحاكم العام لم يستشرها وأنها آسفة كل الأسف للخطوات التي تمت في السودان مؤخراً". ولقد استفادت الجمعية التشريعية في مناقشاتها من مقترحات حزب الأمة للحكم الذاتي ، ومن توصيات لجنة تعديل الدستور ومن مقترحات نابعة من بعض أعضائها ، " واستطاعت أن تتقدم للحاكم العام بمشروع متكامل للحكم الذاتي ".[٥٧] وسيأتي تفصيل الحديث عن لجنة تعديل الدستور لاحقاً.

وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٥٠ كتبت صحيفة الرأي العام عن ماجرى في الجمعية التشريعية عند مناقشة اقتراح الحكم الذاتي وعلقت على ما أدلى به بوث ديو وبنجامين لوكي من أحاديث ، قائلة : " يبدو أنهم عندما يتحدثون عن الشمال يقصدون العاصمة المثلثة وبعض جهات القطر التي أصابها رشاش من الحضارة ، ويهملون شرق السودان وغربه وهي الجهات التي قعد بها الاستعمار عن اللحاق بموكب الحضارة كما فعل بالجنوب ". وقالت إن تعليق الحكم الذاتي على شرط وصول الجنوب إلى مستوى الشمال ضرب من التعجيز لأنه لا يمكن أن يتحقق إذ "مهما صرفنا على الجنوب فلا يمكن أن نوقف الصرف على الشمال ولا يمكن أن نعطل سير الحضارة الطبيعي في جزء من أجزاء السودان وبذلك يتم التعجيز الذي هدف إليه أعضاء الجنوب". وطالبت الرأي العام الأحزاب الشمالية بأن ترسل وفداً لزيارة كل مناطق الجنوب للتعرف على آراء الناس هناك حول ما صرح به أعضاء الجنوب في الجمعية، على أن يرفع الوفد تقريراً بنتائج زيارته الاستطلاعية "نقرر على ضوئه سياستنا نحو الجنوب"[٥٨]

<u>لجنة التعديل:</u>

بعد قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ أجرى السيد عبد الرحمن المهدي محادثات مع الحاكم العام السير روبرت هاو تناول فيها مسألة تحديد موعد مبكر لاستقلال السودان. وذلك لأنه كان يخشى أن تحصل مصر من الأمم المتحدة على إقرار بسيادتها على السودان – استناداً على

بروتوكول صدقي بيفن – قبل إنقضاء مدة معاهدة ١٩٣٦ في عام ١٩٥٦. وكان الحاكم العام يرى أن الختمية لايمانعون – من حيث المبدأ – من الاشتراك في الجمعية التشريعية، إلا أنهم كانوا يخشون من " ملكية " السيد عبد الرحمن. ولذلك اقترح الحاكم العام أن تعلن الحكومة البريطانية أو حكومة السودان – في وقت ملائم – أنها لا تؤيد إقامة نظام ملكي في السودان ، أو تعمل على إنشاء حزب قوامه نظار القبائل (وقد تحقق ذلك بتأسيس الحزب الجمهوري الاشتراكي لاحقاً في ديسمبر ١٩٥١)، أو إقناع السيد عبد الرحمن باعتزال الحياة العامة. وعلى العموم فقد كانت حكومة السودان ترغب في توسيع نطاق المشاركة في مؤسساتها الدستورية ، فتعطي هذه المؤسسات بذلك قبولاً أوسع وتصبح الحكومة أقل عرضة لضغوط الإستقلاليين. لذلك نشطت حكومة السودان خلال عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ في محاولتها لحث الختمية على الاشتراك في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. وراجت أنباء عن عزم الحكومة على إنشاء وزارات جديدة تسند إلى بعض أقطاب الختمية بعد إجراء تعديل في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ يعاد على أثره تشكيل المجلس التنفيذي. أثارت هذه الأنباء حفيظة رئيس حزب الأشقاء السيد إسماعيل الأزهري فقال في يناير ١٩٥٠ إن البلاد جميعها ترفض الجمعية التشريعية وإن جاءت مبرأة من كل عيب ، معلناً أن الإنجليز " أخذوا يعدون مصايدهم وينصبون شراكهم " لجر بعض السودانيين إلى الجمعية التشريعية " وتهافت عليها بعض صنائعهم الظاهرين والمستترين ". أما الختمية فقد أكد أقطابهم – على صفحات جريدة " صوت السودان " في ١٩ مارس ١٩٥٠ – أن المطلوب إزاء التطورات المحلية والعالمية " لم يعد هو تعديل القانون فحسب وإنما الحكم الذاتي الكامل ".

وعندما طرح السكرتير الإداري على الجمعية التشريعية في أبريل ١٩٥٠ التعديلات المقترحة لقانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ ومن بينها زيادة عدد دوائر الانتخاب المباشر وإنشاء دوائر للخريجين ، شنت صحيفتا " صوت السودان " والأمة " هجوماً شديداً على هذه التعديلات. اعتبرت

"صوت السودان" هذه التعديلات المقترحة " نوعاً من الطلاء " وقالت إن الناس سيرفضونها ويقاطعون الجمعية التشريعية مقاطعة تامة. وقالت جريدة " الأمة " إن التعديلات المقترحة لا تمثل إلا وجهة نظر الحكومة ، فهي قد انصبت على الشكليات دون الجوهر فأبقت على السلطات المطلقة للحاكم العام واحتفظت له بحق الفيتو ، وحرمت السودانيين من حقهم في بحث الشئون الرئيسية والمشاكل الجوهرية " مما يؤكد أن النية غير حسنة وأن القصد يتجه إلى تجاهل الطموح الوطني. وطالبت " الأمة " بالحكـــم الذاتي ، وبضرورة أن يحسب الحاكم العام للإجماع حسابه ، وذلك " أن صبر السودانيين أوشك أن ينفد ".[٥٩]

في ٢٠ يناير ١٩٥١ أصدر السيد إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء بياناً أكد فيه أن حزبه لن يقبل الجمعية التشريعية في أي وضع كانت ، معدلة أو غير معدلة ، وطالب السودانيين بالايقيموا وزناً لمناورات الحكومة السياسية ، وقال " إن ساعة الخلاص قد دنت ولاحت تباشيرها في الأفق ". وقد تعرض الأستاذ بشير محمد سعيد لبيان الأزهري بانتقاد لاذع جاء فيه قوله: "فالبيان يريد السودانيين أن يواصلوا نضالهم في مقاطعة الجمعية التشريعية. والمقاطعة كما يعلم الأستاذ إسماعيل الأزهري عمل سلبي. والأعمال السلبية لا تحقق غرضاً إلا إذا اتفقت جمهرتهم على اتخاذها. وحزب الأشقاء لا شك يوافقنا أن المقاطعة التي يبشر بها ويعمل لها منذ أمد بعيد هي مقاطعة جزئية. وهو يوافقنا أن هناك أحزاباً أخرى غير الأشقاء لا توافق على المقاطعة أسلوباً في الكفاح ، وأن هناك أحزاباً أخرى توشك أن تكفر بها إن لم تكن قد كفرت بالفعل". وقال الأستاذ بشير " ليس من المنطق في شئ أن يرتكن الناس إلى أمر كهذا الذي يبشر به حزب الأشقاء ، لأنه لا يحقق للبلاد غرضاً ، ولا يخدم غير أساليب التفرقة والانقسام وقتل الثقة بين السودانيين ". وقال :" إن حزب الأشقاء لا يؤمن بالمفاوضات ، ولايؤيد التطورات الدستورية ولو جاءت مبرأة من كل عيب ، ولا يمتشق الحسام ، ولا يتبع أسلوباً معروفاً من أساليب الحرية التي انتهجتها الأمم ، فماذا يريد ؟ إن الكلمة الآن لحزب الأشقاء الذي ادعى لنفسه

زعامة الحركة الوطنية وقيادة النضال للحرية. الكلمة له ، فليبعثها قوية واضحة وكفى الله المؤمنين شر الغموض والجهاد السلبي ".[٦٠]

كانت الجمعية التشريعية قد أجازت في ٦ نوفمبر ١٩٥٠ قراراً بأن يكون الحاكم العام لجنة تعيد النظر في الدوائر الحالية وطرق الانتخاب المبينة في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ وتتقدم بتوصيات بشأنها. كما أجازت الجمعية في ٩ ديسمبر ١٩٥٠ اقتراح عبد الفتاح المغربي بتكوين لجنة تتقدم بتوصيات من شأنها زيادة نفوذ المجلس التنفيذي والجمعية " كأداة فعالة ديمقراطية ذات رقابة برلمانية كاملة في نطاق الاتفاقيات الدستورية القائمة ". وأجازت الجمعية التشريعية أيضاً – كما أسلفنا – اقتراح الحكم الذاتي في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ ؛ وهو الاقتراح الذي تقدم به محمد حاج الأمين عضو حزب الأمة.

وفي ٢٩ مارس ١٩٥١ شكل الحاكم العام لجنة تعديل الدستور ، استجابة لقراري ٦ نوفمبر و ٩ نوفمبر ١٩٥٠ السالفي الذكر فكانت برئاسة القاضي ستانلي بيكر ، وعضوية السادة : عبد الله خليل ، وعبد الرحمن علي طه ، ومحمد أحمد أبوسن ، والدرديري محمد عثمان ، وعبد الماجد أحمد ، وميرغني حمزة ، وعبد الله ميرغني ، وحسن عثمان إسحاق ، وبوث ديو ، وعبد الفتاح المغربي ، ومحمد أحمد محجوب ، وإبراهيم بدري ، وإبراهيم قاسم مخير ؛ على أن ينضم لعضويتها – حسب نص أمر تشكيل اللجنة – كل من السادة : يوسف إدريس هباني ، ويوسف العجب ، وبنجامين لوكي وستانسلاوس بياساما ، وذلك عندما تشرع اللجنة في مناقشة قواعد الانتخابات. ومع أن قرار تشكيل اللجنة لم يتضمن إشارة صريحة إلى قرار الحكم الذاتي الذي أصدرته الجمعية التشريعية في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ ، إلا أن صلاحيات اللجنة كانت تشمل التقدم بتوصيات للحاكم العام حول ما ينبغي اتخاذه من خطوات على طريق التقدم الدستوري نحو الحكم الذاتي. فليس صحيحاً القول بأن الحاكم العام تجاهل قرار الحكم الذاتي الصادر من الجمعية التشريعية في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠.

وهكذا نرى أن أقطاب الختمية قد قبلوا الإشتراك في لجنة تعديل الدستور. ولكن حزب الاتحاديين (بزعامة حماد توفيق) انسحب من لجنة التعديل في أواخر أبريل ١٩٥١ وقال إن عبد الله ميرغني وحسن عثمان إسحاق (اللذين بقيا في اللجنة) لا يمثلانه. كما انقسم حزب الأشقاء الأحرار بسبب عضوية هذه اللجنة ، وعاد معظم مؤسسيه إلى حزب الأشقاء الأم. وبذلك إنهار تحالف الجبهة الوطنية الذي أعلن في أبريل ١٩٥٠ بين حزب الاتحاديين وحزب الأشقاء الأحرار ، فلم تعد الجبهة الوطنية سوى حزب يضم أقطاب الختمية دون سواهم، إلى أن اندمجت في الحزب الوطني الاتحادي الذي تألف في أول نوفمبر ١٩٥٢ بمبادرة من اللواء محمد نجيب رئيس مجلس ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢) المصرية.

انعقد أول اجتماع للجنة تعديل الدستور في ٢٢ أبريل ١٩٥١ للنظر في السمات التي ينبغي أن يكون عليها الدستور. وفي اجتماعها الثاني في ٩ مايو ١٩٥١ اعتمدت اللجنة كأساس للنقاش – مسودة للدستور اقترحها بعض أعضائها. وفي ١٨ يونيو ١٩٥١ كانت أغلبية أعضاء اللجنة قد اتفقت حول معظم سمات الدستور المقترح ، وأما بعض المسائل التي صعب فيها الوصول إلى اتفاق ، فقد خولت اللجنة رئيسها القاضي ستانلي بيكر ليستشير بشأنها خبيراً بالشئون الدستورية فاختار بيكر أحد أساتذة تاريخ الإمبراطورية البريطانية (فنسنت هارلو) بجامعة أكسفورد ، الذي رفع إلى اللجنة تقريراً بآرائه واقتراحاته بعد دراسته لتوصيات اللجنة.

اضطربت أعمال لجنة تعديل الدستور بسبب إلغاء الحكومة المصرية في أكتوبر ١٩٥١ لاتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ ، الأمر الذي جعل موضوع السيادة على السودان ولمن تكون ، بؤرة خلاف بين أعضاء اللجنة لم يتمكنوا – حتى تاريخ حل اللجنة – من تجاوزه. ولكن ، على الرغم من ذلك جاء في تقرير ستانلي بيكر عن عمل اللجنة حتى تاريخ حلها في ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ ، أن أعضاء اللجنة أولوا اهتماماً كبيراً لوضع الجنوب فيما يتعلق بتطور المؤسسات الديمقراطية في السودان ، وأن الجنوبيين يطالبون بضمانات كافية لحمايتهم إلى

حين حدوث التطور المنشود للجنوب ولحاقه بالشمال. وبالفعل كان هناك اقتراح بإنشاء وزارة لشئون الجنوب يتولاها وزير جنوبي ، واقتراح بإعطاء الحاكم العام حق الرفض لأي تشريع يراه مضراً بمصالح أهل الجنوب. وهما الاقتراحان اللذان اشتملت عليهما مذكرة فنسنت هارلو التي قدمها إلى لجنة تعديل الدستور. ولكن حزب الأمة أعلن أن إنشاء وزارة لشئون الجنوب فيه تفرقة ، ورأى من الأصوب أن يضم مجلس الوزراء السوداني ممثلين لجنوب البلاد في إطار الوطن الواحد."[٦١]

ولما أجازت الجمعية التشريعية قانون الحكم الذاتي وتم رفعه إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ كان من بين مواده بعض توصيات لجنة تعديل الدستور ومن بينها سلطات خاصة للحاكم العام تجاه " رفاهية أهل الجنوب ". ويرى الأستاذ أحمد محمد يسن أن إصدار حاكم السودان العام في شهر مارس ١٩٥١ قرار تكوين هذه اللجنة – " لوضع مشروع دستور للسودان يقوم على ضوئه الحكم الذاتي للسودان " – كان من بين الاسباب التي أدت إلى أن يعلن النحاس باشا إلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦. ويقول :" ومهما يكن من أمر فقد حاولت تلك اللجنة (لجنة تعديل الدستور) أن تضع مشروع دستور لا بأس به ، ولعله هو نفس الدستور المؤقت الذي عملت به الحكومة الانتقالية في فترة الحكم الذاتي ١٩٥٤ – ١٩٥٨ ، مع بعض التعديلات ، خصوصاً فيما يختص بسلطات الوزراء التي جاءت متمشية مع اتفاقية ١٢ فبرائر ١٩٥٣. على أن تلك اللجنة ارتكبت شططاً في نظر السلطة الحاكمة حين اقترح ستة من أعضائها السودانيين تكوين لجنة دولية تحل محل الحاكم العام في الإشراف على تطوير الحكم الذاتي ... وقد أمر الحاكم العام بحلها مع الأخذ ببعض جوانب اقتراحاتها ، التي أعلنت في شكل دستور في شهر يناير ١٩٥٣ ".[٦٢]

وقد اعتبر مستر دنكان أن لجنة تعديل الدستور وما انتهت إليه من توصيات، كانت ذات أثر بالغ في تسارع الخطى نحـــو استقلال السودان. فهو يقول إن الاقتراح الذي قدم للجمعية التشريعية بتكوين لجـــنة تعـــديل الدستور بعد أربعة أيام من تقديم اقتراح الحكم الذاتي ، كان اقتراحاً بعيد الأثـــر بحـــق

(the really far – reaching motion). فهو يهدف إلى تزويد الجمعية التشريعية بالسلطات البرلمانية الكاملة في إطار الاتفاقات الدستورية الموجودة. ويقول مستر دنكان إن تشكيل لجنة التعديل تم في ٢٦ مارس ١٩٥١. فوصل أعضاؤها إلى اتفاق كافٍ رفع رئيسها بموجبه تقريره في يناير ١٩٥٢ حول الحكم الذاتي. واستمرت مداولات الجمعية التشريعية حول جوانب هذا الأمر كلها من ٧ إلى ٢٣ أبريل ١٩٥١ ، حتى تم التوصل إلى مسودة دستور الحكم الذاتي التي رفعها الحاكم العام إلى دولتي الحكم الثنائي في مايو ١٩٥٢. شعر السياسيون السودانيون الموالون لمصر بالحرج كما يقول دنكان. فقد كانت مسودة دستور الحكم الذاتي مقبولة بأكثر مما كانوا يتوقعون ، مما اضطرهم لقبولها. ولكنهم – من ناحية أخرى – كانوا قد أدلوا بتصريحات زعموا فيها أن الحاكم العام لم يعد له وضع قانوني بعد أن ألغت مصر المعاهدة والاتفاقيتين من جانب واحد (والحاكم العام إنما يستمد سلطاته الدستورية من اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦). ولم تكن الحكومة المصرية راضية عن المدى الذي ذهبت إليه مسودة دستور الحكم الذاتي. ولما تبين لها أن الحكومة البريطانية تنوي مساندة المسودة ، وجهت حكومة مصر الدعوة للسيد عبد الرحمن المهدي لمناقشة أمر المسودة.[٦٣] كانت مسودة الحكم الذاتي التي انبنت على توصيات لجنة تعديل الدستور ، من بين العوامل الهامة التي أدت إلى اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ للحكم الذاتي وتقريـــر المصير للسودان ، ومن ثم إلى استقلال السودان.[٦٤]

هوامش الفصل السادس

١- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ج/١. الحلقة الرابعة. شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة ، الخرطوم. الطبعة الأولى ١٩٨٦ . ص ١٠٥ – ١٠٧.

٢- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ – ١٩٥٣. دراسة وثائقية. بغداد ١٩٨٤ . ص ١٦٠.

٣- عثمان حسن أحمد : إبراهيم أحمد ١٩٠٠ – ١٩٨٨. حياة إنسان ، بين الأصالة والتحديث. دار مصحف أفريقيا ، الخرطوم ٢٠٠٣ . ص ٨٠ – ٨١. لمزيد من التفاصيل عن تشكيل وتوصيات مؤتمر إدارة السودان انظر فيصل عبد الرحمن علي طه في : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... ص ٣٠٧ – ٣١٣ ، وأيضاً بشير محمد سعيد في: السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ج/١ الحلقة الرابعة (مصدر سابق). ص ١٠٥ – ١٠٩.

٤- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ... مصدر سابق. ص ١٦١ – ١٦٢.

٥- نفس المصدر . ص ١٦٣ – ١٦٤.

٦- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ج/١ الحلقة الرابعة . مصدر سابق. ص ١١٠.

٧- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣. دار الأمين ، القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩٨. ص ٣١٨.

٨- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ... مصدر سابق. ص ١٦٦.

٩- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني... مصدر سابق . ص ٣١٤ – ٣١٨. وانظر أيضاً:

Angelo Lobale Lokoro Loiria: The Juba Conference – a critical appraisal , in : The Nationalist movement in the Sudan , Sudan Library series (١٥) , ١٩٨٩. P. ٢٧٨ – ٢٨٠.

١٠- محمد سعيد القدال وعاطف عبد الرحمن صغيرون : الشيخ مصطفى الأمين (١٨٨٩ – ١٩٨٨). لمحات من سيرته. الخرطوم يونيو ٢٠٠٤ . ص ٧٣ .

١١- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ... مصدر سابق. ص ١٦٨. وانظر أيضاً محمد أحمد محجوب في : الديمقراطية في الميـــزان . ص ٢١١.

١٢- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٢٩٨ – ٣٠١.

١٣- نفس المصدر . ص ٣٢١ – ٣٢٢.

١٤- نفس المصدر . ص ٣٢٣ – ٣٢٤.

١٥- نفس المصدر . ص ٣٢٧.

١٦- عبد الرحمن علي طه: السودان للسودانيين. تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢. ص٢٢١ هامش رقم ٤٢.

١٧- فيصل عبد الرحمن علي طه: الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق. ص ٣٣٠ – ٣٣٢.

١٨- أحمد خير : مآسي الإنجليز في السودان (وفد السودان يقدم :). القاهرة، ١٤ أكتوبر ١٩٤٦. ص ١٧٩.

١٩- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني .... مصدر سابق . ص ٣٣٣ – ٣٣٥.

٢٠- بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ج/١. الحلقة الرابعـــة. مصدر سابق . ص ١٠٢.

٢١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٣٣٥ – ٣٣٧.
٢٢- نفس المصدر . ص ٣٣٧ – ٣٣٨.
٢٣- نفس المصدر . ص ٣٣٨.
٢٤- نفس المصدر . ص ٣٤٠ – ٣٤١.
٢٥- أحمد سليمان : ومشيناها خطى – صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى. ج/٢. دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٦. ص ١٨٠ – ١٨١.
٢٦- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة ج/١ ١٩٣١ – ١٩٤٨. مطبعة جامعة الخرطوم. الطبعة الأولى ١٩٨٨. ص ٤١٥.
٢٧- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ... مصدر سابق. ص ٢٩٥ – ٢٩٦.
٢٨- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة ج/١ ... مصدر سابق . ص ٤٦٢ – ٤٦٣.
٢٩- نفس المصدر . ص ٤٥٩ – ٤٦١.
٣٠- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق. ص ٣٤٥ – ٣٥١.
٣١- نفس المصدر . ص ٣٥٧.
٣٢- نفس المصدر . ص ٣٥٨ – ٣٦١.
٣٣- نفس المصدر . ص ٣٦٦ – ٣٦٩.
٣٤- نفس المصدر . ص ٣٧٥.
٣٥- دونالد هولي: نقوش الخطى على رمال السودان. ترجمة إلى العربية موسى عبد الله حامد . مطبعة الحرية ، أم درمان ٢٠٠٢ . ص ١١٣– ١١٥.
٣٦- بركات موسى الحواتي : قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية. مكتبـــة مدبولي ، القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩٧. ص ١١٩ – ١٢٣.

٣٧- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة ج/١. مصدر سابق . ص ١٩٧ – ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢٦٥ – ٢٧١.

٣٨- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي. الطبعة الأولى ، دار الجيل – بيروت ١٩٩٦ . ص ١٨٢.

٣٩- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. مصدر سابق . ص ٩٧.

٤٠- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٣٨١ – ٣٨٥.

٤١- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله – دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. دار الخرطوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى أغسطس ١٩٩٧. ص ٧١ – ٧٢.

٤٢- جهاد في سبيل الاستقلال (يشمل مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي). أشرف على إعداده الصادق المهدي . طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم. بدون تاريخ . ص ٢٩.

٤٣- أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ – ١٩٦٩. دار جامعة الخرطوم للنشر . الطبعة الأولى ١٩٨٧. ص ٦٤ – ٦٧.

٤٤- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. مصدر سابق . ص ٢٢٣ هامش رقم ٥٣. وانظر أيضاً فيصل عبد الرحمن علي طه في : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني... (مصدر سابق). ص ٣٨٥ – ٣٨٨.

٤٥- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي. مصدر سابق. ص ١٩٠.

٤٦- نفس المصدر . ص ١٨٦.

٤٧- فدوى عبد الرحمن علي طه : أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه ١٩٠١ – ١٩٦٩ – بين التعليم والسياسة وأربجي – دار جامعة الخرطوم للنشر ٢٠٠٤ . ص ٢٧٨.

٤٨- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٣٩٣.

٤٩- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. مصدر سابق. ص ٩٧.

٥٠- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٣٩٧.

٥١- نفس المصدر . ص ٤٠١ – ٤٠٥.

٥٢- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين. تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. مصدر سابق. ص ٩٩ – ١٠٣. وانظر أيضاً فيصل عبد الرحمن علي طه في : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... (مصدر سابق). ص ٤١١ – ٤٢١.

٥٣- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥. الناشر : مركز عبد الكريم ميرغني . دار مصحف أفريقيا (للطباعة). الطبعة الثانية ٢٠٠٢. ص ٤٨٧.

٥٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٤٠٦ – ٤٠٨. وانظر أيضاً مذكرات أحمد محمد يسن ص ٢١١ – ٢١٤.

٥٥- Duncan J . S . R: The Sudan's path to Independence. William Blackwood and Sons Ltd. Edinburgh and London ١٩٥٧. P. ١٣٦.

٥٦- Duncan J.S.R. the Sudan's Path to Independence. OP. Cit . P . ٢١٣ – ٢١٤.

٥٧- أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ – ١٩٦٩. مصدر سابق . ص ٦٧ – ٧٤.

٥٨- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٤٢١. هامش رقم ١٢.

٥٩- نفس المصدر . ص ٤٢٣ – ٤٢٦.

٦٠- صحيفة " السودان الجديد " بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥١.

٦١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٤٣٠ – ٤٣٣.

٦٢- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية. جامعة أم درمان الأهلية . طبع بدار غريب للطباعة . القاهرة ١٩٨٧ . ص ٢١٦ – ٢١٨.

٦٣- Duncan , J . S R.: The Sudan's Path to Independence. OP. Cit . PP . ١٣٨, ١٥١.

٦٤- Duncan J.S.R. the Sudan's Path to Independence. OP. Cit . P . ٢١٣ – ٢١٤.

الفصل السابع

١- الموقف الأمريكي.

٢- حزب الأشقاء ينقسم.

٣- آثار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩.

٤- مساعي ائتلاف جديد.

٥- التفكير في إجراء استفتاء عام.

٦- مأزق التاج المصري.

٧- البعثة الاستطلاعية الأمريكية.

٨- مفاوضات مصرية سودانية.

٩- ١٩٤٨ - ١٩٥٢ أعوام حافلة بالأحداث.

الموقف الأمريكي:

قلنا إن المفاوضات المصرية البريطانية بشأن الجلاء ومسألة مستقبل السودان لم تسفر عن اتفاق وإنما وصلت إلى طريق مسدود. فمصر تتمسك بأن السودان ومصر بلد واحد تحت التاج المصري ، وبأن قضيتي الجلاء ووحدة مصر والسودان لا يمكن الفصل بينهما. وأما بريطانيا فقد كانت ترى أن تعالج كل من القضيتين على حدة ، وتصر على حق السودانيين في الاختيار بين الوحدة مع مصر والاستقلال التام. وفي هذا الشأن تبودلت المذكرات بين الجانبين ولكنها لم تفض إلى شئ. ولما هددت مصر في يوليو ١٩٥١ بقطع المفاوضات اقترحت أمريكا أن يقوم السفيران الأمريكي والبريطاني في القاهرة (جيفرسون كافري ورالف ستيفنسون) بإعداد تقييم مشترك عن مسألة السودان والاحتلال العسكري البريطاني لمصر ، لأنها (أي أمريكا) كانت شديدة الحرص على تحقيق المشروع الغربي للدفاع عن الشرق الأوسط. وبالفعل قدم السفيران توصيات كان من بينها ضرورة إعادة التفكير في الاعتراف العلني بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري في السودان ، الأمر الذي يعني الاعتراف بسيادة مصر على السودان. اعترضت حكومة السودان على هذه التوصية التي اعتبرتها إحياءً لمشروع صدقي – بيفن المقبور ، كما أعلنت وزارة الخارجية البريطانية عن رفضها لها في ٤ سبتمبر ١٩٥١ وقالت إنها سوف تقنع الحكومة الأمريكية بأن لا داعي لهذا الأمر طالما بقي المصريون غير موافقين على حق السودانيين في تقرير مصيرهم. وفي حقيقة الأمر يبدو أن أمريكا لم تكن تولي أمر السودان أي نوع من الاهتمام بل كان همها الرئيسي هو إنشاء الحلف الدفاعي للشرق الأوسط وإشراك مصر فيه. فقد ذكر جيمس روبرتسون أنه قابل جيفرسون كافري سفير أمريكا في القاهرة، "الذي كان يضغط بشدة على السفارة البريطانية لإيجاد تسوية مع المصريين حتى لو كان الثمن بيع السودان". وذكر روبرتسون أن السفير الأمريكي مثل كثير من الأمريكيين الذين زاروا السودان ولم يستطيعوا فهم اهتمامنا بما وصفه احدهم بقوله " عشرة ملايين من الزنوج الأغنياء ".[1]

حزب الأشقاء ينقسم:

في السودان تعرض حزب الأشقاء – أكبر الأحزاب الاتحادية – إلى انقسام كبير في صفوفه في يوليو ١٩٥١. بدأ ذلك عندما اتخذ رئيسه إسماعيل الأزهري قراراً بفصل خضر عمر من سكرتارية الحزب في ١١ يوليو ١٩٥١ وأيده في ذلك المجلس الأعلى للحزب في ١٤ يوليو ١٩٥١. ومن بين ما جاء في حيثيات الفصل أن خضر عمر قد " اغتنم فرصة وجوده في مصر إبان وفد الزفاف الملكي فأخذ يروج في كثير من الدوائر لإشاعات مغرضة مشينة ومطاعن آثمة ضد رئيس الحزب وأعضاء المجلس الأعلى "، وأنه وآخرين في السودان " أخذوا يهاجمون رئيس الحزب وأعضاء المجلس الأعلى متهمين الزملاء من الموظفين بالخيانة والتجسس ".

ومن ناحية أخرى ، بعث محمد نور الدين – على أثر الاختلاف الذي ثار حول ملكية صحيفة الحزب " الأشقاء " – برسائل إلى محمود الفضلي رئيس التحرير وعلي حامد سكرتير التحرير يخطرهما فيها بالاستغناء عن خدماتهما. كما بعث نور الدين يطلب موافقة السكرتير الإداري على تعيين على الشيخ البشير رئيساً لتحرير صحيفة " الأشقاء ". وفي يوليو ١٩٥١ قرر اجتماع دعا له محمد نور الدين فصل إسماعيل الأزهري من رئاسة الحزب وعضويته واتهمه بالتصرفات الانفرادية الخاطئة والانحراف عن المبدأ وعدم احترام قرارات الهيئة العليا للحزب. كما قرر الاجتماع فصل كل من يحي الفضلي وإبراهيم المفتي وبدوي مصطفى وعلي حامد ومحمود الفضلي ، وسماهم "الجماعة التي تواطأت معه (أي مع إسماعيل الأزهري) في أخطائه وانحرافه". وفي ١٦ يوليو ١٩٥١ قرر المجلس الأعلى لحزب الأشقاء اعتبار محمد نور الدين " خارجاً على الحزب ، وكذلك كل من يقبل التعاون معه من أعضاء حزب الأشقاء ". – المعنيون بهذا هم خضر عمر وأحمد خير وحسن أبوجبل وعثمان خاطر.

ربما كانت أسباب انقسام حزب الأشقاء راجعة إلى الطموحات الشخصية والتطلعات إلى مراقي القيادة ولكن الأرجح هو أن الشكوك والريب هي التي

تسببت في الانقسام. وآية ذلك أن جناح محمد نور الدين لم يكن يثق في صدق توجهات الأزهري الاتحادية. فقد روى خضر عمر أن إسماعيل الأزهري قال في يوليو ١٩٥١ (في مؤتمر اللجان الفرعية لمؤتمر الخريجين):" لا يجب أن نركن في السودان للشعب المصري ، وان الشعب المصري كما وصفه جلاده إسماعيل صدقي هو شعب كل حكومة ". وذكر خضر عمر أن أزهري ويحي الفضلي كانا يعقدان لقاءات مع عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة بمنزله دون علم حزب الأشقاء ودون علمه هو كسكرتير للحزب. وقال محمد نور الدين إن الأزهري كان يريد التعاون مع الإنجليز في مشروعاتهم الاستعمارية والتحلل من مبدأ وحدة وادي النيل. ودلل محمد نور الدين على ذلك بأن أزهري اقترح في جلسة حزبية رسمية أن يشترك حزب الأشقاء في الجمعية التشريعية دون أن يعلن ذلك على الناس ، على أن يكون من يدخلونها من رجال الصف الثاني للحزب. وتحدث أحمد خير في ندوة عقدت في ٥ أغسطس ١٩٥١ بدار اتحاد طلاب كلية غردون الجامعية فذكر أسباباً أخرى لانقسام حزب الأشقاء كان من بينها :(١) انعزال مؤتمر الخريجين وحزب الأشقاء عن جماهيرهما التي انصرفت عنهما وبدأت تبحث عن قيادة جديدة (٢) تخلف مؤتمر الخريجين وحزب الأشقاء عن مواكبة الأحداث التي لعب فيها الطلاب والعمال والشرطة دوراً متقدماً ، فلم يتصديا لقيادتها أو توجيهها أو التأثير عليها. تلك هي الأحداث التي تميزت بالاضرابات الطلابية والعمالية ، وإضراب رجال البوليس واعتصامهم في العاصمة المثلثة وعطبرة وبورتسودان في يونيو ١٩٥١ ، ولعب فيها الشيوعيون الدور الرائد والمؤثر ، واعتقل وحوكم على أثرها محمد السيد سلام رئيس اتحاد العمال والشفيع أحمد الشيخ سكرتير الاتحاد. (٣) استنكار جماهير الحزب لمظاهر الثراء التي بدأت تظهر جلية على بعض قادة حزب الأشقاء.[٢]

لقد تفاقم الخلاف بين جناحي حزب الأشقاء وباءت محاولات الوسطاء لاحتوائـــه بالفشل ، وشعرت السلطات المصرية بالقلق إزاء ما بلغها من حديث

إسماعيل الأزهري عنها وعن شعب مصر. وفي ١٦ يوليو ١٩٥١ أبرق مبارك زروق مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد طالباً إليه التوسط بين الفرقاء في حزب الأشقاء ، وجاء في برقيته:" إن مستقبل وحدة وادي النيل لفي انتظار تدخلكم ، والجنوب كله يرقب عملكم ، والتاريخ كله يتلهف لسماع كلمة تخرج من بين شفتيكم". واستجاب النحاس فأرسل وفداً عالي المستوى لرأب الصدع بين شطري الانقسام. ولكن محمد نور الدين أعلن في ٢١ يوليو ١٩٥١ أن الخلاف ليس شخصياً وإنما يقوم على المبادئ الأساسية لحزب الأشقاء ، وحذر من الوفاق الهش القائم على التراضي السطحي. وفي ٢٣ يوليو ١٩٥١ أصدر إسماعيل الأزهري بياناً قال فيه إنه عملاً بتوجيه السيد علي الميرغني ، واستجابة لرغبة النحاس وتقديراً لجهود بعثة التوفيق ، فقد قرر المجلس الأعلى لحزب الأشقاء حسم الخلاف على خمسة أسس هي :-

١- قبول تنازل يحي الفضلي عن سكرتارية الحزب.
٢- انتخاب مبارك زروق سكرتيراً للحزب نسبة لموقفه المحايد من الخلاف.
٣- إعادة محمد نور الدين ورفاقه المفصولين من الحزب بموجب قرار ١٦ يوليو ١٩٥١ الذي قضى بفصلهم.
٤- إعادة محمد نور الدين إلى وكالة الحزب.
٥- إعادة خضر عمر إلى حزب الأشقاء وعضوية المجلس الأعلى للحزب.

ولكن محمد نور الدين رفض هذا العرض الذي يستبعد خضر عمر من السكرتارية. واعتبره أحمد خير ضرباً من " المكر الفاضح "و" المناورة المكشوفة". وقال إن الأزهري انحرف عن مبادئ الحزب ، وإن فصل خضر عمر لم يكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير.[٣]

لقد أخفقت بعثة التوفيق المصرية في تحقيق الوفاق. وعندما اقترحت في مؤتمر صحفي عقدته في ٢٦ يوليو ١٩٥١ أن يكون خضر عمر سكرتيراً

للحزب ويحي الفضيلي مراقباً (وأزهري رئيساً ونور الدين وكيلاً) شن عليها إسماعيل الأزهري هجوماً عنيفاً ، واتهمها في برقية بعث بها إلى النحاس " بالتحيز إلى جانب القلة الخارجة على الحزب ". وقبل محمد نور الدين اقتراح البعثة وأبرق النحاس قائلاً :" إن الأزهري بك فضلاً عن أنه لا يمثل رأي الأشقاء في برقيته لرفعتكم ، إنما أتي بفرية منكرة وارتكب إثماً منكراً في حق الأشقاء الذين اعتنقوا مبدأ الاتحاد مع مصر عقيدة وإيماناً ...." ألخ..

ومن ثم انتقل الخلاف إلى مؤتمر الخريجين. وفي اجتماع الهيئة الستينية للمؤتمر في يوم الأحد ١٢ أغسطس ١٩٥١ للنظر في استقالة اللجنة التنفيذية اعترض نور الدين وجماعته على إدارة الأزهري وزروق للاجتماع ، وأصر الأزهري رئيس اللجنة المستقيلة وسكرتيرها مبارك زروق على إدارة الاجتماع ، فأحدث ذلك هرجاً وفوضى انسحب على أثرهما محمد نور الدين وشيعته وبعض المستقلين ، وتم انتخاب اللجنة الجديدة في غيابهم واستبعدوا منها. ولكن جناح نور الدين تمكن من السيطرة على نادي الخريجين بالخرطوم ، فقرر إلغاء مؤتمر الخريجين وقيام " مؤتمر السودان "، الذي " سيعمل على تحقيق الهدف السامي وهو الجلاء والوحدة تحت التاج المصري المشترك ". هكذا أخفقت جميع المحاولات الرامية لتوحيد جناحي حزب الأشقاء ، حتى تم تكوين الحزب الوطني الاتحادي في القاهرة في نوفمبر ١٩٥٢.[٤]

<u>آثار إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين:</u>

أعلن مصطفى النحاس باشا أمام مجلس البرلمان المصري في ٨ أكتوبر ١٩٥١ قرار الحكومة المصرية القاضي بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ فيما يختص بالشأن السوداني ، تحقيقاً لما وعدت به في خطاب العرش بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٥٠. ولقد أصدرت الحكومة الوفدية بالفعل بياناً بإلغائها لهذه المواثيق من جانب واحد ، وقدمت مشروعاً لقانون الحكم في السودان يتلخص في إنهاء الحكم الثنائي وجلاء الإنجليز عن السودان ، وقيام دولة وادي النيل الشاملة لحدود مصر والسودان تحت التاج المصري. وفي ١٣ أكتوبر ١٩٥١

قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا مقترحات إلى الحكومة المصرية بإنشاء تحالف للدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي باشتراك مصر في قيادة هذا التحالف ، وتقديم التسهيلات المتبادلة لتصبح مصر قاعدة التحالف ، على أن يُنظر مستقبلاً في علاقة هذا التحالف الشرق أوسطي مع حلف شمال الأطلنطي. كما قدمت الحكومة البريطانية في ذات التاريخ (١٣ أكتوبر ١٩٥١) مقترحات إلى الحكومة المصرية بشأن مستقبل السودان كقضية منفصلة عن مسألة التحالف والدفاع الشرق أوسطي ، وأيدتها في ذلك الحكومة الأمريكية. ولكن الحكومة المصرية أعلنت في ١٤ أكتوبر ١٩٥١ رفضها لهذه المقترحات الجديدة بشأن مسألتي الدفاع والسودان. وفي ١٥ و ١٦ و ١٧ أكتوبر ١٩٥١ صدق الملك فاروق على مشروعات القوانين التي أجازها البرلمان المصري حول إلغاء الاتفاقيتين والمعاهدة واعتبار فاروق ملكاً على مصر والسودان يعين له الدستور والحكومة التي يراها.[٥] ويبدو أن الملك فاروق لم يكن ليرفض المقترحات البريطانية لو أنها اشتملت على " صيغة تحقق لمصر إرضاءً عاطفياً فيما يتعلق بمسألة التاج " – أي وضع السودان تحت التاج المصري ولو رمزياً. فقد تناهى إلى السفير البريطاني في القاهرة أن الملك يمكن أن يمضي – في سبيل تحقيق هذا المأرب – إلى حد إقالة حكومة الوفد واستبدالها بحكومة ائتلافية تكون أكثر مرونة. ولكن ، على الرغم من كل ذلك ، بدا جلياً أن الحكومة البريطانية لن توافق – خشية ما قد يترتب على ذلك في السودان – على الاعتراف بالملك فاروق ملكاً على مصر والسودان خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير في السودان كما يُريد كبراء ساسة مصر.[٦]

قوبل إعلان مصر لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ بالترحيب من كل الأحزاب السودانية. ولكن المرسوم المصري الخاص بنظام الحكم في السودان لم يحظ بتأييد الجميع ، فقد عارضه الختمية (الجبهة الوطنية) وبعض الأحزاب الاتحادية.[٧] وقد أيد حزب الأشقاء (جناح الأزهري) إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين. وأثنى إسماعيل الأزهري (الذي شهد إلقاء بيان ٨ أكتوبر ١٩٥١

من شرفة الزوار بالبرلمان المصري) على قرار الحكومة المصرية الذي جاء – في نظره – " معبراً عن الأماني والأهداف الوطنية التي أجمع عليها الشعب في وادي النيل في الشمال والجنوب ..." إلى أن قال:" ولن نقيم لأرواحنا ولا لدمائنا وزناً في سبيل تحرير بلادنا وتحقيق أهدافها بجلاء الإنجليز من وادي النيل وتحقيق وحدته تحت تاج مليك مصر والسودان فاروق المفدى ". وأيد جناح نور الدين في حزب الأشقاء بيان ٨ أكتوبر تأييداً حاراً واعتبر مجلسه الأعلى المنعقد في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ أن المرسوم الملكي لنظام الحكم في السودان " جاء محققاً لمبادئ الحزب بالجملة والتفصيل ". وقال الدرديري أحمد إسماعيل رئيس حزب وحدة وادي النيل:" إن إعطاء السودان الحكم الذاتي تحت التاج المصري بالطريقة التي أعلن عنها يتفق مع وجهة نظرنا السياسية ومبادئنا التي ارتبطنا بها ". أما حزب الاتحاديين (برئاسة حماد توفيق) فقد رحب بإلغاء المعاهدة والاتفاقيتين ولكنه اعترض على نظام الحكم الذي قررته مصر للسودان ونادى بأن يترك ذلك للسودانيين ليقرروا بأنفسهم – عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة – نوع الحكم الذي يريدونه.

ومن جانب آخر أيدت الجبهة الوطنية (التي تمثل تجمعاً سياسياً للختمية) إلغاء الاتفاقيتين والمعاهدة ، ولكنها رفضت المرسوم المصري بشأن نظام الحكم في السودان ووصفته بأنه عبودية سافرة لأنه يربط السودان بمصر إلى الأبد ويحرم السودانيين من تقرير مصيرهم ؛ واتهمت الحكومة المصرية بتجاهل رأي السودانيين وإسقاطهم من حسابها وعدم قبولها إلا لما يناسب أهدافها من آراء السودانيين ، مما أفسد العلاقة بين السودانيين أنفسهم وجعلهم شيعاً يتقاتلون فيما بينهم.

وأعلن حزب الأمة في ١٠ أكتوبر ١٩٥١ ترحيبه بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي لسنة ١٨٩٩ " لأن ذلك يعيد للسودانيين سيادتهم على بلادهـم ". ولكنه رفض المراسيم المصرية التي أسماها " الحكم الذاتي المصري المشوه المبتور " واعتبرها استعماراً سافراً يفرض التاج المصري الدائم على

السودان ويحرم السودانيين من حقهم في تقرير مصير بلادهم. وأبرق حزب الأمة كلاً من رئيس مجلس الأمن ورئيس وزراء مصر ووزير خارجية بريطانيا مؤكداً أن السودان قد استرد سيادته بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ ، وأن حزب الأمة لا يرضى بغير حكومة سودانية مستقلة ، وأن محاولة مصر فرض التاج المصري على السودان ومنحه دستوراً حسب رغبتها وبغير استشارة السودانيين يعتبر " أكبر إهانة موجهة من مصر للسودانيين الذين سيقاومون ذلك بكل الوسائل ويعتبرون مثل هذا الإجراء مما يهدد الأمن في بلادهم ".

وفي السودان أعلن الحاكم العام بالإنابة في ٩ أكتوبر ١٩٥١ رفضه لإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد. وأعلن إيدن وزير خارجية بريطانيا أمام مجلس العموم في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ تأييد الحكومة البريطانية للحاكم العام وحكومة السودان وقال إن الحكومة البريطانية تنتظر توصيات لجنة تعديل الدستور ، وإن دستور الحكم الذاتي سيعد للعمل به في نهاية عام ١٩٥٢ ، وبعد بلوغ مرحلة الحكم الذاتي سيترك للسودانيين اختيار وضعهم المستقبلي.[٨] هذا وقد ناقش أعضاء الجمعية التشريعية في يوم الخميس ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ مراسيم الحكومة المصرية بشأن الحكم في السودان وقرروا رفضها تماماً. وكان حزب الأمة قد بعث في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ برسالة إلى رئيس وزراء مصر يستنكر فيها المراسيم المذكورة.[٩] ولما كانت هذه الرسالة من قوة العبارة وبلاغة المنطق بمكان، فإننا نورد فيما يلي مقتطفات كثيرة منها. تقول الرسالة:

" إلى صاحب الرفعة النحاس باشا – رئيس الوزارة المصرية

حضرة صاحب الرفعة مصطفى النحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد – لا نود في هذا الخطاب أن نشير إلى إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين ، فقد سجلنا اغتباطنا بهذه الخطوة الموفقة في مناسبات أخرى.

إن موضوع هذا الخطاب ينصب كله على إعلانكم الملك الجديد. ذلك الملك الذي رأيت أو تراءى لك أن تفرضه على الشعب السوداني وأنت لم ترجع إليه في مشورة. ولم تشأ أن تثبت السلطان الناشئ عن رضاء به واقتناع بصلاحيته ، بل

رأيت و رأي من إليك من زعماء مصر أن تعلن هذا الملك الجديد في دكتاتورية يخضع لها هتلر وينحنى إجلالاً لها موسيليني ، دكتاتورية لا تعبأ بكرامة السودانيين ولا تقيم وزناً لحقوقهم التي يرونها ، ويراها العالم ، ويراها ضميرك عاذلة مشروعة " ... وتمضي الرسالة لتؤكد أن الذين قاوموا وهزموا بروتوكول صدقي بيفن مازالوا أحياء وسيفعلون ذلك أيضاً بهذه المراسيم الملكية وهم مستعدون للموت " في سبيل الحياة الكريمة ". وتقول الرسالة أيضاً : والله لا يدري الإنسان – يا صاحب الرفعة – هل يهنئك على هذه الجرأة النادرة والشجاعة المثالية التي طوعت لك أن تعلن الملك الجديد وأنت لم تجرد له سيفاً فتخضع المملوك بقوة النار والحديد ، أو تلجأ لاستفتاء المملوك لتطمئن إلى ولائه؟ إن الإنسان حين يرجع إلى حكم العقل والمنطق الواقع لا يسعه إلا أن يسخر ويهزأ مما أقدمت عليه ، وأنت لم تكلف نفسك إلا جرة قلم حكمت على مستقبل شعب بأسره ، فأعلنت في ساعة نشوة ضم قطر جديد هيئ لرفعتك أنه سيكـــون درة لامعة في تاج مصر ، ولا نقول درة يتيمة مادام لا يعدو أن تنظر في خريطة العالم فتقرر بطريقتك الجريئة المستحدثة ، وفي ساعة نشوة مماثلة ، ضم أقطار أخرى إلى تاج الإمبراطورية المصرية الناشئة.

لقد كنا نفهم هذه الجرأة لو أنك استقدمت جيوشك مزودة بالأسلحة غير الفاسدة واستعديتها على هذا الشعب بحجة أنه ثائر على الملك الجديد ، فأفنيته أو أرغمته على الطاعة والخضوع ، ولكن شيئاً من هذا لم يحصل.

وقد كنا نفهم لو أنك أمرت بطرد الجيش الإنجليزي من السودان ، ذلك الجيش الذي استقدمه أسلافك – عفا الله عنهم – ووقفوا معه صفاً واحـــداً لمحاربة إخوانكم في اللغـــة والدين !! فحصدتم بهذا المدد أرواح الشهداء من المسلمين ، وأرويتم السهول والوديـــان بدمائهم ، وقضيتم بذلك العون على حرية البلاد واستقلالها.

وقد كنا نفهم هذه الجرأة لو أنك أوقفت الجمعية التشريعية عن الاجتماع والمجلس التنفيذي عن الانعقاد وأمرت لجنة الدستور أن تحل وتتعطل ، ولكن شيئاً من هذا لم يحصل.

وقد كنا نفهم هذه الجرأة ونحمدها لو أنك رجعت قبل الإعلان إلى مجلس الأمن – ومصر عضو فيه ، وأنت جد عليم بمبادئه – وطلبت إليه استقدام لجنة محايدة تستطلع رغبات الشعب وتستبين اتجاهاته ، فأما تأييد شامل يستقيم لك معه الأمر ، وإما قوميـــة تعتز بسودانيتها ، وتفنى في سبيل استقلالها المطلق ، وعندئذ تتراجع عن رأيك ، وتكسب لبلدك حسن الصداقة والجوار. ولكن شيئاً من هذا لم يحصل. ولو أن بعض هذا قد حصل ، لصفقنا لك إعجاباً مع المصفقين وأشدنا بزعامتك الرشيدة مع المشيدين.

وبعد كل هذا ، أفلا ترى معنا يا صاحب الرفعة أن إعلانك الملك الجديد على هذا النحو اليسير جرئ مبتكر لم يسبقك إليه زعيم سياسي أو قائد مظفر؟ إن ضم بلاد بأسرها بهذه الطريقة السهلة اليسيرة ما هو إلا مسرحية يندى لها خجلاً جبين القرن العشرين ، وجبين الديمقراطية التي تنادون بها ، وتزعمون أنكم من حماتها؟

لقد نجحت بهذا الإعلان يا صاحب الرفعة في أمرين ، أولهما شـــر مستطير على البلدين ، وثانيهما خير وفير للسودان. ووجه الشر في أول الأمرين أنك أوقدت بهذا الإعلان ناراً إن لم يطفئها عقلاء قومك يكون وقودها جثث وهام. ووجه الخير في الثاني أن إنهاءكم الاتفاقيتين والمعاهدة قد رد للسودان حريته واستقلاله وسيادته، وأنك أوضحت لنا الطريق لاسترداد حقنا المغموط من مياه النيل ، وهو سر الغنى الذي خرج بمن اغتنى عن حدود اللياقة وأصول المجاملة ".

وتطالب الرسالة النحاس باشا بأن يلجأ إلى ضميره ومحاسبة نفسه ويخشى حساب الله وهو " الموصوف بالتقى "، فتمضي الرسالة قائلة : ولا ندري بماذا تجيب يا صاحب الرفعة إذا قال لك ضميرك : لماذا رغبت عن الصداقة وحسن الجوار وهو مبدأ عادل سليم وأخذت بمبدأ الاستعباد وهو مبدأ غاشم ظالم ليس إلى انتهاجه أو بقائه من سبيل؟

ولماذا عولت على أن تخدع إخوانك وجيرانك السودانيين بألوان مختلفة من أنواع الحكم الذي تقره أنت نيابة عنهم؟ فأنت أحياناً تعد السودانيين بأن تهبهم إدارة محلية تتفق مع عاداتهم وتقاليدهم كما جاء في بعض أحكامك السابقة عن مستقبل السودان ، وحيناً آخر تلجأ لدعوى الجزئية والتبعية وتستشهد بما وعيت من أقوال تشرشل ، وتارة ترى أن هذه الأحكام قد تثير الخواطر وتستفز الشعور فتعدل عنها إلى التغني بانشودة الأخوة والاندماج. ثم ترى تارة أخرى ألاّ غناء في كل هذا فتعلن أنك ستهب السودانيين حكماً ذاتياً تفرضه أنت جملـــة وتفصيلاً ، تحرم فيه رعيتك الجديدة من أن يكون لها جيش أو عملة أو تمثيل خارجي ، وتحرم فيه على هذه الرعية الذليلة ألاّ تبت في مصيرها بعد اليوم وإلى الأبد ، ما دمت قد أعلنت الملك الجديد ، ذلك الملك الذي ما زدت على أن كشفت به عن النوايا الاستعمارية المبيتة ، تتمثل في الهجرة إلى السودان ، وفي استغلال موارده ، وفي احتكار مياه النيل.

ولا ندري أيضاً بماذا تجيب إذا قال لك ضميرك : لماذا يا صاحب الرفعة تجتمع بالشريك في كل مرة لتساومه في حق الأخ والجار ، ولا ترى أن تجتمع مرة واحدة بمن تدعي إخاءهم فتستمع لوجهة نظرهم وتجعل الأمر شورى بينك وبينهم؟ لقد كان من الكياسة وحسن السياسة أن تفعل هذا. ولماذا يا صاحب الرفعة لم تكلف نفسك أتعاب السفر فتجوب أطراف المستعمرة الجديدة وتتعرف على آمال أهلها وأمانيهم لتعرف كم منهم يصفق لك ، ومن منهم يصفق لك ، ولماذا يصفق لك؟ لقد كان من الكياسة وحسن السياسة أن تفعل هذا. إنك لم تفعل هذا أو بعض هذا ، بل كل ما فعلته ونجحت فيه أن انتهيت بالبلدين إلى مفترق طريق لا سبيل فيه إلى توفيق ، وسوف يدرك أبناء مصر – قريباً أو بعيداً – أنك ورثتهم على الزمن عداوة وبغضاء ، وكان في مكنتك أن تورثهم خير إخاء وخير وفاء.

ولا ندري بما تجيب يا صاحب الرفعة إذا سألك ربك يوم تلاقيه فقال : أين كان العطف على الشعب السوداني يوم اعتدى المصري المسلم على أخيه

السوداني المسلم فقاتله بسلاحه وبجنود غيره ولم يكن القتال جهاداً في سبيل الدين ولكنه جهاد أملاه الطمع والجشع؟ وأين كان هذا العطف يوم جلستم – بعد أن أفنيتم إخوانكم في الدين واللغة – مع الشريك في نهاية القرن الماضي تسطرون بنود الاتفاقيات وتتفقون على تقسيم الغنائم والأسلاب؟ وأين كان التمسك بالحقوق يوم غادرتم وغادر جيشكم السودان خاضعين مستسلمين لشتى العقوبات التي فرضها الشريك ، تاركين السودانيين تحصدهم نيران المدافع الإنجليزية؟ وأين كان هذا العطف يوم جلستم مع الشريك لتنظموا معه اتفاقية مياه النيل فظفرتم منها لمصر بنصيب الأسد ، ورأيتم ألا يأخذ السودان منها إلا قدراً يسيراً زهيداً لاغناء فيه؟ وأين كان هذا العطف يوم جلستم مع الشريك لإمضاء " معاهدة الشرف " ولم يكن للسودانيين فيها من حظ غير كلمة الرفاهية المشئومة؟ ثم ما هذا العطف الذي ملأ عليك جوانب نفسك فأخذت تلوح بالحكم الذاتي ، وتشترط له أن تقيد الصدقة وتكبل المنحة بالتاج المصري أو فرضه إذا أنكره المملوك واستنكره؟

وجاء في ختام الرسالة:" إن هذا السم التي تدسه في الدسم حيلة مكشوفة ، وإن هذا الإعلان ماهو إلا نوع من السلاح الذي يلجأ إليه في آخر المطاف من تصرفه الأماني والمطامع عن إنتهاج سبيل العدل والشرف – ونربأ بك أن تكون من هؤلاء ، وأنت خير من يدرك أن الحق فوق القوة. ألا فاتق الله إن حساب الله عسير ".

سكرتارية حزب الأمة [١٠]

أم درمان ١٩٥١/١٠/١٧

مساعي ائتلاف جديد:

رأينا أن الأحزاب السودانية قد أيدت كلها إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإتفاقيتي ١٨٩٩ واعتبرت ذلك إنهاءً للحكم الثنائي من الناحية القانونية. وعليه لم يكن بالمستغرب أن يدعو البعض إلى ائتلاف تجتمع عليه الأحزاب. ولذلك أصدرت جبهة الكفاح المكونة من حزب الأشقاء (بجناحيه) وحزب الاتحاديين وحزب

وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين بياناً في أواخر شهر أكتوبر ١٩٥١ وقع عليه قادة هذه الأحزاب (إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين وحماد توفيق والدرديري أحمد إسماعيل وحسن الطاهر زروق). أيد البيان إلغاء الاتفاقيات وطالب بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري كمبدأ لدعاة الاتحاد مع مصر. ودعا الأحزاب الأخرى غير الاتحادية إلى ائتلاف يجمع كل الأحزاب حول المطالبة بإنهاء الحكم الثنائي وجلاء القوات البريطانية وانتخاب جمعية تأسيسية عن طريق المنافسة الحرة. وكرد على الدعوة إلى هذا الائتلاف قال حزب الأمة إن هدفه هو استقلال السودان التام وقيام الحكم الذاتي في عام ١٩٥٢ ، وقال إن هدفه من الاشتراك في الجمعية التشريعية هو العمل الايجابي لتحقيق الاستقلال (وقد فاز اقتراح الحكم الذاتي الذي تقدم به للجمعية عام ١٩٥٠) وإنه قد أعلن عزمه واضحاً من قبل على مقاطعة أي انتخابات لا تقوم على أساس الحكم الذاتي ، وإنه قد شارك مع غيره في لجنة الدستور التي يرجى أن تفرغ من مهامها قريباً ليقرر السودان مصيره قبل نهاية عام ١٩٥٣. ولذلك فهو لن يسعى إلى ائتلاف جديد ذي وسائل سلبية لا تخرج عن المقاطعة والعصيان المدني وأشباه ذلك ، بل هو يدعو الآخرين إلى الائتلاف معه في موقفه الذي اتخذه. كذلك رفضت الجبهة الوطنية (تجمع الختمية) دعوة الأحزاب الاتحادية لهذا الائتلاف الجديد. فهي وإن تلاقت مع الأحزاب الاتحادية في رابطة التاج إلا أنها ترفض " الاندماج " الذي اقترحته مصر في مراسيمها الدستورية ، الأمر الذي " يسلب البلاد حقها الشرعي في تقرير المصير ويحرم الأجيال المقبلة من حرية الاختيار ". فليس هنالك من سبيل للائتلاف مع أحزاب الوحدة التي تؤيد الدستور الذي اقترحته مصر للسودان تأييداً مطلقاً. وقالت الجبهة الوطنية إن اشتراكها في لجنة الدستور عمل ايجابي يهدف إلى وضع دستور جديد لتحقيق الحكم الذاتي الكامل وانتخاب جمعية تأسيسية لتقرير المصير في أو قبل ديسمبر ١٩٥٣ تحت إشراف هيئة دولية لأن الحكم الثنائي قد انتفى بإلغاء مصر للمعاهدة والاتفاقيتين. ووصفت

وسائل الأحزاب الاتحادية بالسلبية إذ ليست تخرج عن المظاهرات والبرقيات والاحتجاجات وأمثالها، وتفتقر إلى الحافز الذي يدفع للعمل ، " فهل يتظاهر السودانيون أو تسفك دماؤهم دفاعاً عن الدستور المصري الذي سلبهم كل شئ "؟

انتقد مبارك زروق سكرتير جبهة الكفاح موقف الجبهة الوطنية ووصف اشتراكها في لجنة تعديل الدستور بأنه مسايرة للمستعمر ، وأثنى على الدستور المقترح من الحكومة المصرية للسودان الذي " أتاح للسودان حكومة سودانية خالصة ". فليس هناك اندماج يضع جميع السلطات في يد حكومة مصر. بل إن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه السودانيين في السودان وبواسطة وزرائه المصريين في مصر ، وتكون الحكومة السودانية الخالصة مشتركة اشتراكاً عملياً في رسم سياسة الشؤون الموحدة (السياسة الخارجية والجيش والدفاع والنقد).

وعلى كل لم تنجح مساعي الائتلاف. وجرت محاولة أخرى في اجتماع عقد بمنزل محمد أحمد محجوب في ٨ نوفمبر ١٩٥١ لتكوين هيئة لائتلاف الأحزاب لم تحظ بموافقة حزب الأمة ولا بموافقة الجبهة الوطنية. وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ تكونت " الجبهة المتحدة لتحرير السودان " من أحزاب جبهة الكفاح واتحاد نقابات العمال واتحاد نقابات الموظفين ، واشتملت سكرتاريتها المؤقتة على كل من حسن الطاهر زروق (ممثلاً لجبهة الكفاح) وحمزة الجاك (ممثلاً لاتحاد نقابات عمال السودان)، وعثمان محمد أحمد (ممثلاً لاتحاد نقابات الموظفين).[١١]

ولقد تأثرت أيضاً أعمال لجنة تعديل الدستور جراء إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة والاتفاقيتين وإصرار الحكومة البريطانية وحكومة السودان على استمرار سريانها. فعقدت اللجنة عدة اجتماعات واستقال بعض أعضائها نتيجة لخلافات حول اختصاصات اللجنة الدولية التي اقترح البعض تكوينها بواسطة الأمم المتحدة لأعداد السودانيين لتقرير المصير في آخر عام ١٩٥٣.

وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ صدر قرار الحاكم العام بحل لجنة تعديل الدستور بعد أن أجازت السمات الرئيسية لدستور الحكم الذاتي وإن لم تتمكن من بحث المواضيع المتعلقة بالانتخابات. فكان مشروع الحكم الذاتي الذي أجازته الجمعية التشريعية فيما بعد مستنبطاً من مداولات لجنة تعديل الدستور ، وهو الذي رفع إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ ووافقت الحكومة البريطانية على مسودته.[١٢]

وكانت مسودة نظام الحكم الذاتي قد تعرضت إلى الانتقاد الشديد داخل الجمعية التشريعية من أعضاء حزب الأمة ، وفي خارجها من الأشقاء والجبهة الاتحادية ، وتركز جل الانتقاد حول السلطات الممنوحة للحاكم العام بموجب مسودة الدستور ، وحول أن المذكرة لم تحدد تاريخاً معيناً لتقرير المصير ومسألة السيادة. كذلك تعرضت المسودة لانتقادات شديدة من جانب الحكومة المصرية وأحزابها وصحافتها. وعندما أرسلت مسودة نظام الحكم الذاتي إلى الحكومتين المصرية والبريطانية في مايو ١٩٥٢ أرسلت الحكومة البريطانية موافقتها عليها في ٢١ نوفمبر ١٩٥٢. أما الحكومة المصرية فقد كان إلغاؤها لاتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ حائلاً دون النظر في مسودة نظام الحكم الذاتي التي بعثت بها حكومة السودان إليها ؛ وذلك لأن موافقة الحكومة المصرية على المسودة أو اقتراحها لتعديلات فيها يعني ضمنياً أنها تراجعت عن قرارها بإلغاء الاتفاقيتين والمعاهدة.[١٣] وسنرى لاحقاً إن حكومة ثورة ٢٣ يوليو المصرية قد استطاعت – بتعاملها الواقعي مع قضية السودان – أن تنجز ما عجزت عن إنجازه جميع الحكومات المصرية في ظل الملكية.

<u>التفكير في إجراء استفتاء عام:</u>

أثارت الزيارة التي قام بها ارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى مصر في يناير ١٩٥٠ قلق الاستقلاليين في السودان. وتحسباً لما يمكن أن تنجم عنه هذه الزيارة من تكرار لما حدث من قبل (أي اتفاقية صدقي بيفن في أكتوبر

١٩٤٦) أبرق عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة في يناير ١٩٥٠ كلاً من وزير خارجية بريطانيا ورئيس وزراء مصر مصطفى النحاس " بأن السودانيين لا يطمحون إلا في الاستقلال الناجز التام وأن السودانيين يرحبون بالاستفتاء العام "، لثقته بأن أغلبيتهم تساند خيار الاستقلال. وفي يوليو ١٩٥٠ اقترح إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء ورئيس مؤتمر الخريجين مشروع اتفاق بين الأحزاب على مطلب الاستفتاء ، وأكد أمام المؤتمر العام لمؤتمر الخريجين في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٠ " باسم شعب وادي النيل " قبولهم للاستفتاء " تحت إشراف الأمم المتحدة " شريطة أن يسبق إجراء الاستفتاء سحب القوات المصرية والبريطانية إلى خارج السودان. وبالفعل اجتمع الأزهري وعبد الله خليل بهذا الخصوص في أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٠ تمهيداً للوصول إلى اتفاق حول هذا الأمر تجتمع عليه كل الأحزاب التي كانت كلها مؤيدة لمبدأ الاستفتاء. ولكن إعلان حكومة الوفد في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ عن عزمها على إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين (وتحقيق الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري) أطاح بمحاولات التوفيق بين الأحزاب السودانية إذ ما قيمة الاستفتاء وقد تقرر وضع السودان تحت التاج المصري سلفاً؟!

وكان محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر قد تحدث للسفير البريطاني ستيفنسون عن الاستفتاء وعندما أعلن السفير استعداد بريطانيا للنظر في الاستفتاء إذا كان اقتراحاً محدداً من مصر ، نفى محمد صلاح الدين أن يكون ذلك اقتراحاً محدداً من الحكومة المصرية " لأنه من المستحيل على مصر أن تقترح إجراء استفتاء في بعض أجزاء الوطن الواحد "! ولكن محمد صلاح الدين طرح مسألة الاستفتاء مجدداً في ١٦ نوفمبر ١٩٥١ أمام اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقد في باريس ، وذلك بالرغم من أن حكومة الوفد كانت قد قررت مصير السودان (بوضعه تحت التاج المصري) بموجب المراسيم التي أصدرتها في أكتوبر ١٩٥١. وقال محمد صلاح الدين – ثقة منه بنتائج الاستفتاء – " إننا نعرف سلفاً ما يختاره مواطنونا السودانيون. وإننا نعلم أنهم

سيؤكدون من جديد أن وحدة وادي النيل لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ". وعلى أثر ذلك أصدر حزب الأمة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ بياناً أكد فيه ترحيبه بالاستفتاء وأنه قد سبق أن نادى به في برقيته التي بعث بها إلى الأمم المتحدة وإلى دولتي الحكم الثنائي في مطلع عام ١٩٥٠ ، وقال في البيان: "وليت الجرأة التي دفعت وزير الخارجية المصرية للمناداة به (أي الاستفتاء) أسعفته أيضاً للمناداة بإلغاء المراسيم التي قررت مصير السودانيين من القاهرة. إنه لو فعل ذلك لدلل على أنه يريد الاستفتاء حقاً ويود أن يتم في جو من الحرية والشعور بالقومية ".[١٤]

كانت كل وفود الأحزاب السودانية التي ذهبت إلى باريس (حيث كانت تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة) مؤيدة لمبدأ الاستفتاء. وهي قد تقدمت في يناير ١٩٥٢ بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومندوبي الدول الأعضاء تشتمل على مقترحات محددة حول كيفية إجراء الاستفتاء. وقد وقع على المذكرة من كل حزب ممثل له. غير أن اقتراح محمد صلاح الدين بإجراء الاستفتاء لم يكن بموافقة الحكومة المصرية ، ولذلك لم يفض في هذه المرحلة إلى شئ ، رغم أن الفكرة ظلت مطروحة كأسلوب يمكن أن ينتهج لتسوية المسألة السودانية. وعلى الرغم من تبني البرلمان السوداني لاحقاً للاستفتاء الشعبي ، إلا أنه عدل عنه فيما بعد واتخذ بديلاً عنه قراراً بإعلان السودان دولة مستقلة.[١٥] وسنرى أن مشاعر السودانيين الحقيقية كانت مع الاستقلال التام للبلاد ، وأن خير ماتوصف به الدعوة إلى الاتحاد مع مصر هو أنها كانت وسيلة لا غاية في حد ذاتها. وإذا كان الهدف الأسمى المنشود واحداً فإن اختلاف الوسائل تلقاءه ليس بمنكر ، وقد يكون عاملاً مهماً في إثراء الحركة الوطنية في عمومها بفضائل الحيوية والمثابرة ، فماتلبث أن تبلغ مبتغى الناس في زمن وجيز.

الحزب الجمهوري الاشتراكي:

كان فوز اقتراح الحكم الذاتي الذي تقدم به حزب الأمة في ديسمبر ١٩٥٠ إلى الجمعية التشريعية مخيباً لآمال الحكومة المصرية والحكومة البريطانيـة علـى

السواء. أما الحكومة المصرية فقد أيقنت أنه خطوة كبرى نحو انفصال السودان عن مصر وإنهاء لما ظلت تنادي به الحكومات المصرية المتعاقبة من أن السودان جزء من مصر وتحت تاج ملك مصر. وأما بريطانيا فقد رأت أن فوز الاقتراح قد أدخلها في حرج مع مصر لأنها كانت تود أن تحل مسألة السيادة على السودان بطريقة ترضي مصر وتمهد الطريق لتحقيق مصالح بريطانيا الاستراتيجية في المنطقة وفي مقدمتها إشراك مصر في حلف الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط. فالحكومة المصرية كانت قد حاولت من قبل – كما رأينا – إيقاف مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية ، وسايرتها في ذلك حكومة السودان التي خشيت أن يلح حزب الأمة في استعجال تحقيق الحكم الذاتي وتقرير المصير. ولذلك أوعزت حكومة السودان إلى بعض أعضاء الجمعية التشريعية الذين عارضوا اقتراح الحكم الذاتي بإنشاء حزب سياسي جديد لعله يكبح جماح حزب الأمة ويضعف من قوته في الجمعية التشريعية وفي الأرياف. فأصدر بعض زعماء العشائر – الذين قالوا أنهم يمثلون ٧٠٪ من سكان السودان – بياناً في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ طالبوا فيه بأن " يستمر الحاكم العام في ممارسة سلطاته إلى أن يحين الوقت لتقرير المصير ". وفي ٧ ديسمبر اتفقوا مع بعض زملائهم من ممثلي الجنوب في الجمعية التشريعية على تكوين الحزب الجمهوري الاشتراكي واختاروا السيد إبراهيم بدري سكرتيراً له. وقد كان إبراهيم بدري أحد مؤسسي جمعية الاتحاد السوداني في مطلع العشرينات ، وعين في عام ١٩٥٣ عضواً بمجلس الشيوخ. في ديسمبر ١٩٥١ أعلن الحزب الجديد (الجمهوري الاشتراكي) عن دستوره في بيان أكد فيه أن كبار الختمية الذين انضموا إليه قد فعلوا ذلك بصفاتهم الشخصية ، فلا أحد بينهم يمثل سيادة السيد علي الميرغني. كما أكد ذلك بيان صدر عن دائرة السيد علي الميرغني يصف سيادته بأنه " رجل دين ولا دخل له بالسياسة ، ولأتباعه مطلق الحرية في اعتناق المبدأ السياسي الذي يوائمهم ". وقد حذر الحزب الجمهوري الاشتراكي في بيانه من " خطر الملكية المحلية إذا فاز حزب الأمة في الانتخابات القادمة ".

ورداً على ذلك نفى حزب الأمة أنه يسعى إلى إقامة حكـم ملوكي في السودان ، وأكد أن اختيار نوع الحكم – كيفما يكون – هو أمر متروك للشعب السوداني لتحديده. كما أكد حزب الأمة في بيان له نشرته صحيفة النيل بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٥٢ أن هدفه هو الاستقلال الكامل للبلاد بحدودها الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا ، وأنه ارتضى سياسة التطور الدستوري وسيلة لتحقيق الاستقلال كغاية نهائية. وقال إنه يهدف من وراء هذا التطور إلى قيام حكومة سودانية ذاتية كاملة تستمد سلطاتها من برلمان سوداني منتخب انتخاباً حراً بواسطة الشعب ، وبغير تدخل أجنبي ، خلال هذا العام ١٩٥٢. ثم يهدف ، بعد أن تحصل البلاد على الحكم الذاتي الكامل ، إلى تقرير المصير بالطرق الديمقراطية التي يرتضيها الشعب ويطمئن إليها السودانيون ، سواء كان ذلك عن طريق الجمعية التأسيسية أو عن طريق الاستفتاء المباشر بإشراف دولي.

وفي ١٣ أبريل ١٩٥٢ نشرت صحيفة النيل عن السيد عبد الرحمن المهدي قوله: "...وأود أن يعرف عني في كل مكان بجلاء وبصفة قاطعة أنني لا أقصد بخدمتي للسودان طلباً للملك ، ولم يساورني شئ من ذلك. إنني قانع تماماً بمركزي الراهن في السودان ، ذلك المركز الذي أجد عن طريقه فرصاً لا حد لها للقيام بخدمات للسودان. وإنني أود أن يمضي السودان بثبات نحو الاستقلال بطريقته الخاصة وبرغباته ".[١٦]

وفي معرض تعليقه على إنشاء الحزب الجمهوري الاشتراكي قال السيد عبد الرحمن في مذكراته:" أيقن الإنجليز آنذاك (يعني عند تقديم حزب الأمة اقتراح الحكم الذاتي للجمعية التشريعية) أن تعاوننا معهم سيقف عند حد ، فأنشأوا الحزب الجمهوري الاشتراكي ليقاوم حزب الأمة. ولكن أغلب أعضاء الحزب الجديد لم يمكثوا طويلاً في عضويته حيث عاد الكثير منهم إلى حزب الأمة تحت ضغط قوى تاريخية وروحية عاتية ".[١٧] وقال إنه قابل الحاكم العام وسأله عن سبب تشجيع الإنجليز لقيام الحزب الجمهوري الاشتراكي فأجابه

الحاكم العام بكل صراحة قائلاً: " لمحاربة حزب الأمة ". وقال السيد عبد الرحمن إن الذي كان يتولى تنفيذ هذه الخطة هو مستر هكسويرث مساعد السكرتير الإداري.[18]

ومما كان متمشياً مع أهداف الإدارة البريطانية أن الحزب الجمهوري الاشتراكي كان يطالب بإرجاء تقرير المصير " حتي يحين الوقت المناسب لذلك. وربما كان من أهدافه أيضاً أن يصبح السودان عضواً في منظومة رابطة الشعوب البريطانية (commonwealth).[19] ولقد اعترف السكرتير الإداري جيمس روبرتسون بأن حكومة السودان شجعت قيام الحزب الجمهوري الاشتراكي كترياق مضاد لحزب الأمة ، وعلى أمل أن ينخرط في عضويته بعض من الختمية وغيرهم ممن يتخوفون من الاتحاد مع مصر ويخشون – في ذات الوقت – استقلالاً للبلاد يجيء بالسيد عبد الرحمن المهدي وأتباعه على قمة السلطة.[20] وقال السير دونالد هولي إن الحزب الجمهوري الاشتراكي كان يحظى من السيد علي الميرغني بتأييد واسع ، ولكنه صامت.[21]

مأزق التاج المصري:

كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تولي مشروع الحلف الدفاعي عن الشرق الأوسط أعظم اهتمام ؛ ولذلك كانت تستحث الحكومة البريطانية على إيجاد حل للمسألة السودانية بطريقة تعطي مصر سيادة رمزية على السودان وتحتفظ للسودانيين – في ذات الوقت – بحقهم في تقرير مصير بلادهم. وذلك حتى لا تقف المسألة السودانية عقبة في طريق موافقة مصر على إنشاء الحلف الغربي المقترح للدفاع عن الشرق الأوسط لمقاومة النفوذ السوفيتي في المنطقة ومحاربة انتشاره فيها. جدير بالذكر في هذا السياق أن الملك فاروق كان قد أبلغ الحكومة البريطانية باستعداده لقبول مقترحات مشروع الحلف الدفاعي إذا وافقت بريطانيا على ما يعترف لمصر بنوع من السيادة على السودان تحت التاج المصري. ولم تكن بريطانيا أقل حرصاً من الولايات المتحدة الأمريكية على

إنشاء حلف الشرق الأوسط الدفاعي. وآية ذلك أن المندوب السامي البريطاني سير مايلز لامبسون قام في ٤ فبراير ١٩٤٢ بمحاصرة قصر عابدين بالدبابات وأملى على ملك مصر تشكيل حكومة وفدية لأن الحكومة البريطانية كانت ترى أن مثل هذه الحكومة – خلافاً لحكومات الأقلية – هي القادرة على تنفيذ متطلبات الغرب الاستراتيجية في مصر ، المنصوص عليها في معاهدة ١٩٣٦. [٢٢] يصف الأستاذ عبد اللطيف الخليفة هذا المشهد الدرامي بقوله :" جاء إلى قصر عابدين السير مايلز لامبسون المندوب السامي (البريطاني) في مصر بعد أن أحاط القصر بالجنود والدبابات البريطانية ، فدخل على الملك فاروق وقدم له إنذاراً من الحكومة البريطانية بضرورة إعادة النحاس باشا للحكم. يقول الإنذار : (إذا لم يتول مصطفى النحاس باشا الحكم إلى الساعة العاشرة من صباح الغد ستتحملون جلالتكم مسئولية ما يحدث في هذه البـــلاد). ومما يذكر بهذه المناسبة أن اللواء عبد الله النجومي باشا الياور بالقصر الملكي كان مسئولاً عن حراسة الملك في وقت تقديم الإنذار. وما أن رأى النجومي السير لامبسون ومرافقيه يقتحمون الممر المؤدي لغرفة الملك شاهرين مسدساتهم حتى هب شاهراً سلاحه في وجه لامبسون معترضاً إياه وقائلاً بأعلى صوته " (لن تدخلوا على الملك إلا من فوق جثتي). وكادت تحدث معركة هائلة لولا خروج الملك من غرفته وإشارته للنجومي باشا بتركهم يدخلون. وخرجت الصحف في اليوم التالي تتحدث عن الموقف الشجاع للنجومي باشا وتشيد بما انطوى عليه من أمانة وتقدير عميق للمسئولية... وشعرنا نحن السودانيين بالفخر لموقف النجومي الذي يدل على الأصالة السودانية ". ويضيف الأستاذ الخليفة قائلاً إن الملك " استدعى كل رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين بما فيهم النحاس ، ودارت مناقشات حول الإنذار البريطاني ، وظهر فيه زعماء الأحزاب بمظهر الغيورين على الدستور وسيادة مصر على نفسها ؛ وحملوا النحاس مسئولية قبول الحكم تحت هذا الإنذار. وفي النهاية لم يجد الملك بداً من استدعاء النحاس وتكليفه برئاسة الوزارة. ولم يجد النحاس بداً من قبول تكليف الملك له لنفس السبب الذي قبل به

الملك الإنذار البريطاني ، وهو إنقاذ البلاد من كارثة احتلال جديد. وفي هذا المعنى قال النحاس للملك في لحظة تكليفه ، عندما شعر بأن لهجة الملك فيها لون من التعريض به أمام رجال الأقليات : (أنا لا أقبل الحكم يامولاي إلا إذا كلفتني به أنت ...). ولم يلتفت النحاس لتباكي زعماء الأقليات على الدستور وسيادة مصر ، لأنهم طالما انحازوا لرغبات الإنجليز في الاعتداء على الدستور والتدخل في شئون مصر بما ينافى سيادتها على نفسها ".[٢٣]

إن ما تقدم يعطينا صورة عن الأوضاع التي كانت سائدة في مصر والتي استمرت حتى لحظة اندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فقد كان القصر الملكي يتدخل في كل ما يتعلق بالحكومات الحزبية ، وكانت مصر في واقع الحال محتلة وإن كانت في ظاهر الأمر مملكة ولها مجلس وزراء ، وتزعم أن السودان جزء من أراضيها بحق الفتح الماضي الذي قهره السودانيون وطردوه من أراضيهم وأقاموا على أنقاضه دولة سودانية مستقلة. ولم تستطع مصر غزو هذه الدولة السودانية مرة أخرى إلا بالمساعدة الفاعلة للجيوش البريطانية والقيادة العسكرية البريطانية. لذلك لم يكن غريباً أن يكون لبريطانيا وجود عسكري في مصر ، بل إن هذا الوجود العسكري ظل باقياً حتى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فقد بدأت مفاوضات الجلاء في شهر أبريل ١٩٥٣ وتوقفت في مايو من نفس العام نتيجة لاختلاف الطرفين المتفاوضين (مصر وبريطانيا) حول وجود فنيين بريطانيين في قاعدة قنال السويس. كذلك أخفقت المحادثات المصرية البريطانية في أوائل عام ١٩٥٤ لأن بريطانيا كانت تصر على العودة للقنال في حالة حدوث هجوم مسلح على أي دولة في الشرق الأوسط ، بينما رأت مصر أن يقتصر ذلك على حالة حدوث هجوم مسلح على مصر. وعندما استؤنفت المحادثات المصرية البريطانية للمرة الثالثة توصل الطرفان في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ إلى اتفاق كان من بين بنوده إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية عن مصر خلال عشرين شهراً وصدقت الدولتان على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤. [٢٤]وهذا يعني أن القوات البريطانية ظلت تحتل مصر إلى ما

بعد نهاية العهد الملكي. وليس من أغراض هذا البحث التعرض لما قام به الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من تأميم لقنال السويس وما تلا ذلك من أحداث. كل ما أردنا توضيحه هو أن مصر التي كان بعضنا يطالب بالوحدة معها " تحت التاج المصري " لم تكن هي نفسها - في واقع الأمر - دولة مستقلة تماماً. وفضلاً عن ذلك فإننا مازلنا نذكر أن رجال الثورة المصرية كانوا يسمون مصر ما قبل الثورة " بدولة النصف في المائة "، بمعنى أن الإقطاعيين كانوا يملكون ٩٩ر٥٪ من أراضي مصر ولا يملك الفلاح المصري سوى ½٪ من كل أراضي مصر. فكيف يكون اتحادنا مع مصر وسيلة لاستقلال السودان ومصر بلد محتلة عسكرياً في واقع الأمر ولا يملك أهلها الحقيقيون سوى ½٪ من مساحة أرض بلادهم؟ إن الخوف من " ملكية السيد عبد الرحمن المهدي " المزعومة لا يبرر مثل هذا الاتحاد ، لأن أي ملكية تفرض على السودانيين فرضاً لن تبقى. وذلك أن شعب السودان استطاع أن يقهر الاستعمار التركي المصري عن طريق الثورة المسلحة وأن يطرده من بلاده عنوة واقتداراً دون عون من أحد. فليس عسيراً عليه أن يثل عرشاً أو يطيح بملك يفرض عليه سواء كان سودانياً أو غير سوداني. بل إن بقاء الاستعمار البريطاني في السودان لمدة أطول قليلاً لا يبرر مثل هذا الاتحاد ، لأن مثل هذا الاتحاد يخرج البلاد - على أحسن الفروض - من استعمار قرب خلاصها منه بفضل أشكال نضال شعبها المختلفة ، إلى استعمار جديد بالغ التعقيدات ، لا يعلم إلا الله كيف ومتى يكون الخلاص من أغلاله المركبة. لقد أطاحت ثورة ٢٣ يوليو المصرية بالنظام الملكي دون إراقة دماء ، وانتهجت أسلوب التفاوض طريقاً لإجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضي مصر. لقد تغير كل شئ في العالم منذ الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وأصبحت للشعوب المستعمرة حقوق معترف بها دولياً وخاصة بعد صدور ميثاق الأطلنطي وقيام هيئة الأمم المتحدة ، وانقبض ظل الاستعمار وبدا رواقه الذي كان ممدوداً وهو آخذ في الانحسار. وعندما اجتمعت كلمة السودانيين على خيار استقلال البلاد عن كل من دولتي الحكم الثنائي تم لشعبنا

ما أراد. ولو دار الحديث حول قيام نوع من الاتحاد بين دولة مصر المستقلة ودولة السودان المستقلة لما كان هنالك من عجب. ولكن العجب كل العجب في أن ننادي باتحاد السودان المستعْمر مع مصر التي هي إحدى الدولتين اللتين تستعمرانه ، وهي نفسها تعاني من نظام ملكي فاسد واستعمار أجنبي تحتل جيوشه أراضيها. ذلك هو العجب. أما " الكفاح المشترك " بين الشعبين المصري والسوداني ضد الاحتلال الأجنبي فله مسار آخر ، ولا يصح أن يكون من معانيه الفرار من رمضاء الاحتلال الأجنبي إلى هجير التاج المصري الذي ، ضاق به حتى أهله الذين كانوا تحت أفيائه ؛ فلم يذرفوا دمعة واحدة عليه حين هوى وحال إلى زوال.

البعثة الاستطلاعية الأمريكية:

كانت مصالح بريطانيا في مصر أكثر من مصالحها في السودان. وكذلك كان حال حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية. بل ربما كانت الولايات المتحدة أكثر استهانة بقضية السودان من بريطانيا. كان كلاهما يخشى من تمدد النفوذ السوفيتي والأفكار الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط. وبما أن قناة السويس تعتبر سرة المنطقة ومركز ثقلها الاستراتيجي فإن حرص بريطانيا وأمريكا على إنشاء حلف الشرق الأوسط الدفاعي بمشاركة مصر كان يملي عليهما استرضاء مصر على حساب السودان. لذلك بادرت أمريكا في ١٣ يناير ١٩٥٢ بإرسال بعثة استطلاعية إلى السودان قوامها كل من ولز ستابلر ممثلاً لوزارة الخارجية الأمريكية وماتيسون ممثلاً للسفارة الأمريكية في القاهرة . وكان هدف البعثة هو التعرف على وجهات النظر المختلفة لقادة الحركة الوطنية في السودان ولحكومة السودان في ما يتعلق بفكرة التاج المصري الرمزي خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير. وعند وصولها قامت البعثة بإجراء مقابلات استيضاحية مع كل أصحاب الشأن في البلاد من سودانيين وبريطانيين. فعلمت من إبراهيم بدري السكرتير العام للحزب الجمهوري الاشتراكي أن ظروف السودان تجعل فكرة الاستفتاء على مستقبل البلاد خطة غير عملية ، وأن في إقامة الجمهورية

الاشتراكية الحل لمشاكل السودان. وعلمت البعثة من الدرديري أحمد إسماعيل أن هدف حزبه (حزب وحدة وادي النيل) هو الاندماج الكامل بين مصر والسودان في دولة واحدة. وأبلغها حماد توفيق (رئيس حزب الاتحاديين) أن الاتحاد الذي يدعو له حزبه بين مصر والسودان هو اتحاد رأس الدولة والدفاع والسياسة الخارجية ، فهو ليس بالاندماج الكامل بين البلدين. وأكد لها مندوبو الجبهة المتحدة لتحرير السودان بأنهم – رغم دعوتهم للاتحاد مع مصر – يطالبون أيضاً بجلاء القوات المصرية عن السودان حتى لايقال إن لمصر نفوذاً فيه ، وإنهم يرون أن إجراء الاستفتاء في السودان أمر ممكن وليس عصياً كما تدعي الحكومة. أما إسماعيل الأزهري وبعض رموز جناحه في حزب الأشقاء فقد أكدوا للبعثة أن خير السودان يكمن في وحدة وادي النيل تحت التاج المصري.

من ناحية أخرى أوضح عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة للبعثة الأمريكية بأنه يؤمن بالتطور الدستوري للبلاد ، وأن حزبه يهدف إلى تحقيق استقلال السودان التام ، ثم بعد ذلك تحدد الحكومة السودانية المستقلة نوع العلاقة المناسبة مع مصر وبريطانيا. وعندما سأله أحد عضوي البعثة الأمريكية عن رأيه في إضفاء التاج المصري الرمزي على السودان قال إن سقوط بروتوكول صدقي بيفن (عام ١٩٤٦) يعني بالنسبة له سقوط فكرة التاج المصري على السودان في جملتها ؛ وقال إنه يستبعد أن تفاوض بريطانيا على أساس فكرة التاج المصري على السودان بعد كل ماقطعته على السودانيين من تعهدات. ويبدو أن السؤال الذي وجه له حول فكرة التاج المصري الرمزي على السودان قد استفز مشاعره الاستقلالية وأثار حفيظته ، فقال للرجلين :" إن أمريكا تسعى لإنهاء النزاع المصري – البريطاني نهاية سعيدة. وإنني لا أتوقع أن تفعل ذلك على حساب السودان. وإذا كانت الحكومة الأمريكية قلقة الآن بسبب ما يجري في قناة السويس ، فبامكاني التأكيد أنه باستطاعتنا أن نخلق جحيماً أكبر وأسوأ في السودان ".[٢٥]

واضح من هذا القول أن عبد الله خليل كان يشير إلى ما كان يحدث في قنال السويس من تزايد لوتائر الأنشطة الفدائية الشعبية بعد اندلاع حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢. فقد أقلقت تلك الأحداث الحكومة الأمريكية. فراحت تضغط على بريطانيا لتعترف بالتاج الرمزي لمصر على السودان ، وذلك إرضاءً لمصر حتى تستجيب للمشروع الدفاعي عن الشرق الأوسط قطعاً للطريق على النفوذ السوفيتي حتى لا يتمدد في المنطقة ويطغى.

وقد كتبت جريدة النيل قبل زيارة البعثة الأمريكية تقول :" إن أمريكا تحاول الضغط على بريطانيا لا من أجل مصر ولكن من أجل الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ولدرء الخطر الروسي. فضغط أمريكا منذ البداية كان على حساب السودان. إن المشروع الأمريكي يضع السودان كبش فداء وسلعة تباع وتشترى ليتم الدفاع المشترك. أما مصير ثمانية ملايين فلا يهم أمريكا في الوقت الحاضر ". وبعد وصول البعثة الأمريكية إلى السودان خاطبتها صحيفة النيل بكلمة قالت فيها إن الأغلبية الساحقة من السودانيين تعارض فرض أي تاج على البلاد مهما كان وصفه ، ولن يقبل الشعب السوداني بديلاً للاستقلال التام ، وهو "لن يكون الضحية التي يتم عليها الاتفاق والمساومة لصالح أية دولة في العالم".[٢٦]

بعد أكثر من أسبوعين قضتها البعثة الأمريكية في السودان (من ١٣ إلى ٣٠ يناير ١٩٥٢) أصدر ستابلر بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٢ تقريراً ضمنه ملاحظاته التي كان من بينها:-

١- حدث تقدم ملحوظ في السودان نحو الحكم الذاتي خلال السنوات القليلة الماضية ، وترغب حكومة السودان والقوى السياسية المتعاونة معها في استمرار هذا التقدم بصرف النظر عن الأحداث الجارية في مصر.

٢- من الأحسن بالنسبة للسودان أن ينمو البرنامج الحالي فيه دون عرقلة قد تنشأ من الاعتراف بالتاج المصري عليه.

٣- هناك اتفاق عام على أن يظل السودان كياناً مستقلاً غير مندمج في مصر.
٤- ينظر الشماليون إلى الجنوبيين كالأقارب الفقراء ، وينظر الجنوبيون إلى الشماليين بعين الشك والريبة.
٥- إذا تم إحراز تقدم نحو الحكم الذاتي فقد تشارك الأحزاب المعارضة في مؤسسات التطور الدستوري بقدر محدود حتى تتجنب استبعادها كلياً.
٦- من صعوبات تقرير المصير اختيار شكل الحكم وقلة المؤهلين لرئاسة الدولة ، جمهورية كانت أو ملكية.
٧- إجراء الاستفتاء غير عملي لعدة أسباب ، والأفضل قيام جمعية تأسيسية منتخبة تحدد الإرادة الشعبية.
٨- ليس من المستحيل التغلب على مشكلة مياه النيل بضمان دولي يبدد شكوك الطرفين (مصر والسودان). وليس هنالك من دليل على أن السودانيين يريدون استخدام مياه النيل كسلاح ضد مصر.

وذكر تقرير ستابلر أن الاستقلاليين يعارضون استخدام السودان كعنصر مقايضة في المسألة الإنجليزية – المصرية التي لا تعنيهم في شئ ، وأن " السيد عبد الرحمن المهدي الذي يحمل طموحات نحـــو ملكية محلية سينظر هو ومؤيدوه إلى لقب الملك كإنكار لهذه الطموحات "، وأن الجبهة الاتحادية ترحب بتاج مصر على السودان وإن مشاركتها في الإعداد لتقرير المصير ستتوقف على مصر. وقال ستابلر في تقريره إن الختمية لن يعترضوا على التاج الرمزي، فهم لا يرغبون حقيقة في الاتحاد مع مصر وإنما في منع إقامة " ملكية مهديـــة ". وقال إن قبول لقب الملك قد يقلق الجنوبيين " لأن ذكريات تجارة الرقيق المصرية حية وماثلة في الأذهان ". غير أن بعض نوابهم في الجمعية التشريعية قد يقبلون التاج المصري الرمزي إذا شرح لهم تماماً وضمنوا بقاءه رمزياً. وخلص ستابلر إلى أن قبول الحكومة البريطانية للقب (التاج المصري

على السودان) يمكن أن تستسيغه الجماعات المعارضة إذا اشتمل الشرح لها والتنوير على تأكيدات محددة حول:

أ- رمزية التاج.

ب- تاريخ محدد لتقرير المصير بما في ذلك مسألة التاج المصري.

ج- نوع من الضمان أو الإعلان الدولي.

د- مشاركة الجبهة الاتحادية في تكوين جمعية تأسيسية في السودان.

ولكن ستابلر تشكك في أن يوافق المصريون على طرح مسألة لقب الملك بهذه الطريقة.[٢٧]

مفاوضات مصرية سودانية:

يبدو أن الساسة المصريين اقتنعوا بعد طول مراس وتجارب أن تجاهلهم للحركة الاستقلالية في السودان لن يفيد مصر شيئاً ولن يؤدي إلى حل مسألة السودان التي ظلت شائكة طوال دهور واستعصت على دهاء الحكام ومماحكاتهم. فقد ظلت المسألة السودانية عقبة كأداء في سبيل كل المفاوضات التي جرت بين مصر وبريطانيا في غياب تام للحركة الوطنية السودانية بشقيها الاستقلالي والاتحادي عن هذه المفاوضات. ففي ٢٧ يناير ١٩٥٢ أقيلت حكومة الوفد وخلفتها حكومة علي ماهر التي لم تلبث أن استقالت بعد شهر واحد من توليها مقاليد الحكم. وفي مطلع شهر مارس ١٩٥٢ صار أحمد نجيب الهلالي رئيساً لوزراء مصر. وعلى الرغم من تمسكه بفرض التاج المصري على السودان إلا أنه أيقن بأن لا مندوحة من التفاوض المباشر مع قادة الحركة الاستقلالية في السودان بغية إقناعهم بقبول التاج المصري الرمزي على السودان خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير.

يذكر أن عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة كان قد أبرق وزير خارجية بريطانيا في ٢٢ أبريل ١٩٥٢ مطالباً بعدم استخدام السودان " نقطة مساومة في

فض النزاع الإنجليزي المصري "، قائلاً :" إن اتجاهات مصر المستنكرة لتأخير تطورنا الدستوري ومحاولتها إبطاءه لفرض تاجها علينا سترفض رفضاً باتاً وتقاوم بكل عنف ". وبعد أن تبادلت الحكومتان البريطانية والمصرية مذكرات تحوي صيغاً مختلفة حول مستقبل السودان لم تفض أي منها إلى اتفاق بين الحكومتين ، قرر أحمد نجيب الهلالي – بتشجيع من مستر إيدن وزير خارجية بريطانيا – توجيه الدعوة إلى السيد عبد الرحمن المهدي (أو من ينوب عنه) لزيارة مصر للتفاوض.

قبل السيد عبد الرحمن المهدي الدعوة وقرر إرسال وفد للتفاوض من حيث المبدأ. ولكنه اشترط شروطاً لإرسال الوفد للتفاوض حملها عنه إلى مصر في ٢٠ مايو ١٩٥٢ يحي نور الخبير المصري في السودان ، إذا لم توافق مصر عليها فإن السيد عبد الرحمن لا يرى جدوى لسفر وفد استقلالي إلى مصر. كانت هذه الشروط هي : أن تلغي مصر المرسومين اللذين أصدرتهما حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥١ بتنصيب فاروق " ملك مصر والسودان " ووضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان ، وأن تقبل الحكومة المصرية بالتعاون من أجل إقرار مشروع قانون الحكم الذاتي ، وأن تعترف الحكومة المصرية بحق السودانيين في تقرير مصيرهم. وفي ٢٦ مايو ١٩٥٢ أبلغ السيد عبد الرحمن الحاكم العام بأن وجهة النظر التي سيحملها الوفد الاستقلالي إلى الحكومة المصرية تتلخص في النقاط التالية:

١- إن السودان يرغب في العيش مع مصر في صداقة وعلاقات طيبة.
٢- إن للسودانيين – كما للمصريين – مصلحة في مياه النيل.
٣- إن السودانيين يرفضون السيادة المصرية على السودان في أي صورة أو شكل.
٤- يرغب السودانيون في تقرير مصيرهم في أو قبل عام ١٩٥٣.
٥- على الحكومة المصرية أن تقبل مشروع الحكم الذاتي وألا تؤخر إعطاء رأيها فيه.

٦- إذا طالبت الحكومة المصرية بإجراء استفتاء فستبلغ أن الاستفتاء يجب أن يتم عن طريق البرلمان السوداني.

وفي نفس المقابلة أخبر السيد عبد الرحمن الحاكم العام بأنه إلتقى هو سكنز مستشار شئون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية في ٢٠ مايو ١٩٥٢ أثناء زيارته للسودان ، وعبر له عن رفضه لمحاولات الحكومة الأمريكية تثبيت فكرة التاج المصري على السودان ، وطلب منه أن يعمل على إقناع الحكومة المصرية بالموافقة على الإجراءات الدستورية في السودان وأن يترك للبرلمان السوداني البت في مطالب مصر. وعبر السيد عبد الرحمن للحاكم العام عن أمله في ألا تكون الحكومة البريطانية مشتركة في المحاولات الأمريكية الرامية إلى تثبيت فكرة التاج المصري على السودان.[٢٨]

في الاجتماع الذي عقد في باريس في ٢٦ مايو ١٩٥٢ بين انتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني ودين اشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، بحضور ولز ستابلر (الذي كان قد زار السودان في ١٣يناير لاستطلاع وجهة نظر السودانيين حول التاج المصري الرمزي) تمت مناقشة دعوة الهلالي للحركة الاستقلالية في السودان لإرسال وفد منها إلى مصر للتفاوض. اعتبر إيدن دعوة الهلالي للاستقلاليين خطوة بناءة وشجاعة ، ولكنه قال إنه لا يستطيع أن يتكهن بما ستسفر عنه المباحثات. ورحب اشيسون بالمفاوضات بين مصر والاستقلاليين وطالب بريطانيا برعايتها حتى لاتنهار وتضيع بذلك آخر فرصة للاتفاق. وعبر ولز ستابلر عن قلقه من إن حكومة الهلالي ستتعرض لضغط متزايد ، وأنها لن تبقى طويلاً ، إذا لم تحصل على تسوية لمسألة السودان. فرد عليه إيدن بأن الحكومة البريطانية " لا تستطيع الإبقاء على حكومة الهلالي على قيد الحياة بإطعامها السودانيين "، وقال إن الرأي العام البريطاني مفرط في الحساسية تجاه مسألة السودان ولن يقبل خيانة السودانيين ؛ وقال إنه لا يستطيع ممارسة ضغط على السودانيين لقبول السيادة المصرية على السودان ، وإن موافقة بريطانيا على عبارة " التاج المصري

الرمزي " ستجعل السودانيين – وهم بسطاء – يفترضون أن بريطانيا تسلم بواقع الملكية وتبعاً لذلك السيادة المصرية على السودان. وكان هذا القول من مستر إيدن رداً على تساؤل الوزير الأمريكي اشيسون عما " إذا كان من الممكن أن توجد بين الصيغة والواقع وسيلة تؤمن السودانيين ضد التدخل المصري ، وفي نفس الوقت تقنعهم بقبول الملك بطريقة ما "!

على الرغم من أن السيد عبد الرحمن لم يتلق رداً من الحكومة المصرية على شروطه للتفاوض التي سلفت الإشارة اليها ، إلا أنه تلقى مكالمة هاتفية في ٢٣ مايو ١٩٥٢ من وزير المالية المصرية محمد زكي عبد المتعال أكد له فيها أن الهلالي ينتظر بشغف زيارة الوفد الاستقلالي وبأنه متفائل بما سيترتب على هذه الزيارة من نتائج. وفي ٢٧ مايو ١٩٥٢ توجه الوفد الاستقلالي إلى مصر وكان مكوناً من السادة : عبد الله الفاضل المهدي ، عبد الرحمن علي طه ، محمد صالح الشنقيطي ، إبراهيم أحمد ، بابو نمر ، وكمال عبد الله الفاضل. وكانت مهمة الوفد محددة بإطلاع الحكومة المصرية على وجهة نظر الحركة الاستقلالية فيما يختص بمسألة السودان ومستقبل العلاقات المصرية السودانية ، والوقوف على وجهة النظر المصرية في هذه الشئون. ولم يكن الوفد مفوضاً بشئ سوى ذلك.

خف إلى استقبال الوفد الاستقلالي في مطار القاهرة ممثلون للحكومة المصرية وبعض ضباط الجيش المصري الذين عملوا في السودان أو لهم صلة بالسودان ، وممثلون لجميع الهيئات السودانية في مصر ، ومندوبون عن جماعة الإخوان المسلمين. كما استقبل الوفد الاستقلالي أثناء إقامته في القاهرة والإسكندرية عدداً من ممثلي الأحزاب والهيئات المصرية من بينهم حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين وعلي ماهر رئيس الوزراء السابق ، ولبى دعوة الإفطار التي أقامها له أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام. وفي زيارة قام بها الوفد الاستقلالي للنادي السوداني في الإسكندرية تحدث زكي طليمات مرحباً بالوفد وهتف بعض الحاضرين بوحدة وادي النيل ؛ ورد عبد

الرحمن علي طه على حديث الترحيب بكلمة قال فيها :" أؤكد للمستمعين الكرام بأننا حريصون على صداقة مصر ، وحريصون على رعاية مصالح مصر ، ولكننا في ذات الوقت حريصون أيضاً على كرامة السودان ".[٢٩]

وفي المفاوضات التي دارت بين الوفد الاستقلالي والحكومة المصرية قال أحمد نجيب الهلالي رئيس وزراء مصر إن قبول الاستقلاليين للتاج المصري الرمزي أمر ضروري بالنسبة لمصر التي تورطت بإلغائها لاتفاقيتي ١٨٩٩ من جانب واحد ، لأنها بذلك تكون قد سلمت السودان للإنجليز ولم يعد لها مركز فيه. ولذلك فإن مصر تطلب من الحركة الاستقلالية قبول التاج المصري الرمزي، وهي مستعدة لقاء ذلك لقبول أي دستور يضعه السودانيون بأنفسهم؛ ولتعليق السيادة على السودان لأهله حتى يجـري الاستفتاء على الاستقلال أو الاتحاد ؛ ولتحديد تاريخ للحكم الذاتي وتقرير المصير حسب رغبة السودانيين؛ ولإصدار مصر لمرسوم قوي يعلن في الأمم المتحدة (على أن يتزامن ذلك مع إعلان قبول التاج المصري على السودان) خاصة وقد تلقت مصر مايؤكد ضمان مثل هذا الاتفاق من قبل حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ؛ وبأن تتعهد مصر بأن تحول بالطرق الدستورية دون تدخل ملك مصر لتعديل أو تغيير ما يتفق عليه الطرفان تحت أي ظرف من الظروف.

قال الوفد الاستقلالي في رده على ذلك أن التاج يعني السيادة ، وهي التي جاء بها بروتوكول صدقي – بيفن عام ١٩٤٦ ورفضها السودانيون. وطرح الوفد الاستقلالي بديلاً لذلك إحياء فكرة تكوين لجنة ثلاثية – مصرية بريطانية سودانية – تعمل مع الحاكم العام على تنفيذ إجراءات الحكم الذاتي وتخرج مصر من الورطة القانونية التي أدخلتها فيها مراسيم حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥١. يذكر أن فكرة تكوين لجنة مصرية بريطانية سودانية دائمة للإشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي سبق أن دار حولها النقاش في محادثات خشبة – كامبل في ٦ – ٢٨ مايو عام ١٩٤٨ ؛ وهي المفاوضات التي انعقدت لمناقشة توصيات مؤتمر إدارة السودان وتمخضت عن توصيات (من بينها إنشاء هذه

اللجنة الثلاثية) رفض مجلس الوزراء المصري إجازتها.[٣٠] كذلك اقترح الوفد الاستقلالي أن توافق الحكومة المصرية على دستور الحكم الذاتي بعد أن تقترح ما تراه من تعديلات عليه ؛ وأن يكون الاستفتاء (الذي يجب أن تتولى إجراءه الحكومة السودانية وتكفل له الحرية التامة) على وجهين: الاستقلال أو الارتباط مع مصر. وتحدث الوفد الاستقلالي عن نفاذ حصة السودان من مياه النيل واقترح إجراء مفاوضات مع مصر في مرحلة الحكم الذاتي حول المياه تأخذ في اعتبارها حاجة السودان الماسة للتوسع الزراعي والتقدم الاقتصادي. وقال الوفد الاستقلالي إن السودانيين إذا اختاروا الاستقلال فإن الحكومة السودانية ستشرع فوراً في التفاوض مع مصر حول ترتيب العلاقات بينهما بطريقة ترعى المصالح المشتركة وترسخ التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين ، بل تؤسس لنوع من الاتحاد بين البلدين على غرار ما ائتلفت عليه الأحزاب السودانية في ٣ أكتوبر ١٩٤٥. [٣١] يذكر أن الأحزاب السودانية كانت قد اتفقت قبل سفر " وفد السودان " إلى مصر في ٢٢ مارس ١٩٤٦ على تفسير للبند الأول من وثيقة الأحزاب المؤتلفة يقضي بأن الحكومة السودانية الحرة هي التي تحدد نوع الاتحاد مع مصر. وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه.

في ٤ يونيو ١٩٥٢ ، وأثناء وجود الوفد الاستقلالي في الإسكندرية ، طلب الهلالي – عن طريق ستيفنسون السفير البريطاني في القاهرة – وساطة مستر إيدن لدي السيد عبد الرحمن المهدي. ولكن مستر إيدن رد بأن موقف الحكومة البريطانية من أي اتفاق يتم بين الحكومة المصرية والسيد عبد الرحمن يعتمد على طبيعة الاتفاق. وقال إنه يرحب بكل ما يحسن العلاقة بين مصر والسودان لأن ذلك يسهل على بريطانيا تسوية خلافاتها مع مصر ، فهو – لهذا السبب – شجع إرسال الوفد الاستقلالي إلى مصر. ولكنه يرى أن السيد عبد الرحمن لا يمثل كل وجهات النظر السودانية. لذلك ينبغي لأي تقارب مصري سوداني يراد ، أن يأخذ في الاعتبار مصالح السودان ككل. وعندما سأل السفير البريطاني ستفنسون أحمد نجيب الهلالي عما إذا كان ينوي توجيه الدعوة لسودانيين آخرين

لزيارة مصر ، أجاب الهلالي بأنه يعرف سلفاً رأي الختمية ، وقال إن كل ما يحتاجه الجنوبيون هو كلمة من الحاكم العام لطمأنتهم !

علق الحاكم العام على طلب الهلالي وساطة إيدن لدي السيد عبد الرحمن بقوله إن وصول مصر لاتفاق مع الحركة الاستقلالية لا يعني بالضرورة حلاً لمشكلة الاعتراف بالتاج المصري على السودان ، وقال إن حديث الهلالي عن الجنوبيين يفتقر إلى الواقعية. وانتقد الحاكم العام حديث الهلالي عن الختمية وأشار إلى أنه قد صدر من السيد علي الميرغني ما ينبئ بأنه لن يقبل بأي اتفاق بين الحكومة المصرية ووفد السيد عبد الرحمن ، وإذا تم مثل هذا الاتفاق فسيعلن السيد علي تحالفه من الحزب الجمهوري الاشتراكي.[٣٢]

يقول الدكتور دياب إن الوفد المهدوي (يعني الاستقلالي) اقترح تشكيل لجنة ثلاثية بريطانية مصرية سودانية للعمل مع الحاكم العام بصفته الدستورية العليا في السودان أثناء فترة الانتقال ، وأن توافق الحكومة المصرية أو تقترح تعديلات على مسودة نظـــام الحكم الذاتي ، وأن يجري الاستفتاء حول الوحدة أو الاستقلال تحت إشراف حكومة سودانية منتخبة انتخاباً حراً. فوافقت حكومة الهلالي على ذلك.. ولكن الوفد الاستقلالي رفض الموافقة ولو مؤقتاً على سيادة الملك فاروق اسمياً على السودان ، وطلب ألاّ تذكر السيادة المصرية على السودان – اسمية كانت أو غير اسمية – في أي اتفاق. ولم يوافق الهلالي من جانبه على هذا الطلب لأنه لا يستطيع أن يوافق على أي اتفاق لا يعترف بسيادة التاج المصري على السودان. وعند هذا الموقف الذي وصل إلى طريق مسدود توقفت المباحثات ، " وانتهت مؤامرات الرأسمالية المصرية وعلى رأسها عبود باشا بمساعدة الياس اندراوس وكريم ثابت – كما يقول إيدن في مذكراته – إلى التخلص من حكومة الهلالي بوضع العراقيل أمامها حتى تضطر للاستقالة ، مع أن حافظ عفيفي حاول بشتى الطرق أن يثنيه ". ويضيف دكتور دياب قائلاً إن كبار ملاك الأراضي والرأسماليين المصريين لم يكونوا راضين عن ما قدمته حكومة الهلالي ، بل اعتبره صالح حرب تنازلات وتساءل :" كيف تستقر

الأوضاع الاقتصادية في مصر إذا لم نكن في وحدة مع السودان ؟! كيف يمكن لمصر أن تدبر القوت وتنظم مستقبل الأولاد والأحفاد ما لم تتحقق وحدة وادي النيل شماله وجنوبه؟ يجب أن تربطنا بالسودان وحدة التاج ووحدة الجيش ووحدة التمثيل الخارجي ؛ وهي القواعد الثلاث التي يجب أن ترسي عليها علاقات مصر والسودان. وكل خروج على هذه القواعد قضاء على مصر والسودان معاً". جاء هذا في مجلة المصور المصرية العدد ١٤٤٤ بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٥٢ الصفحة ١٣. [٣٣]

عاد الوفد الاستقلالي إلى السودان في العاشر من يونيو ١٩٥٢ يحمل مقترحات الهلالي إلى السيد عبد الرحمن. وعندما ناقشت فصائل الحركة الاستقلالية هذه المقترحات استقر رأيها على رفض التاج الرمزي المؤقت خلال الفترة الانتقالية قبل تقرير المصير. وأعادت الحركة الاستقلالية اقتراحها بتكوين اللجنة الثلاثية والاتفاق على تحديد اختصاصاتها إذا قبلت بتكوينها حكومة مصر. ولكن حكومة الهلالي استقالت في ٢٨ يونيو ١٩٥٢ قبل أن تتلقى هذا الرد من الحركة الاستقلاليـــة ، وخلفتها في ٢ يوليو ١٩٥٢ حكومة جديدة برئاسة حسين سري. [٣٤]

جدير بالذكر أن الأستاذ محمود محمد طه امتدح موقف الوفد الاستقلالي في هذه المفاوضات بقوله إن الوفد الاستقلالي " أبرز شخصية السودان في الدوائر المصرية الرسمية والشعبية ، ونال إعجاباً أقوى مما ظفرت به حتى الآن أي هيئة، وأنه لفت نظر المصريين إلى ما لم يشاءوا أن يلتفتوا إليه من قبل وهو أن للسودان شخصية يجب أن تحترم ". [٣٥]

أعوام حافلة بالأحداث:

كانت الفترة بين عامي ١٩٤٨ – ١٩٥٢فترة غنية بالأحداث في السودان. ففي ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨ تم افتتاح الجمعية التشريعية رسمياً ، فقام العمال والطلاب بتنظيم المظاهرات لمقاومتها رافعين شعار " الكفاح الثوري " لمناهضة

الإمبريالية. وفي أغسطس ١٩٤٩ تكونت الجبهة الوطنية " برئاسة حماد توفيق رئيس حزب الاتحاديين ، وسكرتارية الدرديري محمد عثمان رئيس حزب وحدة وادي النيل. وقد كان تكوين " الجبهة الوطنية " نتيجة للخلاف الذي ظل ناشباً دهراً بين مؤسسيها وحزب الأشقاء حول نوع الاتحاد مع مصر. وعلى الرغم من أن بعض الشباب الوطنيين كانوا يرفعون شعار وحدة وادي النيل إلا أنهم لم يكونوا يبتغونه غاية وهدفاً في حد ذاته ، بل وسيلة لمناهضة المستعمر البريطاني. وفي هذه المرحلة برز دور الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو – الحزب الشيوعي السوداني فيما بعد) بروزاً واضحاً تحت راية " الكفاح الثوري ضد الإمبريالية ". وهي التي لعبت الدور الطليعي في تأسيس اتحاد عام لنقابات عمال السودان في نوفمبر ١٩٥٠ وتأسيس " مؤتمر الطلبة " في كلية الخرطوم الجامعية والمدارس الثانوية. وكان تضامن اتحاد العمال مع الطلبة الذين تم فصلهم من مدرسة خورطقت الثانوية على أثر الإضراب الشهير في أكتوبر ١٩٥٠ أحد " التمارين " الهامة التي خاضتها الحركة العمالية في مناهضتها للإدارة البريطانية وزعزعة أركانها. فقد أحدث النفوذ القوي للشيوعيين وسط العمال والطلاب فزعاً شديداً في أوساط الإدارة البريطانية إذ أنها خشيت من أن يفضي التلاحم بين العمال والطلاب في ذلك الوقت إلى حدوث مواقف مماثلة بين طلاب المدارس الثانوية الأخرى. ولذلك لم يكن جيمس روبرتسون السكرتير الإداري راضياً كل الرضى عن اقتراح وزير المعارف الأستاذ عبد الرحمن علي طه بفصل الطلاب الذين قادوا أعمال الشغب ، لما يمكن أن يترتب على فصلهم من نتائج خطيرة توسع رقعة المتاعب بالنسبة للإدارة البريطانية في البلاد. ولست أحسب أن إنساناً منصفاً كان يرتاب في صدق وطنية الأستاذ عبد الرحمن علي طه أو صدق وطنية الأستاذ النصري حمزة رغم أن كليهما قضى بفصل أي طالب ثبت أنه أثار الشغب في مدرسة خورطقت الثانوية عندما اندلعت أحداث ذلك الإضراب الشهير. فقد كانت وطنية كل من هذين الأستاذين الخالدين فوق الشبهات. ولقد أوردت الدكتورة فدوى عبد الرحمن علي طه في كتابها الرائع " أستاذ الأجيال " سرداً مفصلاً لحركة الإضرابات الطلابية إبان تولي والدها مقاليد وزارة المعارف ومن بين تلك

الحركات إضراب طلبة خورطقت الشهير.[٣٦] ومن طريف ماجاء في هذا الكتاب دالاً على حـــزم الأستاذ عبد الرحمن علي طه وانضباطه وقوة إرادته هذه الحادثة التي روتها عنه بقولها :" كان توسع عبد الرحمن علي طه في التعليم الثانوي يسير وفق خطة مرسومة. وحري بالذكر هنا أن نفراً من كبار رجالات الختمية قدم إليه خلال توليه وزارة المعارف لينقلوا إليه رسالة من السيد علي الميرغني. وكان الوفد يضم محمد الحسن دياب وعثمان حسن عثمان وآخرين. أما الرسالة فكانت أن السيدين محمد عثمان وأحمد الميرغني قد أوشكا على بلوغ مرحلة التعليم الثانوي وأن الخرطوم بحري ليس بها مدرسة ثانوية وأن السيد علي يرغب في قيام مدرسة ثانوية بالخرطوم بحري ليلتحق بها إبناه. استغرب صاحب السيرة (تعني الأستاذ عبد الرحمن علي طه) الطلب وأبلغ أعضاء الوفد أن السبب الذي أبدوه لا يدخل ضمن الاعتبارات الفنية التي تقرر على ضوئها مسألة إنشاء المدارس أو تحديد مواقعها. وأضاف الوزير أنه إذا أذعن لطلب الوفد فلن يستطيع أن يرفض مستقبلاً طلباً قد يقدمه السيد عبد الرحمن المهدي أو الشريف عبد الرحمن يوسف الهندي لإنشاء مدارس ثانوية لأبنائهم في أم درمان أو بري على التوالي. وأشار الوزير إلى أنه بإمكان السيد محمد عثمان والسيد أحمد الميرغني أن يلتحقا بمدرسة وادي سيدنا أو خورطقت أو حنتوب إذا اجتازا امتحان الدخول للمدارس الثانوية. وعدد الفوائد التربوية التي يمكن أن يجنيها الطالب بانتسابه إلى أي من هذه المدارس. وهنا قاطعه عثمان حسن قائلاً:" نحن لم نحضر إليك لتعطينا درساً في التربية. سنذهب إلى جيمس روبرتسون وسيأمر بإنشاء المدرسة ". وكان رد الوزير :" إذهبوا إلى روبرتسون إن شئتم ، وعلى أي حال أنا أشغل منصباً سياسياً ولست موظفاً أعمل تحت إمرة روبرتسون، ولا يستطيع أن يفرض عليّ شيئاً لا أقره ". وبعد أيام من زيارة وفد الختمية اتصل السكرتير الإداري بصاحب السيرة (عبد الرحمن علي طه) حول إنشاء مدرسة ثانوية في الخرطوم بحري فكان رد صاحب السيرة (عبد الرحمن علي طه) أنه لا توجد في الخطة العشرية المعدلة مدرسة ثانوية في الخرطوم بحري وإنما في أم درمان وفي نهاية الخطة أي عام

١٩٥٦ ".[٣٧] ذلك هو الأستاذ الخالد عبد الرحمن علي طه. قال صلاح أحمد إبراهيم يرحمه الله :" كم فتى في مكة يشبه حمزة "؟

لقد شهد عام ١٩٥١ كثيراً من الإضرابات التي أقضت مضاجع الإدارة البريطانية في السودان ، وتزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف المعيشة حتى عم السخط أرجاء البلاد. وبلغت متاعب الإدارة البريطانية ذروتها بدخول بعض قوات الشرطة في مدن العاصمة الثلاث في يونيو ١٩٥١ في الإضراب احتجاجاً على بطش الحكومة بعدد من زملائهم الذين عقدوا اجتماعاً سرياً بهدف إنشاء نقابة لهم. ولكن سياسة القمع الحكومية تجاه الحركة النقابية لم تفلح في كبح جماحها ، بل إن عام ١٩٥١ قد شهد في أواخره تعديل دستور اتحاد نقابات العمال فأكسبه من الأهداف السياسية ما مكن الحركة العمالية من المطالبة بتصفية جميع أشكال الاستعمار الاقتصادية والعسكرية والسياسية حتى يتم توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير في البلاد. وعلى أثر ذلك تكونت " الجبهة المتحدة لتحرير السودان " من الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو – الحزب الشيوعي السوداني) واتحادات الطلاب وحزب الأحرار الاتحاديين (وهو أحد الأحزاب الاتحادية التي تكونت في عام ١٩٤٣ وكان ينادي باتحاد السودان مع مصر اتحاداً فدرالياً بين دولتين متساويتين). وفي مطلع عام ١٩٥٢ انضمت بقية الأحزاب الاتحادية إلى الجبهة المتحدة لتحرير السودان. وكانت هذه الجبهة المتحدة تأخذ على حزب الأمة تعاونه مع الإدارة البريطانية وتنتقد حزب الأشقاء لعلاقته مع الطبقة الإقطاعية في مصر. وهو ذات المأخذ وذات النقد الذي وجهه الأستاذ محمود محمد طه رئيس الحزب الجمهوري في بيان له أمام اجتماع حزبه في ٣٠ نوفمبر ١٩٥١ حيث قال :" المتعاونون مع الاستعمار البريطاني لا نقرهم في شئ. والمتعاونون مع مصر نقرهم في شئ ونخالفهم في شئ. نقرهم على الكفاح ضد الإنجليز ونخالفهم في الاتحاد مع مصر حتى ولو كان الاتحاد في التاج كرمز فقط ".[٣٨] ولقد أوردت الدكتورة فدوى عبد الرحمن علي طه في رسالتها القيمة " كيف نال السودان استقلاله " أن السكرتير الإداري جيمس

روبرتسون كان يرى أن الجبهة المتحدة لتحرير السودان قد اتخذت طريقاً أقرب إلى حزب الأمة بمناداتها بتقرير المصير والجلاء ، وقالت إن حزب الأمة لم يستفد من هذه التطورات ليعمل مع الجبهة يداً واحدة للتخلص من الاستعمار ولم يستفد من قدرات الجبهة المعادية للاستعمار في التعبئة. ولكنها عادت فذكرت أن الحركة الاستقلالية بزعامة حزب الأمة كانت ترفض أي شكل من أشكال النفوذ المصري (وهو ما لم يقف برنامج الجبهة المتحدة حائلاً قوياً دونه)، وفضلت التعاون مع الإدارة البريطانية في السودان ، وساندت مسودة دستور الحكم الذاتي عندما ناقشتها الجمعية التشريعية في أبريل ١٩٥٢ ، في وقت كانت فيه العلاقة بين حزب الأمة والإدارة البريطانية متدهورة.[٣٩] وعندي أن بعض ما قاله السيد عبد الرحمن في مذكراته يلقى الضوء على هذه النقطة بوجه خاص ، وذلك قوله :"... لأننا لا نعرف الخداع السياسي والعمل في الظلام. فنحن قوم نؤمن بما نقول ولا نجد سبباً يدعونا لنبطن غير ما نظهر. وأظن كلما تطلب العمل السياسي مزيداً من المكر والخداع كلما كان فشلنا فيه أكثر ".[٤٠] ولقد وضح جلياً أن بعض قادة العمل السياسي كانوا يبطنون مالايظهرون ؛ وإلا فكيف نفسر الدعوة إلى الاتحاد مع مصر (التي ذهب بعض غلاتها إلى طلب الاندماج في مصر تحت تاج الملك المصري) في الوقت الذي كانت فيه جميع الحكومات المصرية المتعاقبة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعتبر السودان أرضاً مصرية بحتة بحق الفتح القديم ولا ترى في الثورة المهدية التي حررت البلاد وأقامت فيها دولة سودانية مستقلة إلا أنها تمرد عابر تم القضاء عليه بمعاونة الجيوش البريطانية؟

كان عام ١٩٥٢ أيضاً عاماً حافلاً بالقلاقل بالنسبة للإدارة البريطانية في السودان. فقد شهد مطلعه إضراباً عاماً لنقابات العمال. وسارت المواكب والمظاهرات في الطرقات في مختلف مدن السودان ، وشملت فيما شملت كلاً من شندي وكبوشية والدامر وعطبرة عندما قام الحاكم العام بزيارة للمديرية الشمالية. وظلت الصحف السودانية المختلفة توجه حملة من الانتقادات للإدارة

البريطانية. وفي شهر فبرائر ١٩٥٢ شهدت مديرية دارفور مظاهرات شعبية كبرى بلغت ذروتها في مدينة الفاشر عندما مر بها الحاكم العام وهو في طريقه إلى مدينة زالنجي. فقد بلغ من عنفوان هذه المظاهرات الصاخبة الغاضبة أن تجمع المتظاهرون حول مبنى المديرية في مدينة الفاشر وقاموا بإنزال العلمين البريطاني والمصري من ساريتيهما وقذفوا بهما على الأرض.[٤١] فلا مشاحة في أن هذا التصرف " العفوي " الغاضب من قبل الجماهير يشتمل على دلالات بعيدة المدى ، وينبئ عن أشواق الناس الحقيقية ورغبتهم الملحة في التخلص من سلطان الحكم الثنائي بشقيه.

قال السكرتير الإداري جيمس روبرتسون في مذكراته إن مدينة عطبرة ، التي كانت بها رئاسة السكك الحديدية ، هي التي كانت مركزاً لأغلب الإضرابات العمالية ، " إذ يعيش كل العمال ويعملون في مؤسسة واحدة ". وقال إن عمال السكك الحديدية " قاموا بتكوين اتحاد انضوت تحت لوائه جميع القوى العاملة تقريباً ، ثم بدأوا سلسلة من الإضرابات ". وقال إن المجلس التشريعي أجاز – بعد بعض المناقشات – عدداً من تشريعات القوانين العمالية ؛ " ولكن مجيء تلك القوانين بعد الإضرابات والمشاكل العمالية جاء كدليل لأصحاب الرؤوس الساخنة أن لاشئ يجدي مثل الاحتجاجات القوية ".[٤٢]

وعلى كل فقد شهد عام ١٩٥٢ تصاعداً في وتائر العمـــل السياسي في السودان ، سواء كان ذلك على صعيد التظاهرات الشعبية أو الأنشطة الحزبية أو المساجلات النخبوية على أعمدة الصحف. أما على صعيد المباحثات بين الفرقاء فقد رأينا أن مفاوضات أحمد نجيب الهلالي رئيس وزراء مصر مع الوفد الاستقلالي لم تتمخض عن اتفاق بين الجانبين وأن حكومة الهلالي قد غادرت مقاعد السلطة قبل أن تتلقى رد الحركة الاستقلالية النهائي. غير أن هذه المفاوضات أبانت لحكام مصر بوضوح كافٍ ألاّ سبيل إلى تجاهل الدعوة الاستقلالية في السودان ، وأنه من غير الممكن تحديد مستقبل السودان بمعزل

عنها. ومرة أخرى طلب حسين سري رئيس وزراء مصر الجديد في ٧ يوليو ١٩٥٢ من كريسويل الوزير المفوض في سفارة بريطانيا في القاهرة أن تضغط بريطانيا – بما لها من نفوذ كبير – حتى يوافق الاستقلاليون على لقب الملك خلال الفترة الانتقالية. ولكن كريسويل أجابه بأنه يستبعد أن توافق الحكومة البريطانية على ذلك رغم استعدادها لتشجيع الاتصالات بين مصر والاستقلاليين لإجراء مناقشات صريحة ومفتوحة حول جميع القضايا المطروحة. وقال كريسويل إن استمرار العزف على لقب الملك لا يجدي لأنه غير واقعي ، ونصح سري بالتركيز على مسألة التعاون بين مصر والسودان في المستقبل بوصفها الأجدى والأكثر واقعية.

وعلى الرغم من قول سري بأهمية لقب الملك لتحقيق أي تقدم في المفاوضات لأن هذا اللقب أصبح جزءاً من الدستور المصري (بعد صدور مراسيم أكتوبر ١٩٥١ الملكية)، إلا أنه انتصح بما طرحه عليه كريسويل. وآية ذلك أن وزير داخليته محمد هاشم اتصل بالسيد عبد الرحمن المهدي في ٨ يوليو ووجه إليه دعوة رسمية من الحكومة المصرية لزيارة مصر قبل بدء الرحلة التي كان السيد عبد الرحمن يزمع القيام بها إلى سويسرا. وبدافع الحرص على توضيح موقفهم لمصر وتأسيس أطيب العلاقات مع حكومة مصر استصوب الاستقلاليون الاستجابة لهذه الدعوة ، على أن يسافر إلى مصر – قبل زيارة السيد عبد الرحمن لها – اثنان من أعضاء الوفد الاستقلالي السابق لعرض وجهة النظر الاستقلالية حول مقترحات الهلالي. وبالفعل سافر إلى مصر في ١٠ يوليو ١٩٥٢ كل من السيدين عبد الله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي ، وأوضحا لمحمد هاشم وزير الداخلية المصري موقف الحركة الاستقلالية الرافض لاقتراح التاج المصري الرمزي المؤقت الذي تقدم به الهلالي من قبل. واقترحا مجدداً فكرة اللجنة الثلاثية التي نوقشت في مفاوضات خشبة كامبل في مايو ١٩٤٨.

احتج جناحا حزب الأشقاء وحزب الجبهة الوطنية على دعوة حسين سري للسيد عبد الرحمن المهدي وذلك في برقية (إلى حسين سري) وقع عليها السادة

إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين والدرديري محمد عثمان ، ونشرتها " السودان الجديد " في ١٥ يوليو ١٩٥٢ ، وعلقت عليها صحيفة " النيل " في ١٥ يوليو ١٩٥٢ أيضاً بمقال تحت عنوان " برقية لا مبرر لها ". جاء في هذه البرقية أن " الأحزاب الاتحادية التي تكون الأغلبية الساحقة بالسودان حينما رحبت بمحاولات مصر للتفاهم مع حزب الأمة وأنصاره من موظفي الوضع الراهن بغرض جمع كلمة السودانيين وتوحيد صفوفهم على الأهداف السودانية الحقة ، فإنها تشعر في واقع الأمر أنها مجرد محاولات لتمكين الخطة المرسومة ، وأنه لا طائل من وراء تلك المفاوضات مع زعيم حزب الأمة الذي أعلن من قبل وأكد بالأمس عدم قبول التاج المشترك رمزياً أو أصيلاً ". وقالت البرقية – معبرة عن احتجاج الأحزاب الاتحادية – إن المفاوضات مع السيد عبد الرحمن المهدي قد تطورت "إلى صميم المسألة السودانية دون اشتراك الأحزاب الاتحادية مما يضفي على زعيم حزب الأمة وحده صفة المتكلم باسم السودان كله ، ويعطي الإنجليز الحجة في تدعيم الوضع الحالي الجائر وتثبيت أقدامهم".[٤٣]

من الواضح أن هذه البرقية لا مبرر لها كما ذكرت صحيفة النيل في ١٥ يوليو ١٩٥٢، وذلك لأن غرض الحكومة المصرية من هذه المفاوضات هو محاولة إقناع الحركة الاستقلالية بقبول التاج المصري خلال الفترة الانتقالية. أما الأحزاب الاتحادية فهي قابلة للتاج المصري على السودان ، "رمزياً أو أصيلاً"، فما هي جدوى اشتراكها في هذه المفاوضات؟ والواقع أن " الأهداف السودانية الحقة " – في نظرها – هي وحـــدة السودان مع مصر تحت التاج المصري ، الأمر الذي يرفضه الاستقلاليون وليس هنالك وسيلة لتحقيقه – في وجه معارضة الحركة الاستقلالية له – إلا أن يفرض فرضاً على السودانيين ، مع كل ما يمكن أن يترتب على هذا الغرض من آثار. وعجيب قول الأحزاب الاتحادية بأنه لا طائل من مفاوضات الحكومة المصرية مع الحركة الاستقلالية لأن زعيم حزب الأمة أكد عدم قبوله للتاج المشترك رمزياً أو أصيلاً. ووجه العجب هو أن الحكومة المصرية – التي يفترض أن تكون أكثر حرصاً من الأحزاب الاتحادية السودانية على سيادة مصر على السودان وفرض تاجها عليه – قد أدركت بعد

تجارب ألاّ مناص من استطلاع وجهة النظر الاستقلالية في السودان على أقل تقدير. وأعجب من رفض الأحزاب الاتحادية لهذه المفاوضات قولها " فإنها تشعر في واقع الأمر أنها مجرد محاولات لتمكين الخطة المرسومة ". فما هي هذه " الخطة المرسومة "؟

على كل حال فإن حكومة سري – التي حددت يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ لبدء زيارة السيد عبد الرحمن المهدي لمصر – استقالت في ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وخلفتها حكومة برئاسة الهلالي مرة أخرى. ولكن حكومة الهلالي الجديدة لم تبق في مقود السلطة إلا أقل من يوم واحد. ففي صبيحة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ كان الجيش المصري قد استولى على السلطة في مصر عن طريق الانقلاب العسكري.

هوامش الفصل السابع

١- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال. تعريب مصطفى عابدين الخانجي . الطبعة الأولى دار الجيل، بيروت ١٩٩٦. ص ٢٢٦.
٢- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣. دار الأمين ، القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٩٨. ص ٤٣٨ – ٤٤٢.
٣- نفس المصدر . ص ٤٤٣ – ٤٤٤.
٤- نفس المصدر . ص ٤٤٥ – ٤٤٦.
٥- انظر المراسيم الملكية المصرية في السودان للسودانيين (لعبد الرحمن علي طه).ص ١١١ – ١١٤.
٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : السياسة السودانية والصراع المصري البريطاني . مصدر سابق . ص ٤٧٠.
٧- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩. نقله إلى العربية : هنري رياض ، وليم رياض ، والجنيد علي عمر. دار الجيل – بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٧. ص ٢٣٠.
٨- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٤٧٧ – ٤٨٠.
٩- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٢ . ص ١١٥ – ١٣٠.
١٠- نفس المصدر . ص ١٣١ – ١٣٥.
١١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٤٨٠ – ٤٨٥.
١٢- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩. مصدر سابق . ص ٢٣١.

١٣- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ – ١٩٥٣. دراسة وثائقية. بغداد ١٩٨٤ . ص ١٩٧.

١٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٤٩٣ – ٤٩٦.

١٥- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩... مصدر سابق . ص ٢٣٧.

١٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٥٠٥ – ٥١٤.

١٧- جهاد في سبيل الاستقلال (يشتمل على مذكـرات الإمام عبد الرحمن المهدي). أشرف على إعداده الصادق المهدي . طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم – بدون تاريخ . ص ٤٨ – ٤٩.

١٨- نفس المصدر . ص ٦٨.

١٩- فدوي عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله – دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. دار الخرطوم للطباعة والنشر . الطبعة الأولى أغسطس ١٩٩٧. ص ١٤٣ هامش رقم ٧٨.

٢٠- نفس المصدر . ص ٩٥ – ٩٦.

٢١- دونالد هولي : نقوش الخطى على رمال السودان (Sandtracks in the Sudan) .
نقله للعربية موسى عبد الله حامد مطبعة الحرية، أم درمان ٢٠٠٢. ص ١٤٧.

٢٢- فدوى عبد الرحمن علي طه: كيف نال السودان استقلاله. مصدر سابق. ص ٥٩.

٢٣- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة. الجزء الأول ١٩٣١ – ١٩٤٨، مطبعة جامعة الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٨. ص ١٦٨ – ١٦٩.

٢٤- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ٢٢٥ ، هامش رقم ٧٢.

٢٥- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٥١٦ – ٥١٨.

٢٦- نفس المصدر . ص ٥١٧.

٢٧- نفس المصدر . ص ٥١٨ – ٥٢٢.

٢٨- نفس المصدر . ص ٥٢٨ – ٥٣٠.

٢٩- نفس المصدر . ص ٥٣٢ – ٥٣٥.

٣٠- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ٢٢٢ هامش رقم ٤٤.

٣١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني. مصدر سابق . ص ٥٣٥ – ٥٤٢.

٣٢- نفس المصدر . ص ٥٤٦.

٣٣- أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ – ١٩٥٣. مصدر سابق . ص ٣١٠ – ٣١١.

٣٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني . مصدر سابق . ص ٥٤٧.

٣٥- نفس المصدر . ص ٥٤٤.

٣٦- فدوى عبد الرحمن علي طه : أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه ١٩٠١ – ١٩٦٩. بين التعليم والسياسة وأربجي . دار جامعة الخرطوم للنشر ٢٠٠٤ . ص ١٩٣ – ٢١٤.

٣٧- نفس المصدر . ص ١٥٨ – ١٥٩.

٣٨- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق . ص ١٠٣ ، ١٤٦ هامش رقم ١١٦.

٣٩- نفس المصدر . ص ١٠٩.

٤٠- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ٤٧.

٤١- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق . ص ١٠٤.

٤٢- جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال . تعريب مصطفى عابدين الخانجي . مصدر سابق. ص ١٩٧ – ١٩٨.

٤٣- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٥٤٧ – ٥٤٩.

الفصل الثامن

١- المسألة السودانية بعد ثورة ٢٣ يوليو المصرية.

٢- مفاوضات المهدي – إيدن.

٣- مفاوضات المهدي – تشرشل.

٤- مستر إيدن يلتقي وفد الاتحاديين.

٥- مفاوضات المهدي – نجيب.

٦- مفاوضات مصرية أخرى :

١- مع الأحزاب الاتحادية.

٢- مع الحزب الجمهوري الاشتراكي.

٣- مع الحزب الوطني.

٧- اعتراض على اتفاقيات القاهرة.

٨- مفاوضات مصرية – بريطانية.

٩- اتفاق الأحزاب السودانية.

١٠- اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣.

١١- أصداء الاتفاقية.

١٢- عن المؤسسات الدستورية.

المسألة السودانية بعد ثورة يوليو المصرية:

كان أول ما فعلته ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢) المصرية فيما يختص بأمر السودان هو اعترافها بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، رغم أنها لم تسقط من حسابها إمكانية تحقيق الوحدة بين البلدين. فهي لم تطالب بالسيادة على السودان كما كانت تفعل حكومات مصر ما قبل الثورة. بل هي قبلت أن يكون مشروع قانون الحكم الذاتي الذي أقرته الجمعية التشريعية ورفعته حكومة السودان إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ أساساً لمفاوضاتها مع الأحزاب السودانية ومع الحكومة البريطانية بشأن مستقبل السودان. وذكر اللواء محمد نجيب في كتابه " كلمتي للتاريخ " أنه لا يؤيد سيطرة مصر على السودان بناء على حق الفتح في عام ١٨٢١ ، ولكنه يؤمن في ذات الوقت بأن الديمقراطية والاستفتاء قمينان بتحقيق وحدة وادي النيل. وعبر عن هذا الإيمان بقوله :" ولهذا جرؤت على إعلان موافقتي على تقريــر المصير مخالفاً بذلك الخط الذي أجمع عليه السياسيون قبل حركـــة الجيش ". وقال في كتابه :" كنت رئيساً لمصر ": " كانت خطتنا تدعيم الحزب الوطني الاتحادي لعودة السودان لمصر بعد أن يخرج الإنجليز. وكان وصول إسماعيل الأزهري إلى رئاسة الحكومة بشرة خير لنا ". ومن نافلة القول أن مصر قد دعمت الحزب الوطني الاتحادي إعلامياً ومالياً في الانتخابات السودانية في نوفمبر ١٩٥٣. [1]

في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ وجه اللواء محمد نجيب دعوة شخصية إلى السيد عبد الرحمن المهدي لزيارة مصر. وكلف عبد الفتاح حسن رئيس أركان حرب القوات المصرية في السودان بتوجيه الدعوة إلى قادة الأحزاب الاتحادية وإلى ممثلين للحزب الجمهوري الاشتراكي للحضور إلى القاهرة للتشاور معهم ، فوصلوها في ٢ أكتوبر ١٩٥٢. أما السيد عبد الرحمن المهدي فقد وصل إلى القاهرة تلبية لدعوة اللواء نجيب في ٢٠ أكتوبر ، وذلك بعد أن أجرى مفاوضات هامة في لندن سنتعرض لها لاحقاً. وكانت الحكومة البريطانية قد أخطرت اللواء نجيب بضرورة إجراء الانتخابات السودانية في وقت مبكر ، الأمر الذي يدعو

لأن تعجل الحكومة البريطانية بإعطاء موافقتها على مشروع قانون الحكم الذاتي قبل ٨ نوفمبر ١٩٥٢. ومن المذكرات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، واللقاءات التي تمت بين السفير البريطاني في القاهرة وممثلين لحكومة الثورة المصرية ، وضح أن شعـــار وحدة وادي النيل لـــدي الحكومة المصرية أصبح خافتاً (وإن لم يسقط تماماً)، وأن النظام المصري الجديد يحتاج إلى بعض الوقت لتربية الرأي العام المصري " تربية جديدة في هذا الصدد "، وأن نجيب ورفاقه " يحاولون بإخلاص إيجاد تسوية عملية لمسألة السودان "، ولكنهم يخشون من إعطاء الفرصة لخصومهم السياسيين المدنيين والعسكريين لمهاجمتهم.

لذلك طلب اللواء نجيب من الحكومة البريطانية أن تعطيه مهلة لدراسة مشروع قانون الحكم الذاتي ، وحدد يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ كمدى أقصى لإبداء الحكومة المصرية رأيها في مشروع القانون ، وأبلغ السفير البريطاني في القاهرة رغبته في استشارة السيد عبد الرحمن المهدي في الأمر لدي وصوله إلى القاهرة في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢. فأرجأت الحكومة البريطانية إرسال موافقتها على مشروع القانون ، وأبلغ السفير البريطاني اللواء نجيب أن حكومته لم تبعث إلى الحاكم العام في السودان – حتى ذلك الحين – بموافقتها على المشروع ؛ فهي تنتظر رأي الحكومة المصرية وما يمكن أن تقترحه من تعديلات على نص مشروع القانون.[٢]

من جانب آخر قرر السيد عبد الرحمن المهدي أن يتوجه إلى إنجلترا (ثم من بعد ذلك إلى مصر تلبية لدعوة اللواء نجيب له) ليستعجل التصديق من دولتي الحكم الثنائي على مشروع دستور الحكم الذاتي. فسافر إلى إنجلترا أولاً (باتفاق على ذلك بينه وبين حكومة الثورة المصرية). وفي لندن اجتمع السيد عبد الرحمن المهدي أولاً بمستر إيدن وزير الخارجية البريطانية ، ثم بمستر تشرشل رئيس الوزراء البريطاني. واجتمع أيضاً بمستر أتلي زعيم المعارضة (الذي كان رئيساً لوزراء بريطانيا واجتمع به السيد عبد الرحمن عام ١٩٤٦ عند توقيع

معاهدة صدقي بيفن). كذلك اجتمع السيد عبد الرحمن بعدد من أعضاء البرلمان البريطاني في هذه الزيارة الهامة التي قام بها إلى لندن عام ١٩٥٢.

مفاوضات المهدي – إيدن:

في الحادي عشر من أكتوبر ١٩٥٢ اجتمع السيد عبد الرحمن المهدي والسيد الصديق المهدي والأستاذ عبد الرحمن علي طه بمستر إيدن وزير خارجية بريطانيا ومستر روجر ألن مرافقاً له في هذا اللقاء. وأسفرت المحادثات بين الجانبين عن نتائج هامة تتلخص في النقاط الآتية:

١- موافقة الحكومة البريطانية على التصديق بدستور الحكم الذاتي للسودان.

٢- وعد الحكومة البريطانية بإعادة النظر في قانون الانتخابات لتشمل الانتخابات المباشرة أكبر عدد من دوائر المديريات الشمالية.

٣- موافقة الحكومة البريطانية على تعيين لجنة دولية (تتضمن أعضاء سودانيين) لمراقبة الانتخابات.

٤- موافقة الحكومة البريطانية على تقرير المصير في أي وقت يشاؤه البرلمان السوداني.[٣]

تجدر الإشارة إلى أن مستر إيدن قرأ على الوفد الاستقلالي في هذه المفاوضات تعديلاً سوف تقترح الحكومة البريطانية على الحاكم العام تضمينه في مشروع الدستور. ويقضي هذا التعديل بأنه " لا شئ في الدستور سيؤثر على مسئولية الحاكم العام القانونية للحكومتين البريطانية والمصرية ". وعند ذلك أبدى الأستاذ عبد الرحمن علي طه تخوفه من أن يعتبر هذا التعديل بمثابة إعادة الحكم الثنائي الذي وصفه السيد عبد الرحمن المهدي من قبل بأنه وضع شاذ. وقال عبد الرحمن علي طه إن حكومة نجيب الهلالي عرضت على الوفد الاستقلالي في مفاوضاتها معه في أوائل عام ١٩٥٢ عرضاً سخياً إلا أنه كان بشرط قبول الاستقلاليين للتاج الرمزي ، الأمر الذي دعا الاستقلاليين لرفض العرض. فرد

مستر إيدن بأن التعديل البريطاني المقترح " ماهو في الواقع إلا وسيلة لإنقاذ ماء الوجه "، فهو لا يضيف جديداً لسلطات الحاكم العام ، وإنما قصد به ملء القراغ قبل تقرير المصير بأن يكون الحاكم العام مسئولاً لجهة ما. فالمقصود من التعديل " إعطاء المصريين شيئاً ليس فيه تكلفة لأي طرف من الأطراف ". تفهم السيد عبد الرحمن المهدي ذلك ، ولكنه طالب الحكومة البريطانية بتحديد تاريخ لتقرير المصير على ألا يتأخر ذلك عن عام ١٩٥٣. فأوضح له مستر إيدن أن هذا التحديد من شأن البرلمان السوداني الذي سوف تأتي به الانتخابات ؛ فإذا قرر البرلمان أن يتم تقرير المصير قبل نهاية عام ١٩٥٣ وكان السودانيون مستعدين لذلك فإن بريطانيا لن تمانع.

واتفق الجانبان المتفاوضان في هذا اللقاء على أن تكون اللجنة المنوط بها الإشراف على الانتخابات مكونة من ثلاثة أعضاء سودانيين ، وعضو بريطاني، وعضو مصري ، وعضو محايد أوروبي أو باكستاني ، وأن تتفق جميع الأطراف المعنية على اختيار أعضاء هذه اللجنة.

قال مستر إيدن إن اللواء محمد نجيب أجرى مع السفير البريطاني في القاهرة محادثات مفيدة ، ولم يعترض على إرسال الحكومة البريطانية إلى الحاكم العام في السودان بموافقتها على مسودة الدستور بعد أن تدخل عليها بعض التعديلات. وقال إنه يتوقع أن تقترح الحكومة المصرية بعض التعديلات أيضاً على مسودة الدستور بعد مناقشتها مع السفير البريطاني في القاهرة ومع السيد عبد الرحمن عند زيارته للقاهرة ، وأبدى استعداد الحكومة البريطانية لمناقشة هذه التعديلات المصرية المرتقبة مع الحكومة المصرية. وقال إن زيارة السيد عبد الرحمن المهدي للندن والقاهرة " ستساعد مساعدة كبيرة "، وعبر عن أمله في أن يقيم السيد عبد الرحمن علاقات طيبة مع حكومة نجيب بشأن مياه النيل.

وعندما أبدى السيد عبد الرحمن تخوفه من أن يعوق الاتفاق مع مصر أمران هما: الرشوة المصرية للأحزاب السودانية السياسية والضغط الأمريكي ،

قال مستر إيدن إن الأمريكان لم يفهموا في وقت من الأوقات السبب الذي يجعل السودانيين يرفضون التاج المصري الرمزي ؛ ولكنهم صاروا الآن أفضل فهماً للموقف بعد أن تحدث إليهم مستر إيدن حول هذا الأمر بصراحة. وقال السيد عبد الرحمن إن السودانيين إذا قبلوا التاج المصري الرمزي ، فإن مصر ستدعيه تاجاً دائماً، فوافقه مستر إيدن على هذا الرأي وأضاف قائلاً إن قبول التاج الرمزي كان قميناً بأن يعطي مصر ميزة غير عادلة في السودان ، ولذلك رفض الموافقة عليه.

وفي نهاية هذه المباحثات التي تمخضت عن النتائج الأربع التي سلفت الإشارة إليها ، إقترح مستر إيدن على السيد عبد الرحمن أن يناقش كل هذه المسائل مع السفير البريطاني في القاهرة إذ في اعتقاده أن اللواء محمد نجيب سوف لا يعترض على ذلك. وأضاف قائلاً إن اللواء نجيب لم يعلن بعد عن موافقته على التعديل البريطاني المقترح للدستور ، ولكنه على علم به ولم يبد اعتراضاً على إخطار الحاكم العام به.[٤]

مفاوضات المهدي – تشرشل:

في ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ التقى السيد عبد الرحمن والوفد المرافق له بمستر ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني في مقر إقامته في لندن رقم ١٠ بشارع داوننج. في هذا اللقاء أكد مستر تشرشل للسيد عبد الرحمن أن حكومته سوف تقف بجانب وعودهـا للسودانيين ، وأن مصر ما كانت سوف تنال إلا لقباً اسمياً. وربما كان مستر تشرشل يعني بهذا التاج المصري الرمزي الذي كان مقترحاً قبل ثورة يوليو المصرية ، أو نوعاً من السيادة المصرية على السودان بعد هذه الثورة. لذلك أجابه السيد عبد الرحمن قائلاً :" إننا لا نقر أي لقب ، ونعتبر أي إجراء كهذا فيه إخلال بوعدكم، وفي حق السودانيين بتقرير مصيرهم بمحض اختيارهم وحريتهم. ومادمنا نطالب بتقرير المصير في سنة ١٩٥٣ فما قيمة الألقاب والوقت قد حان ليقول السودانيون كلمتهم في مصير بلادهم؟ إن المصريين عرضوا علينا في محادثات الإسكندرية عرضاً كهذا ولكننا رفضناه

وفشلت المفاوضات ". فأبدى مستر تشرشل موافقته على هذا الاعتراض واقتناعه به. وقال إنه لم يطلع بعد على تفاصيل ونتائج المحادثات التي أجراها السيد عبد الرحمن والوفد المرافق له مع مستر إيدن ؛ وكان قد ذكر من قبل أنه يؤيد كل ما قاله مستر إيدن. وسأله السيد عبد الرحمن قائلاً :" هل يعني مستر تشرشل بهذا اللقب ما عرضه علينا مستر إيدن وأسماه تغطية وجه الحكم الثنائي بجعل الحاكم العام مسئولاً لدولتي الحكم الثنائي؟ فإن كان ذلك ما يعنيه اللقب المشار إليه ، فإنه أمر مؤقت ولا نمانـــع فيه ". فقال مستر تشرشل :" قد يكون كذلك. وإني كما قلت لم أطلع بعد على التفاصيل وسأتحرى من مستر إيدن ".[٥]

تجدر الإشارة إلى أن السيد عبد الرحمن ذكّر مستر تشرشل في مستهل هذا اللقاء بأنه التقاه عام ١٩٤٦ واستأذنه في تعريب كتابه " حرب النهر " (The River War)، " ذلك الكتاب الذي كان عادلاً رغم الظرف العدائي الذي كتب فيه"؛ وأضاف :" وإننا الآن نجلس كصديقين ". فقال له مستر تشرشل:" كانت الحرب بيننا شريفة ، ويسرني أن يكون السودان الآن سائراً نحو التقدم المضطرد. واني سأهديكم نسخة من كتاب حرب النهر ، وأرجو عندما يتم تعريبه أن تهدوني نسخة ممهورة بإمضائكم ، كما سأفعل أنا أيضاً ".[٦]

وعلى الرغم من أنهما كانا يجلسان " كصديقين " في تلك اللحظة ، و"كغريمين " باستدعاء ماوقر في الذاكرة وليس من الحكمة إثارته في لحظة لا تجدي فيها مثل هذه الإثارة ، وقد تعرقل مسيرة شعب أوشكت به على استرداد حريته كاملة ، فإن ما في ذات الصدور إصرّ قديم. وذلك أن أقل ما يمكن أن توصف به هذه " الحرب الشريفة " - بجانب أنها كانت عدواناً صريحاً على دولة مستقلة - هو أن المعتدي فيها لم يكتف بما وفره له تفوقه الساحق في العتاد العسكري وأسلحة " الدمار الشامل " التي أبادت عشرات (بل مئات) الألوف من أهل السودان ، بل إن هذا المعتدي الغازي لم يتورع من اللجوء إلى الحرب الجرثومية في عدوانه. فقد استخدم تشارلس غردون - بمساعدة اللواء المصري إبراهيم فوزي باشا صاحب كتاب " السودان بين غردون وكتشنر " - وسائل " علمية



ونستون تشرشل يستقبل السيد عبد الرحمن في ١٠ شارع دوانتق ستريت بلندن .

" لإفشاء مرض الجدري بين قوات الأنصار التي كانت تحاصر الخرطوم عام ١٨٨٤. وجاء الجنرال البريطاني " وولسلي " بحمولة أربعين بعيراً من صناديق اللحوم المعلبة (كورندبيفCorned Beef) المخلوطة بجرثومة مرض التايفويد (Salmonella)، بغية نشر هذا الوباء بين صفوف الأنصار المقاتلين.[٧] يقول إبراهيم فوزي باشا في كتابه المذكور آنفاً :" كان غردون أمر بوضع مادة الجدري في جوف الكلل ، فإذا قذفت من المدافع وقعت في وسط الدراويش بغير أن تنفجر ، فيأخذونها ويجدون الماء في جوفها فيقولون إنها من كرامات المهدي ويتبركون بالمادة الجدرية ويمسحون بها وجوههم. ففشا فيهم الجدري وقدر عدد الوفيات به كل يوم بخمسين نسمة ، ولم يفطنوا لشئ ما ".[٨]

وكانت حملة الإنقاذ التي بلغت مشارف الخرطوم في أواخر يناير عام ١٨٨٥ على ظهر الباخرتين " بردين " و" تلحوين " تصطحب شحنة من "الكورندبيف" (Corned Beef) الملوث بجرثومة مرض التايفويد (Salmonella) لكي يحارب بها غردون قوات الأنصار المحاصرة لمدينة الخرطوم حرباً بيولوجية.[٩] بل إن الدكتور يوسف فضل حسن ذكر أن مدافع المكسيم الجديدة التي استخدمها الجيش المصري البريطاني الغازي ضد الأنصار في معركة كرري ، كانت محرمة عالمياً آنذاك ؛ ولكن الغزاة لم يتقيدوا بهذا التحريم العالمي ولم يقيموا له وزناً في ممارسة عدوانهم.[١٠] فتلك هي الحرب التي وصفها مستر ونستون تشرشل بأنها كانت " حرباً شريفة "!

<u>مستر إيدن يلتقي وفد الاتحاديين:</u>

التقى مستر إيدن في ١١ أكتوبر أيضاً وفد " الجبهة الوطنية السودانية " المكون من ممثلين لبعض الأحزاب والهيئات الاتحادية ، وهم : السادة ميرغني حمزة (عن حزب الجبهة الوطنية)، ومبارك زروق ويحي الفضلي وعلى أورو (عن حزب الأشقاء جناح الأزهري ومؤتمر الخريجين)، والدرديري أحمد إسماعيل (عن حزب وحدة وادي النيل)، وخضر عمر ومحمد أمين حسين (عن حزب الأشقاء جناح نور الدين ومؤتمر السودان). وعلى الرغم من أن

الوفد كان يتحدث باسم كل الأحزاب الاتحادية في السودان ، إلاّ أنه لم يشتمل على ممثلين لحزبي الاتحاديين والأحرار الاتحاديين.

قال وفد " الجبهة الوطنية السودانية " لمستر إيدن في هذا اللقاء إنهم غير مقتنعين بمسودة الدستور الحالية ، وإن أتباع السيد عبد الرحمن المهدي لا يمثلون إلا جزءاً صغيراً من الشعب السوداني ، وإن الأغلبية تريد جلاء القوات البريطانية وإجــراء استفتاء لتقرير المصير ، وإن حزب الأمة كان قد وافق على الاستفتاء في باريس في يناير الماضي. وقدم الوفد مذكرة لمستر إيدن باسم جبهة " الكفاح الوطني " التي قالوا إنها تضم جميع الأحزاب الداعية للوحدة مع مصر وتتمتع بتأييد أغلبية الشعب السوداني. طالبت المذكرة بإنهاء الحكم الثنائي في السودان ، وعبرت عن رفضهم لجميع أشكال التعاون مع حكومة السودان ما دام نظام الحكم الثنائي قائماً. وطالبت المذكرة بإنشاء شكل من الاتحاد بين السودان ومصر يحفظ للسودانيين استقلالهم الذاتي ، على أن تشرف هيئة مصرية – سودانية على المصالح المشتركة بين البلدين. وأكدت جبهة الكفاح رفضها لمسودة دستور الحكم الذاتي لأنها من إعداد حكومة السودان ، وأعلنت عن عزمها على مقاطعة أي انتخابات تجري بمقتضى هذه المسودة في ظل النظام القائم في السودان مهما كانت إجراءات الإشراف على هذه الانتخابات. وإتهمت جبهة الكفاح حكومة السودان بمحاباة دعاة الاستقلال ، وهددت بمقاطعة أي محاولة لفرض الدستور. واختتمت مذكرتها لمستر إيدن بالمطالبة بالاستفتاء لتقرير مصير السودان وفقاً لما جاء في المذكرة التي قدمتها الأحزاب السودانية – بما فيها حزب الأمة – إلى الأمم المتحدة وإلى الرأي العالمي في يناير ١٩٥٢.

وعد مستر إيدن أعضاء الوفد الاتحادي بدراسة مذكرتهم ، وذكر لهم أن الاستفتاء في قطر شاسع مثل السودان سوف يؤدي إلى تأخير طويل. وأكد لهم أن الحكومة البريطانية لا تهدف إلى إتباع سياسة إمبريالية في السودان ، فهي قد أعلنت من قبل أن طريقة تقرير المصير يجب أن يقررها السودانيون أنفسهم. وقال لهم إن الحكومة البريطانية تعتزم التصديق على دستور الحكم الذاتي قريباً.

وبالفعل أعلن مستر إيدن في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ أمام مجلس العموم البريطاني أن الحكومة البريطانية قد أعطت موافقتها على مسودة دستور الحكم الذاتي وطلبت من الحاكم العام في السودان أن يدخل تعديلها المقترح بأنه " ليس في هذا القانون ما يؤثر على مسئوليات الحاكم العام أمام الحكومتين البريطانية والمصرية "، وأن يضع مشروع قانون الحكم الذاتي – بعد أن يضمنه هذا التعديل – موضع التنفيذ في أي وقت بعد ٨ نوفمبر ١٩٥٢. وعبر مستر إيدن عن رغبة الحكومة البريطانية في إعطاء آراء الحكومة المصرية الاعتبار التام. وقال إن الحاكم العام سيظل مسئولاً لدي الحكومتين البريطانية والمصرية عن الشئون الخارجية للسودان ، وعليه عند ممارسة سلطاته لتعديل القانون طبقاً لنصوصه أن يخطر الحكومتين البريطانية والمصرية لتبديا آراءهما خلال ثلاثة أشهر فيلتزم بتلك الآراء إذا اتفقت عليها الحكومتان.[11]

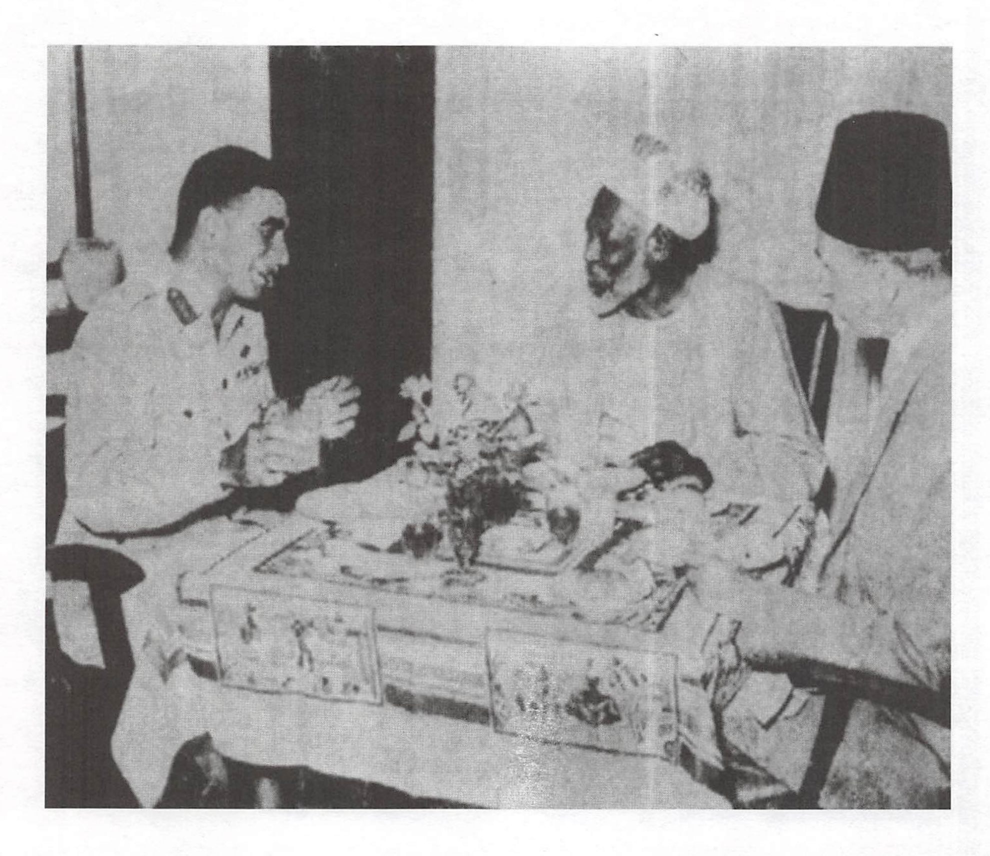
مفاوضات المهدي – نجيب:

في صباح الاثنين ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ وصل السيد عبد الرحمن المهدي إلى القـاهرة قادماً إليها من لندن ، يصحبه كل من السادة عبد الرحمن علي طه وعبد الحليم محمد ومامون حسين شريف. استقبله في مطار القاهرة مندوبون عن الجهات الرسمية والشعبية ، وكان من بينهم وفد من جماعة الأخوان المسلمين حياه بهتاف " الله أكبر ولله الحمد "؛ فقرأ معهم السيد عبد الرحمن الفاتحة على روح الشيخ حسن البنا. وكان قد وصل إلى القاهرة من قبل كل من السادة محمـد أحمد محجـوب وأحمد يوسف هاشم ومحمد صالح الشنقيطي وعبد الله الفاضل المهدي ، لإجراء محادثات تمهيدية مع المسئولين في مصر. وسلف القول بأن مجموعة من قادة الأحزاب الاتحادية وبعض زعماء الحزب الجمهوري الاشتراكي كانت قد وصلت إلى القاهرة في الثاني من أكتوبر ١٩٥٢ بدعوة من الحكومة المصرية للتفاوض بشأن المسألة السودانية أيضاً.

بعد المحادثات التمهيدية بين الوفد الاستقلالي والحكومة المصرية والاتفاق على أسس التفاوض ، بدأت المفاوضات الرسمية مساء الأربعاء ٢٢ أكتوبر.

تكون وفد الاستقلاليين من السادة عبد الله الفاضل المهدي وعبد الرحمن علي طه وعبد الرحمن عابدون ويعقوب عثمان عن حزب الأمة ، ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم عن الاستقلاليين المستقلين، وأيوبيه عبد الماجد وميرغني حسين زاكي الدين عن زعماء القبائل. وسمي الوفد " وفد الاستقلاليين برعاية الإمام عبد الرحمن "، واختير السيد زيادة أرباب سكرتيراً للوفد. وتكون الجانب المصري المفاوض من السادة اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة المصرية وعلى ماهر وعبد الرزاق السنهوري وحسين ذو الفقار صبري وصلاح سالم.

أثناء المفاوضات ثار السنهوري ثورة عنيفة وهدد بالانسحاب من الجلسة احتجاجاً على عبارة " منح السودان الحكم الذاتي الكامل فوراً " على الرغم من أن هذه العبارة كانت ضمن النقاط التي اقترحتها الحكومة المصرية نفسها أساساً للتفاوض! واستمرت جلسة المفاوضات متوترة حتى نهايتها. وفي يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ بعث الوفد الاستقلالي السوداني برسالة ساخنة إلى اللواء محمد نجيب أشار فيها إلى الجو الودي الذي ساد المحادثات التمهيدية حتى حانت بداية المفاوضات الرسمية ، " عندما ثار أحد الأعضاء المصريين ثورة نفسية جامحة أوشكت أن تخلق أزمة تضع حداً أخيراً لاجتماعاتنا لولا حرصنا وحرصكم على أن نصل إلى تفاهم دائم ... ". وجاء في هذه الرسالة التي كانت بتوقيع (عبد الله الفاضل المهدي/ عن وفد الاستقلاليين): " والذي أدهشنا حقاً ، بل وحز في نفوسنا، أن يفاجئنا الأخ الفاضل (السنهوري) بتنكره لعبارة " الحكم الذاتي الكامل فوراً " الواردة في نهاية الفقرة الأولى من نقط البحث ، وأن يهدد بالانسحاب إذا كانت هذه العبارة تمثل رأي الحكومة !! فهل كان يرى في عبارة " الحكم الذاتي الكامل فوراً " مطلباً غير مشروع جئنا نستجدي تحقيقه أو نتقبله هبة ومنة؟ أو تراه قد فاته أنا أصحاب حق طبيعي أردنا أن نستعين بإخوة كرام على استخلاصه بأقرب فرصة ممكنة؟ أو تراه قد فاته أيضاً – وهو اللبق الحكيم – أننا باستخلاص حقنا كاملاً إنما نريد أن تستقر الأحوال السياسية في



الإمام عبد الرحمن المهدي والرئيس محمد نجيب في مصر.

بلادنا لنكون لمصر القوة والسند ، ولنتمكن من تنظيم علاقاتنا بها على وجه يكفل الخير والبركة للبلدين الشقيقين؟ إن تلك الثورة النفسية الجامحة قد أفسحت المجال للريب والظنون ، والشك في حسن القصد من ناحية الأخ الفاضل عضو المحادثات (أي السنهوري)"...ألخ[١٢]

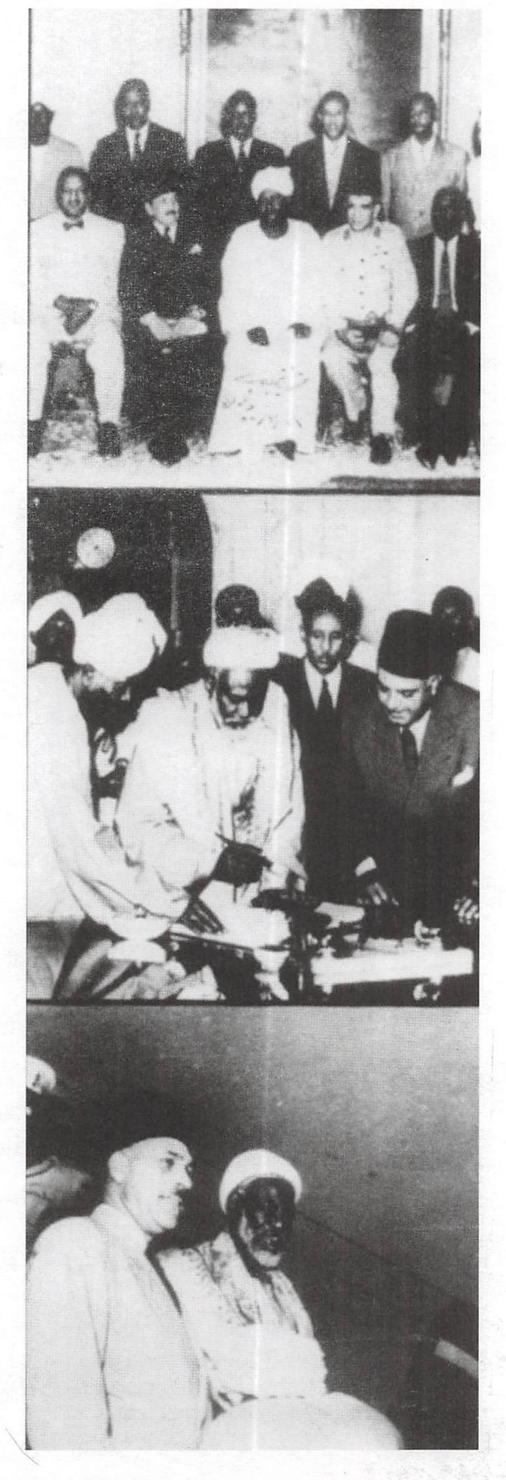
على أثـر هـذه الرسالـة أبعد السنهوري عـن جلسات المفاوضات مع الاستقلاليين. وبعد ذلك استؤنفت المفاوضات وسارت في جو ودي حتى توجت – بعد إدخال التعديلات اللازمة على مسودة دستور الحكم الذاتي وإعداد الصيغة النهائية للاتفاق – بالتوقيع في مساء الأربعاء ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ على وثيقة الاتفاق بين الحكومة المصرية ووفد الاستقلاليين. وقع عن الحكومة المصرية كل من اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وعلي ماهر ، والصاغ صلاح سالم ، وقائد الجناح حسين صبري ذو الفقار. ووقع عن وفد الاستقلاليين السوداني كل من السادة : عبد الله الفاضل المهدي ، محمد صالح الشنقيطي ، محمد أحمد محجوب ، أحمد يوسف هاشم ، بابو نمر ، عبد السلام الخليفة ، داؤد الخليفة ، أبوبيه عبد الماجد ، زيادة أرباب ، يعقوب عثمان ، عبد الرحمن عابدون ، ميرغني حسين زاكي الدين ، عبد الرحمن علي طه.[١٣] وفي نفس التاريخ – ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ – أبرم الاستقلاليون مع الحكومـة المصرية "اتفاقية الجنتلمان"، التي وقعها حسين صبري ذو الفقار وصلاح سالم نيابة عن الحكومة المصرية ، وعبد الرحمن علي طه نيابة عن الوفـد الاستقلالي. وقد تناولت " اتفاقية الجنتلمان " خمس قضايا تم الاتفاق على كيفية التعامل معها ، وهي:

١- قضية مياه النيل.
٢- قضية برنامج النقطة الرابعة الأمريكي.
٣- قضية التمثيل في المؤتمرات العالمية.
٤- قضية إنفاق الأموال المصرية في السودان.
٥- قضية المحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر والسودان في العهد الجديد.[١٤]

في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ أقام الإخوان المسلمون حفل تكريم للسيد عبد الرحمن تحدث فيه الأستاذ جمال السنهوري رئيس قسم السودان بالمركز العام للإخوان المسلمين في مصر ، فقال إن مصر تسلم للسودانيين بحق تقرير المصير. وأشاد في كلمته بذكرى الإمام المهدي وقال إنه صنع الخوارق بقوة الجهاد في سبيل الله وبقوة الإيمان. وتحدث في الحفل الشيخ حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين ، شارحاً دعوة الإخوان المسلمين. فقال إنها أوجدت جيلاً جديداً من الشباب يعرف حق الله وحق الوطن عليه. وقال إنها دعوة عملية ساعدت في بناء الوطن اقتصادياً ، فأنشأ الإخوان الشركات وضربوا بهذا الأمثلة في الدقة وطهارة الذمة ... وقال إن الأمم الإسلامية ينبغي أن تكون أمة واحدة كل جزء منها يحكم نفسه على نظام الولايات المتحدة الأمريكية أو نظام الكومنولث. وتحدث الأستاذ أحمد يوسف هاشم نيابة عن الوفد الاستقلالي فقال إن دعاء " الله أكبر ولله الحمد " – الذي كان يردده الإخوان المسلمون في احتفالهم بالسيد عبد الرحمن – هو دعاء أنصار السيد عبد الرحمن وشعارهم الذي يستقبلونه به. وقال إن السيد عبد الرحمن هو الذي بدأ الحياة الاقتصادية في السودان فوجه السودانيين إلى التنمية والعلم ، وكان أسبق الجميع إلى مد المؤسسات العلمية بالمساعدات.

وفي الحفل الذي أقامه نادي ضباط الجيش المصري بحي الزمالك في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢ تكريماً للسيد عبد الرحمن المهدي وأعضاء الوفد الاستقلالي تحدث اللواء محمد نجيب فعبر عن استبشاره بالمكان الذي أقيم في الحفل ، فهو المكان الذي انطلقت منه حركة الجيش (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢)، وعن أمله في " أن يتم الاتفاق بيننا وبين إخواننا السودانيين على ما فيه خير البلدين ". وارتجل عبد الرحمن علي طه – نيابة عن السيد عبد الرحمن – كلمة أشاد فيها باللواء محمد نجيب الذي مدّ يد الصداقة " لكل من يريد صداقة الأحرار للأحرار لا تبعية العبيد للأسياد ". وقال إن السيد عبد الرحمن تجاوب مع هذه اليد الممدودة بالصداقة والتعاون " إذ كان قد مدّ يده منذ ست أو سبع سنوات.

وفد الاستقلاليين في مصر وتوقيع اتفاقية ٢٩ أكتوبر / ١٩٥٢ .



ولكن المدرسة الفكرية القديمة أبت ذلك وأقامت سداً وحاجزاً وحائلاً قوياً بين الإمام وبين قدومه إلى إخوانه هنا. لذلك قلت إنه لم تكن لنا يد في ذلك. إن هذا النفر – عفا الله عنهم – مازالوا يعملون على اتساع الفتق ، وكان من السهل الرتق ، حتى ذهب بهم الحمق إلى كل مذهب ، فكونوا في الخيال محكمة ، وأصدروا حكماً جائراً بغير حيثيات ، ولا أريد أن أذكره لأنها ذكريات مؤلمة. والحمد لله فقد دخلنا في عهد جديد "...ألخ. علقت صحيفة الأهرام على الحفل وقالت إن الحضور قد تأثر بكلمة عبد الرحمن علي طه ، وقالت عن هذه الكلمة: " وتلك لغة جديدة تمنينا يوماً لو سمعناها من فم سوداني مثقف مسئول ..."ألخ.. ولا يخفى بالطبع أن في كلمة الأستاذ عبد الرحمن علي طه إشارة إلى إعراض حكومة إسماعيل صدقي عن السيد عبد الرحمن عندما طلب منها السيد عبد الرحمن السماح له بزيارة مصر في عام ١٩٤٦ للتباحث مع الحكومة المصرية حول بروتوكول صدقي بيفن. وفي الكلمة أيضاً تذكير بما نشرته إحدي المجلات المصرية آنذاك من أن مطالبة السيد عبد الرحمن باستقلال السودان تعتبر في نظر القانون المصري عملاً ثورياً ضد التاج المصري عقوبته الإعدام.[١٥]

وفي الثلاثين من أكتوبر ١٩٥٢ قام السيد عبد الرحمن المهدي – وبرفقته السادة عبد الله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي وعبد الرحمن علي طه – بزيارة رالف ستيفنسون السفير البريطاني في القاهرة. ودار الحديث حول الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة المصرية والوفد الاستقلالي ، وحول ما تحقق بفضل هذا الاتفاق من نتائج لخصها السيد عبد الرحمن فيما يلي:–

١– اعتراف الحكومة المصرية بأيلولة السيادة على السودان إلى أهله ، وكانت كل من اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ قد تركتها معلقة.

٢– بقاء الحاكم العام الحالي في منصبه. وإذا اقتضت الضرورة تعيين خلف له فإن ذلك يتم كما كان في الماضي ، بالتوصية من الحكومة البريطانية ومرسوم التعيين من قبل الحكومة المصرية.

٣- موافقة الحكومة المصرية على إجراء الانتخابات للبرلمان السوداني قبل نهاية عام ١٩٥٣. (فقد كان السيد عبد الرحمن يعلق أهمية خاصة على أن يتم تقرير مصير السودان قبل انقضاء مدة معاهدة ١٩٣٦ المحددة بعشرين عاماً).

٤- موافقة الحكومة المصرية على أن تشمل الانتخابات المباشرة كل أنحاء السودان الشمالي.

٥- موافقة الحكومة المصرية على أن تكون سلطات الحاكم العام التقديرية من ثلاثة أقسام: سلطات يمارسها بنفسه ، وسلطات يمارسها بالاتفاق مع البرلمان السوداني ، وسلطات يمارسها بالاتفاق مع اللجنة الدولية المزمع إنشاؤها لتقدم له المشورة.

هذا وقد أكد السيد عبد الرحمن للسفير البريطاني ستيفنسون أن اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية الذي تم توقيعه في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ سيكون ملزماً لحزب الأمة وللمتعاونين معه ، وأنه يتوقع أن يحظى هذا الاتفاق – حسب المعلومات التي تلقاها من الخرطوم – بموافقة الحزب الجمهوري الاشتراكي وممثلي جنوب السودان. وأما الأحزاب الاتحادية فإنها ستفعل – في رأيه – ما يقوله لها المصريون. وأهاب السيد عبد الرحمن بالحكومة البريطانية أن توافق على ما تم التوصل إليه من اتفاق بين الاستقلاليين والحكومة المصرية ، معبراً عن قناعته بأن اللواء محمد نجيب ورفاقه يرغبون في الوصول إلى تسوية شاملة مع الحكومة البريطانية ، وأن قبول الحكومة البريطانية بالاتفاق الذي تحقق بين الحكومة المصرية والاستقلاليين من شأنه أن يسهل حل المشاكل الأخرى.[١٦]

عند عودته للسودان ، خاطب السيد عبد الرحمن الحشد الشعبي الكبير الذي استقبله بقوله: " إن سيادة بلادكم قد ردت إليكم وأصبحت الكلمة النهائية في تقرير مصيركم لكم وحدكم ". وقال :" ورجائي لجميع أبنائي السودانيين أن ينبذوا ما بينهم من خلافات وخصومات ، شخصية كانت أو حزبية ، لأن كل

شئ يهون في سبيل تحرير الوطن ؛ وأن تتذكروا على الدوام بأن الاستقلال لا يكون إلا مرة واحدة وأنه إذا أفلت من بين أيديكم فلن يعود إلا بجهود مرة ". وكرر قوله بالشعار الذي ارتضاه:" لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ، ديننا الإسلام ووطننا السودان ".

وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ أدلى السيد عبد الرحمن بتصريح لمجلة المصور المصرية عبر فيه عن شكره للحكومة المصرية على حفاوتها بالوفد الاستقلالي ، وروح الود التي سادت مفاوضاته مع حكومة مصر حتى تمّ توقيع الاتفاق. وقال إنه يرى " في الأفق القريب مصر والسودان بلدين مستقلين متعاونين في السراء والضراء ترفرف في سمائهما أعلام الحرية والكرامة ، وتزدهر فيهما الزراعة والصناعة والتجارة ، ويرتفع مستوى المواطن فيهما إلى أرقى مستوى وصلته الشعوب من حيث التعليم والصحة والتقاليد الحسنة والبعد عن الرذائل ". وقال إن اتفاقيتهم مع مصر " باركتها مصر وأيدها السودانيون تأييداً كاملاً "، وهو يأمل " أن يوفق السودانيون إلى تنفيذ كل ماجاء في تلك الاتفاقية فتقوم في السودان في هذا العام حكومة ذاتية كاملة يختارها الشعب بمحض حريته ويتحقق تقرير المصير لبلادنا في جو تكفل فيه الحريات للجميع.[١٧]

تجدر الإشارة إلى أن وفد الاستقلاليين كان في أول أمره متمسكاً بمبدأ صارم يقول بأن الحرية لا تعرف وجوهاً عدة ، وإنما هي الحرية بوجهها الواحد المعروف. ولذلك لم يوافق مندوبو حزب الأمة للمفاوضات – في بادئ الأمر – على أن يكون تقرير المصير على وجهين : إما الاستقلال أو الاتحاد مع مصر. وتوقفت المفاوضات بسبب ذلك لبعض الوقت. ولكن السيد عبد الرحمن نصح أعضاء الحزب المفاوضين بتجاوز هذا الأمر وتوقيع الاتفاقية ، على أن يترك أمر اختيار الوحدة أو الاستقلال للشعب السوداني فيما بعد. فقد كان السيد عبد الرحمن واثقاً بأن السودانيين سيختارون استقلال بلادهم على أي نوع من التبعية في نهاية المطاف.[١٨]

ومهما يكن من أمر ، فإن معاودة مصر للتفاوض مع الاستقلاليين في أكتوبر ١٩٥٢ كانت معلماً هاماً في مسيرة الدعوة الاستقلالية وتطــور الأحداث في السودان ، فقد " تكللت تلك المفاوضات بنجاح أدى إلى اتفاقية بين مصر وبريطانيا بشأن الحكم الذاتي في فبراير ١٩٥٣، سارت بالبلاد إلى الاستقلال التام في أول يناير ١٩٥٦ ".[١٩]

<u>مفاوضات مصرية أخرى:</u>

١- <u>مع الأحزاب الاتحادية:</u>

اجتمع بعض قادة الأحزاب الاتحادية (السادة إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين والدرديري محمد عثمان والدرديري أحمد إسماعيل وحماد توفيق والطيب محمد خير) بفندق سمير أميس في القاهرة في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ ، وأصدروا بياناً أكدوا فيه مقاطعتهم لدستور الحكم الذاتي ومقاطعة انتخاباته تحت ظل النظام القائم في السودان. ولكنهم سرعان ما تراجعوا عن هذا الموقف فوقعوا في أول نوفمبر ١٩٥٢ مع اللواء محمد نجيب وقائد الجناح حسين صبري ذو الفقار والصاغ صلاح سالم وثيقة تتضمن موافقتهم على الأسس التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية والوفد الاستقلالي في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ باعتبارها " حداً أدنى لما يمكن أن تقبله الحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية ، بشرط أن تعمل الحكومة المصرية بكل السبل للوصول إلى المشروع المعدل الذي تقدمنا به ". والملاحظ في هذه الوثيقة أن الأحزاب الاتحادية قد قبلت في الأساس بمشروع دستور الحكم الذاتي الذي أقرته الجمعية التشريعية. وقد وقع على هذه الوثيقة نيابة عن الأحزاب الاتحادية كل من السادة إسماعيل الأزهري ، الدرديري محمد عثمان، محمد نور الدين ، حماد توفيق ، علي البرير. وجاء فيها :" مع احتفاظنا بمبادئنا التي تقوم أساساً على الجلاء والاتحاد مع مصر عن طريق تقرير المصير للسودانيين ، فإننا لغرض تنظيم الجلاء وإيجاد الجو الحر الملائم لممارسة تقرير المصير ، قد ارتضينا أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد عن ثلاث سنوات لتصفية الإدارة الحالية ، على أن

نشترك أثناءها في الانتخابات وقد أحطنا علماً بالأسس التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية الحاضرة والاستقلاليين في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ ، وقد اعتبرنا أن تلك الأسس حد أدنى لما يمكن أن تقبله الحكومة المصرية..." إلى آخر ما تقدم ذكره. وجاء في ختام الوثيقة التي وصفت بأنها " تفويض وقع عليه رؤساء الأحزاب الاتحادية نيابة عن أحزابهم " ما نصه :" وفي الوقت نفسه فإننا نترك للحكومة المصرية حرية العمل على تحقيق هذه الأغراض وبالوسائل التي تراها ".[٢٠]

وفي ٦ نوفمبر١٩٥٢ سـئل السيد إسماعيل الأزهري عن وعـده الأول بمقاطعـة المؤسسات الدستورية ، فأجاب بأنه وعد بذلك " عندما كانت المؤسسات تقوم على الوحي البريطاني. أما الآن ومصر الرشيدة تقود المعركة ، فنحن مطمئنون كل الاطمئنان على الهدف القريب والبعيد ".[٢١]

لقد شهدت الساحة السياسية في السودان ثمانية أحزاب اتحادية كانت الخلافات بين بعضها تصل أحياناً درجة العداء الصريح وتبادل أخطر الاتهامات. وقد جرت محاولات عديدة لتوحيدها في حزب واحد. قاد هذه المحاولات الدرديري أحمد إسماعيل (وعاونه آخرون). فتكررت اللقاءات والمحاولات من أجل التوحيد إذ جرت في سبتمبر ١٩٤٨ ، وفي أغسطس ١٩٥٠ ، وفي أكتوبر ١٩٥١ ، وفي ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ ، ولكن كل هذه المحاولات واللقاءات لم تفض إلى تحقيق الغرض المنشود. وفي ٢ أكتوبر ١٩٥٢، عندما وصل قادة الأحزاب والهيئات الاتحادية إلى مصر بدعوة من الحكومة المصرية ،" بسطت حكومة الثورة رعايتها بشكل مباشر على مشروع توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد. وهنا يبرز الدور المهم الذي قام به محمد نجيب وصلاح سالم في تقريب وجهات النظر وتجاوز نقاط الخلاف ". فهما اللذان سعيا في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ ونجحا في عقد مصالحات شخصية بين نور الدين وأزهري ، وبين يحي الفضلي وخضر عمر.[٢٢]

يقول الأستاذ أحمد محمد يسن إن طول الممارسة والعمل سوياً بين الأشقاء كان هو السبب في عودة الصفاء إلى صفوفهم كلما نشب خلاف. ولكن خضر عمر كان من طينة أخرى ، وكان فوق ذلك معتداً برأيه عنيداً عنيفاً ، الأمر الذي حدا بالحزب ذات حين إلى فصله ، مع التعنيف الشديد. فالتف هو ورفاقه حول محمد نور الدين ، وانشطر حزب الأشقاء إلى قسمين مما أضعف قوة الحزب كثيراً. أما الأحزاب الاتحادية الأخرى ، فقد كان في تركيبها تنافر بعضه مبدئي وبعضه الآخر تكتيكي تشوبه العوامل الشخصية. فحزب وحدة وادي النيل بزعامة الدرديري أحمد إسماعيل يؤمن باندماج السودان في مصر ، وينادي حزب الاتحاديين بالاتحاد الفيدرالي بين مصر والسودان ، ويدعو حزب الاتحاديين الأحرار بالاتحاد الكونفدرالي ، بينما يطالب حزب الأشقاء بالاتحاد تحت التاج المصري في رابطة أشبه برابطة الشعوب البريطانية. وأما حزب الجبهة الوطنية بقيادة الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة وخلف الله خالد فقد كان اتجاهه العام استقلالياً ، وكان التنافس بينه وبين حزب الأشقاء حول قاعدة الختمية التي يرى أنه هو وريثها الشرعي.[٢٣] ومما تجدر الإشارة إليه أن جناح نور الدين في حزب الأشقاء كان ينادي – مثل حزب وحدة وادي النيل – بالوحدة الاندماجية مع مصر. وربما كان هذا واحداً من أسباب الخلاف الرئيسية بينه وبين الجناح الآخر بزعامة رئيس حزب الأشقاء الموحد إسماعيل الأزهري.

على كل فقد عقد رؤساء الأحزاب الاتحادية الثمانية اجتماعاً في القاهرة مساء ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ استمر حتى الساعات الأولى من صباح أول نوفمبر ١٩٥٢ وأسفر عن اتفاقهم على الاندماج في حزب واحد ، وعن تكوين لجنة ثلاثية من ميرغني حمزة والدرديري أحمد إسماعيل وخضر حمد لتضع أسس تأليف الحزب الواحد واختيار هيئته العامة ولجنته التنفيذية من القوائم التي قدمها كل فصيل لهذا الاجتماع. وفي مساء ٢ نوفمبر ١٩٥٢ أجيز دستور الحزب وتم التوقيع عليه في اجتماع عقد بمنزل اللواء محمد نجيب. تحدث في هذا الاجتماع ميرغني حمزة مشيداً بمجهودات اللواء محمد نجيب والصاغ صلاح سالم في

تحقيق هذا التوحيد الذي سماه " هذه الخطوة المباركة والمعجزة الكبرى ". وتحدث اللواء محمد نجيب فأشاد بجهود صلاح سالم على ما قدم " من خدمة لوادي النيل " بتوفيقه بين وجهات النظر الاتحادية المتباينة.

أطلق على الحزب الذي أنشئ حديثاً بجهود ومباركة قادة الثورة المصرية اسم " الحزب الوطني الاتحادي ". وكان من بين أهدافه ومبادئه المعلنة قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر ، على أن تحدد قواعد الاتحاد بعد تقرير المصير ، وتطوير السودان – بكافة مناطقه – اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً مع العناية الخاصة بالجنوب وبالريف عموماً وتنمية موارد البلاد ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وكفالة الحقوق الإنسانية في البلاد. وحددت مصادر تمويل الحزب برسوم الاشتراك والتبرعات والهبات ومساهمات الهيئات التي تشكل منها الحزب الموحد. وتم تكوين اللجنة التنفيذية للحزب من عشرين عضواً هم : حماد توفيق ، إسماعيل الأزهري ، محمد نور الدين ، الطيب محمد خير ، إبراهيم المفتي ، الدرديري محمد عثمان ، ميرغني حمزة ، مبارك زروق ، خضر حمد، حسن أبو جبل ، أحمد السيد حمد ، محمد حاج الخضر علي كمير ، محمد أمين حسين ، على أورو ، عبد الماجد أبوحسبو ، عبد الوهاب زين العابدين ، خلف الله خالد ، محمود الفضلي ، أحمد خير ، عقيل أحمد عقيل. وتكون المكتب السياسي من : إسماعيل الأزهري رئيساً ، محمد نور الدين وكيلاً ، خضر حمد سكرتيراً ، خلف الله خالد أميناً للصندوق ، عبد الوهاب زين العابدين مساعداً لأمين الصندوق. وقد أبعدت اللجنة الثلاثية كلاً من خضر عمر ويحي الفضلي من عضوية اللجنة التنفيذية مؤقتاً " حتى تستقر الأمور لأن الحرب بينهما كانت مستعرة ، وخشينا أن ينقلا تلك الروح إلى داخل اللجنة " كما أوضح خضر حمد عضو اللجنة الثلاثية.[٢٤]

وفي رأي الأستاذ أحمد محمد يسن أن الحزب الوطني الاتحادي " قد أصبح منذ لحظة تكوينه بمثابة ائتلاف بين عدة أحزاب ، يحمل في أحشائه كل عناصر وسمات الائتلاف "، وأن استبعاد جناحي حزب الأشقاء من اللجنة

الثلاثية بحجة الخلاف الشديد بين هذين الجناحين كان " أكبر خطأ ارتكب " لأن " حزب الأشقاء هو صاحب القاعدة العريضة باعترافهم جميعاً ". وقال إن الأمر الأخطر هو أن الهيئة العامة للحزب تكونت من تسعين شخصاً قسموا بالتساوي (تقريباً) بالنسبة للأحزاب الستة التي لم تكن لها قواعد عريضة. ولكن الدستور عدل بعد ذلك فوصلت عضوية الهيئة العامة إلى ٢٨٥ عضواً ، وذلك " بضم ١٨٥ اسم جديد للهيئة السابقة كلهم تقريباً من مديرية الخرطوم "؛ كما تقرر أن تبقى اللجنة التنفيذية ومكتب الحزب المنتخب في مصر إلى ما بعد نهاية الانتخابات وقيام البرلمان الجديد."[٢٥]

قبل هذا التعديل كان حزب الأشقاء (جناح نور الدين) ممثلاً في الهيئة العامة للحزب الواحد باثنين وعشرين عضواً ، وحزب الأشقاء (جناح أزهري) بواحد وعشرين عضواً ، وحزب الاتحاديين بعشرين عضواً ، والجبهة الوطنية بخمسة عشر عضواً ، وحزب وحدة وادي النيل بثمانية أعضاء ، وحزب الأحرار الاتحاديين بأربعة أعضاء. أثار هذا التشكيل والأهداف المعلنة للحزب الواحد غضب البعض في الأوساط الاتحادية في السودان. فاستقال محمد الحسن دياب " عن جميع الأحزاب " بعد أن اندمجت الجبهة الوطنية في بقية الأحزاب الاتحادية ، كما استقال أيضاً عثمان حسن عثمان قطب الجبهة الوطنية من الهيئة العامة للحزب الواحد. وعلى أثر اجتماع له في ٣ نوفمبر ١٩٥٢ أبرق المجلس الأعلى لحزب الأشقاء – رغم مناشدة الأزهري له بالتريث – كلاً من اللواء نجيب وإسماعيل الأزهري في القاهرة ، برفضه لتكوين الحزب الجديد لأن حزب الأشقاء بجناحيه لم يحظ بتمثيل عادل ، ولايعدو أن يكون سوى " أقلية في التكوين الجديد ". وقالت البرقية إن اللجنة الثلاثية حكمت النزوات الشخصية الحزبية " فأقصت رجالاً عرفوا بنضالهم الوطني المتواصل ، وأفسحت المجال لمن هم دونهم في شرف النضال الوطني ". غير أن مؤتمر حزب الأشقاء (جناح أزهري) الذي انعقد في ١٤ نوفمبر ١٩٥٢ أيد قيام الحزب الجديد " بالرغم من الغبن الواضح والظلم الصارخ الذي لحقه من هذا التكوين ". كذلك قررت الهيئة

الستينية لمؤتمر الخريجين (وكانت تحت سيطرة حزب الأشقاء جناح الأزهري) في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ " أن يدخل مؤتمر الخريجين العام في الحزب الوطني الاتحادي رغم ما حاق به من حيف في تكوين الحزب ".

وأما حزب الأشقاء (جناح نور الدين) فقد اعترضت بعض عناصره القيادية على ما اتفق عليه زعماء الأحزاب الاتحادية مع حكومة مصر من الاشتراك في المؤسسات الدستورية. قال أحمد خير إن هذا الاتفاق مجرم ، وكل من يقبل الدستور أو يشارك في البرلمان فهو خائن ، وقال إنه يتبرأ من عضوية الحزب الواحد " إذا قام لقبول الدستور والانتخابات ". وفي الاجتماع الأول للهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ اعترض أحمد خير وآخرون على أهداف الحزب ووسائله ورفضوا أداء القسم. وفي ٣ ديسمبر ١٩٥٢ أصدرت لجنة الحزب قراراً بفصل أحمد خير وخضر عمر من الحزب لقيامهما " بنشاط معاد للحزب ".[٢٦]

ربما لم يكن الأستاذ أحمد خير بدعاً من السياسيين الوطنيين الداعين إلى وحدة السودان مع مصر تحت التاج المصري. ولكنه تميز بكثير من المواقف المثيرة للجدل. فعلى الرغم من احترام السودانيين عموماً لكفاح مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني المصري ، الذي كان " يعبر عن كبرياء الشعب المصري المستذل "، فإن أحمد خير يصفه أيضاً بأنه " كان على ذكاء وإلمام تام بجميع عناصر القضية المصرية السودانية ".[٢٧] والأمر المثير للجدل في هذا " الإلمام التام بجميع عناصر القضية المصرية السودانية " الذي أثنى به الأستاذ أحمد خير على مصطفى كامل ، هو ما سجله الحزب الوطني المصري على لسان رئيسه مصطفى كامل من أن " السودان مستعمرة مصرية ، وعلى المصريين ألا ينسوا حقوقهم فيه وما أريق فيه من دماء وما صرف فيه من أموال أثناء حملة الاسترداد ".[٢٨] يقول الحواتي إن فكرة أن السودان جزء من مصر بحق الفتح العثماني في ١٨٢١ ، تنكر – فيما يمكن أن يكون وقاحة فكرية – مشروعية الثورة المهدية وما ترتب عليها من قيام دولة سودانية مستقلة (١٨٨١ – ١٨٩٨). كما

أنها، وببساطة متناهية ، قد أسقطت حق الشعب السوداني في حكم نفسه أو أن يقرر نظام الحكم الذي يرتضيه ... ويبدو أن حزب الوفد المصري كان أيضاً يدعم هذا التوجه الفكري بشأن السودان. فقد نشرت صحيفة " المصري " في ١٦ يناير ١٩٤٧ مقالاً يعبر عن رأي حزب الوفد جاء فيه :" فالسودان أرض مصرية ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه وإنمــا وضعت اتفاقية ١٨٩٩ لتعزيز الاشتــراك بين مصر وإنجلترا في إدارته ".[٢٩] فهل كان الأستاذ أحمد خير يرى أن السودان أرض مصرية وأن لمصر حق السيادة عليه لأن الثورة المهدية – التي قدمت أرتالاً من عشرات الألوف من الشهداء في سبيل تحرير الوطن – لم تكن سوى تمرد محلي في أرض مصرية تمكنت مصر من إخمادها بعون الجيوش البريطانية ذات العتاد الحربي المتفوق؟

قال الدكتور مدثر عبد الرحيم في تقديمه لكتاب الأستاذ أحمد خير " كفاح جيل " إن أحمد خير عرف بنزعته الفردية وشخصيته المتميزة ، وغير قليل من حدة المزاج أيضاً ، وأنه صار اتحادياً مستقلاً يخاصم كثيراً من الاتحاديين والاستقلاليين ، وقد اشتكى بعضهم من مظاهر فرديته وحدة مزاجه. وقال :" وقد حال ذلك بينه وبين " الوزارة " التي كانت من نصيب كثير من زملائه ومن هم دونه قدرة وتضحية وإسهاماً في بناء الحركة الوطنية أثناء الفترة الانتقالية التي سبقت الاستقلال ثم بعد الاستقلال كذلك إلى أن جاءت حكومة الفريق إبراهيم عبود بعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ فأفادت من خبرته ومقدرته وزيراً للخارجية ومستشاراً قانونياً وسياسياً إلى أواخر عهد الحكم العسكري في أكتوبر ١٩٦٤ ".[٣٠]

ولقد يبدو أن الأستاذ أحمد خير كان قانعاً بنظام حكم الفريق عبود ، مديراً ظهره للحركة الشعبية. فقد روى الأستاذ كامل محجوب – الذي تم استيعابه في مكتب النشر عام ١٩٦٣ – أن المعارضة الشعبية لنظام الفريق عبود كانت تتعاظم في ذلك العام ، وأنه هو والأستاذ محمد سعيد معروف أقنعا اللواء طلعت فريد عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التربية والتعليم بضرورة إقامة تنظيم شعبي واعتماد سياسات تستجيب لتطلعات المواطنين. ولكن عندما عرض اللواء

طلعت فريد الأمر لمجلس قيادة الثورة " كان أقوى معارضيه الأستاذ أحمد خير المحامي وزير الخارجية – رحمه الله – وقد كان من رأيه أن هذا الاقتراح يفتح المجال " للديماقوقية " ومضيعة الوقت في غير طائل ... وكان متوقعاً هزيمة الاقتراح طالما كان هذا هو رأي أحمد خير فيه. فقد كان – رحمه الله – بجانب مسئوليته كوزير للخارجية ، هو في الواقع المرشد والمستشار السياسي لمجلس الثورة ".[٣١] لذلك وغيره قال الدكتور أبوسليم عن الأستاذ أحمد خير :" وبعد سقوط نظام عبود انزوى سياسياً من جراء تبعة مشاركته في هذا النظام ".[٣٢] غير أن الإنصاف يقتضي أن يذكر الناس للأستاذ أحمد خير – بكل الإجلال المستحق – مواقفه الوطنية الصلبة في مقاومة النظام المايوي الشمولي ، تلك المواقف التي تحمل جراءها بشجاعة وثبات جميع صنوف الحبس والتنكيل رغم تقدمه في السن واعتلال صحته ؛ وعجزت جميع تدابير الأمن المايوي التعسفية عن إلانة قناته ، حتى أمر الرئيس نميري فأمسكت أجهزة الأمن عن اعتقاله. رحمه الله رحمة واسعة . ومن قبل ذلك أثنى عليه السيد دونالدهولي بقوله :" كان أحمد خير يشتمل على بعض صفات محببة غير عادية. وكان ودوداً معي جداً. عند زيارتي القصيرة للخرطوم في عام ١٩٦٣ عندما كنت أعمل في السفارة البريطانية في القاهرة ، ذهبت إليه ، فظل يخاطبني بلفظ " سعادتك " (Your Excellency). واعترضت على ذلك قائلاً له إني بعيد عن مقام السفير ولست سوى سكرتير أول. ولكنه قال إنه سوف يظل يخاطبني " سعادتك " (Excellency) لأنه يحبني أكثر مما يحب بعض سفراء البلاد الأخرى الذين كان عليه أن يتعامل معهم "![٣٣]

وعموماً لم يكن الأستاذ أحمد خير حسن الظن بحزب الأشقاء ولا بالحزب الوطني الاتحادي من بعده ، رغم إيمانه العميق بضرورة اتحاد السودان مع مصر. فقد قال إن حزب الأشقاء حزبان : حزب انتخابي تبرز قوته وضرورته في الانتخابات ، وهذا يضم قوة جماهيرية غفيرة متباينة في كل شئ ، بل مختلفة متنافرة لا تجمع بينها إلا ضرورة انتصار مرشحي الحزب في المؤتمر. فإذا

انجلت غمرة الانتخابات اختفت وتلاشت وبرز الحزب الثاني أو الأقلية المتحكمة " أو ليجاركية ". وقد برهنت الأقلية هذه على أنها آلة طيعة في يد المحرك " الخفي "![٣٤] وهذا يشبه قول المحجوب إن الأشقاء " جماعة حلقتها الداخلية تكاد تكون مغلقة كالماسونية. كانت حلقة أصدقاء لا مفكرين سياسيين توحدهم أيدولوجية واحدة ، ولهذا عجزوا حين أصبحوا حزباً سياسياً عن صوغ برنامج سياسي ".[٣٥] ويرى الدكتور دياب أن هذا القول جائر في حق الأشقاء " فقد ثبت أن هدفهم كان الوحدة السياسية والإدارية التامة لوادي النيل تحت التاج المصري، على أن يتمتع السودانيون بالحقوق المتساوية مع المصريين ، مع التعاون الكامل بين القوات المسلحة السودانية والمصرية ". كما يرى دكتور دياب أن " حزب الأشقاء في شعاراته يعبر تعبيراً صادقاً عن مشاعر الجماهير السودانية ، وأن قيادته لم تجنح إلى مهادنة الاستعمار والتفاهم معه "، فهو عدوها اللدود وهي " تقاومه وتناهضه وتتجه إلى التآخي مع الشعب المصري. ولكنها إذ تتجه إلى الشعب المصري تخاف على كيانها ومقوماتها من الرأسمالية المصرية، فهي لا تدعو للوحدة معها وإنما تدعو إلى الاتحاد ؛ وهي بذلك لا تريد الانفصال عن مصر والوقوع بين يدي الرأسمالية البريطانية الجارفة كما يريد حزب الأمة، ولا تريد الوحدة الكاملة مع مصر والتميع فيها وطمس معالمها ".

ولكن الدكتور دياب يعود فيؤكد أن " الاوليقاركية " التي تحدث عنها الأستاذ أحمد خير، وهي الأقلية المتحكمة في حزب الأشقاء ، " هي التي كونت جماعة الأشقاء منذ البداية وسيطر أعضاؤها على حزب الأشقاء بعد ذلك ، بل وسيطروا على الحزب الوطني الاتحادي حتى نهايته ، ومن رضوا عنهم أدخلوهم في دائرتهم وزمرتهم ". ويؤكد " أن حزب الأشقاء لم يكن منذ قيامه يستند على مبدأ أو فكر سياسي معين ، بل كان عبارة عن جماعة تلتقط الشعارات من وسط الجماهير وتعيد صياغتها بالتنسيق والتهذيب ثم ترفعها ".[٣٦] ويتحدث الدكتور دياب عن الحزب الوطني الاتحادي الذي تكون " على يد ثورة يوليو بمساعي اللواء نجيب وصلاح سالم " فيقول :" ولم يهتم قادة الحزب بوضع

برنامج ودستور للحزب بل تركوه يسير كما سار حزب الأشقاء من قبل. وبدلاً من أن يلتفتوا إلى هذه النقطة ويولوها اهتمامهم أو يكونوا لجنة لهذا الغرض ، كان همهم الجري وراء الكراسي البرلمانية التي اتحدوا من أجلها والعمل لنيل المناصب الوزارية التي ظهر أن كفاحهم كان لها. ويقول أزهري في مذكراته : أود أن أسجل هنا أن الحزب الوطني الاتحادي لم يكن حتى ذلك الوقت (أي حتى عام ١٩٥٤) قد بحث تفاصيل مبدئه السياسي ، وكان لابد لنا من أن نحدد تفاصيل المبدأ. وكان بعض مؤيدينا من أعضاء البرلمان يستحثوننا ويستعجلوننا التحديد. وكانت تجري مناقشات هنا وهناك بصفة غير رسمية ولا تعبر عن رأي الحزب الوطني الاتحادي ولا تفصح عن سياسته ، وذلك بسبب بسيط هو أن الحزب لم يحدد سياسته بعد ولم يناقشها. وكانت بعض الصحف المحلية تطالبنا بتحديد موقفنا كما كانت تطالبنا بذلك بعض لجاننا الفرعية ". ويختم الدكتور دياب – بعد إيراده لهذا النص الذي ورد في مذكرات أزهري (الحلقة ٦١ في ١٩٥٧/٨/٣١) – بقوله :" ولا أظن هناك ما يدعو للتعليق ، فالحزب لم يكن له مبدأ ولم يهتم بأن يحدد سياسته حتى بعد سنتين من تكوينه وبعد سنة من فوزه ، واستمر على هذا الحال طوال حياته بعد ذلك ".[٣٧]

ولقد التقيت الدكتور دياب في اللجنة القومية للاحتفال المئوي للإمام عبد الرحمن المهدي " (١٩٩٤ – ١٩٩٦) وكان كلانا عضواً بها. ولما كنت على علم بآرائه السياسية التي أودعها كتابه الوثائقي الهام " تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ – ١٩٥٣ "، وخاصة تلك المتعلقة بالحركة الاستقلالية والسيد عبد الرحمن المهدي ، فقد عجبت لحماسته لأعمال اللجنة القومية التي ساهم فيها بجهد كبير وصادق. وعندما سألته أجابني في صدق وشجاعة قائلاً :" إنها عودة الوعي ". واني لأحمد له هذه الأمانة وأشيد بها ، فهي خليقة بكل عالم وباحث متجرد ، وقليل ماهم. فللتاريخ حقوق في عنق المؤرخ الأمين ينبغي أن تؤدي في نزاهة وعدالة تقييم ، بعيداً عن الهوى وعن دواعي الغرض وتشويه الحقائق.

وخلاصة القول أن توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي قد تم على عجل. ورغم أن الحزب تمكن من الفوز في انتخابات ١٩٥٣ إلا أنه عانى من انشقاقات كثيرة أبان الفترة الانتقالية وتعاورته تيارات متباينة وتجاذبه خيارا الاستقلال والاتحاد مع مصر مما أدى إلى قرارات الإعفاء من الوزارة والفصل من عضوية الحزب كما سنرى لاحقاً. وكان واضحاً إبان الفترة الانتقالية " استئثار جماعة الأشقاء الموالية لإسماعيل الأزهري بالقرار السياسي في المسائل المهمة في الحزب وفي الوزارة ".[٣٨]

٢- <u>مع الحزب الجمهوري الاشتراكي:</u>

بعد أن وقعت حكومة الثورة المصرية اتفاقها مع الحركة الاستقلالية السودانية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ وقامت بتوحيد الأحزاب الاتحادية في " الحزب الوطني الاتحادي " وحصلت على تفويض من قادة الأحزاب الاتحادية ، وصلت أيضاً إلى اتفاق مع الحزب الجمهوري الاشتراكي في ٣ نوفمبر في أم درمان وقعه عن الحكومة المصرية حسين ذو الفقار وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي كل من إبراهيم بدري (رئيس الحزب) ومحمد أحمد أبوسن. اختلف هذا الاتفاق عن اتفاق الحكومة المصرية مع الاستقلاليين في ثلاثة قضايا هامة. القضية الأولى هي مطالبة الحزب الجمهوري الاشتراكي بالإبقاء على سلطات الحاكم العام الخاصة تجاه الجنوب ، المضمنة في المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي ، خلال الفترة الانتقالية. فالحزب يرى أنه الوحيد من بين الأحزاب ، الذي تشتمل عضويته على جنوبيين ، فهو لذلك حريص على إبقاء المادة ١٠٠ لحماية مصالح الجنوبيين، وضمان مشاركتهم في مؤسسات الحكم الذاتي ، والحفاظ على وحدة الشمال والجنوب. والقضية الثانية هي مطالبة الحزب بالنص في اتفاقه مع الحكومة المصرية على أن تكون الانتخابات مباشرة في كل أنحاء السودان ما أمكن ذلك وكان عملياً ، لأن الحزب يرى أن درجة الوعي حتى في بعض أجزاء شمال السودان لا تسمح بإجراء الانتخاب المباشر ؛ أما في الجنوب فلا سبيل إلى إجراء انتخاب مباشر في أيٍ من أجزائه. والقضية الثالثة هي مطالبة الحزب

بالنص في إتفاقه مع الحكومة المصرية على أن تكمل لجنة السودنة مهمتها في أسرع وقت ممكن – دون تحديد ذلك بثلاث سنوات كحد أقصى كما في إتفاق الحكومة المصرية مع الاستقلاليين – مع الحفاظ على كفاءة المستوى الإداري الحالي.

٣- مع الحزب الوطني:

في أول ديسمبر ١٩٥٢ أجرت الحكومة المصرية مفاوضات مع الحزب الوطني ممثلاً في كل من الشريف عبد الرحمن الهندي زعيم الحزب ، والشريف الصديق الهندي ، ويحي محمد عبد القادر ، ويوسف فضل المرجي ، ومبارك أمان، وعبد القادر مشعال. وفي الخامس من ديسمبر وقع الطرفان اتفاقهما بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير. وقد أكد الاتفاق أن بين الشعبين السوداني والمصري روابط عديـــدة " لا يمكن لأحد أن يتجاهلها ، حفظاً للمصالح العديدة المشتركة بينهما ". ولا يختلف هذا الاتفاق في جوهره عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه والتوقيع عليه بين الحكومة المصرية والحركة الاستقلالية.[٣٩] جدير بالذكر أن إنشاء الحزب الوطني كان قد أعلن عنه في بيان أصدره الشريف عبد الرحمن يوسف الهندي في سبتمبر ١٩٥٢ (صحيفة النيل ٤ سبتمبر ١٩٥٢) جاء فيه أن الحزب يهدف إلى جلاء القوات الأجنبية من البلاد وتقرير مصير الشعب السوداني.[٤٠]

تجدر الإشارة إلى أن الحزب الوطني الاتحادي الذي تم إنشاؤه بدمج الأحزاب الاتحادية في كيان واحد ، لم يوقع اتفاقاً مع الحكومة المصرية كما فعلت الأحزاب السودانية الأخرى ، وذلك " لعدم وجود اختلافات جوهرية (مع الحكومة المصرية) تستدعي ذلك ". ويلاحظ أيضاً أن الحكومة المصرية لم توجه الدعوة للجنوبيين ولا لحزب حسدتو " للتفاكر مع النظام الجديد " أسوة بالأحزاب الأخرى.[٤١]

اعتراض على اتفاقيات القاهرة:

سلفت الإشارة إلى اعتراض بعض القادة الاتحاديين – وخاصة الأستاذ أحمد خير – على بعض ما تم في القاهرة من اتفاقات. من ناحية أخرى – ولأسباب مغايرة – أصدرت " لجنة جوبا السياسية "، المكونة من ٣٦ شخصاً أغلبهم من الموظفين الجنوبيين يمثلون مراكز جوبا وتوريت وييي والزاندي ومديريتي أعالي النيل وبحر الغزال ، بياناً في ديسمبر ١٩٥٢ يعترض على التعديلات التي أدخلتها اتفاقيات القاهرة على مشروع قانون الحكم الذاتي. وكان من ضمن هذه الجماعة التي أصدرت البيان عضوان سابقان بالجمعية التشريعية واثنان من رؤساء القبائل – عبر البيان عن الشك في حسن نوايا قادة الأحزاب الشمالية لعدم استشارتهم للجنوبيين قبل توقيع الاتفاقات مع الحكومة المصرية ولعدم اعتبارهم لقرارات مؤتمر جوبا ١٩٤٧ التي تضمنها قانون الحكم الذاتي. وأكد البيان تمسك الجنوبيين بقانون الحكم الذاتي كما أقرته الجمعية التشريعية ، ورفضهم لأي تعديلات تدخل عليه دون موافقة جهاز تمثيلي ديمقراطي يجيز هذه التعديلات. واعترض البيان على إجراء تقرير المصير خلال ثلاثة أعوام ، لأن الجنوب يحتاج إلى وقت للحاق بمستوى الشمال. ولذلك فإن الجنوبيين " يرغبون في بقاء الخدمة المدنية الحالية (أي البريطانية) التي ساهمت بشكل رئيسي في مستوى التطور الذي بلغه الشمال لتقوم بتوجيه الجنوبيين نحو نفس الهدف ". وخلص بيان " لجنة جوبا السياسية " إلى أن الجنوبيين يتطلعون إلى اليوم الذي سيتمكنون فيه من الانضمام إلى الشمال في سودان حر ومتحد ومستقل ، " ولكنهم يشعرون بأن هذا لن يتم إلا حينما يصبحون في مستوى الشمال ؛ ولذلك ينبغي ألا تكون هناك فترة محددة لتقرير المصير ".[٤٢]

حرصنا على تتبع هذا البيان الهام بشئ من الدقة كما ورد في مصدرنا المذكور لأنه صدر في وقت أعلن فيه عن زيارة صلاح سالم المرتقبة لاستطلاع آراء أهل الجنوب ، ولأنه يشير ضمناً إلى سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب المضمنة في المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي ، وهي السلطات التي

أثارت خلافاً حاداً في المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بشأن مستقبل السودان حتى تم تعديل بعض مواد مشروع القانون ومن بينها المادة ١٠٠ المذكورة. ولقد كان بيان " لجنة جوبا السياسية " تعبيراً واضحاً عن ظلامات أهل الجنوب التي شكل التغاضي عنها أو عدم الجد الكافي في معالجتها من قبل أهل الشمال ، أوضاعاً أدت إلى اعتقال تطور البلاد وانغماسها في حرب أهلية طاحنة طوال عقدين من الزمان ، وإلى درك من تعقيد الأمور لم يعد معه من المستحيل – حتى بعد توقيع اتفاق السلام – أن ينفلق الوطن الغالي أو ينفطر إلى أكثر من بلد واحد ! ولكن إرادة الله غالبـــة، والأمل في وحدة البلاد ما يزال معقوداً بنواصي الخيرين وحكمة ذوي الهمم العالية من بنيها.

مفاوضات مصرية بريطانية:

في الثاني من نوفمبر ١٩٥٢ أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى رالف ستيفنسون ، سفير بريطانيا في القاهرة ، تتضمن وجهة نظرها فيما يختص بالحكم الذاتي وتقرير المصير في السودان. كانت هذه المذكرة تتفق – إلى حد كبير – مع بنود الاتفاق الذي عقدته الحكومة المصرية مع الاستقلاليين في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢؛ وهو الاتفاق الذي قبلت به الأحزاب الاتحادية في أول نوفمبر ١٩٥٢ " كحد أدنى لما يمكن أن تقبله الحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية ". فقد أمنت المذكرة المصرية على حق السودانيين في تقرير مصيرهم ، وعلى أن تبقى السيادة على السودان محتفظاً بها للسودانيين حتى يتم تقرير المصير عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة. وأمنت أيضاً على أن تكون هنالك فترة انتقالية لتمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل وتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير إما بالاستقلال التام عن كل من مصر وبريطانيا أو بارتباط السودان بمصر على وجه من الوجوه. ولكن المذكرة اختلفت في بعض بنودها عن اتفاق الحكومة المصرية مع الاستقلاليين. وعلى الرغم من توقع اللواء محمد نجيب لعدم قبول الجنوبيين والحزب الاشتراكي

الجمهوري لمقترحات المذكرة ، إلا أنه كان يعول على أن تصل الحكومتان المصرية والبريطانية إلى صيغة اتفاق ترضي أغلبية السودانيين.

وعندما بدأت المفاوضات المصرية البريطانية بشأن المسألة السودانية في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ ثار الخلاف بين الجانبين حول سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب وحول مسألة السودنة. فقد أصر الجانب البريطاني على أن يمنح الحاكم العام سلطات خاصة " لحماية الجنوب " حتى لا يكون " ضحية للشماليين "، علماً بأن زعماء الجنوب – في رواية عن جيمس روبرتسون – " قد هددوا بإحراق البلاد إذا أهملت مطالبهم ". وفي جلستي المفاوضات في ٢٤ نوفمبر و ٩ ديسمبر ١٩٥٢ طالب الجانب المصري بعدم ذكر كلمتي شمال وجنوب في مشروع قانون الحكم الذاتي لأن مصر " تعد وحدة السودان وديعة مقدسة وتتعهد باحترام هذه الوحدة والاحتفاظ بها سليمة للشعب السوداني "؛ ولذلك فإن مصر لن تقبل بأي اقتراح يمكن أن يفهم منه الفصل بين شمال السودان وجنوبه.

وأما فيما يتعلق بنقطة الخلاف الثانية ، وهي مسألة السودنة ، فقد كان الجانب البريطاني يرى أن تستمر إجراءات تقرير المصير رغم بقاء بعض الموظفين الأجانب في وظائفهم فلا يرتبط تقرير المصير بالسودنة. وفي وجه ذلك دفع الجانب المصري بأن غرض السودنة الأساسي هو ضمان توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير ، الأمر الذي يوجب أن لا يبقى أي موظف بريطاني أو مصري في وظيفة رئيسية. وهو دفع منطقي دون ريب. ولكن الجدل حول مسألتي السودنة وسلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب ظل قائماً بين طرفي التفاوض حتى توقفت المفاوضات في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢. [٤٣]

اتفاق الأحزاب السودانية:

في ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ وصل إلى السودان الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية والشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف المصري ، مبعوثين من الحكومة المصرية لاستطلاع آراء الأحزاب السياسية السودانية وزعماء قبائل الجنوب والأعضاء الجنوبيين السابقين في الجمعية

التشريعية. وفي نفس اليوم نقل الحاكم العام السير روبرت هاو رسالة شفهية من انتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا إلى السيد عبد الرحمن المهدي يطلب منه فيها التوسط لدي الحكومة المصرية لتوافق على بقاء السلطات الخاصة للحاكم العام بشأن الجنوب في مشروع قانون الحكم الذاتي . وباتفاق مع صلاح سالم أجل السيد عبد الرحمن رده على رسالة إيدن حتى يتمكن الوفد المصري (صلاح سالم والشيخ الباقوري) من القيام بالاتصالات التشاورية التي قدما من أجلها. وقد وضح أن وجهة نظر حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي فيما يختص بمسألتي الجنوب والسودنة كانت مطابقة لوجهة نظر الحكومة المصرية ، كما دلت على ذلك تصريحات كل من إسماعيل الأزهري وعبد الرحمن علي طه. واجتمع نفر من قادة حزب الأمة – عبد الله خليل وعبد الرحمن علي طه وعلي بدري – بالسكرتير الإداري جيمس روبرتسون في أواخر ديسمبر ١٩٥٢ فذكروا له أنهم فهموا من لقائهم مع صلاح سالم أن الحكومة المصرية ستوافق على بقاء سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب في مشروع قانون الحكم الذاتي إذا كانت ممارسة الحاكم العام لهذه السلطات الخاصة بموافقة لجنة الحاكم العام. ولكن روبرتسون رأى في ذلك إلغاءً لمسئولية الحاكم العام الشخصية ، وأن الحاكم العام والجنوبيين لن يقبلوا بذلك. وأحس روبرتسون من حديث قادة حزب الأمة أن الحزب يتوجس من أن تؤدي هذه السلطات الخاصة للحاكم العام نحو الجنوب إلى مطالبة الجنوبيين بوضع خاص للجنوب بعد تقرير المصير أو تأخير تقرير المصير حتى يلحق الجنوب في تطوره بالشمال. فقد كان واضحاً أن حزب الأمة لا يريد (وكذلك لا يريد الحزب الوطني الاتحادي) أن تقف مسألة الجنوب عقبة في سبيل التعجيل بإجراءات تقرير المصير. وعلى النقيض من ذلك ، أبلغ الحزب الجمهوري الاشتراكي صلاح سالم تمسكه بما قررته الجمعية التشريعية بشأن سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب إلا إذا رأى البرلمان المقبل ، الذي سيشمل ممثلين للجنوب ، غير ذلك. أما السودنة فإن الحزب

الجمهوري الاشتراكي يرى أن تتم في غضون أي مدى ممكن ، من غير ارتباط بمدى زمني محدد.

بعد هذه المشاورات مع الأحزاب الشمالية قام صلاح سالم والشيخ الباقوري بزيارة ملكال وجوبا وواو وغير ذلك من مدن الجنوب وقراه ، حيث التقيا بالسلاطين وزعماء القبائل وبعض أعضاء الجمعية التشريعية السابقين. وفي السابع من يناير ١٩٥٢ – وبعد عودته من الجنـوب – التقى صلاح سالم، في مقر قيـادة القوات المصرية في الخرطـوم ، بممثلين للأحزاب السياسية الشمالية ، فأطلعهم على نتائج زيارته للجنوب وعلى الوثائق التي تعتزم الحكومة المصرية أن تواجه بها الحجج البريطانية حول السلطات الخاصة للحاكم العام نحو الجنوب وقضية السودنة. وقد حضر هذا اللقاء كل من السادة : الصديق المهدي ، عبد الله خليل ، عبد الرحمن علي طه – عن حزب الأمة ؛ وإسماعيل الأزهري ، محمد نور الدين ، الدرديري محمد عثمان – عن الحزب الوطني الاتحادي ؛ وعبد القادر مشعال ، يحي محمد عبد القادر – عن الحزب الوطني ؛ إبراهيم بدري – عن الحزب الجمهوري الاشتراكي. وفي صباح السبت ١٠ يناير ١٩٥٣ اجتمع ممثلو هذه الأحزاب السودانية واتفقوا على رأي موحد حول نقاط الخلاف التي برزت أثناء المفاوضات المصرية البريطانية وأطلعهم عليها صلاح سالم ، وأصدروا وثيقة بهذا الاتفاق وقعوا عليها نيابة عن أحزابهم ، ووقع عليها صلاح سالم كشاهد على هذا الاتفاق. وقع عن الحزب الجمهوري الاشتراكي زين العابدين صالح والدرديري محمد أحمد نقد ، ووقع عن بقية الأحزاب الأخرى مندوبوها الذين التقوا صلاح سالم في ٧ يناير ١٩٥٣ كما تقدم. اشتمل الاتفاق على خمس مسائل هي: الجنوب ، ولجنة الحاكم العام ، والسودنة ، والانتخابات ، وجلاء القوات الأجنبية. وجاء في صدر البيان أن صلاح سالم أطلع ممثلي أحزاب الأمة والجمهوري الاشتراكي والوطني الاتحادي والوطني على نقاط الخلاف التي ظهرت خلال المباحثات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وأن كلمتهم قد اتفقت على الحلول المنصوص

عنها في الاتفاق كحلول نهائية لا يمكن الرجوع عنها. وجاء في ختام هذه الوثيقة التاريخية :" قد اتفقت الأحزاب السودانية الموقع مندوبوها على هذه الوثيقة أن تكون النقط المتقدمة أساساً للدستور السوداني للحكم الذاتي ، وبغير ذلك قد أجمعت هذه الأحزاب على مقاطعة الانتخابات التي تجرى في ظل أي دستور غير هذا. كما أجمعت على أن تجتمع لتنظيم وسائل المقاطعة وتنفيذها إذا ما حدث ذلك ؛ والله ولي التوفيق ".[٤٤]

كان اتفاق العاشر من يناير ١٩٥٣ خطوة هائلة نحو توحيد الإرادة السودانية ممثلة في أحزابها السياسية وتحولاً كبيراً ذا أهمية قصوى في مسار القضية السودانية. فقد لقي هذا الاتفاق قبولاً وتأييداً واسعاً في أوساط الجماهير السودانية على اختلاف مشاربها ، وحظي بدعم السيدين ومباركتهما له. وصفه السيد عبد الرحمن المهدي بأنه اتفاق نجح في توحيد السودانيين. أما السيد علي الميرغني فقد صرح لجريدة الأهرام المصرية معبراً – أولاً – عن سروره وغبطته باندماج الأحزاب الاتحادية في كيان سياسي واحد. ووصف اتفاق الأحزاب السودانية في العاشر من يناير بأنه مرحلة أسمى ، فقال :" ولم يدخل إلى نفوسنا من السرور في تاريخ هذا القطر الحديث أكثر منه يوم سار الشعب إلى مرحلة أسمى وأبعد في التضامن باتفاق كل الأحزاب المختلفة مؤخراً ذلك الاتفاق الذي لا شك أننا نباركه ونؤيده بكل قلبنا ومن صميم أنفسنا ، ونبتهل لله العلي القدير أن يوثق عرى التآلف والتآزر والاتحاد بين صفوف هذه الأمة ويقوي شوكتهم ويشد أزرهم ويوفق خطاهم لإسعاد هذا الوطن وتحقيق مطامحه الكبرى، وذلك غاية مانبتغي ، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه ".[٤٥]

بعد توقيع هذا الاتفاق الهام الذي جمع كلمة السودانيين بعث السيد عبد الرحمن المهدي في ٢٨ يناير ١٩٥٣ برده المكتوب على رسالة مستر إيدن وزير خارجية بريطانيا الشفوية التي تقدم ذكرها. عبر السيد عبد الرحمن في هذه الرسالة عن شكره على الترحيب الذي لقيه من الحكومة البريطانية في

أكتوبر ١٩٥٢ فقال :" إنني احتفظ بأجمل الذكريات لتلك المقابلة الطويلة التي تمت بمكتبكم عندما جلسنا لنبحث مستقبل السودان السياسي في جو ملئ بالود والإخلاص والثقة المتبادلة، ولاعبر لكم عن أماني بلادي في الحرية والاستقلال، تلك الأماني التي ما فتئت أعمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة ". وأضافت رسالة السيد عبد الرحمن إلى مستر إيدن تقول في براعة سياسية واضحة :" إنني أقدر كل التقدير ما أدليتم به في تصريحكم عن قيام الحكم الذاتي في السودان وعن حق السودانيين في تقرير مصير بلادهم. والآن وقد أجمع السودانيون في أحزابهم وطوائفهم على كلمة سواء ، واتفق الجميع على سياسة موحدة ، فإن أملي أن تقر بريطانيا هذا الاتفاق وتؤيده ليقوم البرلمان السوداني في الحال فتؤكد بريطانيا بذلك حسن نواياها للسودانيين "... إلى أن قال :" وعلى هذا فإني أكرر أملي في أن تتفق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما اتفقت عليه الأحزاب السودانية حتى يستطيع السودان أن يمضي قدماً في تحقيق أمانيه القومية ، فيحتل مكانته بين الدول الحرة التي تعمل بالطرق الديمقراطية لخير البشرية وإسعادها ".[٤٦]

هذا وقد نشرت جريدة الديلي تلغراف تعليقاً على هذه الرسالة التي بعث بها السيد عبد الرحمن المهدي إلى مستر إيدن جاء فيه :" قد أرسل المستر إيدن رسالة لسيادة المهدي في منتصف شهر ديسمبر المنصرم (١٩٥٢) مستوضحاً فيها رأي سيادته بخصوص ضمانات جنوب السودان التي أيدتها الجمعية التشريعية سابقاً ، وقد أبدى اللواء نجيب في ذلك الحين عدم اعتراض لهذه الضمانات. وقد كان رد سيادته بأنه لا يستطيع التراجع عن الاتفاقية التي أبرمها حزب الأمة مع مصر فيما يختص بسلطات الحاكم العام هذه ".[٤٧]

<u>اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣:</u>

استؤنفت المفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان في الثاني عشر من يناير ١٩٥٣. وأبدت الحكومة البريطانية مرة أخرى تحفظاتها التي تقدم

ذكرها، وتقدمت بعدة مقترحات وتعديلات بشأن مسألتي السودنة وسلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب. ولكن الجانب المصري رفض هذه التعديلات المقترحة ، فقد كان اتفاق الأحزاب السودانية في العاشر من يناير ١٩٥٣ سنداً عظيماً له. وجاء الدور الأمريكي ليشكل سنداً آخر هاماً للمفاوض المصري في هذا الصدد. وذلك أن الحكومة الأمريكية كانت شديدة الاهتمام بنجاح المفاوضات البريطانية المصرية بشأن السودان لأن نجاح هذه المفاوضات يهيئ الظروف المبتغاة ويمهد السبيل لعقد اتفاق الحلف " الشرق أوسطي " الذي تسعى الدول الغربية لإبرامه مع مصر لمقاومة انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة. لذلك أنكرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة البريطانية تحفظاتها ولم تقم لها وزناً في مقابل تسوية الجلاء مع مصر ، ومن ثم توقيع معاهدة حلف الشرق الأوسط المرتقبة. وظلت الحكومة الأمريكية تمارس ضغوطاً دبلوماسية على الحكومة البريطانية ، وتبدي استغرابها لزجّ الحكومة البريطانية لنفسها في صراع غير مجد مع الحكومة المصرية حول مسألتي السودنة وجنوب السودان بعد أن تم الاعتراف بالمسائل الأساسية. وقد ساعدت هذه الضغوط – وخاصة بعد اتفاق الأحزاب السودانية في ١٠ يناير ١٩٥٣ – في حمل بريطانيا على إعادة النظر في تحفظاتها. فاقترحت في جلسة ٦ فبراير ١٩٥٣ أن تكون تدابير تقرير المصير – بما فيها سودنة الإدارة وتهيئة الجو الحر المحايد – خاضعة لإشراف دولي. كما تقدمت في نفس الجلسة بمقترحات بشأن مسألة الجنوب ، كان من بينها تعديل ينص على تعميم مسئولية الحاكم العام لمعاملة كل مديريات السودان " معاملة منصفة "، وعلى ضرورة حصوله على موافقة لجنة الحاكم العام عند ممارسته لسلطاته التقديرية المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون مشروع الحكم الذاتي.

وإزاء هذه التنازلات من جانب بريطانيا أمكن تجاوز الخلاف وتم في ١٢ فبراير ١٩٥٣ التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. وقع

الاتفاقية عن الجانب المصري اللواء محمد نجيب ، وعن الجانب البريطاني رالف اسكراين ستيفنسون سفير بريطانيا في القاهرة.[٤٨] وعقب توقيع الاتفاقية أذاع اللواء محمد نجيب بياناً ذكر فيه أن الاتفاقية حسمت قضية السودان ، وقال:" ... توخت مصر في جميع الخطوات التي خطتها في هذا الشأن الاتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعاً. ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم ، ذلك الإجماع الذي كان له أثر حاسم في الوصول إلى الغرض المنشود ".

وفي ١٤ فبراير ١٩٥٣ ، في الاحتفال الذي أقيم في الخرطوم ابتهاجاً بتوقيع الاتفاقية أثنى الحاكم العام على حكمة اللواء محمد نجيب واعترافه بحق السودانيين في تقرير مصيرهم. وقال إن الحكومة البريطانية التي ظلت على مدى سنوات تقاوم المطالب المصرية لم تكن غير راغبة في أن ترى المصريين والسودانيين متحدين ، وإنما لقناعتها بأن اتخاذ أي قـرار بشأن مستقبل السودان يجب أن يسبقه أخذ رأي السودانيين بالوسائل الدستورية الصحيحة ".[٤٩]

مما يجدر ذكره أن دستور الحكم الذاتي، الذي أقرته الجمعية التشريعية وعدلت بعض مواده – بعد رفعه إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ – في المفاوضات المصرية البريطانية ، قد أصبح الملحق الرابع لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ؛ وكان في الأصل مسودة بنيت على توصيات لجنة تعديل الدستور التي كونها الحاكم العام في أبريل ١٩٥١ برئاسة القاضي ستانلي بيكر.[٥٠]

أصداء الاتفاقية:

إن اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان قد انبنت – لحد كبير – على أساس اتفاقية ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ التي وقعها الاستقلاليون مع حكومة الثورة المصرية في القاهرة. وكان تنازل مصر عن السيادة على السودان انتصاراً للحركة الاستقلالية دون ريب. وعندما رفعت الحكومة المصرية مذكرتها للحكومة البريطانية في الثاني من نوفمبر ١٩٥٢

وضمنتها وجهة نظر الحكومة المصرية ووجهة نظر الأحزاب السودانية التي وافق عليها الجانب المصري ، كان واضحاً أن حكومة مصر مستعدة لتقديم تنازلات جوهرية من بينها الاعتراف لأول مرة بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره بحرية تامة ، وحفظ السيادة على السودان لأهل السودان حتى موعد تقرير المصير. كما وافقت المذكرة المصرية على إبقاء السلطة العليا في السودان خلال الفترة الانتقالية للحاكم العام البريطاني ، على أن تشكل لجنة خماسية للإشراف على الحاكم العام عند ممارسته لسلطاته التقديرية. وبعد مداولات وتبادل للمذكرات والمقترحات بين الحكومتين المصرية والبريطانية أمكن التوصل إلى اتفاق بينهما أسفر عن توقيعهما على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣. فكيف كانت ردود الفعل على إبرام هذه الاتفاقية؟

لقد ابتهجت الأحزاب السودانية عموماً باتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير ، وعبرت جماهيرها عن فرحتها في مسيراتها واحتفالاتها. ولكن بعض العناصر عارضت الاتفاقية. فقد انشق جماعة عن حزب الأشقاء وأعلنوا عن تكوين حزب لهم يحمل نفس الاسم ، برئاسة أحمد خير وسكرتارية خضر عمر. أعلنت هذه المجموعة معارضتها لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ولتكوين الحزب الوطني الاتحادي ، وللاتفاقيات التي تم توقيعها بين الحكومة المصرية والأحزاب السياسية السودانية. ولكن هذه المعارضة لم تكن ذات أثر كبير. من ناحية أخرى نشر محمد أحمد محجوب مقالاً في صحيفة " السودان الجديد " انتقد فيه الاتفاقية، ونادى فيه بأن تدخل الأحزاب السودانية الانتخابات مؤتلفة ومتفقة في هيئة حزب واحد ، لكي تؤلف وزارة مؤتلفة تمضي بالبلاد نحو الحرية وتقرير المصير بخطى حثيثة واثقة، لتنجز هذه المهمة قبل انقضاء السنوات الثلاث المنصوص عليها في الاتفاقية. فذلك هو الضمان الوحيد – في رأيه – لبرلمان سوداني خالص ينفذ نصوص الاتفاقية وروحها بما في ذلك السودنة ولجنة الحاكم العام ومسألة الجنوب. غير أن مناشدة المحجوب لم تحظ بتأييد الأحزاب.

وتحدث أحمد يوسف هاشم – بما يشبه النقد للاتفاقية – عن ضرورة تأمين وسائل لكفالة حرية الانتخابات ونزاهتها ؛ فليس تدخل الحكومة هو المشكلة الوحيدة ، وإنما هنالك " تصرفات الأحزاب ووسائلها التي ظهرت أخيراً ". وذلك في إشارة منه إلى الدعاية المصرية السافرة التي اتسع محيطها بعد توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣.

كذلك عارض الجنوبيون الاتفاقية وطالبوا بتمثيلهم في لجنة الحاكم العام ولجنة الانتخابات ، وطالبوا بسلطات خاصة للحاكم العام لمصلحة الجنوب. وهددوا بمقاطعة الانتخابات إذا لم تتحقق هذه المطالب. أما الإداريون البريطانيون ، وخاصة في جنوب السودان ، فقد وصفوا توقيع الاتفاقية بأنه خيانة لهم ، لأن الاتفاقية أزالت مسئوليات الحاكم العام نحو الجنوب وعجلت بالسودنة ؛ وأرسلوا بذلك رسالة إلى الحاكم العام. فرد عليهم جيمس روبرتسون السكرتير الإداري مبيناً أن بريطانيا لم تكن تملك إلا أن توقع على الاتفاقية ، لأن رفضها للتوقيع سوف تنتج عنه أعمال عنف في منطقة القنال ، الأمر الذي يقلل من فرص إنجاح المفاوضات حول حلف دفاع الشرق الأوسط.[٥١]

وأصدر الحزب الجمهوري بزعامة محمود محمد طه بياناً عبر فيه عن مخاوفه من طول الفترة الانتقالية ، التي يستفيد منها الإنجليز – كما يرى الحزب – في حشد التأييد لسياستهم من بين العناصر غير المستنيرة في البرلمان. وطالب البيان بتكوين برلمان ائتلافي ووزارة ائتلافية إلى حين قيام الجمعية التأسيسية. وأعلن البيان أن الحزب يريد الحرية الكاملة لا أنصاف الحلول ، وأنه سوف يقاطع الانتخابات والبرلمان ولكنه سيعمل على نشر مبادئه على نطاق واسع.[٥٢]

وأعلنت الحركة السودانية للتحرر الوطني " حستو " (الحزب الشيوعي السوداني فيما بعد) رفضها التام للاتفاقية ، وانتقدت بقاء الحاكم العام خلال الفترة الانتقالية وبطء إجراءات السودنة ، وبقاء الموظفين البريطانيين في جنوب السودان، وتأخير الجلاء الناجز للمستعمرين لمدة ثلاث سنوات. وقالت إن

الاتفاقية ماهي إلا مجرد تعديل لدستور ستانلي بيكر. ولكن يبدو أنه قد فات على " حستو " أن نصوص الاتفاقية والتعديلات التي أدخلت على دستور الحكم الذاتي تجرد الحاكم العام تماماً من السلطات التي كان يتمتع بها من قبل. وجاء اتفاق الأحزاب السودانية في العاشر من يناير ١٩٥٣ ليؤكد إجماعاً سودانياً لأول مرة حول مختلف القضايا المتعلقة بمستقبل البلاد. ومما يذكر أن مستر أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا كان قد طلب وساطة السيد عبد الرحمن المهدي لدي الحكومة المصرية للإبقاء على سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ، فرد عليه السيد عبد الرحمن بأنه ملتزم بما اتفقت عليه الأحزاب السودانية في ما بينها من جهة وفي ما بينها وبين الحكومة المصرية من جهة أخرى.

لذلك فإن إنتقاد " حستو " للاتفاقية لم يجد قبولاً في أوساط الرأي العام السوداني ، بل أدى إلى عزل الحركة السودانية للتحرر الوطني عن حركة الجماهير رغم ماضيها المشرق في الكفاح ضد الاستعمار. وفي هذا الصدد قال كامل محجوب – أحد قادة الحزب الشيوعي آنذاك – في كتابه :" كان رأي القيادة أن هذه الاتفاقية لا يمكن أن تحقق حرية السودان لأن هذه الحرية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق ثورة دموية!! وللحق فإن القيادة بذلك الموقف وجدت نفسها معزولة تماماً ، لأن جماهير الأعضاء بفطرتها تجاوبت مع بهجة أهل السودان بتلك الاتفاقية وبما تحقق لها من حرية وإجلاء للنفوذ الأجنبي ".[٥٣]

وقد ذهب الناس مذاهب شتى في تفسيرهم لموقف الشيوعيين السودانيين من اتفاقية ١٢ فبرائر ١٩٥٣. وكما تقدم بيانه ، كانت الحكومة الأمريكية مهتمة غاية الاهتمام بنجاح المفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان لأنها كانت تريد من الطرفين المصري والبريطاني أن يتفرغا لبحث مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر ووضع الترتيبات اللازمة لإنشاء حلف الشرق الأوسط لملء الفراغ الناتج عن هذا الانسحاب ، وذلك لمنع النفوذ السوفيتي من التسلل إلى منطقة الشرق الأوسط ، في إطار السياسة الغربية الرامية إلى احتواء الشيوعية. لذلك رأى البعض أنه " لعل في هذا ما يكشف السبب الحقيقي

لمعارضة الحركة الشيوعية السودانية لاتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان.[٥٤] قال الأستاذ أحمد محمد يسن أنه قد عجب " لموقف الحزب الشيوعي السوداني (الجبهـــة المعادية للاستعمار) من هذه الاتفاقية التي أعطت السودان حقه كاملاً في الحريـــة والاستقلال ". وقال إنه قد علم فيما بعد من أحد أقطاب الحزب الشيوعي " أن الحزب الشيوعي قد قابل بادئ ذي بدء ثورة ٢٣ يوليو بكل حماس نظراً لأنها أطاحت بالملكية ، وهو مبدأ هام من مبادئ الشيوعيين ؛ وهزمت الإقطاع ، وهو أمر هام بالنسبة لمبادئهم. غير أنهم وصلتهم رسالة من الحزب الشيوعي في بريطانيا تفيد بأن الثورة المصرية عمل من أعمال الاستعمار الحديث وأن المخطط الرئيسي قامت به المخابرات الأمريكية ، وعلى الحزب الشيوعي في السودان إذاً ألا ينخدع بالمظهر. أما فيما بعد وعندما اتفقت الثورة المصرية مع دول شرق أوروبا لإمدادها بالأسلحة وغير ذلك من الاتفاقيات ، فقد آمن الحزب الشيوعي بالثورة المصرية. ولذلك عارض استقلال السودان من داخل البرلمان فيما بعد وأصر عل عملية الاستفتاء ".[٥٥]

مهما كان من أمر فإن معارضة الشيوعيين السودانيين للاتفاقية لم تحظ بأي درجة من القبول الشعبي. فحتى في أوساط العمال ، حيث كان الشيوعيون يتمتعون بنفوذ سياسي قوي ، لم تجد مناداتهم بالإضراب (تعبيراً عن رفض الاتفاقية) أي تأييد يذكر. فقد رفض عمال السكة الحديد الإضراب ، ورفضوا معارضة نقابة السكة الحديد ومعارضة اتحاد العمال للاتفاقية. ولم يكن توقيت الإضراب الذي دعوا له موفقاً أو حصيفاً من الناحية السياسية ، لأن الفرح باتفاقية ١٢ فبرائر ١٩٥٣ كان طاغياً في شمال البلاد بوجه خاص. ولذلك اضطرت مجالس إدارات العمال لسحب قرار الإضراب وسحب البيان الذي أعلنت فيه رفضها للاتفاقية. وبدون الرجوع إلى لجنة الاتحاد نظم العمال مهرجاناً عمالياً للابتهاج بتوقيع الاتفاقية تحدث فيه مندوبو النقابات مؤيدين للاتفاقية ومعلنين إدانتهم لاتحاد العمال لموقفه منها ، وأعلنت معظم النقابات عدم ارتباطها باللجنة التنفيذية لاتحاد العمال. وقد أدركت " حستو " لاحقاً أنها أساءت

التقييم ، واعترف الأستاذ عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي بهذا الخطأ عندما كتب يقول :" ولكن الحزب الشيوعي السوداني في تقديره للاتفاقية أخطأ في ذلك الوقت لأنه نظر إليها من زاوية واحدة. نظر إلى مزالقها التي يستغلها المستعمرون ، وإلى كونها مناورة للمستعمرين ليخلقوا وضعاً شرعياً في البلاد لاستمرار نفوذهم ؛ ولم ينظر إليها باعتبارها نتاجاً من نتاج الكفاح الشعبي الذي كان بالامكان أن يثمر أوفر منها لو تقيدت أحزاب الطبقة الوسطى بحلفها في الجبهة المتحدة لتحرير السودان. ولكن هذا لا يمنع أن المستعمرين تحت ضغط الحركة الجماهيرية في السودان اضطروا للتراجع ، وأن الاتفاقية تراجع من جانبهم يمكن استغلاله لصالح الشعب السوداني ". هكذا جرى تصحيح موقف الحزب الشيوعي السوداني من الاتفاقية في اجتماع لجنة الحزب المركزيـــة في مارس ١٩٥٣. [٥٦]

يقول دكتور القدال إن حزب " حستو " صادم الاستعمار بضراوة وقدم تضحيات جسيمـــة ؛ ولكن الحكومة المصرية لم توجه له الدعوة للمشاركة في المفاوضات التي أجرتها مع الأحزاب السودانية. فكان موقف حزب " حستو " نابعاً أيضاً من أنه لم يشترك في المفاوضات ". ويضيف أن " حزب "حدتو " الشيوعي في مصر أيد ثورة ٢٣ يوليـــو المصرية " من بين كل الحركة الشيوعية العالمية "، ثم جاء وعارضها منذ مطلع ١٩٥٣ ، ثم تدهورت العلاقات بين حدتو والضباط الأحرار حتى وصلت مرحلة القطيعة. " وتأثر " حستو " في السودان بذلك الموقف. فألقت تلك المواقف بظلالها على تقييمه للاتفاقية ".[٥٧]

وفي مقالات ضافية نشرتها كل من صحيفتي " الأيام " و" الصحافة " في الأسبوع الأول من يناير ٢٠٠٥ ، كتب الأستاذ محمد إبراهيم نقد ينفي المزاعم القائلة بأن الحزب الشيوعي السوداني أعلن عداءه لحركة ٢٣ يوليو واعتبرها انقلاباً دبرته المخابرات الأمريكية. وعزا بعض أوجه الخلاف الحقيقي بين الحزب الشيوعي السوداني وحكومة الثورة المصرية إلى ما يلي:-

١- إعدامها للقائدين النقابيين خميس والبقري لقيادتهما إضراباً نقابياً مطلبياً، اعترف نجيب نفسه في مذكراته بأنه لم يكن إضراباً معادياً للنظام الجديد.

٢- تراجعها عن الوعد بإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين (من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهم) الذين أودعوا السجن قبل ثورة ٢٣ يوليو.

٣- انحياز الحزب الشيوعي السوداني إلى خيار الاستقلال في مواجهة خيار الوحدة مع مصر. وقد حاول صلاح سالم إغراء القائد الشيوعي المصري إبراهيم عبد الحليم بإطلاق سراحه على أن يسافر إلى الخرطوم ليقنع الشيوعيين السودانيين بالانحياز إلى خيار الوحدة. فرفض إبراهيم عبد الحليم العرض قائلاً إن الشيوعيين السودانيين مستقلون في قراراتهم ، وإن التحالف الذي يجمع بينهم وبين زملائهم المصريين يقوم على أساس تحرير وادي النيل من الاستعمار البريطاني وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره.

وأضاف الأستاذ محمد إبراهيم نقد قائلاً :" عدلنا موقفنا من النظام المصري لاحقاً بعد مؤتمر باندونق عام ١٩٥٥ الذي كان نقطة تحول مهمة في مسار حركة عدم الانحياز والموقف الحازم من الاستعمار بشكليه القديم والحديث، ونهوض حركة التضامن الآسيوي الأفريقي التي اتسعت لتشمل شعوب أمريكا اللاتينية بعد انتصار الثورة الكوبية في يناير ١٩٥٩. أما ما ذكرناه عن علاقة انقلاب الجيش المصري بأمريكا فلم يتجاوز ما ذكره ضابط المخابرات الأمريكية (كوبلاند) في كتابه (لعبة الأمم) ". وقال الأستاذ نقد إن " الخلافات مع القيادة المصرية حدثت في فترة لاحقة. وتمت مناقشتها وتصفيتها خلال اجتماع وفد الجبهة المعادية للاستعمار الذي زار مصر بعد العدوان الثلاثي في ١٩٥٦ والتقى عبد الناصر ثم صلاح سالم ".[٥٨]

لقد أحدثت اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ للحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان أصداء متباينة كما ذكرنا. فقد أبدى كثير من المثقفين السودانيين شيئاً غير قليل من المخاوف إزاءها. ولكن دور الطلاب كان دوراً رائداً بحق. ففي الاجتماع الذي انعقد في ١٧ فبراير ١٩٥٣ أيد اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وجاء قرار التأييد بهذه الصيغة :" إن اتحاد طلبة كلية الخرطوم الجامعية ، مع تأييده للاتفاقية ، يعمل لعقد ميثاق قومي بين الأحزاب والهيئات يلتزم فيه الجميع بالاتفاقية التزاماً تاماً ، ويرتبط الجميع بالعودة إلى سياسية المقاومة الشعبية الصارمة إذا ما بدت أي مراوغة من دولتي الحكم الثنائي في إبراز الاتفاقية بشكل عملي ".[٥٩] واضح جلي ما في هذا النص الحذر من توجس وإشفاق. ولكن الطلاب عبروا أيضاً بوضوح وجلاء عن انحيازهم الكامل لاستقلال البلاد التام عن كل من دولتي الحكم الثنائي كما سنرى لاحقاً.

كذلك كانت لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ أصداؤها المتوقعة على صعيد بعض الأوساط المصرية والبريطانية المعنية بالأمر. فقد اعتبرت السلطة الحاكمة في مصر أن الاتفاقية انتصار لسياستها ، وحسبت أن السودان قد صار بالفعل في دائرة الاتحاد مع مصر بعد توقيع هذه الاتفاقية. وقد علق أحد كتاب صحيفة " الجمهورية " المصرية (بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٤) موضحاً ذلك بقوله: " ولم يخامر المصريين أي شك في أنهم سائرون نحو القبض على زمام الأمور بصورة تدفع السودانيين لاختيار نوع من الاتحاد مع مصر ". وفي دراسة جادة لأحد الباحثين (المصريين) جاء :" أن اتجاه القيادة الجديدة في مصر لقبول حق السودان في تقرير مصيره لم يكن بمثابة تخل عن السودان ، أي أنه لم يكن تسليماً نهائياً بفصل السودان عن مصر ، وإنما راهنت القيادة المصرية الجديدة على قدراتها في التأثير في الرأي العام والقوى السياسية السودانية لاختيار الارتباط بمصر". ووصف جاكسون (أحد الإداريين البريطانيين) الاتفاقية بأنها " تتفق وأهداف السياسة المصرية ، كما أنها تمهد للسيطرة المصرية على السودان ".[٦٠]

وكتب السير قوين بل في مذكراته يقول :" أما بالنسبة لنا نحن الإنجليز العاملين في السودان ، فقد كانت الاتفاقية مخيبة لآمالنا وصدمة لأمانينا حول مستقبل السودان ورفاهيته. وكنا نعتقد أن الأحزاب الاستقلالية قد هزمت نفسها بقبول الحلول المصرية التي تهدد مستقبل بلادها وتطورها ".[٦١]

وكان جيمس روبرتسون السكرتير الإداري حانقاً على اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ فيما يبدو. فقد كتب يقول :" كان يوم توقيع الاتفاقية بالغ الأهمية في السودان. والسؤال المباشر الذي واجهنا هو كيف نوافق نحن الموظفين البريطانيين على هذا إذا كنا نعترض على كثير مما اشتملت عليه الاتفاقية لأسباب وجيهة ومنطقية بالنسبة لنا. ولكني مع هذا شعرت بأنه يلزم علينا أن نتجاوب مع الأغلبية العظمى من السودانيين في بهجتها ، وأن نتظاهر بقبول الاتفاقية بشئ من الغبطة والرضا ، مما يسهل أمر التسليم والتسلم خلال العامين التاليين. ووافق الحاكم العام على هذا الاتجاه منا ". وتحدث عن الاحتفال الشعبي الكبير الذي أقيم يوم السبت ١٤ فبراير ١٩٥٣ في ميدان السكرتارية (الذي كان فيه تمثال كتشنر)، وعن احتفال السراي في مساء نفس اليوم وكان ناجحاً. وقال:" وقد عبر الموظفون الأجانب فيما بعد عن نقدهم لنا ، خاصة في جنوب السودان ، لاشتراكنا في احتفالات باتفاقية لم تكن مرضية لنا. واتهمت ببيع الجنوب للمصريين والشماليين ، وبنقض الوعود التي بذلت في الماضي كثيراً. وبلغت الجرأة بإحدى السيدات الإنجليزيات المتشنجات أن سألت زوجتي كيف تطيق الحياة مع رجل خان الجنوب وخان مساعديه؟ مهما يكن من أمر فقد كان ذلك وقت شقاء ".[٦٢]

وكتب جيمس روبرتسون في الثالث عشر من فبراير ١٩٥٣ ، اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية ، خطاباً مطولاً إلى وكيل حكومة السودان في لندن مستر سي . سي. ديفز جاء فيه قوله :" إني أشعر بأني هُزمت ، وهَزمت السودانيين باستثناء السيدين (علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي) والسياسيين ، كما هزمت عملي نفسه ، ولا أتحدث عنكم أنتم الذين عملتم لتحقيق الخير لهؤلاء الناس. لقد

هزمتنا مصر ، وهزمتنا وزارة خارجيتنا وسفارتنا. وهزمتنا أمريكا التي انتفعت من حماقة وقصر نظر القادة السودانيين. ونحن بالطبع لا نستطيع أن نعرب عن هذا علانية ، ولا نستطيع أن نفعل شيئاً غير محاولة استخلاص أحسن ما يمكن استخلاصه منه. إني أحس بأنه كان يلزم أن يكون في استطاعتي منع حدوث هذا. وربما كنت أحسن حالاً قبل ثمانية عشر شهراً ، بألاّ أشجع الحزب الجمهوري الاشتراكي وألاّ أقاوم طموحات المهدويين. وما لم تقع في السودان معجزة فإن مصر ستبتلعه. وبالطبع فإن هذا كان يمكن أن يحدث ، ولكن حدوثه غدا مؤكداً الآن ".[٦٣]

عن المؤسسات الدستورية:

لقد ذكرنا فيما تقدم أن الحزب الشيوعي السوداني أعاد النظر في تقييمه للاتفاقية بعد رفضه لها في أول الأمر. فاعتبرها – في تقييمه الجديد لها – تراجعاً من جانب الاستعماريين أمام ضغط الحركة الجماهيرية في السودان. وأبان أن هذا التراجع الاستعماري يمكن استغلاله لصالح الشعب السوداني. فهل يمكن القــول كذلك يا ترى بأن المؤسسات الدستورية (البريطانية) – مثل المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية ولجنة تعديل الدستور – كانت تمثل تراجعاً من جانب المستعمرين يمكن استغلاله لصالح الشعب السوداني كما كان يقول دعاة الاستقلال عن كل من مصر وبريطانيا في ذلك الوقت؟ وهل يمكن القول ياترى بأنه كان من الممكن تقليل الخسائر واختصار الطريق إلى الاستقلال التام لو أن كلمة السودانيين قد اجتمعت في ذلك الوقت على استغلال هذه المؤسسات الدستورية (البريطانية) لصالح الشعب السوداني بوصفها تراجعاً من المستعمرين أمام ضغط الحركة الجماهيرية في السودان ؟ أم أن الحكومات المصرية السابقة لثورة يوليو ١٩٥٢ المصرية كانت هي العقبة الرئيسية في سبيل مثل هذا الإجماع الوطني (الممكن) على استغلال مثل هذه المؤسسات الدستورية الناقصة لصالح الشعب السوداني بوصفها تراجعاً من جانب الاستعمار فرضته عليه الحركة الجماهيرية في البلاد؟ ربما كان الأمر أعقد بكثير من هذا

التبسيط ؛ ولكنه تساؤل يتقاضى حقه من التأمل والتفكير ، لأن دعوة الاستقلال التام عن كل من دولتي الحكم الثنائي – مهما اختلفت وجهات النظر حول صدق دعاتها – هي التي قدر لها أن تنتصر في نهاية المطاف ، على الرغم من خوض الحزب الوطني الاتحادي لمعركة الانتخابات البرلمانية على أساس بطاقة الاتحاد مع مصر وفوزه بالأغلبية في هذه الانتخابات. إن المؤرخ المنصف ينبغي عليه أن يسمي الخطأ خطأ والصواب صواباً ، فإن ذلك لا يقدح في وطنية أحد من رواد الحركة الوطنية الذين عملوا مخلصين – كل على شاكلته – من أجل ما كانوا يرونه محققاً لأماني شعبهم في الحرية والكرامة والسيادة الوطنية. غير أني عجبت لما أورده الأستاذ عبد اللطيف الخليفة عن تأييده لترشيح السيد علي البرير لنفسه لدخول البرلمان المصري. فهو قد أيد ترشيح البرير " لا لأنه سيحقق وحدة وادي النيل ؛ فالبرلمان آنذاك لا يحققها ، وقد كان موجوداً منذ عشرات السنين بعد إعلان الاستقلال الناقص (لمصر) ولم يحقق وحدة وادي النيل. ولكن هدفنا كان الحصول على فرصة لإسماع صوت السودان من خلال البرلمان المصري. ولو وجدنا فرصة في أي برلمان آخر ، ولو كان مجلس العموم البريطاني ، لما تأخرنا في انتهازها حتى نستطيع أن نشفي غليلنا بالتنديد بسياسة الاستعمار الإنجليزي وفضح خباياه ومآسيه في السودان ".[٦٤] ربما صح أن يقال إن مؤسسات التطور الدستوري الناقصة في السودان كان فيها – على ضعفها ووهنها – متسع لإبداء الرأي على أقل تقدير. وقد دعت حكومة السودان الاستعمارية للاشتراك فيها من كانت تعلم بدعوتهم لاتحاد السودان مع مصر. فأيهما أنفع للحركة الوطنية السودانية : الاشتراك في عضوية البرلمان المصري أم الاشتراك في عضوية المؤسسات الدستورية (الناقصة) في السودان؟

ورغم مقاطعة الأحزاب الاتحادية وقوى اليسار ومقاومتها للمؤسسات الدستورية ، فقد ذكر الأستاذ أحمد محمد يسن أن سكرتارية المجلس الاستشاري قد حشد لها عدد وفير من المثقفين السودانيين ، " ربما لم يحدث نظيره فيما بعد في الجمعية التشريعية أو البرلمـــان الأول "، فكان من بينهم القاضي أبورنات

(مترجمـــاً للمجلس)، والسيدان داؤد عبد اللطيف وعبد الرحيم أبوبكر (للسكرتارية)، والأساتذة جمال محمد أحمد وبشير محمد سعيد ومحمد إبراهيم خليل (مسجلين).[٦٥] كما أورد الأستاذ أحمد محمد يسن ما أسماه " بعض إشراقات الجمعية التشريعية " ودلل عليها مذكراً بالاقتراح الذي تقدم به الأستاذ محمد أحمد محجوب في عام ١٩٤٩ مطالباً بمنح السودان الحكم الذاتي في أو قبل ديسمبر ١٩٥٦ درءاً لمخاطر تعديل اتفاقية ١٩٣٦ قبل انتهائها بما قد يضر بمصلحة السودان في تقرير مصيره ؛ وأشار أيضاً إلى اقتراح الحكم الذاتي الذي تقدم به حزب الأمة في ديسمبر ١٩٥٠ وأجازته الجمعية التشريعية ، وإلى " دستور لا بأس به " وضعت مسودته لجنة تعديل الدستور وعملت به الحكومة الانتقالية في فترة الحكم الذاتي مع بعض التعديلات ".[٦٦] وقال إن الجمعية التشريعية " أجازت بعض مشروعات القوانين المفيدة مثل قانون الجنسية وتعليم اللغة العربية في الجنوب وتأميم مشروع الجزيرة وقانون العمل ونقابات العمال ومشروع العشر سنوات لتطور التعليم في السودان وقانون الحكم المحلي ، وغيرها ".[٦٧]

وقال الأستاذ محمد خير البدوي إن من ضمن القضايا الهامة التي ناقشها المجلس الاستشاري قضية الجنسية السودانية ، وقضية مستقبل مشروع الجزيرة "الذي كانت تديره حتى ذلك العهد شركة بريطانية وتتحكم من خلاله في التوجهات والسياسات الاقتصادية في السودان لأن المشروع (مليون فدان) هو عصب الاقتصاد السوداني ويشكل ريع إنتاجه من الأقطان ثلثي إيرادات الخزانة العامة. وقررت الحكومة على ضوء توصيات المجلس الاستشاري عدم تجديد الامتياز الممنوح للشركة البريطانية عند انتهاء أمده في عام ١٩٥٠ وتأميم مشروع الجزيرة ليصبح ملكاً خالصاً للسودان ". وقد كانت قضية الجنسية السودانية قضية بالغة التعقيد لارتباطها باتفاقيات الحكم الثنائي. وكانت الحكومة تخشى مناقشتها في المجلس لأن ذلك يغضب المصريين ، فهم لا يعترفون بجنسية سودانية مستقلة عن الجنسية المصرية. كما أن اتفاقيات الحكم الثنائي

تجاهلت عن عمد تحديد الهوية السودانية ولم تعتبر سكان السودان رعايا مصريين أو بريطانيين ، ومهما كانت توصيات المجلس الاستشاري في هذا الخصوص فإنها لا تعلو على نصوص اتفاقيات ١٨٩٩ الموقعة بين دولتي الحكم الثنائي. ولكن ، رغم ذلك ، سمحت حكومة السودان للمجلس الاستشاري – في نهاية الأمر – بمناقشة قضية الجنسية ، باعتبار المجلس الناطق الدستوري باسم السودانيين في نظر الحكومة. ولمـــا تم ذلك ، " اهتدت الحكومة عند سن قانون الجنسية السودانية بالآراء التي طرحت خلال مداولات المجلس الاستشاري. وقد كانت قضية الجنسية السودانية ضمن المطالب التي اشتملت عليها مذكرة مؤتمر الخريجين في ٣ أبريل ١٩٤٢. "[٦٨]

وكان من الضروري الحصول على رأي الجمعية التشريعية حول تقرير ستانلي بيكر الذي تضمن توصيات لجنة تعديل الدستور قبل إدخال التعديلات المقترحة في هذه التوصيات على الدستور ." وتناولت الجمعية هذه المسائل بالمداولة التفصيلية في جو ودي وصريح ، ثم أجازت المشروع في مايو من عام ١٩٥٢. وقد نص مشروع الدستور على قيام مجلس للنواب من سبعة وتسعين عضواً ، ومجلس للشيوخ من خمسين عضواً ، ثلاثون منهم يتم انتخابهم عن دوائر المديريات ، وعشرون يعينهم الحاكم العام. ونص أيضاً على منح الحاكم العام سلطات خاصة لحماية المديريات الجنوبية ومنحها الضمانات التي كان ينشدها رجال السياسة فيها. وأرســل مشروع القانون بعد ذلك إلى دولتي الحكم الثنائي للحصول على موافقتهمـــا عليه ".[٦٩]

وفي اللقاء الذي تم بين مستر سلوين لويد ولجنة جوبا في ٢٦ مارس ١٩٥٣ في الخرطوم اقترح قوردون ايوم عضو اللجنة أن يقاطع الجنوبيون الانتخابات إذا لم يجدوا من الشماليين معاملة حسنة ، وركز كثيراً على المقاطعة؛ ولكن زملاءه الآخرين لم يؤيدوه. وتحدث بوث ديو قائلاً إن مثل هذه المقاطعة لا

نفع فيها ،" فالأشقاء (حزب سياسي شمالي) قاطعوا انتخابات الجمعية التشريعية في عام ١٩٤٨ دون أن يحقق لهم ذلك نفعاً على الإطلاق."[٧٠]

ويبدو أن مقاطعة الأشقاء للجمعية التشريعية لم تفلح في تحويلها تماماً إلى مؤسسة عديمة الجدوى. فهي قد اشتملت على ممثلين لجنوب البلاد ، وكان لاشتراكهم فيها إلى جانب الشماليين أثر إيجابي على الأوضاع في الجنوب. فقد كتب الأستاذ بشير محمد سعيد يقول : " وافتتحت الجمعية التشريعية في الخامس عشر من ديسمبر ١٩٤٨ ، وهي تضم ثلاثة عشر عضواً جنوبياً يمثلون مديريات الجنوب كلها ... واستمرت هذه الحال حتى تم توقيع اتفاقية السودان بين بريطانيا ومصر في الثاني عشر من فبراير ١٩٥٣. وشهد الجنوب في هذه الفترة تقدماً ملموساً في المجالات الاقتصادية والتعليمية والإدارية ، إذ انتظم العمل في مشروع الزاندي بسائر فروعه ، وأنشئت مناشير قطع الأخشاب في بعض مناطق الجنوب ، وتحسنت طرق المواصلات ، وادخل نظام تعليم موحد بما في ذلك تدريس اللغة العربية ، وأنشئت مجالس للحكومة المحلية في كل المراكز تقريباً ، وسمح بمنح رخص التجارة بلاقيود لكل السودانيين شماليين كانوا أو جنوبيين ، وأصبح التنقل بين شطري القطر ميسوراً ".[٧١] فذلك هو قبول الدائن من المدين سداد بعض الدين ومطالبته بالباقي ، في المثل الذي ضربه السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته.[٧٢]

ولقد أورد الأستاذ أحمد سليمان الأسباب التي حملت – من وجهة نظره – دعاة الاستقلال ، وفي طليعتهم الإمام عبد الرحمن المهدي ، على مهادنة الإدارة البريطانية في السودان عموماً ، والمشاركة في مؤسساتها الدستورية (مثل المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية) على وجه الخصوص. فبدأ يسرد الأسباب التي حدت بالإمام عبد الرحمن المهدي لمساندة بريطانيا ضد تركيا عند إندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وتوقيعه على سفر الولاء ، وأشار إلى قول الإمام عبد الرحمن في مذكراته :" ولقد كانت الحكومة ترى أن

محاربة المهدي للأتراك في الماضي تدعم قضيتها ضد تركيا في السودان. وقد بدأت الحكومة تلطف سياستها وتتسامح في ذكر اسم المهدي. وقد وضع هذا الاتجاه حداً مؤقتاً للسياسة التعسفية نحو الأنصار التي وضعها سلاطين باشا ، وكان بوصفه مفتشاً عاماً على السودان يشرف على تنفيذها ".[٧٣] قال الأستاذ أحمد سليمان :" ولم يكن يخفى على الإنجليز في حينها ، الدوافع الكامنة والمغلفة لمبادرة إبن المهدي وافتعاله الحماس لقضية الحلفاء ، ولكن حاجتهم لتأييده لهم في معركتهم ضد تركيا جعلتهم يخففون من غلواء عدائهم له ولمخلفات وتراث المهدية، ويقبلون مكرهين صاغرين الاعتراف العلني بمكانة إبن المهدي المرموقة ضمن علماء وزعماء البلاد. وقد أشار أحد المؤرخين الإنجليز إلى تلك البداية الطيبة في علاقة قومه بكبير أسرة المهدي بقوله (لقد أخرجت حكومة السودان الجن من القمقم ، وسيندم القوم إذْ لن يستطيعوا أن يرجعوه إلى قواعده ومحبسه مرة أخرى). ولعل هذا المؤرخ الأجنبي قد أنصف إمام الأنصار بأكثر مما فعل نفر من المؤرخين السودانيين الذين أثبتوا واقعة توقيعه على سفر الولاء دون إشارة إلى الأسباب التي حدت به لمصانعة الحكام المستعمرين ". وقال :" وكان السيد عبد الرحمن يتحين الفرص لمد جسور الثقة بينه وبين الحكومة ، ولتمهيد الطريق إلى تصور مشترك ولتبادل المنفعة ؛ تصور يجعلها تقلع عن تنفيذ السياسة التي اختطتها لتحكم مسارها في الفترة التي أعقبت احتلال البلاد والتي كانت تقضي بتطويق جيوب المهدية وتصفية كافة مواقعها واقتلاع جذورها من النفوس إذا ما استطاعت السلطة الجديدة إلى ذلك سبيلاً. وكانت الإدارة الاستعمارية قد لجأت إلى أسلوب التصفية الجسدية فقتلت الخليفة عبد الله في أم دبيكرات والصديق ابن الإمام المهدي ، وأعدمت الخليفة شريف وابني المهدي الفاضل والبشرى ، وعمدت إلى تشريد من بقي من أفراد أسر المهدي وخلفائه البالغين منهم ونفيهم إلى خارج البلاد في أقصى شمال مصر وبعدها إلى حلفا ".[٧٤] وتحدث عن اشتراك الاستقلاليين في " المؤسسات الدستورية التي افتتحها الحاكم العام كالمجلس الاستشاري والجمعية التشريعية رغم عيوبها

الظاهرة وقصورها عن تلبية طموح الشعب ، فقال :" ولم يكن السيد عبد الرحمن ليجهل تلك العيوب ولكنه كان مكرهاً على قبول مبدأ التدرج الدستوري. فقد كان على قناعة تامة بأنه ليس ثمة سبيل آخر لتحقيق استقلال البلاد وتصفية قواعد الحكم الثنائي ؛ وهو الذي لمس أكثر من غيره من الزعماء المدنيين والطائفيين والسياسيين بطش الإدارة الاستعمارية التي لم تكتف بقتل الخليفة وكبار أفراد أسرته في الأسابيع القليلة التي تلت انتصارها في معركة كرري ، بل قتلت أخويه اليافعين الفاضل والبشرى وقريبه الخليفة شريف في قرية الشكابة وقذفت بجثثهم في النهر بعد أن أثقلتها بالحجارة كي لا تطفو. وقد تم كل ذلك أمام عينيه ولم يكن قد بلغ الرابعة عشر من عمره ؛ بل لم يسلم هو نفسه من أذى المجرمين القتلة فقد أصابه الرصاص في صدره إصابات بليغة. وبالرغم من أنه كان ينزف دماً إلا أن القـــوة المسلحة الباغية لم تشأ أن تسعفه أو تحمله ضمن الجرحى الآخرين إلى مستشفى سنار خشية اتهام أفرادها بمعرة محاولة قتل صبي لم يبلغ الحلم بعد ".

وقال إن النكبات التي توالت على السيد عبد الرحمن عجمت عوده ، ولم يكن آخرها ثورة ودحبوبة التي قمعتها السلطات المحتلة للبلاد بأشد أنواع القسوة. وهي التي قال عنها الإمام عبد الرحمن المهدي في مذكراته :" ... ولقد أثبتت تلك الحادثة للحكومة أن شعلة المهدية لم تخمد في نفوس كثير من الناس وأنها مازالت قوة فعالـــة ، فخشيت الحكومة أن تتجمع عناصر الأنصار في صعيد واحد فعدلت سياستها نحونا وسمحت لنا بالذهاب لأم درمان ...".[٧٥]

وقال أحمد سليمان إن قمع حركة ١٩٢٤عزز الرأي القائل بعدم جدوى مقارعة الإنجليز بالسلاح وبضرورة مداراتهم ومهادنتهم ، وشبه الموقف الذي اتخذه السيد عبد الرحمن منهم بموقف بعض أئمة الشيعة من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الإمام زين العابدين والإمام جعفر الصادق الذين أخذا بالتقية في وجه الأعداء. وقال :" ولعل الدليل على أن السيد عبد الرحمن لم يكن في قرارة نفسه راغباً في التعاون مع أعداء ملته راضياً عن الامتثال لأوامرهم

وتوجيهاتهم أنه كان يتحين فرص الكيد لهم بالحض على إبداء التذمر من مظاهر استبدادهم تارة وبالتقرب من المصريين تارة أخرى ". وضرب للأولى مثلاً بإضراب طلبة كلية غردون عام ١٩٣١ عندما " كان إبنه الصديق في طليعة الطلبة الذين قادوا ونظموا الإضراب. ولم يكن السيد الصديق ليفعل ذلك إلا بتوجيه من والده أو على الأقل إلا برضاه ". وضرب للثانية مثلاً بإكرام السيد عبد الرحمن لأعضاء الجمعية الزراعية الملكية المصرية التي زارت السودان برئاسة فؤاد أباظة باشا عام ١٩٣٥ ، ودعاهم السيد عبد الرحمن إلى الجزيرة أبا " فأكرم وفادتهم وأحسن استقبالهم بما لم يفعله أحد مثله ". وقال :" وربما كانت أعظم مواقفه من الإدارة الاستعمارية مسارعته إلى تأييد إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ وإسقاط اتفاقية الحكم الثنائي. ولم يغفر له الإنجليز فعلته هذه فقد ردوا عليه بتحريض أعوانهم من زعماء القبائل ورجالات الإدارة الأهلية وبعض كبار الموظفين على تكوين الحزب الجمهوري الاشتراكي ... كما أنه استجاب فوراً لدعوة الرئيس محمد نجيب لزيارة مصر في الأيام الأولى لإنتصار ثورة يوليو. ووجه أعوانه من السياسيين في التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٥٢ للتوقيع على اتفاقية الجنتلمان التي حررت بالقاهرة مع الجانب المصري برئاسة اللواء نجيب. وكان السيد علي الميرغني قد وجهت له دعوة مماثلة لزيارة القاهرة ولكنه لم يستجب لها في وقتها متذرعاً بعدم تحمله برد القاهرة القارص. وقد قبل السيد عبد الرحمن الدعوة رغم البرود الذي كان قد قابله مع بعض كبار رجالات مصر ورغم الحملة العدائية التي استقبلته بها بعض صحفها في آخر زياراته لها قبل سنوات قليلة من تلبيته لدعوة القادة الجدد. وكانت الصفاقة بل الوقاحة قد بلغت عند بعض الصحفيين المصريين درجة جعلتهم يطالبون بالقبض عليه وإعدامه كثائر خرج عن طاعة الملك ... وكان موقف الصحافة البريطانية من زيارة الرجل للندن يختلف اختلافاً بيناً عن موقف رصيفاتها المصريات ، وكذلك كان حال استقبال كبار الساسة البريطانيين أمثال كلمنت أتلي ومن بعده خلفه مستر ونستون تشرشل ، فقد كانوا يتسابقون على توقيره والاحتفاء به ".[٧٦]

هوامش الفصل الثامن

١- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله . دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبرائر ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٩٧. ص ١٠٤.

٢- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣.دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٨ . الطبعة الأولى. ص ٥٥٦ – ٥٦١.

٣- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه . دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢ . ص ١٤٦.

٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩.

٥- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق) . مصدر سابق . ص ١٤٧ – ١٤٨.

٦- نفس المصدر . ص ١٤٧.

٧- عبد المحمود أبو شامة : من أبا إلى تسلهاي . المطبعة العسكرية ، أم درمان ، نوفمبر ١٩٨٧ . ص ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٣١٧، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٩ – ٤٦٣.

٨- إبراهيم فوزي : السودان بين يدي غردون وكتشنر ج/١ . القاهرة ١٣١٩ هـ. ص ٣٤٤.

٩- عبد المحمود أبو شامة : المسيحية من نبتة إلى المهدية . مطبعة الحرية، أم درمان . الطبعة الأولى أغسطس ٢٠٠٢ . ص ١٤٠ – ١٤١.

١٠- يوسف فضل حسن في : " المقدمة " لكتاب : الإمام عبد الرحمن المهدي– مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي . مكتبة مدبولي ، القاهرة .

عربية للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ٢٠٠٢ . ص ٣. (نشير إلى هذا المرجع بكلمة " عماعم " فيما بعد).

١١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٥٧٠ – ٥٧٦.

١٢- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ١٥٣ – ١٥٤ نص الرسالة.

١٣- نفس المصدر . ص ١٥٥ – ١٥٩ نص الاتفاقية.

١٤- نفس المصدر . ص ١٦١ – ١٦٤.

١٥- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٥٨٤ – ٥٨٩.

١٦- نفس المصدر . ص ٥٩٥ – ٥٩٧.

١٧- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ١٦٥ –١٦٦.

١٨- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلالـــه ... مصدر سابق. ص ١٨٧.

١٩- عثمان حسن أحمد : إبراهيم أحمد ١٩٠٠ – ١٩٨٨ . حياة إنسان ، بين الأصالة والتحديث . دار مصحف أفريقيا ، الخرطوم ٢٠٠٣ . ص ٧٩.

٢٠- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية . دار غريب للطباعة ، القاهرة ٢٠٠١ . ص ٣٦٩ –٣٧٠.

٢١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٦٠٠ – ٦٠١.

٢٢- نفس المصدر . ص ٦٠٦.

٢٣- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٢٣١.

٢٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٦٠٨.
٢٥- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٢٣٢- ٢٣٤.
٢٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق. ص ٦٠٩ – ٦١٠.
٢٧- أحمد خير : كفاح جيل . الدار السودانية للكتب . القاهرة ٢٠٠٢ . ص ٩٨.
٢٨- بركات موسى الحواتي : قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية . مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٩٧. الطبعة الأولى . ص ١١٧.
٢٩- نفس المصدر . ص ١١٨.
٣٠- أحمد خير : كفاح جيل . الدار السودانية للكتب . القاهرة ٢٠٠٢ . (تقديم بقلم مدثر عبد الرحيم) . ص ٧.
٣١- كامل محجوب : تلك الأيام . ج/٢ بدون تاريخ . ص ١٨ – ١٩.
٣٢- محمد إبراهيم ابوسليم : الإمام عبد الرحمن المهدي – مرشد مصدري . عماعم . مصدر سابق . ص ٤٧٢ – ٤٧٣.
٣٣- دونالد هولي : نقوش الخطى على رمال السودان . نقله إلى العربية موسى عبد الله حامد . مطبعة الحرية ، أم درمان ٢٠٠٢ . ص ١٨٧.
٣٤- أحمد خير : كفاح جيل . مصدر سابق . ص ٨٨.
٣٥- محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان . دار النهار – بيروت ١٩٧٤ . ص ٤٤.
٣٦- أحمد إبراهيم دياب: تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ – ١٩٥٣. دراسة وثائقية . بغداد ١٩٨٤ . ص ٢١٠ – ٢١١.
٣٧- نفس المصدر . ص ٣٣٢ – ٣٣٣.

٣٨- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٦١١.

٣٩- نفس المصدر . ص ٦١٢.

٤٠- نفس المصدر . ص ٦١٥ هامش رقم ٣١.

٤١- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥ . الناشر : مكتب عبد الكريم ميرغني . الطابعون : دار مصحف أفريقيا . الطبعة الأولى ٢٠٠٢ . ص ٥١٥.

٤٢- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٦١٣ – ٦١٤.

٤٣- نفس المصدر . ص ٦١٧ – ٦٢٠.

٤٤- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ١٦٧ –١٧١ نص الوثيقة.

٤٥- فدوى عبد الرحمن علي طه: كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢١٢.

٤٦- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ١٧٢.

٤٧- نفس المصدر . ص ١٧٣.

٤٨- نفس المصدر . ص ١٨٠ – ١٨٤ نص الاتفاقية . انظر أيضاً بركات موسى الحواتي في : قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية . مصدر سابق . ص ٢٩١ – ٢٩٣.

٤٩- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٦٣٢.

٥٠- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ٢٢٥هامش رقم ٦٩.

٥١- فدوى عبد الرحمن علي طه: كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢٣٤ – ٢٣٦.
٥٢- نفس المصدر . ص ٢٣٢ – ٢٣٣.
٥٣- كامل محجوب : تلك الأيام . ج/١ . شركة دار البلد للطباعة والنشر ، الخرطوم ١٩٩٣ . ص ١١٠.
٥٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٦٢٨.
٥٥- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٢٣– ٢٣٧.
٥٦- فدوى عبد الرحمن علي طه: كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢٣٠ – ٢٣١.
٥٧- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥. مصدر سابق . ص ٥١٧.
٥٨- انظر صحيفة " الأيام " السودانية العدد ٨٠٩٠ الخميس ٦ يناير ٢٠٠٥ ، ص ٥. وكذلك جريدة " الصحافة " السودانية العدد ٤١٦٧ الخميس ٦ يناير ٢٠٠٥ ، ص ٣.
٥٩- فدوى عبد الرحمن علي طه: كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢٣٢.
٦٠- بركات موسى الحواتي : قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية . مصدر سابـــق . ص ١٧٦ – ١٧٧.
٦١- نفس المصدر . ص ١٧٦.
٦٢- بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية – ١٩٥٢ – ١٩٥٦م. الطبعة الأولى ١٩٩٣ ، مطبعة جامعة الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر . ص ٢٧.

٦٣- نفس المصدر . ص ٢٩ . انظر أيضاً فدوى عبد الرحمن علي طه في : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق . ص ٢٢٠.

٦٤- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة ج/١ ، ١٩٣١ – ١٩٤٨. الطبعة الأولى ١٩٨٨ . مطبعة جامعة الخرطوم . ص ٢٧٢.

٦٥- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن ... مصدر سابق . ص ١٣٤.

٦٦- نفس المصدر . ص ٢١٠ – ٢١١ ، ٢١٨.

٦٧- نفس المصدر . ص ٢٠٦.

٦٨- محمد خير البدوي : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية – مطبعة جامعة الخرطوم . بدون تاريخ . ص ٢٧٩.

٦٩- بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية ١٩٥٢ – ١٩٥٦م. مصدر سابق . ص ٨.

٧٠- نفس المصدر . ص ٣٣ – ٣٤.

٧١- نفس المصدر . ص ١٣٠.

٧٢- جهاد في سبيل الاستقلال (يشتمل على مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي).أشرف على إعداده الصادق المهدي .طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم. بدون تاريخ . ص ٤٥.

٧٣- نفس المصدر . ص ١٩.

٧٤- أحمد سليمان : ومشيناها خطى . صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى . الجزء الثاني . دار الفكر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ١٩٨٦. ص ١٧٢ – ١٧٣.

٧٥- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ١٤.

٧٦- أحمد سليمان : ومشيناها خطى ج/٢ . مصدر سابق . ص ١٧٧ – ١٧٩.

الفصل التاسع

١ - الانتخابات البرلمانية .

٢ - هل دعمت بريطانيا حزب الأمة ؟

٣ - نتيجة الانتخابات .

٤ - كيف استقبل السيد عبد الرحمن نتيجة الانتخابات ؟

٥ - حوادث أول مارس ١٩٥٤ .

٦ - عامان حاسمان .

٧ - الأحزاب العقائدية : الحزب الشيوعي والإخوان المسلمون ؟

الانتخابات البرلمانية:

في الثامن من أبريل ١٩٥٣ أعلن الحاكم العام عن تكوين لجنة الانتخابات بمقتضى المادة السابعة من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير (اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ الموقعة بين دولتي الحكم الثنائي). وجاء تشكيل اللجنة برئاسة سكومارسن الهندي الجنسية رئيساً، وعضوية عبد الفتاح حسن رئيس أركان حرب القوات المصرية في السودان ممثلاً لمصر، وعضوية مستر بني ممثلاً للمملكة المتحدة، وعضوية مستر ووريك بيركنز ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية، وعضوية ثلاثة من السودانيين هم السادة : عبد السلام الخليفة عبد الله ممثلاً لحزب الأمة، وخلف الله خالد ممثلاً للحزب الوطني الاتحادي ، وغردون بولي ممثلاً لجنوب السودان. وقد حدد الملحق الثاني من اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ مهام وسلطات لجنة الانتخابات التي كان من بينها الإشراف على الإعداد للانتخابات وإجراؤها وكفالة حيدتها، على أن تجري كلها في وقت واحد ما أمكن ذلك، وترفع اللجنة تقريراً لحكومتي مصر وبريطانيا عن سير الانتخابات. وشرعت اللجنة فور تعيينها في الاضطلاع بمهمتها، ولكنها أعلنت في الخامس من مايو ١٩٥٣ عن تأجيل الانتخابات إلى ما بعد منتصف أكتوبر ١٩٥٣ (نهاية موسم الأمطار)، على أن يستغرق الاقتراع في كل الدوائر فترة خمسة أسابيع.

وكان قد اتضح لحزب الأمة بعد برهة قصيرة من توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ أن حكومة مصر تمارس أنشطة دعائية مختلفة لدعم الحزب الوطني الاتحادي والتأثير على الناخبين من خلال الجهاز الذي أنشأه العهد الملكي للترويج لوحدة وادي النيل في السودان عن طريق مصلحة الري المصري ومكتب الخبير الاقتصادي المصري. وذلك من غير اعتبار لاتفاقية الجنتلمان التي وقعتها الحكومة المصرية مع الاستقلاليين في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٣ وتعهدت الحكومة المصرية في البند الرابع منها بالالتزام بما يلي :

١- عدم إنفاق أي أموال مصرية لدعم أي هيئات سياسية في السودان.
٢- أي معونات مادية أو اقتصادية مصرية للسودان يجب أن تقدم عن طريق حكومة السودان لفائدة كل السودانيين.
٣- أي معونات مصرية للسودان في مجال الثقافة والصحة وغيرهما يجب أن يتم تقديمها لحكومة السودان لتوظيفها لصالح السودانيين كلهم دون اعتبار لطائفة معينة أو حزب معين.

بالنسبة لحزب الأمة فقد تمثل خرق الحكومة المصرية لهذا البند من اتفاقية الجنتلمان ولبنودها الأخرى في أنشطة دعائية مصرية شتى كان من بينها :

١- تتابع زيارات بعض المسئولين المصريين مثل صلاح سالم وغيره للقيام بالدعاية للحزب الوطني الاتحادي في السودان.
٢- قيام الحكومة المصرية بدعوة الأعيان والتجار والمدرسين وزعماء العشائر السودانيين لزيارة مصر بطريقة غير مسبوقة ونقلهم إلى مصر بطائرات خاصة واستضافتهم في أفخم الفنادق في القاهرة وغمرهم – لدي عودتهم – بالهدايا.
٣- تقديم الدعم المالي والإعلامي للحزب الوطني الاتحادي والطوائف والهيئـــات المؤيدة له.
٤- منح السودانيين العاملين بمصر أو المقيمين بها أموالاً وإجازات مفتوحة ليسافروا إلى السودان ويعملوا على مساندة مرشحي الحزب الوطني الاتحادي في الدوائر التي ينتسبون إليها.
٥- تسخير الوعاظ الدينيين للدعوة لخيار الارتباط بمصر.

احتجاجاً على كل ذلك أصدر عبد الله خليل سكرتير عـــام حزب الأمة – نيابة عن حزبه – تصريحاً في مارس ١٩٥٣ قال فيه :" إنني أرحب بوحدة وادي النيل إذا أرادها السودانيون بعيداً عن الإكراه والإغراء. ولكنني لا أوافق

مطلقاً على أن تقوم واحدة من الدولتين سواء بإغراء السودانيين أو بإكراههم بأي وسيلة من وسائل الدعاية والإملاء لتأييد رأي من الآراء. وإنني أدعو الدولتين معاً في هذه الفترة إلى ترك السودانيين أحرارا حتى يقرروا ما يشاءون ".[1]

وفي ٢٢ أبريل ١٩٥٣ سافر وفد من حزب الأمة مكون من عبد الرحمن علي طه وعبد الرحمن عابدون وعلي بدري إلى القاهرة ، حيث عقد اجتماعات عاصفة مع محمد نجيب وصلاح سالم وحسين ذو الفقار وصفها عبد الرحمن علي طه بأنها كانت اجتماعات " بالغة العنف ". ويبدو من قوله أن الحكومة المصرية اعترفت بانتهاكها لاتفاقية الجنتلمان. وفي ٣٠ أبريل ١٩٥٣ بعث نجيب بخطاب إلى السيد عبد الرحمن أرفق معه مسودة البيان الذي قال إنه يعتزم إصداره لطمأنة الشعب السوداني من التدخل المصري حسب اتفاقه مع وفد حزب الأمة في الاجتماعات السالفة الذكر والتي انعقدت في القاهرة في ٢٣ و ٢٤ و ٢ ابريل ١٩٥٣. وجاء في مسودة البيان أن المشاكل التي خلفتها العهود السابقة كالتركة المثقلة ، وأن على السودانيين أن يكونوا يداً واحدة ، وأن مصر " تفضل استقلال السودان ألف مرة على اتحاد يأتيها بطرق وأساليب مصطنعة ".

وبعد دراسة الهيئة القيادية لحزب الأمة لمسودة بيان اللواء نجيب رد السيد عبد الرحمن على نجيب بخطاب أرفق معه رسالة بتوقيع رئيس حزب الأمة تتضمن رأي الحزب في مسودة البيان. قال السيد عبد الرحمن في خطابه إنه يوافق اللواء نجيب في أن " الحالة الخطرة التي نشأت مؤخراً في السودان ما هي إلا من مخلفات العهد البائد في مصر والذي امتد فساده إلى ربوع السودان فعمل على تفريق كلمة أبنائه في الوقت الذي نعمل فيه على ضم الصفوف لتحقيق هدف البلاد الأسمى في حريتها واستقلالها. ولكن شاءت قدرة الله على أن تطهر مصر من ذلك الداء على يديكم فتنمحي آثاره في مصر ويتم بيننا وبينكم ذلك الاتفاق التاريخي الذي نعتبره من أقوى دعائم حركتنا في تحقيق حرية السودان واستقلاله فيتمكن أبناؤه وأبناء مصر من ربط علاقاتهم الوثيقة الدائمة المبنية على المصلحة العملية للقطرين الشقيقين ". وأما رسالة حزب الأمة

التي أرفقها السيد عبد الرحمن مع خطابه ، فقد بدأت بشكر نجيب على تصريحه " الهام الخطير " الذي أدلى به لوفد حزب الأمة في القاهرة ، وقالت إنها فهمت من هذا التصريح أن اللواء نجيب مصمم على أن يوقف في الحال وطوال الفترة الانتقالية كل ما يلي :

١- المال للدعاية للاتحاد أو الوحدة من أي مصدر مصري.
٢- أي دعاية في السودان يقوم بها الساسة أو الوعاظ لصالح الوحدة مع مصر.
٣- استدعاء الأفراد والهيئات السودانية لزيارة مصر.
٤- إنشاء المؤسسات وتمويلها ، إلا إذا كان ذلك بموافقة السلطات السودانية وعلمها.
٥- إيقاف المرتبات التي كانت مصر تدفعها للأفراد المشتغلين بالدعاية لوحدة وادي النيل.

واقترحت رسالة رئيس حزب الأمة إلى اللواء نجيب تعديل مسودة البيان الصادرة من اللواء نجيب بحيث يشار فيه إلى " أن مصر الجديدة ... تعلم أن حكومات العهد البائد قد أرسلت للسودان مبالغ كبيرة من المال لتستعمل في الدعاية للاتحاد أو الوحدة ...". ولكن اللواء نجيب عقب في ١٩ مايو ١٩٥٣ على خطاب رئيس حزب الأمة معترضاً على اقتراح التعديل لمسودة البيان ، قائلاً إن الإشارة إلى عهود سابقة " ربما غرزت مرارة في النفوس ، فضلاً على أنها لا ترتكن على وقائع يمكن إثباتها ، فنتفرق شيعاً ونهدم بأيدينا السلاح الذي مكننا من إرغام الإنجليز على الاعتراف بحقوق السودانيين في العيش كراماً معززين اسياداً على بلادهم ". وقال نجيب إن " الدعاية المصرية " ما هي إلا وهم صوره الإنجليز لإخافة السودانيين لينسوا النفوذ البريطاني المتمثل في الآتي:

١- السلك الإداري والسلطة التنفيذية الواسعة التي يتمتع بها.
٢- المؤسسات التجارية التي تسيطر على الميزان التجاري وتمسك بخناق الحياة الاقتصادية.

٣- الإرساليات التبشيرية التي تعمل في الخفاء لمساعدة الاستعمار.

٤- مكتب الخبير التجاري وما يجريه من اتصالات برجال السياسة تحت ستار الاقتصاد،

وأكد نجيب تمسكه باتفاقية الجنتلمان التي وقعها مع حزب الأمة ، وحياد مصر التام فلا تدعو للاتحاد أو الاستقلال ، وأن مصر لن ترسل أموالاً لأغراض سياسية في السودان. ولكن الذي أثار دهشة حزب الأمة وقلقه أن نجيب تعرض في تعقيبه إلى مسائل لم يتم بحثها في اجتماعاته مع وفد حزب الأمة. فقد ذكر أن المصالح المشتركة بين البلدين تتلخص في رسم سياسة موحدة بخصوص توزيع مياه النيل واقتصاديات البلدين ومسائل الدفاع. وقال إن الفرق بين الاتحاد والاستقلال " بسيط كل البساطة ". ففي حالة الاستقلال ترتبط الدولتان بمعاهدة تشرف على تنفيذها هيئة مشتركة بعد الرجوع إلى الحكومتين. وفي حالة الاتحاد ستكون هناك هيئة مشتركة تعمل بتوجيه الحكومتين في المسائل التي كانت ستتناولها المعاهدة.[٢]

ولكن يبدو أن حزب الأمة كان يخشى أن تقود اتجاهات مصر الجديدة – التي تزعم أن الفرق بين الاستقلال والاتحاد بسيط كل البساطة – إلى استقلال صوري " ظاهره الرحمة وباطنه العذاب "، فالدعاية المصرية لم تزل تتعاظم رغم وعود نجيب بكفكفتها. لذلك قال الأستاذ عبد الرحمن علي طه في معرض تعليقه لاحقاً على تصاعد هذه الدعاية :" الواقع أن الجو الحر المحايد لا وجود له، فإنجلترا قد وفقت في حل مشكلة قنال السويس حلاً يتفق مع مصالحها ، وبذلك أصبحت صديقة حميمة ، ولا يعقل إنسان بعد هذه الصداقة أن تتدخل إنجلترا (بوصفها طرفاً في الاتفاقية) وتعترض على خرق مصر للحياد ، أو تجيب على الاحتجاجات المتكررة التي أرسلها وما زال يوالي إرسالها حزب الأمة ". يشير عبد الرحمن علي طه هنا إلى الاتفاق الذي توصلت إليه بريطانيا مع مصر في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وكان من ضمن ما نص عليه إلغاء معاهدة

١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية عن مصر خلال عشرين شهراً. وقد صدقت الدولتان على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤. ويرى الأستاذ عبد الرحمن علي طه أن السياسة المصرية تجاه السودان سياسة واحدة وثابتة لا تتغير. ويدلل على ذلك بأن محمد نجيب كان قد أملى على الأميرالاي محمود رفعت في فلسطين (عام ١٩٤٨) وصية طلب منه إبلاغها لذويه لأنه كان يحس بدنو الأجل على أثر إصابته بجروح خطيرة في إحدى المعارك. جاء في هذه الوصية قول نجيب لأفراد أسرته :" تذكروا أن والدكم مات ميتة شريفة ، وأن رغبته الأخيرة هي : أن تثأروا لاندحارنا في فلسطين ، وأن تعملوا من أجل وحدة وادي النيل ".[٣]

ظل حزب الأمة يطالب الحكومة المصرية بالكف عن دعمها للحزب الوطني الاتحادي ، ولكنه فضل أن يرجئ الحديث مع حكومة مصر حول نوع الصلة التي يجب أن تقوم بين مصر والسودان إلى ما بعد تقرير المصير. وفي ٢٣ مايو ١٩٥٣ التقى نجيب بمطار القاهرة السيد عبد الرحمن المهدي وهو في طريقه إلى لندن لحضور احتفالات تتويج الملكة اليزابيث الثانية. وأنكر نجيب – عندما واجهه السيد عبد الرحمن – تدخل مصر في السودان وبذلها للأموال من أجل التأثير على الرأي العام. وكان يرافق السيد عبد الرحمن عبد الله خليل ، الذي تصدى لإنكار نجيب واحتد النقاش بينهما حتى ارتفعت أصواتهما " لدرجة دفعت السيد عبد الرحمن للابتعاد عنهما ".

في ٣٠ يوليو ١٩٥٣ التزمت مصر مرة أخرى لوفد حزب الأمة (المكون من عبد الله الفاضل المهدي وعبد الله خليل)، الذي تفاوض معها في القاهرة ، بالكف عن إنفاق الأموال في السودان ، وبالحياد بين الأحزاب السودانية ، وبوقف بذل المساعدات المالية في المجالات الصحية والتعليمية والدينية ، إلا عن طريق الوزارات السودانية المختصة. غير أن الحكومة المصرية لم تف – في واقع الأمر – بأي من وعودها التي قطعتها بعدم التدخل ، فتزايد دعمها المالي والإعلامي للحزب الوطني الاتحادي مع اقتراب موعد الانتخابات. وعلى أثر ذلك تقدم حزب الأمة في النصف الثاني من أكتوبر ١٩٥٣ بشكوى رسمية إلى

لجنة الانتخابات. ولكن لجنة الانتخابات لم تأخذ بها ولم تجر تحقيقاً بشأنها بحجة عدم توفر الأدلة المحددة وأن البينات ظرفية.[٤]

قال الأستاذ أحمد محمد يسن – أحد كبار أقطاب الحزب الوطني الاتحادي – في تبريره للدعاية المصرية ، إنها " أمر طبيعي ، فمصير السودان وفقاً للاتفاقية يهم مصر بقدر ما يهم السودان ". وقال :" ولا أحد ينكر ، في الواقع ، إن إذاعة مصر كانت تدعو ، بكل ما تستطيع من جهد ، لتأييد الحزب الوطني الاتحادي ، وإن السيد صلاح سالم قد طاف أماكن كثيرة في السودان ، وعلى وجه الخصوص في الجنوب ، وبدأ بكسب التأييد للاتفاقية ، ثم بالدعوة لاتجاه الاتحاد مع مصر ، وهو أمر طبيعي بالنسبة لهم ". وقال إن المؤرخ البريطاني بروفسور ب.م هولت – الذي عرف بموضوعيته – ذكر في صفحة ١٦٥ من كتابه " تاريخ السودان الحديث" أن الانتخابات أجريت في نوفمبر – ديسمبر ١٩٥٣ ، " وقد تميزت هذه الأشهر بدعاية واسعة من المواطنين المصريين ومن راديو القاهرة ، حيث قاموا بالدعاية على أوسع نطاق ، وصاحب ذلك إغراءات مادية للناخبين ".[٥]

هل دعمت بريطانيا حزب الأمة ؟:

إزاء تعاظم الدعاية المالية والإعلامية المصرية في السودان استفسر السيد عبد الرحمن المهدي لدي المفوض التجاري البريطاني (رتشيز) في الخرطوم في ٤ مايو ١٩٥٣ عما إذا كان بمقدور الحكومة البريطانية مساعدته بأي طريقة لمواجهة الدعاية المصرية. وأشار إلى أنه كان لديه في ذلك الوقت ٩٠٠ر٠٠٠ قنطار من القطن ، الذي كانت أسعاره العالمية متدنية (أحد عشر جنيهاً للقنطار)، وستذهب نسبة كبيرة من عائد بيعه بهذا السعر لتغطية الديون واستحقاقات المزارعين. ذكر رتشيز بعض الصعوبات التي تحول دون تقديم العون المالي البريطاني للاستقلاليين ، ومن بينها دخول الحكومة البريطانية في منافسة دعم مع الحكومة المصرية " وسيتفوق عليها المصريون ". وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣

اجتمع السيد عبد الرحمن في لندن بوزير الدولة للشئون الخارجية سلوين لويد الذي اشترط للدعم المالي البريطاني لحزب الأمة هذه الشروط:-

١- أن يعلن حزب الأمة أن الحكومة المصرية قد خرقت اتفاقية الجنتلمان ويوقف التعاون معها.
٢- أن يشكل مع الحزب الجمهوري الاشتراكي جبهة استقلالية.
٣- أن يعلن موافقته على استمرار بقاء الموظفين البريطانيين في السودان وخاصة في الجنوب بعد الفترة الانتقالية إذا رغب السودانيون في ذلك.

وعد السيد عبد الرحمن بعرض الأمر على الجهاز التنفيذي لحزب الأمة. وفي ١٢ يوليو ١٩٥٣ – وبحضور الصديق المهدي رئيس حزب الأمة – التقى السيد عبد الرحمن في الخرطوم مستر وليام لوس مستشار الحاكم العام للشئون الخارجية والدستورية وأبان له أنه يواجه صعوبات مالية لا يستطيع معها تقديم الدعم المالي الكافي للدعوة الاستقلالية في معركتها ضد الدعاية المصرية كما كان يفعل في السنوات الماضية. فإذا كانت الحكومة البريطانية تعني حقاً ما تقوله عن مساعدة قضية الاستقلال في اسودان " فقد حان الوقت لتثبت ذلك عملياً بمساعدته مالياً وعن طريقه مساعدة دعاة استقلال السودان ". وعندما سافر الصديق المهدي إلى لندن في ١٨ يوليو ١٩٥٣ عرضت عليه نفس الشروط السابقة تقريباً فقال إن حزب الأمة سيؤيد الجنوبيين إذا طالبوا في البرلمان ببقاء الموظفين البريطانيين ، ولكنه طالب بتضمين وثيقة الشروط شرطاً يلزم الحكومة البريطانية بالاستمرار في العمل بموجب اتفاقية ١٢ فبرائر ١٩٥٣. ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن ترى ضرورة لإضافة هذا الشرط. ورغم توقيع رئيس حزب الأمة على " شروط التعاون "، فلا يبدو – من الوثائق المتاحة – أن السيد عبد الرحمن تلقى العون المالي الذي طلبه. وإنما أشارت الوثائق إلى ما أسمته وزارة الخارجية البريطانية " مساعدة عملية معينة " (Certain practical help)، " يبدو أنها أخذت شكل الضغط على الحزب الجمهوري الاشتراكي

للتسيق مع حزب الأمة والتدخل الإداري في الانتخابات لصالح حزب الأمة والتنديد العلني بالتدخل المصري في الحملة الانتخابية حيث تناول ذلك بإسهاب وزير الخارجية البريطانية في حديث أدلى به أمام مجلس العموم في ٥ نوفمبر ١٩٥٣ ". وفي ٦ يوليو ١٩٥٤ أبلغت الحكومة البريطانية الصديق المهدي بأنها لا تستطيع تقديم العون المالي المطلوب. فتقبل النبأ بروح طيب وبدا عليه الارتياح ، وأكد أن " رفض الطلب لن يؤثر على تصميمهم على الاستمرار في الكفاح بما لديهم من موارد رغم عدم كفايتها ". وكان هو قد طلب – كبديل للعون المالي – أن تقدم الحكومة البريطانية قرضاً مالياً للسيد عبد الرحمن بضمان ممتلكاته التي تقدر بملايين الجنيهات ، ولكنها رفضت. وعندما عاد إلى السودان في ١٤ أغسطس بعد اتصالات أجراها في ليفربول بشأن بيع الأقطان قال السيد عبد الرحمن إنه جرت محاولات سخيفة في الصحف للإيحاء بأن بيع الأقطان اشتمل على عون مالي خفي من الحكومة البريطانية. وأضاف أن هذا الزعم ذهب بالطبع إلى غير مرمى لأن أي تاجر يعرف الحقائق حول سوق القطن وأسعاره.[٦] وذكر السيد عبد الرحمن في مذكراته التي اكتتبها لاحقاً أن الدرع الواقي لحزب الأمة من الفساد هم شيوخ الأنصار وشبابه. وقال فيها :" فقد تحصن حزب الأمة تحصيناً تاماً من تسرب الأموال الأجنبية ولذا قد برئ من الداء الذي أصيب به الكثير من الأحـــزاب في الشرق ، فلم يدخل خزينة هذا الحزب ولا خزينة دائرة المهدي التي تساهم في نفقات الحزب قرش واحد من مصدر سياسي. إننا نتعامل مع الأجانب ولكن على أسس تجارية محضة ".[٧]

ربما صح أن يقال إن بريطانيا لم تكن تحفل كثيراً بما يمكن أن تسفر عنه إجراءات تقرير المصير من استقلال تام للسودان أو اتحاد بينه ومصر. وهي بالتالي لم تكن تهتم كثيراً – فيما يبدو – بما يمكن أن تسفر عنه الانتخابات البرلمانية في السودان من نصر يحرزه تيار الاستقلال أو الاتحاد مع مصر ، سيان عندها هذا وذاك. فهي لم تكن راغبة في دعم التيار الاستقلالي قبل الانتخابات. وكانت تعلم أن مصر الدولة تبذل من الدعم المالي والإعلامي

للحزب الوطني الاتحادي قدراً عظيماً ، وتعلم أن السيد عبد الرحمن المهدي يضطلع بتمويل الحركة الاستقلالية من مصادره الذاتية ، في معركة غير متكافئة مع جهاز الدولة المصري. ولقد يبدو أن بريطانيا كانت لا تريد إغضاب مصر لأن لها في مصر مصالح حيوية ، اقتصادية واستراتيجية. وقد جاء على لسان وزير خارجيتها – كما ذكرنا من قبل – أنه ليست لها مصالح اقتصادية أو إمبريالية في السودان. وبحلول شهر يوليو ١٩٥٤ حسمت بريطانيا مشاكلها مع مصر بتوقيع اتفاقية الجلاء التي صدقت عليها الدولتان في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤. وعندما جرت أول انتخابات برلمانية بعد اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ كان التدخل المصري سافراً ، رغم الاتفاقات والوعود المتكررة التي ارتبطت بها مصر ولم تف بها.

نتيجة الانتخابات:

كان عدد الناخبين الذين تم تسجيلهم حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٣ عندما أغلقت القوائم ، هو ٠٠٠ر٦٨٧ر١ ناخباً من مجموع سكان السودان الذي قدر بحوالي ٠٠٠ر٢٧١ر٨ نسمة ؛ أي لم يتعد عدد الناخبين المسجلين ٤ر٢٠٪ من العدد الكلي التقديري لسكان البلاد. وقد اقتصر حق المرأة في التصويت آنذاك على دوائر الخريجين وحدها حيث ضمت قوائم الناخبين خمس عشرة امرأة. وبعد إغلاق باب الترشيح قبل منتصف أكتوبر ١٩٥٣ كان عدد المرشحين لمجلس النواب في الدوائر الإقليمية ٢٨٢ مرشحاً ، فاز منهم بالتزكية عشرة مرشحين. وقد جرى الاقتراع في دوائر الانتخاب غير المباشر لمجلس النواب في مرحلتيه بين ٢ و ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ ، وفي دوائر الانتخاب المباشر بين ١٥ و ٢٥ نوفمبر. وبين ٢٦ نوفمبر و ٥ ديسمبر ١٩٥٣ أجريت الانتخابات لمقاعد مجلس الشيوخ ومقاعد الخريجين. ومنذ الثامن والعشرين من نوفمبر بدأ الفرز وإعلان نتائج الانتخابات في الدوائر المختلفة تباعاً. وبحلول ١٣ ديسمبر كانت نتائج الانتخابات في كل الدوائر قد تم إعلانها. حصل الحزب الوطني الاتحادي على واحد وخمسين مقعداً في مجلس النواب ، في مقابل اثنين وعشرين مقعداً لحزب

الأمة ، وعشرة مقاعد لحزب الجنوب ، ومقعدين لحزب جنوبي آخر ، وثمانية مقاعد للمستقلين ، وثلاثة مقاعد للحزب الجمهوري الاشتراكي ، ومقعد واحد للحزب الشيوعي (باسم الجبهة المعادية للاستعمار). وكان عدد المسجلين في دوائر الخريجين ٢٢٤٧ صوت منهم ١٨٤٩ خريجاً (بنسبة حوالي ٨٢٪). ذهب أكبر عدد من أصوات الخريجين لصالح مبارك زروق ، يليه محمد أحمد محجوب ، ثم خضر حمد ، ثم حسن الطاهر زروق ، ثم إبراهيم المفتي.[٨]

على أثر إعلان نتائج الانتخابات أصيب حزب الأمة بصدمة عنيفة. فهو لم يتوقع هذه الهزيمة رغم علمه بالتدخل السافر لمصر بمساندة الحزب الوطني الاتحادي بكل السبل ، ورغم اعتماده على امكاناته المحدودة في وجه امكانات الدولة المصرية. وذلك أنه كان يعتقد أن نتيجة الاقتراع ستكون لصالح دعوة استقلال السودان في مواجهة الدعوة للاتحاد مع مصر. وكان حزب الأمة قد سجل في الشهور الأولى لتكوينـــه نحو نصف مليون من الأعضاء ، وكان يتوقع أن تضم قوائمه ٧٠٪ من سكان شمال السودان حسب الرصد والتقارير الواردة إلى المركز. ولكن يبدو أن طريقة توزيع الدوائر ، وتعاظم الدعاية المصرية مالياً وإعلامياً ، قد كانت من بين الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة التي لم تكن تعبر تعبيراً حقيقياً عن حجم عضوية الحزب الفعلية. وعلى كل حال ، كانت نتيجة الانتخابات قاسية على حزب الأمة. وبلغ الشعور بالغضب والاستنكار في أوساطه درجة الغليان. فقد أصدرت قيادة حزب الأمة بياناً عنيفاً هاجمت فيه مصر واستنكرت تدخلها في معركة الانتخابات. وأنحى البيان باللائمة على لجنة الانتخابات وعجزها عن حماية الاستقلاليين من التدخل المصري خلال المعركة الانتخابية. وفي نهاية البيان أعلن الحزب عن عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات وعزمه على اتخاذ خطوات أخرى. ولكن السيد عبد الرحمن المهدي تدخل في الأمر سريعاً واجتمع بنواب حزب الأمة والنواب الاستقلاليين الآخرين من الشماليين والجنوبيين ، وأوصاهم بتوحيد صفوفهم في جبهة استقلالية واحدة داخل البرلمان وخارجه ، وقيادة معارضة برلمانية وشعبية مسئولة تعبر عن

آمال السودانيين الحقيقية في استقلال وطنهم. وأرسل رسله ورسائله إلى رجاله في الأقاليم يحثهم على الهدوء واحترام النظام والقانون ، فوضع بذلك حداً لحالة القلق والتحفز التي اجتاحت صفوف الاستقلاليين بعد الانتخابات.[٩]

في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ – وبعد أن هدأت ثائرة النفوس – عقد حزب الأمة مؤتمراً استثنائياً للجانه الفرعية ونوابه ألقى فيه الأستاذ عبد الرحمن علي طه كلمة المركز العام التي جاء فيها أن الحزب ماض في طريقه بحزم وقوة لتحقيق حرية البلاد واستقلالها بالطـرق الدستورية المشروعة ، وأن خطتـه للمستقبل تشتمل على :

١- العمل من داخل البرلمان لتحرير البلاد.
٢- تبصير الشعب بمستقبل بلاده حتى يقرر مصيره عن معرفة ودراية.
٣- الحرص على تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً حتى يتحرر السودان من أي نفوذ أجنبي ويستقل استقلالاً كاملاً يكفل له حقه في جيشه ودفاعه ونقده وتمثيله الخارجي.
٤- العمل فور الاستقلال على تنسيق العلاقات الضرورية التي تربط بين مصر والسودان في حدود الاستقلال وعلى ضوء المصالح المشتركة.

وأكد عبد الرحمن علي طه في كلمته حرص الاستقلاليين على العيش مع مصر في صفاء ومودة ، وأنهم سيبلغون هدفهم في استقلال السودان بعون الله ، ويودون أن يتم ذلك " ونحن ومصر في صفاء ومودة ، لا أن نبلغه ونحن وإياها في مرارة وجفوة ".

وكان من بين الاحتجاجات التي قدمت إلى لجنة الانتخابات بشأن التدخل المصري في الانتخابات ، مذكرة عبد السلام الخليفة عبد الله التي ذكرت من أمثلة التدخل المصري " أن الدرديري أحمد إسماعيل وكيل شئون السودان بمصر يرافقه اليوزباشي محمد أبونار قدما إلى السودان في نوفمبر ١٩٥٣ ووزعا مبالغ كبيرة من المال كتبرعات للمساجد والمدارس في أجزاء كثيرة من

السودان ؛ وأن توقيت الزيارة والطريقة التي وزعت بها التبرعات لا يمكن أن تعني أي شئ سوى الدعاية للتأثير على الانتخابات ؛ إذ أنه كان من الممكن أن تؤجل التبرعات إلى ما بعد الانتخابات ". وقالت المذكرة " إن المبالغ الضخمة التي أنفقها الحزب الوطني الاتحادي كانت تفوق امكانات ذلك الحزب ". وبينما رفضت لجنة الانتخابات شكوى حزب الأمة بشأن التدخل المصري بدعوى استنادها على بينات ظرفية دون أدلة تثبت الشكوى، ذهبت مذكرة عبد السلام الخليفة إلى أن الأدلة المطلوبة في مثل هذه الحالات تعتمد على الاتجاه العام للأحداث والظروف المحيطة لا على إثبات حالات فردية أو معينة.

في ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ تقدمت لجنة الانتخابات بتقريرها عن الانتخابات إلى الحاكم العام ليرفعه لدولتي الحكم الثنائي. وقد وقع على التقرير أعضاء اللجنة ماعدا خلف الله خالد الذي امتنع عن التوقيع احتجاجاً على عدم أخذ اللجنة بمذكرة الاختلاف التي أعدها وإرفاقها بالتقرير. ولم تخرج مذكرة الاختلاف التي تقدم بها كل من عبد السلام الخليفة عبد الله وغردون بولي والعضو البريطاني في لجنة الانتخابات وألحقت بتقرير اللجنة – لم تخرج هذه المذكرة عن أن الانتخابات جرت بحرية ، رغم إشارتها إلى جهل الناخبين في بعض المناطق بالإجراءات الانتخابية وعدم إدراكهم للقضايا المطروحة. وخلاصة القول أن تقرير اللجنة أجاز نتائج الانتخابات البرلمانية كما أعلنت وتم اعتمادها رسمياً.[١٠]

ذكر وليام لوس مستشار الحاكم العام للشئون الخارجية والدستورية في تحليله لنتائج الانتخابات طائفة من الأسباب من بينها أن الواقع الخفي للصراع الانتخابي كان عبارة عن دعوات للتصويت " ضد مهدية ثانية وضد قوة أجنبية محتلة "، وقد كانت مصر غير مرتبطة بإدارة السودان منذ ١٩٢٤ على حد قوله. وقال إن الجماعة التي تؤيد الاتحاد مع مصر أقلية ولكن الانتخابات لم تجر على هذا الأساس. وقال إن الحزب الوطني الاتحادي كان أكثر تنظيماً من حزب الأمة ، وأن حزب الأمة كان في السلطة في الجمعية التشريعية والمجلس

التنفيذي لثلاثة أعوام ، بينما كان قادة الحزب الوطني الاتحادي خارج السلطة يتمتعون بحرية الانتقاد والتخطيط والتنظيم ، وإن طائفة الختمية ، التي كان زعيمها السيد علي الميرغني معادياً للسيد عبد الرحمن ، لعب أتباعها دوراً هاماً في الترويج للحزب الوطني الاتحادي والتصويت لمرشحيه. ويرى وليام لوس أن حزب الأمة قد فات عليه – في مجابهته لاستراتيجية خصومه – أن يركز على مسألة الأطماع التوسعية لمصر والأدلة الكثيرة على هذه الأطماع ، وكان ينبغي أن يعمل على تجميع كل الاستقلاليين حوله بصرف النظر عن أعراقهم ومعتقداتهم وأن يتحالف مع الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي يؤيده الختمية المستقلون والوثنيون والقبليون المضادون للأنصار وأتباع الطوائف الدينية الأخرى.

ولم يقلل وليام لوس في تحليله لنتائج الانتخابات من عظم تأثير التدخل المصري فيها. " وخلص إلى أنه بدون التوجيه والتدخل والرعاية والمساعدة المالية لمصر لما استطاع الحزب الوطني الاتحادي تحقيق ما وصل إليه من نجاح ". وقال إن نسبة الاقتراع في معظم دوائر الأقاليم تجاوزت ٥٠٪ وبلغت ٧٠٪ في كثير منها. وكانت في المدن أقل من ذلك ، إذ لم تزد عن ١٤٪ في بورتسودان و٣٥٪ في شندي و ٣٧٪ في الخرطوم ، و٤٠٪ و ٤٦٪ و ٥٠٪ في دوائر أم درمان الثلاث ، وبلغت نسبة الاقتراع في الأبيض ٥٢٪ وفي مدني ٥٤٪.

أما القوة النسبية لكل من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي في مجلس النواب فقد لاحظ وليام لوس أنها لا تعكس بأي حال جملة الأصوات التي حصل عليها كل من الحزبين في دوائر الانتخاب المباشر. فبينما كان عدد الناخبين الذين صوتوا للحزب الوطني الاتحادي نحو ٢٢١ر٢٢٩ ناخباً وحصل على ٤٣ مقعداً ، كان عدد الناخبين الذين صوتوا لحزب الأمة ٨٢٢ر١٩٠ ناخباً ولكنه لم يحصل إلا على ٢٢ مقعداً. بل إن أرقام ناخبي حزب الأمة لا تشمل نتائج التصويت في الدائرة ٧٧ المسيرية الزرق التي كسبها حزب الأمة حيث نال مرشحه ٥٥٤٦ صوتاً في مقابل ٩١١ صوتاً نالها المرشح المنافس له. وقد أرجع لوس هذه المفارقة بين عدد أصوات الناخبين وعدد المقاعد البرلمانية

بالنسبة لكل من الحزبين إلى أن متوسط عدد الناخبين في مناطق نفوذ الختمية في المدن وفي مديرية كسلا والمديرية الشمالية كان أقل من متوسط عدد الناخبين في الدوائر الأخرى. ومصداقاً لذلك يذكر أن لجنة الانتخابات قد لفتت النظر في تقريرها الختامي إلى الاختلافات الشاسعة في حجم الدوائر وأوصت بإعادة توزيعها.[١١]

إذا حولنا عدد الأصوات التي حصل عليها كل من الحزبين الكبيرين إلى نسب مئوية من عدد المسجلين للانتخابات فسوف نجد أن الحزب الوطني الاتحادي قد حصل على ٦٤ر١٣٪ من أصوات ناخبي مجلس النواب بينما حصل حزب الأمة على ٦٤ر١١٪ منها. ومع ذلك كان عدد نواب الحزب الوطني الاتحادي في مجلس النواب ضعف عدد نواب حزب الأمة أو يزيد. وجدير بالملاحظة " أن الأصوات التي نالها حزب الأمة مضافاً إليها أصوات الأحزاب الأخرى ، كانت تفوق عدد الأصوات التي نالها الحزب الوطني الاتحادي ". ولعل من الأسباب التي أدت إلى خروج حزب الأمة بهذه النتيجة أن أكثر مؤيدي حزب الأمة – الذين ربما كانوا أكثر عدداً من مؤيدي الحزب الوطني الاتحادي – كانوا محصورين في مناطق معينة. وهذا بالطبع ناتج من عدم توزيع الدوائر الانتخابية توزيعاً متوازياً. هكذا ضاعت على حزب الأمة أصوات كثيرة " كلها راحت ساكت "! ثم ، ربما صح أن يقال إن كل من لم يكن حزب أمة صوت مع الوطني الاتحادي بصرف النظر عن موقفه من دعوة الاتحاد أو الحزب الوطني الاتحادي.[١٢]

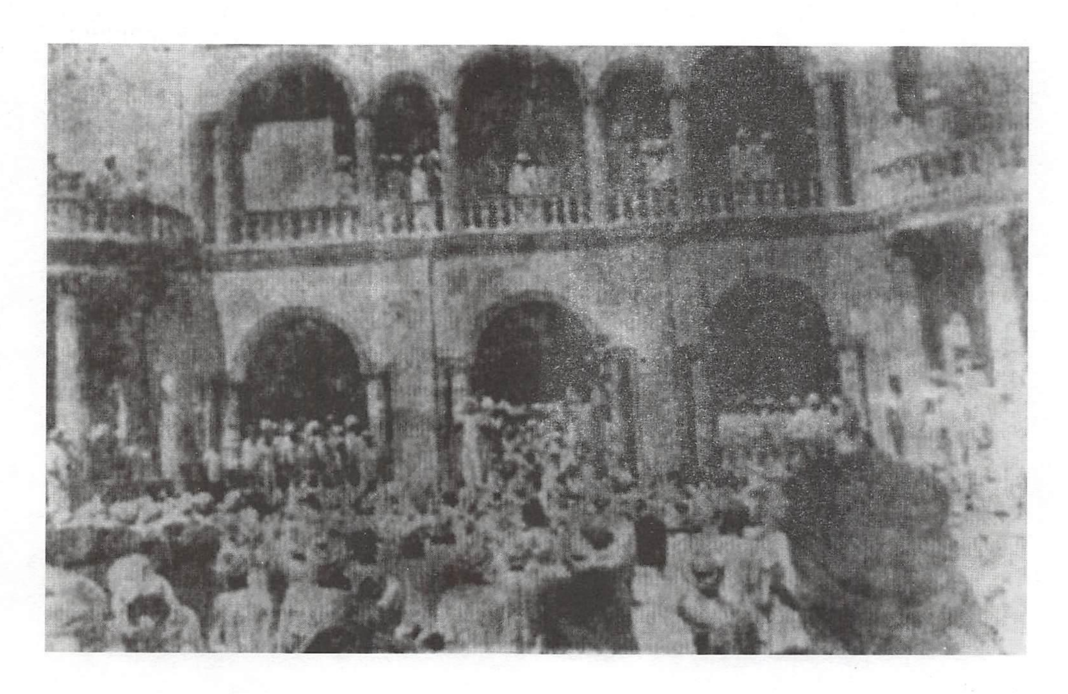
<u>**كيف استقبل السيد عبد الرحمن نتيجة الانتخابات:**</u>

روى لي صديق عزيز كان ملازماً للإمام عبد الرحمن المهدي حتى لحظة انتقاله إلى دار الكرامة القصة الآتية التي كان شاهداً عليها بنفسه:

قال : كنت مع الإمام عبد الرحمن ذات يوم بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية. في مساء ذلك اليوم تجمع خلق كثير في داخل سراي الإمام بالخرطوم وخارج الدار. وكانوا كلهم يهتفون بأصوات عالية : عاش السودان حراً مستقلاً ... الله أكبر ولله الحمد ... وأشباه ذلك من الهتاف. وكانوا في حالة غضب شديد

وهياج. كان الإمام عبد الرحمن معتل الصحة ، ولكنه إنزعج لهذا الهياج. فأطل عليهم من شرفة الدار ، وكنت أقف قريباً منه. حيا تلك الجموع المحتشدة بالسلام وطالبهم بالهدوء. وكان مما أذكره أنه قال لهم بعد أن آنس الهدوء : إن الذي وعدتكم به هو العمل من أجل استقلال السودان ، أليس كذلك ؟ قالوا : نعم. قال: هل وعدتكم بأن يحكم حزب الأمة السودان ؟ قالوا : لا. قال : هل وعدتكم بأن يحكم عبد الرحمن المهدي السودان ؟ قالوا : لا. قال : هل وعدتكم بأن يحكم بيت المهدي السودان ؟ قالوا : لا. قال : لقد وعدتكم بأن يحكم السودان المستقل سودانيون ، أليس كذلك ؟ قالوا : نعم. قال : فإن الحزب الوطني الاتحادي الذي فاز في الانتخابات البرلمانية حزب سوداني ، ورئيسه إسماعيل الأزهري أحد أبنائنا السودانيين. أذهبوا إليه وهنئوه بالفوز ، فإني عازم على الذهاب منذ الغداة إن شاء الله لتهنئته بالفوز. وإني لعظيم الثقة في أن كلمة السودانيين – حكومة ومعارضة – سوف تجتمع على خيار الاستقلال التام للبلاد قريباً بأذن الله.

قال محدثي : فتفرقت تلك الجموع بسلام. وفي صبيحة اليوم التالي أمرني الإمام بتجهيز سيارته للخروج. ولم يلبث أن خرج بعد قليل في زيه الأبيض المهيب وعمامته التي تدلت عذبتها من أمام كتفه الأيسر. فوضع قدمه اليسرى على عتبة السيارة راكزاً عصاه بيده اليمنى على الأرض. في تلك اللحظة دخلت سيارة من باب السراي الشرقي ، الذي كان مشرعاً استعداداً لخروج سيارة الإمام إلى حيث لم نكن ندري بعد. فإذا بالسيد إسماعيل الأزهري ينزل من السيارة الداخلة ويسرع الخطى نحو الإمام. ضحك الإمام وقال مخاطباً الزائر القادم :" الله عالم وشاهد أنا كنت الآن في طريقي إليك لتهنئتك بالفوز ". وانحنى السيد إسماعيل الأزهري وأمسك بيد الإمام عبد الرحمن مصافحاً وهو يقول: "كنت واثقاً من أنك سوف تفعل ذلك ، ولذلك قررت أن أجئ إليك بنفسي مبادراً "... ثم تحدثا في صالون سراى الإمام طويلاً قبل أن يغادر السيد الأزهري ويودعه الإمام شاكراً وداعياً له بالتوفيق.[١٣]



جماهير الأنصار التي خفت إلى دار الإمام عبد الرحمن بالخرطوم بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية.

هذه القصة التي رواها لي هذا الصديق الذي شهدها بنفسه قصة مؤثرة ومنبئة عن خصائص سودانية متفردة يضيق المجال عن رواية أشباه لها ، كان في طليعتها زيارات بعض قادة الحزب الشيوعي واتحاد الطلاب واتحاد الشباب للإمام واستقباله لهم بالحفاوة البالغة والتحدث إليهم حديث الأب لأبنائه. بل إن مما يدل على مكانة الإمام عبد الرحمن في نفوس " غرمائه " السياسيين ما قاله عنه السيد أحمد محمد يسن رئيس مجلس الشيوخ وأحد رؤساء مجلس السيادة السابقين وأحد القادة البارزين في الحزب الوطني الاتحادي. فقد ذهبت عام ١٩٩٥ لتعزيته في فقد صهره وصديقي وزميل دراستي الراحل بهاء الدين سيد عمر عليه رحمة الله. فإذا به يحدثني حديثاً طويلاً كله ثناء على الإمام عبد الرحمن المهدي وإكبار له. وأذكر أنه قال لي :" أنا ختمي وما بحمل في السيد علي ، ولكني أقول إن السيد عبد الرحمن كان أعظم رجل في السودان "... ثم روى لي أطرافـاً من الأسباب التي دعته إلى هذا الاعتقاد ، وأحالني إلى مذكراته التي أودعها دار الوثائق القومية وذكر فيها من ضمن ماذكر " دلائل عظمة " الإمام عبد الرحمن التي أوردها في هذه المذكرات. وسلمني خطاباً موجهاً إلى البروفسور محمد إبراهيم أبوسليم – عليه رحمة الله – أنقله هنا بطوله لصلته الوثيقة بالفترة التي أعقبت نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى مباشرة.

هذا هو نص الخطاب :-

بسم الله الرحمن الرحيم

أم درمان في ١٩٩٥/١٠/٢٩

حضرة السيد المحترم د. محمد إبراهيم أبوسليم رئيس اللجنة التأسيسية لمهرجان ذكرى الإمام عبد الرحمن المهدي طيب الله ثراه.

سعدت وتشرفت باختياركم لي عضواً في لجنة التكريم. وصلتني الدعوة من سيادتكم في يوم كنت فيه مصاباً بحمى الملاريا وقد كنت فاقد الوعي وقتها. وقد طلبت مع ذلك من أحد أبناء الأسرة ليبلغكم شكري وتقديري وعذري عن

حضور الجلسة الأولى بسبب المرض وأملي حضور الجلسات التالية. ثم لم أسمع بعد عن قيام جلسات أخرى. أمس الأول زارنا الأخ الكريم التجاني الثوري وعلمت منه لدهشتي أن اللجنة قد ذكرت أنني قد أعدت بطاقة الدعوة. وما كان يجوز لي أن أفعل ذلك إلا أن أكون ناكراً لفضائل الإمام العظيم. وأنت يادكتور أبوسليم خاصة تعلم علم اليقين مقدار حبي وتكريمي وتقديري للإمام العظيم الذي وقف جهده وصحته وماله في سبيل استقلال السودان وحريته ورفعة شأن بنيه، مترسماً خطى والده الإمـــام الأكبـــر المهـــدي عليـــه الســـلام. وقد أرى الإمام عبد الرحمن بحق رجل السودان الأول في هذا المضمار جزاه الله خيراً. ولعل مذكراتي المحفوظة لدي سيادتكم في دار الوثائق تسجل في مجملها ما قدم الإمام رضي الله عنه وأرضاه في هذا المضمار. ويكفي أن أشير في هذه العجالة إلى موقف أو موقفين عظيمين للسيد الإمام في سبيل حرية السودان واستقلاله وفي سبيل جمع كلمة كل السودانيين على الحق والعدل. تجد ذلك في صفحتي ١٩٣ و٢٣٣ من المذكرات.

(١) عندما كانت نتيجة انتخابات البرلمان الأول حققت أغلبية للحزب الوطني الاتحادي صار يدور لغط في دوائر نواب حزب الأمة وأحزاب الأقلية الأخرى وتفكير في الاستقالة من البرلمان ومما قد يترتب على ذلك من حل للبرلمان وربما يتبعه إنهيار دستوري بغية المستعمر وقتذاك. استطاع الإمام عبد الرحمن بحكمته وبعد نظره ولحبه للسودان والسودانيين (كل السودانيين) – استطاع أن يكبح هذه الثورة العارمة ويعيد السادة النواب إلى رشدهم.

(٢) ثم تجد في مذكراتي (الصفحات ٢١٦ – ٢٣٤) تحت عنـــوان " رياح التغيير ": " أعلن الإمام عبد الرحمن تأييده لقيام النظام الجمهوري في السودان والدعوة للاستقلال تحت هذا الشعار " ليحبط كل ما كان يدور من " هلوسة " في أذهان البعض بأن السيد الإمام ما كان ليسعى إلا لأن يصبح ملكاً على السودان.



البرلمان السوداني يجتمع ويختار أول حكومة وطنية برئاسة السيد إسماعيل الأزهري.

وسرعان ما التفت تحت هذا الشعار كل الأحزاب والنقابات وتنظيمات الطلبة والفئات الأخرى.

(٣) وتتابعت الأحداث وظهرت فكرة إعلان الاستقلال من داخل البرلمان تفادياً لمخاطر قد تترتب على قيام استفتاء عام للسودان خصوصاً بعد حوادث التمرد في الجنوب في عام ١٩٥٥.

وقد رأت الأحزاب في المعارضة أن تعلن استقلال السودان من داخل البرلمان حكومة قومية. وقد اتفق على مبدأ قيام الحكومة القومية وعقدت عدة جلسات في أروقة البرلمان لهذا الغرض. غير أن الأحزاب المعارضة كانت ترى أن تقوم الحكومة بدرجة متساوية أو شبه متساوية بين الأحزاب بغض النظر عن التمثيل النسبي في البرلمان الأمر المعروف في النظم البرلمانية. بل بلغ الخلاف بينها أن تختار الحكومة " المعينة " رئيسها ، الأمر الذي ما كان أن يتم معه اتفاق.

ولما أعلن الزعيم إسماعيل الأزهري في رده على بعض الأسئلة الموجهة إليه في جلسة الخميس ١٥ ديسمبر أنه سيتقدم باقتراح للبرلمان في جلسة الاثنين ١٩ ديسمبر لإعلان الاستقلال قام هرج ومرج من جديد بين الأحزاب بوجوب قيام الحكومة القومية وبالصورة السابقة قبل إعلان الاستقلال.

وهنا ظهرت عبقرية الإمام ووطنيته وكفاحه من أجل الاستقلال الذي وقف حياته له. استدعى ابنه الأكبر السيد الصديق رئيس حزب الأمة وقال له في حزم وعزم : لقد كنا ندعو للاستقلال منذ نشأتنا واختلفنا مع الأزهري وحزبه في هذا الشأن. واليوم يأتي الأزهري ليعلن الاستقلال ، فهل يجوز أن نقف من الاستقلال موقف المعارض ؟ اذهبوا واتحدوا وأعلنوا الاستقلال أملنا ومبتغانا.

وفي اليوم التالي بدأ الرئيس السيد الصديق اتصالاته الكريمة الموفقة وبذلك تم الاتفاق بين الأحزاب على طريقة تقديم الاقتراحات المفضية للاستقلال وتقديمها من ممثلي كل الأحزاب. ثم أجيز اقتراح الاستقلال بالإجماع في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ اليوم التاريخي الخالد. فليسجل التاريخ للإمام عبد الرحمن هذا الموقف العظيم.

لقد كانت عبقرية الإمام عبد الرحمن ذات جوانب متعددة إذ لم يقتصر كفاحه ونضاله على الجانب السياسي الوطني بل شمل جوانب متعددة فالإمام عبد الرحمن دخل في مخاطرة زراعة القطن في الجزيرة أبا وحواليها وكان لابد أن يبدأ التجربة بنفسه وأسرته. وما أن نجحت وأتت أكلها حتى أخذ يشجع الأصدقاء والأحباب من كل الفئات وبدون تمييز أن يقتحموا هذه التجربة الناجحة – يدفعهم جميعاً ويشجع الشركات والبنوك أن تمدهم بالوابورات والآليات وتمويل الزرع حتى يؤتي أكله. ثم شجع بيوتات تجارية أخرى كشركة أبو العلا وعبد المنعم وغيرها فأقاموا المشروعات ومولوا الآخرين حتى أصبح في يوم ما زراعة القطاع الخاص على ضفتي النيلين الأبيض والأزرق تساوي زراعة مشروع الجزيرة. وقد أدخل النعمة والخير والبركة بفضل الله ورعايته على مئات من الأسر فأيسرت بعد العسر بفضل من الله ورعايته.

ألا رحم الله الإمام عبد الرحمن المهدي بكل ما قدم وبأكثر مما قدم لهذا الوطن العزيز ، وجعل الخير والبركة في أبنائه وأحفاده والبقية الباقية من أنصاره ومحبيه والسودانيين جميعاً. وليحفظنا الله جميعاً مترسمين خطاه وخطى جميع من ضحوا في سبيل السودان فحققوا حريته واستقلاله ، ولتبقى ذكراهم قدوة وهادية لنا، والله المستعان.

أخوك المخلص

أحمد محمد يسن.[١٤]

قال تعالى : (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) – الشورى ٤٣.

حوادث أول مارس ١٩٥٤:

في صبيحة اليوم الأول من يناير انعقد أول برلمان سوداني منتخب على هيئة مؤتمر حضره النواب والشيوخ وبعض الرموز الوطنية ومن بينهم السيد عبد الرحمن المهدي الذي شارك في حفل افتتاح البرلمان بوصفه حدثاً تاريخياً في مسيرة البلاد. ثم تتابعت اجتماعات مجلسي الشيوخ والنواب لبضعة أيام متواصلة جرى خلالها اختيار رئيسي المجلسين النيابيين ورئيس الحكومة. فاختير السيد بابكر عوض الله لرئاسة مجلس النواب والسيد أحمد محمد ياسين لرئاسة مجلس الشيوخ ، والسيد إسماعيل الأزهري لرئاسة الحكومة. وفي التاسع من يناير ١٩٥٤ أدى السيد إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء المنتخب وأعضاء وزارته القسم أمام الحاكم العام ولجنته ، وأعلن الحاكم العام أن ذلك اليوم (التاسع من يناير ١٩٥٤) هو " اليوم المعين " المنصوص عنه في اتفاقية الحكم الذاتي لبداية الفترة الانتقالية ذات السنوات الثلاث. وفي الثامن عشر من يناير ١٩٥٤ وبعد أن فرغ البرلمان من اختيار موظفيه وتكوين لجانه أعلن الحاكم العام أمراً بتأجيل جلسات مجلسي الشيوخ والنواب إلى اليوم الأول من شهر مارس ١٩٥٤.

لقد كان ما يحدث في مصر يؤثر بطبيعة الحال – على مجرى الأحداث في السودان. ففي ٢٢ فبرائر عام ١٩٥٤ قدم اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الثورة المصرية استقالته من منصبه على أثر خلاف نشب بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول سلطات رئيس الجمهورية. ورغم أنه اضطر لسحب استقالته تحت ضغط الجماهير المصرية وبقي في منصبه حتى إقالته نهائياً في نوفمبر ١٩٥٤ إلا أن استقالته أحدثت دوياً في السودان أيضاً. فقد خرجت في مدن السودان مظاهرات شعبية تهتف بحياة اللواء محمد نجيب شاركت فيها جماهير مختلف الأحزاب السياسية والتنظيمات الفئوية المؤيدة لنجيب لأسباب سياسية وعاطفيـــة . وفي ٢٧ فبرائر ١٩٥٤ أصدر حزب الأمة السوداني نداء إلى الشعب السوداني بمختلف أحزابه السياسية ممهوراً بإمضاء الصديق المهدي

رئيس حزب الأمة ، أشار فيه إلى خطورة السعي للارتباط بمصر التي تعيش ظروفاً غير مستقرة ؛ وتقدم بالاقتراحات الآتية آملاً أن تتبناها الأحزاب والهيئات المختلفة ويلتف حولها السودانيون صفاً واحداً لصون مصالح البلاد:-

(١) أن يختصر السودانيون الطريق ويتفقوا على تقرير مصيرهم الآن.

(٢) أن يعلن البرلمان السوداني الحالي استقلال السودان فوراً وإجلاء القوات الأجنبية عن أراضيه.

(٣) أن تبقى الحكومة الحالية والبرلمان الحالي قابضين على زمام الأمور لحماية استقلال البلاد والإسراع بسودنة الإدارة وتمكين السودانيين من السيطرة على شئون بلادهم سيطرة تامة وخلق الاستقرار اللازم للتقدم المضطرد.

(٤) أن يستمر البرلمان الحالي فترة أقصاها ثلاث سنوات مؤيداً الحكومة الحالية ما لم تعجز عن تحقيق الحكم الصالح الذي يصبو إليه الجميع.[١٥]

خلال الفترة الواقعة بين نهاية الانتخابات وأول مارس ١٩٥٤ زار الصاغ صلاح سالم السودان أكثر من مرة ، وتنقل في أرجائه معلناً أن نتائج الانتخابات جاءت معبرة عن تأييد السودانيين للاتحاد مع مصر. فاحتج حزب الأمة على تلك الزيارات وعلى الدعاية المصرية ، وأبلغ احتجاجه للحاكم العام ودولتي الحكم الثنائي. ووصف الزيارات بأنها خرق صريح للاتفاقية. وفي هذه الفترة أعلنت الحكومة عن أنها تنوي الاحتفال رسمياً بافتتاح البرلمان في أول مارس ١٩٥٤ وأنها قد وجهت الدعوة إلى رؤساء وممثلي الدول لحضور الاحتفال وفي مقدمتهم اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية. وانفردت الحكومة بالإعداد ليوم الاحتفال ولم تشأ أن تشرك المعارضة في شئ من ذلك. لذلك قرر حزب الأمة تسيير موكب شعبي كبير يستقبل اللواء محمد نجيب في مطار الخرطوم حاملاً أعلاماً ولافتات تنادي بالاستقلال ومردداً لشعارات محددة تمجد الاستقلال وتعبر عن انعقاد العزم على تحقيقه. كانت الحكومة على علم باستعداد

حزب الأمة لتسيير هذا الموكب ، وقد سير حزب الأمة قبل يوم واحد من أول مارس موكباً عظيماً استقبل به بعض الوزراء المصريين الذين سبقوا اللواء نجيب إلى السودان وكان موكباً منظماً مسالماً أكمل سيره المحدد وانتهى بسلام.[١٦]

وفي صبيحة أول مارس ١٩٥٤ تدفقت آلاف عديدة من المواطنين السودانيين من مختلف الأحزاب صوب المطار ، واصطف موكب حزب الأمة في المكان الذي حددته له الحكومة ، وبقي في موضعه ذلك يحمل الأعلام ويهتف بالاستقلال حتى بلغ قادة الموكب أن اللواء محمد نجيب قد أخذ من المطار إلى قصر الحاكم العام بطريق آخر غير الذي اصطفت على جانبيه جموع الاستقلاليين لتسمع اللواء نجيب صوت دعاة الاستقلال. فأدى أخذ اللواء نجيب سراً من المطار إلى القصر الجمهوري إلى استفزاز جموع الأنصار. وتحرك موكب حزب الأمة إلى قصر الحاكم العام ليسمع اللواء نجيب صوت الاستقلال. وعلى مقربة من القصر الجمهوري تدخل البوليس لصد الموكب. وأخذ المتظاهرين الحماس ، وصدرت الأوامر باستعمال الغاز المسيل للدموع بعد أن حصر الناس في ميدان كتشنر (الميدان الواقع شمال وزارة المالية الآن). وقد سمح لموكب دعاة الاتحاد مع مصر بالوصول إلى السراي وبالهتاف كما يشاءون.[١٧] وكان سلوين لويد وزير الدولة بوزارة الخارجية البريطانية مع الحاكم العام في القصر الجمهوري ينتظر كلاهما وصول الأزهري رئيس الوزراء مع ضيفه الكبير اللواء نجيب إلى القصر.

تفاقم الوضع بصورة سريعة وكانت النتيجة هي وقوع صدام دموي بين الأنصار والبوليس قتل خلاله أربعة وثلاثون شخصاً من بينهم قائد قوات الشرطة البريطاني الجنسية ، القمندان هيو مكجيقان (Hugh Mc Guigan)، كما أصيب آخرون بجراح. وكانت بريطانيا قد حذرت الحكومة رسمياً من دعوة نجيب لزيارة السودان في مثل هذا الجو المشحون بالقلق والعواطف الملتهبة جراء نتائج الانتخابات التي سبقها تدفق الأموال المصرية لمساعدة خصوم حزب الأمة الداعين للاتحاد مع مصر.[١٨] صدرت أحكام قضائية بالحبس في حق بعض قادة

الأنصار. وأيدت محكمة الاستئناف برئاسة رئيس القضاء و.ب. لندسي في ٨ أغسطس ١٩٥٤ هذه الأحكام فجاء تقديرها النهائي بالحكم على عوض صالح بالحبس ١٤ سنة ، وعلى علي فرح بالحبس ١٠ سنوات ، وعلى علي محمد هبوية بالحبس ٥ سنوات ، وعلى عبد الله عبد الرحمن نقد الله بالحبس ٤ سنوات. وكان كل ذلك بحضور المتهمين وحضور ممثلي الاتهام والدفاع. وجاء في حيثيات الحكم النهائي أن الحادث لم يثبت أنه كان مدبراً ، وأن عوامل الفوضى انطلقت تلقائياً في ميدان كتشنر ، وأن الحكومة لا تنجو من اللوم لأنها سمحت للموقف أن يتطور وكانت في النهاية عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام العام ، وأن احتياطات الأمن التي اتخذت لم تكن كافية بالمرة وكانت قد رتبت على عجل. ولكن هذا التقصير من الحكومة يعزى إلى أنها لم تكن لها خبرة بالحكم أو كيف تستخدم بشكل فعال جهازها المصلحي لإقرار القانون والنظام. ولكن بعد أيام من الحادث تحسنت حالة الأمن وقد كسبت الحكومة الجديدة الخبرة والاستقرار مؤيدة في المسائل القومية من جانب المعارضة. وقالت الحيثيات أيضاً إن القانون والنظام قد أعيدا بسرعة بمعاونة المسئولين من الأمن وزعماء حزب الأمة.[١٩]

تقول دكتورة فدوى عن حادثة أول مارس إن وضعها الصحيح يبين أن هذه الحادثة لم تكن أكثر من مظاهرة لم تأخذ مجراها الصحيح ، ولكن آثارها كانت بعيدة المدى فهي لم تكن من تدبير الإنجليز بهدف إجهاض التقدم الدستوري في السودان كما ذكر نجيب (في كتابـــه : " كنت رئيساً لمصر ")، ولم تكن عقبة وضعها الإمبرياليون في طريق الحكومة السودانية لإحداث انهيار دستوري كما ذكر خضر حمد. فقد خالف الحاكم العام كلاً من سلوين لويد ورئيس القضاء فلم يعلن حالة انهيار دستوري إذ لم يكن مثل هذا الإعلان سهلاً بعد التعديل الذي أدخل على المادة ١٠٢ من دستور الحكم الذاتي. وفي لقاء له مع السيد عبد الرحمن المهدي في ٢٦ مارس ١٩٥٤ التمس الأزهري من السيد عبد الرحمن أن يصدر تصريحاً يؤيد فيه حكومته ويحث الأنصار على الهدوء.

فوافق السيد عبد الرحمن على المطلب الأخير ولكنه اشترط على تلبية المطلب الأول أن تفصح الحكومة السودانية علناً عن رغبتها في الاستقلال. وقد ذكر المندوب التجاري البريطاني وكذلك المؤرخ ج.م. هولت أن حوادث مارس برهنت للحكومة السودانية أن الأنصار سيقاومون السعي للاتحاد مع مصر بالقوة. لقد أوضحت حوادث مارس ١٩٥٤ للحكومة المصرية صعوبة تحقيق الاتحاد مع السودان ، وكانت تذكرة للحكومة السودانية بأن الخير والسلامة في العمل للإسراع بإعلان استقلال السودان.[٢٠]

ربما كان من الطريف أن نذكر هنا ما رواه السيد عبد اللطيف الخليفة – أحد قادة الحزب الوطني الاتحادي – عن زيارة السيد علي ماهر للسودان (١٨ فبرائر – ٣ مارس ١٩٤٠) بدعوة من حكومة السودان. فهو يروي أن حكومة السودان لم تكن خالصة النية في تلك الدعوة ، ويدلل على ذلك بأنها لم تترك الأمور تسير على طبيعتها أو تمكن الشعب السوداني من تأدية واجبه كاملاً في الترحيب بضيفه العظيم وزملائه الكرام ، بل نراها تحتكر الرحلة لنفسها وتحاول وضعها في إطار رسمي فقط فترسم لها برنامجاً محدداً وخط سير ضيق لا يسمح لجماهير الشعب بإظهار شعورها نحو علي ماهر.[٢١] ومن المعروف أن حكومة السودان آنذاك قد سمحت لمؤتمر الخريجين بالاحتفال بعلي ماهر وصحبه ، وهو الاحتفال الذي وصفه السيد عبد اللطيف الخليفة بأنه كان منعطفاً تاريخياً خطيراً بالنسبة لمؤتمر الخريجين وعلاقته بالمصريين وتغيير فهمهم الخاطئ له بأنه أداة من أدوات الاستعمار لفصل السودان عن مصر. وقال إن النحاس باشا رئيس حزب الوفد المصري كان حانقاً وغاضباً على السودانيين لتكريمهم لمصر في شخص علي ماهر رئيس وزراء مصر إذ لم ير فيه إلا تكريماً لخصمه اللدود ![٢٢] ولكن الذي حدث في أول مارس ١٩٥٤ عند زيارة اللواء نجيب هو أن الحكومة الوطنية " رسمت برنامجاً محدداً وخط سير ضيق " لا يتيح لقطاع مؤثر من جماهير الشعب السوداني إظهار شعوره. فوقع ما وقع من أحداث مؤسفة كان من الممكن ألا تحدث لو أن الحكومة الوطنية أتاحت لكل

مستقبلي ضيف البلاد الكبير في مارس ١٩٥٤ ما أتاحته حكومة الاستعمار لمؤتمر الخريجين من استقبال وتكريم لضيف البلاد الكبير في فبراير – مارس ١٩٤٠.

عامان حاسمان:

كان عام ١٩٥٤ و عام ١٩٥٥ عامين حاسمين في تاريخ البلاد من حيث تسارع الخطى نحو تقرير مصيرها النهائي. وكانت الإدارة البريطانية قد كونت لجنة في عام ١٩٤٦ للنظر في أمر السودنة ، وأوصت بأن تتم عملية السودنة بخطى متئدة تدريجية لتكمل مهمتها في عام ١٩٦١. غير أن اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير (في ١٢ فبراير ١٩٥٣) نصت على تكوين لجنة للسودنة تضطلع – قبل نهاية الفترة الانتقالية – بمهمة سودنة الوظائف في الإدارة والبوليس وقوة دفاع السودان وغير ذلك من الوظائف التي قد تؤثر على الجو الحر المحايد المطلوب لتقرير المصير وبالتالي على حرية اختيار السودانيين. وبالفعل تم تكوين اللجنة في مارس ١٩٥٤ من عضو مصري هو عبد الحميد داود (الذي استبدل فيما بعد بمحمد خليل إبراهيم)، وعضو بريطاني هو بيرنيت (بارني)، وثلاثة أعضاء سودانيين هم : الدكتور عثمان أبوعكر (الذي كان أول رئيس للجنة التي كانت رئاستها دورية بين أعضائها السودانيين ، وعرف بتشدده ضد الموظفين البريطانيين)، وإبراهيم يوسف سليمان ، ومحمود الفضلي. وقد تم اختيار الأعضاء السودانيين من القائمة التي قدمها رئيس الوزراء للحاكم العام وضمت محمد أمين حسين وتون أتيل. ومثلث لجنة الخدمة العامة في لجنة السودنة بثلاثة أعضاء إضافيين هم أحمد متولي العتباني وعبد الماجد أحمد وموظف بريطاني ، على ألا يكون لهم حق التصويت. وتمكنت لجنة السودنة بحلول شهر أكتوبر ١٩٥٤ من سودنة الوظائف في البوليس والإدارة وقوة دفاع السودان ، رغم أن بعض الإداريين السودانيين الذين استعانت بهم اللجنة – ومن بينهم داود عبد اللطيف – قد نصحوا اللجنة بالتريث في سودنة بعض الوظائف التي لا تتوفر لملئها كفاءات سودانية في ذلك الوقت. ولكن اللجنة لم تلبث أن أكملت مهمتها دون تريث أو إبطاء ، بل هي أكملت

سودنة الوظائف الأخرى التي لم تدرج في الاتفاقية بحلول شهر أغسطس ١٩٥٥. [٢٣] وكانت نتائج السودنة محبطة للجنوبيين بشكل خاص الأمر الذي كان - دون ريب - أحد العوامل التي أدت إلى انفجار تمرد القوات الاستوائية في أغسطس ١٩٥٥، بعد يومين فقط من قرار البرلمان السوداني في ١٦ أغسطس ١٩٥٥ بجلاء جيوش دولتي الحكم الثنائي عن السودان. وتكونت (في عام ١٩٥٣) كذلك لجنة الحاكم العام من ثلاثة أعضاء غير سودانيين هم السير لورانس قرافي - سميث ممثلاً لبريطانيا، وحسين ذو الفقار صبري ممثلاً لمصر، وميان ضياء الدين الباكستاني الجنسية رئيساً للجنة ، وعضوين سودانيين هما الدرديري محمد عثمان وإبراهيم أحمد (وقد استبدل إبراهيم أحمد فيما بعد - عقب الانتخابات - بسرسيو ايرو). انشئت هذه اللجنة كهيئة رقابية للتأكد من أن الحاكم العام والأعضاء البريطانيين في حكومة السودان سوف يلتزمون التزاماً صارماً بالاتفاقية.[٢٤]

لقد بذلت مصر مجهودات كبيرة للتأثير على الجو الحر المحايد بغية أن يحظى خيار الوحدة مع مصر بتأييد واسع ، وساعدت مجهوداتها في حصول الحزب الوطني الاتحادي على أغلبية الدوائر في الانتخابات أواخر عام ١٩٥٣ ؛ بل إن انتصار الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات أفسح للدعاية المصرية مجالاً أوسع حتى بلغت ذروتها عندما كانت السودنة في طور التنفيذ. غير أن طائفة الختمية بزعامة السيد علي الميرغني - وهي التي كانت تمثل السند الشعبي الأساسي للحزب الوطني الاتحادي - لم تكن ترغب في اتحاد السودان مع مصر. وكانت تعلم أن الدعوة للاستقلال آخذة في الاستيلاء على مشاعر السودانيين تكتسب مواقع جديدة وتأييداً متزايداً على مر الأيام. لقد أخذت الدعوة للاستقلال تغمر حتى صفوف القيادة في الحزب الوطني الاتحادي الحاكم. ففي ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ تمت إقالة السادة ميرغني حمزة وخلف الله خالد وأحمد جلي من الوزارة. وهذه هي المجموعة الأولى داخل الحزب الوطني الاتحادي التي

صرحت علناً برفضها للاتحاد مع مصر وأكدت وقوفها إلى جانب الاستقلال التام للسودان ونادت بالتعاون مع مصر على أساس الندية والتساوي. وسرعان ما أعلن وزراء الختمية الثلاثة الذين تم فصلهم من الحكومة الوطنية الأولى عن تكوين حزب الاستقلال الجمهوري في ديسمبر ١٩٥٤. وتنبأ الدرديري محمد عثمان العضو السوداني في لجنة الحاكم العام بأن الجمعية التأسيسية المرتقبة سوف تختار الاستقلال التام ، ولم يكن هذا التنبؤ إلا نتيجة لتصاعد تأييد الجماهير السودانية لدعوة الاستقلال. بل إن السيد إسماعيل الأزهري نفسه قال لوليم لوس مستشار الحاكم العام في أوائل عام ١٩٥٤ :" يجب إلا نفترض أن أي شخص في كامل حواسه وقد تخلص من سيد سيضع نفسه تحت سيد جديد.. لقد أحس أغلب الناس في هذا البلد لبعض الوقت بأنه سيكون أسهل وعملياً أكثر التحالف مؤقتاً مع مصر للتخلص من البريطانيين ، لكن ذلك لا يعني أنهم رغبوا في وضع أنفسهم تحت المصريين ".[٢٥] كذلك روى دونالد هولي قولاً مماثلاً سمعه من مهني سوداني بارز كان يرى الاستعانة بالمصريين للتخلص من الاستعمار البريطاني – " البندقة الاعتى The harder nut" – حتى إذا فرغوا من ذلك سهل عليهم كسر شوكة التورط المصري في السودان والخلاص منه.[٢٦] وقد أوضح السيد إسماعيل الأزهري في غير ما مناسبة أن حكومته لن تكون مطية لمصر. ففي ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ صرح السيد إسماعيل الأزهري لصحيفة الأيام – عند ما سئل عن رأيه في مستقبل السودان – بقوله إن الرأي العام السوداني يميل الآن نحو الاستقلال أكثر منه في أي وقت مضى ، وإن الحزب لم يحدد برنامجه السياسي بعد ، إلا أنه لا يستطيع تجاهل الشعور السائد الآن لدي الرأي العام. وتحدث الشيخ علي عبد الرحمن – أحد قادة الحزب الوطني الاتحادي البارزين – في ندوة في مدينة الدويم أقيمت في نوفمبر ١٩٥٤ فقال :" يتهمنا البعض بأننا نريد أن نسلم السودان لمصر ، وهذا خطأ. فنحن نريد سوداناً مستقلاً يتحد مع مصر لمواجهة أي تدخل أجنبي أو عدوان خارجي ". فعلقت

صحيفة الأيام على هذا القول وحذرت من أن تقود مفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا إلى صيغة توفيقية بين الدولتين تفرض على السودان نوعاً من الوحدة.[٢٧] وفي حقيقة الأمر فإن عبارة " نريد سوداناً مستقلاً يتحد مع مصر "...إلخ... تبدو غامضة ، فهي تجمع بين الاستقلال والوحدة وتتحدث عن التدخل الأجنبي والعدوان الخارجي. والناس في السودان يعلمون أن التدخل الأجنبي في السودان والعدوان الخارجي عليه جاء من مصر عام ١٨٢١ تحت راية الخلافة التركية ، وجاء مرة أخرى من مصر أيضاً (كشريك أضعف في الغزو الثنائي) عام ١٨٩٨. هذا الاختلاف في وجهتي النظر بين دعاة استقلال السودان ودعاة الاتحاد مع مصر اختلاف نقيضين ، ولكن استبانة حقيقته قضية بالغة الأهمية. فالقول بسودان مستقل يتعاون مع مصر الجارة الشقيقة المستقلة في كل ما يمكن التعاون فيه قول واضح لا لبس فيه ولا غموض. أما القول بسودان غير مستقل يتحد مع مصر فهو قول يتسم بالغموض الكثيف ويجرد كلمة " الاستقلال " من معناها الحقيقي. وإني لأذكر أننا عندما كنا تلامذة في مدرسة أم درمان الأميرية نذهب في بعض الأمسيات تارة إلى نادي الخريجين لنستمع إلى خطباء دعاة الوحدة مع مصر ، وتارة إلى دار حزب الأمة – التي كانت قريبة جداً إلى مدرستنا – لنستمع إلى خطباء دعاة الاستقلال. ولست أنسى تلك الأمسية من عام ١٩٤٦ التي استمعنا فيها – ونحن تلاميذ صغار في السنة الأولى الابتدائية – إلى الأستاذ عبد الرحمن علي طه يتحدث إلى الناس في دار حزب الأمة عن شعار " السودان للسودانيين ". فما زالت كلماته منقوشة في ذاكرتي عندما تحدث يقول :" قالوا لنا دعــوة حق أريد بها باطل (يعني شعار " السودان للسودانيين ")، قلنا لهم تبنوها ونحن نسير وراءكم ". كانت قناعتي منذ تلك الأحايين الباكرة أن الشئ الطبيعي هو أن يطالب الناس باستقلال بلادهم استقلالاً تاماً كاملاً.

لقد أحس السيد إسماعيل الأزهري رئيس الحكومة الوطنية الأولى ورئيس الحزب الوطني الاتحادي بأن أغلبية السودانيين يريدون الاستقلال التام لبلادهم. وعندما زار بريطانيا في أواخر عام ١٩٥٤ بدعوة من حكومتها هاجمته الحكومة المصرية وزعمت أن الحكومة البريطانية قد أثرت عليه لإختيار الاستقلال. ولكنه عندما عاد صرح لصحيفة الأيام في ديسمبر ١٩٥٤ بقوله :" رأيي الشخصي الذي توصلت إليه والذي أريد أن أعرضه على لجنة الحزب التنفيذية والهيئة البرلمانية لإقراره هو أن يكون السودان جمهورية لها رئيس ومجلس وزراء وبرلمان كما أن مصر جمهورية. وأن يكون الاتحاد أو الرباط الذي يربط السودان بمصر هو مجلس أعلى يضم مجلسي الوزراء ، يجتمعان مرة كل سنة لبحث الشئون المشتركة مثل الدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل ". وقد علق الحاكم العام على هذا التصريح بأنه مثال لأسلوب أزهري الوقائي ، فهو يريد مخاطبة التطلعات القومية السودانية دون أن يغضب المصريين.[٢٨]

يرى بعض المؤرخين السودانيين أن الأزهري وزملاءه قد تبنوا شعار الاتحاد مع مصر كوسيلة لا غاية ، وإنما نظروا إلى مصر كشريك محتمل في الكفاح ضد الاستعمار البريطاني لأن مصر نفسها كانت تحت السيطرة البريطانية ، وأن هذه كانت قناعة كثير من الزعماء السياسيين من غير من عرفوا بالاستقلاليين. ويدل على ذلك ما أشرنا إليه قبل قليل من حديث الأزهري لمستشار الحاكم العام وليم لوس الذي وصف فيه التحالف مع مصر بأنه " تحالف مؤقت للتخلص من البريطانيين ". وقد يحق للمرء أن يتساءل هنا : هل كان المصريون على علم بأن الاتحاديين في السودان إنما يقيمون معهم تحالفاً مؤقتاً ؟ وهل يبارك المصريون مثل هذا التحالف المؤقت ويرضون به إذا علموا أنه مؤقت ورهين فقط بخروج الإنجليز عن السودان ؟ أم أنهم يعتبرونه مؤدياً في نهاية الأمر إلى وحدة حقيقية تجعل السودان جزءاً من مصر كما يريدون في نهاية المطاف ؟ وبعبارة أخرى ، هل يعتبرون هذا التحالف خدعة لهم بعد أن يتبينوا حقيقته (التي أفصح عنها مؤخراً حاملو الدعوة له في السودان)، وهم

كانوا يحسبونه من قبل تحالفاً دائماً (وليس مؤقتاً) ومفضياً بطبيعة الحال إلى اتحاد يجعل من البلدين بلداً واحداً ؟

لقد كان الأستاذ محمود محمد طه أكثر وضوحاً وجلاء ووضعاً للأمور في إطارها الصحيح ، لأنه فصل القول تفصيلاً حينما قال :" نحن والمصريون طلاب حرية وزملاء جهاد وعدونا واحد هو الاستعمار البريطاني. فينبغي أن نتفق على جهاده وإجلائه لنكون أحراراً في بلادنا وليكونوا هم أحراراً في بلادهم. ويجب ألا ينسينا اجترار العواطف أن للمصريين مطمعاً في بلادنا. نريد أن نكون وإياهم زملاء جهاد لا زملاء وحدة واتحاد ".[٢٩] ومثل هذا القول لا يختلف كثيراً عما كان يدعو له الاستقلاليون الآخرون. يذكر أن الحزب الجمهوري بزعامة الأستاذ محمود محمد طه تكون في عام ١٩٤٥ ، وتكون الحزب الجمهوري الاشتراكي في عام ١٩٥١ ، وتكونت الجبهة المعادية للاستعمار في عام ١٩٥٣ وهي في الأساس الحركة السودانية للتحرر الوطني التي تكونت في عام ١٩٤٦ ثم صارت الحزب الشيوعي السوداني. هذه الأحزاب الثلاثة هي التي كونت مع حزب الأمة الجبهة الاستقلالية وانضوت فيها ، كما سوف نرى. كما تكون في ديسمبر ١٩٥٤ حزب الاستقلال الجمهوري الذي أسسه السادة ميرغني حمزة وخلف الله خالد وأحمد جلي، وهم وزراء الختمية الثلاثة الذين تم فصلهم من الحكومة الوطنية الأولى.[٣٠] وفي يناير ١٩٥٥ تكون "حزب تقدم السودان" وهو حزب صغير غير مؤثر كان يطالب ببقاء الحكم الثنائي لمدة عشرين عاماً أخرى " حتى تبلغ الأمة مرحلة النضج الذي يمكنها من إدراك وتفهم حق تقرير المصير "؛ كما كان يطالب " بعدم سودنة الوظائف المفتاحية الهامة في المصالح القضائية والمهنية ". ولكن هذا الحزب لم يكن له من علو الصوت السياسي ما يكفيه لإحراز أي تقدم رغم أن أحد الإداريين البريطانيين قد وصفه بأنه " ربما كان يعبر عن وجهة نظر الأغلبية الصامتة ".[٣١]

الأحزاب العقائدية:

سبق أن تحدثنا عن مواقف الحزب الشيوعي السوداني من قبل. وهو الذي تكون لأول مرة في مدينة أم درمان في أغسطس عام ١٩٤٥ من مجموعة من المتعلمين السودانيين الذين قرروا إنشاء منظمة يسارية باسم " الجبهة السودانية للتحرر الوطني ". وسبق ظهور " حستو " تكوين خلايا شيوعية لبعض الطلاب السودانيين في مصر عام ١٩٤٤ وقد كانوا على صلة وثيقة بمنظمة " حدتو " المصرية ، بل هم تتلمذوا عليها في أول أمرهم. وكان الشيوعيون المصريون ينظرون إلى قضية الوحدة بين مصر والسودان بغير منظار الأحزاب المصرية الأخرى التي كانت تعتبر السودان مستعمرة مصرية وامتداداً جغرافياً للدولة المصرية بحق الفتح العسكري منذ عام ١٨٢١. ولم يكن سعيهم من أجل تحقيق وحدة دستورية بين البلدين تحت التاج المصري ، وإنما رفعوا شعار الكفاح المشترك بين الشعبين السوداني والمصري ضد العدو المشترك وهو الاستعمار البريطاني. ولذلك صار شعار حق تقرير المصير للسودانيين ، كمقابل لشعار الوحدة مع مصر (الذي تبنته الأحزاب المصرية الأخرى والأحزاب الاتحادية في السودان)، هو السياسة التي تبنتها كل المنظمات الشيوعية واليسارية في السودان وفي مصر. غير أن المبادئ الماركسية والتعاليم الاشتراكية كانت في حقيقة الأمر قد انتقلت إلى السودان منذ عام ١٩٢٤ ، وذلك عن طريق الحزب الشيوعي المصري (الذي تأسس عام ١٩١٩)، وعن طريق بعض العمال الشيوعيين المحترفين العاملين بإدارة السكة حديد بمدينة عطبرة ، الذين كانوا ينتمون إلى أرمينيا ووسط أوروبا ودويلات البلطيق. فعن هؤلا العمال أخذ علي أحمد صالح – أحد أعضاء جمعية اللواء الأبيض – المبادئ الماركسية فتبناها وتشرب بها. وهو الذي أصبح فيما بعد شاهد ملك لدي محكمة أعضاء جمعية اللواء الأبيض ، فذكر أن أعضاء الجمعية كانوا يسعون إلى اجتذاب عمال الورش والبواخر ومصلحة الأشغال العامة إلى الجمعية. ولعله تعرض لضغوط

قاهرة لم يواته معها الصمود. كذلك كثيراً ما كان علي عبد اللطيف زعيم جمعية اللواء الأبيض يتسلم منشورات شيوعية من منظمات شيوعية في ستوكهولم عاصمة السويد.

يحدثنا الأستاذ أحمد سليمان عن الدور الهام الذي اضطلع به هنري كورييل (المليونير اليهودي الأصل) وبعض رفاقه في بناء الحركة اليسارية عموماً، والحركة الشيوعية على وجه الخصوص ، في مصر. فقد أتاحت له صلته الشخصية بهنري كورييل أن " يلم بطرف من أسرار حياته السياسية التي كان بدايتها عام ١٩٣٧ حيث أسس هو وأخوه راؤول ويهودي آخر يسمى مارسيل إسرائيل ونفر من المثقفين المصريين على رأسهم دكتور فؤاد الأهواني ، التنظيم الماركسي الذي أطلقوا عليه اسم الاتحاد الديمقراطي ". وقد سبق كورييل يهود آخرون أنشأوا في القاهرة " إتحاد أنصار السلام " عام ١٩٣٤. كما كانت هناك مجموعة من الشيوعيين الطليان. ولكن اليهود كانوا أكثر الجاليات الأجنبية نشاطاً وأوفرهم حظاً من رعاية الكومنترن. وكان اليهود في كل أنحاء العالم معادين للفاشية بطبيعة الحال ، لأن الفاشية كانت رافعة لواء العداء للسامية. وكان كورييل متفرغاً للنشاط الشيوعي ، فقد ورث عن والده أموالاً طائلة وفرت له الوقت لمثل هذا التفرغ. فكان هو الزعيم الحقيقي " للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني " في مصر (حدتو)، ومن قبلها الحركة المصرية (ح.م.) بل كان هو " الأب الروحي للحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)، التي كادت أن تكون توأماً لحدتو في خصائصها وصفاتها لولا اختلاف ظرفي مكان وزمان ميلاد كل منهما ". وكان كورييل شديد الاهتمام بالطلبة السودانيين الذين التحقوا بالجامعات المصرية في منتصف الأربعينات.

ويقول الأستاذ أحمد سليمان إن كورييل " قد أثر تأثيراً مباشراً على مسار الحركة الشيوعية في كل من مصر والسودان ، إلا أن تأثيره غير المباشر قد امتد إلى منطقة الشرق العربي كلها ". وكان يقف بجرأة وعناد وراء شعار تقسيم فلسطين في عامي ١٩٤٧و ١٩٤٨، حتى جعل الشيوعيين المصريين يتبنون هذا

الشعار. وربما كان الذي ساعده هو ورفاقه على هذه الجرأة موافقة الاتحاد السوفيتي على قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. وكان كورييل يتمتع بنفوذ واسع وباع طويل في الحركة الشيوعية العالمية ، وكانت له " صلات حميمة مع كل تنظيم يساري وإرهابي في الغرب وفي بلاد العالم الثالث ". وفي أعقاب الحرب الفلسطينية أسقطت منه الجنسية المصرية فمكث في إيطاليا إلى نهاية عام ١٩٥١. وانتهى الأمر باغتياله "داخل مصعد منزله الفاخر بضواحي باريس في أصيل اليـوم الرابع من مايو ١٩٧٨". ويعتبر هنري كورييل " أحد أبرز مؤسسي الحركة الشيوعية في العالم العربي وفي مصر على الخصوص ".[٣٢]

وما تقدم لا يخالف – بالضرورة – القول بأن الحزب الشيوعي المصري تأسس عام ١٩١٩ ، إذ ربما كانت تلك التي ظهرت في ذلك الوقت الباكر هي حلقاته الأولى. وبحلول أواخر الثلاثينات ومنتصف الأربعينات كانت مصر تعج بالتنظيمات الشيوعية التي اشترك وساهم فيها كثير من أبناء اليهود المقيمين في مصر ، وفي طليعتهم هنري كورييل.[٣٣] ومن الممكن القول بأن الحركة الشيوعية الفاعلة في السودان ، والتي بدأت بمنظمة " حسدتو " في منتصف الأربعينات ، قد كانت وثيقة الصلة بحركة " حدتو " المصرية في أول الأمر ، ثم انفصلت عنها تماماً وكونت تنظيمها السوداني المستقل. وهو الذي اشترك – باسم الجبهة المعادية للاستعمار – في الجبهة الاستقلالية ، وساهم بنشاط دؤوب في انتصار دعوة الاستقلال التام وسط الجماهير السودانية.

ولقد كان الحزب الشيوعي المصري مهتماً بشئون السودان منذ أوقات مبكرة، وعن طريقه جرى توزيع منشورات شيوعية كثيرة في كل من مصر والسودان. فقد كان يسعى إلى قيام حزب شيوعي في السودان يضم في عضويته شماليين وجنوبيين بهدف توحيد الطبقة العاملة.

وفي أعقاب هزيمة ثورة ١٩٢٤ كان أحمد حسن مطر من بين أعضاء جمعية اللواء الأبيض الذين هربوا من السودان. لقد استقر مطر في ألمانيا وانضم إلى الحزب الشيوعي الألماني وصار يبعث إلى بعض أصدقائه في السودان ببعض الكتب والمنشورات الشيوعية. غير أن نظام الرقابة الصارم على الرسائل في السودان عاق انتشار المبادئ الماركسية. وساعد على ذلك ما مني به الحزب الشيوعي المصري من ملاحقة واضطهاد. وعلى الرغم من ذلك تشكلت حلقات دراسية للاشتراكية في السودان بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٠ وصارت مؤلفات ماركس وغيره من الكتاب الاشتراكيين معروفة لدي بعض المتعلمين. وظل اهتمامهم بالدراسة الجماعية للاشتراكية قائماً حتى الحرب العالمية الثانية إذ كانت منشورات نادي الكتاب اليساري من بين ما تنعقد له حلقاتهم الدراسية.

كذلك لعب بعض الجنود البريطانيين في السودان – وفي طليعتهم جندي بريطاني شيوعي يدعى " ستون " – دوراً هاماً في نشر الأفكار اليسارية بين بعض المتعلمين السودانيين. فمن الممكن القول بأن التربة السودانية قد تلقت بذور الفكر الاشتراكي في وقت مبكر ، وجاء تأسيس " حسدتو " عام ١٩٤٥ نتاجاً لأكثر من تأثير واحد. وهي قد كونت أولى خلاياها في كلية الخرطوم الجامعية عام ١٩٤٦ ثم انتشرت الخلايا من بعد ذلك في مدن السودان الأخرى وخاصة عطبرة حيث تجمع عمال السكة الحديد. غير أن الحركة العمالية في السودان قد بدأت قبل ميلاد حستو بسنوات عديدة ، وإن كان ذلك في نطاق محدود عبرت عنه بعض الاضرابات العمالية في أعوام ١٩٠٧ و ١٩٠٩ و١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢٣. وكان من قادة العمال في جمعية اللواء الأبيض كل من عثمان أحمد سعيد العامل بمصلحة الأشغال العمومية ، ورمضان محمد بمصلحة البواخر بالخرطوم ، وعبد الله ريحان الترزي بالخرطوم. وما بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٤٢ قام العمال والمزارعون بعدة اضرابات. واضطرت حكومة السودان فيما بعد – للحد من موجة

الاضرابات – لتكوين لجان للعمل " على النهج الموجود في إنجلترا ، في إطار نوع من الاعتراف بحق العمال في التعبير عن مطالبهم عن طريق هيئات تمثلهم. ولكن تأثير الحزب الشيوعي على الحركة العمالية كان عظيماً كما هو معروف ، وإن كانت بعض التنظيمات العمالية قد برزت إلى الوجود قبل الحرب العالمية، أي قبل ميلاد الحزب الشيوعي.[٣٤]

أما حركة الأخوان المسلمين في السودان فمن الممكن القول بأنها كانت – في أول أمرهـــا – نتاجاً مباشراً لحركة الإخوان المسلمين في مصر. وقد نشأت هذه الحركة في مصر في أواخر العشرينات من القرن الماضي ببلدة الإسماعيلية ثالثة مدن قناة السويس. وكان مؤسسها ومرشدها هو الشيخ حسن البنا الذي كان يعمل مدرساً هناك. وهو من بيت عريق في الدين ، وقد تخرج في دار العلوم. وروي أنه كان يشيد بكل من هتلر وموسوليني كقيادة جديدة لأوروبا ويقتبس بعض الأنظمة والتدريبات العسكرية من الفاشيين. ولقد سعى كل من الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة (الفاشستي) إلى التعاون مع القصر الملكي والاستناد إليه من أجل القضاء على الأحزاب المصرية الأخرى وزعمائها. وكان أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة لا يتحفظ في ذلك. ورغم أن حسن البنا كان يرى – في بداية أمره – أن الإخوان المسلمين " لم يعد لهم أمل إلا في الملك المسلم "، إلا أنه قد تبين له أنه " يسير في ركاب ملك كثير المساوئ لا يتورع عن إرتكاب الأوزار والموبقات "، فأخذ يتحفظ وينسحب تدريجياً من موكب السائرين في ركاب الملك. وعندما ظهر توجه الملك للإطاحة بالدستور لكي يحكم مصر حكماً مطلقاً وأخذ يتطلع إلى خلافة المسلمين منذ فبراير ١٩٣٩، تحول موقف حسن البنا إلى معاداة السراي. وتطور العداء بين القصر والشيخ حسن البنا حتى تم اغتياله على يد رجال السراي كما أشارت أصابع الاتهام آنذاك.

على أن الشيخ حسن البنا ، وإن كان في دخيلة نفسه لا يؤمن بالدستور ويعد نفسه لأخذ الحكم بالقوة كما يقول عبد اللطيف الخليفة ، إلا أنه لابد أن "

يعمل حساباً كبيراً " لجماهيره والجماهير التي يريد أن يكتسبها. فهي جميعاً تؤمن بالدستور والديمقراطية وبأنهما ثمرة لكفاحها الطويل. ولقد اشترك الأخوان المسلمون في حرب فلسطين وابلوا بلاءً حسناً حتى أشاد بهم اللواء محمد نجيب في كتابه " كلمتي للتاريخ ". وخرجوا من حرب فلسطين بخبرات ومهارات حربية جديدة ، وانكشف أمامهم من الفساد والمخازي ما ارتكبه كبار المسئولين (المصريين) الذين لم يتورعوا من شراء الأسلحة الفاسدة والمتاجرة بها "وتقديمها للمجاهدين في الميدان لتحصدهم قبل أن تحصدهم أسلحة اليهود ". غير أن الإخوان المسلمين أقدموا في مصر على القيام بأعمال دموية مريعة. "وظهرت لهم فرق إرهابية تمارس الإرهاب بصورة علنية غير مألوفة وبأساليب جديدة على المجتمع المصري فيها جرأة ودقة فى استعمال الأسلحة والمفرقعات الحديثة... مثل اغتيال الخازندار قاضي المحكمة العليا ". كذلك كونت السراي الملكية فرقة إرهابية للاغتيالات ، " وكان ضحاياها من الجانبين ، وكان بعضها فادحاً جداً كاغتيال النقراشي ثم اغتيال الشيخ حسن البنا نفسه."[٣٥]

كان جمال الدين السنهوري والشيخ عبد الرحمن الصايم من أوائل السودانيين الذين انضموا لجماعة الإخوان المسلمين في مصر ، ثم تبعهم آخرون من الطلاب السودانيين هناك. وفي مطلع الأربعينات بدأت تظهر دعوة الإخوان المسلمين في السودان ، فظهرت بين طلاب جامعة الخرطوم.

كان اغتيال النقراشي رئيس الحكومة المصرية في عام ١٩٤٨ انتقاماً منه لقيامه بحل جمعية الإخوان المسلمين. وقد بلغ الحرج بالشيخ البنا إثر هذا الحادث أن أعلن عن استنكاره له وقال عن الجناة إنهم " ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين ". فظهر أن الأمور أفلتت من يده " وأن الإرهابيين كونوا مراكز قوى في داخل الجمعية وأصبحوا أقوى سلطاناً من البنا نفسه ". ويذكر أن الشيخ حسن البنا ألقى خطاباً في عام ١٩٣٨ بمناسبة مرور عشر سنوات على قيام جمعية الإخوان المسلمين جاء فيه قوله :" إن الأخوان سوف يستخدمون القوة حيث لا يجدي غيرها وحيث يثقون بأنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة ". وقد فات عليه –

كما يقول الأستاذ عبد اللطيف الخليفة – أن الطبيعة الغالبة لمثل هذه التنظيمات الإرهابية أنها تكون سلاحاً ذا حدين ، كما فعلت مراكز القوى التي أنشأهـا جمال عبد الناصر ليضرب بها خصومه ، فإذا بها آخر الأمر تفلت من قبضته وتعمل بمعزل عن إرادته حتى قال في أواخر أيامه :" أنا مش عارف مين البيحكم مصر "! ولعل الشيخ البنا وجد نفسه في موقف أشبه بموقف جمال عبد الناصر من مراكز القوى."[٣٦] بل لا يستبعد أن تكون الحركة الإسلامية في بلاد غير مصر قد وجدت نفسها في موقف مشابه يوشك أن يكون طبق الأصل لما حدث في مصر!

ويقول الدكتور حسن الترابي إن الأصل الأول الذي أخذت عنه الحركة (يعني الإخوان المسلمين) في السودان إنما هو منهج الأخوان المسلمين بمصر، الذي كان حين العهد الأول دعوة إلى الإصلاح الفردي البطئ ... وبعد بضع سنوات من التردد انحسم الأمر على صعيد النظر باتخاذ السلطة مطلباً. ويقول إن الحركة بالسودان قد وردت إليها تيارات المدرسة الإخوانية المتجددة التي عبر عنها الشهيد سيد قطب بأثر من ظروف القهر الشديد الواقع عندئذ على الحركة الإسلامية هناك (أي في مصر)، ومن سابقة ثقافته الاشتراكية والأوروبية ذات المضامين الشمولية الجماعية. فقد تبلورت عن كتاباته نظرية إصلاحية كلية ثورية ... تربى وتعد لتقويض نظام الفساد وتمكن الصلاح بالقوة لا بالتكاثر البطئ ، لأن فتنة النظم الحاكمة الظالمة أشد فعلاً بالعامة من التربية الخاصة ، ولا بالديمقراطية لأن القهر هو المتغلب والجهاد هو الأمضى في تمكين الدين. ولربما تأثرت الحركة الإسلامية في السودان بفقه سيد قطب لتكفكف تعويلها على استصحاب الحرية المأمونة ". ويتحدث الدكتور الترابي عن عيوب الممارسة الديمقراطية في السودان ويقول إن الحركة (الإسلامية) تعلم أنها (أي الديمقراطـية) في السودان " أشد زيفاً وأسرع تلفاً من جراء الخلل السياسي الداخلي والتدخل الإمبريالي الخارجي. فلذلك لاتنتكب الحركة

(الإسلامية) الديمقراطية باستخفاف أو غدر ، ولكنها لا تتوهم أن الإصلاح كله دائماً ديمقراطي المنهج ".[٣٧]

وذكر الترابي أن " حركة التحرير الإسلامي " التي ظهرت في السودان في أواخر الأربعينات كحركة طلابية ، هي التي حملت فيما بعد اسم " الإخوان المسلمون ". فجماعة علي طالب الله كانت تنتسب إلى الجماعة الأم في مصر. ولكن عندما أخذ التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بالقيادة المصرية يشترط البيعة والإندراج التنظيمي الكامل (في السبعينات) رفضت الحركة الإسلامية في السودان ذلك ووقع الخلاف. ثم يثني الترابي على مواقف الحركة في السودان ويشير إلى بعض القصور وكثير من نجاحاتها وكسوبها وهي معارضة حيناً ومشاركة في السلطة حيناً آخر. ويقول إنها في منتصف السبعينات (من القرن الماضي) توجهت بهمها الاستراتيجي – لاعتبارات شتى – لاستيعاب المجتمع وقدرت أنها لن تحيط به بالسياسة وحدها أو بالعمل الثقافي والاجتماعي إلا أن تأتيه أيضاً من قبل مشكلاته وتطلعاته الاقتصادية. فكانت المؤسسات (الاقتصادية) الإسلامية ... وكان الثراء ، وكانت الأرباح ... وكان الحسد وكانت الغيرة.[٣٨] ويؤكد دكتور الترابي أن الحركة الإسلامية في السودان " ذات هم سياسي وبعد عالمي ، فلا ينفك مشروعها الإصلاحي العاجل أو الآجل عن هدف الدولة الراشدة والأمة الواحدة ، والرسالة التي تملأ الأرض صلاحاً ".[٣٩] ثم لا يفوت على فطنة الدكتور الترابي – والأيام دول يداولها الله بين الناس – أن يختم كتابه الشيق بقوله :" أما تحديات الحياة في السودان فقد استعدت لها الحركة (الإسلامية) إذ نزلت معاني الدين وأحكامه قوة وهدياً في عين معضلات الواقع في سبيل العز والاستقلال الوطني والأمن والدفاع العام والوحدة القطرية والقومية والنماء والعدل المادي ونشر الملة والثقافة الأصلية. فمهما رأينا من خير في تقويم كسب الحركة – ولعله لا يكون وهماً أو أحسناً من الظن بمآلها ، ولعله لا يكون غروراً – فإنما التعويل على وعد الله أن العاقبة للمتقين وأن نصره قريب. وما يكون لأحد أن يأتمن النفس البشرية مطلقاً كيف تكون عاقبة

تقواها ولا أن يقدر ما يقع من الابتلاءات كيف تكون وجهة وقعه ، أو أن يتمنى الأماني على الله حتى يأتي أمره ، فلكل أجل كتاب والآخرة خير المنتهى ".[٤٠]

لقد قدر لهذين الحزبين العقائديين –" الحزب الشيوعي " وحزب " الإخوان المسلمون " – أن يحدثا تأثيراً كبيراً في مجريات وقائع الحياة السياسية في السودان، وقدر للتنافس الحاد بينهما في أوساط الطلاب والفئات الاجتماعية الأخرى أن تنجم عنه آثار بعيدة المدى على مسيرة السودان وخاصة بعد نيل البلاد لاستقلالها ، ليس هذا مجال سردها أو التعرض لتفاصيلها. وإنما أوردنا ما أوردنا عن نشأتهما وعموم توجهاتهما استكمالاً لصورة الحياة السياسية في البلاد وتعميماً لفائدة من يريد البحث في " نشوء الأحزاب و " ارتقائها " أو" اضمحلالها". ومع أني لست أرتاب في صدق وطنية كليهما إلا أني أرى في التواضع مكرمة تفوق خصلة التباهي والاعتداد بالتضحيات. فكم من مريد للخير لم يجعل الله الخير على يديه ، وكم من مبطن شراً حاق به ما انطوت ضلوعه عليه. قال تعالى في حق آدم عليه السلام {ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما }– طه٠آية ١١٥. فكيف بمن ليسوا بأنبياء، وإنما من جملة عباد الله العاديين الخطائين ؟!

يقول دكتور القدال إن حركة الإخوان المسلمين في تلك السنوات (أي أواخر الأربعينات) كانت ضعيفة التكوين ، " ولم يتعد نفوذها مجموعات صغيرة خلف جدران المدارس الثانوية والكلية الجامعية ، ولم يكن السبب ضعف قدرات ذلك الشباب الفكرية والنفسية ، ولكن لأن الحركة السياسية ما كانت بحاجة إلى أيدولوجية دينية متزمتة بين صفوفها. كما أن البرجوازية الصغيرة السودانية لم تصل بعد مرحلة الأزمة كما حدث في مصر حيث كانت البرجوازية الصغيرة تسحق تحت وطأة النهب الأجنبي والرأسمالية المحلية التي تأسست كياناتها منذ مطلع القرن. فكان تنظيم الإخوان المسلمين ، الذي أسسه الشيخ حسن البنا ، ملاذاً للفئات منها التي كانت ترتجف فزعاً من وهدة السقوط إلى قاع العمل المأجور. ولذلك فإن انتقال التجربة إلى السودان بأسلوب ميكانيكي لم يلق حظه

من النجاح في مجتمع دخل الإسلام وتطور فيه بطرق وأساليب تختلف عن تلك التي حدثت في مصر ".[41]

لقد شهد العامان ١٩٥٤ و ١٩٥٥ نشاطاً واضحاً لحركة الإخوان المسلمين، وخاصة في المدارس الثانوية والجامعة. وبدأ الحديث عن الدستور الإسلامي ولكنه كان خافض النبرة ولم يصبح عالياً جهيراً إلا بعد بضعة أعوام. وكان الشيوعيون أكثر تأثيراً في مجريات الأمور من رصفائهم الإخوان المسلمين ، رغم أنهم كانوا بين طلاب كلية الخرطوم الجامعية ، يشكلون معاً أهم تيارين سياسيين في أروقة الجامعة وعلى نطاق الحركة الطلابية في البلاد. كما أن الشيوعيين سبقوا الإخوان المسلمين في تأسيس وتنظيم اتحاد الشباب والاتحاد النسائي ونقابات العمال واتحاد نقاباتهم. وعلى الرغم من أن كلا الحزبين العقائديين كانا – على الأقل في أول نشأتهما – صدى لبعض التنظيمات السياسية في مصر – إلا أنه يبدو أن حركة " حستو " كانت أدق وأقوى تنظيماً من حركة الإخوان المسلمين في العهود الأولى لنشأتهما ، وأنها وجدت تجاوباً في الشارع السياسي بأكثر مما وجدت حركة الإخوان المسلمين. ولكن حركة الإخوان المسلمين شاركت بفعالية – فيما بعد – في الصراع ضد الحكم العسكري ، وخرجت بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ أعظم شأناً مما كانت عليه من قبل.

ويحدثنا الأستاذ أحمد سليمان حديثاً مستفيضاً عن نشأة الحركة الشيوعية في السودان ، فيسمي ثلاثة من الأرمن الذين قدموا إلى السودان بين عامي ١٩١٧ و ١٩٢٢ ويعزى إليهم ظهور الأفكار الشيوعية لأول مرة في البلاد. فهم الذين أخذ منهم علي أحمد صالح الذي اعتقل على أثر أحداث ١٩٢٤ وتحول تحت الضغط إلى شاهد ملك. وفي أوائل الأربعينات من القرن الماضي بدأت تتشكل حلقات ماركسية بمساعدة مستر " ستوري " عضو الحزب الشيوعي البريطاني الذي وصل إلى السودان ضمن القوات البريطانية. وعزز من نشاط حلقات الفكر الماركسي وواصله مستر " دكنسون " عضو الحزب الشيوعي البريطاني الذي التحق بخدمة التعليم مدرساً بالمدارس الثانوية عام ١٩٤٥. "

وحتى ذلك الوقت لم يكن للشيوعيين المصريين أي دور مباشر أو غير مباشر يذكر في خلق الحركة الشيوعية في السودان ". ويؤكد الأستاذ أحمد سليمان أنه لم تكن هنالك صلة تنظيمية يؤبه بها بين التنظيمين الشيوعيين في مصر والسودان منذ أوائل الأربعينات وحتى عام ١٩٤٧ ، اللهم إلا الزيارة التي قام بها عبده دهب للسودان عام ١٩٤٣ بعد تأسيس منظمة " ح.م. " المصرية (التي صارت " حدتو " فيما بعد) على يدي هنري كورييل في يناير ١٩٤٣.

ولكن الصلة بين الحركتين الشيوعيتين في مصر والسودان " نمت وازدهرت وتوثقت بعد عام ١٩٤٧ عندما آلت قيادة " حستو " إلى أولئك الذين عبوا ونهلوا من تجارب " ح.م. " ومن بعدها " حدتو " وتدربوا في مدارس نضالها ". وكان إسهام الشيوعيين السودانيين والحزب الشيوعي السوداني في تدعيم الحركة الشيوعية المصرية – وخاصة " ح.م. " ومن بعدها " حدتو " – إسهاماً كبيراً. وآية ذلك أنه " إبان ظروف الشدة وأثناء محنة الحركة الشيوعية المصرية في منتصف ١٩٤٨ وطوال ١٩٤٩ نتيجة للضربات العنيفة والمتواصلة التي كالها لها إبراهيم عبد الهادي باشا الذي خلف النقراشي باشا في رئاسة الوزارة بعد اغتيال الأخير على أيدي الإخــوان المسلمين ، فــإن أغلبية اللجنة المركزية لحدتو كانت من السودانيين ". ولعله من المفارقات أن يكون الحزب الشيوعي السوداني في قيادته ، هو الذي نصح الشيوعيين المصريين بحل تنظيمهم وتصفيته " استجابة لرغبة جمال عبد الناصر أو بالأحرى رضوخاً لإرادته إذ جعل عبد الناصر ذلك شرطاً أساسياً لإطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين ولاستيعاب الكادر المؤهل منهم في تنظيمات وفروع الاتحاد الاشتراكي المصري وفي بعض أجهزة السلطة التنفيذية ".[٤٢]

ويرى الأستاذ أحمد سليمان أنه " بالقدر الذي تركت فيه الحركة الشيوعية المصرية بصمات سلبياتها على الحركة الشيوعية السودانية فإن هذه الأخيرة قد ظلت تعاني أيضاً من آثار النواقص التي ورثتها عن الحزب الشيوعي البريطاني". وذلك أن الحزب الشيوعي البريطاني " كان يُغلب مصلحة الاتحاد

السوفيتي على مصالح شعبه ويهتم بمشاكل السياسة الدولية أكثر من اهتمامه بقضايا تطور الشعب البريطاني في طريق الاشتراكية والتقدم ". وقال الأستاذ أحمد سليمان عن الحزب الشيوعي البريطاني:" فقد كان هو وراء تحليلنا الخاطئ في البداية لثورة يوليو المصرية ، وكان هو الذي نصح برفض اتفاقية القاهرة التي حققت الحكم الذاتي وجلاء القوات البريطانية عن السودان ، وكان هو الذي طالبنا بالانحياز لجانب الحزب الشيوعي السوفيتي في بداية صراعه المرير ضد الحزب الشيوعي الصيني، وقبل ذلك كان هو من ضمن القوى التي دفعتنا لتأييد تقسيم فلسطين ".[٤٣]

وربما كان من أكبر أخطاء الحزب الشيوعي السوداني السياسية معارضته لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣. قال الأستاذ أحمد سليمان :" وقد سعد السودانيون جميعاً لتوقيع الاتفاقية ماعدانا نحن الشيوعيين ، فقد أعلنا عليها حرباً لا هوادة فيها ولا التواء ، واتهمنا موقعيها من رجال ثورة مصر بالخيانة وبالإرتماء في أحضان الإنجليز ومن ورائهم أمريكا. والمأساة أن الوحيدين داخل السودان الذين كانوا يشاركوننا النواح والبكاء هم رجال الإدارة الاستعمارية البغاة ". وقال إن الأستاذ عبد الخالق محجوب استطاع أن يقنعهم بأن الذي يجري في مصر هو " إحدى أحابيل الاستعمار الحديث الذي يقدم السم في الدسم والذي تحتل مصر بموقعها الجيوبوليتيكي الفريد مكاناً علياً في استراتيجيته العالمية ". وقال إن الذي قاله سكرتير الحزب كان يمثل جانباً من الحقيقة ، فقد وضح أن الأمريكان قد مارسوا ضغوطاً حملت الإنجليز على ترضية المصريين (بالتوقيع على اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣) حتى لا تحول المسألة السودانية دون مساهمة مصر في مشاريع الأمن العسكري الغربي. وقال إن الأستاذ عبد الخالق محجوب اعترف – رغم ذلك – " بخطأ موقف الحزب الشيوعي من الاتفاقية ، ولكن كان ذلك بعد خمس سنوات من إعلان استقلال البلاد الذي كانت هذه الاتفاقية المدخل القانوني له "، وأورد نص ماكتبه الأستاذ عبد الخالق في (لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني) بهذا الخصوص. ثم أضاف :" ولعل الحقيقة التي لم يشأ

سكرتير الحزب الإفصاح عنها في هذا الصدد (هي) أن موقف الحزب الشيوعي السوداني المعادي للثورة المصرية والمعارض للاتفاقية التي هي أبرز منجزاتها، قد فرض عليه فرضاً من دوائر معينة في الحركة الشيوعية العالمية خاصة من الحزب الشيوعي البريطاني الذي كان أداة طيعة في يدي الحزب الشيوعي السوفيتي...".[٤٤]

حقاً كانت الفترة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ فترة حافلة بالأحداث والتطورات في السودان. فقد اشتد خلالها ساعد الحركة العمالية التي استطاعت أن تنتزع حقوقها في التنظيم النقابي وتلج أبواب النشاط السياسي مطالبة باستقلال البلاد. فعلى أثر مظاهرات العمال وإضراباتهم اضطرت حكومة السودان إلى إصدار قانون تنظيم العمل النقابي في عام ١٩٤٨. وبفضل هذا القانون بلغ عدد النقابات المسجلة بحلول عام ١٩٥٢ مائة نقابة ، رغم أن كثيراً منها لم يكن ذا أهمية تذكر ولم يبق طويلاً. وكانت أهم النقابات التي بقيت وأحدثت أثراً كبيراً في السياسة السودانية هي نقابة السكة الحديد ؛ فقد بلغت عضويتها سبعة عشر ألفاً في عام ١٩٥١. وعلى أثر تأسيس مؤتمر العمال في عام ١٩٤٩ (Workers' Congress) تمكن العمال في نوفمبر عام ١٩٥٠ من تكوين اتحاد نقابات عمال السودان. ومنذ مراحل تكوينه الأولى أعلن اتحاد النقابات عن مطالبته بتصفية الحكم الثنائي ومحاربة الاستعمار البريطاني. وكون مع حزب الأشقاء ومجموعات أخرى " الجبهة المتحدة لتحرير السودان "، وهي تنظيم كان ينظر إليه كتنظيم لجبهة شيوعية. وفي عام ١٩٥٢ مني الإضراب الذي دعا له اتحاد النقابات بالفشل لأن بعض النقابات المنضوية تحت لوائه عارضته. وعندما دعا إلى إضراب عمالي لمدة ثلاثة أيام احتجاجاً على اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ مني بإخفـــاق كبير. " لقد أضرت به السياسات الحزبية كما أضرت بمؤتمر الخريجين مـــن قبل ".[٤٥]

ويرى الأستاذ أحمد سليمان أن تاريخ تكوين اتحاد نقابات عمال السودان (نوفمبر ١٩٥٠) كان " بداية إنزلاق الحركة الشيوعية ، إذ استعجلت الخطى

وأسرفت في تقدير مساحة دائرة نشاطها ". ويقول إن الحزب الشيوعي ظل "يدفع بالعمال في معارك لا قبل لهم بها ولا طاقة رغم الخسائر التي لحقت بالحركة النقابية ورغم الدروس الكثيرة التي كان يمكن استخلاصها من فشل الإضرابات العامة التي دعا لها اتحاد العمال أو حرض عليها وساندها. ومنها إضراب الشرطة في يونيو ١٩٥١ وإضراب الحريات العامة في أبريل من عام ١٩٥٢ وإضراب السابع والعشرين من أبريل من عام ١٩٥٦ احتجاجاً على موقف الحكومة العدائي من الحركة العمالية والذي رفضت نقابة السكة الحديد الاشتراك فيه بعد أن كانت قد انسحبت من عضوية اتحاد العمال احتجاجاً على هيمنة الشيوعيين على شئونه ، ورفضاً لسيطرتهم على أجهزة فروعه ورئاسته ".[٤٦] وهو يصف الشيوعيين في قيادتهم للحركة العمالية بالغلو وتجاوز حدود المعقول.

ويحدثنا أيضاً عن " الجبهة المعادية للاستعمار " – التي كانت المنبر العلني للحزب الشيوعي – فيقول إنها ورثت " كل أخطاء الحزب الشيوعي ، فقد اتسمت مواقفها بالتناقض وعدم الثبات. فهي تارة ضد مصر وتارة أخرى معها. وهي ضد جمال عبد الناصر ثم هي معه باندفاع لا ضابط له ولا فرامل. وهي ضد أزهري ثم هي معه. وهي على خلاف مع حزب الأمة ثم هي حليفتــه في الجبهة الاستقلالية ". ويقول إن الجبهة المعادية للاستعمار " ظلت تعادي قادة ثورة يوليو وخاصة جمال عبد الناصر وتتهمه بأنه أخطر عملاء أمريكا وجهاز مخابراتها في المنطقة. ولكن بمجرد أن اتجه الرجل نحو الروس وعقد صفقة السلاح مع براغ ، تغير موقفنا وانقلب القدح إلى مدح وصار تقدمياً بعد أن كان رجعياً ، وأصبحت الجيوش في بلاد العالم الثالث احتياطياً ثورياً بل طليعة للقوى الثورية بعد أن كانت بؤرة للرجعية وأداة قمع طيعة في أيدي الاستعماريين ".[٤٧]

ويضرب مثلاً لما أسماه " التخبط السياسي الذي كنا عليه في الخمسينات " بموقف الحزب الشيوعي من انتخابات ١٩٥٣ فيقول إن الحزب بدأ بالتنسيق مع الوطني الاتحادي وصوت لمرشحيه في الدوائر التي لم يكن للحزب فيها مرشحون. ثم انتهى بمعاداة الوطني الاتحادي بعد أن ساهم بالأصوات في

انتصاره. ويقول إن انضمامهم للجبهة الاستقلالية كان محل ترحيب الإمام عبد الرحمن المهدي الذي كان يداعبهم بتشبيههم (بكلاب الحر) مدحاً في قالب الذم، " حيث لم يكن الرجل لعاناً ولاهجاءً ولاشتاماً ".[48]

ولكن مهما كانت أخطاء الحزب الشيوعي في العمل السياسي فادحة في كثير من الأحيان ، فإن الإنصاف يقتضي القول بأنه كان صاحب الفعالية الأولى والكبرى في تأسيس المنظمات الجماهيرية الحديثة مثل نقابات العمال واتحاد نقاباتهم ، واتحادات المزارعين والطلاب والشباب والنساء ، التي لعبت دوراً هاماً في مسار الحركة الوطنية وانحازت جميعها – في نهاية الأمر – إلى دعوة الاستقلال التام وتصفية الحكم الثنائي. ولم يكن التقاء الحزب الشيوعي مع حزب الأمة تحت راية الجبهة الاستقلالية أمراً غريباً في تلك الظروف ، وخاصة بعد أن صحح الحزب الشيوعي موقفه من اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ في مارس من نفس العام. وقد كان الإمام عبد الرحمن المهدي حريصاً على الوفاق الوطني من أجل تحقيق استقلال البلاد التام. وآية ذلك موقفه من الاتحاد النسائي (الذي تأسس في عام ١٩٥٢)، بل ومن الحزب الشيوعي السوداني نفسه. فقد ثبت أنه دعا لجنة الاتحاد النسائي التنفيذية بداره بالخرطوم عام ١٩٥٤ واحتفى بها حفاوة عظيمة ، حتى أشادت كل الصحف الحزبية والمستقلة بتأييده للاتحاد النسائي السوداني ..." وبذلك أسكت الأصوات المعارضة وخاصة التي انبرت تعارض باسم الدين ... وواصل تكريمه لضيفات الاتحاد النسائي اللائي كن يأتين من الخارج لحضور مناسبات الاتحاد. فكان يكرمهن في داره وعلى نفقته الخاصة ، حيث ترتب لهن الزيارات والرحلات. كما ساعد الإمام الكثير من الوفود للسفر لحضور مؤتمرات الشباب في الخارج رغم تعنت السلطات الاستعمارية آنذاك ". وكان من أعظم المطالبين بتعليم المرأة وتحريرها ومساهمتها في الحياة الاجتماعية. ومن الروايات المأثورة عن علاقة الإمام عبد الرحمن المهدي باليسار السوداني اهتمامه بتكريم وفد سوفيتي على مستوى عالٍ زار السودان بعد الاستقلال ، فكرمته الحكومة. وعندما لاحظ الإمام عبد الرحمن غياب

الحزب الشيوعي السوداني عن ذلك التكريم وعلم من الأستاذ عبد الخالق محجوب أن إمكانات الحزب لا تمكنه من تكريم وفد بذلك المستوى الرفيع ، قال له :" هل تمانع في أن تدعو هذا الوفد باسم الحـــزب الشيوعي في داري "؟ فلما لاحظ أن السيد عبد الخالق متردد ، أضاف قائلاً :" وإن أردتم دعوتهم في حدائق المقرن فليكن ذلك على حسابي الخاص ". وتحت إصراره على الأستاذ عبد الخالق " تمت الدعوة في سراي الإمام والتقى الجميع تحت ضيافته ".[٤٩]

هوامش الفصل التاسع

١- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصر البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣ . دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٨. الطبعة الأولى . ص ٦٣٥ - ٦٣٨.

٢- نفس المصدر . ص ٦٨٣ - ٦٩٧ لنص الرسائل المتبدلة بين السيد عبد الرحمن المهدي واللواء محمد نجيب في أبريل ومايو ١٩٥٣.

٣- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢ . ص ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٢٥ هامش رقم ٧٢.

٤- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصـــراع المصري البريطاني.... مصدر سابق . ص ٦٤٣ - ٦٤٤.

٥- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية . دار غريب للطباعة ، القاهرة ٢٠٠١. ص ٢٤٤.

٦- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصـــراع المصري البريطاني... مصدر سابق . ص ٦٤٤ - ٦٥٠.

٧- مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي . مركز الدراسات السودانية . القاهرة، ١٩٩٦ . ص ٦٧.

٨- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصـــراع المصري البريطاني... مصدر سابق . ص ٦٥٠ - ٦٥١.

٩- جهاد في سبيل الاستقلال (يشتمل على مذكرات الإمام عبد الرحمن المهـــدي). أشرف على إعداده الصادق المهدي . طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم . بدون تاريخ . ص ٤٦ . وانظر أيضاً J.Hyslop في: Sudan Story. Printed in Great Britain by Williams Cook Ltd., London W3. 1952. P.111 – 112

١٠- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصــراع المصري البريطاني... مصدر سابق . ص ٦٥٢ – ٦٥٤.

١١- نفس المصدر . ص ٦٥٨ – ٦٦٠ ، ٦٦٢ هامش رقم ٣٣.

١٢- انظر علي حامد في : مشروع تاريخ الحركة الوطنية في السودان – مقابلات رواد الحركة الوطنية . معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم 1985 . المجلد الأول . ص ١٨٠ – ١٨١.

١٣- مقابلة شخصية مع السيد عبد الماجد عبد القادر الذي كان ملازماً للإمام عبد الرحمن المهدي . وهو من مواليد وسكان مدينة أم درمان . عمل لسنوات طويلة بمنظمة اليونسيف بالخرطوم بعد وفاة الإمام الصديق المهدي . وهو الآن متقاعد بالمعاش ويقطن بالحارة العاشرة بمدينة أم درمان.

١٤- مقابلة شخصية مع السيد أحمد محمد يسن بمنزلـــه بحي الملازمين ، أم درمان ، أكتوبر ١٩٩٥.

١٥- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ١٨٥.

١٦- جهاد في سبيل الاستقلال ... مصدر سابق . ص ١٣٥.

١٧- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق) . مصدر سابق . ص ١٨٨ . انظر أيضاً دونالد هولي في : نقوش الخطى على رمال السودان . تعريب موسى عبد الله حامد . مطبعة الحرية ، أم درمان، ٢٠٠٢ . ص ١٥٦.

١٨- دونالد هولي : نقوش الخطى على رمال السودان . نقله إلى العربية موسى عبد الله حامد . مطبعة الحرية ، أم درمان ، ٢٠٠٢ . ص ١٥٥ – ١٥٦.

١٩- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق. ص ١٨٧ - ١٩٣.

٢٠- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله. دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى أغسطس ١٩٩٧. ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

٢١- عبد الطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة . الجزء الأول ١٩٣١ - ١٩٤٨ . مطبعة جامعة الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٨ . ص ١٦.

٢٢- نفس المصدر . ص ١٦٥.

٢٣- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢٧١ - ٢٧٢ ، ٣٢١ - ٣٢٣ (هامش رقم ١٠٣ وهامش رقم ١٢١).

٢٤- دونالد هولي : نقوش الخطى على رمال السودان ... مصدر سابق . ص ١٥٣ -١٥٤. وانظر كذلك فدوى عبد الرحمن علي طه في : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق . ص ٣١٤ هامش رقم ٣.

٢٥- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢٧٩.

٢٦- دونالد هولي : نقوش الخطى على رمال السودان ... مصدر سابق . ص١٥٧.

٢٧- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢٨٠ - ٢٨١.

٢٨- نفس المصدر . ص ٢٨٠.

٢٩- نفس المصدر . ص ٢٧٩.

٣٠- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين (تحقيق). مصدر سابق . ص ٢٢٦ هامش رقم ٧٥ وهامش رقم ٧٦.

٣١- دونالد هولي : نقوش الخطى على رمال السودان ... مصدر سابق . ص ١٥٢.

٣٢- أحمد سليمان : سياحة فكر وجولات قلم . دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم . مطابع دار ومكتبة الهلال ، بيروت ١٩٨٤ . ص ١٢٥- ١٣٢.

٣٣- نفس المصدر . ص ١٢٩.

٣٤- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩. نقله إلى العربية هنري رياض ، وليم رياض ، الجنيد علي عمر . دار الجيل – بيروت ١٩٨٧. الطبعة الثانية . ص ٢٤٢ – ٢٥٢.

٣٥- عبد اللطيف الخليفة : مذكرات عبد اللطيف الخليفة ج/١ ... مصدر سابق. ص ١٧٤- ١٨١.

٣٦- نفس المصدر . ص ١٨٣ – ١٩٦ . وانظر أيضاً محمد عمر بشير في: تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩ . (مصدر سابق)، ص ٢٤١ -٢٤٢ .

٣٧- حسن الترابي : الحركة الإسلامية في السودان – التطور ، الكسب ، المنهج . التحريرة الأولى أبريل ١٩٨٨ – أبريل ١٩٨٩ (رمضان ١٤٠٩ هـ – رمضان ١٤١٠هـ). الناشر : معهد البحوث والدراسات الاجتماعية. الجمع التصويري : دار هايل للطباعة والنشر والتغليف ، الخرطوم . ص ٢٤٩ – ٢٥٤.

٣٨- نفس المصدر . ص ١٧٤ – ١٧٧ ، ٢٦٣ – ٢٦٥.

٣٩- نفس المصدر . ص ٢٤٧.

٤٠- نفس المصدر . ص ٣١٢.

٤١- محمد سعيد القدال : الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١ – ١٩٨٥ . دار الجيل ، بيروت . الطبعة الأولى ١٩٩٢ . ص ١٣٠ – ١٣١.

٤٢- أحمد سليمان : ومشيناها خطى – صفحات من ذكريـــات شيوعي اهتدى. الجزء الأول. دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٣. ص ٨٥ – ٩٧.

٤٣- نفس المصدر . ص ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٢٥.

٤٤- أحمد سليمان : ومشيناها خطى – صفحات من مذكرات شيوعي اهتدى. .الجزء الثـــاني. دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٦. ص ١٠٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢.

٤٥- P.M. Holt, M.W.Daly : The History of the Sudan, from the coming of Islam to the present day. Weidenfeld and London. Third edition 1979. P. 158. Nicholson

٤٦- أحمد سليمان : ومشيناها خطى ... ج/١ . مصدر سابق . ص ٢٢٨ ، ٢٣١.

٤٧- أحمد سليمان : ومشيناها خطى ... ج/٢ . مصدر سابق . ص ٢٠٦.

٤٨- نفس المصدر . ص ٢٠٧ ، ٢٠٩.

٤٩- انظر محاسن عبد العال ، سارة نقد الله، محاسن جيلاني ، سعاد إبراهيم عيسى .في: الإمام عبد الرحمن المهدي – مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي . مكتبة مدبولي ، القاهرة . الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م . ص ٣٢٣ – ٣٣٧.

الفصل التاسع

١ - تكوين الجبهة الاستقلالية.

٢ - عقبات في الطريق :

  ١ - قضية الجنوب.

  ٢ - الدعاية المصرية.

  ٣ - الاستفتاء .... مرة أخرى.

٣ - المسيرة القاصدة .

٤ - تمرد القوات الاستوائية.

٥ - لقاء السيدين .

٦ - التحولات الكبرى .

٧ - بريطانيا ومصر - مناورات وتحولات .

٨ - إعلان الاستقلال التام .

تكوين الجبهة الاستقلالية:

إن أحداث أول مارس وما تلاهـا من تعاظم الشعور الوطني بالرغبة في الاستقلال التام ، وتلك الأحداث التي شهدتها مصر من اختلافات بين أعضاء مجلس الثورة حول سلطات رئيس الجمهورية وحول التعامـل مع القضية السودانية ، وغير ذلك من تطورات (مثل حل جماعة الإخوان المسلمين في مصر والبطش بهم لاحقاً)، كانت من ضمن العوامل التي جعلت من الصعب على الحكومة الوطنية – التي فازت في الانتخابات على أساس بطاقة الوحدة مع مصر – أن تسير في اتجاه هذه الوحدة. فعندما أقيل نجيب في ٢٢ فبراير أصدر حزب الأمة في السودان نداءه الذي أشرنا إليه ، في ٢٧ فبراير ١٩٥٤. وفي حقيقة الأمر كان السودانيون معجبين بمحمد نجيب لأسباب كان أهمها دوره الرائد في المفاوضات التي أفضت إلى إبرام اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ للحكم الذاتي وتقرير المصير. وقد رأى حزب الأمة في إقالة نجيب (أو تقديمه لاستقالته) ما يهدد الاتفاقية ، فأصدر هذا النداء. وعندما حلت حكومة الثورة جماعة الإخوان المسلمين في مصر في يناير ١٩٥٤ شنت عليها صحيفة النيل هجوماً وصفت فيه الحكومة المصرية بالاعتداء على الحريات العامة التي من أقدس دعائمها حرية التعبير، وعبرت عن خشيتها من أن تتجاوب حكومة السودان الوطنية مع حكومة مصر العسكرية في سياسة البطش بالأحرار والعبث بالحياة الديمقراطية.[١] ولعل أبناء جيل كاتب هذه السطور يذكرون كيف خرج طلاب المدارس في يوليو ١٩٥٢ في مظاهرات صاخبة تأييداً لحركة الجيش المصري. ولكن الموقف الطلابي تغير تماماً بعد حل جماعة الإخوان المسلمين في مصر وبعد إقالة نجيب في نوفمبر ١٩٥٤ ، فقد خرجت المظاهرات الطلابيـة منددة بما حدث . ويمكن القول بأن الحركة الطلابية السودانية كانت في مجملها استقلالية التوجه أصلاً ، وزاد من شدة تمسكها بالاستقلال ماحاق بمحمد نجيب وجماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت المبكر من اندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية. ولذلك بادر الطلاب السودانيون في المملكة المتحدة

– كما أشرنا سابقاً – في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤ بالمطالبة بالاستقلال التام. وتلا ذلك في ١٥ يناير ١٩٥٥ قرار اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية الداعي لاستقلال السودان استقلالاً تاماً عن كل من مصر وبريطانيا. وكان لاستفحال الدعاية المصرية في السودان خلال عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٤ أثر بالغ في تقوية الدعوة الاستقلالية وعزل دعوة الاتحاد مع مصر. وبحلول عام ١٩٥٥ كانت الدعوة لاستقلال السودان استقلالاً تاماً قد أصبحت الكفة الراجحة بين كفتي ميزان الخيارين المتاحين للسودانيين بمقتضى اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ للحكم الذاتي وتقرير المصير.

على أثر قرارات اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية الصادرة في أمسية الأحد ١٥ يناير ١٩٥٥ ، والتي سبقت الإشارة إليها ، اجتمع في يوم ٢٩ يناير ١٩٥٥ مندوبون عن أحزاب الأمة والجمهوري الاشتراكي والجبهة المعادية للاستعمار وشخصيات مستقلة وشخصيات عمالية. وجاء الاجتماع استجابة لدعوة وجهها السيد محمد أحمد محجوب في ليلة سياسية أقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار بأم درمان وناشد فيها الأحزاب والشخصيات بأن تتكتل حول شعار الاستقلال على الأسس التي قدمها اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية في ١٥ يناير ١٩٥٥ وهي : الاستقلال التام ، وكفالة الحريات العامة ، وعدم ربط البلاد بالأحلاف العسكرية ومعونات الدول الأجنبية التي تؤثر على السيادة الوطنية. وعلى هذه الأسس تكونت الجبهة الاستقلالية مشتملة على حزب الأمة ، والحزب الجمهوري، والحزب الجمهوري الاشتراكي ، والجبهة المعادية للاستعمار.[٢]

لم يكن الحزب الوطني الاتحادي – وهو الحزب الحاكم في السودان – ليعزل نفسه عن التيار الذي بدا غالباً. فقد أصدر في ١٨ أبريل ١٩٥٥ بياناً جاء فيه : السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة. فأوفدت الجبهة الاستقلالية عدداً من أعضائها بمذكرة للسيد إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي في ٩ أبريل ١٩٥٥ ، تعلن فيها عن ترحيب الجبهة الاستقلالية باتجاه الحزب الوطني الاتحادي نحو الاستقلال التام ، وتتعهد فيها بمساندة الحكومة

القائمة داخل البرلمان وخارجه ، وتدعو فيها إلى عقد ميثاق وطني مع سائر الأحزاب السودانية بتأييد الاستقلال التام والسيادة الكاملة. وقد كانت الجبهة الاستقلالية قد فرغت بالفعل من إعداد الخطط العامة للميثاق الوطني لتعرض على الأحزاب والهيئات لمناقشة بنودها وصياغة الميثاق النهائي بغية عرضه في مؤتمر عام يقره فيه ممثلو الأحزاب والهيئات ليذاع من بعد ذلك على الشعب السوداني. وقد تلخصت الخطوط العامة للميثاق في نقاط ثلاث هي: الهدف ، الوسائل ، تأمين الاستقلال. أما الهدف فهو تحقيق استقلال السودان استقلالاً تاماً غير مشروط بأي شرط ، وذلك بأن تقوم في البلاد جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة تتمثل في جيشها وعلمها ونقدها واقتصادياتها وسياستها الخارجية. وأما الوسائل فهي أن تتقدم الحكومة والمعارضة في البرلمان وفي شهر أغسطس القادم باقتراح تطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي إجلاء جيوشها من السودان طبقاً للمادة الحادية عشر من الاتفاقية ، وذلك بأن يحذف منها الجزء الخاص بتقرير المصير ما دام السودانيون ممثلين في أحزابهم وهيئاتهم قد أجمعوا على الاستقلال. وأما تأمين الاستقلال فيكون بالالتزام بما يأتي:-

أ - عدم الدخول في أي أحلاف عسكرية مع أي دولة أو كتلة أجنبية لئلا يحمل السودان على الدخول في حرب لا مصلحة له فيها.

ب- كفالة الحريات العامة واحترام الأغلبية لحقوق الأقلية وتوفير العدالة الاجتماعية.

ج- تكوين لجنة مشتركة ممثلة لجميع الأحزاب والهيئات لتدرس مصالح الجنوب وتقدم عنها تقريراً تشرع الحكومة في تنفيذه بأسرع ما يمكن ، لأن ذلك مما يحافظ على وحدة السودان ويجعلها على الوجه الأكمل.

د- توثيق عرى الصداقة وحسن الجوار مع مصر والشعب المصري ، ومع كل الحكومات المجاورة.[٣]

هذه الموجهات التي جاءت في مسودة الميثاق الوطني بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٥٥ كانت – من دون ريب – تجسيداً حقيقياً للإجماع الشعبي على خيار الاستقلال ، وهي التي قامت على أساسها وعلى هديها جميع الاتفاقات والإجراءات التي أفضت إلى إعلان استقلال البلاد. ومنذ مطلع عام ١٩٥٤ – وعلى الرغم من صعود الحزب الوطني الاتحادي إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات – كانت كل الدلائل تشير إلى أن كفة الخيار الاستقلالي هي الراجحة في الميزان. وجاءت أحداث أول مارس ١٩٥٤ الدامية المؤسفة ، التي ثبت أنها لم تكن بتدبير أحد ، لتؤكد للحكومة المصرية على وجه الخصوص أن الإصرار على الاتحاد بين البلدين يمكن أن يكون أمراً دونه خرط القتاد. وعلى كل فإن حكومة الحزب الوطني الاتحادي لم تكن تتمتع في داخل البرلمان بأغلبية مريحة ، لأن تكتل أحزاب المعارضة في داخل البرلمان لم يتح لها إلا أغلبية ضئيلة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرار مصيري وخطير مثل إعلان الاتحاد مع مصر. فضلاً عن ذلك فإن قيادة الختمية التي لعبت جماهيرها دوراً رئيسياً في فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات البرلمانية ، لم تكن – في حقيقة الأمر – راغبة في الاتحاد مع مصر. ومع ذلك فإن المسيرة نحو الاستقلال لم تكن ماضية على دروب سالكة منذ مطلع عام ١٩٥٤ ، وإنما اعترضتها بعض صعاب هي أشبه بآلام المخاض.

<u>عقبات في الطريق:</u>

١- **<u>قضية الجنوب:</u>**

لخص رئيس وزراء الحكومة الوطنية الأولى مهمة حكومته في السودنة والجلاء وتقرير المصير ، ولم يول مسألة الجنوب الاهتمام الذي يجعل منها مسألة قومية بالمستوى الذي وضعتها فيه لجنة الأحزاب المؤتلفة في أول عام ١٩٥٣. وعندما أعلنت الحكومة في أكتوبر ١٩٥٤ عن ملء الوظائف التي تمت سودنتها لم يجر تعيين جنوبيين في الوظائف العليا كما وعد الحزب الوطني الاتحادي خلال المعركة الانتخابية. فكانت نتائج عمل لجنة السودنة محبطة

للنخب الجنوبية ، واستقال بعضهم من الحزب الوطني الاتحادي وانضم إلى حزب الأحرار الجنوبي المعارض. لقد سبقت الإشارة من قبل إلى أن المثقفين الجنوبيين كانوا يرون – وهم محقون – أن يعطي الجنوب اهتماماً خاصاً حتى يلحق بركب التطور النسبي الذي أصابته بعض أجزاء الشمال. ولذلك كانوا يقفون مع تأجيل تقرير المصير. وعندما عارضوا إعلان الاستقلال كان الحديث يدور حول النظر في قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب. بل إن السيد بوث ديو كان قد عارض اقتراح الحكم الذاتي في عام ١٩٥٠ وهدد بالانسحاب من الجمعية التشريعية وطرح خيار الاتحاد الفيدرالي بين إقليمي البلاد آنذاك. ولذلك أجاز البرلمان في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ اقتراحاً بأن تعطى الجمعية التأسيسية المرتقبة ، في الدستور الدائم للبلاد ، اهتماماً خاصاً لمطلب الاتحاد الفيدرالي. ولقد تضافرت عوامل شتى قادت في نهاية الأمر إلى الأحداث الدامية في جنوب البلاد عندما تمردت القوات الاستوائية في أغسطس ١٩٥٥ عقب يومين فقط من إجازة البرلمان لقراره التاريخي في ١٦ أغسطس ١٩٥٥ بجلاء الجيوش البريطانية والمصرية عن السودان. وظلت مسألة الجنوب جرحاً غائراً في خاصرة البلاد يستعصي على المباضع وسائر وسائل التطبيب منذ مؤتمر المائدة المستديرة عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ، واتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، وحتى مشارف نيفاشا في مطلع الألفية الثالثة.

٢- الدعاية المصرية:

لقد حرصت الحكومة المصرية على استخدام كل الوسائل الممكنة لترجيح كفة الخيار الاتحادي بين السودانيين خلال الفترة الانتقالية الموقوتة. ولعب الصاغ صلاح سالم دوراً طليعياً في هذا الشأن. وعندما تبين له أن الحكومة السودانية آخذة في التوجه نحو خيار الاستقلال مديرة ظهرها للاتحاد ، عمد إلى جنوب السودان فأتخذه مسرحاً للدعاية المصرية المعادية لحكومة السودان ، وراح يروج للاتحاد الفيدرالي بين شمال السودان وجنوبه كحل لا بديل له ، وذلك ببث هذه الدعاية ومخاطبة الناس بها بعدد من اللهجات المحلية

في جنوب السودان. وفي نوفمبر ١٩٥٤ – عند زيارته الشهيرة للجنوب التي باء على أثرها بلقب " الصاغ الراقص" – دعا عدداً الوزراء الجنوبيين في الحكومة السودانية والنواب البرلمانيين الجنوبيين لزيارة مصر ، وتمكن من إغرائهم حتى أصدروا تصريحاً أدانوا فيه تخلي الحكومة السودانية عن تحقيق وحدة السودان مع مصر ، وطالبوا فيه بتشكيل برلمان منفصل للجنوب ، بل دعوا فيه للاتحاد بين جنوب السودان ومصر ! وهكذا ساعدت الحكومة المصرية – وكان الذي تولى كبر ذلك كله هو الصاغ صلاح سالم – على اضطراب الأمور والانفجار الذي وقع في جنوب السودان. فلم يكن غريباً بعد كل هذا أن تحظى تصرفاته بأقدار متصاعدة من السخط والاستنكار وسط السودانيين ، وأن تزداد قناعة السودانيين بأن الاستقلال خير لهم من الاتحاد. لقد ساعد صلاح سالم بأمثال هذه المواقف على انفجار تمرد القوات الاستوائية في شهر أغسطس ١٩٥٥ من حيث لا يدري. وعلى الرغم من صرامة حكومة السودان في تعاملها مع هذا التمرد إلا أن العجيب في أمر صلاح سالم هو اقتراحه على السفير البريطاني في القاهرة بتدخل القوات البريطانية المصرية. وقد رفض الحاكم العام في السودان هذا الاقتراح بحجة أن قوة دفاع السودان قادرة على السيطرة على الموقف ؛ وقد وضح ذلك. غير أن وجه العجب هو التناقض في مواقف صلاح سالم. فمما يذكر أنه كان – أثناء المفاوضات المصرية البريطانية – متصلباً في إصراره على حذف مسئوليات الحاكم العام الخاصة نحو الجنوب ، وفي معارضته الشديدة لأي نفوذ أو تدخل بريطاني في جنوب السودان. وعندما أيقن بتوجه الحكومة السودانية نحو الاستقلال لم يهن عليه الأمر ، فراح يدعو إلى تدخل القوات البريطانية (والمصرية) في جنوب السودان ![٤]

أما موقف الحكومة البريطانية من هذا التمرد الذي وقع في الجنوب خلال الفترة الانتقالية فلم يكن كما توقعه الكثيرون تربصاً ينتظر المبرر لإعلان حالة طوارئ دستورية وضم جنوب السودان إلى مستعمرات بريطانيا في شرق ووسط أفريقيا. وعلى الرغم من أن بعض المبشرين والإداريين البريطانيين قد

دعموا التمرد في الجنوب إلا أن الموقف البريطاني الرسمي – ومنذ عام ١٩٤٥ – كان هو إبقاء السودان موحداً دون فصل جنوبه عن شماله. وليس أدل على ذلك من تبني الحكومة البريطانية منذ منتصف عام ١٩٥٤ لسياسة إنشاء علاقات ودية مع الحكومة السودانية ، في الوقت الذي شهد توتراً ملحوظاً في علاقات مصر الرسمية بحكومة السودان الوطنية.[٥]

فكان من مظاهر توتر العلاقات بين مصر الرسمية وحكومة السودان الوطنية ما شهده الناس وتميزت به أحداث تلك الفترة وروته بعض المدونات. فعلى سبيل المثال ، يقول الأستاذ أحمد محمد يسن إن السيد إسماعيل الأزهري ألقى في أول أغسطس ١٩٥٥ " خطاباً سياسياً ووطنياً رائعاً أعلن فيه بطريقة صريحة الدعوة للاستقلال ". وكان ذلك في احتفال حضره ممثلو الهيئات الأجنبية وكبار ضباط الجيش المصري والجيش السوداني ، وبحضور لجنة الحاكم العام. وكان هذا الخطاب موجهاً بصفة خاصة إلى الشعب المصري وحكومة الثورة المصرية ، على أثر الحملة التي وجهتها الإذاعة المصرية والصحافة المصرية ضد الأزهري بصفة خاصة وضد حزبه بشكل عام. فقد وصلت تلك الحملة في بعض مراحلها إلى توجيه تهمة الخيانة للرئيس الأزهري وحزبه ، وتهمة التواطؤ مع الاستعمار ، " وحديث عن اتفاق قيل أنه تم بإعطاء قاعدة عسكرية لبريطانيا مقابل استقلال السودان ".

وقال الأستاذ يسن إن الحديث عن الاستقلال بدأ يدور في دوائر الحزب الوطني الاتحادي بعد منتصف عام ١٩٥٤ بقليل. وبدأت المكاشفة بين الحزب وقادة مصر منذ وقت مبكر من عام ١٩٥٥. وقال إن خضر حمد ومبارك زروق وحسن عوض الله تحدثوا إلى صلاح سالم في هذا الشأن ، ولكن صلاح سالم كان يحاول إقناعهم بأن أخطار الاستقلال كثيرة. وأثناء تناولهم لطعام العشاء مساء ١٩٥٥/٣/٢٦ مع الرئيس عبد الناصر والصاغ صلاح سالم وعبد الفتاح حسن ، أكد مبارك زروق وحسن عوض الله للرئيس عبد الناصر أن " الاتجاه

في السودان نحو الاستقلال أصبح أقوى مما نتصور ، خصوصاً في صفوف الحزب وبين شيوخه ونوابه. وأنه ليس معنى ذلك أن الناس تحولوا أو تنكروا للاتحاد. ولكن يجب السير في الاتجاه الذي يحقق الرغبتين معاً ". والمعنى أن الطريق السليم للاتحـــاد هو الاستقلال ، فالسودان الحر المستقل يستطيع أن يحقق الاتحاد مع مصر الحرة المستقلة.

ويخبرنا الأستاذ يسن أن الأحداث تتابعت في مؤتمر باندونق في أبريل ١٩٥٥ وأخيراً في حديث الأزهري في أول أغسطس ١٩٥٥ الذي تقدم ذكره. وأوفد الحزب بعض أقطابه إلى مصر مرة أخرى. فالتقى الشيخ محمد أحمد المرضي بالرئيس جمال عبد الناصر وشرح له الأسباب التي دفعت بالحزب الوطني الاتحادي في اتجاه الاستقلال ،" والمخاطر المترتبة عن الاستفتاء والاحتمالات المتوقعة والتي قد تفضي إلى قيام حرب أهلية ". وبدا الرئيس عبد الناصر متفهماً لهذه الحجج ولكنه تفهم " يشوبه عدم الرضا ". واستخلص شيخ المرضي " أن الرئيس عبد الناصر ربما كان قد بدأ يقتنع بأن الاستقلال قد أصبح عقيدة راسخة لدي السودانيين ، وأن تمسكه بالاستفتاء يرجع إلى أن الشعب المصري قد يقبل في النهاية هذه النتيجة ولن يترتب على ذلك حرج للثورة المصرية ".[٦]

وفي السودان كلف الحزب الوطني الاتحادي السادة حسن عوض الله ، ومحمود الفضلي وعلي حامد للاتصال بالسيد حسين ذو الفقار لشرح الأسباب التي دعت الحزب لتغيير مساره الاتحادي وتحوله إلى الاستقلال. وعندما تحدثوا إليه بهذا الحديث قال لهم حسين ذو الفقار صبري :" والله دا كويس جداً. لكن عايز أقول لكم ، وأنا مصري ، لن يكون لموقفكم هذا إلا تحطيم الوطني الاتحادي ، لأن الرأي العام كله يفتكر أن الوطني الاتحادي لما كان مع مصر فاز. فنحن عاوزين نورّي أن الوطني الاتحادي لما بقي ضد مصر انهزم ... أسمحوا لي سيكون هذا هم مصر بعد الآن ". وبالفعل قطع المصريون أي عون أو خدمة أو معونة كانت مصر تبذلها للوطني الاتحادي. فقد كانت الحكومة

المصرية تسدي للحزب الوطني الاتحادي مختلف الخدمات وبطرق كثيرة جداً ، فتساعد المناطق التي يكون فيها للحزب نفوذ ، وتنظم المعونات المادية الراتبة لأعضاء الوطني الاتحادي الذين ليست لهم أعمال يرتقدون منها ويكتسبون. يقول الأستاذ علي حامد إن كل هذه المعونات المصرية للوطني الاتحادي توقفت لما بدأ الحزب السير في طريق الاستقلال بل أخذ المصريون يعملون وسط زعماء العشائر والقبائل ووسط الجنوبيين ، وذلك بهدف إضعاف الوطني الاتحادي. وركزوا على الختمية وعلى السيد علي الميرغني. فالمصريون كانوا هم السبب في إفساد الموقف بين السيد علي والوطني الاتحادي. وبسبب هذا الإفساد تم لقاء السيدين وانقسم الحزب الوطني الاتحادي.[٧]

واستمرت الإذاعة المصرية والصحافة المصرية تضاعف من هجومها على الوطني الاتّحادي (كتابات إحسان عبد القدوس في روزاليوسف ، وكتابات أحمد حمروش ذات العبارات القاسية الموجهة للحزب وللأزهري رئيس الحزب بصفة خاصة). وقد استمر حسين ذو الفقار في حملته الشرسة ضد الحزب حتى تدخل عبد الناصر فهدأ الحملة ثم أوقفها ".[٨]

لقد كان التدخل المصري في الشأن السوداني لصالح الحركة الاتحادية سافراً قبل الانتخابات وبعدها. وظلت الحكومة المصرية تنكر هذا التدخل وتعترف به أحياناً عندما لا يكون هنالك سبيل لإنكاره. فقد ذكر السيد عبد الرحمن المهدي في مذكراته أن الأحزاب الاتحادية كانت معارضة لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ في أول الأمر ، فقال له نجيب : إن هؤلاء القوم (يعني الاتحاديين) لا يريدون الاستقلال فهل تسمح لي أن أتألفهم لقبوله؟ قال السيد عبد الرحمن : فوافقت. وقال إن المسئولين المصريين كانوا يقولون له أثناء زيارته للقاهرة: " نحن لا نأبى استقلال السودان ولكن ما حيلتنا في السودانيين المتعاونين معنا وهم يصرون على الوحدة أو الاتحاد ويهددون بحربنا إذا سلمنا بالاستقلال "؟ وقال السيد عبد الرحمن إن المصريين قالوا لهم (أي للاستقلاليين)

إنهم سيوقفون الأموال التي يدفعونها للأحزاب الاتحادية للدعاية السياسية ، ولكن هناك مرتبات يدفعونها لزعماء تلك الأحزاب ؛ فهل توقف أيضاً مع ما في ذلك من ضرر؟ قال السيد عبد الرحمن إنه قال لهم: " كلفوهم بأعمال وأعطوهم مرتبات لقضاء تلك الأعمال. إنني أعترض فقط على أن تصرف أموال مصرية للدعاية في السودان ". وقال :" ولكن المصريين لم يفوا بوعدهم ، وخرقوا جميع بنود اتفاقية الجنتلمان.[٩]

في عام ١٩٥٥ – عندما كان السيد إسماعيل الأزهري رئيساً للحكومة السودانية الوطنيـــة ، وضحت حقيقة المعونات المالية التي كانت الحكومة المصرية تقدمها للحزب الوطني الاتحادي. فقد نشرت جريدة " الناس " مقالات اتهمت فيها حكومة الأزهري بالفساد. وعلى أثر ذلك رفعت حكومة السودان دعوى جنائية ضد محمد مكي صاحب ورئيس تحرير صحيفة " الناس " بتهمة إثارة الكراهية ضد الحكومة تحت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات السوداني ، في يونيو ١٩٥٥.

يقول الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه في سفره القيم المسمى " الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان – ١٩٣٦ – ١٩٥٣ " إن السيد محمد أحمد محجوب ومحمد إبراهيم خليل اضطلعا بمهمة الدفاع في هذه القضية ، بينما مثل الاتهام ضابط الشرطة صالح محمد طاهر. ولكن التطور المذهل الذي حدث لاحقاً أدى إلى سحب صالح محمد طاهر وإلى تكليف أحمد متولي العتباني (المحامي العام آنذاك) بمهمة تمثيل الاتهام. وكان هذا التطور هو مثول خلف الله خالد وميرغني حمزة – الوزيرين السابقين في حكومة الأزهري – كشاهدي دفاع. وتعتبر شهادة خلف الله خالد ذات أهمية خاصة لأنه كان أميناً لصندوق الحزب الوطني الاتحادي منذ تكوينه في نوفمبر ١٩٥٢ وحتى استقالته منه في بداية عام ١٩٥٥. يقول الدكتور فيصل :" ذكر خلف الله خالد في شهادته أن أموال الحزب الوطني الاتحادي تأتي من مساهمات

الأعضاء ومن الحكومة المصرية. وقال إنه في فترة الانتخابات كان في صندوق الحزب ٩٧٫٠٠٠ جنيه تبرع السودانيون بألف ومائتين منها وجاء الباقي من مصر. وأوضح خلف الله خالد أن الأموال المصرية كان يحملها إلى السودان صلاح سالم أو محمد أبونار أو الدرديري أحمد إسماعيل أو عبد الفتاح حسن ، وكانوا يحصلون منه كأمين للصندوق على إيصالات بالمبالغ التي يسلمونها له. وعندما سئل خلف الله خالد عن آخر مرة وصلت فيها أموال من مصر ، قال إن ذلك كان في سبتمبر ١٩٥٤ عندما أخبره رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري وأحمد محمد يسن رئيس مجلس الشيوخ وآخرون بأن مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه قد وصل من مصر وعليه أن يستلمه من الدرديري محمد عثمان عضو لجنة الحاكم العام ، وقد تسلمه منه بالفعل. وأضاف خلف الله خالد أنه عندما ذهب إلى مصر في يوليّو ١٩٥٤ لعرض حساب الأموال السابقة على صلاح سالم ولاستلام الفرق بين أموال الحزب وأمواله الخاصة التي صرفها على الحزب ، أخبره صلاح سالم بأن مبلغاً من المال يتراوح بين ٤٢ و ٤٥ ألف جنيه قد أرسلته مصر وتسلمه إسماعيل الأزهري ، ولكنه لا يظهر في الحساب. ولذلك ماطله صلاح سالم في دفع ما يطلبه شخصياً من الحزب إلى أن يعرف مصير ذلك المبلغ. ورداً على سؤال لممثل الإتهام أحمد متولي العتباني قال خلف الله خالد إن تلقيه أموالاً مصرية لا يتعارض مع واجباته كعضو سابق في لجنة الانتخابات لأنه أخبر بأنها كانت سلفة ولم تكن رشوة. ولكنه أكد لممثل الدفاع محمد أحمد محجوب أن الحزب لم يرد مبلغ الـ ٩٧٫٠٠٠ جنيه لمصر ولم يجمع تبرعات أو اشتراكات من الأعضاء لتغطيته ".[١٠]

واشتملت مذكرات بعض أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على مزيد من المعلومات المتعلقة بالدعم المالي الذي قدمته الحكومة المصرية للحزب الوطني الاتحادي. فقد ذكر محمد نجيب في كتابه " كنت رئيساً لمصر " أن خطتهم كانت هي " تدعيم الحزب الوطني الاتحادي لعودة السودان لمصر بعد أن يخرج منه الإنجليز ". وانتقد المنهج الذي اتبعه صلاح سالم في معالجة مسألة

السودان قائلاً إن صلاح سالم " تصور أنه بالرقص والنقود يمكن أن يكسب السودانيين. وكانت النتيجة أن بعثر النقود وبعثر احترامنا في السودان. تصور أنه يمكن أن يرشي السودانيين. ولكنه كان مخطئاً. كذلك تصور أنه يمكن استمالة زعمائه باستضافتهم في مصر ومنحهم البيوت والفيلات ".

وتحدث عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة المصرية في مذكراته عن الاجتماعات التي عقدها مجلس قيادة الثورة ابتداء من ٢٥ أغسطس بناء على طلب صلاح سالم لمناقشة قضية الاتحاد بين مصر والسودان وموقف مصر منها. فذكر أن مجلس الثورة استمع خلال تلك الاجتماعات إلى إفادات من صالح حرب وزير الحربية الأسبق ، ومحمد خليل إبراهيم مفتش عام الري المصري في السودان ، وحسين ذو الفقار صبري ، وعبد الفتاح حسن ، وأحمد قاسم جودة الصحفي بجريدة الجمهورية الذي عاد لتوه من زيارة للسودان. وقد اتفقوا جميعاً على أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين قد أضر بسمعة مصر في السودان وأثار الشكوك حول أي سوداني يدعو للاتحاد مع مصر. وسنورد لاحقاً تفاصيل ما كتبه البغدادي.

وقد أخذ أحمد حمروش على مجلس قيادة الثورة المصري تركه صلاح سالم يتصرف في السودان " وحده بطريقته الخاصة ". وانتقد أحمد حمروش استخدام صلاح سالم للمساعدات والهبات وسيلة للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب لجانب مصر. وقال إنه " أثيرت شائعات كثيرة حول مجموع المبالغ التي صرفت هناك ، ولكن محمد أبونار يؤكد أنها لم تتجاوز نصف مليون جنيه ".[١١]

وقد احتجت الصحف السودانية – ومن بينها صحيفة " الميدان " وصحيفة " الأيام " – على الزيارات المتكررة التي قام بها مسئولون مصريون للسودان عموماً ولجنوب السودان بصورة خاصة. فقد وصلت الدعاية المصرية قمة تعاظمها في وقت كانت فيه لجنة السودنة ماضية في تنفيذ مهامها. وبلغ التدخل

والضغط الذي كان يباشره صلاح سالم حداً دفع الدرديري محمد عثمان إلى أن يقول متسائلاً في استنكار :" هل قدر لنا ونحن قادة البلاد ، وأصغرنا تجاوز الأربعين ، أن يعلمنا الوطنية شاب في الثالثة والثلاثين قادم من مصر "؟! ولم يتعاظم صلاح سالم أن يلمح لقادة الأحزاب السودانية بأن المصريين أكثر ذكاء من السودانيين![١٢]

كان قائد الجناح البكباشي حسين ذو الفقار صبري قد كلف من قبل مجلس الثورة في مصر بتلمس آراء القادة السياسيين في السودان حول دستور الحكم الذاتي المقترح. فكتب من بعد ذلك في كتابه " السيادة للسودان " يقول :" انطلقت في عزم أكيد لأوسع إتصالاتي بالسياسيين السودانيين. وكان لدي إحساس غريب بأن نشاطي قد يسكب في العلاقات المصرية السودانية اتجاهاً جديداً يصعب نقضه أو النكوص عنه. وكان عليّ أن ألتقي بالزعماء الاستقلاليين ، ممن كانت مصر تتغافلهم ، لإجراء محادثات معهم. ولم يكن مناسباً بالطبع أن أتخطى الاتحاديين. ولكنهم ، لحسن الحظ ، لم يمكن العثور عليهم ، وكانوا قد أصيبوا بالتخمة من التأييد المالي الهابط من مصر ، يقيمون الدنيا ويقعدونها تجاه أي خطوة تتهدد مصالحهم ... وكانوا عند تنازل الملك فاروق عن العرش قد تقاطروا على رئاسة الجيش المصري ليعربوا عن تهانيهم الفياضة. وتكاثرت زياراتهم. ولكن يبدو عليهم القلق لسبب ما ، ويخشون أن تتوقف المعونات المنتظمة بسقوط النظام السابق. ولم نعرف نحن في رئاسة الجيش ما يلزم علينا أن نفعله. حتى لو كان لدينا مال ، ولم يكن لدينا منه شئ ، لما تيسر لنا أن نقدم لهم العون مالم تصلنا تعليمات محددة في هذا الصدد. ولمازالت الغشاوة عن أبصارهم يمم معظم هؤلاء الاتحاديين صوب القاهرة ليعسكروا فيها ".

وكتب أيضاً يقول :" اجتذب حزب الأشقاء بما كان يتسم به من صلابة كثيراً من الأثرياء المرموقين الذين يكنون له التقدير والاحترام. ولكنهم انفضوا من حوله حين تكاثر ، بالتدريج فيه ، نمو تأييد مصر المالي بانتظام ، وأصبح

المال المصري مبعث تندر الناس وسبباً في تجريمهم وازدراء موقف الأشقاء. وزاد سمعته ضعفاً عندما ألقى قائد القوات المصرية اللواء البشاري ، ومراقب التعليم المصري في السودان ، محمد عبد الهادي ، بثقلهما وراء محمد نور الدين نائب الأزهري في رئاسة الحزب. وكان البشاري وعبد الهادي يحملان نيابة عن القصر الملكي في القاهرة مفاتيح المال والثـراء. وكانا ، بسبب سيطرتهما على المال ، يعتبران أنفسهما سادة حزب الأشقاء ، يودان لمشيئتهما أن تكون لها قوة القانون في النفاذ ، ويتوقعان من الأزهري أن يطرد من حزبه أي عنصر يثير غضبهما مهما كان مركزه. ولكنه رفض الانصياع لما كانا يطلبان. وعلى الرغم من أنهما لم يجرؤا على إعاقة تدفق المال بانتظام إلى حزب الأشقاء فقد اتخذا تحولاً رئيسياً بتوجيه مبالغ طائلة عبر نور الدين ، ظناً منهما أنهما بهذا الأسلوب يمكنانه من التغلب على الأزهري في الوقت المناسب. وقبل نور الدين تأييدهما وخضع لرغبتهما ، وكان هو الأقرب لرضا السيد علي الميرغني ".[١٣]

ويتحدث ذو الفقار عن رسوخ فكرة اتحاد مصر والسودان في أذهان المصريين وعن طموح صلاح سالم الذي لا تحده الحدود ورغبته في أن تتم هذه الوحدة على يديه. فقد آمن صلاح سالم بأنه لو استطاع أن يوحد بين جماعات طائفة الختمية المتناثرة في جبهة واحدة لأمكنه الحصول على جماعة قادرة على الفوز بأغلبية كبرى في أي انتخابات سودانية مقبلة ، وأوهم نفسه أنه بمثل هذه الطريقة يستطيع أن يفرض إرادته وأن يوجه تقرير المصير السوداني بصورة قاطعة نحو الاتحاد مع مصر. ومثل هذا الانجاز من شأنه أن يضمن له الصعود في مجلس قيادة الثورة وأن يخلع عليه مهابة لا يستطيع عبد الناصر أن يجرده منها ". ويمضي ذو الفقار واصفاً رحلة صلاح سالم للجنوب وتنقله " من مكان إلى مكان آخر في الجنوب " لمقابلة من يريد مقابلتهم من زعماء القبائل والموظفين وأعضاء الجمعية التشريعية من أبناء الجنوب ، معتمداً الفظاظة مع مفتشي المراكز البريطانيين ليخلق انطباعاً بين الأهالي بأنه هو الذي يملك

السلطة الحقيقية. وفي التجمع القبلي الكبير لسلاطين الدينكا وأعيانهم الذين احتشدوا لتكريمه ، " أوعز لهم (صلاح سالم) أنه جاء من مكان بعيد في النهر، واهب الحياة ". قال ذو الفقار:" ولم تكد رقصة الحرب تبدأ حتى أخذ صلاح سالم يخلع ثيابه فجأة مبقياً على ملابسه الداخلية وحدها ، ثم يتوسطهم وهو يقفز معهم راقصاً على ضربات الطبول. وكان لهذا أثر السحر في نفوسهم فكسبهم وأصبح أخاً لهم طال فقدانهم له – أخاً من النهر العظيم اندفع نحو منبعه واهب الحياة. وطارت أنباء رقصه إلى أنحاء الدنيا ، ونشرت صور الصاغ الراقص في ملابسه الداخلية ومنظاره الأسود على الصفحات الأولى من الصحف والمجلات.[١٤]

ويخلص البكباشي حسين ذو الفقار صبري إلى أن الصاغ صلاح سالم أنفق في السودان " أموالاً طائلة للحصول على التأييد الذي ينشده "، وإلى أن التدخل المصري في السودان اتخذ أشكالاً مختلفة أورد بعضها في مايلي:

أ – معونات مالية طائلة للحزب الوطني الاتحادي،

ب– الدعاية المتصلة تأييداً لوحدة وادي النيل عبر المذياع والصحف والمجلات المصرية ، والهجوم السافر على قادة الأحزاب الاستقلالية، وتوجيه اتهامات خطيرة لهم لتقويض الثقة فيهم ، مع هجوم واتهامات خطيرة للصحف المؤيدة للاستقلال.

ج– منح اجازات لأعداد كبيرة من السودانيين العاملين في مصر ليذهبوا إلى السودان ويستخدموا نفوذهم بين أهليهم لتأييد الحزب الموالي لمصر في حملته الانتخابية.

د – تسخير المصالح الحكومية المصرية في السودان لتأييد الحزب الوطني الاتحادي مع وضع كل موظفي وممتلكات مصلحة الري المصري في جنوب السودان تحت تصرف المرشحين الاتحاديين.

هـ– إرسال كثير من الطلبة المصريين إلى السودان لدعم الدعاية.

و- إنشاء مؤسسات تعليمية وصحية ومعاهد دينية في سائر أنحاء السودان وتقديم معونات للمساجد.

ز- قيام الصاغ صلاح سالم وبعض المسئولين بزيارة مدن السودان المختلفة لإلهاب المشاعر فيها ، وكسب تأييد أهلها لقضية الاتحاد مع مصر ".[١٥]

وكتب أمين التوم يقول :" دهشنا عندما رأينا ، ويالهول ما رأينا ، الصحافة المصرية بأجمعها تشن حملات قاسية ضد حزب الأمة والاستقلاليين وتصفهم بالخيانة والتنكر لمصر والسعي ليصبح السودان مستعمرة بريطانية ، وتدعو الناخبين السودانيين يومياً لإسقاط مرشحي حزب الأمة. الأموال المصرية تتدفق إلى الجبهة الاتحادية والطوائف والهيئات المؤيدة لها وتوزع عليها في كثير من الحالات في وضح النهار ... ثم إن مصر جندت أكثر من ألفين من السودانيين المقيمين بها والعاملين في مصر وأمدتهم بأموال كثيرة ومنحتهم عطلة تمتد إلى شهرين ليسافروا جميعاً إلى الدوائر الانتخابية في السودان التي ينتسبون إليها ويعملوا لدعم مركز المرشح الاتحادي فيها... وأصبحت الجبهة الاستقلالية تجابه في هذه المعركة جبهتين : مصر والحزب الوطني الاتحادي ، وأصبحت كل المواد الخاصة بحياد الدولتين غير ذات موضوع.

أما الإنجليز فقد لزموا الصمت ولم يدافعوا عن الاتفاقية والدستور بأي شكل من الأشكال ، وكان موقفهم هذا مثيراً للدهشة أيضاً. هكذا كان الحال في المعركة الانتخابية ، ولم تنفع احتجاجات حزب الأمة لدي الحكومتين ولم تواجه مصر أي قوة تصدها عن تدخلها السافر في الانتخابات لمصلحة الاتحاديين وبمختلف الوسائل.

أما لجنة الانتخابات فكانت جثة لا حراك بها حول مئات الشكاوى التي قدمها حزب الأمة عن تدخل مصر بمالها وكل أجهزتها الدعائية ضد الاستقلاليين ومرشحيهم... كما تقدم باحتجاجات ضد انتهاكات عديدة لسلامة

الانتخابات حدثت في جل الدوائر الانتخابية. كنا نعتقد أن اختيار رجل محايد لقيادة لجنة الانتخابات يمكن أن يساعد على إجراء انتخابات عادلة ، ولكنه لم يفعل من ذلك شيئاً رغم شكوانا واحتجاجاتنا المتعددة ".[١٦]

وقال أمين التوم إن حكومة الوطني الاتحادي بالغت في الزهو بالانتصار في الانتخابات وزعمت صحفها بأن نتيجة الانتخابات تأكيد على موافقة الشعب السوداني على وحدة وادي النيل. " وفي هذا الأثناء زار صلاح سالم السودان وتنقل في عدة مواقع في البلاد ؛ وكان في كل مكان يذهب إليه يتحدث عن انتصارات الاتحاديين وخذلان الاستقلاليين ، ويؤكد أن هذه هي رغبة الشعب السوداني الذي يريد أن يكون متحداً مع مصر ولا يرغب في أن يكون مستقلاً مع الإنجليز كما يريده حزب الأمة ".[١٧]

وكانت هنالك أوجه أخرى للدعاية المصرية في السودان. فقد وجهت إذاعة خاصة بالسودان من الإذاعة المصرية ، ومنحت هبات مالية لبناء المستشفيات والمدارس والمساجد. ووجهت دعوات لبعض السودانيين لزيارة مصر. كما نقلت " مجلة آخر ساعة " المصرية الصادرة في ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ تصريحات لصلاح سالم تباهى فيها بأشكال أخرى من المساعدات المصرية للسودان من بينها زيادة العون السنوي للسودان ، وتمويل المعاهد والمدارس ، ومنح التسهيلات للطلاب السودانيين لالتحاق بالمدارس والجامعات المصرية. وعلى وجه العموم يبدو أن الحكومة المصرية كانت تعمل بدأب متواصل على نشر نفوذها في السودان خلال فترة تقرير المصير وقبلها ، من غير كبير اعتبار لرأي السودانيين آنذاك أو لالتزامها بمراعاة الجو الحر المحايد المطلوب المنصوص عنه في الاتفاقية. ففي خطاب من مفتش عام الري المصري في السودان إلى وزير شئون السودان أشير إلى أن خمسة آلاف جنيه مصري قد تم تسليمها إلى السيد إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء (جناح الأزهري) وأن صرفها حسب ما أورد الأزهري قد تم في الدعاية لانتخابات المجالس

البلدية ،والمساعدة للمدارس الأهلية ، ومساعدات للمعتقلين السياسيين وأسرهم. وهكذا نرى أن حكومة الثورة المصرية – على الرغم من اختلافها عن الحكومات المصرية السابقة وتميزها عليها بفضيلة الاعتراف للسودانيين بحقهم في تقرير مصير بلادهم – لم تكن قد أسقطت من حسابها الحلم المصري القديم بضم السودان إلى مصر. فقد راهنت على أن يجئ قرار السودانيين أنفسهم منادياً باتحاد السودان مع مصر. ولذلك عبر محمد نجيب عن استبشاره بفوز التيار الاتحادي في الانتخابات وعملت الحكومة العسكرية المصرية على دعمه بقوة وسخاء وفشلت فشلاً تاماً في تهيئة الجو الحر المحايد الذي كان شرطاً ضرورياً لحرية السودانيين في تقرير مصير بلادهم دون تدخل أجنبي ، وساهمت حكومة الثورة المصرية إلى حد كبير في خرق بنود اتفاقية ١٢ فبرائر ١٩٥٣. [١٨] ولذلك كانت حساسية الاستقلاليين للدعاية المصرية حساسية بعيدة المدى ، وترتبت عليها أحداث بالغة الأهمية كان في طليعتها أحداث أول مارس ١٩٥٤ الدامية.

على الرغم من وقوف نجيب مع حق السودانيين في تقرير مصيرهم فقد كان يتطلع إلى نوع من الاتحاد يربط السودان بمصر فلم يأل جهداً في تقوية الأحزاب السودانية التي تساند وجهة النظر المصرية. أما صلاح سالم فقد كان أكثر قادة الثورة المصرية مجاهرة بالدعوة إلى اتحاد السودان مع مصر ، وكان هو العقل المدبر والأداة المنفذة للدعاية المصرية في السودان إبان الفترة الانتقالية. وكان يصر على حضور اجتماعات وزيري الري المصري والسوداني في القاهرة (في أبريل ١٩٥٥) الخاصة بمناقشة مسألة مياه النيل. فهو الذي زعم منذ أوائل ١٩٥٤ بأن السودان لم يستنفد بعد حصته من مياه النيل المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٢٩، الأمر الذي دفع عبد الرحمن عابدون – وكيل مصلحة الري السابق – إلى التأكيد بأن السودان قد استنفد هذه الحصة منذ عام ١٩٥٠. وقد كانت مفاوضات مياه النيل قد بدأت في أواخر عام ١٩٥٤ بين ميرغني حمزة وزير الري السوداني والمهندس المصري محمد أمين في القاهرة

دون نجاح. ثم استؤنفت في القاهرة في أبريل ١٩٥٥ بعد أن صار خضر حمد وزيراً للري في الحكومة السودانية ، بحضور صلاح سالم إلى جانب وزير الري المصري ؛ ولم يصل الجانبان إلى اتفاق. كانت أهم نقاط الخلاف هي تحديد نصيب السودان من مياه النيل وإصرار الجانب المصري على عدم زيادة حصة السودان قبل قيام السد العالي. لقد أدت مواقف صلاح سالم من المسألة السودانية إلى اضمحلال شعبيته في السودان وبين ظهراني أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر مما أدى إلى إبعاده نهائياً في أغسطس ١٩٥٥. وعلى أثر عزله قلت نبرة الهجوم التي كانت تشنها الصحافة المصرية على الحكومة الوطنية في السودان. أما عبد الناصر – الذي تهيأت له بعض المعرفة بالسودان أثناء وجوده فيه خلال عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٠ – فقد كان يدرك ، رغم تطلعه لنوع من الاتحاد بين مصر والسودان، أن تسوية المسألة السودانية أمر هام جداً لإنهاء الاحتلال العسكري البريطاني لمصر والسودان. وكان يرى أن العلاقة بين البلدين ينبغي أن تقوم على المصالح المشتركة وأن ما سوى ذلك لن يكون إلا مجرد اتحاد زائف.[١٩]

لقد كان صلاح سالم هو الذي طلب انعقاد مجلس الثورة يوم الخميس ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ ، حسبما جاء في مذكرات عبد اللطيف البغدادي (الذي كان عضواً في مجلس قيادة الثورة في مصر ونائباً لرئيس الجمهورية ورئيساً لمجلس الأمة) ليعرض عليه موقف مصر من الاتحاد مع السودان. فقد كان صلاح سالم (عضو مجلس قيادة الثورة المصرية) هو المسئول عن شئون السودان. يقول البغدادي إن مجلس الثورة انعقد في ذلك اليوم وحضر الاجتماع جميع أعضائه ماعدا جمال سالم الذي كان آنذاك في اندونيسيا وأنور السادات الذي كان في بورسعيد. " وكان المجلس قد استدعى كلاً من اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق ، وكذا الأستاذ خليل إبراهيم (مفتش الري المصري بالسودان) لإعطائنا صورة عن الموقف في السودان فيما يتعلق بالاتحاد مع مصر. ولقد قاما بشرح الموقف موضحين أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين السودانيين

والمشتغلين هناك ، كان له أثر سئ على أغلبية أفراد الشعب السوداني ، حتى أصبح الشك يتناول كل شخص يتعاون مع مصر لاعتقادهم أن وراء هذا التعاون منه رشوة قد حصل عليها من مصر. وهذه الصورة السيئة جعلت الكثيرين ممن يؤمنون بالاتحاد مع مصر يبتعدون عن التعاون معها درءاً لهذا الشك ... وقد خلصنا بعد سردهما لهذا الموقف إلى أن الأمل في اتحاد مصر مع السودان قد أصبح ضعيفاً للغاية ، وليس هناك من حل غير إعلان استقلال السودان ".

وتابع البغدادي قائلاً :" وعندما عاد المجلس إلى الاجتماع ثانية قدم الصاغ صلاح سالم استقالته إلى كمال الدين حسين بصفته سكرتير المجلس ليقوم بقراءتها علينا. وكانت استقالته تنص على الانسحاب من جميع الوظائف التي يشغلها وذلك لإيمانه – حسب قوله – بأنه لابد من تغيير السياسة المتبعة حتى تلك اللحظة مع السودان. وبعد انتهاء كمال من قراءتها ، قال صلاح للمجلس إنه اتفق مع (الرئيس) عبد الناصر على قبول استقالته من الوزارة ، على أن يستمر عضواً بمجلس قيادة الثورة ، وذلك حفاظاً على وحدة المجلس ؛ ثم تقدم بالاقتراحين التاليين ذاكراً أن الرئيس جمال عبد الناصر قد وافق عليهما:–

أ– أن نعلن من جانبنا الموافقة على استقلال السودان.

ب– أن يقوم (الرئيس) عبد الناصر بالسفر في اليوم التالي لاجتماعنا إلى السودان ليعلن نفسه هذا الاستقلال عند اجتماع البرلمان السوداني ".

وقال البغدادي إن المجلس ناقش الاقتراحين وأرجأ قبول استقالة صلاح سالم حتى يشرح للمجلس الوضع في السودان. وكان صلاح سالم متأثراً لأن ماحدث من إراقة للدماء في السودان (عند تمرد حامية الاستوائية في توريت في أغسطس ١٩٥٥) " قد ألصق به ، على أنه هو المتسبب فيه ، وكان يخشى أن يقوم السودانيون الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك. كما بين أن غرضه من إعلان استقلال السودان فوراً من جانبنا ، هو أن يظهر وكأن هذا الاستقلال منحة منا بدلاً من أن يأخذه السودانيون قسراً عند تقرير المصير. ولأن

الكل قد أصبحوا مجمعين على الاستقلال دون الاتحاد مع مصر ، (فهو) يرى أن نحقق لهم ذلك فوراً لتفادي الكره الذي نشأ بسبب الدم الذي أسيل هناك ".

وفي مساء نفس اليوم (الجمعة ٢٦ أغسطس ١٩٥٥) اجتمع المجلس ثانية واستمع إلى قاسم جودة الصحفي بجريدة الجمهورية بعد عودته من السودان. فذكر لهم أن سمعة مصر في السودان " أصبحت سيئة للغاية بسبب الرشوة التي تعطى وتبذل لكل إنسان ، حتى في الشارع، مما دعا الناس للشك في كل من يتكلم أو يدعو للاتحاد مع مصر على أن وراء دعوته رشوة قد دفعت إليه. وذكر أن المسئولين هناك (في السودان) يهاجمون مصر بأقسى الكلمات في الحفلات الرسمية ، وحتى في البرلمان نفسه ، وأن كل المسئولين قد أساءهم مهاجمة مصر لإسماعيل الأزهري في الصحافة والإذاعة المصرية ، وقد أضر ذلك بالعلاقة بين البلدين ، وأن الكل في السودان أصبح يدعو إلى الاستقلال. كما أوضح أن الصورة التي تعطيها الصحافة المصرية عن الوضع في السودان تختلف تمام الاختلاف عن الحقيقة هناك ، وأن هذا ليس من الحكمة في شئ...".

وقال البغدادي إن " المجلس استدعى عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان، وحسين ذو الفقار صبري عضو لجنة الحاكم العام بالسودان. وطلب منهما أن يشرحا للمجلس الأسباب والظروف التي جعلت الحزب الوطني الاتحادي السوداني يتحول من دعوة الاتحاد مع مصر إلى الدعوة الاستقلالية ؛ وهل لا يزال هناك أمل يرجى في الاتحاد؟ ولمن ستكون الغلبة في المستقبل بعد تقرير المصير؟ وهل ستكون لحزب الأمة أم للحزب الاتحادي؟ وكذا موقف السيد علي الميرغني والسيد المهدي وإسماعيل الأزهري ، ومستقبل كل منهم السياسي ، وقوته في السودان مستقبلاً. وذلك حتى يتمكن المجلس من أن يرسم السياسة المستقبلية مع السودان على ضوء هذه المعلومات ". وتكلم كل من الرجلين كلاماً سلساً ومنطقياً ومرتباً ، وتطابقت آراؤهما. تعرضا لما ذكره كل من اللواء صالح حرب والصحفي قاسم جودة عن " النتائج التي ترتبت على فصل إسماعيل الأزهري من الهيئة التأسيسية للحزب الوطني الاتحادي (بواسطة

محمد نور الدين) ومهاجمة وسائل إعلامنا له ، والرشوة والضرر الذي نتج عنها. كما تكلما عن ماضي السودان وقوة المهدي واعتماده على قوة شعبية كبيرة منظمة ومدربة ، وذلك بخلاف الميرغني الذي يعتمد على الختمية ، وربما تكون أكثر عدداً من الأنصار التابعين للمهدي ، ولكنهم غير منظمين ولا مدربين. وأشارا إلى أن الأزهري ليس من الختمية ولا من الأنصار ، ولهذا فهو النقطة التي يلتقي عندها كل من المهدي والميرغني ، وأن الميرغني لا يهمه السودان ، ولا أي شئ ، غير أن يكون الرجل الأول في السودان ، وأن كرهه للمهدي شديد للغاية ". وخلص المتحدثان (عبد الفتاح حسن وذو الفقار) إلى أنه " أصبح لا أمل هناك يرجى من الاتحاد ، بل سيطالب السودانيون كلاً من مصر وإنجلترا بإعلان استقلال السودان بعد الحادي والعشرين من نوفمبر المقبل ١٩٥٥ المحدد لجلاء كل من الجيش المصري والجيش الإنجليزي عن السودان ".

"واقترح عبد الفتاح حسن إعلان مصر للاستقلال فوراً ، حتى يصبح وكأن مصر هي التي أخذت بنفسها هذه الخطوة قبل تقرير المصير ، لإثبات حسن نيتها ولإعادة الثقة بين البلدين. وذلك بدلاً من أن يحصل السودان على استقلاله رغم إرادتنا ؛ وعلى أن تقوم مصر بعمل ميثاق وطني مع كل زعماء السودان يتم فيه الاتفاق على مياه النيل ، وعلى عدم ارتباط السودان بأية معاهدات أو أحلاف عسكرية مع أية دولة أجنبية ".[٢٠]

٣- الاستفتاء .. مرة أخرى:

في السادس من أبريل ١٩٥٥ ألقى السيد نوكس هلم الحاكم العام للسودان خطاباً من راديو أم درمان أعلن فيه أن واجبه كممثل لدولتي الحكم الثنائي هو الالتزام بتنفيذ الاتفاقية حسبما تقتضيه حدود السلطات المخولة له. كذلك أشار رئيس الوزراء (السيد إسماعيل الأزهري) إلى أن مهمته هي تنفيذ الاتفاقية. لقد كان من ضمن إجراءات تقرير المصير التي نصت عليها الاتفاقية أن تضع حكومة السودان مشروعاً بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية يقره البرلمان ويوافق

عليه الحاكم العام ولجنته، وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير لرقابة دولية. وفور إعلان البرلمان السوداني عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير تنسحب القوات العسكرية لدولتي الحكم الثنائي من السودان. وحسب منطوق المادة الثانية عشر من الاتفاقية تضطلع الجمعية التأسيسية المنتخبة بواجبي تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ ووضع دستور مناسب للسودان ، بالإضافة إلى صياغة قانون لانتخاب برلمان سوداني دائم.

غير أن الرغبة في استقلال السودان كانت تبدو كاسحة من دون أدنى ريب وخاصة منذ مطلع عام ١٩٥٥. فقد كانت هنالك دلائل إجماع واضح على إعلان الاستقلال وعدم التقيد ببنود الاتفاقية أكدته بيانات الأحزاب السياسية واتحادات الطلاب واتحاد نقابات عمال السودان واتحاد المزارعين. وفي هذا الوقت الذي كانت فيه كل الأحزاب والهيئات تطالب بإعلان استقلال السودان أصدر السيد علي الميرغني في منتصف شهر أغسطس ١٩٥٥ تصريحاً طرح فيه من جديد فكرة إجراء استفتاء لتقرير المصير ، الأمر الذي أحدث شيئاً من الارتباك في صفوف الأوساط السياسية والمهنية المهتمة بمصير السودان. والمعروف أن فكرة الاستفتاء قديمة ولم يكن السيد على الميرغني أول من نادى بها ، ولكن التوقيت الذي طرحها فيه هو الذي أحدث الارتباك. فقد سبق أن عبر عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة عن فكرة الاستفتاء ونادى بها في أوائل عام ١٩٥٠ في برقيتين بعث بهما إلى الحكومتين المصرية والبريطانية محذراً كليهما من أن يكون السودان موضوع مساومة بينهما إذا ما كانت زيارة بيفن وزير الخارجية البريطانية للقاهرة آنذاك بغرض استئناف المفاوضات البريطانية المصرية حول مستقبل السودان. فقد عبر في برقيتيه عن ثقته بأن أي استفتاء يجري في السودان سيبرهن للعالم أجمع أن الأغلبية الشعبية الساحقة من السودانيين سوف تقف إلى جانب الاستقلال. ونشرت بعض الصحف المصرية البرقيتين معلنة تأييد كل مصري للاستفتاء الذي ذكرت أنه سوف ينتهي بتأييد السودانيين للاتحاد تحت التاج المصري. وناور محمد صلاح الدين بعرض فكرة

الاستفتاء على بريطانيا ولكنه سرعان ما تراجع عن الفكرة بحجة أنه ليس من المقبول إجراء استفتاء في بعض أجزاء الوطن الواحد ! وعندما أعلنت حكومة النحاس عن إلغائها لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي في أكتوبر عام ١٩٥١ وأصدرت مراسيم دستور يضع السودان تحت التاج المصري كان ذلك يعني رفض الحكومة المصرية لفكرة الاستفتاء. ولم تجد دعوة عبد الله خليل للاستفتاء استجابة من الأحزاب الأخرى في وقتها (يناير ١٩٥٠). ولكن الأزهري عاد فتقدم في سبتمبر ١٩٥٠ بمشروع لاتفاق الأحزاب السودانية على مطلب الاستفتاء على ذات الشروط التي اشترطها محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر في باريس لاحقاً في نوفمبر ١٩٥١. ويذكر أن وفد حزب الأمة إلى باريس في نوفمبر ١٩٥١ وافق مجدداً على فكرة الاستفتاء واشترط لتحقيقه أن تلغي مصر مراسيمها الدستورية التي فرضتها على السودان (بوضعه تحت التاج المصري). بل إن وفد الاستقلاليين وافق في مفاوضاته مع حكومة نجيب الهلالي (قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية بقليل) على فكرة الاستفتاء ، ولكنه اعترض على فكرة التاج المصري الرمزي خلال الفترة الانتقالية فانهارت المفاوضات. وقبل صدور تصريح السيد علي الميرغني المشار إليه كانت الجبهة الاستقلاليةقد طالبت عقب تكوينها في أوائل عام ١٩٥٥ بأن يصدرالبرلمان قرارا بتعديل الاتفاقية ليكون تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي .. وعلى الرغم من أن دولتي الحكم الثنائي قد وافقتا على تعديل الاتفاقية في اتجاه الاستفتاء إلا أن تنفيذه أصبح غير ذي جدوى بعد أن اتفقت كل وجهات النظر السودانية على الاستقلال التام ورأت أن البرلمان يمكن أن يعلنه.

لقد جاء طرح السيد علي الميرغني لفكرة الاستفتاء في ظروف اتسمت بما يشبه الإجماع على إعلان الاستقلال ، وجاء مناقضاً لما ألفه الناس من مقولات – نسبت إليه شخصياً أو أدلى بها أقطاب الختمية – توضح أن السيد علي لا يتدخل في الأمور السياسية. وعلى الرغم من وقوع الأحداث الدامية في الجنوب

بعد ثلاثة أيام من تصريح السيد علي – الأمر الذي يجعل فكرة الاستفتاء غير قابلة للتنفيذ العملي – فقد تقدم نواب الختمية في البرلمان في ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ باقتراح بإجراء الاستفتاء ، وأجيز الاقتراح بأغلبية ! ولقد يبدو أن الغرض من التصريح ومن تقديم الاقتراح كان لتذكير الأزهري بأن سنده الشعبي إنما يأتيه من طائفة الختمية. وظهر بالفعل أن الحزب الوطني الاتحادي لم يجد بداً من تأييد الاقتراح في البرلمان. وربما كان من دوافع تقديم الاقتراح أيضاً العمل على حرمان الأزهري من الإنفراد بإعلان الاستقلال وذلك بطرح بديل آخر.[٢١]

أما موقف السيد عبد الرحمن المهدي فقد تلخص في التصريح الذي أدلى به في أغسطس ١٩٥٥ رداً على أسئلة من وكالة الأنباء العربية حول الاستفتاء وتمثيل دولتي الحكم الثنائي في اللجنة الدولية لتقرير المصير ورأيه في استطاعة الحكومة السودانية القائمة لتهيئة الجو المحايد والاتفاق بين الجبهة الاستقلالية وحزب الحكومة. قال السيد عبد الرحمن في هذا التصريح الهام:–

١– " إن تأييدي لمبدأ الاستفتاء ليس بالأمر الجديد فقد أوضحت ذلك في مناسبات كثيرة وأوضحته للشعب كله. ولكني أعتقد الآن أن الخطوة الصحيحة بعد أن أجمع السودانيون على الاستقلال هي أن تقتنع كل من مصر وبريطانيا بهذه الرغبة الشعبية الواضحة فتعلنا استقلال السودان التام ، وحينئذ يتفادى السودان إجراءات تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الذي لم يعد أمراً هاماً بعد هذا الإجماع على الاستقلال.

٢– وأعتقد أن في تمثيل دولتي الحكم الثنائي في لجنة الإشراف على تقرير المصير خطراً كبيراً .على الجو الحر المحايد. لذلك فأني آمل ألا تتمسك أي من الدولتين بهذا التمثيل لاسيما والاتفاقية لا تنص على تمثيلها في هذه اللجنة.

٣- إن كفالة الجو الحر المحايد المنصوص عنها في الاتفاقية إنما قصد بها في الواقع دولتا الحكم الثنائي. أما الحكومة الحاضرة فمن واجبها أن تعمل على تهيئة هذا الجو بكل الوسائل الممكنة كأن تمنح الأحزاب السياسية فرصاً متكافئة للدعاية لمبادئها وبرامجها عن طريق الإذاعة وغيرها من أدوات النشر.

٤- إنني لا أعرف كثيراً عن تفاصيل الاتصالات الحالية بين الأحزاب السودانية ، لكنى أرجو أن يتمكن السودانيون من السير بقضية بلادهم بتفاهم وتضامن نحو هدفهم الأسمى وهو استقلال السودان الكامل.

٥- أما رأيي في مصير الحكم في السودان فهو أن تقوم في البلاد جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة.

٦- وإني لأنصح أبنائي السودانيين أن يتكاتفوا في هذه المرحلة الحاسمة ليتحقق للبلاد ما تصبو إليه من حرية كاملة واستقلال تام ، وليتمكن السودانيون من إدارة شئونهم إدارة تشيع الأمن والرخاء بين المواطنين جميعاً ، وليعيش السودان مع الدول المجاورة وبقية دول العالم في مودة وإخاء وسلام ".[٢٢]

وعلى كل فإن اقتراح إجراء الاستفتاء الذي أجيز في البرلمان قد عدل عنه. وذلك لأن الأحزاب السودانية قد أيقنت بأن إجراء الاستفتاء في هذا البلد الشاسع الأرجاء لن يكون أمراً ميسوراً بل قد يكون مستحيلاً وخاصة في جنوب البلاد عقب الأحداث الدامية التي شهدها ، وربما يثير من المشاكل الجمة والمكاره ما البلاد في غنى عنه ، ولا يحقق لها هدفاً أو خيراً ترجوه.[٢٣] وإذا كان قد وضح أن الرغبة في الاستقلال التام قد أصبحت هي الغالبة فلماذا لا يختصر الطريق ويوقي الناس مغبة العسر وقد اتيح لهم اليسر ، ومشقة الإدلاج وقد أمكن السير بالنهار؟

المسيرة القاصدة:

قلنا إن عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ كانا عامين حاسمين في تاريخ السودان الحديث ومسيرته نحو استرداد الكرامة الوطنية. فقد اكتمل في أوائل عام ١٩٥٤ وضع دستوري جديد فقامت فيه حكومة وطنية على أثر انتخابات عامة ، وانتظمت أداة الحكم الوطني وصارت الحريات العامة مكفولة بنص الدستور ؛ ولكن حملات الإذاعة والصحافة المصرية على فكرة الاستقلال ظلت مستعمرة. وكانت الأوضاع في مصر – قبل استقالة نجيب وبعد إقالته نهائياً في نوفمبر ١٩٥٤ ثم اعتقاله – تتسم بقدر غير قليل من القلق والاضطراب. وفي شهر أكتوبر ١٩٥٤ زار وفد من الجبهة المعادية للاستعمار السيد عبد الرحمن المهدي فلعبت الجبهة المعادية للاستعمار – بانضمامها لمعسكر المعارضة – دوراً عظيماً في الانتصار لفكرة الاستقلال والتعاون مع أحزاب الجبهة الاستقلالية. ولقد شهد كاتب هذه السطور الأستاذ قاسم أمين– عليه رحمة الله – حينما وقف خطيباً في جموع الأنصار في الجزيرة أبا ينافح عن فكرة الاستقلال ويمجد الثورة المهدية – كان ذلك فيما أذكر في أواخر عام ١٩٥٤ أو مطالع عام ١٩٥٥. ولست أنسى أن أحد أصدقائي في الجامعة (وكان ينتمي إلى المجموعة التي كان يطلق عليها " جماعة المنشفيك " آنذاك) قد كتب مقالة في جريدة الرأي العام في عمود كان يحرره الأستاذ سيد أحمد نقد الله – عليه رحمة الله – يلوم فيه الحزب الشيوعي على تحالفه مع حزب الأمة الذي هو في رأيه حزب رجعي. ويبدو أن قيادة الحزب الشيوعي (ممثلة في الجبهة المعادية للاستعمار التي تحدث الأستاذ قاسم أمين نيابة عنها في الجزيرة أبا) لم تكن متفقة تمام الاتفاق على التحالف مع حزب الأمة ، أو أنها كانت تعتبره تحالفاً مرحلياً اقتضته الضرورة. وبالفعل انسحبت الجبهة المعادية للاستعمار من صفوف الجبهة الاستقلالية لبعض الوقت.[٢٤] يقول الأستاذ كامل محجوب أحد قادة الحزب الشيوعي في ذلك الوقت :" ... كما أني أذكر الفلسفة التي اعتمدها سكرتير الحزب (يعني الأستاذ عبد الخالق محجوب عليه رحمة الله) في تبرير التعاون

بين الحزب وحزب الأمة في الجبهة الاستقلالية – أذكر أنه قال في اجتماع للجنة المركزية أنه بعد الاستقلال يمكن أن تصبح أكثر الفئات رجعية ذات توجه وطني لأنها تكون قد تحررت من نفوذ الاستعمار وضغوطه. وكنت واحداً من الذين وقفوا ضد هذا التحليل الذي اعتبرته انحرافاً خطيراً. وأذكر أن الأخ التجاني الطيب اتخذ ذات الموقف ".[٢٥]

وكان عام ١٩٥٤ قد شهد تقارباً بين حزب الأمة والختمية. فقد بدأ السيد خلف الله خالد في نشر مقالات له في صحيفة " صوت السودان " تدعو للاستقلال. واحتدم الصراع داخل الحزب الوطني الاتحادي حتى أصدر رئيس الحكومة تصريحاً وصف فيه ثلاثة من وزرائه (هم السادة خلف الله خالد وزير الدفاع وميرغني حمزة وزير المعارف والزراعة والري وأحمد جلي وزير الدولة) بأنهم يسعون – بتخلفهم عن اجتماعات مجلس الوزراء – لتعطيل أعمال الحكومة الهامة وفي مقدمتها سودنة الوظائف في الإدارة والجيش ؛واتهمهم بالتعاون مع حزب الأمة لإسقاط الحكومة في البرلمان. ورد الوزراء الثلاثة على تصريح رئيس الوزراء ببيان للصحف اتهموه فيه بإضاعة وقت الدولة برحلته إلى إنجلترا ثم بعض بلدان أوروبا ، التي وصفها هو نفسه برحلة مجاملة. وقال البيان إن الرئيس جعل من مجلس الوزراء حلقتين: داخلية وخارجية. أما الحلقة الداخلية فتتخذ القرارات الهامة دون عرضها على المجلس. وهي تتألف من وزراء حزب الأشقاء القديم. وأما الحلقة الخارجية فلا يؤخذ رأيها إلا في مسائل الإدارة العامة. كما اتهم البيان الرئيس الأزهري بالقيام بمناورات مع المسئولين في مصر تضع السودان موضعاً يناقض أهداف الشعب. واتهم البيان رئيس الحكومة وبعض وزرائه بالاتصال بزعيم حزب الأمة دون أن يكشف أغراض هذا الاتصال ونتائجه لبقية الوزراء وأعضاء مجلس الحزب. وكانت نتيجة كل هذا أن أصدر رئيس الوزراء في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ قراراً بإعفاء الوزراء الثلاثة. (كما أعفى في وقت لاحق السيد محمد نور الدين الذي كان متطرفاً في الدعوة لاتحاد السودان مع مصر اتحاداً اندماجياً). عقب إقالتهم أصدر الوزراء

الثلاثة بياناً آخر اتهموا فيه رئيس الوزراء مرة أخرى بالتهاون في قضية مياه النيل وبالتآمر مع حكام مصر على وضع سياسي لا يرضاه السودانيون بالتغاضي عن مؤامرات كان يقوم بها الملحق العسكري في سفارة مصر بالخرطوم مع بعض ضباط الجيش السوداني لإحداث انقلاب عسكري في السودان. وعبروا عن رأيهم السياسي في مستقبل السودان بقولهم :" إننا ندعو للاتحاد مع مصر لا للاتحاد ضدها وإننا نرى هذا الاتحاد في استقلال نظمنا: حكومتنا المستقلة ، برلماننا المستقل ، تمثيلنا الخارجي المنفصل ، ونقدنا المستقل، وعلمنا الخاص عنوان تلك الذاتية ". ونادوا لرعاية المصالح المشتركة مع مصر – بعلاقة الند للند ليكون في إطارها " سيادة خالصة لنا وحرية تامة فيما يصدر عنا من اتجاهات ". وعلى الرغم من أنه لم يبد حتى ذلك الحين ما يؤيد أو ينفي تطابق هذا الموقف مع رؤية السيد علي الميرغني بعد عودته من مصر ، إلا أن انتماء الرجال الثلاثة لطائفة الختمية وقربهم المؤكد من زعيم الطائفة أضفى على موقفهم وبياناتهم أهمية زائدة. وكان السيد عبد الرحمن المهدي قد علق على وجود حركة استقلالية داخل حزب الحكومة في مقابلة له مع المستر أنطوني مان مراسل صحيفة " الديلي تلغراف " بتصريح جاء فيه قوله:" ليس غريباً أن يحدث تقارب بين حزب الأمة والختمية ، وإن الطريق الطبيعي لأي بلد هو اختيار الاستقلال لا الخضوع لقوى خارجية. ولست أشك في أن السودانيين يريدون الاستقلال وسيعملون لتحقيقه ما لم يصرفهم عن ذلك التدخل الأجنبي. إن مصر تبذل الآن مجهوداً أكبر منه في أي وقت مضى وبشتي الطرق ، منها الأغراء المادي ، لضم السودان إليها ، خصوصاً وقد شعرت برغبة السودانيين في الاستقلال. وإني مغتبط أشد الاغتباط لأن أعرف من خلال التصريحات التي أدلى بها بعض المتحدثين بلسان الختمية كالسيد خلف الله خالد وزير الدفاع ، أن الختمية بدأوا يعملون علناً لاستقلال السودان ".[٢٦]

في أوائل عام ١٩٥٥ ومنتصفه طاف رئيس الحكومة السيد إسماعيل الأزهري بمختلف مديريات السودان فأيقن بغلبة الرغبة الشعبية في الاستقلال.

وفي الاحتفال الذي أقيم بالنادي الأهلي في مدينة الجنينة ألقى الأزهري على الجماهير المحتشدة خطاباً جاء فيه أنه قد تأكد له وبصورة واضحة أن المواطنين جميعاً يريدون الاستقلال التام. وقد أوردت صحيفة " أخبار السودان " في ٢٩ يونيو ١٩٥٥ هذا الحديث الذي أدلى به الأزهري.[٢٧] والسؤال الذي يقتضي إجابة أمينة وشافية لجلاء حقائق التاريخ هو : كيف فاز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية الدوائر البرلمانية في أواخر عام ١٩٥٣ إذا كان أغلبية السودانيين يريدون الاستقلال؟ هل تحولت أغلبية الناس من الرغبة في الاتحاد مع مصر في أواخر عام ١٩٥٣ إلى الرغبة في الاستقلال في منتصف عام ١٩٥٥؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هي العوامل التي أحدثت هذا التحول المصيري الهائل خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة؟ إن الفرق بين الاتحاد والاستقلال الوطني التام فرق عظيم ، وإن الشعارين – شعار الاتحاد مع مصر وشعار الاستقلال التام عن دولتي الحكم الثنائي – ليقفان على طرفي نقيض ؛ وإن الإجابة الصادقة الشافية الأمينة على هذا السؤال المتقدم لتبدو أمراً بالغ الأهمية لإدراك حقائق التاريخ وفهمها فهماً صحيحاً. لقد سبق للملحق التجاري البريطاني في السودان أن قال : "زاد الحزب الوطني الاتحادي – وعلى الخصوص رئيس الوزراء – من شعبيته، وذلك بركوب موجة الرأي العام. ومن المتناقضات المحيرة أن يتطلع معظم السودانيين في سعيهم للاستقلال إلى الحزب الذي يحمل اسمه إشارة للاتحاد مع مصر أكثر من التطلع إلى أحزاب المعارضة ".[٢٨]

إن تصويت الناخبين في هذه الانتخابات التي فاز فيها الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية لم يكن تصويتاً على الاختيار بين الاستقلال أو الاتحاد مع مصـــر ، لأن تقرير مصير السودان لم يكن من صلاحيات برلمان الفترة الانتقالية. ومما لا شك فيه أن أصوات الناخبين من طائفة الختمية قد ذهبت لصالح الحزب الوطني الاتحادي ولعلها كانت أكثر الأصوات التي نالها الحزب. وقد يكون آخرون قد صوتوا لمرشحي الحزب الوطني الاتحادي اعتقاداً منهم بأنه عارض الإدارة البريطانية. وعلى الرغم من أن ما وقع من أحداث في

مصر خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ قد ساهم في تقوية التيار الاستقلالي داخل الحزب الوطني الاتحادي ، إلا أن ذلك لم يكن هو السبب في تحول الحزب إلى خيار الاستقلال التام. فقد كان خيار الاستقلال التام هو الخيار الغالب في البلاد رغم حصول الحزب الوطني الاتحادي في دوائر الانتخاب المباشر على ضعف عدد المقاعد البرلمانية التي حصل عليها حزب الأمة. وقد وضح جلياً – فور إعلان نتائج الانتخابات – أن حوالي نصف نواب الحزب الوطني الاتحادي كانوا من دعاة استقلال السودان. كما وضح أن مجموع الأصوات التي نالها حزب الأمة والأحزاب الأخرى يفوق مجموع الأصوات التي نالها الحزب الوطني الاتحادي. ورغم فوز الحزب الوطني الاتحادي في دوائر الانتخاب المباشر بضعف المقاعد التي فاز بها حزب الأمة ، فقد كان الفرق ضئيلاً بين الأصوات التي حصل عليها كل من الحزبين.[٢٩]

يعتبر الأستاذ أحمد محمد يسن أن عام١٩٥٤ هو العام الذي هبت فيه " رياح التغيير في السودان. ففي ذلك العام وقعت أحداث في داخل السودان وخارجه " كانت بمثابة إشارات لتحول رئيسي في تفكير الشعب السوداني. ففي الدلنج أعلن الإمام عبد الرحمن المهدي تأييده للنظام الجمهوري وتولي دعوة الأحزاب السودانية كلها للتوحد لتحقيق استقلال السودان ثم أصبح استقلال السودان دعوة تبنتها الأحزاب والجماعات والنقابات والطلبة ". ويقول إن تحول الحزب الوطني الاتحادي للاستقلال كان نتيجة تجاربه مع الشعب السوداني ، وكذلك نتيجة لانفعالات وتأثيرات أخرى عديدة ومتتالية تمثل أهمها في الآتي:–

١– تنحية اللواء نجيب عن رئاسة الجمهورية المصرية في منتصف نوفمبر ١٩٥٤ أثارت سخط السودانيين. فأصدر ثلاثون من نواب الحزب الوطني الاتحادي بياناً في الصحف (أخبار السودان الأسبوعية ١٩٥٤/١١/٢١) يستنكرون " بشدة ماحدث لنجيب حبيب السودان الأول ". وصرح مبارك زروق لصحيفة التايمز اللندنية في ١٩٥٤/١١/١٦ قائلاً إن إقالة نجيب خلفت جواً غير ملائم بين

المواطنين وأنها ستضعف بلاشك من دعوة وحدة وادي النيل. وصرح الصديق المهدي بأنه يأسف أسفاً شديداً لإقالة اللواء نجيب ، غير أنه يرى أن هذا الأمر يخص المصريين وحدهم.

٢- الاضطهاد الذي تعرض له الإخوان المسلمون في مصر من إعدامات وأحكام بالسجن طويلة الأمد (سيد قطب ومامون الهضيبي وغيرهم)، الأمر الذي كان له رد فعل عنيف في السودان.

٣- الإجراءات التعسفية التي اتخذتها حكومة الثورة المصرية ضد خصومها السياسيين في مصر " أقنعت المواطن السوداني ، والسياسي بوجه خـــاص ، إلى الفرق الشاسع بين النظام الديمقراطي الليبرالي في السودان والنظام الثوري الشمولي في مصر. وأصبح ذلك سبباً إضافياً لتعذر الوحدة بين الشقيقتين.

٤- هناك الخلفية التاريخية ، خاصة ما يشعر به المواطن العادي من شعور بالمرارة من الحكم التركي المصري في القرن الماضي ، الذي أدى إلى ثورة الإمام المهدي.

٥- الشعور لدي المواطن المصري العادي بالاستعلاء على بقية الشعوب في المناطق المجاورة " بسبب مضاربه العريقة وتراثه الخالد ".[٣٠]

ويقول الأستاذ علي حامد في رصده لبعض أسباب تحول الحزب الوطني الاتحادي إلى الاستقلال إن الناس بدأوا يفكرون في أن الإنجليز خرجوا من السودان ومصر مازالت مستعمرة ، أي أن القوات البريطانية موجودة في مصر. فخير للسودان أن يستقل الآن بدل " الدخول في اتحاد مستديم " مع مصر الآن. ويمكن للسودان المستقل أن يتحد مع مصر المستقلة في المستقبل إن أراد. فضلاً عن ذلك فإن رحلات الأزهري لمختلف أقاليم السودان أقنعته بأن الأغلبية الساحقة من الناس يرغبون في استقلال السودان استقلالاً تاماً. وحتى الرئيس جمال عبد الناصر بدا أنه قد تفهم تحول الحزب الوطني للاستقلال فقال لوفـــد الحـــزب :" أنا لوكنت محلكم لأخذت الاستقلال " لأن الخطأ كان في طرح



الجلاء: جلاء الوحدات البريطانية وهي تحيي الجيش السوداني قبيل مغادرتها للبلاد أمام قبة الإمام المهدي.

الاتفاقية لخياري الاستقلال والاتحاد معاً ليختار الناس بينهما ، لأن أي شخص يعطي حرية الاختيار لابد أن يختار الاستقلال. ويضيف الأستاذ علي حامد قائلاً: خصوصاً وأن مصر مازالت في تلك الأيام محتلة (أي الجنود البريطانيون موجودون فيها)، وهي تتفاوض مع بريطانيا حول الجلاء ولا تدري هل يتحقق الجلاء أم لا يتحقق. " فليس من الإنصاف ، أو ما من الطبيعي ، الزول يدخل في اتحاد مع زول مازال محتل ".[٣١]

على كل حال فقد ثاب الجميع إلى خيار الاستقلال. وبحلول أغسطس ١٩٥٥ كان الاتفاق على الاستقلال التام كاملاً بين حزب الحكومة وأحزاب المعارضة. فاجتمع البرلمان السوداني في ١٦ أغسطس ١٩٥٥ ليناقش اقتراحاً من الحكومة يطالب دولتي الحكم الثنائي بإجلاء جيوشهما عن الأراضي السودانية بعد أن تمت إجراءات السودنة ، حتى يتمكن السودانيون من العمل على إنفاذ إجراءات تقرير المصير. وقد أجيز اقتراح المطالبة بإجلاء جيوش الحكم الثنائي بإجماع الأصوات في البرلمان وكانت مظاهر الفرحة الشعبية والابتهاج بهذا القرار عارمة ، إذ خرجت الألوف المؤلفة من جماهير جميع الأحزاب السودانية في مظاهرات صاخبة ترحيباً بالجلاء والاستقلال تردد الهتافات الداوية وقد جمعت بينها الغبطة والسعادة بجلاء القوات الأجنبية وحلم استرداد السيادة الوطنية والكرامة الإنسانية ، الذي يوشك أن يتحقق. ولقد تم بالفعل جلاء جميع القوات الأجنبية من الأراضي السودانية بعد ثلاثة أشهر من هذا القرار التاريخي الذي أصدره البرلمان السوداني بإجماع رائع في السادس عشر من أغسطس ١٩٥٥.

ولكن صفو الحياة لا يدوم. وقديماً قال الشاعر:

هي الأمور كما شاهدتها دول ... من سره زمن ساءته أزمان.

فلم يمض على قرار البرلمان التاريخي سوى يومين حتى انفجرت الأحداث الدامية في توريت. حقاً لقد كان العامان ١٩٥٤ و ١٩٥٥ عامين حاسمين في تحديد مسيرة السودان: هل تولى البلاد وجهها شطر الاستقلال التام

كما يريد الاستقلاليون وهم أقلية في البرلمان المنتخب، أم تمضي إلى تحقيق الاتحاد بين مصر والسودان كما هو شعار الحزب الوطني الاتحادي الذي فاز بأغلبية مقاعد البرلمان وشكل أول حكومة وطنية في البلاد منذ أن قوضت جيوش الغزو الثنائي استقلالها في سبتمبر ١٨٩٨؟ لقد وقعت خلال هذين العامين أحداث هامة أثرت على مسيرة الحركة الوطنية ونجمت عنها تحولات كبرى أجملنا الحديث عن بعضها في ما تقدم وسنتعرض له بتفصيل أكثر في ما يلي وذلك لأهميته. فمن الأحداث التي هزت أركان البلاد ذلك الصدام الدامي والمؤسف الذي وقع في الخرطوم في أول مارس ١٩٥٤ ، وقد تعرضنا لذكره من قبل. وقد كان قرار المحكمة العليا التي نظرت القضية ، هو :" إن الصراع الذي أدى إلى خسائر جسيمة في الأرواح والأجسام لم يثبت أنه كان مدبراً ، بل جاء نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التي بلغت قمتها عند ميدان كتشنر (الميدان الواقع شمال وزارة المالية بالخرطوم) حين انطلقت عوامل الفوضى تلقائياً ".[٣٢] ولكن الحادث – رغم أنه لم يكن مقصوداً لذاته بالصورة التي ساعدت عدة عوامل لتفجره بها – أشار بوضوح إلى أن إملاء الوحدة (مع مصر) على أهل السودان يمكن أن يكون أمراً محفوفاً بأشد المخاطر، وأن سلامة الوطن وأهله مقرونة بالسير على الطريق المفضية إلى الاستقلال التام.

ومن الأحداث المؤسفة التي وقعت في البلاد تمرد القوات المسلحة الاستوائية في جنوب البلاد ، وهو ما سنتعرض له بشئ من التفصيل بعد قليل. ثم نتعرض للتحولات الكبرى التي انتظمت سياسة حكومة السودان الوطنية الوليدة ، وسياسة كل من مصر وبريطانيا حول مستقبل السودان وتجاه بعضهما البعض.

تمرد القوات الاستوائية:

في شهر أكتوبر ١٩٥٤ دعا حزب الأحرار (حزب الجنوب سابقاً) لعقد مؤتمر في جوبا ناقش فيه آثار السودنة على الجنوب لأن قائمة الذين تم اختيارهم لتقلد المناصب الكبرى خلت من أي أحد من أبناء الجنوب. فنادى هذا المؤتمر بالاتحاد الفيدرالي مع الشمال ، وأهاب بكل الجنوبيين أن يكونوا على

استعداد للتضحية. وقوبل رئيس الوزراء (الأزهري) ومن صحبه من رجال الحزب الوطني الاتحادي عند زيارتهم للجنوب ، مقابلات غير كريمة تنم عن مشاعر ملتهبة. وزاد من شعور عدم الرضا وسط الجنوبيين أن الحكومة أعلنت عن زيادات في مرتبات السجانة ورجال البوليس والكتبة اعتبرها الجنوبيون رشوة لأنها لم تشمل القطاع الأكبر عدداً من الكتبة خارج الهيئة رغم توصية المديرين بزيادة مرتباتهم ." وتلا ذلك سلسلة من الأخطاء والتجاوزات السياسية والإدارية وغيرها ".

وفي شهر مايو ١٩٥٥ خرج من الوزارة وعضوية الحزب الوطني الاتحادي وزيران جنوبيان لخلافهما مع رئيس الوزراء حول قضايا الجنوب. فوجدا ترحيباً من حزب الأحرار الذي أصدر نداءً دعا فيه النواب الجنوبيين لتكوين جبهة موحدة من أجل تحقيق مطالب الجنوب ، وإلى اجتماع يعقد في جوبا لهذا الغرض في يونيو ١٩٥٥.

وعندما أعلن الحزب الوطني الاتحادي على الملأ تغيير مبدئه السياسي ودعا إلى الاستقلال التام ، وكان ذلك في مايو ١٩٥٥ ، أعلن نواب حزب الأحرار في البرلمان عن رغبتهم في تحقيق نوع من الاتحاد بين مصر وجنوب السودان. " وقد تم هذا التحول بإغراء وتشجيع من الصاغ صلاح سالم وأعوانه ، توطئة لإحداث إضطرابات تطيح بحكومة الحزب الوطني الاتحادي عقاباً له على تغيير مبدئه السياسي ".

وفي يوليو تم فصل حوالي ثلاثمائة من العمال الجنوبيين في مشروع الزاندي بهدف الوفر ، من غير مراعاة للأثر الذي يمكن أن ينجم عن ذلك. وفي ٢٦ يوليو قامت مظاهرة في انزارا احتجاجاً على حبس أحد البرلمانيين الجنوبيين إثر محاكمة سريعة في اليوم السابق. فاستخدمت الحكومة وحدات من الفرقة الاستوائية بجانب الشرطة لتفريق المظاهرة ، مما أسفر عن مقتل ستة من أبناء الزاندي وجرح الكثيرين. " وبدلاً من إجراء تحقيق في هذا الحادث الخطير، أصدرت الخرطوم تهديداً آخر نشرته وأذاعته على نطاق واسع ".

وفي السابع من أغسطس كشف النقاب عن تخطيط وسط صف ضباط الفرقة الجنوبية للتمرد ، ولم تتعامل معه السلطة الحاكمة بالحسم المطلوب ، بل هي اعتقلت اثنين من المدنيين في جوبا متهمة إياهما بالتورط في المؤامرة. وخرجت مظاهرة تطالب بإطلاق سراحهما واعتدت على مفتش المركز. وتدهور الموقف في الجنوب بصورة ملحوظة. " ولم تكن الخرطوم مدركة ولا مقدرة الموقف على حقيقته ". وأصبح من غير الميسور تنفيذ أوامر قيادة الحامية الجنوبية التي قررت سفر سرية من هذه الحامية إلى الخرطوم.

كل ما تقدم ذكـــره ساعد على خلق أوضاع شديدة التوتـــر في الجنوب ، ومهد لوقـــوع التمرد في توريت. وكانت هنالك أسباب مباشرة للتمرد أوردهـــا التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب وتمرد حامية الاستوائية ، نذكر منها مايلي:-

١- برقية مزورة أعدها كاتب جنوبي في جوبا وزعم أنها أرسلت من الأزهري رئيس الوزراء في مستهل شهر يوليو ١٩٥٥. طبعت هذه البرقية المزورة في ورق حكومي ووزعت على نطاق واسع في المديرية الاستوائية وأرسلت صور منها إلى الكتبة وضباط ورجال البوليس الجنوبيين ، وكان نصها :" إلى كل رجال إدارتي في المديريات الجنوبية الثلاث : لقد وقعت الآن على وثيقة لتقريـــر المصير فلا تستمعوا لشكـــوى الجنوبيين الصبيانية .. اضطهدوهم ...وضايقوهم، وعاملوهم معاملة سيئة استناداً على تعليماتي. وسيعرض كل إداري يفشل في تنفيذ أوامري نفسه للمحاكمة، وستجنون ثمار ما قمتم به من أعمال بعد ثلاثة أشهر ". ولم تفعل سلطات الشرطة شيئاً يكشف عن مصدر هذه البرقية أو تتخذ إجراء لتكذيبها ، فهي لم تعلم بأمرها إلا في السابع من أغسطس.

٢- فقدان الثقة بين الأهلين والإداريين الشماليين ، لتدخل الإداريين في السياسة ، مما أحدث أثراً سيئاً على الشعور العام.

٣- الأحداث التي وقعت في انزارا.

٤- التهاون في اتخاذ الموقف الحاسم عند اكتشاف المؤامرة ، مما يدل على عدم التقدير الصحيح للموقف.

٥- قرار إرسال قوات شمالية بأعداد كافية إلى الجنوب عن طريق الجو للمحافظة على الأرواح والممتلكات ، عندما أتضح أنه لا يمكن الاعتماد على ولاء الحامية الجنوبية.

٦- في السابع عشر من أغسطس ١٩٥٥ كان احتمال تمرد البلك الثاني وعصيانه أوامر السفر إلى الشمال واضحاً. فقد صدر الأمر للبلك الثاني من الحامية الجنوبية في الرابع عشر من أغسطس بالاستعداد للسفر إلى الخرطوم ليمثلوا فرقتهم في الاستعراض العسكري الذي كان مقرراً إقامته احتفالاً بجلاء القوات الأجنبية عن السودان. وقد أشاع أحد الضباط الجنوبيين بينهم أن سفرهم خدعة لإبعادهم وتمكين الجنود الشماليين من أن يفعلوا ما شاءوا بأسرهم وأطفالهم في غيبتهم. وكان البلك الخامس من فرقة الهجانة في ذلك الوقت قد وصل جوبا. لذلك لم يكن الجنود الجنوبيون سعداء بأمر سفرهم إلى الخرطوم وصاروا نهباً للمخاوف والشكوك.

٧- رفض الجنود ركوب العربات التي كانت ستقلهم من توريت إلى جوبا ليسافروا على الباخرة ، لأنهم كانوا يريدون من القائد أن يحدثهم بصورة قاطعة عن المدة التي سيمضونها في الخرطوم. ورجعت السرية إلى ميدان الطابور. " وهنا أمر القائد بإلغاء السفر. فأدى ذلك لهياج شديد واضطراب. ثم ذهب جنود السرية الأولى وهم في حالة هياج وفوضى وسوء نظام ومعهم بقية جنود البلك ،

إلى مخزن الأسلحة فكسروه واستولوا على الذخيرة. ولما ذهب القائد وبعض الجنود ليروا الموقف في مخزن الأسلحة أطلق الجنود النار عليهم. ثم انضم إلى المتمردين جنود البلكات الأخرى وانتشر إطلاق النار في كل مكان دون تمييز. فاتخذ كل من الضباط الشماليين سبيله للنجاة بعد أن كان بعضهم قد خروا صرعى برصاص المتمردين ".

هذه هي الأسباب التي وردت في أربعة عشر بنداً ولخصنا أهم ماجاء فيها في هذه البنود السبعة.[٣٣]

وهكذا وقع تمرد القوات الجنوبية المسلحة في ١٨ أغسطس ١٩٥٥ – بعد يومين فقط من صدور قرار البرلمان التاريخي بجلاء القوات الأجنبية عن البلاد – وراح ضحيته ثلاثمائة وستة وثلاثون مواطناً شمالياً وخمسة وسبعون مواطناً جنوبيـــاً ، حسبما أمكن إحصاؤه ، كما أصيب آخرون كثيرون بجروح وأضرار مختلفة. وكان الأثر عميقاً في نفوس المواطنين في الشمال والجنوب. فقد فجعت البلاد بمقتل نفر من خيرة أبنائها المثقفين ، منهم الطاهر السراج، والإداري المرموق محمد عمر يعقوب الذي كان مفتشاً لمركز مريدي ، والفاضل عبد الله الشفيع مفتش مركز ياي الذي قتل مع زوجته وطفليه ، وعبد الحميد الشفيع مفتش الزراعة ، وبعض المعلمين النابهين (مثل محمد النذير وأحمد علي)، وكثرة من الموظفين والتجار والعمال الشماليين الذين كانوا يعملون في الجنوب ، وضباط الجيش الشماليين مثل البمباشي بانقا عبد الحفيظ وآخرين. " ومن الفظائع التي ارتكبها المتمردون حرق أكثر من خمسة وستين رجلاً وامرأة وطفلاً بعد أن جمعهم البوليس واستلم أسلحتهم ثم وضعهم في عنبرين بدعوى أنهم سيحمونهم من المتمردين ، فكانت الحماية أن سمحوا للمتمردين أن يعتدوا عليهم وقتلهم جميعاً بنيران مدافعهم الرشاشة من النافذة ، ولم ينج منهم أحد. ثم حملوهم إلى شجرة كبيرة وصبوا عليهم الغاز وحرقوهم فلم نجد لهم أثراً غير العظام وذرات الرماد فجمعناها ودفناها هناك ". جاء هذا القول في مذكرات للواء أحمد عبد

الوهاب لم تنشر. وجاء في مقدمة تقرير لجنة التحقيق وصفاً لهذه الأحداث :" لقد حدثت أشد الاضطرابات خطورة في المديرية الاستوائية وتأثرت بها كل المدن والقرى وسادت حالة من الفوضى التامة وعدم النظام الشامل لمدة أربعة عشر يوماً. فتعطلت الخدمات العامة وقطعت طرق المواصلات وأغلقت دواوين الحكومة. وفي يوم ٢٠ أغسطس أعلنت حالة الطوارئ في المديريات الجنوبية الثلاث وكان لقوات الفوضى وعدم النظام اليد العليا لمدة أسبوعين. وقد كان الهجوم موجهاً على أرواح وممتلكات الشماليين دون سواهم. وارتكبت جرائم القتل وحرق المنازل والممتلكات والنهب والسلب. وقد اشـــترك في هذه الجرائـــم الجنود ورجال البوليس والسجانة والأهالـــي الجنوبيون "[٣٤٠]

وقد أعقب التمرد محاكمات أعدم على أثرها عدد كبير من الجنوبيين الذين أدينوا بجريمة القتل. وكانت مظاهر كثيرة للنهب والتخريب قد صاحبت التمرد. وقام الجيش السوداني بإجراءات تأديبية صارمة فيما بعد ، لم يسلم منها عدد من الأبرياء وقد تضافرت كل هذه العوامل لتثير القلق في نفوس الكثيرين من النواب والشيوخ الجنوبيين (في البرلمان) المنضوين تحت راية الجبهة الاستقلالية " حتى ودوا لو أن قوى المعارضة اتفقت على إسقاط الحكومة ". ولكن جبهة المعارضة – رغم قولها بتقصير الحكومة في صيانة الأمن بالجنوب وعدم تلافيها للموقف قبل أن ينفجر – رأت أن تلتزم بتعهدها بتأييد الحكومة ما دامت الحكومة متمسكة بالاستقلال. وفي الثالث من سبتمبر وجه السيد عبد الرحمن المهدي الدعوة إلى كل النواب البرلمانيين من أعضاء الجبهة الاستقلالية ، ومن بينهم النواب البرلمانيون الجنوبيون ، في داره بالخرطوم ، وألقى عليهم خطاباً حثهم فيه على الصمود حتى يتحقق إعلان استقلال البلاد ، وأوصاهم بطمأنة النزلاء (الأجانب) في البلاد وتأمين أرواحهم وأموالهم.

لم يكن للأحزاب السياسية – في الشمال أو الجنوب – صلة مباشرة بأحداث التمرد الدامي الذي وقع في ١٨ أغسطس ١٩٥٥ في جنوب البلاد. ولكن الأحداث لا تنشأ من فراغ. فقد تضافرت عوامل شتى في إشعال هذا التمرد ،

منها ما ينسب إلى سياسة حكومة السودان أثناء العهد الثنائي ، ومنها ما يحتمل أن يكون قد نتج عن تداعيات النزاع السياسي بين الأحزاب ، ومنها ما قد يكون ناتجاً عن خيبة الأمل التي اعترت الكثيرين من أبناء الجنوب غداة إعلان قرارات السودنة وإحساسهم بالغبن ومرارة الحرمان من الوظائف القيادية التي يمكنهم توليها من المشاركة الفاعلة في إدارة شئون الوطن. ربما تلاقت هذه العوامل وغيرها فهيأت المسرح لوقوع هذه الأحداث الدموية المؤسفة في جنوب البلاد. ولقد تم – كما أسلفنا – تكوين لجنة رسمية لتقصي الحقائق حول هذه الأحداث وأسبابها ونتائجها برئاسة القاضي قطران وعضوية السيد خليفة محجوب والسيد لوليك لادو. فتمكنت هذه اللجنة ، بعد دراسة مستفيضة واستجوابات كثيرة ، من إصدار تقريرهـــا الوافي ، الذي سلفت الإشارة لبعض محتوياته.[٣٥]

في أعقاب هذه الأحداث ران على النفوس شعور بالقلق والخشية على مصير السودان ، وساد إحساس بأن اضطراب الأمن الداخلي في البلاد قد يقود إلى ما لاتحمد عقباه. وبدافع من هذا القلق السياسي على مصير البلاد – أو ربما اهتبالاً للسانحة كما يظن البعض – طلبت جبهة المعارضة من الحكومة في أوائل نوفمبر ١٩٥٥ ، تشكيل حكومة قومية تسير بالبلاد نحو تقرير المصير . وعندما لم تستجب الحكومة لهذا الطلب ، تقدمت جبهة المعارضة في العاشر من نوفمبر ١٩٥٥ باقتراح للبرلمان يقضي بلوم الحكومة وعدم الثقة في سياستها الاقتصادية وشئون الأمن. فأسفر التصويت عن هزيمة الحكومة بأغلبية صوتين للمعارضة. وتقدم رئيس الحكومة باستقالة حكومته للحاكم العام الذي قبلها وطلب إلى البرلمان اختيار حكومة جديدة. وفي ١٥ نوفمبر ١٩٥٥ عادت حكومة الأزهري مرة أخرى إلى دست السلطة بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل ٤٥ صوتاً للمعارضة.[٣٦]

<u>لقاء السيدين:</u>

وفي الثالث من ديسمبر ١٩٥٥ التقى السيدان عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني وأصدرا بياناً للشعب السوداني دعوا فيه إلى اجتماع الكلمة وإلى تكوين حكومة قومية. وعلى أثر ذلك أقيمت احتفالات مشتركة بين

الأنصار والختمية في كثير من مدن السودان ابتهاجاً بالتقاء السيدين واتحاد الكلمة. وبذلك صار أمر إعلان استقلال السودان (قاب قوسين أو أدنى). ولم يعد أحد يرتاب في أن سحابة القلق السياسي على مصير السودان قد انقشعت وأن الاستقلال التام قادم لا محالة ، يوشك فجره أن يسفر طالعاً دون إبطاء.[٣٧]

نعيد للأذهان أن حزب الأمة كان قد اتصل عند إنشائه بسيادة السيد علي الميرغني يدعوه للانضمام إليه من أجل العمل يداً واحدة لتحقيق استقلال السودان، وأن السيد علي شكر قادة الحزب وقال إنه يفضل الانتظار حتى تستبين له الأمور. وكان السيد عبد الرحمن يريد لحزب الأمة – حسب قوله – أن يكون " مصدراً للبعث القومي وحركة شاملة تعم كل السودان ماعدا قلة لم يكن لنا فيها أمل ". وقال في مذكراته :" وإني أؤكد إذا تم ما أردت والتقى الأنصار والختمية في حزب واحد فما كانت لتكون زعامته موضع خلاف بيني وبين السيد علي الميرغني وخصوصاً قد كنت أرى آنذاك أن القومية السودانية في خطر. وفي سبيل اتقاء ذلك الخطر كنت أقبل أي وضع تقتضيه مصلحة البلاد ". وقال أيضاً إن عوامل شتى كانت تعمل في توسيع الخلاف بينه وبين السيد علي وبين الأنصار والختمية ، وليس هو في حل من ذكرها بعد أن التقيا هو والسيد علي وتصافيا تماماً على مرضاة الله ورسوله وخير السودان ، وارتفعا فوق تلك الخلافات ليعملا يداً واحدة لخير السودان. وقال إنه التقى مع السيد علي في الوقت المناسب قبل خروج الحكم الأجنبي من البلاد ، إذ لو عاشت تلك الخلافات إلى ما بعد ذلك لكانت كارثة تهدد الأمن والاستقرار في البلاد.[٣٨]

كان لقاء الزعيمين الدينيين في آخر نوفمبر ١٩٥٥ حيث ظل الاجتماع بينهما خمسين دقيقة ، هو أول لقاء يجمع بينهما منذ أكتوبر ١٩٤٦عندما قرر الإمام عبد الرحمن المهدي السفر إلى بريطانيا لمقاومة بروتوكول صدقي – بيفن. " وقد تم الإعداد لهذا اللقاء منذ الثامن والعشرين من نوفمبر عندما اجتمع السيد عبد الله الفاضل المهدي بسيادة السيد علي الميرغني استجابة لدعوة منه.

واقترح أن يتم اللقاء فوراً بزيارة يقوم بها الميرغني للمهدي في داره. ولما نقل هذا الاقتراح للمهدي شكر الميرغني عليه ، وفضل أن يتم اللقاء في منزل صاحبه بالخرطوم بحري. فأحسن الميرغني استقبال ضيفه واستبشر بزيارته وعبر له عن عظيم شكره وامتنانه. ورد الميرغني الزيارة للمهدي بداره بالخرطوم بعد يومين من اللقاء الأول ". ثم أصدر السيدان بيانهما المعروف.[٣٩]

وتقول رواية أخرى إن الذي رتب للقاء السيدين هو الدرديري محمد عثمان ، الذي قال في مذكراته:" وكانت صلتي بالسيد عبد الرحمن المهدي طيب الله ثراه صلة قوية ربطها التاريخ يوم أن جعل جدي حاج خالد أول المناصرين للمهدي الباذلين أنفسهم ونفيسهم في سبيل الله والوطن ويوم كان والدي محمد عثمان خالد أحد زعماء الحركة المهدية وأمرائها وسفرائها وسياسييها العاملين. وكان السيد عبد الرحمن المهدي يمحضني الثقة ويعتقد فيّ الإخلاص. وكنت أجد مثل ذلك بطبيعة الحال عند السيد علي الميرغني ". وقال إن الاجتماع العاجل الذي انعقد بين السيدين الجليلين في منزل السيد علي الميرغني بحلة خوجلي " أسفر عن اتفاق تام سجل في بيان أذيع للناس. وقد استلمته بيدي من أيديهما فور كتابته وتوقيعه ".[٤٠] ولسنا نرتاب في أن كلاً من السيد عبد الله الفاضل المهدي والأستاذ الدرديري محمد عثمان قد اضطلع بدور هام في الترتيب لهذا اللقاء وإخراجه.

لقد أكد الزعيمان الدينيان في البيان الذي صدر عنهما مساء السبت ٣ ديسمبر ١٩٥٥ " حرصهما على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام ، ثم أهابا بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم في سبيل خدمة وطنهم حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريان في هذا الظرف العصيب. ويرجوان أن يتهيأ بذلك الجو الملائم لتعاون جميع الأحباب والمريدين على البر والتقوى والخير العام. ثم وجها في الختام بضرورة قيام حكومة قومية تكون صمام الأمان لكل ذلك وتستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع ".[٤١]

كان واقع الحركة السياسية في السودان قد تخطى فكرة تحقيق الاستقلال عن طريق الجمعية التأسيسية أو طريق الاستفتاء. وبان للجميع أن الطريق الأسلم والأحكم هو إعلان الاستقلال من داخل البرلمان الانتقالي. ولقد يسر التقاء السيدين كثيراً من الأمور وأزال كثيراً من العقبات التي كانت تعترض سبيل الاستقلال ، ولكنه في ذات الوقت عمق من هوة الخلاف بين الأزهري والختمية في الحزب الوطني الاتحادي. ونشطت الدعاية المصرية مرة أخرى " وأخذت تتجاذب أطراف الحزب الوطني الاتحادي وتعمل على تمزيقه ؛ وهي تعلم أن هذا الحزب القوي تكون في مصر أواخر ١٩٥٢ ويضم عناصر متنافرة أصلاً إذ يضم في أحشائه كل المتناقضات ... ومن بينها جماعة الجبهة الوطنية (الحزب الجمهوري الاستقلالي فيما بعد) وهي تدعو للاستقلال ولكنها تنكر أن يأتي ذلك عن طريق الوطني الاتحادي برئاسة أزهري ".[٤٢]

التحولات الكبرى:

لقد كان من حسن الطالع أن أحداث التمرد الذي وقع في الجنوب في ١٨ أغسطس ١٩٥٥ وما أعقبها من قلق سياسي واضطراب ، لم تؤد إلى إعلان انهيار دستوري أو خلق مزيد من العقبات أمام مسيرة البلاد تلقاء تقرير المصير الذي أصبح خيار الاستقلال فيه غالباً وراجحاً. بل إن الحاكم العام السير نوكس هلم – الذي أحس بصعوبة وضعه بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية (والمصرية) من السودان – أبلغ الأزهري رئيس الوزراء بأن الحكومة البريطانية سوف توافق على إعلان استقلال السودان إذا طلب منها ذلك. وكان الأزهري يعد لأن يطلب من دولتي الحكم الثنائي تعديل الاتفاقية بحيث يستطيع البرلمان أن يتصرف كجمعية تأسيسية اختصاراً للطريق. فهو قد أدرك –كما أسلفنا – أن السودانيين جميعهم يريدون الاستقلال. وهكذا أدار الرئيس الأزهري ظهره لدعوة الاتحاد مع مصر بعد أن أيقن أنها لا تمثل الرغبة الحقيقية لأكثرية السودانيين. ويبدو أنه قد وصل إلى هذه القناعة منذ الأشهر الأولى لتوليه الحكم. وزاد من قناعته ماشنته مصر الرسمية من حملات قوية على حزبه وعليه في

شخصه. وكان لوقوف طائفة الختمية مع الدعوة لاستقلال السودان أثر بالغ في التحول الذي طرأ على سياسة الحزب الوطني الاتحادي إذ لولاهم لربما عجز الحزب عن نيل الأغلبية البرلمانية. وكان لابد لقادة الحزب من توضيح مايعنونه بالدعوة لاتحاد السودان مع مصر. ولذلك جاءت تصريحات الأزهري فضفاضة في أول الأمر ، بغية تفادي الحرج مع الحكومة المصرية ، وإرضاءً للمشاعر السودانية التي كان أغلبها استقلالياً دون ريب. فعلى سبيل المثال ، نجد أن مستر د. كنرك السكرتير الخاص للحاكم العام قد بعث إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ مايو ١٩٥٤ بمذكرة ذكر فيها أنه التقى السيد علي الميرغني الذي أكد له " أن السودانيين يرغبون في أن يحكموا أنفسهم في كل وجه ويرفضون الخضوع في أي شكل من أشكاله "، وأن علاقة الصداقة والتعاون مع مصر " يجب أن تقوم على أساس الاستقلال لكل منهما "، وأن السيد علي قال له " إن الناس يتحدثون عن جيش مشترك أو عن سياسة خارجية موحدة ، وكل هذا كلام فارغ ". وقال مستر د. كنرك في مذكرته لوزارة الخارجية البريطانية إنه التقى في ٢٢ مايو ١٩٥٤ خليفتين من خلفاء السيد علي تحدث إليهما متسائلاً عن حقيقة ما قيل عن التدخل المصري في قوة دفاع السودان ، وعن خشيته " من أن يحاول المصريون ، متى اكتشفوا أن جهدهم وأموالهم لا تحدث الأثر الذي ينشدونه في حكومة الأزهري ، أن يستبدلوها بطغمة عسكرية ". فأكدوا له " أن عدد الضباط المتأثرين بمصر لايزيد عن خمسة في المائة من القوة ، وأنه لا نفوذ لهم ؛ وقالـــوا إن أغلبية الضباط من الختمية ، وهم تحت السيطرة التامة ". ولما التقى السيد علي في اليوم التالي (١٩٥٤/٥/٢٣)، " كان تعليقه على مؤامرة قوة دفاع السودان مماثلاً لتعليق خلفائه في اليوم السابق. ولكنه أضاف أن وزير الدفاع (السيد خلف الله خالد) أخطر الحكومة المصرية بأنه ملم بما يرمون إليه، وأنه يعتبر التلاعب في قوة دفاع السودان أمراً غير ودي. وقد نشر الوزير هذا عمداً وكإنذار للمصريين ".[٤٣]

وفي الحادي والعشرين من يوليو ١٩٥٤ التقى مستر وليام لوس ، المستشار السياسي للحاكم العام ، السيد مبارك زروق وزير المواصلات لبحث موضوع السودنة والموظفين البريطانيين الذين ترغب الحكومة السودانية في استبقائهم بعد مستهل يوليو ١٩٥٥ ، فأكد له الوزير أنه يأمل في أن يتمكن من تقديم إجابة وافية عن تساؤلاته خلال شهر أو ستة أسابيع. وتطرق اللقاء إلى مواضيع أخرى. وذكر له مبارك زروق أنه ومعه وزراء آخرون منزعجون لتنامي النشاط الشيوعي في السودان ؛ وعلى الرغم من قلة عدد الشيوعيين فإن لهم قدرات أكبر من حجمهم. ولكن زروق ذكر له أن أجهزة الحزب الوطني الاتحادي ولجانه قد تكون أقدر على محاربة الشيوعية من أي تشريع أو قانون ، " وخاصة في النقابات العمالية وبين مزارعي الجزيرة ، حيث يشتد تأييد الحزب، وأوضح أن زملاءه الوزراء يبحثون السبل اللازمة لاستخدام هذا السلاح ". كذلك تحدث الوزير عن المصاعب الناجمة عن بعض التعيينات الوزارية ،" لا سيما التهافت عليها من مؤيدي الحزب الذين يفترض كل واحد منهم أن ولاءه وحده يجعل منه وزيراً ممتازاً ". وتحدث زروق في تفصيل عن مستقبل السودان فأكد عدم وجود أي اتجاه لإخضاع السودان لمصر، بل هو يرى أن السودان قد يكون قدوة لمصر في المستقبل " لأنه مبرأ من الاضطراب السياسي الذي تعاني منه (مصر) ومن الفساد والمكايد السائدة فيها ، مما يوفر له فرصة أحسن لمواصلة التطور والاستقرار ". وقال مبارك زروق لمستر لوس " إن الارتباطات التي يكثر الحديث حولها بين مصر والسودان مبالغ فيها إلى درجة الإسراف ، وإن الرباط الدائم والهام والحقيقي الوحيد هو النيل ، والحاجة لاستغلال مياهه. وهذه المسألة يمكن تناولها وفق أهميتها ". ومضى الوزير يقول إن التجارب خلال نصف القرن الماضي ، والموقف الماثل في السودان لهو أشد شبهاً بما حدث بين الهند والباكستان منه بمجرى الأحداث مع مصر. وقال إن الأسباب التي دفعت حزب الأشقاء بالأمس ، وتدفع الحزب الوطني الاتحادي اليوم ، للاتجاه نحو مصر معروفة بوضوح لكل من يفهم السياسة السودانية ، إذ المبدأ الذي تستند

عليه هو الانتفاع من المصريين للخلاص من حكم البريطانيين ، ثم تسوية الأمر مع مصر فيما بعد. وقال إن فشل كثير من البريطانيين في إدراك هذه الحقيقة لمما يدهشه ويزعجه. وهنا قاطعه مستر لوس قائلاً إن تقدير خبايا السياسة السودانية ليس ميسوراً لجميع الناس ، وإنه لا مفر من أن يأخذ معظم المراقبين سياسات ونشاط الأحزاب السياسية على ظاهرها.

وقال السيد مبارك زروق ، في حديثه مع مستر لوس ، إن الطائفية هي اساس البلاء في السياسة السودانية ، وليس هناك قائد سياسي يستطيع الفكاك من إسارها بسبب شدة قبضتها على الناس. وقال إنه هو أشد خشية من نفوذ الختمية منه من نفوذ الأنصار ، لأن الختمية طائفة متعصبة لخدمة مصالحها الضيقة بالسيطرة على الحكومة القائمة ، لا لخدمة مصالح الوطن. وعندما سأله مستر لوس إن كان يستطيع أن يطلعه على الموعد الذي يراه الحزب الوطني الاتحادي مناسباً لتقرير المصير ، " تهرب من الإجابة قائلاً إنه من السابق لأوانه القطع بشئ الآن ، لأن الأمر يتوقف على الظروف المواتية."[44]

ولعل أهم ما جاء في حديث السدد مبارك زروق وزير المواصلات مع مستر لوس هو تصوره لما يجب أن تكون عليه علاقة السودان بمصر. ويذكر أن السيد زروق كان سكرتيراً لمؤتمر الخريجين، وعندما اشتد الخلاف بين جناحي حزب الأشقاء وعجز الوسطاء والمحايدون عن احتوائه ، بعث السيد زروق برقية في ١٦ يوليو ١٩٥١ إلى مصطفى النحاس بوصفه رئيساً لحزب الوفد المصري وزعيماً للمنادين بوحدة وادي النيل. وأهاب زروق بالنحاس أن يرأب الصدع ويعالج خلاف الأشقاء " الذي سيودي بالحركة الوطنية ويهدد كفاح شعب برمته ". وطلب منه أن يوفد بالطائرة مندوبيه " من أقطاب الوفد وكبار رجالاته للاتصال المباشر وإيجاد الحل الذي يعيد إلى البلاد طمأنينتها وإلى الحركة الوطنية قوتها ". وقال في برقيته للنحاس :" إن مستقبل وحدة وادي النيل لفى انتظار تدخلكم ، والجنوب كله يرقب عملكم ، والتاريخ كله يتلهف لسماع كلمة تخرج من بين شفتيكم ". وبالرغم من الجهود المضنية للبعثة التي أوفدها

النحاس إلى الخرطوم في ١٩ يوليو ١٩٥١ ، فإنها لم تفلح في رأب الصدع.[٤٥]
ويذكر أيضاً أن حزب الأشقاء (جناح الأزهري) أيد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الذي قررته الحكومة المصرية برئاسة النحاس باشا في ٨ أكتوبر ١٩٥١. وقد أيدت هذا الإلغاء كل الأحزاب السودانية الأخرى. ولكن حزب الأشقاء أيد أيضاً نظام الحكم الذاتي الذي قررته مصر للسودان ونص " على أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان ، وأن يكفل الدستور النظام الديمقراطي النيابي وإنشاء مجلس وزراء من أهل السودان واشتراك الهيئة النيابية مع الملك (فاروق ملك مصر والسودان) في ممارسة السلطة التشريعية مع الاحتفاظ بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والنقد لكي يتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد ". وقد دافع السيد مبارك زروق عن هذا الدستور الذي أقرته الحكومة المصرية للسودان وقال إنه يتيح للسودان حكومة سودانية خالصة ! وقال عن نص الدستور على وحدة السياسة الخارجية والجيش والدفاع والنقد ، إن : " كل هذه المسائل قد خرجت تماماً من اختصاص الحكومة المصرية ، واحتفظ بها الملك الذي يتولى سلطاته بواسطة وزرائه السودانيين في السودان وبوساطـــة وزرائه المصريين في مصر "![٤٦] فإذا قارنا هذا بما قاله السيد مبارك زروق (الذي صار وزيراً للصناعة) عام ١٩٥٤ للمستر وليام لوس ، تبين لنا مقدار التحول الهائل الذي طرأ على موقف الأشقاء والاتحاديين.

ولقد عبر السيد يحي الفضلي (وزير الشئون الاجتماعية في حكومة الحكم الذاتي برئاسة السيد إسماعيل الأزهري) تعبيراً واضحاً عن هذا التحول الكبير الذي انتظم صفوف الحزب الوطني الاتحادي ؛ وذلك في خطابه أمام الصحفيين العرب في احتفال حكومة السودان بجلاء القوات البريطانية والمصرية عن السودان. قال السيد يحي الفضلي في خطابه:" لقد شهدتم إجماعاً رائعاً من جميع طبقات الأمة. ولعل الذين يذكرون ماحدث يوم أردنا أن نحتفل بافتتاح البرلمان السوداني قبل عام ، يشعرون بمدى التطور الكبير الذي طرأ على تفكير السودانيين ومشاعرهم. لقد كنا يومذاك فريقين ، فريق ينادي بالاتحاد مع مصر،

وآخر ينادي بالاستقلال ، وكان ذلك أثراً مباشراً للنفوذ الأجنبي الذي كانت ترزح تحت وطأته البلاد. ولما أخذنا نتحرر رويداً رويداً بدأت الفوارق في الرأي والمشاعر تضمحل ، وأخذت الصفوف تتقارب وتلتقي. وقد راعنا نحن الاتحاديين بصفة خاصة ، أن رأينا مصر الرسمية تضيق بهذا التقارب، وتجزع منه ، وتتكره علينا ، مما أثار الشك والريب في مقاصد مصر الحقيقية ". وقال الفضلي إن ما بدر من تصرفات كثيرة للصاغ صلاح سالم اعتبره الرئيس أزهري مما يبرر قطع العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من ذلك ذهب الأزهري إلى مصر في وفد كبير من زملائه ووزرائه في ٢٣ يوليو ١٩٥٥ ليشرح للمسئولين أوضاع السودان ويحافظ على مودة مصر وصداقتها. ولكن الصاغ صلاح سالم ضرب ستاراً فولاذياً بين السودانيين وزملائه في مجلس الثورة ، وبالأحرى بين السودان والشعب المصري كافة ". وعندما ضمن الأزهري " خطابه التاريخي في عيد الأضحى المبارك في أول أغسطس نداءً مؤثراً للسيد جمال عبد الناصر ليتدارك مستقبل العلاقات بين البلدين ، كان رد الصاغ صلاح سالم على ذلك أن عبأ قوى الشر كلها في راديو القاهرة ، يذيع الأكاذيب والافتراءات حول شخص السيد الرئيس إسماعيل الأزهري واستقلال السودان. وليته اكتفى بذلك ، ولكنه أخذ يعمل على استثارة الطبقات السودانية ، كالمزارعين والعمال والطلبة والجنوبيين ، ليخرجوا على القانون وليخلقوا الاضطرابات والفوضى في النظام العام. وفاته أن السودانيين جميعهم ، وعلى اختلاف أحزابهم وهيئاتهم وطبقاتهم ، لا تنطلي عليهم هذه المحاولات اليائسة ، فتوالت ردودهم عليها تضامناً وتأييداً للحكومة في اتجاهها نحو حرية السودان واستقلاله. وقد أخذ الصاغ صلاح سالم يطالعنا بلون جديد من حملته الجائرة البائسة ، بما أخذ يدفع إليه بعض الأقلام المأجورة في صحف الشرق لتذيع ما يضعه من الاختلاقات وما يفتن بـه من الافتراءات ". وقال الفضلي إن الرئيس عبد الناصر أبلغ الصحفي اللبناني جبران حائك أن مصر أنفقت في السودان أربعة ملايين من الجنيهات في سنة واحدة.[٤٧]

ونعيد للأذهان هنا مرة أخرى ما كتبه اللواء نجيب في مذكراته " كنت رئيساً لمصر "؛ وذلك قوله :" صلاح سالم سافر إلى السودان أكثر من مرة ، وتصور أنه بالرقص والنقود يمكن أن يكسب السودانيين. وكانت النتيجة أنه بعثر النقود وبعثر احترامنا في السودان. تصور أنه يرشي السودان ولكنه كان مخطئاً ".[٤٨]

<u>بريطانيا ومصر – مناورات وتحولات:</u>

ومن بين التحولات الكبرى والهامة ما طرأ على سياسة كل من بريطانيا ومصر تجاه السودان في ظروفه الجديدة. أما سياسة بريطانيا فيمكن الاستدلال عليها من المذكرة التي أعدها مكتب الحاكم العام عن الوضع السياسي في السودان وبعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية في الثالث عشر من أغسطس عام ١٩٥٤. ومما جاء في هذه المذكرة أن الحزب الوطني الاتحادي قد يعتبر استمرار حاكم عام بريطاني طيلة الفترة الانتقالية أمــراً في مصلحته ؛ وأهمية هذا بالنسبة لهم تفسر إلى حد كبير قرار الحكومة الخاص بالتعويضات ، " فقد عاملت حكومة السودان الموظفين البريطانيين بسخاء معقول في التعويضات ". وجاء في المذكرة أن آراء الأزهري المعلنة هي نفس أراء السيد علي وكبار الختمية، " وهي أن يكون السودان جمهورية مستقلة ذات صداقة وثيقة بمصر وفي علاقات حسنة مع بريطانيا ، على ألاّ يخضع للسيد عبد الرحمن المهدي والمهدويين "، وأنه " من المعلوم أن هدف السياسة البريطانية هو قيام سودان مستقل حسن الحكم ، مستقل عن مصر ، وفي علاقات ودية مع بريطانيا ، وخاضع للنفوذ البريطاني ". وجاء في المذكرة أن " معظم السياسيين الجنوبيين لا يمكن الاعتماد عليهم ، ويستطيع أي فريق أن يبقيهم معه ببذل المال لهم ". وفي نبوءة تحققت بعد عام واحد قالت المذكرة:" وقد تقع في الجنوب مشاكل أمنية بسبب الإسراع في سودنة قوة دفاع السودان والشرطة والإدارة ".

وفي حديثها عن الدلائل التي تشير إلى توجه " عقل الحزب الوطني الاتحـــادي ، وخاصة الختمية ، نحو فكرة الاستقلال "، قالت المذكرة إن هؤلاء "

لم يعودوا يلعبون اللعبة المصرية بحرص كما كانوا يفعلون من قبل ، وإنه ليتعارض مع السوابق والمنطق ألا يكونوا وطنيين قبل أن يكونوا اتحاديين ، وهم كلما ذاقوا طعم السلطة ازدادت قوتهم وسمت وطنيتهم. ولكننا لا نتوقع تخلياً علنياً عن تأييد المصريين ونفوذهم حتى يقتنع الحزب الوطني الاتحادي بأنه قد قضى على المهديـــة ". وتقول المذكرة إنه على الرغم من افتراض أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لا يهمها أجاء استقلال السودان على أيدي الحزب الوطني الاتحادي أو حزب الأمة الذي ظلت حكومة السودان تؤيده لأنه يمثل القوة الرئيسية للسودانيين الذين يعلنون تحيزهم للاستقلال ، فهناك في حقيقة الأمر " عدد من الحجج المؤيدة للرأي القائل باحتمال أن يكون الاستقلال عن طريق الوطني الاتحادي أشد خدمة لأهداف الحكومة البريطانية في السودان عن احتمال الاستقلال عن طريق حزب الأمة ". وأضافت المذكرة " أن الأوان قد حان للحكومة البريطانية لتخفض من صلاتها بالسيد عبد الرحمن وحزب الأمة ، وأن تتخذ سبيلاً أكثر إيجابية للتعامل مع الحزب الوطني الاتحادي ، وأن يتم ذلك بطريقة معتدلة حتى لايهزم أغراضه ، وربما كانت الخطوة الأولى له دعوة الأزهري لزيارة بريطانيا في الخريف ". وبجانب دعوة المذكرة للحكومة البريطانية إلى مراجعة سياسة الحياد وإلى اتخاذ منهج أكثر إيجابية نحو الحزب الوطني الاتحادي ، فهي تقترح على الحكومة البريطانية – إبقاءً للنفوذ البريطاني في السودان – أن تعمل على :-

أ – تشجيع الموظفين البريطانيين الفنيين على البقاء في السودان بعد أول يوليو ١٩٥٥ إذا طلب منهم ذلك.

ب– المساعدة في توفير المال اللازم لإنشاء المشاريع العمرانية الهامة في السودان (مثل خزان الرصيرص ، وامتداد المناقل بمشروع الجزيرة ، ومد السكك الحديدية إلى الغرب والجنوب الغربي ، وتطوير إمدادات المياه الجوفية في مناطق الغرب القاحلة).

ج– تقوية الروابط البرلمانية مع السودان.[٤٩]

هكذا أدار البريطانيون ظهرهم لحزب الأمة ودعاة الاستقلال الآخرين بعد أن تبوأ الحزب الوطني الاتحادي مقاعد السلطة في السودان. فقد أصبحت الحكومة البريطانية حريصة على تحقيق استقلال السودان في أسرع فرصة ممكنة نكاية بمصر ، حتى لو اقتضى إعلانه الخروج عن اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣. وقد كشف عن ذلك اللورد " ترفليان "، الذي عمل سفيراً لبريطانيا في مصر من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٦ ، فقال إن المصريين حاولوا تحقيق الوحدة مع السودان بوسائل شتى مثل الرشوة مثلاً ، ولكن خطل ذلك الأسلوب أتضح بعد تجربة فترة امتدت إلى أغسطس ١٩٥٥. وقال :" وكان الوزراء السودانيون قد ذاقوا طعم السلطة واستبانوا معالم الطريق إلى الاستقلال ، ولم يكن في عزمهم أن يخضعوا للسيطرة الأجنبية... وكان الأزهري – رئيس الوزراء – قد اختلف مع المصريين وانقلب خصماً للرباط الذي ينشدونه على أثر إساءتهم للتصرف ومبالغتهم في التجني عليه ". وقال إن المصريين حاولوا استغلال الطوائف الدينية (الختمية والأنصار) ضد السياسيين ، ولكنهم فشلوا. وقال إن الصاغ صلاح سالم كان صادقاً حين قال إن المصريين لم يعدوا لتمرد القوات الجنوبية في ١٨ أغسطس ١٩٥٥ ويهيئوا أسبابه ، ولكنهم أشعلوا فتيله وشجعوا على اندلاعه. " وكانت الأموال المصرية تستخدم بواسطة موظفي الري المصري العاملين في جنوب السودان لمراقبة مياه النيل ". وقال لورد ترفليان إن صلاح سالم زاره في ساعة متأخرة من إحدى الأمسيات وهو في حالة هياج ، واقترح عليه إرسال قوات بريطانية ومصرية للجنوب. ولكن الحكومة السودانية برهنت على كفاءة عالية في معالجة الموقف ، " وبهذا سقطت آخر محاولات صلاح سالم ، وأدى ذلك إلى اختفائه عن المسرح السياسي وكسوف شمسه... وانتهز عبد الناصر الفرصة للخلاص منه وإقصائه عن مجلس الثورة ".

وقال لورد ترفليان إنه – بتوصية من حكومة بريطانيا – تقدم إلى عبد الناصر باقتراح (كان صاحبه أصلاً هو السير نوكس هلم حاكم السودان العام) يقضي بأن تعلن دولتا الحكم الثنائي استقلال السودان وإلغاء الحكم الثنائي. فأجابه

عبد الناصر بأنه مقتنع بأن السودانيين- إذا توفرت لهم حرية الاختيار - لاختاروا الاستقلال بأغلبية عظمى ، والانفصال عن مصر ؛ ولكنه (أي عبد الناصر) ، لأسباب داخلية ، لم يكن على استعداد للاعتراف بهذا علناً ، لأن الاعتراف بالهزيمة يضعه في موقف ردئ ؛ " ولعله كان يأمل أن يتغير التيار ، وتواتي مصر فرصتها إذا ما استمر الحكم الثنائي لفترة أطول ". وأضاف لورد ترفليان يقول إن الحاكم العام والحكومة البريطانية " كانا مصممين على تحقيق استقلال السودان بأسرع ما يمكن ، إفساداً للمناورات المصرية ولم تكن بريطانيا مدانة لمصر في هذا الصدد بشئ ، إذ حاولت (مصر) أن تطوع الاتفاقية لخدمة مآربها ، أو تشتري الذمم وتعزو كل خير يحرزه السودان لنفسها ، بوصفها حامية القومية العربية ضد مخططات الاستعمار البريطاني ".

وقال لورد ترفليان إن وزارة الخارجية البريطانية اقترحت ، بتأييد من الحاكم العام ، أن تعلن بريطانيا منفردة استقلال السودان وإلغاء الحكم الثنائي. ولكنه عارض ذلك قائلاً إن هذه الخطوة تعتبر في مصر خرقاً للاتفاقية وقد تدفع مصر لإلغاء اتفاقية قنال السويس المبرمة في عام ١٩٥٤. ثم أوحت وزارة الخارجية للحاكم العام (الذي كان موافقاً على ذلك) بأن يقترح على الأزهري إعلان استقلال السودان. واعترض لورد ترفليان على ذلك أيضاً ، لأنه " لابد أن يكون في مكتب رئيس وزراء السودان من ينقل النبأ إلى مصر ". ولم تستمع لندن لاعتراضه ،" وأشارت على الحاكم العام أن يفاتح الأزهري في الأمر ... وفاتحه. ولكن الأزهري لم يشأ أن يربط نفسه بشئ ... أما عبد الناصر فقد عرف ذلك في حينه ، واستأنف هجومه علينا ، واتهمني بخداعه ، ورفض أن يتباحث معي في أي أمر ذي صلة بالسودان ، وألقى بمسئولية الشئون الخاصة بالسودان على البكباشي زكريا محي الدين وزير الداخلية المصرية ... واستؤنفت الدعاية الموجهة للسودان "...[٥٠]

<u>إعلان الاستقلال التام:</u>

بعد جدل طويل حول مستقبل السودان ومناورات وشكوك في الدوافع متبادلة، تمكن طرفا الحكم الثنائي في العاشر من ديسمبر ١٩٥٥ من تعديل الاتفاقية لخدمة غرض الاستفتاء نزولاً على قرار البرلمان السوداني الذي أصدره في ٢٩ أغسطس كما سلفت الإشارة إلى ذلك. ولكن الواقع السياسي في البلاد كان قد تجاوز فكرة تحقيق الاستقلال عن طريق الاستفتاء العام أو عن طريق الجمعية التأسيسية ، وبان للجميع عظم المشقة التي يمكن أن تواجهها البلاد في إجراء انتخابات مرة أخرى لجمعية تأسيسية ، والصعوبات العملية التي تكتنف قيام استفتاء عام في البلاد وخاصة بعد وقوع حوادث الجنوب في أغسطس ١٩٥٥. فلم يبق إلا إعلان الاستقلال من داخل البرلمان.

ثم مضت الأيام سراعاً. وفي الثالث عشر من ديسمبر ١٩٥٥ تقدم الحاكم العام السير نوكس هلم باستقالته من منصبه لأسباب شخصية. فأعلنت حكومتا الحكم الثنائي أن استقالته موضع نظر الدولتين. وسافر الحاكم العام في ١٦ ديسمبر ١٩٥٥ لقضاء إجازته في بريطانيا، ولكنه لم يعد بعد ذلك ، فقد تواثبت الأحداث في السودان عجلى ، وتوالت الاتصالات بين زعماء الحكومة والمعارضة. وفي ١٧ ديسمبر التقت كل الأحزاب ، حكومة ومعارضة ، وانعقد الاتفاق بينها على طرح أربعة اقتراحات ليجيزها البرلمان بالإجماع ــ تعبيراً عن الوحدة الوطنية ، ويشترك في تقديمها نواب يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية. وهكذا تم الاتفاق في ما بين الأحزاب السياسية على صيغة اقتراح الاستقلال وكيفية تقديمه للبرلمان. وفي جلسة البرلمان التي انعقدت يوم الاثنين ١٩ ديسمبر تقدم أحد نواب المعارضة – وأيده أحد نواب الحكومة بناء على الاتفاق السابق – باقتراح للبرلمان جاء نصه محدداً في العبارة التالية:–

" نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ، ونرجو من معالي الحاكم العام أن

يطلب من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً ". وأجيز الاقتراح بإجماع الأصوات.

ولقد تشاورت الحكومتان البريطانية والمصرية فيما بينهما لتعديل اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ لتقرير المصير بما يعطي البرلمان السوداني الصلاحية لإعلان استقلال البلاد ، واتفقتا على ذلك. وعلى أثر موافقة دولتي الحكم الثنائي على قرار البرلمان السوداني الإجماعي ، أصبح السودان – بعد حوالي ثمانية وخمسين عاماً من الحكم الأجنبي – دولة مستقلة ذات سيادة وطنية كاملة.

في الفترة الواقعة بين ١٦ ديسمبر و ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ، وفي اجتماعات تلت اعتراف دولتي الحكم الثنائي باستقلال البلاد ، أجاز البرلمان السوداني بالإجماع في كل من مجلسي النواب والشيوخ الاقتراحات الأربعة وأصدر القرارات التالية:

١- إعطاء مسألة المديريات الجنوبية اهتماماً خاصاً عند كتابة دستور السودان المستقل يراعى فيه وضع الجنوب وضعاً يتناسب مع رغبات المواطنين فيه ومصلحة البلاد عامة.

٢- انتخاب مجلس سيادة سوداني يحل محل الحاكم العام ولجنته (رأساً للدولة) حتى إجازة الدستور.

٣- الموافقة على دستور مؤقت حتى قيام الجمعية التأسيسية.

٤- وضع الترتيبات الضرورية لقيام الجمعية التأسيسية في أقرب وقت ممكن.

وفي جلسة الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٥٥ لمجلس النواب تم الاتفاق على مواصفات علم السودان المستقل ، ذي الألوان الثلاثة – الأصفر والأخضر والأسود رمزاً للأرض والزرع والنيل. وفي نفس يوم ٣١ ديسمبر ، وفي جلسة مشتركة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ ، أجيز دستور السودان المؤقت المعدل لعام ١٩٥٥ " إلى أن تصدر في الحين المرتقب أحكام أخرى ".

قرار بالاجماع

فى مجلس النواب السودانى

فى يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

ان يقدم خطاب الى معالى الحاكم العام بالنص التالى :-

نحن اعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعا نعلن باسم شعب السودان ان السودان قد اصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم ان تطلبوا من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بهذا الاعلان فورا

Unanimous Resolution: That an Address be presented to H.E. the Governor General in the following terms:

We, the Members of the House of Representatives in Parliament assembled, *declare, in the name of the Sudanese People, that the Sudan is to become a fully independent sovereign state, and request Your Excellency to ask the two Condominium Powers to recognise this declaration forthwith.*

قرار البرلمان التاريخي بإعلان استقلال السودان.

أما مجلس السيادة فقد تم تكوينه من السادة : الدرديري محمد عثمان ، أحمد محمد يسن، عبد الفتاح المغربي ، أحمد محمد صالح ، وسرسيو ايرو. وفي صبيحة اليوم الأول من يناير ١٩٥٦ عقد البرلمان بمجلسيه جلسة مشتركة تلا فيها رئيس الوزراء السيد إسماعيل الأزهري خطابي الاعتراف بالسودان المستقل من كل من حكومة مصر وحكومة بريطانيا. عبر كل من الخطابين عن الاعتراف بالسودان دولة مستقلة اعتباراً من أول يناير عام ١٩٥٦ ، وطلب من حكومة السودان أن تراعي الاتفاقيات والمعاهدات التي التزمت بها إدارة الحكم الثنائي.[٥١]

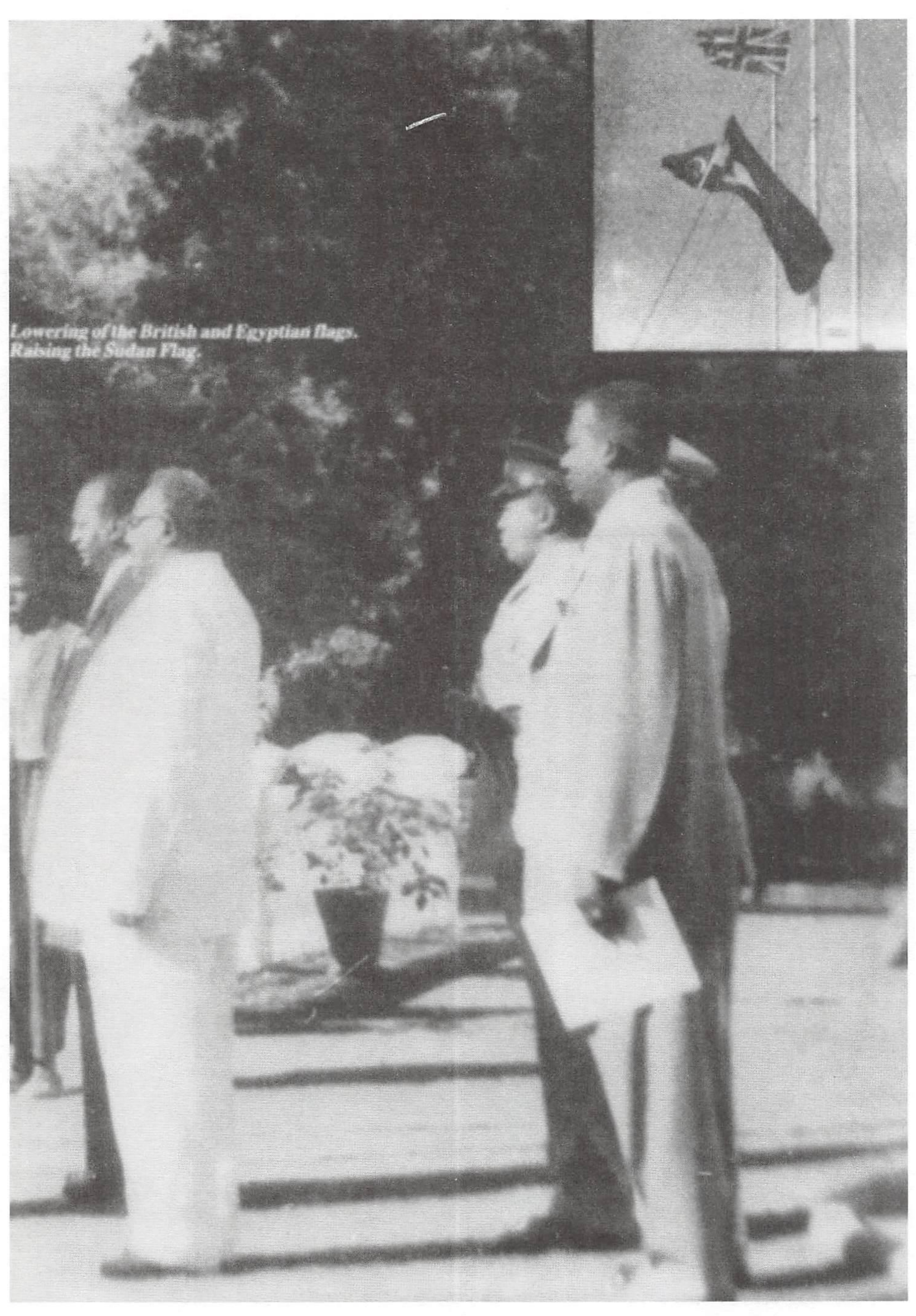
وبعد انتهاء هذه الجلسة التاريخية خرج السادة أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ في مسيرة شعبية حافلة إلى القصر الجمهوري. واصطفت جماهير الشعب في كل الميادين والطرق المؤدية إلى القصر وهي تعبر عن فرحتها بيوم النصر. وفي مشهد تاريخي رائع حضره السيدان الجليلان (السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني) وكبار الشخصيات السودانية من ضباط الجيش والشرطة ورجالات الخدمة المدنية وممثلي الجاليات والهيئات الدينية ، أنزل جنديان من القوات المسلحة من حرس القصر علمي مصر وبريطانيا من سارية القصر. وتسلم الزعيمان إسماعيل الأزهري ومحمد أحمد محجوب طرفي العلم السوداني ورفعاه على سارية القصر بين دوي هتافات الجماهير بحياة السودان الحر المستقل. " وفي تلك اللحظة – لحظة رفع علم السودان الحبيب – تقدم الإمام عبد الرحمن المهدي نحو العلم وقد انهمرت الدموع من مآقيه في تأثر بالغ ... وفي ساحة الشهيد (ميدان كتشنر سابقاً) تجمهر الشعب في حشد لا نظير له واستمع إلى خطابين من السيد إسماعيل الأزهري ومحمد أحمد محجوب ، تجاوب معهما الشعب في حماس وسرور وبهجة ".[٥٢] فقد كان اليوم الأول من يناير ١٩٥٦ هو اليوم الذي نال فيه السودان استقلاله الوطني وسيادته الكاملة على أراضيه ، إنه يوم خالد في تاريخ البلاد.

وعلى غير ما كانت تتوقع الحكومة البريطانية فإن حكومة الأزهري عملت على تحقيق تسوية مالية للموظفين البريطانيين كانت مجزية وعادلة ومقنعة نالت إعجاب وزارة الخارجية البريطانية وتقديرها. وكان الحزب الوطني الاتحادي قد استنكر في الماضي قرار المجلس التنفيذي (على عهد الجمعية التشريعية) بتعويض الموظفين الأجـانب وأعلن عن عـدم تقيده به.[٥٣] ولكن يبدو أن آفاق المعارضة أوسع رحاباً من ساحة مسئولية الحكم ! يقول الأستاذ أحمد سليمان :" ومن قبل كان هناك موقف مماثل لموقف حكومة الأزهري المتعاطف مع الأجانب ، بطله السيد عبد الرحمن المهدي راعي حزب الأمة الذي كان بعض رجاله من أعضاء الجمعية التشريعية قد رفضوا التصديق في الجمعية على زيادة المرتبات التي طالب بها الموظفون الإنجليز والتي لم تكن تتعدى المائة ألف من الجنيهات ". ويقول – نقلاً عن الأستاذ يحي محمد عبد القادر – إن الإمام عبد الرحمن المهدي شارك في اجتماع حضره بعض الصحفيين وبعض أعضاء الجمعية التشريعية فقال للمجتمعين :" هل بأيدي هؤلاء الموظفين الإنجليز أن يعينوا على تحقيق استقلال السودان؟ فأجيب بنعم. فقال :" إذاً فلماذا تقفون منهم هذا الموقف؟ اعتبروا المائة ألف رشوة لتحقيق الاستقلال. فهل هذا المبلغ كثير على الاستقلال؟[٥٤] والمقصود بالطبع هو أن كل شئ يهون في سبيل الاستقلال. وليس المراد هو الرشوة بمعناها المعروف إذ لا مكان لها أصلاً في هذا الأمر ، وإنما المراد هو اصطناع المرونة والتغافل عن ما هو أدنى بغية الفوز بما هو خير.

هكذا انتهت المسيرة القاصدة إلى غايتها المرجوة بعد أن مرت بمنعطفات وحفلت بنزاعات وخطوب وأهوال. وانتصرت دعوة الاستقلال الوطني التام بعد أن ظنت بها الظنون. وثابت إليها وتبنتها فصائل الحركة الوطنية الأخرى التي كانت ترتاب في صدقها أو جدواها. وكان الإجماع الوطني الرائع على استقلال البلاد التام أهم حدث في تاريخ السودان منذ أن وطئت ثراه جحافل الغزو الأجنبي في نهاية القرن التاسع عشر.



السيد عبد الرحمن والسيد علي ومحمد أحمد المحجوب وآخرون في الاحتفال بالاستقلال.



الأزهري والمحجوب لحظة إنزال العلمين البريطاني والمصري ورفع العلم السوداني.

هوامش الفصل العاشر

١- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله . دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى أغسطس ١٩٩٧. ص ٢٩١.

٢- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه . دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢ . ص ٢٠٥.

٣- نفس المصدر . ص ٢٠٧ - ٢٠٨ . انظر أيضاً جهاد في سبيل الاستقلال. ص ١٥٧.

٤- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية . دار غريب للطباعة ، القاهرة ٢٠٠١ . ص ٢٩٠ - ٢٩١.

٥- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

٦- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن ... مصدر سابق . ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

٧- انظر علي حامد في : مشروع تاريخ الحركة الوطنية في السودان - مقابلات رواد الحركة الوطنية . معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم ١٩٨٥ . المجلد الأول . ص ١٨٢ - ١٨٣.

٨- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن ... مصدر سابق . ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

٩- جهاد في سبيل الاستقلال (يشتمل على مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي). إعداد الصادق المهدي . طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم. بدون تاريخ . ص ٧٤ - ٧٥.

١٠- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣ . دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٨ . الطبعة الأولى . ص ٦٥٥ - ٦٥٦.

١١- نفس المصدر . ص ٦٥٦ - ٦٥٧.

١٢- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله . مصدر سابق. ص ٢٨٣.

١٣- بشير محمد سعيد : خبايا وأســرار في السياسية السودانية . دار جامعة الخرطوم للنشر. مطبعة جامعة الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٩٣ . ص ١٦.

١٤- نفس المصدر . ص ٢٠ - ٢١.

١٥- نفس المصدر . ص ٥٥ - ٥٦.

١٦- أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤- ١٩٦٩. دار جامعة الخرطوم للنشر.. الطبعة الأولى ١٩٨٧. ص ١٠٧- ١٠٨.

١٧- نفس المصدر . ص ١١٠ - ١١١.

١٨- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق . ص ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٥.

١٩- نفس المصدر . ص ٢٨٢ - ٢٨٦ . انظر أيضاً عبد الرحمن علي طه في: السودان للسودانيين (تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه)، مصدر سابق . ص ٢٢٦ هامش رقم ٧٤.

٢٠- بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية . مصدر سابق . ص ٥٦ - ٥٩.

٢١- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

٢٢- جهاد في سبيل الاستقلال ... مصدر سابق . ص ١٥٨ - ١٥٩.

٢٣- محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩. نقله إلى العربية هنري رياض ، وليم رياض ، الجنيد علي عمر. دار الجيل – بيروت ١٩٨٧. الطبعة الثانية . ص ٢٣٧.

٢٤- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٢٩٠.

٢٥- كامل محجوب : تلك الأيام . ج/١. شركة دار البلد للطباعة والنشر ، الخرطوم ١٩٩٣ . ص ١١٠.

٢٦- جهاد في سبيل الاستقلال ... مصدر سابق . ص ١٣٨ – ١٤٥.

٢٧- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ... مصدر سابق. ص ٣٢٩ هامش رقم ٢٢٢.

٢٨- نفس المصدر . ص ٢٩٢ – ٢٩٣.

٢٩- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني... مصدر سابق . ص ٦٦٧.

٣٠- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن ... مصدر سابق . ص ٢٧٩– ٢٨١.

٣١- انظر علي حامد في : مشروع تاريخ الحركة الوطنية في السودان ... المجلد الأول... مصدر سابق . ص ١٨٢.

٣٢- بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية . مصدر سابق. ص ٩٧.

٣٣- نفس المصدر . ص ١٣٠ – ١٣٤.

٣٤- أحمد سليمان : ومشيناها خطى . صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى. الجزء الثاني. الطبعة الأولى . دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم. ١٩٨٦ . ص ٢٤١ – ٢٤٩.

٣٥- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ١٦١.

٣٦- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٣١٦.

٣٧- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ١٦٥ – ١٦٦.

٣٨- نفس المصدر . ص ٤٧ – ٤٨.

٣٩- بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية. مصدر سابق . ص ١٥٠.

٤٠- أحمد سليمان : ومشيناها خطى . صفحات من ذكريات شيوعي اهتــدى. الجزء الثاني. مصدر سابق . ص ٢٦٠ – ٢٦١.

٤١- نفس المصدر . ص ٢٦٥.

٤٢- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد محمد يسن . مصدر سابق . ص ٢٩٢ – ٢٩٣ ، ٢٩٧ – ٢٩٨.

٤٣- بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية. مصدر سابق . ص ١١٢.

٤٤- نفس المصدر . ص ١١٣ – ١١٦.

٤٥- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ... مصدر سابق . ص ٤٤٣.

٤٦- نفس المصدر . ص ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٤٨٣.

٤٧- بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية . مصدر سابق. ص ٥٩ – ٦١.

٤٨- نفس المصدر . ص ٦٢.

٤٩- نفس المصدر . ص ١١٧ – ١٢٣.

٥٠- نفس المصدر . ص ١٣٥ – ١٣٨.

٥١- جهاد في سبيل الاستقلال . مصدر سابق . ص ١٦٦ – ١٧١.

٥٢- أحمد محمد يسن : مذكرات أحمد ممد يسن : مصدر سابق . ص ٣١٤ – ٣١٥.

٥٣- فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله . مصدر سابق. ص ٣٢٢ هامش رقم ١١.

٥٤- أحمد سليمان : ومشيناها خطى . صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى . ج/٢. مصدر سابق. ص ٢٣٦.

الخاتمـة

الخاتمة

إن ما تقدم هو محاولة لقراءة التاريخ وفهمه أكثر منه كتابة للتاريخ. وكتاب التاريخ منهم المنصفون ومنهم غير ذلك. بعض الأكاديميين يقولون إنهم يروون ما حدث بأمانة ، ثم تأخذهم تحليلاتهم إلى إصدار أحكام قد لا تكون صائبة ، لأن الحدث المعين في الظرف المعين قد يحتمل أكثر من تفسير واحد. وآخرون يزيفون التاريخ عن قصد أو عن غير قصد ، عن حسن نية أو عن سوء نية. والمطلوب قراءة التاريخ والإلمام بتفاصيل وقائعه أولاً ، ثم كتابته استناداً على معرفة موثوقة ، ورد كل واقعة إلى عصرها الذي حدثت فيه والنظر إليها بمنظار ذلك العصر وفي إطار الظروف التي كانت تحيط بها.

عندما كتب ونستون تشرشل – الذي كان مراسلاً عسكرياً في ما أطلق عليه " حملة استرداد السودان " – لم يكن يؤرخ في كتابه " حرب النهر " لتاريخ السودان ، وإنما كان يؤرخ لأمجاد الإمبراطورية البريطانية وفتوحاتها. وعلى الرغم من القول بأنه قد أنصف السودانيين في بعض سرده للأحداث إلا أنه لم يبرأ من تلوين بعضها بما راق له ، وخاصة عند حديثه عن واقعتي " كربكان " و " أبوطليح ".[1] ولا يلومه أحد على ذلك ، فهو لم يكن يكتب تاريخ السودان ، بل كان يكتب بعض تاريخ بلاده. وكذلك شأن ريجينالد ونجت ، الذي كان رئيساً لجهاز المخابرات مقيماً في القاهرة ، ثم صار بعد كتشنر حاكماً عاماً على السودان ستة عشر عاماً. وإذا كانت الجيوش الغازية هي التي أخضعت السودان – بعتادها الحربي الحديث المتفوق – للاحتلال ، فإن الآلة الإعلامية الدعائية الهائلة كانت أشد مضاءً في إضعاف المقاومة وأبقى أثراً في بعض الأذهان حتى يومنا هذا. وعلى الرغم من ذلك طغت نواصع الحقائق على أحكام أطلقها البعض في كتاباتهم وأرادوا لها أن تسود. فعلى الرغم من هجومه العنيف

على المهدية قال ونجت إن الإمام المهدي " أوتي أصفى ذهن في القارة الأفريقية". وقال تشرشل عن الإمام المهدي:

"...... But I Know not how a genuine may be distinguished from a spurious prophet , except by the measure of his success. The triumphs of the Mahdi were in his life time far greater than those of the founder of the Mohammedan faith; and the chief difference between orthodox Mohammedanism and Mahdism was that the original impulse was opposed only by decaying systems of government and society and the recent movement came in contact with civilization and the machinery of science. Recognizing this, I do not share the popular opinion, and I believe that if in the future years prosperity should come to the peoples of the upper Nile, and learning and happiness follow in its train, then the first Arab historian who shall investigate the early annals of that new nation will not forget, foremost among the heroes of this race, to write the name of Mohammed Ahmed".[2]

ولسنا نعتــد بما جاء في الجزء الأول من هذا الاقتباس لأننا نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم كثيراً من أن يقارن فعله أو قوله بفعل أو قول أي إنسان آخر ، فقد آتاه الله من الشرف والرفعة والقرب والعز والتسديد ما لم يؤت أحداً من العالمين. وقد كان الإمام المهدي يدعو في جميع محرراته إلى الإقتداء به صلى الله عليه وسلم في كل شئ ، ولذلك قال في بعض راتبه: "وأوصلنا يارب بمختارك من بين الأمم صلى الله عليه وسلم ؛ واجعلنا على ما تحب من أتباعه ، مع وصل من وصله وقطع من قطعه يارب العالمين. وأدخلنا مدخله يارب العالمين، وأخرجنا مخرجه يارب العالمين ". وقال: "... مع الوقوف على أحسن القدم ، الذي هو قدم النبي صلى الله عليه وسلم "؛ إلى غير

ذلك من الشواهد. ولكن الذي يهمنا من الاقتباس المتقدم هو الجزء الأخير منه الذي يعني أن الإمام المهدي استطاع تحرير وطنه وشعب بلاده بما يشبه المعجزة وأن المؤرخ المنصف ينبغي عليه – وهو يؤرخ لهذه الشعوب في منطقة وادي النيل – أن يضع اسم المهدي في مقدمة أبطالها. وذلك هو قول الشاعر السوداني:

إذا ما سألت النيل يوماً عن فتىً ... يديـــن له السودان بالشكر و الحمد
و تفتخر الأجيال من بعد باسمه ... لقال فتى السودان هذا هو المهدي.

كانت انتصارات الإمام المهدي ورفقة نضاله مصدر فخر واعتزاز لأكثرية أهل السودان ، فهي التي انتزعت حرية الوطن واستقلاله واستردت لأهله كرامتهم وكبرياءهم. ولكنها – بالطبع لم تكن كذلك بالنسبة للحكومات المصرية المتعاقبة طوال عهد مصر الملكي على الأقل. فنشأت عن هذا التعارض آثار بعيدة المدى كانت عظيمة التأثير على مسار الحركة السياسية في السودان.

لقد تعرضنا من خلال فصول هذا الكتاب إلى كثير من الأحداث الهامة التي وقعت في داخل السودان أو خارجه بين عامي ١٨٩٩ و ١٩٥٥ ، وبسطنا القول حول المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية. ومع اختلاف الوسائل والمناهج التي اتخذها وانتهجها كل فصيل من فصائل الحركة الوطنية السودانية لتحرير الوطن منَ الاحتلال الأجنبي ، من الممكن القول – حسبما جاء على لسان أبرز قادة هذه الفصائل – بأن الهدف كان واحداً ، وهو الحصول على استقلال البلاد استقلالاً تاماً. وعلى المؤرخ المنصف أن يقيّم تلك الوسائل والمناهج المختلفة في إطار ظروفها التي اتخذت فيها ليحكم بتجرد ويقضي أيها كان أصوب أو أجدى وأقرب إلى تحقيق الأماني الوطنية. والأحداث لا تأتي من فراغ ، وإنما لكل منها خلفيته. فعلى الرغم من أن بريطانيا ومصر قد شرعتا في التحضير لغزو السودان منذ وقت مبكر إلا أن حملة الغزو لم تبدأ بالفعل إلا في عام ١٨٩٦ ، وهي التي انتهت في سبتمبر ١٨٩٨ بدخول الجيوش الغازية مدينة أم درمان عاصمة الدولة السودانية المستقلة واستباحتها ثلاثة أيام متتابعة وبسط

سلطان الحكم الثنائي من بعد ذلك على البلاد. ومنذ اللحظات الأولى للاحتلال ، ورغم تراضي الدولتين الغازيتين على طبيعة اشتراكهما في حكم السودان بموجب اتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ ، إلا أن التناقض بين أهداف كل منهما كان واضحاً. فمصر التي استعانت ببريطانيا لغزو السودان لأنها لم تستطع غزوه منفردة كانت لا ترى في هذا الغزو الثنائي البريطاني المصري إلا أنه استرداد لأرض مصرية انتزعتها منها الثورة المهدية. وبريطانيا التي كانت – من الناحية العملية – تحتل مصر نفسها منذ قضائها على ثورة أحمد عــرابي باشا في عام ١٨٨٢ ، كانت تعلم وتقول بأن جيوشهـا وأسلحتها الحربيـة المتقدمة – ومن قبل ذلك آلتها الاستخبارية والإعلامية المؤثرة المركوزة في القاهرة – هي العوامل الحاسمة في إحراز النصر على دولة المهدية واحتلال السودان. فما كان من الممكن أو المتوقع أن تقول بريطانيا لمصر : ها هو السودان انتزعناه لك من المهدويين ، أفعلي به ما تشائين! فلبريطانيا ثأر في السودان طال انتظارها للأخذ به ؛ ولها مصالح حيوية في أفريقيا ، ولذلك سارعت بإخراج الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة مارشان في أواخر عام ١٨٩٨؛ ولها مصالح استراتيجية كبرى في مصر ، وبشكل خاص في قنال السويس ، ولذلك بقيت جيوشها في مصر إلى ما بعد جلائها عن السودان ، رغم أنها أعطت مصر استقلالاً إسمياً مشروطاً منذ عام ١٩٢٢. وعلى الرغم من أن مصر استمرت شريكاً شكلياً في إدارة السودان تحت علمي الحكم الثنائي ، إلا أنها كانت شريكاً ضعيفاً أو إسمياً ، بل هي غابت تماماً – من الناحية العملية – عن إدارة السودان بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٦ ، وذلك على أثر إنذار اللنبي الشهير بعد اغتيال السردار السير لي استاك في القاهرة ومغادرة الجيوش المصرية للسودان خلال الساعات الأربع وعشرين التي حددها الإنذار.

ظلت التناقضات بين بريطانيا ومصر بشأن السودان كامنة كمون النار تحت الرماد يضرمها تعارض المصالح بين الطرفين كلما جمعتهما جولة مفاوضات. ولذلك أمثلة كثيرة بسطنا القول عنها في متن هذا الكتاب. ولكنهما

كانتا تلتقيان في شئ واحد هو القضاء على الدولة المهدية واجتثاث كل ماهو مهدوي من أرض السودان. وهما قد درجتـــا – في سبيل ذلك – على الاستعانة بكل رأي أو نفوذ مناوئ للمهدية ، وحاولت بريطانيا أن تبدي حسن نواياها لمصر. فمنذ عام ١٨٩٧ أنهى البريطانيون الاحتلال الإيطالي لمدينة كسلا وسلمت القوة العسكرية الإيطالية راغمة. وفي احتفال مشهود أقيم في ظهر الخامس وعشرين من ديسمبر عام ١٨٩٧ في مدينة كسلا قام الكولونيل بارسونز – باتفاق مع السردار كتشنر – بإعادة مديرية كسلا بأكملها للحكومة الخديوية " لإعادة استعمارها استعماراً كاملاً ". فقد كانت تعليمات السردار: " The thorough restoration of the province to the Egyptian authority and its proper re – colonization". وتزامن ذلك مع إحضار سيادة السيد علي الميرغني من مصر إلى سواكن. وفي الخامس عشر من ديسمبر ١٨٩٧ تحرك ركب سيادته من سواكن في معية مائة وخمسين من أتباعه وبعض شيوخ العربان متجهين إلى كسلا على ظهور الجمال. وفي الطريق لحقت بهم ورافقتهم قوة عسكرية بقيادة الكابتن ماك كيريل (Mc.Kerrel)، فبلغ الركب مدينة كسلا بعد رحلة دامت حوالي اثنى عشر يوماً. واعتبر البريطانيون عملية إحضار سيادة السيد علي الميرغني من مصر إلى سواكن ومنها إلى كسلا في ذلك الوقت حركة سياسية بارعة ذات أثر فعال. – ولذلك قال قائلهم : " To get him to Kassala was a master – stroke of sound policy, for once more, doubtless, would pilgrims flock from all parts of the Sudan to the Kadema at Kassala, holding it to be next, if not equal, in worth, to Mecca or Medina to journey there".

والمعنى هو أن إحضار سيادة السيد علي الميرغني إلى كسلا كان " ضربة معلم " تجسد عملاً سياسياً صائباً إذْ ستتقاطر أفواج " الحجيج " على مسجد أسلافه في كسلا دون ريب من كل أنحاء السودان ، معتبرين أن رحلتهم

إلى ذلك المسجد تلي من حيث الأهمية – إن لم تكن تعادل – شد الرحال إلى مكة أو المدينة.[٣]

من الجانب الآخر انتهت مذبحة الشكابة بقتل إبني المهدي وثالث خلفائه ، وترك إبنه الصغير عبد الرحمن ذو الأربعة عشر ربيعاً ينزف دماً أحمر قانياً من جرحه الغائر الأليم. أراد له الغزاة أن يهلك متأثراً بجراحه ، أو يقضي – إن عـــاش – أسى وحرماناً. وأراد الله له أن يبل ويحيا (ليكون لهم عدواً وحزناً)، وأن يصبح بعد حين علماً باذخاً " أبى الله إلا أن يضرّ وينفعا ". فقد شاءت إرادة الله أن تجعل من وضعه تحت أعين الرقابة في أم درمان في عام ١٩٠٨ بداية عهد شاق يلملم فيه بقايا الحطام ليبتني على قواعده صرحاً راكزاً فيبعث الكيان الأنصاري من جديد. وشاءت الأقدار أن تجعل من نشوب الحرب العالمية الأولى مدخلاً هاماً لصعود نجمه السياسي بعد أن تصاعد نجمه في مضماري البناء الاقتصادي وجمع شتات الأنصار وتعبئتهم مجدداً حول تعاليم المهدية ، التي كان من صميم أهدافها تحرير الوطن وانتزاع استقلاله. أراد البريطانيون استخدامه في الدعاية ضد تركيا ، ولم يجد هو في ذلك حرجاً لأسباب تاريخية معروفة ، فأحسن استغلال السانحة في تدعيم بناء الكيان الأنصاري ، مما أثار عليه حفيظة الإدارة البريطانية فراحت تتوعده بالنذر والثبور. وفي عام ١٩١٩ أرسل ضمن وفد الأعيان السوداني الذي سافر إلى انجلترا برئاسة السيد علي الميرغني لتهنئة مليك بريطانيا بانتصار الحلفاء. وأخذ عليه بعض الناس إهداء السيف للملك في تلك المناسبة ؛ وقال آخرون إن تقديم السيف كان مناورة سياسية بارعة يمكن وصفها أيضاً بأنها: " a master – stroke of sound policy"

وفي تلك المناسبة ألقى سيادة السيد علي الميرغني خطاباً هاماً أمام الملك في قصر بكينقهام جاء في ختامه قوله :" جعلتم العدل أساس ملككم الواسع وكانت روح العدالة والسلام التي امتدت في أنحاء البلاد وما أظهرته حكومة جلالتكم من الاهتمام بشئون السودان والتضحية التي بذلت في سبيل تقدمها وإسعادها مادياً وأدبياً ، وحياة أهل السودان في المستقبل تتوقف على زيادة

الارتباط بإمبراطورية جلالتكم. ولذا نضرع إلى الله القدير أن يمنح جلالتكم العمر الطويل المقرون بالسعادة ، وأن يحفظ بريطانيا العظمى رافعة لواء الحرية والمدنية في العالم. ولتخفق الراية البريطانية طويلاً على السودان بأسره ، والسلام ".[٤]

ومنذ النصف الثاني للأربعينات تحول سيادة السيد علي الميرغني عن صداقة الإدارة البريطانية في السودان مولياً وجهه شطر مصر. وفي ذلك يقول الأستاذ أحمد سليمان :" ولعل أصح التفسيرات لتحول السيد علي عن صداقة الإنجليز هو ما لمسه من تقارب بين حكومة السودان ومنافسه اللدود السيد عبد الرحمن ، وخوفه أن يتجاوز ذلك التقارب القدر المتيقن المألوف ويقود في النهاية إلى تنصيب السيد عبد الرحمن ملكاً أو سلطاناً على السودان. وقد أثار حفيظته سماح الإنجليز لإبن المهدي بإعادة بناء ضريح والده وترميم القبة التي كان كتشنر قد أمر بهدمها. وقد حرص السيد عبد الرحمن أن يكون افتتاح القبة حافلاً وقد تم له ذلك في منتصف يونيو من عام ١٩٤٧. وجاء في تلك الكلمة التي ألقاها في تلك المناسبة قوله المأثور : (وهذا البناء الذي نفتتحه اليوم بعون الله نرجو أن يكون رمزاً لبناء مجد الوطن وجمع كلمة السودانيين ، فلا فرق ولا اختلاف ولا حزبية ولا شيع ولا طوائف ، ديننا الإسلام ووطننا السودان). وكان هناك من وصف الحفل للسيد علي الميرغني وقال إن إمام الأنصار يتصرف وكأنه ملك وإنه بدعوته لنبذ الخلاف إنما كان يتعالى على كافة الطوائف والملل والنحل ، وإن المجد الذي كان يشير إليه هو مجد والده الذي يزعـم أنه يحق له وحده أن يرثه ".[٥]

غير أنه من الإنصاف لكل من السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني أن نقرأ ما فعله أو قال به أي منهما في عام ١٩١٩ أو بعده مقروناً بظروفه الزمانية التي دعت إليه. فقد برهنت الأحداث أن كليهما كانا يعملان من أجل استقلال البلاد التام ، وذلك على الرغم من منعرجات السياسة وتقلباتها ومنعطفات أحداثها التي وضعتهما طويلاً على طرفي نقيض ، ومن وراء ذلك أسباب تاريخية فرقت بين طائفتي الأنصار والختمية وأحدثت من الآثار على

السياسة السودانية ما تعرضنا لذكر بعضه في متن هذا الكتاب بما فيه الكفاية. وقد كان التقاؤهما على استقلال السودان التام في نهاية المطاف أكبر دليل على ما نقول.

من خلال تقصينا لمسار الحركة الوطنية السودانية منذ فجر الاحتلال وقفنا على مهل أمام طائفة من المعالم البارزة في هذا الطريق. كان سقوط الدولة المهدية على أيدي الغزاة كارثة كبرى بالنسبة لأنصارها ومؤيديها ، ولم يكن كذلك بالنسبة لخصومها ومن تضرروا منها. على أن كلاً من الفريقين – مؤيدي الدولة المهدية ومعارضيها– ووجهوا بواقع جديد هو واقع الاحتلال الثنائي الأجنبي للبلاد. فلم يكن غريباً ، والناس مفرقون ، أن تتباين أساليبهم في التعامل مع الأوضاع الجديدة. منذ البداية تصدت لمحاولة تغيير ذلك الواقع انتفاضات شعبية مسلحة متتالية بلغت في مجملها خمس عشرة في أجزاء متفرقة من البلاد بين مطلع القرن وعام ١٩٢١ [٦]. ولكن سلطات الاحتلال واجهت جميع هذه الانتفاضات – صغيرها وكبيرها – بعنف بالغ وقسوة فاقت كل تصور ، وكان جميع ضحاياها من المهدويين. وبالنظر الواقعي لحقيقة ميزان القوى في البلاد كان لابد من استيعاب الدروس وضرورة البحث ، في الظروف الجديدة ، عن طريق آخر غير الثورة المسلحة . سبيلاً لتحرير البلاد. وجاءت أحداث عام ١٩٢٤ لتضيف جرحاً غائراً جديداً إلى جراح الوطن ، وربما كان أكثرها إيلاماً وأشدها مضاضة ذلك الخذلان المبين الذي لقيه قادة الثورة من القوات المصرية المرابطة في الخرطوم بحري بقيادة أحمد رفعت. وبان جلياً مرة أخرى أن طريق الثورة المسلحة لن يفضي في تلك الظروف إلا إلى مزيد من الدمار والخراب ؛ وقاد ذلك إلى تحولات هامة على صعيدي النظرية والعمل.

ومن بين المعالم التي وقفنا عندها متمهلين إضراب طلاب كلية غردون في عام ١٩٣١، ومعاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وقيام مؤتمر الخريجين العام في شهر فبراير ١٩٣٨ وتقديمه لمذكرته الشهيرة في ٣ أبريل ١٩٤٢ في دورته الخامسة برئاسة الأستاذ إبراهيم أحمد ، وقيام المجلس الاستشاري في

عام ١٩٤٤، وظهور الأحزاب السياسية السودانية بحلول عام ١٩٤٥ ، وتوقيع بروتوكول صدقي بيفن بالأحرف الأولى عام ١٩٤٦ ، وقيام مؤتمر إدارة السودان (ثم مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧) ، ودخول قضية مستقبل السودان إلى أروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وقيام الجمعية التشريعية في ديسمبر ١٩٤٨ وما صحب ذلك من مقاومة لها أدت إلى مقتل عدد من المواطنين واعتقال أعداد منهم في مختلف أنحاء السودان ، وإجازة الجمعية التشريعية لاقتراح الحكم الذاتي وتقرير المصير عام ١٩٥٠ ، وتكوين لجنة تعديل الدستور ، ثم قرار الحكومة المصرية في ٨ أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ وإعلانها للملك فاروق ملكاً على مصر والسودان وما ترتب على كل ذلك في داخل السودان وخارجه. كما تحدثنا عن الحرب العالمية الثانية واشتراك السودانيين فيها وأثر كل ذلك على مسيرة الحركة الوطنية في البلاد. ونوهنا إلى أن جميع المفاوضات التي كانت تجري بين مصر وبريطانيا بشأن مستقبل السودان قد تمت كلها في غياب أي ممثلين للحركة الوطنية السودانية.

لقد انشطرت الحركة الوطنية في السودان منذ وقت مبكر إلى فريقين رئيسيين ، فريق ينادي بالاتحاد مع مصر ، وفريق ينادي باستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا. أما دعاة الاتحاد مع مصر فقد رأوا أن ذلك هو الطريق للتخلص من الاستعمار البريطاني وتلقوا مساعدة الدولة المصرية ومساندتها ، ولذلك قاطعوا المؤسسات الدستورية وقاوموها ووصفوا المشاركة فيها بالخيانة. والدعوة للاتحاد مع مصر في ذلك الزمان ما كان لها أن تعني إلا أحد أمرين: إما أن تكون موقفاً تكتيكياً مؤقتاً كما ذكر البعض لاحقاً ، وإما أن تكون موقفاً استراتيجياً نهائياً كما أراد لها دعاة الاندماج أن تكون. ولن نقف حيال دعوة الاندماج لأنها ربما كانت في تلك الأوقات عاطفية أكثر منها واقعية ، ولم يكن قوامها سوى نفر قليل. ونحن نعلم أن من بين دعاة وحدة وادي النيل رجالاً (أمثال الدكتور أحمد السيد حمد ورفاقه) قد أعطوا السودان " عطاء المكثرين تجملاً " ومالهم " كما قد تعلمين قليل ". ولكننا إذا أخذنا بمنطق القائلين بأن الدعوة

للاتحاد مع مصر كانت تكتيكية.ومرحلية فقط ، وجب علينا أن نتابع هذا المنطق إلى نهايته العملية ، الأمر الذي يواجهنا بجملة من الحقائق التي ليس إلى إغفالها أو التقليل من شأنها من سبيل.

وأول هذه الحقائق هو ما ظلت تنادي به وتتمسك به جميع الحكومات المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من " حق السيادة على السودان بموجب حق الفتح عام ١٨٢١ ". فمصر الرسمية آنذاك لم تكن ترى في الحركة الاتحادية في السودان إلاّ أنها حليف لها لتحقيق هذا الحلم وتقنينه. فهل كانت الحركة الاتحادية تؤمن حقاً بأن الحكومات المصرية ستمنح السودان استقلاله بعد أن يخرج الإنجليز ويصبح هو جزءاً من أراضي المملكة المصرية معترفاً به عالمياً؟ وهل فاتحت الحركة الاتحادية في السودان أياً من الحكومات المصرية المتعاقبة بأن دعوتها للاتحاد مع مصر دعوة تكتيكية رهينة بجلاء الإنجليز عن السودان أو حتى عن وادي النيل بأكمله؟ وهل كان من الممكن أن تقبل أي حكومة مصرية آنذاك بمثل هذا التوجه وتعمل على مساعدته إذا تبين لها أنه تكتيك مؤقت ولا ينتهي بها إلى حقيقة ما كانت تريد؟

وثاني هذه الحقائق هو أن مصر نفسها لم تكن في حقيقة الأمر مستقلة تماماً آنذاك ، بل كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني. فهل كانت الحركة الاتحادية في السودان ترى من الحكمة أن ينضو السودان عن كاهله نير الاحتلال البريطاني وسلطانه ليضع نفسه – طائعاً مختاراً – تحت سلطان المملكة المصرية التي كانت هي نفسها – على الصعيد الرسمي – تحت إشارة إصبع الاحتلال البريطاني؟ وإذا تم ذلك أليست هذه هي " الوحدة الأبدية " التي لا فكاك لمن يريد الفكاك منها إلا بالعنف والثورة وسفك الدماء؟ وهل من سبيل سلمي إلى إقناع حكام مصر آنذاك – وكلهم كانوا يعتبرون السودان محافظة مصرية مثلها مثل أسيوط أو الدقهلية أو أي محافظة أو مديرية مصرية أخرى – بأن السودان يمكن أن ينفصل عن مصر ويكون دولة مستقلة في حلقوم نهر النيل إذا أراد أهله ذلك؟

وثالث هذه الحقائق هو أن أمريكا كانت تمارس ضغوطاً متزايدة على بريطانيا لتصل إلى تسوية مع مصر بشأن السودان ترضى مصر ، حتى تتهيأ الظروف لعقد حلف الشرق الأوسط الغربي الاستراتيجي بمشاركة مصر. فهل كان دعاة الاتحاد مع مصر آنذاك يريدون للسودان أن يخرج من إسار الاحتلال البريطاني ليرتمي في أحضان هذا الحلف الاحتلالي الأشمل والأعظم ، الذي لن تكون مصر سوى أضعف حلقاته؟ وما هي فائدة جلاء القوات البريطانية عن " وادي النيل " إذا كان ثمن ذلك هو عودتها بصورة أقوى في ركاب هذا الحلف وقد أصبح السودان امتداداً شرعياً لمملكة مصر؟ ما هي مصلحة السودانيين في ذلك؟

ورابع هذه الحقائق هو أن إعلان الأطلنطي لعام ١٩٤١ ، ومجمل تصريحات قادة دول الحلفاء وقرارات معاهدة سان فرانسسكو لعام ١٩٤٤ ، كلها كانت وعوداً لشعوب المستعمرات بضمان حقوقها في تقرير مصائرها بعد انتهاء الحرب ؛ وخاصة تلك التي ساهمت أو شاركت في الحرب إلى جانب قوات الحلفاء. والشعب السوداني أحد هذه الشعوب. وكانت بلاده دولة مستقلة عندما اجتاحتها جيوش الحكم الثنائي في عام ١٨٩٨. أليس من حقه أن يقرر مصيره الذي يريده لنفسه بنفسه؟ وما هي قيمة عبارة " حق تقرير المصير "، ناهيك عن الحكم الذاتي أو الاستقلال ، إذا تم اتحاد مصر والسودان وهو لا يزال تحت سلطان الحكم الأجنبي. ماذا بقي له من حق ليقرر بشأنه؟

وخامس هذه الحقائق هو أن بعض الحكومات الحزبية المتعاقبة في مصر، وخاصة ما كان يسمى بحكومات الأقلية ، كانت وبالاً على الشعب المصري. ومن رؤسائها من وصفه قادة الدعوة الاتحادية في السودان بأنه كان جلاداً ! فلماذا يراد للشعب السوداني أن يستجير من جلاد بريطاني بجلاد مصري إذا كان ذلك صحيحاً؟ وكان نظام الحكم الملكي في مصر فاسداً باعتراف الجميع ؛ فلماذا يراد للسودان أن يكون " تحت التاج المصري "؟ إن الكفاح المشترك بين الشعب السوداني والشعب المصري من أجل تحرير البلدين من الحكم الأجنبي لا

يتسق مع الدعوة إلى وضع السودان " تحت التاج المصري "، بل هو يناقضها تماماً ، وهو قول حق ومبدأ سليم.

لقد كان الاستعمار البريطاني عنيفاً ودموياً في تصديه للحركات المسلحة في السودان كما ذكرنا. ولكن الغريب أن تعامله مع الحركات الوطنية غير المسلحة كان أقل فظاظة بكثير من تعامل حكومات مصر مع معارضيها في مصر. ولم يكن ماحدث لمعارضي الجمعية التشريعية مثلاً ليقارن بما حدث للوفديين واليساريين من معارضي الحكم في مصر. وخير شاهد على ذلك ما أطلق عليه اسم " مجزرة كبري عباس ". ففي التاسع من فبراير ١٩٤٦ سير طلاب الجامعة والثانويات في مصر مظاهرة تطالب بالجلاء وتهتف بسقوط الملك والحكومة. وانتظرت قوات الشرطة والأمن حتى توغل المتظاهرون في داخل كبري عباس الذي يربط الجيزة بالقاهرة ، ثم " انقضت عليهم بعد أن فتحت الكبري وسلطت عليهم النيران وأمطرتهم بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع ، فتعددت سبل الاستشهاد والموت واحد. فمنهم من قضى نحبه اختناقاً ومنهم من مزقه الرصاص ومنهم من داسته الأقدام بعد أن تقطعت بهم الأسباب وباتوا ينشدون المخرج ولا مخرج ، ومنهم من مات غرقاً بعد أن قذف بنفسه في النيل ملتمساً النجاة....".[٧] وقد وصف أحمد سليمان القسوة التي كان يعامل بها الطلاب المتظاهرون في مصر بقوله :" لم نكن قد شهدنا مثيلاً لها من الحكام الإنجليز وأعوانهم في بلادنا ". وتحدث عن ما أسماه " قسوة قوات قمع المظاهرات وغلظتهم التي لم أجد لها مبرراً ولا مسوغاً والتي لم أكن قد شهدت مثيلاً لها في السودان وهو الذي كان يحكم حكماً مباشراً بواسطة الأجنبي الغاصب ".[٨]

وصفوة القـــول أن شعار " الوحدة مع مصر " في تلك الظروف لم يكن موفقاً في تقديرنا ، وذلك بخلاف شعار " الكفاح المشترك بين الشعبين المصري والسوداني ". وقد يقال إن الذين اتخذوا شعار الوحدة مع مصر مبدأ لهم إنما كانوا يعتبرونه تكتيكاً مرحلياً وينتظرون من ورائه – على أحسن الفروض – أن

تساعدهم مصر على إخراج الإنجليز من السودان. ولا يقدح ذلك ، في تقديرنا ، في صدق وطنية بعض الغلاة منهم ، الذين شبوا على محبة مصر. فقد كانت تذكي عواطفهم الجارفة نحو مصر عوامل شتى ليس أقلها أن مصر فتحت لهم أبواب مدارسها وجامعاتها وأكرمت وفادتهم وإقامتهم بين ربوعها. وقد برهن أكثرهم فيما بعد على أن محبتهم لوطنهم السودان هي فوق كل محبة أخرى ، " فلا شئ يعدل الوطن ". ولكن كيف تساعد مصر تلك الأزمنة السودانيين على إخراج الإنجليز من السودان وهي شريكة في غزو السودان وفي الحكم الثنائي؟ وقد تضافرت حقائق الواقع والتطورات اللاحقة بعد احتلال السودان لتجعل منهم الشريك الضعيف أو الإسميّ وخاصة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٤ و١٩٣٦. لم يكن في مقدور مصر أن تخرج الإنجليز من السودان ، ولا حتى من مصر ذاتها ، بالقوة. وإنما هي المفاوضات والمساومات على أحسن الفروض ، علماً بأن للإنجليز مصالح استراتيجية هامة في مصر بالذات يرجى أن تستخدمها مصر في الضغط عليهم. ولكن ضغط مصر الرسمية في العهد الملكي كان دائماً في اتجاه " حقها " المزعوم في السيادة على السودان بموجب الفتح التركي المصري عام ١٨٢١. فكانت كل تصريحات المسئولين ومكاتباتهم وحتى مفاوضاتهم مع البريطانيين ، قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تتمسك بأن السودان أرض مصرية خالصة. وهي قد سمحت للبريطانيين عند توقيع معاهدة ١٩٣٦ بإبقاء القوات البريطانية في السودان إلى أمد طويل ، بل وبزيادتها إن أرادت بريطانيا ذلك. لقد كان هنالك تناقض ظاهر بين دعوة الوحدة مع مصر وواقع الحال المعاش في ذلك الزمان. وسواء غاب عن مصر الرسمية أو لم يغب أن دعاة الوحدة في السودان إنما كانوا ينادون بهذا الشعار مؤقتاً لجلب مساعدة مصر لهم على إخراج الإنجليز من السودان ، فإن سياسة مصر الرسمية قبل ثورة ٢٣ يوليو كانت تعمل بكل جهدها على ضم السودان نهائياً لمصر ، متجاهلة تماماً ، عن قصد أو غير قصد ، أهمية هذا " التكتيك ".

أما الدعوة إلى استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا فقد كانت دعوة واضحة لا التواء فيها. فهي تدعو إلى عودة السيادة على السودان لأهله. وقد أخطأ من ظنوا أو زعموا أنها " دعوة حق أريد بها باطل " لأن الأحداث برهنت على صدقها وصواب توجهها. وما كان لإبن الإمام المهدي زعيم هذه الدعوة وحادي ركبها الذي قاد والده أكبر ثورة تحرير في تاريخ البلاد حتى توجت بالنصر المؤزر المبين أن يرضى بغير حرية الوطن واستقلاله التام. وهو الذي أعلن مراراً أنه مدين للسودانيين لأنهم ناصروا والده في معاركه من أجل حرية السودان وكرامته ، وأنه يريد أن يرد هذا الدين بالعمل على انتزاع استقلال السودان مرة أخرى ، ولكن باسلوب مغاير تحتم انتهاجه ظروف مغايرة. وقد أخطأ من قال إن الأنصار أو الاستقلاليين لم يصادموا قوات الاحتلال الأجنبي إذ لم يصادمه غيرهم صداماً مسلحاً وكان ذلك طوال العقدين الأولين من الاحتلال الثنائي. فرأى زعيم الأنصار ألاّ يزج برجاله في معارك لا تحقق تحرير الوطن وإنما تضاعف من خسائره وجراحاته وآلامه. واختار طريق العمل السلمي الدؤوب المتبصر ، وأبقى على حياة الأنصار وجمعهم في كيان جديد يحافظ على جذوة التراث المهدوي بمرونة تستوعب لغة العصر ومستجدات الزمان ، ومد يده بالمروءة والنجدة والسخاء إلى غير مناصريه حتى أسموه أبا السودان. فصح أن يقال عنه :

جواد على العلات بالمال كله ... ولكنــه بالدارعين بخيــل.

قال أحد المؤرخين المنصفين إن السيد عبد الرحمن المهدي اكتسب من موروثه المهدوي زعامتين هما الزعامة التقليدية والزعامة الجماهيرية ، وأضاف إليهما زعامة ثالثة هي الزعامة العقلانية. " أما الزعامة العقلانية ، والتي نتجت من جمعه بين القديم الموروث والحديث المعاصر ، فقد قامت على انفتاح واع للحركة الأنصارية الجديدة على الحداثة ، وقابليتها استيعاب مجموعة المثقفين – ليسوا أنصاراً بالضرورة – ولكنهم وجدوا في السيد الزعيم الوطني المسنود جماهيرياً ودينياً ذا الميول القومية الاستقلالية ، والذي يمكن أن يحققوا من خلاله

الطموحات القومية التي يسعون لها. وقد ظهرت هذه المجموعة بعد انكسار حركة ١٩٢٤ وفقاً لتصورات الوطنية السودانية على فكرة الأمة السودانية المتميزة كلياً عن مصر ". وقال هذا المؤرخ المنصف :" لقد أصبح واضحاً لمعظم الباحثين في التاريخ السوداني الحديث أن الأنصارية الجديدة التي بناها السيد عبد الرحمن هي توجه حضاري قائم بذاته ، إنها أنصارية القرن العشرين التي وعت ظروف العصر وأساليبه وأسلحته ، واستطاعت أن تحقق لنفسها وجوداً ، وبعد الوجود تأثيراً ، لأنها تعاملت مع الحكم الأجنبي بروح التعاون لشعورها بعدم كفاية ما لديها من مهارات، وهو شعور بالتخلف الحضاري واعتراف به ، والاعتراف بالنقص هو أول درجات الكمال ، كما أن الوعي بالتخلف هو أول مراحل تجاوزه. كان السيد عبد الرحمن رجلاً واقعياً وليس من أولئك الذين يصنعون الأوهام ثم يصدقونها. كان يؤمن بأنه إن كان لابد من التخلص من سيطرة الأجنبي فالأجدر أن يكون ذلك باعداد أدوات التخلص أولاً. فالرجل قصد – وبوعي تام – تأييد خصومه حتى يتمكن من توجيه الناس للعمل المنتج ، وقصد من الاهتمام بالتعليم والتدريب إعداد الكوادر التي ستحل محل المستعمر ، لأن إزالة الأجنبي لا داعي لها إن لم يكن هنالك بديل أفضل وأكثر كفاءة لكي لا تذهب الجهود التي بذلت أدراج الرياح. الرجل واقعي لأنه اكتشف بفطرته أهم معالم ومظاهر وأسباب الهيمنة البريطانية على السودان ، وعمل على الأخذ بتلك الأساليب والمظاهر والأسباب ، الأمر الذي أثار حوله الكثير من الشكوك والاتهامات ، التي نعتقد أن مروجيها كانوا يجهلون الأهداف البعيدة التي كان يسعى لها ، أو كانوا ممن لا يريد للبلد أن يشق طريقه كبلد له خصوصيته وتفرده وليس تابعاً من التوابع. واقعية السيد عبد الرحمن وخضوعه للحكم الثنائي هو الذي أربك سياسات الحكومة وجعلها تمارس دوراً متناقضاً وتعيش دوامة الرفض والقبول، لأنها لم تتوقع منه شيئاً سوى الثورة والتمرد والعصيان، باعتباره زعيماً لطائفة قابلة للإنفجار. لذا ظلت العلاقة بين الجانبين مشوبة بالحذر وعدم الثقة ".[٩]

لم تكن الحركة الاستقلالية في السودان بقيادة الإمام عبد الرحمن المهدي معادية للشعب المصري ولكنها كانت ضد أطماع مصر الخديوية الرسمية في السودان. ومن طريف ما يشير إلى ذلك ما رواه الكاتب المصري المعروف الأستاذ محمد حسنين هيكل عن ما جرى في مقابلة له مع السيد عبد الرحمن المهدي ؛ فقال إنه " جاء متحاملاً على الرجل بحكم ما يسمعه عنه في مصر من أنه صديق للإنجليز. فأراد أيضاً بحماس الشباب أن يستفزه بتوجيه الاتهام له مباشرة بأنه يعادي مصر وأنه ضالع مع الإنجليز. فقال إن السيد عبد الرحمن ألجمه وأسكته تماماً عندما رد عليه بكل سماحة قائلاً : (يا بنيّ ... نحن لم نكن نعرف هذا السيد الإنجليزي مطلقاً ... ولكنه جاء إلى بلادنا يركب عربة تجرها خيول مصرية وتدفعها من الخلف أيد مصرية. فهل تريد منا بعد أن استقر الرجل في بلادنا أن نتحدث مع الخيول التي تجر العربة والأيدي التي تدفع العربة من الخلف... أم مع السيد الجالس في العربة)؟؟!! وأضاف هيكل : إن الرد أفحمني تماماً "![١٠]

كانت الدعاية المصرية ضد الإمام عبد الرحمن المهدي والأنصار وحزب الأمة وجميع دعاة استقلال السودان قوية جداً في البلاد استخدمت فيها الحكومات والإذاعة والصحافة المصرية كل طاقاتها لتغسل أدمغة السودانيين وتقنعهم بأن دعاة استقلال السودان خونة ومارقون ، وأن حزب الأمة صنيعة بريطانية. وبالطبع كان لكل هذا العمل الدعائي الهائل والتهريج السياسي أثره في نفوس بعض السودانيين وخاصة بعض صغار المتعلمين منهم ، الذين انساقوا وراء هذه الدعاية دون تبصر في حقائق التاريخ أو تقييم صحيح لدعوة الاستقلال. وظلت هذه التهم تكال للاستقلاليين حتى بعد أن نال السودان استقلاله وبان صواب ما كانوا ينادون به. ومن أمثلة هذا الإسفاف التهريجي المتشنج قول جعفر نميري غداة أحداث الجزيرة أبا : " مواطني الثوار ... اليوم ومن هذا الباب المضئ تقف ثورة مايو الاشتراكية التقدمية العظيمة لتمسك أقلام التاريخ لتكتب على

صفحة وشتها دماء الشهداء الذكية نهاية النهاية لسراديب حزب الأمة الرجعي المخرب السفاك المنحل فقد كان وليد سفاح فاجر منذ فجر مولده فقد أنشأه نيوبولد وأشرف على إعداده فظل طوال حياته خبز ذلك الخباز الذي ملأ حياتنا خبثاً لا يلد إلا خمار الحادثات ولم يكن الانتماء إليه شرفاً في يوم من الأيام ".[١١]
هذا مثال واحد من أمثلة الاشتطاط في الأحكام. وقد قيل مثله أو ما هو قريب منه من قبل ، عندما وقعت حوادث أول مارس ١٩٥٤ الدامية المؤسفة. واتهم الاستقلاليون بأنهم كانوا يخططون لإحداث انهيار دستوري يطيح بمكتسبات البلاد التي تضمنتها اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في فبراير ١٩٥٣ ، مع أن هذه الاتفاقية انبنت إلى حد كبير على الاتفاقية الموقعة بين الحكومة المصرية ووفد الاستقلاليين في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ في القاهرة. لقد بسطنا الحديث عن حوادث أول مارس في متن هذا الكتاب ، ونكتفي هنا بما أورده الأستاذ أحمد سليمان من قوله "... فإن التاريخ سيحمد للسيد الصديق المهدي ومحمد أحمد محجوب ومن قبلهم ، بالطبـــع ، للسيد الإمام عبد الرحمن المهدي موقفهم الذي أفسد تخطيطات الإدارة الاستعمارية البريطانية التي حاولت أن تستغل مغبة أحداث مارس لإعلان حالة الانهيار الدستوري الذي كان سيؤدي لا محالة لعرقلة إجراءات ومواقيت الجلاء ومن ثم استكمال سيادة البلاد ". واستشهد على ذلك بقول محمد أحمد محجوب :" لقد كان لحادث مارس مغباته السياسية. فقد استدعيت بوصفي زعيماً للمعارضة لمقابلة الحاكم العام سير روبرت هاو بسراياه بالخرطوم والذي بادر بتبليغي رسالة فحواها أنه سيستعمل سلطاته بإعلان حالة الانهيار الدستوري إذا ما أبدت الجبهة الاستقلالية عدم رضائها عن الحالة في البلاد. وقد اتصلت بدوري بالسيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وسلمته الرسالة. وقد استقر رأينا على رفض إعلان حالة الانهيار الدستوري وقد بلغت ذلك للسراي في اليوم التالي ".[١٢] ذلك هو قول محمد أحمد محجوب أحد أقمار الدعوة الاستقلالية الذي وقف – بوصفه زعيماً للمعارضة – قبالة الزعيم

الأزهري وهما يرفعان معاً علم السودان على سارية القصر في صبيحة ذلك اليوم الأغر الأول من يناير عام ١٩٥٦. ومع أن رفع العلم على السارية لم يكن إلا إجراءً تتويجياً للإجماع الوطني على الاستقلال التام دون غيره ، وهو الذي كرس له المحجوب نضاله السياسي بأجمعه وكان من خلصاء الإمام عبد الرحمن المهدي زعيم الحركة الاستقلالية ، إلا أنا نرى أن اسمه لا يذكر مقروناً بهذا الإجراء إلا قليلاً ، ومن الإنصاف له أن يذكر اسمه دوماً كلما ذكر رفع علم السودان المستقل. وذلك أن الرجل كان – بجانب نضاله السياسي الناصع الصفحات ، وبجانب ثباته على مبدأ الدعوة للاستقلال حتى تحقق الاستقلال – ذا مواهب جليلة متعددة وخصال أريحية ضروب. فقد وصفه من كان على غير مشربه السياسي بقوله :" كان بليغاً طلق اللســان ، ساحر البيان ، يفيض إذا تكلم. وكان من أفصح أبناء جيله وكأنه من هذيل وهم أفصح العرب. وكان خطيباً ، وكان بين السياسيين والمحامين كشعيب بين الأنبياء وكالشافعي خطيب الفقهاء. وكان شاعراً وكان ناثراً وكان ناقداً وكان كريماً ". وقال عنه إنه كان عند أصدقائه داخل السودان وخارجه " كذلك الذي وصفه البحتري (غاية المجد قائلاً وفعولاً) خاصة بعد أن بلغهم أنه اقتيد لجوبا معتقلاً وأسيراً ، مناضلاً جسوراً ومقاتلاً عنيداً ". وقال إنه لا يجد وصفاً بليغاً ينطبق على المحجوب إلا ذلك الذي كتبه الشيخ علي الطنطاوي في مذكراته عن أستاذه " بهجة البطار " وجاء فيه قوله :" كنا عنده كأننا في بيوتنا ، إن جعنا طلبنا الطعام ، وإن نعسنا ذهبنا للغرفة الأخرى لننام ، وإن أنسنا قعدنا ، وإن استعجلنا استأذنا فانصرفنا. وهو في الحالات كلها مشرق الوجه ، باسم الثغر ، لين القول ، يتحرك لسانه ما بين ترحيب بنا أو كلام نافع لنا ، فقوله درس وسلوكه قدوة ومجالسه متعة ما بعدها متعة ، رحمه الله ".[١٣]

لقد كان الاستقلاليون على ثقة من أن دعوتهم لاستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا هي التي تمثل حقيقة مشاعر وأماني السواد الأعظم من

السودانيين، وذلك لأنها دعوة واقعية في المكان الأول. وكانت دعوة الاتحاد مع مصر – في المقابل – غير واقعية ، ولكن هذا لا يعني أن دعاة الوحدة غير وطنيين ؛ غير أن تشبثهم بالوحدة مع مصر في تلك الظروف التي لم يكن السودان قد نال فيها استقلاله ليكون نداً لمصر هو موقف غير موفق ولا يخدم القضية السودانية مثلما تخدمها الدعوة لاستقلال البلاد عن كل من دولتي الحكم الثنائي. فمصر تلك الأزمنة ما كانت ترى في السودان إلا أنه ملك لها وهو ما كانت تسميه " حقوق مصر في السودان "، الأمر الذي لا يعني سوى أطماع استعمارية صريحة. ومع تطور الحركة الوطنية في السودان بدأ حكام مصر يتحدثون عن " الوحدة " إيحاءً بأن هذه الكلمة تعني المساواة في الحقوق والواجبات. وكان الرئيس جمال عبد الناصر أعمق إدراكاً لحقائق الأمور عندما قال لسفير بريطانيا في القاهرة إن الوحدة (بين السودان ومصر) أمر مستحيل لأنه لن يسمح لأي سوداني بالمشاركة في الشئون الدفاعية أو السياسة الخارجية ".[١٤] وإذا صح ذلك فإن " الوحدة " لن يكون لها معنى سوى إخضاع السودان لمصر ؛ وهو أمر يتعارض تماماً مع طموحات السودانيين الحقيقية ، ويسئ إلى كرامتهم. وقد لخص السفير الإثيوبي في القاهرة طبيعة العلاقة التي كان يراد إقامتها بين جزئي وادي النيل بقوله :" ما يريده المصريون هو أرض يستعمرونها وجنود سودانيون للجيش المصري وتأمين للمياه المصرية ".[١٥]

وربما كان خير وصف للعلاقات بين مصر والسودان وتباين الرؤى بين دعاة الاستقلال ودعاة الوحدة في هذا الخصوص هو ما كتبه الأستاذ مصطفى عابدين الخانجي فيما بعد إذ يقول: " لنعد قليلاً إلى الوراء... إلى عشية إعلان استقلال السودان. لم تكن دوافع دعاة الاتحاد مع مصر أقل وطنية من دوافع دعاة الاستقلال. كان دعاة الاتحاد مع مصر – بشهود وشواهد التاريخ – من أصحاب الوطنية الرومانسية! وكان دعاة الاستقلال – بشهود وشواهد التاريخ – من أصحاب الوطنية الواقعية! لقد انقضى عهد التفكير بالعاطفة! وبمرور الزمن واكتساب الخبرة السياسية والاحتكاك بالأحداث والتفاعل معها ، والفحص الدقيق

لنتائج كثير من التطورات السياسية ، صار جلياً وواضحاً أن توقيت الاتحاد مع مصر في ذلك الزمان كانت تنقصه الحكمة والروية والواقعية ، لأن الرومانسية لم تكن من أبجديات السياسة في أي يوم من الأيام ، ولم يكن الإسراع أو التسرع واحداً من عوامل نجاحها. أولى عوامل الوحدة بين أي كائنين هي الاستقلال. فأي كائن لا يمكن أن يقرر الاتحاد مع أي كائن آخر دون أن يكون مستقلاً استقلالاً كاملاً حر الإرادة لأنه بدون ذلك فقد يأتي القرار نتيجة لنوع من الغفلة ، أو حسن النية ، أو الإغراء! كيف كان يتسنى للسودان الدخول في اتحاد مع مصر وهو لما يصبح بعد دولة مستقلة أو يمارس سيادته؟!! لحظة رفع العلم ، وإعلان الاستقلال ، وعزف النشيد الوطني ، كلها لم تكن تعني شيئاً غير تحرير شهادة ميلاد السودان المستقل. في تلك اللحظة لم يمارس الزعماء الحكم أو السيادة ، والشعب نفسه لم يذق طعم الحرية والاستقلال. ما كان التاريخ يرحم أياً من زعماء السودان لو أن البلاد خرجت من إسار الاستعمار لتدخل في اتحاد مع الشقيقة العزيزة مصر قبل الممارسة الفعلية للاستقلال والسيادة مباشرة بعد خروج الإنجليز بعد أن ظلوا يحكمون السودان تحت علمي بريطانيا ومصر لأكثر من نصف قرن عندما كان السودان يعرف باسم: السودان الإنجليزي المصري! كانت الوحدة مع السودان هدفاً استراتيجياً للدولة المصرية منذ أيام الدولة الخديوية. ولقد اختلفت النظرة السياسية لهذا الهدف الاستراتيجي من عهد إلى عهد. ففي مراحله الأولى كان هدفاً استعمارياً صريحاً ، يرسل الجيوش الجرارة لفتح السودان بدعوى اكتشاف وتأمين منابع النيل ، أو مساهماً في غزو السودان ، مشاركاً في إحدى الحملات الأوروبية الاستعمارية لإخضاع أفريقيا وغزوها. في مراحل أخرى أصبح ذلك الاتحاد هدفاً تعددت ألوانه. فمن مصلحة مجردة إلى مصالح مشتركـــة ، فالرومانسية الوطنية ، فالقومية العربية فانتهازية المراحل...إلخ. قبيل الاستقلال أنفقت مصر أموالاً لا حصر لها ولا عد بحساب ذلك الزمان ليكسب الاتحاديون معركة الانتخابات. لم تكن تلك المساعدات أمراً مريباً في رأي زعماء الاتحاديين الذين أخذوها من باب مساعدة الأخ لأخيه "...

ويضيف مصطفى عابدين: " إن الحديث عن الوحدة أو الاتحاد بين مصر والسودان فيه حساسيات لا أول لها ولا آخر ، منذ أن كان الحديث عن الوحدة تحت التاج المصري (تاج الملك فاروق الأول الذي كان يعرف باسم ملك مصر والسودان) الذي ركلته أحذية ثورة ٢٣ يوليو المصرية ".[١٦]

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقلاليين بزعامة الإمام عبد الرحمن المهدي كانوا أحرص ما يكونون على إرساء قواعد العلاقات الحميمة بين السودان ومصر ولكنهم كانوا يطالبون بالندية ، ولن تكون هنالك ندية إلا إذا حصل السودان على استقلاله الكامل أولاً. وبدون ذلك لن تكون العلاقة أو الاتحاد بين السودان ومصر سوى علاقة المغلوب بالغالب ، وفي ذلك ضياع للسودان. كانت رؤية الاستقلاليين للعلاقة بين السودان ومصر واضحة لا غموض فيها. فهي ترفض الهيمنة وتنادي بتأسيس العلاقة على قواعد سوية. وقد سبق السيد عبدالله الفاضل المهدي غيره في إقامة علاقات ودية اجتماعية وتجارية مع المؤسسات المصرية ، وكان يمثل أراء وتوجهات عمه الإمام عبد الرحمن المهدي. وعند زيارة البعثة الاقتصادية المصرية للسودان في عام ١٩٣٥ فاق تكريم الإمام عبد الرحمن لأفرادها كل تصور. وعند توقيع وثيقة الأحزاب المؤتلفة التي تكون على أساسها وفد السودان وسافر إلى مصر عام ١٩٤٦ كان من بين بنود الوثيقة التي اتفقت عليها جميع الأحزاب بند ينص على المطالبة باتحاد مصر والسودان. وقد شارك حزب الأمة في التوقيع على الوثيقة وفي عضوية وفد السودان ، وذلك بعد الوصول إلى صيغة توفيقية تقول بأن تقوم في السودان حكومة سودانية ديمقراطية حرة هي التي تحدد نوع الاتحاد مع مصر. وفي وقت لاحق (عام ١٩٥٨) بعد مرور أكثر من عامين على استقلال السودان اقترح الإمام عبد الرحمن عقد اتفاقية بين السودان ومصر تنظم العلاقات الأخوية بينهما – وفي طليعتها علاقات الاقتصاد والمصالح المشتركة بين البلدين – خير تنظيم. ولقيت الفكرة ترحيباً وقبولاً من الرئيس جمال عبد الناصر ، وتمت صياغة مسودة مشروع الاتفاقية بالفعل ، ولم يبق إلا عرضها

على المؤسسات الدستورية في كل من البلدين لإجازتها وإقرارها بالطرق الديمقراطية المتعارفة. " وكان من المقرر أن أحزاب المعارضة السودانية ترحب تلقائياً بهذه الاتفاقية التي تتمشى إلى حد كبير مع أسس السياسة التي ينادون بها والمبادئ التي يعتنقونها ". ولكن ، بعد أيام قليلة من إعداد مشروع الاتفاقية ، وقبل عرضها على البرلمان في كل من البلدين لإقرارها ، حدث انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ العسكري في السودان ، فلم يقدر للمشروع أن يرى النور. وكان السيد عبد الرحمن المهدي قد عهد بهذا الاقتراح إلى السيد عبد الفتاح المغربي عضو مجلس السيادة آنذاك ، وهو الذي أفصح عن هذا الاقتراح والمراحل التي مر بها في مقال له نشرته صحيفة الأيام في عددها رقم ٥٠١٣ بتاريخ ٧ أبريل ١٩٦٧م.[١٧]

وفي ما تقدم دليل واضح على عافية رؤية زعيم الحركة الاستقلالية إلى ما يجب أن تقوم عليه العلاقة بين البلدين الشقيقين. فقد كان مدركاً لضرورة التكامل الاقتصادي بين البلدين بوصفه ضرورة للسودان ولمصر ، وباعتباره مدخلاً حيوياً لتمتين كافة الروابط بينهما. وفي ذلك من الفطنة وبعد النظر ما أثبتت صحته الأيام. يقول الدكتور منصور خالد : " لقد أورث الاستعمار أهل السودان اقتصاداً ظللنا نصفه بالاختلال وعدم التوازن لأنه قام على تركيز الاستثمار في أكثر المناطق تأهيلاً لتوفير أكبر عائد مادي بأقل النفقات – الشمال النيلي. في تلك المناطق توفرت الأرض وتوفرت الخبرة الزراعية ، كما كانت هي الأقرب لمصر وإلى منفذ السودان البحري (البحر الأحمر). ولهذا ذهب جل الاستثمار إلى تلك المنطقة في البنيات الأساسية ، المادي منها والبشري ". ويقول : " وكان الاستعمار منطقياً مع نفسه ، فما جاء إلى السودان ليحقق العدالة الاجتماعية بين أقوامه إلا بالقدر الذي يحقق له الحد الأدني من الأمن العام. وما جاء لينتقل بالسودان من وهدة التخلف إلى قمم التقدم إلا بالقدر الذي يوفر له ما يدير به دولاب عمله. على أن الذي نغفله هو أن الاستعمار تعامل مع السودان كوحدة لها دور تؤديه في منظومة اقتصادية متكاملة. لهذا فالقول بعدم التوازن على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد الاستعماري ليس بصحيح. فاقتصاد السودان كان يتكامل

مع اقتصاد مصر ، واقتصاد نيجريا كان يتكامل مع اقتصاد ساحل العاج والكمرون ، واقتصاد كينيا يتكامل مع اقتصاد يوغندا وتنزانيا. ولو كنا نملك الحد الأدنى من الفطنة لأدركنا بأن لا سبيل لنمونا إلا بمثل هذا التكامل في الداخل أولاً ، ثم على المستوى الإقليمي من بعد ".[18] ومما يدل على واقعية الحركة الاستقلالية بقيادة الإمام عبد الرحمن المهدي أنها كانت – كما بينا – تركز على النواحي العملية لتعزيز العلائق السودانية المصرية الصحيحة ، من غير انشغال بأحلام رومانسية لا تتحقق أو إسراف في شعارات عاطفية لا تفيد ولا تجدي.

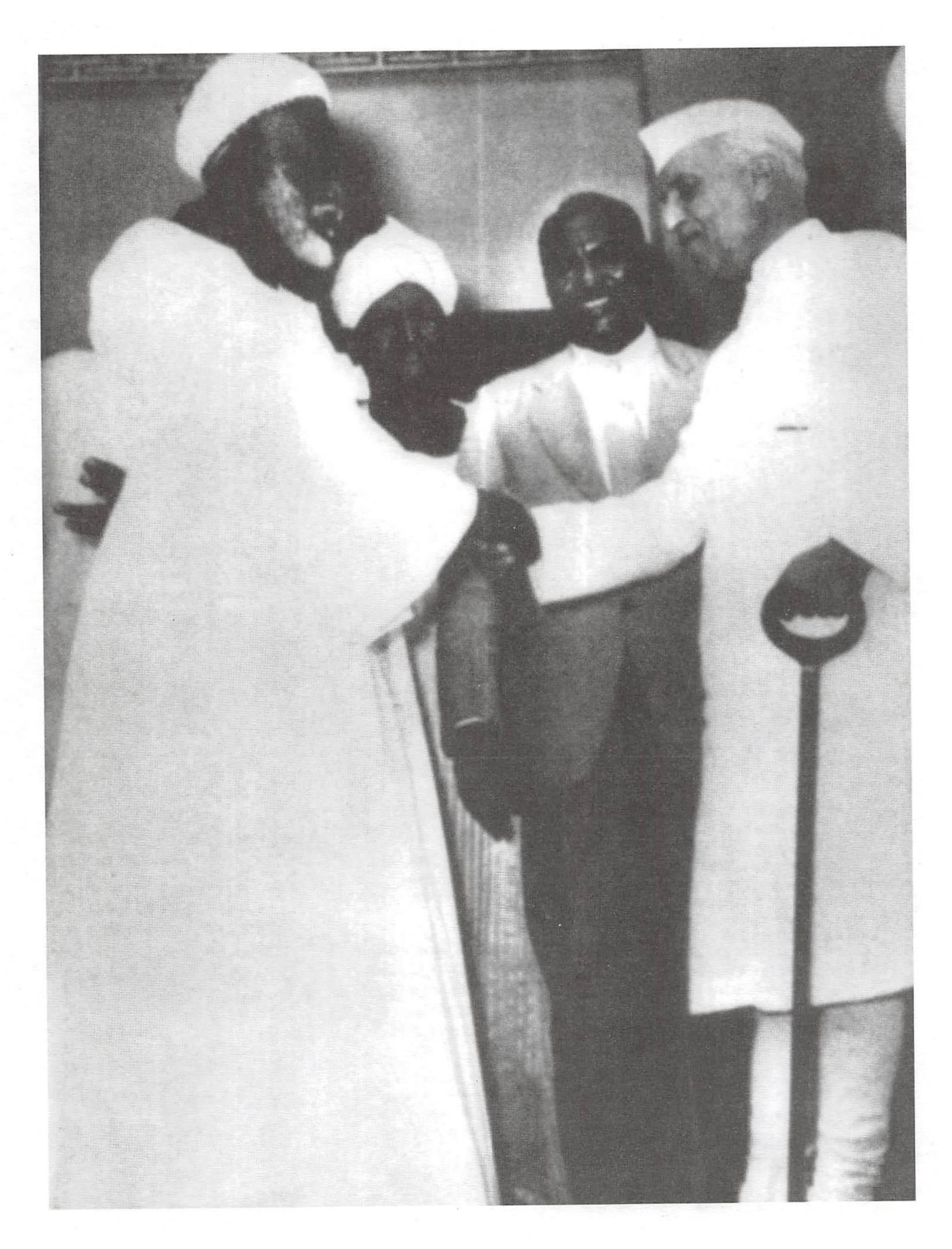
كانت مشاركة الاستقلاليين في المؤسسات الدستورية مدخلاً لاتهامهم من قبل خصومهم بالخيانة وممالأة الاستعمار. وكانت مقاطعة دعاة الوحدة مع مصر للجمعية التشريعية – على سبيل المثال – عملاً سياسياً حقق نجاحاً كبيراً بين جماهير المدن. ولكنه كان سلبياً إذا ما قورنت نتائجه بما حققته مشاركة الاستقلاليين في هذه المؤسسات الدستورية " الاستعمارية " من نتائج ايجابية باعتراف بعض قادة الحركة الاتحادية (الأستاذ أحمد محمد ياسين مثلاً) كما بينا في متن هذا الكتاب. ولم يمنع الحكومة المصرية من قبول الجمعية التشريعية إلا أنها لم تحظ بتمثيل عددي لها في المجلس التنفيذي مماثل للبريطانيين. فهي قد " باركت نتائج المحادثات التي كانت جارية بين وزير خارجيتها أحمد خشبة باشا والسفير البريطاني بالقاهرة والتي عرفت بمحادثات خشبة – كامبل وقبلت بمقتضاها السلطات المصرية التعديلات التي أجريت على مشروع قانون الجمعية التشريعية وقبل البريطانيون إشراك بعض المسئولين في المجلس التنفيذي الذي كان قد بارك قيامه المجلس الاستشاري ووافق عليه بالإجماع ".[19]

لم يكن دعاة استقلال السودان يجهلون نواقص هذه المؤسسات الدستورية. ولكنهم قرروا أن يتخذوها – بالمشاركة فيها – وسيلة " دستورية تمكنهم من مواجهة الإنجليز من الداخل ، ومن الاتصال بدولتي الحكم الثنائي وبهيئة الأمم المتحدة إذا دعا الحال لذلك...".[20] وفي حقيقة الأمر ، ليس كل عمل يقوم به البريطانيون في السودان يستحق المعارضة لمجرد أنه جاء من البريطانيين.

فالواقعية تقتضي النظر إليه من زاوية مصلحة البلاد ، أو الفرص التي يمكن أن يتيحها لخدمة أي قضية من قضايا الحركة الوطنية ، أو للنهوض بحياة المواطنين. كثيرون ، مثلاً ، عارضوا إنشاء خزان سنار ، الذي جرى الاحتفال به في ٢١ يناير ١٩٢٦. وكتب الأستاذ حسن نجيلة في تبرير هذه المعارضة يقول :" والذين حاربوا المشروع في ذلك الوقت من المفكرين والكتاب وأثاروا الجماهير ضده لم يكونوا يجهلون النفع الذي يعود على البلاد بسببه ، وإنما كانوا يحاربون الاستعمار ممثلاً في مشاريعه أياً كان أثرها على البلاد ، فحاربوا المشروع مستغلين قلة ما أعطى من تعويض لأصحاب الأراضي مثلما حاربوا فكرة تعليم المرأة مستغلين الأفكار الرجعية التي كانت تسود ذلك الوسط البدائي"![٢١] ومع احترامنا لمشاعر الوطنيين الذين تصدوا لمشروع خزان سنار بمثل هذه المعارضة ، إلا أننا نقول إنها معارضة كانت – على أحسن الفروض – في غير موضعها. وأما محاربة فكرة تعليم المرأة فلامبرر لها على الإطلاق.

كان البريطانيون أنفسهم يتحدثون عن إنجازات حققوها للسودان أثناء حكمهم له ، ويعترفون أحياناً بما ألحقوه من أذى. والدعوة إلى استقلال البلاد أو اتحادها مع مصر شئ ، والاعتراف بما تحقق للسودان من خير شئ آخر ، وهما لا يتناقضان ، وإنما يستقيم بذكر حقائقهما ميزان التاريخ الذي يتوخى العدالة والإنصاف في ما يودع في صفحاته. كتب السير دوقلاس نيوبولد إلى مستر فرانك كوترل (الذي كان ينوي الاستقالة من مصلحة الزراعة في فبراير ١٩٣٧) يقول:-

" I don't think this is a bad government. It is better than most of our colonial governments and the "Nas" here are at least well fed, low taxed and free ... Don't think too badly of us ; there are lots of chaps in this government who wish to help the "Nas" and a lot who actually do so. I know there are slackers and egoists and gold – diggers, but on the whole I still



الإمام عبد الرحمن المهدي يستقبل الرئيس الهندي نهرو في الخرطوم .

think it is not a bad government as governments go. Outside the Gezira we have not alienated land, we have repelled disease, taught peace and friendship to warring tribes, made the byways safe for children, begun on schools, killed the slave trading, and fed the hungry. We have done harm too but it is outweighed by the good".

والمعنى بالتقريب هو :" لا أعتقد أن هذه الحكومة سيئة. إنها أفضل من أغلب حكوماتنا الاستعمارية. فإطعام الناس هنا – على الأقل – جيد ، والضرائب التي تجبى منهم منخفضة ، وحرياتهم مكفولة. فلا تسء الظن بنا كثيراً. هنالك أعداد كبيرة في هذه الحكومة من الأشخاص الذين يرغبون في خدمة الناس ، وكثير منهم يقومون بذلك بالفعل. وأنا أعلم أن هناك متباطئين وأنانيين وآخرين ينقبون عن الذهب. ولكني ، عموماً ، مازلت أعتقد أن هذه الحكومة ليست سيئة كحكومة. فنحن لم نهمل الأرض خارج الجزيرة. لقد دحرنا الأمراض ، وعلمنا القبائل المتحاربة السلام والصداقة ، وجعلنا الممرات آمنة للأطفال ، وبدأنا (إنشاء) المدارس ، وقضينا على تجارة الرقيق ، وأطعمنا الجياع. ولقد سببنا أذى أيضاً ، ولكن كفة الخير (الذي صنعناه) أرجح ".[٢٢]

إذا كان هذا القول صحيحاً في جملته أو بعضه ، فإن سياسة التعاون مع الإدارة البريطانية التي انتهجها الاستقلاليون بزعامة الإمام عبد الرحمن المهدي ينبغي النظر إليها من حيث إدراكها " للمزايا في طي البلايا ". كما ينبغي النظر إلى اشتراكهم في المؤسسات الدستورية التي أقامتها الإدارة البريطانية بعين تدرك " إمكانية البعيد المأمول من خلال المتاح المعلول ". فقد كانت هذه المؤسسات المعيبة – على مابها من قصور – فرصة لتدريب السودانيين على شئون الحكم عندما يتحقق الاستقلال ، الذي هو قادم طال الزمان أم قصر. وكان الاشتراك فيها – في تقديرنا – تعاملاً منطقياً مع واقع ما كان من الممكن تجاهله أو القفز من فوقه وتخطيه. ولم يكن الاشتراك فيها مثلبة كما صوره البعض إلا

بمقدار ما كان يشتمل عليه هذا البعض من أحلام رغبوية أو تطلعات رومانسية تخيل إليه أن حكومات المملكة المصرية سوف تجبر الإنجليز على إخلاء السودان ، ثم تضمه إليها ، ثم تمنحه استقلاله الوطني راغبة مختارة! على عكس ذلك كان الاستقلاليون – وقد أدركوا حقيقة مطامع حكومات العهد الملكي المصري في السودان – يرون أن مجرد الاعتراف للسودانيين بهيئة تمثيلية مهما كانت ناقصة ومعيبة ، ينبغي اعتباره خطوة إلى الأمام ، وسانحة يمكن توظيفها لمصلحة الدعوة لاستقلال السودان. وقد تم لهم ذلك عندما أجازت الجمعية التشريعية اقتراح الحكم الذاتي عام ١٩٥٠ ، الذي ترتبت عليه تحولات كبرى في مسيرة البلاد نحو الاستقلال. كانت هنالك إنجازات واضحة تحققت في السودان تحت الإدارة البريطانية ، وهي التي حملت الاستقلاليين على تصديق وعود البريطانيين ، وإن كان هو تصديقاً يقظاً مشوباً بالحذر والترقب كما دلت على ذلك مواقفهم التي تعرضنا لذكرها في فصول هذا الكتاب.

وربما كان من المفيد أن نقف أمام ما كتبه نفر من مثقفي بلادنا عشية الألفية الثالثة وغداتها ، وهم ينظرون من وراء الحقب إلى بعض أحداث تلك العهود ويعيدون تقييمها بخواطر يملؤها الأسى على سودان ما بعد الاستقلال. وقد اخترنا أربعة أمثلة لهذه التأملات الاسترجاعية.

كتب أحدهم يقول: " لو كنت مسئولاً عن حزب سياسي لملأت مناصبه القيادية بالعمد والمشايخ والنظار فهؤلاء هم الوحيدون الذين يتمتعون بثقة الناس واحترامهم الطوعي لأنهم ظلوا مع الشعب في كل ما تحمل من بلاوي أبنائه المتعلمين... جاعوا وعطشوا وكدحوا مع الشعب ولم يملكوا إذاعة أو صحيفة لتضليل الشعب وتسميم عقله. وهم – بنظري – الأفضل تعليماً والأوفر حساسية لحاجات الناس ". وهو يقترح أن " يكون نواب الشعب كلهم من تلك الفئة الحكيمة". على أن " يتطوع أبناء مناطقهم المتعلمون لمساعدتهم في إعداد الخطب والبيانات ومراعاة البروتوكول وغير ذلك ، وأن يتركوا لهم القرارات الحيوية التي لا يعرفها سواهم ". وهو يرى أن " السياسة هي القدرة على تنظيم الناس

حول أهداف كبيرة وقد برهن أولاد المدارس أنهم عاجزون عن ذلك... وأنا لا أرى أفضل من الزعماء التقليديين لقيادة المجتمع عبر أحزابه المختلفة التي تستطيع أن تحول ما هو محلي إلى أهداف قومية يصطف حولها الناس ".[٢٣]

وكتب آخر يتحسر على الماضي ويشيد ببعض ما أنجز فيه خلال فترة الحرب العالمية الثانية يقول: "... وقد انتهجت السلطات السودانية سياسة دقيقة ومحكمة لتوزيع المواد التموينية المحلية والمستوردة على المواطنين تحت إشراف الإداريين ورجال الإدارة الأهلية دون تمييز لأحد على آخر مما ضمن لكل مواطن في المدن والقرى والبوادي نصيباً عادلاً ". ويقول :" وعندما يستعرض المرء ما كان يجري خلال الحرب العالمية الثانية في ورش الإمدادات الحربية في الخرطوم بحري وشجرة غردون ، يتمنى لو عادت عقارب الساعة إلى الوراء وعاد السودان القهقري إلى تلك السنوات التي بلغ التصنيع الحربي فيها شأواً لا يزال حتى اليوم حلماً عسير المنال لا في السودان وحده وإنما في معظم البلاد النامية ، ولعله يضاهي ما وصل إليه التصنيع الحربي في بعض البلدان المتقدمة المعاصرة ". ويقول: " ليت عقارب الساعة إرتدت إلى الوراء خمسين عاماً مما يعدون!! وليت السودان عاد القهقري إلى تلك الحقبة التي ازدهرت فيها الصناعات الحربية وغير الحربية في البلاد. ولو تحقق ذلك لأصبح السودان اليوم وبمقاييس هذا العصر دولة يشار إليها بالبنان ". ويضيف قائلاً إن " كل هذه الإنجازات على صعيد الجبهة الداخلية تمثل صفحة مشرقة ومشرفة من دور السودان في الحرب العالمية الثانية وتقف على قدم وساق مع إنجازات قوة الدفاع في ميادين القتال... يقظة المسئولين في السودان آنذاك وبعد نظرهم أديا إلى تخفيف ويلات الحرب على السودان ونجاة أهله من العناء الذي لحق ببلاد كثيرة مجاورة شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحرب ". ثم يمضي قائلاً :" ويقف وراء هذه الإنجازات على صعيد الجبهة الداخلية جهاز الخدمة المدنية العتيد بتقاليده الراسخة التي جعلته في مقام أرقى الأجهزة المماثلة في البلاد المتقدمة من حيث الكفاءة والفاعلية ".[٢٤]

وأما ثالث أمثلة التدبر الاسترجاعي وإعادة التقييم لأحداث فترة الصراع بين دعاة الوحدة ودعاة الاستقلال فهو الخبير الإعلامي المعروف والسفير السابق الأستاذ أحمد محمد عبد الله العمرابي ، الذي ذهب إلى أبعد من ما ذكرنا حتى وصف الاستقلال بأنه كان كارثة! فقد كتب يقول :" إن ما حدث للسودان خلال مايقارب نصف القرن بعد استقلاله يعتبر كارثة ، وإن الجهة المسئولة عن بذر بذور الكارثة هي ما نطلق عليه تاريخياً " الحركة الوطنية " التي امتد نشاطها من أواخر الثلاثينات إلى منتصف الخمسينات. وهو يرى الآن " وجوب إعادة كتابة تاريخ تلك المرحلة تمهيداً لإعادة تقييمها على أسس التجرد الموضوعي ". ويقول :" لقد طغى على مسار تلك المرحلة إسم الزعيم الأزهري وجماعته التي أطلق عليها " حــزب الأشقاء " – " الوطني الاتحادي " لاحقاً – على اعتبار أن تلك الجماعة كانت رمزاً لحركة النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني. وفي المقابل كان الحزب المنافس، " حزب الأمة "، يصنف كحركة خائنة تمالئ الإدارة البريطانية بما يشبه العمالة. وللأسف فإن هذا التصنيف المبتسر دخل أدبيات التاريخ السوداني كحقيقة مقدسة لا تقبل المناقشة وبقي كذلك حتى اليوم. الآن وبأثر رجعي ، وبنظرة تأملية طويلة للوراء ، ترسخت عندي قناعة بأن أجيال الشباب السوداني خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي – مرحلة الحركة الوطنية – تعرضت لأكبر عملية غسل أدمغة في تاريخ البلاد. في ذلك الحين كان حزب الأشقاء يحظى بتأييد طائفة الختمية ورعاية زعيمها السيد علي الميرغني بينما كان منافسه حزب الأمة يتلقى دعم الأنصار ورعاية السيد عبد الرحمن المهدي. ولا أعتقد أن أياً من الحزبين كان جديراً بأن يدمغ بنعت الخيانة. لكنني أعتقد بقوة – وبأثر رجعي – أن الخط السياسي الذي كان يتبناه زعيم الأنصار وحزب الأمة كان الخط الأكثر حكمة والأبعد نظراً والأقل تهريجاً. وبينما كان السيد عبد الرحمن يستهدف على المدى البعيد قيام دولة سودانية مستقلة فإنه كان يحبذ نهج التدرج الدستوري والسياسي البطئ من أجل تأهيل البلاد لتحمل مسئولية الاستقلال والحكم الوطني. فهل يعد تطابق هذه

الرؤية مع رؤية رجال الإدارة البريطانية في السودان " خيانة " بالضرورة؟ أحيلكم أولاً إلى مراجعة سير الشخصيات التي كانت تلتف حول السيد عبد الرحمن كقيادات في حزب الأمة تتبادل معه المشورة. أذكر على سبيل المثال رجالاً مثل عبد الرحمن علي طه ، علي بدري ، محمد صالح الشنقيطي ، ومحمد علي شوقي. فهل ينكر إلا مكابر أن كل واحد من هؤلاء كان نموذجاً للرصانة والحكمة والنضج والوطنية الصادقة؟ لقد بت على قناعة (بأنه) لو ارتضى قادة الحركة الوطنية السودانية قاطبة نهج التدرج الذي تبناه السيد عبد الرحمن لما تحول الاستقلال إلى كارثة كما نرى ، لأن تحقيق الاستقلال كان سيتأخر إلى أن يكتمل استعداد البلاد وتأهيلها للدخول في مرحلة الحكم الوطني الرشيد كما جرى للهند مثلاً ". ويقول الأستاذ عمرابي إن " قيادة حزب الأمة كانت تثق في مخططات الإدارة البريطانية لتأهيل البلاد دستورياً على نحو متدرج ، لكنها ثقة لم تأت من فراغ ولم تبن على أوهام أو تفكير رغبوي. فالوعود البريطانية تجد مصداقيتها في سجل إنجازات كثيرة حققها الحكم البريطاني في البلاد "، ذكر منها إنشاء كلية غردون (التي تطورت فيما بعد إلى كلية جامعية ثم إلى جامعة)، ومدارس التعليم الحديث ، وكلية تدريب المعلمين ، وتطبيق النظام الإداري الحديث ابتداء من عام ١٩٠٨ وتطويره في وقت قياسي من نظام مركزي إلى نظام المجالس البلدية والريفية. وقال عمرابي:" وعلى الصعيد الاقتصادي افتتح في عام ١٩٢٦ خزان سنار إيذاناً بالبدء في مشروع الجزيرة لإنتاج القطن ليكون العمود الفقري للاقتصاد الوطني. وقبل مشروع الجزيرة وبعده تم بحلول عام ١٩١١ إنجاز شبكة السكة الحديد ومدها إلى الأبيض في الغرب وميناء بورتسودان وكسلا في الشرق. وأنشئت المستشفيات المجهزة في عواصم المديريات وشبكة المياه والكهرباء وتعميم شبكة التلغراف والهاتف وخدمات البريد ، كما استكمل بناء الجهاز القضائي وبناء الجيش السوداني. وبحلول عام ١٩٤٠ عرف السودان دور السينما وصار له محطة إذاعة وصحافة محلية متقدمة ". وقال عمرابي إن هذه – بايجاز يرجو ألا يكون

مخلاً – " صفحة إنجاز الإدارة البريطانية التي على أساسها راهن السيد عبد الرحمن المهدي على برنامج التطور الدستوري للسودان الذي وضعته الإدارة لينفذ وفق منهج تدرجي. وفي انتقادهم لهذا النهج كان قادة ما يسمى بالحركة الوطنية يقولون إن تطبيقه البطئ كان سيؤدي إلى تأخير الاستقلال ربما لعشرين عاماً على الأقل بعد عام ١٩٥٦. والآن ونحن نعيش ما آل إليه حال السودان في عهود الحكم الوطني ألا نقول: " ليت الاستقلال تأخر "، حتى خفية ودون الجهر من القول؟! ويضيف الأستاذ عمرابي قائلاً: " هنا نصادف إزدواجية غريبة لدي نخبة المثقفين منذ مؤتمر الخريجين في أواخر ثلاثينات القرن الماضي وحتى اليوم. فهم يقولون في الجلسات الشخصية الخاصة ما يناقض تماماً ما يقولون من على المنابر العامة. فالإدارة البريطانية هي أفضل عهد حكم في الجلسات الخاصة لكنها في المنابر العامة تتحول إلى استعمار بغيض ينبغي محاربته بكل الوسائل. إنهم نفس النخبة المتجددة على مدى أجيال متعاقبة التي تعتبر مسئولة بالكامل عن التدهور والفساد والانهيار الذي أصاب البلاد على مدى مختلف العهود، الحزبية منها والعسكرية. بدوافع الطموح الذاتي تعجلوا الاستقلال. وبنفس الدوافع تحول الاستقلال على أيديهم إلى أبشع صنوف الاستغلال... فكان التدهور... ثم الانهيار... ثم الكارثة العظمى "!![٢٥]

وأجمل الدكتور منصور خالد عبارات الأسى على ماصرنا إليه في "بكائية نثرية " معبرة تقول:" افتقد أبناء هذا الجيل في إطار المؤسسات التقليدية أوتاداً راسخة مثل تلك التي عرف السودان في زمان ليس ببعيد. كانت تلك الأوتاد تمسك بالسفين كلما جنحت للغرق ، فما حال السفين اليوم وهو يمخر في بحر تلاطمت أمواجه ، وائتفكت رياحه ، وغاب عن أعين ملاحيه القطب الهادي؟ كانت تلك الأوتاد الراسية رجالاً بحجم الحياة ، لجامهم هو الحكمة ، وديدنهم هو الرعاية والذمم. وبغيبة أضرابهم في هذا الزمان لم يبق لأهل السودان غير النواح"... حتى قال :" والذي لا يجعل الحكمة لجاماً غير حقيق بأن يجعله الناس إماماً ".[٢٦] وأشار بأسف إلى " غيبة الرجال الذين كان يترجّى منهم أهل السودان

في الماضي الإمساك بالرسن كلما جمحت الخيول "؛ حتى " لم يعد في مقدور الذين كانوا دوماً ينشدون الإنقاذ في اللجوء إلى الإمام الحكيم عبد الرحمن المهدي عندما تأتفك الرياح ، أن يفعلوا هذا ..."[٢٧] وتحدث عن " المهدية الثانية التي وقف بها إمامها عبد الرحمن عند حدود السودان ، يعمل من أجل استقلاله ، ويدعو لوحدته ، ويقلم أظافر التشيع والتحزب : لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب، ذلك كان شعاره ".[٢٨]

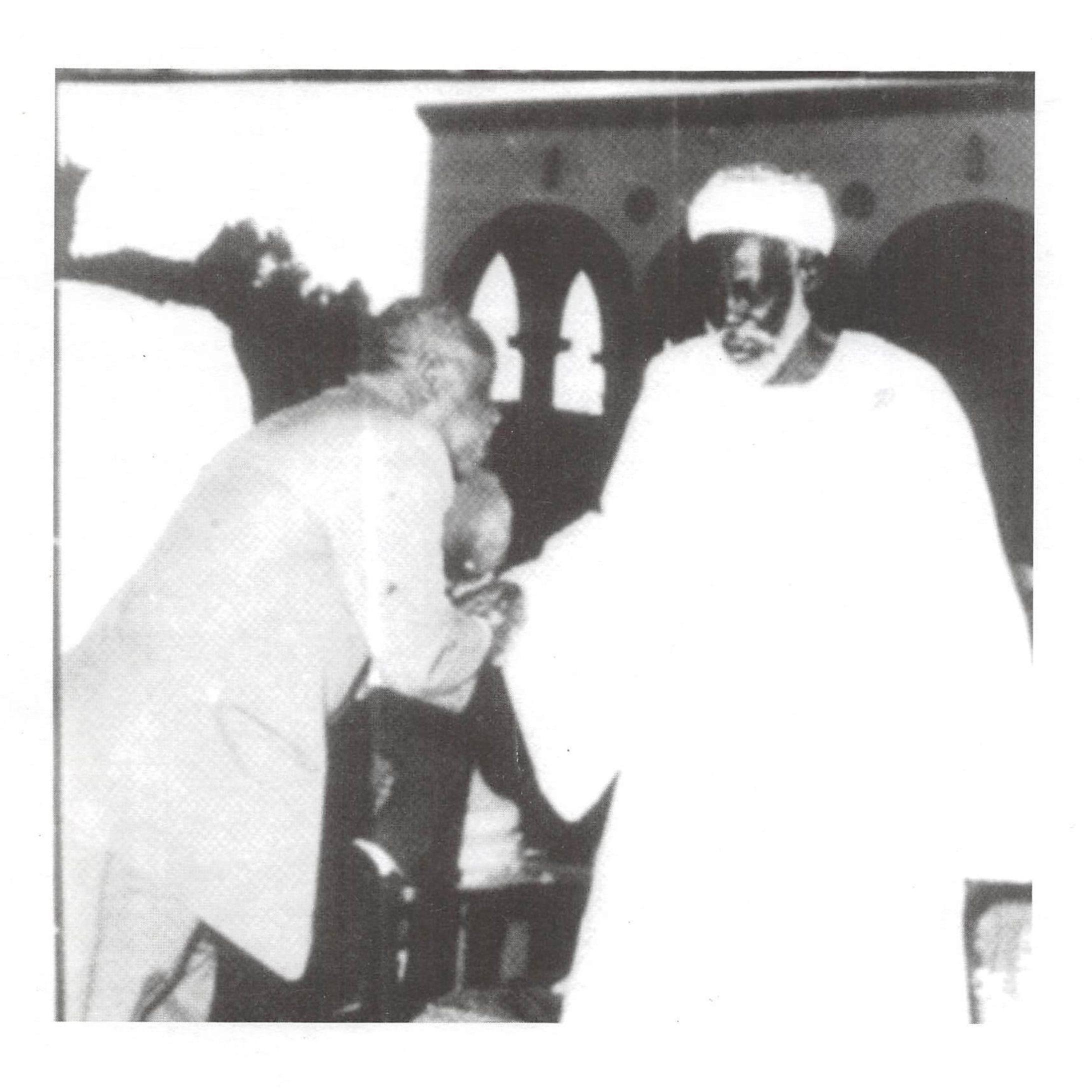
هذا هو ما قاله هذا النفر الكريم من مثقفي بلادنا. ونحن نقرهم في كثير مما ذهبوا إليه، ولكننا نقول إن استقلال السودان جاء في الوقت المناسب ، وكان استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ولم يكن ناقصاً كما يزعم البعض في هذه الأيام. فما من دولة غادر أرضها احتلال أجنبي إلا وأورثها ضروباً من المشاكل التي يحتاج حلها إلى صبر وتجرد وهمة عالية. وقد أدى ذلك الرعيل من الرجال الذين حققوا استقلال السودان دورهم كاملاً نحو وطنهم ، ولا يسألون هم عن ماصنعنا نحن من بعدهم بهذا الاستقلال. ومهما تفاوتت درجات عطائهم للوطن ، فقد كان إجماعهم على الاستقلال واحدة من أروع اللحظات في تاريخنا الوطني. ونحن نقول أيضاً إن استقلال السودان الذي تحقق في أول يناير ١٩٥٦ كان أهم إنجاز للحركة الوطنية السودانية على الإطلاق منذ أن احتلت جيوش الغزو الثنائي أرض البلاد. وكان أروع ما في هذا الإنجاز إجماع السودانيين كافة عليه بعد أن كانوا شيعاً متلاحية وطرائق قددا. وإذا صح أن ينسب فضل تحقيق استقلال السودان إلى فرد واحد – وهو ما لا نقول به – فإن أحق الناس بذلك في نظرنا ، هو الإمام عبد الرحمن المهدي. فقد أعطى السودان ما لم يعطه أحد سواه في عصره. ما نعلم أحداً وقف حياته وماله وعافيته لقضية استقلال السودان كما فعل هذا الرجل. وما من أحد صبر على أذى الأقربين والأبعدين وغفر ، مثلما صبر هو وغفر... (إن ذلك من عزم الأمور). وما نعلم أحداً كان يعفو ويصفح، بل يجازي السوء بالحسن ، كما كان هو يفعل. إن شئت فاقرأ كيف مد يده بالعون السخي للشاعر الذي كان من قبل يعاديه ، وللزعيم الديني

الكبير الذي كان ألدّ خصومه السياسيين وأخطر منافسيه ؛ ففرج عنهما من كرب الدنيا ما إنّ تبعاته (لتنوء بالعصبة أولى القوة).[29] والأمثلة على بره ومروءاته وجوده لا تحصى. فله نحو كل مكرمة " نشب ظاعن ومجد مقيم ". لم يتحرج حتى الصاغ صلاح سالم من أن يبعث إليه بخطاب بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٧ يطلب فيه من الإمام أن يتدخل لدي الحكومة المصرية لرفع الحظر عنه " والسماح له بالذهاب إلى السودان ليقوم بأعمال خاصة تعينه على الالتزام بمسئولياته الخاصة في الحياة لأن ذلك في مصر أصبح مستحيلاً ".[30] ونسب إلى أحد خصومه السياسيين في السودان قوله :" والله السيد عبد الرحمن حيرنا ؛ نوسعه تجريحاً في ليالينا السياسية ، ونعود إلى دورنا فنجد بطاقات الدعوة منه في انتظارنا "!*

مثل هذا الرجل الفذ يستحق أن يحيى أهل السودان ذكراه العطرة في كل عام يحتفلون فيه باستقلال بلادهم. وتستحق شمائل الصدق وخصال البر وسجايا الإحسان وخلال المروءة والنجدة التي تفرد بها أن تطلع عليها عقول النشئ الصاعد لتغذو وجدانهم ، فتثري معارفهم وتتسع مداركهم ، بفضائل الأثر الصالح وموجبات الإقتداء الرشيد. فقد كان الرجل – كما وصفه الأستاذ أحمد محمد صالح بحق – " مفرداً علماً من مفرد علم ". كان أباً للسودانيين جميعاً ، وأباً لاستقلال السودان من دون ريب ، فقد أكد ذلك حتى من كان يناصبه العداء من خصومه السياسيين. وليس أدل على صدق محبة مناصريه له من قول شاعره المستنير الأستاذ علي إبراهيم عكير (الذي تخرج في كلية غردون) يمدحه :

عَهِدْنا معاك كِنْدابْ حَرْبَه ما بِتْشَلّخْ
عُقْدة عينْ جَبَلْ مَلْــوِيّه مـــا بِتْفَلّخ
كان أيدينّا من القبضة فيــك تِتْمَلّخ
الســـما ينتكي وجِلْــد النمل يِتسَلّخْ.[31]

* نسبت هذه المقولة إلى السيد ميرغني حمزة أحد وزراءَ حكومة الحزب الاتحادي.



الإمام عبد الرحمن المهدي مع الرئيس عبود

وما قولك في رجل بلغ عدد مادحيه من الشعراء أكثر من مائة؟! قال الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم – الذي أورد ثبتاً يحوي مقتطفات لبعض قصائد المدح التي قيلت في الإمام عبد الرحمن المهدي –: " ومن المقدر أن يؤدي الفحص المتقصي إلى مزيد من القصائد ". وقال :" وقد بلغ عدد الشعراء الذين ورد ذكرهم في الثبت ٩٢ شاعراً وبلغت قصائدهم ١٧٣ قصيدة وهناك ٢٦ قصيدة لم نقف على أسماء أصحابها. وتبلغ جملة القصائد التي رصدها الثبت ١٩٩ قصيدة. وفي ظننا أنها أضخم مجموعة شعرية قيلت في شخصية سودانية. ويجئ الشعراء من مواقع اجتماعية مختلفة ، بعضهم من أنصاره ، وبعضهم من مثقفي السودان من خارج أنصاره الذين استهواهم عمله ، وبعضهم من مصر واليمن ولبنان هزهم السيد بكرمه. وبعض الشعراء يمجّد ، وبعضهم يشكر يداً مدت إليه ، وبعضهم يستجير ".[٣٢] وكان من بين فحول الشعر السوداني الذين مدحوه الأساتذة أحمد محمد صالح والتجاني يوسف بشير ومحمد سعيد العباسي ومحمد عبد القادر كرف ومختار محمد مختار ، ومحمد الأمين القرشي ، ومحمد المهدي المجذوب ، وحسن طه ، وخالد آدم (إبن الخياط)، وعبد الرحمن شوقي، وعبد الله البنا ، وحسن عمر الأزهري (إبن عمر)، وشعراء الغناء وحقيبة الفن: سيد عبد العزيز ، ومحمد أحمد سرور ، وصالح عبد السيد أبوصلاح ، وعمر محمد عمر البنا ، وعبد الرحمن الريح ، وإبراهيم العبادي ، وغيرهم من شعراء الفصحى والعامية.[٣٣]

وأخيراً نقول إنه لم يكن من أغراض هذا الكتاب الحديث عن ما صار إليه حال السودان بعد حصوله على الاستقلال ، رغم إيرادنا لما عبرت عنه أقلام بعض الوطنيين من تحسر على هذا الحال. ولكننا نجمل فنقول إن الدروس المستفادة من معركة الاستقلال تتلخص في طائفة من الأمور. أولها ضرورة احترام واقع التنوع في البلاد واعتباره مدعاة للتآلف لا التنافر ، وفهمه فهماً صحيحاً على هذا الأساس. وثانيها هو استنهاض الهمم وفتح المجال للمشاركة الشعبية الطوعية الحرة في بناء وطن الجميع بناءً اقتصادياً وثقافياً وروحياً

يستوعب مقدرات الكل ولا يقصي أحداً. وينبغي بسط الحريات العامة وصيانة حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً من غير إخلال بالمعتقدات والتقاليد والأعراف المحلية ؛ وذلك بإقامة ميزان دستوري قسط ودقيق ، يبنى ويعزز الوحدة الوطنية ويقي ويعصم من تسلل أسباب الفوضى ، ويحافظ في كل موجهاته على استقلال الوطن. يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في حديثه الذي نشرته صحيفة الأيام السودانية بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٠٤م وأشرنا إليه من قبل " إن مشكلة العالم العربي تكمن في تجاهل الهوية أولاً. فلا دعوة القومية العربية ينبغي أن تتجاهل الهوية ولا الدولة القطرية يمكن أن تتجاهل التنوع داخل أرضها ". ويذهب إلى القول بأن السودانيين " فشلوا في أن يدركوا أبعاد هذا التنوع وضرورة استيعابه حتى يتحول لمصدر قوة ". فلا أقل من أن نتنبه لهذا ونعمل على تحقيقه. ولبلادنا – بفضل موقعها الجغرافي وبفضل هذا التنوع في داخلها – انتماء عربي وأفريقي فريد ، لابد من مراعاته والنهوض بمسئولياته. ولعلاقتنا بمصر بالذات خصوصية يستوجب الوفاء لها والمحافظة عليها وتنميتها لصالح البلدين أن يفهم بعضنا بعضاً فهماً صحيحاً ، فما أضر بنا وبهم إلا ضحالة هذا الفهم من جانبهم في عهود ماضية. السودان ومصر يكملان بعضهما البعض ، وليس من شروط هذا التكميل أن يذوب أحدهما في الآخر. فقد ثبت أن السودان الحر المستقل هو خيرٌ سنداً لمصر من سودان تابع لها على غير إرادة أهله.

وثالث الأمور المترتبة على الدروس المستفادة هو نبذ العنف بكل أشكاله ، واتخاذ الوسائل السلمية بالحوار الهادئ الصبور طرقاً لحل جميع المشكلات. وهذا مبدأ يجب أن يتواضع عليه الحاكمون والمعارضون وأن يصبح بنداً ثابتاً ومقدماً على غيره في دستور البلاد. فما من شئ أضر بها مثل الاحتراب. ورابع هذه الأمور هو العمل حالاً ودون إبطاء ، على تدارك ما آل إليه حال الأكثرية الساحقة من سكان هذه البلاد من فقر وعوز وسقام وسوء منقلب ، وذلك بالانحياز التام لهذه الأكثرية في كل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية المرتقبة ، والإسراع بإزالة جميع الفروق الهائلة التي أعطت

القلة الضئيلة ما لا تستحق وحرمت الأكثرية الغالبة ما هي أهل له بحق. فلن تقوم للبلاد قائمة ولن يسود السلام والوئام ربوعها ما دامت هذه الفروق الاقتصادية والاجتماعية المجحفة قائمة لا يتصدى لها أهل الشأن من حكام ومعارضين بالجدية المبتغاة والفعالية المطلوبة. إنها داء مقعد ينبغي القضاء عليه قضاءً مبرماً وحاسماً. أما خامس هذه الأمور فهو – في نظرنا – التراضي على أن يحكم السودان حكماً ديمقراطياً صحيحاً ، وأن يقسم من الناحية الإدارية إلى أقل عدد من المديريات ممكن ، حتى لا يترهل الجهاز الحكومي والإداري ، بل ينحصر في الحد الأدنى الذي يمكّن من تسيير دفة الحكم المعافى. فالمطلوب هو التراضي وليس الترضيات. والمطلوب القضاء على الفساد وإزالة جميع أسبابه وسد جميع المنافذ التي تؤدي إليه. والمراد هو تكليف الحكام المؤهلين القادرين على التضحية ونكران الذات وليس تشريف المتطلعين إلى الثروة والجاه والسلطان. والمبتغى هو إعلاء القيم والمثل الوطنية والإنسانية الباقية ، وليس هو إشباع رغبات النفوس والذوات الفانية.

ولسنا نزعم أن هذه هي كل الدروس المستفادة من معركة الاستقلال ، ونعلم أن لدي غيرنا من غيرها كثير ؛ وهذا هو بعض ما عنّ لنا منها نكتفي به ولا نطيل. والله المستعان وهو يتولى الصالحين. (والله يقول الحق وهو يهدي السبيل). فالحمد لله أولاً وآخراً. والصلاة والسلام دائمين على رسول الله الخاتم وإخوته المرسلين وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

هوامش الخاتمة

١- انظر عبد المحمود أبوشامة في : من أبا إلى تسلهاي – المطبعة العسكرية، أم درمان. نوفمبر ١٩٨٧. ص ٣٨٧ – ٤١٨، ٥٧٨ – ٥٩٩.

٢- W.S. Churchill : The River war. London 1964.P.37

٣- Bennet Burleigh : Sirdar and Khalifa or The Reconquest Reconquest of the Sudan, 1898 – London Chapman and Hall, Ltd. P. 75 – 77.

٤- أحمد سليمان : ومشيناها خطى. صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى . ج/٢. دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم ١٩٨٦. ص ١٧٥ – ١٧٦.

٥- نفس المصدر . ص ١٨٨.

٦- انظر يوسف فضل : الإمام عبد الرحمن صرح مؤسسي . في: الإمام عبد الرحمن المهدي – مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي. مكتبة مدبولي ، القاهرة. الطبعة الأولى ٢٠٠٢م . ص٧.

٧- أحمد سليمان : ومشيناها خطى – صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى. ج/١ . دار الفكر للطباعة والنشر. الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٣ . ص ٣٣ – ٣٤.

٨- نفس المصدر . ص ٣٦ ، ٤٠.

٩- انظر الطيب محمد آدم الزاكي في : العرش والمحراب. الشركة العالمية للطباعة والنشر ، السودان. ٢٠٠٥م. ص ٣٥٩ – ٣٦٠ ، ٣٧٧ – ٣٧٨.

١٠- محمد حسنين هيكل : السودان – القطر الذي لم يستطع أهله أن يفهموه. صحيفة الأيام السودانية العدد ٧٩٩٠، الاثنين ٦ سبتمبر ٢٠٠٤م . ص ٣.

١١- انظر صديق البادي في : أحداث الجزيرة أبا وودنوباوي (مارس ١٩٧٠). الطبعة الأولى. مارس ١٩٩٨. ص ٨٣.

١٢- أحمد سليمان : ومشيناها خطى ج/٢. مصدر سابق. ص ٢٣٠.
١٣- نفس المصدر . ص ١٦٠ – ١٦١.
١٤- Gabriel Warburg :Historical Discord in the Nile Valley. Hurst and Company, London 1952, P. 95.
١٥- الطيب محمد آدم الزاكي : العرش والمحراب. مصدر سابق. ص ٣٢١.
١٦- انظر مصطفى عابدين الخانجي في : تسقط الانتفاضة ... عاشت العصابات. شركة رانيا للطباعة والنشر المحدودة. الطبعة الأولى ١٩٨٧. ص ٤٧– ٤٩.
١٧- فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣. الطبعة الأولى. دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٨. ص ٢٤٨، ٦٩٨ – ٧٠٢.
١٨- منصور خالد : النخبة السودانية وإدمان الفشل ج/٢. مطابع سجل العرب دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣. ص ٤٨٤ – ٤٨٥.
١٩- أحمد سليمان : ومشيناها خطى ج/١. مصدر سابق. ص ٢٠١.
٢٠- عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين. تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢. ص ٩٧.
٢١- حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني ج/١. دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٩٩٤. ص ٢٥٣.
٢٢- انظر دونالد هولي ، حسن أبشر الطيب ، محمود صالح عثمان صالح. في: Khartoum perspectives. A collection of Lectures given at the Sudan Cultural Centre, Khartoum , in the 1940 s and 1950 s.Michael Russell (publishing) Ltd. Wilby Hall, Wilby , Norwich, Great Britain, 2001. P. xix.

٢٣- انظر محمد المكي إبراهيم في : ظلال وأفيال. مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، أم درمان ٢٠٠٣م. ص ٢٣ – ٢٤.

٢٤- محمد خير البدوي : مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية. مطبعة جامعة الخرطوم. بدون تاريخ. ص ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥ – ٢٥٦.

٢٥- انظر صحيفة " أخبار اليوم " السودانية العدد ٣٦٦٦ بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٤م ، ص ٣. مقال بعنوان " النخبة السودانية و (الحركة الوطنية)... من الاستقلال... إلى الاستغلال... إلى الكارثة "! بقلم الخبير الإعلامي والسفير السابق الأستاذ أحمد محمد عبد الله العمرابي.

٢٦- انظر منصور خالد في : النخبة السودانية وإدمان الفشل ج/١. مطابع سجل العرب. دار الأمين للنشر والتوزيع. القاهرة ١٩٩٣. ص ٤٩.

٢٧- انظر منصور خالد في : النخبة السودانية وإدمان الفشل ج/٢. مصدر سابق. ص ١٢٠.

٢٨- نفس المصدر . ص ١٢٣.

٢٩- انظر الطيب محمد آدم الزاكي في : العرش والمحراب . مصدر سابق. ص ٣٥١ ، ٣٨٧ – ٣٨٨.

٣٠- نفس المصدر. ص ٣٥٧.

٣١- انظر علي إبراهيم عكير في : ديوان عكير الدامر ج/١. الخندق للطباعة والنشر ، الخرطوم. ص ١٥ (مدائح السيد عبد الرحمن).

٣٢- انظر محمد إبراهيم أبوسليم في الإمام عبد الرحمن المهدي والقصيدة المادحة ، في : الإمام عبد الرحمن المهدي – مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي. عربية للطباعة والنشر. مكتبة مدبولي، القاهرة. الطبعة الأولى ٢٠٠٢م. ص ٢٦٠ ، ٣٩٥.

٣٣- انظر الطيب محمد الطيب : الشعر والمدائح بين يدي الإمام عبد الرحمن. مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي. مصدر سابق. ص ٣٤٠ – ٣٥٤.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

باللغة العربية:

أ - **كتب وبحوث ومقابلات:**

١- ابراهيم فوزي – السودان بين يدي غردون وكتشنر . ج/١ . القاهرة ١٣١٩هـ.

٢- ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . بدون تاريخ . شرح وتحقيق الدكتور نزار رضا.

٣- أحمد ابراهيم دياب . تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ – ١٩٥٣. بغداد . ١٩٨٤.

٤- أحمد خير . كفاح جيل . القاهرة ٢٠٠٢م . طبع ونشر وتوزيع الدار السودانية للكتب، شارع البلدية الخرطوم.

٥- أحمد خير . مآسي الإنجليز في السودان (وفد السودان يقدم :). القاهرة في ١٤ أكتوبر ١٩٤٦.

٦- أحمد سليمان . سياحة فكر وجولات قلم . دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم . مطابع دار ومكتبة الهلال . بيروت ١٩٨٤.

٧- أحمد سليمان . ومشيناها خطى . صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى. الجزء الأول . دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم . الطبعة الأولى١٩٨٣.

٨- أحمد سليمان . ومشيناها خطى . صفحـــات من ذكريات شيوعي اهتدى. الجزء الثاني . دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٦.

٩- أحمد محمد صالح . مع الأحرار (ديوان شعر). الطبعة الأولى. بيروت . ١٩٦٩

١٠- أحمد محمد يسن . مذكرات أحمد محمد يسن . مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية . القاهرة ، دار غريب للطباعة ٢٠٠١م.

١١- أحمد محمد يسن . مقابلة شخصية بمنزله بأم درمان . أكتوبر ١٩٩٥.

١٢- أمين التوم . ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤- ١٩٦٩. دار جامعة الخرطوم للنشر . الطبعة الأولى ١٩٨٧.

١٣- الصادق المهدي . عبد الرحمن الصادق إمام الدين ". في " الإمام عبد الرحمن المهدي- مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي (يشار إليه من بعد بلفظ " عماعم ") ص ٦٢ - ١١٢. مكتبة مدبولي ، القاهرة. عربية للطباعة والنشر ٢٠٠١م.

١٤- الصادق ضو البيت عمر . تاريخ الجزيرة أبا ... وحياة الإمام عبد الرحمن المهدي وأسرته . مطبعة الحرية ، أم درمان . الطبعة الأولى مارس ٢٠٠٠م.

١٥- الطيب صالح . مختارات (١). منسي : إنسان نادر على طريقته . رياض الريس للكتب والنشر - بيروت . الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠٠٤م.

١٦- الطيب محمد آدم الزاكي . العرش والمحراب - الدور الاجتماعي والاقتصادي للإمام عبد الرحمن المهدي في تاريخ السودان الحديث . الشركة العالمية للطباعة والنشر / السودان . القاهرة ٢٠٠٥م.

١٧- الطيب محمد الطيب . الشعر والمدائح بين يدي الإمام عبد الرحمن . " عماعم " ص ٣٤٠ - ٣٥٥.

١٨- بابكر بدري . تاريخ حياتي . الجزء الثاني . مطبعة مصر (سودان) ليمتد، ١٩٦٠.

١٩- بشرى أمين حامد . ثورة السيد محمد بن السيد حامد ١٩١٩ . بحث لم ينشر ، ١٩٥٥.

٢٠- بشير محمد سعيد . السودان من الحكـــم الثنائي إلى إنتفاضة رجب . ج/١ الحلقة الأولى . شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة . الخرطوم. الطبعة الأولى ١٩٨٦.
٢١- بشير محمد سعيد . السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب . ج/١. الحلقة الثالثة . شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة . الخرطوم . يونيو١٩٨٦.
٢٢- بشير محمد سعيد . السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب . الجزء الأول . الحلقة الرابعة – مؤتمر الخريجين . شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة . الخرطوم . الطبعة الأولى ، يونيو ١٩٨٦.
٢٣- بشير محمد سعيد . خبايا وأسرار في السياسة السودانية ١٩٥٢ – ١٩٥٦. مطبعة جامعة الخرطوم . دار جامعة الخرطوم للنشر . الطبعة الأولى ١٩٩٣.
٢٤- بركات موسى الحواتي . قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية . مكتبة مدبولي . القاهرة . ١٩٩٧.
٢٥- جعفر محمد علي بخيت . الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ – ١٩٣٩ . نقله من الإنجليزية إلى العربية هنري رياض. الطبعة الثانية ١٩٨٧ ، الخرطوم.
٢٦- جيمس روبرتسون . السودان من الحكم المباشر إلى فجر الاستقلال . تعريب مصطفى عابدين الخانجي . الطبعة الأولى . دار الجيل ، بيروت :١٩٩٦
٢٧- حسن أحمد ابراهيم . الإمام عبد الرحمن المهدي – دراسة حول المهدية الجديدة ودور الإمام عبد الرحمن المهدي في الحركة الوطنية السودانية ١٨٩٨ – ١٩٣٤ . الطبعة الأولى . مطبعة الحرية أم درمان ١٩٩٨ . الناشر : جامعة الأحفاد للبنات.

٢٨- حسن الترابي . الحركة الإسلامية في السودان – التطور ، الكسب ، المنهج. التحريرة الأولى أبريل ١٩٨٨ – أبريل ١٩٨٩ (رمضان ١٤٠٩ هـ – رمضان ١٤١٠ هـ). الناشر : معهد البحوث والدراسات الاجتماعية . الجمع التصويري : دار هايل للطباعة والنشر والتغليف ، الخرطوم.
٢٩- حسن نجيلة . ملامح من المجتمع السوداني ج/١ . دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ١٩٩٤.
٣٠- حسن نجيلة . ملامح من المجتمع السوداني ج/٢ (جزءان في مجلد واحد). دار الخرطوم للطباعة والنشر ١٩٩٤.
٣١- حمدنا الله مصطفى حسن . حزب الأمة السوداني ١٩٤٥ – ١٩٦٩ . شركة سعيد رأفت للطباعة . القاهرة ١٩٨٩.
٣٢- دونالد هولي (سير). نقوش الخطى على رمال السودان . تعريب موسى عبد الله حامد . مطبعة الحرية أم درمان . أكتوبر ٢٠٠١م.
٣٣- سليمان كشة . سوق الذكريات ج/١ . شركة الطبع والنشر ، الخرطوم . يونيو ١٩٦٣.
٣٤- صديق البادي . أحداث الجزيرة أبا وودنوباوي – مارس ١٩٧٠ . الطبعة الأولى مارس ١٩٩٨ . الخرطوم.
٣٥- عبد الرحمن المهدي . جهاد في سبيل الاستقلال (يشمل مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي). إعداد الصادق المهدي . المطبعة الحكومية الخرطوم . بدون تاريخ.
٣٦- عبد الرحمن علي طه . السودان للسودانيين . تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه . دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٢.
٣٧- عبد اللطيف الخليفة . مذكرات عبد اللطيف الخليفة . الجزء الأول ١٩٣١ – ١٩٤٨ مطبعة جامعة الخرطوم . الطبعة الأولى ١٩٨٨.

٣٨- عبد الله إبراهيم الطاهر . ببليوغرافيا الصحافة السودانية في قرن (١٨٩٨- ١٩٩٨). الناشر : المجلس القومي للصحافة . الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠٠١م.

٣٩- عبد الله رجب . مذكرات أغبش . دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر. الشارقة . الطبعة الأولى ١٩٩٨.

٤٠- عبد الماجد أبوحسبو . مذكرات عبد الماجد أبوحسبو – جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان . ج/١. دار صنب للنشر والتوزيع ، الخرطوم. الطبعة الأولى ١٩٨٧.

٤١- عبد الماجد عبد القادر . مقابلة شخصية . أم درمان ، أكتوبر ٢٠٠٤م.

٤٢- عبد المحمود أبوشامة . من أبا إلى تسلهاي . المطبعة العسكرية . أم درمان. نوفمبر ١٩٨٧.

٤٣- عبد المحمود أبوشامة . المسيحية من نبتة إلى المهدية . مطبعة الحرية ، أم درمان . الطبعة الأولى أغسطس ٢٠٠٢م.

٤٤- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن . نحو تعريف جديد لثورة ١٩٢٤. سلسلة الدراسات الوطنية في السودان (١٨). الحركة الوطنية في السودان – ثورة ١٩٢٤ . مطبعة جامعة الخرطوم ١٩٩٢ . تحرير : د. محاسن عبد القادر حاج الصافي . ص ١١ – ٨٤.

٤٥- عبده بدوي . الشعر في السودان . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. مايو ١٩٨١.

٤٦- عثمان حسن أحمد . إبراهيم أحمد ١٩٠٠ – ١٩٨٨ . حياة إنسان ، بين الأصالة والتحديث . دار مصحف أفريقيا . الخرطوم ٢٠٠٣م.

٤٧- علي إبراهيم عكير . ديوان عكير الدامر . الخندق للطباعة والنشر . الخرطوم ٢٠٠٠م.

٤٨- علي حامد . مقابلة في : مشروع تاريخ الحركة الوطنية في السودان – مقابلات رواد الحركة الوطنية . معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ،

جامعة الخرطوم . المجلد الأول ١٩٨٥. ص ١٤٨ – ١٩٢ . (يشار إلى هذا المرجع فيما بعد بلفظ " مشروع رواد ").

٤٩- عصمت زلفو . كرري . تحليل عسكري لمعركة أم درمان . الخرطوم ١٩٧٣.

٥٠- فدوى عبد الرحمن علي طه . كيف نال السودان استقلاله – دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبرائر ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . دار الخرطوم للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ، أغسطس ١٩٩٧.

٥١- فدوى عبد الرحمن علي طه . شخصيات حول الإمام . في : " عماعم ". ص ١٨٢ – ١٩٩.

٥٢- فدوى عبد الرحمن علي طه . استاذ الأجيال _ عبد الرحمن علي طه ١٩٠١ –١٩٦٩. بين التعليم والسياسة وأربجي . دار جامعة الخرطوم للنشر ٢٠٠٤م.

٥٣- فيصل عبد الرحمن علي طه . الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان١٩٣٦ – ١٩٥٣ . الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ . دار الأمين ، القاهرة.

٥٤- فيصل عبد الرحمن علي طه . بين شاعرين – مع إخوانيات عبد الحليم علي طه ومحمود الفكي . مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، أم درمان. الطبعة الأولى . بيروت ٢٠٠١م.

٥٥- قاسم عثمان نور . " قل هذا سبيلي " – جمع وتقديم مقالات لعرفات محمد عبد الله في مجلة " الفجر ". الطبعة الأولى . القاهرة ٢٠٠٠م.

٥٦- قاسم عثمان نور (تحرير وتقديم). ببليوغرافيا الإمام عبد الرحمن المهدي (١٨٨٥– ١٩٥٩). في " عماعم " ص ٤٨٥ – ٥٥١ . قام بالرصد والتكشيف : إخلاص مكاوي ، الصادق عبد الرسول ، إبراهيم عبد الرحمن ، محمد يوسف محمد . وثائق مجموعة الأنصار . إعداد / الأستاذة إخلاص مكاوي.

٥٧- قرشي محمد حسن . حياة الإمام . جمع لبعض ما قيل في رثاء الإمام عبد الرحمن المهدي شعراً ونثراً . طبع في الخرطوم. بدون تاريخ.
٥٨- كامل محجوب . تلك الأيام . ج/١ . شركة دار البلد للطباعة والنشر. الخرطوم ١٩٩٣.
٥٩- كامل محجوب . تلك الأيام . ج/٢ . شركة دار البلد للطباعة والنشر . الخرطوم . بدون تاريخ.
٦٠- محاسن عبد العال ، سارة نقد الله ، محاسن جيلاني ، سعاد إبراهيم عيسى. دعم الإمام عبد الرحمن للحركة النسائية وتعليم المرأة . في " عماعم " ص ٣١٣ – ٣٣٧.
٦١- محجوب محمد صالح . الصحافة السودانية في نصف قرن ج/١ ، ١٩٠٣ – ١٩٥٣ . دار الطباعة قسم التأليف والنشر ، جامعة الخرطوم. الطبعة الأولى ١٩٧١.
٦٢- محجوب محمد صالح . دور السيد عبد الرحمن المهدي في نشأة وتطور الصحافة السودانية . في " عماعم " ص ٢٩٩ – ٣١٢.
٦٣- محجوب محمد صالح . محاضرة ألقيت في الاحتفال الذي أقيم بجامعة الأحفاد للبنات إحياءً لذكرى حسين شريف الصحفي السوداني الأول . يوليو ٢٠٠٤م.
٦٤- محسن محمد . مصر والسودان – الإنفصال . دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٤.
٦٥- مصطفى عابدين الخانجي . تسقط الانتفاضة ... عاشت العصابات . شركة رانيا للطباعة والنشر المحدودة . الطبعة الأولى ١٩٨٧.
٦٦- محمد إبراهيم أبوسليم . السيد عبد الرحمن وإمامة الأنصار. في :" عماعم " ص ١١٣- ١٩٩.
٦٧- محمد إبراهيم أبوسليم . الإمام عبد الرحمن المهدي – مرشد مصدري . في :" عماعم " ص ٣٩٩ – ٤٨٤.

٦٨- محمد إبراهيم أبوسليم . الإمام عبد الرحمن المهدي والقصيدة المادحة. في : " عماعم " ص ٣٥٧ – ٣٩٥.
٦٩- محمد أحمد محجوب . الديمقراطية في الميزان . دار النهار ، بيروت . ١٩٧٤ .
٧٠- محمد المكي إبراهيم . ظلال وأفيال . مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان ٢٠٠٣م.
٧١- محمد أمين حسين . في " مشروع رواد " . ص ٣٧ – ٧٧.
٧٢- محمد خير البدوي . مواقف وبطولات سودانية في الحرب العالمية الثانية. مطبعة جامعة الخرطوم . بدون تاريخ.
٧٣- محمد سعيد القدال . تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥ . مركز عبد الكريم ميرغني . الطابعون : دار مصحف أفريقيا . الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.
٧٤- محمد سعيد القدال . الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١ – ١٩٨٥ . دار الجيل ، بيروت ١٩٩٢.
٧٥- محمد سعيد القدال وعاطف عبد الرحمن صغيرون . الشيخ مصطفى الأمين – رحلة قرن من الغبشة إلى هامبرج . لمحات من سيرته . الخرطوم ، يونيو ٢٠٠٤م.
٧٦- محمد عبد الرحيم . النداء في دفع الإفتراء ج/١ . مطبعة البرلمان بمصر. بدون تاريخ.
٧٧- محمد عمر بشير . تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩. نقله من الإنجليزية : هنري رياض ، وليام رياض ، الجنيد علي عمر . الطبعة الثانية . دار الجيل ، بيروت ١٩٨٧.
٧٨- محمد هاشم عوض . السيد عبد الرحمن المهدي رائد التمويل بالصيغ الإسلامية في القرن العشرين . في " عماعم " ص ٢٠١ – ٢٠٨.

٧٩- محمود محمد طه . الماركسية في الميزان. الطبعة الأولى (السودان) ١٩٧٢. محاضـــرة ألقيت في ٢٢ مايــو ١٩٦٨ بدار الجمهوريين بحي الموردة ، مدينة أم درمان.

٨٠- منصور خالد . السودان – أهوال الحرب وطموحات السلام . قصة بلدين . دار التراث ، بيروت ٢٠٠٣م.

٨١- منصور خالد . النخبة السودانية وإدمان الفشل ج/١ . مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٩٣. دار الأمين للنشر والتوزيع.

٨٢- منصور خالد . النخبة السودانية وإدمان الفشل ج/٢ . مطابع سجل العـــرب ، القاهرة ١٩٩٣. دار الأمين للنشر والتوزيع.

٨٣- موسى المبارك الحسن . تاريخ دارفور السياسي . دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الثانية ١٩٩٥.

٨٤- موسى عبد الله حامد . ثورة محمد بن السيد حامد في سنجة ١٩١٩ . دراسات في تاريخ المهدية . المجلد الأول . أعده للنشر عمر عبد الرازق النقر ، ١٩٨٢ . وثائق المؤتمر العالمي لتاريخ المهدية ، الخرطوم ٢٩ نوفمبر – ٢ ديسمبر ١٩٨١ ، جامعة الخرطوم.

٨٥- يوسف فضل حسن . الإمام عبد الرحمن المهدي : صرح مؤسسي (المقدمة). في : " عماعم " ص ١ – ٥٧.

٨٦- يوسف ميخائيل . مذكرات يوسف ميخائيل . التركية والمهدية والحكم الثنائي (شاهد عيان). تقديم وتحقيق أحمد إبراهيم أبوشوك. الناشر : مركز عبد الكريم ميرغني ، أم درمان . ٢٠٠٤م.

ب- <u>مقالات في الصحف</u>:-

١- أبو القاسم حاج حمد . يكشف المستور في مسيرة الاستقلال (٢ - ٢). جريدة " الصحافة " السودانية . العدد ٤١٦٦ بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٥ . ص ٥.

٢- أحمد محمد عبد الله العمرابي . النخبة المثقفة و " الحركة الوطنية ". من الاستقلال ... إلى الاستغلال... إلى الكارثة ! صحيفة " أخبار اليوم " السودانية. العدد ٣٦٦٦ بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٤م. ص ٣.

٣- تاج السر مكي . لماذا لا تقال الحقيقة للناس (٨). صحيفة " الأيام " السودانية. العدد ٨١٢٧، بتاريخ ٢٣ فبرائر ٢٠٠٥م. ص ٧. وكذلك بنفس العنوان ولنفس الكاتب في نفس الصحيفة، العدد ٨٠٨٩ بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٥م. ص ٣.

٤- حسن نجيلة . ثورة ود السيد حامد ... رجل في تاريخ سنجة. صحيفة " الثورة " السودانية ، عدد الجمعة ١٣ ديسمبر ١٩٦٣.

٥- حسن نجيلة . ثورة ود السيد حامد ... رجل في تاريخ سنجة . صحيفة " الثورة " السودانية. عدد الجمعة ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣.

٦- عباس صالح موسى . الإدارة الأهلية (٢/١). صحيفة " الأيام " السودانية. العدد ٨٠٢٢ بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤م. ص ٣.

٧- عبد الفتاح المغربي . الإمام عبد الرحمن المهدي يسعى لعقد معاهدة عسكرية بين السودان ومصر قبيل الإنقلاب. صحيفة " الأيام " السودانية. العدد ٥٠١٣ ، ٧ أبريل ١٩٦٧.

٨- محمد حسنين هيكل . السودان القطر الذي لم يستطع أهله أن يفهموه . صحيفة " الأيام " السودانية. العدد ٧٩٩٠ ، بتاريخ الاثنين ٦ ديسمبر ٢٠٠٤م. ص ٣.

٩- محمد سعيد القدال . الاستعمار البريطاني والطائفية . جريدة " الصحافة" السودانية. العدد ٤١٠٧ بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠٤م. ص ٩.

١٠- محمد سعيد القدال . الاستعمار البريطاني والطائفية . جريدة " الصحافة " السودانية. العدد ٤١١٤ بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٤م.

١١- محمد إبراهيم نقد . " دولة واحدة بنظامين " قابلة للتحول إلى " دولتين بنظام واحد ". صحيفة " الأيام " السودانية. العدد ٨٠٨٩ بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٥م . ص ٥. (نقلاً عن البيان الإماراتية) ونفس المقال في جريدة " الصحافة " السودانية. العدد ٤١٦٦ بنفس التاريخ. ص٣.

١٢- محمد إبراهيم نقد . مقال من سلسلة مقالات نشرتها بعض الصحف. صحيفة " الأيام " السودانية. العدد ٨١١٥ ، الأربعاء ٩ فبرائر ٢٠٠٥م.

١٣- محمد إبراهيم نقد. أمريكا اختطفت قضية السودان من مصر مرتين. صحيفة " الأيام " السودانية. العدد ٨٠٩٠ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٥م . ص ٥. وكذلك – بنفس العنوان –جريدة " الصحافة " السودانية. العدد ٤١٦٧ بنفس التاريخ.

١٤- محمد إبراهيم نقد. طالبنا منذ ما قبل الاستقلال بالحكم الذاتي للجنوب. صحيفة "الأيام" السودانية. العدد ٨٠٩١ ، بتاريخ ٨ يناير ٢٠٠٥م. ص ٣. نفس المقال بنفس العنوان في جريدة " الصحافة " السودانية ، العدد ٤١٦٩ بنفس التاريخ . ص ٣.

١٥- محمد إبراهيم نقد . سؤالان في تفنيد بهتان منصور خالد ونشاز بونا ملوال. جريدة " الصحافة " السودانية. العدد ٤١٧٣ بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٠٥م . ص ٣.

ج- وثائق:-

١- أوراق مستر بيلي (Bailey Papers) . درم ، إنجلترا . المكتبة الشرقية، قسم السودان . 6 – Box 533/6/1.

٢- أوراق مستر بيلي (Bailey Papers) . درم ، إنجلترا . المكتبة الشرقية، قسم السودان 40 – Box 533/1/1.

٣- أوراق مستر بيلي (Bailey Papers) . درم ، إنجلترا . المكتبة الشرقية، قسم السودان 33 – Box 422/13/1.

٤- أوراق مستر بيلي (Bailey Papers) . درم ، إنجلترا . المكتبة الشرقية، قسم السودان 70 – Box 533/4/1.

٥- ملف بعنوان "The Mahdi's Family , who is who" دار الوثائق القومية، الخرطوم.

بااللغة الإنجليزية:-

1- Alier , Abel. Southern Sudan – Too many agreements dishonoured Ithaca Press, Exeter (U.K.).

2- Bailey , R.E.H. The Mahdist Revolt in Singa , 1919 Durham (England). Oriental Library , Sudan Section

3- Burleigh , Bennet. Sirdar and Khalifa or The Reconquest of the Sudan 1898. 3rd Edition , London, Chapman and Hall Limited. 1898.

4- Daly , M.W. Imperial Sudan. The Anglo – Egyptian Condominium. Cambridge University Press , U.K, 1991

5- Duncan , J.S.R. The Sudan's Path to Independence. William Blackwood and Sons Ltd. Edinburgh and London , 1957.

6- Fadwa A/Rahman Ali Taha. Sayyid Abd AL Rahman Almahdi : Kingship and its implications on the History of the Sudanese Nationalist Movement. Second International Sudanese Studies Conference Papers,8 – 11 april 1991, Durham university, England.

7- Hassan Ahmad Ibrahim. The Aglo – Egyptian Treaty. Khartoum University Press , 1976.

8- Hassan Ahmad Ibrahim. The Role of Sayyid Abdal Rahman Almahdi in The Sudanese National Movement 1908 – 1956. The National Movement in the Sudan – Sudan Library Series (15). Ed. By Dr. Mahasin A. Hag Alsafi (Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum), 1989.

9- Hawley , Donald (Sir). Sandtracks in the Sudan. Michael (Publishing) Ltd. Wilby Hall , Wilby , Norwich , Great Britain. 1995.

10- Holt , P.M. , and Daly , M.W. The History of the Sudan from the Coming of Islam to the present day. Weidenfeld and Nicolson , London. Third Edition , 1979.

11- Hyslop, J. Sudan Story. Printed in Great Britain by Williams – Cook Ltd , London W3. 1952.

12- Khartoum Perspectives. A collection of lectures given at the Sudan Cultural Centre Khartoum in the 1940 s and 1950s. Michael Russel (Publishing) Ltd. Wilby Hall, Wilby, Norwich, England. 2001. Preface p.xv – xix by Mahmoud Salih Osman Salih.

13- The Juba Conference - a critical appraisal. In: The National Movement in the Sudan. Sudan Library Series (15), 1989.

14- Sudan Intelligence Report , August 1919, No 301 , P.3.

15- Steevens , G.W. With Kitchener to Khartoum. 15th Edition. William Blackwood and Sons , Edinburgh and London. (First 1898. Edition. September

16- Thomas , Graham and Ismay. Sayed Abdel Rahman Almahdi. A Pictoral Biography 1885 – 1959. Published in Great Britain by Lama Publishing Ltd. 1986.

17- Warburg , G. The Sudan under Wingate. Frank Cass , London 1971.

18- Wingate , R. (Sir , General). The Story of the Gordon College and its work.P6. Reprinted from " The Story of the Cape to Cairo Railway and River Route , 1887 – 1925" , Vol.iv.

الملاحق

- صور من بعض مكاتبات الإمام عبد الرحمن المهدي.
- مذكرة مولانا عبد الرحمن النور بخصوص سيف الإمام المهدي.
- مقتطفات من بعض مدائح ومراثي الإمام عبد الرحمن المهدي.
- أقوال متفرقة
- خطاب السيد أحمد محمد يسن إلى دكتور " أبوسليم ".

رجب ١٧ ٤٣ سنة ١٩٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله الخ وبعد فالي حضرة الاخ العزيز السيد عبد الله السيد حامد

تولاه مولاه ءامين

بعد السلام تحرر للسيد ابراهيم السيد محمد مافيه الكفايه وبمناسبة وجوده بمركز المديريه قد كلفته ان يكون لكم واسطة في ابلاغ اي شكوي او معاكسه اذا حصل لكم شيء من احدي المراكز او النظار ولكن ارجو ان تتمكنوا من حسن المفاهمة بينكم والنظار خصوصا وان تسيروا معهم علي رضا تام وتنبه لكل الوكلاء المرسولين بذلك

قد ارسل تلغراف لجناب المدير بالابيض فعند مقابلتكم له وتقديم الكشف مرفوقه سيخبركم بما يريد اتباعه وارجو ان تسير الامور بحكمتكم سيرا حسنا ولا تحصل اي مخالفه بينكم والنظار او العمد لان هذا ليس من مصلحتنا مطلوباتك وبعض هدايا للنظار ستصل اليك قريبا بواسطة السيد ابراهيم محمد . اسأله تعالي ان يوفقكم لما فيه صلاح الدارين ودمتم في حفظ الله

عبد الرحمن المهدي

الاخ الشيخ عبد الله

السلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد وصلني جوابكم وعلمت ما به نحن قد حضرنا بيوم الثلاثاء الماضي للنايرة وارسلنا لك بالكورة فلم نجدك وفعلا توجهنا للمديرية وتحدثنا مع سعادة المدير في شأن طلبك وكان بودنا ان تكون معنا لترشدنا من قصدك -

وقد ارسلنا المبلغ اللازم لاجرة نزول العيوش للشيخ عبد الله وهو يعين واحد مخصوص من طرفه ينتظر بابو هندي ويكون مع الخلوتي ليتسلم العيوش ويدفع اجرة للجمالة [illegible] بموجب بوصلة منكم يحملها الجمالي بمقدار الاجرة ومقدار كيل العيش بالضبط المرسول بكل جمل وبعد تمكنك من نزول العيوش واستلام البلح تحضر للجزيرة فاذا لم تجدنا تنتظر لحين حضورنا الذي لا يكون متأخر عن عشرة شوال - البلح الذي تشير اليه بجوابك وصلت وبعضه وجدت مسروقة ثانيا ربما ترجع الجمال الذي حضرت منه وشال كل فرد شنته ورجع وراءها الاخوان الذين كانوا اتوا برفقة واشتراه

[signature]

٢١ / ٢ / ١٩٠٥

بسبيط
في ١٩/٧/٩٢٦

اخي المحترم عادل السندهاويه

بعد السلام عليكم ورحمة الله انبئكم عن وصول كتابكم بعرض الامر في شغل شركة

للفضاوي للكار حضرا واخباركم فانيا لم اجد موافقة في شغل شركة الان

لان مدير البلد غايب بالاجازة فبعد عودته سيعود افادكم بما تم عليه

الامر ومن المعلومات ان اشتغال مزارعنا هناك لا بد لها من شخص

تسلم بها والمحل خالي عن وكيل لنا فظروف الحاضرة لا تستطيعنا بتذكير

عنه الشريف عادل السيد باحمد المزارع الى ان نحصل على موافقة

الحكومة في تعيينك وكيلا لنا هناك ولا يلزم الانتظار زيادة بحيث

فالافضل رجوعك حتى الاربعة انشاء الله عند شغل بجهات

بعد لانه شاكر فضل بحرية مع السلام

علي داود

حضرة المحترم السيد عبد العزيز السيد محمد حفظه الله

أهديك أزكى السلام ورحمة الله وبركاته

قد وصل إلى جوابك وقبله علمت من ابني عبد الله

سفركم ولا داعي لإزعاجكم بالحضور لأني

موشك سفركم للقضا فيها أرجو الله أن

مع تحياتي السلام لمن عندكم والولد يذكر السلام

١٢/١٢/٩٣٧

امدرمان في [illegible]

حضرة الاخ العزيز السيد عبد الله السيد حامد تولاه الله آمين

السلام عليكم ورحمة الله وصلني جوابكم وتلوته مسروراً والحمد لله

على صحتكم فبعد حضوري اقابلكم وسلامي لعموم الانجال و دمتم

في حفظ الله تعالى –

الحمد [illegible]

اسألكم [illegible]

أخي عبد الله

بعد السلام تناولت كتابك واستشرت ابنك المهدي في الرجوع ولكن قال لي أن الرجوع لايليق قبل تمام شفاء البنت وأن حالتها في تحسن ولله الحمد وربما تم شفاؤها في هذا الاسبوع.

عندما يريد الله قيام ابنكم وعائلتكم يذهبوا للقطر بالاتومبيل إن شاء الله.

لقد سرني عقل ولدك مهدي وإدراكه مع صغره بارك الله فيه وحفظه وسلامي لاخوك السيد حامد ولكل من معكم.

عبد الرحمن المهدي

١٩٣٠/٢/٢٣

(صوره من خطاب المرسل من السيد عبد الرحمن المهدي لإبن عمه السيد عبد الله السيد حامد)

أخي العزيز السيد عبد الله

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وصلني لطفاتكم بالزيارة جزاكم الله خير الجزاء ولا شك أن هذه زيارتكم [illegible] من الإخوان والسلام (؟)

أخوكم (؟)

٢٧/٢/١٩٧٤

تحقيق في نسبة السيف

للامام المهدى

عائشه بنت ادريس احدى زوجات الامام المهدى وهى والدة بنته تمر والدة السيد الفاضل محمود ووالدة السيده زهراء والدة دكتور بشير محمد صالح وفاطمه بنت حسين هى الاخرى احدى زوجات الامام المهدى ووالدة لبنتيه الصديق والصادق والدة السيد خالد شيخ الدين والسيد مرحوم عبد الله عبد الله والدة السيد الصادق والسيده مريم والدة السيد اسحق محمد الخليفه شريف .

بعد فتح السودان واستقرار آل المهدى بام درمان تحرى السيد الامام عبد الرحمن من اى مخلفات للمهدى عند زوجاته فذكرت له فاطمه بنت حسين ان عائشه بنت ادريس التى كانت تلازم المهدى فى ايامه الاخيره يوجد معها سيف المهدى ومكاويه فاستفسر السيد عبد الرحمن من عائشه بنت ادريس فقالت حقيقة ان المهدى ترك بمنزلى عند وفاته سيفه ومكاويه اما المكاويه فقد سلمتها للخليفه عبد الله خليفة المهدى اما السيف فبقى عندى حتى بعد الفتح ولما كنا لا نملك شيئا فقد بعته بمبلغ خمسين جنيها لصالح جبريل وكسوت بالمبلغ بنات المهدى .

ارسل السيد الامام عبد الرحمن الشيخ محمد سليمان الصادق من كبار الانصار واحد وكلاء الامام عبد الرحمن ارسله للشيخ صالح جبريل يسأله عن هذا الموضوع فاعترف الشيخ صالح جبريل بانه حقيقة اشترى سيف المهدى من عائشه بنت ادريس بمبلغ خمسين جنيها ولايزال السيف عنده ووافق على رده للامام عبد الرحمن ورد له مبلغ الخمسين جنيها وارجع السيف لحيازة الامام عبد الرحمن واخيرا بتوجيه من الانجليز فقد سلم السيد عبد الرحمن السيف لملك الانجليز حينما ذهب فى الوفد سنة ١٩١٩ لانجلترا وبعدها رده الملك للامام عبد الرحمن .

عبد الرحمن النور ١٩٨١/١١/٣٠

مقتطفات من بعض ما قيل في رثاء الإمام عبد الرحمن المهدي ومدحه:

صعدت روح الإمام عبد الرحمن المهدي – طيب الله ثراه – إلى بارئها مساء الثلاثاء ٢٤ مارس ١٩٥٩ الموافق ١٥ رمضان ١٣٧٨ ، ووري جثمانه الطاهر في ثرى قبة الإمام المهدي أصيل الأربعاء ٢٥ مارس ١٩٥٩. وخرجت جميع صحف البلاد في ذلك اليوم تنعي فقيد البلاد.

كتبت صحيفة الرأي العام صباح ٢٥ مارس ١٩٥٩ تقول :" كان إصرار الراحل الكريم على استقلال السودان السياسي سبباً رئيسياً في تحقيق هـذا الاستقلال ، فقد صادق من صادق وعادى من عادى في سبيل الاستقلال وحده ".

وكتبت صحيفة السودان الجديد صباح ٢٦ مارس ١٩٥٩ تقول : " اليوم انطوى العلم الخفاق الذي كان هادياً وحادياً للقافلة... اليوم اندك جبل السماحة وانقطع حبل الندى وغُيّب الأشم العزيز... إيه أبا الصديق : قد كنت تدعو إلى السلم حين تدلهمّ الخطوب ويتعكر الصفو ويعم الظلام. وقد كنت حمالاً للأعباء داعياً للصفاء رسول محبة ورجاء ، فكيف التأسي والعزاء "؟

وفي ٢٦ مارس ١٩٥٩ كتبت صحيفة " الصراحة " تقول إن " فقيدنا السيد عبد الرحمن المهدي قد احتفظ بشعلة الاستقلال مضيئة ولم يتورط بشخصه في أي أذى لأصحاب الآراء الأخرى. وبذلك انتصرت دعوته ".

وقالت عنه صحيفة " البلاغ " :" فكل جانب في شخصه العظيم إنسانية قائمة بذاتها تبسط أجنحتها المخضلة على الشعب ظلالاً وارفة من الخير والتسامح والحب والوفاء ، يحفها في كل ذلك جلال مهيب من الخفاء والتواضع الذي لا يدرك سره إلا القلوب المطمئنة المتصلة بالله آناء الليل وأطراف النهار".

وجاء في صحيفة " أنباء السودان " تحت عنوان " يا أبا السودان " :" سلام الله عليك من أمة تنعم اليوم باستقلالها الذي استخلصته من براثن أعدائها وبحريتها التي استرددتها لها من أيدي مغتصبيها وبأمجادها التي كنت فداءها الأول ورائدها الأول وصانعها الأول ".

ونشرت صحيفة " الزمان " في افتتاحيتها صباح ٢٥ مارس ١٩٥٩ :" كان أبا السودانيين جميعاً لا يفرق بينهم ، يصل بره إلى كل مكان ، وتمسح يده على كل نازلة. امتحنته الأيام فوجدت فيه رجلاً صلب العقيدة قوي المراس ، شجاعاً، كريماً... لم يدخر لا مالاً ولا جهداً ولا وقتاً ، في العمل لاستقلال السودان. واختلف معه من اختلف ، وائتلف معه من ائتلف ، ولكنه كان حيث وضعته مواهبه وخصائصه رجلاً من طراز فريد. فلم يكن له عدو ، فكان أباً رحيماً وقائداً حكيماً... كان تراثاً وسيظل تراثاً للسودانيين جميعاً ، وتاريخاً لخصائصهم وفضائلهم ".

وجاء عنه في صحيفة " الأيام " :" كان رجلاً عظيماً ، هكذا ولد ، وهكذا عاش ، وهكذا مات. نشأ يتيماً فقيراً ، اضطهده كتشنر وحكومته ، وضيقوا عليه الخناق ، ولكنه صبر وصابر. لم تلن قناته ولم تتزعزع عقيدته ، فقد كان يحس في أعماقه بأنه منتصر للسودان طال به العهد أو قصر. ورويداً رويداً استطاع أن يسير نحو مكانه المرموق وأن يعمل لرفعة وطنه إلى أن حالفه النصر وتحققت له الآمال ، وارتفع علمه عالياً يعلن هذه الجمهورية الناشئة. لقد كان يربطني به ود عميق وإعجاب لا تحده الحدود ، وكنت أجد عنده حلاً لكل مشكلة عامة ، ورأياً لكل مسألة. مجلسه لا ينفض ، وزواره لا ينقطعون ، وحديثه لا يبلى. يتحدث في ثقة وهدوء. كلماته ثقيلات ، يزنها بميزان دقيق ".

وكتب عنه محرر " مجلة الجزيرة " محمد خير البدوي يقول إنه " كان أباً للجميع ورائداً تلتقي في رحابه العامرة كل الأفئدة والقلوب على اختلاف المذاهب والمشارب. قضى حياته مثالاً فريداً للرجولة والفحولة وهما المحور الذي ظل يدور حوله في كل أفعاله ، والشعلة التي استرشد بها في جميع خطواته وتصرفاته. كان كريماً وسع كرمه القريب والبعيد والخصوم والأصدقاء وهذا شأن الجواد الكريم ، لا يحمل حقداً ولا غلاً ".

وفي صحيفة " الرأي العام " كتب كوركين اسكندريان معدداً مآثر الإمام وأياديه على الحركة الرياضية في البلاد ، ومشيداً بكفاحه من أجل الاستقلال ، وتحويل " الغابات القفار إلى جنات تزينها الأشجار وتجري من تحتها الأنهار ". وسماه أباً روحياً " آمن ببلاده فآلى على نفسه أن يعيد لها المجد الذي كان قد حققه والده ". وقال إنه " حارب الجهل بخالص جهده وحر ماله لإشعاع نور المعرفة وإفناء ظلام الجهل ، وحول النفوس اليائسة إلى قلوب عامرة بالقوة والإيمان ".

وكتبت محررة صفحة المرأة في " الرأي العام " تقــول إن الإمام عبد الرحمن " كان دعامة قوية من الدعائم التي ترتكز عليها النهضة النسوية... يتبنى الهيئات النسائية ويرعاها ويقدم لها كل ما تحتاج إليه من عون ، كما كان يسهم بقسط وافر في سبيل تعليم المرأة ".

ونشرت صحيفة " النيل " آلاف برقيات العزاء من ملوك ورؤساء حكومات العالم وسياسيِّ العالم وأفراد الشعب السوداني. كما كتبت مختلف الصحف الأجنبية تؤبن الإمام الراحل وكان من بينها " التايمز " اللندنية ، والأهرام والمصور والأخبار المصرية ، والزمان الليبية. وقالت وكالة رويتر :" في ٢٨ مارس ١٩٥٩ اشترك ممثلو ثماني عشرة دولة هنا (في جزيرة ماكناك) اليوم في إحياء ذكرى المغفور له السيد عبد الرحمن المهدي الزعيم الروحي والسياسي الأكبر في السودان. وعندما عزف السلام الوطني السوداني وقف الممثلون الأفريقيون من نيجريا والممثلون البيض والسود من جنوب أفريقيا وكينيا ، والأمريكيون الملونون والبيض ، والمندوبون من الهنود ، والاسكندنافيون والسويسريون والفرنسيون والألمان والبريطانيون ، في خشوع وحزن ، وتحدث المستر ديفيد هد (لندن)، الذي حل ضيفاً على الزعيم السوداني الراحل سبع مرات ، فقال إن المهدي بالنسبة للسودان لهو جورج واشينقطن بالنسبة لأمريكا. لقد كان لقيادته الروحية والسياسية الفضل في تحديد

مستقبل بلاده. لقد كرس السيد المهدي حياته لنشر روح السلام والإخاء بين بني البشر ، مسيحيين ومسلمين على السواء ".

وخاطب السيد يحيي الفضلي حشود المشاركين ثالث أيام المأتم فبدأ بقوله:

لقد بان من لم يُسبق بوتر ولم يدع .. إلى الغرض الأقصى من المجد منزعاً
لئن صبر الصدّيق ما من مصيبـــة .. تكـــون لمـــرزوء أجـلّ و أوجعـــا.

وقال :" فقد وقف السيد الإمام حياته للشعب السوداني قاطبة يكافح من أجل حريته ويناضل من أجل إسعاده ورفعته. لقد كان حقاً هبة الله لهذا البلد ، نبعت الوطنية وترعرعت في رحابه وغذاها بروحه وحداها بطموحه. وسيشهد التاريخ بأن تيار الوعي إنما اندفع يتصاعد دائماً بفضل مبادءاته الأصيلة في شتى ميادين النضال وفي جميع مراحل الكفاح من أجل الحرية والاستقلال. ولقد كان الفقيد قوة مغناطيسية جاذبة تتحرك الذرات من حولها كلما تحرك موجبة وسالبة. وأشهد أنا فتحنا أعيننا حوله قبل ثلاثين عاماً ونفضنا الوسن على قرع حدائه القوي وفرقانه الملهم الوطني ، والتففنا حوله وسرنا تحت لوائه ما شاء الله لنا أن نسير. ولئن تفرقت بنا السبل حيناً فما كان أسرع التقاءنا به والتفافنا حوله كلما حزب الأمر وألمت بالبلاد نازلة. وما أكثر ما كان يطوف بذهني في كل مرة هرعنا إليه قول " صولون " الحكيم في وصف الرجل العظيم : إنه دوحة وارفة قد يبتعد الناس عنها وقد يقتطعون منها وقد يرمونها بالحجارة وقد يمدون أيديهم إلى أغصانها يهصرونها ، ولكنهم سرعان ما يهرعون إليها يستظلونها إذا ما أرهقهم وهج الحياة. لقد كان الإمام العظيم يقول لنا كلما التقينا به " إن المخلصين سيلتقون ، والغاية التي يستهدفونها واحدة ". وقد صدق إمام المجاهدين فما أسرع ما التقينا غداة الاستقلال ننادي ونهتف بما ينادي به :" عاش السودان حراً مستقلا ".

وقال السيد يحيي الفضلي مخاطباً الإمام الراحل :" ... يامن نصبت نفسك حتى آخر رمق من حياتك غير عابئ بالمرض ولا بالعمر تذود عن الاستقلال

وتكافح وتدرأ عنه وتنافح. لقد كنت تفني قطرة قطرة وأنت تعلم ولكنك لا تهدأ لأنك صاحب رسالة حتى فاضت روحك الطاهرة. وماحملوا أمس على السرير إلا حطام سيف أبلى في الدفاع عن الكرامة السودانية والعزة والحرية والاستقلال ". ثم أنشد:

تلك البقيـــة من ســيف الحمى كِســرٌ ... على السرير ومن رمح الحمى قصدُ
قد ضمهــا فزكــا نعش يطــاف بـــه ... مقــدم كلـــواء الحـــق منفـــرد
مشى على جانبيــه الشعــب ينشــده ... كمــا تدلهــت الثكلـــى و يفتقـــد
مكــلل الهـــام بالأمجـــاد ليـــس لــه ... عـــود من الهـــام يحويـــه ولانضد
يا صاحب الفضل في الأعناق ليس له ... من الصنائـــع أو أعناقهـــم سنـــد
يا باني الصـــرح لم يشغلـــه ممتـــدح ... عن البنـــاء ولم يصرفـــه منتقـــد
أصـــم من غضب حولـــه و رضـــى ... في ثـــورة تلـــد الأبطـــال أو تئـــد
رميـــت في وتـــد الـــذل القديـــم بـــه ... حتى تزعـــزع من أسبابـــه الوتـــد
طـــوى حمايتـــه المحتل وانبسطـــت ... حمايـــة الله فـــاستذري بهـــا البلـــد
نم غير باك على ماشدت من كـــرم ... ماشيـــد للحـــق فهو السرمد الأبـــد
يا درة الوطـــن الغالي كفى عظـــة ... للناس أنـــك كنـــز في الثرى بـــدد
لم يطغك العـــز في شتى مظاهـــره ... ولا استخفـــك لين العيش و الرغـــد
تغـــدو على الله و التاريخ في ثقـــة ... ترجـــو فتقـــدم أو تخشى فتتئـــد
نشأت في جبهة الدنيـــا وفي فمهـــا ... يدور حيث تدور المجـــد والحســـد
لكل يـــوم غـــد يمضى بروعته ... وماليومـــك يا خيـــر الرجال غـــد
يا ابن الإمـــام ســـلام الله لارســـل ... إليـــك تحمـــل تسليمـــي ولا بـــرد
ونفحـــة من قوافي الشعر كنت لهـــا ... في مجلس في صباي النائي تحتشد
أرسلتهـــا و بعثـــت الدمـــع يكنفهـــا ... كما تحـــدر حـــول السوسن البرد
عطفت فيك إلى الماضي و راهبنـــي ... ود من الصغـــر المعسول منعقـــد
صافٍ على الدهر لم تقفر خليتـــه ... و لا تغيـــر فـــي أبياتهـــا الشهـــد

حتى لمحتك مرمـــوق الجـــلال على ... عزيمـــة تعد الأوطـــان ما تعـــــد
والشعر دمع ووجـــدان وعاطفـــــة ... يا ليت شعـــرى هل قلت الذي أجد.

وكان السيد عبد الله الفاضل المهدي على قرب وثيق بالإمام عبد الرحمن على مدى أكثر من خمسين عاماً ، ولذلك جاءت كلمته مؤثرة ومعبرة عن معرفة به حميمة.

وتحدث مندوب وفد السادة السمانية برئاسة الشيخ الفاتح قريب الله عن عمق الصلات الروحية والاجتماعية بينهم وبين إمام الأنصار وعدد مآثر الإمام الراحل في شتى النواحي. وختم المتحدث (صالح أحمد جارتنوت) حديثه بقصيدة منها قوله :

عزائي إلى الصديق في خير والد ... وفي خير نجل للإمام المجاهـــد
وخيـــر فقيـــد للبـــلاد بأســـرها ... وخير فتى يرجى لدفع الشدائـــد
له في مآل الجود صولات ماجد ... تزيد على الطائي ومعن بن زائد
فيا عابد الرحمن بالصدق والوفا ... ويا زينة المحراب نور المساجد
و يا بدر هدى ضمه لحد قبـــره ... قدمت لما قدمت رغم الحواســـد

إلى أن قال :

و اين أبو السودان أبـــو الوفـــا ... وباني المجد من طريف وتالـــــد.

ورثاه شاعر العربية الكبير عبد الله البنا فكان من بعض ما قال:

أما الذي خمـــدت بالأمس جذوته ... لم يقضِ لكن قضت من فقده الأمم
أبو اليتيـــم ثوى من لليتيـــم إذا ... لج الشقـــاء ووالـــى بأســـه اليتـــم
يا واسع الصدر والأيام مظلمـــة ... يا دائم البشر و الأحداث تضطـــرم
يا رافد العلـــم بالآلاف مبتـــدراً ... تملي عليك الأيادي البيض والشيـــم
تصفو كريماً وتعفو قادراً وترى ... ألا يســـود أمـــرؤ يـــؤذي فينتقـــم
لك المهابة والتقوى يؤازرهـــــا... نور الهدى ساطعاً تجلى به الظـــلم
من شاء أن يتقصّى ما نهضت به.. فليحسب القطر وليفصح به الكلـــم.

وجاء في مرثية الأستاذ أحمد محمد صالح للإمام الراحل قوله:

وكم يا أبا الصديق فرجت كربة ... وكـــان لك التدبير والعقد والحـــل
وكنت لكل الناس في القطر كعبة المنى فنعاك الكـــل حين بكى الكـــل
جمعت بني السودان في ظل راية... موحـــدة المرمى فكلهم أهـــــل
وناديت باستقلالنا حين أوعد الطغاة ولم ترهبـــــك خيل ولا رجْـــــل
وهبت له من ذات نفسك خيرهـــا...ومن دمك الغالي ومن كل ما يحلو
ومازلت ترعاه ومازلت قائمـــــا...تضحّي فلا منّ هناك ولا بخـــــل.

وقال:

ومازال هذا القطر يرجوك للعلا ... ويرجوك للجُلّى إذا ضاقت السبـــل
أخاف إذا ما غبتَ أن يتفرقـــوا ... وأن يشمت الواشي وأن يُقطع الحبل.

واستهل الشاعر المبدع محمد عبد القادر كرف مرثيته الرائعة بقوله:

لـــم تخبُ شعلتك التي تتألـــق ... يفنى الزمان ونور هديك يشرق
دانت لك الأرض التي أحببتها ... بولائها وجثا التـــراب الأعبـــق.

إلى أن قال:

لم تلقها برمـــاً وقد صبغ الأسى ... أرجاءها وهوى اللواء الأبـــلق
فنصبت وجهك من سماح يُجتلى ... و بذلت نفسك من جهـــاد ينفق
و نذرت لله الشباب وقد سمـــت ... لك في المشيب عزيمة لا تُلحق
وأبى الحفاظ عليك أن تأبى المنى ... ويحـــول بأس دونهـــا ومعوّق
حتى اتخذت من السمو مكانـــة ... عظمى وحل لك الولاء المطلق
خفّوا بنعشك مسرعين كأنمـــــا ... فصموا عرى التاريخ ثم تفرقوا
هيهات يعصمهم وإن بعد المدى ... إلا طريقك في الحياة الأوفـــق
ياهادياً والناس في ليل الهـــوى ... متلـــددون ورأيهـــم متفـــــرق
ما إن تزال وراء كل حقيقـــــة ... ترخى العنان لها يداك و تسبق
والمستقون بغير حوضك أنكروا... أن تصنع الظمأ الفلاة الفيهـــق

فإذا هم استمعوا نداءك أقبلــوا ... و تألفوا زمراً لديك وأحدقـــوا
فإذا الخلاص على يديك جميعه ... و إذا المنى كل المنى تتحقــق
و إذا لسان الحــق أبلغ حجــة ... وأرق حداً في الخطوب و أذلق.

وكان مما قاله الأستاذ بشير محمد سعيد في كلمته الضافية:

" لقد كان الإمام الذي عدمناه نبراساً نهتدي به في ظلام الليل واختلاط السبل ونحتمي به عند ادلهام الخطوب. كان قوي الإيمان بالله شديد الثقة بالوطن والنفس. كان شجاع الجنان قوي الفكر والعزم. كان ألمعي الفؤاد عزيز النفس عفّ اللسان. وهب السودان خير ما يملك الإنسان. وهب حياته وماله وولده ، زينة الحياة الدنيا .... كان أقوى من الأحداث وأقوى من المكاره ، فكتب له النصر في كل معركة وميدان .... والتفت حوله أعناق الرجال وقلوبهم ووجدوا فيه القائد الملهم والزعيم العظيم .... كان أباً لهم أجمعين يعرفهم بأسمائهم وأنسابهم وبيوتهم ويتفقدهم في كل ساعة وحين .... وكان بذّالاً في سبيل الناس سباقاً لعمل الخير .... كان له أثر خالد في كل ميدان ، وكانت يده الثرة القوية عضداً لكل ضعيف. وحدثوني عن عمل مجيد واحد لم يكن الإمام سباقاً لنصرته ورعايته ؟ وقاد معركة الاستقلال أشرف المعارك أجمعين ، ولم يهدأ له بال حتى أحرز النصر. قاد المعركة في عاصفة عمياء حمقاء هوجاء فلم يعبأ ولم ينكص ولم يتردد أو يرتد بل مضى قدماً نحو غايته الشريفة. آذوه وحاربوه وسبوه. ولكنه كان أكبر منهم وأرفع مكاناً. ولم يحفل بالأذى ولم يرد السباب أو ينغمس في اللغو. وبهذه القوة وتلك الفتوة والإيمان استطاع أن ينتزع النصر وأن يحقق للسودان العزة والمنعة والمجد....".

وتحدث الأستاذ محمد أحمد السلمابي فقال:" رحمك الله يا أبا الاستقلال. فلولا عزمك الذي بث العزم في النفوس ، ولولا إيمانك الذي سكب الإيمان في القلوب ، ولولا ما أنفقت من مال وجهد رغم شيخوختك ومرضك ، لكان تاريخ هذه البلاد غير تاريخها اليوم ". وروى الأستاذ السلمابي في حديثه تجربة له مع الإمام عبد الرحمن. قال إنه كان يحرر صحيفة " من سياستها آنذاك أن تهاجم

أعماله وأقواله وتنفر الناس منه ومن مذهبه في الحياة والسياسة ". وقال إنه وجد نفسه " ملقى في الطريق بلاعمل ولا أمل ". وقال إن الإمام عبد الرحمن استدعاه وقال له:" إنك لم تكن معنا ولا نريد أن تنضم إلينا على غير رغبة منك. ولكنك حوربت في سبيل دعوة الاستقلال ، ونحن لن نخذل من يدعو إلى الاستقلال ولو كان عدواً لنا. فإذا أردت أن تصدر صحيفة أو إذا شئت أن تؤسس مطبعة أو إذا رغبت أن تبدأ أي عمل فسأحقق لك ما تريد. اعتبرني أباً وأطلب ما يكفيك قرضاً أو هبة ". قال السلمابي:" شكرته والتأثر قد فاض بي ووعدته أن أرجع إليه إذا كنت في حاجة إلى العون أو القرض ولكن الله لم يحوجني إليه ". وأضاف يقول:" خرجت منه على اقتناع بأنه عظيم نبيل ، وأن الاستقلال سيتحقق طالما كان الداعي إليه على هذا الخلق والتضحية ". وقال:" ثم قابلت السيد عبد الرحمن بعد ذلك عدة مرات لم أره فيها إلا سامي التفكير قويم الخلق مستعداً للتضحية بنفسه وماله وبنيه في سبيل الدفاع عن استقلال هذا البلد وتمتعه بالحياة الحرة الكريمة. كلما قابلته كنت أزداد به إعجاباً وله تقديراً ".

وتحدث الأستاذ محجوب باشري طويلاً عن الإمام الراحل فكان من بعض ما قال عنه إنه " كان عندما يتكلم تنتهي كل كلمة غير كلمته ، وكان عندما يدلي برأيه ينقطع كل رأي ... لم يكن يستشهد بالكتب ، ولا يروي عن الناس ؛ ولكن كانت الكتب تستشهد به والناس يروون عنه. إختلف الناس معه ، ولكنهم لم يختلفوا فيه. وجانب بعضهم الصواب عن رأيه ، ولكن رأيه لم يجانب الصواب". وقال:" إن أحداث هذا القطر منذ بدء القرن العشرين ليس لها معنى من غير أن يذكر اسم الإمام العظيم. فحوادث إضرابات كلية غردون القديمة لم تجد لها رجلاً يناصر شبابها غير الإمام العظيم. وحماية هذا الوطن والذود عن حياضه كانت في حماية الإمام ". وقال:" لقد كان أمة في رجل ، ورجلاً في أمة "!

وبكى الإمام الراحلَ شاعرهُ الوفي مختار محمد مختار فقال:

يا أيها القمـــر الباكي له القمـــر ... قف ساعة يتملى حسنك النظـــر

بوجهك الطلق تدنو كل نازحـــــة... للمدلجين ويحلو الانس والسمـــر

من للأرامل والأيتام بعدك يـــــا ... أبـــا الأرامل والأيتام إن قهروا

تبكي المساجد والخلوات كافلهـــا ... حسرى وتنتحب الآيات و السور

والعلم يا واهباً للعلم ما امتــلأت ... به كنــوزك لا مــنّ و لا كــدر

يا عدة الوطن الغالي وصارمــــه ... فمن سواك ليوم الخطب ندّخر ؟

قد أصبحت بعدك الأيام كالحـــة ... واحلولكت بعدك الآصــــال والبكر.

وبكاه أيضاً الشاعر حسن طه بمرثية منها قوله:

هو أمـــة في واحـــد فأعجب لـــه ... كل يقول أبي ... أبي... فيجيبه

هو كعبـــة القصّاد رحـــب فيـؤه ... هو بحرنا الطامي فكيف نضوبه

هو صانـــع التاريـــخ إن جهادنـــا... لولا هـــداه لما استـــدرّ حليبـــه

هو صانـــع التاريخ والتاريخ مـــا... صنعـــت يـــداه فإنـــه مكتوبـــه.

ورثاه الشاعر دفع الله عبد الرؤوف فكان من بعض ما قال:

فقد كنت في السودان بـــراً بأهلـــه ... تلاحق من نادى بأقصى هضابه

تدفقت كالنيـــل العظيـــم سماحـــة ... و نعمى وخيراً زاخراً برحابـــه

فشيدت في أمصــــاره كل شاهـــق ... يؤسس للتقوى فقامت ببابـــــــه

و قومت دور العلم حتى تفجـــرت ... ينابيعـــه تروي لظمأى شبابـــه

مآثر يستعصي على الشعر نظمها ... ويعجـــز عن تبيانهـــا كل نابـــه.

وجاءت مرثية الشاعر الكبير محمد سعيد العباسي تعدد مآثر الإمام الراحل ، يقول في بعضها:

إلزم عرى الصبر لاتعدل به سببا ... وكـــن لما شــــاءه الرحمن محتسبا

مـــات الإمام الذي كنا نلـــوذ به ... في النائبات و كان المعقل الأشـــبا

تفديـــك ياعابـــد الرحمن أفئـــدة ... لم تقض منك على طول المدى أربا

كنا نعـــدك للجُـــلّى و كنت لنـــا ... نعم المعين لمن أكدى و من نُكبـــا

جارك قوم لنيل المكرمات فـذا ... يمضي الهوينا و ذا يسعى لها خببا
فَفُتَّهُمْ وقطعت المنتأى مرحـــا ... وعدت لا تشتكي أينــاً و لا تعبــا
سمعتُ عنه فلما شِمتُ طلعتــه ... الفيـتُ في بردتيــه السيد الأربــا
يهتز بشــراً فيبدو في طلاقتــه ... كالــورد طــلّ فحياه نسيم صبــا
شمائــل لو قسمناها على مــلأ ... ممن تراهــم لأضحوا سادة نُجُبــا
شق الطباق و جاز النجم مرتقياً ... فحــلّ بالقمــر العلــوي مرتقبــا.

وأما بكائية الأستاذ محمد أحمد محجوب البائية الخالدة المسماة " الفقير الغني " فمنها قوله:

العيـد وافي فأين البشــر والطــرب ... والناس تســأل أين الصارم الــذرب
الواهــب المــال لا مــنّ يكـــدّره ... والصادق الوعد لا مَيْنٌ و لا كــذب
بكى المصــلى جبين الأنبيــاء بــه ... و فــارق المنبــر الصناجة الأرب
وخالــط النــاس يُتــم بعــد فرقتــه ... ففاتهــم منــه يــوم النــازلات أب
جئنــا إلى الــدار نهديهــا تحيتنـــا ... كالسالفــات فمــا للــــدار تنتحــب
وأمس كنــا إذا جئنــا نطــوف بهــا ... هشــت تباركنــا ساحاتهــا القشــب
وأرسلت من سناهــا في الدجى شهباً ... زهراً لها في الدجى قد ريقت الشهب
يا حادي الركــب و الظلماء عاكفــة ... و الهــول مجتمع والدرب منشعــب
و في يمينك سيــف لهــذم ضــرب ... وفي جنانــك رأي صــادق ضــرب
آمنــت باللــه في ســر وفي علــن ... وأنت تبســم والأحــداث تضطــرب
اللــه يعلــم كــم لاقيت من عنــت ... وكــم صبرت فكان النصر والغلــب
و أقبــل الصبح و الأعــلام خافقــة ... و الناس قد هــز من أعطافهم طرب
لمــا رأوا علــم الســودان مؤتلقــاً ... منارة الحــق في الظلمــاء تُرتقــب
وأنـــت تجهــش يا للدمــع تذرفــه ... وما عهدتــك قبــل اليــوم تنتحــب
سبعون عاماً طوتها لحظة عبــرت ... فاعجب لها لحظة لو ينقضى العجب
الذكريــات عن الماضي بها احتشدت ... فيها الجهــاد وفيها الصــبر والدأب

أجــرى دموعــك دون الناس قاطبة ... ســر لغيــرك مباحــت به الحقــب
قـــد وثقــت ذمـــم التاريـــخ بينكمـــا ... بمثل ما تجمــع الأرحـــام والنســـب
ناديتَ : حريـــة السودان تضحيــــة ... لا مغنـــم هـــي للأحـــرار أو سلب
هي الرســـالة ...لا جاهـــاً طلبت بها ... وقصّرت دونــك الألقـــاب والرتب
بذلـــت كـــل ســنىّ فـــي صيانتهـــا ... فكـــان منك عليها العمـــد والطنـــب
من للبـــلاد وقـــد أودي محـــــررها ... وصائن الســـلم والأهواء تحتـــرب ؟

أما الذين مدحوا الإمام عبد الرحمن في حياته شعراً فعددهم لا يحصى ونكتفى هنا بمقتطفات من قصيدتين لشاعرين فحلين خلت منهما دواوين شعرهما المعروفة. فمن قصيدة للشاعر محمد المهدي المجذوب في مدح الإمام قوله:

بهـــرت من جـــلالك الأضـــواء ... وتحـــــلت بمجـــــــدك الآلاء
أيـــن منـــك العظـــام فـــي أفـــق ... و مـــن عتـــق قولـــي الشعـــراء
عبقري الجـــلال ورثـــه المجـــد ... عظـــيم آبـــــاؤه عظمـــــــاء
علـــوى بنـــوره يعـــرج الفكـــر ... قويـــــاً ويبهـــــر الإيحـــــاء
ما ثنتـــه عن المـــراد الليالــــي ... و الليالـــــي لطامـــــح أعـــــداء
هـــمم جـــاوزت به موطن النجم ... تشعــت مـــن دونـــه الجــــوزاء
يا عزاء النفوس إن لفهـــا اليأس ... دنـــــواً فمـــا ســـــواك عـــــزاء
أنت بعث للمكرمـــــات و للدين ... و فـــــوز لشأنهـــــا و اعتـــــلاء
المـــروءات في جبينـــك تـــاج ... عبقـــري هـــو الســـنى والســـناء
هـــذه أمـــة وحقـــك لا تنســـى ... وما يتـــرك الهـــوى الأوفيــــــاء
ذكـــرتني الزمـــــان دولتـــك الغـــــراء والدهـــــر ليـــلة غـــــراء
قد زجاهـــا إليك شوقي إلى اللقيا ... فهل ينضـــح القــــلوب اللقـــاء
أعجبـــت بالـــذي بنيـــتَ و مـــا ... تبنى كمال و عصمـــة ورخـــاء.

ومن قصيدة للشاعر الخالد التجاني يوسف بشير في مدح الإمام عبد الرحمن:

طاف بالحي والدجى بعد نائم طـــائف كالندى على الأرض حائـــمْ

ينفض البشر من جوانــح بيضـــاء ويهفــو على القلوب الحوالــم
إن خمسين من سنيــك يا مـــولاي ذخـر لواجــد و عـــادم
كل يــوم منها كتــاب من المجـد يذيــب اللغى يغنى المعاجـم
أنت يا سيد الزمـــان وجـود تـرد الـروح منهـلاً منه دائـــم
مستفيـض بالخـير خصـب جميم زاخـر بالحياة سمح المناجـم
صورّتــك الظنـــون عندي من قبل ضروبــاً فلم أجـد فيّ واهــمْ
لمحـــات تلمّ بالفكــر حتى ليرى الغيب في الـرؤى و هــو نائـم
هكــذا كنــت أجتليـك وضيئـــاً مشرقــاً رقيقـــاً مسالــــم
تغمــر الأنفس الحزينــة بالنــور و كم تمسح الدمــوع الســواجم
من معاليــكم قبسنـــا قديمـاً وقــدة الحـــق من قنـا وصــوارم
وانتهينــا إلى المنـــى واستقـلت أمــة روعــت بشتى المظالــــم
يا لخمسين كلهــا يشهــد المجــد سنى العــلا و عمــر المكــارم
ذهبت مذهب الخلــود ورفت في مســار الضحى رفيف النسائــم
واستقــرت في كــل نفس حديثــاً عبقريــاً من لطائف ومجاســم
لم تـدع غايــة من الخلــد إلا ركبت دونهـــا الخفاف الرواســم
فهي عمر للمكرمـــات مديــد لم يصم قدســه من الشــر واصــم
أرفــدت و احتفت وأحيت وأوت كــم أديب وأحسنت كــم لعالــم
بسطــت ظلهــا جناحــاً على التاريــخ ترفــو حروفــه وتوائــم
فرعى برهـــا " المــؤرخ " واستكثر من خيرها الأديب المزاحــم
سيدي هذه يــدي فضع العهــد تجدهـــا سلمــاً علــى من تسالــم
أنـــا من نشئــك الذين يجيشــون بقلــب صعب المقــادة عـــارم
ملهــب بالشبــاب صــلب أبيّ طامــح للعـــلا قــوي مصـــــادم
لــم يــزل راغبــاً عن المــدح حتى بتّ سمحاً بـــه و قلبي راغم
فرضـــت مدحـــها عليّ أيا ديــك فــرادي على الــورى وتوائــم
فأنـــــا الآن بــين أعتـــاب مــولاي قلبـــي نـــدٍ وروحـــي هائــم

أعصـــر الفـــكر مدحـــة وأذيب القلب شعراً لا غمـــز فيّ لعاجم
وبحســـبي أني أساهـــم في مـــدح أميـــر البـــلاد فيمن يساهـــم.

ويبدو من سياق القصيدة أنها كتبت عام ١٩٣٥ أو عام ١٩٣٦ عندما بلغ الإمام عبد الرحمن الخمسين من عمره. ومعلوم أن الشاعر التجاني يوسف بشير توفي عام ١٩٣٧ وهو بعد في منتصف العقد الثالث من عمره ، رحمه الله رحمة واسعة.

أقوال متفرقة

كتب قراهام توماس يقول:

" قام السيد عبد الرحمن المهدي بكثير من الزيارات لمصر في الثلاثينات والأربعينات ، وذلك – في العادة – لزيارة المعرض الملكي الزراعي في مصر. كثير من الناس في وادي النيل كانوا – بالتأكيد – يعتقدون أنه شديد العداوة لمصر. ولم يكن ذلك صحيحاً كما تشير كثير من الصور (التي التقطت له في مصر وفي السودان). غير أنه كان على قناعة بأن يؤول أمر السودان إلى السودانيين (دون غيرهم). وهو قد قال في أواخر أيام حياته إن أكبر أخطائه كانت " عدم بداية حوار جاد مع المصريين منذ وقت مبكر ".

وكتب أيضاً يقول إن السيد عبد الرحمن كان مدركاً إدراكاً تاماً للفوارق التي كانت بين مناطق شمال السودان المسلم وجنوب السودان ، ولأهمية العمل على صهر جزئي البلاد في دولة واحدة موحدة. وهو قد قام بالفعل بإنشاء المدارس في الجنوب، وبتقديم العون المادي للدارسين (Scholars) من أبناء الجنوب.

وقال أيضاً:

" Sayed Abdel Rahman passionately espoused the Independence Cause".

أي أنه كان راعياً للدعوة الاستقلالية شديد الغيرة عليها.

"G.F. Thomas : Sayed Abdel Rahman Al Mahdi. a Pictorial Biography 1885 – 1959. London , (Introduction)".

" غيّر لقاء السيدين موازين القوى السياسية في السودان حينما تقسمت الجبهة الاتحادية بانسحاب الختمية ووضع الاتحاد مع مصر على المحك. وقال أزهري في ١٩٥٥/٣/١٦ بعد انضمام الختمية :(إن الذين يحكمونكم الآن لن يسلموكم لا للمصريين ولا للبريطانيين).

وبذلك تكون مواقف السيدين المتناقضة شكلاً والمنسجمة مضموناً ، قد حالت دون أن تبتلع أي من بريطانيا أو مصر السودان ".

أبو القاسم حاج حمد. جريدة " الصحافة "السودانية.
العدد ٤١٦٦ بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٥م. ص٥.

=

كتب الروائي السوداني الأديب المعروف الأستاذ الطيب صالح يقول :" يحكى أن محمد نور الدين كانت تربطه صداقة قوية بعبد الله خليل ، الذي كان على النقيض تماماً في فكـــره السياسي ، فقد كان من قادة حزب الأمة وصار رئيساً للوزارة في أول حكومة لحزب الأمة. وكانا فقيرين شأن كل الزعماء تلك الأيام. علم السيد عبد الرحمن المهدي أنهما في ضائقة ، فكلف أحد معاونيه أن يحمل مبلغاً من المال لكل واحد منهما. ذهب الرجل أولاً إلى عبد الله خليل ، ولما أعطاه المال ، قال له :" محمد نور الدين أكثر حاجة مني فاذهب بالمال إليه". قال له الرجل :" خذ المال فإن السيد أرسل مثله لمحمد نور الدين ". ثم ذهب الرجل إلى محمد نور الدين ، ولما أعطاه الهدية ، قال له :" عبد الله خليل أحوج مني فخذه إليه ". فأفهمه أن السيد قد أرسل مبلغاً مثله لعبد الله خليل. ولما جاء إلى السيد عبد الرحمن المهدي ، عليهم جميعاً رحمة الله ، وقص عليه القصة ، بكى ...".

وأضاف الأستاذ الطيب صالح يقول : " جمعتني الظروف صدفة في عمان بالأردن منذ عامين ، بأحمد المهدي ، وهو ابن السيد عبد الرحمن المهدي وعم الصادق المهدي ، وكنت قد عرفته في إنجلترا حين كان يدرس في جامعة " أكسفورد "، ثم عملت معه فترة قصيرة لما كان وزيراً للإعلام في حكومة الصادق المهدي الأولى عام ستة وستين ، وهو من جيلي وبيني وبينه مودة. سألته عن صحة هذه القصة فأكدها لي ، وقال : سوف أقص عليك ماهو أعجب منها. حل وفد من الحزب الشيوعي السوفيتي ضيفاً على الحزب الشيوعي السوداني. ولما سمع السيد عبد الرحمن المهدي ، نادى عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعي السوداني ، وكان يحدب عليه ويعامله كإبنه لأنه كان صديقاً لوالده ، وقال له :

" يا عبد الخالق ، أنا سمعت أن الشيوعيين الروس نزلوا ضيوفاً عليكم ، وأنا أعرف أن حزبكم ما عنده قدرة ضيافتهم وإكرامهم. نحن يهمنا أن يأخذوا فكرة طيبة عن السودان وأن الشيوعيين في السودان ناس كرماء يقومون بواجب الضيف. كيف إنتو ماشين تكرموهم "؟

أجابه عبد الخالق محجوب :" والله يا سيد نحن ما فكرنا في الموضوع دا ... نكرمهم على قدر قدرتنا. يمكن نعمل لهم حفلة شاي ".

فقال له السيد عبد الرحمن :" أبداً. حفلة شاي مش كفاية تعزموهم كلهم للعشاء هنا. نعمل لهم عشاء كبير عندي هنا ".

وهكذا اجتمع الشيوعيون ، سودانيون وبلشفيك ، على مائدة السيد عبد الرحمن المهدي رجل الدين وإمام طائفة الأنصار ، وراعي حزب الأمة .... أولئك رجال من أمة قد خلت ، رحمهم الله رحمة واسعة ".

الطيب صالح : مختارات (١) منسى : إنسان نادر على طريقته! رياض الريس للكتب. الطبعة الأولى ، بيروت. نوفمبر ٢٠٠٤م. ص ١٤٣ – ١٤٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

أم درمان في ٢٩/١٠/١٩٩٥

فضيلة السيد المحترم د. محمد إبراهيم أبو سليم
رئيس الهيئة الشعبية لمهرجان ذكرى السيد الإمام
عبد الرحمن المهدي طيب الله ثراه

سعدت وتشرفت باختياركم لي عضواً في لجنة التكريم
وصلتني الهدية من سيادتكم في يوم كنت فيه مصاباً بحمى
الملاريا وقد كنت فاقد الوعي وقتها وقد علمت
من ذلك من أحد أبناء الأسرة ليبلغكم شكري وتقديري
ولكني لا أقدر على الحضور بسبب المرض
وأملي في الحلقات الثانية شملي اسمي بعد
عند قيام جلسات أخرى
أعبر عن شكري للأخ الكريم الأستاذ ابني في التحرير
وعلمت منه أن صحتي ليست الهيئة قد ذكرتني
وقد أيدت لطافة الدعوة وما لاقيت من عناء
أفضل ذلك من أي أكرمه نلتما لتفاني في الإمام الجليل
ولكنا يا دكتور أبو سليم فإنه تكريم للتقييم
تقدير وتكريم وتقدير للإمام الجليل
الذي وقف جهده وصحته وماله في سبيل استقلال
السودان وحريته ورفعة شأنه بنيه تحديثاً
فهو والده من بعد الإمام المهدي عليه السلام
وقد كنت أحد الأطباء بالجزيرة
كمن رجال السودان الأول
في هذا المضمار جزاه الله خيراً

وتمثل مذكراتي المرسلة لحضرتكم

في ما سبقته تسجيل في مجهودي ما قدم الرسول

رضي الله عنه وما ساهم في هذا المختار

ويلقي الضوء في هذه المعالم التي حققناها أو نحققها

بعلمه بسيادتكم في سبيل حرية السودان

واستقلاله وفي سبيل حرية كاملة لكل السودانيين

في الحكم الصحيح للبلاد تجد ذلك في صفحتي

١٩٢ الى ٢١٤ من المذكرات

(١) عندما كانت نتيجة انتخابات البرلمان الأول

مخيبة النتيجة لحزب الوطني الاتحادي صار يدبر

لنكران دوائر نواب حزب الأمة واضطراب الإقليم

الإضرابي وتفكير في الاستقالة من البرلمان وما قد

يترتب على ذلك من حل البرلمان وربما يتبعه إضراب

دستوري بقية المستقل وقتذاك

استطاع الإمام عبد الرحمن بحكمته وبعد نظره ودينه

بالسودان والسودانيين "كل السودانيين" استطاع

أن يكبح هذه الثورة العارمة ويعيد هدأة البلاد

إلى رشدهم

(٢) كما تجد في مذكراتي الصفحات ٢١٦ - ٢٢٤

تحت عنوان "رياح التغيير"

"العمل مع الإمام عبد الرحمن المهدي تأييدًا

لقيام النظام الجمهوري

منذ أيام الدعوة للاستقلال

تحت هذا الشعار"

ليربط كل ما كان يدور من "الهلالي" في ذهنه
وبينه وبين السيد اسماعيل ما كان ليسمح له
لو لم يصبح متفقاً مع السعداوي

ومن محاسن ما التفت تحت هذا الشعار كل الاحزاب
والنقابات وتنظيمات الطلبة والعمال والموظفين

(٣) وتتابعت مدحيات وظهرت فكرة اعلان الاستقلال
من داخل البرلمان تفاديا لما قد تترتب على
قيام استفتاء عام للسودان مستمدا من اتفاقية
[illegible] عام ١٩٥٥

وتم اتفاق الاحزاب في المعارضة ان يتم اعلان الاستقلال
السودان من داخل البرلمان بكلمة [illegible]
وقد اتفق على ان قيام الكتلة [illegible] ومقدمة
مقترحات في اروقة البرلمان منذ الفرصة
غير ان الاحزاب رأت كانت تريد ان تقدم
[illegible] بيد [illegible] ان [illegible]
بين الاحزاب يتبعه [illegible] التمثيل النيابي
في البرلمان [illegible] المعروف في النظم البرلمانية
بل يبلغ الشعور بذلك ان تختار الحكومة الاتحادية
باختيار [illegible] من [illegible] ما كان له ان
يتم معه التفاهم

وقد اعلن السيد اسماعيل الازهري في
[illegible] على [illegible] ذلك
[illegible] اليه في [illegible]
السبت ٥ [illegible]

[illegible] سنة ١٩٥٦

[illegible] لإعلان الاستقلال

تام [illegible]

[illegible] التي [illegible] بالسودان

السابق قبل إعلان الاستقلال

وهنا فرصة عظيمة [illegible]

وكنا من أجل الاستقلال الذي [illegible]

استشهد ابناء [illegible]

[illegible] وقال لي في هذا اليوم [illegible]

لقد كنا نفخر بالاستقلال منذ أن أتينا [illegible]

[illegible] في هذا [illegible]

في اليوم [illegible] الاستقلال [illegible]

[illegible] الاستقلال [illegible]

[illegible] الاستقلال

[illegible]

وفي اليوم [illegible] الرئيس [illegible]

[illegible] المرفقة [illegible]

بين الأطراف [illegible]

الاستقلال [illegible]

ثم [illegible] الاستقلال بالإجماع في

التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ [illegible]

اليوم التاريخي [illegible]

[illegible] التاريخي [illegible]

[illegible]

لقد كانت عبقرية صديقي عبد الرحمن

ذات [illegible] جوانب متعددة إذ لم يقتصر كفاحه

[illegible] ونضاله في الجانب السياسي الوطني بل

شمل جوانب أخرى عديدة.

فالزميل عبد الرحمن دخل في مغامرة زراعة النخيل

في الجزيرة أيضاً و[illegible] وكان يدير أنه يبدأ التجربة

بنفسه وأشرف عليها إلى أن نجحت وأثمرت النخلات حتى

أنه نجح في صنع العديد من [illegible] والأصناف من

كل النباتات وبيده تحقيق أن تتحقق أصناف الثمرة

الناضجة ويحفظها جيداً وشجع الشركات والجمعيات

أنه تخصص بالزراعات والمشاتل وتحويل

الثمر حتى يأتي أكله

ثم شجع بيديه تجارب أخرى كثيرة كأبو الخيل وعبد اللطيف

وغيرهما فأقاموا المشروعات وعملوا على تطويرها

حتى أصبح لدينا زراعة النخيل في أكبر منطقة بالخليج

حديثة ومتطورة تنافس زراعة دول الجزيرة

وقد أكمل الخطة وأكثر والبركة بفضل

الله ورعايته في مجالات من [illegible] في سبيل

بعد النظر بفضل من الله ومبادرته

ألا رحم الله صديقي عبد الرحمن [illegible]

بكل ما قدمه وما كان جاهداً لوطنه!

إن الوطن العزيز وأهل

الخير والبركة

إن السلسلة حضارة نابضة ثقافية

من التقاليد ومحبة والسلام معا

ولمنشئها الى هيئة تحرير

فيها وكل هيئة تحرير مستقبل

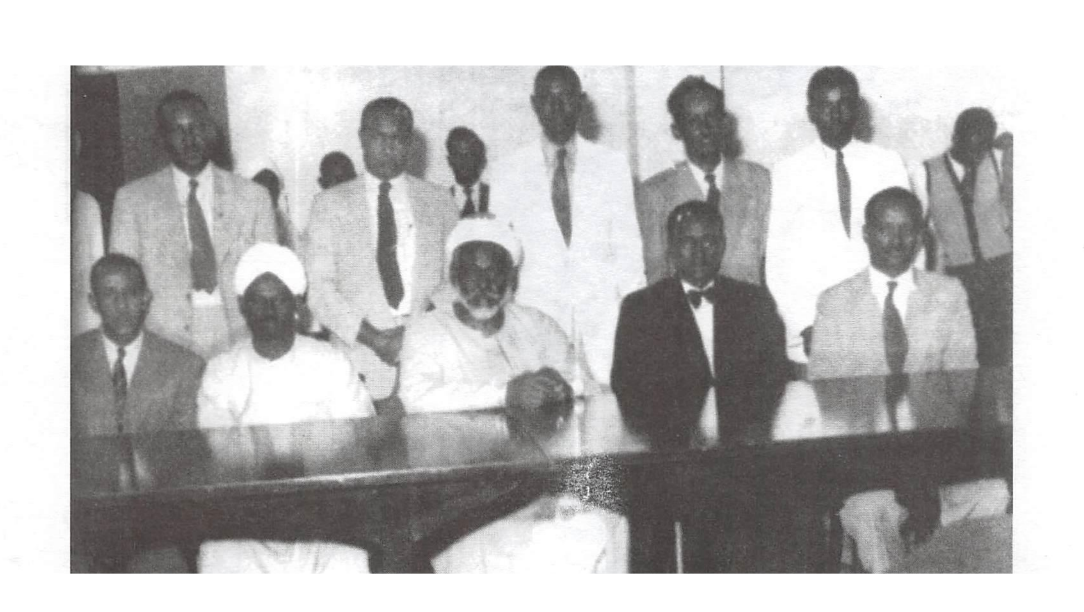
السلسلة مستقبلا مشرقا ومستمرا

ولتبقى ذكراها قدوة وهادية لنا

والله المستعان

أخوك المخلص

[illegible]





الإمام عبد الرحمن المهدي - الزعيم الأزهري



السيد عبد الرحمن المهدي



الإمام عبد الرحمن المهدي - الرئيس هيلاسلاسي والزعيم الأزهري



السيد علي الميرغني
Sayed Ali el Mirghani.

بسم الله الرحمن الرحيم

دار عــــزة للنـــشر- الخرطوم

ت: ٨٣/ ٧٨٧٢٠٠ فاكس: ٠٠٢٤٩/٨٣٧٩٧٠٨٤ ـ ٠٠٢٤٩/٨٣٧٨٧٢٠٠

الرقم	الكتاب	المؤلف	نوع الكتاب	السعر بالجنيه	السنة
١	ليل المغنين	عمر الدوش	شعر	٧	٢٠٠١
٢	السنبلاية	محجوب شريف	شعر	٧	٢٠٠٢
٣	لوحة وطن في عيون طفلة	قاسم أبو زيد	شعر	٦	٢٠٠٢
٤	نار الزغاريد	أمير تاج السر	رواية	٦	٢٠٠١
٥	ملامح من علم الجمال	محمد عثمان مكي	فلسفة	٨	٢٠٠٢
٦	The Domed Tombs of Eastern Sudan	صلاح عمر الصادق	دراسة	٢٠	٢٠٠٤
٧	دفاع أمام المحاكم العسكرية	عبد الخالق محجوب	دراسة	٨	٢٠٠٧
٨	الجرح والغرنوق	د. عبد الله علي إبراهيم	مسرحية	٥	٢٠٠٤
٩	الرحيل في الليل	عبد الرحيم أبو ذكرى	شعر	٧	٢٠٠٣
١٠	الماركسية ومسألة اللغة في السودان	د. عبد الله علي إبراهيم	دراسة	٧	٢٠٠٣
١١	أقاصي شاشة الإصغاء	الصادق الرضي	شعر	١٠	٢٠٠٣
١٢	حوار حول النزاعات المادية	محمد إبراهيم نقد	دراسة	٨	٢٠٠٣
١٣	تاريخ الفور الاجتماعي	تاج السر عثمان الحاج	تاريخ	٨	٢٠٠٢
١٤	الماركسية والثقافة	قرامشي ت: الجنيد علي عمر	دراسة	٥	٢٠٠٣
١٥	تداعيات – الجزء الثاني	يحيى فضل الله	مقالات	١٠	٢٠٠٢
١٦	علاقات الأرض في السودان	محمد إبراهيم نقد	دراسة	٨	٢٠٠٤
١٧	آراء وأفكار حول فلسفة الأخوان المسلمين	عبد الخالق محجوب	دراسة	٨	٢٠٠٢
١٨	الإرهاق الخلاق	د. عبد الله علي إبراهيم	مقالات	٥	٢٠٠١
١٩	أوراق للذاكرة	عبد الله ميرغني الميري	دراسة عن المسرح	٨	٢٠٠٢
٢٠	أوراق شوق الخرطوم	عالم عباس	شعر	٦	٢٠٠١
٢١	عشائر الآفات الحشرية	د. تاج السر بشير	علم النبات	٢٥	٢٠٠٢
٢٢	إصلاح الخطأ في العمل بين الجماهير	عبد الخالق محجوب	دراسة	٨	٢٠٠٤
٢٣	مبادئ وموجهات	محمد إبراهيم نقد	دراسة	٨	٢٠٠٤
٢٤	قصص سودانية	عبد الماجد عليش	مجموعة قصص	٥	٢٠٠٣
٢٥	عفواً سادتي لا تغلقوا الزجاج	عثمان عبد الله	مجموعة قصص	٨	٢٠٠٢
٢٦	منطقة مروي المظهر والجوهر	فاطمة أحمد علي	دراسة	٣٥	٢٠٠٥

٢٧	أزرق اليمامة	بشرى الفاضل	قصص قصيرة	٨	٢٠٠١
٢٨	حكاية البنت التي طارت عصافيرها	بشرى الفاضل	رواية	٨	٢٠٠١
٢٩	رسالة من جكا	محمد يعقوب	قصص قصيرة	٧	٢٠٠٢
٣٠	الأطفال والعساكر	محجوب شريف	شعر	٧	٢٠٠١
٣١	مقالات و خواطر	حسن كفاح	مقالات	١٠	٢٠٠٢
٣٢	مبادئ فيزياء الجوامد	د. أحمد خوجلي	علوم	٢٠	٢٠٠٢
٣٣	قضايا الديمقراطية	محمد إبراهيم نقد	دراسة	١٠	٢٠٠٢
٣٤	روائع حقيبة أمدرمان	محمد حسن علي (الجقر)	دراسة	٢٠	٢٠٠٦
٣٥	مأزق السلطة الرابعة	د. فتح الرحمن محجوب	إعلام	١٥	٢٠٠٣
٣٦	الخندق	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	١٥	٢٠٠٣
٣٧	أصل الفونج	ترجمة: عثمان أحمد عبد الرحيم	دراسة	١٠	٢٠٠٣
٣٨	حوار حول الدولة المدينة	محمد إبراهيم نقد	سياسة	٨	٢٠٠٣
٣٩	تقنيات مكافحة الآفات بالمبيدات	محمد المصطفى حسن	علوم	٥	
٤٠	قوارض السودان والشرق الأوسط	محمد المصطفى حسن	علوم	٨	٢٠٠٣
٤١	حورية مريس	عبد الباسط آدم مريود	مجموعة قصصية	٧	٢٠٠٣
٤٢	أساسيات علم المحاصيل	أ.د يس إبراهيم نقش	علوم	٢٠	٢٠٠٣
٤٣	فيض الذاكرة	الطيب محمد الطيب- عبد الله علي إبراهيم – صلاح عمر الصادق	أحاديث في الأدب والثقافة	١٥	٢٠٠٥
٤٤	الأمثال السودانية	صلاح عمر الصادق	دراسة	٢٠	٢٠٠٣
٤٥	أنشوطة الشيطان	خليل عبد الله الحاج	مجموعة قصصية	٨	٢٠٠٣
٤٦	مقدمة في الاتصال الجماهيري	د. محمود محمد قلندر	إعلام	١٠	٢٠٠٣
٤٧	الدعابة والمرح في الشعر السوداني	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	١٠	٢٠٠٣
٤٨	من رواد أدب الفكاهة في السودان	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	١٠	٢٠٠٣
٤٩	معاً لكشف مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية	فريق شرطة كمال عمر بابكر	دراسة	٣٥	٢٠٠٣
٥٠	داء السكر وآثاره الجلدية والجنسية	د. عادل حامد حسن	دراسة	٧	٢٠٠٣
٥١	الفكاهة في الشعر السوداني	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	١٠	٢٠٠٣
٥٢	هوامش من سيرة حمال نوبي	محمد خلف الله سليمان	مجموعة قصصية	٧٠٠	٢٠٠٣
٥٣	مساهمة في حل أزمة العقل العربي المسلم	طه إبراهيم	دراسة	٢٠	٢٠٠٥
٥٤	الضفة الأخرى	أبكر آدم إسماعيل	رواية	١٥	٢٠٠٢
٥٥	خنساوات السودان	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	٨	٢٠٠٤
٥٦	درب المحبة	محمد علي أبو قطاطي	شعر	٦	٢٠٠٢

٥٧	بربارة والمجذوب	فاطمة محمد عمر عثباني	مجموعة قصصية	٦	٢٠٠٣
٥٨	المسئولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن	أ. د سيد أمين	دين	٢٠	٢٠٠٤
٥٩	الأدب في عصر العلم	ج. ابقي - ترجمة عبد الخالق محجوب	أدب	١٥	٢٠٠٢
٦٠	الشيوعيون السودانيون والديموقراطية	كمال الجزولي	دراسة	٨	٢٠٠٣
٦١	رجال مجنحون	د. أشرف مبارك محمد صالح	قصص	٦	٢٠٠٣
٦٢	مارتجلو	أحمد محمد ضحية	روية	١٠	
٦٣	العلمانية والإسلام	د. كامل إبراهيم حسن	سياسة	١٠	٢٠٠٢
٦٤	حول البرنامج	عبد الخالق محجوب	سياسة	٧	٢٠٠٢
٦٥	حسن روكسي	عبد الماجد عليش	قصص	٥	٢٠٠٢
٦٦	الاقتصاد القياسي	د. بسام يونس إبراهيم- د. أنمار أمين حاجي- أ. عادل موسى يونس	اقتصاد	٢٥	٢٠٠٣
٦٧	قانون التأمين المقارن	أ. د سيد أمين	قانون	٦	٢٠٠٢
٦٨	قضايا ما بعد المؤتمر	عبد الخالق محجوب	سياسة	٧	٢٠٠٥
٦٩	حكاوي بربندي مأمور شندي	كامل إبراهيم حسن	مقالات	١٠	٢٠٠٥
٧٠	مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان	محمد علي جادين	سياسة	١٠	٢٠٠٢
٧١	دعوة للتفلسف	محمد عثمان مكي	فلسفة	٨	٢٠٠٢
٧٢	خلاصة الميراث	أ.د سيد أمين	قانون	٨	٢٠٠٢
٧٣	المبادئ الأساسية للقانون المقارن	أ.د سيد أمين	قانون	١٠	٢٠٠٢
٧٤	النيابة عن الغير في عقد الزواج	أ.د سيد أمين	قانون	١٠	٢٠٠٢
٧٥	نبض الخاطر	صلاح يوسف	مقالات	١٥	٢٠٠١
٧٦	أيام في مملكة بلقيس	محمد محي الدين عبده	مقالات	٧	٢٠٠٤
٧٨	أمثال الشايقية	محجوب كرار	دراسة	١٠	٢٠٠٥
٧٧	صحو الكلمات المنسية	النور عثمان أبكر	شعر	٧٠٠	٢٠٠٣
٧٨	كادقلي ومسيرة السلام	عميد ركن (م) محمد الطيب فضل	دراسة	١٥	٢٠٠٤
٧٩	المعاملات الشرعية	أ.د سيد أمين	قانون	١٠	٢٠٠٢
٨٠	إسماعيل حسن القيثارة الخالدة	عبد الحميد محمد أحمد	قانون	١٠	٢٠٠٣
٨١	تاريخ السودان من منظور فرنسي	بروفسير محمد علي مختار	تاريخ	٦	٢٠٠٥
٨٢	حكواتي نبته	عبد العظيم حمدنا الله	مسرح	٦	٢٠٠٣
٨٣	النبات الاقتصادي	أ. د يس محمد إبراهيم	علوم	١٥	٢٠٠٣
٨٤	أمراة من حليب البلابل	مبارك الصادق	رواية	٦	٢٠٠٤

٨٥	الجامع المسبوك بين الساسة والديوك	د. كامل إبراهيم حسن	مقالات	١٠	٢٠٠٣
٨٦	الفكر وتطوره عند المسلمين	بروفسير محمد علي مختار	تاريخ	٥	٢٠٠٣
٨٧	علاقات الرق في المجتمع السوداني	محمد إبراهيم نقد	دراسة	٢٠	٢٠٠٣
٨٨	أختبئ لأبحث عنك	عيسى الحلو	مجموعة قصصية	١٠	٢٠٠٣
٨٩	التي بعد البرجل	أمير شمعون	شعر	٦	٢٠٠٤
٩٠	مجموعة نورا	محمد حسن سالم حميد	شعر	٨	٢٠٠٣
٩١	تفاصيل ما حدث	محمد حسن سالم حميد	شعر	٨	٢٠٠٣
٩٢	اقتصاديات النقل في السودان	د. عبد الرحيم أحمد إبراهيم	اقتصاد	١٥	٢٠٠٤
٩٣	الإبداع في الشعر الشعبي السوداني	د. فرح عيسى محمد	دراسة	١٥	٢٠٠٣
٩٤	حكاية الإنسان والبلدة	مبارك عبد الرحيم صباحي	رواية	٧	٢٠٠٥
٩٥	أستاذ الأجيال - عبد الرحمن علي طه	د. فدوى عبد الرحمن	سيرة	٢٥	٢٠٠٤
٩٦	التأويل الصوفي للحداثة في الإسلام	د. بكري خليل	دراسة	١٥	٢٠٠٤
٩٧	أصول الأدب السوداني الحديث	د. مختار عجوبة	دراسة	٨	٢٠٠٤
٩٨	رجل شفاف	أحمد فضل	مجموعة قصصية	٧	٢٠٠٣
٩٩	جنوب السودان	ابيل الير	سياسة	٢٥	٢٠٠٥
١٠٠	الاندلية	الطيب محمد الطيب	دراسة	١٥	٢٠٠٤
١٠١	أيام صفانا	محمد بشير عتيق	شعر	١٥	٢٠٠٤
١٠٢	نحو مشروع مستقبلي للإسلام	محمود محمد طه	دراسة	٢٠	٢٠٠٥
١٠٣	ممارسة السياسة وغياب الوعي الأمني	حسن بيومي	دراسة	٢٥	٢٠٠٣
١٠٤	وضاحة	أزهري محمد علي	شعر	٧	٢٠٠٣
١٠٥	تاريخ النوبة الاقتصادي الاجتماعي	تاج السر عثمان	دراسة	١٠	٢٠٠٣
١٠٦	كلكم	عصام الدين بشير	دراسة	١٥	٢٠٠٤
١٠٧	علم الاجتماع السياسي	د. عمر يوسف الطيب	اجتماع	٢٠	٢٠٠٤
١٠٨	الديمقراطية والهوية	عبد العزيز حسين الصاوي	سياسة	٨	٢٠٠٥
١٠٩	وطن تاجوج وعزة	عبدالله النجيب	شعر	٦	٢٠٠٤
١١٠	مملكة الجعليين الكبرى	جعفر حامد البشير	دراسة	١٥	٢٠٠٥
١١١	انتظري	هاشم صديق	شعر	١٠	٢٠٠٤
١١٢	أوراق سودانية	شوقي ملاسي	سياسة	١٠	٢٠٠٤
١١٣	أدب الزنوجة	محمود موسى تاور	أدب	٨	٢٠٠٤
١١٤	تطورات العقد الاجتماعي في السودان	عبد الرحمن قسم السيد	دراسة	٢٠	٢٠٠٤
١١٥	هذه هي الحقيقة	د. يوسف عبدالله	دراسة	٢٠	٢٠٠٤

١١٦	قانون الاجراءات المدنية	بروفسير محمد الشيخ عمر	قانون	١٥	٢٠٠٦
١١٧	شرح القانون الجنائي السوداني	بروفسير يس عمر يوسف	قانون	٢٠	٢٠٠٦
١١٨	ذهب مروي	صلاح عمر الصادق	آثار	١٥	٢٠٠٥
١١٩	المجموعة الشعرية الكاملة	جعفر حامد البشير	شعر	٢٠	٢٠٠٦
١٢٠	أزمنة الشاعر الثلاث	عبدالله شابو	شعر	١٠	٢٠٠٥
١٢١	البحر القديم	مصطفى سند	شعر	٧	٢٠٠٥
١٢٢	أفريقيا لنا	محي الدين فارس	شعر	٧	٢٠٠٥
١٢٣	كادان والجدول الرابع	المكاشفي محمد بخيت	دراسة	٧	٢٠٠٥
١٢٤	أفاق جديدة	عبد الخالق محجوب	دراسة	٨	٢٠٠٥
١٢٥	اضاءات على جسد الموت	جون اورليواوكج	مجموعة قصصية	٧	٢٠٠٥
١٢٧	زهور ذابلة	استيلا قايتانو	"	٧	٢٠٠٥
١٢٨	أدب الصيد القنص في السودان	محمد حسن الجقر	أدب	١٥	٢٠٠٥
١٢٩	رجع الصدى	أبو بكر وزيرى	إعلام	٨	٢٠٠٦
١٣٠	القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان	د. عبد الرحيم أحمد بلال	دراسة	٢٠	٢٠٠٥
١٣١	الشايقية	اخلاص محمد عثمان	دراسة	١٥	٢٠٠٥
١٣٢	قبائل دارفور	سبيل آدم يعقوب	دراسة	١٥	٢٠٠٦
١٣٣	الضريبة على القيمة المضافة	د. حسن بشير محمد نور	اقتصاد	١٢	٢٠٠٥
١٣٤	أم درمان حقيقة الفن لماذا	عبد الحميد محمد أحمد	أدب	١٥	٢٠٠٥
١٣٥	التصوير البيئي للميعاد	د. بحر الدين عوض	دراسة	١٥	٢٠٠٥
١٣٦	الإنسان واللسان السوداني	عبد الحميد محمد أحمد	أدب	١٥	٢٠٠٥
١٣٧	فقه الإثبات	د. صديق عبد الباقي	قانون	٢٥	٢٠٠٥
١٣٨	تحليل الوعي	متوكل علي محمدين	علم نفس	١٠	٢٠٠٥
١٣٩	تاريخ الفلسفة	محمد عثمان مكي	فلسفة	١٠	٢٠٠٦
١٤٠	يوميات الحركة الإسلامية	عبد الماجد عليش	سياسة	٢٥	٢٠٠٥
١٤١	المسيد	الطيب محمد الطيب	دراسة	٢٠	٢٠٠٥
١٤٢	ملامح من المجتمع السوداني	حسن نجيلة	تاريخ	٣٠	٢٠٠٧
١٤٣	ذكرياتي في البادية	حسن نجيلة	مذكرات	١٥	٢٠٠٥
١٤٥	الإدارة الهندسية	د، الأمين عبد الجليل	هندسة	١٠	٢٠٠٥
١٤٦	الأمير عثمان جانو	اخلاص محمد علي حمد	تاريخ	٢٠	٢٠٠٥
١٤٧	سلطنة دارفور	النور عثمان ابكر	تاريخ	١٥	٢٠٠٦
١٤٨	المخدوعة	أحمد محمد الحسن عثمان	شعر	٧	٢٠٠٤